المستوفى في النحو

الدكتور حسن عبد الكريم الشرع

بسم الله الرحمن الرحيم

المستوفى في النحو

الدكتور حسن عبد الكريم الشرع

▼
المستوفى في النحو
المؤلف: حسن عبدالكريم الشرع
منشورات دليل‌ما
الطبعة الأولى: ١٤٣٤ هـ. ق ـ ١٣٩٢ هـ.ش.
طبع في: ١٠٠٠ نسخة
المطبعة: نگارش
ردمك: ٧ ـ ٨٣٢ ـ ٣٩٧ ـ ٩٦٤ ـ ٩٧٨ ISBN
هاتف وفكس: ٣٧٧٣٣٤١٣، ٣٧٧٤٤٩٨٨ (٩٨٢٥+)
العنوان: قم، صندوق البريد: ١١٥٣ ـ ٣٧١٣٥
www.Dalilema.com
Dalilema@yahoo.com

منشورات دليل‌ما

مراكز التوزيع:
١) طهران، شارع إنقلاب، شارع الفخر الرازي، رقم ٦١، هاتف ٦٦٤٦٤١٤١
٢) مشهد، شارع الشهداء، شمالي حديقة نادري، زقاق خوراكيان، بناية گنجينه الكتاب، الطابق الأول، منشورات دليل‌ما، هاتف ٥ ـ ٢٢٣٧١١٣
٣) النجف الأشرف، سوق الحويش، مقابل جامع الهندي، مكتبة الامام باقرالعلوم ﷺ، هاتف ٠٧٨٠١٢٦٣٥٧٩
٤) كربلاء المقدسة، شارع قبلة الإمام الحسين ﷺ، مكتبة ابن فهد الحلي ﷺ، هاتف ٠٧٨٠١٥٨٨٧٠٧ - ٠٧٨٠١٥٥٨٩٤٢

سرشناسه: شرع، حسن عبدالكريم
عنوان و پديدآور: المستوفى في النحو / حسن عبدالكريم الشرع.
مشخصات نشر: قم: دليل ما، ١٣٩٢.
مشخصات ظاهرى: ٦٤٠ ص.
شابک: 978 - 397 - 964 - 832 - 7
وضعيت فهرست‌نويسى: فيپا
يادداشت: عربى
يادداشت: كتابنامه به صورت زيرنويس.
موضوع: زبان عربى -- نحو
رده بندى كنگره: ١٣٩٢ ٥ م ٤ ش / ٦١٥١ PJ
رده بندى ديويى: ٤٩٢/٧٥
شماره كتابشناسى ملى: ٢٩٢٩٧٤٦

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة بين يدي كتاب (المستوفى في النحو) :

يمكن القول ان علم النحو واحد من أهم العلوم التي حفظت للّغة العربية صفاءها وبهاءها بعد مسيرتها المضنية التي بدأها الأسلاف العظام من الجزيرة باتجاه الأمصار التي أضاءها الدين الحنيف بقيمه التي بشرت بها أمة العربية .

فبعد ان كثر اللغط ودبّ الفساد في الألسن نتيجة نأي الناس عن فطرتهم الأولى وشغلهم بالفتوحات واختلاطهم بأقوام لا يحسنون العربية فنهض النحاة واللغويون تحدوهم رغبة أكيدة في حفظ اللغة وصيانتها ، فكان ان اجترحوا علماً استنبطت قواعده غبّ جهود ذكرها التاريخ بكثير من الاعجاب والإكبار فقد أوثر عن الخليل وسيبويه والكسائي ويونس انهم انفقوا اصفاطاً من الأوراق - وقوارير من المداد وهم يستقرؤون الاعراب في أصقاعهم البعيدة دون أن يثبط عزمهم خطر ماحق أو ارهاق ساحق وكأنهم فيما يفعلون يؤدون طقساً خالصاً لخدمة هذه اللغة العريقة ثم عادوا إلى مجالسهم وحلقات درسهم ليقعّدوا اللغة ويسطّوا الدلالات ويؤشروا مواضع الخطأ والصواب والمستعمل والمهمل والجائز وغير الجائز والفصيح والأفصح والمألوف والشاذ فأمسكوا بزمام النقد حتى صار الشعراء يحسبون للنحاة حسابهم فالفرزدق على جلالة قدره في اللغة كان يخشى اللحن حتى أنه حين لحن مرة قيد نفسه بالسلاسل وآلى على نفسه ألا يخرج إلى الناس بوجهه الشعري حتى يتقن اللغة ويتوفر على قاصيها ودانيها وهذا الخليل ابن احمد الفراهيدي يتحدّى الشعراء ويقول انهم في رحمة علماء اللغة والأمثلة عصية على الحصر .

ونحن إذ نؤكد قيمة النحو في حياتنا العلمية والأدبية ، إنما نعني النحو الخالص الذي أريد به وجه اللغة ولا نعني بالتأكيد المماحكات والأحاجي النحوية التي زادت الطين بلّة وجعلت النحو منطقاً يبهظ الابداع ألمْ يقل البحتري :

كلفتمونا حدود منطقكم   في الشعر يُلغى عن صدقه كَذِبُه

ولقد كان فرحي كبيراً حين عثرت على مخطوطة في النحو الخالص عدّها علماء اللغة قدامى ومحدثون سفينة لنجاة الأدباء والمختصين والدارسين في خضم اللغة المتلاطم فقرأتها مراراً وأعدت النظر فيها وأحجمت تكراراً ثم لاحقني اساتذتي وزملائي الذي علموا بأمر هذه المخطوطة وتيقنوا من حوزتي لها حتى بلغت حداً من اليقين ان هذا الجهد العلمي الخالص سوف يقدم للغة العرب خدمة جلّى ينتفع بها الكافة والخاصة .

وإذا كان لزاماً على هذه المقدمة أن تقول شيئاً في المؤلف الذي يُعَدُّ واحداً من اعلام القرن السادس الهجري ، فإن القول ينصرف إلى مواجهة هذا العالم العلم لمحنة العربية التي حمّت على وجدات الأمة في عصر ضعف الدولة العباسية وشيوع الرطانة قبيل سقوط بغداد وصمدت الصفوة من رجال العلم فَبَدَت النواح والتحسّر وامتشقت الاقلام لتصمد في معركة العلم والحضارة وكان صاحبنا واحداً من هذه الصفوة فدلّ الناس على أهمية الوعي اللغوي والنحوي وأثر ذلك في سلامة الكلام الذي يعني سلامة الفهم والذوق .

انه أبو سعيد الأديب العالم واللغوي الثبت نزيل فرخانه ردحاً من الزمن وهو يتحرق شوقاً إلى موطن الضاد في الجزيرة ومن ثم بغداد فتستحيل الغربة قراراً مباركاً في تأليف كتاب المستوفى في النحو شاء حسن الطالع أن ينجو مع ما نجا من تراثنا العربي الشامخ الذي تعرض إلى السلب والنهب والغرق والحرق فشدّ الرحال إلى بغداد دار السلام والمعرفة ووضع جهد الأعوام الطوال وهزّ المحافل العلمية والأدبية فنقل عنه علماء مشهود لهم بالحرص والجهد والاجتهاد وها انني اقدم هذا الكتاب ليستعيد دوره التليد ويحتفي به الشعراء والأدباء والعلماء على حدّ سواء والله من وراء القصد .

د. حسن عبد الكريم الشرع

جامعة بغداد

كلية الآداب ١٩٨٦

ملامح من حياة المؤلف :

مبدع كتاب المستوفى في النحو هو جمال الدين (أبو سعيد) علي بن مسعود بن محمود بن احمد بن الحكم بن الفرخان ، وشُهر في الأوساط العلمية مرة بابن الفرخان وأخرى بابن الفرحان ، وفرخان وفرحان مدينتان ذكرتهما كتب الأقاليم .. وأبو سعيد شيخ جليل عرفت الحلقات الأدبية والعلمية قدره وأوفته حقه لسببه المتين بالثقافة العربية الإسلامية ، وآية ذلك مصنفه المستوفى الذي عدَ واحداً من أهم الروافد العلمية في النحو ، لأنه أشرّ نضج مرحلة إرساء الأصول في التأليف النحوي ، وبحسب المستوفى فخراً ان علماء أعلام أفادوا منه ودعوا روّاد مجالسهم إلى دراسته ومن هؤلاء ابن هشام صاحب المغني وأبو حيان الاندلسي مؤلف ارتشاف الضرب ومن ثمّ الزركشي والمرادي والسيوطي والأزهري وسواهم من علماء العربية المجوِّدين فضلاً عن أوساط المحدثين الذين وجدوا في المستوفى ضالتهم .

وإذا كان لدارس أبي سعيد أن يستزيد المعرفة بشأن حياة هذا العالم الثبت فإنه سيواجه بندرة الكتب التي ترجمت له ! الأمر الذي يعتّم على الدارسين بحيث لم يعرفوا شيوخه وتلاميذه بالقدر المناسب ، اللهم إلاّ ما .. ذكرته كتب التراجم عن تلميذه الشيخ منتجب الدين ... علي بن عبيد الله المتوفى في ٥٨٥ وهذه الإشارة الوحيدة هي دالتنا في ترجيح نسبة صاحب المستوفى إلى القرن السادس الهجري .

مخطوطات الكتاب :

١- نسخة مكتبة جستربتي في دبلن برقم ٣٨٥٥ تاريخ نسخها ٦٦٩هـ ناقصة من الأول بحدود إحدى وعشرين صفحة عليها حواش كثيرة وثمة نسخة مصورة أخرى في دار الكتب المصرية تحت رقم ١٧٦١ نحو . وقد رمزت لهذه النسخة بالحرف (ب) .

٢- نسخة مكتبة جار الله في تركيا برقم ١٩٧٠ وتاريخ نسخها قبل ٧٤٩هـ وكتب على صفحتها الأولى أن ابن مكتوم طالعها وان السيوطي تملكها ، النسخة كاملة وخالية من الحواشي وقد رمزت لها بالحرف (ج) .

٣- نسخة مكتبة شهيد علي في تركيا برقم ٢٥١٧ نسخت ٦٧٥هـ ويعتقد أنها نقلت عن نسخة بخط المؤلف حواشي هذه النسخة وافقت حواشي نسخة جستربتي . رمزت لها بالحرف (ش) .

منهجنا في التحقيق :

حاولنا ، بمقدار ما تهيأ لنا من المادة العلمية ، اعتماد المنهج العلمي في التحقيق فلم نشأ اغراق الكتاب باجتهادات هي في أساسها عرضة للجرح أو التعديل ، كما أننا نأينا بعملنا عن أثقال المتن بالهوامش غير الضرورية فاكتفينا باللمحة الدالة والإشارة الواثقة فإذا نحن قبالة ثلاث مخطوطات تختلف في جهة وتأتلف في جهات ، فما كان منا إلاّ أن استقرأنا منهج المؤلف وأسلوبه ومراميه فقابلنا النصوص المنقولة عن العلماء بمصادر النحو المهمة ، مثل الكتاب والمقتضب والأصول وغيرها . ومِنْ يُمْنِ الطالع أننا استطعنا أو هكذا تهيأ لنا ، أن نوَصّل نسخة أقرب إلى الكمال ، وبعبارة أخرى أقرب إلى نسخة المؤلف وهذه بالتأكيد مهمة المنهج العلمي في التحقيق والحمد لله أولاً وآخراً .

المستوفى في النحو

المستوفى في النحو – لجمال الدين علي الفرخاني[1] .

تملك هذا الكتاب بشراء شرعي مرعي ... المفسدات أرشد بن ... متعه الله وبأمثاله آمين رب العالمين سنة ٧٩٠ دارت[2] النوبة إلى علي بن صالح .

رأيت تعاليق النحاة كثيرة	فما راقني منها كتاب كمستوفى[3]
بيان وترتيب وحسن سياقة	ينال بها من رامها حظه الأوفى

من كتب العبد الحقير المحتاج إلى كرم الحميد : عبيد الله بن عبد الكافي بن عبد المجيد العبيدي نفعه الله بما فيه .

تم في شهر جمادى الأولى لسنة ٩٩٥ ، صار من جملة كتب الحقير العبد الجاني إبراهيم .. عفا الله عنه . وعلى الكتاب مكتبة شهيد علي رقم ٢٥١٧ .

---

(١) في نسخة (ج) : ((من تصانيف قاضي القضاة جمال الدين مجد الإسلام مفتي العراق أبي سعد علي بن مسعود بن محمود بن الحكيم الفرخان رحمه الله تعالى)) .

(٢) تماليك الكتاب مختلفة في النسخ .

نسخة (ج) قرأت من قبل :

أ. احمد بن عبد القادر بن احمد بن مكتوم القيسي الحنفي المتوفى ٧٤٩هـ .

ب. جلال الدين السيوطي المتوفى ٩١١هـ حسب ما جاء من الحواشي المكتوبة على صفحة العنوان .

(٣) هذان البيتان لمنشيء مجهول . وغير موجودين في نسخة (ج) .

بسم الله الرحمن الرحيم

ربَ سهِّل ويسر ولا تعسر[1] ، الحمدُ لله الذي خلقَ الإنسانَ ، وعلم البيانَ ، ووضع الميزان ، وانزل الفرقان إليه تتوجه الرغبات ، وبه تنزلُ الحاجاتِ . لا يبتدئ الفضلُ إلاّ منهُ ولا ينتهي الشكرُ إلاّ إليه ، ولا ينبغي الثناء إلاّ له – ولا يغني التوكلُ إلاّ عليه . فله الحمدُ كفاء أفضاله ، والصلاةُ على خيرته من خلقه – محمدِ النبي المصطفى وآله .

قال سيدُنا[2] الشيخُ الامامُ الأجلُ[3] العالمُ الحكيمُ السعيدُ[4] جمالُ الدين – مجدُ[5] الإسلام – أبو سعيد علي بنُ مسعود بنِ محمود بن احمد بنِ الفرخان رضى اللهُ[6] عنه : (وبعد فاني لما تصفحتُ عامةَ الكتبِ المصنفة في النحو وجدتُ موجزها يقصرُ عن الواجب فيه ، ومبسوطها يربى على المحتاج إليه منه ، ومع هذا فإن أكثرها كان مشوشاً في ترتيبه ، وغير أنيق في تقسيمه وتبويبه ، وبحيث يخلي اللفظُ عن المعنى المقصود ويعجزُ الحدَ عن اكتناه حقيقة المحدود وصادفَ ذلك اتصالي بخدمة الصدر الأجل العالم المنعم شهاب الدين – صدرِ الإسلام[7] صدر العراقين أبي زيد محمد[8] بن الفضل بن احمد عمّر الله بالعزّ ناديه وأرغم بالذل أعاديه ولا زالت مواسمُ الفضل بذكره مزينة ، واقسامُ السعادة له ولأوليائه مُعيَّنة ، فرسم لي ومعه طائفةُ من الأخوان أن انشئ كتاباً في

---

(١) غير موجودة في (ج) .

(٢) ناقصة في (ج) .

(٣) في (ج) ((الامام الكبير البارع الأفضل الزاهد)) .

(٤) نقص في (ج) .

(٥) في (ج) ((فخر الإسلام امام الائمة بديع الزمان سيد العلماء)) .

(٦) في (ج) ((احسن الله توفيقه وحرس فضله)) .

(٧) في (ج) ((ظهير الإسلام)) والمقصود بالعراقين بالبصرة والكوفة كما جاء في معجم البلدان ١٣٣/٦ ، هذا الاصطلاح ورد كثيراً في المصنفات المهمة كالنجوم الزاهرة ١٢٧/٤ – ١٢٨ والضوء اللامع ١٦٤/٣ وغيرهما .

(٨) أظنه الفزاري . انظر ترجمته في شذرات الذهب ٩٦/٤ لابن العماد . معجم البلدان ٣٥٢/٦ للحموي ، والوفيات /٢٧٦ لابن قنفذ .

النحو وسيطاً تسلمُ أوضاعه ومبانيه وتتناسبُ أعجازهُ وهواديه ، وأنْ أقربَ به البعيد ، وأسهلَ العويصَ ، وأجمعَ فيه إلى الإيجاز التبيين ، وإلى الايضاح التلخيص ، وان اقرن في الأكثر الفتيا بالتعليل مع القائي القولَ فيه على سبيل الاجمال دونَ التفصيل . فانتدبتُ لذلك وسميته المستوفى[1] في النحو ورضيت فيه من الكلام بالميسور العفو ، وأرجو أن يوفقني الله تعالى فيه للاتمام[2] ، ويرزقني منه دركَ المرام إنّه وليُّ ذلك برحمته فقلت :

(١) المستوفى أقرب من المستوفي وهذا ما تشير إليه قافية البيتين الموجودين تحت العنوان ((كمستوفى .. وحظّهُ الأوفى)) رغم أن كلمة المستوفى سمي بها بعض الاعلام بالياء وليس بالألف المقصورة كابن المستوفي والذي يتيح لنا تسميته بالمستوفي حرف الجر بعد ((المستوفى في النحو)) .

(٢) في (ج) ((للاتمام)) . وفي (ش) ((الاتمام)) .

فصلٌ

في بيان مقدمة لهذا العلم

اعلم : أنّ كل علم فله[1] معلوم يوضح ، فيبحثُ عنه وعن أحواله فيه ، فربما كان على الاطلاق ، كالعدد للحساب ، والمقدار لعلم التقدير ، وربما كان بجهة دونَ جهة ، كبدنِ الإنسان للطب ، فإنَّ الطبيبَ ليس ينظر في بدن الإنسان من حيثُ هو بدنُ الإنسان ، ولا من حيثُ هو جسمُ مثلاً ، أو طويل أو أبيضُ ، بل من حيثُ يصحُ ويمرضُ .

فكذلك صناعةُ النحو موضوعها : اللفظُ العربي . لكن ليس على الاطلاق بلْ من جهةِ ما يتألف مع غيره من الألفاظ - وهو أعني اللفظ العربي - قد يكون بانفراده ، وقياس أجزائه بعضها إلى بعض موضوعاً ، للبحث عنه لكن في صناعة التصريف .

وأيضاً لكل علم : مسائل ، كلُ واحدةِ منها مؤلفةٌ من محكوم عليه[2] - وهو موضوعُ الصناعة أو بعض منه[3] أو عرضٍ له[4] ، ومن محكوم به - هو من العوارضِ الذاتية[5] أو الجنسية نحو قولهم : كل لفظ فأما معرب وأما مبني ، وقولهم : الحالُ المفردُ يكونُ منصوباً وقولهم : الجرَ إمّا عن إضافة وإمّا[6] بحرفِ دخل عليه وأيضاً ينبغي ان تعلم ، أنَ كلَ علم فلهُ مبادئ بها تبرهنُ مسائلهُ ، وإليها ينساق فيه البيانُ ، فإذا ربط السندُ بينها وبين المسائل فقد أتي فيه بفضلِ الخطاب ، وهذه المبادئ المستعملة في الصناعات ليستْ على حدٍ واحد من الوضوح والشهرة ولا في مرتبة واحدة من الوثاقة والبيان ، بل لكل صناعة مبادئ يعتبر فيها غير ما يعتبرُ في مبادئ الأخرى .

---

(١) في (ج) ((فله)) وفي (ش) ((فيه)) .

(٢) اصطلاحات منطقية ومثلها كثيرة مبثوثة كما ستراه فيما بعد .

(٣) في (ج) ((أو علم عرض)) .

(٤) حاشية في (ش) ((له - أي المحكوم عليه سواء كان موضوع الصناعة أو بعضاً منه أو عرضاً له)) .

(٥) في (ج) ((الذاتية له)) .

(٦) في (ج) ((أو بحرف)) .

فمبادئ الأصول الكلامية[1] كلها مشهورةُ مسلمة نحو قولنا : العدلُ جميل والكذبُ قبيحٌ ، وكثيرُ منها يكون ضرورياً نحو قولنا ، الجسمُ الواحدُ لا يوجدُ وقتاً واحداً في أكثر من مكانٍ واحد[2] ومبادئ الفقه منها نصوص (من الكتاب)[3] وردت لبيان كثير من الأحكام نحو قوله تعالى : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ﴾[4] الآية . ونحو قوله عزّ من قائل : ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾[5] ، ومنها منقولات تنقل عن النبي صلّى الله عليه وآله[6] وقد يقع فيها ما هو مشهور يقيني نحو قولهم : ردُّ الوديعة واجبٌ .

ومبادئ علم الهيئة[7] بعضها مأخوذة من علم التقدير ، وبعضها تجريبية يشهد لها الرصدُ ، وأيضاً مبادئ الطب بعضُها مأخوذة من علوم أخر ، وبعضُها مستفادةٌ من التجربة .

ومبادئ التأليف من صناعةِ الموسيقى جلُّها منتزع من علم الحساب وباعتبار أفضل النسب العددية[8] فيه .

فعلى هذه مبادئ النحو ، بعضها – وهي مبادئ الفتاوى مأخوذة عن العرب فهي مقبولات مقنعة ، وبعضها – وهي مبادئ التعليلات – قضايا مستنبطة بالفكر والروية – فهي مشهورة لا عند الجمهور ، ولكن عند مَن عرف ملاحن كلام العرب وتطبع بطباعهم ،

---

(١) في (ج) ((جلها)) .

(٢) هذه وغيرها من الاصطلاحات تظهر لنا ان الرجل استفاد من العلوم الأخرى كالمنطق والأصول والفقه وسواها من العلوم السائدة في عصره .

(٣) نقص في (ج) .

(٤) سورة النساء : الآية ٢٣ .

(٥) سورة البقرة : الآية ١٨٧ .

(٦) في (ج) ((وسلم)) .

(٧) علم يبحث في المواقيت وكيفية الارصاد وتسطيح الكرة . انظر صبح الأعشى ٤٧٧/١ للقلقشندي . أنث الخبر لإضافة بعض إلى ضمير المؤنث .

(٨) هذه أولى استفاداته المصرح بها من علم الموسيقى وسنجد اهتمامه الزائد بالأصوات والمقاطع فيما بعد ينبئ عن دراسته للموسيقى وكذلك الحال في علم الحساب وعلم الهيئة .

وأيقن أنَّ هذا اللسان العربي المبين لا يخلو الأمر فيه من توفيق من اللطيف[١] الخبير ، لا يختار له من الأحوال إلاّ الأشرفُ الأفضلُ .

أو اصطلاح من الحكماء لا يجتمعون من أوضاعه إلاّ على الأحسن الأجمل فبالحري[٢] ان نصدق[٣] بقولنا : الأفضلُ من الاثقل ، والمناسبُ أفضلُ من المباين ، والأقربُ أفضلُ[٤] من الأبعد ، والادلُ أفضلُ مما ليس بالأدل ، وأيضاً حفظُ الاعتدال أفضل من الخروج عنه إلى غير هذه من أخواتها .

ومن مبادئ هذه الصناعة ما تبين أيضاً فيها ، ولكن بعد لأي ما نحو قولنا : الحركاتُ[٥] ابعاضُ الحروف اللينة ، ومنها ما يؤخذُ من صناعة أخرى نحو قولهم : الحرفُ الذي تختلس[٦] حركته هو في حكم المتحرك لا الساكن بناءً على ان حركة الحاء في نحو قوله الراجز :

كأنها بعد كلال[٧] الزاجر ومسحه مر عقاب كاسر[٨]

مختلسة في بعض الروايات مع هذا فلا تخرج من أن تكون متحركة ، ألا ترى ان هذا من مشطور الرجز[٩] : مستفعلن ثلاث مرات . وقوله . ومسحه وزنه مفاعلن ، زحاف

---

(١) انظر الخصائص ٤٠/١ .

(٢) في (ش) ((فبأحرى)) و (ج) ((فبالحري ان منها)) .

(٣) ساقطة من (ج) .

(٤) اصطلاح استعمله بعض المسلمين في حوارهم حول الأحقية بالخلافة . أو إشارة لقوله تعالى : ﴿الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ .

(٥) انظر سر صناعة الاعراب /١٩ .

(٦) انظر المحتسب ٦٢/١ .

(٧) غير موجود في (ج) .

(٨) البيت لمجهول . انظر الكتاب ٤١٣/٢ ، المحتسب ٦٢/١ ، وسر صناعة الاعراب ٦٥/١ ، والمخصص ١٣٩/٨ ، وروي ((ومسحي)) .

(٩) انظر الكافي في العروض والقوافي ٧٧ - ٨٢ .

مستفعلن ، ولا يجوز فيه مفاع[1] لن فهذا ونحو من المبادئ المأخوذة من العروض وأيضاً تراهم محكمون بأن الهمزة الثابتة في نحو : أأنت تفعل كذا ؟ عند التليين تكون من قبيل المتحرك بناءً على ما سمع من التخفيف في نحو : أإن زم اجمال[2] .

إذ وزن : أإن زم : فعولن ، ولا يجوز فيه فاعلن .

ومن المبادئ المأخوذة من صناعة أخرى / ما تقول : الحركات ثلاثة أنواع ، صاعد عال ، ومنحدر سافل ، ومتوسط بينهما . وهذا مأخوذ من صناعة الموسيقى[3] ونظائر هذا أكثر من أن تحصى . وهذا انموذج منها عرضته عليك لتأنس به إن شاء الله تعالى .

وكما انه إذا بين صاحب الموسيقى ، ان بعداً من الابعاد من نغمتين إحداهما[4] من الأخرى على نسبة الزائد جزءاً[5] مثلاً . فليس لأحد أن يعارضه فيقول : وإذا كان كذا فَلِمَ ينبغي أن يؤخذ به أو لِمَ يكون ملذا إذ قد صح في أصوله أولاً ان الالذاذ بالتناسب الجيد الفاضل .

وكذلك ها هنا إذا اوضح النحوي ان هذا التصرف من التحريك والاسكان أو الزيادة والنقصان هو أقربُ مغزى وأخفُ محملا . ومقابلاته من الأحوال اثقلُ وأبعدُ . فمطالبتهُ بعد ذلك بأن الثقيل المستهجن لِمَ عدلَ عنه ؟ والخفيفَ المحتمل لِمَ أخذَ به ؟ من الرقاعة الظاهرة . كيف والمرجع به إلى القريحة التي لا تشهدُ كذباً ، والطبع الذي لا يحكمُ جزافاً .

---

(١) يقصد المصنف ان تفعلية الرجز مكونة من سببين خفيفين يليهما وتد مجموع (مستفعلن) وليست من وتد مفروق بتوسط سببين خفيفين ((مستفع لن)) .

(٢) هذا جزء من بيت شعر نسب لكثير عزة . ديوانه /١٧٠ وتمامه :

أإن زم اجمـــــال وفــــارق جـــيرة   وصـــاح غـــراب الـــبين أنـــت حـــزين

وروي أأن رد ((انظر القوافي للأخفش /٥٠ ، والمنصف ١٩٢/٢ ، سر صناعة الاعراب /٥٤)) .

انظر ص١٨٠ . م زم يفك تضعيفها في التقطيع تصبح أأزم وم اجمال .

(٣) السيوطي في كتابه الاقتراح /٣٨ .

(٤) في (ج) ((أحدهما)) .

(٥) في (ش) ((جزءوا)) .

إلاّ ان فاقدَ هذا فاقدُ ذاك . نعم وأنت إذا[1] استقريت أصول (هذه الصناعة علمت أنها في غاية الوثاقة ، وإذا تأملت عللها عرفت أنها غيرُ مدخولة ولا متسمح فيها .

فأما ما ذهب إليه غفلةُ العوام من أنَ علل النحو تكونُ واهيةً سخيفةً ومتحملةً بالوضع ضعيفة ، واستدلالهم على ذلك قَدْ تكون هي تابعةً للوجود لا الوجود تابعاً لها[2] ، فبمعزل عن الحق ، وذلك ان هذه الأوضاع والصيغ التي في أيدينا اليوم . وإن كنا نحن نستعملها - فليس ذلك على سبيل الابتداء والابتداع ، بل على وجه الاقتداء والاتباع ، ولابدَ فيها من التوقيف ، إما مفرداً وإما مع الاصطلاح على ما تحقق في غير هذا من العلوم . فنحن إذا صادفنا الصيغ المستعملة والأوضاع المحصلة بحال ما[3] من الأحوال وعلمنا أنها كلها أو بعضها من وضع واضع حكيم تعالى وجل ، تطلبنا بها وجه الحكمة المخصص لتلك الحال من بين أخواتها . فإذا حصلنا عليه فذلك غاية المطلوب)[4] . اترى أن أحداً ينكر الفائدة في علل التشريح المثبتة في كتب الطب التي شأنها شأن هذه . وليس إذا جهلنا علَة لمسألة واحدة أوجب ذلك علينا ان نجهل ما كنا حصلناه قبلُ أو أحطنا به بإذن الله تعالى .

ومما[5] يجب أن نعلمه الآن انَا وإنْ كنا عثرنا من بعض السلف على خبطٍ في بعض كلامه فليس يليق بنا ان نشاغبه فيه ، كما لا يسعنا ان نتابعَهُ عليه . لكنا نضربُ عن الجاهل صفحاً ، ونطوي للحق دون كشحاً . ولا أحسن من أن ندع الخلاف في الخطأ إلى الوفاق في الصواب ، ونشتغل بايضاح أكثر الأصول من غير طعن في كتب الاصحاب ، على أنهم إن كانوا قبلنا فالصواب قبلهُم ، وإن كان لنا اصدقاء فالحقُ اصدقُ منهم ، ومع هذا فالفضل كل الفضل للمتقدم .

---

(١) من هنا ينقل السيوطي في الاقتراح نصاً /٤٦ .

(٢) انظر الايضاح في علل النحو للزجاجي /٦٤ .

(٣) ناقصة من (ج) .

(٤) المحصور ما بين القوسين منقول بالنص في الاقتراح /٤٦ .

(٥) في (ج) ((وما)) .

فصلٌ

في فضيلة النحو وبيان رتبته من العلوم

شرف العلم أما أن يكون بشرف المعلوم ، كعلم التوحيد ، لاشك انه اشرفُ العلوم ، لأن معلومه أجلُ المعلومات واشرفُها .

وأما أن يكون بوثاقة البرهان كعلم المقادير ، لأن براهينه بحيثُ تتخالجها الشكوكُ .

وأما أن يكون للفوائد المقتناة منه[١] عاجلاً وآجلاً كالفقه والطب .

وأما أن يكون بالجمال الذي يستشعرُ به كعلم الأخلاق .

وأما أن يكون بالرياضة التي يستتبعها هو كما في العلوم الرياضية وبها سميت . ولهذا ما قال[٢] افلاطون : لا يحضرنْ مجلسنا من لم يصقل ذهنه بجو مطريا[٣] – يعني علم التقدير – .

وأنت إذا اعتبرت صناعة النحو وجدتها مستجمعةً لهذه الفضائل كلها ، أما الأولى ، فلأن معلوم هذه الصناعة هو وانْ لم يكنْ ذات الباري تعالى ، فهو كلامهُ وكلام رسوله صلّى الله عليه وآله[٤] ، وكلامُ الصحابة والتابعين والأئمة بعدهم رضي الله عنهم ، وكلامنا نحن الذي به نتوصل إلى وراءه من العلوم النظرية والعملية ، فهذا شرفٌ ناهيك به شرفاً . أما الثانية : فلما قدمنا من أن مقدمات هذا العلم أكثرها ما هو ذائع مقبول عند الذهن الحادس ، والقريحة الثابتة يصدق بها العقل وإن كان لا بانفراده بل مع تدرب ، وفضل استقراء لكلام العرب ، وبعد معرفة الأوزان والتراكيب والاحاطة بالخفيف منها والثقيل ، والمقبول منها[٥] والمطرح . وإن نشطت لتأمل طرف من هذا فسأريك .

---

(١) في (ش) ((به)) في (ج) ((منه)) .

(٢) ما هنا زائدة وردت كثيراً في اسلوب المصنف وهذا تأثر واضح باسلوب ابن جني حيث وردت كثيراً في مصنفات الأخير .

(٣) لم أجده فيما وقع بين يدي من كتب افلاطون ومحاوراته .

(٤) في (ج) ((وسلم)) .

(٥) في (ج) ((فيها)) .

انظر إليهم كيف منعوا : كانت زيداً الحمى تأخذُ . ثم لم يوجد في كلام العرب له نظير[1] . وكيف فرقوا بين الاستقرار والإلغاء في نحو قولك : زيد في الدار قائمٌ . وكيف حكموا بأن ((لا)) . إنما تبنى مع النكرة إذا كانت مجردةً ، وعما[2] سواها معرفة بحيث لا تتناوله بالعمل[3] ، وإذا لم يكن كذلك ، لا تمتزج بها لا نحو قولهم : لا خيراً من زيد عندك . لأن الطويل الكثير لا يتحد بغير اتحاد القصير النزر به فلا تكاد تجد في أقاويل العرب ما ينافي حكمهم هذا .

ومن ثم لم تعمل تثريب من قوله تعالى ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾[4] في عليكم[5] .

وأيضاً قد نصوا على ان اللام في قولك إن زيداً لقائم . للابتلاء ثم ان[6] إنّ هذه تبقى مكسورة الأول مع هذه اللام وانْ دخل عليها نحو ((علمتُ)) في قولهم : علمت إنّ زيداً لقائمٌ .

إشعاراً بأن هذا الكلام باقٍ على حكم الابتداء ، وانّ ما قبل اللام لا يعمل فيما بعدها لفظاً[7] وإن كان يتناوله معنىً ، وهذا هو الذي يسمونه التعليق وأشباه هذه أكثر من ان تحصى .

وأما الثالثةُ . ففي الوصول إلى معاني القرآن وأحاديث الرسول صلّى الله عليه وآله ، والأقاويل التي نتفاوض[8] عليها نحن من الفوائد المشهورة والمنافع المذكورة ما فيه صلاح

---

(١) الكتاب ٣٦/١ ((ولو قلت : كانت زيداً الحمى تأخذ ... لم يجزْ وكان قبيحا)) أما المبرد في المقتضب ١٠٢/٤ فقد قال ((فهو على وجه خطأ وعلى وجه صواب ... وكذلك لو قلت : كان زيداً الحمى تأخذ)) .

(٢) في (ج) ((عما)) .

(٣) في (ج) ((معرفة)) .

(٤) سورة يوسف : الآية ٩٢ .

(٥) البيان في غريب اعراب القرآن لابن الانباري ٤٥/٢ ((ولا يجوز ان يتعلق أحدهما . أي عليكم واليوم – بتثريب لأنه لو كان متعلقاً به لوجب أن يكون منوناً كقولهم : لا خيراً من زيد)) .

(٦) في (ش) ((إنّ)) غير مكررة .

(٧) ما قبل اللام يقصد به فعل (علم) بدليل قوله ((التعليق)) .

(٨) في (ش) ((لم يتفاوض)) .

الدارين إن شاء الله تعالى .

وأما الرابعة : فكأنك سمعت حديث العباس رضي الله عنه فإنه قال : فيم الجمالُ يا رسول[1] الله ؟ فقال صلّى الله عليه وآله ، في اللسان يا عم[2] .

وأما الخامسة : فيوشك ان تؤمن بها إذا اطلعت على ما في هذا العلم من اللطائف المخزونة ، والأسرار المكنونة ، والنتف العجيبة ، واللمع الغريبة وخصوصاً ومنه يحصلُ للإنسان التوسع والاقتدار في البيان ، وبه يقوى على التفنن في أنواع المعاني والتمحل لوجوه التأويلات وأذكر ، قول سيبويه رحمهُ الله ((وليس شيءٌ مما يضطرون إليه إلاّ وهم يحاولون به وجهاً))[3] .

وأما مرتبة هذا العلم من العلوم المناسبة له فبعد اللغة والتصريف ، وقبل الكلام والفقه والحديث والشعر والقراءة والتفسير ، فهو فوق ما قبله ودون كثيرٍ مما بعده .

---

(1) رسمت في (ج) ((يرسول)) .

(2) العقد الفريد ٢/٤ .

(3) الكتاب ١٣/١ ((وليس شيء يضطرون ...)) .

فصلٌ

في ماهية النحو[١]

النحو صناعةٌ علمية ينظر بها صاحبها[٢] في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم ليعرف[٣] النسب بين صيغة النظم والمعنى[٤] فيتوصل[٥] بأحداهما إلى الأخرى .

---

(١) في (ج) ((فصل في ماهيته)) .

(٢) في (ج) ((أصحابها)) .

(٣) ناقص في (ج) ((به)) .

(٤) انظر الايضاح في علل الاعراب /٦٩ .

(٥) رسمت في (ش) ((أحديهما)) .

فصلٌ

في أقسام اللفظ[1]

اللفظ يتنوع ثلاثة أقسام ، وذلك انه إما : أن يدل على معنى من غير أن يدل على زمان وقوعه من الأزمنة الثلاثة فيسمى اسماً . سواء كان ذلك المعنى جوهراً كالحيوان ، أو عرضاً كالحركة ومحسوساً كالأرض والسواد ، أو معقولاً كالعلم ومفيداً كالإنسان أو لقباً كزيد ، وتاماً كالجسم أو ناقصاً كالذي وإذ .

وأما أن يدلَ على معنى وعلى الزمان الذي كان فيه ذلك المعنى لشيء غيره فيسمى ((فعلاً)) سواء كان منقضياً نحو : قام أو راهناً نحو : يقرأ أو مترقباً نحو : سينطلق وجازماً نحو : خرج أو غير جازم نحو : اخرُج .

وأما أن لا يدل على معنى مطلق بل على وضع نسبة بين معنيين أو رفعهما فيسمى ((حرفاً)) نحو ((في)) من قولنا : في الدار بكرٌ ، أو ((ما)) من قولنا : ما زيد ذاهباً .

---

(١) انظر الكتاب ٢/١ .

فصلٌ

في الاسم وحل الشكوك العارضة فيه

يعترض فيقال : الغداء والعشاءُ كل واحد منهما اسم . ومع ذلك فخارج من الحدّ الذي حددتموه للاسم ، إذ هو يدلُ على الزمان وعلى معنى فيه .

وكذلك الاصطباحُ ونحوه ، واليوم والليلة وما يعد معدهما ؟

فالجواب : أن الزمانَ هو جزءُ المفهوم في كل واحدِ من هذه الألفاظ ، كما ان السواد جزء من مفهوم الشيء ، وكما ان المكان جزء من مفهوم الإبهام والانجاد . فلفظ الاصطباح هذا دلّ على الشرب والزمان معاً كانت دلالته على الملتئم منهما كدلالة لفظة زيد على معناه . ثم لو دل بصيغته على زمان وقوعه من الأزمنة الثلاثة التي هي الماضي والحاضر والمستقبل دلالة استتباع كان ذلك كما يقال : اصطبح وتغدى وياومتُ الاجير .

فأما واللفظ لا يدلُ على أحدِ الأزمنة الثلاثة دلالة خارجية ، فالسؤال ساقط ولم نقل إنّ اللفظ إذا دلّ على الزمان أيّ دلالةِ كانت فهو فعل ولو كان كذلك للزم أنْ تكون لفظةُ الزمان فعلاً ، بل قط اشترطنا أن تكون هذه الدلالة ثانيةً وبحسب تعيين الأزمنة الثلاثة ، وإذا كان الزمانُ داخلاً في الدلالة الأولى فيحتاج إلى دلالة أخرى يستفادُ منها تعيينُ أحد الأزمنة المذكورة نحو : وقتُ الأمرِ وأزمنُ المرضِ .

فأما نحو : أينَ وكيفَ ومتى وإذا وإذْ ولدى وحيثُ وحوثُ وما شاكلها ، وجميعُ المضمرات والمبهمات والمركبات ، نحو : حضرموتُ وسيبويه والخازباز[1] وبرق نحرهُ ولقيته كفة كفة وغير ذلك ففي انحصارها تحت حدّ الاسم ما يزيلُ الشبهة في كونها أسماءَ .

ومن هذا القبيل اسماء الأفعال وهي كل لفظة تعادل في معناها جملةً فعليةً نحو : صهٍ بمعنى اسكت ، وايهِ بمعنى حدّثْ .

فمن هذه الأسماء ما هو مرتجل كما ذكرناه ، ومنها ما هو مشتق نحو : رويدَ ، ومنها ما هو بسيط كهذه ، ومنها ما هو مركب ، أما ذو جزءين نحو : دونك زيداً وأما[2] ذو

---

(١) نوع من النبات أو نوع من التمر أو نوع من الورم انظر اللسان (مادة خوز ٢١٥/٧) والمقتضب ٣٠/٤ .
(٢) في (ج) ((أو)) .

أجزاء نحو : النّجاءك[١] وهذه كلها يحتوي عليها الحد المذكور بحيث لا يلفتُ منه شيء ، وذلك لأن تحت كل واحد منها[٢] معنى[٣] هو وإن كان متكثراً .

فاللفظُ إنما يدلّ عليه دلالة أولية واحدةً من غير أن يدل على زمان يقع فيه ذلك المعنى لغيره ، ولا كذلك الجمل[٤] الامرية المدلولُ عليها فإن لفظة اسكتْ تدلَ أولاً : وبالتركيب على السكوت .

وثانياً : وبالصيغة على الزمان الواقع هو[٥] فيه فالدلالتان متغايرتان . ولذلك يمكن أن يعرف بعض الناس ان معنى تركيب س ك ت)) .

هو مقابل للنطق . ولا يعرف التصريف لا بالفطرة ولا بالتعلم فإذا سمع نحو : اسكتْ فطنَ ان هذا التركيب يدل على ترك النطق وإن كان لا يدري انه أمر . وكذلك إذا شدّ اطرفا في التصرف ولم يقف على معنى السكوت مثلاً ثم سمع : اسكت فبالحري ان يحدس انه أمرٌ وإن كان لا يدري المعنى المأمور به .

فأما ((سرعان)) فكأنه في الاصل اسم لقول القائل : سرع . هو أول نحوه وكذا ((هيهات)) وما معه ، إلاّ أن هذا النحو من اسماء الأفعال ينزل في الاستعمال منزلة الأفعال المفردة فيرتفع به الاسم بعده ارتفاعه بالفعل في نحو : سرعان ذا اهالة[٦] و : هيهات العقيق فافهم[٧] .

---

(١) النجاءك يا فتى ، الكاف هنا عدها سيبويه توكيداً أو تخصيصاً . الكتاب ١٢٤/١ والمبرد يراها زائدة وتعني انج . انظر المقتضب ٢٠٩/٣ .

(٢) الايضاح في علل النحو للزجاجي /٤٨ صنف الآراء المختلفة في تعريف الاسم وتحديده .

(٣) في (ج) ((معنى)) ساقطة .

(٤) في نسخة (ش) مشوشة .

(٥) في (ج) ناقص ((هو)) .

(٦) انظر مجمع الأمثال للميداني ٣٣٦/١ .

(٧) هذا جزء من بيت لجرير وهو مستفيد من مثل عربي . انظر المقصد للجرجاني ٥٢١ ، ٥٢٣ .

فهيهـــات هيهـــات العقيـــق وأهلـــه وهيهـــات خـــل بـــالعقيق نواصـــله

انظر ديوان جرير /٤٧٩ البيت مكرر في ص١٧٠ وروي ((وأيهات وصل بالعقيق نواصله)) .

ومما يجب ان يبحث عنه في هذا الموضع الأصوات التي تسمى بها أنفسها نحو : ((شيب))[78] صوت مشافر الابل و ((ما))[79] صوت الظبي . فليعلم ان لفظ الإنسان كما يدل على هذا الحيوان المخصوص كذلك قد يدل به في بعض الأحايين على هذا المؤلف من الأصوات المقطعة فيقال . إنسان على وزن فعلان[80] ، وإنسان أوله همزة وثانيه نون وكذا ، إلاّ ان الأولى ان يقال لفظ الإنسان واسم الإنسان .

ليرتفع اللبس فلهذا قالوا :

داع يناديه باسم الماء مبغوم[81]

تداعين باسم الشيب[82]

ولما تصوروا فيه الأسمية الحقوا في أوله الألف واللام كما ترى .

وليس لقائل أن يقول : إن اقسام اللفظ قد تتداخل فإنا نرى لو وليت ونحوهما من الحروف قد توصف بأنها اسماءُ إذا وقعت في مثلِ قولهِ .

إنَ لواً وإنَ ليتاً عناءُ[83] .

وقوله :

ألامُ على لوِ ولو كنتُ عالماً   بأذناب لوْ لمْ تفتني أوائلُهُ[84]

وكذلك يزيد في نحو قوله :

---

(٧٨) انظر اللسان ٤٩٥/١ ((مادة شيب)) .

(٧٩) انظر التقفية للبندنيجي /٥٠١ . رسالة دكتوراه اعداد خليل العطية وقد طبع النص المحقق .

(٨٠) انظر الانصاف ٨٠٩/٢ مسألة ١١٧ وهذا رأي البصريين .

(٨١) منسوب لذي الرمة كما في ديوانه /٥٧١ وصدره لا ينعش الطرف إلاّ ما تخوّنه .

(٨٢) البيت لذي الرمة . انظر ديوانه /٦٠٩ وتمامه :

تداعين باسم الشيبِ في متثلّم   جوانبُهُ من بصرةٍ وسلام

(٨٣) لأبي زبيد الطائي . انظر ديوانه /٤ ، سيرد ثانية ص٢٠٣ .

(٨٤) مجهول النسبة . انظر الكتاب ٣٣/٢ ، والمقتضب ٣٥/١ ، وشرح المفصل ٣١/٦ ، والهمع ٥/١ .

بنـــتُ اخـــوالي بـــني يزيـــدُ عمـــداً علينـــا لَهُـــمُ فديـــدُ[1]

فإنه مما يتخالجه القبيلان من الاسم والفعل : أما الفعل فمن حيث يرتفع به الضمير في ((يزيد)) لولاه لوجب أن يكون آخره مفتوحاً كقوله :

كأنما كسِـيَتْ بـرودَ بـني تزيـدَ الأذرُعُ[2]

وأما الاسمُ فمن حيثُ انه سمي به[3] .

لأنا نقول : ان الاسم ليس[4] اسماً بذاته ومن حيثُ هو مجموع أصوات مقطعة[5] فقط ، بل إنما هو اسم بالتواطؤ أيّما لفظ أو حرف من حروفِ التهجي أو من الأدوات أو فعل من الأفعال سمي به . فقد اندرج تحت قبيل الاسماء وصار بحيث ينتقض به الحدُّ المذكور .

ألا ترى[6] أن ((لواً))[7] هذا يدلُّ على معنى تام مستقل واسم من غير أن يدلّ على زمان له ، وكذلك لَيْتَ ((فكأن المعنى ان الاشتراط والتمني عناء أو نود وقولي ليت : عناءُ . وعلى هذا نظائره .

فأما يزيدُ في قوله :

---

(١) رواه المصنف : نبئت ورواه صاحب اللسان ٣٢٦/٤ انبئت وروي ((ظلماً علينا ...

(٢) البيت من عينية أبي ذؤيب الهذلي المشهورة : امن المنون وريبها تتوجع . انظر ديوان الهذلين ٢٥/١ ، وصدر البيت ((يعثرن في علق النجيع كأنما ...)) .

(٣) قال المازني ((فاما يزيد اسم رجل فإنما اعتل من قبل انه كان فعلاً لزمه الاعتلال ثم نقل من الفعل فسمي به وعقب ابن جني قائلاً)) ان يزيد هذا منقول من الفعل وإنما هو مضارع زاد وقد سموا أيضاً تزيد بالتاء ... والقول في تزيد ويزيد واحد . انظر المصنف ٢٨٠/١ .

(٤) في (ج) سقطت ((ليس)) .

(٥) في (ش) ((مقطعه)) .

(٦) أصلها لو زيدت واوا فثقلت كي تكون اسماً إذ ليس في كلام العرب اسم آخره واوا قبلها مفتوح . انظر الكتاب ٣٢/٢ ، والمقتضب ٢٣٥/١ .

(٧) في (ج) ((لو)) .

نبئت أخوالي بني يزيدُ[1] .

واشتماله على الضمير المستكن فهو بمنزلة : تأبطَ شراً . من حيث أنه جملةٌ سمي بها فيرتفع الضميرُ ، بـ ((يزيدُ)) كما ارتفع نحرهُ ببرق . ثم سموا بالجملة مفرغة في قالب الوحدة فصارت بحيث تدلُ على معنى واحد ، هو شخص واحد من غير أن تدلَ على زمانه فأما اعرابُ جزءيها فباق على الأصل ، فإذا حققتَ النظر فلاحظ لأجزائها[2] في الافادة من حيث العلمية الحاصلة بآخره . فاما ((تزيدُ)) في قوله الهذلي[3] فإنما سمي به بعد انتزاع الضمير منه نحو : احمدَ في قولهم مررت بأحمدَ . فالمسمى به في الأول هو الجملة وفي الثاني الفعلُ ، ههنا خواصُ الاسم غير مساوية بل انقص منها أن يكون اللفظ يصلح للاخبار عنه[4] نحو : احمد يمشي .

ومنها دخول لامُ التعريف عليه نحو : الرجلُ عندك ، ومنها الحاقُ التنوين تنوين التمكن بآخره نحو : زيدٌ جاءني ، ومنها كونه معرضاً لدخول حرفِ الجرِّ عليه نحو : في الدار ، ومن السوق . ومنها التثنيةُ والجمعُ والوصفُ والتأكيدُ والإضافة والنسبةُ فكلُ ماله هذه العلاماتُ أو بعضُها فهو اسمٌ ولا ينعكس .

(١) البيت كرر قبل قليل .

(٢) في (ب) ، (ش) ((لأجزائها)) وفي (ج) ((للأجزاء بها)) .

(٣) المقصود : أبو ذؤيب الهذلي كما مر ذكره .

(٤) انظر شرح اللمع للواسطي الضرير .

فصلٌ

في الفعل وأقسامه

الافعال صيغٌ مأخوذةٌ من الاحداث متضمنة[١] الدلالة على الأزمنة ، ولها انقسامات كثيرةٌ :

منها ما لا مدخل له في التأليف نحو كونها ثلاثية ورباعيةً ، أو معراةً من الزيادة ومزيداً فيها . أو صحيحة وغير صحيحة إلى غير ذلك[٢] . فمظانُ هذا البحث هي كتبُ التصريف .

ومنها ماله حظ في التأليف نحو : انقسامه إلى اللازم والمتعدي ، وإلى التام والناقص ، وإلى المتصرف والجامد ، وإلى المفرد والمركب ، وهذه الانقساماتُ من جهة التركيب . ونحو انقسامهِ إلى الخاصِ والمشترك ، وإلى المعلم[٣] والساذج وهذان من جهة الصيغة .

فاللازم هو الذي اكتفى بالفاعل ولا يتناولُ المفعولَ البتة نحو : قامَ وقعدَ .

والمتعدي هو الذي يستدعي المفعول وربما احتاج إلى أكثر من واحد[٤] سواء وصل إلى المفعول بذاته نحو : ضرب زيد عمراً . أو بواسطة تتخذُ به ويبنى معها . نحو الهمزة وتضعيف العين وإلحاق الألف في : أكرمتُ زيداً ، وشرَّفتُ بكراً ، وقاومت خالداً . وبواسطة غير ممتزجة بل منفصلة عنه نحو ((الباء)) في : يحل بنا[٥] قال قيس بن الخطيم :

ديار التي كادتْ ونحو على منىً ... تحلُّ بنا لولا نجاءُ الركائبِ[٦]

---

(١) في (ش) ((متضمن)) .

(٢) مكررة في (ش) .

(٣) أظن انه يقصد بالمعلم أي صاحب العلامات والساذج الخالي من العلامات . انظر اللسان ٣١٤/١٥ (مادة علم) وسيأتي تفسير هذين المصطلحين .

(٤) في (ج) سقطت ((من واحد)) .

(٥) سقطت من (ج) ((قال قيس بن الخطيم حتى نهاية البيت)) .

(٦) انظر ديوان قيس بن الخطيم /٣٤ .

فأما التام والناقص : فليعلم ان الناقص هو كل فعل يحتاج من الفاعل إلى ضميمة أخرى حتى يحاذى سائر الأفعال ، وذلك نحو صار من قولنا ، صار زيد متمولاً ، فإنه قريب المعنى من : تمول زيد .

ويعترض ههنا فيقال : أليس قد سبق من تحديدكم للفعل انه الذي يدل على معنى وعلى زمان له[1] ونحن إذا قلنا : صار أو كان زيد قائماً فالقيام انَما يستفاد من قائماً وتبقى دلالة كان وصار على الزمان فقط ، فقد خرج كل واحد منهما عن ان يكون فعلاً ولا يمكن أن تجعل ((صار قائماً)) فعلاً واحداً إذ هو أكثر من لفظ واحد ؟

فالجواب[2] ان الصيرورة – اعني الاستحالة – من المعاني قد يدل عليه من غير دلالة على الزمان . فإذا وضعت لفظة تدل على هذا المعنى ومع ذلك على زمان وجوده فهي فعل ، وكذلك الكينونة معنى يقاربه الاستمرار أو الحصول والوجود أو ما شاكل ذلك .

فإذا قيل ((كان)) كان دالاً على المعنى وعلى الزمان . ومما ينظر إلى هذا قولهم : تحجر الطين . فإذا التحجر حدث . هو الذي يدل عليه وعلى الزمان ((تحجر)) لا الحجر .

وأما المتصرف من الفعل ، والجامد : فالجامد على ضربين :

أحدهما : يكون مبنياً على الجمود سواء كان مشتقاً نحو : نعم وبئس . أو غير مشتق نحو : ليس . فلجمود ما خف أوسطه .

والثاني : ما يطرأ عليه الجمود في بعض الأحوال نحو : أكرمْ بزيدٍ . وما أظرف عمراً في التعجب .

فأمَا التركيبُ في الفعل فقليلٌ جداً وهو على ضروب :

أحدها : نحو : ((هَلُمَّ)) فإنه مركبُ ، أما عندنا[3] فمن ((هَاوَلُم)) وأما عند الكوفيين فمَنْ ((هَلْ وأمْ)) .

والثاني : نحو طلبقَ وحولقَ وبسملَ وبرقلَ .

---

(١) في (ج) ((وعلى زمان له)) .

(٢) في (ش) فقط .

(٣) قال الزجاج في اعراب القرآن ١٥٤/١ ((وهي : ها ضمنت إلى لم فجعلا كالشيء الواحد ... وقال الفراء : ان أصله هل أم وأم من قصدت)) .

الثالث : نحو ((حبذا))[1] عند من رفع الاسم بَعْدَهُ رفعَ الفاعل بفعلهِ ، ومما يؤنسك بهذا قولهم : لا أحبذُهُ[2] .

الرابع : تمنطقَ وتمندل . إذ قد جعلَ الميمُ الذي هو للالةِ مأخوذاً مع الفعل كالمدمج فيه .

فأما الخاص من الصيغ فنحو ((فَعَلَ)) لا يكون إلاّ للماضي . والمشترك نحو : يفعلُ للحالِ والاستقبالِ . فإن خلا من القرائن فحمله على الحالِ أولى .

وأيضاً من المشترك : الأمرُ من هو فوضى من الفور المناسب للحال وبين التراخي المناسب للاستقبال .

فأما المعلمُ فالماضي إذا كان مصوغاً للمؤنثِ الغائب مفرداً أو مثنى ، وجميعُ أصنافِ المستقبلِ وما يجرى معهُ – أعني النهي – فالعلامات هي :

((التاءُ)) في آخر الماضي للمؤنث ، وفي أولِ المستقبل لمن يتوجهُ إليه الخطابُ سواءً كان واحداً أو كثيراً مذكراً أو مؤنثاً ، وللغائب المؤنث[3] مفرداً أو مثنى .

و ((الياءُ)) للغيبة مع التذكير كيفَ اجتمعا ، ومع التأنيثِ مع الجمع و ((الهمزة للمتكلم والنونُ)) له مع غيره ثم ما سوى هذه من الحروف التي ينى معها الفعلُ فضمائرُ إنْ ميزتْ فبالعرضِ أما قولهم : اكلوني البراغيثُ[4] . فالوجه فيه الابدالُ .

ومن خواص الفعلِ ان يعلقَ بغيره ولا يعلقُ به غيرُهُ[5] . هذا النحو من التعليق فلا يقالُ : كرم شرفَ وأما قولهم : نزلتُ اصمتُ[6] فمن حيثُ جعلوا ((أصْمت)) علماً للمفازة وهو في الاصل من باب قوله :

---

(١) دار خلاف بين من قال عن اسمية حبذا ، وبين من غلب الفعلية فيها . انظر أسرار العربية /١٠٩ والفرخاني مع من قالوا بفعلتيها وهذا أضعف الوجوه كما وصفها ابن الأنباري في أسرار العربية /١١٠ .

(٢) لا يجوز ذلك سيبويه والمبرد انظر الكتاب ٣٠٢/١ ، والمقتضب ١٤٥/٢ .

(٣) في (ج) ((المؤنث)) .

(٤) انظر الكتاب ٨/٢ . انظر أمالي الشجري ١٦١/٢ يذكر للسيرافي ثلاثة آراء .

(٥) أورد الفرخاني في أماكن أخرى تعلق الجار والمجرور والظرف بالفعل . انظر ص١٦٧ .

(٦) اصمت ((ولقيته ببلدة وهي القفر التي لا أحد بها وقال أبو زيد وقطع بعضهم الألف من اصمت ونصب التاء .. قال كراع إنما هو ببلدة اصمت ، اللسان ٣٦٠/٢ مادة صمت .

جاءوا بضيحٍ هل رأيتَ الذئبَ قط[1] .

ثم ألحق بباب : حُضارة[2] وشعوبُ[3] وهي اعلامٌ وضعت لأنواعٍ تدلُّ عليها ، ومن ثم قطعوا الهمزة في أوله وحركوا آخره ، وقد تلحق به هاءُ التأنيث فيقال هذه ((أصمتَهْ))[4] فافهم .

---

(١) نسب للعجاج وليس في ديوانه . انظر الانصاف ١١٥/١ والمقرب ٢٢٠/١ والمغني ٢٤٦/١ . وأوضح المسالك ٨/٣ وتمامه ((حتى إذا جن الظلام واختلط)) . انظر المرصع لابن الأثير /٣٠١ . يعني مجيء جملة الاستفهام نعتاً وهي إنشائية لا يجوز مجيئها نعتاً إلاّ على الاتساع .

(٢) خضاره ((بالفتح اللبن كثر ماؤه)) اللسان ، مادة خضر ٣٣١/٥ .

(٣) ((شعوب من أسماء المنية غير معروف)) اللسان ، مادة شعب ٤٨٣/١ .

(٤) جاء في اللسان ٣٦٠/٢ ((اصمته)) عن اللحياني ولم يفسره قال ابن سيده وعندي انه الفلاة .

فصلٌ

في الحروف وأحكامها

الحروفُ وصلُ وروابطُ تتلاقى بها المعاني الأسمية والفعلية . ولا عبرة بمفهوماتها على الانفراد ، وتكادُ تكونُ نسبةُ الحروف إلى الأسماء والأفعال كنسبة الاعراض إلى الجواهر .

ترى أن العرض لا يقوم بذاته ، لكنه اعتبارنا الجوهر منفرداً غير اعتبارنا اياه مع العرض فيه . فكذلك معنى ((الدار)) مفرداً غير معنى : في الدارِ وليس لقولنا (في) معنى يتصور غير مقيس إلى غيره .

فإن قيلَ : أليسَ في قَدْ يدلُ على الاشتمال ، و (على) على الاستعلاء و (إلى) على الانتهاءِ . وهذه كلّها معانٍ لا يحتاج في تصورها إلى مفهومها ، فكيف منعتُم ذلك ؟

فالجواب : إنّ هذه الحروف قد تدل على المعاني المذكورة بنحو : ما ، ولكن عند انحيازها إلى الأسماء والأفعال ولا دلالة لها[1] على الاستقلال ، إذ لا يصحُ أن يقال : في واقعُ ، كما يصح الاشتمالُ ((واقع)) ولا : إلى الخير إليه ، كما يقال : انتهى الخير إليه .

ولشدة امتزاج هذه الحروف بما دخلت عليه عند التأليف ما كان أكثر النظر فيها إلى النحوي الذي إنما ينظر الالفاظ من حيث هي مؤلفة لا إلى اللغوي الذي ينظر فيها من حيث هي مفردة .

ثم أنّ هذه الحروف منها ما هو أشدُ امتزاجاً بالكلمة : إما في أولها نحو ((لامُ التعريف عند سيبويه وألْ عند الخليل))[2] .

وأما في آخرها نحو التنوين في : زيدٌ قائمٌ . و (التاءُ) في ضربتْ هند ، ومنها ما هو ألُ امتزاجاً بها نحو (حتى) و (إما) و (سوفُ) وأيضاً منها ما هو مفردٌ نحو : قَدْ ولَوْ وهَلْ .

ومنها[3] ما هو مركبٌ نحو : (لولا) ذهب أصحابُنا رحمهمُ الله إلى أنّ الاسمَ بعده لو

---

(١) ساقطة في (ج) .

(٢) انظر الكتاب ٦٣/٢ .

(٣) من هنا وحتى عبارة : لولا تعدون فكذلك ثم . نقله السيوطي في الأشباه /١٠٠ .

لا يرتفعُ إلاّ بالابتداء[1] وقالوا إنَ الحكم قد تغير بالتركيب لأنَ (لو) لا يليها إلاّ الفعلُ وهذه (لولا) في نحو : قولهم : لولا الغيثُ لهلكتِ الماشية . لا يليها إلاّ الاسم بهذا وجه له من الصناعة[2] . ما ترى .

وأنت إذا استأنفت النظر ونفضتَ يدكَ من طاعة العصبية وأيقنتَ أنَ الحقَ لا يعرف[3] بالرجلِ يوشكُ أن يلوح لك فيه وجهٌ آخرُ . وذلك أن تكون[4] ((لا)) ((بعْدَ)) ((لَوْ)) دلت على الفعل المنفي بها فحذفَ تحرياً للايجاز ، ولزم الحذفُ للزوم الدلالة ولكثرة الاستعمال . والتقديرُ : لو لم يحصل الغيثُ لهلكتِ الماشيةُ فعلى هذا يرتفع الاسمُ[5] بعد ((لولا)) هذه ارتفاعاً عن فعل مقدر كما في قوله تعالى ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾[6] فيكونُ حكمُ ((لو)) باقياً على ما كانَ عليه قبلُ ، ودالاً على امتناع الشيء لامتناع غيره ، إذ المعنى : لو انقطعَ الغيثُ لهلكتِ الماشيةُ . وقولنا : لمْ يحصلْ . قريب المعنى من قولنا : انقطع وانتفى[7] .

ومما يقربُ هذا الحذفَ حذفهمُ الفعلَ بعد لولا للتحضيض في نحو قوله :

تعدُّونَ عقرَ البيتِ فضلَ مجْدِكم بني ضوطَرَى لولا الكميَّ المقنّعا[8]

أليسَ قد أجمعوا على ان التقدير لولا تعدونَ فكذلك ثم[9] .

---

(١) انظر الانصاف ٧٠/١ والذين يذهبون إلى هذا الرأي هم البصريون .

(٢) في الاشباه ١٠٠/١ ((الفظاعة)) وفي (ج) ((الفضاعة)) وفي (ش) ((البضاعة)) والارجح أنها الصناعة أي التوجيه .

(٣) لا يعرف ((ساقطة من ش)) .

(٤) زيادة في (ج) ((لا)) .

(٥) انظر المغني ٢٧٣/١ .

(٦) سورة الانشقاق : الآية ١ .

(٧) يرجح الفرخاني رأي الكوفيين على البصريين الذين سماهم أصحابنا . الكوفيون يرون رفع الاسم بعد لولا بفعل محذوف ، وعندهم ان الفعل الماضي إذا جاء بعد لا هو بمنزلة لم مع الفعل المضارع كقوله ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ أي لم يصدق ولم يصل . انظر الانصاف ٧٠/١ مسألة ١٠ .

(٨) هذا البيت لجرير . انظر الديوان /٣٣٨ . رويت في شرح المفصل ٣٨/٢ طوطري .

(٩) هذا النص نقله السيوطي في الاشباه ١٠٠/١ منسوباً للمصنف .

ومن المركب أيضاً : فلا فعلتَ كذا . وكان الأصلُ هل فعلتَ كذا ثم بدأ له قبلَ استتمام الكلام انه لم يفعلْ فسحت[1] لابين ، هَلْ وبين فعلتَ فتواشجا شيئاً واحداً فكثر فصار قريب المعنى من قولهم : لِمَ لَم تفعلْ . وعلى هذا لولا التي للحث ، ولوما[2] .

فأما نحو : إنّ وإنّما ولعلّ ولعلما . فبلحاق ((ما)) به ترشح للدخول على الفعل وكذلك : أينما وحيثما . كان الأصلُ : أينَ وحيثُ إلاّ أن يكسبهما الشرطية وتهيئهما للجزم في النحو : أينما أوجهُ القَ سعداً[3] .

وكذلك ((إلاّ)) مركب من إنْ[4] ولا . ولكنّ الحكم والمعنى قد يتغيران كثيراً عند التركيب وعلى هذا نقس .

وأيضاً من الحروف ما يخصُ أحد القبيلين كالجوار للأسماء والجوازم للأفعال ومنها ما هو فوضى فضا[5] فيهما نحو : العواطفُ تجيء للاشراك في العامل أما في الاسم فكقولهم : مررت بزيد وعمرو ، وأما في الفعل فكقوله تعالى : ﴿لِنَجْعَلَهَا لَكُمْ تَذْكِرَةً وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾[6] .

وأيضاً منها ما يكونُ مغيراً للفظِ نحو : إنّ زيداً قائمٌ . وككثير مما ذكر قبلُ .

ومنها ما يكون مؤثراً في المعنى غير مغير للفظ كهمزة[7] الاستفهام وكـ ((ما)) في قوله تعالى ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾[8] إذْ قد دلّ على زيادة تخصيص وقصر ، إذ قد نبه على أن لين رسول الله صلّى الله عليه وآله برحمة الله تعالى فقطْ .

---

(١) في (ش) رسمت : فسحبت فتكون الجملة : هل لا فعلت ؟

(٢) انظر شرح المفصل ١٤٤/٨ .

(٣) يقاربه قولهم : في كل أرض بنو سعد . انظر مجمع الأمثال ٤١/٢ .

(٤) انظر شرح المفصل ١٤٤/٨ .

(٥) فوضى فضا بهذه الصورة في (ج) ، (ش) .

(٦) سورة الحاقة : الآية ١٢ .

(٧) اختلف في زيادة ما هاهنا . انظر أمالي المرتضى ٣١٣/٢ .

(٨) سورة آل عمران : الآية ١٥٩ .

أوْ كالتنوين الدال على عدم الإضافة في الاسم الامكن نحو : زيدٌ يمشي[1] . وأكثرُ النحويين يجعلونَ هذه القسمةَ مثلثةً . فيشترطون في الاسم الأول أنْ يكون لمعنى[2] منْ له المعاني ، ويضعون القسم الثالث . ما يكون في أسماء - إما غيرُ مغير للفظ ، ولا مؤثر في المعنى نحو ((لا))[3] في قوله تعالى : ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[4] وفي قوله تعالى ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾[5] .

وإما مغيرٌ للفظ وإنْ كان غيرَ مؤثر في المعنى نحو ((الباء)) في قوله عز وجل ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[6] وفي قولِ القائِل :

قرأ بالسورة وألقيتُ بيدك إلى غير ذلك من نظائرها .

ومن محققي أهل مَن يمنعُ هذا ويتمحل لكلِّ واحدٍ من هذه الحروف وجهاً فيتأول ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[7] على أن المعنى ما حملك على أنْ تعصي ؟ فتكون لا غير زائدةٍ ، وكذلك تقولُ في الآية الأخرى : ان ((لا)) الثانية إنما جاءت اشعاراً بأن الكلام مبني على النفي ومبالغة في ابانة المعنى[8] .

وكقوله تعالى ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾[9] وانْ كان الكلامُ قد[10] تمَّ قبل لا في ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ ولم يتم قبلها في ﴿وَلَا السَّيِّئَةُ﴾[11] .

---

(١) في (ج) ((زيد المشي)) .

(٢) العبارة في النسختين غير واضحة ورسمتها كما هي .

(٣) في (ش) و (ج) ((لا)) .

(٤) سورة الأعراف : الآية ١٢ .

(٥) سورة فصلت : الآية ٣٤ .

(٦) سورة الرعد : الآية ٤٣ ، الإسراء : الآية ٩٦ ، النساء : الآية ٧٩ .

(٧) سورة الأعراف : الآية ١٢ . انظر أمالي المرتضى ٣٥٦/٢ ، وانظر مشكل اعراب القرآن ٢٨٤/١ .

(٨) انظر البيان في غريب اعراب القرآن ٣٥٥/١ .

(٩) سورة الفاتحة : الآية ٧ .

(١٠) ((لا زائدة للتوكيد عند البصريين ، وبمعنى غير عند الكوفيين)) مشكل اعراب القرآن ٧٢/١ .

(١١) سورة فصلت : الآية ٣٤ .

ولـه أنْ يقدر ها هنا وجهاً آخر وهو ان يعتبر التقابل في أول الكلام فتقولُ يحتملُ أن يكون التقديرُ : لا تستوي الحسنةُ مع السيئة ، ولا السيئةُ مع الحسنة فتكون ((لا)) هذه عاطفةً .

وكذلك تتأول قوله تعالى ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ﴾[1] على كفى[2] كافٍ بالله كقولِ العجاج : واستعجل الدهر وفيه كافِ[3] وكذلك قرأ بصيراً بالسورة أو محيطاً بالسورة وألقيتُ متناولاً بيدي . وعلى هذا القياسُ .

وأيضاً من الحروفِ ما قد يتخطاهُ العاملُ إما في اللفظ والمعنى نحو ((إلاّ)) في قوله تعالى : ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾[4] ونحو ((لا)) في قوله الشاعر :

أضـــحى ببلـــدةٍ لاعـــمٍ ولا خـــالِ[5]

وإما في المعنى فقط نحو ((اللام)) في قولهم : علمتُ لزيدٌ قائمٌ . ومنها ما لا يتخطاه العامل بوجهٍ ((كباء الجر ولم الجازمة)) .

ومن خواص الحرفِ : انه بانفراد لا يستحقُ الاعرابَ لا لفظاً ولا تقديراً . إذ تتداور عليه الأحوال المختلفة الذهنية التي بحسبها تختلف أحوالُ اللفظِ ومن ها هنا ينشأُ الاعرابُ .

---

(١) سورة الرعد : الآية ٤٣ .

(٢) انظر الكتاب ١/١٧ ، والمغني ١/١٠٦ .

(٣) البيت للعجاج في ديوانه ١١٠ وروايته (واستعجل الموت وفيه كاف) وقبله إلى الذي يأخذ بالألهاف .

(٤) سورة النساء : الآية ١٧١ .

(٥) للنابغة الذبياني ، ديوانه ١٥٠ وصدره بعد ابن عاتكة الثاوي على ابوي . ط السعادة – مصر .

فصلٌ

في الاعراب والبناء وتحقيق القول فيهما

اللفظةُ : إما أنْ تكونَ بحيث يختلف آخرُها في التأليف بتعاقبِ العواملِ عليها ، إذا لم يعقْ عائقٌ فتسمى معربةً ، وإما ألا تكون كذلك فتسمى مبنيةً .

فالاعرابُ حالةٌ للفظ[١] من جهةِ ما يستحضرُ في الذهن ليتألف منه ومن غيرِه كلامٌ ، وهي كونُهُ بحيث يختلفُ آخرُه أنْ لَمْ يعقْ عائقٌ اختلافاً عن تعاقب العواملِ .

وإنما قلنا : الاعرابُ كونُ اللفظ بحيث يختلفُ آخرهُ ولم نجعلهُ نفس الاختلافِ ، لأن لفظة زيد من قول القائل : زيدٌ قائمٌ موصوفة بأنها معربةٌ ، وإن لم يوجد الاختلاف في الحال .

كيفَ ، والاختلافُ لا يتصورُ إلاّ بين جانبين لا يجتمعان معاً ، ثم الاختلافُ نفسُهُ قد يكونُ أكثر من الواحد في الكلمة الواحدة ، وليس كذلك الاعرابُ . فإنه صفةٌ للفظ[٢] تبقى واحدةً .

وقولنا : إنْ لَمْ يعقْ عائقٌ لئلا يخلى عن نحو ((العصا)) في قولِهم : بيده العصا يا زيدُ . الق العصا يا زيدُ . ضربت بالعصا يا زيدُ . وعن نحو ((غلامي)) في قولهم : هذا غلامي . وأكرمت غلامي . ومررت بغلامي . ولا يغني عن المعترض أنْ يقول : تقديرُ الاختلافِ يكفي في هذا ، لأن التقدير قد يقَع أيضاً في ((الذي ومَنْ)) وما معهما من الأسماء الموصولة والأسماء الشرطية وغيرها من المبنيات تقول : هذا من عندك . ولبيت مَن عندك . ومررت بمَنْ عندك . فلا تخلو من صلوحِ اعتبار الاختلاف ومع هذا فهي مبنية .

وقولُنا عن تعاقب العوامل ليفرز من نحو : مُذْ ومَنْ في قولهم : مُذ اليوم . ومُذْ يوم الجمعة . وقولهم : مَنْ أخوك ؟ ومَنْ الرجلُ ؟ فقد ظهر ان الاعراب صفةٌ ثابتةٌ في قولِنا : زيدٌ وزيداً وزيدٍ .

---

(١) في (ج) ((اللفظ)) .

(٢) في (ش) ((اللفظ)) وفي (ج) ((للفظ)) .

ثم أن ضَمَّ آخرِ المعرب يسمى رفعاً ، وفتحهُ يسمى نصباً وكسرهُ يسمى جراً واسكانهُ يسمى جزماً . فهذه أحوالُ للمعرب[1] يتركُ كلٌّ واحد منها إلى عاقب يخلفُهُ . فلفظُ ((بكر)) من قولنا : قام بكرٌ . قد يوصفُ بأنّه مضمومُ الآخر ، وقد يوصفُ بأنه مرفوعٌ على الاطلاق لكن باعتبارين مختلفين . وأما البناءُ في الكلمة فهي الحالةُ المقابلةُ للاعراب .

(١) في (ج) ((للمعرب ينزل)) .

فصلٌ

في تعديد أصناف المعرب[1]

والمبني وتعليل ما عسى يمكن أن يعلّل من ذلك

لما كانتِ الألفاظُ قوالبَ للمعاني وكانتِ المعاني المنحصرةُ في الذهن تغيرُ النسبَ التي بينها نحو : الفاعلية[2] والمفعوليةُ والاضافةُ وغيرها بتغير[3] النظم . مع ان المعاني الموضوعةَ باقيةٌ في أنفاسها ، أرادت العربُ أن تجعلَ بازاءِ ذلك تغايير تلحقُ أواخرَ الكلم ليُجعَلَ[4] تطابقٌ بين المعاني والألفاظِ .

فلننظر أي الألفاظ كان يمكن فيه ذلك فنقولُ : أما الحروفُ فلا يتصورُ فيها الاختلافُ المعنوي ، فاستحال فيها الاعرابُ .

فأما الاسماءُ فبالحري ان يغلب عليها الاعرابُ إذ هي مظنةُ الاختلافِ المعنوي – وإنما قلنا : يغلبُ عليها ولَمْ نقلْ يعمُها ، لأنّ من الاسماء ما هو ناقصٌ لا يدلُ وحدهُ على معنى مستقلٍ بنفسهِ يصلحُ ان تعرضَ له الفاعليةُ والمفعوليةُ والإضافةُ وغيرُ ذلك من العوارضِ الذهنيةِ وذلك نحو ((ما)) و ((مَنْ)) الموصولين . ألا ترى ان كلَ واحدٍ منهما إذا استوفى صلتهُ كان معادلاً لغيرهِ من الاسماءِ التامةِ . أفتراه يستحقُ الاعرابَ الذي يمتنعُ حصولُ موجبِهِ فيه !!

ومن الأسماء ما هو جامدٌ وضع بحيث لا تعتورُه الاعراضُ المذكورةُ نحو : اين فانّه يدلُ على السؤال عن المكان وبمعزلٍ عن اختلافِ النسب المعنوية ، فكيفَ يمكنُ فيه الاعرابُ الذي لا يقتضيه ألا وهو !! وعلى هذا ((كيفَ وكَمْ ومتى)) وكذلك ((حيثُ وإذا)) وما معهما لأنَ كلَ واحدٍ منها موضوعٌ على الظرفية وانْ اتسعَ فيه في بعضِ الأحوالِ .

---

(١) في (ش) ((مع)) .

(٢) في (ج) ((الفاعل)) .

(٣) انظر الظواهر السياقية في كتاب العربية معناها ومبناها /٢٦٢ .

(٤) في (ج) ((ليحصل)) .

فافهم هذا وقسْ عليه ما سواه .

ومن الاسماء ما يدل على ازيدَ من معنى مفرد ، بلْ يكونُ مطابقاً لجملةِ من القولِ نحو صَهْ ونزالِ . فليتَ شعري أيّ اعرابٍ تستحقُ الجملةُ من حيث هي جملةٌ ؟ ثم كيف يمكنُ ان تبدّل لهذه الاسماء النسبَ التأليفية ؟ فإذا استحال ذلك حرمتِ الاعرابَ ، ومن هذا القبيل الاسماءُ الشرطيةُ ، فانَ ((مَنْ)) من قولهم : مَنْ يأتني اكرمهُ . معادل لقولك كلّ إنسان إن .

ومن الأسماء اسماءُ جبلتْ في أولِ أحوالها دالةً على تلك الاعراض اللاحقة إذ قَدْ أخذ المعنى الواحدَ وأفرِدَ له بحسبِ كلّ عرضٍ اسمٌ ، وأنتَ تسعهم يقولون : ((أنت ، واياك ، ونحنُ ، ونا من قولك[1] : لنا ، ثم إذا امعنتَ النظرَ وجدت المعنى واحداً في الاسمين إلاّ ان ((أنت)) يدلُّ على الرفع مع دلالته على المعنى ، كما ان ((اياكَ)) يدل على النصبِ مع دلالته على المعنى . فلو حُووِلَ فيه رفع آخرُ لكانَ شططاً وتسلسل[2] .

ومن الأسماءِ اسماءُ الإشارةِ : وهي مع صفاتها مساويةٌ مثل الاسماء المفردة[3] في أكثر الأمرِ ، ولذلك ما وصفتْ بالاسماءِ الصريحة نحو : ذا الإنسانُ قائمٌ . فكأنها أبعاضُ الاسماء وإذا اعتبرتْ مجردةً عن الصفات فلا معاني تحتها متحصلة إلاّ التخصيص بالإشارة التي قد[4] نعلم فيها في كثير الأمرِ الاحوالَ الطارئة على المعنى الموضوع وعلى هذا فَقِسْ .

وقد جرت العادةُ بأنْ يسمى الاسمُ الفاقدُ لهذه الأسباب المانعة للاعراب : المتمكن فمنه[5] ، منصرفٌ ، وغيرُ منصرفٍ وعلى ما سنشرحهُ بَعْدُ إن شاء الله تعالى .

وأما الافعالُ : فإنها وإن كانت مصوغةً[6] للفاعلين وبحيثُ لا تعتقبُ عليها العوارضُ

---

(١) سقطت من (ج) .

(٢) في (ش) ((تساهل)) وفي (ج) رسمت ((ولتسلسل)) ورسمت كما في المخطوطتين .

(٣) في (ش) المعرفة .

(٤) ((قد)) ناقصة في (ج) .

(٥) في (ج) ((فيه)) .

(٦) في (ج) ((موضوعة)) .

التي تلحق الاسم وبمنجاةٍ من أكثر التغايير[1] فلا تخلو منْ أنْ يكون فيها[2] ما يشارع اسمَ الفاعلِ من وجوهٍ سنذكرها إن شاء الله تعالى .

ثم قد يعرض له ان يكون تارةً بانفراده بحيثُ لا يخبر عنه ولا يضافُ إليه نحو : يقومُ زيدُ . أو لا يقعدُ عمروٌ . وتارةً مع غيره في حكم الحدث المجردِ يضافُ إليه ويخبرُ عنه نحو : بودي أن يقومَ زيدُ . وسرتُ كراهيةَ أن يغضبَ الأميرُ . وأيضاً يكون تارة على سبيل القطع والبتات أو في حكمه نحوُ : زيدُ يقعدُ أو أيقعد زيدُ فيستغنى عن أنْ يقابل بغيره من الافعال وتارة يكون على سبيل الاشتراط فبالضرورة يحتاجُ إلى أن يوازى بفعل غيره حتى يتم المعنى وذلك نحو : إنْ تطع الله يثبْك وأيضاً يكون تارةً على وجه الخبر نحو : يركب . وتارةً على وجه الأمر : ليركبْ .

فلهذا ما تطرق إليه الاعراب[3] وبقي ان ننظر أيُّ قبائل الفعل أولى بذلك فنقول :

أما الماضي فهو للمنصرم المولي من الاحداث فلم تصرف العنايةُ إليه صرفها إلى الراهن الموجود أو المنتظر المقبل ، وأيضاً صيغته الخاصة إذ كان الاستعمالُ على السواء أقل مجيئاً من المشتركة لقبيلي الحالِ والمستقبل ، وأيضاً هو أجمد الأفعال وأبعدها عن التصرف ، ألا ترى أنه ينحى عنه الزوائدُ التي تلحقُ غيره من الأفعال فيوازن بها اسم الفاعل نحو : أفعَلُ ونَفعَلُ وتفعَلَ ويفعَلَ[4] . كان قولنا : يضربُ على وزن : ضارب . وكذلك يضاربُ ويضربُ على وزن يضارب ويضرب إلى غير ذلك مما قد بين في صناعة التصريف .

فَمنْ هذه الوجوه وأمثالها بَعُدَ الماضي عن شبه الاسم الذي هو الأصلُ في الاعراب وبها ضارعَ الحالُ والمستقبلُ الاسم ، فالمضارعُ لفظُ ينتظمُ من الأفعال ، الحاضر والمستقبل .

---

(١) انظر الانصاف ٥٤٩/٢ مسألة ٧٣ .

(٢) توضيحاً لما يقوله الفرخاني ننقل نصاً للمبرد في المقتضب ٥/٢ ((اعلم ان هذه الافعال المضارعة ترفع بوقوعها موقع الاسماء ، مرفوعة كانت الاسماء أو منصوبة أو مخفوضة ... فأما ما كان منها موضع رفع فقولك : يقوم زيد (يقوم) في موضع المبتدأ ..

(٣) انظر أسرار العربية /٢٥ .

(٤) رتبنا هذه الحروف حسب إشارة ابن الانباري في أسرار العربية /٢٤ والتحقيق في ترتيب هذه الحروف ان تقوم الهمزة ثم النون ثم التاء .

فإنْ قال قائل : وإذا كان الماضي للمقضي من الأحداث وما سواه للموجود أو لما يدخل في الوجود ، فأيّ منافرةٍ بين الاسم وبينَ الفعلِ الماضي ؟ وأيّ مشابهة بين الاسم وبينَ ما سوى الماضي من هذه الأفعال ؟ وأيضاً إذا كانت صيغة الماضي خاصةً وصيغةُ ما سواه مشتركة فمن أين سنح لكم الحكم بمشابهة الاسم لهذا ، ومباينته لذاك وكذلك الشأن في الجمود والتصرف ؟

فالجواب : أما عن الأولى : فلأنك إذا قلت : السماء جسمٌ . فالجسميةُ موجودةٌ للسماء غيرُ منقضيةٍ . وكذلك إذا قلنا : زيدٌ يفعلُ . فلابد من وجودٍ للفعل أو وجودِ امكانٍ له ووجود حاملٍ[1] لذاك الامكان ، فلهذا ما دخلَ اللامُ في المضارع إذا وقع خبراً لأنّ ، على ما ستعرفه إن شاء الله تعالى في نحو ، ان زيداً ليقومُ . وامتنع في الماضي إذا وقع موقعه فلم يجز : ان زيداً لقام .

أما عن الثانية فلأن الاسم قد تعرض له احوالُ كثرة[2] تختلف عليه ، فتوجب له أحكاماً وهو باقٍ بحاله يستعمل مع كلّ واحد منها كالتعريف والتنكير يقال : رأيت رجلاً ورأيتُ الرجلَ فإذا وجد في الأفعال صيغةٌ مشتركةٌ تورد على نحوين من الاستعمال نحو : تقومُ الآن وستقومُ فلاشك انها اقربُ إليه وهو بها أشبه .

وأما عن الثالثة : فلأن الاسم مظنهُ هذه التغايير وبمتسع من التصرف ، فالموصوفُ من الأفعالِ بالتصرفِ المذكورِ أقربُ إليه مما ليسَ كذلك ، سيما وقد ضاهى المتصرفُ بوزنهِ اسم الفاعل فتفرع عليه في الاعراب . كما أن الفاعلُ تفرعَ على الفعل في الأعمالِ على ما نحققه إن شاء الله .

فهذه هي وجوهُ المضارعة ، وبنوا من المضارع قسماً واحداً هو آخر الأقسام – اعني – ما لجماعة – المؤنث – فقالوا : يقعدنَ هناك – ولم يقعدْنَ ولأنْ يقعدْنَ . اشعاراً أنْ الأصل في الفعل البناء وكراهة ان يشيع الاعرابُ في جميع انحاء المستقبلِ والحاضر فيغلب . ومراقبةُ الأصل الذي مهدناه من أن الفعل المضارع إنما استحق الاعراب بمضاهاته اسم الفاعل في وزنه بحسب الحركة والسكون ، لأنّ هذا القسم من الفعل – اعني مالجماعة

---

(١) في نسخة (ج) ((كاملٍ)) .

(٢) في (ش) ((كثيرة)) .

المؤنث – لما لم يكنْ على وزنِ الفاعل بقي مبنياً .

وأما الامرُ نحو : اقعدْ واضربْ . فاظهر[1] ألا يضارعُ اسم الفاعل فلا يتطرقُ إليه الاعرابُ لأنه ليس بحيث تختلفُ عليه تلك العوارضُ المذكورة[2] فقد جاءَ من هذا : إنَّ المعربَ من الكلم صنفان : الاسم المتمكن والفعلُ المضارعُ لاسم الفاعل .

---

(١) أظن ان المصنف يقصد ((فالظاهر)) أو يحتاج ((أنه)) ويحتمل سقوطهما .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ج) .

فصلٌ

في المنصرف وغير المنصرف

المنصرفُ من الأسماءِ المتمكنة : هو الذي دخله الجرُ وحتى مع التنوين إن أمكن تصورهُ فيه . نحو : رجلُ . تقول : جاءني رجلُ . وأكرمت رجلاً . واستعنت برجلٍ . وإنما اشترطنا امكان ((التصور)) احترازاً من نحو ((ذو)) الموضوع معناه على الإضافة المباينة للتنوين تقول : ذو مالٍ وذا مالٍ وبذي مالٍ وأيضاً من نحو : ابانين وثنايين .

إذ قد بينا على التثنية ولا مطمع في التنوين معها فلا يقولُ : بابانٍ وثنائي . على ما تعرفه إن شاء الله تعالى .

وغيرُ المنصرف ما لا يدخلهُ التنوينُ وإن أمكن تصوره فيه ولا الجرُ ما لم يؤمن لحاقُ التنوين به تقولُ : هذا أحمرُ ، ورأيت احمرَ ومررت بأحمرَ . فإذا أمن[1] التنوينُ بالإضافة أو الألف واللام .

وهناك من العوامل ما يقتضي الجرّ انجر تقول : بأحمركم . والعلة في أن أحد شطري المتمكن – وهو المنصرفُ – اعطي الاعرابُ كملاً والآخر هو – غير المنصرف نقص حظه من الاعراب – هي ان الاعراب إنما استحقه الاسم بشرطِ التمكن على ما عرفت ، وكلما كان اقعدَ في التمكن كان أوفر حظاً من الاعراب .

وأيضاً شابه[2] الاسمُ الحرفَ فمنع الاعرابُ كلّه ، فبحسب ذلك إذا شابه الفعلُ المتوسطَ بينهما في المكانة لا يبعدُ ان يحرم بعض الاعراب ليحصل التناسب[3] .

فإنْ قيل : ومن أين شابه غيرُ المنصرفِ الفعلَ فتأخر عن المنصرف في المتمكن ؟

---

(١) عدم دخول التنوين .

(٢) في (ش) ((تشابه)) وفي (ج) ((شابه)) .

(٣) قال الزجاج في كتابه ما ينصرف وما لا ينصرف /٢ ((كما ان الافعال حين ضارعت الاسماء اعطيت الاعراب وكذلك إذا ضارع الاسم الفعل منع ما لا يدخله الفعل .

أما سيبويه ٧/١ فقد قال ((فجميع ما يترك صرفه مضارع فيه الفعل لأنه إنما فعل ذلك به لأنه ليس له تمكن غيره كما ان الفعل ليس له تمكن الاسم .

قلنا : من الوجوه التسعة المشهورة التي قد جرت العادةُ بتعديدها[١] مرسلة ، وها نحن قد حصلناها لك وذكرنا اقتراناتها التي بها يمنعُ الصرفُ في الأكثر متجنبين للتكرار[٢] فيها ، وكلّ واحد منها فرعٌ على قسيم له يقابلهُ متأخر في الرتبة عنه على ما ترى .

وهي وزنُ[٣] الفعل الغالب هو عليه ، والوصفُ الذي يباينُ فيه التذكيرُ التأنيثَ والعمليةُ ، والتأنيث اللازمُ ، والجمع الذي على مفاعل وما معها ، واجتماعُ الألفِ والنون في آخر فعلان ، والتركيبُ الذي لا على سبيل الإضافة ولا على وجه البناء والعدلُ ما لم يقتض البناء ، والعجمةُ في الاسماء غير المفيدة إذا استثقلت .

فهذه[٤] إذا اجتمع منها اثنانِ وأكثرُ في اسم واحدٍ امتنع فيه الصرفُ ، وربما قوى واحدُ منها فمنع بانفراده .

وأما وزنُ الفعل الغالبُ[٥] (كأنه وزنُ الفعلِ الذي يغلبه عليه الفعلُ هو عليه)[٦] فجميع أنحاء المستقبل وما لا يشاركه[٧] الاسم في أوزان الأمر نحو : امْدُ واضْربْ ، وابْلُمْ واشكرُ . لا نحو : قابل وسالم . وما يباينُ أوزانَ الاسم من الماضي نحو : أقامَ وهراقَ وانبعث واستخرج فأما نحو : ضَرَبَ فمحمول على الاسم إذ ((فعل)) ليس مما غلب عليه الفعل من الأوزان ، وأيضاً ((أكرمُ)) وما معه إذا سمي به فمردودُ إلى المضارع - اعني أفعَلُ - ولتأكدِ الشبه بين الفعل المضارع خاصةً[٨] وبين ما لا ينصرفُ من الأسماء ما راعى سيبويه[٩] المناسبة بينهما ويقوي هذا ان الفعل المضارعَ يفقدُ الجرَّ مطلقاً

---

(١) في (ش) غير واضحة .

(٢) في (ش) ((للتكرار)) .

(٣) صيغة الوزن حاشية في الأصل .

(٤) في (ج) ((فهذا)) .

(٥) في الأصل بدون فاء ((كأنه)) .

(٦) ما بين القوسين نقص في (ج) .

(٧) في الأصل وما يشاكه أي لا يشابه الاسم .

(٨) في (ج) ((الخاصة)) .

(٩) انظر الكتاب ٣/٢ .

كما الاسم غير المنصرف[1] يفقده مع التنوين وهو - اعني وزنَ الفعلِ لا يمنعُ الصرفَ بانفراده في نحو : أزمَلُ واكلبُ ويرْمع[2] وتنْضُبُ . ويقارنه الوصفُ الذي يباين فيه التذكيرُ التأنيث فيمنعان الصرف نحو : هذا احمر وأبيضُ . ورأيت احمرَ وابيضَ لأحمرَ وأبيضَ . وأيضاً يقارنه العلميةُ فيمنعانه في نحو : هذا أحمد وأفكل واثمد . ورأيت احمدَ وافكلَ واثمدَ . ومررت بأحمدَ وأفكل واثمدَ .

والعبرةُ بالوزن سواء كانَ الاسمُ منقولاً من الفعلِ .

((أحمد)) على قول من جعلَهُ من : أحْمُد زيداً . أو صفةً أما مع من : كأفضل من عمروٍ[3] أو مجردةً من[4] من كأبيضَ . واسماً صريحاً نحو ((أرمل)) فإذا خلا من العلمية انصرف . أو اسماً عند قومٍ[5] وصفةً عند آخرين[6] نحو : أجدلَ وأخيل وأفعى . فيختلف فيه[7] إذا لم يكن علماً أو مرتجلاً للعملية كما لو سميت بـ ((شلّم))[8] فلا يصرف[9] .

وها هنا أصل يجبُ ألا تهملهُ في هذه الأسماء التي توازنُ الفعلَ المضارعَ وهو ان ما كان في أوله همزة أو ياء فلك ان تحكم بزيادتهما ما لم يقم دليلُ على كونها[10] أصلين

---

(١) الزجاج يعلل هذه المسألة أكثر دقة وملخص رأيه : الاسم غير المتمكن فرع عن الاسم المتمكن والفعل فرع عن الاسم لذا حرم الاسم الممنوع من الصرف ما حرم منه الفعل أي الجر والتنوين . انظر ما لا ينصرف /٢ .

(٢) انظر المنصف ١٦/٣ .

(٣) انظر المقتضب ٣١١/٣ .

(٤) ناقصة في (ج) .

(٥) منهم سيبويه انظر الكتاب ٥/٢ .

(٦) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف /١٠ .

(٧) في (ج) كلمة ((معاً)) .

(٨) حاشية ((شلم اسم بيت المقدس)) .

(٩) قال الزجاج ((وإذا سميت رجلاً ببقم أو ضرب لم تصرفه لأنه على مثال ليست عليه الأسماء . فأما بقم وشلم بيت المقدس - فأعجميان . انظر ما ينصرف /٢١ .

(١٠) قال الزجاج ((فقد ثبتت زائدة فيما وجد له اشتقاق ، فقياس ما لم تجد له اشتقاقاً قياس ما وجدت له اشتقاقاً ما ينصرف ١٤ - ١٥ .

كَوسنٌ نَي نحو : أولق[1] إذ سمع فيه : ألق الرجلُ فهو مألوق أي : مجنون وما كان منهما في أوله تاء أو نون فالقياس ان يجعلا أصلين فيه إلاّ إذا قام دليلُ على كونهما زائدين وذلك لكثرة زيادة الألف والياء في هذا الموضع وقلة زيادة النون والتاء فيه فعلى هذا اقتضى الرأي ألاّ يصرف مثل : تنضب[2] إذا سمي به إذ ليس في كلامهم مثل : جعفر[3] . فبقي ان يكون تفعلا فقد جمع إلى العلمية وزن الفعل فلم ينصرف ، وعلى هذا : ترتب يقال : تُرْتَب وتُرْتُب للشيء الدائم فقد دلّ على كون التاء مزيدةً مع الوزن ((الاشتقاق)) إذ هو من الرتوبُ انشد[4] سيبويه لحسان :

بني اللؤم في مذحج بيتَهُ ... فأضحى على مذحج ترتبا

ويصرف مثل : نَهْشل وان سمي به إذ لم يقمْ دليلٌ على كونِ النونِ زائدةً فيه ، ومما يزيل[5] من الاسم هذا السبب المانع للصرف – اعني وزنَ الفعلِ لحاق[6] هاءِ التأنيث به في نحو : يعملَة[7] وينجلبة . ألا ترى أنك لو سميت بينجلبة وهي الخرزة التي زعموا انها

---

(1) انظر المنصف ١٧/٣ .

(2) انظر الكتاب ٣/٢ .

(3) المقتضب ٣١٨/٣ ((ألا ترى انه ليس في الأسماء مثل : جعفر ولا جعفر فقد وضح لك ان تفعلا مثل تفعل لو سميت به رجلاً لم تصرفه)) .

(4) لحسان في ديوانه /٤٩ شرح محمد علي العاني ، مطبعة السعادة – القاهرة ١٣٣١هـ . لم أجد هذا الشاهد في الكتاب ، وإنما انقل نصاً من اللسان يوضح ان ما ورد ربما يكون حاشية في كتاب سيبويه ((قال سيبويه الميم من نفس الكلمة – أي مذحج – هذا نص الجوهري في حاشية النسخة ما صورته هذا غلط منه على سيبويه إنما هو : ما حج جعل ميمها أصلاً كمهدد ، اللسان ١٠٣/٣ مادة ذحج وروايته كما في الديوان .

بني اللؤم بيتا على مذحج ... فكان على مذحج ترتبا

(5) في (ش) ((يزيل)) والأصح ما هو في (ب) .

(6) لحاق : مكررة في (ج) .

(7) قال الزجاج ((فليس يعمل من اسماء الفاعلين وإنما هو مخصوص به الابل وانك تلفظ المذكر فيه بالياء . ولو كان صفة لحقتها هذه الياء لوجب ان تلحقها في المؤنث التاء)) ما ينصرف /١٣ . والملاحظ ان الفرخاني سماها هاء التأنيث انسجاماً مع البصريين أما الكوفيون فقد سموها تاء التأنيث . انظر الايضاح للفارسي /٢٩٧ ، والتكملة له أيضاً /١١٣ .

يؤخذ بها الرجل عن المرأة ، كان المانعُ للصرف العلمية والتأنيث[1] . ولم يعد وزن الفعلُ مما يمنع فيه الصرفُ .

فأما التصغيرُ فربما اخرجَ الاسم من أن يكون على وزن الفعل فينصرف كما تصغرُ نحو : خضم وبذر . فيقول : خضَيضم وبذَيْذِر وربما بقى على وزن الفعل فلا ينصرف كنحو :

يعلي في قوله :

قدْ عَجبتْ مني ومنْ يعيلْيا[2] إذ قد جاء نحو هذا في الأفعال قال :

يا ما امليح غزلانا شَدَنَّ لنا   من هؤليائكنّ[3] الضَّال والسّمُر[4]

وربما أورثه ذلك بعْد ان لم يكنْ فيه فانك لو سميت رجلاً بـ ((تقاتل)) ثم صغرته كان القياسُ ((تقتيل)) كتعليب فيخرج إلى ما لا ينصرف . ونظير هذا ، هند وهنيدة)) .

وأنتَ إذا تأملتَ للاسم هذه الحالة – اعني كونه على الوزنِ المستعار من الفعل علمتَ انّه فرعٌ على أصلٍ[5] وثانٍ لأولِ إذْ[6] الأصلُ الأولُ للاسم أن يكونَ لا على غير أوزانه التي له ، فهو مما يكسبهُ شبهاً من الفعل ويتنحي به قليلاً عن يمبوحة التمكن[7] .

---

(١) قال الزجاج ((الا أنك إذا سميت رجلاً بـ تعمل لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة نف/١٣ .

(٢) نسب للفرزدق . انظر الكتاب ٥٩/٢ ، المقتضب ١٤٢/١ ، الخصائص ٦/١ ، المنصف ٦٨/٢ ، ٧٩ ، وليس في ديوانه ويليه ... لما رأتني خلقا مقلوليا .

(٣) رسمت في (ب) ((هؤلياءكن)) وفي (ج) ((هؤليكن)) وفي (ش) ((هؤلياكن)) والصحيح ما رسمناه .

(٤) منسوب لكاهل وللمجنون في ديوانه /١٦٨ ، ونسب لذي الرمة وللحسين بن مطير أيضاً .

(٥) الشائع ((فرع عن أصل)) .

(٦) في الأصل ((إذا)) صححت من ((ب)) .

(٧) يقصد المصنف بهذه المعادلة الجدلية : ان التصغير فرع عن الاسم المكبر وان أوزان الأسماء أصل عن أوزان الأفعال ، حسب الرأي القائل ان الأفعال فرع عن الاسماء وهنا يجتمع فرعان التصغير ووزن الفعل فمنع الاسم الصرف انظر ما ينصرف /٤ .

فأما الوصفُ الذي يفترقُ فيه صيغتا التذكير والتأنيث فضربان أحدهما : افعل الذي مؤنثه ان جاء فعلى ((فعلاء)) نحو أحمَر له حمراء ، ونحو : ((اخيل)) لهذا الطائر عند من توهم فيه مع النوعية الوصف فلم يصرفه[1] في نحو قوله :

ذريني وعلمي بالأمور وشيمتي فما طائري فيها عليك بأخيلا[2]

وليس له فعلاء ، وكذلك اجدل وأفعى والأحسن فيها الصرفُ ما دامت للأنواع .

أو على فُعْلى نحو : اصغَرَ البنين له صغرى البناتِ وآخر له أخرى . ونحو : اخفى في قوله تعالى ﴿يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾[3] . و ((أفضل من))[4] وليسَ بازائهما فُعْلى إذ كلَ واحدٍ منهما يشترِكُ فيه المذكر والمؤنث وأما الضربُ الثاني[5] ففعلان الذي مؤنثهُ ((فعلى)) نحو : سكران وسكْرى فأما سكرانة في لغة بعضهم[6] فقليل ويمكن ان يكون على التوهم كأنه نزّل سَكران وسكرانهَ بفزله : فتان وفتانة . فإن قال قائل : حمراء وسكرى فيهما مع التأنيث الوصفُ قلنا : ان التأنيثَ ها هنا يمنع[7] بانفراده الصرفَ ، ألا ترى إلى نحو : طرفاء وكبرياء وحجلى وفتيا ، وكذلك الشأن في ((أُخَر)) يكفي فيه العدلُ وحدهَ على ما يساق إليكَ إن شاءَ الله تعالى .

ويزيلُ الوصفُ العلمية . ألا ترى انك إذا سميت : بأسود فمانع الصرف فيه العلميةُ

---

(١) انظر الكتاب ٢/٢ ، والمقتضب ٣١١/٣ ، وما ينصرف /١٠ .

(٢) البيت لحسان ، الديوان /٣٥٢ .

(٣) سورة طه : الآية ٧ .

(٤) المبرد في المقتضب ٣١١/٣ لا ينصرف في معرفة ولا نكرة لأنه قد صار نعتاً كأحمر .

(٥) ((إنما)) ساقطة من (ج) .

(٦) نسب ابن منظور ، لسان العرب في اللسان ٣٨/٦ (مادة سكر) ان سكرانة هي لغة لبني أسد ونسب ذلك للجوهري وللفارسي في التذكرة . واللذين منعوا سكرانة حجتهم ان الألف والنون تقابل الهمزة بعد الألف في حمراء فلا يجوز عندهم إضافة هاء التأنيث عندها تكون علامة تأنيث أي لا يدخل التأنيث على التأنيث وانظر المقتضب ٣٣٥/٣ .

(٧) في (ج) ((يمنع)) .

ووزنُ الفعل ، ولقائل ان يقولَ : فلمَ امتنع سيبويه[1] خاصةً من صرفِ نحو : اسودَ . إذا سميت به تم نكرتُه وكان قياس قولُه ان يقول : باسودَ واسودٍ أخر ؟

فالجوابُ : من وجهين : احدهُما ان هذا على توهم رائحةِ الوصفية فيه ولهذا ما أدخلوا[2] اللام في نحو : العباسُ والحارث[3] إذا سمي بهما .

والثاني : ان التنكير يعيد إليه[4] شيئاً من الوصفية التي كان رفعها التعريفُ ومما يقربُ هذا انك إذا قلتَ : مررت بزيدٍ وزيدٍ اخر فقد جعلت هذا الاسم مشاركاً فيه شركة تكاد تشبهُ ما في قولنا : رأيت الرجل ورجلاً آخر . فبهذا صار العلمُ المسلوبُ عنه التعريف يضاهي الاسم المفيد ، ثم ان الوصف الذي يباين فيه التذكيرُ والتأنيثَ ولاشك أنه فرع على سائر الأوصاف التي هي متأخرة عن رتبة الأسماء الصريحة في التمكن . إذ الموصوف قبل الصفة ومستغن عنها ، والصفة بعد الموصوف ومرتبة عليه . فإذا هو من أسباب منع الصرف . وقد بقي الكلام في قرانه وانفراده ، وأنت إذا تحققت ما أوردناه عليك علمتَ انه لا يكادُ يوجد منفرداً بل : أما مع وزنِ الفعل على ما تقدم في احمر ونحوه . وأما معِ زائدتي في فعلان في نحو : عطشان ، فافهم .

ويصغُر كلِ واحدِ من القبيلين فيقال : احيمر وعطيشان ، فلا يرفع التصغر لا الوصف ولا ما معه .

فأما العلمية ، فهي جعل الاسم مقصوراً على معنى بعينه – جزئي لا يشاركه[5] فيه غيره بحسب ذلك الاستعمال نحو تسميتنا شخصاً معيناً بـ ((زيد)) فإن قلت ، زيدٌ وزيدٌ فعلى نحوين من الاستعمال كما يقالُ : عينٌ وعينٌ وجاريةٌ وجاريةٌ . وهذه العلميةُ هي من الأسباب المانعةِ للصرف ، إذ هي فرعٌ على الافادة ومبنية على الجمود وبمعزل عن التصرف .

---

(١) انظر الكتاب ٢/٢ ، ٥ .

(٢) ما زايدة وكثيراً ما يستعملها ابن جني في أسلوبه .

(٣) في (ج) ((الحارث)) وفي (ب) و (ش) ((الحرث)) .

(٤) ((إليه)) ساقطة في (ج) .

(٥) ((لا)) ساقطة من (ج) .

انظر إلى نحو : مَحْبَب ومَوْهَب[1] لا يوجد مثلهما في الاسماء المفيدة على ما تحقق في صناعة التصريف[2] .

والعلمية بانفرادها لا تمنعُ الصرفَ ، وتقارنُ كلَّ زائدة من أسباب منع الصرفِ الثمانية الباقية إلاّ الوصفَ الخاصَ ، فإن الأمر فيه على ما ذكرناه آنفاً فبقي مقارناتها سباً :

الأولى : ما قدمنا ذكره وهي مقارنتها مع وزن الفعلِ الغالبِ هو عليه ، واعلمْ أنك إذا سميتَ بنحو : أجلسْ . فإنْ قدرت فيه الضمير بقيتِ السينُ ساكنةً على الأحوال الثلاث ، والهمزةُ كما هي للوصلِ تحذفُ عند الاستغناء عنها . وإن نزعت عنه الضميرَ صار حكمهُ حكم سائرِ الأسماء ، والهمزةُ للقطع تقولُ : هذا أجلسُ ورأيت اجلسَ . ومررت بأجلسِ – ليس كانفتاحٍ وانجذابٍ إذا سميت بهما إذْ الألف تبقى للوصل كما في امرئ . ولو سميتَ به إذْ هذا القبيلُ باقٍ على أصله وذاك منقولُ من الفعلية إلى الأسمية فقطعت الهمزة اشعاراً بهذا ، ولأن همزة الوصل لا تشيعُ في الأسماء شيوعَها في الأفعال[3] بل لا تكادُ وتوجد في الأسماء غير المصادر إلاّ عوضاً عن محذوفٍ كما في ابن واسم . أو جبر التصرف مجحف كما في راء امرئ[4] وامرئ .

فإن سميت بنحو : ضَرَبْتَ مع نزع[5] الضمير قلت : ضَرْبَةٌ وضَرْبَةٌ . فإن ابقيت فيه

---

(١) اللسان ٣٠٥/٢ مادة وهب ((قال سيبويه جاءوا به على مفعل لأنه اسم ليس على الفعل إذ لو كان على الفعل لكان مفعلاً وقد يكون ذلك لمكان العلمية لأن الاعلام مما تغير عن القياس .

(٢) قال ابن جني في المنصف ٢٧٥/١ ((ان هذا اسم شذ عن القياس – مزيد – كما شذ – محبب – وكان قياسهما عنده مزاد ومحب)) انظر اللسان ٢٨٤/١ مادة حبب .

((إنما حملهم على ان يزنوا محبباً بمفعل دون فعلل لأنهم وجدوا ما تركب من ح ب ب ولم يجدوا م ح ب ... لأن ظهور التضعيف في فعلل هو القياس والعرف)) .

(٣) المقتضب ٨٠/١ فأما الهمزة التي تسمى ألف الوصل فموضعها الفعل وتلحق من الأسماء أسماء بعينها مختلة ، والمصادر التي أفعالها فيها ألف وصل .

(٤) امرؤ من اسماء عشرة التي فيها ألف الوصل وهي : اسم ، وابن ، وامرؤ واست وامرأة ، واثنان ، واثنتان ، وايمن ، وابنة ، وابنهم .

انظر المقتضب ٨٢/١ ، ٢٢٨ ، ٩٢/٢ .

(٥) في (ش) ((نوع)) .

الضميرَ المستكنَ فيه من نحو قولك : هند ضربتْ . كان حكمهُ حكم سائرِ الأفعال ، ولذلك لم يصرَف ((جَلا)) من قوله :

انـــا ابـــنُ وطـــلاعُ الثنايـــا   متـــى اضـــع العمامـــةَ تعرفـــوني[1]

ألا ترى أن الضمير المقدر فيه يرتفع به ارتفاعَ قرناها بشابَ من قولِ الآخر بني شاب قرناها[2] .

وعلى هذا نبّه سيبويه بقوله ((وان سميتَ رجلاً بـ ((ضربوا)) فيمن قال : اكلوني البراغيثُ . قلت : ضربون تلحق النون كما تلحقها في أولي ، لو سميت بها رجلاً ((من قوله عز وجل ﴿أُولِي أَجْنِحَةٍ﴾[3] فضربوا فيمن قال : مسلمون في اسم رجل قال : هذا ضربون ، ورأيت ضربين ، وكذلك يضربون في هذا القول . فإن جعلت النون حرف الاعرابَ فيمن قال : هذا مسلمين صرفت وابدلتَ مكان الواو ياء لأنها قد صارت بمنزلة الأسماء وصرت كأنك سميته بيبرين . وإنما فعلتَ . هذا بهذا حين لم تكن علامة لاضمار الواو وكان علامة الجمع كما فعلت ذلك بضربتُ حين كانت علامة[4] التأنيث فقلت : هذا ضربةَ قد جاء ((انقضى كلام سيبويه))[5] .

والثانية : من مقارناتها هي : ما لها مع التأنيث اللازم في نحو : عائشةُ وطلحة وسعدى وريا وصفراء . وأن كان قد يمتنع في نحو : رياء وصفراء قبل التسمية . وكلما كانت الموانع

---

(١) البيت منسوب لسحيم بن وثيل تجده في الكتاب ٧/٢ ، ومجالس تغلب ٢١٢/١ ، وابن يعيش ٦١/١ ، ٥٩/٣ ، ٩٢ ، والمغني ١٦٠/١ ، ٣٣٤ ، ٦٢٦/٢ ، والكامل ٣٨٤/١ .

(٢) نسبة البيت لرجل من بني اسد . تجده في الكتاب ٢٥٩/١ ، ٧/٢ وفي الخصائص ٣٦٧/٢ وتمامه .

كـــذبتم وبيـــت الله لا تنكحونهـــا   بـــني شـــاب قرناهـــا تصـــر وتحلـــب

(٣) سورة فاطر : الآية ١ ، الآية ساقطة من نسخة (ج) .

(٤) مكرر في النسختين .

(٥) ما تحته خط منقول بالنص من كتاب سيبويه ٨/٢ .

أكثر كان المنع أكثرَ[١] ، وأيضاً في نحو : شعوب[٢] : اسم للمنية ، وجيأل[٣] : علم للضبع . وأيضاً في نحو : عناق ذكراً سميت به أو انثى على ما ستعرفه إن شاء الله تعالى .

فإن سميت بمسلمات . صرفت فقلت ، هذا مسلماتٌ ، ورأيت مسلماتٍ . ومررت بمسلماتٍ . لأن التاء للجمع - جمع المؤنث - ليست للتأنيث وعلى هذا قول الله تعالى ﴿فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ﴾[٤] وصرف[٥] مسلماتٍ كصرف مسلمين إذا سميت به تقول : هذا مسلمون . ورأيت مسلمين . ومررت بمسلمين .

وقد يجوزُ في هذا الباب ترك الصرف تشبيهاً لهذه التاء بتاء التأنيث كأنهم لم يعتدوا بالألف حاجزةً وينشد قولُ امرئ القيس على الوجهين .

تنورتُها من اذرعاتٍ وأهلُها ... بيثربَ أدنى دارِها نظر عالِ[٦]

والثالثةُ : مقارنتُها للجمع على مفاعل كما لو سميتْ بمصاحفَ وهو أيضاً من قبيل ما كان يمتنعُ الصرفُ فيه قبلَ التسمية على ما سنذكر[٧] إن شاء الله تعالى .

والرابعة : مقارنتها بالزيدئي[٨] في فَعْلان نحو ما في : غضبان وعثمان[٩] إذ جعلتهما اسمين . والفرقُ بينهما انَّ الأول لا ينصرفُ وانْ نكرته بعد التسمية تقول : ((بغضبان وغضبانٍ اخر))[١٠] لما يتوهم فيه من الوصفية المستدلُّ عليها بمجيء فعلى منه ، والثاني

---

(١) في (ج) ((آكد)) .

(٢) انظر : اللسان مادة شعب ٤٨٣/١ .

(٣) انظر : اللسان ١٠١/١٣ مادة جأل .

(٤) سورة البقرة : الآية ١٩٨ . انظر : الكتاب ١٨/٢ ، اجمع القراء على تنوين عرفات لأنه اسم بقعة ... انظر : مشكل اعراب القرآن ١:١٢٤ .

(٥) في (ش) ((صرفت)) وفي (ج) ((صرف)) .

(٦) ديوان امرئ القيس /٣١ .

(٧) انظر : ص٤٧ .

(٨) في (ج) ((الزائدني)) .

(٩) في النسختين ((عثمن)) .

(١٠) انظر ما ينصرف للزجاج /٣٦ .

منصرفُ في تلك الحال إذا لم يبق فيه[1] من الموانع إلاّ الألفُ والنونُ إذ ليس من الوصفية في شيء إذ ليس له فعلى .

والخامسةُ : مقارنتها للتركيب في نحو : حضرموت[2] ومعدي كرِب[3] على ما سنشرح إن شاء الله تعالى .

والسادسةُ : مقارنتُها للعدل في نحو : هذا عمرُ . فإذا نكرتَ صرفت تقولُ : بعمرَ وعمرٍ آخر[4] . إذ قد ارتفع عنه العدلُ مع العلمية إذا لم يوجدُ فُعَلٌ محدوداً عن فاعل نكرة . وفي نحو : هذا أخرُ وجَمْعُ ورُباعُ إذا سميت بها . فإن نكرت شيئاً من ذلك لم تصرف تقول : بأُخر وأُخَرِ آخر ، لأنّ العدل فيه لا يزولُ بزوال العلمية لأن العلمية فيه بعد العدلِ على ما ستعرفه بعدُ إن شاء الله تعالى .

والسابعة : مقارنتها للعجمة في نحو : إلحقُ وابراهيمُ . ولا تزول العلميةُ بالتصغير . وللتسمية[5] أحكام لابد لنا من ان نذكرها لك على وجه الاختصار منها :

أن ينقلَ الاسمُ من مسمى إلى غيره كنقل : هود إلى السورة . فلا يصرفُ[6] . كما لا تصرفُ عمراً إذا لا سمية به امرأة تقول : قرأت هودَ وسورة هودَ فمسميا هود مختلفان . وكنقل اسم الأب إلى القبيلة ، ونقل اسم الأم إلى الحي ولهذا ما صح قولهم[7] قولهم تغلب ابنة وائل[8] وباهلة ابن اعصر ، فأجرى تغلب هنا وتميم في قولهم : جاءتني تميمُ . مجرى قريش وثقيف الموضوعين في أول أحوالهما على الحيّين[9] لا على الأبوين .

---

(١) ساقطة من (ج) .

(٢) انظر : الكتاب ٥٠/٢ . انظر : ص٥٥/١٠ .

(٣) في (ج) زيادة ((وان كان قد يمنع التركيب وحده)) .

(٤) انظر : ما ينصرف /٣٩ .

(٥) في (ش) ((والتسمية)) في (ب) ، (ج) ((وللتسمية)) .

(٦) لم تصرف هود إذا نقل إلى السورة لأن السورة مؤنثة واجتمع به فرعان المعرفة والتأنيث . انظر : ما ينصرف /٦١ .

(٧) ما زائدة .

(٨) انظر : الكتاب ٢٦/٢ .

(٩) انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف /٥٨ .

فإن قدرت حذف المضاف في : جاءني[1] تميمُ . أي : بنو تميم كان تميمُ للأب وعلى الوجه الأول أن جعلتَ تميماً للحي صرفت فإن عنيت القبيلة لم تصرفْ وكذلك[2] يجري ((أسد)) على هذا الوجه مجرى قدَمُ انشد :

فـإنْ تبخـلْ سـدوسُ بـدروعيهما ... فـإنَّ الـريحَ طيبـةُ قبـولُ[3]

ومن تلك الأحكام ، انك إذا سميت بالناقص من الألفاظ فالوجهُ التكميلُ والنقصانُ ، أما انْ يكون في الصفة فالتكميلُ يردها إلى أصلها انْ كان لها أصل كما تسمى بـ ((ذو)) فتقول : هذا ذواً . ورأيت[4] ذواً ومررت بذواً . يدلك على ذلك قوله تعالى ﴿ذَوَاتَى أَفْنَانٍ﴾[5] أو بتضعيف الحرف الأخير انْ لم يكنْ له أصلُ يرد إليه كما تقول : هذه باء حسنةٌ وحاء قبيحةٌ التقى الفان فحولتِ الثانيةُ همزة . وهذا الصنف من حروف التهجي هو في الأصل على حرفين نحو : ((باتا حا)) حكمها حكم الأصوات[6] وأيضاً كما تقول لولا تعجبني . ولو من الأدوات .

وأما أن يكون في كونِ اللفظية مبنية في الأصل فالتكميلُ باعرابها انْ امكن على أي وجه كأن تقول : في السورة هذه نون ونون . كما تقول هند وهند عند التسمية فإن ابقيته على الحكاية فقلت : هذه نون . كان لك ذلك فيكون مبنياً .

وأيضاً تقولُ : هذه حاميم[7] كما تقولُ : هابيل على ما نذكره تشبيهاً بالأوزان

---

(١) في (ج) ((جاءتني)) .

(٢) في (ج) ((وعلى هذا)) .

(٣) البيت للأخطل . الديوان /١٢٦ برواية السكري . وروي بـ (فإن تمنع) .

(٤) انظر : ما ينصرف /٦٨ يشابه المصنف رأي الخليل وعنده : ذو أما سيبويه فعنده : ذوي . انظر : الكتاب ٢/٣٣ .

(٥) سورة الرحمن : الآية ٤٨ ، أصل ذات ذوات ، والواو حذفت تخفيفاً وليفرق بينها وبين الواحد . انظر إعراب القرآن ٢/٧٠٧ . وبعضهم يرى ان الألف قبل التاء بدل من ياء أو بدل من واو . انظر : املاء ما من به الرحمن [illegible] .

(٦) المقتضب [illegible] ((باتاتا يكونان على حرفين ليس له أصل في الثلاثة)) .

(٧) حم قائمة لسور سبعة هي : غافر وفصلت والشورى والزخرف والدخان والجاثية والاحقاف .

الأعجمية : وهذه حاميم على الأصل فيكون مبنياً وأيضاً تقول : طاسينميم[1] حملاً على بعلبكَ على ما تعرفهُ إن شاء الله تعالى .

وليس في ((كهيعص))[2] إلاّ الحكاية تقول : هذه كافْ هايا عينْ صادْ بهذا اللفظ إذ ليس يمكن فيه التركيب ولا غيره من الوجوه المتقدم ذكرها وتقوم في الحرف من حروف التهجي هذه : جيم[3] فيعرب وفي الحرف من حروف الأدوات نعم على ثلاثة أحرف فيجوزُ ان تعربه إذا أجريته مجرى الأسماء .

وتقول إذا سميت بـ ((حيثُ)) مذكراً : جاءني حيثُ . ومررت بحيثَ فإن سميت بـ ((قدام ووراء)) لم تصرف لمكان التأنيث[4] .

فإن سميت بمعرب ناقص بقيته على أصله تقول : جاءني يد . ورأيت يداً . ومررت بيد[5] إذ المحذوف منه في حكم الثابت . وقد حمل على هذه نحو ((لَم ومُذْ)) فيمن جربها[6] و ((من)) إذا سمي بها .

ومن أحكام التسمية ، إنّ الاسم قد يضم إليه قلبُ فإنْ كانا مفردين معاً فالوجه عند العرب انْ يضاف الاسم إلى اللقبِ تقولُ : سعيدُ كرزٍ . وثابتُ قطنة[7] ، إنما جعلتَ قطنةَ معرفة لأنك أردت نفس تعريف ثابتٍ فلم ينصرف وعلى هذا : قيسُ الرقياتِ إذ جعلَ الرقياتُ وكان يعرفُ بهنّ لقباً له غالباً عليه ومن ذلك موسى شهوات)) .

---

(١) قال عنها سيبويه ٣٠/٢ ((وأما حم فلا ينصرف ، جعلته اسماً للسورة ، أو صنفته إليه لأنهم انزلوه بمنزلة اسم اعجمي ، نحو هابيل وقابيل)) .

(٢) رسمها النساخ في النسخ الثلاث كما هي مرسومة في المتن ان كانت بوحي المصنف فالأخير يخالف سيبويه القائل ((وان قلت : اجعلها بمنزلة : طاسين ميم لم يجز ، لأنك وصلت ميماً إلى طاسين ، ولا يجوز ان تصل خمسة أحرف إلى خمسة أحرف فتجعلهن اسماً واحداً)) الكتاب ٣١/٢ وطسم فاتحة لسورتي الشعراء والقصص .

(٣) في (ج) ((حميم)) .

(٤) دليل التأنيث ظهور علامته عند تصغيرها مثل : قديديمة ، ووريئة .

(٥) انظر : الكتاب ٣٤/٢ .

(٦) في (ش) ((حولها)) .

(٧) اسم شاعر من خراسان فقئت عينه فكان يحشوها بالقطن فسمي ثابت قطنه . انظر : الشعر والشعراء ٦٣٠/٢ .

فإن لم يكونا مفردين معاً فالوجهُ ان يجرى أحدهما على الآخر تقول : هذا بكروزنُ سبعة . ومررت ببكرٍ وزنُ سبعة وقال أبو العباس ثعلبُ[١] . وعلى هذا فأما التأنيثُ اللازمُ فعلى قسمين : قسمٌ بعلامة ، وقسم بغير علامة . والعلامةُ : أما الألف في نحو : سكرى وحمراء . وتكون بانفرادها مانعةً للصرف في نحو : نعمى دفلى وصحراء وطرفاء . وان كان قد يتفقُ في بعض المواضع ان ينضم إليها غيرها من الأسباب ، وهو العلميةُ في نحو : سعدى واسماءُ بنُ خارجة . وهذه المقارنة قد ذكرناها قبل[٢] .

وأما الهاءُ فلا تمنعُ الصرفُ بانفرادها في نحو : قائمةُ وقاعدة فإذا انضمت إليها التسميةُ في نحو : طلحةُ وحارثةُ . منعت ، فإن ازيلت التسميةُ بالتنكير عاد إلى الصرف في مثل قولنا ، مررت بطلحة وطلحةٍ اخر . وقد تكون هذه الهاء في بعض المواضع مانعةً المانع فربما توجبُ الصرفُ إذا لم يعرضْ لها أن تكون مانعةً من وجه آخر ، وذلك نحو مجيئها في صياقلة وعباهلة[٣] . إذ قد عاد بها الاسمُ إلى وزانِ الافراد من الاسماء بعد ما لم يكن وذلك نحو : طواعية ورفاهية وكراهيةِ . أو قد طال فصال ما بعد الألف كأنه مستأنفُ من رأس . وأيضاً نحو مجيئها في : سكرانة[٤] . عند من استعمل هذا . فإنَ اللفظة بها قط طالت فوقعت الزائدتان كالحشو إذا لم تكونا منتهى الاسم فلم يعتد بهما ، وربما تعود مانعة للصرف من وجه آخر وذلك انك إذا سميت بأرمل ويعمل امتنع الصرف للعلمية ووزن الفعل ، فإذا سميت : بأرملة ويعملهَ . فقد انخرم وزن الفعل بلحاق الهاء لكنها تعود مانعة للصرف من جهة التأنيث .

فأما القسمُ الثاني من قسميَ التأنيثِ : وهو الذي يكون بغير علامةِ فعلى ضربين : منه ما يكون موضوعاً على التأنيث : كعقرب وعناقَ ورجْل وقدمَ .

---

(١) لم أجده في مجالس ثعلب ولم أجده في الكتب التي تنقل عن ثعلب .

(٢) واسماء اسم امرأة من الوسامة وليس جمعاً . انظر : المقتضب ٣٦٥/٣ .

(٣) قال سيبويه ١٦/٢ من قبل ان هذه الهاء إنما ضمت إلى صياقل كما ضمت موت إلى حضر ... وليست الهاء من الحروف التي تكون زيادة في هذا البناء كالياء والألف في صياقلة .. ولكنها إنما تجيء مضمومة إلى هذا البناء كما تضم ياء الإضافة إلى مدائن ومساجد .

(٤) في (ج) ((عسكرانة)) .

ومنه ما غلب عليه التأنيث بالتسمية نحو : سعادُ وزينب ونُعم . وكلّ واحد من هذين القبيلين إذا سميت به المؤنث فلا يجوز فيه الصرفُ اللهم إلاّ إذا كان على ثلاثة أحرف[1] أوسطها ساكن نحو : هنْد كَفٌ[2] ان سميت بها فانك فيه بالخيار[3] وإنما احتمل ذلك لفرط الخفة في وزنه .

فأما إذا سميت به المذكر فالثلاثي منه منصرفُ تقول : مررت بهندٍ وخنفساء . وبقدمٍ الكريم . وما فوق الثلاثي فغير منصرف نحو : استعنت بزينبَ القاعدِ . فما بعد الثالث من الحروف نزل منزلة العلامة في آخر المؤنث هذا إذا كان الاسمُ غالباً عليه التأنيثُ بالتسمية .

فإن غلب للتذكير وسمي به المؤنثُ فلا يجوز الصرف في المعتبر من الأقاويل تقول : هذه زيدُ يا فتى . فهذا للفرق لأن المؤنث أشد مناسبة للمؤنث . ومما يجبُ عليك مراعاتهُ والأخذُ به ان تستوضح الحال في الفي التأنيث حتى يشنبها بما للالحاق فإنهم قد اختلفلوا في : ذفرى وتترى وعلقى . فقال بعضهم وزنها فعلى والألف للتأنيث فلا تصرف أصلاً . وقال آخرون ذِفرى اسيلةً ، وتترى وعلقاة[4] فجعلوها ملحقة بسَلْهَب ودرْهَم . فالألفُ ليست للتأنيث . فتمنعُ الصرف بانفرادها بل هي كألف ، معزى وأرطى[5] إذ قالوا : مأروط ومعيزُ . ويجوز في أرطى خاصة أن تكون منقلبةً عن أصلٍ فيكون هو على . أفعَل . مثل ((أرْمَل)) فإن سميت بهذا صرفت إلاّ ما كان موضوعاً على التأنيث . وإن لم تكن الألف فيه للتأنيث وذلك نحو . مِعزى فيمن أنث ووزنه فِعْلَل .

---

(١) ((حرف)) ساقطة من (ج) .

(٢) في (ج) ((وكف)) .

(٣) هذا منسجم مع رأي البصريين وسيبويه ، انظر الكتاب ٢٢/٢ .

أما الزجاج فيرى فيه عدم الصرف في المعرفة والصرف في حالة التنكير . انظر : ما ينصرف /٤٩ . وكتب فيها لغتان . كَتِف وكِتْف مثل كذِب وكِذب . انظر : اللسان ٢٠٣/١١ (مادة كتف) .

(٤) بعضهم لم ينون ذفرى اسيلة وبعضهم نونها وجعلها ملحقة بهجرع ومنهم من جعل الفها ألف تأنيث . انظر : الكتاب ٩/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٩٩/٢ .

(٥) انظر : الكتاب ٩/٢ ، وما ينصرف /٣٠ . والأرطى مادة لدبغ الجلود .

وموسى الحديد . ووزنها ((مُفعَل)) فهما من باب عقرب وعناق ، وقد تقدم من ذلك ما يحتاج إلى إعادته وشأن ((إبل)) و ((غنم)) شأن معزى في التسمية ولمعنى التأنيث في غنم قالوا في تصغيرها ((غنيمة)) وهذه الأسماء - أعني المعزى والابل والغنم[1] - وضعت لجماعة الأشخاص ليست للنوع نفسه فهي كالناس لا كالإنسان .

فأما الممدودُ من هذه الاسماء فإن التأنيث والالحاق يقتسمان الابنية قسمة غير متداخلة تقول : هذه حمراء وقوباء[2] وكبرياء وعاشوراء وأصدقاء وبروكاءُ وبراكاء ومتيوساء وخنفساء . فهذه وأمثالها أبنيةُ التأنيث ، إذ ليس في أوزانهم ((فَعْلال)) من غير المضاعف فيلحقُ به حمراء ولا ((فعلال)) فيلحق به قوباء ، ولا غير ذلك من هذه الأمثلة .

وأما حِرباء وقُوباء فالألف الثانية فيهما إنما هي عن ((ياء)) للالحاق ظهرت في نحو ((درحاية))[3] والالحاق بشِمراخ وقسطاس وهذان البناءان للالحاق ليس يشركه التأنيثُ فيهما . فانظر إلى هذه القسمة المعتدلة والوصف الانيق في التقابل .

وقد اختلف في ((غَوْغاء))[4] إذ هو من المضاعف وقد استثنى

قَبلَ فإن سميت رجلاً : بـ ((عُنوق[5] وأسْباط وكلابٍ)) صرفت لأن هذا التأنيث هو الذي للجمع ليس تأنيثاً لازماً . ألا ترى أن نحو : أسباط وكلاب قد يحتوي على جمع[6] ، كلّ واحدٍ منه مذكرٌ ، فإن سميته بـ ((نساء)) جمع نسوة صرفت لأن المثال واحدٌ . ولو سميت رجلاً بمثل ((طامث)) صرفت لأن المثال[7] مذكرٌ كأنْ توصف به المؤنث[8] .

---

(١) انظر : الكتاب ٢/٩ .

(٢) انظر : الكتاب ٢/١٠ .

(٣) انظر : الكتاب ٢/١٠ ، ودرحاية : الرجل القصير الكثير اللحم .

(٤) انظر : الكتاب ٢/١٠ ((وما غوغاء)) فمن العرب من يجعلها بمنزلة عوراء فيؤنث ولا يصرف ، ومنهم من يجعلها بمنزلة قضقاض ، فيذكر ويصرف ، ويجعل الغين والواو مضاعفتين .

(٥) انظر : الكتاب ٢/٢٢ .

(٦) في (ش) ((جميع)) وفي (ب) ، (ج) ((جمع)) .

(٧) كلمة المثال ساقطة من (ج) .

(٨) انظر : الكتاب ٢/٢٠ .

والتصغيرُ لا يقدحُ في التأنيثِ شيئاً . إذ ليس بمناف له إلاّ انه ربما أدخل الاسم من بابٍ إلى باب ، كتصغير ((حُبارى)) على ((حُبير)) ((وحُبَيِّر)) وقد خرج من باب حمراء إلى باب عقرب لمكان التأنيث المعنوي .

وأيضاً كتصغير ((هند)) على هنيدة فقد خرج من باب نُعْم ، وحمل إلى باب : عائشة ورقية . ولاشك ان التأنيث مما يفرعُ على التذكير فغير بعيد ان يعُدَّ مبايناً لمحض التمكن فافهمْ .

فأما الجمعُ على ((مفاعل ومفاعيل))[1] فلا يذهبُ عليك ان المراد بوزنه هذا هو الوزن العروضي الذي يكونُ باعتبار الحركة والسكون لا الوزنُ التصريفي الذي يكون باعتبار الأصل والزائد وذلك نحو : مصاحفُ وأكالبُ ، وأراملُ ورسائل ، وصوامعُ ، وخوالفُ وتجاربُ وأيضاً نحو : أعاريب وشماريخُ ومطاعيمُ وبخاتي[2] وما معهما . وإنما منع الصرفُ من حيثُ هو في آخر مرتبة من مراتب الجموع ، إذ ليس له نظير في الآحاد ، وأيضاً قد كُسِّر عليه كثيرُ من الجموع[3] نحو : انعامُ واناعيمُ ، واكلبُ وأكالب . وهذا السببُ هو بانفراده يمنع الصرف ، وقد تقارنه العلميةُ على ما ذكرناه إما مفردة وإما مع التأنيث نحو ان تسمي رجلاً أو امرأة بـ ((مفاعل)) ولأن هذا السبب كان لفظياً لا معنوياً مجرداً . كأن إذا نقص لفظاً لم يمنع الصرفُ في نحو : عوالٍ ومواضٍ ومجارٍ . وذلك في حالتي الرفع والجرّ ، كما يقال : هذا قاضٍ . ومررت بقاضٍ على ما سيتضح لك إن شاء الله تعالى .

فأما في حال النصف فتثبت الياء فيه فيوازن الصحيح فيحصل الوزنُ المانعُ للصرف فيمنع الصرفُ[4] ومثل صرفهم : لجوار وغواش في حالتي الرفع والجر صرفهم (لزلزلٍ

---

(١) انظر : ما ينصرف /٤٦ .

(٢) انظر : ما ينصرف /٤٦ – ٤٧ .

(٣) اختلف النحاة في هذا الموضوع حيث يرى بعضهم ان المانع في مفاعل ومفاعيل الجمع الذي يقوم مقام علتين .

وقال آخرون – منهم أبو علي الفارسي – لخروجي من صيغ الآحاد الجمعية القائمة مقام علتين .

ويرى آخرون تكرار الجمع تحقيقاً نحو أكالب اذهو جمع لا كلب أو تقديراً نحو مساجد فهي عندهم بزنة المكرر أي جمع جمع . انظر : الاشموني ٢٤٣/٣ .

(٤) أي يرجع إلى وزن مفاعل .

وجندس) على الأحوال الثلاث لما قد ورد عليهما من النقصان بحذف الألف فتأملْ هذا ففيه من البيان ما يورث ثلج الصدر[1] .

فأما ثمان فالوجهُ فيه الصرفُ لأنه ليس جمعاً مكسراً بلْ هو مفرد موضوعٌ على معنى جمعي كالعدد مثلاً و ((يا)) فيه كباء رباع فحكمهُ حكمه . وقد تحذف ((الياء)) من ثمانٍ في بعض[2] اللغات فيقالُ : هذه ثمانُ ، كما يقالُ : ثلاث ، فإذا وصف بها المذكرُ فالياءُ لا تحذفُ مع التاء تقول : ثمانية لا غير . فإن قلت فكيف تصنعُ إذا سميتَ بشيء من ذلك قلت : اتركُ الصرفَ لكن لا لأجل انه على وزن ((مفاعل)) بل للعلمية والتأنيث فأقول : هذه ثمان . وبثمان ورأيت ثماني وأيضاً : هذا ثمانٍ ورأيت ثمانٍ . كما قلا : هذا ثلاث . وعناق عند التسمية ، وأيضاً ، هذا ثمانيةُ . ورأيتَ ثمانيةَ ، ومررت بثمانيةِ ، كما يقال : هو طلحةُ يا فتى .

سراويلُ ينصرف[3] إذا لم يكن علماً . وذلك لأن حكمه عند العرب حكمُ المفردات من الاسماء وإن كان لم يسمعْ له نظير . وقد اشترطنا ان وزن مفاعيل إنما يمنع الصرف إذا اطلق جمعاً ولهذا إذا سميت بها رجلاً ثم صغرته لم ينصرفْ لأنه يبقى فيه مع العلمية التأنيث . إذ هو لفظ مفرد عندهم كعناق[4] وليس كذلك سائر الأمثلة فإنك إذا سميتَ بحضا جر ثم صغرت صرفت[5] لأنه لا يبقى من الموانع إلاّ العلمية إذْ قد انخرمت صيغةُ ((مفاعل)) ولا عبرةَ بتأنيثِ الجموع على ما أخبرناك فأما في غير التسمية فلا مدخل للتصغير في هذه الجموع ، وقد سمع : عليه من اللؤم سرواله[6] غير أنهم لا يعملون

(١) في (ج) ((الصدور)) .

(٢) يريد الفرخاني ان يقول ما قاله سيبويه ١٦/٢ في ان ياء ثماني هي ياء إضافة ادخلوها على فعال وكما في يماني وشآمي ورباع .

(٣) وأما سرابيل فهو عند سيبويه أعجمي وقع في كلام العرب فوافق بناؤه بناء ما لا ينصرف . انظر : شرح المفصل ١٦/١ .

(٤) انظر : الكتاب ١٦/٢ .

(٥) مثل سيبويه بشراحيل وتصغيره لا ينصرف . انظر : الكتاب ١٦/٢ .

(٦) مجهول النسبة تجده في المقتضب ٣٤٦/٣ ، وفي شرح المفصل ٦٤/١ وفي الخزانة ١١٣/١ وفي الاشموني ٢٤٧/٣ ، وفي الهمع ٢٥/١ وشرح شواهد الشافية /١٠٠ واللسان ٣٥٥/١١ وتمامه ... فليس يرق لمستعطف .

عليه وهو قليل جعلوه أصلاً آخر .

ومما لا خفا به أنّ الجمع ثانٍ للافرادِ سيما إذا وقع في آخر مرتبة من مراتب الجموع فهو مضادُ للحالة المناسبةِ للتمكن فلهذا ما جعل سبباً لمنع الصرف .

فأما الألفُ والنون في آخر ((فعلان)) فأنا قد بينا ان نحو : هنْد وجمْل ((ينصرف حيث لا تنصرف))[١] نحو : قَدم . ذلك لخفة هذا وثقل ذلك وذكرنا في المقدمة ان الخفيف أفضلُ من الثقيل ، وإذا اجتمعت هاتان الزائدتان في آخر اسم فلاشك انه اثقل مما ليس فيه ذاك وانه فاقد كمال ما هو الخفة . وهذه الزيادةُ وإنْ لم تخرجه من حيز التمكن فقد قعدتْ به عن بلوغ الغاية فيه فصارت من أسباب منع الصرف ، وجمعتها والألفين في آخر ((فعلاء)) علةُ واحدةُ . ومما يؤكد الشبه بين فعلان فعَلى ((وفعلاء)) ((أفعَل)) إنّ التذكير والتأنيث متباينان في كلّ واحد منهما على ما قد شرح ، وأبعد ما يكون الصرف في نحو : حمراء ، فإن مثل ((حمراء)) لا يكادُ يوجدُ فنوناً ولا في القريض . فبالحرى ان يحمل هذا عليه وهذه الزيادة – أعنى الألف والنون – إذا اعتبرناها بنفسها لا يمتنع الصرف بانفرادها ، وليس لها من المقارنات إلاّ ما أوضحناه فاذكره .

فإنْ سميتَ رجلاً بلفظةِ ((قَدمان)) مثلاً فالقياس : هذا قدمانِ . ورأيت قدمين . ومررت بقدمين . عند من يقول : هذا مسلمونَ ومسلمينِ وبمسلمينِ . فأما من قال : مسلمينٌ . فنون قال في قدمان : هذا قدمانُ . ورأيت قدمان . وبقدمانِ . الحقه بيان فُعلان وعُريان[٢] ورُمان وكتبان وحيطانَ ونفيانَ . كل ذلك إذا سميتَ به تركت صرفَهُ للعملية والزيادة . فإنْ لم تسمّ بهِ فمصروفُ إلاّ فعلان فعلى لا ينصرف[٣] بالوصف والزيادة .

وقد رُفعَ التصغيرُ في بعضِ هذه الأبنية السبب المانع للصرف وذلك إذا أبطل في آخره ، الزيادة المذكورةُ كسرحان في الأعلام تصغر على سريحين فإن لم يبطل فلا . ونظيرُ هذا

---

(١) إذا كان الاسم مؤنثاً ومخصوصاً بالمؤنث وهو ساكن الوسط فسيبويه وجماعة النحاة يرون الاختيار في صرفه . أما الزجاج فيصرفه في النكر ويمنعه في المعرفة . انظر : ما ينصرف /٤٩ .

(٢) قال الزجاج في رمان ((ان سميت به رجلاً لم تصرفه في المعرفة ، لأن هذا الباب ما لم يعرف منه اشتقاقه فبابه ان يحمل على ان الألف والنون زائدتان ما ينصرف /٣٧ .

(٣) ((لا)) ناقصة في (ج) .

صرفهم ضَرب في الأعلام إذا خفف ((ضَرْب)) فخرج إلى أوزان الاسم فكلّ هذه التعليلات مقبولٌ ومعقولٌ كما ترى .

فأما التركيبُ : فينقسمُ أول ما ينقسم قسمين ، وذلك انه أما أن يكون في اسمين لهما مفهومانِ متغايران ، وبحيثُ ينفصل أحدُهما عن الآخر في الذهن ، فإن كانا معربين فبالضرورة يكون الأولُ على ما استحقه من وجوهِ الاعراب .

والثاني : مجروراً أبداً . وهذا التركيبُ يسمى ((الإضافةُ)) وسترى ذلك إن شاء الله تعالى ، وفي هذه الطريقة قالوا : خازَ بازُ .

وأما أن يكونُ في اسمين لهما مفهومٌ واحدٌ من حيثُ اتحدَ احدُهما بالآخر ، وهذا القسم ينقسمُ قسمينِ : أحدهما . ما هو أكثرُ وثاقةً واحكَم ترصفاً واشدُ امتزاجاً فيوجب البناء إذ المركبُ به قد بعد من سننِ الافراد ، وهذا التركيبُ على انحاء منها قولهم : ثلاثةَ عشرة للمذكر . وثلاثَ عشرةَ للمؤنثِ . وعليهما ثالث عشر وثالثة عشرة[1] وبلغنا عن بعض البغداديين[2] ثالث عشر على الإضافة ولا نعلمه عن العرب .

وهذا النحو من التركيب يلي العوامل المختلفة وحقه أن يترك عند الإضافة على حالة مبنياً تقول : ((هذه خمسة عشرك))[3] وكذلك مع الألف واللام تقول ((هذا الخمسة عشر يا فتى)) وفي هذه الطريقة ينبغي أن يقال :

يجِـنُ الخـازَ بـازَ بـه جُنُونـا[4]

فالفتح في آخر كل واحد من الاسمين للبناء ومن قال ((هذه الخمسة عشر)) يضم الراء قال ((الخازباز))[5] فيتناسى التركيب بدخول الألف واللام وضم الزاي الأخيرة للرفع ، ومما يؤنسك بهذا قولهم ((الخِزْبازُ والخازباء)) كالشمراخ والقاصعاء ومثل

---

(١) في الأصل ((ثالثة عشر)) .

(٢) نسب المبرد هذا للأخفش . انظر : المقتضب ٣٠/٤ .

(٣) بعض العرب يعربه وبعضهم يبنيه . انظر : المقتضب ١٧٩/٢ .

(٤) لعمرو بن احمر . انظر : ديوانه /١٥٩ .

(٥) في الخازباز لغات كما عددها صاحب الانصاف ٣١٥/١ .

((خمسةَ عشرَ)) حيصَ بيصَ[1] في ان الاسمين مختلفان والمركب منهما يلي العوامل المختلفة وإن كان لا يدخله الألف واللام إذ هو يجري مجرى الالقاب . وإن كان من الأسماء المفيدة . ومن تلك الانحاء قولهم :

بعض القوم يسقط بين بينَ[2] وهو جارى بيت بيتَ وكان ذلك يوم يومَ . ولقيته كفة كفةَ . فالاسمان متفقان ، ومن هذا النحو قولهم : اشتغلَ فلانُ بهذا الأمر صباحَ مساءَ . على اختلاف الاسمين . كل ذلك إنّما بُني الاسمانِ فيه اسماً واحداً . إذا كان حالاً أو ظرفاً[3] . فلا يلي العوامل المختلفة فتتعاقبُ[4] عليه الاعراضُ الذهنيةُ فيستحقُ الاعرابَ .

ويجوزُ فيها الإضافةُ يقال جعلتُ الهمزةَ بينَ بينِ واشتغلت بكذا صباحَ مساء فتكون بحيثُ تلي العواملَ المختلفة قال الفرزدق :

ولولا يومُ يومٍ ما أردنا　　　جزاكَ والقروض لها جزاءُ[5]

فأما قولهم : ((تفرقوا أيادي سبأ))[6] فأيادي جمع للجارحة والذي سوغ لهم هذا ، الحرص على ابانه الكثرة في مساقطهم . فإن حمل على الإضافة جاز في سبأ المخفف من ((سَبأ)) الصرفُ وتركه على القولين[7] قال الله تعالى : ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾[8] وقال الشاعر :

من سبأ الحاضرين مأرب إذ　　　ينون من دونِ سيْلِهِ العرَما

---

(١) انظر : ما ينصرف /١٠٦ وحيص بيص الداهية التي لا مخرج منها .

(٢) البيت لعبيد الابرص . انظر : ديوانه /١٣٦ ، نحمي حقيقتنا وبعض الـ ....

(٣) سيبويه والخليل ٥٣/٢ يبنيان الاسم بناء خمسة عشر في موضع الظرف والحال . وانظر كذلك ما ينصرف /١٠٥ .

(٤) حوالي السطرين مكررة في (ج) ((حقه أن يترك ... إلى فالفتح في آخر كل)) .

(٥) الفرزدق . انظر : الديوان /٩ .

(٦) مجمع الأمثال ٢٧٥/٢ أورده الميداني بروايتين ((ذهبوا)) ، ((وتفرقوا)) وانظر : ما ينصرف /١٠٤ .

(٧) انظر : الكتاب ٥٤/٢ .

(٨) سورة النمل الآية ٢٢ .

وإلى هذا ذهب أبو عمرو(١) في ترك الصرفِ في سبأ(٢) ولمْ يدخل في أنواع التركيب الذي نحنُ بصدده ، وإن لم يضف فيحتمل أن يكون ((سبأ سبأ(٣) ... هذا الذي ذكرناه ، ويكون محمولاً على التوسع كما يقال للشيء القديم عاديٌ وإن لم يكن بعادٍ ، ويحتمل أن يكون فعلاً مقتضياً من ((سبا يسبي)) كما كان ((بدا)) ((فعلا)) و ((بدي)) فعلا من بدا يبدو . وضم كلّ واحد منهما إلى بادي فجعلا اسماً واحداً في قولهم : كان ذلك ((بادي بدا))(٤) وفي قول الشاعر :

وقــدْ علــتني ذرأة بــادي بَــدي   ورُتْبَــةٌ تــنهضُ في تشــدّدي(٥)

فهذا نحو ثالثٌ كما ترى .

فإن قيل : فلم تفتحْ ((الياءُ)) ها هنا إذا وقعتْ آخر الأول من الاسمين لا في حالِ التركيب الذي في بادي بدا . ولا في حالِ الإضافة المذكورة في قولهم : تفرقوا ايادي سبأ ؟ قلنا : تركَ التحركُ في الياءِ استثقالاً وليكونَ حالُها كحالِ الألفِ في فعلى(٦) وستراه إن شاء الله تعالى .

والرابعُ : من تلك الانحاء : قولهم : شغر بغر(٧) لا يبنى عليه الكلامُ فيكونُ من الأولِ ولا تجوزُ فيه الإضافةُ . فيكونُ من الثاني ومن المكرر في هذا النحو قوله :

---

(١) المقصود هنا : أبو عمرو بن العلاء .

(٢) انظر : الكتاب ٢٨/٢ ، والسبعة في القراءات لابن مجاهد /٤٨٠ من صرف جعل سبأ اسماً للأب والحي ومن ترك الصرف جعل سبأ اسماً للقبيلة وللأم . انظر : مشكل اعراب القرآن ٥٣٣/٢ .

(٣) جاء في اللسان ٨٦/١ مادة سبأ سبأ الخمر سبأ سبأ استبأها شراها ويسمى الخمار سبأ .

(٤) بادئ بدا ، وبادى بدى : أول كل شيء . انظر : اللسان ١٨/١ مادة بدا .

(٥) البيت منسوب لأبي نخيلة السعدي . انظر : الكتاب ٥٤/٢ ، والمقتضب ٢٧/٤ والخصائص ٣٦٤/٢ ، وما ينصرف /١٠٤ ، والخزانة ٧٩/١ .

وأمالي اليزيدي /١٢٨ ، والمعاني الكبير لابن قتيبة /١٢٢٣ ، والسمط لأبي عبيدة البكري ، معجم ما استعجم ، /٤٨٠ ، والمقصور والممدود للقالي /٢٤١ وروي بـ وقد علتني كبرة ...

(٦) في سيبويه ٥٥/٢ سكونها كما سكنوا ياء مفاتيح ودرديس .

(٧) شغر بغر : أي متفرقان . انظر : الاتباع والمزاوجة لأحمد بن فارس /٤١ .

يُساقطُ عنه روقُهُ ضارياتها[1] سقاطَ حديدِ القينِ اخولَ أخولا[2]

قال سيبويه ((وأما اخولَ اخولَ (فلا تخلو من أنْ تكون كـ ((كشغرَ بغَرَ)) أو كيوم يومَ) يعني حالاً أو ظرفاً))[3] ، ومعنى ((اخولَ اخولَ)) في قول الشاعر أي متابعة أو مرة بعد مرة على الوجهين .

والخامسُ : نحو قولهم ((هذا الخازباز)) بكسر آخر كلّ واحدٍ من الاسمين على الحكاية[4] .

والسادسُ : تركيبُ اثنا عشرَ ، ولا مطمعَ في تعريفِ الحالِ فيه إلاّ إذا احطتَ علماً بالتثنية وأحكامها . فلذلك ما أخرنا الكلامَ عليه .

والسابعُ : ما يجوزُ فيه التحليلُ نحو ((حيهَلا)) لو افردت حَيّ وهلا كان لك ذلك[5] ومن مكرر هذا الصنف ((غاقِ غاقِ)) لصوت الغراب ((وجاهِ جاهِ))[6] لزجر البعير . ولو قلت : غاقِ على الافراد جاز فهذه التراكيب ليس شيء منها يخص الاعلامَ .

الثامنُ : وهو نحو قولهم ((نفطويه وسيبويه)) فالأول من جزئي المركب هو الأصلُ في التسمية وكان قبل التركيب معرباً .

والثاني : حكاية[7] صوت حقه أن يكون مبنياً . وان افرد – وها هنا أصل لا يسعك اهماله . وهو أن تعلم أنّ مثل هذا من الإعلام إنما ورد عليه البناءُ بسبب الاستعمال العجمي ، وذلك ان العجم كأنهم وجدوا لفظي ((نفط وسيب)) اصلين دعوا بهما .

---

(١) في (ش) ((ضاريالها)) في (ب) ، (ج) ((ضارياتها)) .

(٢) البيت لضابئ البرجمي . تجده في الشعر والشعراء ٣٥٢/١ ، وفي الخصائص ١٣٠/٢ ، ٢٩٠/٣ ، والمحتسب ٨٦/١ واللسان ٢٤٠/١٣ (مادة حول) ، والهمع ٢٤٩/١ ، ونوادر أبي زيد /١٤٥ .

(٣) انظر : الكتاب ٥٦/٢ .

(٤) انظر : الانصاف ٣١٥/١ .

(٥) الكتاب ٥٣/٢ . تبنى على الفتح عند أكثر العرب حيهل وبعضهم يقول حي هل الصلاة أي : ايت الصلاة ، وجهيلا التي أوردها المصنف هي احدى اللغات . انظر : ما ينصرف /١٠٧ .

(٦) وهو مبنى على الكسر وربما قالوا : جاه جاه بالتنوين . انظر : اللسان ٣٨٠/١٧ مادة جوه .

(٧) ما تحته خط منقول نصاً في الاشباه والنظائر ٩٩/١ – ١٠٠ .

إلاّ ان لهم في لغتهم ان يضيفوا إلى مثل هذه الاسماء في النداء وغيره واواً ساكنة قبلها ضمة نحو ((نفطو))[١] وإن كان قد يُنحى بها وبالضمة نحو الألف والفتحة . ففعلوا ذلك وسمعت العرب به[٢] ولم يجد مثل هذا في كلامهم فحولوا هذا الصوت إلى[٣] ((ويه)) إذ هو مما يعرفونه .

وقد يخرجُ به الاسمُ عن أنْ يكون آخرهُ واواً قبلها ضمة ثم بنوا الاسمين اسماً واحداً كما ترى[٤] . فإن نكرتَ نونتَ آخره . وهو مبني تنوين غاقٍ وصه[٥] إذا سلكت مسلك التنكير فاردتَ بقولهم : صاحَ الغرابُ غاق : صوت صوتاً . وبقولك : صهٍ اسكتْ سكوتاً تقول : مررتُ بسيبويهِ وسيبويه آخر .

وإنما كان ذلك كذلك لأن النكرة اخفُّ وإن كان التنوينُ ليس للتمكن .

فإنْ قيل أليسَ قد جوزتُم في ((مَحْبب)) ونحوه من الإعلام ما لا يكادُ يجوزُ في غيرهِ من الاسماء ؟ قلنا الثقلُ في الثقيلِ أولى ان يحتمل .

والقسمُ الثاني من قسمي التركيب الثاني : ما هو أوهى من الأول الذي أوجبَ البناءَ وأولى ان يتوهم الازدواج والتكثر . فلا اقَل من ان يمنع الصرفُ . وهذا النحو من التركيب يخص الإعلام تقول : معدى كرب ، وقصدتُ معدِ يكرِبُ[٦] . وأخذتُ من معَد يكربِ[٧] .

وأيضاً من البلدان : رامهرمزُ[٨] ، وحضرموتُ وبعلبكُ وقالي قلا وأتيت رامهرمز

---

(١) كتبت في (ش) ((نفطوا)) وفي (ج) ((نفطو وسيبو)) .

(٢) لم أجد هذا التعليل في كتب النحو التي اطلعت عليها وأظن أن الفرخاني تفرد بهذا التخريج .

(٣) ((إلى)) من حاشية (ب) وهي ناقصة في الاشباه والنظائر ٩٩/ .

(٤) إلى هنا نهاية نقل السيوطي عن ابن مكتوم عن الفرخاني . انظر : الاشباه ١٠٠/١ .

(٥) انظر : سيبويه ٥٣/٢ .

(٦) وأما معد يكرب ففيه لغات : منهم من يقول : معد يكرب فيضيف ومنهم من يقول معد يكربَ فيضيف ولا يصرف ويجعل كرب اسماً مؤنثاً ، ومنهم من يقول : معد يكربُ فيجعله اسماً واحداً في (ب) ، (ج) معدى كرب .

(٧) رسمه ناشر أمالي ابن الشجري ١٠٦/٢ بفصل الياء عن كرب ((معدى كرب)) .

(٨) رسمت في كتب اللغة ((رام هرمز)) بفصل رام عن هرمز وبعضهم مزجها والشائع الفصل . وهي موضع انظر : اللسان ٢٦٠/٧

وحضرموتَ وبعلبكَ وقالي قلا . ونزلوا برامهرمز وحضرموتَ وبعلبكَ وقالي قلا . والإضافةُ في كلّ ذلك سائغةٌ شائعةٌ من غير ان يغيرَ شيئاً من المعنى فهذا يدلكُ على ان الوحدةَ العارضةَ بالتركيب هنا ليستْ متأكدةً كتأكدها في ((ثلاثة عشر)) . وما معها .

فانْ قيلَ : ولمَ ينبغي إذا نويَ فيه أدنى شيءٍ من الازدواج إلاّ يوجب البناء ؟ قلنا لأن المركب إنما وضعَ على هذا ، فإذا عرفُ منه ذلك كان على أصله المعهود منه الشائع في أمته ، فإذا حملت نحو : معَدْي كربِ على الإضافة وقع الاعرابُ على الصدر وكان لك في كرب الصرفُ وتركهُ وحكمُ ((الياء)) من معدي مبنياً كان أو معرباً حكمها في ((بادي بدا)) ((وايادي سبأ)) فإن سميتَ : بخمسة عشر كان حكم العلم حكمَ معْد يكَرب تقول ((هذا خمسةَ عشرَ)) و ((رأيت خمسةَ عشر)) ومررت[1] بخمسةَ عشر ، فإن نكرت معدي كربِ ونحوه حالة التركيب لا الاضافي صرفت تقولُ : جاءني معدي كربِ ، ومَعْدي كربِ زائدة . فلا يكونُ التركيبُ بانفراده مانعاً للصرف[2] فهذه جملةٌ من القول اظنها كافيةٌ في التركيب .

وأما العدلُ : فهو ان تأتي بالكلمة مصروفة عن الأصل الذي ينبغي لها .

أما مرفوضاً يترك إليها فتجعل هي بدلاً منه كقولهم : ((جُمَعُ وكُتَعُ)) في جَمْعاء وكتعاءَ ولم يقولوا : جَمْعُ وكتْع كما قالوا ((حمرٌ وصفرٌ)) لأن جمعاء وكتعاء مع تعريتهما من الألف واللام توصفُ بهما المعارف . فجاء التكسيرُ على (جَمعٌ وكتعٌ) اشعاراً بأنهما محرفتان عن أصلهما .

وأما مستعملاً تضافُ هي إليه لضرب من التوسع مع زيادة فائدة كقوله :

ذئاب تبغّي الناسَ مثنى وموحدُ[3]

---

(١) من نسخة (ب) وفي (ج) ((الخمسة عشر)) .

(٢) الكتاب ٥٠/٢ ((فقلت ليونس هلا صرفوه إذ جعلوه اسماً واحداً وهو عربي ؟ فقال : ليس شيء يجتمع من شيئين فيجعل اسماً سمي به واحد إلاّ لم يصرف ، وإنما استثقلوا صرف هذا لأنه ليس أصل بناء الاسماء)) .

(٣) البيت لساعدة بن جؤبة الهذلي . انظر : الديوان ٢٣٦/ ، وصدره :

ولكنهما أهلي بواد انيسه

ألا ترى ان مثنى وإن كان مناسباً لاثنين فقد تعرفُ منه ما لا يعرفُ من اثنين . وهو تكرر المعنى المدلول عليه بقولنا ((اثنان)) وعلى هذا قول الله عز وجل ﴿أُولِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾[1] فليسَ المعنى أن لهم اجنحة[2] ثلاثاً وأربعاً بل معناهُ ان الثلاثية قد تكررتْ في الاجنحة . وكذلك الاربعيةُ يقالُ : آحادُ[3] وثناء وثلاث ، وكذلك ((جاءوا)) موحد ومثنى ومثلثُ .

فمن القسم الأول ما هو نحو ((عُمَر وحذام)) في الإعلام غير المنقولة إذْ ليس لها أصل مستعمل . ألا ترى انه لو سمي بعامر لم يجزْ ان يدعى فيقالُ ((يا عُمرُ)) وإلاّ لو جاز[4] هذا لكان عُمرُ اسماً له . وكذلك ((حذام)) لم يسمع حاذمة . فتردُ إلى حذام[5] بل هذا على سبيل التقدير كأنهم رشحوا لفظتي عامر وحاذمةِ للتسمية بها فحولوهما ((عُمَر وحذام)) ثم سموا بهما فإنْ قيلَ فما ينكرُ من أنْ يكونَ معدولاً عن عامر صفة لا لقباً ؟

فالجوابُ : ان لفظة عامر لا توصف بها المعرفة فكيف يعدلُ عنها .

فإن نقلتَ فسق[6] وخباثِ (من قول القائل : ((يا فاسق ويا خباث))[7] فسميت بهما فقلت : ((هذان فسق وخباث))[8] كانا من القسم الثاني إذ المعدولُ عنه فاسق وخبيثةُ .

وأيضاً من القسم الثاني ((سحر)) إذا استعمل في الظروف معرفةً من غير ألف ولام ، والأصلُ فيه الألف واللامُ ، وأيضاً ((أُخَرُ)) في جمع ((أخرى)) و ((فُعَل جَمْع لَعْلى))

---

(١) سورة فاطر : الآية ١ . مثنى وثلاث ورباع اعداد معدولة فخرجت من التنكير إلى التعريف بالعدل وقيل منعت من الصرف للعدل والتعريف وبعضهم قال للعدل والصفة : وهي تدل على التكرير مثنى تعني اثنان اثنان . انظر : مشكل اعراب القرآن ٥٩٢/٢ .

(٢) الاخفش يرى انه لم يصرف لأنه عدل عن لفظهِ وعن معناه . المشكل ١٨٩/١ .

(٣) في (ج) ((واثنا)) .

(٤) في (ش) ((كان)) وفي (ب) ، (ج) ((لكان)) .

(٥) في (ش) تقديم وتأخير ، بل على هذا سبيل التقدير ، وفي نسخة (ب) ، (ج) ما هو مثبت في المتن .

(٦) في (ج) ((فشتق)) .

(٧) نداء المؤنث أي ما كان على فعل ينادى على فعال . انظر : ما ينصرف /٤١ .

(٨) نقص في نسخة (ج) .

((لا يجيء إلاّ مع الألف واللام[1] أو الإضافة نحو : الكبرُ والطولُ وكبركم وطولكم : فلما كانت هذه قد تستعمل[2] زائدة لا معهما كانت مخالفةً لأخواتها[3] في أصل الباب ، فَعُدَ ذلك عدلاً فيها فمنعت به الصرفَ .

ومن القسم الثاني : ((امس)) في قول من قالَ[4] : ((معنى)) امسُ بما فيه : فرفع وقال : ((قمت امس الاحدث[5] . وخرجت أول من امس يا فتى فكشر فانّه قد خالفةَ الأصل الذي له عنده من البناء وكان ذلك عدلاً له فاما منْ قال :

لَقَــدْ رأيــتُ عجبــاً مُــذْ أمســى عجــائزاً مثْــل الافــاعي خمْســا[6]

فعلى إجراء الجر مجرى[7] الرفعُ وقياساً عليه ، وهذا قليلُ في الاستعمال فمن البعيد أن يجعل ((امس)) في باب العدل كآخر فيكون من قبيلها . فهذه ضروبُ من العدل الخفيف .

ومن العدل ما هو اثقلُ وطأةً من هذا ، بل هو اشدّ ما يكونُ من العدل فيوجبُ البناءَ وذلك جميع ما كان على ((فعالِ)) مما ليس موضوعاً في أولِ أحوالهِ على العلمية ، وهو على أربعةِ أوجه :

الأول منها : محدود عن الفعل نحو ((حذارِ ومناعِ)) بمعنى احذرْ وامنعْ وليس ضميرُ الفاعل بحيثُ يمتازُ عنه في النية فيثنى ويجمع وانشدوا :

---

(١) في (ج) ((ولا ينكر أصلاً)) .

(٢) في (ج) و (ش) قد تستعمل (معهما) .

(٣) في (ش) ((لا حوالها)) وفي (ب) ، (ج) ((لاخواتها)) .

(٤) القائلون هم بنو تميم ، يمنعونه الصرف في حالة الرفع ، وعندهم انه خارج من باب الظرف ويوافقون غيرهم على الكسر في الظرف ، انظر : ما ينصرف /٩٥ .

(٥) في النسخ الثلاثة ((الأحدث)) .

(٦) لمجهول . تجدهما في الكتاب ٤٤/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٢٦٠/٢ ، وما ينصرف /٩٥ ، وشرح المفصل ١٠٦/٤ ، ١٠٧ ، والهمع ٢٠٩/١ ، والخزانة ٢٠٩/٣ ، نوادر في زيد /٥٧ .

(٧) في (ب) ، (ش) ((مجرى)) وفي (ج) ((يجري)) .

نظـــاركي أركبـــه نظـــار[1]

وأيضاً :

حـــذار مـــن ارماحنـــا حـــذار[2]

وأيضاً :

تراكهـــا مـــن ابـــلٍ تراكهـــا أمـــا تـــرى المـــوتَ علـــى أوراكهـــا[3]

وقالوا ((نزال)) بمعنى انزلْ فهذا النحو اسمٌ لمثل قولك : ((اتركْ وانزل)) ومعادلاً له ((فليس)) بحيث تختلفُ عليه العوارضُ الذهنيةُ المذكورةُ فلا يستحقُ الاعرابَ ، وحركَ آخره لاجتماع الساكنين ، وعلى الكسر لأنه أقرب الحركات من السكون ، ولأنهم يؤنثون فعال هذه والكسر مما يؤنثُ به تقولُ انتِ كريمةٌ ، ولك ثوبُ .

فإن قيل : قد صرحتُم بأن ((فعال)) هذه معادلةُ للفعل والفعلُ نفسهُ لا يؤنث والفاعلُ قد يوجدُ غيرَ مؤنث فكيف يتصور التأنيث هنا ؟ قلنا : ((فعال)) هذه وإن كانت معادلةً للفعل فهي اسم ، فإذا اخبر عنها أنثت قال الشاعرُ :

ولـــنعمَ حشـــو الـــدرع أنـــتَ إذا دعيـــتْ نـــزالِ ولُـــجَ في الـــذعر[4]

ومما يوضحُ لك هذا ان من سمي بفَعَال هذه فاعرب لم يعرف لمكان التأنيث .

---

(١) نسب لرؤية وللعجاج وفي ديوان الأخير /٧٦ ، ونسب لأبي النجم كما في الكامل ٢٧٩/١ .

(٢) منسوب لأبي النجم ، انظر الكتاب ٣٧/٢ ، والمقتضب ٣٧٠/٣ وأمالي ابن الشجري ١١٠/٢ ، والانصاف ٥٣٩/٢ ونسب لرؤية وتجده في ملحق ديوانه /١٧٤ والكامل ٢٧٩/١ .

(٣) منسوب لطفيل بن زيد الحارثي . انظر : الكتاب ١٢٣/١ ، ٣٧/٢ ، والمقتضب ٣٦٩/٣ ، ٢٥٢/٤ ، أمالي ابن الشجري ١١١/٢ ، والانصاف ٥٣٧/٢ ، وشرح المفصل ٥٠/٤ ، والخزانة ٣٥٤/٢ ، وانظر : المعاني الكبير /٨٦٨ واللسان ٢٨٦/١٢ (مادة ترك) .

(٤) البيت لزهير بن أبي سلمى . انظر : الديوان /٨٩ .

والثاني من وجوه فعال : أن تكونَ محدودةً عن وصف منادى ويخصُ المؤنثَ نحو : ((يا لكاع ويافساق)) ((بإزاء)) يالكعُ ويا فاسقُ ((وليس ذلك بمعربٍ فيسألُ عن البناء في هذا وعلته[1] ، وأما اختيارُ الكسر فللوجهين المذكورين .

والثالثُ من وجوه فعال : أن تكون محدودةً عن وصف للمؤنث غير منادى نحو قولهم للضبع ((هذه جعارِ)) معدولة عن الجاعرة وللمنية ((حلاق)) معدولةً عن الحالقةِ قال[2] :

ما أرجي بالعيش بعْدَ ندامى كلّهم قد سقوا بكأسِ حلاقِ[3]

وعلى هذا قولهُ :

لم تلتحصْهم[4] حيصَ بيصَ لحاصِ

فهذا العدلُ أعظم مما في ((أخَر وسَحَر)) إذ فيه مع حذفِ الألفِ واللام تغييرُ الصيغةِ فلهذا ما بني . وقد يمكنُ في هذا ان يحملَ على أحدِ الوجهين المذكورين أما على الأول فكقولهم : نزلت أصْمِتْ .

وأما على الثاني : فمن حيثُ يستعملُ في غير النداء ما هو موضوعٌ للنداء على سبيل التوسع وعلى هذا حملوا قولَ الحطيئة :

---

(١) في (ب) ، (ج) ((وعليه)) وفي (ش) ((وعلته)) .

(٢) وهي صفة غالبة للمؤنث . انظر : المقتضب ٣٧٢/٣ .

(٣) البيت منسوب للمهلهل ، تجده في الكتاب ٣٧٣/٢ ، وأمالي ابن الشجري ١١٤/٢ ، وما ينصرف /٧٤ ، وشرح المفصل ١٠/١ ، والهمع ٨٨/٢ ، والأغاني ١٣٧/٤ ، المخصص ٦٤/١٧ ، ومعجم الشعراء للمرزباني /٢٤٨ ، وري بـ ((قد أراهم سقوا بكأس حلاق)) .

(٤) في (ب) ((تلتحصهم)) وفي (ج) ((تلتحضهم)) وفي (ش) ((تلتحصم)) .

البيت منسوب لامية بن أبي عائذ ، انظر : ديوان الهذليين ١٩٢/٢ ، ويروى البيت بتمامه :

قد كنت خراجا ولوجا صيرفا لم تلتحصني حيص بيصَ لحاصِ

وبعضهم رواها بـ ((تلتحضني)) كما رسمتها محققة ما لا ينصف /١٠٦ .

أطوفُ ما أطوفُ ثم آوي ... إلى بيتٍ قعيدتهُ لكاعِ[1]

فهذه الضروب الثلاثةُ زائدة من القسم الثاني - اعني ماله أصل مستعملُ - .

والرابع من وجوهِ فعال : ان تكون محدودةً عن مصدر مؤنث فمنه ما هو معدولُ عن أصل مستعمل فيدخلُ في القسم الثاني من القسمين المذكورين نحو قولهم :

لا مساس[2] أي لا مماسة وكقول الجعدي :

إنا اقتسَمنا خطتينا بيننا ... فحملتُ برةَ واحتملتَ فجارِ[3]

ففَجارِ معدولة عن الفجرة[4] وكقوله .

فقلتُ امكثي حتى يسارِ[5] ...

أي حتى المسيرة .

ومنه ما هو معدولُ عن أصلٍ مرفوض فيدخل في القسم الأول نحو قولهم :

دعني كفافِ[6] .

وقوله :

---

(١) للحطيئة تجده في ديوانه /٢٨٠ ، وروي على : أجول ما أجول ...

(٢) انظر : أمالي ابن الشجرى ١١٣/٢ . وقد وردت في القرآن الكريم ﴿فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَن تَقُولَ لَا مِسَاسَ﴾ سورة طه : الآية ٩٧ .

(٣) البيت للنابغة الجعدي كما في ديوانه /٣٤ ، فجار اسم للفجرة ، والخطة : الحالة الصعبة ، وبرة : اسم علم للبر .

(٤) انظر : اللسان ٣٥٣/٦ مادة فجر .

(٥) لحميد كما في ديوانه /١١٧ ، وتمامه مع اختلاف بسيط في روايته فقال :

امكثي حتى يسار لعلنا ... نحج معاً قالت : اعاما وقابله

ويروى ((قالت : اعام وقابله)) .

(٦) البيت لرؤبة . انظر : ديوانه /١٠٠ تحقيق وليم بن الورد ط ليبيغ /١٩٠٣ وتمامه :

فليت حظي من جداك الضافي ... والنفع ان تتركني كفاف

والخيـــلُ تعـــدو بالصــعيد بــدَادِ[1]

وكثيرٌ مما هو معدولٌ في هذا الوجه قد يمكن حملهُ على الوجه الثالث بطريق قولهم : موت مائت وشعر شاعر ألا ترى ان الفجرة إذا جعلت فاجرةً أمكنك ان تصنع بها ما صنعتَ بالحالقة المعدولة عنها . ((حلاق)) فاعتبر .

ويؤنسكُ بهذا قوله ((برّة)) أليسَ قد سمّى الأولى من الخطتين بالصفة فلا يبعدُ أنْ يكونَ قدّر في الثانية أيضاً الفاجرة ثم عدلَ عنها[2] .

وسبب البناء ما قد تقدم ذكرُه فعليكَ بنقل البيانُ . فإن سميتَ ((بفَعال)) على أحد الوجوه الأربعة مؤنثاً جاز لك أن تتركَه على بنائه إذ هو مؤنثُ لمؤنثٍ . ويقوي لك هذا توهُم معنى الفعل فيه وجاز لك الاعراب مع ترك الصرف ما لم يكنْ آخرهُ راء نحو ((حضار)) للكوكب[3] تقول العربُ : حضار والوزن محلقان[4] فإن كان آخره راء فالبناءُ أولى ليتمكنوا[5] بهِ من الأمالة وقد جاءَ :

ومـــرّ دهـــرٌ علـــى وبـــار فهلكـــت جهـــرةً وبـــارُ[6]

فإن كان المسمى مذكراً فالوجه الاعرابُ مع تركِ الصرف[7] .

فإنْ قيلَ : قد حكمتُم أولاً بأنّ بناءَ ((فعال)) هذا يكون كلّه مبنياً فكيف رجعتم عنه ؟

فالجوابُ : أن العلمية هذه[8] تزيل العدلَ الموجب للبناء . وإنما يمتنعُ الصرفُ ها هنا

---

(١) البيت للنابغة الجعدي . انظر : ديوانه /٢٤١ ، وتمامه :
وذكـــرت مـــن لـــبن الملحـــق شـــربة

(٢) انظر : الخصائص ٢٦١/٣ .

(٣) في (ج) ((للمركب)) . وحضار للنجم اللسان ٢٧٦/٥ مادة حضر .

(٤) في (ب) كتبت ((مختلفان)) وفي (ش) ((محلفان)) وفي (ج) ((محلقان)) .

(٥) من (ج) سقطت ((به)) .

(٦) البيت للأعشى . انظر : ديوانه /١٩٤ .

(٧) انظر : المقتضب ٣٧٤/٣ .

(٨) في (ش) ((هذا)) .

كما يمتنعُ في عناقَ وعقربَ للعلمية والتأنيث فافهم .

فإنْ لم يعتبر التأنيثُ فيه صرف . كما تسمي : بصلاح فتصرفُ فالعدلُ أيسرُ[1] ما يمنع الصرفَ على ما عرفتَ وهو بانفراده وقد يمنعُ ، وربما انضم إليه غيرهُ من أسباب منع الصرف كالعلمية في عُمرَ . فإن سميت بعمرٍ وحذام . مذكراً ثم نكرت صرفت[2] لأن العدل حينئذٍ يزولُ كما تزول العلميةُ ، لأنا قد عرفناك قبلُ ان العدلَ والتسمية في نحو : ((عُمر)) مقترنانِ وليس معدولاً عن عامرٍ ، إذا جعل صفةً منكرةً وكذلك التصغيرُ يغير الصيغةِ فيزيل العدلَ فينصرفُ الاسمُ تقول : عميرٌ[3] قد جاءني . فإن صغرتَ لفظة حذام لم تصرفْ لأن التأنيث يبقى مع العلمية وإنْ كان قد زالَ العدلُ فقد وضح ان العدل فرعُ على الاستواء ومتأخر عنه فما لا يوجب البناءَ منه فخليق بأن يمنعَ الصرفَ .

فأما العجمة فمانعةً للصرفِ ولكن بشرائطَ : احداها أن تكون في الإعلام فإنها لا تمنع الصرف في الأسماء المفيدة تقول : هذا ((آجرَ يا غلامُ)) وإن كان لم يوجدْ له نظير في كلامهم[4] .

والثانية : أن يكون لا في اسم يستضافُ إلى لغةِ العربِ كما تسمي ((بلجامَ)) : مثلاً فحكمها حكمُ العربية[5] .

والثالثةُ : أن يكون الاسم الاعجمي طويلاً : ((كاسحقَ وهُرمُز وفرعونَ)) ، فإن كان قصيراً نحو : نوحٌ وهودٌ لم تكن العجمةُ فيه مانعةً للصرفِ . والتصغيرُ لا يرفعُ العجمة[6] .

فهذا حالُ الموانع شابه بها الاسمُ الفعلَ فلاشك انه إذا زالت المشابهةُ بالإضافة أو الألف واللام ولا يدخلان الفعل[7] عاد غير المنصرف إلى أصلهِ فيصرف .

---

(١) في (ب) ((ايس)) .

(٢) انظر : المقتضب ٣٧٤/٣ .

(٣) قول الخليل في الكتاب ١٤/٢ ((فصار تحقيره كتحقير عمرو كما صارت نكرته كصرد وأشباهه)) .

(٤) انظر : الكتاب ١٩/٢ .

(٥) أي يمنعها من الصرف ما يمنع العربي . انظر : الكتاب ١٩/٢ .

(٦) يعني ان التصغير لا يغير معناه إذا يبقى مصروفاً . الكتاب ١٩/٢ .

(٧) في (ج) ((الألف)) .

فصلُ

في انحاء الاختلاف التي تلحق أواخر الكلم المعربة واشباع القول فيها

الحركةُ ليستْ هي نفسُ الاعراب ، ولا نوعاً لهُ ، وإنما أداةٌ من الأدوات التي بها يتحقق الاعرابُ[1] . وهي : الحركةُ والسكونُ وحروفُ الليل التي هي ((الألفُ والواو والياءُ)) واعدامُها[2] والنونُ وسقوطُها . وقد قلنا : انّ الاعراب إنما قُصدَ للدلالة على العوارض الذهنية[3] التي تلحقُ نفس المعنى الموضوع لها زائدة عليه نحو : الفاعلية والمفعوليةُ والاضافة للاسم ، فبالحري ان يتطلبوا[4] زوائد تلحقُ آخر المعربِ محاذيةً لتلك العوارض ودالةً عليها[5] ، وأن يستكثروا من ذلك ما أمكن ليكونُ اعون على التصرف .

وهذا الحرفُ الأخيرُ من المعربِ الذي نسميهِ ((حرف الاعرابِ)) لا يخلو من أنْ يكونَ ساكناً أو متحركاً .

والحركةُ إذا اعتبرتها بالقسمة المبينة ، فأما صاعدة تعلو[6] سموها ((الفتحة)) وأما نازلةٌ بتسفل))[7] سموها ((الكسرةَ)) وأما مستويةٌ تمضي قدماً سموها ((الضمةَ)) .

فهذه العلاماتُ الأربعَ هي الأصولُ[8] التي ينى عليها الاعرابُ ما أمكن نحو : زيدٌ

---

(١) يريد الفرخاني أن يقول : ان الحركات وعلامات الاعراب الأخرى هي دلائل تدلنا على تغير العوامل اللفظية والذهنية في الكلام ، وليست الحركات عنده إلاّ مظهراً من مظاهر الاعراب . وعند المصنف ان الاعراب تابع للتغيرات الذهنية والمعنوية وغيره لا يرى هذا . انظر : تعريف الاعراب في كتاب التسهيل لابن مالك /٧ .

(٢) أي حذفها . والنون وسقوطها يقصد في الفعل المضارع .

(٣) الاعراب في اللغة الإبانة والافصاح . أما في الاصطلاح فله مدلولان الأول : ما جيء به لبيان مقتضى العامل . والثاني : معنوي والحركات دلائل عليه . انظر : شرح الاشموني ٤٨/١ .

(٤) في (ج) ((يتطلبوا)) .

(٥) الاعراب : هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً .

(٦) في (ب) ((يعلو)) .

(٧) (ش) ((تسفل)) .

(٨) يذهب من ذهب إلى أن الحركات هي الأصل في دلالات الاعراب ، وأما الحروف فهي فروع عليها . انظر : علل الاعراب للزجاجي /٧٢ .

وزيداً وبزيدٍ ولمْ يضربْ ، فإذا اعوزهُم الأمرُ في الحركات فمن شأنهم أن يكتفوا بتقديرها نحو : هذه عصا . ورفعت عصا وضربت بعصا . أو يفزعوا إلى الحروف المناسبة الناشئة منها المحددة[1] إياها[2] فهل يمكنك ان تجعلها أكثر من هذه الثلاثة التي هي ((الألفُ)) في : جاءني الزيدان ((والواو)) في هؤلاء[3] الزيدون و ((الياء)) في : اكرمت الزيدين والزيدين . ومررتُ بالزيدينِ والزيدينَ . على ما تراه إنْ شاء الله تعالى في الفصل التالي لهذا .

وربما اجتلبوا هذه الاحرفَ الثلاثة مع الاستغناء عنها حرصاً على التوسع في الكلام وطلباً لاسغزاز الصيغ المختلفة وأخذاً من العلامات بما هو الأوضحُ الأوفى فأي الاسماء ترى يكون أحقَ بها الصحيحُ[4] المتحصنُ بجلادته أم العليلُ المتسلطُ عليه الصرفُ والتغييرُ ؟

فإنْ قلت : العليلُ . فالطويلُ الذي يكون المحذوفُ منه في حكم الثابتِ أو معوضاً عنه نحو : ((عصا وابن)) أولى بها أم القصيرُ الذي يكون الحذفُ منسياً للمختزل منه ((كغدٍ)) ((وابٍ)) ؟

اظنك تقولُ : القصير . فإن كان ذلك فاستأنف النظرَ في المضاف منه والمفرد يبنْ لم انّ المفردَ يمتنعُ فيه ((أبو)) ولا نظير له[5] . و ((أبي)) وهو مشتبه بالمضاف على بعضِ الأحوالِ ، فلا يبقى إلاّ المضاف ، فلهذا سمعتهم يقولون : هذا أبو خالد . وأخوهُ وحموهُ وهنوهُ وفوهُ . وهو ذو مال . ورأيت أباه . ومررت بأبيه .

ويعترض فيقال : وما المخصصُ لهذه الاسماء الستة بهذا النوع من التغيير ؟ ولم لم يقولوا مثلاً : غدوهُ وغداه وبغديه ؟

فالجواب : ان الأبَ والأخَ والحمَ وذا هي من الاسماء المتضايفة . لا أبَ ألا وبازائه ابنٌ ، ولا أخَ ألا وبازائه أخٌ . ولا ذو إلاّ وبازائه ما هو له ذو – فارادوا ان يكون هذا

---

(١) في (ش) ((المحدودة)) وفي (ج) ((المجددة)) .

(٢) حروف اللين اشباع للحركات هذا رأي المازني . انظر : الانصاف ١/٢٣ .

(٣) في (ج) ((جاءني الزيدون)) .

(٤) في (ش) ((التصحيح)) .

(٥) انظر : ما ليس في كلام العرب لابن خالويه /١١ .

الالحاقُ فيما الإضافة فيه كاللازمة[1] ليكونَ ادومَ وأبقى .

ولم يكثرُ الحمُ كثرةَ الأب والأخ وذو . فاستعملوا فيه : هذا حماه . ورأيت حماه - ومررت بحماه . وكما قالوا . هذه رحاه . وأدرتُ رحاه . ومررت برحاه[2] فإن قيل ((حموه))[3] فمن أصلِ آخر على ما تحقق في صناعةِ أخرى فأما ((هنوه)) فالأشيعُ فيه ان يكونَ من بابِ ((يدٍ ودمٍ))[4] .

و ((فو)) كان أصلهُ ((فوه)) فشابهت الهاء بخفائها حروفَ اللين فحذفت كحذف الواو في ((غدٍ)) وقال :

.... بها يومَ حلُوها[5] وغدّواْ بلاقعُ[6]

فبقي الحرفُ الذي يتساندُ إليه الاعرابُ هو ((الواو)) بخلاف ما كان في نحو : ((يدِ وغد)) فصارَ السببُ في الحاقِ الحربِ به سببين وذلك ان ((الواو)) . ثبتت في الإضافة مدةً متحصنةً بالمضاف إليه . فأما عند الافراد فالضرورة داعية إلى ابدالها واختاروا الميم لتقارب المخرجين ، وهذا التصرفُ في ((فوه)) يدلك على صحة ما ذهب إليه أصحابُنا من أن هذه المدات هي حروفُ الاعرابِ مقدرةً فيها الحركات[7] .

---

(١) الفكرة التي يدور حولها الفرخاني هي : ان ثلاثة اسماء اعربت بالحروف وهي : الجمع والمثنى ونوع واحد من المفرد وهي الاسماء الستة وهذا النوع من المفرد بعداد المثنى من ناحية المعنى واللفظ .
اللفظ عن طريق الإضافة فمثلاً : اخوك تدل على اثنين وأبوك تدل على اثنين - عليك وعلى أبيك - .
أما من ناحية المعنى : فأخوك تدل على ان لكل أخ أخا ، وأبوك تدل على أن لكل ابن أبا . تجد ما يقارب هذا الرأي في الاشموني ٧٤/١ .

(٢) وهذه لغة بلحارث . انظر : شرح المفصل ٥٣/١ .

(٣) في (ج) ((حم)) .

(٤) حذف اللام لقلة وجود اسم في العربية آخره واو قبلها مفتوح . انظر : ما ليس في كلام العرب /٢٣ .

(٥) في (ب) و (ج) رسمت صحيحة ((وغدوا)) وفي (ش) ((غدو)) .

(٦) البيت للبيد . انظر : ديوانه /١٦٩ ، وصدره :
وما الناس إلاّ كالديار وأهلها

(٧) انظر : الانصاف ٣٢/١ ويقصد بأصحابنا البصريين .

أما في الاربعة المتقدمة فلا مات معادة ، وأما في ((فوه)) فعين مبقاة ألا ترى أنها لو جعلت بازاء الحركات أنفسها على ما ذهب إليه الفراء[1] لبقي ((فوه)) على حرف واحد وهذا من أعظم الاجحاف[2] .

فإن اضفت الاربعة المتقدمة إلى ((ياء)) المخبر عن نفسه قلت : هذا أخي . واكرمت أخي . ووثقت بأخي . لتكون على حال واحدة كما تقول : هذا غلامي ، ورأيت غلامي ومررت بغلامي . وكراهة ان تجتمع احدى المدات الثلاث مع الياء وفيه من الثقل ما يحوج إلى تغيير أو تغييرين وليوجد من المضاف ما يناسب المفرد . فإن اضفت ((فو)) إلى نفسك قلت : ((هذا فيَّ)) و ((رآى فيَّ)) و ((سمع من فيَّ)) فلم تحذف المدة لئلا يبقى الاسم على حرف واحد ولذلك لم يستعملوا هذه الكلمة غير مضافة[3] .

فأما قول العجاج :

خالط من سلمى خياشيم وفا[4]

فإنما أنسه به الثقة بثبات الألف مساوقة لسائر الالفات[5] التي يسميها أهل معرفة القوافي ((صلة))[6] في نحو : رصفا واحق وقفا .

و ((ذو)) كان أصله ((ذواً))[7] وحكم ذو مال حكم فوه ، إلاَّ أنه لا يجيء مفرداً إذ

---

(١) الفراء يعتقد ان الألف والياء في المثنى حروف اعراب وهذا الرأي ينسحب على اعتقاده في ((فو)) . انظر : علل التثنية لابن جني /٤٥ .

(٢) الكتاب ٨١/٢ ((لا يكون اسم على أقل من حرفين)) .

(٣) انظر : الكتاب ٨٣/٢ .

(٤) البيت للعجاج . انظر : ديوان العجاج /٤٩٢ .

(٥) في تخريج هذه المسألة وهذا البيت آراء عدة ذكرها صاحب الخزانة ٦/٢ ، منها ان الاخفش يرى ان الشاعر حذف مضافاً تقديره ، ((فاها)) وذهب قوم إلى تلحين العجاج ومنهم من اعتذر عنه وقال : ان الشاعر ليس ممن يبدلون من التنوين الفا في النصب . انظر هذه الآراء في المقتضب ٢٤٠/١ ، والهمع ٤٠/١ .

(٦) يسميه أهل القوافي الوصل وهو أحد ما يعرض للقوافي وهو يكون بأربعة احرف وهي الألف والواو والياء والهاء ، يعني حرف الروى . انظر : الكافي للتبريزي /١٥١ .

(٧) هذا رأى سيبويه انظر : الكتاب ٣٣/٢ .

لا يتصورُ معناه إلاّ مع الإضافة[1] ، ولا يضافُ إلى ((ياء)) المخبر عن نفسه فيقالُ : ذي ((كمال يقالُ)) ((فيَّ)) .

ومن الاختلاف بالحروف قولُهم : كلاهما وكليهما وبكليهما ((فليعلم)) من حال ((كلى)) (هذا انه اسم وضع في أولِ أحوالهِ على التثنية . وإنما دل به على المثنى من حيث هو مثنى)[2] (فإن لفظ الرجلين مثلاً قد يدلنا أيضاً على التثنية ولكن ليس من حيثُ هو مثنى فقط)[3] فإنه دلّ أولاً على الرجلية ، وثانياً على التثنية لاحقةِ اياها . فلما كان ذلك كذلك حاذوا به صيغةَ التثنيةِ في نحو : يداهما ويديهما اشعاراً بأنه للتثنية المجردةِ وتوهماً للتثنية في لفظه كما في معناه[4] . وتطريقاً للاختلاف اللفظي إلى باب ((الرحا والعصا)) واظهاراً الكثرة في افانين الاعراب .

فإن قيلَ : ولم اختص بهذا الحكم عند الإضافة إلى المضمر[5] .

فالجوابُ : إنّ ((كلا)) إذا اضيف إلى المظهر فالتثنيةُ حادثةٌ في المضاف إليه مغنيةَ عما سواها ولم يكونوا ليجمعوا بين التثنيتين معاً[6] .

ولمعترض أن يقولَ وكذا الحال في المضمر فإن ((هما)) من قولنا كلاهما هو للاثنين !!!

فالجواب : ان ((هما)) وانْ كان للاثنين فليس عند البحث الحقيقي تثنية لـ (هو) بَلْ

---

(١) وذو قرنوها بالإضافة كي لا تختلط بـ ((ذو)) الطائية . انظر : الاشموني ٦٨/١ ، ٧٣ .

(٢) ما بين القوسين في متن (ج) ، (ش) ، وعلى حاشية (ب) .

(٣) ما بين القوسين نقص في (ج) .

(٤) البصريون يرون ان ((كلا وكلتا)) وما جاء على شاكلتهما انها اسماء مفردة تفيد التثنية في المعنى . ودليلهم على ذلك مجيء اخبارها مفردة نحو قوله تعالى ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ سورة الكهف : الآية ٣٣ وكلا اخويك مقبل . والكوفيون يرون انها تفيد التثنية لفظاً ومعنى .

والملاحظ ان الفرخاني يذهب إلى ما ذهب إليه البصريون . انظر : الانصاف ٤٤٢/٢ مسألة /٦٢ وشرح الفصل ٥٤/١ .

(٥) أي الاعراب بالحرف كالمثنى .

(٦) يرى النحويون ان الاعراب بالحروف فرع على الاعراب بالحركات ، ويعدون الأخير هو الأصل . ولما كانت الضمائر فرعاً على المظهر اعربوا المضاف للفرع بالحرف للتجانس . فإذا اضيفت كلا وجماعتها إلى المظهر اعربت بالأصل أي بالحركات . انظر : أمالي ابن الشجرى ١٨٨/١ .

هو صيغةٌ مرتجلةٌ موضوعة في أول الأحوال على معنى ما فيه كثرة ومثله الثلاثةُ والاربعةُ ، وما سواهما من الألفاظ التي يدلُ بها على العدد ألا ترى أنه ليس ها هنا ((هو وهو)) كما قالوا : الرجلُ والرجلُ والرجلانِ ونظير ما ذهبنا إليه من توهم التثنية في ((كلا)) ارتجالهم صيغةَ الاثنين مثناةً مع ان أصل ((ث ن ى)) هو موضوعٌ لواحدٍ وواحدٍ .

نعم : وقدْ يعرضُ في بعض الافعالِ المعربة ان يتحد به ضميرُ الفاعلِ مصرحاً به وهو مدةٌ فبالضرورة تتراخى عنه اداةِ الاعراب لفصل الضمير بينه وبينها ، فلا يمكنُ أن تكونَ هذه الاداةُ لا حركة إذ هي لا تستقل بنفسها مستغنية عن الحامل ولا مدة إذ المدتان لا تماسان[1] أصلاً ، غنة[2] النون لها في أواخر المعرب سلطان[3] نحو رجلٌ وزيدٌ وصالحةٌ . وأيضاً رجلانِ والزيدانِ وصالحتان وأيضاً رجالُ والزيدونَ وصالحاتُ . وهم مما يستعينون بها عندَ تقدير تلاقي هذه الحروفِ - اعني حروفَ العلة في نحو : صنعاني . فاتخذوها آلةَ الاعراب راعوا التقابلَ بين حذفِها واثباتها في هذه الافعال الخمسة التي هي : تضربين ويضربانِ وتضربان . على الأحوال الثلاثِ ، ويضربونَ وتضربونَ .

ويدل على تواشج الحال بين النونِ وبين هذه الحروفِ انّ النون قد تبدلُ مدة[4] في نحو :

(ولا تعْبـد الشـيطان والله فاعبـدا)[5]

(كما أنّ المدة قد تبدلُ نوناً في نحو)[6] أقلّيَ اللومَ عاذلَ والعتابَنْ[7] .

وسترى القرابَة بينها وبين هذه الحروف فيما بعد إن شاء الله تعالى .

---

(١) رسمت في النسخ الثلاث تماسان . واظن انها ((تتماشيان)) .

(٢) في (ب) ((وغنت)) وفي (ج) و (ش) ((عنت)) .

(٣) في (ب) ، (ج) ((سلطان)) وفي (ش) ((يتسلطان)) .

(٤) في (ج) ((نوناً)) .

(٥) البيت للأعشى . انظر ديوانه /١٠٣ وتمامه :

فايـــاك والميتـــات لا تقربنهـــا

(٦) ما بين القوسين ساقط من (ج) .

(٧) البيت لجرير . انظر : الديوان /٦٤ ، وتمامه :

وقـــولي ان اصـــبت لقـــد اصـــابا

فصلٌ

في التثنية والجمع على حدها

وقد يمكنُ ان يتفق معنيانِ في اسم واحد يدل به على كلّ واحدٍ منهما دلالة على حيالها[١] كما قالوا : رجلٌ ورجلٌ . وزيدٌ وزيدٌ . فارتجالُهم الصيغةَ التي يدلُّ بها عليهما معاً من حيثُ هما اثنان كقولهم : رجلانِ والزيدانِ هو التثنية ، ولا تكادُ توجدُ إلاّ في اللغةِ العربية[٢] وتكونُ بغية الواحدَ فيها صحيحةً سالمةً .

والاعرابُ فيها لا يمكنُ أن يكونَ بالحركاتِ على ما بينا بل بالحروف .

والجمعُ الذي على حدّها : هو ان تأخذ من الأسماءِ أكثر من الاثنين أخذاً على هذا الحدّ .

وبقي ان نذكر اقتسامهما الحروفَ الثلاثةَ المذكورة قبْلُ . فنقولُ : إنّ التثنيةَ والجمعَ الذي على حدّها – إذا كان للمذكر يشتركان في انّ كلّ واحدٍ منهما يحتاجُ فيه إلى زائدتين تلحقان آخر الاسم المفرد .

وأولاهما : في الرفع للتثنية ((الألفُ)) وللجمع ((الواوُ)) وفي الجرّ والنصب للتثنية ((الياءُ)) مفتوحاً ما قبلها ، وللجمع ((الياءُ)) مكسوراً ما قبلها .

والثانيةُ : النون[٣] مكسورةً في التثنية مفتوحةً في الجمعِ . تقولُ في التثنيةِ ، جاءني الزيدان ، ورأيت الزيدين . ومررت بالزيدينِ ، وفي الجمع : جاءني الزيدونَ ، ورأيت الزيدينَ . ومررت بالزيدينَ . كما ترى ، ولأن هذه الصيغ معربةً على ما عرفتَ فلها[٤]

---

(١) يقصد اتفاق الاسمين لفظاً ومعنى . انظر : المقرب لابن عصفور /٤٠ .

(٢) في اللغة الفارسية الألف والنون تدل على الجمع مثل المتبديان .

(٣) كسرت نون المثنى لخفة الألف ، وفتحت في الجمع لثقل الواو . انظر : علل التثنية لابن جني /٥٤ .

(٤) الرأي الذي يذكره المصنف هو رأي سيبويه ، وهناك آراء منها : رأي ابن كيسان وابن السراج والاخفش ، والفارسي وعندهم ان الألف والياء في المثنى ليستا حرفي الاعراب ولكنهما دلالتان للاعراب .
أما الجرمي : فعنده ان الألف هي حرف اعراب ودليله انقلابها ياء في حالة النصب والجر .
أما الفراء والزيادي وقطرب فيرون ان الألف والياء هما الاعراب نفسه .
للمزيد من هذه الآراء انظر : علل التثنية /٤٢ .

حروف اعرابٍ ، ولا يمكنُ أنْ تكون الدالُ حرفَ الاعرابِ لأن هذه الاسماء ما لم تنته إلى أحد هذه الحروف الثلاثة لم تدل على التثنية ولا على الجمع ، وما لم تكمل اللفظةُ لفظةً في نفسها لم تصلحْ لأن تلحقها العوارضُ[1] الذهنيةُ زائدة عليها . ولا يجوزُ أن يكون ما بعد هذه الحروف - اعني النونَ - حرفَ الاعراب كيف والنونُ قد تسقطُ والكلمةُ باقيةُ بحالها معربةً في نحو قولهم : اقبلَ غلاما زيدٍ . واكرمتُ غلامي زيد . واستعنتُ بغلامي زيد . فبقي ان كلَّ واحد من هذه الحروف الثلاثة هو حرفُ الرفع في نحو قولهم : ((رجلان)) ((والياء)) علامة الجرّ والنصبُ في نحو قولهم : رجلين وبرجلين ، و ((الواو والياء)) المكسورُ ما قبلها علامتا الجمعِ و ((الواو)) منهما خاصة علامة الرفع في نحو قولهم))[2] الزيدون و ((الياء)) علامةُ الجر والنصب في قولهم الزيدين وبالزيدين .

واعلم ان تبدلَ هذه الحروف الثلاثةُ ليس بقادح في كونها حروف الاعراب[3] ، في الأحوالِ الستِ المذكورة . كما لا يقدحُ في قولِهم : أبوك وأباك وأبيك .

ولحقت النونُ ليتحصنَ بها حرفُ العلةِ قبلها وليكملَ بها المثنى كمال المفرد بما قدْ يلحقه بعد حرف الاعراب - اعني الحركة والتنوين فلا يتركُها إلاّ إلى عاقبٍ يخلفُها لنحو المضاف إليه في قولهم : صاحبا بكر[4] . وأيضاً في قولهم : الضاربو زيد . وإن كان لم يحسنْ الضاربُ زيدٍ . بالجرّ ونحو ((اللامُ)) في لايدى لَهُ بذاكَ . ونحو : المفعولُ في مثلٍ : الضاربو زيداً . حذفت لطولِ الكلام بها .

---

(١) العوارض الذهنية يقصد المصنف بها : الفاعلية والمفعولية والإضافة . انظر : باب الاعراب والبناء ص٢٤ .

(٢) ما بين القوسين . قاسط من (ج) .

(٣) يرد المصنف على من قال ان الألف في المثنى حرف اعراب وهذا الرأي منسوب للجرمي ، انظر : علل التثنية /٤٢ ، ٤٧ .

(٤) في (ج) ((صاحب)) .

هنا اللام من الحروف التي تغير اللفظ والمعنى دون تغيير الحكم ، جر الاسم الذي أعقب مدخولها ، وأصبح المعنى للاختصاص . ولم يتغير الحكم لأن حذف النون بسبب الإضافة . ولما دخلت اللام بقيت النون محذوفة . انظر : أسرار العربية /١٣ .

وبـ ((الالف واللام))[1] والمفعولِ الذي اتحدَ بما قبلهُ اتحادَ المعمول بالعاملِ . وإن لم يجزْ : ضاربو[2] زيداً على هذا الحد ونحو التالي من جزءي ((اثنا عشرَ)) كرهوا ان يجمعوا في التركيب بين النون من اثنانِ وبين عشر الذي هو ثانٍ ضمَّ إلى أول طالَ النون فربما نزلتْ هذه النونُ منزلةَ الحركةِ والتنوين[3] معاً نحو : رجلان وقائمون ، وربما قامت مقام احدهما فتثبت ثباتَ الحركةِ في قولهم : الزيدانِ والزيدونَ . أو تحذف التنوين . في قولهم : حاضراً زيدٍ وحاضروه . واثنا عشرَ والحاضرو زيداً . على ما قد ذكرنا .

ولقائل ان يعترض فيقول : ههنا على ما ذكرتم ثلاثةُ حروفٍ وستُ أحوالٍ فكيفَ اقتضى العدلُ ان يفوز الرفعُ في التثنية بـ ((الألف)) وفي الجمع بالواو وتبقى ((الياء)) لاربع حالات ، وكان الظاهر يرى ان تجعلَ ((الواو)) للرفع و ((الألف)) للنصب و ((الياءَ)) للجر . ثم تخالف بين التثنية والجمع بأمر آخر فيمكنُ أن يكونَ بحركةِ التنوين ، ويمكن بحركة ما قبل كل واحدٍ من هذه الحروف اللينة !!! .

فالجوابُ : انهم كانوا على الفرق بين التثنية والجمع احرص منهم عل الفرق بين الأحوال الثلاثةِ في كلِّ واحدٍ منهما . فوضعوا ((الألف)) : للرفع التثنية والواو للرفع في الجمع ليباعدَ بينهما في الصيغة . ولم يبق إلاَّ ((الياء)) فخالفوا بين التثنية والجمع بحركة ما قبلها ، وأضافوا إلى ذلك الفرقَ بحركةِ النون إذ جعلوها في التثنية مكسورةً وفي الجمع[4] مفتوحةً . هذا لتعلم انهم لم يغفلوا عما تنبه له المعترضُ .

فأما ان يكتفوا بأحدِ هذين الفرقين يطردوه طرداً في الأحوالِ كلّها فليسَ بالوجه .

---

(١) يقصد حذف النون للإضافة : الضاربو زيد .

(٢) في (ج) ((الضاربوا زيداً)) .

(٣) قال ابن جني في علل التثنية /٥٢ واعلم ان النون في التثنية والجمع ثلاثة احوال : حالاً تكون فيها عوضا عن الحركة والتنوين جميعاً وحالاً تكون فيها عوضاً عن الحركة وحدها ، وحالاً تكون فيها عوضاً عن التنوين وحده .

(٤) عرفنا سابقاً ان النون كسرت مع الألف في المثنى طالباً للخفة وفتحت مع الواو في الجمع تخفيفاً . أما في حالتي النصب والجر في المثنى بقيت مكسورة مع الياء رغم ثقلها ، والتعليل ان كسرها مع هذه الياء لأنها غير لازمة كياء كيف واين . انظر : علل التثنية /٥٤ .

أما حركةُ النونِ : فلأنها غيرُ ثابتة مع الإضافة ، فكيف يفرقُ بها ، ولأن النونين لو جُعلتا علامتي التثنية والجمع وحرفَ الاعراب قبل كل واحدِ منهما لكان الاعرابُ يسبقُ آخر الكلمة وقبل استمام المعنى الموضوع للاعراب وهذا محال[1] .

وأما حركةُ ما قبلَ حرف اللين فلأنها لا يمكنُ ان يعمَّ بها الفرقُ . ألا ترى ان الألف لا يمكنُ ان تختلف حركةُ ما قبلها أصلاً . وأن الواو وإن كان يمكن فيها ذلك في بادئ الرأي فإن كسر ما قبلها مستثقلٌ وجداً نحو : الزيدونَ . والفتح مفرغٌ إلى المقصور[2] في نحو ((الأعلونَ)) كان الواحدُ الأعلى . وأوجبُ القياس الحاقَ الواو المدية . فلم يمكنْ التقاءُ الساكنين . ولو حذف ((الواو)) كان فعلٌ كلا فعلٍ . ولو ضمَّ ما قبلها لم يؤذن بحذفِ الألفِ أصلاً لاشتبه المقصورُ بغير المقصور مما ليس في آخره الألفُ أصلاً لا كالاعلون ولأن الفتحة على الياء في الاعليان ليست مستثقلة[3] كالضمة عليها في الاعليون لو استعمل . ونظير هذا : القاضونَ والقاضين . ليس كالقضيات والقاضيين ، والقياسُ واحدٌ .

وهذا الجمعُ يخصُ العقلاء وأولي العلم أو ما ينزلُ منزلتهم[4] نحو قوله تعالى : ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾[5] .

ويلزم هذا الجمعَ التذكيرُ لا كسائر الجموع التي يجوزُ فيها التذكيرُ والتأنيثُ في نحو قولهم : قام الرجالُ وقامت الرجالُ[6] . إذ لا يقالُ : قامت الزيدون ، لأن آحاد هذا

(١) شرح اللمع للواسطي الضرير ٦/ وحرف الاعراب يقع آخر الاسم والفعل دون أوله ووسطه ، وإنما لم يقع في أوله لأن من الاعراب ما يكون بسكون ، والعرب لا تبتدئ بساكن ، ولا يقع وسطاً لأن الاعراب يأتي بعد تمام الكلمة وصيغتها وأيضاً من الاسماء ما لا وسط له نحو : جعفر وما اشبهه فبقي الأخير فجعل حرف الاعراب .

(٢) في (ش) ((إلى)) كررت مرتين .

(٣) في (ش) ((مستقلة)) .

(٤) انظر : علل التثنية ٤٩/ .

(٥) سورة يوسف : الآية ٤ . انظر : معاني القرآن للفراء ٣٢/٢ - ٣٥ ، وأملا مامن به الرحمن للعكبري ١٦٩/١ .

(٦) في (ج) ((وقامت الرجال)) .

الجمع ملحوضةٌ فيه من حيثُ هي آحادُ لسلامة صيغة الواحد فيه ، كما لا يقالُ : قامتْ زيدٌ وزيدٌ وزيدٌ كذا لا يقالُ ، قامتِ الزيدونَ .

فأما نحو قوله :

لَـــمْ تســـتبحْ ابلـــي ‏ ‏ ‏ ‏ بنـــو اللقيطـــة ......[1]

فمحمولٌ على المعنى إذْ المرادُ بـ ((بنو القبيلة)) أو لاكتسابه التأنيثَ من المضافِ إليه اعني اللقيطةَ .

قرأ الحسن رحمةُ الله عليه ﴿يلتقطه بعض السيارة﴾[2] .

وقال ذو الرمة :

وشـين كمـا اهتـزتْ رمـاحٌ تسـفهتْ ‏ ‏ ‏ ‏ اعاليهـا مـرّ الريـاح النواسـمِ[3]

ومما أعـانَ على هـذا ان : ابـنَ وبنـونَ . لـيس كزيـدِ والزيـدونَ إذ بنـونَ على أصـل مرفوضٍ في الواحد وهو ((بنو)) ولم يسمعْ[4] .

فأما الجمعُ السالمُ للمؤنث ((فبالألف والتاء)) : تقولُ : هذه قانتات ورأيت قانتات ومررت بقانتاتٍ . اشرك النصَب الجر في العلامة كما في المذكر : قانتينَ وبقانتينَ . وانْ

---

(١) البيت منسوب لقريط بن انيف العنبري تجده في المعنى ٢١/١ ، ٢٥٧ ومجالس ثعلب ٤٧٣/ ، شرح شواهد المغني ٢٥/١ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢٣/١ ، والخزانة ٣٣٢/٣ ، ٥٦٩ وتمامه :

لـو كنـت مـن مـازن لم تسـتبح ابلـي ‏ ‏ ‏ ‏ بنـو اللقيطـة مـن ذهـل بـن شـيبانا

وروى ((بنو الشقيقة)) وبعضهم نسبه للقيط بن زاره القائل :

تامـت فـؤادك لـو يحزنـك مـا صـنعت ‏ ‏ ‏ ‏ احـدى نسـاء بـني ذهـل بـن شـيبانا

(٢) سورة يوسف : الآية ١٠ . انظر : الكتاب ٢٥/١ ومعاني القرآن للفراء ٣٦/٢ والمقصود بالحسن هنا الحسن البصري ١١٠هـ إذ ليس من القراء السبعة العشرة من سمي بالحسن .

(٣) ذو الرمة غيلان بن عقبة بن بهيش والبيت في ديوانه ٦١٦/ .

(٤) وشذ بنون في جمع ابن وهو مثل اسم ((الاشموني)) ٨٥/١ .

كان قد أمكنَ في المؤنثِ افرادُ العلامةِ للنصب نحو : قانتاتاً وإنما اختاروا هذا حفظاً للتشاكل بين القبيلين وحملاً للمؤنث على المذكرِ وكراهةَ ان يربى الفرعُ على الأصل ، وإنما اتبع النصبُ الجرَ في الزيدين بوالزيدين لما بينهما من القرابة ، ولاشتراكهما في الاحتياج إلى الرفع إذ ليسَ واحد منهما بحيث ينى عليه الكلامُ ، ومن ثم اشتركا في الضمائر تقولُ : اعطيتك ولكَ . واكرمته وله . إلى غير هذا ، ولأنَ ((التاء)) تختلف عليها الحركةُ في نحو مسلماتُ ومسلماتِ . حكموا بأنها حرفُ اعرابِ والضمةُ عليها علامةُ الرفع ، والكسر علامةُ الجرّ والنصب . وهذه ((التاء)) هي أيضاً علامةُ التأنيث ومع الألف قبلها علامة جمع المؤنث .

ويدلك على كونها علامة للتأنيث انهم لم يقولوا : مسلمتات فتجتمعُ علامتا تأنيث . وأيضاً رواية من روى ((اذرعات)) بفتح التاء غير منونة من قوله[1] تنورتها من اذرعات .

وهذا الجمعُ قد يكون لذوات العقول كالقانتات والمسلمات ، وقد يكون لغيرها نحو : العاصفات والذاريات .

فإن قيل : أليس أرضٌ وسنةُ وقله وثبةٌ[2] هي مؤنثة لا علم لها ومع ذلك فقد شاع فيها ((أرضون وسنون وقلونَ وثبون)) .

قلنا : إنما ورد في هذه الاسماء واشباهها هذا الجمعُ جبراً لبعض ما لحقها من النقص . ثم الأمر فيها موقوفٌ على السماع ، والنقصُ هو حذفُ ((اللام)) في سنة وقلة وثبة . وحذفُ التاء المقدرة في الأرض منها فجعلوا الجمعَ بالنون كأنه عوض عن ذلك النقص . ثم الزموها في الأكثر بعض التغيير وقالوا : أرضون بفتح الراء وسنون . بكسر السين ، وقد سمعَ في ثبون أيضاً كسر الثاء ، وإنما ذلك حطاً لرتبتها وتمييزاً بين الصميم منها والملحق . والعريق منها والدخيل .

ومن ثم ما اجترءوا على اثبات النون في نحو قوله :

---

(١) مر الشاهد ص٤٠ .

(٢) انظر : ما قاله الاشموني ٨٤/١ في هذه المسألة قُلَة : عيدان يلعب بها الصبيان ، والثبة الجماعة .

دعـــاني مـــن نجـــدٍ فـــإنَّ ســـنينه لَعِـــبْنَ بنـــا شـــيباً وشـــيبننا مُـــرْدا[1]

إذا توهموها كأنها من أصل الكلمة[2] .

ومن التعويض تشديدُ ((الياءِ)) في نحو قولهم : عددت سنيَّةً وأيضاً زيادةُ الهمزة[3] في الأحرِّين[4] جمع ((حرة قال)) : لا خمس إلاّ جندلُ الاحرِّين[5] .

فأما قولهم (لقيتُ منه البُرحَين والأمرين والفَتكرين)[6] للداهية فمن حيث أجروها مجرى ما يعلمُ وجمعوها تكثيراً لشعبها .

فأما ابينون وابيكرين من قوله :

قـــد وردتْ إلاّ الدُهيـــدهينا قُليصَـــاتٍ وأبيكرينـــــا[7]

فكلّ واحد منهما جمعُ مصغر رفض هو .

---

(١) البيت للصمة بن عبد الله بن طفيل تجده في أمالي ابن الشجري ٥٣/٢ وفي شرح المفصل ١١/٥ ، والمخصص ٦٦/٩ ، والاقتضاب /١٩٣ ومجالس ثعلب /١٧٧ ، والتكملة /٢٧٧ الاشموني ٨٦/١ .

(٢) أجراها المصنف مجرى (حين) وأبقى الياء وأعربها بالحركات وهذا الرأي منسوب للفراء . انظر : الاشموني ٨٧/١ .

(٣) حاشية في النسختين (ب) ، (ش) .

(٤) الحاء بالكسر وبالفتح كما قال عنها ابن دريد في الاشتقاق /١٣٥ ((الأحرين وحرين)) . انظر : امالي ابن الشجري ٥٦/٢ .

(٥) البيت منسوب لزيد بن عتاهية التميمي ، تجده في أمالي ابن الشجري ٥٦/٢ وفي الاشتقاق لابن دريد /١٣٥ ، وفي شرح المفصل ٥/٥ ، المخصص ٨٦/١٠ ، واللسان ٢٥٢/٥ مادة حرر ، الدهداة صفة للابل والابيكرين تصغير للبكر من الابل أي التشابة .

(٦) الفنتكرين والفتكرين تحرك الفاء بالضم والكسر كما في اللسان ٣٥٠/٦ وقد جاء في أمثال الميداني ١٩٢/٢ ((لقيت منه الاقورين والفتكرين والبرحين)) كلها تعني الأمر العظيم .

(٧) البيتان لمجهول . انظر : الكتاب ١٤٢/٢ ، والمخصص ٦١/٧ ، والخزانة ٤٠٨/٣ واللسان ١٤٦/٥ (مادة بكر) وشرح شواهد الشافية للبغدادي ١٠٠ ، والمقصور والممدود لابن ولاد ، وقد روى بـ ((وقد شربت)) .

والمكبر[1] : إما افعل ابنٍ ، وابكر كأدل[2] ، وافرخ وجمع ((أخرى)) كما قالوا : أكالبُ وأهاضبُ جمع اكلب واهضبِ . وإنما ساغ ذلك لأن افعُلُ للقلة .

وأما أفعُل على ما ذهب إليه سيبويه[3] : أبنا وابكرَ كلَ واحدِ منهما مفردُ وضعَ للجماعةِ تقديراً ، ولم يستعملْ منه إلاّ جمعُ تصغيرِه على ما ترى . ثم ان هذه الثنائي والجموع التي على حدِّها تنقسم قسمين : احدهما ما يكونُ مفرغاً على افرادِ مستعمل فاشٍ نحو : الرجلُ ورجلانِ . وقائمٌ وقائمونَ .

والثاني : ما يكونُ مرتجلاً غير مبني على الواحد وهذا القسمُ ينقسمُ إلى ثلاثةِ أصنافِ :

الصنف الأول : هو الأسماءُ الصريحةُ : أما من التثنية فنحو : بأبلنين في الإعلام . قال :

لـــو بأبـــانين جـــاء يخطُبُهـــا ... رُمِّـــلَ مـــا أنـــفُ خاطـــبِ بـــدم[4]

فلولا الارتجالُ للزمَ الحاق التعريف لأن العلم إذا ثني أو جمع – أي جمع – كان وجبَ الحاقُ اللام ، وانْ لم يكن في الواحد يقال : زيدٌ أو الزيدانِ والزيدون في التصحيح . وخالدةٌ والخوالدُ . وهندُ والهنودُ في التكسير .

قال :

أخالـــدًا قـــد علقتـــك بعْـــدَ هنـــدِ ... فشَـــيَّبني الخوالـــدُ والهنـــودُ[5]

فإنْ لم تلحق اللامُ كان الاسمُ المثنى أو المجموعُ نكرةً نحو : عندي زيدانِ شريفان .

---

(١) والمكبر سقطت من (ب) ، (ش) وهي في حاشية (ب) .

(٢) في (ب) فقط ((كأذل)) رسمتها كما هي إن كانت أدل فمعناها الشدائد وأزل كذلك . انظر : اللسان ١٤/١٣ . وإن كانت أذل أي الفقر فلها جمع آخر هو اذلاء أي الفقراء . انظر : الكتاب ١٤١/٢ .

(٣) انظر : الكتاب ١٤٣/٢ .

(٤) للمهلهل بن ربيعة . انظر : الشعر والشعراء /٢٩٩ ، وعيون الأخبار ٩١/٣ ، والأغاني ١٤٥/٤ ، وشرح المفصل ٤٦/١ ، ومعجم ما استعجم /٩٦ ، ومعجم الشعراء /٢٧٥ . نسبه لعاصم بن النعمان بن مالك . والكامل ٦٨/٢ والهمع ١٥٨/٢ .

(٥) البيت لجرير . انظر : ديوانه /١٦٠ .

وبزيدين كرام . وذلك لأنّ الإشارة المفيدة كانت للتعريف قد ارتفعت بالاشتراك[1] في الاسم . فما لم يعدْ إلى المثنى أو الجمع التعريف باللام يبقى على تنكيره[2] . فأما زيدٌ وزيدٌ في الإعلام فلما اشارتان كلّ واحدة منهما على حيالها تفعل ما تفعل الأخرى .

فأما ((ابانان)) فليس على حد ابانِ وابانٍ على ما عرفت .

وأيضاً نحو : ثنايين في الاسماء المفيدة يقال : عقلتُ البعيرَ بثنايين . بالياء ولولا انه بنى على التثنية لجعلت الياء همزة . كما قالوا : رداء ورماءُ ، ونظير هذا عبابة وعظاية[3] بنيا على التأنيث فلم يعلّ آخرُهما إذ قد تحصن الياءُ بهاء التأنيث هنا كما تحصن ثَمَّ بـ ((ياء)) التثنية .

ومما وضع في أول أحواله على التثنية قولهم : ((جاءني اثنان ورأيت اثنين)) .

ومررت باثنينِ . ألا ترى انه لا يقال : ((اثن)) كما يقال ((ابن)) .

أما من جمع المذكر فنحو : ثدين وبيرينُ ، وأيضاً نحو عشرين وثلاثينَ . وما بعْدَها إلى التسعين . يدلك على هذا ان عشرينَ ليس جمع عشرة وعشرة . وكذلك الثلاثون ليس كل عدد يعده الثلاثة يقال له : ثلاثون ما لم يعده بعشرة وعلى هذا القياس ما بعدها ، بل كل واحد من هذه العقود الثمانية موضوع في أول أمرِه على الجمعية . وذلك انهم لما انتهوا إلى العشرة وقد نفدت الآحادُ فأرادوا ان يقتضبوا لما وراءها من الاعداد اسماء كروا على الآحاد فضموها إلى العشرة ضماً على سبيل التركيب لا الإضافي . كما في ثلاثمائة ونحوها بل على ما أوضحنا قبل فبلغوا تسعة عشر . ولم يبق معهم من الآحاد شيء . ووراء التسعة العشرة ، فاشتقوا العشرة ما وضعوه للعقد الثاني من عقود العشرات ، وهو عشرون . ثم فرغوا فيما بعد إلى التفصيل فاستوفوا[4] بعطف ما يزيدُ على العشرينَ حتى بلغوا تسعةً وعشرين .

---

(١) في (ج) ، (ش) ((بالاشتراك)) وفي (ب) ((بالاشتراك)) .

(٢) انظر : المقتضب ٣٢٣/٤ .

(٣) انظر : المنصف ١٩٠/١ .

(٤) في حاشية (ب) وعليها علامة ((حاشية)) وفي متن (ش) وخلو منها نسخة (ج) وهي : خمسة وعشرون يدل على مفهومها بطريق العطف والتفصيل ولا كذلك . خمسة عشر فإنها تدل على مفهومها دلالة واحدة بطريق الادماج فاعتبره .

فتطلبوا العقد الثالث من عقود العشرات . ولم يبق في العشرة مطمع إذ كانوا قد شغلوها بالعقد الثاني من تلك العقود ، فاشتقوا من الثلاثة فقالوا ، ثلاثون ثم كذلك إلى التسعين . فوافرها وليس معهم إلاّ مرتبتا الآحاد والعشرات . واستيعابُ الاعداد بهما عسرٌ جداً فوضعوا المائة في مرتبةٍ ثالثةٍ ومعها مائتين إذ لم يوضع للدلالةِ على الاثنين في اللغة العربية إلاّ التثنية ثلاثمائة على الإضافة إلى تسعمائة ، ولم يستجيزوا الاقتصار على المراتب الثلاثِ ، فيقولوا : عشر مئاتِ على القياسِ وعشر مائةِ على الطريقة الخاصة في الإضافة إلى مائة ، فزاد مرتبةً رابعةً هي ((الألف)) وتمت بها المراتبُ وصار ارتجال[1] الاسم لما بعدها شططاً كما كان الوقوفُ دونها وكساً . ولو راموا أحد الأمرين لأمكنهم إلاّ ان حفظ الاعتدال على ما عرفتَ امثلُ من الخروج عنه فهذا هذا .

وأما من جمعَ فنحو عرفاتِ لولا انه وضع في أول أحواله على العلمية للزم دخول[2] لام التعريف . ألا تراهم يقولون : هذه عرفاتُ مباركاً فيها . وإنما تثبتُ النون في آخر عرفاتن ، لأنه يحاذى به المسلمون ونحوه . كما ان النون في آخر مسلمون ليس كالتنوين في آخر زيدٍ .

فكذلك في عرفاتِ . ومنهم من يحذفُ التنوينَ فيقولُ : هذه عرفاتُ وعريتاتُ يا رجلُ . ونزلتُ عرفات وعرتبتات يا رجل . لم يراعوا فيه اتباعَ المؤنث المذكر في نحو قولهم : لقيت المسلمين وجاءني المسلمونَ . ثم ان هؤلاء يختلفون في الجرِّ فمنهم من يقول : بعرفات وباذرعات . فيفتحُ التاء كما في طلحة وعائشة . ومنهم من يقول : بعرفات وبعربتات وباذرعات وبعريتاتٍ وبأذرعاتٍ . فبكسر التاء وليس بالأقوى ، لأن الأولى والاقيس أن يمتنع الكسر فيه من حيث يمتنع التنوين[3] .

والصنف الثاني : هو الاسماءُ المضمرةُ وتنقسم إلى المنفصل والمتصل .

---

(١) انظر : المقتضب ١٥٦/٢ /١٨٨ .

(٢) انظر : المقتضب ٣٣٣/٣ .

(٣) سيبويه ١٨/٢ ينون اذرعات وغيره لا ينونها ، والمبرد يكسرها والأجود عنده اثبات التنوين ، انظر : المقتضب ٣٣٣/٣ .

فالمنفصلَ نحو ((وهـو وهمـا وهـم . وأنـت وانتمـا وأنـتم)) لـيس شـيء مـن المثنـى والمجموع مبنياً على المفرد ، ولو كـان ذلـك لوجب ان يقولـوا : أنتَ وانتـان وانتـونَ كما قالوا : زيد والزيدان . والزيـدونَ لكنـه اشـترك مااللاثنين والجمـع ومـا للواحـد اشـتركا في بعـض الحـروف ، وقـد يتفـق ألا يشـتركا نحـو : ((أنـا ونحـن)) ونظـير هـذا في الأسمـاء الصريحة : حمير وكليب . كلٌ واحدٍ منهما وضع في أولِ أحوالهِ على المعنى الجمعي . إذ هما يطابقانِ ((الحمرَ والكلاب)) في الدلالة .

والمتصلُ : أما أن يكون موضوعاً للرفـع فبالضـرورة يسـتدعي فعـلاً يقدمهُ فينحـازُ هـو إليه فاعلاً له .

والمفردُ منه قد يكونُ مستكناً كما في نحو : قام وقامتْ وأقومُ ويقومُ وتقومُ أنت وتقـومُ هي ، وقم يا رجلُ . فربما كان ما للتثنية أو جمعهِ مستكناً أيضاً . كما في تقوم ويقومُ .

وربما كانَ ظاهراً غيرَ مستكنٍ كقـولـهم ، قامـا أو قـاموا أو قامتـا أو قمـن . ويقومـان أو يقومون . وتقومان انتما . وتقومون . ويقومان هما . أو يقمـن . وقـد يكـونُ غـيرَ مستكنٍ كما في نحو قولـهم : قمتُ وقمتِ وقمتَ فلا يثنى عليه ولا يجمع إلاّ بالظاهر تقول : قمتمـا وقمتم وقمتما وقمتن وقمنا .

وقمنـا يشـترك فيه التثنيهُ والجمـعُ ، كمـا يشـتركُ فيهمـا وفي قمتُ التـذكير والتأنيـث . والسببُ في ظهور هذا واستكنان ذاك : ان الضمير المفرد أما أن يكون للمخبر عن نفسهِ ، وأما أن يكون لمن سواه .

ومن سواه ، فأما أن يكونَ يتوجهُ إليه الخطابُ ، أو لا يكونُ كذلك ، سواء كان غائبـاً أو حاضراً .

والخطابُ إذا توجه من واحد إلى واحدٍ كان كلّ من سواهما داخـلاً في القسـم الثالـث . فمـن المعلوم ان هـذا القسـم هـو أعـمَ وجـوداً وأحـرى أن يقـدم في الرتبـة علـى القسـمين الآخرين .

ثم أنهم كما اعتبروا أفعال الآحادِ وجدوها على ثلاثةِ اضربِ : ماضٍ ومضـارع وأمـر . أما الماضي وليس في أوله علامةٌ ، فكان معرضاً لاتصالِ الضمـائر الثلاثـة بـه ، ولا فـرق مـن أن يجعلَ لـها ثلاث صيغ يختص كـلّ واحـدٍ منهـا بواحدةٍ منهـا ، وبيـن ان يجعـل لاثنين منهـا

صيغتان وتجعل ترك الصيغة في الآخر صيغة له ، بل هذا اقربُ إلى الاختصار واشبه بالحكمة . ورأوا ترك الصيغة بالقسم الذي هو أكثرُ وجوداً اليقَ ، إذ هم إلى الخفة فيه أحوج . فقالوا : قام . للمذكر . وقامت للمؤنث . فرقوا بالعلامة ، والضمير مستكن ، كما في المذكرِ . فإن قلت : زيدٌ قامَ هو . أو هند قامتْ هي . فانما ذاك على سبيل البدلِ من الفاعلِ .

وأما المضارعُ وما ينى عليه - اعني النهي - فإن التمييز بين أقسام المفرد المذكر - اعني الثلاثةَ المذكورة - كان قد وقع بالعلامات التي لها في أوله يقال : اقوم ويقوم وتقوم يا رجل . فاكتفوا بها عن افراد الصيغ . وبقيت الضمائرُ مستكنةً . وانتهى الأمرُ إلى المؤنث ، وهو إما ان يجيء للمخبرة عن نفسها فتشارك المذكر كما في الماضي . إذ قالوا : قمتُ وقمتُ . لأن هذا الموضع ليس موضع اشتباه .

وأما أن يجيء لمن سوى المتخاطبتين وكان يقال للمذكر : يقومُ فقالوا للمؤنث : تقومُ . جعلوا مكان الياء تاء والضمير مستكن .

وأما أن يجيء للمخاطبة ولا مطمعَ في الحاق التاء بأول الفعلِ إذ المذكر قد قاربها في نحو قولهم ، تقوم أنت يا رجلُ فاضطروا إلى الحاق الضمير بالفعل فقالوا : تقومين فالياء هي الضميرُ ، والنون اثباتها يدلُّ على الرفع ، وحذفُها على أحد مقابليه على ما يساق إليك إن شاء الله تعالى .

أما الأمر ويختص به المخاطبُ وهو ينقسمُ إلى المذكر والمؤنث فعلى ضربين : اكنوا الضمير في أولها - اعني للمذكر - فقالوا : ((قُمْ)) واظهروه في الآخر - اعني ما للمؤنث - فقالوا ((قومي)) ليزول اللبسُ . وما سوى المفرد من الضمائر فكله ظاهرٌ إذ الاكتنان فيه مؤدٍ إلى الاشتباه ، اللهم إلاّ إذا كان لأزيد من الواحد مخبراً عن نفسهِ ومن معه ، والفعلُ . مضارع نحو ((نقومُ)) وذلك لأنهم فرغوا له احدى العلامات في أول المضارع وهي ((النونُ)) فيها وقع التمييز فجاز الاكتنانُ .

فإن قيل : قد حكمتم بأن الضميرَ المتصلَ المرفوع لابد له من فعل يتحد به وقد جاء ((بيناه)) في نحو قوله :

فَبيْنــاهُ يَشــري رَحْلَــهُ قــالَ قائــلُ : لمــنْ جمــلٌ رِخْــوُ المــلاطِ نجيــبُ[1]

وأيضاً لولاه ولولاك لا فعل ههنا ؟

فالجواب : انه ليسَ شيء من هذه الضمائر بمتصلٍ على الحقيقةِ ولو كان هذا موضعَ اتصالٍ لم يحكموا بقبحٍ[2] ((بيْناه)) بلْ ((بيْناه))[3] محمولٌ على أحدِ وجهين :

أما على الحذفِ – حذفِ الواوِ – على قولِ الآخر :

دارٌ لســـلمى إذْهِ مـــن هواكـــا[4]

أي ((هي)) فحذفَ ((الياء)) وهذا ليسَ بمرخصٍ فيه ولا شائع فيه القياس[5] . وأما على سبيل التعويض فإنه قد يقامُ بعض هذه الضمائر مقام بعض . كما قالوا : مررتُ بك أنتَ جعلوا ((أنتَ)) في موضع جرّ . فعلى هذا يكون الضميرُ المجرورُ أو المنصوبُ المتصلُ قد اقيمَ مقامَ المرفوع المنفصل في ((بيناه)) .

---

(١) لعجير السلولي ذكره الشنتمري في حاشية الكتاب ١٣/١ ، والخصائص ٦٩/١ ، والانصاف ٥١٢/٢ ، أمالي ابن الشجري ٢٠٨/٢ ، وشرح المفصل ٩٦/٣ ، والخزانة ٣٩٦/٢ .

(٢) في (ب) ، (ج) ((بفتح)) وفي (ش) ((بقبح)) .

(٣) اقبح الضرورات كما قال عنه ابن الشجري . انظر : أماليه ٢٠٨/٢ .

(٤) لمجهول . انظر : الكتاب ٩/١ ، والخصائص ٨٩/١ ، وأمالي ابن الشجري ٢٠٨/٢ ، والانصاف ٦٨٠/٢ ، وشرح المفصل ٩٧/٣ ، والخزانة ٢٢٧/١ ، ٣٣٩/٢ ، ٤٤٣/٣ ، والهمع ٦٠/١ وشطر الثاني ((هل تعرف الدار على تبراكا)) ويروي بـ ((دار لسعدى ...)) .

(٥) يرى الكوفيون الهاء وحدها هي الاسم ، أما البصريون ((فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على ان الواو والياء أصل – انه ضمير منفصل ، والضمير المنفصل لا يجوز أن يبنى على حرف واحد لأنه لابد من الابتداء بحرف والوقف على حرف ، فلو كان الاسم هاء وحدها لكان يؤدي إلى أن يكون الحرف الواحد ساكناً متحركاً وذلك محال ، فوجب أن لا تكون الهاء وحدها هي الاسم . انظر : الانصاف ٦٨١/٢ .

وأيضاً في ((لولاء ولولاك)) وهذا محتمل مقيس(١) وهو عند من يرفع الاسم بعد ((لولا))(٢) بالفعل احسن إذ الحاجة إلى الاتصال هنا امس . ألا ترى – ان الضمير – إذا ولي الفعل فاعلاً فليس يوجد إلاّ متصلاً فإن قيل : فلمَ عدل فيه عن المرفوع إلى غيره ؟

قلنا : لأن المرفوع لا صيغة له ظاهرة ، ولا يمكن الاستكنان إلاّ في الفعل نفسه فلهذا ما اجتزأوا عن المرفوع بغيره ، ولا يمكننا أن نحمل ما بعد ((لولا)) هنا على النصب ولا على الجر(٣) على ما ذهب إليه لسيبويه(٤) فافهم .

وأما أن يكون – اعني الضمير المتصل – موضوعاً للنصب ولا يكون إلاّ ظاهراً ويكون مسبوقاً أما بفعل يتناوله متصلاً به ان تخللهما الفاعل فمضمراً بلا فصل نحو : زيدٌ عمروٌ اكرمه ، والمالُ بكرٌ أعطيه فإن تخللهما الفاعل مظهراً أو كان مع الاضمار فصل نحو : زيد ما أعطيتُ إلاّ اياه أو كان سبق هو الفعل لم يمكن أن يكون متصلاً أصلاً نحو قوله تعالى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾(٥) .

وأما بأن وأخواتها نحو : ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾(٦) .

وهذا الضمير المفرد المنصوب المتصل إذا كان لمن سوى المتخاطبين مذكراً فإنه لا تقر صورته على حالة واحدة وذلك لأنه تختلف بنيته باختلاف ما قبله إن كان ما قبله ساكناً فهو

---

(١) وافق الفرخاني رأي الكوفيين ((واختلف النحويون في المتصل ها هنا فزعم الخليل وسيبويه انه مخفوض لأن لفظه لفظ الضمير المخفوض وقال الاخفش والفراء انه ضمير خفض استعير للرفع كما استعير ضمير الرفع للخفض في قولهم : ما انا كانت ، ولا أنت كأنا ، وأبو العباس المبرد يأبى استعمال المتصل بعد لولا ولا يعول على ما جاء به القرآن . انظر : امالي ابن الشجري ٢/٢١٢ ، والانصاف ٢/٦٨٧ مسألة ٩٧ .

(٢) انظر : ص٤٩ ، وانظر : الانصاف ١/٧٠ مسألة ١٠ يحسن رأي الكوفيين .

(٣) انظر : الانصاف ٢/٦٨٩ مسألة ٩٧ .

(٤) انظر : الكتاب ١/٣٨٨ .

(٥) سورة الفاتحة : الآية ٥ . يرى الخليل ان ايا ضمير والكاف مضافاً إليه ، وابن كيسان يرى ان الكاف هو الضمير وايا اتي بها ليعتمد الكاف عليها . ونسب للكوفيين انهم يرون اياك بأكملها هي الاسم المضمر . انظر : مشكل اعراب القرآن ١/٧٠ .

(٦) سورة طه : الآية ٤٤ .

((هاء))[1] مفردة مضمومةً إن لم يكن ذلك الساكن ((ياء)) نحو : أكرمه يا رجل . وتغزوه أنت . واعطاه زيدٌ . ومكسورةً إن كان ذلك الساكنُ ((ياءً)) نحو : تعطيه وأرنيه[2] .

وإن لم يكنْ ما قبله ساكناً فهو ((هاء)) موصولةً له بمدةٍ والوية أنْ لم تكنَ حركةُ ما قبلها ((كسرةً)) نحو : اكرمهو[3] يرفدهو[4] . ولم يخشهُو[5] .

و ((يائية)) .

(إن كانتْ حركةُ ما قبلَها ((كسرةً)) نحو : اعطهي ولم يرمهي هذا هو الاعرفُ)[6] وإن كانت لغةُ بعضهم[7] لم يعطهو وعلى هذه قراءة[8] من قرأ من المجرور الذي شأنه شأن هذا ﴿فَخَسَفْنَا بِهِۦ وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ﴾[9] .

وإنما اختاروا لزوم المدة حيثُ كان ما قبلَ الهاء متحركاً ، وسقوطها حيث كان ما قبل الهاء ساكناً ، لئلا يتوالى المثلانِ في الايقاع – اعني ((تَ تَ وتَنْ تَنْ)) ولهذا ما فزعوا إلى الطي[10] والتضعيف في تلك الصناعة ، وليس ذلك مما نحن بصدده فنشرحهُ .

فإن ثنيتَ هذا الضمير فبحسبه – اعني ان الهاء – إذا كانت مضمومة سواء كانتْ مفردةً أو مع الواو المذكورة فالموضوع للتثنية ((هما)) بضم الهاء نحو : اكرمُهما يا رجل وتكرمُهما أنت .

وإن كانتْ مكسورةً على الوجهينِ فالمثنى ((هما)) بكسر الهاء نحو : نعطيهما وأعطيهما .

---

(١) انظر : المقتضب ٢٦٤/١ .

(٢) في (ب) ((أربيه)) .

(٣) في (ب) ((أكرمه)) .

(٤) في (ح) ((برفدهو)) .

(٥) في (ج) ((يخشوهو)) .

(٦) ما بين المعقوفتين نقص في نسخة (ج) .

(٧) لغة أهل الحجاز كما جاء في المقتضب ٢٦٤/١ .

(٨) انظر : البرهان للزركشي ٣٨٦/ .

(٩) سورة القصص : الآية ٨١ ، المقتضب ٢٦٤/١ ، وانظر : التيسير ٨٩/ .

(١٠) الطي حذف الثاني الساكن من الوتد مثل مستفعلين يصبح متفعلن . انظر : الكافي في العروض والقوافي للتبريزي ٨٠/ .

فأما الجمعُ فالوجهُ فيه الاتباعُ أيضاً فمنهم من يقولُ : اطعمهمْ وأعطِهم . يقف على الميم .

ومنهم من يجعل بعدَ الميم مدة مناسبةً لحركة الهاء فيقولُ : اطعمهُمو واعطهمي . ضاهى بهذه المدة النونَ الأخيرة من ((هُنَّ)) في أعطاهن ويعطيهن ومن عادتهم حملُ النظير على النظير[1] ومن قال بهوُ لم يتبعْ ها هنا أيضاً فبعضهم يقولون : اعطاهمو ويعطيهمو . بضم الهاء . وبعضهم يقول : اعطاهمو ويعطيهمو بكسر الهاء . والاسبق من هذه الوجوه احسنُ وأكثر استعمالاً .

وأصحابُ هذه المدة يقولون في ((همُ)) المنفصل - اعني المصوغَ لجماعة هو همو حملاً على : هُنَّ يخرجن . فإن كانَ مؤنثاً فالمفردُ ((ها)) على الأحوال كلّها . والمثنى ((هما أو هما)) واعتبر بالمذكرِ والمجموع ((هن وهن)) .

فإن كان لأحد المتخاطبين فأما أن يكون للمخبر عن نفسهِ فللواحد (ني) متصلاً في نحو : أكرمني . وقد تفتح ((الياء)) .

وللاثنين والجمع ((نا)) يشتركُ في كلّ ذلك المذكرُ والمؤنثُ لما عرفناك قبلُ من العلة .

وأما ان يكون للمخاطب فللمذكرِ ((ك)) بالفتح و ((كما وكم أو كمو)) بشريطة الاتصال .

وللمؤنث (كِ)) بالكسر . و ((كما وكن)) وهذه لا تختلف باختلاف حركةِ ما قبلها في المعتبر من الأقاويل .

فإن اتصل الضميرُ بتم المرفوع المتصلِ أو بـ ((هم وكم)) المنصوبين المتصلين لزم ثبوتُ المدة قبله نحو : اعطيتموها وعطاهموه . أو اعطاكموه . رداً لهذه الضمائر الثلاثة التي هي ((تم وهم وكم)) إلى الأصل ولئلا يقصر الجمعُ عن التثنية ، ولأن اللفظ إذا رشح للاتصال بغيره فخليق ان يكمل في ذاته أولاً ، ثم يضم إليه غيره ثانياً ، ونظير هذا قولك : ابوك ، وأباك وبأبيك . وإنما ردت اللام عند الاتصال بالمضاف إليه وثقلت عليه الحركةُ فانقلب مدة كما ترى .

---

(١) انظر : المنصف ١٩١/١ .

فإنْ قلت ، قَدْ قطعتَ بأن الضمير المتصل المنصوبَ لا يكونُ إلاّ مسبوقاً بالفعل أو بأنْ وما معها ، وقد سمعتهم يقولون : ((دونكه)) فهو ضمير متصل منصوب فما شأنه ؟ فالجواب : أنّ دونك اسمٌ للفعل فحكمهُ حكمُ الافعالِ ولو لم ينزلْ منزلة[1] الفعلِ لم يجزْ ان ينتصب عنه الضميرُ المذكورُ .

فأما أن يكون - اعني الضميرَ المتصل - موضوعاً للجر ولا يكون مستكناً لأنه لا يلي الفعلَ فيشتملُ عليه ، وهو يشاركُ المنصوبَ في اللفظ إلاّ إذا كان للمخبر عن نفسه فإنّه يجيء ((ياءً)) مفردةً في نحو ((يدي وغلامي)) فيجوز فيها الفتح والاسكانُ وقال الله تعالى ﴿مَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ﴾[2] ولا يلحق ((النونَ)) في أولها : إلاّ في احرف حافظوا على السكون في أواخرها نحو[3] .

امـــتلأ الحـــوضُ وقـــالَ قطـــني

قـــدني مـــن نصـــرِ الخبيـــبين[4]

كما حافظوا على الفتحةِ في آخر الفعلِ الماضي وعلى إمكانِ الاختلاف في المستقبل فالحقوها في أول المنصوب من قولهم : اكرمني ويكرمني .

---

(١) انظر : الكتاب ١/١٢٤ ، ١٢٦ .

(٢) سورة الأنعام : الآية ١٦٢ .

(٣) البيت منسوب لخطاب المجاشعي . تجده في إصلاح المنطق لابن السكيت ٥٧ ، ٣٤٢ ، وفي الانصاف ١/١٣٠ ، في اللسان ٩/٢٥٧ ، وفي الاشموني ١/١٢٥ ، وتمامه .

.... مهـــلاً رويـــدا قـــد مـــلأت بطـــني

(٤) نسب هذا البيت لأبي نخيلة وقيل لحميد الارقط . انظر : الكتاب ١/٣٨٧ ، ومختارات ابن الشجري ٢/٩ والانصاف ١/١٣١ وشرح المفصل ٣/١٢٤ ، ٧/١٤٣ ، والخزانة ٢/٤٤٩ ، ٣/٣٤ ، والهمع ١/٦٤ ، وشواهد ابن عقيل للجرجاوي /١٣ وتمامه :

قـــدني مـــن نصـــر الخبيـــبين قـــدى   لـــيس الامـــام بالشـــحيح الملحـــد

سيرد البيت ثانية .

وحكم المجرور فيما سوى ذلك حكمُ المنصوبِ فعليك بنقل البيانَ .

فإن قيلَ فمن أي الاقسام ((الكافُ)) في نحو : ذاكَ وهناكَ وفي قوله ﴿أَرَأَيْتَكَ هَٰذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾[1] .

قلنا ((الكافُ)) هنا للخطاب المجرد ليسَ باسم فلا محل له من الاعراب فليس معدوداً[2] في الضمائر وبإزائه ((كما وكم)) للتثنية والجمع . ويدلك على ان الكافَ ليس باسم : أما في نحو ذاك فانضمامُ ((ذا)) إليه . ألا ترى انه لا يمكنُ حملهُ على الإضافة لأنَ ((ذا)) للإشارة . واسماء الإشارة اعرفُ ما يكون من الاسماء[3] فلا محملَ للتعريف[4] فيها . فلا تضافُ ، فلم يبقَ إلاّ أن تكون ((الكافُ)) للخطاب مجرداً .

وأما في نحو قوله تعالى ﴿أَرَأَيْتَكَ﴾[5] فالمعنى ألا ترى كأنه قريبُ المعنى من قول القائل : أرأيت هذا الذي كرّمْتَ عليّ . فمجموع ((التاء والكافِ)) كأنه شيءٌ واحدٌ جعل فاعلاً للفعلِ المسند إليه .

والحجةُ في هذا انهم يقولون للاثنين ((أرأيتكُما)) وللجمع ((ارأيتكم))[6] وعلى هذا : ﴿وَيْكَأَنَّ اللَّهَ﴾[7] على احد الوجهين .

---

(١) سورة الاسراء : الآية ٦١ . انظر : اتحاف فضلاء البشر /١٧٣ ، والمتحسب ١٢١/١ .

(٢) انظر : الكتاب ١٢٥/١ ، ٣٨٢ .

(٣) المعروف ان الضمائر هي اعرف المعارف لذا قدمت حتى على العلم واسماء الإشارة والموصولة . والمنصف هنا يعد اسماء الإشارة اعرف من سواها . انظر : الأصول لابن السراج ٢٦٤/٢ .

(٤) انظر : سرَ صناعة الاعراب ٣٨٠/١ ، وأسرار العربية /٣٩٦ ، المغني ١٨١/١ .

(٥) سورة الاسراء : الآية ٦١ . والتاء والكاف اختلف النحاة فيها والشائع ان التاء فاعل والكاف للخطاب ، وينقل عن الفراء انه يعرب التاء حرف خطاب والكاف وهي الفاعل لأنها تطابق المسند إليه . المغني ١٨١/١ والكسائي يرى ان التاء فاعل والكاف مفعول به أول وما بعدها الجملة مفعول ثاني ... محاضرات الدكتور علي النجدي لطلاب الماجستير عام ١٩٧٦ . أما رأي الفرخاني فأظنه جديداً حيث جمع بين التاء والكاف ويجعلهما فاعلاً .

(٦) انظر : اسرار العربية ٣١٠/١ .

(٧) سورة القصص : الآية ٨٢ . وهذه قراءة يعقوب يقف على ويك ثم يبتدئ فيقول : أنه الله . المحتسب ١٥٥/٢ .

ونظيرُ هذه ((الكاف)) من المنفصل في أنه لا محل له من الاعراب[1] هو ((إذا وقع فصلاً))[2] في نحو قوله تعالى ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ الْحَقَّ﴾[3] وكذلك سائر الضمائر من المنفصلة المرفوعة .

ومن شرائط هذا الفصل ان يقع بين معرفتين تتحدان في الحمل ، فبالضرورة يكونان ، أما مبتدأ وخبراً ، وإما معمولي إنّ واخواتها أو كان واخواتها : وإما مفعولي حسب واخواتها على ما ستعرفه إن شاء الله تعالى .

فإنْ قال قائلٌ : إنّه قد يلي الفصل من الاسماء ما ليسَ بمعرف وذلك قوله تعالى ﴿تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾[4] .

فالجواب : إنّ خيراً وان لم يكنْ معرفةً فملحقٌ بالمعارف من حيثُ إنه يقدرُ بعْدَهُ ((من)) فيكونُ من بابِ ((أفضلُ من)) فلا يمكنُ دخولُ الألف واللام عليه و ((من)) في آخر ((أفضلُ))[5] هذا كاللام في أوله . يدلك على ذلك انهما لا يجتمعان أصلاً فتحقق ما أوردناه عليك بإذن الله .

والصنفُ الثالث من أصناف التثنية والجمع : هو الاسماء المبهمةُ وما معها .

وهذه صيغٌ غيرُ الضمائر بنيتْ أيضاً على التثنية والجمع .

فمن التثنية قولهم : ((ذا وذين)) للمذكر و ((تانِ وتين)) للمؤنث وليس بتثنية على حدّ قولهم : رجلٌ رجلانِ ورجلين . لو كان ذلك كذلك لكانت الألفُ التي في الواحد مستبقاة في التثنية . ولو بعوض ، والتعريف عائد بالألف واللامُ نحو ((الذوان)) وليس كذلك .

فإن قيل وإذا كان مبنياً فكيف تختلف حالاه في الرفع والنصب والجر فيقال : ذان وذين أو بذين قلنا : انهم ارادوا ان يصوغوا بازاء ((ذا)) للمشار إليه بناءً يدل على مثناهُ ، وليس معهم للتثنية إلاّ ، الألف والياء ((وليس واحد منهما للتثنية المجردةِ وبحيث يخلو من

---

(١) انظر : اسرار العربية /٣٠٧ ، والمغني ١٨١/١ ، والاشموني ١١٥/١ .

(٢) هذا الرأي للبصريين . انظر : الانصاف ٧٠٦/٢ مسألة ١٠٠ .

(٣) سورة سبأ : الآية ٦ . انظر : اعراب القرآن ٥٤١/٢ .

(٤) سورة المزمل : الآية ٢٠ . انظر : التبيان ٤٧٢/٢ .

(٥) في (ح) ((الفعل)) .

الدلالة على أحد وجوه الاعراب التي هي الرفع والنصبُ والجرَ . بلْ ((الألفُ)) يدلَ على الرفع مع دلالته على التثنية[1] .

وكذلك ((الياءُ)) يدلَ على النصب والجر مع الدلالة على التثنية .

افضت الحالُ بهم إلى افرادِ الصيغ فوضعوا للمثنى إذا وقع في موقع الرفع صيغةً هي : ((ذانِ وتانِ)) وإذا وقع في موضع النصب أو الجرَ صيغة أخرى هي : ذين وبذين أو تين وبتين كما جعلوا للضمير المفرد المنفصل المخاطب إذا وقع موقع الرفع ((أنت)) وإذا وقعَ موقعَ النصبِ ((إياك)) فاعتبر هذا .

ومن العرب[2] من يقولُ : جاءني هذان . ورأيت هذان[3] . ومررت بهذان . وقال الله عز وجل ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[4] فهذا اوكدُ دليلٍ على ابتناء هذه الكلمة .

ومن التثنية أيضاً قولُهم هذه : اثنا عشرَ واحصيت اثني عشر وباثني عشرَ . كان : معهم اثنانِ واثنتين وعشرةَ ، والنون حكمُها حكمُ التنوين في ثلاثة . فكما انهم إذا قالوا : ثلاثة عشر . فلا مساغَ للتنوين بين الاسمين فكذلك ها هنا لابد من ان تختزل النون فيلي عشر ((الألفُ والياءُ)) فيبقيانِ هنا في حالِ البناء على ما كانا عليه ثم حالة الاعراب .

وهذا نوع من التركيب انظرناه إلى الآن . وليسَ كلَ اختلاف يحدثُ مع اختلافِ العاملِ للاعرابِ ما لم يكنْ في آخر المعرب لا كما في ((اثنا عشرَ واثني عشرَ)) وعلى الصيغة الواحدة لا بارتجال الصيغ الكثيرة كما في ((هذان وهذين)) فتأمل هذا .

---

(١) انظر : علل التثنية /٥٠ .

(٢) هم بنو الحارث بن كعب الذين يقون المثنى بالألف في كل الأحوال . انظر : مشكل اعراب القرآن ٤٦٦/٢ .

(٣) انظر : باب ما جاء في التنزيل وقد رفض الأصل واستعمل ما هو فرع . في كتاب اعراب القرآن ٩٣٣/٣ . وانظر : اوضح المسالك لابن هشام /١٩ في ((ان)) اقوال عدة منها بمعنى نعم ومنها ان اسمها ضمير مستتر تقديره انه ومنها انها مخففة غير عاملة ومنها قول الكوفيين فيها انها بمعنى ما واللام في خبرها بمعنى إلاَ ، وكل هذه الاقاويل فيها بعد لوجود اللام في خبرها . انظر : مشكل اعراب القرآن ٤٦٧/٢ .

(٤) سورة طه : الآية ٦٣ .

ومن التثنية أيضاً قولهم : اللذانِ واللذين ، إذا حملُ على ((الذي)) ولم يجعل ((اللذيان))[1] فيكون على حدّ التثنية الحقيقية .

فأما الجمعُ فله صيغٌ لا تشاكلُ كلِ صيغَ الافراد مشاكلة التثنية لها . فمن ذلك أولاء على ((ذا وذه أو ذي)) ولا يناسبُ الواحد ونظيرهُ من الاسماء الصريحة : امرأة ونسوة وهو مبني كما ترى .

ومن ذلك ((الذينَ)) على الذي فهو مناسبٌ للواحد يقالُ : جاءني القومُ الذين مضوا . ولقيت القومَ الذين مضوا . على صورة واحدة ، ولا عبرة بقول من يقولُ جاءني الذون[2] .

فإن قيلَ أليس (الذين) مرتباً على الذي (وإذا ارادوا ان يبنوه صيغةً على حيالِها مرتجلةً فلم اختاروا الياء على الواو ولزموها على الأحوالِ كلِّها ؟)[3] .

قلنا : ليحفظوا بالياء صورة الواحدِ كما حفظها بالألف منْ قالَ : جاءني هذان . ولقيت هذان[4] وفرق بين أولاء وبين الذين . وذلك ان الذين ليس كأنه جمع للذي على الاطلاق ما لم يشترك فيه انه من أولي العلم . فإنما كان ذلك لمناسبته الواحد وسلامة بنائه فيه كما في سائر الجموع السالمة الحقيقية .

وقد بينا أنّ الجمع على التثنية يخص العقلاء فأمام ((اولاء)) فليس من هذا في شيء . فإذا كان الموصوفُ كثرةً غير عاقلة فلتجعل جماعةً واحدةً توصف ((بالتي)) أو أشخاصاً متغايرة توصف بـ ((اللاتي)) أو بـ ((اللواتي)) .

فإن قيل : أليسَ قد اشترطتُم في التثنية والجمع على حدّها الاشتراك في اللفظ فما بالهم قالوا : القمرانِ والاشعرونَ والخبيبون[5] ، ولم يوجدْ من هذه أكثرُ من واحدٍ ؟

---

(١) الاشموني ١٤٧/١ ((تقول اللذان واللتان واللذين واللتين وكان القياس اللذيان واللتيان)) .

(٢) نسب ابن هشام في أوضح المسالك ٢٠/ الذون . لغة بني هذيل وبني عقيل .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٤) لغة بلحرث أوضح المسالك ٢٠/ .

(٥) ذكر ان خبيب استعملت للمثنى وللجمع والمقصود هنا خبيت بن عبد الله بن الزبير وأبيه ، ويقال وعمه أو مصعب ، ويقال النسبة إلى ابن الزبير وشيعته وابنه خبيب . انظر : الاشموني ١٢٥/١ .

فالجواب : إنّ هذا على طريق التوسع ، كأنهم جعلوا القمرَ وما معه إذا كان مثله أو فوقه في الضياء - اعني الشمس - قمرين .

وكذلك جعلوا ((الاشعرَ)) ومن ينسب إليه ((الاشعرين)) كذلك الشأن في الخبيبين فيمن رواه من قوله الشاعر : قدْني منْ نصر الخُبيْبين[1] بالكسر .

ونظيرُ هذا من المسكر قولُهم ((المهالبَةُ)) لو لم يقدر كلُّ واحدٍ منهم ((مهلباً)) لم يجيء ((مِهالبةً)) وقد يسأل فيقالُ : كيفَ يجمعُ نحو : عبد الله وأبو نصر ومصاحف إذا سمي بهِ . وحمزةُ وساجدونَ عند التسمية ؟

فالجواب : عُبَدُ الله وأبو نصر كل واحد منهما يجوزُ في جمعهِ التصحيحُ والتكسيرُ : ((عُبْدو الله . وعُبدى الله))[2] وأبو نصر وأبي نصر أيضاً عباد الله وآباء نصر .

فأما ((مصاحفُ)) ان سمي به فالقياسُ في جمعه مصاحفونَ وليس كأنعام إذا سمي به فإنه يمكنُ ان يكسرَ أخرى فيقالُ : الاناعيم .

فأما ((حمزة)) فلا يقال : ((حمزونَ)) إذ هناكَ من الجموع ما أعدَّ له كالمختص به - اعني الحمزات - كما قالوا : الطلحاتُ وساجدون يقال في جمعه : جاءني الساجدون . ورأيت الساجدينَ . لئلا يتوالى جمعان من جهةٍ واحدةٍ ، وذلك كما نسبوا إلى العربي بالعربي كذا .

فإنْ قيل : أليسَ قياسُ مصاحف عند التسمية أن يجمع على مصاحفونَ وقد اجتمع على الكلمة جمعان ؟

فالجوابُ ، نظيرُ هذا انهم لم يجوزوا مسلمتاتِ[3] وجوزوا حبلياتِ وحبارياتِ لاختلاف علامتي التأنيث هنا واتفاقهما ثم .

فأما قولهم[4] : ((لبيكَ وسعديكَ)) فمبني على التثنية على طريقِ حذفِ الزيادةِ كأنه ((البابا)) بعدْ ((إلباب)) و ((اسعاداً)) بَعْدَ ((اسعادِ)) ومما حمل على حذف الزيادة

---

(١) المقصود خبيب بن عبد الله بن الزبير وابيه ، ويقال المقصود مصعباً وعمه . الاشموني ١٢٥/١ .

(٢) المقتضب ٣٢٦/٤ ((وهؤلاء عبدو الله ، وعبيد الله ، وعباد الله ولأدنى العدد أعبد الله)) .

(٣) في نسخة (ب) ((مسليميات)) .

(٤) الرأي منسوب للخليل في الكتاب ١٧٤/١ - ١٧٥ .

قولهم مسعود[1] وقد يضافُ لبّي إلى غير المضمر من الاسماء قال :

دَعَـــوْتُ لمـــا نـــابني مســـوراً　　　فَلبّـــى فَلبّـــى يَـــدَيْ مســـوْر[2]

---

(١) في (ب) ((مسرور)) .

(٢) انظر : الهمع ١٩٠/١ روي ((فلبي يدي مسور)) منسوب للأسدي في اللسان ١٠٤/٢٠ (لبى) .

فصلٌ

في اقتسام الكلمِ[1] المعربةِ

هذه الوجوهُ الأربعةُ من الاعراب التي هي : الرفع والنصب والجر والجزم .
المعربُ ، كما عرفت صنفان : الاسمُ المتمكنُ ، والفعلُ المضارعُ .
أما الاسم المتمكنُ : فمنه ما هو في الرتبة الأولى من المكانةِ ، فيتهيأ للأقسام الثلاثة الأول من وجوه الاعراب التي هي ((الرفعُ والنصبُ والجر)) ويمتنع فيه الجزمُ[2] إذ هو باعدام الحركة المستحفظة فيه على الأكثر بالتنوين بعدها[3] .
وهذا التنوينُ لا يرتفع في الدرج إلاّ بعاقب له يخلفُه ، هو المضافُ إليه أو بمقابل له . يحلقُ الاسمَ في مقابل موضعه - اعني الطرفَ الأولَ من الاسم - فلولا انهم استخفوا هذا الاسم لما زادوا عليه تلك الزيادة[4] إذ كانوا يرون له الزيادةَ فكيف يليقُ بهم ان يعرضوه للجزم الذي يبخسه حقه من الحركةِ فلهذا امتنعَ فيه الجزم وجرى عليه الحركاتُ الثلاث[5] .
تقول : هذا رجلٌ . ورأيت رجلاً . ومررت برجل .
وهذا القسم من المتمكن[6] يسمى المنصرف كما عرفت .

---

(١) في (ب) ، (ش) ((الكلم)) وفي (ج) ((الكلام)) .
(٢) ((فيه)) نقص في (ج) فقط .
(٣) الرفع والنصب والجر يوحي بعوارض ذهنية داخلة على المعرب بها . ولا يقابل الجزم عارض لذا حرمت الاسماء الجزم . انظر : الانصاف مسألة ٧٤ .
(٤) الاسم اخف من الفعل . انظر : الكتاب ٦/١ ، والايضاح في علل النحو للزجاجي /١٠٠ .
(٥) الكتاب ٣/١ ((وليس في الاسماء جزم ، لتمكنها وللحاق التنوين ، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة وللمزيد انظر : الايضاح في علل النحو /١٠٢ .
(٦) يريد المصنف هنا الأمكن من الاسماء ، والملاحظ ان النحويين يطلقون كلمة ((المتمكن)) على الأماكن والمتمكن أي على المنصرف وغير المنصرف . انظر : اسرار العربية /٣٧ .

ومنه ما يقصرُ عن تلك الرتبة بأسبابِ للقصور تمنعه الصرفَ – ذكرناها[١] – فيحرمُ تلك الزيادة التي تتلو الحركة فاضلةً عليها مؤذنةً بالكمال . فلا يوجد منوناً على حال فكأنهم لم يرضوا بهذا فمنعوه مع التنوين الجرّ الذي هو من خصائص الاسم اشعاراً بأنه لا يستحقُ الحركاتِ كلّها في الاعراب فضلاً عما سواها ، وذلك نحو : هذا احمرُ . وأكرمت احمرَ . واستعنت بأحمر . ويسمى غير المنصرف على ما عرفت[٢] .

فإن قال قائل : انك قد حكمتَ بأنّهم قد حرموا الاسم غيرَ المنصرفِ الجرّ فلو جعلوا له الجزمَ[٣] ما كان تجتمعُ عليه الأحوالُ الاربعة ؟

فالجواب : عن هذا من وجوهِ . احدها : انهم لو فعلوا ذلك لكانَ يخلو من ان يوجد في قبيلِ الاسم هذه الوجوهُ الاربعةُ من الاعراب وإن كان لا في اسم واحدٍ .

والثاني : ان الاسمَ غيرَ المنصرفِ هو قد يعودُ إليه الجرُ في بعضِ الأحوالِ ، فلو حظي بالجزم أيضاً لكانَ تجتمعُ له في نفسهِ الوجوهُ الاربعةُ .

والثالث : ان قطع الحركةِ عن الاسم المتمكن مما لا يسوغونه أصلاً . ألا ترى ان الواوَ والياءَ في نحو : ((العصا[٤] والرحى)) إنما تقلبان ((ألفاً))[٥] لتحركهما[٦] مع انفتاح ما قبلهما على ما تبينَ (في التصريف)[٧] ثم ان الحركة مقدرةٌ على الألفِ أيضاً على ما يساقُ إليكَ إن شاء الله تعالى .

وإن كان لا يمكن التلفظُ بها عليها ، وإنما تشاحوا على الحركةِ في الاسم تنبيهاً على انه أعلى رتبةً من الفعل الذي قد يفقدها – وهو معربٌ – وكراهة أن يكونَ اعرابهُ بالمعنى

---

(١) انظر : ص٣٠ .

(٢) في (ج) ((كما)) .

(٣) من بين الذين أثاروا هذا السؤال ابن عصفور في المقرب ٤٧/١ وكانت إجابته عليه هي ((ولكن منع من ذلك – أي الجزم – ما في اذهاب العلامتين من الاخلال بالاسم)) .

(٤) في (ح) ((العصى)) .

(٥) الفا نقص من (ج) .

(٦) أصل عصا ورحى : عصور ورحو مثل باب وناب ، استثقل العرب الحركة على الواو والياء فقلبوهما الفاً ، كذلك عصا ورحى . انظر : اسرار العربية /٣٨ و ٤١ .

(٧) ما بين المعقوفتين زيادة من (ش) للايضاح .

العدمي - اعني السكون .

والرابعُ : أنَّ للجزمِ عواملَ على ما ستعرفها لا يليقُ واحدٌ منها بالاسم فلا يمكنُ حصولُه فيه[1] .

وأما الفعلُ المضارعُ فلاشكَ انه تتأخرُ رتبتُه في الاعرابِ عن رتبةِ الاسم . إذ ليسَ تلحقُه كلُ العوارضِ الذهنية التي تعتور الاسم وبها ولأجلها يتصورُ الاعرابُ . كيف والاضافةُ المستحقُ بها الجرُ لا تتناولُ الفعلَ أصلاً[2] فلهذا ما منع الجرُ ، ووجدوه مع هذا تعتقبُ على معناه عوارضُ اكثرُ مما يقومُ له الرفعُ والنصبُ ولم يكونوا ليستأنفوا له أمراً وجودياً فاكتفوا بحذفِ الحركة جنسها . وجعلوهُ علامةً لبعض تلك العوارض المعقولة في الفعلِ المضارع . سيما وقد أمنَ فيه التنوينُ المانعُ منه فصار هذا الصنفُ من الأفعال يترشحُ للأحوال الثلاث التي هي ((الرفعُ والنصبُ والجزم)) ولا يستغنى ولا في واحدٍ منها عن عامل تقولُ : انتَ تخرجُ وأريدُ ان تخرجَ ، ولم تخرجْ . وقد يعترض على هذا بأنْ يقالَ . انا نرى الرفعَ في الاسم ليس على حد الرفع في الفعل[3] ، ولا العامل فيه عاملاً فيه ، وكذلك النصبُ فهلا كان الجرَ في الفعلِ مخالفاً للجرَ في الاسم .

والجواب : عن هذا : ان كلَ واحدٍ من الرفع والنصب يسلكُ به غيرُ واحدة[4] من السبل . ألا ترى أن الاسم ينتصبُ تارةً على انه مفعولُ وتارةً على انه ظرفٌ وتارةً على انه حالٌ وتارةً على انه استثناءُ وتارة على انه تمييز وأيضاً يرتفع تارة بالابتداء ، وتارةً بالفعلِ ، وتارةً على انه اسمُ كان ، وتارةً على انه خبر إنَّ .

ولا يكادُ يوجدُ الجرُ إلاَ بالإضافة : أما بحرفٍ وأما لا بحرف . والسببُ في ذلك ان هذا التركيبَ مباينٌ لسائر أنواع التراكيب[5] ، إذ المضافُ يدمجُ في المضاف إليه - معنى

---

(١) هذا الرد لجماعة من الكوفيين ومن البصريين وموجز رأي هذه الجماعة هو . استحالة دخول أدوات الجزم على الاسماء لأنها تعني النهي والأمر والجزاء والنفي ، ولا يجوز دخول هذه العوارض على الأسماء . انظر : الايضاح في علل النحو /١٠٦ .

(٢) انظر : الكتاب ٣/١ ، والايضاح في علل النحو /١٠٧ .

(٣) انظر : المقتضب ٥/٢ .

(٤) في (ب) ((واحدة)) .

(٥) في (ج) ((التركيب)) وفي (ب) ، (ش) ((التراكيب)) .

التركيبِ – وهو معه في حكم شيء أحد عند التأليف ، فلذلك صار الجرّ عليه وحدهُ : ضربة لازبٍ[1] . ولم يشترك فيه غيرُه ، وإذ قد استبدَ المضافُ إليه بالجرّ من بين سائر اقسام الاسم على كثرتها ، فالفعلُ الذي قد استوفى دونه وجوهاً ثلاثةً للاعراب أولى أن لا يبتغي إليها رابعاً . كيف وهو فرعٌ على الاسم في الاعراب ومجاوزة الحدّ سرف ، والاعتدال احقُ ان يؤخذُ به .

وأيضاً الجزم إلى الجرّ اقربُ منه إلى الرفع والنصبِ . ألا ترى ان الساكنَ إذا حرك حركَ على الكسر فكرهوا ان يثبتوا للفعل مافيه كالعوضِ عنه ويحرموه ما لا عوضَ له أو يجمعوا فيه الوجوه الاربعة فيوفوا به على الاسم فلم يبقَ إلاّ ما ترى .

---

(١) وهذا من أقوال العرب إذ تقول ((ضربة لازب)) أي ضيق شديد . انظر : اللسان ٢٣٤/٢ مادة لزب .

فصلٌ

في أحكام حروف العلة إذا وقعت أواخر الكلم المعربة

قد بينا أنّ الأصل في الاعراب أن يكون بالحركات الثلاثِ والسكونِ ، وأنهم لا يعدلونَ عنها إلاّ إذا اعوزهم الأمرُ فيها ، وإذا عدلوا عنها فإما أن يكتفوا بتقديرها وإما ان يستنيبوا عنها الحروفَ المناسبةَ لها على الأصلح[1] الأوفقِ[2] فيها . وذكرنا الاعرابَ الذي بالحركاتِ انفسها ، وبالسكون (ذكراً شافياً وبقي علينا ان نذكر الذي بتقديرِ الحركاتِ والسكون)[3] والذي بالحروف واعدامها .

فمن البين ان آخر الاسم المتمكن إذا كانَ حرفاً جلداً فهو بحيثُ لا تمتنعُ عليه الحركاتُ ولا تستثقل .

فإن كان من الحروف العليلةِ ، فإما أن يكون ألفاً فيمتنع عليه الحركات ويسمى الاسمُ ((مقصوراً))[4] سواء كانت الألفُ بدلاً كألف ((العصا)) أو زيادة كالتي للتأنيث في نحو ((غضبى أو للالحاق كما في الحبوكرى))[5] .

فإن لقيها ساكنٌ بعدها سقط نحو عصن أرزنيةً[6] ، وعصا خيزران[7] .

وأما أن تكون ((ياءً)) فإنْ كان ما قبلها ساكناً فحكمها حكم سائر الصحاح . تقول : هذا جَدْي وظبى[8] . ورأيت جَدْيا وضَبيا ومررت بجَدْي وضَبْي .

---

(١) في (ح) ((الأصل)) وفي (ب) ، (ش) ((الأصلح)) .

(٢) في (ح) ((الاوثق)) وفي (ب) ، (ش) ((الاوفق)) .

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من (ج) .

(٤) (ج) ((سوى)) (ب) ، (ش) ((سواء)) .

(٥) في (ح) ((الحبركي)) وفي (ب) ، (ش) ((الحبوكري)) ، الطويل الظهر اللسان ٢٩٠/١٢ حبكر .

(٦) لم استطع قراءتها مضطراً ارسمها كما وردت في النسخ الثلاث . في عصر اززنيه . وفي (ب) ((عص ارزنية)) وفي (ش) ((عصن ادزنية)) .

(٧) دمجت عصا القوم كما دمجت بلعنبر حذف الألف لسكونها وسكون اللام . انظر : أسرار العربية /٤٢٨ .

(٨) في (ب) ((ضبي)) وضبيا وفي (ج) ، (ش) ((صبي وصبيا)) .

وإن كان ما قبلها متحركاً ويلزمُ أن يكونَ مكسوراً ويسمى الاسمُ ((منقوصاً)) اسكنتَ ((الياء)) حالتي الرفعَ والجرّ لئلا تجتمعُ ثلاثُ متجانسات ، ياء وكسرتان أو ياءٌ وكسرةٌ وضمةٌ تقولُ : هذا القاضي وقاضيكَ . ومررت بالقاضي وبقاضيكَ . فتجتزئ عن الحركة بتقديرها .

فإنْ لقيَها ساكنٌ بَعْدَها حذفت نحو : قاضٍ عدلٌ . وقاضلقوم[1] . ولم يجزْأن تحرك كما في نحو : لقيتُ غلامي الرجل . لأن الأصل في ((ياء)) القاضي الحركةُ فرفعوها عنها استثقالاً . فلو ردوها إليها ثانياً كان فعلاً كلا فعلٍ .

وفتحت حالةُ النصبِ لخفةِ الفتحةِ ولبعدِ ما بينها وبينَ ((الياء)) وما قبلها من الحركةِ تقول : رأيت القاضي وقاضيك . وتثبت مع الساكن بعدها لتحصينها بالحركة نحو : رأيت قاضي[2] القوم وقاضينَ أخر .

وأما أن يكون ((واواً)) أو لا يوجد ما قبلها إلاّ ساكناً فحكمهُ أيضاً حكمَ الصحيح تقول : ((دَلْوٌ وعُتوٌ ودلوا وعتوا وبدلوٍ[3] وعتو يا فتى .

فإن قال قائل : ها هنا من الاقسام ما لم توردوه لأن كل واحد من ((الياء والواو)) إذا تحرك ما قبله فله ثلاث احوال وانتم ذكرتم الكسرة قبل ((الياء)) وذهلتم عن الخمس الآخر ؟

فالجواب : ان الفتحتين قبلهما تقلبانهما إلى الألف قبل ان يقع الاسم في يد النحوي نحو : ((العصا والرحى)) وكذا الضمتان قبلهما تجعلان كسرتين في نحو : الاظبي والعرقي و ((الواوُ)) في نحو : الغازي والعرقي . قبل أنْ تصير الاسماءُ الثلاثة التي هي الاظبي[4] والغازي والعرقي[5] إليه ، فليس هذا البحثُ إلى النحوي من حيث هو نحوي ،

---

(١) مثل بلعنبر ، وعصلخيزران ، انظر : اسرار العربية /٤٢٨ .

(٢) في (ج) ((رأيت القاضي وقاضين اخر)) في (ب) ((رأيت ضاي القوم وقاضين اخر)) وفي (ش) بالذات حركة ((قاضيين)) ((يقصد التثنية)) .

(٣) انظر : المقتضب ١٨٨/١ . والعتو التجبر والتكبر وقد تبدل احدى الضمتين كسرة لتنقلب الواو ياءً ثم تتبع الكسرة كسرة فتصبح عتياً . انظر : اللسان ٢٥٣/١٩ مادة عتا .

(٤) الاظب : المثابر ، انظر : اللسان ٢٩٨/٢ مادة اظب .

(٥) عرق أصلها عرقو شاطئ الماء . انظر : اللسان ١١٩/١٢ مادة عرق .

وإنما جعل صاحبُ التصريفُ الضمةَ في نحو : ((أظبٌ وعرقٌ)) كسرةً ، لأنه ليس شيءٌ في الاسماء المتمكنة آخره حرفُ علّة قبلهُ ضمةٌ .

وأيضاً جعل ((الواو)) في غازٍ وعرقٍ ياء بالكسرة قبلها كما جعلها والياء ألفاً للفتحة قبلَها في نحوِ : ما أريناكَ من العصا والرحى .

وأما الفعلُ المضارعُ ، فأما ان يصحَ في آخرهِ حرفانِ متتاليان ، ففي الرفع نحو : أنتَ تقعدُ وتقعدانِ وتقعدون وتقعدين . وفي النصب : اريدُ ان تقعدَ وتقعدا وتقعدوا وتقعدي . وفي الجزم : لم تقعدْ . ولم تقعدا . ولم تقعدوا . ولم تقعدي . فالنونُ ثباتها بمنزلةِ الضمة وسقوطُها بمنزلة الفتحة أو السكون .

وأما ان يعتلَ الأولُ من الحرفين المذكورين فقط ويسمى الفعلُ ((الأجوفُ)) ففي الرفع نحو : أنت تنامُ وتقومُ وتبيعُ : وتنامان[1] وتقومونَ وتبيعينَ . وفي النصب : اريد أنْ تنامَ وتقومَ وتبيعَ وان تناما وان تقوموا وان تبيعي . على مثال الصحيح .

وفي الجزم : لم تنم ولم تقمْ ولم تبعْ . ولم تناموا ولم تقوموا ولم تبيعي .

خالف الصحيحُ فيما علامةُ الرفع فيه الضمةُ إذ لم يمكن ان تبنى الكلمةَ على التقاءِ الساكنين فيقال : لم تنامْ ولم تقولْ : ولم تبيعْ .

ووافقهُ فيما علامةُ الرفع فيه ثباتُ النونِ إذ لم يكنْ نحو : لم يناما ولم يقولوا[2] ولم تبيعي ولم[3] يحتج فيه إلى حذف حركةٍ للجزم فيلتقي ساكنانِ فيحذفُ الأول منهما .

فإن قيل ولم حذف الأول ولم يحذفُ الثاني ؟

فالجوابُ : لأن الأول كان معتلاً فأسرع إليه الاعلالُ والثاني : كان صحيحاً فتحصن بقوته عن ان يتسلطَ عليه الحذفُ ، وهم إنما يتصرفون بالحروف[4] بقدر استعدادتها التي لها وعلى مقتضى الحال فيها فتحقق .

وأما أن يعتقل الأخيرُ فقط من حرفي آخره فالفعل يسمى ((الناقصُ)) والحرفُ قد

---

(١) في (ج) زيادة ((تقومان)) .

(٢) في (ج) ((لم يقل ... فيها ... ولم يقوموا)) .

(٣) ((لم)) سقطت من (ش) .

(٤) في (ش) ((بالحروف)) .

يكون ((ألفاً)) وقد يكون ((واواً)) وقد يكون ياءً نحو : تسعى وتدعو وتمشي . فهذه الحروفُ لا تحملُ الضمةُ أصلاً بل تقدير فيها وإنما تركت الضمة فيها لثقلِ الضمة ولأنهم كأنهم[1] اكتفوا بجواهر هذه الحروفِ حالةَ الرفع ، إذ هو الأسبق من وجوه الاعراب .

ولا كسرَ[2] في الافعال ، فأما الفتحةُ فمحتملةٌ عند الامكان - اعني في : لن تدعوَ . ولن[3] تمشي . مقدرةٌ مع الامتناع - اعني في نحو : لن يسعى - فاما الجزمُ فمحذوفٌ له كل هذه الحروفِ نحو لم يسعَ . ولم يغزُ . ولم تمش . وإنما كان ذلك لأن الحرفَ كان قبل الجزم ساكناً فلم يمكنْ ان يسكنَ مرتين ، واجتزءوا عن الحرفِ بالحركةِ المستبقاة قبله ، والسكون مقدرٌ هنا . والذي سوغ لهم هذا الحذفُ ، هو ان الجزمَ من شأنه ان يتخونَ آخرَ المضارعِ انْ كان متحركاً فبالتسكين ، وانْ كان ساكناً فبالحذف . فإن اتصل بهذا الفعل احدُ الضمائر الظاهرة المذكورة قبلُ ، فالنصبُ والجزمُ باسقاط النون التي هي[4] بعد علامةِ الاضمار ولا يسقط للجزم شيء من تلك اللاماتِ . نحو : انتما تسعيان ولن تسعيا ولم تسعيا وانتم تسعونَ . ولن تسعوا ولم تسعوا . وأنت تسعين . ولن تسعي . ولم تسعي وأيضاً تدعوان ولن تدعوا ولم تدعوا . وتدعون ولن تدعوا وتدعين . ولم تدعي[5] وأيضاً تمشيان وتمشون وتمشين ولم تمشيا ولم تمشوا ولم تمشي .

فانْ اعترضَ معترضٌ وقالَ : كيف ادعيتم ثبات اللامات[6] هنا ونحن نسمعهم[7] يقولون : لم يسمعوا[8] ولن يدعوا . ففي كل واحد من هذه الالفاظِ حرفٌ واحدٌ لينٌ هو عينُ الضمير المتصل بالفعلِ فلا يكونُ لامَ الفعل .

---

(١) الهمع ٥٢/١ .

(٢) في (ج) ((ولا يكسر)) .

(٣) في (ش) ((ولم تمشي)) وفي النسختين ((لن)) وهو الصحيح .

(٤) زيادة من (ش) .

(٥) (لم) مكررة في (ج) .

(٦) في (ح) ((اللامات)) .

(٧) على سعة الكلام ، وقيل انها لغة لبعض العرب . انظر : الهمع ٥٢/١ .

(٨) في (ج) ((لم يسعوا ولن يدعوا ولم نمشي)) والصحيح ما أثبتناه وهو الوارد في (ب) ، (ش) .

فالجواب : انّا لم ندع ثباتَ اللامات في هذه الافعال بل ادعينا ان هذه اللامات لا تسقطُ للجزم في هذه الأفعال التي يتصل بها ضميرُ الفاعل بلْ أما أنْ لا تسقط كما في لم يسعيا ولم يدعوا وأما أنْ تكون ان سقطتْ فلا للجزم كما في : لم يسعوا ولم تمشي . يدلك على ذلك انها تسقطُ في الرفع أيضاً من نحو قولهم : يسعونَ ويدعونَ وتمشينَ .

والفرقُ بين قولنا في خطاب الواحدة من النساء تمشين وبين قولنا في خطاب جماعة منهن تمشين . وكذلك بين يغزونُ بازاء يضربون وقولنا : يغزون بازاء يضربن . هو من حيثُ ان الذين لجماعة المؤنث لم يكن الضميرُ فيهما إلاَ النونُ فتثبتُ اللامُ على الأحوال الثلاث لأنهما مبنيانِ فلمْ[1] يلتقِ ساكنان فيسقطُ احدهُما . وليس ذلك الشأن في : تمشين انت . ويغزون هم . إذ الضميرُ في كلّ واحدِ منهما هو حرفُ لين لا يجتمعُ هو واللامُ والنونُ بعده علامةَ للرفع فسقوطُها يدل على أحدِ مقابليه . فتأملْ هذا ففيه مقنعُ ومن اللهِ المعونةُ .

(١) في (ج) ((ولم)) .

فصلٌ

في تحديد العوامل وتعريف العلل في أعمالها

انا قد عرفناكَ قبلُ أنّ الاعرابَ ما هو ؟ وان نسبتهُ إلى الرفع والنصب والجرّ والجزم ، وأيضاً إلى الضمةِ والفتحةِ والكسرةِ والسكون . أيُّ نسبة هي ؟ وان اصناف المعرب كم هي ؟ وأين مرتبةُ كلّ واحد من الاعراب ، ولِمَ يستحقُّ (وجوهَ الاعراب ولِمَ يستحق[1]) منها وأيها تستحقُ ، وكيف تستحق ؟

وبقـي لنـا ان نسـتقرئ واحـداً واحـداً مـن هـذه الأحـوال الاربعـة الـتي هـي : الرفـعُ والنصبُ والجرُّ والجزمُ . فنتكلم عليه بحسبِ موضوعاته وباعتبار عوامله وذكر العلةِ في اختصاص كلّ واحدِ من العوامل بما يوجبهُ من العمل .

فنقـول : ان كـلّ واحـد مـن وجـوه الاعـراب المذكورة ، فامـا أن يكـون علـى سـبيل ((الابتـداع)) وبحيثُ يلي العامـلُ فيـه المعمـول ، وإمـا علـى سـبيل ((الاتبـاع)) وبحيـث يتراخى المعمولُ عن العامل .

ولنبتدئ من قسمي الاعراب في كلّ واحدِ من المعربين بما يكون على سبيل الابتداع أما الاسمُ المتمكنُ فإنه قد استعدَ من وجوه الاعراب لثلاثة سبقَ القولُ فيها هي : الرفعُ والنصبُ والجرّ . وله من الأحوال ما ينحصرُ بالنظر الجليل في ثلاث جملٍ .

فإنه قد يكونُ بحيثُ يقصدُ قصده في الأخبار عنه أو به أما مسبوقاً بفعلٍ تامٍ يسندُ إليه سواء كان احدثهُ هو أو لمْ يحدثهُ أو مسبوقاً بما يجرى مجرى الفعل فيسمى فاعلاً نحو : قام زيدٌ وأشرقت الأرضُ .

وأما غير مسبوق بشيء من العواملِ أصلاً بل معرى من العواملِ ومعرضاً لها أما أولاً لثانٍ يحكمُ به عليه زيدٌ من قولنا : زيدٌ قائم ويسمى المبتدأ أو ثانياً لأول يحكمُ عليه به نحو : قائمٌ من قولنا : زيدٌ قائم ويسمى خبر المبتدأ ، وأما غير مسبوق بالفعل التام وان كان مسبوقاً بغيره من العوامل التي هي أما أن يكون المحكومُ عليه فيها باقياً على ما استحق في

---

(١) ما بين القوسين نقص في نسخة (ش) .

الأصل من وجوه الاعراب والمحكومُ (به محرفاً عن أصله نحو ((كانَ)) .
وأما أن يكون المحكومُ به فيها باقياً على ما استحق في الأصل من وجوه الاعراب والمحكوم)[1] عليه محرفاً نحو ((إن)) و ((لا)) الداخلة على النكرة المبنية عليها[2] .
وقد يكون غير مقصود قصده بلْ فضلةً منفصلةً عما تليه وهو قسمان :
القسم الأولُ : يلابسه الفعلُ أو معناه .
فيكون : أما ما يقعُ به الفعل نحو : ((زيداً ودرهماً)) من قولنا : اكرمت زيداً واعطيت زيداً درهماً ويسمى ((المفعول)) .
وأما ما يقع فيه الفعلُ فمنه مكانيّ ويحتاج فيه إلى ابهام نحو ((خلفك)) منه زماني ولا تحتاج فيه إلى زيادِ شرطِ نحو ((الدهرَ ويومَ الجمعةِ)) من قولنا : يصومُ الدهرَ . ويقوم يوم الجمعةِ . ويسمى ((الظرف)) .
وأما ما يقع عليه الفعلُ وهو هيئة للفاعلِ والمفعولِ يؤخذُ معها ويشتقُ لهما معاً فلا غناء للتعريفِ فيه فلا يعرف نحو ((جالساً)) من قولنا : لقيته جالساً . ويسمى ((الحال)) .
وأما ما يقع له الفعلُ نحو : جئته اكراماً[3] له . وقد يعرف ويسمى المفعولَ لهُ .
وأما ما يقع معه الفعلُ نحو : نزلت وزيداً ، وما صنعتَ واباكَ ولا تكادُ تجدُ فيه شيوعاً ، ويسمى ((المفعولَ معه)) .
وأما مجردُ الحدث الموقع نحو : ((اكراماً وقياماً))[4] من قولك : قمتُ قياماً . واكرمت اكراماً ، ويسمى المصدر[5] .
وأما ما يفرز من جملةِ ما منه أو عليه الفعلُ نحو : جاءني القومَ إلاّ زيداً واكرمتُ القومَ إلاّ بكراً ويسمى ((الاستثناء)) .

---

(١) ما بين القوسين نقص في (ج) .
(٢) انظر : المقرب ٥١/١ .
(٣) نقص في (ج) .
(٤) نقص في (ج) .
(٥) يرى البصريون ان المفعول ينقسم إلى أقسام عدة هي المفعول به والمفعول المطلق والمفعول معه وله وفيه . أما الكوفيون فيرون ان المفعول واحد وهو المفعول به وما سواه فهي شبيهة بالمفعول . انظر : الهمع ١٦٥/١ .

وأما جنسُ ما بهِ يحصلُ الفعلُ فلا مدخلَ للتعريفِ فيه نحو : ملأتُ الكوزَ ماءً . وتصببَ زيدُ عرقاً . وهو أحدُ شطرى ((التمييز))[1] .

والشطرُ الآخرُ هو القسمُ الثاني : من القسمين المذكورين : وهو ما لا يلابسهُ لا الفعلُ ولا معناه بل ينفصلُ عما قبله مفسراً[2] له نحو : له عشرونَ ثوباً . وكم غلاماً لك ؟ في الاستفهام .

ومما يلحقُ بالقسم الأول ((باب النداء)) على ما سنشرحهُ إن شاء الله تعالى ومن النداء ، الترخيمُ والندبةُ .

وقد يكونُ – اعني الاسمَ المتمكنَ – لا مقصوداً قصدهُ في الأخبار بحيثُ يبنى عليه الكلامُ ولا فضلةً منفصلة عما قبلها بل ضميمةٌ له متحدةٌ[3] به مفضياً هو إليها أما بوساطة حرف يسمى حرف الجر – ان كان ذلك المفضي فعلاً – كقولنا : أخذتُ من زيد . ومررت بعمرو .

وأما[4] لا بوساطة حرفٍ إنْ كان اعني المفضل المذكورَ – اسماً ويجب أن يكونَ نكرةً لتكونَ أنوطَ[5] بما بعدها كقولنا : غلامٌ زيدٍ . وهذا الافضاء يسمى الإضافة .

فهذه ثلاثة احوال بازائها ثلاث حركات تقاسمتها على اشبه الوجوه واوفقها وذلك أنّا إذا اعتبرنا الاحوال الثلاث التي للاسم وجدنا الحالة التي يكونُ الاسمُ فيها مقصوداً قصده في الأخبار ومبنياً عليه الكلامُ مستقلاً بنفسه قبل اختيها – اعني الحالة التي يكونُ الاسمُ فيها فضلةً وعيالاً على ما سواه ، والحالةُ التي يكونُ الاسمُ فيها غير مستقل بنفسه بل كالذنابي[6] لصدر يتصُل به – وبحسب ذلك جعلتْ لها أولى الحركاتِ التي هي الضمةُ ، إذ قد بينا انها هي المستوية المتوسطة بين الصاعدةِ والهابطة ، وبقي ما بقي ففاز

---

(١) انظر : مقدمة ابن بابشاد /٣١ مخطوط .

(٢) انظر : الجمل للزجاجي /٣٦ .

(٣) في (ب) ((متحد)) وفي (ج) ، (ش) ((متحدة)) .

(٤) في (ج) ((بلا)) .

(٥) في (ج) ((الوط)) .

(٦) نقص في (ج) .

اشيعُ الحالين وأكثرهما وجوداً بأخفِ الحركتين وغودرت الكسرة للمضاف إليه لا تتعداه إلى غيره[1] .

فأما الاعراب الذي على سبيل الاتباع في الاسم المتمكن : فأما أن يكون لا بواسطة سواء كان المتبوع ملحوظاً وهو ان كان بحيث يتخصص في الأكثر بمفيد يتبعه كقولنا : جاءني رجل كريم فذلك التابعُ يسمى ((صفةً)) وإن كان[2] بحيثُ يتخصص بلقبٍ يتبعه كقول القائل : حدث أبو عثمان الجاحظُ . فالتابع له يسمى ((عطف بيان)) وان كان بحيثُ لا يتخصصُ أصلاً بما يتبعهُ بل يكون حكمهُ حكم التكرير لفظاً كما يقال : مررت بزيدٍ زيد . أو معنى كما يقال : مررت به نفسه . أو : جاءني القوم كلهم . إذ القومُ قد يدلّ به[3] مفرداً على الكلّ فذلكُ التابعُ يسمى ((تأكيداً)) أو كان المتبوع منسياً وفي حكم الساقط فيسمى التابعُ ((البدلَ)) .

وأما أن يكون – اعني الاعرابَ الذي على سبيل الاتباع – بواسطةِ تسمى حرفَ العطف ، حرفَ العطف ، فالتابعُ له يسمى ((عطفاً)) على الإطلاق .

وحكم كلّ واحدٍ من هؤلاء التوابع حكمُ متبوعهِ ، فالعاملُ فيه عاملٌ فيه على خلافٍ فيه[4] .

وأما الفعلُ المضارعُ فقد تحققَ انه إنما استحقّ من وجوهِ الاعراب ثلاثةً هي : الرفعُ والنصبُ والجزمُ ، وأنت إذا ذكرت ما أعطيت من حدّ الفعلِ وضح لك انه مسندٌ يدلّ على ثلاثة أشياء : على حدث ، وعلى زمان وقوعه من الازمنةِ الثلاثة ، وعلى النسبة التي له إلى المسند إليه . وإنّ الأصل فيه – اعني في الفعل المضارع – أن يكونَ محصلاً وبحيثُ لا يعادلُ الحدثَ المجردَ في الإضافة إليه ، والحديثُ عنه وغير ذلك مما يخصُ الاسم من الأحكام لكنه قد يعرضُ له أمران .

أحدهما ان ينزلَ مع أنْ مثبتةً أو مقدرةً ، أو مع يجرى مجرى ان من الحروف منزلة

---

(١) في (ج) ((مصيره)) .

(٢) في (ب) و (ج) ((إنما)) .

(٣) ((به)) ساقطة من (ب) .

(٤) انظر : جمل الزجاجي /٣٢ ، واسرار العربية /٢٩٤ ، ٣٠٠ .

الحدثِ نحو : يعجبني ان يقوم[1] زيدٌ . واسر بأنْ يجيء عمرو . ونحو قوله تعالى ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾[2] .

والآخرُ : أنْ يكونَ محرفاً عن[3] أصله سواءٌ كان التحريفُ بلزوم الاقتران نحو : إنْ تطعني أكرمْك . أو باقتضابِ المعنى نحو : لا تفعلْ أنت وليفعل هو : أو باستبدال الدلالةِ الزمانية ، فإنْ يركبُ موضوعٌ للدلالةِ على المستقبلِ من الأزمنة .

فإذا قيل : لم يركبْ أو لما يركب[4] دلّ على الماضي . فهذه ثلاثُ حالاتٍ ، خصت الأولى منها بالرفع لمثلِ ما أوضحناهُ في الاسم .

فأما الثانية فقد وجدَ الفعلُ بها واقعاً مع أنْ أو ما يجرى مجرى ان موقعَ المصدر فكانَ أولى بالنصب إذا الجزمُ لا مداخَل له في الاسم فيبقى الجزمُ للثالثة من الأحوال المذكورة ، فإنْ قيلَ انْ كانَ الجزمُ في : لا تفعل[5] . إنما العامل فيه ما طرأ على ((تَفعلَ)) من التغيير المعنوى فلم لم يؤثر في النفي إذا قلت : لا تفعل أنتَ . والاستفهامُ إذا قلتَ اتفعلُ أنتَ ؟ فالجوابُ : أما الأول فلأنّ[6] العامل في النهي إذا قلتَ : لا تفعل ليسَ هو التغييرُ المعنوي المشارُ إليه ، بلْ العاملُ هو لا على ما يتحقق لك في موضعه إنْ شاء الله تعالى لكنه إنما عمل الجزمُ لأمرٍ أعمّ من النهي يجمعه وغيره وهو التحريفُ المذكور .

وأما ثانياً فلأن المرادَ بالقتضاب المعنى ليس أيّ تغير كان في المعنى بل تستأنف به الصيغة . ألا ترى ان : لا تفعل[7] في النفي إنما هو يفعل دخل عليه ((لا)) فرفعَ النسبة الوجودية وباقي الأمر على ما كان . وكذلك : أيقوم زيدٌ . أصله يقومُ زيدٌ . جعلت

---

(١) في (ش) فقط كررت ((ان)) .

(٢) سورة الحديد : الآية ٢٣ في (ج) الآية متممة ﴿مَا فَاتَكُمْ﴾ .

(٣) في (ب) على .

(٤) نقص في (ب) .

(٥) نقص في (ج) .

(٦) في (ش) ((أما أو لا)) .

(٧) سقطت ((إلاّ)) من (ش) .

الهمزةَ دالةً على الاستفهام الواقع على : يقوم[1] زيدٌ . وليس كذلك : لا تفعلْ في النهي إذ ليس يعنى به سلب قولنا تفعل لو كان كذلك كان نفياً وكذلك الشأن في يفعل هو .

فأما الاعرابُ الذي على سبيل الاتباع فلا يكونُ منه في الفعل المضارع إلاّ العطفُ نحو : أريدُ ان تصلي وتصومَ . والبدلَ[2] كقوله تعالى ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾[3] وليذكر ذلك في عرض القول على الاتباع الاسمي وها نحنُ نفردُ لكلِّ عامل من العوامل المذكورة فصلاً إن شاء الله تعالى .

---

(١) نقص في (ب) ، (ج) .

(٢) انظر : المقرب ٥٢/١ .

(٣) سورة الفرقان : الآية ٦٨ - ٦٩ . والبيان ٢٠٨/٢ .

فصلٌ

في الفعل والفاعل

قد تقدم من تحديد الفعل وتعريف حال الفاعل ، وانه يكونُ[1] بالضرورة مسبوقاً بالفعل التام أو ما يجرى مجراه[2] ، وان من شرطه أنْ يكون مسنداً إليه الفعلُ وانْ كان لا محدثاً له ما فيه مقنعٌ . وأيضاً قد ذكرنا من أمر العلةِ الجامعة للفاعل ولغيرهِ في الرفع ما لا وجه لاعادته . فلنذكر الآن ضروبَ النسبِ التي بين الفعلِ والفاعل وهي : سبع : وذلك لأن الفاعلَ له باعتبار ما يرتفعُ به حالاتٌ سبعُ :

الأولى : ان يرتفعَ بفعل متصرف سواءً كان مرتباً للفاعلِ أو المفعولِ .

الثانيةُ : ان يرتفعَ بفعل جامدٍ أما بالاشتقاق وأما بالصيغة .

الثالثةُ : ان يرتفعَ باسم الفاعل أو اسم المفعول أو الصفة المشبهة باسم الفاعل .

الرابعةُ : ان يرتفع بالحدث المشتق منه الفعلُ .

الخامسةُ : ان يرتفع باسم الفعلِ[3] .

السادسة : ان يرتفعَ بالظرفِ أو بالجار والمجرور على أن يقدر فيه الفعل أو ما تفرعَ على الفعل وهو ((اسم الفاعل)) .

السابعةُ : ان يرتفعَ بتقدير الفعل وانْ كان لا مثبتاً في اللفظ .

فلنستقر[4] كلَّ واحدٍ من هذه العوامل التي يرتفع بها الفاعلُ بعدها ولنتكلم عليه على طريق الايجاز .

أما الأولُ وهو : الفعلُ المتصرفُ فينقسم قسمين : لازمُ ومتعدٍ ، فاللازمُ : لا يكونُ إلاّ مرتباً للفاعلِ فيرتفعُ به الفاعلُ بعده ، ولا يتجاوزه إلى ما سواه كان ثلاثياً أو رباعياً ،

---

(١) تقديم وتأخير في (ج) ((بالضرورة يكون)) .

(٢) عرف ابن هشام الفاعل بقوله ((الفاعل اسم أو ما في تأويله اسند إليه فعل أو ما في تأويله مقدم أصلي المحل والصيغة)) انظر : اوضح المسالك /٥٥ .

(٣) في (ج) ((الفاعل)) .

(٤) في (ب) ((فليستقر)) وفي (ج) ، (ش) ((فلنستقر)) .

وصحيحاً أو معتلاً ، ومعرى من الزيادة أو مزيداً فيه نحو : خرج زيدٌ وحظرب[1] بكر ومضى خالدٌ . وانطلق عمرو .

والمتعدي : قد يكونُ مرتباً للفاعل فيرتفعُ هو بهِ ويستدعي مع الفاعلِ المفعولَ سواء كان واحداً أو أكثر نحو : اكرم زيدٌ عمراً واستتبع سعدٌ سعيداً . وحسبت الشمسَ طالعة وأرى اللهُ نصراً طلحة عالماً .

وقد يكونُ مرتباً للمفعولِ فإن كان في الأصلِ متعدياً إلى مفعولٍ واحدٍ انقلب ذلك المفعولُ فاعلاً وارتفع بالفعل بَعْدَهُ . وصار ذلك الفعلُ في حكم اللازم .

وإن كان متعدياً إلى أكثر من مفعول واحد جعل أولُ مفعولٍ له فاعلاً والثاني مفعولاً أولاً وعلى هذا النسق فيلزمُ من هذا ان تنقص واحداً من المفعولين نحو : تُحْسبُ الشمسُ طالعةً ، ويرى نصرٌ طلحةَ عالماً .

وحق الفاعلِ في جميع ذلك أن يكونَ قبلَ المفعولِ[2] في سعةِ الكلام إلاّ إذا منع مانعٌ من ذلك ، فربما قُدِّم المفعولُ على الفاعلِ ، وربما قُدِّم الفعلُ نفسُهُ .

فمن الموانع فرطُ الاهتمام بتقديم ذكر المفعولِ في مثل قوله تعالى ﴿إِيَّاكَ[3] نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[4] .

ومنها لزومُ الاضمار قبلَ الذكر . في مثل قول القائل : ضرب زيداً غلامُهُ ، لأنه لو قال : ضربَ غلامُه زيداً . لم يجزْ اضمارُ زيد قبلَ ذكرهِ . وأما ضربَ غلامَه زيدٌ فانما جاز لأن الضمير وانْ كان مقدماً في اللفظِ فهو مؤخرٌ في النية . ولا يجوزُ أن يكونَ مقدماً فيهما معاً .

ومن تلك الموانع : المحافظة على المعنى في مثل قوله تعالى ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ

---

(١) في (ج) ((خطر)) .

(٢) حاشية موجودة في النسختين (ب ، ش) ولهذا إذا سمع السامع نحو قول القائل : ضرب موسى عيسى ، حكم بأن الفاعل هو المقدم في الذكر ولولا هذا لأدى إلى الاشتباه وبخلاف ما في : كسرت العصا الرحى حيث يدل المعنى ان الرحى هي الكاسرة والعصا المكسورة .

(٣) يذكر القرطبي في تفسيره ١٤٥/١ ((قدم اهتماماً ، وشأن العرب تقديم الأهم ، ويذكر اعرابياً سبب آخر فاعرض المسبوب عنه فقال الساب : اياك اعني ، فقال له الآخر ، وعنك اعرض .

(٤) سورة الفاتحة : الآية ٥ .

﴿الْعُلَمَاءُ﴾[1] لأنه لو قال قائلٌ إنما يخشى العلماءُ[2] اللهَ كان المعنى لا يخشى العلماءُ إلاّ الله وهذا مغايرٌ لما ارادَ اللهُ تعالى بقوله هذا إذ معنى (لا يخشى اللهَ إلاّ العلماءُ) وأيضاً نحو قول القائلِ : أزيداً اعطى عمروٌ أم بكراً . إذا كان السؤال عن)[3] تعيين المفعول فإن كان السؤال عن تعيين الفاعل نحو : أزيدٌ أعطى عمراً أم بكراً . وعن تعيين الفعل نحو : أعطاه[4] أم عاوضَهُ . لم يلزمْ تقديمُ المفعولِ ؛ وإنما كان ذلك كذلك لأن الاستفهام له أولُ الكلامِ ، لأن السؤال إنما يتوجهُ نحو المجهولِ فيه ينبغي أنْ يبتدأ .

وقد يتفقُ في بعض الكلام أنْ لا يقع بين الفاعلِ والمفعولِ تميزُ بالذات بلْ بالوضع وإنما يكونُ ذلك في الافعالِ الاضافية التي يستوي فيها الطرفان بحيثُ تنعكسُ عكساً سواءً نحو : حاذى زيدُ عمراً . ولو قلت : حاذى عمروٌ زيداً . كان ذلك .

ومن هذا الباب قوله تعالى ﴿فَتَلَقَّىٰ آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾[5] وإلى هذا انظر من روى قوله :

تُواهـــقُ رجْلاهـــا يـــداها ورأسُـــهُ   لهـــا قَتَـــبٌ خلـــفَ الزميلـــةِ رادفُ[6]

فرفعُ الاسمين معاً بعد تواهقُ على توهم الفاعلية فيهما معاً لما كانت تصحُ في كلِّ واحدٍ منهما على التبدلِ .

ويتفقُ أن يشترك فعلان متتاليان في اسمٍ واحدٍ بَعْدَهما يكونُ في المعنى : أما فاعلاً لهما معاً . وأما مفعولاً لهما معاً . وأما فاعلاً لأحدهما مفعولاً للآخر .

فيجوز ان تعملَ الاسبق من الفعلين فيشغل الاسمُ بالأول[7] فيلزمُ أنْ يضمرَ في الثاني

---

(١) سورة فاطر : الآية ٢٨ .

(٢) انظر : املاء ما من به الرحمن للعكبري ١٢١/٢ .

(٣) ما بين المعقوفتين انتقال نظر في نسخة (ب) .

(٤) في (ب) ((اعطاه)) وفي (ج) ، (ش) ((أأعطاه)) .

(٥) سورة البقرة : الآية ٣٧ قرأ ابن كثير (فتلقى آدم من ربه كلمات) والباقون برفع آدم . ونصب كلمات . والقراءتان ترجعان إلى معنى لأن آدم إذا تلقى كلمات فقد تلقته . انظر : تفسير القرطبي ٣٢٦/١ .

(٦) لاوس بن حجر . انظر : ديوانه /٧٣ ، وروى بـ ((خلف الحقيبة)) وهو مكرر في صفحة لاحقة .

(٧) وهذا رأي الكوفيين . انظر : الانصاف ٨٣/١ .

نحو : قام واقعدته عمروٌ . واقدْت وقام عمراً واكرمتُ واكرموني قومُك . واكرمني واكرمتهم قومك وعلى هذا قوله :

إذا هـي لم تسْـتكْ بعـودِ أراكـةٍ تُنُخّـلَ فاسـتاكَتْ بـهِ عُـودَ اسحلِ[1]

ويجوزُ أنْ يعمل[2] الاقربُ من الفعلين فيشغل الاسمُ بالثاني فلا يمكنُ أنْ يتناول الأولَ لفظاً وانْ كان يتناوله معنى ، فإنْ كان ما يستدعيه الفعلُ فاعلاً له اضمر بالضرورة إذْ الفعلُ لا يبقى فلا فاعلٍ نحو : قامَ واقعدتُ عمراً أكرموني واكرمت قومَك .

وعلى هذا قول طفيل :

وَكمْتـاً مـدَماةً كـأنَّ متونهـا جَرى فوقها واستشعرت لون مُذْهَبِ[3]

وانْ كان ما يستدعيه الفعلُ مفعولاً له حذفَ واكتفي بالاسم الصريح بعده إذ لم تمسَّ الحاجةُ إليه مسيسها إلى الفاعل فيضمر قبلَ الذكر على شريطة التفسير وذلك نحو : اقعدتُ وقام عمروٌ . واكرمتُ واكرمني قومك . وعلى هذا قوله تعالى ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[4] .

فإن قيل وإذا فقدَ الفاعلُ والمفعولُ في اللفظ فلم حكمتم بأنَ هذا مضمرٌ وذاك محذوفٌ ؟

فالجواب : لأنَّ بين الفعل والفاعل من التوحد والامتزاجِ ما ليس بينه[5] وبين المفعولِ يدلك على ذلك أنهم قالوا : غلَبْتُ فاسكنوا الباء لئلا يتوالى أكثر من ثلاث متحركات في لفظة واحدة ، لأن ((التاء)) كانت متصلةً لفظاً وتقديراً .

وقالوا : غلبَكَ فلم يسكنوا لأن الكافَ وان كانت متصلةً لفظاً فهي منفصلةٌ تقديراً .

وأيضاً قالوا : يكرمان : فالحقوا النونَ وهي علامةُ الرفع بعدَ الفاعلِ . ولا يجوزُ ان

---

(١) لعمرو بن أبي ربيعة . انظر : ملحق ديوانه /٤٩٠ .

(٢) البصريون يعملون الثاني . انظر : الانصاف ٨٧/١ مسألة ١٣ .

(٣) لطفيل الغنوي . انظر : ديوانه /٧ .

(٤) سورة الكهف : الآية ٩٦ . قطراً مفعول آتوني ومفعول افرغ محذوف والكوفيون يرون قطراً مفعول افرغ ومفعول آتوني محذوفاً هذا ما ذكره العكبري في املاء ما من به الرحمن ٦٧/٢ .

(٥) الهمع ١٦١/١ .

يؤتى بعلامة رفع الفعل بعد ضمير المفعول بعدَهما من قولهم : يكرمهما . ومما يؤكد ذلك قبحُ[1] قولُ القائلِ : اكرمني واكرمتُ قومك ولا يمكننا ان ندعي اضمارَ المفعولِ في نحو هذا لأن ضمير المفعولِ لا يكونُ مستكناً على ما عرفتَ باذن الله . فأما قولُ امرئ القيس :

فَلَـوْ أنّ مـا أسـعى لأدنـى معيشـةٍ	كفاني ولَم اطلبْ قليلٌ من المالِ[2]

فليسَ مما نحنُ بصدده في شيء إذْ الفعلان لم يشتركا في الاسم بعْدهُما[3] . ألا ترى ان ((قليلٌ)) لا يناسبُ الطلبَ لا فاعلاً ولا مفعولاً . ولو قلت كفاني ((قليل)) من المال ولم اطلبْهُ لانتقصَ المعنى[4] .

فإن قيلَ ((طلب)) متعد فما مفعوله ؟ قلنا : قد نجدُ من الافعالِ المتعدية ما يستغني عن المفعول . فلا يتناولهُ لفظاً[5] ولا تقديراً نحو : أنْ تعلم مثلاً انه قد وقع في الدار ضربُ من ضاربٍ لم تعرفهُ فتسألُ عنه فتقول : من الذي ضربَ ؟ ألا ترى انه يستحيلُ ان يعينَ هنا مفعولٌ ويجابُ على هذا فيقال : الذي ضرب زيدٌ . فلا يحتاجُ إلى مفعولٍ أصلاً كما أنك إذا قلت . لم يصدرْ عني طلبٌ فلا يستدعي المفعولَ . هذا هو الأعجبُ اليَّ هنا .

وقد يحملُ على هذا قولُه تعالى ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾[6] ومما حمله سيبويه[7] على اعمال الثاني وانْ كانَ تتالي الفعلين ليسَ على سبيلِ العطفِ قول الباهلي :

ولقـد أرى تَغْنـى بـهِ سَـيْفانَةٌ	تُصْـبي الحلـيمَ ومثلُهـا أصـباهُ[8]

---

(١) انظر : الكتاب ٤١/١ .

(٢) لامرئ القيس . انظر : ديوانه /١٠٥ .

(٣) أي طلب المال غير طلب الملك .

(٤) انظر : المقتضب ٧٦/٤ ، والانصاف ٨٤/١ مسألة ١٣ .

(٥) ((لفظاً)) ضرورية اثبتناها من (ب) . وغير موجودة في (ج) ، (ش) .

(٦) سورة الإنسان : الآية ٢٠ . انظر : معاني القرآني ٢١٨/٣ ، والتبيان ٤٨٣/٢ .

(٧) الكتاب ٣٩/١ ((فالفعل الأول في كل هذا معمل في المعنى وغير معمل في اللفظ والآخر معمل في اللفظ والمعنى)) .

(٨) لرجل من باهلة . تجده في الكتاب ٢٩/١ ، المقتضب ٧٥/٤ والانصاف ٨٩/١ . وروي في المقتضب ((ولقد نرى)) .

فأرى هذه المتعديةُ إلى مفعولٍ واحدٍ إذْ للرؤية هي الابصارُ . وهذا على سبيل حكاية الحال ومفعولُ أرى هو مدلولُ ((تغنى به أي الحالة المشاهدة)) .

وإذا كانَ مثلُ هذه الجملةِ تصلحُ للفاعلية في نحو قوله تعالى ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ﴾[1] فلان تصلحُ للمفعولية هنا أولى ولو نصبتَ سيفانَةَ[2] بارى كما في قول الاسدي[3] أوردهُ أيضاً صاحبُ الكتاب[4] في كتابهِ .

وَقَـدْ تغنـى بهـا ونـرى عُصُـوراً   بهـا يَقْتَـدْنَنا الخُـرُدَ الخِـذالا[5]

لكأنَ تغنى به في موقع الحال أو مفعولاً ثانياً لارى على الوجهين ، كالشأن في يقتدننا ولو رفع الآخر الخردَ الخذالاَ بالثاني من الفعلينِ لكانَ يقتادنا الخردُ الخذالُ[6] وقد يتفقُ أن يجري الفعلُ على غير من هو له فإنْ وقع لبس لزمَ ابرازُ الضمير نحو : زيدٌ بكرٌ يكرمه هو . والزيدانِ العمران يكرمهما هما . وخالدٌ مررتُ برجل يعطيه هُوَ . إذا كانُ الفعل بجنب[7] غير الفاعل .

فإن امن اللبسُ بالمعنى نحو : زيد البرذون يركبهُ . أو بالصيغة . نحو : هندٌ بشرٌ تضربه . لم يلزم ابراز الضميرُ فإنْ اظهر كان تأكيداً للمستكنِ بالاجماع .

---

(١) سورة يوسف : الآية ٣٥ . قال القرطبي في تفسيره ١٨٦/٩ ((ليسجننه : يسجننه موضع الفاعل ، أي اظهر لهم ان – يسجنوه – هذا قول سيبويه . قال المبرد وهذا غلط ، لا يكون الفاعل جملة ، ولكن الفاعل ما دل عليه بدا وهو المصدر أي بدا لهم بدأ محذوف لأن الفعل يدل عليه ((ويرى الفرخاني الاسناد إلى جملة كما جاء في ص١٢٢)) .

(٢) هنا تختلف نسخة (ب) واظنه يرجع إلى سهو الناسخ وانتقل النص كما هو ((ولو نصبت سيفانة تغنى باعتبار الحمل فعلى هذا إذا قال قائل زيد يضرب عمراً فيهينه . بحسب كان يهينه باذى كما في قول الاسدي .. في كتابه ويعني بها عصوراً بها يقتدننا الخرد الخذالا لكان نعني به موقع الحال)) .

(٣) المقصود بالاسدي هنا المرار بن سعيد الفقعسي . انظر : الشعر والشعراء ٦٩٩/٢ .

(٤) انظر : الكتاب ٤٠/١ .

(٥) البيت للمرار الاسدي تجده في الكتاب ٤٠/١ ، والمقتضب ٧٧/٤ ، والانصاف ٨٦/١ .

(٦) انظر : الانصاف ٨٦/١ ، مسألة ١٣ .

(٧) رسمت كما هي في النسخ الثلاث وزيادة بعدها في نسخة (ش) ((أو بجنب)) .

فإن قيلَ : إنّ ((سار)) فعلٌ لازمٌ جازَ : كيف سير بزيدٍ . وقد ذكرتُم أنّ الفعلَ إنما يبنى منه للمفعول إذا كان متعدياً ؟

فالجوابُ : إنّ ((سار)) هنا وانْ كان ليسَ متعدياً بنفسهِ فهو متعد بالباءِ وقولنا : بزيد كان في الأصلِ مفعولاً من قولنا : سار عمروٌ بزيد فقامَ مقامَ الفاعلِ حيثُ رتبَ الفعلَ للمفعول .

فإنْ قيل فما تقولونَ في نحو قولهم : سار زيدٌ بخالدٍ ثلاثة أميال ليلةَ الثلاثاء سيراً عنيفاً . إذا رتب الفعلُ للمفعولِ ورفعَ أحدُ المنصوبات الثلاثة بعد بخالدٍ ؟ فقيلَ : سير بخالدٍ ثلاثة أميالٍ ليلة الثلاثاء سيراً عنيفاً أو سير بخالدٍ ثلاثة أميالِ ليلة الثلاثاء سيرٌ عنيفٌ[1] .

فالجوابُ : إنّ الرفعَ هنا مبنيٌ على أصلٍ من التوسع[2] هو أنهم ينزلون كلّ واحد من الظرفين الزماني والمكاني والمصدر منزلة المفعول الصريح ، سواءٌ كان الفعلُ لازماً أو متعدياً فينصبونه نصبه نحو : يومُ الجمعةِ قمتُهُ . والفرسخان سرتهما . فمع الاضمار لا يجوزُ النصبُ على الظرفية (لأن الضمير لا يعطي معنى الاشتمال المشترط في الظرفية)[3] على ما ستعرفهُ إنْ شاء اللهُ تعالى .

وعلى هذا الحدّ قولُهم ذلك : ضربٌ ضربتهُ . فقد وضح لك إنّ الاسم بَعْد الفعل المرتب للمفعولِ لا يرتفعُ إلاّ بعدَ ان يجعلَ مفعولاً ولو على الاتساع فقد استمر الأصل الذي أصلناه قبل لولا ذلك لم يجزْ[4] : صيد عليه قذوان .

وقد يجعلُ أيضاً كلُّ واحد من الظرفين والمصدر فاعلاً في بعض الأحوال[5] على الاتساع من ذلك قولهم : ليلهُ قائم ونهارهُ صائم . وأيضاً : هذه غرفة ناظرة إلى موضع كذا إذا كانت مشرفةً عليه وأيضاً : شعرٌ شاعرٍ . وموتٌ مائتٍ . كلّ ذلك على سبيلِ

---

(١) انظر : شرح المفصل ٧٣/٧ .

(٢) انظر : المقتضب ٥٢/٤ .

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من (ش) .

(٤) المقتضب ٥١/٤ . ((قد يجوز ان تقيم المصادر والظروف من الأمكنة والأزمنة مقام الفاعل ، إذا دخل المفعول من حروف الجر ما يمنعه ان يقوم مقام الفاعل وذلك نحو قولك : سير بزيد سير شديد وضرب بزيد عشرون سوطاً)) للمزيد انظر : شرح المفصل ٧٤/٧ – ٧٦ .

(٥) انظر : شرح المفصل ٧٤/٧ .

التوهم وسيعادُ عليك بعضُ هذا مشروحاً في موضعه إن شاء الله تعالى .

ومما يجبُ ان نذكرهُ هنا قول القائل : يستوي عندي اقمتَ أم قعدتَ فهذا محمول على المعنى كأنَه يستوي عندي قيامُكَ وقعودُك .

قال الله عزّ من قائل ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾[1] فلهذا صحّ ان يسند إلى الجمل الفعلية[2] كما صحَ أنْ يخبر عنها في نحو قولهم : تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراهُ[3] فكما[4] جاز أنْ تخبرَ عن الجملة لوقوعها موقعَ المبتدأ كذلك جاز أنْ يسند إليها لوقوعها موقع الفاعلِ .

وأما الثاني : من العوامل : وهو الفعلُ الجامدُ ، فمنهُ ما هو جامدٌ بالاشتقاق نحو : ((نعْمَ وبئسَ وعسى وحبّذا)) ومنه ما هو جامدٌ بالصيغةِ نحو : ((ما أكرمَ زيداً)) و ((اكرمْ بزيدِ)) في التعجب .

ولنتكلم على واحدِ من هذه الجوامد المذكورة .

تقولُ : نعْمَ الرجلُ زيدٌ . ونعمَ رجلاً زيدٌ . فإذا قلتَ نعْمَ الرجلُ زيدٌ . فنعم فعلٌ غيرُ متصرفِ وفاعلهُ الرجلُ ، وزيدٌ يرتفع بالابتداء والخبرُ ((نعْمَ الرجلُ)) مع خلوه من الضمير العائد إلى زيدِ ، وإنما جاز ذلك لاشتمالِ الرجل على زيدِ وغيرِهِ من الأشخاص المندرجة تحتَ مفهوم الرجل إذ هو دالّ على الحقيقةِ النوعية ، وكذلك قوله صلّى الله عليه وآله : نعْمَ الادامُ[5] الخلُ[6] الادامُ يشتمل على الخلّ وعلى غيره من الألوان التي يؤتدمُ بها إذْ هو دالّ على الصنفِ .

---

(١) سورة البقرة : الآية ٦ ، يس : الآية ١٠ . انظر : املاء ما من به الرحمن ١٠/١ .

(٢) يقصد بالاسناد هنا الجمل الفعلية (انذرتهم) أما بالابتلاء وأما بالفاعلية أو بالاثنين معاً . انظر : المغني ١٢٤/١ ، وتفسير القرطبي ١٨٤/١ .

(٣) القول منسوب لابن ماء السماء واصبح مثلاً . انظر : مجمع الأمثال ١٢٩/١ وهو مروي باختلاف ((ان تسمع)) وتسمع بالرفع والنصب .

(٤) في (ج) ((فلما جاز)) .

(٥) في نسخة (ب) ((الادوام)) .

(٦) انظر : الفائق في غريب الحديث للزمخشري ٢٩/١ .

وقد جوز في زيدٍ وجهٌ آخرُ وهو أن يكونَ نِعْمَ[1] الرجلُ هو زيدٌ وهذا الوجه وإن كان مشهوراً فمتعسفٌ ، يدلك على هذا ، ان المقدر إنْ كان ضميراً للرجلِ المنطوق به فليس بحيثُ يتناولُ شخصاً واحداً بعينه إذْ قد ذكرنا أنّ الرجلَ إنما يدل على مفهومٍ واحد كليٍّ يندرج تحته معانٍ جزئيةٌ ليس هو واحداً منها ، وإنْ كان على سبيل القطع . والاستئناف فينبغي أنْ يكون ما قبله مستقلاً[2] برأسه ومستغنياً في الافادة عما سواهُ من الكلام وليس كذلك إذ ليسَ قولنا : نعم الرجلُ مذكوراً في زيدٍ . وإذا خلا من ذكر زيدٍ فقد خرج إلى الاحالة ، ثُمّ كيفَ يجوزُ تقديرُ اضمار زيدٍ وايّ غناء للاضمار وقد تمّ الكلامُ دونه فانْ سوغَ هذا على وجه فالإبدال أوجهُ .

فإنْ قيل : ان المبدلَ منه في حكم الساقطِ على ما ستعرفه ان شاء الله تعالى .

فيكونُ كأنّه : نعْم زيدٌ وهذا لا يجوزُ إذ لفظةُ زيدٍ إنما تدلُّ ههنا[3] على معنى خاص وإذا خلا الكلامُ من المعنى الكليِّ الذي فيه وبحسبه وقعتِ المزيةُ لم يفدْ ، وأيضاً ، زيد جزءٌ[4] والرجلُ كلّيٌّ فكيف يبدلُ احدهُما من الآخر ؟

فالجوابُ : أما عن الأول : فبانْ يقال : إنّ المبدل منه وان كان في حكم الساقط فانّه قد يجوزُ في الاسم إذا وقعَ بدلاً ما لا يجوزُ فيه إذ أولي العاملَ فانهم قد حملوا : إنّك أنت على البدل .

ولو قُلْت : إنّ انتَ لم يجزْ فعلى هذا يجوزُ : نِعْمَ الرجلِ زيدٌ . على البدلِ[5] وإن كانَ لا يجوز : نِعْمَ زيدٌ .

وأما عن الثاني : فبأنْ يقال إنّ المعنيين وانْ كانا أحدهُما جزئياً والآخرُ كلياً فإنّ

---

(١) انظر : المرتجل /١٤٣ .

(٢) في (ش) ((مستقبلاً)) .

(٣) انظر : المقتضب ١٤٢/٢ .

(٤) كتبت جزء في النسخ الثلاث ((جزئي)) ويبدو انها ظاهرة خطية .

(٥) المقتضب ١٤٢/٢ ((فإن زعم زاعم ان قولك : نعم الرجل زيد إنما زيد بدل من الرجل مرتفع بما ارتفع به كقولك مررت بأخيك زيد .. قيل ان قولك من جاءني الرجل عبد الله إنما تقديره جاءني عبد الله فقل : نعم زيد ، لأنك تزعم انه بنعم مرتفع وهذا محال لأن الرجل ليس يقصد به إلى واحد بعينه ونقل قول الفرخاني هذا الازهري في شرح التصريح على التوضيح ١٣٣/٢ بقوله ((وقال أبو سعد علي بن مسعود في كتابه المستوفى أولى ما يقال في نعم الرجل زيد ، ان ((زيد)) بدل من الرجل ولا يلزم انْ يجوز : نعم زيد)) .

أحدهُما وهو الكليّ يشتملُ على الآخرِ وهو الجزئي[1] . واحدُ أنواع البدل هو بدلُ الاشتمال على ما يذكرُ بعدُ انْ شاءَ اللهُ .

وإذا قُلتَ : نعْم رجلاً زيدٌ . فالمشهورُ إنّ فاعلَ نعْم محذوفٌ بشريطة[2] التفسير والمفسرُ : هو النكرةُ المنتصبةُ بعْدهُ على التميز . فكان التقديرُ : نعم الرجلُ رجلاً زيدٌ وقد يجتمعان في نحو قوله : فنعْم الزادُ زادُ أبيكَ زادا[3] .

ويجوزُ فيه وجهٌ آخر وهو : إنّ نعْمَ يدلّ على فضل تقدم واختصاص بمزية ، فبالضرورةُ يستدعي ما يقعُ فيه ذلك وهو أمرٌ كُلّي مشتركٌ فيه . فإنْ جُعلَ ذلك الأمر فاعلاً لهُ فذاك نحو : نعْمَ الرجلُ زيدٌ . وانْ جعلَ غيرُهُ الفاعلَ - اعني المخصوص بالمدح فبعَدَ أنْ يذكرَ هو مميزاً نحو : نعْمَ رجلاً زيدٌ . أو مبدلاً منه نحو : نعْم الرجلُ زيدٌ . على ما بينا قبلُ . ويؤكد هذا الوجهُ الأخيرُ في اعراب : نعم رجلٌ زيدٌ قولُ الله تعالى ﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾[4] حملوه على تقدير : نعْمَ شيئاً[5] .

ولا يجوزُ الحَاقُ لام التعريف بما هذه ، على تقدير نعْمَ الشيءُ شيئاً .

كيف و ((ما)) هذه إنما تدلّ على معنى شيءٍ منكرٍ لا غير[6] ، وهي ضميرُ الصدقات ، أما على تقدير الصفة ، اعني المبدأة - كأنه : نعم شيئاً الصدقاتُ المبدأةُ . وأما على تقدير حذف المضاف كأنّه : نعم شيئاً ابداؤها . فلما حذفَ المضافُ المرفوعُ تحولَ الضميرُ المجرورُ المضافُ كان إليه[7] ، مرفوعاً ، وقد قريء[8] في ﴿نِعِمَّا﴾[9] ثلاثةُ أوجه ((نَعِما)) و ((نِعما))

---

(١) فلا يحتاج إلى عائد لأن فاعل نعم يشمله إذا كان جنساً له . انظر : المرتجل /١٤٢ .

(٢) في (ش) ((التفسر)) وفي (ب) ((التفسير)) .

(٣) البيت لجرير تجده في ديوانه /١٣٥ ، وصدره تزود مثل زاد أبيك فينا ...

(٤) سورة البقرة : الآية ٢٧١ . انظر : مشكل اعراب القرآن ١٤١/١ .

(٥) انظر : المغني ٢/٢ .

(٦) في (ب) ، (ج) ((الاغير)) .

(٧) انظر : البيان في غريب اعراب القرآن لابن الانباري ١٧٧/١ .

(٨) التيسير في القراءات السبع للداني /٨٤ ((ابن كثير وورش حفص بكسر النون والعين ، وقالوان وأبو بكر وأبو عمرو بكسر النون واخفاء حركة لاعين ويجوز اسكانها وبذلك ورد النص عنهم والأول اقيس والباقون بفتح النون وكسر العين)) .

(٩) سورة النساء : الآية ٥٨ .

و ((نِعْما)) فنعم على الأصل ، ونعِمَ على وجهِ الاتباع ، ونعم على طريق نقل الكسرة من العين إلى النون ، أو على تخفيف العينِ[1] ، بعْد الاتباع . وكما خففَ مَنْ قرأ[2] ﴿فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾ من غير اتباع[3] .

وجازَ ((نعما)) بتسكين العين والأولى من الميمين[4] من حيثُ إنّ العين ضارعتُ الهمزة والألف لتقاربِ مخارجها فساغَ فيها ما يسوغُ في حروفِ العلة الثلاث نحو : دابة تمود الحبل ، وأيضاً : دويبة .

ومما يجبُ أنْ يعلمَ هنا : إنّ فاعلَ نعْم قد يكونُ مضافاً إلى الصنفِ المعرف بالألف واللام ، فبالضرورة يكتسي معنى العموم المشترط المذكور من المضاف إليه ، وذلك نحو قوله عز وجل ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾[5] ولمكانِ الشياعِ[6] المتطلبِ هنا ما أضيف – اعني فاعلَ نعم – إلى النكرة الموصوفةِ في نحو : قوله :

فـنعمَ صـاحبُ قـومٍ لا سـلاحَ لهُـمْ ... وصـاحبُ الركـبِ عثمـانُ بـنُ عفّانـا[7]

وشأن ((بئسَ)) في جميع هذه الأحكام شأنُ نعْمَ ، والبيانُ ذلك البيانِ فانقله[8] وقد

---

(١) اسرار العربية /١٠٢ يورد لها اربع حالات كفخذ .

(٢) فنعم قراءة يحيى بن وثاق ، ومثلها نعم العبد انه أواب . انظر : مختصر الشواذ /٦٦ .

(٣) سورة الرعد : الآية ٢٤ .

(٤) القرطبي ٣٣٥/٣ ((قال النحاس : فأما الذي حكي عن أبي عمرو ونافع من اسكان العين فمحال . حكي عن محمد بن يزيد انه قال : أما اسكان العين والميم مشددة فلا يقدر أحد ان ينطق به ، وإنما يروم الجمع بين الساكنين ويحرك ولا يأبه . وقال أبو علي : قرأ بسكون العين ولم يستقم قوله لأنه جمع ساكنين الأول منهما ليس بحرف مد ولين ، وإنما يجوز ذلك عند النحويين إذا كان الأول حرف مد إذ المد يصير عوضاً عن الحركة وهذا نحو : دابة)) .

(٥) سورة النحل : الآية ٣٠ .

(٦) ينسب ابن يعيش في شرح المفصل ١٣٢/٧ لأبي علي عدم الاتباع وعنده ان سيبويه لا يجوزه أيضاً ، لأن المرفوع بنعم وبئس لا يكون إلاّ دالاً على الجنس .

(٧) البيت لحسان بن ثابت ليس في ديوانه نشر محمد العناني ، ونسب إلى أوس بن مغراء ، وإلى كثير نهشل تجده في المقرب ٦٦/١ ، شرح المفصل ١٣١/٧ ، والمرتجل /١٤١ ، والأشموني ٢٨/٣ .

(٨) ((فانقله)) ساقطة من (ب) وفي (ج) زيادة ((ونقله)) .

تجيء ((ساءَ))[1] بمعنى ((بئسَ)) .

والعلةُ في جمودِ نعْمَ وبئسَ . هي أنّ كلّ واحدٍ منهما إذا انضم إلى فاعله فليْسَ بمفيدٍ ما لم ينضمْ إليهما غيرهما ، ولأنه مع الفاعل في حكم لفظٍ مفردٍ لم يجز ان يبنى منه المصدرُ ، إذ قولنا : نعْم . يدلّ على الجودة لكن غير مطلقة بل باعتبار ما هي فيه كالرجليّة والفرسيّة في قولنا : نعم الرجل هذا . ونعم الفرسُ هذه ، ولا يمكن ان يؤخذ الرجل مثلاً مع نعم فيشتقّ لهما لفظٌ واحدٌ يكون مصدراً لنعم ، ولأن نعم وبئس وضعتا للدلالة على حصولِ الفضيلةِ والرذيلةِ والحصولُ - على ما عرفتَ بمانعُ الترقبَ لم يبن منهما الفعلُ مضارعاً .

ويدلك على جمود هذين الفعلين انهم يقولون في سعةِ الكلام : نعْم المرأةُ جملُ ، وبئس الجاريةُ هندٌ . من غيرِ الحاقِ علامةِ التأنيثِ إذ قد أجروهُما مجرى الحروفِ .

وتقولُ : عسى ان يقوم زيدٌ وعسى زيداً ان يقومَ .

فإذا قلت : عسى أنْ يقومَ زيدُ[2] كان ((أن يقوم)) فاعل عسى كأنه قرب قيام زيدٍ . وإذا قلت عسى زيدٌ أن يقوم . فانّ أصحابنا[3] قد ذهبوا إلى إنّ زيداً اسمُ عسى و ((أنْ)) يقومَ خبرُه ، ومن لوازمِ الخبرِ المفرد أنْ يكون هو نفسُ المخبرِ عنه في الحملِ لا فعلاً[4] له .

فإنْ جعلَ معادلاً لقولنا : قاربَ زيدٌ القيامَ . فليسَ أكثرَ من ان عسى قد جعل متعدياً ففي هذه الوجه من الضعف ما ترى[5] .

والأمثلُ فيه[6] أن يكون ((أنْ يقومَ)) بدلاً من زيدٍ لازماً ، لأن عسى تقتضي أمراً مرتقباً فإنْ شغل به عسى فنحو : عسى ان يكرمك زيدٌ ، وانْ لم يشغل فنحو : ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ

---

(١) المرتجل /١٤٤ وقد جاء في القرآن ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ سورة الأعراف : الآية ١٧٧ .

(٢) انظر : المقتضب ٧٠/٣ .

(٣) يقصد هنا بأصحابنا الجمهور . انظر : المغني ٢٨/١ .

(٤) إنما الأخبار يكون عن الاسم لا عن الفعل . انظر : الهمع ١٣٠/١ .

(٥) ينسب ابن هشام في المغني ١٥٢/١ هذا الرأي لسيبويه والمبرد .

(٦) الرأي منسوب للكوفيين كما جاء في المغني ١٥٢/١ ، والهمع ١٣٠/١ .

﴿أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾[1] . يؤتى به على سبيل الابدال كما قالوا : نعم الرجلُ زيدٌ . فشغلوا الفعل بالأمر الذي يتصور فيه الفضيلةَ . ثُمَّ لما قالوا : نعم رجلاً زيدٌ لم يشغلوا الفعلَ بغير ذلك المعنى إلاّ وقد أتى به مقدماً عليه مميزاً له على ما عرفت باذن الله .

فأما ، عسى الغوير أبؤسًا[2] . فمتَسعٌ فيه لأنه مَثلٌ وقد يحتملُ أنْ يكون ابؤسا حالا[3] على المعنى كأنه صار ابؤسا .

وقد تحذفُ ((أنْ)) من الفعل بَعْدَ عسى نحو :

عسى اللهُ يغني عن بلادِ ابنِ قادرٍ ... بمنهمرٍ جونِ الربابِ سكوبِ[4]

تشبيهاً لعسى بكاد إذْ الأصلُ فيه أن يقالَ : كادَ زيدٌ يقوم وأيضاً قد تزادُ ان بَعْدَ كادَ في نحو :

قد كادَ من طولِ البلى ان يمصحا[5]

تشبيهاً لكاد بعسى ، وإنما كان ذلك وان كان في الحقيقة كلاهما للاستقبال لانَ كاد يدلُ على وشك شروعٍ في الفعل ، وتصويرُ الحال لمزاولته فلم يحتجْ إلى أن وعسى يدلّ على ترجٍ قد يتراخى عنه الفعلُ كثيراً فلا معان دلالته في الاستقبال احتيج فيه إلى ((أنْ)) التي هي من خصائص الفعلِ المستقبل ، ومن ثم ما تصرف كادَ في نحو : كادَ يكادُ ولم يكدْ لأنه يدل على تهيؤ للفعل ، والتهيؤ حالةٌ تحدثُ حاصلةً بعد أنْ لم يكنْ وجُمِّد عسى إذ هو إنما يدلّ على ترج المرجع به في الحقيقة إلى نفس المتكلم لا إلى المخبر عنهُ .

وعسى قرّبتِ المعنى من لعلّ وهو حرفٌ[6] لأن كلّ واحد منهما يدلُ على تجويزِ

---

(١) سورة المائدة : الآية ٥٢ ، وانظر : تفسير القرطبي ٢١٨/٦ .

(٢) مثل من امثال العرب . انظر : مجمع الأمثال ١٧/٢ ، والاشتقاق /١٨ .

(٣) الكتاب ٤٧٨/١ أجر وفيه – المثل – عسى مجرى كان .

(٤) نسب البيت لهدبة بن الخشرم ومرة لسماعة بن اشول . تجده في الكتاب ٤٧٨/١ ، المقتضب ٤٨/٣ ، ٦٩ ، والكامل ٢٤٤/٢ . وشرح المفصل ١١٨/٧ ، ٦٢/٩ ، ورغبة الأمل ٢٤٤/٢ .

(٥) البيت لرؤبة ديوانه /١٧٢ . وقبله ربع عفا من بعد ما قد انمحى ...

(٦) بعضهم قال بحرفيه عسى . انظر : اسرار العربية /١٢٦ .

للفعل وتوقع حدوث منهُ . ومن أجل ذلك ادخلوا عسى على لعلَ في نحوِ :

يــا أبتــاً علَــكَ أو عســاكا[1]

كما ادخلوا لعلَ على عسى في نحو :

تتبــعْ خبايــا الأرض وادعُ مليكهــا لعلَــك يومــاً أنْ تجــابَ وترزقــا[2]

والفرق بينهما أنَ عسى موضوعٌ على الترجي والاشفاق ، ولعلَ قد يخلو من ذلك بحيثُ لا يدل إلاّ على محض تجويز كما في قول الهذلي .

لعلَــكَ إمَــا أمّ عمــروٍ تبــدّلت ســواكَ خلــيلاً شــاتِمي تسـتخيرُها[3]

وكما قالَ ابنُ ربيعة[4] :

ودنــا فقــال لعلّهــا معــذورة في بعــض رقبتهــا فقلــتُ لعلّهــا

وتقول حبذا زيدٌ ، وحبذا هندٌ . ففيه ثلاثةُ أوجه :

الأولُ : أنْ تكون ((حبذا)) في حكم فعلٍ[5] واحدٍ مركباً فيرتفعُ به الاسمُ بَعْده ارتفاعَ الفاعلِ بفعله .

---

(١) لرؤبة بن العجاج . انظر : ملحقات الديوان /١٨١ ، وكتبت في بعض المصادر ((يا أبتي)) وقبله تقول ابنتي : قد أنى أناكا ...

(٢) مجهول النسبة تجده في النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٣/٢ وروايته (تتبع) .

(٣) خويلد بن أبي ذؤيب . ديوان الهذليين ١٥٧/١ ، برواية ((تستجيرها)) ورويت بـ ((تستحيرها)) .

(٤) ابن ربيعة هنا ليس عمر بن أبي ربيعة وإنما المقصود هنا بابن ربيعة المجنون قيس بن معاذ أحد بني جعدة بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة .

ويقال هو من بني عقيل بن كعب بن ربيعة . انظر : الشعر والشعراء ٥٧٢/٢ حيث أورد القصيدة التي مطلعها .

ان الــتي زعمــت فــؤادك ملــها خلقــت هــواك كمــا خلقــت هــوى لهــا

وانظر : أمالي المرتضى ٤١٢/١ .

(٥) ذا زائدة والفعل حب فقط . انظر أسرار العربية /١١٠ .

الثاني : أنْ تكون ((حبذا)) مبتدأ وما بعده خبراً لهُ ، وإنما ذلك من حيثُ غلبَ الاسمُ في حبذا وهو ((ذا)) فصار حبذا في اسمٍ واحدٍ فقالوا : حبذا زيدٌ .

كما قالوا : المحبوبُ زيدٌ .

والثالثُ : أنْ يكونَ زيدٌ مبتدأ . وحبّذا خبراً[1] .

وأنت إنما تقفُ على الوجهين الأخيرين إذا عرفت المبتدأ وخبره تمامَ المعرفةِ إنْ شاء اللهُ تعالى .

وَقَدْ سمعناهم يقولونَ : حبذا الرجلُ عمروٌ . كما قالوا : نعم الرجلُ عمروٌ . واجروه مجراه .

فأما : حبذا المرأةُ فلأنَّ ((ذا)) مع ((حَبَّ)) صار في حكم شيء واحدٍ فامتنع من التغيير .

وليكون الاستعمالُ بأبا واحداً وتقول في التعجب : ما أحسنَ زيداً ، وما اعلمَ بكراً اختلفوا في ((ما)) ومن هذا الاختلاف نشأ الاختلاف في صورة هذا الكلام أخبرٌ هو أم ليسَ بخبر ؟

وقبل الشروع في ذلك ينبغي أن نعرفك المعاني التي تدلّ عليها بـ ((ما)) فتقول : ان ((ما)) قد تستعملُ اسماً ، وقد تستعملُ حرفاً .

فإذا كانت اسماً فاما : ان تكون موصولةً[2] بمعنى ((الذي)) قال الله تعالى ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ اللَّهِ﴾[3] فكما ان الذي تنتظم ذا العلم وغيره فكذلك هذه فهي اعمُ من ((مَنْ)) الموصولةِ وليستْ مقابلتها قال الله تعالى ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾[4] كما يقال والذي بناها .

وأما أنْ تكونَ شرطيةً[5] كقوله تعالى ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا

---

(١) ذكر الانباري خمسة أوجه لها . انظر : أسرار العربية /١١٠ .

(٢) انظر : المغني ٢٩٦/١ .

(٣) سورة النحل : الآية ٩٦ .

(٤) سورة الشمس : الآية ٢٩٨ .

(٥) انظر : المغني ٢٩٨/١ .

﴿وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾[1] وتخصُّ غيرَ العاقلِ وبإزائها ((مَنْ)) الموضوعةُ للشرطِ مخصوصةً بالعقلاء .

وأما أن تكون للاستفهام[2] ويبحثُ بها عن الحقيقة المقومة لذات المسئول عنه ، كما ان ((اياً)) يبحثُ به عن الفصل المميز له عن سائر ما معه فافهمْ .

وأما أنْ تكون للتعجب[3] كما في قوله عز وجل ﴿قُتِلَ الْإِنسَانُ مَا أَكْفَرَهُ﴾[4] وهي مناسبةٌ للتي تستعملُ في الاستفهام ألا ترى أنّ بعدها ﴿مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾[5] والاستفهام والتعجبُ كثيراً ما يتلازمانِ[6] ، لأن النفس إذا تعجبت من شيء فبالحري أن يسأل عنهُ وعن سببه ، إذ العجبُ هو الذي لا يعرف سَبَبُه[7] .

وأما أن تكونَ بمعنى شيءٍ وهذه تنقسم قسمين : فإنها أما أن تكون بحيثُ تلزمُها الصفةُ فتكونُ منكورةً موصوفةً كالتي في قول الشاعر :

رُبَّمـا تكـرهُ النفـوسُ مـن الأمـ ـــر لـهُ فرجـةٌ كحـلِّ العقـالِ[8]

كأنه ربّ شيءٍ تكرهُه النفوسُ .

وأما أن تكونَ بحيثُ لا تحتاجُ إلى صفةٍ أصلاً كما يقالُ : دققته دقاً نِعِماً[9] .

كأنه نعم شيئاً .

---

(١) سورة المزمل : الآية ٢٠ .

(٢) المضمنة معنى الحرف . انظر : المغني ٢٩٨/١ .

(٣) انظر : المغني ٢٩٨/١ .

(٤) سورة عبس : الآية ١٧ ، انظر : معاني القرآن ٢٣٧/٣ ، والتبيان ٤٩٤/٢ .

(٥) سورة عبس : الآية ١٨ .

(٦) الفرق بينهما ، التعجب لا يتضمن معنى الحرف والاستفهام بتضمن معنى الحرف . انظر : المغني ٢٩٩/١ .

(٧) هذا الرأي منسوب للرماني كما ورد في البرهان في علوم القرآن ٣١٧/٢ .

(٨) البيت لأمية بن أبي الصلت . انظر : الديوان /٥٠ .

(٩) أي نعم الدق . والمصنف يتابع رأي الزمخشري حيث جعله منصوباً على التمييز . انظر : المغني ٢٩٨/١ ، وانظر : اللسان ٦٧/١٥ (مادة نعم) .

وإذا كانتْ حرفاً فامّا أنْ تكونَ نافيةً كقوله تعالى ﴿مَا هَـٰذَا بَشَرًا﴾[1] وكقوله ﴿مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَـٰنِ مِن تَفَاوُتٍ﴾[2] .

وأما أن تكون مصدريةً نحو :

يســـرُّ المـــرؤُ مـــا ذهـــبَ الليـــالي   وكـــان ذهـــابهنَّ لـــهُ ذهابـــا[3]

ومن هذا القبيل قولُ القائل : كلما طلعتِ الشمسُ اضاءَ النهارُ كأنّه كلَّ طلوع للشمس . أي كلَّ وقت طلوعٍ على تقديرِ حذفِ المضاف[4] .

وأما أنْ تكون كافةً تكفُ حروفَ الابتداء عن العملِ نحو : إنما زيدٌ اخوكَ .

وأما : أنْ تكونَ مسلطة تسلط إذْ واين وحيثُ ((على أن تعمل عملَ حروف الجزاء))[5] قال :

حيثمـــاُ تســـتقمْ يقـــدرْ لـــك اللهُ   نجاحـــاً في غـــابرِ الأزمـــان[6]

وأما زايدةٌ لا كافةٌ ولا مسلطة نحو قوله تعالى ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[7] كأنه فبرحمةٍ[8] فهذا هذا .

وقد ذهب أبو الحسنِ[9] رحمه الله إلى ان ((ما)) هذه هي الموصولةُ والخبرُ محذوفٌ .

---

(١) سورة يوسف : الآية ٣١ .

(٢) سورة الملك : الآية ٣ .

(٣) البيت منسوب لمعاوية بن مالك . تجده في شرح المفصل ١٤٢/٨ والهمع ٨١/١ ، وشرح التصريح ٢٦٨/١ ، الدرر ٥٤/١ .

(٤) صنفها ابن هشام بأنها زائدة وتكون كافة وغير كافة . المغني ٣٠٧/١ .

(٥) انظر : الاشموني ٩/٤ .

(٦) مجهول النسبة . انظر : المغني ١٣٣/١ ، وانظر : الاشموني ١١/٤ ، شذور الذهب /٣٣٧ ، العيني ٤٢٦/٤ .

(٧) سورة آل عمران : الآية ١٥٩ .

(٨) انظر : الهمع ٣٨/٢ .

(٩) والمقصود هنا للأخفش سعيد بن مسعدة . انظر : المغني ٢٩٧/١ وانظر : المرتجل /١٤٧ ، وانظر : شرح الكافية للرضي ٣٠٧/٢ .

كأنه الذي جعل زيداً ذا كرم حاصلٌ أو موجودٌ قال ولزم الحذفُ للاستغناء عنه .

وذهب أصحابُنا[1] رحمهمُ الله إلى ان ((ما)) هنا هي التي بمعنى شيء من غير صفة كأنه في التقدير : شيءٌ جعلَ زيداً ذا كرم .

وعلى الوجهين يلزمُ أنْ يكون الكلامُ خبراً محضاً يدخلهُ الصدقُ والكذبُ ، وإذا تأملتَ هذا وضحَ لك بطلانه من وجوه .

الأول : إنكَ لو حكمتَ بأن التعجب خبرٌ من حيث انه يدلُ على أنَّ المتكلم قد تعجب مما شاهدهُ ، فكأنه إذا قالَ : ما أعلم زيداً . كان معنى قوله : قد تعجبتُ من علم زيدٍ . فحينئذٍ يصحُ أنْ يقالَ له صدقت أو كذبتَ . لزمك هذا في سائر أصناف الكلام الخارجة عن الخبر كالاستفهام وكالتمني وكالترجي ، لانَّ لقائلٍ أن يقول – ان معنى قولِ القائل – زيد قائمٌ . يناسبُ اسألُ عن قيام زيد ، وكذلك معنى قولِ القائل : ليتَ عمراً قاعدٌ ينظرُ إلى معنى قوله : تمنيتُ قعودَ عمرو . فإن قيل ان التعجبَ يفارقُ تلك الانحاء المذكورة من حيثُ إنّه خبرٌ صريحٌ على المذهبين[2] ، وليس ولا واحد منها بخبر .

قلنا : فحينئذٍ يخرج الكلامُ من أن يكونَ تعجباً ، إذْ ليس قولُ القائل : أمرٌ حرك زيداً . ولسبب ما قام عمرو بتعجب ونحنُ نراك تسمعُ قول القائل : شرٌأهرَّ ذا ناب[3] فلا تقضي بأنه تعجبٌ . ثم إن الخبر إنما يفارقُ التعجب والاستفهام وسائر انحاء الكلام من حيثُ إنّه يكونُ : إما صادقاً وإما كاذباً وليستْ هذه بحيثُ تعرضُ للتصديق والتكذيب ، اللهمَ إلاّ إذا ردت إلى الخبر وصرفت عن الأصل الموضوع لها قبلُ .

والثاني : إنَّ هذه ((العاءات)) وانْ اتفقت في اللفظ فلها اجراسٌ مختلفةٌ يدركها السمعُ يتميزُ بها بعضها من بعض . فنحنُ وكلٌ متدرك بكلام العربِ إذا سمعنا لفظة ((ما)) التي للتعجب من متلفظ بها حاذقٍ باداء الحروف وسمعنا لفظة ((ما)) الموصولة أو التي بمعنى شيء منه امكننا ان نفرق بين ((الماءين)) بالصوت قبل ان نسمع ما يقرنُ باحداهما من الالفاظِ ولو كانت ((ما)) التعجب واحدةً منهما لم يمكنا هذا الفرقُ الحسي .

---

(١) انظر : المغني ٢٩٧/١ .

(٢) يقصد رأي الاخفش القائل بموصولية ما والبصريين بمعنى شيء .

(٣) مثل انظر : مجمع الأمثال ٣٧٠/١ .

والثالثُ : إن التراجم المعجية اكثرُها يشهدُ بأن ((ما)) هذه ليست الموصولة ولا بمعنى شيء ، ولا بالجملة ما يكونُ الكلامُ به خبراً محضاً ، بل هي امةٌ[1] وضعت وحدها للتعجب وهي مناسبةٌ لما الاستفهام ، وإن شئت أنْ تعرف هذا فتقديرهُ بنفسك واللهُ الموفق .

ولأن تفسر ((ما)) هذه ((بأيّ)) أعجب اليّ من أنْ تفسّر بشيء . فانْ قيل : إذا كانت معادلةً لأي فهي التي للاستفهام ؟

فالجواب : إنّ اياً تجيء على وجوه[2] منها ، أن تكون مستفهماً به ، ومنها ان تكون موصولاً بمعنى ((الذي)) يقالُ : أيهم يأتيني له ثوبٌ ، ومنها أن تكون شرطاً يقالُ : أيّهم يأتِك فله درهمٌ وعلى هذا قوله تعالى ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾[3] .

ومنها أن يكون موضوعاً للتعجبِ يقالُ : مررتُ برجلٍ أي رجلٍ ، وأيما رجل وعلى هذا قولُ الشاعرِ :

لله تـــيمُ أي رمـــح طـــرادِ[4]

فأما وجهُ الاعراب لقولنا : ما اعلم زيداً . فإن ((ما)) الموضوعةُ للتعجب مرتفعةٌ بالابتداء على ما يساقُ إليك بيانه إن شاء الله تعالى .

و ((افعل)) فِعْلٌ متعدٍ معناهُ جَعَله بهذه الصفة ، وفيه ضميرٌ لما يرتفعُ به ولا يكفي صدورُ الفعلِ الواحد ما لم تحصل الملكةُ ، فإنه لا يقالُ : ما اضرب بكراً . إلاّ إذا حصلتْ له الهيئةُ التي تصدرُ عنها الافعالُ بسهولة ، ولهذا ما جعلوا ((افعَل)) هذا مساوقاً لفعل إذ هو يدلّ على الخليقة[5] على ما قد شرح في كتب التصريف ، ومن ثمّ ما

---

(١) تقول العرب هذا امة وحدة وقد جاء في القرآن الكريم ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا﴾ سورة النحل : الآية ١٢٠ . انظر كذلك : أساس البلاغة ٢٠/١ ، ط دار الكتب .

(٢) انظر : المغني ٧٢/١ .

(٣) سورة الإسراء : الآية ١١٠ .

(٤) مجهول انظر : اللسان ١٣٦/٤ (طرد) .

(٥) في (ش) ((الحقيقة)) وفي (ب) ، (ج) ((الخليقة)) .

منع الشيخُ أبو علي[١] رحمةُ الله عليه ومَنْ مَعَهُ أن يستعمل ((ما أفعلهُ)) إلاّ في الثلاثي[٢] المجرد الذي يمكنُ فيه تقديرُ ((فَعُلَ)) وكذلك ((أفعلُ منْ)) لا يجوزُهُ إلاّ من الثلاثي غير المزيد فيه ، وهذه الفتيا تحايدُ قليلاً عن الحقِ ، لأن ((ما أفعله وأفعل من)) وانْ كان كلَ واحدٍ منهما مرتباً على تقدير ((فعلٍ)) فانا نسمعهم يقولونَ زيدٌ أعطى من عمروٍ . و : ما أعطاه . وافقر من بكر . وما افقرهُ . وانشدوا :

تـذكرتَ ربعـاً أو توهمـتَ منـزلا ... باضـيعَ مـن عينيـكَ للـدمعِ كُلمـا[٣]

وأيضاً :

... بـافقر مـني انـني لفقـيرُ[٤]

إلى غير ذلك من المسموعِ الذي لا ينكر موردهُ ، والعلةُ في جواز هذا أنه ليس كلُ ثلاثي مجرد من الافعال سُمعَ فيه ((فَعُلَ)) ولأن سمعَ فيه فعل كأن ((ما أفعلَهُ وافعلَ من ، منهُ موقوفاً على ذلك السماع ، فإنّه يجوزُ للقائل أنْ يقول : زيدٌ اضربُ من عمرو ، وإنْ كان لم يسمعْ بعدُ : ضَرُبَ زيدٌ . فكما أنَ ذلك كان على سبيل التقديرِ والتنزيل كذلك هذا .

فمن افتقر فقُرَ ، ومن أعطى عطو[٥] .

فإن قيل إنَ مثل أعْطي إذا حذفت منه الهمزةُ ولو في التقدير ارتفعتْ عنه التعدية التي كانت تكسبُها اياه الهمزةُ .

فالجوابُ : إنا إنّما نعمدُ هنا إلى الهيئات والملكات الموجبة للأفعال (لا) إلى الأفعال انفسها . وإذا كان ذلك كذلك فلا بأس أن يراد بيعطو المقدر مثلاً انه صار ذا ملكة بها

---

(١) انظر : الإيضاح لأبي علي الفارسي /٩٢ .

(٢) انظر : أوضح المسالك /١١٨ ، والمرتجل /١٤٩ .

(٣) البيت لذي الرمة . انظر : الديوان /٧٦١ .

(٤) لعبد الله بن الدمينة . انظر : ديوانه /٢٥ ، وروى ((لافقر)) وصدره :

لـئن كـان يهـدى بـرد انيابهـا العلـى ....

(٥) اللسان ٣٠٠/١٩ وأصله عطاو بالواو لأنه من عطوت ، مادة عطو .

يعطي ، فقد ارتفع عن الفعل معنى التعدي .

فإن قيل فكيفَ تصنعُ بقولهم : هو اعطى للمال . وقد تناولَ المفعول . قلنا إنَّ افعل الذي للمبالغة[1] قد بَعُدَ عن شبهِ الفعل من حيثُ انّه قد تضمن صفةً زائدةً على الفاعلية ، فكما إنّهم لم يقولوا : ضاربٌ شديدٌ عمراً . كذلك لم يقولوا : هو اضربُ من زيد عمراً . على أن يتناول المفعولَ الصريحَ بنفسه .

فأمـــا ، اعطـــى للمـــالِ[2] واضـربَ منّـا بالسـيوفِ القوانَسـا[3]

فمن حيثُ إنَّ ((اعطى)) يدلّ على معطٍ أو يعطي ، و ((أضْرب)) يدلّ على ضارب أو يضربُ . ونظيرُ هذا التقديرُ في : ما أعطى زيداً وما افقر عمراً : قولهم . ما أشغله ، وما اجنَّهُ ، ألا ترى انك تحتاجُ إلى تقدير فعلٍ وتصيرُ : شُغِلَ وجُنَّ جَنَّ حتى يصحُ منه بناء . ما أفعلهُ وليس واحد منهما بمسموعٍ . ومما يجبُ ان نعرفك هنا ان الألوان والعيوب لا يستعملُ منها ((ما أفعلهُ أفعلُ منه)) ولأن الفعل منها لا يعرى من الزيادة فلا يكادُ يوجدُ منها إلاّ المزيدُ فيه نحو : إحمرّ واحمارّ واعورّ .

فأما ((عَوِرَ وحوِلَ))[4] فالزيادةُ ثابتةٌ في التقدير . قالوا : ولهذا ما صحت الواوُ فيهما فلم تُعل كما في خاف ونام ، فإن ورد عليك شيء من ذلك عن العرب الثقات[5] نحو قوله :

أمّـا الملـوكُ فأنـت اليـومَ ألأمَهـمُ لؤمـاً وابيضَـهُم سـرْبالَ طبـاخِ[6]

---

(١) الذي ساقطة من (ب) ، (ج) .

(٢) انظر : اللسان ٣٠٠/١٩ مادة عطا .

(٣) البيت لعباس بن مرداس د/٦٩ .

(٤) انظر : المقرب ٧٣/١ .

(٥) الرواية عن الفراء ويقصد بشار الناقط . معاني القرآن ١٢٨/٢ .

(٦) لطرفة بن العبد . انظر : ديوانه تحقيق البستاني /٢١ وروي على :

إذا الرجـال شـتوا واشـتد اكلـهم فأنـت ابيضـهم سـروال طبـاخ

والمصنف يروي نفس الرواية التي أوردها الفراء في معاني القرآن ١٢٨/٢ .

فقد أوجدنا سبيلاً إلى العلة فيه .

فإنْ قيل : إذا امتنع بناءُ ((ما أفعَلَهُ)) وهو أفعَل منْ ((فيما سوى الثلاثي المجردِ فكيف ينبغي أن يؤتى فيه لما يدلّ على المبالغة ؟

قلنا : ها هنا أصلُ موضوعٌ للدلالة على المبالغة يَعُمّ مجردَ الثلاثي وغيره من سائر الأفعال ، وإذا تحقق فهوَ أيضاً من مجرد الثلاثي . يقال : ما أشدَ ضربهُ ، وهو أشدُ منه ضرباً ، وما أشدَ حمرتهُ . أو : دحرجته وهو أشدُ منه حمرةً أو : دحرجةً ، وأيضاً اشدَ الضرب ضربه ، ولشدة الحمرةُ حمرتهُ .

فإن قيل : انكُم قد افتيتمُ بأنَ ، أحسنَ من قولنا : ما أحْسنَهُ . فعلُ متعدِ معناه : جَعَلَهُ ذا حسنٍ . فلم لا يجوزُ أنْ يقال : ما حَسَّنَهُ . فتكون التعديةُ بتضعيف العين ؟

قلنا : ان التعجب وان كان اصلهُ على ما ذكرنا فقدْ صار باباً من الأبواب لا يمنع أن ينفردَ ببعض أحكامه لكثرة الاستعمال ، ولأنه قد جرى مجرى[1] المثلِ فترك فيه التصرفُ وصارتْ صيغتهُ هذه الموضوعةُ له عليه : ضربة لازب[2] . لتكون علماً لمعناهُ المقصود منهُ .

فانْ قيلَ : فأيّ شيء يمكن أن يتناوله ما هذه ؟ قلنا إنّ الأمرَ المتعجب منه إنما يستعلم سببه اعظاماً لهُ . وربما كان سبباً من خارجٍ فاعلاً أو محركاً . وربما كان معنى في الموصوف يوجبُ صفةً فيه فاما أنه ايُ شيء هو ؟ فليس على المتعجب أن يكون عارفاً به حالة تعجبه من المسبب أو ما هو في حكم المسبب .

ولو كان المتعجبُ عارفاً بذاك الأمر ، وانه أي شيء هو ؟ لم يبق العجبُ عجباً[3] عنده على ما عرفناك قبل .

فمن شأن الناظر في الصيغةِ المتعجب منها أنْ يلتفتَ إلى جانب الصانع كالمتذكر لهُ المتأمل شأنه ، ألا ترى إلى قولِ الشاعر البغدادي – وهو بعضُ من قربَ زمانهُ من زماننا – .

وجــئن المصــلّى مبــديات محاســنا تباركــتَ يــا ذا العــرشِ مــا أنــت خــالقُ[4]

---

(١) انظر ذلك في الاشموني ١٩/٣ .

(٢) سبق ان ورد هذا المثل .

(٣) في (ج) ((عناه)) .

(٤) لم استطع العثور على قائل هذا البيت فيما وقع بين يدي من مصادر ودواوين .

وأوكدُ من هذا ما روي عن النبي صلّى الله عليه وآله[1] انه تراءى لـه جبريـلُ صلواتُ اللهِ عليه ليلة البقيع في صورته العظيمة التي له فراعهُ ما رأى من عظم منظره قالوا : فغشي عليه فلما أفاق قال : سبحانَ ربي ما علمتُ انّ له خلقا[2] يشبه جبرئيل[3] .

وأيضاً من شأن العالم بالصفةِ الموجبة أن ينظر إلى المعنى الموجبِ لها في بعض الأحوال كما أنَ احدَنا إذا رأى كونَ غيره قادراً على بعض الافعال العظيمة فربما اعتبر قدرته الموجبة لصفته هذه .

فإن سأل سائلٌ فقال : إذا كان ((افعل)) متعدياً وفيه ضميرُ ((ما)) وهو يتناولُ السبب المؤثرَ في المتعجب منه على ما شرحتم فكيفَ يصحُ في الله تعالى ان يقال : ما أعلمه .

و : ما أقْدره ونحو ذلك ؟

فالجواب : أما عند أصحاب المعاني[4] فليسَ ذلك قادحاً في شيء مما أصلناه إذ هم يثبتون لله تعالى معاني والقدرة موجبة لصفاتٍ بازائها .

وأما عندنا وفي سائر الصفات فإن ذلك يكونُ على سبيل المجاز دون الحقيقة ، وكما أنه قد يقال بقدرة الله وبعلم الله وأيضاً قال الله تعالى ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾[5] فكذلك : ما أقْدَره ، وما أعلمهُ أيضاً ما أعْظمهُ ، وما أجودهُ . على تقدير عظمةِ وجودِ اوجبتا كونه عظيماً وجواداً . أو على تقدير حدوثِ أمرٍ به قد ظهر بعضُ عظمته أو بعضُ جوده . وما شاكل هذا فيكونُ ذلك بالاضافة إلينا لا إلى ذاته تعالى[6] وجلّ ، وعلى هذا قوله صلّى الله عليه وآله إنما العاقلُ من وحّدَ الله وعمل بطاعته[7] . وأيضاً قولُ القائل : فلان يكبّرُ الله . وفلان يُمجّد الله وعلى هذا فقسْ .

---

(1) في (ج) رسمت ((ترأى)) .

(2) انظر : البخاري ٨٢/٧ ، ٨٤ (بدئ الخلق) .

(3) في نسخة (ج) ((جبريل)) .

(4) انظر : البرهان للزركشي ٣١٨/٢ .

(5) سورة البقرة : الآية ٢٥٥ .

(6) انظر : تفسير القرطبي ٢٧٦/٣ .

(7) لم أجده .

مسألة : إذا كان ((أفعَل)) ، من قولنا : ((وما أفعلَه)) معناه جعله بهذه الصفة فلم حكمتم بجموده فانْ قلتُم لأنَه لم يجيء منه الحال والمستقبلُ فما العلةُ في امتناع مجيئهما منهُ ؟

فالجوابُ : أما الجمود فيدلَ عليه مع امتناعُ مجيء المضارع منه أن هذا النحو من التعجب تلزمهُ صيغةٌ واحدةٌ كما ترى ، فلا يقالُ : ((ما فَعُلَهُ)) بمعنى ما أفعله .

ولا يفصلُ بين ((ما)) و ((أفعَل)) في المعتبر من الأقاويل بشيء أصلاً ، فلا يقالُ : ما يوم الجمعةِ احسن زيداً ولا ينتصبُ عن هذا الفعل مصدرٌ إلى غير هذا من علامات الجمود .

وأما العلةُ فيه فهي انَ هذا المعنى – اعني التعجبَ المذكور – هو معنى غيرُ متصرفٍ فيه على ما عرفت فبحسب ذلك ما جمد لفظهُ ، وليكونَ هذا الجمودُ كالعلم الدال عليه .

وأما امتناعُ مجيء المضارع من البناء ((أفعَل)) هذا فلأنه لا يتصور فيه معنى الاستقبال[1] ، ألا ترى أنَ الشيء لا يكادُ يتعجبُ منه ألا وهو حاصلٌ وعلى أفضل أحواله واتم صفاته . وما بقي فيه أو في حالته المتعجب منها موضع ترقب فليسَ بحيث يتعجبُ منهُ ، وكيف يعجبُ من المعدوم .

فإنْ قيل هذا شأنُ الاستقبال فما تقولون في الحال ؟

قلنا : الحالُ وانْ كان يدلُ على أن الحدوث قد صار بحيثُ وُجدَ شيء منه فليسَ يدل على الاستتمام ففيه بعد موضَع ترقب ((ما)) .

فإن قيلَ : والماضي أيضاً قد يكونُ متقادماً عهده وبحيثُ يكونُ الحدثُ الذي يدلُ هو عليه كالفضل مثلاً من قولك : ما أفضله . متقضياً فكيف يعتبرُ الحصولُ ثم قلنا : إذا كان كذلك فليسَ يصحَ أنْ يقالَ ((ما أفعله)) بل الصحيحُ : ما كان أفعله نحو : ما كان أجمله . وكان هذه زائدةٌ ولا تعدَ فصلاً .

فاما قولنا : ((ما أجمل ما كان زيدٌ)) فكان هذه تامةٌ على ما ستعرفهُ إن شاء الله تعالى . وهي مع ما في تقدير المصدر[2] .

وكما يتعجبُ من الأشخاص كذلك قد يتعجبُ من الاحداثُ فيقالُ : ما احسنَ قيام

---

(١) انظر : اسرار العربية /١١٦ .

(٢) انظر : المقتضب ١٨٤/٤ .

زيدٍ . وما اجمل ركوبَ عمروٍ . فعلى هذا يكونُ : ما أجمل ما كان زيدٌ .
في تقدير ما أجملَ كونُ زيدٍ .

ويدلك على جمود هذا الفعل التصغير فيه نحو : ما اميلحهُ وما أُحسنَهُ ، وإنما جازَ ذلك من حيثُ ان هذا الفعلَ شديدُ الدلالة على الصفةِ المثبتة به فكأنه هي في الذكر فكما جاز تصغيرُ الصفة في نحو : حسين ومليح . كذلك جاز تصغير الفعل الدال[1] عليهما فافهم .

وأيضاً في التعجب[2] : اكرمْ بزيدٍ . وأبصر بعمروٍ . فهنا مباحث يجب أن تقف عليها الأول : ان تتعرف حال ((افعل)) هذه هي حقيقة ها هنا باقية على أصل الوضع أم مستعارة عن الأمر منقولة ؟ وانْ كانت منقولةً فعلى أي حد يتصور النقلُ وكيف يناسب الأمر التعجب ، ومن أيّ جهة ؟

الثاني : ان تتطلب الفاعل لهذا الفعل فإنه لابد منه .

الثالث : ان نعتبر حال الجار المجرور بعد ((افعل)) فتكلم عليه .

أما صيغة ((افعل)) فبعيدٌ أن تكون مشتركةً بين الأمر والتعجب في الأصل . يدلك على ذلك : انا لا نذكر من يجعلها أصلاً في التعجب ممن[3] يوبه[4] له من مزاولي هذه الصناعة . ولو صحّ ذلك لكان لقائل ان يدعي مثل هذا في التهديد[5] وغيره مما تشارك صيغته صيغة الأمر[6] نحو قوله تعالى ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾[7] ثم يلزمه ان يجعل ((فَعَل)) أيضاً مشتركاً بين الماضي وبين غيره . ألا ترى انه قد يقال : غفر الله له . وجزاه الله خيراً .

---

(١) أسرار العربية /١١٦ ((ان التصغير هنا لفظي ، والمراد به تصغير المصدر لا تصغير الفعل ، لأن الفعل منع من التصرف ، والفعل متى منع من التصرف لا يؤكد بذكر المصدر فلما أرادوا تصغير المصدر صغروه بتصغير فعله)) .

(٢) حاشية في (ش) مباحث مهمة .

(٣) في (ج) ((مين)) .

(٤) في (ج) ((إليه)) .

(٥) في (ب) ((يشاكه)) .

(٦) انظر : تفسير القرطبي ٣٦٦/١١ .

(٧) سورة فصلت : الآية ٤٠ .

في الدعاء . وأيضاً : ان احسنت في الشرط وليس واحدٌ منهما بواقع ، فإنْ ذهب إليه بعضُ النحويين فقد كفى نفسه مئونةَ تطلب المناسبة بينه وبين الأمر وإذ وضح هذا فقد تحقق انَّ ((أفعِلْ)) إنما استعملتْ في التعجب على سبيل النقل مستعارة من الأمر ، ثم أنهم قد اختلفوا في كيفية[1] هذا النقل ، فذهب جلّة اصحابنا إلى ان المنقول هو اللفظ فقط قالوا : استعير من الأمر إلى الخبر . حتى انه لا يحتاج إلى ضمير فيه مرتفع به كسائر الأوامر ، ولو جعلوا هذا اشتراكاً كان اليق إذْ النقلُ إنما يتصورُ باعتبار المعنى على ما قد شرح في كتب البلاغةِ وبيانِ وجوه المجاز . ألا ترى ان لفظةَ ((الاسد)) المنقولة من ((السبع)) إلى ((الشجاع)) ، لو كانت منقولة وحدها من غير ان ينتقل بانتقالها المعنى لكانتْ مرادفةً للشجاعِ كالكمي والنجد وحقيقة عليه لا مجازاً[2] .

أو كذلك ((البحرُ)) للجوادِ فعلى توهم المعنى المستعار في المستعار له يتصور كون اللفظ مجازاً وهذا هو النقل الذهني من المستعار منه إلى المستعار إليه .

وذهب آخرون إلى ان هذا النقل قد تناول المعنى أيضاً أي فيه توهم يوجبه الخطابُ كما ان في قولنا : غفر الله له . توهم المعنى أما باعتبار التفاؤل[3] وأما على سبيل تأكد الرجاء .

وأيضاً في التهديد توهُم الأمر ، وذلك انه لما كان المشفقُ من وقوعِ الحدثِ يرى كأنه ناهٍ عنه بالطبع صار المدلُ الآمنُ من لحاق الضرر منه وفيه كأنّه أمر به ، إذ الطرفان متقابلان . وعلى هذا القياسُ فكأنَّ معنى قول القائل : اكرم بزيدِ صادقٍ كريماً بزيد أو اثبت الكرم بزيدٍ .

فإن قيل : إذا كان المعنى على ما ذكرتم فهو أمرٌ محضٌ فلم قلتم انه منقولٌ ؟

قلتُ : إنما حكمنا بكون أفعلُ هنا منقولة من حيث ان المراد بها ليس الأمرُ نفسهُ – ومن أجلِ ذلك شاع توجيه الخطاب مرسلاً غير مسددٍ نحو شخص بعينه أو أشخاص على ما سنصفه بعونِ الله تعالى .

---

(١) في (ش) ((كيفة)) .

(٢) انظر : المزهر للسيوطي ٣٥٥/١ .

(٣) انظر : الاشباه والنظائر ٥٩/٤ ، وفي (ج) كتبت ((التفول)) وفي (ش) ((التفاءل)) .

وإذا كان وراء الأمر غاية للمتكلم مقصورة فلا شك ان استعماله للفظ الأمر إنما هو على طريق المجاز من حيث[1] الموضع الأول كالشأن في : افعل ما شئت . وغفر الله له .

على ما بينا قبلُ فهذا القولُ هو أشدّ القولين كما نرى والحقُ احقُ أنْ يتبعَ .

وأما النظرُ في أمر الفاعل المسندِ إليه فعل فإن اصحابَ الرأي الأول : ذهبوا إلى ان الفاعلَ هو الجارُ والمجرورُ بعده وإنما جاز لهم هذا من حيثُ ان معنى ((افعلْ)) عندهم معنى فَعُلَ قالوا : اكرمْ بزيدِ معناه كَرُم زيدٌ ، ففي هذا القول من التعجرف ما ترى .

وقد اجمعَ اصحابُ الرأي الثاني : على ان الفاعل هو ضمير المخاطبُ[2] المستكن في ((أفعلْ)) ثم اختلفوا في تعيين هذا المخاطب ، فروي عن بعضهم انه قالَ : الفاعلُ هو ضميرُ الحدثِ المدلول عليه بافعل هذه – اعنى المصدر[3] – وجاز اضمارُ استغناءً عن الحدثِ بالفعل على نحو ﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾[4] فيمن حمله على تقدير الاقتداء ، وأيضاً من كذل كان شراً له وتلخيص المعنى باكرمٍ صادف بزيدٍ كريماً فالهمزةُ للمصادفة والملازمة كما قالوا : أفتَقَ قرنُ الشمس واصفت الزجاجةُ[5] .

أو بأكرم ، احكم بأنّه كريمٌ كما تقولُ : اعظمتُ زيداً – أي حكمتُ بعظمته – وهذا التعيينُ في الخطابِ لا يخلو من تعسف ما .

وقال آخرون : المخاطبُ هو نفسُ المتعجب ، لأن من شأن المتعجب ان يقبل على نفسه فيناجيها فيما يستعظمهُ من الأمور فيتمشى على قوله : أن تكون الهمزةُ للمصادفة وأنْ يكونَ للحكم أيضاً كما في الوجه الأول ، ولأن عناية المتعجب مصروفة إلى إظهار ما في نفسه من التعجب لا إلى تعيين المخاطب بقصر الخطاب عليه والإشارة نحوه والألفاظُ

---

(١) هذا الرأي منسوب لسيبويه كما جاء في شرح المفصل ١٤٨/٧ .

(٢) الرأي منسوب للفراء . انظر : الكافية ٣١١/٢ .

(٣) انظر : الهمع ٩٠/٢ .

(٤) سورة الانعام : الآية ٩٠ ، يذكر الداني في التيسير /١٠٥ ان الهاء ليست ضميراً ، وإنما هي هاء السكت لذا حذفها حمزة والكسائي في الوصل . انظر : مشكل اعراب القرآن ٢٦٠/١ . أما القرطبي فقد نقل عن ابن النحاس ان الهاء لبيان الحركة في الموقف وهي ليست هاء اضمار . انظر : تفسير القرطبي ٣٦/٧ .

(٥) رسمت الجملة كما في النسخ الثلاث ولم أجد هذا المثال في كتب النحو التي وقعت بين يدي .

تكون مطابقة للمعاني كان اوجهُ الوجوهِ عندنا أن يكون الخطابُ مرسلاً والمخاطبُ غيرَ متعينٍ كما في قوله :

يـــا مـــنْ لعذالـــةِ خذالـــةِ أشـــبِ   حَـــرّقَ بـــاللوم جلـــدي أيّ تحـــراقِ[1]

لما كان المقصودُ هو إظهارُ الحالِ بينه وبين عاذله لا اعلام منادى بعينه جاز لهُ ارسالُ الخطابِ غير مخصص ولا مفصل .

فإنْ قيل المنادى هنا محذوفٌ وهو في تقدير الثبات ؟

قلت : محذوفٌ ولكن غيرُ مخصوصٍ[2] كما في قوله تعالى ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾[3] وكما في قول الشاعر :

ألا يـــا اســـلمي ذات الـــدماليج والعقـــد[4]

---

(1) لتأبط شراً . ديوانه /١١٠ ، ويرويه ابن قتيبة في الشعر والشعراء ٣١٢/١ برواية مختلفة بعض الاختلاف :

يـــا مـــن لعذالـــةِ خذالـــة نشـــب   خرقـــت بـــاللوم جلـــدي أي تخـــراق

(2) نسب القرطبي في تفسيره ١٨٧/١٣ للزمخشري قوله ((لأن مواضع السجدة أما أمر بها أو مدح لمن أتى بها أو ذم لمن تركها)) لذا يرى الفرخاني ان المنادى غير مخصوص .

(3) سورة النمل : الآية ٢٥ . وفي التيسير /١٦٧ يقول الداني ((الكسائي)) . (إلاَ لسجدوا) بتخفيف اللام ويقف – على – الايا ، ويبتدئ على الأمر أي – الايايا الناس اسجدوا – والباقون يشددون اللام لاندغام النون . انظر : توجيهات الفراء في تفسير القرطبي ١٨٥/١٣ وانظر : أمالي ابن الشجري ١٥١/٢ ، وانظر : شرح المفصل ١٢٠/٨ .

(4) هذا البيت مجهول وجدته في حاشية الانصاف نصه :

ألا يـــا اســـلمي ذات الـــدماليج والعقـــد   وذات الثنايـــا الغـــر والفـــاحم الجعـــد

وعلى غراره يورد ابن الانباري ابياتاً من الشعر منها للأخطل :

ألا يـــا اســـلمي يـــا هنـــد بـــني بـــدر

ولذي الرمة :

ألا يـــا اســـلمي يـــا دار مـــي علـــى البلـــى

يدلك على هذا انك لو ذهبت لتخصص المنادى المقدر في قوله : يا من لعذالة . فقلت يا صاحبُ أو يا جاريةُ . أو يا خليلي . أو ياقومُ . كنت قد جئت بأخصَّ من الواجب .

ولأصحاب الرأي الأول ان يعترضوا على الوجهين الأولين بأن يقولوا : انا نسمعهم يقولون : يا عمرو أكرِمْ بخالدٍ . فكيف يكونُ الضميرُ في اكرم لغير عمرو ؟ وقد صرح بندائه قبل وهل يجوزُ ان يقالَ : يا عمرو اقبِلْ زيدٌ ؟

فالجواب : إنما ساغَ هذا من حيث ان أكرمْ ليس بأمر صرف على ما بينا ، بل هو علمٌ للتعجبِ ومحرفٌ عن أصله المقدر قبلُ ، فكأنه : يا عمروُ ما أكرمَ خالداً .

فإن قيل : فكيفَ يرتفع الضميرُ في ((اكرم)) ؟ قلنا : كارتفاعه في ((اقبلْ)) لو حرّفَ اقبلْ زيدُ . فجعل اسماً مثلاً في نحو قول القائل : يا عمروُ أقبلْ زيدٌ قد جاءكَ .

ولهم أنْ يعترضوا على الوجه الثالث فيقولوا . انكم قد أثبتم على الجملة ضميراً في ((أكرمْ)) وان كان لا معيناً لأحدٍ فكيفَ يصحّ قولهم : يا زيد ان اكرم بعمروٍ . ولو كان فيه ضميرٌ على الوجه الذي ادعيتم لكانَ من حقه ان يثنى ويجمع ؟

فالجوابُ : ان لفظةَ ((أفعلْ)) هذه لجمودها وتناسي الخطابُ فيها صارت بحيثُ لا يلتفتُ إلى الضمير الذي تحتوي هي عليه فلا يثنى ولا يجمع ، كما ان نعْم قد تجعلُ للمؤنث الحقيقي من غير ان يلحق علامةُ التأنيثِ على ما أنبأناك به . ولأنهم لو قالوا أفعلا به وأفعلوا به[1] ((لا شتبه بالأمر الصريح ولم يؤذنْ بأنّه قد زحزح عن مستقره الذي كان له في الأصل ، وقلما يصرفُ الشيء عن أصل كان له فيبقى معه جميع أحكامهِ ولواحقه التي كانت تصحّ عليه قبلُ .

وأما الجارُ والمجرورُ بعْد ((أفعلْ)) فمختلف فيه : جعله القائلون ينزع الضمير من ((أفعل))[2] فاعلاً على ما عرفت فمحله[3] رفع وقياسُ قول غيرهم : ان يكون لا محل لهُ من الاعراب إذْ ليسَ واقعاً في موقعٍ مفردٍ . ومما يرجعُ هذا القولُ على الأول حذفُ الجار

(١) انظر : المرتجل /١٤٨ .

(٢) انظر : شرح المفصل ١٤٨/٧ ، والهمع ٩٠/٢ .

(٣) انظر : ما ذُكر سابقاً في هذا الصدد .

والمجرور[1] من نحو قوله عز وجل ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[2] مع ان سيبويه[3] ومن شايعه[4] قد حكموا بأن الفاعلَ لا يحذفُ أصلاً .

فإن قالَ قائلٌ : ان الفاعل هنا في حكم الثابت تقديراً فما باله لا يسوغ : اكرمني واكرمت الرجلين ، وحكمُ ((أفعِلْ به)) حكمُ : ما أفعَلَه وافعَل منه .

فكما لم يقولوا : ما أحمرهُ واصفرهُ واعور منهُ . كذلك لم يقولوا : أحمِر بزيدٍ واصفر واعورْ بعمروٍ وعلى هذا فقس .

وقد بقي علينا الآن أن نذكر ((أفعلَ)) الذي للمبالغة وأحكامه إذ هو شديدُ الشبهِ بالتعجبِ ومناسبٌ له تقولُ : ان ((أفعل)) هذا لا يستعملُ مفرداً إلاّ مع احدى زائدتين : أما مع ((منْ)) في آخره نحو : أفضل من بكرٍ . وتوصفُ به النكرةُ لفقدِ سبب التعريفِ .

ولا يثنى ولا يجمعُ ولا يؤنث لأنه مع ((منْ)) في حكم شيء واحد . ولا يمكنُ أن يلحقَ واحدٌ من هذه الاعراض مجموعَ كلمتين ، إذْ التثنيةُ والجمعُ والتأنيثُ من خصائصِ الكلم المفردةِ .

وإنما لزمه ((منْ)) من حيثُ ان معناه لا يتمُ إلاّ بهِ ، إذْ هو يستدعي ذكر ما يضايفه[5] في الوجود ألا ترى أنك لو قلتَ : مررت برجل زائد في الفضل علي . لم يكنْ تاماً ، فإن حذفَ منه ((منْ)) فبعدَ الاستغناء عن ذكر ما يضايفهُ وذلك في نحو : قوله تعالى ﴿يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾[6] أي اخفى من السر[7] .

(١) الرأي منسوب للفراء . انظر : شرح الكافية ٣١١/٢ .

(٢) سورة مريم : الآية ٣٨ . انظر : البيان ١٢٦/٢ . وانظر : تفسير القرطبي ١٠٨/١١ .

(٣) انظر : الكتاب ٧/١ .

(٤) انظر : المقتضب ١٩/١ .

(٥) سيمر هذا الاصطلاح لاحقاً .

(٦) سورة طه : الآية ٧ ، يقول القرطبي ١٧٠/١١ ((وأخفى من السر ما ستحدث به نفسك مما لم يكن وهو كائن)) ويروى عن ابن عباس السر ما حدث به الإنسان غيره في خفاء واخفى منه ما أضمره في نفسه .

(٧) اخفى يجوز أن يكون فعلاً ومفعوله محذوفاً تقديره السر عن الخلق وجوز بعضهم ان يكون اخفى اسماً أي اخفى منه . انظر : املاء ما من به الرحمن ١٦٨/١ .

وأيضاً في نحو قول القائل : اعطني مائة وأزيد . أي ازيدَ من مائة .

وإنما جاز ذلك اكتفاءً بالأول عن الثاني ومع هذا فهو في حكم الثابت فلذلك لا يجوزُ أن يجمعَ ((أفعل)) هذا أو يؤنث(1) .

ومن هذا القبيل أيضاً قوله عز وجل ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَانِ عِتِيًّا﴾(2) فكان التقديرُ أشدَّ من الآخرين .

وأما مع الألف واللام في أوله نحو : الافضلُ ولا يوصف به إلاّ المعرفةُ لمكان ((لام التعريف)) وقد يثنى ويجمع ويؤنثُ تقولُ : الافضلان والأفاضل والفضلى ، وان كنت لا تستغني(3) في الجمع منها والتأنيث عن اعتبار السماع ، فإن الاشرف والأظرف ليس يستعمل الجمعُ منهما والتأنيث استعمال الأفاضل والفضلى . والأطاول والطولى من الافضل والاطول وأيضاً الاكرمُ والأمجدُ قد سمع منهما الأكارم والأماجدُ ولم يسمع الكرمى(4) والمجدى فتحقق هذا(5) .

فإنْ قيلَ : أليس قد حكمتم بانّ الذي أفعلَ للمبالغة(6) إنما يتمُّ معناه باعتبار ما يضايفه – اعني ما يثبتُ للأفضل(7) زيادةً عليه في المعنى المشترك فيه ، ولهذا ما احتيج فيه إلى ((منْ)) مثبتة أو مقدرةً – فهل يوجد هذا الحكمُ في ((الافعل)) المعرف باللام أم لا ؟ ثم انْ وجدَ فهل يحتاجُ إلى تقدير ((من)) معه ؟ وان لمْ يوجدْ فبم ارتفع بعد ثبوته ؟ قلنا : إنَّ ((الأفعَلَ)) هذا لا يعرفُ بالألف واللام إلاّ وقد ثبتت للموصوف به المزيةُ على الإطلاق . وبالقياس إلى كلّ واحد من الأشخاص المشاركة له في الصفة . فاما : ما دام له المزيةُ

---

(1) انظر : المقتضب 168/1 .

(2) سورة مريم : الآية 69 ، وانظر : تفسير القرطبي 134/11 .

(3) من هنا يبدأ الأزهري في النقل عن الفرخاني في كتابه شرح التصريح 103/2 .

(4) إلى هنا انتهى نقل الازهري في كتابه شرح التصريح 103/2 وقد توهم الازهري في اسم المصنف وسماه علي بن سعيد وتصحف على الناشر عبارة كتابه المستوفى وسماه : كفاية المستوفى .

(5) ونقل هذا النص أبو حيان الاندلسي في كتابه : ارتشاف الضرب ص329 ب مصور معهد المخطوطات 7 نحو .

(6) في (ب) ((الذي)) وساقطة من (ج) ، (ش) .

(7) في (ش) ((للأفعل)) وفي (ب) ، (ج) ((لافعل)) .

بالقياس إلى بعض تلك الأشخاص دون بعض فينبغي ان يلتقي بـ ((منْ)) ليتوصل به إلى ذكر المقيس إليه ، فقد بأن ان الألفَ واللام قد أغنى عن المقايسة الجزئية التي كان لأجلها يحتاجُ إلى ((منْ)) فإن قيلَ : كيفَ يمكنُ ان يوجدَ المحرزُ لتلك المزية في كلِّ زمان وبكلِّ مكان وإن أمكن فكيفَ يتحققُ منه هذا ؟ وهل يكونُ الحاقُ الألفِ واللامِ موقوفاً على هذا التحقيق أم لا ؟

قلنا إنما ذلك بالقياس إلى المتكلم وبحسب ادعائه ترى ان غيلان[1] كأن استقرئ الأشخاص الإنسانية حتى تبين له الحكم الذي نطق به في قوله :

وميّةُ احسنُ الثقلينِ جيداً ... وسالفةً واحسنهم قذالاَ[2]

وقد يكونُ ذلك بحسبِ الغرضِ وعلى هذا يصحُ قولهم : الأمثلُ فالأمثلُ ، والأفضلُ فالأفضلُ .

فإنْ قيلَ : وان اريدَ اثباتُ المزيةِ المذكورة لا على الإطلاق بلْ بالإضافة إلى شخصٍ فكيفَ ينبغي ان توصفَ المعرفةُ بافعلَ ؟

قلنا ، على نحو قولنا : مررتُ بزيدِ الذي هو اشرفُ من عمروٍ . وكما يقال : بزيد الذي هو قائم . وإنما تجنبوا تعريفَ نحو هذا[3] لا من جهةِ استحالة المعنى بل لئلا يتعاود الكلمة زائدتان مخصصتان من شأنهما[4] التعاقبُ ومن ثم تركوا تكثير الصنف الثاني من صنفي ((افعل)) – اعني الموضوع على التعرفِ – فلم يقولوا : مررتُ برجل افضل إذا ارادوا الغاية كراهةَ ان تعرى الكلمة من التعريف والتخصيص في حالة واحدة .

فإنْ قالَ قائل : إنما ذلك لأن الغاية بذاتها متعينةٌ فلا يليق بها التنكيرُ كأنْ قد قال قولاً هذا حالُ الافراد .

فأما الإضافةُ فمتصورة في كلّ واحدٍ من صنفي ((أفعَل)) تضيف الأول بطرح

(١) يقصد بغيلان ((ذو الرمة)) بن عقبة بن بهيش . انظر : الشعر والشعراء ٥٢٤/١ .

(٢) لذي الرمة . انظر : الديوان /٤٣٦ .

(٣) في (ش) ((إلاّ)) في (ب) ، (ج) ((لا)) .

(٤) انظر : المقتضب ٢٢٦/٤ .

((من)) من آخره . نحو : زيدٌ افضلُ القوم . وهند احسنُ الناسِ ، والشرطُ فيه ان يكون المضاف إليه جنساً ، يكون المضافُ داخلاً فيه مقدماً على ما سواه منه .

فعلى هذا لا يستقيم أن تقول : زيدُ أفضلُ اخوته . لأنك قد أخرجتَ الاخوة باضافتهم إليه عن ان يكونَ هو داخلاً فيهم . فإن قلت : أفضلُ الاخوة . صلحَ فإن قيلَ ، فكيف جازَ ، اكرم ماشٍ ونحو هذا ؟ قلنا : لأن النكرة في مثل هذا الموضع تُغني غناءَ الجمعِ فكأنّه : اكرمُ الماشينِ ، وقد يقالُ : زيدُ من افضلِ الناس فافضلُ هنا لأكثرِ من الواحد وزيدُ بعضٌ منه .

ولا يجوز أنْ يجمع ((افعل)) هذا أو يؤنث مع الإضافة كما لم يجزْ ذلك فيه قبل الإضافة قال الله تعالى : ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِّلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ﴾[1] .

وتضيفُ الثاني بنزع اللام من أولهِ نحو قوله صلّى الله عليه وآله[2] : أحاسنكُم أخلاقاً[3] . صحَ فيه الجمعُ الذي كان تقرر له قبلُ الإضافة .

وأيضاً يقولون صغرى البناتِ على الصغرى بالألف واللام لا غير ، فأما :

كأنَ صغرى وكبرى من فواقعها ... حصباءُ درٍ على أرضٍ من الذهبِ[4]

فمردودٌ على أبي نواس .

وقد يجوزُ ها هنا أنْ يكونَ المضافُ لا داخلاً في المضاف إليه بل باعتبار التوهم كما يقال : زيدٌ افضلك . أي ((هو)) الذي يحكمُ بأنّه الافضلُ . أو على طريق المقايسة كما يقال : احرُّ نار الجحيم ابردُها . فاضافة ((ابردُها)) على هذا الوجه .

وقلما يوجد مثل ذلك في كلامهم فعلى هذا يصح : زيد افضل اخوته . أي ((هو)) الذي يحكمون بأنه ((هو الأفضل)) .

---

(١) سورة المائدة : الآية ٨٢ .

(٢) في (ج) ((وسلم)) .

(٣) صحيح البخاري أدب /٣٩ ، صحيح مسلم فضائل /٦٨ ، الترمذي بر /٤٧ ، مسند احمد بن حنبل ٢ ، ١٦١ ، ١٨٩ .

(٤) لأبي نؤاس ، انظر : الديوان /٣٤٣ .

وأما الثالث : من العوامل فقبيل : ينقسم ثلاثة اقسام كما عرفت : اسمُ الفاعلِ ، واسمُ المفعولِ والصفةُ المشبهة باسم الفاعلِ ((وهذه إنما عملت لمشابهتها الفعل ، وكلما كان الشبهُ اكدُ كان العملُ اقوى . فنسبةُ شبه كلِّ واحدٍ منها إلى عمله كنسبة شبه الآخر إلى عمله ، وعلى الابدال نسبةُ الشبه إلى الشبهِ كنسبة العمل إلى العملِ .

واكثرُ هذه الثلاثةِ حظاً من المشابهةِ هو : اسمُ الفاعلِ ، وهو قدْ يعملُ عملَ الفعلِ إذا كان للحال أو الاستقبال تقول : زيدٌ قائمٌ اخوه ، وبكرٌ لابسٌ غلامه ثوباً . يرتفع اخوه وغلامه بقائم ولابس ، كما لو ارتفع بيقومُ اليومَ ، ويلبس غداً ، وأيضاً ينتصب ((ثوباً)) عن لابسٍ ، كما ينتصبُ عن يلبسُ على ما ستعرفهُ إن شاء الله تعالى .

وكذلك إذا كان متعدياً إلى أكثر من مفعولٍ واحدٍ نحو : عمرو معطٍ خالداً ديناراً . والله تعالى منبيءٌ زيداً بكراً افضلَ الناس . فحكمُ اسمِ الفاعلِ حكمُ الفعل المضارع سواءً ، كأنهما تقارضا أعمالاً واعراباً ، فكما اعرب الفعلُ لمشابهةِ الفاعل كذلك اعمل الفاعلُ لمشابهة[1] الفعلِ ، والمشابهة بينهما قد تثبت من جهة اللفظ وقد تثبت باعتبار المعنى .

أما اللفظ فلأنَّ اسم الفاعل يوازنُ الفعلَ المضارع الذي يبنى عليه في حركاته وسكناته ، فربما حصلَ فيها التعادلُ من جهةِ الأصلِ والزائد كما يقال : ينطلقُ ومنطلقٌ . ويستخرجُ ومستخرج ويضارب ومضاربٌ . ويدحرج ومدحرج وربما لم يحصل فيهما ذلك نحو : يضربُ وضارب ، ولأنه يثنى ويجمعُ اسمُ الفاعلِ كتثنية الضمير في الفعلِ المضارع وجمعهُ وعلى حدّهما يقال : قاعدان وقاعدون كما يقال : يقعدان وعلى هذا القياس .

وأما المعنى ، فلأنَّ قولنا ، زيدٌ مكرمٌ وقاعدٌ يدل على ادعاءِ حصول معنى في الحال ، أو الاستقبال ، كما أن قولنا : يكرمُ أو يقعدُ يدلّ على ذاك .

فإذا كان اسمُ الفاعل للماضي فليسَ من حقه أن يعمل لفقد وجوه المشابهة المذكورة ألا ترى : ان ضاربَ ليس على وزنِ : ضربَ ولا ضربا وضربوا . على نحو : ضاربان وضاربون .

(١) حاشية في (ش) ((بيان المشابهة بين الفعل المضارع واسم الفاعل)) .

فإنْ قيل هبْ أنَّ المشابهةَ اللفظية على ما ذهبت إليه ، فما تقول في المشابهة المعنوية أليسَ كما أنْ قولنا : زيدٌ ضاربٌ عمرو إذا كان للحال يدلّ على حدوث ضربٍ في الحال ، كذلك قولنا : هو ضاربُ عمروٍ . إذا كان للماضي يدل على حدوث ضرب قد مضى ؟ قلت : لا إنما المعنى ان زيداً متصفٌ في تلك الحالة بأنه كان ضارباً في الزمان الماضي ، فإن قصد نفسُ حدوثِ الفعل في الزمان الماضي ، فالواجبُ ان يقال : كان زيدٌ ضاربَ عمرو .

فإن قلت : المكرمُ زيداً امس اخوك . جاز لأنَّ ((الألف واللام)) بمعنى ((الذي)) والموصولُ من شأنِه أن يتمم بالجمل ، إلاّ أن الفعل لا يمكنُ ان يتصلَ به الألفُ واللامُ فألجأتهُ الضرورة إلى ان انقلب اسماً للفاعلِ وهو في تقدير الفعلِ فلهذا ما عمل ماضياً .

فأما قوله الله تعالى : ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾[1] فعلى تصوير الحال الماضية كأنَّ التقدير : وكلبهُم يبسطُ ذراعيه .

ومما يبين لك الفرق بين اسم الفاعل إذا كان ماضياً وبينه إذا كان للحال أو المستقبل : ان الماضي إذا كان عن المتعدي واضيف إلى الموقع به الفعل تعرف بالإضافة نحو : مررت بزيدٍ صاحب بكر . وكما لو نزلت ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[2] منزلة الماضي[3] على نحو : قوله تعالى : ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾[4] لأن المترقب من الله سبحانه والواقع في حكم شيء

---

(١) سورة الكهف : الآية ١٨ ، انظر : البيان في غريب اعراب القرآن ١٠٣/٢ وقال العيني موضحاً الحلل الماضية في حاشيته على الاشموني ٢٩٣/٢ . في حكاية الحال الماضية طريقتان الأولى وهي المشهورة ان يقدر الفعل الماضي واقعاً في زمن المتكلم ، الثانية وهي طريقة الاندلس ، ان يقدر المتكلم نفسه موجوداً في زمن وقوع الفعل والتعبير على كل بما للحال)) . املأ ما من به الرحمن ٦١/٢ نصب ذراعيه بباسط وان كان للماضي والسبب لأنه حال محكية . انظر : الاشموني ٢٩٢/٢ .

(٢) سورة الفاتحة : الآية ٤ ، قرأها ابو هريرة وعمر بن عبد العزيز (مالكَ) بالنصب وانس (مَلِك) و (مَلْك) بالسكون هارون الاعور . انظر : مختصر في شواذ القرآن ١/ .

(٣) ومثله ((هذا حاج بيت الله في العام المقبل)) ، تأويله سيحج في العام المقبل أفلا ترى ان الفعل قد ينسب إليه وهو لم يفعله بعد ، وإنما اريد به ، الاستقبال ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ تأويله الاستقبال . تفسير القرطبي ١٤٢/١ .

(٤) سورة النساء : الآيات ١٧ ، ٩٢ ، ١٠٤ ، ١١١ ، ١٧٠ وسورة الفتح : الآية ٤ .

واحدٌ إذ لا يحتاج إلى آلة منتظرة ولا إلى قوة منتظرة[1] ولا يمكنُ ان يعارضهُ عائقٌ يعوقُ عن الفعلِ تعالى عن ذلك ﴿عُلُوًّا كَبِيرًا﴾[2] .

وغير الماضي إذا اضيف إلى المفعول لم يتعرفْ بالاضافة ويكونُ في حكم الانفصال ، والمضافُ إليه في موضعِ النصب فلهذا[3] ما قد يعطفُ عليه بالمنصوب في نحو قوله :

بينا نحنُ نرقبُهُ أتانا مُعَلِّقَ وفضةٍ وزنادَ راعِ[4]

ولتصورهِ بصورةِ النصب ما نصبوه مع كفَّ النونِ في نحو قولِ الانصاري :

الحافظو عورةَ العشيرة لا يأتيهمُ من ورائهم نَطَفُ[5]

والأكثرُ فيه الجرّ نحو : المكرما زيدٍ ونحوُ قولِ الفرزدق :

أسيِّدُ ذو[6] خُرَيْطَةٍ نهاراً مِنَ المُلَقَّطي قَرَدِ القُمامِ[7]

فإنْ كان اسمُ الفاعل – المعرفُ بالألف واللام – مفرداً فليس بعده إلاّ النصبُ ، لأنه ليس فيه ما يحصرونَ على حذفه استخفافاً للكلمة فاما ما انشده سيبويه[8] :

---

(١) تفسير القرطبي ٣٢٨/٥ ، وكان الله – أي في ازله وأبده – عليماً بجميع المعلومات حكيماً فيا حكم وابرم)) .

(٢) سورة الاسراء : الآية ٤٣ . ستمر الآية لاحقاً .

(٣) في (ش) ((قدما)) وفي (ب) ، (ج) ((ما قد)) .

(٤) البيت لنصيب كما في ديوانه /١٠٤ ، وروي (وزنادا) .

(٥) الانصاري المقصود به هو عمر بن امرئ القيس جاهلي وهو جد عبد الله بن رواحة الكتاب ٩٥/١ ، المقتضب ١٤٥/٤ ، انظر : الخزانة ١٨٨/٢ ، ١٩٢ ، والمحتسب ٨٠/٢ ، والهمع ٤٩/١ ، والاشموني ٢٤٧/٢ ، وروي ((من ورائنا)) .

(٦) في (ب) ، (ش) ((ذي)) وفي (ج) ((ذو)) كما هي في رواية سيبويه ٩٥/١ .

(٧) ديوان الفرزدق /٨٣٥ .

(٨) انظر : الكتاب ٩٣/١ .

انــا ابــنُ التــاركِ البكــريِّ بشــرٍ عليــهِ الطــيرُ ترقبــهُ وقوعــا[1]

فليس مما يقاس عليه[2] .

فإنْ ولي اسم الفاعل ضميرٌ بعده فالوجهُ أن يكونَ الضميرُ مجروراً بالإضافة إليه سواءٌ كان اسم الفاعلِ مفرداً أو مثنى أو مجموعاً ومعرفاً بالألفِ واللامِ أو غير معرف .

فأما قوله :

ولم يرتفــقْ والنــاسُ مُحتضِــرونَهُ جميعــاً وايــدى المعْــتفَينَ رَواهقُــهُ[3]

فلا عبرة به[4] .

فأما الضميرُ المقدرُ في اسم الفاعلِ فحكمهُ حكمُ المظهر إذا وقع موقعه فكما ان قولنا : مررتُ برجلٍ منطلقٍ أخوه : يرتفعُ اخوه منه باسم الفاعل فكذلك إذا قلنا : مررتُ برجلٍ منطلقٍ يرتفع الضميرُ في منطلق بمنطلق ارتفاع الفاعل بفعله .

فإن جرى على غير من هولهُ وجب ابرازه وإن كان لم يقع لبس لأنه فرعٌ على الفعل في العملِ فمنحط عن درجته ، وذلك نحو : الزيدان هند ضارباها هما .

وأيضاً لقيتُ صاحبَ الدار البانيها هو . إذا جررت البانيها صفة للدار ، كأنه التي بناها . ولهذا جاز : لقيتُ صاحبَ الدار البانيها زيدٌ . من غير أن يعودَ ضميرٌ من الاسم بعْدَ البانيها إلى صاحب الدار .

فإنْ نصبت البانيها صفةً للصاحب لم يحتجْ إلى ابراز الضمير إذ البانيها بجنب الصاحب وهولهُ . ولهذا لم يجزْ : لقيتُ صاحبَ الدار البانيها زيدٌ . كما لا يجوز : صاحب الدار الذي بناها زيدٌ .

(١) لمرار الاسدي . انظر : الكتاب ٩٣/١ ، وشرح المفصل ، ٧٣/٣ والمقرب ٢٤٨/١ ، الخزانة ١٩٣/٢ ، والهمع ٢٢٢/٢ ، والاشموني ٨٧/٣ .

(٢) يرد على سيبويه ٩٦/١ والمبرد يجر بشر . انظر : الخزانة ٩٣/٢ .

(٣) لمجهول . انظر : الكتاب ٩٦/١ ، وشرح المفصل ١٢٥/٢ ، والخزانة ١٨٧/٢ .

(٤) انظر : الخزانة ١٨٨/٢ .

فإنْ عاد الضميرُ صلح نحو : لقيتُ صاحبَ الدار البانيها غلامهُ كما تقول : صاحب الدار الذي بناها غلامهُ على ما ستعرفه بعدُ إن شاء الله تعالى .

ومما لا يسعك اهماله ان تعلم ، ان اسم الفاعل لا يكادُ يعملُ عمل الفعل إلاّ إذا جرى على شيء قبله ذلك : ان يكون خبراً للمبتدأ ، أو لما[1] في حكم الابتداء أو صفةً لموصوف أو حالاً لذي حالٍ على ما سيتضح لك ان شاء الله تعالى نحو : زيدٌ قائمٌ ابوه وكان بكرٌ منطلقا صاحبهُ ، ومررت برجلٍ مكرم اخوه زيداً .

أو جاءني خالد راكباً غلامهُ ، أو اعتمد على همزة الاستفهام أو على ((ما)) النافية نحو : اقاعدٌ الاميرُ وما مسيء[2] من اعتب .

قال سيبويه ((وزعم[3] الخليلُ انه يستقبحُ ان تقول : قائم زيدٌ)) يعني على ان يرفع زيدٌ بقائم ارتفاعَ الفاعلِ بفعله ، وإنما كان ذلك كذلك ، لأن الفعل لاحظَّ له في الابتداء فكذلك ما يجرى مجراه وكأنه إذا جرى على الاسم قبله كان اصحَّ شبهاً بالفعل لأن الفعل لا يكونُ إلاّ محمولاً على غيره .

فإن لم يكنْ جارياً على ما قبله وضامته[4] ((همزة الاستفهام)) أو ((ما)) النافية تقاوى بالاعتماد عليهما فلم ينب به موضعهُ وترشح لأن يعمل عملَ الفعل فإنْ لم يكن هذا ولا ذلك فبمعزل عن العمل فأما قول ابن أبي ربيعة :

وكم مالئ عينيهِ من شيء غيره ... إذا راحَ نحو الجمرةِ البيض كالدمى[5]

فعلى حذف الموصوف[6] يدلك على هذا الضميرُ في مالئ . ألا ترى انه لا يجوزُ ان ينتصب عنهُ المفعولُ إلاّ وقد ارتفع به الفاعلُ قبلُ ، ولا يمكن ان يقال : ان الضمير في

(١) خطأ في (ش) ((افلما)) وفي (ب) ، (ج) ((اولما)) .

(٢) ما ساء من اعتب ، مجمع الأمثال ٢٨٨/٢ .

(٣) انظر : الكتاب ٢٧٨/١ .

(٤) في (ب) ((ضامنة)) وفي (ج) ((ضامته)) .

(٥) لعمر بن أبي ربيعة . انظر : ديوانه /٤٥١ .

(٦) الموصوف المحذوف تقديره ((شخص)) والضمير في مالئ يعود إلى شخص المحذوف .

مالئ الماليء ، وأيضاً الضمير في عينيه وتقول : انا زيداً مكرم ، وزيداً عمرو مكرم فإنْ قلتَ : أزيداً انت مكرمٌ كان احسنُ ، وكذلك : ازيداً انت مكرمٌ أخاه لكان الاستفهام .

وكما جاز في الفعل ان ينزل الظرفُ معه منزلة المفعول الصريح فينصب نصبه على الاتساع[1] كذلك جاز في الفاعل مثلُ هذا نحو قوله : يا سارقَ الليلة أهل الدار[2] . كان الأصل : سرقَ في الليلة[3] فجعل كأنه سرقَ الليلة من حيثُ اللفظ والمعنى على ما كان عليه قبلُ وعلى هذا القياس فلما كان الفعلُ لازماً صار كأنه متعدٍ إلى مفعول نحو : قائم يومَ الجمعة ، وكلما كانَ الفعلُ متعدياً زيد بهذا الاتساع مفعولاً آخر .

فإن قيل : إنّ سرق تتعدى إلى مفعولين يقالُ : سرقة ثوبهُ . قلنا : هذا مما يتعدى إلى مفعولين[4] ولك ان تحذف احدهما نحو : أعطيتُ زيداً درهما فإن قلت : اعطيت زيداً . صلح وعلى هذا قوله :

ربْ ابـــنِ عـــم لســـليمى مُشـــمعَل   طبـاخ ســاعاتِ الكـرى زاد الكســل

هذا هو الوجهُ .

فأما الفصلُ بين المضافِ والمضاف إليه بالظرف - اعني راوية زاد - بالكسر فليس ما يؤخذ به[5] .

وقد يكونُ اسمُ الفاعلِ متعدياً إلى مفعولٍ واحدٍ فيحذفُ ذلك الواحدُ ، ويضافُ إلى الظرفِ فيكونُ الظرفُ في نية الانتصابِ على انّه مفعولٌ صريحٌ على التوسع . وقد يحملُ

---

(١) انظر : الكتاب ٨٩/١ .

(٢) انظر : أمالي ابن الشجري ٢٥٠/٢ .

(٣) انظر : الكتاب ٨٩/١ .

(٤) هذا الرأي منسوب لأهل اللغة ومنهم صاحب المصباح . انظر : خزانة الأدب ٤٨٥/١ .

(٥) هذا الرأي منسوب للأعلم كما في خزانة الأدب ١٧٢/٢ . الكوفيون المتأخرون وابن مالك وأبو حيان وابن عقيل يجوزون الفصل باجنبي بين المضاف والمضاف إليه في الشعر بينما البصريون يرون الفصل فقط بالظرف والجار والمجرور . انظر : الانصاف ٤٢٧/٢ .

على هذا قولُ الله تعالى : ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[1] يقدرون فيه مالك الحكم[2] يوم الدين ، فإن قُدر مالكُ حكمَ يومَ الدين كان حكمهُ حكمَ المفعول الحقيقي ومثل قوله :

طباخِ ساعاتِ الكرى زاد الكسلْ

من الظروف المكانية قولُه :

وكرّار خَلْفِ المحجرين جوادَهُ إذا لم يحام دون اثنى حليلها[3]

إلاّ ان هذا التوسع في الزمانية من الظروف اشيعُ وأظهرُ .

ومما يفرغ على ((فاعل)) وان كان ليس جارياً على الفعلِ ((فَعال)) وهو لتكرير الفعل من فعل ليس من فَعَلَ قال القلاّخ :

أخا الحربِ لبَّاساً إليها جلالها وليسَ بولاج الخوالف اعقلا[4]

وأيضاً ، ((فَعول))[5] وهو لشدة وقوع الفعل نحو : زيد صبورٌ أخوه . وكقوله :

كريمٌ رؤوسَ الدارعينَ ضروب[6]

---

(١) سورة الفاتحة : الآية ٤ .

(٢) انظر : تفسير القرطبي ١٤٢/١ ، انظر : مختصر شواذ القراءات /١ .

(٣) للأخطل . انظر : الديوان /٤٥ ، وروي برواية أخرى :

وكرار خلف المرهقين جواده حفاظا إذا لم يحم اثنى حليلها

(٤) للقلاخ بن حزن المنقري . انظر : الكتاب ٥٧/١ ، والمقتضب ١١٣/٢ وشرح المفصل ٧/٦ ، والعيني ٥٣٥/٣ .

(٥) انظر : الكتاب ٥٦/١ .

(٦) البيت لابان بن عبد الحميد اللاحقي تجده في الكتاب ٥٧/١ ، وشرح المفصل ٧١/٧٠/٦ وصدر البيت :

بكيت اخا اللأواء يحمد يومه

وأيضاً ((مفْعال)) فيما هو كالآلة : يقال ، هو مطعان نحور الشجعان وأيضاً ((فَعِل)) انشد سيبويه :

حــذِرُ امــوراً لا تخــافُ وآمــن[1] مــا لــيسَ منجيــهُ مــن الاقــدار[2]

فإن قيل : انّ ((فَعِل))[3] هو جار على فَعَلَ . قلنا : ليس كذلك إذ الجاري على فَعَلَ هو فاعل يقال : يفعَلَ وفاعِل كما يقالُ : من فعل يَفْعَلُ وفاعِل والعبرة بوزنِ المضارع على ما عرفناك قبلُ ، وليس : فَعِل ((على وزن شيء من المضارع فإن قيل : إنا قد نسمعَ فعل فهو فِعلٌ من غير ان يستعمل فيه فاعل نحو : قلقٌ فهو قلق ؟ قلنا : مثل هذا يعدَ في الصفات المشبهة[4] باسم الفاعل على ما سنذكره بعد إنْ شاء الله تعالى من نحو : يحسن وحسن[5] ويشتدّ وشديد .

والفرقُ بين الصفةِ وبين اسم الفاعل[6] من جهةِ المعنى : هو ان اسم الفاعل لابد فيه من تصور حدوث الفعل ، والصفةُ قد تستعملُ من غير أنْ يقصد فيها ذاك القصدُ .

الأولى إذا قلنا : زيدٌ كريمٌ فليسَ المرادُ حدوثُ الفعلِ ، ولا انه كيف ومتى ، وإنما المراد : إن زيداً متصفٌ بتلك الصفةِ ، ويشتركان من حيثُ أنّ الفاعل بعدهما يرتفع بهما كليهما وانْ كانَ هذا الارتفاعُ في الفاعل اقوى .

ويفترقان من حيثُ إنّ الصفةَ لا ينتصب عنها المفعولُ في سعةِ الكلامِ ، فلا يقال :

---

(١) في (ش) ((وآامن)) .

(٢) لأبي يحيى اللاحقي . تجد البيت في الكتاب ٥٨/١ ، وفي أمالي ابن الشجرى ١٠٧/٢ ، والخزانة ٤٥٦/٣ .

(٣) انظر : الكتاب ٥٦/١ .

(٤) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٧٢/٦ وخالف سيبويه أكثر النحويين في بناءين من هذه المثل الخمسة وهما فعل وفعيل قالوا : لأن فعلا وفعيلا بناءان موضوعان للذات والهيئة التي يكون الإنسان عليها لا لأن يجريا مجرى الفعل فهما كقولك : رجل كريم ورجل عجل ولقن .

(٥) لم يذكر المصنف فعيل ويبدو انه يميل – كبعض النحاة – إلى ان فعيلا ككريم ورحيم صفات ثابتة ملازمة لا تتفرع على اسم الفاعل شرح المفصل ٧٢/٦ لذا زجها في الفقرة التالية حينما تكلم عن الفرق بين الصفة واسم الفاعل .

(٦) في الأصل حاشية ((الفرق بين الصفة واسم الفاعل)) .

عليمٌ اخبار القوم . فتفهم هذا فإنه من مضايف ما نحنُ بصدده[1] ومن الله المعونة . وأما اسمُ المفعولِ[2] : فقد ثبت له من مشابهة الفعل ما لاسم الفاعل[3] ، إلاّ ان الثلاثي منه على وزن مفعول ، وليسَ هو مقابلاً ((ليفعلُ)) في حركاتِه وسكناته ما لمْ يحمل على ما لاسم اشباع حركةِ العين في نحو[4] :

مـن حيثمـا سـلكوا[5] أدنـو فـانظورُ

وبحسب ذلك ما اعمل عمل الفعل بالشريطة المذكورة في اسم الفاعل وآخر عن الرتبة التي لاسم الفاعلِ .

أما الأعمالُ فنحو : زيدٌ مظلومٌ اخوهُ . وبكرٌ معطي غلامَه ثوباً . ويكون مفرعاً على الفعل المرتب للمفعول كما إنَ اسم الفاعل يكونُ مفرعاً على الفعلِ المرتب للفاعلِ فقولك : زيدٌ مظلومٌ اخوهُ . معادلٌ لقولك : زيدٌ يظلمُ اخوه وكذلك : معطي لامَه ثوباً . في حكم يُعطى غلامُه ثوباً فتذكر ما علمناك قبل .

وأما تأخره عن رتبةِ اسم الفاعلِ ، فيدلكَ عليه انهم قالوا في الإضافة : ضاربٌ زيد وعمراً . إذا اعطف من المضافِ إليه لم يقولوا : مضروبُ زيدِ وعمروِ . إذا كان مضروباً لهما معاً .

وباقي الأحكام فعلى ما ذكرنا في الفاعل فتعرفها من ثم[6] .

وأما الصفة المشبهة باسم الفاعل فأقلُ الثلاثةِ شبهاً بالفعلِ ، وهي إنما تناسب الفعل

(١) ذكر ابن هشام في المغني ٨٢/٢ أحد عشر فرقاً .

(٢) في حاشية (ش) ((اسم المفعول)) .

(٣) انظر : ابن عقيل على الالفية ١٢١/٢ .

(٤) الواو في مضروب تقابل المدة التي تنشأ للاشباع وذلك للاعتداد بها ليفرق بين مفعول الثلاثي ومفعول الرباعي . انظر : شرح المفصل ٨٠/٦ .

(٥) لابن هرمة ملحق ديوانه /٢٣٩ ، وتمامه :

وانـــني حيثمـــا يثنـــى الهـــوى بصـــري

(٦) انظر : فصل اسم الفاعل .

بوساطةِ اسم الفاعلِ[١] فهي شبيهةٌ باسم الفاعلِ أولاً ولا بوساطة وشبيهة[٢] الفعل ثانياً وبواسطة .

ومشابهتها لاسمِ الفاعلِ من حيثُ إنّها تثنى وتجمع كتثنية وجمعه تقولُ : حسنان ، وحسنون وحسناتٌ . وشديدان وشديدون وشديداتٌ كما تقول : ضاربانِ وضاربونُ وضارباتُ ، وأيضاً من حيث ان ((حسنٌ وشديدٌ)) يدلَ بهما على ذي حسنٍ وذي شدة كما ان ((قائمٌ وضاربٌ : يدلّ بهما على ذي قيام وذي ضرب فكلَ واحدٍ من الصفة واسم الفاعل قد أخذ في حده الموضوعِ والحدثُ كما ترى[٣] .

فمن أجل ذلك يرتفع بها الفاعلُ بَعْدها باسم الفاعل تقولُ : مررت برجلٍ حسن وجههُ ، وبامرأةٍ شريفٍ أبوها . فيرتفع الاسمُ بعدها على أنّه فاعلٌ ، كما يرتفعُ بَعْدَ اسم الفاعل ، والشرطُ ذلك الشرطُ بعينه تقول : مررتُ برجلٍ كريمِ اخوه واصعبُ حمله أو حماله[٤] . وما حسنٌ اخوتك .

وكذلك إذا قلت : مررت بزيدِ الشريفِ . ففي الشريفِ ضميرٌ لزيدِ يرتفعُ بأنه فاعلٌ . يدلك على هذا أنه قد يؤكدُ إذا عطف عليه في نحو قولك : يزيدِ الشريفِ هو وأخوه . فإنْ كان مكانَ هذا الذكرِ اسم صريحٌ فبالضرورةِ تكونُ الصفةُ له أولاً ، وبوساطته للاسم الذي قبله كالأمثلة التي سقناها آنفاً .

ومنها : مررتُ برجلٍ شديدِ ساعدُه . فلا شك انه يحتاج إلى سندٍ يربطَ بينهما – اعني الضمير الذي به تصير صفة الشيء صفةً لغيره – وقد يتفقُ ان يبقى الضميرُ في الصفةِ وإن كانت في الحقيقة لا له بل بشيء مما يتعلقُ به بأن تضافَ الصفةُ إلى ذلك الشيء نحو :

---

(١) الكتاب ٩٩/١ ((لأنها ليست في معنى الفعل المضارع فإنما شبهت بالفاعل فيما عملت فيه ما يعمل فيه معلوم ، إنما تعمل فيما كان سببها معرفاً بالألف واللام أو نكرة لا تجاوز هذا ، لأنه ليس بفعل ولا اسم هو في معناه)) .

(٢) في (ج) ((شبيهته بالفعل)) .

(٣) شرح المفصل ٨٤/٦ ، أفعالها غير مؤثرة كضارب وفاعل وإنما حدث لها هذا المعنى والشبه بأسماء الفاعلين بعد ان صارت أسماء ، وكانت غير مستغنية عن الاسم الذي بعدها فأضيفت إلى ما بعدها كسائر الأسماء .

(٤) في (ج) ((وجماله)) .

برجل شديد الساعد . فلا تفيد الإضافة هنا تعريفاً كما في اسم الفاعلِ وتكادُ تكونُ الاضافةُ هنا أكثر وأقيس كما كان الانفصالُ في اسم الفاعلِ أكثرَ واقيسَ .

فإن قيل : فهل يمكنُ اضمار الساعدِ وما يقعُ موقعه ؟

قلنا : أما مع الإضافة فنعمْ . نحو : برجل شديدِ الساعدِ غليظه ، وأما مع الانفصال فلا لأنه يؤدي إلى تتالي الضميرين المرفوعين .

وقد يفرعُ على الانفصال هذا المذكور ثلاثةُ أوجه أُخر .

الأول : برجل شديد ساعداً . على التمييز[1] على ما سيتضح إن شاء الله .

الثاني : برجل شديد الساعد على التشبيه باسم الفاعل[2] حيث ينتصب عنه المفعول بعده قال النابغة :

ونأخــذُ بعــدهُ بــذناب عــيشٍ أجَــبَّ الظهــر لــيسَ لــه سـنامُ[3]

الثالثُ : برجلٍ شديدِ الساعدُ . يرتفعُ الساعدُ على أنّه بدلٌ من الضمير في شديد كما يقالُ : ضربتُ زيداً رأسَه .

وأيضاً يفرعُ على الإضافة وجهُ آخرُ يخصُ النكرةَ هو : برجلٍ شديد ساعدِ وإنما قلنا : يخصُ النكرةَ لأنك لا يمكنك ان تلحق اللامَ بشديد هنا فتضيفُ المعرفة إلى النكرة ، فاما ما أنشدهُ سيبويه :

أقامـت علـى ربيعهمـا جارتـا صـفاً كُميْتـا الاعـالي جونتـا مصـطلاهُما[4]

فعلى قياس قولك : بامرأة حسنة العينين نقية بينهما . وذلك لأن الأعالي معناها التثنية[5] ، لأن الجارتين لكل واحد منهما علوّ ، فإن جعلت كلَّ واحد منهما ذا أعالٍ

---

(١) انظر : المرتجل /٢٣٩ .

(٢) انظر : شرح المفصل ٨٤/٦ .

(٣) للنابغة الذبياني . انظر : ديوانه /٧٥ .

(٤) للشماخ . انظر : ديوانه /٨٦ .

(٥) في (ش) ((الشبه)) وفي (ج) ، (ب) ((التثنية)) .

فهناك أيضاً عال وأعال وقد حمله سيبويه على شديد ساعده[1] وخالفهُ اكثرُ النحويين في جواز ذلك وتقولُ : مررتُ برجلٍ أفضلَ منك ، وبفرس أفضل من فرسك فإن جعلتَ الصفة في الحقيقة لبعض ما يتعلقُ بالاسم الأول كان على الاستئناف نحو : مررت برجل أفضلُ منه ابوهُ ، وبغلام خيرٌ من فرسه[2] فرسُ صاحبه .

ولا يجوز أن يجري : أفضلُ منهُ ، وخيرٌ على ما قبله ويرتفعُ به المفضلُ بعْده ، لأنه لو أمكن ذلك فيه لجاز ان يحذف أبوه ويقامُ الضميرُ في أفضل منه ، وخيرٌ منه . لو وجدَ مقامه ، كما انهم إذا قالوا : مررتُ برجل حسنِ الوجهِ أخوه[3] . جاز أن يحذف أخوه ، وتجعل الصفة للاسم الأول ، فيحتاج إلى ضمير في الصفة يعودُ إليه ولهذا تجدهم يؤنثونه في نحو : حسنةُ الوجهِ ، ويثنون ويجمعون بنحو : حسنا الوجهين ، وحسنو الوجوه .

وهذا القبيلُ من الصفات - اعني ما هو نحو ((أفضل منهُ وخير منهُ)) - ليس مشبهاً باسم الفاعل فلهذا ما تأخر عن رتبة المشبه فاعتبر .

فإن قيل : انكم قد حكمتم في اسم الفاعل بأنه إنما يعمل عمل الفعل إذا كان للحال أو للمستقبل ، فما الشأن في الصفة المشبهة به ؟

فإنْ عرفت المصدر بالألف واللام فالاقيسُ ألا يعمل لبعده ، عن شبه الفعلِ ، وقد أنشد للمرار الاسدي :

لقــد علمــتْ أولى المغــيرة انـــني ... كـررتُ فلـمْ أنكـلْ[4] عـن الضـرب مسـمَعا

ولا يجوزُ ان يتقدم على المصدر ما في حيزه فيقالُ ، اعجبني زيداً ضربُ عمروٍ . وإنما ذلك لتأخره عن مرتبة الفعلِ والحاقاً له بالموصول[5] من الاسماءِ ألا ترى انه لا يجوزُ ان

---

(١) وهذا ردئ كما وصفة سيبويه ١٠٢/١ ، وابن يعيش ٨٧/٦ .

(٢) فيهما ضميران الأول ضمير رفع بعد الصفة ، والثاني بعد المجرور يعود على فرس وكذلك الشأن في البيت السابق مصطلاهما . انظر : شرح المفصل ٨٧/٦ .

(٣) انظر : الكتاب ١٠٤/١ .

(٤) لمرار الاسدي . تجده في الكتاب ٩٩/١ ، والمقتضب ١٤/١ ، وكشف المشكل /١٦١ ، والهمع ٩٢/٢ ، والاشموني ١٠٠/٢

(٥) انظر : شرح المفصل ٦٧/٦ .

يقال : اتاني قام الذي : بمعنى الذي قام ، ومن ثم حملَ الجار والمجرور في قوله :

كــانَ جزائــي بالعصــا أنْ أُجلــدا[1]

على جزائي إما صلة له ، وأما خبراً عنهُ أولاً قبل الثاني ، وهو أنْ اجلدَ[2] . وذلك لأن أن مع الفعل بمنزلة المصدر .

وقدْ بلغَ من ضعف المصدر انه لا يعملُ في الظرفِ مقدماً عليه وانْ كانَ قد يعملُ الجارُ والمجرورُ في نحو : كل حين لك خيرٌ .

وان قلت : يسرني قيامُ زيدٌ عندك اليومَ ، فإن علقت الظرفين معا بالمصدر كان الكلامُ كأنه فعلٌ وفاعلٌ ، فإن علقتهما بالفعلِ كان قد استوفى مع الفاعل الظرفين .

فـانْ علقـت الأول مـن الظرفين بالمصـدر والثـاني بالفعـلِ جـازَ إذْ لم يقـعْ مـن الفعـل وزمانه إلاّ الفاعلُ وما معه وليس بالأجنبي ، فإن عكست الأمر في التعليق لمْ يجزْ إذْ قدْ فصل عندَ بين المصدر وصلته وهو ليس بمناسب لهما .

وأما الخامسُ من العواملِ : وهو اسمُ الفعلِ ، فيقسمُ قسمينِ : احدهُما وهو الاعمُ الاعرفُ ما يكون معادلاً للجملة الامرية على ما ذكرناه في صدر هذا الكتاب .

فمنه ما يدلّ على الأمر اللازم فلا يقتضي المفعول البتة نحو ((ايه)) : بمعنى حدث ، وهيتَ بمعنى : تعالَ[3] قال :

ابلــــغْ أمــــيرَ المــــؤمنين   مــــن العــــراقِ إذا اتيتــــا[4]

---

(١) للعجاج كما ورد في ملحقات ديوانه /٧٦ .

(٢) قال الاشموني ٢٨٤/٣ ((أجاز الفراء تقديم معمول معمولها عليها مستشهداً بقول الشاعر :

كــــان جزائــــي بالعصــــا ان اجلــــدا

قال في التسهيل – أي ابن مالك – ولا حجة فيما استشهد به لندوره وامكان تقدير عامل مضمر)) .

(٣) في (ش) ((تعالى)) والصحيح ما جاء في (ب) ، (ش) .

(٤) لمجهول تجده في الكتاب ٣٣٧/١ ، والخصائص ٢٧٩/١ ، وشرح المفصل ٣٢/٤ ، واللسان ٤١١/٢ مادة (هيت) .

إنَّ العـــــــراقَ واهلـــــــــهُ   عنـــقٌ إليـــكَ فهيـــتَ هيتـــا

وأيضاً نحو ((النجاءك)) بمعنى انجُ ، ونحو : ((مكانكَ : بمعنى قفْ و ((إليكَ)) بمعنى تنحَ ، و ((وراءك))[1] : بمعنى احترسْ مما خلفكَ . ((وفرطكَ)) بمعنى : تقدمْ أو افطنْ لما هو قدامك وكذلك ((أمامك)) .

ومنه ما يدل على الأمر المتعدي ففي الأكثر يستتبعُ المفعولَ نحو : رويدَ الشعر : بمعنى امهلْ . وحيهلْ الثريدَ : بمعنى ايت ونحو : حذركَ زيداً بمعنى احذرْ و : دونكَ عمراً : بمعنى اقصدْ . و : عليك العملَ : بمعنى الزمْ .

وقد يجوزُ حذفُ المفعولِ : أما مع الاستغناء عن ذكره وانْ كان ملتفتاً نحوه كقوله تعالى ﴿فَعَزَّزۡنَا بِثَالِثٖ﴾[2] .

قال لبيدُ :

يتمـــــارى في الـــــذي قلـــتُ لَـــهُ   ولقـــد يســـمعُ قـــولي حيّهـــلْ[3]

ثقةً بأنه عرفُ المأبي .

وأما على سبيل تطلب الفعل مرسلاً كما قال تعالى : ﴿وَإِذَا رَأَيۡتَ ثَمَّ رَأَيۡتَ نَعِيمٗا وَمُلۡكٗا كَبِيرًا﴾[4] ويقال في المثلِ : رويدَ يعلونَ الجدد[5] . كأن معناه : اوجد المهلَ ، فهذه الأمثلة هي فروع على الفعلِ الصريح في العمل ، ولهذا لا يجوز تقدمُ المفعول[6] عليها في نحو :

---

(١) في (ش) ((وورالك)) وفي (ب) ، (ج) ((ووراءك)) .

(٢) سورة يس : الآية ١٤ .

(٣) البيت للبيد ديوانه /١٨٣ .

(٤) سورة الإنسان : الآية ٢٠ ، هنا ((ثم)) تعني الجنة وهي ظرف ، انظر : توجيه القرطبي في تفسيره ١٤٤/١٩ .

(٥) انظر : مجمع الأمثال ٢٨٨/١ ، والجدد الأرض الصلبة .

(٦) الرأي منسوب للبصريين . انظر : الانصاف ٢٢٨/١ مسألة ٢٧ .

يــا أيهــا المــائحُ دلــوي دونكــا[1]

تلخيصه : هذا دلوي[2] خُذْ .

ولا يجوز ان يقالَ : دونه زيداً أو عليه عمراً . إذ لا يتسع في هذه الاسماء فيتصرفُ فيها .

هذا شأنُ المفعولِ ، وإنما نذكرهُ هنا لئلا يحتاج إلى إعادة هذه العوامل عندَ القول على المنصوباتِ من الاسماء فاحتفظْ بها لتجدها عند الحاجة إليها .

فأما الفاعلُ فليسَ بمستكنٍ فيها استكانه في الأوامر الصريحة . لو كان كذلك لكان بحيثُ يثنى ويجمعُ في نحو : صه وحيْهل وعندك و : بله زيداً . بل الضميرُ المرفوع في كلّ واحد[3] من هذه الاسماء هو جزءُ من مفهومِ دلالته على ما عرفتَ ، فانْ أكد في نحو : رويدكمْ أجمعونَ . أو نحو : هلم انتَ وزيدٌ . فذاك على سبيلِ التقديرِ من حيثُ إنّ الكلْ دالّ على الجزءِ كما قالوا : تيمي تيمُ اللات[4] .

وإذا قلنا : إنّ في دونك ضميراً مرفوعاً غير المجرور ، والمنطوقِ به ، فعلى سبيل التقدير ، فإن قيلَ فكيف جازَ : هلمّا . وهلمّوا . وهلمن – فإن الادغام – هلُمْنَ فإنما ذاكَ على قولِ من جعل[5] هلمُ فعلاً صرفاً يحتوي على ضميرٍ للمخاطبِ ليس هو هو ولا جزءاً منه ،

---

(١) لجاهلي من بني اسيد بن عمرو التميمي ونسبته بعض المصادر لجارية من بني مازن : تجده في المغني ٦٠٩/٢ ، ٦١٨ ، في شرح المفصل ١١٧/١ ، ١٠٥/٢ ، وفي الاشموني ٣٠٦/٣ ، والتصريح ٢٠٠/٣ ، والخزانة ١٥/٣ والمرتجل /٢٥٧ ، والجمهرة في اشعار العرب ٢٣٥/١ .

(٢) احتمل البصريون اعرابين أولاً : مبتدأ والخبر محذوف تقديره هذا والثاني : مفعول به لفعل محذوف تقديره خذ . انظر : الانصاف ٢٣٥/١ .

(٣) انظر : الاشموني ٢٠٢/٣ .

(٤) ورد في كتاب الأصنام لابن السائب الكلبي تحقيق الاستاذ احمد زكي /١٦ ان العرب اتخذت صنماً لها سمته اللات وسمت به تبركاً مثل : زيد اللات ، وتيم اللات . ومنهم تيم اللات بن ثعلبة بن عكابة .

(٥) المقصود ((بقول من قال)) لغة تميم كما في الاشموني ٢٠٦/٣ أما الحجازيون فيجعلون ((هلم)) في كل الأحوال .

وكذلك هاءاً أو هاءوا .

فإنْ قيلَ : فكيفَ تجر الاسمُ بعْدَ رويدَ وبله ؟ قلتَ : هذا إذا كانا مصدرين[1] .

وقَدْ يوصفُ برويدَ في نحو قولك يمشين مشياً رويداً[2] .

فإن قيلَ : فكيفَ تتخلل الكافُ بين هذه الاسماء وبين مفعولاتها في نحو : رويدك عمراً . وحيهلك الثريدَ . وهاءك الثوبَ ؟

قلت : الكافُ هنا حرفُ خطابٍ فلا تعد فاصلة كما في نحو : ارأيتك زيداً على ما قد وصف لك .

فإنْ قيل : فما العاملُ في : لكَ من قولنا : هيتَ لك . و : وهلمَّ لك ؟ قلت : معنى للفعل مقدرٌ كأنه قصدي بهذا لك كما قالوا : سقياً لك ومرحباً بك . ألا ترى انهم يقولون : لكَ سقياً وبكَ مرحباً .

وهلُمَّ قد يكونُ : بمعنى : تعال ، وقد يكونُ بمعنى : هات[3] . فله طوران بين اللزوم والتعدي مختلفان .

والثاني : من القسمين : ما يعادلُ الفعلَ وحده في ظاهر الاستعمال فمنه ما يناسبُ عديله من الأفعالِ نحو : سرعانَ بمعنى : سرُعَ يقولون سرعان ذا اهالة[4] .

ومنه ما لا يناسب الفعل الذي يعادله نحو :

هيهـــاتَ بمعنـــى بُعـــد انشـــد

فهيهـــاتَ هيهـــاتَ العقيـــقُ وأهلـــه[5] وهيهـــات خـــلُ بـــالعقيقِ تواصـــلهُ

يرتفع العقيق بهيهات ارتفاعه ببعد .

فإن قيل : فما الفاعلُ في هيهاتَ التي هي صدرُ البيتِ ؟ قلنا : أما على مذهبَ

---

(١) انظر : المغني ١/١٠٥ .

(٢) وقد تكون حالاً . ساروا رويداً . انظر الاشموني ٣/٢٠٤ .

(٣) انظر : الهمع ٢/١٠٧ .

(٤) مثل معاد في الصفحة السابقة .

(٥) مر الشاهد في صفحة سابقة .

سيبويه[1] فمقدرٌ بعْدهَ كأنه :

هيهـــاتَ العقيـــقُ هيهـــاتَ العقيـــقُ

وأما على مذهب غيره بالعقيقُ بعد هيهاتَ الثانية ، والمقدرُ إنما هو لهيهاتَ الثانية .

وقدْ يجوزُ هنا وجهُ ثالثُ : هو أنْ تجعل هيهات هيهاتَ شيئاً[2] واحداً يعادلُ بعْد نحو : حيهل . على ما أوضحنا قبلُ .

وقد تنزلُ بعضُ هذه الاسماء منزلةَ المصادر[3] في نحو قوله تعالى ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾[4] فأولى وقوله ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾[5] فلا يستدعي الفاعل كما يقالُ : ترحاً لهُ وبعداً لهُ . فإن حمل على تقديرُ معنى الفعل[6] كقريب[7] مما ذكرنا في هيتَ لكَ صلح وإنما جازَ أن يكونَ الأولُ من قسمي هذه الاسماء معادلاً للجمل ، لأنَ الفاعلَ متعينٌ ثم بالخطاب[8] فافهمْ .

وأما السادس من العوامل وهو الظرفُ أو ما يجرى مجراه - اعني الجارَ والمجرورَ - فمختلفُ فيه أكثرُ أصحابِ سيبويه[9] إلى ان المقدر في الظرف هو ((اسمُ الفاعل)) فلزمهم ألا يرتفع بالظرفِ إلاَ ما يرتفعُ باسم الفاعلِ ، وعلى الوجهِ الذي يرتفعُ عليه اسمُ الفاعلِ ، وعلى الشرائط التي ذكرناها[10] في رفعهِ عندهم ، فكما أنَهم لم يجوزوا رفع

---

(١) انظر : الكتاب ٤٧/٢ .

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء ٢٣٥/٢ .

(٣) مشكل اعراب القرآن ٥٠٢/٢ ، وانظر : الأقوال المختلفة في هذه الآية .

(٤) سورة القيامة : الآية ٣٤ .

(٥) سورة المؤمنون : الآية ٣٦ . وانظر : الأقوال المتعددة في هذه الآية في تفسير القرطبي ١٢٢/١٢ ، والبرهان ٤٣٤/٤ .

(٦) انظر : البيان في غريب اعراب القرآن ١٨٤/٢ .

(٧) في (ب) ((كقرينة)) وفي (ج) ، (ش) ((كقريب)) .

(٨) انظر : معاني القرآن للفراء ٢٣٥/٢ ، واعراب القرآن المنسوب للزجاج ١٥٩/١ .

(٩) انظر : الكتاب ٢٧٨/١ ، واعراب القرآن المنسوب للزجاج ١٥٩/١ .

(١٠) ذكرت سابقاً .

زيدٍ في قول القائل : قائمٌ زيدٌ على انه فاعل[1] كذلك لم يجوزوا رفعه في نحو قولَك : في الدار زيدٌ . إذ التقديرُ عندهُم : مستقرٌ في الدارِ زيدٌ[2] وكما رفعوا الاسمَ بعد اسم الفاعل في نحو قولك : عمروٌ قائمٌ عنده زيدٌ . أو مررت برجلٍ قائمٌ معه زيدٌ . أو جاءني خالدٌ راكباً على فرسه زيدٌ . إذا اجري على موضوعٍ له قبلهُ . وأيضاً في نحو قولكَ : اماش في الدار الزيدانِ . أو : ما منطلقٌ خلفكَ البكران إذا اعتمد على أحد الحرفين ، كذلك رفعوه بَعْدَ الظرفِ[3] أو الجار والمجرور في هذه المواضع الخمسة في نحو : عمروٌ عنده زيدٌ . ومررت برجل معه زيدٌ . وجاءني خالد على فرسه زيدٌ . وأيضاً في الدار الزيدان ؟ وما خلفك البكران ، فعلى الأول يكون ملغياً ، وعلى الثاني يكون مستقراً .

فالاستقرارُ : هو أن يكونَ العاملُ في الظرف معنى الفعل المقدر فيه نحو : يستقر أو مستقرٌ ، ويحصلُ أو حاصلٌ ، فبالضرورة يكونُ للظرفِ حينئذٍ محلٌ من الاعراب ، فإنْ كان العاملُ في الظرفِ ليس أمراً من خارج – فعلا أو معنى فعلٍ – فذلك هو الالغاءُ ، ويلزمُ ان يكون الظرفُ لا محل له من الاعراب فتحقق هذا فإنه من مضايق هذه الصناعة .

وذهب آخرون[4] : إلى ان المقدرَ في الظرفِ وما هو جارٍ مجرى الظرفِ – اعني الجارَ والمجرور – هو الفعلُ فساغَ لهم ولمن جوزَ : قائمٌ اخوك . ان يرتفع زيدٌ في نحو قول القائل : عندكَ زيدٌ . أو في الدار زيدٌ . على انه فاعلٌ بناء على ان التقدير يستقرُ عندك زيدٌ . أو يستقرُ في الدار زيدٌ . أو على صحةِ مستقر عندكَ الزيدان[5] فافهم هذا فقد لخصناهُ لك غاية التلخيص وكفيناك فيه مئونة كثير من الاستقراءات الجزئية ومن الله المعونة .

فإنْ قيلَ : فكيف يصحَ وقوعُ مثل تلك الصورة في الأحداث إذا وقعتْ بعد الظروف الزمانية .

قلنا : نحو قول القائل : الهلالُ ليلةَ الجمعةِ رؤيتُهُ . ونحو قوله : أيوم السبتِ ركوبُكَ وعلى هذا فقس .

---

(١) انظر : الكتاب ٢٧٨/١ .

(٢) انظر : اسرار العربية /٧٣ .

(٣) اعمال الظرف في (ش) .

(٤) وهم جماعة البصريين . انظر : الانصاف ٥١/١ مسألة ٦ .

(٥) انظر : الانصاف ٢٤٦/١ .

وأما السابع من العوامل : فتقديرُ الفعلِ من غير ان يصرحَ بشيء من الابدال المذكورة وإنما يتسنى للاسم ارتفاعهُ بالفعلِ المقدر إذا كان واقعاً في مظان الفعل التي بها يستدلُ عليه مشتملاً عليه معنى الفعلِ ، فإن انحسر عنهُ معنى الفعلِ فلا يجوزُ ان يرتفع بأنه فاعلٌ .

فأما ((أنت)) في قولِ عدي :

أرواحٌ مــــــــوَدِّعٌ أم بكُـــــــــورُ　　أنـــتَ فـــانظرْ لأيّ ذاكَ تصـــيرُ[1]

فعلى تقدير : فانظرْ فانظرْ[2] إلاّ أنه لما كشط الفعلَ عن الضمير المستكن ولم يمكن ان يستبقي هذا الضمير ضاحياً لاتصاله ابدلَ منه المنفصلُ فصار إلى ما ترى .

وإنما ساغَ ذلك هنا لمكان فانظر الثانية ، ويجوزُ أن يكونَ على حدِ :

ارائحٌ أنت أم باكرٌ[3] ، ويقوى هذا قولُهُ ((مودعٌ)) .

ألا ترى ان المودع هو الرائحُ لا الرواحُ فيكون من باب : فإنما هي : اقبالٌ وادبارٌ .

فإن اردت أنْ اذكر لك طرفاً من مظان الفعل الموصوفة[4] فمنها :

الاستفهام في نحو قولِ القائل : ازيدٌ جاءك أم عمرو . والحارث اعطاك أخوه ؟ كأن المعنى : أأكرمك الحارثُ . كما انكَ إذا قلتَ : أالحارثُ اعطيتَ اخاه . نصبت حرصاً على تغليبِ الفعل في باب الاستفهام على الابتداء ما أمكن فكأن الفعلُ إذا كان ملابساً لما يناسبُ الاسم السابقَ مضافاً إلى ضمير كان ملابساً لضمير[5] نفسهُ .

فإن وقع هذا الفعلُ متعدياً وبعدهُ اسمان يتناولهما فاعلٌ ومفعولٌ كلُ واحدٍ منهما مناسبٌ للاسم السابق بوجه ومضافٌ إلى ضميره صلح في الاسم السابق وجهان : الرفعُ ، والنصبُ ، تقول : أسعيداً[6] أكرم أبوه صاحبَهُ ، و : أسعيدٌ .

---

(١) البيت لعدي بن زيد بن حماد . انظر : ديوانه /٩٠ .

(٢) انظر : امالي ابن الشجري ٩٠/١ تجد أوجه الاعراب المختلفة لهذا البيت .

(٣) والأخفش يرى ((أنت)) مبتدأ وخبره : فانظر ، والفاء زائدة . انظر : امالي ابن الشجري ٩٠/١ .

(٤) (ب) ، (ش) ((الموصوفة)) وفي (ج) ((الموصوف)) .

(٥) في (ش) ((إلى ضمير .. لضمير)) وفي (ب) ، (ج) ((إلى ضميره .. لضميره)) .

(٦) في (ج) ((سعيداً أكرم أبوه)) .

فإنْ قيلَ : فكيفَ إذا كانَ الفعلُ إنما يصلُ إلى ضمير الاسم المستفهم عنه بحرفِ جرّ ؟ قلنا : العبرة في هذا بالصورة التي تحدثُ للضمير بعد ان ينتزع عنهُ الجارُ فليجعل الاسمُ المستفهمُ عنهُ مشاكلاً لها في اعرابه تقول : أخالدٌ مرّ بهِ . وأيومُ الجمعة ينطلقُ فيه لأنك إذا اوصلتَ الفعل كان كأنه[1] أخالد مر هو وايومُ الجمعة ينطلق نفسهُ .

وأيضاً : ((الساعة سرت فيها و : ازيداً مررتَ به ؟ السوقَ لقيتَ فيها عمراً ؟ و : الفرس ضربت عليها بكراً ، لأنك ان اوصلت الفعل كان التقدير : الساعة سرتها . وازيداً مررته والسوق لقيتها عمراً . أالفرسَ ضربتها بكراً . كل ذلك على سبيل التوسع وبوساطة الهمزة التي هي العمدةُ في باب الاستفهام .

فإن قلتَ : هلْ زيدٌ اتاك . كانَ الفصلُ بين هل وبين اتاكَ[2] قبيحاً ، وبحيثُ لا يجوزُ في سعة الكلام .

فأما ((أي))[3] في نحو قولك : ايّهم اعطاكَ . فمبني عليه الكلامُ غير مسبوقٍ بالفعل لأنه لا تتقدمهُ آلةُ الاستفهام مصوغة فيتخللُهما الفعلُ مظهراً أو مقدراً .

ومن تلك المظانِ : جوابُ الاستفهام إذا سألك السائلُ : من اعطاك ؟ فقلت : زيدٌ . على تقدير أعطاني زيدٌ كما إذا قال : ((منْ اعطيتَ)) فقلت : زيداً كان التقديرُ اعطيتَ زيداً .

ومنها المجازاةُ ولها[4] حروفٌ واسماءٌ تؤذن بالفعل مقدراً فمن الحروف : ((ان)) في نحو قول القائل : الإنسانُ مجزيٌ بعمله إنْ خيراً فخير وإن شر فشر[5] ، فخير يرتفع بعد انْ ، على انه فاعل لفعلٍ مقدر يسلك بينهما نحو حصل وثبت كأنه إن حصل له خير ، أو[6] فالذي يجازى به خير أو فهو بعد له خيرٌ .

---

(١) انظر : امالي ابن الشجري ٣٣١/١ .

(٢) في (ج) ((اتيك)) .

(٣) في (ج) ((أو)) .

(٤) على هامش (ش) في حروف المجازاة وأسمائها .

(٥) انظر : امالي ابن الشجري ٣٤١/١ .

(٦) انظر : الكتاب ١٣١/١ .

وقد يجوز في ((خيرٌ وخيرٌ)) النصبان ، والنصبُ مع الرفع ، والرفعُ مع النصب ، والنصبُ في الأول أخفُ نحو : ان عمل خيراً . والرفع[1] في الثاني اقربُ نحو : فجزاؤه خيرٌ . وأيضاً في نحو : قوله : إن الله اعطاني . والتقدير : ان اعطاني الله فيكونُ الفعلُ الثاني لا محلَّ له من الاعراب إذ هو مفسرٌ للأول المحذوف . ومن الحروف أيضاً : ((إلاّ)) تقول العربُ في مثل من أمثالها : إلاده فلاده[2] وأيضاً إلاّ حظيةً فلا ألية[3] يرتفعُ الاسمُ بعد هذه بأنه فاعلٌ[4] لفعل يقدر تالياً لا لا ، ومنها ((هَلا)) يقول احدهم : قد أكرم زيدٌ فتقول : ((أنتَ : فهلا عمروٌ[5] .

ومن الاسماء ((إذا)) قال الله تعالى ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾[6] فالاعرف أن يكون ارتفاعُ السماء بفعل محذوف يدلّ عليه انشقتْ ، وفيه للابتداء محمل[7] .

وقد يمكنُ ان يكون ((إذا)) في قولك : جلستُ فإذا زيدٌ من هذا الباب التقدير فإذا حضَرَ زيدٌ والجواب محذوفٌ كما في غير هذا من المواضع كأنه فإذا حضر زيد كان كذا .

أو تكون إذا يتنصبُ انتصاب المفعولِ على تقديرِ : فاذكرُ أو فتصور إذا حضر زيدٌ :

---

(١) انظر : الكتاب ١٣١/١ .

(٢) يرويه مجمع الأمثال بالكسر والتنوين ، وابن الاعرابي يرويه بالسكون ويروى بالكسر فقط ((أي ان لم تعط الاثنين لا تعط العشرة)) وضمنه رؤبه بقوله :

وقـــــول الاده فـــــــلاده وحقـــه ليســـت يقـــول الــــتره

انظر : مجمع الأمثال ٤٥/١ .

(٣) مجمع الأمثال ٢٠/١ ((الاحظية فلا إليه)) الاليه التقصير ، والنصب على تقدير إلاّ أكن حظية فلا اكون إليه .

يظرب في الذين يداري الأمور كي يدرك حاجته .

تجد المثل أيضاً في الكتاب ١٣١/١ برفع حظية والية كما هو عند المصنف وانظر اللسان ٢٠١/١٨ مادة حظو ، سيكرر المصنف المثل في صفحة قادمة .

(٤) انظر : تسهيل الفوائد لابن مالك /٢٤٣ .

(٥) انظر : تسهيل الفوائد لابن مالك /٢٤٣ .

(٦) سورة الانشقاق : الآية ١ .

(٧) الرأي منسوب للاخفش . انظر امالي ابن الشجري ٣٣٤/١ .

أي وقت حضوره .

أو يكون إذا مرتفعاً بالابتداء عند من جوز ذلك[1] كأنه : فوقتُ حضور زيدٍ . والخبرُ محذوفٌ يدل عليه : جلستُ أي وقتَ جلوسي .

وقد يمكن ان يكونَ إذا اقتطعَ منه المضافُ إليه استغناءً عنه بالذكر السابق كان الأصلُ جلستُ فإذا جلستُ حضورُ زيدٍ كما يقالُ : ركوبُك يوم الجمعةِ . أو جلستُ فإذا جلستُ حضر زيد . وهذا الصنفُ من هذا القسم خاصة داخل أيضاً فيما نحن بصدده . ويقد يمكنُ في إذا هنا وجهٌ ثالثٌ : وهو ان يكون توسع فيه حتى نقل من الزمان إلى المكان فصار بحيثُ يصحُ ان يقعَ خبراً عن الجثة ونظيرُ هذا قولهم : هو غلامُ[2] حيثُ يقل وجهه ألا ترى ان حيثُ قد جُعل صفةً لغلامٍ .

ومن الاسماء أيضاً حيثُ[3] تقول : اقمت حيث بكرٌ اقامَ . فالوجهُ أن يرتفعَ بكرٌ بفعل مقدر ، فإن حملَ على الابتداء – على ما ستعرفه بعد ان شاء الله تعالى – جاز .

ومن تلك المظان : أن يكونَ الفعلُ مرتباً للمفعول فيؤتى بعده بالفاعل من غير ان رتب[4] له فعلٌ يخصهُ . وذلك نحو قوله تعالى : ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ * رِجَالٌ﴾[5] في قراءة من قرأ بفتح ((الباء))[6] من يُسبَّحُ .

ومما يرتفع على تقدير الفعل قول أوس :

تواهقُ رجلاها يداها[7] .

وقد نبهناك للعلة فيه وليس مما يقاسُ عليه غيرُه وهذه الحذوفُ ليس شأنها – شأن الحذوف – التي ينتصب عنها الاسمُ إذ هي اقيسُ واشيعُ .

---

(1) الاخفش جوز ذلك . انظر : أمالي ابن الشجري ٣٣٢/١ .

(2) في (ج) ((حيث)) .

(3) انظر : المغني ذ/١١٦ .

(4) في (ب) ، (ج) ((يرتب)) وفي (ش) ((رتب)) .

(5) سورة النور: الآية ٣٦ – ٣٧ .

(6) الداني /١٦٢ ، ان عامر وأبو بكر (يسبَّح له) بفتح الباء والباقون بكسرها ، وانظر : السبعة في القراءات لابن مجاهد /٤٥٦ ، انظر : تفسير القرطبي ٢٧٥/١٢ .

(7) ذُكر سابقاً .

ونفرق بين هذه وتلك ان المحذوف[1] ثم لا يكون هو الفعلُ وحده ، بل مع الفاعلِ تقولُ : لمن سلَّ سيفاً كالمتهيء للضرب : زيداً أيْ : اضربْ زيداً ، وفي الدعاء على المسافر : اللهُمَّ ضبعاً وذئباً على معنى وفّق له هذا وذاكَ . ويقال : عذ يركَ من فلان : أي هاتَ عذرك أو هاتَ من يعذرُكَ ويقال : مرْ بأيهم اكرمَ ان بكراً وان خالداً .

ومما يلزم حذفُ الفعلِ منه قولهم : اياكَ ان تصنع كذا ، وفيما يجرى مجرى الامثال قولهم : هذا ولا زعماتك وأيضاً : معضلةٌ ولا أبا حسنٍ[2] . التقدير : احذركَ ان تصنعَ كذا ، ولا اعتبر زعماتك . ولا أجدُ أبا حسنٍ فإن اظهرت الفعلُ فقدتَ من الكلام روقته .

ومن هذا القبيل قولُهم : كلَّ شيء ولا شتيمةَ[3] حرٍّ . وأيضاً قولهم : ما رأيت كاليوم رجلاً . التقدير : ما رأيت رجلاً كرجلٍ أراه اليومَ .

فأما ﴿انتَهُوا خَيْرًا﴾[4] ووراءك اوسعَ لك .

فليس من ذلك في شيءٍ .

إذ ليس يلزمُ الحذفُ فيه ولا في قوله :

تروَحي اجدر ان تقيلي[5] .

التقدير : تروحي تأتي موضعاً أجدر ان تقيلي فيه ، فحذفَ مع الفعلِ والفاعلِ المفعولُ أيضاً واكتفي باستيفاء[6] صفته . وقريب من هذا قولُ المخزومي .

فواعِديــــهِ ســـرْحتي مالــــكِ   أو الربــــا بينهمـــا أســـهلا[7]

---

(١) في (ش) ، (ب) ((المحذوف ثم لا يكون)) والمثبت في المتن ما في (ج) .

(٢) لسان العرب ، مادة عضل ٤٨/١٣ ، أساس القول للخليفة عمر (رض) حيث قال : ((أعوذ بالله من معضلة ليس لها أبو الحسن)) والمثل بالصيغة المذكورة لمعاوية وقد جاءته مسألة مشكلة . انظر : سيبويه ٣٥٥/١ وانظر : المثل في المقتضب ٣٦٣/٤ ، وأمالي ابن الشجري ٢٣٩/١ .

(٣) انظر : الكتاب ١٤٣/١ .

(٤) سورة النساء : الآية ١٧١ ، انظر : البيان في غريب اعراب القرآن ٢٧٩/١ .

(٥) البيت منسوب لاحيحة بن الجلاح تجده في أمالي ابن الشجري ٣٤٣/١ ، الاشموني ٤٦/٣ ، التصريح ١٠٣/٢ .

(٦) نسب هذا التخريج لأبي علي الفارسي . انظر : أمالي ابن الشجري ٣٤٤/١ .

(٧) لعمر بن أبي ربيعة . انظر : ديوانه /٣٤١ .

على تقدير تأتي مكاناً اسهلَ . والاعجب إلى ان يكون اسهلُ بدلاً من قربا وان كان سيبويه[1] لم يذهب إليه . فإن قيل : وإذا كانت هذه الحذوف[2] (أطول فلمَ قلتم انها أقيسُ سيما وقدْ سقط فيها الفاعلُ الذي عليه ينى الكلامُ في الأكثر ؟

قلنا : إنما ذاكَ لأن الحذوف)[3] التي يرتفعُ عنها الاسمُ على انّهُ فاعلٌ قد فرق بها بين الفعلِ والفاعلِ وهما في حكم شيءٍ واحدٍ وحذْفُ بعض الكلمةِ مع استبقاء البعض منها مما لا يسهل الأخذُ به .

يدلك على شدة امتزاج الفاعلِ بالفعلِ انهم قالوا : ضربْتُ فاسكنوا آخر الفعلِ وانْ كان لا أصل له في السكون بناء على ان الضمير إذا اتصلَ بالفعلِ فاعلاً صار كأنه جزءٌ منه وتتالي الحركاتُ الاربع في الكلمة الواحدة مما يستهجنُ فلا يؤخذُ به . ولم يقولوا بازاء ذلك : ضربْكَ لأن المفعولُ في نيةِ الانفصالِ وكان مجموعها مجموع كلمتين . وأيضاً لا يجوز تقديمُ الفاعلِ[4] على الفعل كما يجوزُ تقديمُ المفعولِ عليه ، فلا يقالُ : الرجلانِ قعد . كما يقالُ : ايهم لقيتَ وأيضاً يحسنُ أن يقالَ : اكرم اخاه زيدٌ . ولا يجوز ان يقال : اكرم اخوه زيداً . فيصح اضمارُ زيدٍ قبلَ ذكرهِ فاعلاً هو متحدٌ بالفعل ومقدمٌ على المفعولِ في الذهنِ وانْ كان متأخراً عنه لفظاً . ولا يصح اضمارهُ قبل الذكر مفعولاً لافتقاده السببين المذكورين فتأمل هذا .

فإنْ قيل : فإذا كان التواشجُ بين الفعلِ والفاعلِ على ما ذكرتم فكيفَ حملَ سيبويه : ((أنت)) من قولهِ :

أبــا خُراشــةَ أمــا أنــت ذا نفــرٍ   فــإنّ قــومي لَــمْ تــأكلْهُم الضّــبعُ[5]

على انه فاعلُ فعلٍ محذوفٍ من غير أن يوجد ثَـمّ ما يدلُ على حذفهِ ، كيف وهذا الموضع ليس مما يخصُ الفعل ؟

---

(١) سيبويه يقدر فعلاً انظر : الكتاب ١٤٣/١ .

(٢) في (ب) ، (ش) ((الحروف)) في (ج) ((الحذوف)) .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج) فقط .

(٤) انظر : المقتضب ١٣٨/٤ ، الاخفش والكوفيون يجوزون ذلك .

(٥) لعباس بن مرداس – الديوان /١٢٨ .

فالجوابُ : عنه أنَ سيبويه[1] جعل أما هذه مركبة من ((أنْ وما)) المؤكدة التي تدغمُ بها الحروفُ فصار هذا الموضعُ من المواضع التي لها فضلُ اختصاص بالفعلِ ولهذا ما اشبه ان بـ (كي) في انه يقبحُ يبتدأ الاسم بعدها نحو : كي عبدُ الله يقومَ - ثم لمْ يرضَ بذلك حتى جعل ما عوضاً عن الفعلِ . وإنْ هذه هي التي للعلة كما في قوله :

أأنْ زمّ اجمـــالٌ وفـــارقَ جـــيرةً   وصـاح غـرابُ البينِ انـتَ حـزين[2]

والمعنى أأنْ حصلت ذا نفر فإنَ قومي من شأنهم كذا . أي إنَ قومي قد آمنوا الاعسارَ لأنك ذو عدةٍ وعديد ، ولهذا ما جعل أنْ هذه بمعنى إذ .

وها هنا وجهٌ آخرُ وهو أنْ يكونَ ((أنت)) محمولاً على الابتداء على ان تكون ((أما)) هي التي للاستئناف وذا ينتصبُ على الحال ، والخبر فإن قومي لم تأكلهُم الضَبعُ . لمكانك حذف لمكانك أو ما يجري مجراه لطول الكلام به ولدلالة الحال عليه ولاستغناء ما قبله عنه والمعنى : أما وأنت في تلكَ الحالةِ فإن قومي قد آمنوا المحل فإنْ قيلَ : عم ينتصبُ الحالُ الذي هو ذا نفر ؟ قلنا : عما يدلُ عليه أما من معنى الفعل . ألا ترى انك إذا قلت : أما أنتَ قائلاً فمجيدً كنت[3] .

كأنك قلت : احكمُ عليك بهذا ، أو اظنُ بك هذا . وسيردُ عليك في باب الحال ما تستفيدُ به زيادةَ استبصار ان شاء الله تعالى .

ومن الحذوف التي يرتفعُ بها الاسمُ مرةً على انه فاعلٌ وينتصبُ أخرى على انه مفعولٌ أو حالٌ ما في نحو قولهم : إلاّ دابةً ولو حمار[4] .

فإنْ قلت : ولو حماراً كان حسناً هذا إذا كان الاسمانِ احدهما جنس والآخر نوعٌ . فإنْ كان الآخرُ صفةً ، هي الغايةُ في المدح أو الذم لم يحسنْ إلاّ النصبُ نحو : ألا ماء ولو كدراً . ومن الحذوف التي استصحبَ بها الفعل الفاعل[5] .

---

(١) انظر : الكتاب ١٤٨/١ .

(٢) البيت مر سابقاً .

(٣) انظر : الكتاب ١٤٣/١ .

(٤) انظر : شرح المفصل ٩٨/٢ .

(٥) انظر : الكتاب ١٣٤/١ .

مِـــنْ لَـــدُ شَـــوْلاً فـــإلى إتلائهـــا[1]

التقدير من لد ان كانت شولا فإلى اتلائها فهذا تحديدٌ زمانيٌ فكما ان الظرفَ الأخيرَ يتحددُ بالاتلاء ، وهو حدثٌ كذلك ينبغي أنْ يتحدد الظرفُ الأولُ بحدث يقابلهُ فليكن هو كونُ النوق[2] شوْلاً لا الشولُ أنفسها[3] . ومن أعظم المحذوفات إجحافاً قولهم في الحث ، ((إمّا لا)) معناه أفعَلْ هذا إن كنت لا تفعل ما سواه[4] فاستقر هذه الجملَ وتأملْها مستعيناً بالله متوكلاً عليه .

---

(١) البيت لمجهول تجده في الكتاب ١/١٣٤ ، وأمالي ابن الشجري ١/٢٢٢ ، وفي الخزانة ٢/٨٤ ، والعيني ٢/٥١ ، وأصل لد لدن حذفت النون لكثرة الاستعمال .

(٢) في (ج) ((النون)) .

(٣) وقد جره قوم على سعة الكلام وجعلوه بمنزلة المصدر حين جعلوه الحين . انظر : الكتاب ١/١٣٤ .

(٤) انظر : أمالي ابن الشجري ١/٣٤٥ .

فصلٌ

في الاسم المبتدأ وأحواله

ليس الابتداءُ هو كون الاسم مبدوءاً به في اللفظ ، فإنَّ نحو : أيَّ من قولنا : أيَّ الناس لقيتَ . ليس بمبتدأ ، ولا كونه مخبراً عنهُ - اعني الأخبار الذي يرسمهُ احتمالُ الصدق والكذب - فإن زيدَ من قولنا : جاءني زيدٌ مخبر عنه ، وليس مبتدأ .

وفي قولنا : ازيدٌ جاءك ؟ مبتدأ وليس بمخبر عنهُ .

بل الابتداءُ هو براءةُ الاسم - من حيثُ هو اسمٌ - عن ملابسة العوامل اللفظية له مع كونه متهدفاً لها تهدفاً أولياً . فهذه صفةٌ للاسم المبتدأ تكسبهُ الرفعَ وهو عرض له يعمهُ وغيرهَ على ما عرفت[1] .

تقول : العالمُ محدثٌ . فالعالمُ مبتدأ لاستجماعه الشرائط الموصوفة وكذلك قولنا اقائم غلاماك فقائمٌ مبتدأ وكذلك : أينَ زيدُ . زيدٌ . مبتدأ وإنما قلنا : من حيثُ هو ((اسمٌ)) احترازاً من نحو قولنا : مررت بأيهم أفضلُ . وقوله تعالى ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[2] وأيضاً من نحو قولِ القائل : علمتُ لزيدٌ قائمٌ ، ومن نحو قول الشاعر :

سمعـــتُ : النـــاسُ ينتجعـــونَ غيثـــاً فقلـــتُ لِيصـــدحَ انتجعـــي بـــلالا[3]

وذلك ، لأنَّ كلَّ واحد من هذه الاسماء قد لابسهُ العاملُ اللفظي قبله . فإنَّ ((أي))

---

(١) انظر : فصل تقديم العوامل .

(٢) سورة مريم : الآية ٦٩ . انظر : الكتاب ٣٩٦/١ ، وفي مختصر شواذ القرآن قال ابن خالويه ٨٦/ أيهم اشد بفتح الياء معاذ بن مسلم الهراء أستاذ الفراء وطلحة بن مصرف وانظر : الخلاف في هذه المسألة في الانصاف ٧٠٩/٢ مسألة ١٠٢ وانظر : تفسير القرطبي ١٣٣/١١ .

(٣) البيت لذي الرمة ، انظر : ديوانه ٤٤٢/ . رفع الناس على الحكاية تقديره سمعت من يقول : الناس ينتجعون .. كما في قالوا الحمد لله .

هو ممرورٌ به ، ومنزوعٌ وكذلك زيدٌ معلومٌ – والناسُ مسموعٌ[1] إلاّ إنّ هذه الملابسة ليستَ واقعةً على واحدٍ من هذه الاسماء من حيث هو اسمٌ ، بلْ من حيثُ هو جزء كلامٍ كان قد تغشته وحدةُ ما بالنظم ، فإنّ المرور لما كان موقوفاً على الافضلية ، كان كأن[2] آخر ما يتناوله هو أفضلُ .

وكذلك حالُ النزع مع الاشد عتيا ، ولا يمكنُ العاملُ ان يتناولَ الجملة تناولاً حدّ تناوله المفرد .

فأما المسموع فقولهم : الناسُ ينتجونَ غيثاً . ليس الناسُ وحدة[3] فكيف يعمل سمعتُ في الناس وحده عملاً على حياله وكذلك المعلومُ في قولِ القائل : علمت لزيد[4] قائمٌ فكأنه[5] هي الجملة . من حيثُ هي جملةٌ واحدةٌ لاجُزاها الاثنان من حيث ان احدَهما محمولٌ على الآخر كما في نحو قولنا : علمتُ زيداً قائماً . فإن قيل : فهلا اكتفيتم بذكر البراءة عن الملابسةِ الموصوفةِ ، إذ العوامل لمْ تعمل في شيء من هذه الاسماء المعدودة فيحتاجُ فيها إلى زيادة تقييد هي تعيينُ جهة البراءة ؟

فالجواب : إنّ هذه الشبهة كأنها وردتْ من حيثُ إنّ المعترض ظن ان الملابسة المذكورة هي نفسُ العملِ ، وليس كذلك بلْ هي التعلقُ الذهني الذي بين العاملِ والمعمولِ الموجب للعمل ، وقبل ان يتجه العملُ ينبغي أنْ يعرف الابتداء ومقابلاته من الاعراضِ النفسية التي بحسبها تتعينُ وجوهُ الاعراب الثلاثةُ في الاسم فتحقق هذا يبن لك أن (لننزعن) ملابسُ لايّهم وان كان لا من حيثُ هو اسمٌ بل من حيثُ هو جزءُ جملةِ عليها وقعت الملابسةُ أولاً ولا بواسطةِ وعلى جزءيها وهما ايُّهم أشدُ[6] .

---

(١) حاشية في النسختين (ب) ، (ش) ((بمعنى اللفظة)) .

(٢) ساقطة من (ش) و (ج) .

(٣) انظر : المقتضب ١٠/٤ .

(٤) في (ج) ((زيداً)) وفي (ش) ، (ب) ((زيد)) واظن ((لزيد)) كي يعلق الفعل عن العمل .

(٥) (ب) ، (ش) ((هي)) وفي (ج) ((هو)) .

(٦) يرفع الخليل أيهم على الحكاية وأيهم مبتدأ وأشد خبره التقدير : ثم لننزعن من كل شيعة الذي من أجل عتوه يقال : أي هؤلاء اشد عتيا . مشكل اعراب القرآن ٤٥٨/٢ ، ومثل هذا الرأي للفارسي انظر : القرطبي في تفسيره ١٣٤/١١ .

ثانياً : وبواسطة ، وكذلك علمتُ وسمعتُ كلُ واحدٍ منهما ملابسٌ للجملة بَعدَهُ على الوجهِ المذكورِ ، وملابسٌ لافرادها ملابسةً ما ، وإن كانتْ لا من حيثُ هي افرادٌ . فإنْ قيلَ : فما الفائدةُ لقولكَ : تهدفاً أولياً قلنا : ليتميز المبتدأ عن بعضِ ما يوصفُ بأنه خبرهُ على ما نحققه بعدُ إن شاء الله تعالى . إذ هو أيضاً عارٍ من العواملِ اللفظية وبحيثُ يمكنُ دخولُها عليه فهو[1] متهدفٌ لملابستها ولكن بعد أنْ يلابس المبتدأ .

فإنْ قيلَ : كيفَ جازَ أنْ يكون خلوُ الاسم من العواملِ اللفظية وهو في الحقيقةِ ((عدمٌ)) ليسَ المرجعُ به إلى معنى وجودي سبباً لحصولِ الرفعِ في المبتدأ ؟

قلنا : ان الاعدامَ وانْ كانتْ يمتنعُ كونُها سبباً لافادة المعاني الوجودية في الأشياء فلا يبعدُ بلْ يتعينُ أنْ تكون سبباً لرجوعِ الأشياءِ إلى حالاتِها المستحقة في الأصلِ وخلوّها عما كان توجبهُ الوجوداتُ المقابلةُ لها ، وانت قد تحققت[2] أنَ الضمة أولى الحركاتِ واسبقُها في الرتبة ، لأنها هي المتوسطةُ بين الصاعدةِ العاليةِ والهابطةِ الهافية فبحسبِ ذلك يجبُ ان يكونَ الرفعُ قبلَ النصبِ والجرّ وإنّه هو الأمرُ الذي استحقه المعربُ من حيثُ هو معربٌ بشريطةِ انتفاءِ الموانع .

انظرْ إلى الفعلِ المضارع كيفَ كان الأمرُ في النصبِ فيه أو الجزمِ موقوفاً على عاملٍ له يوجبهُ فإذا جئتَ إلى الرفع لَمْ يحتج فيه إلاّ إلى ارتفاعِ العواملِ الموجبة التي كانت لمقابلاته قبلُ . فلذلك ما جعلوا العاملَ في رفعِ المضارعِ معنوياً كما في رفعِ المبتدأ .

ونظيرُ هذا الشأن في تعليلِ الظلمة عند من جعلها عدماً للضوء محضاً يقال له : لم أظلمت الأرضُ ؟ فيجيبُ لخلوّها عن محاذاة الاجرام المضيئة .

فأما من جعل الظلمةَ أجزاءً من السواد موجودةً فلا يستمرُ على أصله هذا ، وإذ قد تقدمتْ هذه الجملةُ فينبغي ان تعلمَ ان المبتدأ من شأنه ان يوضع معناه في الذهن وضعاً أولياً ثم تحكمُ عليه بشانٍ له يسمى الخبر . فبالضرورة يلزمُ أن يكونَ هذا الموضوع متخصصاً وبحيثُ يستقرُ في الذهن استقراراً ، ما حتى يصحَ أنْ يحكم عليه بشيء فربما

---

(١) ((هو)) هنا أي الخبر – والملاحظ ان المصنف يرى ان الخبر مرفوع بالابتلاء مع تأثير المبتدأ عليه . وهذا رأي بعض من النحاة البصريين تجد غيره من الآراء المختلفة في الانصاف ٤٤/١ مسألة ٥ .

(٢) ذُكر سابقاً .

كان معرفةً . والمعارفُ[1] على ثمانية أقسام .

فمنها ما يتعرف بالتسمية وهي الأسماءُ الجزئيةُ - اعني الإعلام وما معها - كانت فيها الألفُ واللامُ نحو : الحارثُ المثقب . أو لم تكنْ نحو : خالدٌ مزيقياء[2] ومفردة : كهذه أو مركبة كعبدِ الله ، وذو اليمينين .

ومنها ما يتعرفُ بالاشارةِ : وهي الاسماءُ المبهمةُ نحو : ذا وأولئك ومنها ما يتعرفُ

(٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦)

....

---

(١) المعارف خمسة كما هي عند ابن الانباري في الاسرار /٣٤١ ، وعند ابن الخشاب في المرتجل /٢٧٨ ، وعند ابن يعيش في شرح المفصل ٥٦/٣ ، ولكن السيوطي في الهمع ٥٥/١ عدها سبعة .

(٢) المزيقياء قلب لعمرو بن عامر بن مالك أحد ملوك اليمن في كل يوم يلبس ثوباً ويمزقه أو يهبه في اليوم الثاني . انظر : اللسان ٢١٩/١٢ مادة مزق .

(٣) انظر : المقتضب ٨٣/١ ستجد الآراء المتباينة هناك .

(٤) البيت لمنظور بن حبة تجده في نوادر أبي زيد /٥٣ ، والخزانة ٥٥٠/٢ ، واللسان ١٤٣/١٧ مادة ظعن ، ويروى ((أو تصبحي)) .

(٥) سورة المؤمنون : الآية ٦٧ ، وانظر تفسير القرطبي ١٣٦/١٢ .

(٦) سورة العنكبوت : الآية ٦٩ .

(٧) سورة يوسف : الآية ٩٠ ، وانظر : تفسير القرطبي ٢٥٦/٩ .

(٨) سورة يوسف : الآية ١٠ .

(٩) البيت لتميم بن مقبل . انظر ديوانه /٣٠٣ ، وتمام البيت :

قَدْ صرّحَ السيرُ عن كتمان وابتُذِلتْ ... وَقْعُ المحاجن بالمهريّة الذقُنِ

(١٠) انظر : الكتاب ١٠٥/١ .

(١١) انظر : مجمع الأمثال ٣٦٠/١ .

(١٢) انظر : المغني ٢٩٣/١ .

(١٣) انظر : مجمع الأمثال ٣٧٠/١ .

(١٤) هذا رأي البصريين . انظر : الانصاف ٥١/١ مسألة ٢٧ .

(١٥) ذكرنا ذلك سابقاً .

(١٦) انظر : شرح ابن عقيل للألفية ٢٣٢/١ .

فإنْ كانا معرفتين ((فلا تظنن أن الأمر فيهما إلى السامع اياً ما شاء جعله مبتدأ والآخر خبراً ، بل الأمرُ فيه إلى القائلِ والخبرُ منهما ما أراد ان يفيد به نحو : زيدٌ اخوك)) ان أراد ان يحكمَ على زيد بأنه اخوكَ ، فقال مثلاً : زيدٌ اخوكَ لا غلامك ، كان زيدٌ[1] مبتدأ واخوك خبراً لهُ .

وإن أراد ان يخبرَ بأن الذي يعرفُ بأخوتك هو ، زيدٌ فقال : زيدٌ اخوك لا عمروٌ ، كان أخوك مبتدأ وزيد خبراً له . إذ قد يجوزُ تقديمُ الخبر من حيث هو خبرٌ على المبتدأ كما جاز تقديمُ المفعول على الفاعل وذلك أما لفرط عناية بذكر الخبر نحو قوله تعالى ﴿وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾[2] وأما تطلباً لإقامة وزن وهذا لا يوجدُ إلاّ في المنظوم من الكلام أو المسجّع .

وأما لسبب خارجٍ : كالاستفهام ، له صدر الكلام تقول : كيف زيدٌ ؟ وأين بكرٌ ؟ فزيدٌ مبتدأ وكيف خبره ، ولزم تقديمه للاستفهام الذي هو مصوغ له ، وهو سؤال عن الحال[3] كأنه ، اصحيحٌ أم مريضٌ ، أو : أقائم أم قاعدٌ . فهو وان كان مبنياً فلوقوعه موقع المعرب ما يحكمُ عليه بأن له محلاً من الاعراب ، أما هنا فمحلهُ الرفعُ لوقوعه خبراً عن المبتدأ ، ولأن كيف يدلّ على الصفة ، والصفةُ هي الموصوفُ في الجمل ، لم يقدروا فيه ذكراً يرجعُ إلى المبتدأ .

وأما أين فحكمه[4] حكمُ كيفَ إلاّ انه يقدر فيه الضميرُ إذ هو إنما يدلّ على المكان المسئول[5] عنه ، وليسَ المكانُ هو ، زيداً فبالضرورة تحتاجُ فيه إلى الضمير مقدراً على ما سنشرحه لك بعدُ إن شاء الله تعالى .

فإن قيلَ فما محلهُ من الاعراب ؟

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ج) فقط .

(٢) سورة سبأ : الآية ١٣ .

(٣) انظر : المغني ٢٠٦/١ ، وشرح المفصل ١٠٩/٤ .

(٤) انظر : شرح ابن عقيل ٢٤٣/١ .

(٥) انظر : شرح المفصل ١٠٩/٤ .

قلنا : أما من حيثُ انه ملحقُ بالظروف وهي إنما تكونُ منصوبةَ – على ما نحققه في المستقبل من الكلام إن شاء الله تعالى فمحله النصب – اعني المحل الأدنى – .

أما من حيث انّ الظروف وانْ كانتْ منصوبة فانا إذا وقعت اخباراً عن المبتدأ فهي في موضع رفع ، فمحله الرفعُ – اعني المحل الأبعد – .

ويقال ، كم غلاماً لك ، في الاستفهام ، فكم محلهُ الرفع بالابتداء ولك خبرهُ .

فإن قلتَ : كم ثيابك ، فثيابك مبتدأ وخبره كم مقدماً عليه ككيف .

وإن جعلتَ كَمْ مبتدأ وثيابك خبرهُ صلح وها هنا أصلُ إذا تأملتهُ وتدبرتهُ انتفعتَ به ان شاء الله تعالى .

اعلم ان المبتدأ إذا كان خبرهُ المفردُ فهما معنيانِ اثنان يجتمع منهما كلامٌ ما لم يحدث الذهنُ بينهما نسبةً بها يرتبطُ احدهما الآخر .

وكثير من اللغات قد يستعملُ فيه من الألفاظ ما يدلّ على هذه النسبة الثابتة بين الخبر والمخبر عنه هنا نحو : ((أست))[1] في الفارسية ، فاما اللغةُ العربية فلا يوجد فيها شيءٌ من ذاك لكنّ الذهن لا يخلو من تقدير هذه النسبة واثباتها يجيب ما هو خبرٌ من الاسمين المذكورين ، فأيهما انحازتُ إليه هذه النسبةُ وتقدرتْ بجنبه حكمت بأنه خبرٌ والآخرُ هو المبتدأ فهذا إنما يعرفُ بالسبك[2] .

ولنعدْ إلى ما كنا فيه من حديث ((كم)) إذا كانت للاستفهام يقولون : كم مثله لك . فكم مبتدأ ولك خبره ، و ((مثله)) ينتصبُ على الانفصال من كم كما ان درهماً ينتصبُ على الانفصال من ((عشرونَ)) في نحو : عنده عشرون درهماً . على ما سيتضحُ لك إن شاء الله تعالى .

وقد يفصلُ بين كم هذه وبين ما ينتصبُ عنها في نحو قول القائل : كم لك غلاماً . فيجوزُ في غلاماً ان يكون منتصباً على الحال . فإن قلت : كم لك غلاماً صار الجواز

---

(١) است وهي فعل مساعد في الفارسية يشبه (is) في الانكليزية وهي تفيد في كونها إذا جاء في نهاية الجملة تشير إلى ان الجملة اسمية . نقلاً عن بعض المتخصصين في اللغة الفارسية وعربها الجوهري . انظر : اللسان ٣٠٧/٢ .

(٢) انظر : ما يقارب هذا الرأي في الكتاب ٧/١ ، والمقتضب ١٢٧/٤ .

وجوباً . ولهذا قبح : كم غلماناً[1] لك . إذ الجار والمجرور لا يكادُ يعملُ في الحالِ إلاّ متقدماً وسنشرح لك هذا ان شاء الله تعالى .

وكم قد تستعمل في الخبر[2] فيكون معناها معنى ربَّ[3] تقول : كم رجلٍ جاءني فينجرُ ما بعدها باضافتها إليه فيكونُ محلُ كم هنا رفعاً بالابتداء وجاءني خبرهُ ومن العرب[4] من ينصبُ النكرةَ بعدها كما في الاستفهام وانشدوا .

كم بجودٍ مقرفٍ نالَ العلى ... وكريمٌ بخلهُ قد وضَعَهْ[5]

على الوجوه الثلاثة[6] في مقرفٍ وكريم - اعني الرفعَ والنصبَ والجرّ - أما الرفع : فعلى الابتداء ، وكم تكونُ منصوبة الموضعِ على الظرفِ أي كم مرة ، وأما النصب : فعلى كم رجلاً جاءني في الخبر[7] وذلك قليلٌ .

وأما الجرُ : فعلى الفصل[8] بين الجار والمجرور وإن كان قبيحاً ، ومن ذلك ما يروى للفرزدق على النصب أيضاً وإن كان الجر فيه على الوجه المقيسَ المألوف وهو قوله :

كم عمةٍ لكَ يا جرير وخالةٍ ... فدعاء قد حلبت على عشاري[9]

والنصب مع الفعلِ[10] هو الوجه نحو قوله :

---

(١) شرح المفصل ١٢٩/٤ ((منصوبة على الحال بما في الظرف من معنى كم نفساً لك غلماناً)) .

(٢) عنوان على حاشية (ش) ((حكم كم الخبرية)) .

(٣) انظر : شرح المفصل ١٣٤/٤ .

(٤) لغة بني تميم كما يذكر السيوطي في الهمع ٢٥٥/١ .

(٥) نسب لأنس بن زنيم ولعبد الله بن كريز ، ولأبي الاسود الدؤلي تجده في سيبويه ٢٩٦/١ ، المقتضب ٦١/٣ ، والانصاف ٣٠٣/١ ، وشرح المفصل ١٣٢/٤ ، والهمع ٢٥٥/١ ، ١٥٦/٢ ، والاشموني ٨٢/٤ .

(٦) انظر : الكتاب ٢٩٥/١ . وشرح المفصل ١٣٢/٤ .

(٧) انظر : الهمع ١٥٥/١ .

(٨) جوز ذلك الكوفيون ومنعه البصريون ، انظر : الانصاف ٣٠٣/١ مسألة ٤١ ، وانظر : الهمع ٢٥٢/١ .

(٩) البيت مشهور وهو للفرزدق . انظر : ديوانه /٤٥١ .

(١٠) انظر : سيبويه ٢٩٥/١ ، وشرح المفصل ١٢٩/٤ .

وقد تقع كم على الوجهين مفعولةً نحو : كم اعطيت في الاستفهام وكم اعطيت في الخبر ، ولا تقع فاعلةً إذا لا يتقدمها الفعل - لا في الاستفهام ولا في الخبر . فأما دخولُ حرفِ الجرِّ فممكنٌ في التي للاستفهام[1] نحو : بكم مررتَ . متعذر في التي للخبر .

وأما ربَّ فقد اجمع اصحابنا على انها أحدُ حروفِ الجرّ[2] ، والاقيسُ عندي ان تكون اسماً ككم الخبرية فإذا قلتَ : ربَّ رجل جاءني كان مبتدأ نحو : كم رجل جاءني فإذا قلت ربَّ خطبِ كفيتَ ، كان مفعولاً كقولك كم خطبِ كفيتَ . وليت شعري كيف[3] امكنهم ان يجعلوا ربَّ حرفَ جرٍّ ولا شك أنّ حروفَ الجرِّ إنما أوردت ليفضي بها الفعلُ إلى المفعولِ ، وانت تسمتهم يقولون ، كفيت الخطب لا يقال ، كفيتَ بالخطبِ . أو في الخطب أو ما شاكل ذلك فلا متسع ثم لحربِ جرٍّ فلا يجوز لنا ان نحكمَ بأنها من حروفِ الجر سيما وقد صحَّ عليها ما صحَّ على نظيرتها التي هي كم على ما انبأناك به بمعونة الله تعالى .

ومما يجري مجرى كَم الخبرية كأيِّ[4] تقولُ كأيِّ رجلاً قد جاءني ، وكأين من رجلٍ قد جاءني . يرتفعُ موضعهُ بالابتداء على ما بينا في ((كمْ)) .

فإن قلتَ : كأيِّ رجلاً قد رأيتُ . أو كأيِّ من رجلٍ . وهو الاعرفُ كان مفعولاً . وكأيِّن مركب من ((كاف التشبيه)) ومن ((أي))[5] وان كان طرأ عليه بالتركيب معنى لم يكنْ له قبل فلذلك صار يعدُ معدَّ الافراد .

فإنْ قيل : ومن أيِّ جهةِ ناسبَ التشبيهُ بأيِّ ((كم)) الموضوعة للكثرة ؟

قلنا : من حيث أنَّ الكثرة الواسعة قد يوجد فيها للأشياء المختلفة مشابهات لا يكاد يوجد في القليلِ من العدد فكونها بحيثُ ان المتأمل لها أيَّ شيء فرض أمكن الحصولُ على مثل له فيها ، هو أعظم دلالةِ على وفورها وتكاثفِ عدتها .

---

(١) انظر : شرح المفصل ١٢٨/٤ .

(٢) يأخذ الفرخاني برأي الكوفيين هنا . انظر : الانصاف ٨٣٢/٢ .

(٣) يرد على البصريين . انظر : رأيهم في الانصاف ٨٣٢/٢ .

(٤) شرح المفصل ١٣٤/٤ ((وفيها خمس لغات كأين وكاء بوزن كاع وكيي بوزن كيع وكأي بوزن كعي وكأ بوزن كع)) .

(٥) انظر : المغني ١٨٦/١ .

هذا كان في الأصل ، أما الساعةَ فلا تحتاجُ إلى ملاحظة هذا التقدير ، إذا قد صارت كأيِّ أية للاستكثار موضوعة له دالة عليه .

وقد يجيء ((كائن بمعنى كأين))[1] وقال عمرو بن شأس .

كـائن رددنـا عـنكم مـن مـذجّج تجـيء امـام الألـفِ بـردي مقنعاً[2]

قالوا : الأصل فيه كأي قدمت الياء على الهمزة فصار كيان[3] على وزن ميت فجعل كيان على وزن ميت[4] من ميت ثم جعل كيان كأين - كذا وهذه قياسات في التصريف صحيحةً مقبولةٌ[5] .

ومن الحروفِ حروفُ قد يرتفع[6] بعدها الاسمُ على أنه مبتدأ لاستجماعه شرائط الابتداء منها : ((أما)) تقول : أما زيد فصاحبك .

ومنها : ((حتى)) في نحو قولهم : جاء الناسُ حتى زيدٌ يجيئُك .

ومنها ((همزةُ الاستفهام)) في نحو : أزيدٌ أفضل أم عمروٌ .

ومنها ((هلْ)) نحو : هل بكرٌ اخوك .

ومنها ((ما)) النافية في لغة[7] بني تميم نحو : ما زيدٌ ذاهبُ .

ومنها ((ألا))[8] يفتتح بها الكلام قال : عمرو بن معدي كرب :

---

(١) انظر : الكتاب ٢٩٧/١ .

(٢) البيت لعمرو بن شأس ديوانه /٣٨ .

(٣) (ج) ((كيان ... تجعل كأين ... ثم جعل كيان كأين)) وفي (ب) ((كيان كاءين ... فجعل كياءن ... ثم جعل كياءن كأين)) وما هو في المتن كما هو مرسوم في (ش) .

(٤) انظر : المنصف ١٥/٢ اصلة ميوت على فيعل أو على مويت مثل سيد وسيود . انظر : التهذيب ٣٤٢/١٤ .

(٥) انظر : شرح المفصل ١٣٦/٤ .

(٦) ((حروف يقع بعدها المبتدأ)) حاشية في (ش) .

(٧) يجرونها مجرى أما وهل ، وأهل الحجاز يجرونها مجرى ليس . انظر : الكتاب ٢٨/١ ، المقتضب ١٨٨/٤ .

(٨) انظر : المغني ٦٥/١ .

فأرســـــلنا ربيئتنـــــا فــــأوفى   فقـــال ألا أولى خمـــس رتـــوع[1]

أي هؤلاء خمسُ رتوع

ومنها الحروفُ الستةُ الناصبةُ إذا كفّت عن العمل بما وهي : ((إنّما وإنّما وكأنّما وليتما ولعلّما ولكنّما)) .

قال ابن قيس الرقيات :

إنّمـــا مصـــعب شـــهاب مـــن اللـــ   ــه تجلّــت عــن وجهــه الظلمــاءُ[2]

وقال النابغةُ :

قالــت ألا ليتمــا هــذا الحمــامُ لنــا   إلى حماتنـــــا ونصـــــفه فقـــــدِ[3]

ومنها ((إنْ)) وأنْ وكأنْ ولكنْ المخففة عن الثقيلات إلاّ أن إنْ يلزمها[4] اللامُ وانْ كان قد ينصبُ بها أيضاً قال الله تعالى : ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[5] .

وقال الشاعرُ :

في فتيــةٍ كسـيوفِ الهنـدِ قـد علمـوا   أنْ هالــك كــلُّ مــن يحفــى وينتعــلُ

وقال :

كــأنْ ظبيــة تعطــو إلى وارقِ الســلم[6]

---

(١) في ديوانه /١٤٠ ، والاصمعيات /١٧٠ .

(٢) لقيس بن الرقيات . ديوانه /٩١ .

(٣) للنابغة الذبياني . انظر : ديوانه /٤٥ .

(٤) العبارة في (ج) ((ألا أن يكون ان يلزمها اللام)) .

(٥) سورة يس : الآية ٣٢ . انظر : معاني القرآن ٣٧٦/٢ حيث ذكر من شدد ان ومن خففها والفراء اعملها حيث نصب كل بها وانظر البيان في غريب اعراب القرآن ٢٩٤/٢ ، وانظر : تفسير القرطبي ٢٤/١٥ .

(٦) لابن صريم اليشكري . انظر : الكتاب ٢٨١/١ ، والمنصف ١٢٨/٣ ، والمغني ٩٣/١ ، وتهذيب اللغة ٣٧٩/١٠ ، والانصاف ٢٠٢/١ ، أمالي ابن الشجري ٣/٢ والهمع ١٩٢/١ . سيمر هذا الشاهد لاحقاً .

ولأبي كبير :

ولكنْ اخو الحزم الذي ليسَ نازلاً به الخطبُ ألا وهو للقصدِ مبصرُ(1)

ومنها ((واوُ العطف)) إذا كانت لعطفِ(2) الجملةِ على الجملة لا لعطفِ المفرد على المفرد في نحو : قام زيد وعمرٌ ومنطلقٌ . فربما كانت الجملةُ هذه التي بعد الواو(3) حالاً للفعل قبلها كقولِ الرقاد :

ألا طرفتْ اسماءُ والليلُ دامسُ(4) .

وقد يجوز حذفُ الواوِ هذه إذا عادَ من الجملةِ بعدها ضميرٌ إلى ذي الحال قبلَها نحو قوله :

نصفَ النهار الماءُ غامره ورفيقه بالغيبِ ما يدري(5)

وربما لم تكُنْ .

ومنها ((الفاء)) في جوابِ الشرط في نحو : ان تعطني فانتَ مشكورٌ .

ومنها : ((ثمّ))(6) إذا جاءت لتراخي الجملة عن الجملة في نحو قوله عز من قائل ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾(7) .

ومنها (بل) تجيء رادةً للسابق من القولين ومهيئةً(8) للأحق منهما في قوله تعالى ﴿بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ﴾(9) .

---

(1) ليس في ديوان الهذليين ولم اعثر عليه . وليس في التمام لابن جني .

(2) انظر : المغني ٣٠/٢ – ٣١ .

(3) انظر : المغني ٣٤/٢ .

(4) لم أعثر عليه .

(5) لمجهول تجده في أسرار البلاغة /١٣٥ ، وأمالي ابن الشجري ١٩٠/٢ ، والمغني ٥٠٥/٢ ، ٦٣٦ ، والهمع ٢٤٦/١ ، والاشموني ١٩٢/٢ وروي بلا بدلاً من ما .

(6) انظر : وجوه ثم في المغني ١١٧/١ .

(7) سورة الأنعام : الآية ١ .

(8) لم يذكر هذه التسمية ابن هشام في المغني ١١٢/١ – ١١٣ .

(9) سورة الحجرات : الآية ١٧ .

ومنها ((لا)) المكررةُ في نحو قولِك : لا زيدٌ قائمٌ ولا عمروٌ منطلقٌ .

ومما يرتفعُ بالابتداءِ ((ضمير القصة والشأن))[1] وذلك بشرط أن يكون الخبرُ جملةً عاريةً من الضمير العائد إليه للاستغناء عنه قال الله تعالى ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[2] وقد يجوز ان يكون هو ذكر الله سابقاً جازَ تقدمهُ لأنه كالمتعين في الذهنِ بالتوجه إليه والتعبدِ له فيحتمل أن يكون الخبرُ لفظة الله ، كما يقال :

هـي الـنفسُ مـا حملتهـا تتحمـل[3]

لأن قولنا الله يستتبعُ من الصفاتِ ما لا يستتبع قولنا هو فكأنَّ القائل إذا قال ﴿هُوَ اللَّهُ﴾[4] قال ﴿هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾[5] ﴿الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ﴾[6] إلى غير هذه من الصفات وليس إذ قال هو اعطي لفظ هو هذه المعاني المقصودة . ويحتملُ ان يكونَ الخبرُ ((أحدُ)) ولفظةُ الله بدلاً من هو[7] .

فإنْ قيل فهل تستعمل لفظة ((أحد)) في الاثبات صفةً قلنا : أما فيما سوى الله سبحانه فلا ، وذلك لأن الاحد هو الواحدُ الذي لا يتكثر ولا يتغير فلا ينقسمُ لا من جهة المقدار ولا من جهة العدد ولا بالقوام ولا بالحدِ ولا من طريقِ الإضافة ﴿وَتَعَالَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾[8] وهذه صفةٌ قد استأثر الله بها سبحانه فلا يصحُ ان تثبت لغيرِه ، فلهذا لم يجزْ

---

(١) انظر : الانصاف ٢/٧٠٦ .

(٢) سورة الاخلاص : الآية ١ ، يقصد المصنف الله أحد مبتدأ وخبر وجملة المبتدأ والخبر في محل رفع خبر إلى هو تقديره : يا محمد الحديث الحق الله أحد .

(٣) لم اعثر عليه .

(٤) سورة الحشر : الآية ٢٢ .

(٥) سورة الحشر : الآية ٢٢ .

(٦) سورة الحشر : الآية ٢٣ .

(٧) انظر : البيان في غريب اعراب القرآن ٢/٥٤٥ ، وانظر : تفسير القرطبي ٢٠/٢٤٤ .

(٨) سورة الإسراء : الآية ٤٣ ، كررت سابقاً ، أوردت النسخ الثلاث كلمة ((الظالمون)) وليس في القرآن الظالمون وإنما تمام الآية ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ ووجود الظالمون يجعلنا ان نحمل استشهاد المصنف بالآية وإنما استغفار عادي .

أن لفظةَ ((أحد))[١] في الاثبات على ما سوى الله جلَّ وعزَّ .

ومما يرتفعُ بالابتداء قولُ القائِل : كيفَ أنت وجنبٌ من شواءٍ و : ما الباهلي والمجدُ قال :

وكنت هناكَ أنت كريمَ قيسٍ فما القيسيُّ بعدكَ والفخارُ[٢]

قالوا بمعنى معَ ، فإنْ قيل : أليسَ الواو إذا كانت بمعنى مع ينتصبُ الاسمُ بعدها في نحو : ما صنعت وزيداً و . لو حكيتَ وعمراً لارضاكَ ؟

قلنا : بلى وبينَ الموضعين بونٌ بائنٌ لأن النصبَ إنما هو للفعلِ ولكن بوساطةِ الواو على ما يوردُ عليكَ إنْ شاء الله تعالى .

فأما الرفع فيما نحنُ فيه فعلى سبيل العطفِ والاتباع وإذ قد فقدَ الناصب فالرفعُ متعين .

ومما يجري هذا المجرى قولهم : كل[٣] رجلٍ وضيعتهُ . وأيضاً : أنت وشأنك . إلاّ ان الخبرَ هنا محذوفٌ . التقدير : كل رجلٍ وضيعتهُ متقارنان .

والخبرُ قد يحذفُ مع الاستغناء عنه كما ان المبتدأ قد يحذفُ إذا لم يحتج إلى ذكره قال الله تعالى ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾[٤] .

قيلَ التقديرُ : امرنا طاعةٌ وقولٌ معروفٌ[٥] ، وقيل طاعةٌ وقولٌ معروفٌ أولى واصلحُ فإن قيل : فما الوجه في قوله :

ومـا حضَـنٌ وعمـروٌ والجيـادا[٦]

---

(١) انظر : اشتقاق اسماء الله /١٤٥ .

(٢) لمجهول ، انظر : الكتاب ١٥١/١ ، وشرح المفصل ٥١/٢ ، ٥٢ .

(٣) انظر : الكتاب ١٥٠/١ .

(٤) سورة محمد : الآية ٢١ ، انظر : املاء ما من به الرحمن ١٤٦/٢٠ .

(٥) انظر : الكتاب ٧١/١ .

(٦) لشقيق بن جز الباهلي ، تجده في الكتاب ١٥٣/١ ، والحماسة البصرية ١٠٣/١ وتمامه :

بمـا جمعـت مـن حضـن وعمـرو ....

قلنا : هذا مع قلته محمولٌ على الفعلِ كأنّه وما كانَ حضنٌ . وقد يجوز أن يحملَ الشيء على الشيء إذا كان قد يقعُ موقعه كثيراً وليس بمناقض له ، وهذا على العلات اقربُ من جرّ سابقٍ في قوله :

بدالي أنّي لستُ مُدركَ ما مضى   ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا[١]

ومن الاسماء المرفوعةِ بالابتداءِ قولُهم في القسم : عمري لافعلنّ . والتقدير : عمري مقسمٌ به . وها هنا أصلُ يجب علينا ان نذكره لك .

اعلم أنّ المقسم إذا أقسم فلابد له من جملتين من الكلام ، احداهما القسمُ فيها – المقسم به – إما فعليةٌ نحو : وأما اسميةٌ نحو : علي عهد الله . والأخرى هي المقسمُ عليها ، ولابدّ فيها من اللامِ والنون انْ كانت ايجاباً ، ومن الحروف النافية انْ كانت سلباً بيان ذلك ، الجملةُ المقسمُ عليها لا تخلو أما أنْ تكون خبرية ، وأما أن تكون شرطية ، وإن كانت خبرية ، فاما اسميةٌ وأما فعليةٌ .

فهذه ثلاثُ جمل كلّ واحدةٍ منها قد تكونُ مثبتةً ، وقد تكونُ منفية .

الأولى : هي الاسميةُ المثبتة لها اللامُ في أولها ما لم يشغل بأنّ مثقلة أو مخففة نحو : والله لزيدٌ منطلقٌ . فإنْ شغلَ أولُها بأنّ زحفت اللامُ إلى الخبرِ نحو ، والله إنّك لتحمدُ . وقدْ جاء .

ألا ياسنا برقٍ على قلل الحمى   لهنّك من برقٍ عليّ كريمُ[٢]

قالوا : الأصلُ لأنك وإنما هذا : كهرقت[٣] في ارقتُ ، ونحو قوله تعالى : ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[٤] ونحو منه :

---

(١) البيت لزهير . انظر : ديوانه /٢٨٧ ، ونسبه سيبويه لصرمة بن أنس الانصاري ١٥٤/١ .

(٢) لرجل من نمير . انظر : أمالي القالي ٢٢٠/١ ، ومجالس ثعلب ١١٣/١ ، والمقرب ١٠٧/١ ، المغني ١٥٤/١ .

(٣) انظر : ليس في كلام العرب لابن خالويه /١٧ ، واللسان ٢٤٤/١٢ مادة هرق .

(٤) سورة الطارق : الآية ٤ ، انظر : تفسير القرطبي ٤/٢٠ .

ثكلتك امك إن قتلت لمسلماً حلّت عليك عقوبةُ المتعمدِ[1]

الثانية : وهي الاسميةُ المنفية[2] لها الحرف المجتلبُ للنفي فيها . قال :

لعمركَ ما معنٌ بتاركِ حقِّه[3]

الثالثة : وهي : الفعليةُ المثبتةُ لها اللامُ في أولها نحوُ : قول امرئ القيس :

حلفتُ لها بالله حلفةَ فاجر لناموا فما إنْ من حديثٍ ولا صالِ[4]

ثم إنْ كان الفعلُ غير ماضٍ فمع[5] اللام والنونِ المؤكدةِ في آخرها قال الله تعالى : ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾[6] .

الرابعة : وهي الفعليةُ النافيةُ لها[7] الحرف المستعملُ فيها قال اللهُ عز من قائل : ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى * مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى﴾[8] .

---

(1) لعاتكة بنت زيد . انظر : الانصاف ٦٤١/٢ ، وشرح المفصل ٧١/٨ ، والخزانة ٣٤٨/٤ ، والهمع ١٤٢/١ ، مع اختلاف بسيط في روايته ((شلت يمينك ... كتبت ...)) .

(2) انظر : الكتاب ٣١/١ .

(3) البيت للفرزدق كما في ديوانه /٣٨٤ ، وتمامه :

.... ولا منسي معن ولا متيسر

(4) لامرئ القيس . انظر : ديوانه /٣٢ .

(5) انظر : شرح المفصل ٩٦/٩ ، إذا كان فعل الجواب ماضياً فإنه يحتاج لقد كي تقربه من الحال كقوله ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ سورة يوسف : الآية ٩٦ وكقوله ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ﴾ سورة يوسف : الآية ٧٣ .

(6) سورة الأنبياء : الآية ٥٧ .

(7) لنفي الاسم حرفان هما ((ما)) وقد مثل الفرخاني له والثاني هو ((لا)) وقد اغفله المصنف ، مثل : والله لا يقوم زيد .

(8) سورة النجم : الآية ١ – ٢ .

الخامسة : وهي الشرطيةُ المثبتةُ : تنقسمُ إلى جزئين :

أحدهما : مقدمٌ يدعى الشرطُ ، والثاني تال يدعى الجزاء ، ومن شأن الشرطِ ان يكونَ قبلَ اتصاله بالجزاء جملةً فعليةً مثبتةً كانت أو نافيةً ، فإذا نوى القسمُ فلتدغم انْ باللام عوضاً عن لفظِ القسم تحذفُ لطولِ الكلام ولتجعل الفعلُ ماضياً إن لم يكنْ ، لأن القسمَ مظنةُ اثبات وتحقيق قال الله تعالى : ﴿وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم مِّن بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ﴾[1] وأيضاً ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ﴾[2] وقال تعالى : ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ﴾[3] وقال عز من قائل : ﴿لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا﴾[4] .

فأما الجزاءُ فحكمهُ حكمُ الجملة المقسم عليها ، لو لمْ يكنْ شرطٌ قال الله تعالى بعد قوله ﴿وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم مِّن بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ الظَّالِمِينَ﴾[5] وبعد قوله : ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَّا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ﴾[6] وبعد قوله : ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾[7] وبعد قوله : ﴿لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾[8] كما لو قيل : والله إنكَ من الظالمين ، والله ما تبعوا قبلتك ، والله ليقومن ، على ما عرفتَ آنفاً .

أما السادسة : وهي الشرطيةُ النافيةُ فلا تستعمل أما لأنهم قلما يقولون : ليس كلما نشأ[9] السحابُ نزل القطر . وليس ان كانت الشمس طالعةً فالليلُ مشتملٌ . وأما بناء على قول من قال ، إنّ قولَ القائل ، لئن جئتني لأكرمنكَ مبنى على الأخبار كأنه ، والله لاكرمنك . إلاّ أن الشرط قد أقحم اقحاماً ليدلَ على إنّ الاكرام يراعى[10] فيه شرطٌ ما هو المجيء .

---

(١) سورة البقرة : الآية ١٤٥ .

(٢) سورة البقرة : الآية ١٤٥ .

(٣) سورة العنكبوت : الآيات ٢٩ ، ٦١ ، ٦٣ .

(٤) سورة الأعراف : الآية ١٤٩ .

(٥) سورة البقرة : الآية ١٤٥ .

(٦) سورة البقرة : الآية ١٤٥ .

(٧) سورة التوبة : الآية ٦٥ .

(٨) سورة الأعراف : الآية ١٤٩ .

(٩) في (ج) ((فشا)) .

(١٠) في (ش) ((مراعى)) في (ج) ، (ب) ((يراعى)) .

ولاشك أنَّ القول المؤلف من القسم والمقسم عليه هو وان كان منقسماً إلى جملتين ففي حكم جملةٍ واحدة فلهذا تسلطَ عليه الحذفُ[(١)] كثيراً إذ قد ذكرنا في المقدمة ان حفظ الاعتدال افضلُ من الخروج[(٢)] عنه . وكما ان الناقص ينبغي ان يكمل في نحو : هذه ماءٌ حسنةٌ .

إنَ لواً عناءُ[(٣)]

وهل عرفت كمية هذا المعدود ، كذلك لا بأس ان يحذف من الزائد على الاعتدال ما يستدلُ عليه بالباقي من أجزائه نحو : أشهيباب[(٤)] . فتجعل اشهيابا . وليس هذا في المفردات فقط بل في المركباتِ أيضاً .

وكلما كانَ الاتصالُ آكد كانَ الحذفُ فيه أقيسَ ألا ترى أنَّ حذفَ الضمير في نحو قوله تعالى ﴿أَهَٰذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾[(٥)] احسن منه في قولِ القائلِ : زيدٌ اكرمتُ . ويدلك على ان الجملتين المذكورتين هما في حكم جملةٍ واحدةٍ إنك لو قلت اقسمتُ بالله . وسكتَ كانَ كلاماً لا طائلَ له اللهم إلاّ إذا قدرتَ المقسمَ عليه .

فمما يحذفُ من القسم الاسمُ مقسماً به كما في نحو : اشهدُ انك لكريم . وفي نحو :

واقسمُ لو اني أرى نسباً لها[(٦)] ذئاب الغضا حنّت إليّ ذئابها[(٧)]

أو غيرُ مقسم به كما في المسألة التي عرضت لنا – اعني لعمرُ الله (قسم بالعمر الذي يعطيه الله سبحانه ، ويجوز ان تكون قسماً بديمومته ويكونُ جارياً مجرى المثل لا تتجاوز فيه المسموع ، وعلى هذا لعمرك)[(٨)] وعلى الوجهِ الذي قدرنا وكما في قوله :

---

(١) انظر : شرح المفصل ٩/٩٠ .

(٢) سبق شرحه .

(٣) ورد هذا الشاهد سابقاً .

(٤) انظر : المصنف ٧٨/١ ، والمقتضب ١٠٢/٢ .

(٥) سورة الفرقان : الآية ٤١ ، وانظر تفسير القرطبي ٣٥/١٣ .

(٦) البيت نقل من نسخة (ب) أما في (ش) عليه إشارة خ أي خطأ وكتب واقسم لو اني أرى لشبا تبعاً لها ذياب الغضا حنت إلي ذئابها في (ج) ((تبعاً لها ... جيئت)) .

(٧) البيت لم اعثر عليه .

(٨) ما بين المعقوفتين كتب على حاشية (ب) مع شارة انه من المتن (صح) وساقط من نسخة (ج) .

فقــال فريــقُ القــوم لا وفــريقهم نعــم وفريــقٌ لايمــنُ الله مــا نــدري[1]

أصلهُ ايمنُ[2] جمع يمين . قالَ :

يــأتي لهــا مــن أيمــنٍ واشمــل[3]

والوضعُ الأولى في اليمين هو للجارحة فنقل إلى الحلف لاستعمالهم الايدي في المعاهدات . قال ابن أبي ربيعة :

إنّ كفــي لــك رهــنُ يــا لرضــا فاعمـدي يـا هنـد قالـت قـد وجـبْ[4]

كما نقل إلى المكان[5] باعتبار الجهة في نحو قوله :

وكــان الكــأسُ مجراهــا اليمينــا[6]

---

(١) البيت ورد في النسخ الثلاث (ب ، ج ، ش) .
فقال : فريق القوم وفريقهم نعم وفريق لايمن الله ما ندري . نقلت البيت كما هو في الكتاب ١٤٧/٢ ، ولكني ابقيت ((لايمن)) كما تصورها المصنف .
البيت لنصيب كما في ديوانه /٩٤ .

(٢) هذا الرأي منسوب للكوفيين كما في الانصاف ٤٠٤/١ مسألة ٥٩ ، انظر : كذلك شرح المفصل ٣٥/٨ .

(٣) منسوب لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي . ولكنه ورد في ديوان العجاج ٥١ . انظر : الكتاب ١١٣/١ ، ٤٧/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٣٠٦/١ ، والانصاف ٤٠٦/١ .

(٤) ديوان عمر /٥٦ شرح محمد العناني ط السعادة القاهرة ١٣٣٠هـ والبيت في اللسان ٤٩/١٧ مادة رهن .

(٥) انظر : الكتاب ١١٣/١ .

(٦) البيت لعمرو بن كلثوم في معلقته المشهورة كما ذكره ابن النحاس في شرح القصائد التسع المشهورات ٧٧٥/٢ واغفله ابن الانباري في شرحه . تجده في الكتاب ١١٣/١ ، ٢٠١ ، والهمع ٢٠١/١ وبعضهم نسبه لعمرو بن عدي ، وصدر البيت :

صــددت الكــأس عنــا أم عمــرو ....

حذفت الألفُ من أوله استخفافاً على ما مهدنا في أصلِ الباب ليكونَ فارقاً بين الوضعين - اعني الأول والثاني - لكن الياءَ بعدها ساكنة .

فإن أرادوا الابتداء به اجتلبوا همزة الوصلِ[1] في أوله كما في : ابنم وآمرئ .

ومنهم من يحذف مع الألف الياءَ فيقول : من الله[2] ومنهم من لا يرضى بهذا حتى يحذف النونَ أيضاً فيقول م الله[3] . فأما ((ملَّه))[4] فعلى تقدير : منَ الله[5] أو على أن يكون الميمُ جزءَ يمين لا جزءَ أيمن[6] وبعضُهم قال : أيم الله[7] . فحذف النونَ مع استثباتِ الياء والميم . كما قالوا ابنم . تشبيهاً للنون بحرفِ العلةِ من حيث انَّ الغنة ها هنا كاللينِ .

ثم ومنه الفعلُ في نحو : بالله[8] . فأما : واللهِ وتاللهِ ، فليسَ يظهرُ معهما الفعلُ أما الواوُ فلأنها لا تجيْء لايصالِ الفعلِ .

ومنها من يجعلها للعطف مقدراً بعدها الباء . وأما التاء فلأنَّها كالعوضِ من الواو التي هي كالعوض[9] من الباءِ . ألا ترى انك لا تقولُ تالرحمن[10] . كما يقال تاللهِ ، ولا تقول : وَكَ[11] وكما يقال بكَ وأيضاً في نحو : مه يمينَ اللهِ[12] . إذا نصبت على المصدر .

---

(١) الكوفيون وابن كيسان وابن درستويه يرون ان همزة ايمن هي همزة قطع ولكنها وصلت لكثرة الاستعمال . انظر : شرح المفصل ٩٥/٩ ، وابن درستويه لعبد الله الجبوري /١٢٨ .

(٢) يذكر ابن يعيش ٩٩/٩ من ((انها لا تدخل إلاّ على ربي وهي مثل التاء لا تدخل إلاّ على الله ، والاخفش يرى دخول من على الله والتاء على ربي . والميم من ((من)) لا تضم إلاّ هنا فقط .

(٣) في (ب) (ج) و (ش) مله وفي كتب النحو كتبت ((م الله)) .

(٤) بكسر الميم ورفعها . انظر : شرح الملحمة البدرية لابن هشام /٥٣٤ .

(٥) حركتها بالضم تمشياً مع ما يراه المصنف .

(٦) انظر : الانصاف ٤٠٩/١ .

(٧) انظر : إيمان العرب للجيرمي /٢٤ .

(٨) في (ش) ((مه بالله)) وفي (ب) ((تالله)) .

(٩) انظر : اسرار العربية /٢٧٥ - ٢٨٧ .

(١٠) في (ج) ((تالرحمن)) .

(١١) انظر : شرح المفصل ١٠١/٩ .

(١٢) مه في (ش) وفي (ج) ((ايمن)) .

ومنه الحرفُ كاللام من لئن حذفت في نحو قول الله تعالى : ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[1] كحذف القسم من نحو قولك : الله لافعلنّ[2] . بالنصب على ان تنزع الجارَ فيفضي الفعل فيعمل .

وأيضاً في قولك : الله ، لافعلنّ ، بالجرّ ان يعملَ الجار محذوفاً كما في : خير : عافاك[3] الله . أي بخير وان كان ليس بالاقيس[4] هذا في الخبر .

فأما في الاستفهام فالوجه : آلله – آلله بهمزة وألف بمفردة بعدها اللامُ مشددة ، ويجوزُ في الشعر أألله بهمزتين قبل اللام المشددة وهذا الحذف أكثر ما يجيء في الاستفهام إذ قد بينا ان الكلام أو اللفظ كلما كان أطول كان بتحرى الاستخفاف فيه أجدر . فكأنّ همزة الاستفهام صارت عوضاً عن الجارِ لفظياً وان كان لا معنوياً .

وكمثل هذا التعويض قولُهم : لاها الله[5] . بهاء تلي فتحتها اللام المشددة إذْ الهاء للتنبيه[6] كما في نحو قوله :

وقَفنـا فقلنـا هـا السـلامُ علـيكم[7]

---

(١) سورة المائدة : الآية ٧٣ .

(٢) انظر : المقتضب ٣٢١/٢ .

(٣) القول منسوب لرؤبة في أكثر كتب النحو . انظر : منها الانصاف ٣٩٤/١ .

(٤) فهو من الشاذ الذي لا يعتد به لقلته وشذوذه . انظر : الانصاف ٣٩٨/١ .

(٥) انظر : شرح اللمحة البدرية /٥٣٢ .

(٦) يرى البصريون ان حذف حرف الجر يعوض عنه بهمزة الاستفهام أو بهاء التنبيه كي يعمل محذوفاً . الانصاف ٣٩٦/١ .

(٧) يقارب هذا القول في اللسان ١٨١/١٥ مادة سلم .

وقفنـا فقلنـا إيـهِ فسـلمت ... فمـا كـان إلاّ ومؤهـا بالحواجـب

البيت الذي ذكره المصنف لم أعثر عليه ونظيره :

وقفنـا فقلنـا إيـهِ عـن أم سـالم ... مـا بـال تكليـم الرسـوم البلاقـع

انظر : اصلاح المنطق /٢٩١ ، ومجالس ثعلب /٢٧٥ ، والمنصف ١٧٩/٣ .

فإن قلت : لا ها الله . بهاء مفتوحة بعدها ألفُ بعدَها اللام المشددة على انْ تكونَ الهاءُ بدلاً من همزةِ الاستفهام فالوجهُ فيه ما تقدمَ ذكرهُ .

وإنما يتمشى هذا التأويلُ على أن تكون لا نافيةً لكلام قبلَها وما بعدها مرتباً للاستفهام .

ومما يحذف من المقسم عليه ((اللام : المؤكدةُ في نحو : وأبيك انْ عبد الله منطلقٌ .

ومنه النون في نحو قوله ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾[1] لما انحازت[2] اللام إلى الجار لم تلحق النون إذ هما كالمتصاحبين يعتوران الفعل الواحدَ فيكتنفانه معاً ومنه لا النافية في نحو قوله :

تـــالله يبقـــى علـــى الأيـــام مبتقـــلٌ جـــونُ الســـراةِ ربـــاع ســـنّهُ غـــرِدُ[3]

لولا ذاكَ لوجبَ أن يكونَ تالله ليبقينَ .

فانْ قيلَ : فلم جاز تقديرُ ((لا)) ولم يجزْ . تقديرُ ((اللام والنون)) في نحو ليبقينَ ؟ قلنا : لأنّ اللامَ والنونَ ((إنما جيء بهما للتوكيد المشاكلِ للقسم ، وليسَ يليقُ بالكلمةِ الواحدة الحذفُ والتأكيدُ في حالةِ واحدةِ ، فأما لا يبقى ، فلا فرقَ بين أنْ تثبت لا فيه وبين أنْ تحذفَ إذ المعنى واحد .

فإن قيلَ : قد ذكرتُم أولاً إنّ القسم مظنة حذفِ واضمار ، فكيفَ زيدتْ فيه لا نحو قوله تعالى ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[4] ونحو قوله جلّ وعزّ ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾[5] قلنا : أما الآيةُ الأولى فإنّ ((لا)) إنما تقدمتْ ليكونَ الكلام مبنياً[6] على النفي وكررت لفصل القسم بين ((لا)) وبين الفعلِ وكان ذلكَ احسنَ تأكيدِ وأوقعهُ .

---

(١) سورة آل عمران : الآية ١٥٨ .

(٢) لا ساقطة من نسخة (ج) .

(٣) لأبي ذؤيب الهذلي . تجده في ديوان الهذليين ٥٦/١ .

(٤) سورة النساء : الآية ٦٥ .

(٥) سورة البلد : الآية ١ ، انظر : أمالي ابن الشجري ٢١٩/٢ .

(٦) تفسير القرطبي ٢٦٦/٥ ، إنما قدم لا على القسم اهتماماً بالنفي واظهاراً لقوته ، ثم كرره بعد القسم تأكيداً للتهم بالنفي .

وأما الثانيةُ فإن لا غير مزيدة[1] فيها على ما ذهب إليه المحققون من أهل[2] التفسير بل هي إما رادةٌ لكلام[3] يقدرُ مناقضاً للمثبت ، وأما على سبيل اشباع فتحهِ اللام والاصلُ لاقسم[4] .

وكما أنَّ للاخبارِ قسماً . كذلك للأمر قسمُ وللاستفهامِ قسمٌ ، إلاّ ان الذي للأخبار هو على سبيل الالتزام من جهةِ المتكلم . فلذلك ما يبرّ ويحنثُ . والذي للأمر والدعاء هو على سبيل الالزامِ منه فليسَ هو من حيث البرِّ والحنثِ في شيء وكذلك الذي للاستفهام .

فمما يستعملُ في الأمر قولهم : باللهِ افعل كذا . ونشدتك الله ألا فعلتَ كذا ؟ ولّما فعلتَ كذا . وأيضاً عمرَك الله[5] إلاّ ذكرتَ وقعْدَك[6] الله لما سكتَ .

أما دخولُ . إلاّ ولّما ((اللتين للاستثناء في الكلام فمن حيث المعنى كأنَّ القائل حيثُ قالَ : نشدْتكَ الله ألا قمتَ . قال جرمت عليكَ إلاّ القيام[7] . وعدل إلى الفعل ليكونَ أدل على الوقوع وأقربَ من تصوير الحال المرتقبة كما قالوا : ما جئتني إلاّ اكرمتك . على ما ستراه ان شاء الله عز وجل .

وقد يجوزُ هنا في ((إلاّ)) خاصةً وجهٌ آخر وهو أنْ يكونَ مركباً من ((أنْ)) ولا التي بمعنى لم فكأن قولَ القائل : نشدُتك الله . أو قعْدكَ الله إلاّ قمتَ معادل لقوله : تلزمك اليمين ان لم تقمْ قال متمم :

فقعْـــدك ألا تســـمعيني ملامـــةً　　　ولا تنكئـي قـرحَ الفـؤادِ فييجعـا[8]

فكأنه ارضيت قعدكِ[9] إنْ لم تسمعيني ملامةً .

---

(١) قال بزيادتها وبكونها بمعنى ألا الاخفش . انظر : تفسير القرطبي ٥٩/٢٠ .

(٢) انظر : تفسير القرطبي ٩٠١/١٩ ، ٥٠٩/٢٠ .

(٣) انظر : مشكل اعراب القرآن ٨١٩/٢ .

(٤) المحتسب ٣٦١/٢ والسبعة في القراءات /٦٦١ (لا اقسم) ذكر من قرأها بالألف وبغير الألف .

(٥) إيمان العرب للنجيرمي /٢٥ .

(٦) انظر : الكتاب ١٦٢/١ .

(٧) انظر : أمالي ابن الشجري ٣٤٩/١ .

(٨) لمتمم بن نويرة . انظر : ديوانه /١١٥ .

(٩) قعدك وقعيدك . انظر : إيمان العرب /٢٥ . في نسخة بـ ((ألا)) كما في الديوان .

وعلى هذا قول القائل : ...... لولا حدُدْتُ ولا عُذْري لمحدُوْد[1] أي لو لم أحدْ .

وأما انتصابُ عمرك الله . فعلى تقدير فعلٍ كأنه سألتَ الله تعميرك[2] . إلاّ أنه حذف الزوائدَ من تعميرك وقدمهُ لفرط العناية بذكره ، فالكافُ هنا ضميرُ المفعول ولهذا ما جوز فيه : عمركَ الله برفع لفظة الله إذْ هو بمعنى عمرك الله ، ومن ثم جازَ أنْ يذكر عمرك وحده ، فيقال عمرك قل وعمرك لا تقلْ .

فأما انتصابُ قعدك فعلى تقدير الفعلِ أيضاً ، كأنه احذر قعدَك وهو الشاهدُ والمرادُ به الملك[3] الموكل بالإنسان يقالُ : قعْدكَ وقِعدُك وقعيدَكَ ألاّ فعلتَ ذاكَ . وقد يجيء قعدك في بعض اشعارهم والمراد به الله سبحانه إذ هو الحاضر بكلّ مكانٍ ون كان ليس بذي وضع .

وهذه الألفاظ قد تستعملُ أيضاً في الاستفهام انشد :

عمرتُـــك الله الجليـــلَ لأنـــني ... الـوي عليـكَ لـو أنّ لبـكِ يهتـدِ[4]

هـل لامـني مـن صـاحب صـاحبتهُ ... أو حاســـرٍ أو دارعٍ أو مرتـــدي

فإن قال قائل : إنما استقام[5] هذا لأنَك إذا قلتَ بالله هل قام زيدٌ . فكأنك قلت : بالله اذكرْ هل قام زيدٌ وعلى هذا :

---

(١) البيت للجموح الظفري . تجده في أمالي ابن الشجري ٢/٢١١ وفي شرح المفصل ١/٩٥ والخزانة ١/٢٢١ ، واللسان ٦/٢١٩ مادة عذر ، وشرح القصائد لابن الانباري /٥٥١ . والمخصص ١٥/١٩ ، والازهية في علم الحروف للهروي /١٧٩ . ونسب لراشد بن عبد ربه وصدره :

لله درك انـــــي قـــــد رميــــتهم

(٢) وقد يكون منصوباً على المصدرية أو بنزع الخافض أي بتعميرك ورفع لفظ الجلالة منقول عن الاخفش وعن المازني على انه فاعل ، انظر : أمالي ابن الشجري ١/٣٤٧ ، وشرح الكافية ١/١٠٧ وحاشية المقتضب ٢/٣٢٨ .

(٣) ومعنا اخصب الله بلادك حتى تكون مقيماً فيها قاعداً غير منتجع ، إيمان العرب /٢٥ .

(٤) لعمرو بن احمر ديوانه /٦٠ وروي : عمرتك الله العليّ فانني .

(٥) انظر : الكتاب ١/١٦٣ ، والمقتضب ٢/٣٢٩ .

عمرتـــك الله إلاّ مـــا ذكـــرتِ لنـــا   هـل كُنـتِ جارتَنـا أيـام ذي سـلم[1]

كان له ذلك .

ومما يرتفع بالابتداء . ما رأيتهُ منذ الجمعةِ . ومذْ الغزوُ .

إعلمْ انهم قد اختلفوا في ((مُنذُ ومذْ اختلافاً كثيراً والذي حصل لنا الآن : ان كلَّ واحد منهما هو حرفٌ وضعَ لتحديد الزمان)) : إما من جهةِ تقدير المدة فبالضرورة بكون بعده الزمانُ نفسهُ ، إما منكراً إنْ كان المرادُ هو المقدارُ فقطُ . وأما معرفاً ان كنت اردت مع المقدار التوقيت فيجوزُ لك في الاسم بعدَه الجر على أنْ يكون – هو أعني منذُ أو مذْ – حرف جرّ . مثالُه من المؤقت : هذا هو الحديثُ الذي كنّا نذكرهُ منذُ اليوم . كما يقال : طول اليوم .

ومثاله من غير المؤقتِ : ما لقيته مذْ زمانٌ .

فالرفع على أن يكونَ هو من الحروف التي يبتدأ بعدها الاسمُ .

مثاله من المؤقتِ . ما رأيته مذْ الليلةُ : التقدير ما رأيته مذ المدة هذه الليلةُ بساعاتها . فالمبتدأ محذوفٌ استغني[2] عنه فطرح طرحاً لازماً .

ومثالُه من غير المؤقتِ : أنتَ عندنا منذ يومانِ ، التقدير أنت عندنا من حيث المدة يومان .

أما من جهةِ تعيين المبتدأ : فربما وليه الاسمُ وينبغي أن يكونَ مؤقتاً إما مجروراً بالحرفِ قبلهَ نحو : ما رأيته مذ يومُ السبت .

وأما مرفوعاً بالابتداء وهو إن كان مفرداً فزمانُ حدثٍ نحو : أنت منتظر منذَ يومُ الجمعةِ . وما رأيته مذُ الغزو والتقدير : منذ يومُ الجمعة موجودٌ أو حاصلٌ ومذ الغزو واقعٌ . حذف الخبران استخفافاً .

---

(١) للأحوص . انظر : ديوانه /٢٠١ .

(٢) هذا الرأي منسوب للفراء تقديره الامد . انظر : الانصاف ٣٩٨/١ ، وانظر : شرح المفصل ٤٦/٨ .

وقد يجوز على الوجهين ما رأيته مُذ أنَ الله خلقني[1] . كأنه قال : مذ خلقَ الله . أو خلقَ الله اياي .

ولو قالَ قائلٌ : ما رأيته مذْ زيدٌ . لمَ يجزُ حذفُ الخبر ، لأن الازمنة لا تكادُ تتحدد بالأشخاص تحددها بالاحداث أو بالانات وما يكتنفها من الازمنة الصغار ، فإنْ لم يكنْ مفرداً فنحو : مذْ الخليفةُ عبدُ الملك . ونحو قوله :

ومــا زلــتُ محمــولاً علــيَ ضــغينةً   ومضـطلع الاضـغان مـذْ انـا يـافعُ[2]

وربّما وليهَ الفعلُ ويتعينُ بتعين الفاعل بعده نحوُ قوله :

فـلا تطلّبنهــا يــا ابــن كــوز فانــهُ   غـذا النـاسُ مـذْ قـامَ الـبني جواريـا[3]

فهذا يؤنسك بوقوع المبتدأ والخبر بَعْدَ منذ ومنذُ إذ الجملتان متقاربتان في هذا الحكم .

فإنْ قيلَ : فكيفَ جعلتم الحرفين مرةً من الحروف الجارة ومرةً من الحروفِ التي تبتدأ بعدها الاسماء ، ومرةً من الحروف التي تقع بعدها الافعالُ ؟

قلنا : أليس قد اجمعوا على أنَ ((حتى)) للغاية ثم نراهم تارة يجرون بها في نحو : جاءني القومُ حتى زيدٍ وتارةً يرفعون بعدها المبتدأ والخبر في نحو :

حتـــى مـــاءُ دجلـــة اشـــكل[4]

وتارةً يذكرونَ بعدها الفعلُ في نحو : سرينا حتى بدأ الاصباح ، فكما جاز ذلك ثم كذلك جازَ هذا هنا .

فأما ما سوى ذلك من الأقاويل المشوشة في هذا الباب فمما قد رأيناك في صدر هذا

---

(1) انظر : الهمع ٢١٧/١ .

(2) للكميت . انظر : الكتاب ٢٣٩/١ ، العيني ٣٢٤/٣ . مرة كتب البني ومرة النبي .

(3) لم أعثر عليه .

(4) البيت مشهور وهو لجرير تجده في ديوانه /٤٥٧ ، وتمامه :

فمـــا زالـــت القتلـــى تمـــج دماءهـــا   بدجلة ....

الكتاب العذر لقائله فيه ولنا في تركِ المشاغبة عليه وما رغبنا عنها إلاّ بعد استكثار الحظ منها وبالله التوفيقُ .

ومما يجب ان نذكرهُ هنا : انّ مذ قد يلاقي الذالَ منها ساكنٌ بعدها ، فمن حق الذال أن تحركَ على الضمِّ اشعاراً[1] بالاصل فهذا يدلك على أنَّ مُذ من مُنذُ كأن من أن وككأنْ من كأنَّ قال :

كــأنْ وريدَيْــه رشــاءُ الخلــبِ[2]

فانْ قال قائل فهل يستقيمُ أنْ يقال : قالَ زيدٌ مذ يومُ الجمعة ؟ قلنا : الشرطُ في اعمال مثل هذا الفعلِ أن يكونَ متصلاً ينتظمُ جميعَ اجزاء الزمانِ ، ولأنَّ القولَ ليسَ شيئاً يتصلُ باقياً مستمراً لم يستقم ذلك إلاّ إذا اريد به القولُ الذي هو المذهبُ إذا المرجحُ به إلى العقيدةُ الثابتةُ[3] .

فأمّا قولُ القائل : ما رأيتُهُ مُذ يوم السبتِ . فليس العامل فيه هو رأيته و ((ما)) داخلةٌ على الفعلِ رافعة له بل العاملُ فيه هو رأيتهُ . لأن عدم الرؤية هو باقٍ مستمر . فتصور هذا واستعنْ بالله يهدكَ .

---

(١) أو مجاراة لضمة الميم . انظر : شرح المفصل ٨/٤٧ .

(٢) لرؤبة : انظر : ملحقات ديوانه /١٦٩ مع اختلاف في روايته .

كأنــــه وريديــــه رشــــاءا خلــــبِ

(٣) في (ش) فقط ((الثانية)) .

فصلٌ

في ذكر خبر المبتدأ

خبرُ المبتدأ : هو الاسمُ أو القولُ الذي يبنى على المبتدأ حديثاً عنه كمنطلق من قولنا : زيد منطلقٌ . وكـ ((اخوهُ ذاهبٌ)) من قولنا : ايُهم ذاهبٌ . فالاسمُ يرتفعُ بكونِه ثانياً لأولٍ هو ((المبتدأ)) كما أنَ المبتدأ ارتفع بكونِه أولاً لثانٍ هو ((الخبرُ)) ومن هنا نشأ الغلطُ لمن جعلهما مترافعين[1] ، فكلُ واحدٍ منهما[2] يرتفعُ عندنا بصفةٍ ثابتةٍ فيه نفسه .

فأمّا سيبويه[3] : فإنما رفعهما معاً بالابتداءِ من حيثُ انَه عني بالابتداء هنا النسبةُ بين المبتدأ والخبر - ولها أي للنسبةِ[4] كما عرفت - طرفانِ ، لا انه جعلَ رفعيهما على حد[5] واحدٍ ، ولا أنَه أراد أن يجرد اسمٍ ما من العوامل كيف كان يكونُ سبباً لرفعِ آخرَ .

فإنْ اشترطتَ التعلقَ المعلومَ بينهما فتجَشّم قليلاً إلى الطرفِ الثاني ، واجعلْ تجردهُ موجباً لرفعهِ بشرط اعتبار النسبةِ بينهُ وبين الأولِ ، ولأنْ يجعل الأمرَ الذاتي موجباً ، والذي من خارج[6] شرطاً أولى من ان تقلب النصبة فيه وتجعلَ الأمرَ بالعكسِ على ما ذهب إليه[7] المبردُ واشياعهُ إذ زعموا ان الابتداء عامل للرفع في الخبرِ لكن بشرطِ توسطِ المبتدأ .

---

(١) جعلهما الكوفيون مترافعين انظر : الانصاف ٤٤/١ مسألة ٥ .

(٢) حاشية في (ب) ((الكسائي والفراء ومن معهما)) .

(٣) انظر : الكتاب ٢٧٨/١ .

(٤) اخذت من حاشية (ب) .

(٥) في (ج) ((واحد واحد)) .

(٦) حاشية توضيحية في (ب) ((قوله من خارج)) يريد به الابتداء .

(٧) انظر : المقتضب ٤٩/٢ .

والقولُ يكون واقعاً موقعَ الاسم المفردِ ، فمن هناك ما يحكم بأنّ محله رفعٌ[1] ولابدّ فيه من ذكرٍ يرجع إلى المبتدأ ، أما ظاهراً كما في قولك : زيدٌ أبوهُ كريمٌ ، وأما مقدّراً كما في قولك : السمنُ منوانٌ بدرهم . أي منوانٌ منهُ بدرهم . لولا ذاكَ لكانت الجملةُ مباينةً للمبتدأ فلا يلتئم منهما كلام .

ولنعتبر أصناف كلّ واحدٍ من قسمي خبرِ المبتدأ أعني – المفردَ والمركبَ – أما المفردُ : فعلى[2] ضربين مشتقٌ من الفعل ، قد يرتفعُ به ما بعدهُ إذا كان مظهراً بشرط أن يعودَ منه ضميرٌ إلى المبتدأ نحو : بكرٌ قائمٌ أبوهُ . وعمرو منطلقٌ[3] اخوهُ وزيدٌ شريفٌ صاحبُهُ .

فإن لم يظهرْ الاسمُ بعدهُ قدر فيه ضميرٌ قد يبرزُ إلى اللفظِ إذا عطفَ عليه نحو : زيدٌ ضاربٌ هو وعمروٌ . أو جرى على غيرِ من هو له نحو : زيدٌ هندٌ ضاربها[4] هو . وليس لها الضمير من القوة والوضوحِ ما للضمير المستكن في الفعل ، لأن الفعلَ مع الضمير الذي فيه جملةٌ في نحو : زيدٌ قام . وليس هذا المشتقُ مع الضمير الذي فيه جملةً في نحو : زيد قائم ، لأن الاسم من حيثُ هو اسمٌ لا يحتاجُ إلى فاعلٍ يسندُ هو إليه . فإن عرضَ له ذلك فمن جهةِ مشابهةِ الفعل وعروضاً غير لازم وغير مشتقٍ كما في قوله تعالى ﴿هُوَ أَهْلُ التَّقْوَىٰ وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ﴾[5] .

وينبغي أن يكون في الخبرِ فائدةٌ ليست في المبتدأ سواءً كان القولُ جازماً أو غيرَ جازمٍ .

فإن قلتَ : زيدٌ زيدٌ . والمرادُ باللفظين هو معنى واحدٌ بعينه كانَ القولُ صادقاً غيرَ مفيدٍ ، وإنما قلنا : إنّه صادقٌ لكذبِ[6] نقيضهِ الذي هو ليس زيدٌ زيداً ، فإن اختلفَ

---

(١) اختلف البصريون والكوفيون في عودة الضمير من الخبر على المبتدأ فالبصريون يرون ان الخبر المفرد إذا كان صفة يعود منه عائد أما إذا كان اسماً محضاً غير مشتق فلا يعود منه عائد . أما الكوفيون فقد قالوا بعودة الضمير في كلام الحالتين . انظر : الانصاف ٥٥/١ مسألة ٧ .

(٢) انظر : اسرار العربية /٧٢ .

(٣) في (ش) ((مطلق)) وفي (ب) ، (ج) ((منطلق)) .

(٤) الكوفيون قولهم ((لا يجب ابرازه)) أي جواز ذلك . والبصريون قالوا ((يجب ابرازه)) . انظر : الانصاف ٥٧/١ – ٥٨ والفرخاني يوافق الكوفيين بقوله ((قد يبرز إلى اللفظ إذا عطفت عليه)) .

(٥) سورة المدثر : الآية ٥٦ .

(٦) (ج) ((للكذب في نقيضه)) وفي (ش) ((يكذب نقيضه)) وفي (ب) ما هو مرسوم في المتن .

المعنيان ولو بأيسرِ فرقٍ بينهما جازَ سواءً كان ذلك الفرقُ من حيث انَّ احدهما باعتبار الاسمِ والآخر - باعتبارِ الحقيقةِ الموضوعِ هو عليها - كما في قولِ القائل : كان ذلك إذ الناسُ ناسٌ والزمانُ زمانُ[1] .

أو من حيثُ أنَّ احدهما باعتبارِ الذات والآخرَ باعتبار اللواحقِ[2] التي تلحقُها والخواصِ التي تخصُها نحو قوله :

رفوني وقالوا يا خويلدُ لا تُرعْ فقلتُ وانكرتُ الوجوه همُ همُ[3]

وقوله :

أنا أبو النجم وشعرى شعرى[4]

أو من جهةِ اختلافِ الاضافتين وانْ كان الموصوفُ واحداً نحو قوله :

أما في لحافُ الضيفِ والبيتُ بيتهُ ....[5]

لأن شيئاً[6] واحداً بعينهِ هو لحافُ لهذا أو لذاكَ وعلى هذا حملَ الشافعي رحمةُ الله عليه قولهُ صلّى الله عليه وآله : ((ذكاةُ الجنين ذكاةُ أمِهِ)) . كأنَّ فعلاً واحداً بعينه - كأنَّ

---

(١) لمجهول تجده نظيره في الخصائص ٣٣٧/٣ ، وأمالي ابن الشجري ٢٤٤/١ والرواية : إذ الناس ناس والبلاد بلاد .

(٢) انظر : الخصائص ٣٣٧/٣ .

(٣) منسوب لأبي خراشة الهذلي . ديوان الهذليين ١٤٤/٢ .

(٤) لأبي النجم . تجده في المنصف ١٠/١ ، أمالي ابن الشجري ٢٤٤/١ ، وفي الخصائص ٣٣٧/٣ ، والكامل ٣٨/١ ، المرتجل /٣٧٧ ، والمغني ٣٢٩/١ ، الهمع ٦٠/١ ، الاشموني ١٥٥/١ .

(٥) للمقنّع الكندي وتمامه :

ولم يلهني عنه غزالٌ مقنّعُ

وهو في الحماسة لأبي تمام .

(٦) ارتباك في (ش) كتبت ((لا أن)) وفي (ب) ، (ج) ((لأن)) .

ذكاةُ للأمِ هو ذكاةُ للجنين – فلهذا ما حكم بطهارته ميتاً[1] .

أو من جهةِ تعددٍ في الاشخاص وان كان النوعُ واحداً نحو قولِ القائل : سيرةُ زيدٍ سيرةُ عمروٍ . وليس المرادُ انهما واحدٌ بالعددِ بل بالنوعِ وعلى هذا فليحمل قوله صلّى الله عليه وآله ((ذكاةَ الجنينِ ذكاةَ امهِ)) يقويه روايةُ النصبِ في ((ذكاةَ امهِ)) كما تقول : اكرمْ زيداً اكرامَ عمرو .

وكلّ واحدٍ من القسمين – اعني قسمي المفرد – إذا وقع خبراً للمبتدأ وقد يكون حقيقةً كالأمثلة التي ذكرناها ، وقد يكونُ مجازاً .

أما الأول : فنحو قولِ القائل : ليلهُ[2] قائمٌ ونهارُهُ صائمٌ .

وأما الثاني : فنحو قوله صلّى الله عليه وآله : أنا وعلي أبوا هذه الأمة[3] وكلّ ذلك على توهم انه هو بنحوِ من الانحاء . والكلامُ في الحقيقة[4] والمجازِ ليس مما يندرجُ في صناعةِ النحو ، إلاّ لو اندرج تحتها كان يخصُ هذا البابَ ، فلهذا لم نشرعُ في ذكرهما .

أما المركبُ فعلى ستةِ اضرابٍ[5] .

الأولُ : أن يكونَ جملة من فعلٍ وفاعلٍ نحو : الله خلق كلّ شيء . والرسولُ ينبغي ان تصلي عليه . ومن هذا الضرب قولهم : زيدٌ اكرمتهُ ، فإن قلت : زيداً أكرمتَ . أو زيداً اكرمتهُ . على تقدير فعل يفسرهُ اكرمتهُ فالكلام داخل في بابِ الفعلِ والفاعلِ .

فإن عطفت على جملةِ فعليةٍ ازدادَ البناءُ على الفعلِ حسناً نحو : خرجَ بكرٌ وزيداً اكرمتُ . وقامَ خالدُ وزيداً اكرمتهُ . هذا ليتشاكل المعطوفُ والمعطوفُ عليهِ .

---

(١) الذكاة الذبح يقول ابن منظور ، لسان العرب في اللسان ٣١٥/١٨ ((والعرب تقول : ذكاة الجنين ذكاة أمه ، أي إذا ذبحت الأم ذبح الجنين ، وفي الحديث : ذكاة الجنين ذكاة أمه)) .
انظر : سنن ابن ماجه ١٠٦٧/٢ .

(٢) انظر : الكتاب ٢٠٠/١ .

(٣) ينابيع المودة /١١ تأليف الشيخ سليمان الحنفي القندوزي ط دار السلطنة العلية العثمانية ١٣٠٢هـ .

(٤) انظر : البرهان للزركشي ٢٢٥/٢ – ٢٥٩ .

(٥) في شرح المفصل ٨٨/١ قال انها اربعة أنواع ونسب هذا التقسيم لأبي علي الفارسي ، والحقيقة عند ابن يعيش انها ضربان وهما الجملة الفعلية والاسمية وتنتسب إليها هذه التقسيمات .

فإن قلت : زيداً اكرمت . ابتداءً جاز على تقدير حذف الضمير[1] وليس حذفه هنا كحذفه من نحوِ قولهِ تعالى ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[2] لأن بين الصلةِ والموصولِ من اتحاد ما ليس بين المبتدأ والخبر ، إذ الصلةَ مع الموصولِ في حكم لفظٍ واحدٍ مفردٍ يكونُ الطولُ فيه أظهر فيكونُ بتحري الاستخفاف اجدر ، فالحذفُ فيه احسنُ منه في غيرِه . لاسيما والفعلُ هنا أدلَ على المحذوفِ إذ الحاجةُ إليه امسُ .

وقدْ يدخلُ في هذه الضرب : زيدٌ اعطِه . وان كانَ الوجهُ فيه النصبُ ، لأن الأمر ليسَ موضوعاً للاخبار به .

الثاني : أن يكونَ ظرفاً مكانياً نحو : زيدٌ عندكَ . وعمروٌ في الدارِ . اعلم انّهم قد اختلفوا[3] في الظرفِ على ما انبأناك[4] بهِ فمنهم : من جعلَ المقدر في الظرفِ الفعلَ نفسهُ مع الضمير فيه كأنه : زيدٌ استقر[5] عندك قال : ولما اختزلَ الفعلُ احتوى الظرفُ[6] على الضمير الذي كان فيه قبلُ . فلذلك جازَ ان توصلَ به الاسماءُ الموصولةُ كما بالجملِ قال الله عز من قائل ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾[7] فإنْ قدرت : مستقراً . احتجت إلى ضمير تقدمه نحو : ما هو مستقرٌ عندكم ، ثم لا يسقطُ هو بسقوطِ مستقر .

ومنهم من جعل المقدر هو[8] اسم الفاعل فاحتج بجوازِ قولِ القائلِ : على فرسهِ زيدٌ ولا حجة لهم في هذا لأنه قد يجوز أن يقالَ : حصل على فرسه[9] زيدٌ . على ما عرفت من مطاوى كلامنا قبلُ ، إذ زيدٌ هو الفاعلُ ، فموضعهُ مقدمٌ على موضعِ فرسهِ ، فلا بأس باضماره في الموضع الذي هو متأخر في النية عن موضعه ، الأنا قد وجدنا للظرفِ

---

(١) انظر : شرح المفصل ١٥٨/٣ .

(٢) سورة الفرقان : الآية ٤١ .

(٣) انظر : شرح المفصل ٩١/١ .

(٤) مذكور سابقاً .

(٥) انظر : الانصاف ٢٤٥/٢ والرأي منسوب لبعض البصريين .

(٦) انظر : الاشباه والنظائر ٢٣١/١ .

(٧) سورة النحل : الآية ٩١ .

(٨) الرأي ينسب لقسم من البصريين . انظر : الانصاف ٢٤٥/١ .

(٩) هذا الرأي منسوب لثعلب . انظر : الانصاف ٢٤٥/١ .

خصائص لم تكن لاسم الفاعلِ ولا للفعلِ مع الضمير نحو حجزه بين إنّ واسمها سواء كان خبراً في نحوِ قوله تعالى ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ﴾[1] أو لمْ يكنْ نحو :

فــلا تلحـــني فيهـــا فــإنّ بحبّهـــا أخـاكَ مُعنّـى القلـبِ جـمٌ بلابلُـه[2]

ونحو فصلهِ بين المضاف والمضافِ إليه ، وان كان غيرَ مقيسٍ[3] في نحوِ قولِ ذي الرُّمة .

كـأنّ أصــواتَ مِــن ايغــالهنّ بنــا أواخـرِ المقـيسِ ابعـاضُ الفـراريجِ[4]

أفردناه[5] قسماً برأسه .

فأما الفرقُ بين : زيدٌ عندك . وبين : عندكَ زيدٌ ، فما فرغنا عنه بعونِ الله تعالى .

وكذلك القولُ في الاستقرارِ والالغاءِ فاذكره من سائر ما يحتاجُ إليه من صفات الظروفِ وشرائطها وجزئيات احكامِها فتطلبه في الباب الذي تتكلمُ فيه على الظرفِ إن شاء الله عز وجل .

الثالث : أن يكونَ ظرفاً زمانياً ويقتضي ان يكونَ المبتدأ حدثاً من الاحداثِ غير باقٍ ولا مستمرٍ تقول : مقدم زيدٍ يومَ الجمعةِ ، لأن القدومَ يطابقُ في وقوعه وقتاً (ما) ثم لا يلبث أن يزولَ ، فأما قول القائلِ : زيدٌ يومَ الجمعةِ . أو طلوع الشمس يومَ الخميسِ . مع أنّ نسبة جميع أيامهما إلى وجودهما نسبةٌ واحدةٌ فليس بسديدٍ[6] إذ هو لا طائل تحتهُ .

فإن قلت : الليلة[7] على تقديرِ : الليلةُ ليلةُ الهلالِ كان داخلاً في القسم الثاني من قسمي المفردِ .

---

(١) سورة الانفطار : الآية ١٠ .

(٢) لمجهول . تجده في الكتاب ٢٨٠/١ ، والمقرب ١٠٨/١ ، والخزانة ٥٧٢/٣ والهمع ١٣٥/١ ، الاشموني ٢٧٢/١ . روي أحياناً ((وأخاك مصابُ)) .

(٣) انظر : الكتاب ٣٤٧/١ .

(٤) لذي الرمة . انظر ديوانه /٧٦ ، وروى بـ ((الميس اصواتُ)) .

(٥) شرحناه سابقاً .

(٦) ((لأن الاستقرار فيها لا معنى له)) انظر : المقتضب ٣٢٩/٤ .

(٧) انظر : المقتضب ٢٧٤/٣ .

ومن هذا الضرب الذي نحنُ فيه قولهم : اليومُ يومَ الجمعةِ ، اليومُ يومَ السبتِ . حملاً على التجميع والتسبيت[1] وهما مصدران .

ولا يقال : اليومُ يومَ الاثنين . ولا غير ذلك من الأيام بل الوجه فيها الرفع : اليومُ يومُ الاربعاء . لا يجوز فيها غير ذلك وانْ كانَ جازَ في الجمعة والسبتِ لما ذكرناه .

فأمّا قولُهم : اليومَ يومك[2] . بنصب اليوم فمن حيثُ الحملُ على المعنى كأنه : اليوم غلبتُك وسلطانُك . أو من حيثُ جعلَ اليومَ بمعنى الآن كأن التقديرُ ، الآن يوم قدرتك .

وجازَ أن يكونَ الزمانُ خبراً لا عن الحدثِ ، لأن يومَ قد أجرى مجرى الاحداثِ لما قدْ عرفتَ قبلُ من المناسبةِ بين الأحداثِ والازمنة .

وأما قوله تعالى ﴿فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾[3] فيحتملُ أن يكونَ ذلك إشارةَ إلى الحدثِ[4] ، ويومٌ عسيرٌ على تقديرِ المضافِ كأنّه : شأنُ يومٍ عسير .

ويحتمل ان يكون إشارةً إلى الوقتِ فلا يحتاجُ فيه إلى تقديرِ حذفِ المضافِ . وعلى الوجهين يكونُ الظرفُ ملغى ، والعاملُ فيه على الوجه الأولِ : هو الإشارةُ : سيما والمرادُ بذلك الحدثُ وعلى الوجه الثاني : معنى العسر الذي هو لما كان في صفةِ الخبرِ كان كأنّه في الخبر والتقدير . فذلك اليومُ عسيرٌ حينئذ[5] .

وإنما جازَ أن يكونَ ((يومئذ)) ظرفاً[6] ليوم ، لأن يومئذ هنا ليسَ الذي يخص[7] وضحَ النهارِ . ألا ترى أنّه قد يقولُ القائلُ : طرقتُ فلاناً ليلةَ كذا فكان قدْ أكرمني يومئذ . فإن جعلتَ الظرفَ مستقراً دخل في هذا القسم الذي نحن[8] بصدده ، إلاّ أن الفائدةَ تكونُ فيه أقلَّ فيما يتخايل لنا إذ المعنى : فذلك النقرُ حاصلٌ يومئذٍ ، وهذا قد عرفَ من

---

(١) في (ش) ((السبت)) .

(٢) انظر : الكتاب ٢٠٨/١ .

(٣) سورة المدثر : الآية ٩ .

(٤) انظر : مشكل اعراب القرآن ٧٧١/٢ .

(٥) انظر : املاء ما من به الرحمن ١٨٧/٢ .

(٦) في (ب) ((مظرفا)) .

(٧) انظر : الكشاف ١٨١/٤ .

(٨) أي الخبر المركب .

قوله تعالى ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ﴾[1] .

فإن اريدَ بذلك لا النقرُ نفسهُ بل قيامُ الساعةِ أو ما يجري مجراه من الأحداث[2] ، كأنّه : فإذا نقر في الناقورِ فقيامُ الساعةِ يومئذ كان أقوى وأوضح .

فإن جعلتَ المشار إليه الساعةَ نفسَها على نحوِ : اليومَ يومُك . كان وجهاً من الوجوه من حيثُ الاحتمالِ اللفظي والله اعلمُ بما أرادَ تعالى وجلّ وعلى الوجوه الثلاثةِ الأخيرةِ يلزمُ جوازُ الوقفِ على يومئذٍ[3] .

ومما يدخلُ في هذا الضربِ قولهُم : أطيبُ ما تكونُ البداوةُ شهري ربيعٍ[4] . فشهري ربيع : خبرُ عن اطيبِ اكوانِ البداوةِ ، لأن ((ما)) مع الفعلِ في حكمِ المصدرِ وأفعلُ هذا يكونُ مضافاً إلى ما هو بعضٌ منه .

ونظير هذا قولك : اشجعُ ما يكونُ الأميرُ إذا خرجَ فارساً . فإذا ينتصب على الظرفِ وهو مستقرُ لاشجعُ الاكوانِ ، وهو كونُ .

وقد يجتزأ[5] عن الظرفِ بالحالِ لدلالته عليه فيقالُ : اشجعُ ما يكونُ الأميرُ فارساً .

وأما : اسلى ما تكونُ عن أخيك أبلى ما يكونُ في حفرته فعلى انّه هو إلاّ انك تحتاج هنا إلى توسط[6] الوقت كأنّه : اسلى أوقاتِ اكوانك ابلى اوقات اكوانه .

وكما يجعلُ المصدرُ فاعلاً على التوسعِ كذلك قد يجعلُ الزمانُ أيضاً فاعلاً على التوسعِ على ما[7] عرفت فكان المعنى : الوقت الذي تزدادُ فيه سلوتُك هو الوقتُ الذي يزدادُ فيه بلاهُ . ومثل قولك : اشجعُ ما يكونُ[8] الأميرُ فارساً . قول القائلِ : رؤيتي لزيدٍ قائماً . فالحال قد أغنى غناء الخبرِ .

---

(١) سورة المدثر : الآية ٨ ، انظر : معاني القرآن ٣/٢٠١ .

(٢) انظر : تفسير ١٩/٧٠ .

(٣) انظر : ايضاح الوقف /٣٤٨ .

(٤) انظر : الكتاب ١/٢٠٠ .

(٥) في (ج) ((يجزأ)) وفي (ب) ((يجتزأ)) وفي (ش) ((يجتزأ)) .

(٦) في (ب) ((توسيط)) .

(٧) ((من)) (ج) و (ش) .

(٨) انظر : مسألة اخطب ما يكون الأمير قائماً ، المسألة الثامنة في أمالي ابن الشجري ١/٣٠٠ .

وأمّا : علمي ببكرٍ ذا مالٍ . فقد يجوزُ أن يكون من هذا القبيلِ ، ويجوزُ أن يكونَ العاملُ في ذا مالٍ ((علمي)) فعلى هذا يكونُ الخبرُ قد حذف بأسرهِ ، وعلى الوجهينِ . ينبغي أن يكون وقتُ حصولِ العلمِ وقتَ كونه ذا مالٍ .

فأما قولُ الشاعر :

الحربُ أوّلُ ما تكونُ فتيةً ... تسعى ببزتِها لكلِّ جهولِ[1]

ان رفعتَ ((أوّل)) ونصبت ((فتيةً)) فعلى نحو ذا قولك : اشجعُ ما يكون فلان فارساً ، وأول إما على البدلِ من الحربِ وستراه في موضعهِ إن شاءَ الله تعالى . وأما مبتدأ ثانياً[2] ، فيكون قد جعل الكونُ فتيةً كما جعل الآخرَ : مرّ الرياحِ النواسمِ . ريحاً ناسمةً في قولِه :

مشينَ كما اهتزتْ رياحٌ تسفهتْ ... اعاليَها مرُّ الرياحِ النواسمِ[3]

فإن نصبت ((أوّل)) ورفعت ((فتيةً)) فعلى أن يكون (الخبرُ فتيةُ)[4] . وأول ظرفاً لفتيةٍ .

فإن رفعتهما فعلى جعل الكونِ أيضاً ((فتيةً)) أما على أن يكون أوّلُ بدلاً ، وإما على ان يكون أوّلُ مبتدأً ثانياً .

والفرقُ بينَ هذا الوجهِ والوجهِ الأولِ من حيثُ أنّ متنَ الخبرِ في الأول محذوفٌ يستدلُ عليه بحالٍ عنهُ .

فاما هذا فالخبرُ فيه فتيةٌ كما ترى ليسَ غيرُ .

فإن نصبتهما معاً فعلى ان يكونَ الخبرُ : تسعى ببزتِها . وأوّل ظرف لتسعى وتكون ناقصةً أي تسعى في حالِ كونها فتيةً .

---

(١) لعمرو بن معد يكرب . تجده في ديوانه /١٥٦ ، ونسب لامرئ القيس أيضاً . انظر : ديوانه /٣٥٣ .

(٢) أول بالرفع والنصب والرفع والنصب في فتية . انظر : الكتاب ٢٠٠/١ .

(٣) البيت لذي الرمة . انظر : ديوانه /٦١٦ .

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من (ب) .

الرابع : أن يكونَ جملةً شرطيةً تامةً نحو : زيد إن تكرمهُ يشكرْكَ خالدٌ . فزيد مبتدأٌ . وقوله ان تكرمه يشكركَ خالدٌ خبرهُ ، وهو جملةٌ مؤلفةٌ من جملتين : احداهما تكرمهُ ، والأخرى يشكرك خالدٌ ومن إن والشرط قد اوجدهما وحدةً ما فصار مجموعُ الجملتين مع إن جملةً واحدةً حتى إذا قلتَ : إنْ تكرمه . وسكت لم تكنْ اتيت بكلامٍ مفيدٍ ، بل بجزءِ كلام وإنما ساغَ أن يكونَ خبراً عن زيدٍ لمكان الذكر العائد منها إليه .

ومن هذا الضرب قوله تعالى ﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ﴾[1] .

والخامس : أنْ يكون الخبرُ مجموعَ المقدم والتالي من الشرطية من غير أن تكونَ معهُ إنْ ، فعلى هذا الوجهِ خاصةً ينبغي أن يكونَ المبتدأُ اسماً من الأسماء الشرطية من غيرِ أن يقعَ عليه الفعلُ الذي ينعقدُ بهِ الشرطُ نحو قولَك : من يكرمني اشكرْهُ . وايّهم ياتني فلهُ ثوبٌ ، فَمن : مبتدأ : ويكرمني اشكرهُ خبرٌ لهُ . فكأنّك قلتَ كلّ إن يكرمني اشكرْه . إلاّ أنْ ((إنْ)) انحازت إلى جانب المبتدأ إذ معناها كأنّه مضمنٌ في كلّ واحدٍ من معاني هذه الاسماءِ الشرطية على ما نحققه بعدُ إن شاء الله تعالى .

ولابد من ضمير في المقدمِ يعودُ إلى المبتدأ به تصيرُ الجملةُ خبراً عنه وإن كانتْ ناقصةً بزيادته[2] .

فإن اتفق ان يشترك المقدم والتالي في الموضوعِ يعمهما معاً كما في مثالنا هذا إذْ هو : ان يكرمني اشكرهُ ، وجب ان يعودَ إليه ضميران : احدهُما ما به تصيرُ الجملةُ خبراً عن المبتدأ . والثاني ما كان يعودُ من التالي إلى المذكورِ في المقدم . وقد يطوى هذا الضميرُ مع تقديرِ اثباتٍ له كما في قوله تعالى ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾[3] لأنك لو صرحتَ بالشرطيةِ فيه تامةً قدرت : كلّ إن يتقِ ويصبر فإنّ الله لا يضيعُ اجرَ المحسنينِ .

---

(١) سورة الطلاق : الآية ٤ . اللائي مبتدأ ويئسن من المحيض من نسائكم هذه الجملة جميعاً في محل رفع خبر وان ارتبتم شرط فعدتهن مبتدأ ثلاثة اشهر خبر ، انظر : مشكل اعراب القرآن ٧٤٠/٢ .

(٢) حاشية في النسختين (ب) ، (ش) زيادة المبتدأ من حيث انه يدل على الاسم المفرد غير الشرطي ككل مثلاً أو واحد ، وعلى أن أيضاً ونقصان الخبر من حيث انه إذا حقق وعويد اعوزته ان المنحازة إلى جانب المبتدأ .

(٣) سورة يوسف : الآية ٩٠ ، حذف العائد والتقدير المحسنين ((منهم ويجوز أن يكون وضع الظاهر موضع المضمر أي لا نضيع اجرهم)) املاء ما منّ به الرحمن ٣٦/٢ .

لكن (المتقى) الصابر لما كان من المحسنين كان اثباتُ اجرِ المحسنين اثبات أجرٍ له من حيثُ هو داخلٌ فيهم وإذ قد جازَ .

أما العبيدُ فذو عبيد[1] . حملاً على أنّ المعنى أما العبيدُ فلهُ منهمُ كذا . فهذا اجوزُ ، فإن لم يشتركا في الموضوع كفى الضميرُ العائدُ من المقدم نحو قولك : ايهمُ يعطني اشكر الله . كما تقول : كلٌ إن يعطني اشكر الله ، وقد يمكن ان يحمل على هذا قوله : ﴿وَمَن يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ واكثرُ ما يكونُ هذا الاكتفاءُ إذا كانَ جزءاً المجازاةِ - أعني المقدم والتالي - خبراً عن أيٍ .

فأما ((من وما)) فمن حقِّ كلِّ واحدٍ منهما أن يعودَ إليه في سعةِ الكلام ضميران لمشابهتما الاسماء الموصولة ، ولابدَّ أن يكونَ الموصولُ في هذا الموضع مستدعياً[2] لضميرين : احدهُما في الصلة[3] والآخرُ : في الخبرِ .

ومما يرتفع بالابتداء هنا : غلامُ من يخدمني اعطه إذ قد اكتسى المضاف من المضافِ إليه معنى الشرطِ الذي به يستحقُ هذا الحكمُ ، وكانَ التقديرُ : غلامُ كلِّ منهم إن يخدمني اعطهِ . فيخدمني اعطهِ : خبرٌ للمبتدأ ، لأن الفائدة فيهما توجدُ وبانتظامهما .

فإن وقعَ الفعلُ على هذا الاسم الشرطي فلا مدخلَ فيه للابتداء نحو قوله ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾[4] انتصب ((أياً)) بوقوع الفعلِ عليه وانجزم الفعل به[5] على ما ستراه في موضعه إن شاء الله تعالى وانتصابُ . أياً بتدعوا من حيثُ إنك لو قدرت إن لقلتَ : إن تدعوا هذا أو ذاك فلهُ الاسماءُ الحسنى ، ولأنّ المقدم والتالي لم يشتركا في الموضوع ولم يكنَ ايُ مبتدأ لم يعد إليه ضميرٌ كما في قوله تعالى ﴿مَّا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِن بَعْدِهِ﴾[6] حيث عادَ من التالي ذكرٌ إلى المذكور في المقدم في نحو قولِ

---

(١) انظر : ابن هشام في المغني ٥٦/١ .

(٢) في (ش) ((مبتدعاً)) .

(٣) انظر : المغني ٧/٢ .

(٤) سورة الإسراء : الآية ١١٠ ، الكتاب ٣٩٧/١ اعلم ان اياً مضافاً وغير مضاف بمنزلة منَ .

(٥) انظر : الانصاف ٤٥/١ .

(٦) سورة فاطر /٢ ، وانظر : تفسير القرطبي ٣٧١/١٧ .

القائل : إنْ يفتحِ الله للناسِ نوعاً من رحمته فلا ممسك لها وإن يمسكْ نوعاً منها فلا مرسلَ له أو في نحوِ قولِ القائلِ : أيُهم ياتكَ[1] تكن مصاحباً . حيث كان ((أيُ)) مبتدأ فلزم ان يعودَ إليه من المقدم ذكرهُ .

ومما لا يعودُ فيه ضميرٌ إلى الاسم الشرطي قولهم : ما أنس لا أنس كذا . إذ التقدير : إن انسَ شيئاً لا أنسَ[2] كذا . فانظر في هذه الأصولِ نظراً شافياً واستعن بالله يهدكَ .

والسادس : أن يكونَ جملةً مركبةً من اسم يوضَعُ ثانياً بعد الأولِ سواءٌ كانَ مبتدأ أو دخلهُ أحدُ العواملِ الداخلة على المبتدأ وخبره - اعني كانَ واخواتها وان واخواتِها - و ((لا)) المستدعية للاسم والخبرِ على ما سنذكره إن شاء الله تعالى .

ومن خبرٍ له هُو أحدُ الاصناف السبعة المقدمة ، أو مؤلفٌ من اسم واحدٍ وأكثرَ على طريقِ التتالي ، ومن خبرٍ هو أحدُ[3] الاصناف السبعة المتقدمة مثالهُ : زيدٌ اخوهُ منطلقٌ ، وعمروٌ كان غلامهُ يخدمني . وبكرٌ ليتهُ له يخرجُ . وأيضاً خالدُ كان غلامهُ أبوه يصحبني .

ومن هذا القبيلِ قولُه تعالى ﴿اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[4] الآيةُ ، وقد يوجدُ في هذا الضربِ ما يشاكلُ الضربَ الأولَ في الصورة فإنّك إذا قلتَ : زيدٌ كريمٌ اخوهُ . وعمرو خزٌ عمامتهُ . امكنك ان تجعل ((كريمٌ)) خبراً لزيدٍ يرتفعُ به اخوه بَعْدَه ، فيكون الخبر مفرداً . ولك ان تجعل الجملةَ المركبةَ من المبتدأ والخبر التي هي ((كريم اخوهُ)) على تقديم الخبر خبراً عن زيدٍ ، فيكونُ الخبرُ جملةً ، وكذلك الشأنُ في خزّ عمامتهُ . قد يجعلُ ((خزٌ)) بمعنى لين فيرتفع به الاسمُ بعدهُ وقد يجعلُ خبراً لعمامتهِ ثم يجعل الخبرُ والمخبرُ عنه خبراً لعمروٍ . ولكن الأولى في الاسم غير المشتقِ أن يرتفعَ بهِ ما بعده كما الأولى في غيرِ المشتقِ أن يكون خبراً للمبتدأ الذي تأخر عنهُ . وقد يتداخلانِ وإنما يظهرُ لكَ هذا الفرقُ في الوصفُ .

---

(١) انظر : المقتضب ٤٩/٢ .

(٢) في حاشية (ش) فقط ((ما أنس لا أنس)) .

(٣) ساقط من (ش) ومثبت في (ب) .

(٤) سورة البقرة : الآية ٢٥٥ ، آل عمران : الآية ٢ ، النساء : الآية ٨٧ ، التوبة : الآية ١٢٩ ، التغابن : الآية ١٣ . انظر : املاء ما من به الرحمن ٤٧/١ ، ٧٠ وانظر تفسير القرطبي ٢٦٨/٣ .

إذا قلت : مررتُ برجلٍ كريمٌ اخوهُ + وبغلام خزٌ عمامتهُ . وقد يعكسُ الأمرُ في كلٍّ واحدٍ منهما ، وإن كانَ العكسُ ليس بالأكثر[1] .

فإن قلت : فمن أي الضربين قول القائل : زيدٌ عورٌ اخوتهُ .

وبكرٌ كرامٌ بنوه ؟ قلنا : من الأولِ وكأنك إنما أتيت من جهةِ الجمع في عورٍ وكرام . والسبب في ذلك ما كنا عرفناك قبل . إنّ العلة في اعمالِ اسم الفاعلِ والصفة المشبهة له هي مشابهةُ الفعلِ ، وان الصفةَ ليس بينها وبينَ الفعلِ من المشابهة ما بين اسم الفاعلِ وبين الفعلِ ألا ترى ان اعور وكريم ليسا على زنةٍ : يعورُ ويكرمُ . كما كان منطلق بوزن ينطلقُ ، بل يشبه أن يكون يعور[2] على : اعورَ كما كان ثمَ منطلقٌ على ينطلقُ ، فكأن القائلُ إذا قالَ : زيدٌ منطلقُ اخوتهُ قالَ : زيد ينطلقُ اخوتهُ . وقد علمت أنَ الفعلَ ليس إذا سبقَ الفاعلَ لحقتهُ علامةُ للجمع فكذلك ما يكونُ شديدَ الشبهِ له وملحقاً به في الاعمالِ والوزنِ – اعني اسمَ الفاعلِ – فأمّا الوصفُ فلفقدانه السببَ الموجبَ للافرادِ جُمعَ في نحو قولك : زيدٌ عورٌ اخوته . وإن كانَ لا يجوزُ على هذا الحد : زيدٌ منطلقون اخوتُه . كما لم يجزْ عندنا : زيدٌ انطلقوا اخوتُه[3] . على أن يكون اخوتُه الفاعلَ . فإن جعلت : زيدٌ عور اخوتُه من الضربِ السادسِ كان محتملاً .

فهذه هي الجملُ التي قد يقعُ كلُّ واحدةٍ منها خبراً عن المبتدأ ، وهي أيضاً الجملُ التي تجيءُ صلات للأسماء الموصولةِ وصفاتٍ للنكرات بشرط أن تكون جازمة[4] إلاّ الخامسة . فإنها لا تكونُ جملةً تامةً فلا تكونُ جازمةً أصلاً إلاّ إذا كملت[5] ببعضِ ما يكسبها الشرطَ من الألفاظِ فإن كُمُلت كانت احدى الجملِ المذكورةِ ، وكلُّ واحدةٍ من هذه الخمسِ الباقيةِ قد يقعُ تالياً في الشرطية .

---

(١) حاشية في النسختين (ش) ، (ب) واحد العكسين هو : بغلام خز عمامته بكسر الزاي ، أكثر من الآخر برجل كريم أخوه بضم الميم .

(٢) انظر : المنصف ٤٢/٣ .

(٣) أي على لغة اكلوني البراغيث .

(٤) حاشية في (ب) ، (ش) ((يعني اخباراً قاطعة أي محتملة للصدق والكذب)) .

(٥) في (ش) ((كللت)) .

فأما المقدمُ فلا يكونُ إلاّ الأولى منها اعني الفعلية - وليس ذلك في الشرطية المفتتحة بأن فقط ، بل وفي المفتتحةِ بالاسماء الشرطية أيضاً سواء كانت تلك الاسماءُ هي التي توضعُ فيخبرُ عنها كما في قولك : من تعطه يعطِكَ . ومن تضرب اضربْ أو كانت ظروفاً كما في قولك : متى تقعد اقعدْ . وقولك : اينما تذهبْ اذهبْ . وسنزيدكَ ابانة لهذه الأصول في بابِ المجازاة إن شاءَ الله تعالى .

واعلمْ أنّ ((الفاء))[1] لا مدخل لها في خبرِ المبتدأ ما لم يعتبر في المبتدأ معنى[2] شرطٍ ما ، وذلك على خمسةِ أوجه .

أحدها : أن يكونَ المبتدأ موصولاً ، وصلَ بالفعلِ كقولك : الذي يخدمني فلهُ كذا . أو بما فيه معنى[3] الفعلِ كقولك : الذي عندك فمحبوبٌ .

الثاني : أنْ يكونَ نكرةً موصوفةً ، أما بالفعلِ وأما بغير الفعلِ ومع ذلك يكون قد طرأ عليه من معنى التعميم ما يوازي[4] الشرطِ نحو : كلُّ خليلٍ يصافيكَ فهو حقيقٌ بالاكرامِ . فكلّ رجلٍ في الدارِ فلهُ كذا .

والثالث : أن يكونَ معرفةً موصوفةً بموصول يوصلُ امّا بالفعلِ كما في قوله تعالى ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾[5] ، وأما بغيرِ الفعلِ كما في نحو قولِ القائلِ : الرجلُ الذي غلامهُ منطلقٌ فلهُ ثوبٌ .

والرابع : أن يكونَ - اعني المبتدأ - بعدَ أما نحو قولِ القائلِ : أما السوأ فإنّا لا نلينُ لهُ . فالفاءُ في هذه المواضع الاربعة تلحقُ أولَ الخبر على ما تراهُ .

الخامسُ : أن يكون المبتدأ أحد الاسماءِ الشرطيةِ التي يبتدأ بها ((كمنْ)) في نحو قولِ القائل : من يخدمني والجزاءُ ما لا يتطرقُ إليه الجزمُ في أوله فينعقد فيه المجازاةُ بالفاء كالجملةِ الظرفيةِ في قولِ القائل : من يخدمني فلهُ كذا . فالفاءُ في هذه المواضع تلحق أول

---

(١) عنوان في حاشية (ش) ((بيان دخول الفاء في الخبر)) .

(٢) انظر : الكتاب ٤٥٣/١ .

(٣) أي الجار والمجرور والظرف . انظر : شرح المفصل ١٠٠/١ .

(٤) الشرط المبني على الابهام . انظر : شرح المفصل ١٠٠/١ .

(٥) سورة الجمعة : الآية ٨ .

الجزء الأخير من الخبر - اعني الجزاء - هذا على رأينا[1] .

ومن الناسِ من ذهب إلى ان الخبرَ في هذا الموضع هو الجزاءُ وحده . فعندهُ تلحقُ الفاءُ أولَ الخبرِ في المواضع الخمسةِ فافهمْ .

فإن أزيلَ عن المخبرِ عنهُ معنى الشرطِ فلا مدخلَ للفاءِ في خبرهِ لا تقول . ليت الذي يأتيني فله درهمٌ .

وكما أنه قد يحذفُ المفردُ إذا وقعَ خبراً عن المبتدأ عند الاستغناءِ عنه على ما ذكر كذلك أيضاً .

قد تحذفُ الجملةُ إذا وقعتْ خبراً عنه بالشريطة المذكورة نحو ما في قوله تعالى ﴿وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾[2] .

واعلمْ أنه قد يعدلُ عن كلِّ واحدٍ من المبتدأ والخبرِ إلى ما يصيرُ كالعوضِ عنهُ وإن كان ليس هُو هُو .

أما العدولُ عن الخبرِ فنحو ما تقدم ذكرهُ من قولِ القائلِ : أما العبيدُ فذو عبيدٍ ومنهُ قولُ الشاعر :

أمـــا القتـــالُ لاقتـــالَ لـــديكمُ ولكـــنْ سـيراً في عـراضِ المواكـبِ[3]

وأما العدولُ عن المبتدأ فنحو قولهِ تعالى ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[4] عند من قدر في سواء ضميراً للانذارِ وتركهِ ونحو قولِ القائلِ : تسمعُ بالمعيدي خيرٌ من أن تراه . عندَ من لم يقدرْ ((أنْ)) ومما ينبغي لنا أن نذكره هنا حديث الأخبار[5] بالذي وبالألفِ واللامِ .

---

(١) انظر : الكتاب ٤٥٣/١ .

(٢) سورة الطلاق : الآية ٤ .

(٣) للحارث بن خالد المخزومي كما في ديوانه /٤٥ ، وفي الخزانة روى ((لديكمو)) وحذف الفاء هنا اضطراراً عند المبرد .

(٤) سورة البقرة : الآية ٦ ، يس : الآية ١ ، انظر : احتمالات العكبري في املاء ما من

(٥) قال السيوطي في الهمع ٢٤٢/٢ ((الأخبار بالذي والألف واللام باب وضعه النحاة للتمرين)) .

اعلم أن من الرياضياتِ التي لأهل هذه الصناعةِ ان يأتوا بقول جازم فيعمدوا إلى واحدٍ واحدٍ من الاسماء التي فيه فيقولوا اخبر عنه بالذي أو بالألفِ واللامِ . والشرطُ فيه أن تبتدئ بالذي أو بالألف واللام ((ثم تبنى عليه الكلامُ على سبيلِ الأخبارِ وينبغي ان تنتزعَ الاسمَ الذي تؤمر بالاخبار عنهُ ، وتضع مكانه ذكراً يعود إلى ((الذي أو الألفِ واللام)) حتى إذا استوفى الموصولُ صلته جئت بذلك الاسم - الذي تريدُ ان يخبر عنه فاخبرتَ به - ثم إن كانت الجملةُ فعليةً كان لك ان تخبر عن الاسم فيها بالذي وبالألفِ واللامِ ، وإنْ كانت اسميةً كان لك فيها الأخبارُ بالذي[1] فقط .

فإذا قيلَ لكَ اخبر عن بكرٍ من قولنا : خرجَ بكرٌ بالذي . فقُل : الذي خرجَ بكرٌ . اشتمل الفعلُ على الضمير الذي كانَ مكانَ بكرٍ فاستكنْ فيه .

فإن قيلَ : بالألفِ واللام . فقُل : الخارجُ بكرٌ ، وإذا قيلَ اخبر بالذي عن بكرٍ من قولنا : بكرٌ خارجٌ فقُل : الذي هو خارجٌ بكرٌ .

فإن قيلَ عن خارج فقل الذي بكرٌ هو خارجٌ .

فأما الأخبارُ بالألفِ واللام فلا يمكنُ في الاسميةِ من الجملِ ، إذْ الألفُ واللامُ[2] هذه ، إنما وضعت لتتصل بالفعلِ نفسهِ فتجعله اسمَ الفاعلِ إن كان مرتباً للفاعلِ واسم المفعولِ إن كان مرتباً للمفعولِ .

فإذا قيلَ اخبر عن بكرٍ من قولنا : ألبسَ بكرٌ خالداً ثوباً فقل : الذي البسَ خالداً ثوباً بكرٌ . ان سألت الأخبار بالذي أو : الملبسُ خالداً ثوباً بكرٌ ، ان سئلت الأخبار بالألفِ واللام . ففي كل واحد[3] من البسَ والملبسُ ضمير يعودُ إلى الموصولِ هو نائب مناب بكر على ما عرفت فإن قيلَ : اخبر عن خالدِ بالذي قلت : الذي ألبسهُ بكرٌ ثوباً خالدٌ . فقدمت الضمير الذي كان من حقه ان يوضع موضع خالد حرصاً على اتصالِ الضميرِ العائد إلى الموصولِ بالفعلِ وقد عرفتَ أنّ المنفصل من الضماير ، إنما يؤتى بهِ إذا اعوزَ المتصلُ .

(١) انظر : شرح المفصل ١٥٦/٣ .

(٢) يطابقه أبو حيان كما ورد في الاشباه ١٠٣/٢ .

(٣) في (ب) ((واحدة)) .

أو قلت . الذي البس بكر اياه ثوباً خالدٌ . فاستعملت المنفصل من الضميرين طلباً لاثبات الضمير في مستقره الذي له .

فإن قيلَ اخبر عنه بالألفِ واللامِ . قلتَ : الملبسةُ بكرٌ ثوباً خالدٌ . أو الملبس بكر اياه ثوباً خالدٌ . إلاّ أنَّ الانفصال هنا اجوز منهُ ، ثم لأنَّ الفعلَ اعلقُ بالضمير من اسم الفاعلِ أو المفعولِ وعلى هذا السنن[1] الأخبارُ عن ثوب .

وإذا قيل : اخبر عن ضمير المتكلم في نحو قول القائل : أظنُ سعيداً مكرماً أخاهُ بـ ((الذي)) قلت الذي يظن سعيداً مكرماً أخاه أنا[2] ، فإن قيلَ عن مكرمٍ قلت : الذي اظنهُ سعيداً مكرمٌ اخاه ، فإن قيل عن (أخاه) قلنا : الذي اظنُ سعيداً مكرماً اياه . على الحكايةِ أو مكرمةٌ على البدلِ اخوه .

فإن قيل : عن الضمير المضاف إليه الأخُ قلت : الذي اظنُ سعيداً مكرمٌ أخيه هو إن كانَ الضميرُ ليسَ لسعيد . فإن كانَ لسعيدٍ فحقهُ : الذي اظنُ سعيداً مكرماً أخاه سعيدٌ كما لو قلتَ : الذي ينفعُ سعيداً سعيدٌ . يجب ها هنا ان يوضعَ المظهرُ موضعَ المضمرَ رفعاً للالتباسِ ، فإن أكدت فقلتَ : سعيدٌ نفسُهُ كان أوضحَ وأحسنَ ، فإن كان مكانُ الضمير اسمٌ صريحٌ استعمل هو نفسهُ كما في نحو قولِ القائل : اظنُ سعيداً مكرماً غلامَ بكرٍ . تقولُ إذا اخبرتَ عن المضاف إليه : الذي اظنُ سعيداً مكرماً غلامُه بكرٌ . فليس قولُ من قالَ المضافُ والمضافُ إليه لا يمكنُ أن يخبر عنهما بمتحة[3] .

فأما نحو : سامّ ابرصَ إنما : امتنعَ فيه الأخبار لأنّه هو مفرد[4] المعنى فلا ينقسمُ معناهُ في الذهنِ فيستحيلُ انفكاكُ المضافِ من المضافِ إليه ، فهذا كان هو المانعُ لافرازِ أحدِ اللفظينِ من الآخر لاستحالةِ الأخبارِ من المضافِ أو المضافِ إليه .

فإن اردتَ الأخبار بالالفِ واللامِ فاجعل مكانَ الذي يظنُ الظانَ لا يحتاجُ إلى ابرازِ الضمير لأنّه للموصولِ ومكان الذي اظن : الظانُ أنا ، لأنَ الفعل ليس للموصولِ ، ومكان الذي اظنهُ الظانة أنا . على ما عرفت .

---

(١) في النسخ الثلاثة ((هذا)) ورأيت ((هذه)) هي الأنسب .

(٢) انظر : شرح المفصل ١٥٧/٣ .

(٣) نوع من دلاء البئر ، اللسان ٤٢٤/٣ مادة متح .

(٤) انظر : المقتضب ٣٢٠/٤ .

وباقي الأمر على ما كان عليه وإذا قيل اخبر بالذي عن أفضلِ القومِ من قولنا : اعلمَ الله بكراً خالداً افضلُ القوم - فقل : الذي اعلم الله بكراً خالداً اياه افضلُ القوم . ومعنى الكلام : الشخصُ الذي اعلمَ الله بكراً أنّ خالداً هو أفضلُ القومِ ، وليس المرادُ بالذي معنى أفضل القومِ . فانعم النظر فيه تصبْ إن شاء الله تعالى .

فإن قلت : الذي اعلمهُ الله بكراً خالداً . فوصلت الضمير كنت قد قلبتَ الجهة في العلم فيكون المعنى : الشخصُ الذي اعلمَ الله بكراً انه خالدٌ افضلُ القومِ ، وقد يقعُ لك أن تعرف الإنسان بالشخص ولا تدري ما اسمه وإن تعرفه بالاسم سمعاً ، وإن كنتَ لم تره وإن تعرفه من الجهتين ومع ذلك تكونُ لا تجمعُ بين اسمه وشخصه .

فإن أردتَ الأخبارَ بالالف واللام جعلت مكان الذي اعلمَ ((المعلمَ)) ومكان الذي اعلمه ((المعلمَهُ)) وإذا قيل اخبر عن منطلقٍ من قولنا : كان زيدٌ منطلقاً . قلت الذي كانه زيدٌ : أو كان زيدٌ اياه منطلقٌ ، لا فرقَ في المعنى بين الاتصالِ والانفصالِ ، وليس الضمير لمعنى منطلق فاحفظ وأيضاً : الكائنةُ أو الكائنُ زيدٌ اياه منطلقٌ .

وأمّا المصدرُ فلا يخبر[1] عنه إلاّ بعد ان تتوسع فيه فيجعلُ مفعولاً على المجازِ وبشرط ان يكون متخصصاً .

فإذا قيلَ لكَ : اخبر عن المصدرِ في قولنا : قمتُ قياماً طويلاً . فقُل : الذي قُمتُه أو القائمةُ أنا قيامٌ طويلٌ .

فأما الظروفُ فما كان منها مبيناً على الظرفيةِ[2] ، وبحيثُ لا تختلفُ عليه العواملُ نحو : بُعيدات بينٍ . فلا يمكن ان تخبر عنه وما لم يكن كذلك نحو : الدار واليوم . فقد يمكن ذلك فيه لكن بعدَ ان يرفع عنه الظرفية التي ليست بوساطة الجارِ .

فإذا قيل : أخبر عن يوم الجمعةِ من قولنا : ضربتُ يومَ الجمعةِ . قلت بعد الاتساع : ضربتُهُ أو الضاربةُ انا يومُ الجمعة فإن قيل : أخبر عن يومِ الجمعةِ من قولنا : قمتُ يوم الجمعةِ قلت : الذي قمتُ فيه يومُ الجمعةِ أو القائم انا فيه يومُ الجمعةِ . وعلى هذا فقِس الظروف المكانية .

---

(١) انظر : شرح المفصل ١٥٨/٣ - ١٥٩ .

(٢) انظر : المقتضب ٢٧٨/٢ ، ١٠٣/٣ .

فأما التوابع من الاسماء فمنها ما لا يتأتى انفصالها عن المتبوعاتِ التي لها كالصفة والتأكيد والبدلِ فحكمُها حكم متبوعاتها ، لو كانت مجردة .

فإذا قيل لك : اخبر عن زيد من قولنا : مررت بزيدِ الشريفِ أو بزيدِ نفسه ، أو بزيد أخيك . فاخبر عن زيدِ كما لو كان مجرداً نحو : الذي مررتُ به زيدُ . ثم الحقِ التابع فقُل : الشريفُ أو نفسُه أو أخوك ، على ما ستعرفُه بعد إن شاء الله تعالى .

ومنها ما قد يتأتى فيه ذلك وهو العطفُ .

فإذا قيل لك : اخبر عن المعطوفِ عليه . في قولنا : جاءني زيدٌ وعمروٌ بالذي . فقُل : الذي جاءني هو وعمرو وزيد . فإن قيلَ عن المعطوفِ فقل : الذي جاءني زيدُ وهو عمرو . وعلى هذا فقس الاخبارَ بالالفِ واللام . وكثيرٌ من هذه المسائلِ الرياضية أسلفنا كله لتأنس به قبلَ الوصولِ إلى مظنته وليكون الباب هذا سياجاً[1] واحداً ومن الله المعونةِ .

---

(١) سباحا نوع من الدروع . انظر : اللسان ١١٨/٣ ، مادة سبج .

فصلٌ

في كان وأخواتها

وهي ، كانَ ، وصارَ ، واصبحَ ، واضحى ، وامسى ، وظلَّ ، وباتَ ، وما دام ، ما زال وما برح ، وما انفكَّ ، وما فتىء . وما يصرف منها وليس سواء اتصل بها شيء من الضمائرِ نحو : ليسا ولسن . أو لم يتصل ، ومع علامةِ التأنيثِ إن كانت لمؤنثٍ . أو مجردة منها إن كانت لمذكرٍ ، و ((ما)) عند اهلِ الحجازِ ، فهذه العواملُ الاربعة[1] عشر قد تدخلُ كلّ واحدةٍ منها على المبتدأ والخبرِ إلاّ إذا منعَ مانعٌ من جهةِ المعنى كالشرطِ مثلاً ، والاستفهام .

فإن الاسماءُ الشرطيةُ قد تقعُ مبتدأةً ولا يدخلها شيء من هذه العواملِ نحو : ((ايُّ)) في قول القائل : ايّهم يأتني اكرمهُ . وكذلك المستفهم بها في نحو قول القائل من أنبأك ؟

فإذا اتفق دخولُ واحدِ من هذه العوامل على المبتدأ والخبر ، وهما اسمان[2] ارتفعَ الاولُ على ان اسمُ لذاك العاملِ وانتصب الثاني على انه خبرهُ تقول : زيدٌ منطلقٌ . والشمسُ طالعةٌ ، فإذا دخلت عليهما كان وليس قلت : كان زيدٌ منطلقاً . وليست الشمسُ طالعةً .

أمّا علةُ الرفعِ في المرفوعِ من الاسمين فقد لوحنا بها[3] شيئاً في باب تعديد العواملِ ثم بسطنا القول فيها في بابِ المبتدأ ، وإن كانَ العاملُ هنا[4] ليسَ العامل ثم .

وأما النصبُ في الآخرِ فنحنُ نعطيك الساعةَ قانوناً يفيدُكَ فيه ثلجُ الصدرِ : اعلم انه قد شاعَ بين النحويين ان العواملَ الداخلة على المبتدأ والخبرِ ثلاث قبائل : كان واخواتُها ، وإنّ وأخواتُها ، وعلمتُ واخواتُها وقد اختلفت أعمالها .

---

(١) عدها ابن هشام ثلاثة عشر في شرح اللمحة /٢١٨ ، وغيره من النحاة زاد ونقص .

(٢) الكوفيون قالوا ان رفع اسمها هو رفعه من قبل ، والبصريون قالوا : هذا الرفع غير ذلك الرفع . انظر : شرح اللمحة البدرية /٢١٧ .

(٣) في (ب) ، (ش) ((شياءً)) وفي (ج) ((شيا)) واظن انه تسهيل لكلمة ((شيئاً)) .

(٤) وهذا رأي البصريين . انظر : شرح اللمحة البدرية /٢١٧ .

فالقبيلُ الأولُ : يوجبُ في الأولِ من المعمولين الرفع وفي الثاني النصب .
رالقبيل الثاني : يوجب في الأول من المعمولين النصب وفي الثاني الرفع .
والقبيل الثالث : يوجب فيهما معاً النصبُ .

فكأنك وقع بل في بادئ الرأي أن الأقسامَ الممكنة بحسبِ التركيب كانت اربعةً : الرفع في الاسمينِ معاً ، والنصبُ فيهما معاً ، والرفع في الاولِ مع النصبِ في الثاني ، وبالعكس .

ثم عرض لك في ذهنك ثلاثةُ اسولةٍ :

احدها : ما الموجبُ لرفضِ القسم الاولِ من الاقسام المذكورة ؟

الثاني : لم اتفقَ المعمولانِ في القسم الثالث - اعني في بابِ علمتُ - فصار كلّ واحد منهما منصوباً ، واختلفا في القسمين الآخرين بين الرفع والنصبِ ؟

الثالث : ما المخصصُ لهيئة الاختلافِ في كلّ واحدٍ من القسمين المذكورين ، ولم يجز أن يكون الأمرُ فيهما بالعكسِ من الموجودِ ، فيكونُ الاولُ من المعمولينِ - في باب كانَ - منصوباً وفي باب إنّ مرفوعاً ؟ والثاني في بابِ كان مرفوعاً وفي باب انّ منصوباً ؟ فإن كان ذلك فخذ إليك الاجوبةَ بازائها :-

الجوابُ عن المسألةِ الأولى : قد تقدمَ ان الرفعَ هو اقدمُ وجوه الاعرابِ واسبقُها وامراها[1] أن يكونَ لا عن عاملٍ لفظي ولولا إنا وجدنا النصب في اسم إنّ لما حكمنا بأن خبرها مرفوعٌ بها ألا ترى أن قوله تعالى ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾[2] لم يحملوه إلاّ على أنّ الاسمينِ بعد إنّما مبتدأ وخبر[3] .

ومن سره أن يجعلَ القسمةَ مربعةً فله أن يحكمَ بأنّ الاسمين في نحو قول التميمي[4] :
ما زيدٌ اخوكَ . يرتفعان بما ، لكن ذلك بعيد عن القياسِ لما قد اطلعت عليه .

الجوابُ عن المسألة الثانيةِ : ان كلّ واحد من علمت واخواتها هو فعل تامٌ متعدٍ قد استوفى فاعله ، فإذا عمل في الاسمين بعده لم يصلحا ولا واحد منهما لا للابتداءِ ولا

---

(١) في (ش) ((واجراها)) وفي (ب) ، (ج) ((وأحراها)) .
(٢) سورة النساء : الآية ١٧١ .
(٣) انظر : املاء ما من به الرحمن ١٣٤/١ ، وتفسير القرطبي ٢٥/٦ .
(٤) يقصد بالتميمي هنا أي ما التميمية وستأتي فيما بعد .

للفاعلية ، وليس إنما يتعدى إلى واحدٍ من الاسمين فقط فيبقى الآخرُ غير منتصبٍ عنه بل إنما يتناولهما معاً ومن جهةٍ واحدٍ على ما ستعرفه إن شاء الله تعالى .

فلم يبق فيما سوى النصبِ مطمعٌ فلهذا ما اشتركا في النصبِ فهذا سبب في علمت واخواتها فذا اكسب حكماً في الاسمينِ بعدها ، ولفقدِ السببِ في كان وان فقدَ الحكمُ في الاسمينِ بعدهما .

فإن قيلَ : ولم خولفَ بين الاسمينِ بعدَ كان وان في الاعرابِ ولم يجز أن يرفعا معاً أو ينصبا ولكن من غير تلكَ الجهةِ المذكورةِ ؟

قلنا : أما النصبُ والنصبُ من غير رفع يترتبان عليه فكما لمتعذر في كلامِهم ولو جوزوا ذلك لجوزوا الرفعين معاً فكانوا اجدر ألا يجوزوه .

فأما اجتماع الرفع والرفع ففي بطلان القسم الأول من الأقسام الاربعة المذكورة ما يشهد ببطلانه لكننا نزيدك بياناً فنقول : ان[1] القول المؤلف من المبتدأ والخبر كان له معنى قد زال بدخول كان أو ان عليه فكما زال ذلك المعنى عنه أرادوا ان يزيلوا ما لجزئية من الاعراب وإذ قد بطل النصب مع النصب وكان الجر مستحيلاً لاستحالة السبب المقتضي له لم يبق إلاّ الرفع مع النصب ، سيما ولهذه المخالفة فائدة ليست للموافقة إذ قد يتميز بها التركيب الذي للأخبار من التركيب الذي للنعت والبدل وما معها .

فإن قيل : وأين هم عن طلاب تلك الفائدة في المبتدأ والخبر ، فإنك إذا سمعت قول القائل : زيد اخوك ينطلق . امكنك ان تجعل زيداً اخوك كلاما ، وان تجعله جزء كلام ؟ فالجواب : ان الطويل من الكم قد يتطلب فيه من الفائدة ما لا يتطلب في القصير منه . وأيضاً قد يستهجن من تكرار الحال في هذا ما لا يستهجن في ذلك ، ثم انهم إنما قدروا على المخالفة هنا لمكان العامل اللفظي ولم يكن ثم فلم يقدروا .

الجواب على المسألة الثالثة : وهو الغرض الذي نؤمه فنسوق إليه الكلام . اعلم ان كان هذه فعل . وان كان ناقصاً فلابد لها من فاعل يكون هو بالضرورة الأول من معموليها ، ولنقصانها ما احتاجت إلى ثان يكمل به معناها ، كأنك إذا قلت كان زيدٌ قائماً قلت : قامَ

---

(١) ((أن)) مكررة في (ش) فقط .

زيدٌ . وإذا قلت : كان زيدٌ اخاكَ قلت : ناسبك[1] زيدٌ . وإنما لزم أن يكون منصوباً لتحرى المخالفةِ المذكورة إن لاحظتَ الأصول المتقدمة ولمجيئه كالفضلة بعد الفاعلِ إن[2] لم تلاحظها ، إذ قد وضعنا العلة الموجبةَ للنصبِ في الاسماءِ كونها بهذه المثابة .

وكذلك الشأنُ في ((صار)) واخواتها إلاّ ((ما)) فإنها مشبهةٌ بليسَ ومحمولةٌ عليها على ما ستراه إن شاء الله تعالى .

فأما إنَّ واخواتها فليست معدودةً في الأفعالِ ولا مناسبةً لها فتحتاج إلى فاعلٍ يرتفعُ بها على أنه الأولُ من معموليها بل كان الاشبهُ بحالها ان ينصب الاسمُ بعدها أولاً . ويرفع الخبرُ ثانياً حطا لرتبتها وهي رتبةُ الحرفية عن رتبةِ كان وهي رتبةُ الفعلِ ، إذ الرفعُ قبل النصبِ قبلَ الرفع .

وتحريا للمخالفةِ المذكورةِ واستيعاباً لأفانينِ الاوضاع التي احدُها هذا واشعاراً بأنها قد اتحدت بأوّل معموليها اتحاداً إذا ارتفعَ عنها بحجزِ ((ما)) الكافةِ بينها وبينه لم تعمل فيه بل صارتْ بحيثُ قد تدخلُ الفعلَ في نحو قوله تعالى ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾[3] .

فإن كانَ الخبرُ احدى الجملِ المذكورةِ في بابِ خبرِ المبتدأ ، ولا يكونَ مجموعُ الشرطِ والجزاءِ وحده وقعت موقعَ النصبِ .

وسائر الأقسامِ والأحكام هنا كالاقسام والأحكام ثم وقد يجيءُ من هذه العواملِ ما لا يكون داخلاً على المبتدأ وخبرِه بل يكونُ مبنياً عليه الكلامُ ، ألا ترى إلى قولِ الشاعر :

قفي قبلَ التفرقِ يا ضُباعا ولايكُ موقفٌ منكِ الوداعا[4]

ولا يقال : موقفٌ منك الوداعُ على أن يكون موقفٌ هو المبتدأ والوداعُ خبرهُ فإن قيل إنَّ ذلك محمولٌ على ضرورةِ الشعرِ[5] . ولو لم ترتكب لاختلَ الوزنُ والروي على ما ذهبَ

---

(١) في (ب) ((يأنسك زيد)) وفي (ج) ، (ش) ((ناسك زيد)) .

(٢) في (ج) فقط ((أن لا)) .

(٣) سورة التوبة : الآية ١٨ .

(٤) البيت للقطامي . انظر : ديوانه /٣٧ .

(٥) انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة للقيرواني /٣٩ .

إليه النحويون[1] جلّتهم .

قلنا : أولُ ما في ذلك ان هذا البيتَ لا ضرورةَ فيه يمكن ان تتركُ إلى غيرها فإن لم تؤمن فعليكَ بالاستقراءِ وذلك ان (موقفٌ والوداعُ) لهما باعتبار التعريفِ والتنكيرِ اربعةُ أحوالٍ .

احدهما : أن يكون كلُّ واحدٍ من الاسمين معرفاً نحو : ولا يكُ الموقفُ منك الوداعا فلا يعطي المعنى المقصودَ ، إذ لم يرخص أن يكون ما سوى ذلك من المواقفِ وداعاً .

الثاني : أن يكون كلّ واحد منهما منكراً نحو : ولا يك موقفٌ منك وداعاً . فلا يعلم من فحواه أي الوداعَ فذكره إلى الشاعر حتى صار كالمتعينِ عنده المرقوب ، لأن المحذور أبداً يكونُ ملتفتاً إليهِ ومحيداً عنه .

الثالث : أن يكون[2] موقفٌ معرفاً والوداعُ منكراً نحو : ولا يك الموقفُ منك وداعاً فيجمع الهجنتين[3] معاً .

والرابع من الأحوالِ : هو الذي قد أخذَ به الشاعرُ فكان أوضح لفظ وأصحهُ إذ كان المتغزلُ منهم يحذر الوداعَ من حيثُ هو مفضٍ إلى الفراقِ .

قال الأعشى :

ودّعْ هريـــرة إنّ الركـــبَ مرتحـــلُ

ثم قال كالمستدرك على نفسه :

وهــلَ تطيــقُ وداعــاً ايُّهــا الرجــلُ[4]

وللشعرِ مضايقٌ لا يعرفها إلاّ المباشرُ لها المدفوعُ إليها ولكلّ عملٍ رجالٌ .

---

(١) حاشية في (ب) ، (ش) ((منهم الشيخ أبو علي رحمه الله)) .

(٢) في (ش) ((ولا أن يكون)) وفي (ب) ، (ج) ((لا)) غير موجودة .

(٣) انظر : هامش شرح المفصل ٩٣/٧ . واظن انه أراد بالهجنتين مخالفة ما هو معهود في معرفة اسم كان وتنكير خبرها . وتلمس المعنى المطلوب عند الشاعر أو القائل ويحتمل أن يكون مقصود المصنف بالهجنتين الأول والثاني أحوال هذا البيت .

(٤) البيت للأعشى تجده في ديوانه /٤١ ، سيرد في ص٦٢٧ .

ومما يجب أن نذكرهُ هنا أنَّ النفي لا يمكنُ تعميمُه في اللغةِ العربية إلاّ بالتنكير وعليه يتنى النهي لو قلت : لا تك المواقفُ منك الوداعا . لم يصلح ولو صلحَ لكنتَ اخذتَ المواقفَ وكذلك ما يقعُ موقعه شيئاً واحداً إنما يمكن أن يحكم عليه بمرة .

فإن قلت : لا يكُ موقفٌ . كنت استقريتَ الجملةَ واحداً واحداً متناولاً لكل منها بالنهي وعلى هذا فلتقسْ .

ثم إنّ العكسَ بين المخبرِ عنه والمخبرِ به ليس يصحُ في كلِّ موضعٍ ولا إذا صح بقي المعنى بحاله ولا لو كانا متكافئين كما في نحوِ قوله تعالى ﴿اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ﴾[1] لو قلت : ربنا وربُكم اللهُ . كان الكلامُ صحيحاً وإن كان المعنى قد تغيرت صورته[2] إذ الفائدةُ في جانب الخبر وكما في نحو قوله جلّ وعزّ ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾[3] لو قلت : لم يكنْ كفو له[4] أحداً[5] لم يستقم تعالى[6] عن التشبيهِ والنظيرِ .

واكثرُ ما تجيُ ((النكرةُ)) هنا مخبراً عنها إذا كان العاملُ نفياً أو داخلاً عليه النفي ، فالنفيُ كقولهِ تعالى ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾[7] فحاجزين خبرُ[8] ما وعنه ملغى لا محلَ له من الاعراب . إذ العاملُ فيه حاجزين لا ما يقدرُ فيه وما نافية حجازية[9] ولا يبقى إلاّ من ومن مع اسمينِ ينجرانِ بها ، فإنْ كانَ الأولُ مع المجرور به الاسم احتمل ان تكون من (لا) هي التي يسميها النحويون[10] زائدةً وان كانت لا

---

(١) سورة الشورى : الآية ١٥ .

(٢) حاشية في (ب) ، (ش) ((يصح العكس)) .

(٣) سورة الاخلاص : الآية ٤ .

(٤) في (ش) فقط سقطت ((كفو)) .

(٥) في (ج) ((أحد)) وفي (ب) ، (ش) ((أحداً)) .

(٦) الكتاب ٢٧/١ ((وأهل الجفاء من العرب يقولون : لم يكن كفواً له أحد كأنهم أخروها حيث كانت غير مستقرة)) .

(٧) سورة الحاقة : الآية ٤٧ .

(٨) هذا ما قاله أبو حيان الاندلسي . انظر : البحر المحيط ٣٢٩/٨ .

(٩) انظر : البيان في غريب اعراب القرآن ٨٥٨/٢ ، والبحر المحيط ٣٢٩/٨ .

(١٠) سماها ابن الانباري في البيان ٤٥٨/٢ زائدة ، انظر : املاء ما من به الرحمن ١٧٢/٢ .

لغواً[1] ، ومن أبى ذلك[2] في الواجب لم يأت في غيرِ الواجبِ فكانَ التقديرُ : فما انتم حاجزينَ عنه وتخلل من أحدٍ لتعميم النفي[3] .

فإن قيلَ : فاحدُ على هذا لا يكون واقعاً عليه النفيُ وقد قيلَ إنّ أحداً هذا لا يستعمل إلاّ في النفي ، ثم إنَّ الاسمَ إذا كانَ جماعةً ويخبر عنهم بحاجزين فكيفَ يتصورُ فيه الوحدةُ ؟

قلنا : أمّا النفيُ فإنه وان لمْ يقع على أحدٍ فقد وقع على ما هو مطابقٌ لهُ في المعنى فلهذا ما استقامَ .

وأما اعتبارِ الوحدةِ فإنّ أحداً هذا الذي للنفي قد يتناولُ ما فوقَ الواحدِ[4] تناوله الواحد قال الله تعالى ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ﴾[5] كما يقولُ القائلُ : هذه جماعاتٌ من الرسلِ نحن لا نفرقَ بين[6] واحدةٍ منها .

واحتمل أن يكونَ الكلامُ على حذفِ الموصوفِ وإقامةِ الصفةِ مقامه فكانَ التقديرُ : فما قومٌ منكم حاجزين .

ولو قلتَ : ما قومٌ منكم من أحدٍ لم يحسنْ ، لأن من أحدٍ صار كالعوضِ عن المحذوفِ وقد يستغنى بالشيءِ عن الشيءِ وان كان الجارُ الثاني مع المجرورِ به الاسمَ كأن حاجزين على المعنى كأنه : ليس منكم قومٌ عنه حاجزين ، ومن في أحد تكونُ هي المزيدُ للنفي ، ومنكم يكونُ قد قدمَ على في أحدٍ[7] وهو له مستقرٍ ، والداخلُ عليه النفي نحو ما قدمناه من الأمثلة .

---

(1) لغواً معناها أن يكون الجار والمجرور خبراً لها . انظر : الكتاب ٢٧/١ .

يوضح ذلك الصبان في حاشيته على الاشموني ٢٠٠/١ ((وسمي اللغو لغواً لخلوه من الضمير في المتعلق ، والمستقر مستقراً فيه لاستقرار الضمير فيه)) .

(2) المبرد منهم انظر : المقتضب ٩٠/٤ .

(3) انظر : تفسير القرطبي ٢٧٦/١٨ .

(4) انظر : معاني القرآن ١٨٣/٣ .

(5) سورة البقرة : الآية ٢٨٥ .

(6) انظر : البيان في غريب اعراب القرآن ١٨٧/١ – ١٨٨ .

(7) منكم ان آخر عن أحد اصبح صفة له وان قدم اصبح حالاً ، انظر : البحر المحيط ٣٣٠/٨ .

ومما جاءت النكرة فيه اسماً لبعضِ هذه العوامل وانْ لم تكن منفيةً .

قوله :

لتَقْـــرُبِنَّ قربـــاً جُلـــذيا   مـــا دامَ فـــيهنَّ فصـــيلٌ حيّـــاً[1]

ولأنَّ هذه العواملَ وإن كانت مشتركةً في العملِ فلها معانٍ متفاوتةٌ وأحكامٌ متغايرةٌ وجب ان نفردَ القول على كلّ واحدٍ منها فتقول :

أما ((كان)) فتستعملُ على ثلاثةِ أوجه :

احدُها : أنْ تكونَ من الكونِ الذي معناه الحصولُ مطلقاً وتسمى ((تامة))[2] فتستغني عن الخبر قال الله تعالى ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾[3] وعلى هذا قولُ بعضِ العرب إذا كانَ يومُ الجمعة فأتني .

والثاني : أن تكونَ من الكونِ الذي معناه الحصولُ بحالٍ فتستدعي الخبرَ وتسمى ناقصةً كما علمتَ وعلى هذا قول بعضهم : إذا كانَ يومَ الجمعةِ أيَّ الوقتِ ، ويجوزُ أن يكونَ المعنى : إذا كانَ هذا الحدثُ فيجوزُ أن تكونَ كان تامةً ، فإذا بنيت الماضي من الكونِ هذا دلَّ على قبليةِ ((ما)) إما بالزمان كما في نحو قوله القائلِ : كان زيدٌ منطلقاً امسِ ، وأما بالذاتِ كما في نحول قولهِ تعالى ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾[4] تدل على حدوثِ أصلاً .

فإن بنيت[5] الحالَ فعلى معية أو المستقبل فعلى بعديّه مجردةٍ من الحدوثِ .

واعلم أنَّ كان هذه هو شديدُ الشبهِ بالحالِ[6] إلاّ أنّه قد يجيء معرفةً في نحوِ قول أبي الاسودِ الدؤلي :

---

(١) لابن ميادة تجده في ديوانه /٢٨١ .

(٢) انظر : شرح المفصل ٧٩/٩ .

(٣) سورة النحل : الآية ٤٠ وأوردها في الأصل ((امرنا)) .

(٤) سورة النساء : الآيات ١٧ ، ٩٢ ، ١٠٤ ، ١١١ ، ١٧٠ ، سورة الفتح : الآية ٤ .

(٥) في (ب) ((ثبتت)) .

(٦) على رأي الكوفيين أما البصريون فيرون نصبه على المفعول . انظر : الانصاف ٨٢١/٢ مسألة ١١٩ .

فـــإن لا يكنهـــا أو تكنـــهُ فانّـــه ... اخوهـــا غذتـــهُ أمُـــهُ بلبانِهـــا[1]

والحالُ لا تكون إلاّ نكرةً على ما يتبين لكَ إن شاء الله تعالى وليس يشركُها في هذا الحكم غيرها من اخواتِها .

ويجوزُ تقديمُ خبرِها على اسمها نحو قوله تعالى : ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾[2] وعليها نفسها كقولك : قائماً كنت أم قاعداً .

ويشاركها في هذا الحكم ما هو اقربُ إليها من اخواتِها وهي : صارَ ، وظلّ ، وباتَ ، واصبحَ ، وأضحى ، وأمسى بالاجماع ، وليسَ على خلاف[3] فيه .

وإذا اتفقَ دخولُ كانَ على المبتدأ وهو ضميرُ للشأنِ استكن فيها اسماً لها نحو : كان زيدٌ منطلقٌ . أو كان ينطلقُ زيدُ .

ويشاركها في هذا الحكم ليسَ[4] .

قال حميدُ الارقطُ :

فأصـبحوا والنّـوى عـالي مُعرّسِـهِم ... ولـيس كـلّ النوى يلقـى المسـاكينُ[5]

وقد يحمل قولهُ تعالى ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾[6] على ان الضميرَ في كاد هو للشأنِ[7] ولا يحتاجُ إلى ابرازِ الضميرِ هنا لأنّا قد بينا أنّ الضميرَ المتصلَ المرفوعَ إذا انحاز

---

(١) لأبي الاسود الدؤلي . انظر : ديوانه /٧٢ .

(٢) سورة الروم : الآية ٤٧ ، انظر : اسرار العربية /١٣٨ .

(٣) انظر : اسرار العربية /١٣٨ .

(٤) انظر : المقتضب ١٠٠/١ .

(٥) لحميد الاقرط . تجده في الكتاب ٣٥/١ ، ٧٣ ، والمقتضب ١٠٠/٤ وأمالي ابن الشجري ٢٠٣/٢ ، ٢٠٤ ، والاشموني ٢٣٩/١ ، والخزانة ٥٨/٤ ، الازمنة والأمكنة للمرزوقي ٣١٧/٢ .

(٦) سورة التوبة : الآية ١١٧ .

(٧) انظر : الكتاب ٣٦/١ ، وانظر : البيان في غريب اعراب القرآن ٤٠٦/١ .

إلى الفعلِ في مثلِ هذا الموضعِ استكن فيه ولولا ذلك لكان لابد من ظهوره[١] كما في ((إن)) قال الله تعالى ﴿إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ﴾[٢] .

فأما في قوله :

إنَّ مـــن لامَ في بـــني بنـــتِ حســـا نَ ألمـــهُ وأعصِـــهِ في الخُطـــوبِ[٣]

فمقدرٌ ليسَ بمستكنٍ .

والثالثُ : أن يكونَ بمعنى[٤] صار وانشدوا :

بتيهـــاء قفـــرٍ والمطـــيُّ كأنهـــا قطـا الحـزنِ قـد كانـت فراخـاً بيوضُـها[٥]

وهذا إنما يتمشى بشرطِ اشتراك المادة وكما في قوله تعالى : ﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾[٦] ولا يقال : ما كان زيدٌ قائماً . فكان قائماً بمعنى صارَ .

وقد يدعى في كل وجهُ رابعٌ : وهو أن تكونَ[٧] زائدةً وينشدون :

فكيـــفَ إذا مـــررتَ بـــدارِ قـــومٍ وجـــيرانٍ لنـــا كـــانوا كـــرامِ[٨]

والوجه ان تكون هذه من القسم الأولِ ، كأنه قال جيرانٍ لنا كرام تم تخلل الفعل بين الصفةِ والموصوفِ اشعاراً بأن ذلك قد تقضى[٩] .

---

(١) انظر : الكتاب ٤٣٩/١ .

(٢) سورة طه : الآية ٧٤ .

(٣) للأعشى . انظر : ديوانه /٣٨ .

(٤) انظر : الاشموني ٢٣٠/١ .

(٥) نسب لابن كنزه ومرة أخرى نسب لابن احمر كما في ديوانه /١١٩ .

(٦) سورة آل عمران : الآية ٤٩ . وردت الآية خطأ في النسخ . وإذا خلق لكم .

(٧) انظر : المقتضب ١١٦/٤ .

(٨) البيت للفرزدق تجده في ديوانه /٨٣٥ .

(٩) انظر : الاقتصار لابن ولاد /١٤٣ .

ونحو ذلك لطرفة :

كســـيدِ الغضـــا نبّهتـــهُ المتـــوردِ[1]

وعلى هذا :

ســـــراةُ بـــــني بكـــــرٍ تســـــامى   علـــى كـــان المســـومةِ العـــرابِ[2]

إلاّ أن هذا قبيح[3] لتوسطِ كان بينَ الجارِ والمجرورِ .

فأما صارَ : فمعناها الاستحالةُ ، والفرقُ بينها وبينَ استحالَ أنّ صارَ لا تكونُ إلاّ ناقصةً ، لأنّها بنيتْ على اعتبارِ الطرف الثاني من طرفي التنقلِ ، واستحال قد يعتبرُ بها الطرفُ الأولُ والسلوكُ المبتدؤ منه فتكون تامةً تقول : قد استحال العصيرُ وتسكت . وقد يلحظُ بها الحال المئول إليها فتكون ناقصةً وكأنّك سمعتَ : استحالتِ الدلو على يدي عمرُ غربا[4] .

فأما قول القائل : صار إلينا وصرنا إليهم . فعلى أنْ يكونَ الظرفُ خبراً . كقولِ القائلِ : كنتُ على الفرسِ .

فأمّا اصبح : فقد تكونُ تامةً وذلك إذا كان معناها الدخول في الصباحِ ومن أمثالهم إذا سمعتَ بسُرى القينِ فاعلم بأنّه مصبحُ[5] .

وعلى هذا قوله :

---

(١) وهو من معلقة طرفة بن العبد المشهورة . انظر : القصائد التسع صنعة ابن النحاس ٢٦٧/١ ، وجمهرة اشعار العرب /٤٠٥ وتمامه :

وكـــرى إذا نـــادى المضـــاف محنبـــا   ....

(٢) المجهول تجده في شرح المفصل ٩٨/٧ ، ١٠٠ ، والخزانة ٣٣/٤ ، والهمع ١٢٠/١ ، والاشموني ٢٤١/١ .

(٣) الاشموني ٢٤١/١ ، ((وشذت زيادتها بين الجار والمجرور)) .

(٤) اللسان ١٣٤/٢ ((الغرب الراوية إنما هو الدلو الكبير وفي حديث الرؤيا فأخذ الدلو عمر فاستحالت في يده غربا .

(٥) مجمع الأمثال ٤١/١ ، يقال للرجل الكذاب وأورده الميداني ((فاعلم انه مصبح)) .

بعيدة المصبح من ممساها[1]

وقد تكونُ ناقصةً ولا تخلو من الدلالة على الصباح من حيثُ الوضع الأولى قال الله تعالى ﴿فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِن رَبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ * فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ﴾[2] .

فإن قيلَ وإذا كانت دالةً على الصباح فكيف تكون ناقصةً ؟

قلنا : إنما كانت ناقصةً من حيث لم تدل على الدخول فيه الذي هو الحدثُ . وكأنك إذا قلت : اصبحَ بكرٌ . قلت عندَ الصباحِ كان بكرٌ . فبالضرورة يستدعي الخبر . والصباحُ هو وان كان اخصَّ من الحينِ مثلاً . أو اليومِ فلا يخلو من[3] أن يكونَ زماناً وقد بينا أنَّ اللفظ إنما يكون فعلاً بالدلالة على الحدثِ والزمانِ معاً .

وقد يتوسعُ في اصبحَ فتجعل دلالتها على الزمانِ نفسهِ على ما ذكرناه في قولهم : يومئذ[4] .

فأما اضحى وأمسى : فنسبتهما إلى الضحوةِ والمساءِ نسبة اصبح إلى الصباحِ وعليها فلتقسْ كلَّ واحدةٍ منهما .

فأما ظلَّ : فتدل على الكونِ في اليومِ[5] مدته لا وقتَ فيه فلذلك ما كان ناقصاً فكأنك إذا قلت : ظل زيدٌ .

قلت[6] : كان زيدٌ طول اليومِ . فيقتضي الخبرُ الذي به يكملُ . فإذا فككت منه

---

(1) لمجهول . انظر : اللسان ٣٣٧/٣ مادة صبح وروي ((قريبة المصبح من ممساها)) .

(2) سورة القلم : الآية ١٩ – ٢٠ .

(3) مكررة في (ش) .

(4) انظر : تخريج الآية ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ سورة المدثر : الآية ٩ المذكور سابقاً .

(5) حاشية في النسختين (ب) ، (ش) ((ليس المراد باليوم هنا وضح النهار فقط وعلى هذا يمكن أن تحمل قوله تعالى ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾ سورة النحل : الآية ٥٨ – لأن البشارة لا تكون مقصورة على النهار دون الليل فإن تؤول على ان اسوداد الوجه إنما يظهر امتداد اثره بالنهار دون الليل شديداً من التأويل والله اعلم بما أراد)) .

(6) مكررة في (ش) .

الادغـامَ في نحـو : ((ظللـتُ)) جـازَ حـذفُ احـدى اللامـين قـال الله تعـالى ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾(١) وقد تكسر الظاءُ فيقال : ظِلتُ : قالوا هي كسرةُ اللامِ وجعلوهـا الأولى كل ذلك طلباً للتخفيفِ وكراهةً لظهورِ التضعيفِ .

فإن قيلَ فلم لا يستمر هذا الحكمُ في غيرها من المضاعفِ ؟ قلنا : لأن الكلمةَ إذا كثر استعمالُها كانوا على تحري الاستخفافِ فيها احرصَ سيما إذا كانت مع ثنيينِ ، لأن في حكم الثنيين(٢) الطويل من الكلام يكون الثقلُ فيه اثقلَ .

وأما باتَ : فالحالُ وبين الليلِ كالحال من ظلَّ وبينَ النهارِ إلاّ أنّ باتَ قد تجيء تامة مجيئاً شائعاً فيكون معناها استنفاد الليل وتزجيتهُ ، ولهذا ما يقالُ بت مبيتاً(٣) حسناً . كما يقال : اقم إقامة حميدةً .

فإن قيلَ : فما تقولون في ((غدا وراح))(٤) وقد ينتصبُ الاسمُ على كلِّ واحدِ منهما على انه خبرٌ لهُ ؟

قلنا : الأصلُ في الغدو : هو الذهابُ في أولِ النهار ، وفي الرواح المجيءُ في آخرهِ قال الله تعالى ﴿غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾(٥) وفي المثل :

.... المـــــالَ غـــــادٍ ورائـــــحُ ....(٦)

وإذا كان كلّ واحدِ منهما عن أصلهِ فيجعلَ دالاً لا على الحدثِ فلا شكَ أن الأصل

---

(١) سورة الواقعة : الآية ٦٥ ، مختصر شواذ القراءات /١٥١ ((فظلتم بلامين الجحدري وبفتح اللام أيضاً)) .
أما القرطبي في تفسير ٢١٩/١٧ فقد قال ((وقراءة العامة فظللتم بفتح الظاء وقرأ عبد الله فَظِلْتم بكسر الظاء ورواها هارون عن حسين عن أبي بكر)) .

(٢) في (ج) ((مع ثنتين في حكم ثنتين)) وفي (ب) ((مع ثنتين لأن الطويل)) .

(٣) حاشية في النسختين (ب) ، (ش) وفي أصل (ج) .

(٤) انظر : شرح المفصل ٩٠/١ .

(٥) سورة سبأ : الآية ١٢ .

(٦) المثل مشهور وهو لحاتم الطائي . انظر : ديوانه /٣٩ ، وتمامه :

امـــــاوى ان المـــــال غـــــاد ورائـــــح ويبقـــى مـــن المـــال الأحاديـــث والـــذكر

فيه التمام وان يحملَ المنصوبُ بعدهُ على أنه حال .

وقد ينتقلُ كلَّ واحدٍ منهما عن أصلهِ فيجعلَ دالاً لا على الحدثِ بل على الزمانِ المجردِ . فيكون غداً بمعنى كان بالغداة ، وراح بمعنى كان بالعشي من غيرِ اعتبارِ حركةِ فيقتضيان الخبر . والالفاظ تابعةُ للمعاني تدورُ حيثما دارت . وقد كررنا لك هذا فلا تذهل عنهُ .

وأما ما دام : فما ، منها مصدريةٌ ودام هذه - اعني الناقصة - مبنيةٌ عليها لا تستعملُ إلاّ معها وهي تكونُ ظرفاً على تقديرِ حذفِ المضاف قال الله تعالى : ﴿وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾[1] أي إلاّ مدة مراقبتك[2] له والله اعلم بما أراد .

ونظيرُ ذلك قولهم : جئتكَ طلوعَ الشمسِ . أي وقتَ طلوعِها .

ولا يتقدمُ الخبرُ عليها ، لأن المصدرَ[3] لا يتقدمُ عليه معموله . وإن كانَ قد يتقدم على اسمِها . ولا يستعملُ من دام المضارعُ لجمودِها[4] .

وأما ما زال : فزالَ فيها معنى النفي رفعَ بالنفي المدلولِ عليه بما فحصل الاثبات وكذلك الشأنُ في ((ما برحَ وما انفك وما فتئ)) (إلاّ أنَّ برحَ يدلَّ على زوالِ مكاني ، وانفك)[5] يدلَّ على زوال وضعي ، وقد يستعملُ كلُّ واحدٍ منهما في الاثباتِ . ولكن غير معملٍ وتاماً . وليس كذلك زال يزالُ ، وفتيء ((يفتأ)) و ((ما)) هذه ليست داخلةً على تلك الافعالِ دخولها على سائرِ اخواتِها . بل هي ممتزجة[6] بها غير منفصلة عنها .

وكذلك لا يجوزُ : ما زال زيدُ إلاّ قائماً . فإن قلت : برحَ فلانُ ولم يبرح إلاّ حزيناً .

---

(1) سورة آل عمران : الآية ٧٥ .

(2) انظر : تفسير القرطبي ١١٧/٤ .

(3) اسرار العربية /١٣٩ .

(4) انظر : شرح اللمحة البدرية /٢٢٧ .

(5) ما بين المعقوفتين في حاشية (ب) ، وفي (ج) ، (ش) .

(6) حاشية في النسختين (ب) ، (ش) ((معنى الامتزاج هنا ان يتحد النفي بالفعل اتحاداً يعادل به النفي من الافعال مثبتاً وكأنك إذا قلت . ما زال زيد ، قلت استمر زيد فعلى هذا لا يجوز الاستثناء لأنك تقول : استمر زيد إلاّ قائماً وزال هذا لا يستعمل إلاّ مع النفي ممتزجاً بها ...)) .

وانكفت الدواب[١] ولم تنفكُ إلاّ على ضرّ . جازَ الاستثناء[٢] ، وعلى هذا يحمل قولُ ذي الرمّة :

حَـــراجيجُ مـــا تنفـــكُ إلاّ مناخـــةً   على الخسفِ أو نرمي بها بلداً قفرا[٣]

وقد يجوزُ تقديمُ خبرِ كلّ واحدةٍ منها على اسمِها ، ولا يجوزُ تقديمُهُ عليها لمكانِ النفي المبني[٤] عليه الكلامُ .

فإن قيل : أليس قد جوزوا زيداً لم اضربْ ؟

قلنا : إنما جازَ ذلكَ ثم وامتنعَ هنا لأمرين : احدهُما انّ النفي في : لم اضرب كان قد طرأ على : اضرب ، وها هنا قد بني عليه الكلامُ فالعامل هو ما مع الفعلِ ، وليس كذلك الشأنُ في : لم اضرب . لأنّ العاملَ هو اضرب دخل عليه لم ولم يعقهُ عن ان يكون عاملاً بانفراده .

والآخرُ : أن ((أضربْ)) فعلٌ يتعدي إلى مفعولٍ وليست كذلك هذه الافعال : كيف وهي لا تدلُ بعد أن أتحدتْ بها ما على إلاّ على الزمانِ المجردِ من الحدثِ .

فاما ليس فيدل بها على نفي مجردٍ يستغنى فيه عن ان تصرف . ولكونها نفياً مجرداً ما اختصت بالحالُ لأنا قد عرفناك .

ان قول القائل : زيدٌ قائمٌ مثلاً . إذا كان معرى من الكلماتِ الوجودية فدلالته متوجهةٌ نحو الحالِ ولو على سبيلِ الحكايةِ دون الماضي والمستقبلِ ، لأن الحالَ في حيز الوجود والماضي قد دخل في العدمِ والمستقبلِ لم يخرج منهُ .

فإن قيل : فلِم لم يلحق بها حروفُ المضارعةُ ؟

قلنا : لأنّها لم تعتورها الاحوالُ الثلاثُ التي بحسبها ينقسمُ الفعلُ إلى : الماضي والحاضرِ والمستقبلِ . وإذ لم يتصور فيها المضي فأيّ فائدةٍ في ادخار صيغةِ الماضي غير مستعملة ،

---

(١) في (ج) ((وما انفك)) .

(٢) انظر : الاشموني ٢٤٦/١ .

(٣) ديوان ذي الرمّة /١٧٣ .

(٤) انظر : الانصاف ١٥٥/١ .

وجشم الخطبَ في اجتلاب زيادات للمضارع لا طائل لها ولمشابهة الحرف من حيثُ أنه يدلُ على النفي المجرد ما صح اوسطه فاضطروا إلى تسكينه إذ التحريكُ سببٌ للاعلال .

واتفقوا على جوازِ تقديم خبرِها على اسمها نحو : ليس منطلقاً بكرٌ . واختلفوا في جواز تقديمه عليها . وتمسك المجوز له بقوله تعالى ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[1] من حيثُ أنه قد تقدم على ليس معمولُ معمولها إذ قد اعملَ مصروفٌ في يوم ، لكنَ الظروف قد يجوزُ فيها من التصرفِ ما لا يجوزُ في غيرها إذ قد يكتفى فيها برائحةِ الفعلِ ، ألا ترى انَ الجار قد يعملُ فيها مقدمةً عليه في نحو : في كل يومٍ لك خير . ولا يعمل في غيرها من المعمولات التي في طبقتها .

وقد تستعملُ ليس في الاستثناء نحو : اتاني القومُ ليس زيداً . وفي العطف هي التي من اخوات كان نحو : قام بكرٌ ليس خالدٌ فيجعلونها حرفاً في الموضعين[2] .

فإن قلت : ان ليس في الاستثناء والعطفِ هي التي من اخواتِ كان (إلاّ) انهم قد حذفوا في الاستثناء الاسمَ واستغنوا عنه بضميرِهِ المستكن فيها فكان المعنى : ليس الآتي زيداً . أو : ليس من أتى زيداً . وفي العطف ، الخبرُ كأن ليس القائمَ خالدٌ . واستمر الحذفُ لعدمِ الاحتياجِ إلى المحذوفِ ولطولِ الكلامِ به لو اظهرَ وليكون الحذفُ هنا علماً على الاستثناء[3] وثم علماً للعطف كان لكَ ذلكَ .

ومما قد حذف فيه خبرُ ليس[4] قول القائل : أكرمتني إذ ليسَ مكرمٌ ، والتقدير : ليس في الوجودِ مكرمٌ . وكلَ واحد من الخبرين ، قد يحذفُ كثيراً قال :

إنَ محـــلاً وإنَ مُـــرتحلاً   وإنَ للســفرِ[5] إذ مضــوا مهــلا[6]

---

(١) سورة هود : الآية ٨ .

(٢) الجمهور قال بفعلية ليس لاتصالها بالضمائر ، والفارسي وابن السراج قالا بحرفيتها لا يلائها الافعال .
انظر : شرح اللمحة البدرية /٢١٩ .

(٣) في نسخة (ب) ((على الاستثناء)) .

(٤) حذف خبر ليس – على حاشية (ش) .

(٥) في النسخ الثلاث ((وان للسفر)) ومعظم مصادر البيت تقول ((وان في السفر)) .

(٦) البيت للأعشى . انظر : ديوانه /١٥٥ ، وبعض الروايات تقول ((إذ مضى)) .

ولو ابتدأت فقلت : إنّ زيداً راكبٌ . لم يجز ان يحذف الخبرَ ، فتقول : إنّ زيداً وقد يجوزُ دخولُ الباءِ في خبر ليس إذا كان مفرداً ، فإن عطفت عليه جاز لك في المعطوف الجر على اللفظ نحو ليسَ عمروٌ براكبٍ ولا خارجٍ . والنصب على الموضع نحو : ليس زيد بكاتب ولا صائغاً اخوهُ . فصائغاً اخوهُ معطوف على موضعِ بكاتبٍ .

فإن كان العطفُ[1] لا عطفَ المفردِ على المفردِ بل عطفُ الجملةِ على الجملة جاز فيه الرفعُ والنصبُ .

أما الرفعُ فمن حيثُ إنّك عطفت الجملة نفسها كشيء واحد على الجملةِ نفسها كشيءِ واحدٍ نحو : ليس زيدٌ بقائم ولا قاعدٌ عمروٌ . فقاعد يرتفعُ بالابتداء ، وهو معتمدٌ على لا قبلهُ ، وعمروٌ يرتفع بهِ . أو يكونُ قاعدٌ خبراً سابقاً وعمرو هو المبتدأ . فعلى هذا يجوزُ ولا عمروٌ قاعدٌ .

وأما النصبُ فمن حيثُ أنّك عطفت جزأي الجملةِ على جزأي الجملةِ[2] – الاسمُ على الاسم والخبرُ على الخبرِ – نحو : ليس زيدٌ بقائم ولا قاعداً عمروٌ . فقاعداً المعطوف على موضعِ بقائم وعمروٌ معطوفٌ على زيدٍ .

وأما ساغَ ذلك من حيثُ أنّ خبر ليس قد يجوزُ تقديمه على اسمِها ، ومن حيث أنّ المعمولين لعاملٍ واحدٍ – اعني ليس – وعلى هذا يجوزُ ولا عمروٌ قاعداً .

ولم يجز الجرُّ عند سيبويه[3] نحو : ليس زيدٌ بقائم ولا قاعدٍ عمروٌ ، لأن هذا لي عطف جملةٍ من حيث هي شيءٌ واحدٌ على جملةٍ من حيثُ هي شيءٌ واحدٌ ولا عطف مفرد واحد على مفرد واحد بل هو عطفٌ لجزأي جملةٍ على جزأي جملةٍ ، وقد اختلف العاملانِ فيهما .

وإنما منع سيبويه هذا الوجه من حيثُ انه استعظم أنّ حرفاً واحداً وهو الواو العاطفةُ يقومُ مقام عاملين اثنينِ – اعني ليس[4] العاملةٌ في زيدِ والباء العاملة في قائم .

---

(١) حاشية في (ش) ((العطف على عاملين مختلفين)) .

(٢) حاشية في (ش) وداخل المتن في (ب) ((حكمها هنا حكم ما على جزأي الجملة)) وغير موجودة في (ج) .

(٣) انظر : الكتاب ٣٥٨/١ .

(٤) العبارة في (ش) ((اعني ليس ليس العاملة العاطفة)) .

فإن كان العامل واحداً وله معمولان لم يمنع العطفُ[1] عليهما معاً نحو : ان زيداً منطلقٌ وعمراً مقيمٌ ، لأنه حينئذٍ إنما ينوبُ عن عامل واحدٍ والنيابةُ عن شيءٍ واحدٍ اسهلُ من النيابة عن شيئين .

فإن كان المعطوفُ المجرورُ اسماً يصح ان يرتفعَ به ما بعده وذلك بشرطِ ان يعودَ منه ضميرٌ إلى اسم ليس صحتِ المسألة نحو : ليس زيدٌ بقائم ولا قاعدٍ غلامهُ . فيكون العطفُ المفردُ على المفردِ كأنه ليس زيدٌ بقاعدٍ غلامهُ على ما شرحناه في الأولى من المسألتين .

فإن قيل : فهل فيهم[2] من يجوز العطف على عاملينِ مختلفينِ وان كان فما الحجة فيه عنده ؟ قلنا : نعم ذهب أبو الحسنُ[3] إلى تجويز ذلك واستظهر عليه بحجج منها : قوله تعالى ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾[4] .

ومنها قوله عز من قائل ﴿إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ * وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَابَّةٍ آيَاتٌ[5] لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ * وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[6] .

ومنها قول أبي دؤاد :

أكــلُّ امــرىءٍ تحســبين امــرءاً ونــارٍ توقَــدُ بالليــلِ نــارا[7]

---

(١) انظر : المغني ٤٨٦/٢ .

(٢) الفارسي واحد من الذين يذهبون هذا المذهب انظر : المغني ٤٨٦/٢ .

(٣) المعني هنا بأبي الحسن الأخفش سعيد . انظر : البيان في غريب اعراب القرآن ٣٦٤/٢ . وفي الانصاف مسألة : العطف على اسم ان بالرفع قبل تمام الخبر ذكر ان أبا الحسن يعني علي بن حمزة الكسائي . انظر : الانصاف ١٨٦/١ ، مسألة ٢٣ ، وفي المغني ٤٨٦/٢ قصد الأخفش .

(٤) سورة سبأ : الآية ٢٤ ، انظر : معاني القرآن ٣٦٢/٢ .

(٥) قال ابن هشام في المغني ٤٨٧/٢ ((آيات الأولى منصوبة اجماعاً لأنها اسم ان ، والثانية والثالثة قرأها الاخوان بالنصب والباقون بالرفع ، وقد استدل بالقراءتين في آيات الثالثة المسألة ، أما الرفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء وفي ، وأما النصب فعلى نيابتها مناب ان وفي)) .

(٦) سورة الجاثية : الآية ٣ - ٥ ، انظر : معاني القرآن ٤٥/٣ .

(٧) للايادي أبي دؤاد . انظر : ديوانه /٣٥٣ .

ومنها قولُ الاعور الشني :

هـــوِّن عليـــكَ فـــإنَ الأمـــورَ بكـــفِ الإلـــهِ مقاديرُهـــا[1]

فلـــيس بآتيـــكَ منهيُّهـــا ولا قاصـــرٍ عنـــك مأمورُهـــا

إلى غير ذلك مما يمكنُ أن يحتج له به[2] .

قلت أما الآيةُ الأولى فلا حجة له فيها لأنَّ المعنى : إنّ أحد القبيلين لعلى احدى[3] الحالتين ، وهذا احسنُ لفِ واجملهُ ، وقد يلقى القولُ مقسماً ليرجعَ السامعُ به إلى نفسهِ فينظر أي القسمين له فيكون ابلغ في الانذارِ منه لو اقتصر به على شطر واحدٍ هو المقصودُ منه .

فأما ادعاؤه أنّ اللامَ احدُ العملينِ ، فليس لها في هذا الموضع عملٌ يخصها ، وإذا لم يكن لها عملٌ فما معنى العطفِ عليها . ولا يلزمُ تكريرُها في مثلِ هذا المكان فيكونُ أو قائمة مقامها في المعنى . وذلك لأنها لامُ الابتداءِ ، وإنما تأخرت عن الاسم المبتدأ لشغله المكان بأن على ما عرفت . فكيفَ يلزمُ فيها التثنية أو لو لزم[4] ذلك فيها ثم حذفت ونابت منابها ، ومنابُ عاملٍ واحد كان ذلك عطفاً على عاملين مختلفين .

وأما الآيةُ الثانيةُ : فقد يمكنُ ان يستشهد له بها من وجهين : احدهُما على سبيلِ التقرير وذلك في قراءة[5] من نصب ((آيات)) .

الثالثة : فيكون قد عطف بالواو ((اختلاف)) على ((خلقكم))[6] والعامل فيه ((في)) وآياتِ هذه على آياتِ الثانيةِ المنصوبة في قراءته[7] ، والعامل فيها العاملُ في الآياتِ

---

(١) للشني انظر : الكتاب ٣١/١ ، المغني ١٤٦/١ ، ٤٨٧ ، ٥٣٢ ، وانظر : هامش المقتضب ١٩١/٤ .

(٢) السيرافي في شرح ابيات سيبويه ١٦٣/١ يذكر الرفع والنصب والجر في قاصر .

(٣) انظر : معاني القرآن للفراء ٣٦٢/٢ .

(٤) في نسخة (ب) ((واو لوازم ذلك)) وفي (ش) ((ولا لوازم)) أما في (ج) ((ولو لزم)) .

(٥) السبعة في القراءات لابن مجاهد ٥٩٤/ ((وقرأ حمزة والكسائي آيات كسرا فيهما ((انظر : الداني ١٩٨/ ، وتفسير القرطبي ١٥٧/١٦ .

(٦) انظر : تفسير القرطبي ١٥٧/١٦ وهذا الرأي منسوب فيه للكوفيين والأخفش .

(٧) أي معطوف على معمولي عاملين مختلفين . انظر : الانصاف ٤٧٣/٢ .

الأولى اعني ((أنَّ)) ، والثاني على سبيل الالزام وذلك في قراءة[1] من رفع آياتٌ وآياتٌ - اعني الثالثة والثانية - لأن آيات الثانية ترتفعُ عند سيبويه[2] بالابتداءِ ، وخلقكم ينجرُ بفي ، وقد عطف بالواوِ عليهما معاً وهما عاملان مختلفانِ . وهذا كما تقولُ : في الدارِ زيدٌ . والسوقِ بكرٌ .

فأما أبو الحسن[3] فقد يمكن أن يقال له ليس هذا عندك عطفاً على عاملينِ مختلفينِ وذلك ، لأنَّ آياتِ الثانية ترتفع عنده بالجار كما ان خلقِكم ينجرُ به على ان له أن يقول إنَّ الاسم إنما يرتفع بعد الجارِ والمجرورِ في مثلِ هذا الموضع بمجموع الجارِ والمجرور أو بالمقدر فيه من معنى الفعلِ ، وليس لا معنى الفعلِ ولا مجموع الجار والمجرور هو الجار وحدهُ .

فهذا صدقُ شاهد على ان هذا العطفَ قد يجوزُ في بعضِ المواضع إذا لم يتعقد به اللفظُ أو يختلُ بهِ المعنى ، وهو أحدُ وجوه الاختصاراتِ التي قد يجوز[4] الأخذُ بها إذا طال الكلامُ وتكررت منه الأجزاءُ كما في الآية هذه ، وكما في قولِ الأيادي[5] ، إذ لواوُ قد عطفت ((نارٍ)) على امرئ ، والعاملُ فيه ((كلّ)) وناراً على امرأ ، والعاملُ فيه تحسبينَ .

وأمّا قول الشني[6] فقد أجاب عنه سيبويه[7] نفسه زعم أنَّ ((مأمورها)) مضافٌ إلى المنهي وإنما انث ضميرهُ حملاً على المعنى . قال ((والمنهيُ هو الأمورُ لانّه من الامورِ فهو بعضها))[8] .

---

(١) انظر : المغني ٤٨٧/٢ - ٤٨٨ .

(٢) لم أجد هذه الآية في كتاب سيبويه وجدت ما يقاربها على هامش عبد السلام هارون في تحقيقه الكتاب ٥٦/١ .

(٣) سبق وان شرحناه سابقاً .

(٤) انظر : الانصاف ٤٦/٢ ، مسألة ٦٥ .

(٥) سبق ذكره .

(٦) كذلك .

(٧) الكتاب ٣٢/١ ((وقد جره قوم فجعلوا المأمور للمنهي هو الأمور ، لأنه من الأمور وهو بعضها فأجراه وأنثه كما في قول جرير :

إذا بعض السنين تعرقتنا ... كفى الايتام فقد أبي اليتيم

(٨) ما بين القوسين نص من سيبويه ٣٢/١ .

ثم أنّه روى في قاصرِ الرفع . وأجازَ فيه النصب على ما شرحناه[1] قبل في عطفِ الجملةِ على الجملةِ بعد ليس فاما ((ما)) فقد شبهها[2] أهلُ الحجازِ بليسَ من حيثُ أنّها قد شاركتها في الدلالةِ على النفي الحالي المجردِ فاعملوها عملها إلاّ أنّها لا يتقدمُ خبرُها لا عليها ولا على اسمها وذلك لانحطاطِ رتبةِ المشبهِ عن رتبة المشبه به ، والعدلُ لا يقتضي التسوية بينهما فلا يجوزُ : ما منطلقاً بكرٌ . وكذلك لم يجز : ما زيدٌ خارجاً ولا منطلقاً بكرٌ . في العطفِ كما جازَ في ليس ، فكذلك إذا انتقض معنى النفي بالاستثناء في نحو قولك : ما زيدٌ إلاّ اخوك . لم تعمل وان كان تعمل ليس كلّ ذلك ، محافظةً على الفرقِ بين الأصلِ والفرعِ وابطالاً للمسببِ[3] ببطلانِ السبب .

ولعلك قد صدقت بأنَّ القضايا النحوية كلها أو جلها عقليةُ مقبولةُ .

فأما بنو تميم[4] : فلا يعملون ((ما)) هذه ويبتدئون بعدها الاسم على ما قد انبأناك به في باب المبتدأ فعلى هذه اللغة : يصحّ : ما قائمٌ زيدٌ . كما صح قائمٌ زيدٌ وعليها ينصبُ ((كلُّ)) من قولِهِ :

وقـــالوا تعرّفهـــا المنـــازلَ مـــن منـــى وما كـلٌ من وافى منى انا عارف[5]

فإن قيل : إنكم قد ذكرتُم أنَّ المبتدأ قد يحذفُ كثيراً ويستبقى الخبرُ ، وكذلك الخبرُ قد يحذفُ مع ثباتِ المبتدأ ، فهل يحذفُ (اسمُ كان وأخواتِها والخبرُ باق أو هل يحذف)[6] الخبرُ ويكتفى بالاسم .

فالجواب : أما الاسمُ في هذا الباب فهو الفاعلُ فكيف يمكنُ حذفهُ اللهم إذا حذفت

---

(١) كذلك .

(٢) انظر : الكتاب ٢٨/١ ، والمقتضب ١٨٨/٤ .

(٣) حاشية في (ب) ، (ش) ((يعني بالمسبب العمل وبالسبب المشابهة)) .

(٤) انظر : هذه القضية في الكتاب ٢٨/١ حيث خصص لها بابا .

(٥) لاوس بن حجر تجده في الكتاب ٣٦/١ ، ٧٣ ، والخصائص ٤٥٣/٢ ، ٤٧٦ ، والكامل ١٩٩/٢ ، وكشف المشكل /٢٨٨ ، والاشموني ٢٤٩/١ ، واللسان ١٤٣/١١ ، (مادة عرف) ان وردت برفع كل تكون حجازية كما أوردها سيبويه . وليس هذا البيت في ديوان أوس .

(٦) ما بين المعقوفتين ناقص في (ش) فقط .

العاملِ معه كما يقول القائلُ : كيف كنت ؟ فتقول : صحيحاً ، وإنما جاز ذلك لأنه ليس كلاماً مبتدأ بل هو مرتب على الكلام الذي قبله .

وأما الخبرُ فقد بينا قبل أنه ضميمةٌ للفعلِ الناقصِ قبله أو بعده ، وليست الفائدة إلاّ فيه ، فلو اتوا بالفعلِ ناقصاً وبحيثُ يستدعي الخبر ثم حذفوا الخبر الذي به تكمل كان فعلاً كلا فعلٍ .

فإن قيل فما تقولون في قولهِ تعالى ﴿فَإِن كَانَتَا ٱثۡنَتَيۡنِ﴾[1] وفي نحو قولِ القائل :

فإن كان موجوداً . قلنا : الفائدة في الخبرِ هنا من وجهين[2] :

أحدهما : انك لو قلت : فإن كانتا وسكتَ بقي مكان الخبرِ من الذهنِ فارغاً وبحيثُ تذهب النفس في استلامه كلّ مذهب . فإذا قال تعالى ﴿ٱثۡنَتَيۡنِ﴾ اطمأنت إليه نفسُ السامعِ ، وعلم ان المراد هو بيان العدةِ ولو لم يذكر اثنتين لم يعلم هذا بل كان يمكنُ ان المراد امرٌ لم يدل عليهِ الاسمُ بوجه من الوجوه نحو : قائمتينِ أو خارجتين أو غير ذلك ، فأيُّ فائدة اعظمُ من هذه وكذلك الشأن في ((موجوداً)) .

والثاني : انك إلى[3] ذكر اثنتين هنا احوجُ منك إلى ذكرِ قائماً مثلاً في نحو قولِ القائلِ : كان زيدٌ قائماً . لأنّ اثنتين هو المصحّحُ لتثنيةِ الضمير في كانتا ، ولم يكن الاسمُ استقر هنا استقراراً يمكن ان يبنى عليه غيرهُ ، وإنما كان المعلومُ من أمرِ الميتِ أنّ له من يرثُهُ .

فأما العدةُ فلم تعلم بعدُ ، فقد ظهر أنّ التثنية هنا انا جازت اتكالاً على ما يفيدهُ الخبرُ من كونهما اثنتين كذلك الوجوهُ هو المصحح لاطلاقِ لفظةِ كان[4] وانّ كانت ناقصة على الضميرِ فيها وبالجملة .

فإن الخبرَ في هذا البابِ ليسَ مما ينبغي ان تقدم على حذفهِ إلاّ بعدَ ان يتضح لك الاستغناءُ عنهُ فاحفظ ذلك .

---

(١) سورة النساء : الآية ١٧٦ .

(٢) انظر : البيان في غريب اعراب القرآن ٢٨٠/١ .

(٣) في (ش) ((إذا)) وفي (ب) ، (ج) ((إلى)) وهو الأصح .

(٤) في (ج) ((كانت)) .

فصلُ

في انّ وأخواتها

وهي ستُ ((إنَ وأنَ وكأنَ ولكنَ وليتَ ولعلَ)) وسيبويه[١] قد جعلها خمساً لما سنصفهُ لك إن شاء الله .

وكلُ واحدةٍ منها تدخلُ على المبتدأ والخبرِ فينتصب المبتدأُ بها على أنَه اسمُها ، ويرتفعُ الخبرُ على انه خبرها ، والعلةُ في هذا ما قد شرحناه[٢] قبل .

ولا يجوزُ تقديمَ الخبرُ في هذا الباب على العاملِ ولا على الاسمِ[٣] . اللهم إلاّ إذا كان ظرفاً قال الله تعالى ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾[٤] .

وقد يجوزُ الفصلُ بالظرف ملغى بين العامل وبين الاسم ، وأن كان لا يجوزُ بغيرهِ تقولُ : بلغني أن في الدار زيداً جالسٌ .

ولو قلت : بلغني إنّ طعامك زيداً اكلٌ . لم يجز وقد كنا أومأنا قبلُ[٥] إلى العلةِ في ذلك .

وإذا استوفى العاملُ الاسمَ ، فإن كان الخبرُ له متعلقٌ جاز تقديمهُ عليه ظرفاً كان كقوله تعالى ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[٦] إذا جعلتَ يعمهون الخبرَ .

وغير ظرفٍ كما تقولُ : إنّ زيداً ثوبك لابسٌ .

---

(١) انظر : الكتاب ٢٨٠/١ .

(٢) انظر : الفصل السابق (الاسوله) المطروحة من قبل المصنف .

(٣) هذه الحروف اشبهت للفعل وفي عدد حروفها وحروفه ولزومها الاسماء ودخول نون الوقاية عليها وبناءها على الفتح وفيها معاني الفعل لذا كانت فرعاً على الافعال والعرب لا تعطي الفرع ما أعطته للأصل وطمعاً في المخالفة أوجبوا تقديم المنصوب ولم يجوزوا تقديم المرفوع على المنصوب كما هو الحال في الفعل . انظر : اسرار العربية /١٥١ .

(٤) سورة القلم : الآية ٣ .

(٥) سبق شرحه .

(٦) سورة الحجر : الآية ٧٢ .

فأما إنّ[1] : فللتوكيد ويتضمنُ معنى الوجودِ كأنك إذا قلت : إنّ زيداً قائمٌ . قلت زيد يوجدُ قائماً أو ما يقاربُ ذلك ، وهي تبقي الجملةَ منوياً بها الابتداءُ على ما كانت[2] عليه قبل دخولها .

فمعنى قولِ القائلِ : إنّ زيداً كريمٌ . كمعنى قوله : زيدٌ كريمٌ .

فإن تناول الجملة عاملٌ لفظيٌّ – أي عامل كان – فتحت إن سواء كان العامل تناولها من حيث هي شيء واحد كقول القائل بلغني أنّ زيداً كريمٌ .

فإن تناول الجملة عاملٌ لفظيٌّ – أي عامل كان – فتحت إن سواء كان العامل تناولها من حيث هي شيء واحد كقول القائل بلغني أنّ زيداً كريمٌ . فإن معناه معادل لمعنى قوله : بلغني كرمُ زيدٍ . أي خبره .

أو تناولها من حيثُ تناول الاجزاء التي انقسمت إليها كقولِ القائلِ : علمتُ أنّ زيداً كريمٌ . إذ هو معادلُ لقولك : علمتُ زيداً كريماً . فقد وقع الفعلُ على الاسمين وقوعاً زوجياً ولذلك ما عدهما سيبويه[3] معداً واحداً .

هكذا ينبغي ان تعلم الفرقَ بين ((إنّ وأنّ)) وأكثرُ ما تفتحُ أنّ إذا وقعت موقعَ المفردِ . وقد يمكنك أن تجعلها واقعةً موقع المفرد في نحو قولك : علمت إن أنّ زيداً كريمٌ . بأن تقولَ التقدير : علمتُ كرمُ زيدٍ موجوداً . لكن موجوداً قد حذف لطولِ الكلام مع الاستغناء عنه ، فعلى هذا قد ظهر أنّ[4] مع معموليها في حكم اسم واحدٍ ثابت يتناوله بالضرورةِ عاملٌ من العواملِ اللفظيةِ على ما عرفتَ ، فرفعهم اياه بالابتداء بعد لولا في نحو قولك : لولا أنك[5] حاضرٌ لذهبت من اعظم الاجحافِ .

فأما في نحوِ قوله :

---

(١) حاشية (ش) ((ان)) .

(٢) ان ولكن دون اخواتها تبقي معنى الابتداء كما هو لذا جاز العطف على موضعيهما أما كأن وليت ولعل . أفادت تشبيهاً وتمنياً وترجياً غيرت معنى الابتداء لذا لم يجوزوا العطف على مواضعها انظر : اسرار العربية /١٥١ .

(٣) انظر : الكتاب ٢٨٠/١ .

(٤) زيادة في (ب) .

(٥) انظر : الخلاف في الاسم المرتفع بعد لولا في الانصاف ٧٠/١ مسألة ١٠ وفي المغني ٢١٤/١ .

احقـــاً يــــا حمامــــةَ بطـــنِ وجٍ   بهـــذا الوجـــد انّـــكِ تصـــدقينا[1]

فمرتفعٌ أيضاً على انّه فاعلٌ[2] . وكذلك إذا قلت : عندي أن بكراً خارجٌ . وتقول : اقمت لأنَّ زيداً مقيمٌ . فيكون : أنَّ مع الاسم والخبرِ في موضعِ الجرِ كأنه : يكون زيدٌ مقيماً .

فإن قلت : اريد ان زيداً مقيم . لم يجزْ لأن إنَّ وأنَّ إنما يستعملان في التحقيق والثباتِ وأريد ليس يدلّ على وقوعٍ ، بل على انتظار فلم تصلحْ معه ((أنْ)) وكان حقه أن يقرنَ بأن الناصبة للفعلِ المستقبلِ التي هي مع الفعلِ في تقديرِ المصدرِ فيقال : اريد أن يقيم زيدٌ .

وبحسب هذا القانون يجوزُ ان يستعمل مع ظننتُ وحسبتُ وخلتُ ان المشددة مع معموليها . فيقال : حسبت أنَّ زيداً مقيمٌ ، وان الناصبة مع الفعل فيقال : حسبت أن يقيم زيدٌ . لأن هذه الافعال متوسطةُ بين العلم الذي يدلّ على الثباتِ الحقيقي وبين الإرادةِ والكراهةِ ، وما معهما من الافعال التي لا ثباتَ معها .

فمما لا يجوزُ فيه إلاّ الكسرُ قولك : قلتُ إنَّ زيداً اخوك ، لأنه معادل لقولك : قلت زيدٌ اخوكَ . فإن قلتَ : اتقولُ أنَّ زيداً منطلقٌ بمعنى اتظنُ أن زيداً . فتحتَ لأنّه يعادلُ : اتقولُ زيداً منطلقاً . أو : اتقولُ انطلاقُ زيدٍ موجوداً .

وتقول : قامَ القومُ حتى إنَّ بكراً قائم . فتكسر لأنَّ الموضعَ موضعُ المبتدأ والخبرِ ولم يتناولهما ولا واحداً منهما عامل لفظي ، ألا ترى انك تقول : قامَ القومُ حتى بكرٌ قائمٌ .

فإن فتحتَ فعلى أن تجعلَ حتى هذه الجارةَ كأنه : إلى قيامِ زيد وعلى هذا فلتقس ما سواه .

ومما يخصُ إنَّ المكسورةَ دخولُ اللام المؤكدةِ على اسمها إن كان مسبوقاً بالخبرِ ، وينبغي أن يكونَ ظرفاً نحو قوله تعالى ﴿إِنَّ فِي هَٰذَا لَبَلَٰغًا﴾[3] أو على خبرِها إن كان لم يقع

---

(١) لم أعثر عليه .

(٢) انظر : المغني ٢١٤/١ .

(٣) سورة الأنبياء : الآية ١٠٦ .

بينه وبين الاسم فاصلة نحو ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَهَادِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾(1) و : إنَّ زيداً ليقومُ وان كانَ لمْ يجز : إنَّ زيداً لقامَ لما عرفناكَ قبلُ .

أو على ما يكون متعلقاً لخبرها إذا وقع قبلَ الخبرِ ومؤذناً به كقولكَ : إنَّ زيداً لثوبَك لابسٌ : إنَّ زيداً لفي الدار جالسٌ .

واعلم انه قد يخفف كلُّ واحدةٍ من إنَّ وأنَّ .

وأما ((إنْ)) هذه فقد ينتصبُ عنها الاسمُ بعدها تقول : إنْ زيداً لقائمٌ . وقد يرتفع على انه المبتدأ كما نبأناك(2) به .

وقد تدخلُ على الفعلِ فتلزمها اللامُ في نحو قوله تعالى ﴿إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ﴾(3) ﴿وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾(4) دخلت اللامُ مؤكدةً لمعنى إنَّ ولتكون فارقةً في اللفظِ بينها وبين ((إنْ)) النافيةِ في نحو قوله تعالى ﴿إِن كُنَّا فَاعِلِينَ﴾(5) وهذه النافيةُ يصحبها في الأكثر ((إلاّ)) التي للاستثناء نحو قوله تبارك وتعالى ﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾(6) .

فأما الشرطية(7) والزائدةُ : في نحو ما أن طُبنا جُبنٌ(8) فقلما تشتبهان بها .

فأما ((إنْ)) المخففةُ فقد تدخلُ على الاسم مبتدأ بعدها على ما عرفتَ قبلُ ، وقد تدخلُ الفعل فتكونُ دالةً على الثباتِ ولابد من أن يُلتقى ببعضِ ما يكونُ فارقاً بينها وبين الناصبةِ من الحروفِ وهي ((قدْ وسوفَ والسينُ ولا)) وما ضارعها من الالفاظِ

---

(1) سورة الحج : الآية ٥٤ .

(2) انظر : فصل في الاسم المبتدأ وأمواله .

(3) سورة يونس : الآية ٢٩ .

(4) سورة الأعراف : الآية ١٧ .

(5) سورة الأنبياء : الآية ١٧ .

(6) سورة الملك : الآية ٢٠ .

(7) انظر : شرح المفصل ١٣٨/٣ .

(8) لفروة بن مسيك . تجده في الكتاب ٣٧٥/١ ، الوحشيات /٢٨ والمقتضب ٥١/١ ، ٣٦٤/٢ والخصائص ١٠٨/٣ ، والمنصف ١٢٨/٣ ، والمحتسب ٩٢/١ ، المغني ٢٥/١ ، والخزانة ١٢١/٢ ، والهمع ١٢٣/١ وتمامه :

مـا إنْ طُبنـا جُـبْن ولكـن منايانـا ودولـة آخرينـا

الموضوعةِ للنفي . تقول : علمتُ أن قد قامَ[1] زيدٌ وقال الله تعالى ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[2] وقال عز من قائل : ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾[3] فأما ((أن)) الزائدةُ عندهم في نحوِ قولكَ : لما أنْ جاءَ زيدٌ كلمتُه .

والتي بمعنى أيّ[4] في نحو قوله (وانطلقَ الملأُ منهم أن مشوا)[5] فمبايِنتان لهما فانْ عطفت على اسم إنّ[6] أو أنّ بعد استتمام الخبرِ ، جاز لك فيه الرفعُ[7] والنصبُ : أما النصبُ فعلى اللفظ نحو : إنّ زيداً منطلقٌ وعمراً . وهذا الوجه يشركهما فيه جميعُ أخواتِها[8] .

وأما الرفعُ فعلى الموضع لأنّ اسم إنّ في موضعِ رفعٍ إذ لم يرتفع عنه المعنى الذي كان له في حال الابتداء ، وكذلك الشأنُ في ((إنّ ولكنّ)) قال الله تعالى ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[9] .

وأيضاً قد يتفقُ أن يكون الخبرُ مشتقاً فيكون فيه ضميرٌ يمكن أن يعطفَ عليه الاسمُ بعدهُ كما في مثالنا هذا ، فاما إن قدرتَ حذف الخبرِ للاسم الذي بعد الواو لم يكن العطفُ عطف الاسم على الاسم بل هو عطفُ الجملةِ على الجملةِ .

فإن عطفت على اسم شيءٍ من هذه الاحرف الستة قبل استيفائه الخبر لم يجز لك إلاّ النصب[10] مع التثنية أو الجمعِ في الخبرِ تقولُ ، ان بكراً وعمراً لقائمان ، وان سعدَ

---

(١) حاشية في النسختين (ب) ، (ش) ((كما تقول علمت قيام زيد . وأكثر النحويين يحملون هذا على حذف الاسم ويقدون : علمت انه قد قام زيد)) .

(٢) سورة المزمل : الآية ٢٠ .

(٣) سورة النجم : الآية ٣٩ .

(٤) انظر : الكتاب ٤٧٩/١ ، والبيان في غريب اعراب القرآن ٣١٣/٢ .

(٥) ص٦/٣٨ .

(٦) عنوان على حاشية (ش) ((العطف على اسم ان)) .

(٧) انظر : المقتضب ١١١/٤ .

(٨) ابن الانباري في الاسرار /١٥١ يرى ان العطف على موضع ((ان ولكن)) ولا يرى العطف على مواضع الباقي من اخواتهن لأن الأخيرات غيرن معنى الابتداء بالتمني والترجي والتشبيه .

(٩) سورة التوبة : الآية ٣ .

(١٠) انظر : المقرب ١١٢/١ .

واخوته لذاهبون . لا يجوز رفع المعطوفِ مع تثنية الخبر أو جمعه لأنَّ الخبر حينئذٍ يكونُ خبراً عن شيءٍ ليس هو الاسمُ ، فإن ابتدأت الاسم بعد الواو ، وقبل ان يستوفي في الاسم خبرهُ على تقديرِ حذفِ الخبرِ جازَ بشرطِ ألا يكونَ الخبرُ مشتركاً وعلى هذا قوله :

فَمن يكُ امسى بالمدينةِ رحلُهُ   فاني وقيارٌ بها لغريبُ[1]

فأما كأنَّ فللتشبيهِ وذلك إنَك إذا قلتَ : أنَّ زيداً اخوكَ . كنت قد حكمت على زيدٍ بأنه أخٌ للمخاطب .

فإذا قلت : كأنَّ زيداً اخوك . كنت قد شبهت الحالَ هنا بالحالِ[2] ، ثم ولكونه دالاً على معنى الفعل جازَ ان ينتصب الحالُ عنه في نحو قوله :

كأنه خارجاً من جنبِ صفحتهِ   سَفُودُ شربٍ نَسوهُ عِند مفتادِ[3]

وقد تعمل[4] مخففةً وانشدوا :

ويوماً توافينا بوجهٍ مُقسَّمٍ   كأنْ ظبيةً تعطو إلى وارق السَّلم[5]

على الوجوهِ الثلاثةِ ، والجرَّ على أن تكونَ ((أن)) زائدةً على ما ذكرناه .

قال سيبويه[6] سألتُ الخليل عن قوله تعالى ﴿وَيْكَأَنَّ اللَّهَ . . . . وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ﴾[7] ((فزعم انها (وي) مفصولة من كأن والمعنى وقع على أنَّ القوم انتبهوا فتكلموا على قدرِ

---

(١) لضابيء البرجمي تجده في الكتاب ٣٨/١ ، والشعر والشعراء ٣٥١/١ ، نوادر اللغة /٢٠ ، وكشف المشكل /١١٧ ، ٢٧١ ، والكامل ٣٢٠/١ ، ومجالس ثعلب /٣١٦ ، ٥٩٨ ، واللسان ٤٣٨/٦ ، (مادة قير) وأكثر المصادر روته ((وقيارا)) والقليل منها رواه كرواية المصنف ((وقيار)) .

(٢) انظر : امالي ابن الشجري ١٥٦/١ ، ٢٧٧/٢ .

(٣) البيت للنابغة الذبياني ديوانه /٢٨ .

(٤) وهذا رأي البصريين انظر : الانصاف ١٩٥/١ مسألة ٢٤ .

(٥) مر هذا الشاهد في فصل المبتدأ رفع المصنف ظبية هناك ، وهنا نصبها أي اعمل كأنْ مرة واهملها أخرى .

(٦) انظر : الكتاب ٢٩٠/١ .

(٧) سورة القصص : الآية ٨٢ وردت الآية في النص (ويكأنه لا يفح ويكأنه الله) وهذا فيه تقديم وتأخير .

علمهم أو نُبّهوا فقيل لهم : أما يشبه أن يكونَ ذا عندكم هكذا))(١) والله اعلم . وأمّا فكنّ فللاستدراكِ . وقد يحذفُ خبرُها كثيراً . قال :

فلــو كنــت ضــبّيا عرفــتَ قــرابتي ولكــنّ زنجيــاً غلــيظَ المشــافرِ(٢)

كان التقدير ((ولكن زنجياً غليظ المشافر لا يعرفُ قرابتي))(٣) .

ويشبه ان يكون لكن المستعملة في بابِ العطفِ هي المخففةُ من هذه ، أما على طريقِ حذفِ الخبرِ كالشأن في المثقلةِ وذلك إذا كان الاسمُ بعدها مرفوعاً كقولك : ما جاءني زيدٌ لكن بكر ، وأما على تقديرِ الفعلِ لأنّ هذه العواملَ الاربعةَ المذكورة إذا خففت صارت بحيثُ قد يليها(٤) الفعلُ فكأنك إذا قلت : ما لقيتُ بكراً لكن خالداً . قلت : ما لقيت بكراً لكن لقيتُ خالداً(٥) . قدرت الفعلَ مجرداً من النفي حيث كان الكلامُ قبله منفياً .

فإذا قلت : لقيتُ بكراً لكن خالداً . قدرت الفعلَ مجرداً من النفي حيث كان الكلامُ قبله منفياً .

فإذا قلت : لقيتُ بكراً لكن خالداً لم ألقهُ . جئت بالفعلِ خبراً فلم تحذفه لأنك لو حذفته كان الحذفُ حذفينِ : حذفاً للفعلِ وحذفاً لحرفِ النفي الملابسِ له .

وأما ليتَ : فللتمني قال :

يــا ليتنــا لا نــريمُ الــدهر ســاحته وليتــه حــين ســرنا غربــة معنــا(٦)

---

(١) ما بين القوسين منقول نصاً من سيبويه ٢٩٠/١ .

(٢) البيت للفرزدق ، ديوانه /٤٨١ .

(٣) نص كلام سيبويه ٢٨٢/١ والنصب أكثر في كلام العرب كأنه قال : ولكن زنجياً عظيم المشافر لا يعرف قرابتي .

(٤) يرى قسم من الكوفيين ان سبب اهمال ان المخففة وعدم اعمالها هو انها حذفت منها نون فبنيت على حرفين وإذا خُففت أصبحت من العوامل في الافعال وعوامل الافعال لا تعمل في الاسماء كما ان عوامل الاسماء لا تعمل في الافعال ، انظر : الانصاف ١٩٦/١ .

(٥) إذا خففت لكن بطل عملها لزوال اختصاصها . المقرب ١١٠/١ .

(٦) لم أعثر عليه فيما وقع تحت يدي من المصادر .

وليس الكلامُ بعدهُ خبراً جازماً[1] .

وأما لعلّ : فللحكم بامكانِ الشيء ، فإن كان المحكومُ بامكانهِ أمراً ملائماً للمتكلم جازَ ان يسمى ترجياً نحو قوله تعالى ﴿لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾[2] .

فإن لم يكن لم يجز[3] نحو قولِ جميل :

اتـوني فقـالوا يـا جميـلُ تبـدلتْ بثينـةُ ابـدالاً فقلـتُ لعلـها[4]

وعـلّ حبـالا كنـت احكمـتَ فتلـها اتـيحَ لـها واشٍ رفيـقٍ فحلـها

وقد يحذفُ خبرُها كثيراً كما ترى وقد يتفق ان تحذف منها الاسمُ والخبرُ معاً ، وذلك إذا اتصلت بها ما الكافةُ لها عن عملِها كما في سائر اخواتِها .

قال :

وليسـت مـن اللاتـي يكـونُ حـديثها امـامَ بيـوت الحـيّ إنّ وإنمـا[5]

فعلى هذا يشبه أن يكون التي جعلوها بمعنى نعم[6] ، هي من عواملِ البابِ حذف منها الاسمُ والخبرُ معاً طلباً للاختصارِ .

وقد يجوزُ أن يتحرى من الاختصارِ في موضعِ ما ليس يتحرى في غيرهِ من المواضع وليستِ الأحكامُ كلَها شرعاً وإلاّ المظانُ المتخصصةُ بها متساويةً في القبولِ لها على انا لا ندفعُ ان تكون لفظةً واحدةً تطلق بالاشتراكِ على معنيين .

---

(١) ابن عصفور يرى في المقرب ١١٠/١ إنما تكف الاحرف الخمسة إلاّ ليس فهي يجوز الغاؤها وعدمه لبقائها على اختصاصها .

(٢) سورة الطلاق : الآية ١ .

(٣) المقرب ١٦٠/١ ((ولعل ومعناها الترجي في المحبوبات والتوقع في المحذورات)) .

(٤) لجميل بثينة . انظر : ديوانه تحقيق الدكتور نصار /١٩١ .

(٥) البيت لحميد انظر : ديوانه /١٨ .

(٦) انظر : الكتاب ٤٧٥/١ مستشهداً سيبويه بقول الشاعر :

ويقلـن شـيب قـد عـلا ك وقـد كـبرت فقلـت انـه

وكـذلك الشـأن في أنَّ الـتي جعلوهـا بمعنـى ((لعـلَّ)) في قـولِ القائـل : جئـت انّـك تعطيني . قد يمكنُ أن تكونَ ان هذه مبقاة على أصلها ، أما على تقدير حرفِ الجرّ كأنه لأنّك ، وأما أن يكونَ محمولاً على المعنى ، ألا ترى ان المجيء يستصحبُ في الأكثرِ تقديراً من الجائي وظناً فكأنه : ظننتُ إنّك تعطيني . والشيء قد يحملُ على المعنى كما يحملُ على اللفظِ فتحقق هذه الأصول واستعنْ بالأبوابِ المتقدمةِ عليها ومن الله الهدايةِ .

فصلٌ

في لا

إنَ ((لا)) قد تستعملُ على عشرة[1] اوجهٍ في النفي :

احدها[2] : ان تكون لنفي الفعلِ المضارعِ نحو : لا يقومُ زيدٌ .

الثاني : ان تكون لنفي الماضي كما في قوله : لولا حُددتُ واكثرُ ما تكونُ هذه مثناةً قال الله تعالى ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾[3] أي لم يصدق ولم يصلِ وعلى الوجهين : يجوزُ ان تحملَ التي في لولا[4] .

الثالث : أن تكونَ عاطفةً كما تقول جاءني بكرٌ لا خالدٌ ، فإن قلتَ : لم يجئني لا زيدٌ ولا عمروٌ . لم تكن للعطفِ وإنما هي من القسمِ الرابعِ :-

الرابع : ان تكون تذكاراً للنفي السابق كما في القولِ القائل : ليسَ سعدٌ ولا سعيدٌ لمنطلقينِ ، وعلى هذا ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾[5] .

الخامس : أن تكونَ مكررةً في جملتين من الكلام متشابهتين كلّ واحدة منهما مبنية على النفي كقولِ القائل : لا في الدارِ زيدٌ ولا في السوقِ بكرٌ . وقد يتفقُ أن يكون الاسمُ بعدها مبتدأ على ما ذكرنا قبلُ .

السادس : أن تكونَ مع التاءِ[6] ((لاتَ)) فتقتضى ((هنا)) أو ((حين)) ، إما مضافاً

---

(١) عدها ابن الشجري في أماليه ٢٢٢/٢ أحد عشر وجهاً .

(٢) من حاشية (ش) وفي متن (ب) مع تقديم وتأخير في (ج) .

(٣) سورة القيامة : الآية ٣١ .

(٤) قرنت العرب اربعة حروف بلا وهي ((لو)) وهل ، وان وهمزة الاستفهام فقالوا : لولا ، وهلا ، الا ، والا بالتخفيف وامثلتها : لولا تكرم زيداً ، وهلا سألت الخيل ، الا تعطي زيداً ، والا ماء اشربه . والمصنف ذكر واحدة منها وهي لولا التي بمعنى لا ، للمزيد من التفصيلات انظر أمالي ابن الشجري ٢٣٢/٢ .

(٥) سورة الفاتحة : الآية ٧ .

(٦) اختلف في هذه التاء ، أهي زائدة أم جلبت لتأنيث اللفظ كما قال عنها الجمهور مثل ربت وثمت . انظر : المغني ٢٠٣/١ .

كقولِ الطرماح .

لاتِ هنـــا ذِكـــرى بُلَهْنيـــة الدهـــ ـــر وإنَّ ذِكـــرى الســـنينِ المواضـــي[1]

وكقولهِ عزّ من قائل ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[2] والمعنى ليس الموضعُ موضع ذاك أو ليسَ الحينُ حين ذاك .

وإما مفرداً كقوله :

حنّـــت نـــوارُ ولاتَ هنـــا حنّـــتِ وبــدا الــذي كانــت نــوارُ اجنــتِ[3]

وكقول عمرو بن شأس :

تـــذكّر حُـــبَّ ليلـــى لاتَ حينـــا وامســى الشــيبُ قــد قطــعَ القرينــا[4]

والمعنى ليس موضعاً لذاك أو حيناً له ، والوجهُ في ذلكَ كلّه الإضافةُ ، فأما الافرادُ فلضربِ من الضرورةِ أو طلباً للاختصارِ .

فأما انتصابُ ((حين)) بعدها فعلى أنه خبرُ ((لا)) والاسمُ مقدرٌ بعد لا كالمستذرى بها .

وجاز اعمالُ لا هذه وحذفُ اسمها من اللفظِ حملاً لها على ليسَ ، ولأنه يخصُّ موضعاً واحداً بعينِه لا يتعداه[5] إلى غيرهِ – اعني الحينَ أو هنا – وهذا جارِ مجرى المثلِ ،

---

(١) للطرماح انظر : ديوانه /١٨٣ .

(٢) سورة ص : الآية ٣ .

(٣) لشبيب بن جعيل التغلبي تجد في المؤتلف ٨٤ وشرح الفصل ١٥/٣ ، ١٧ ، والخزانة ١٥٦/٢ ، والمغني ٥٩٢/٢ ، والهمع ٧٨/١ ، والاشموني ١٤٥/١ ، وروى على ((حنت نوار واي حين حنت)) ونسب لحجل بن فضله كما في الشعر والشعراء ٩٦/١ .

(٤) لعمر بن شاس كما نسبه المصنف انظر : ديوانه / ٧٣ .

(٥) الهمع ١٢٦/١ قال في البسيط – ضياء الدين بن العلج – ورب شيء يختص في العمل بنوع ما لا لسبب كما اعملوا لدن في غدوة خاصة ، والباء في القسم وقيل لا تقتصر على لفظ الحين بل تعمل أيضاً مرادفة كاوان وساعة وعليه ابن مالك .

لا يجاوزُ به المسموعَ . وليس هذا الحذفُ اقعد في الاجحافِ من الحذفِ في قولهم : حينئذٍ الآن . أي كان ذلك حينئذٍ فاسمع الآن .

وزعموا ان بعضهم قرأ[1] ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[2] برفع حينٍ ، فحمله صاحبُ الكتاب[3] على مثل قوله : لا براحُ .

وقد يتسعُ[4] في لاتَ فتجعل هي نفسها مكانَ الظرف يقالُ : حنت ولاتَ حنت. كما تقول : حنت وليس وقتُ حنتٍ أو ساعةَ حنتٍ . وعلى هذا قد سمعَ الجرّ[5] في قولِ أبي زبيد :

طلبــــوا صُـــلحنا ولاتَ أوانٍ   فأجبنــا أن لــيسَ حــينَ بقــاءِ[6]

وفي لاتَ مسائلُ كثيرةٌ لو ذكرناها طال بها[7] الكتابُ .

السابعُ : من وجوه ((لا)) أن تكون مبنيةً مع غيرٍ على الضم في قولهم ((لا غيرُ)) وسنقولُ عليه في المستأنفِ إن شاء الله تعالى .

الثامن : أن تكونَ ممتزجةً بالاسمِ بعدها كالجزءِ منه فيتخطاها العاملُ في نحوِ قوله :

---

(١) المختصر في شواذ القرآن /١١٢ ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ ، ولات حين برفع النون ، عيسى أيضاً وأبو السمال . انظر : املاء ما من به الرحمن ١٢٧/٢ .

(٢) سورة ص : الآية ٣ .

(٣) انظر : الكتاب ٢٨/١ .

(٤) الرأي منسوب للفراء كما جاء في الهمع ١٢٦/١ ((الرابع انها حرف جر تخفض اسماء الزمان قال الفراء وانشد :

طلبــــوا صـــــلحنا ولات اوان   ....

(٥) الفراء يرى ((لات)) حرف جر فجرت اوان ، وابن هشام في المغني ٢٥٥/١ يرى اضمار ((من)) الاستغراقية ، أو لقطع اوان عن الإضافة والتقدير : اوان صلح ، أو هي مشبهة بنزال فكسرت .

(٦) لأبي زبيد المنذر بن حرملة الطائي . انظر : ديوانه /٣٠ .

(٧) انظر : المغني ٢٥٥/١ .

إذا مـــا أدلَجـــتْ وضـــعت يـــداها   لهـــا ادلاجَ ليلـــةَ لا هجـــوعِ[1]

ويقال هجوعٌ ولا هجوعِ ، فيسمى الأولُ من الاسمين محصلاً والثاني معدولاً[2] .

التاسع : أن تكونَ مقابلةً لنعم وبلى يسألك السائلُ : اعندكَ زيدٌ . واليسَ عندك زيدٌ . فتثبتَ في الأولى بنعمَ ، وفي الثانية[3] ببلى .

فإن أردت النفي نفيت فيهما جميعاً بلا مفردةً .

العاشر : أن تكونَ بحيثُ تليها النكرةُ مستدعيةً للخبرِ بعدها . فربما ابتدأت النكرةَ بعدها إن كانت مفردةً والخبرُ خبرُ المبتدأ مقدراً كما في نحو قول الشاعر :

مـــن صـــدَّ عـــن نيرانهـــا   فانـــا ابـــنُ قـــيسٍ لا بـــراحُ[4]

أو مصرحاً به واكثرُ ما يكونُ هذا مع التكرير كما في قوله عزّ وجلّ ﴿مِن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خُلَّةٞ﴾[5] ولا هذه هي التي جعلها المتقدمون[6] بمعنى ليسَ وإن كانت ليس لها حكمها[7] على ما اراك عرفته من مطاوي كلامنا وربما بنيت عليها فتعمل هي - اعني لا في النكرةِ - معها وفي الخبرِ أيضاً .

وهذا القسمُ من هذا الوجه من وجوه لا هو الذي كنا نقصده بالذكر هنا فنقول : ان

---

(١) للشماخ . انظر : ديوانه /٥٨ .

(٢) لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو : خمسة عشر انظر : الكتاب ٣٤٥/١ .

(٣) انظر أمالي السهيلي /٤٥ .

(٤) لسعد بن مالك القيسي تجده في الكتاب ٢٨/١ ، ٣٤٥ ، ٣٥٧ ، والمقتضب ٣٦٠/٤ ، ٢٢٤/٢ ، وشرح المفصل ١٠٨/١ ، والمغني ٢٣٩/١ ، والخزانة ٢٢٣/١ ، ٩٠/٢ ، وانظر : حماسة المرزوقي ٥٠٦ .

(٥) سورة البقرة : الآية ٢٥٤ . قرأت بالرفع منوناً وبالنصب كما ورد في السبعة /١٨٧ ، وقال ابن الانباري في البيان ١٦٨/١ برفع بيع وخله وشفاعة أو بنائها على الفتح وقال الازهري في التهذيب ٤٢٠/١٥ ((لا التبرئة)) وما بعدها منصوب وقد ينون ولا ينون وإذا كررت يجوز نصب ما بعدها ورفعه .

(٦) يقصد المصنف بالمتقدمين سيبويه والجمهور انظر : الكتاب ٢٨/١ ، ٣٤٥ .

(٧) المبرد يراها لا النافية انظر : المقتضب ٣٦٠/٤ .

لا هذه تنصبُ الاسمَ وترفعُ[1] الخبر .

وانا اعملت عمل إنَّ واخواتها ، لأنها بأن اشبه منها بكانَ واخواتِها وظنَّ واخواتِها إذ هي حرفٌ كما ان ((إنَّ)) حرف ، وقد بينا قبل أنَّ الحرفَ لا يستدعي الفاعلَ فيلزم أن يكون الأولُ من الاسمين مرفوعاً ولا المفعولينِ اثنين[2] فيلزم أن يكونا منصوبين معاً على ما ذكرناه في باب كان .

واعم ما يكونُ النفيُ إذا كان بلا هذه . أو بما[3] مع ((من)) في نحو قوله تعالى ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾[4] .

والاسمُ الذي يلي ((لا)) لا يخلو إما أن يكون مفرداً ، وأما ان يكون مركباً .

فإن كان مفرداً سقط منه التنوينُ سقوطه مع اللام في نحوِ : الرجل قال :

وردُ جــازرِهُمْ حرفــاً مصــرَّمةً ... ولا كـريمَ مـن الولـدانِ مصبـوحُ[5]

ولا شكَّ أنَّ التنوين زيادةٌ تلحق اخف الاسماءِ كالمكملِ له في الوزنِ . فإذا اتحد بذلك الاسمُ قبلهُ أو بعدهُ بعضُ ما يرفعُ عنه إلاَّ خفية الجالبة كانت للتنوين فلا مطمعَ في لحاقه وذلك نحو اللامِ في الرجل والاضافة في غلامِ زيدٍ ، ألا ترى أن الرجل ليست له خفة رجلٍ .

وكذلك : غلامُ زيدِ اطولُ من ((غلام)) .

فإن قلت : إنما حذف التنوينُ في الرجلِ ، وغلام زيد للتعريف نفسه ، لأنه مباينٌ له ناقضناكَ بلفظِ زيدٍ وما يجري مجراه من الاعلامِ المبنية[6] في أولِ أحوالِها على التعريفِ .

---

(١) انظر : الانصاف ٣٦٦/١ مسألة ٥٣ .

(٢) في (ب) ((اثنن)) وفي (ج) ((اثنين)) .

(٣) انظر : اسرار العربية /٢٤٦ .

(٤) سورة الأعراف : الآيات ٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٥ .

(٥) لحاتم الطائي . انظر : ديوانه /١٢٣ .

(٦) انظر : الكتاب ٣٤٥/١ .

ومما يؤنسك بهذا قولُهم : ذُلاذِل وذلذلٌ[1] حذفوا التنوينَ مع الطولِ وردوهُ مع القصرِ والحالُ واحدةٌ .

واعجب من هذا أن مثالاً واحداً قد يستقصرُ بالاضافةِ إلى بعض المعاني فيلحق التنوين كأرمل في الاسماءِ المفيدةِ وقد يستطالُ بالاضافةِ إلى غيره فينتزعُ هو منه كأرمل[2] في الإعلام وذلك ، لأن الإعلامَ يتحرى فيها من الخفةِ ما لا يتحرى في غيرها من الاسماء لكثرة استعمالها ولكونها جاريةً في الدلالة مجرى الاشارات . فلما اتحدت النكرةُ مفردةً بلا قبلها انتفى عنها التنوينُ كما ترى فمن ذلك قولنا : ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾[3] ، فالاسمُ هو لفظُ ((إله)) وأما الخبرُ فيجوزُ أن يكونَ ((إلاّ الله)) كقول القائل : ما زيدٌ إلاّ قائمٌ . فالا هذه هي التي تجيء قبل تمام الكلام يتخطاها العاملُ فتقولُ : ما جاءني إلاّ زيدٌ . فيرتفعُ زيدٌ على أنه فاعلٌ كما تقولُ : جاءني زيدٌ إلاّ أنّ ثم فائدةٍ ليست هنا ، وهي نفي المشاركةِ في المجيء .

وكذلك قولك : ما اكرمت إلاّ بكراً . هو قريب المعنى من قولِ القائل : اكرمتُ بكراً . إلاّ أن في النفي مع الاستثناء الفائدة التي ليست في الاثباتِ المجردِ .

فكذلك الشأنُ في مسألتنا هذه ، ويجوزُ أن يكونَ قد حذفَ – اعني الخبر – حذفاً لازماً : وإلاّ اللهُ . على موضع لا إله . كما تقولُ : لا رجلَ عندك إلاّ زيدٌ . على ما سنصفهُ لك إن شاء الله تعالى .

فإن وصفت اسم ((لا)) هذا جازَ لك في صفته ثلاثةُ أوجه بشرطِ ان تكون الصفةُ مفردةً أيضاً وبجنبِ الموصوفِ تقولُ : لا رجلَ ظريفاً عندك ، بالنصبِ مع التنوينِ . إما النصبُ فعلى اللفظ وأما التنوينُ ، فلأنّ لم تتناولها نفسها و : لا رجلَ ظريفُ عندك . والرفع على الموضع . و : لا رجلَ ظريفَ عندكَ . بالنصبِ مع فقدِ التنوين كأنك جعلت ((لا)) متناولةَ الصفة مع الموصوفِ . كما قالوا :

---

(1) ((ذلاذل القميص ما يلي الأرض من اسافله ، الواحد ذلذل مثل قمقم وقماقم)) اللسان ٢٧٥/١٣ (مادة ذلل) .

(2) انظر : ما ينصرف /١٤ .

(3) سورة الصافات : الآية ٣٥ ، وسورة محمد : الآية ١٩ . هنا استغفار وتوحيد .

يا زيد بنَ خالد[1] ، في النداء .
فإن انتقض احدُ الشرطين امتنع الوجهُ الأخيرُ لانتفاءِ سببه الموجب لهُ ، فتقول : لا غلامَ لبيباً اخوهُ عندك ، ولا غلامَ عندك لبيبٌ .
وقد يجوزُ أن يحمل على هذا قولُ الشاعر - وهو الصُلتان العبدي .

يا شاعراً لا شاعرَ اليومَ مثلُهُ   جريرٌ ولكن في كليبٍ تواضعُ[2]

فإن جعلت مكان الصفة العطف جازَ لك فيه الوجهان الأولانِ فقط .
فأما ، لا حول ولا قوةُ إلاّ بالله[3] . بتركِ التنوينِ في النكرةِ الثانية[4] فعلى الاستئناف وقد يجوزُ في الوجهِ الثاني وهو : لا حولَ ولا قوةٌ . (ترفع الثاني مع التنوين ان تجعل[5] هي التي بمعنى ليس . فإن عكستَ الأمرَ فقلت : لا حولٌ ولا قوةَ)[6] لم تكن لا الأولى[7] إلاّ التي بمعنى ليس . وكذلك إذا قلتَ : لا حولٌ ولا قوةٌ إلاّ بالله فرفعتَ الاسمين معاً وعلى الوجهينِ . لا مثلُهُ احدٌ . ولا مثلَهُ[8] احداً . وإنما جاز ان تعمل ((لا)) في مثلٍ ، لانّه لا يتعرف بالاضافة ، لأنه لا يتخصصُ بها ، ولذلك ما دخلتهُ رُبَّ في نحوِ قوله :

يا ربَّ مثلِكِ في النساءِ فريدة   بيضاء قد متعتها بطلاقِ[9]

---

(١) انظر : المقتضب ٢٣١/٤ ، ويجوز النصب لزيد .
(٢) للصلتان العبدي مُتمم بن خبيئة في الكتاب ٣٢٨/١ والمقتضب ٢١٥/٣ ، وأمالي القالي ١٤٢/٢ ، والخزانة ٣٠٤/١ ، والمؤتلف /١٢٤ ، والشعر والشعراء /٥٠٠ .
(٣) صحيح البخاري (آذان) ٧ ، (تهجد) ٢١ ، (دعوات) ٥١ سنن أبي داود (صلاة) ٣٦ ، ١٣٥ ، مسند الدارمي (الصلاة) ١٠ ، ١٦٩ ، موطأ مالك (قرآن) ٢٣ ، سنن النسائي (آذان) ٣٦ .
(٤) انظر : الكتاب ٣٥٢/١ ، والمقتضب ٣٨٨/٤ ، وشرح المفصل ١١٢/٢ أورد الأخير فيه ستة أوجه .
(٥) ليست لا التي يتكلم عنها في لا حول ولا قوة وإنما هي لا النافية التي بمعنى غير أو ليست .
(٦) ما بين المعقوفتين في متن (ج) ، (ش) وعلى حاشية (ب) بعلامة صح .
(٧) انظر : المقتضب ٣٨٨/٤ .
(٨) انظر : الكتاب ٣٥٢/١ .
(٩) لأبي محجن في ملحق ديوانه /٤٠ ، ينسب لغيلان بن سلمة الثقفي في فرحة الأديب /٦٧ ب للأسد الغندجاني مخطوط /٨٧ مجاميع م دار الكتب المصرية .

وعلى هذا لاسيما زيدٌ . على ان كون ما ملغاة ، ولاسيما زيد قال الخليلُ[١] : هو كقولهم : دع ما زيدٌ يعني لا مثلَ الذي هو زيدٌ . وقريب من هذا قولُهم : لا نولك[٢] أن تفعلَ كذا . بالرفعِ كأنه يقدرُ فيه الانفصالُ ، لأن لا هذه لا تدخل المعارفَ ، وهذا لا يتعدى فيه السماع .

فإن جعلتَ لا هي التي تتحدُ بالكلمةِ كأنّه نولٌ ولا نولَ . ثم الحقتَ ك كانَ وجهاً من التعليلِ .

وقد يجوزُ ها هنا وجهٌ ثالثٌ وهو أن يكون محمولاً على الفعلِ كأنّه لا تنول أن تفعلَ كذا . وعلى هذا قوله :

ونُبئتُ جوّاباً وسكنا يسُبُّني   وعَمرو بن عفرى الإسلامُ على عمروِ[٣]

كأنه لا أسلمُ على عمروٍ .

فأمّا قولهم : لا هيثم الليلةَ للمطي[٤] .

فعلى التنكير والمعنى لا رجلَ لها يشبههُ . وكذلك : قضيةٌ ولا أبا حسنٍ[٥] .

المعنى قضيةٌ ولا رجلَ[٦] لها يشبه علياً عليه السلامُ[٧] . على انه غيبَ عنها .

فأن ثنيت النكرة بعد (لا) الناصبة أو جمعتها فيشرطُ أن تكون التثنيةَ أو الجمعَ في حكم الافرادِ كما يقال : قميصٌ لا كمي له . ألا ترى ان القميصَ له مع بدنٍ واحدٍ كمانِ وكما يقال لمن قال أو ظنّ أنّ في كلّ دارِ غلامينِ : هذه دارٌ لا غلامينِ فيها . حيثُ جعلَ الاثنينِ غايةً في القلة لا ينقصُ منها وعلى قول ذي الرُّمة .

---

(١) انظر : الكتاب ٣٥٠/١ ، والمغني ١٢٣/١ .

(٢) انظر : أمالي ابن الشجري ٢٢٥/٢ .

(٣) البيت لجرير في ديوانه /٢٧٩ .

(٤) الكتاب ٣٥٤/١ ، والمقتضب ٣٦٢/٤ ، وأمالي ابن الشجري ٣٢٩/١ ، وشرح المفصل ١٠٢/٢ ، ١٠٣ ، ١٢٣/٢ ، الهمع ١٤٥/١ ، والاشموني ٤/٢ ، والخزانة ٩٨/٢ .

(٥) مر هذا القول سابقاً .

(٦) انظر : المقتضب ٣٦٣/٤ ، وشرح المفصل ١٠٤/٢ .

(٧) في نسخة (ب) : رضي الله عنه .

هي الدارُ إذ مَيُّ لاهلكِ جيرةً ليالي لا أمثالهنَّ لياليا[1]

فهذه النونُ التي للتثنيةِ لا شك أنّها اقعدُ في المكانةِ من التنوينِ ، والاسم بها اطولُ فتثبتُ مع لا ألاَ إذا وليها اللام صفةً في نحوِ قولِ القائل : لا يدي لي بكذا . وانت لا غلاميَ لك . فاللامُ هنا كما في : سقياً لك ، فكأنها معاقبة للنونِ . والمعنى على الإضافة .

ولهذا ما ردوا الألفَ نحو : لا ابالك[2] . كأنه لا اباك . فإن جعلت اللامَ خبراً لم يكن ذاك وكذلك إذا تراختْ على المثنى وانْ كانت صفةً تقول : لا غلامين فيها لكَ .

فإن وصفت المثنى في نحو قولك : لا رجلينِ ظريفين عندك . تعينَ النصبُ في الصفة لأن المخالفةِ بالحروفِ اشدُّ تبايناً واثقلُ محملاً من المخالفةِ بالحركاتِ ولا مطمعَ في حذفِ النونِ هنا كما عرفتَ .

واعلم أنَّ الخبر يحذفُ كثيراً في هذا البابِ تقولُ : لا يأسَ[3] وتسكت . وذلك بشرط أن يضمرَ له المكانُ أو الزمانُ إن أمكنَ .

وإنما جاز ذلك وحسُن لأن ((لا)) تدلُّ على انتفاءِ الوجودِ إمّا مطلقاً وأما بشرطٍ . واكثرُ ما يتلفظُ به خبراً إلاّ قد يمكن ان تجعلَ صفةً للاسم بعدها ويكون الخبرُ محذوفاً .

وأما الاسمُ فلا يحذفُ إلاّ قليلاً يقولون : لا عليك[4] وليس مما يقاسُ عليه ، وإنما امتنع حذفهُ لفقدِ الدلالةِ عليه ، ولانّه قد امتزجَ بلا شيءٍ واحدٍ .

فاما : لا غيرُ . فالضمةُ التي على الراءِ فيها هي حركةُ بناءٍ لا حركةَ اعرابٍ ، وإنما ينى لانّه اقتطع منهُ المضافُ إليه استغناءً عنهُ .

ونظيرُ ذلك ((قبلُ وبعدُ)) في كونهما مبنيتين على الضم ، لأن كلّ واحدٍ من هذه الاسماء يحتاج بالضرورة إلى ما يضايفهُ ، فلما حذفَ مع كونه ثابتاً في النية ، كان آخرُ المضاف كأنه ليس منتهى الاسم فلم تجز عليه الاعرابُ فلذلك ما بني يقال : لا غيرُ وليس

---

(١) لذي الرمة في ديوانه /٦٥٠ .

(٢) انظر : المقتضب ٣٧٣/٤ .

(٣) انظر : المقتضب ١٥١/٢ .

(٤) انظر : المقتضب ١٥١/٢ ، ١٢٩/٤ .

غيرُ . ولكون غير مبنياً جعلنا لا صنفاً من الاصناف على حياله .

فأمّا اختيارُ الضم فلما ستطلع عليه في باب النداء ان شاء اللهُ عز وجلّ .

وإن كان - اعني الاسمَ الذي بعدَ لا - هذه مركباً فإما أن يكونَ التركيبُ بالاضافة ، فالتنوين يقعُ أيضاً من اسمِ لا ، وإن كان ليسَ للاتحادِ بلا بل للإضافة نحو : لا غلامَ امرأةٍ عندك ، ولا صاحبَ ثوبٍ معك .

وأما أن يكونَ بتعلقِ غيرِ الإضافة فلا يحذفُ التنوينُ في شيءٍ منهُ تقولُ : لا جالساً اليومَ عندك . ولا ضارباً بكراً معكَ وأيضاً . لا خيراً من اخيكَ في البلدة(١) .

فأما : لا اكرمَ من عمروٍ في الدارِ . فلأنّ التنوينَ لم يوجد فيه قبلُ . وتقولُ : لا ثقةَ بكَ . ولا توكلاً عليك .

إذا جعلتَ الجار من صلةِ المصدر والخبر محذوفاً . فإن جعلتَ الجارَ خبراً بقي الاسمُ نكرةً مفردةً . فلم يلحقهُ التنوينُ نحو : لا ثقة بكَ . ولا توكل عليك . ولا يستبدلُ بالجارِ كما تقول : ثقتي بالله . وتوكلي عليه - يحاذي الاستقرارُ بالالغاء فتعرف هذا .

ومنه قوله تعالى ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾(٢) جيء بمن في الخبرِ كما لو كان من صلة عاصم ، كأنه : لا عاصمَ يعصمُ من امرِ الله(٣) . ولو كان من يتعلقُ بعاصم لزمَ التنوينُ في عاصمَ . وكذلك الشأنُ في اليومِ لا يجوزُ أن يعمل(٤) فيه عاصمُ وعلى هذا قولهُ عزّ من قائل ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾(٥) .

والفرقُ بين الآيتين أنّ الثانية قد يجوزُ أن يجعلِ كلُّ واحدٍ من الظرفين فيها مستقراً . إما صفتين ولا خبرَ وإما خبرين ولا صفة ، وإما صفةً ثم خبراً ، وإما خبراً ثم صفةً . وأنْ يجعل احدهما فقط مستقراً ، أما صفةً وإما خبراً والآخرُ ملغى عليه فهذه ثمانيةُ اوجه كما ترى .

فأما الأولى فلا يجوزُ أن تكونَ الزماني من الظرفينِ خبراً ، لأنّ الاسمَ ليس يحدث فبقي في الثاني وجهانِ من الصفةِ والخبرِ . والله اعلمُ .

---

(١) انظر : امالي ابن الشجري ٢٢٣/٢ .

(٢) سورة هود : الآية ٤٣ .

(٣) انظر : املاء ما من به الرحمن ٢٤/٢ .

(٤) انظر : شرح المفصل ٨١/٢ ، وتفسير القرطبي ٤٠/٩ .

(٥) سورة يوسف : الآية ٩٢ . وانظر : أمالي ابن الشجري ٢٢٢/٢ .

فصلٌ

في الفعل[1] وأقسامه

الأفعالُ المتعديةُ منها ما يقتضي مفعولاً واحداً فقط ، نحو : ركبتُ الفرسَ . ولبستُ الثوب . وقد يكونُ من هذا القبيلِ ما ينتصب عنه المفعولُ بشرطِ أن يكون صفةً هي الغايةُ في المدحِ أو الذمِ ، ويسمى نصباً على الاختصاصِ ، مثال المدح :

إنّا بني منقرٍ قومٌ ذوو حسبٍ ....[2]

ومثالُ الذمِ :

هم الزنجُ لا يألمون الهجاء[3]

والتقدير في الموضعين ((اعني)) ولا يجوز اظهاره[4] لأنه قد حذف حذفاً لازماً للاستغناء عنه .

ومنها ما يقتضي مفعولين اثنين ، وهذا الصنف ينقسم قسمين :

فمنه : ما يكونُ اقتضاؤهُ للمفعولين على أن الثاني منهما هو الأولُ ومحمولٌ عليه ، فلا يجوزُ لك الاكتفاءُ باحدِهما دون الآخر ، لأن الثاني ضميمه للأول ومكملٌ له ، كالشأن[5] في معمولي كان واخواتها ، وقد فرغنا عن ذكرهما .

وهذا القسمُ يتنوعُ نوعين : احدُهما الافعالُ الذهنيةُ – اعني الاعتقاداتِ والظنون

---

(١) في (ب) ، (ج) ((في المفعول)) وفي (ش) ((في الفعل)) .

(٢) لعمرو بن الاهتم ، في الكتاب ٣٢٧/١ ، وشرح المفصل ١٨/٢ ، والهمع ١٧١/١ وعجزه :

.... فينا سراة بني سعد وناديها

(٣) لم اعثر عليه .

(٤) انظر : شرح المفصل ١٨/٢ .

(٥) انظر : باب كان وأخواتها .

والتخاييل[1] – تقول : علمتُ زيداً قائماً – ورأيت بكراً منطلقاً . وظننت عبد الله راكباً . وحسبت الشمسَ طالعةً . وخلت السراب ماءً . وزعمت اخاك عاقلاً . وكذلك ما يصرفُ منها من الافعالِ .

ومما يلحقُ بهذا النوع قولك : أرى من المضارعِ خاصة ومرتباً للمفعولِ وهو معادل لاظنِ ، ليس بمعنى أرى من رأيتُ[2] . وأيضاً ((تقولُ)) بمعنى تظنُ[3] .

قال الشاعرُ :

أمـــا الرحيـــلُ فـــدُون بعـــدِ غـــدِ   فمتـــى تقـــولُ الـــدارَ تجمعنـــا[4]

فاما قلت بهذا المعنى[5] فمختلفٌ فيها .

فإن قيل : أليسَ ((زعمت)) بمعنى قلت فكيفَ تكون من الافعال الذهنية ؟ قلنا : هي وإن كانت بمعنى قلتَ فمع رأى من الزاعم في الشيء ((أنّه كذا أو ليس كذا ، ومع توقفٍ من الحاكي في تصديقه ولهذا لا يقالُ : زعمَ رسولُ الله صلّى الله على محمدٍ وآلِ محمد .

وقد تعلقُ[6] هذه الافعالُ وتلغى فلا تعملُ ، والفرقُ بين التعليق[7] والالغاء :

أنَّ التعليق يكونُ الكلامُ فيه مبنياً على الفعلِ أو الفعل مفضياً إلى الاسمين في المعنى كالشأن في الاعمال إلاّ أن الفعلَ يصدهُ عن العمل بعضُ ما يعاوقهُ[8] فلا يعملُ في الاسمين لفظاً وإن كان يتناولهما معنى تقول : علمتُ لزيدٌ منطلقٌ . لأن اللامَ صارت معاوقةً لعلمتُ وكذلك : علمتُ أيُهم في الدارِ ، لأن الاستفهامُ لا يخلى بين علمت

---

(1) انظر : اسرار العربية /١٥٦ .

(2) انظر : المقتضب ٣٤٩/٢ .

(3) انظر : اسرار العربية /١٥٧ .

(4) لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه /٣٩٤ .

(5) انظر : كتاب سيبويه ٦٣/١ .

(6) في حاشية (ش) عنوان ((الفرق بين التعليق والالغاء)) .

(7) انظر : شرح المفصل ٨٤/٧ – ٨٦ .

(8) انظر : الكتاب ١٢١/١ .

وعملها ولا يكونُ القولُ إلاّ جملةً واحدةً كما في الاعمال .

فاما الالغاءُ : فلا يكونُ الكلامُ فيه إلاّ مبنياً على الابتداء ولا يفضي الفعلُ فيه لا إلى المبتدأ ، ولا إلى الخبر ، لا لفظاً ولا معنىً . تقول : زيدٌ[1] قائمٌ ظننتُ . وزيدٌ ظننتُ قائمٌ . فيجوزُ أن يكون القولُ جملةً واحدةً كأنَّ المعنى : زيدٌ قائمٌ فيما اظنُّ ، ويجوزُ أن يكون جملتين كأنه كان المعنى زيدٌ قائمٌ . ثم استأنف فقالَ : ظننت أي ظننتُ ذاك ، ليدل على أن هذا الأخبار ليس مستنداً إلى علم بل إلى ظنّ فقط . فإن قيل فهل يتعينُ للفعلِ موضعٌ بحسب هذه الاحوالِ الثلاثِ ؟ قلنا : أما في التعليق فينبغي أن يكون قبل الاسمين ، وأما في الاعمالِ[2] فقد يقعُ سابقاً ولاحقاً ومتوسطاً ((أما في الالغاء فلا يتقدمُ على المعمولين فربما كان متوسطاً))[3] بينهما وربما كان متأخراً عنهما ما كان الفعلُ اضعفُ كان اجدر أن يلغى ، ألا ترى انه إذا عدي إلى المصدرِ لم يحسن به الالغاءُ ((نحو)) زيداً ظننتُ ظناً منطلقاً .

وقد يعرضُ لهذه الافعالِ أن تقومَ مقامَ[4] القسم فيكونُ حكمُها حكمه ، لأن الإنسان إذا اعتقد شيئاً أو رأى فيه رأياً يوشك أن يقسمَ عليه قال الله عزّ من قائل ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾[5] في قراءةِ من قرأ بكسرِ إنّ[6] .

ومن خواص هذه الافعال أنّ الضميرَ قد يتعدى فيها إلى الضميرِ ، ومعنى ذلك انه لا يقالُ : زيدٌ صانه[7] . بمعنى ظان نفسه استبعاداً . لأن يكونَ اسمٌ واحدةٌ فاعلاً

---

(١) انظر : الكتاب ١٩/١ .

(٢) في (ب) ، (ج) ((الاعمال)) وفي (ش) ((الافعال)) .

(٣) في (ب) هذه العبارة مكررة .

(٤) انظر : الهمع ١٥٤/١ .

(٥) سورة الأعراف : الآية ٣٠ ، سورة الزخرف : الآية ٣٧ .

(٦) لم أجدها في كتاب السبعة في القراءات ولا في التيسير ولا في مختصر شواذ القرآن ولا في املاء ما من به الرحمن . واعتقد ان المصنف يرى عطف الآية ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ على (انهم اتخذوا الشيطان) ويروي القرطبي قراءة (انهم اتخذوا الشيطان) وينسبها لعيسى بن عمر . انظر : تفسير القرطبي ١٨٨/٧ .

(٧) في (ج) ، (ش) ((زيد صانه بمعنى صان نفسه)) وما اثبتناه في المتن ما رسم في (ب) لأن السياق يقتضيه .

ومفعولاً في المعنى في حالةٍ واحدةٍ وتفريغاً للضمير إلى ما يغايرُ زيداً من الاسماء .

فإن قلتَ : اظنني عارفاً . أو تراك ذاهباً . جاز قال الله تعالى ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ﴾(١) لأن الإنسان وإن كان يقلُّ منه ان يعالج نفسه معالجة غيره فلا يقلّ منهُ أن يحضر نفسه أو حالةَ في ذهنه فيحكمُ عليه ببعضِ ما يطابقُ في الوجودِ فلا يكادُ يكونُ ذلك في نفسه اظهر وأحق .

فإن قلتَ : يظنه(٢) زيدٌ عاقلاً أو زيداً عاقلاً على هذا الحدّ لم يجز لأن هذا ليس تعدى المضمرِ إلى المضمرِ . فاختلافُ الاسمينِ في الاضمارِ والاظهارِ يوهمُ مغايرةً بينهما لا تليقُ بالمعنى المقصودِ .

والثاني : من النوعين ما هو نحو : وجدتُ(٣) وجعلتُ وصيرتُ . تقولُ : وجدتُ بكراً خارجاً . وجعلتُ سعيداً على الخيلِ . وصيرتُ نصراً ملازماً لكَ . فليس شيء من هذه الافعال ذهنياً كما ترى ، ومن هذا القبيل : رأيتُ زيداً جالساً . من رؤية العين وان كانت تجيء متعديةً إلى مفعولٍ واحدٍ . وسمعتُ عمراً يقرأ . وإن كانت قد تكتفي بمفعولٍ واحدٍ إذا كان نفسُ المسموعِ ، فالمفعولُ الاولُ في كلّ واحدٍ من الافعالِ المنحصرة تحت النوعين هو الذي كان مبتدأ في الاصلِ ، والثاني هو الذي كان خبراً وحكمُها كحكمِها .

فإن قيل : انكم قد ذكرتُم أنّ المفعولَ الثاني لهذه الافعالِ لا يكادُ يحذفُ مع ثباتِ الأولِ ، لأنه كالمكملِ له ، ونحنُ نراهُم يقولونَ : علمتُ هذه الحال . وظننت زيداً . بمعنى اتهمته .

وكذلك : وجدتُ الضالةَ . وقد قال تعالى ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾(٤) إلى غير ذلك ؟

فالجوابُ : إنّ اللفظةَ الواحدةَ قد تجيءُ مشتركةً لمعنيين وأكثر . فليسَ يلزمُ أنْ تستعملَ على نحوِ واحدٍ في الموضعين وإنما الاستعمالُ تابعٌ للوضعِ . فإذا استعملتَ من هذه الألفاظِ ما يستدعي مفعولاً واحداً ، كان داخلاً في الصنفِ الأولِ من الأفعالِ المتعديةِ .

---

(١) سورة آل عمران : الآية ١٨٨ .

(٢) حاشية في النسختين (ب) ، (ش) ((هنا تعدى المظهر إلى المضمر وفي الثانية تعدى المضمر إلى المظهر)) .

(٣) انظر : المقتضب ٦٧/٤ .

(٤) سورة الأنعام : الآية ١ .

تقولُ : وجدتُ زيداً . كما تقولُ : اكرمتُ بكراً . وإذا استعملت ما منها يستدعي مفعولين اثنين هذا الاستدعاء الذي نحنُ في ذكره فذكرت الأول منهما لم يكن بدٌ من الثاني . ولو قلتَ : حسبتُ زيداً وسكتَ لم تكنْ افدت شيئاً ، لأن الحسبانَ ليس إنما يقعُ على نفس زيدِ ما لم تعتبره بمجالس من الاحوال .

وكذلك إذا قلت : جعلتُ المتاعَ منضداً . ألا ترى أن المتاعَ كان قبلَ مقاربتك اياه موجوداً . ولم يكن لك أثرٌ إلاّ في تنفيذه[1] .

فلو قلت : جعلتُ المتاعَ . وسكت بقي موضعُ الثاني من المفعولين في الذهنِ فارغاً يقتضيه وذلك لأن هذه الافعال وإن كانت تقتضي مفعولين فمن وجهةٍ واحدةٍ وبحيثُ يجمعهما إلى الوجودِ جامعٌ[2] ليس يتقومُ هو بأن يكون احدها فقط حتى يصبحَ الاكتفاءُ بأحدِ المفعولين كما في القسم الثاني .

ومن هذا الصنف نحو أن تقول : اعطيتَ زيداً أو درهماً . إذ كلَّ واحدٍ منهما مستقلٌ بنفسه ليس هو الآخرَ ولا محتاجاً في تصوره إليه . وتقول : علمتُ أن بكراً ذاهبٌ . ولا يجوزُ : جعلت أنَّ بكراً ذاهبٌ وإن كان استويا في نصبِ كلَّ واحدٍ منهما معموليه فهذا يدلك على أنَّ علمت تناولتِ الجملةَ من حيث هي جملة كانَ في الأصل . ان بكراً ذاهب . فدخلت علمت فتناولت الجملة بالعملِ . فجئت بأن مفتوحةً . ولو كان على تقدير المصدر - اعني علمتُ ذهاب بكرٍ واقعاً - للزم أن يصح : جعلتُ أن بكراً ذاهبٌ . بمعنى : جعلتُ بكراً ذاهباً . على تقدير : جعلتَ ذهاب بكرٍ واقعاً .

ومما يعضدُ هذا ان الجملة التي كانت تقعُ بعد علمتُ وظننتُ تكونُ معلومةً ومظنونةً ولا تكون الجملة بعد جعلت مجعولة ولا بعد وجدتُ موجودةً .

ومن هذا الصنف : ما يكونُ اقتضاؤه للمفعولين على ان الثاني منهما ليس هو الأول ، فيجوز لك الاقتصارَ على احدهما كما بيناه تقولُ : اعطيتُ زيداً . وتسكت كما تقولُ :

---

(١) قسم من النحاة يجوزون حذف أحد المفعولين والقسم الآخر لا يجوز ذلك وهم بعدم تجويزهم يعاملون هذه الافعال معاملة القسم الذي لابد له من ذكر المقسوم عليه ، والإنسان لا يخلو عندهم من شك ، وظن لذا وجب حسب اعتقادهم . ذكر المفعول الثاني . انظر : اسرار العربية /١٦٠ .

(٢) حاشية في (ب) ، (ش) ((هذا الجامع هو مجموع المعنيين)) .

اكرمتُ زيداً . وأيضاً : اعطيتُ درهماً . كما تقول : بذلت درهماً .

ومن الافعالِ المتعدية : ما يقتضي ثلاثةَ مفعولين تقول : اعلم اللهُ زيداً بكراً سعيداً . وأرى الله احمدَ طلحةَ ذاهباً . وانبأ الله بشراً أخاه منطلقاً . وأيضاً نبأ فهذه الافعال منقولة كما ترى من علمت ورأيت .

فأما نبأ[1] فلأنه يحملُ : أن يعلمَ ويظن هو اخاه منطلقاً . ولا يتجاوزُ المسموعَ في هذه الافعالِ .

وقد يكونُ من الافعالِ ما يتناولُ المفعول بوساطةِ حرفِ الجرّ ، فإذا انتزع الجارُ أفضى الفعلُ بذاته إلى المفعولِ فانتصب عنه نحو : دخلتُ الدار ذهب[2] قومٌ إلى ان الأصل فيه دخلت في الدار . فحذف ((في)) فوصلَ الفعلُ فعملَ وصارَ لغةً ونحو قوله :

أمَرتُـكَ الخـيرَ فافعـل مـا امـرتَ بـهِ فقـد تركتـكَ ذا مـالٍ نشـبِ[3]

وسائرُ ما يحتاجُ إليه في هذا البابِ من التفريعاتِ في الاعمال فليطلبْ من بابِ الفعلِ والفاعلِ والله الموفقُ برحمتهِ .

---

(١) انظر : الايضاح العضدي /١٧٥ .

(٢) يرى الجرمي ظن ان دخلت تعدت فنصبت الدار وغيره من النحاة يرون انه فعل لازم ومصدره ((فُعول)) من مصادر الافعال اللازمة ، ونقيضه فرجت وهو فعل لازم وحمل الشيء على نقيضه سار في العربية . انظر : الأصول لابن السراج ٢٠٤/١ ، انظر : اسرار العربية /١٨١ ، وفي حاشية المقتضب ٣٣٧/٤ قول واف .

(٣) لعمر بن معد يكرب في ديوانه /٣٥ ونسب لشعراء كثر منهم أعشى .

فصلٌ

في الظروف

إنَّ الافعالَ الجسمية والتجددات لابد لها من مكانٍ وزمانٍ تقعُ هي فيهما ، ويسميان ظرفين . وكلُ واحدٍ منهما إذا وصل إليه الفعلُ من غيرِ ان يتوسط[1] حرفُ جرَ بينهما فمنتصبٌ عنه . إذ ليس هو الاصلُ المبني عليه الكلامُ على ما عرفتَ قبلُ من تعليلنا الجامع له ولغيرهِ من المنصوبات في بابِ تعديد العواملِ[2] .

أما الازمنةُ فلا يحتاج فيها إلى شرطٍ زائدٍ به يفضي الفعلُ بذاته إليها ، لأنَ الغالب عليها الظرفيةُ ، وليست لها اشخاصٌ محسوسةٌ يمكن أن يخبر عنها وبها ، ولا هي معرفةٌ بحسب المقصود والارادات من المخلوقين فيكثرُ عليها اعتقابُ الاعراضِ الذهنية فتشبهُ سائر الاسماءِ ، بل هي محتويةٌ عن الكونِ كله[3] ، ومناسبةٌ للأفعالِ على ما عرفتَ . فلذلك ما وصلتَ إليها الافعالُ بانفسها وان كان قد يوجدُ فيها ما يخبرُ عنه وبه كاليومِ والساعة ، لا كبعيدات[4] بين وسحر مما لا يستعملُ إلاّ ظرفاً ، وهذه الظروفُ - اعني الزمانية - تكونُ : اوقاتاً : وتكونُ مدداً[5] . فالأوقاتُ بقصد بها التعيينُ سواء كانت مساوقة للفعلِ كقولك : نظرتُ الآن . أو اطولَ كقولك : قمت يومَ الجمعةِ . إذ القيامُ إنما يكونُ واقعاً في بعضِ ساعاته ، ولذلك ما غلبَ عليها التعريفُ ، ويسأل عنها بـ ((متى)) يقالُ : متى خرجتُ فيقولُ : امسِ ، وعلى هذا جئتكَ خفوقَ النجم . على تقديرِ حذفِ المضافِ كأنه : جئتك وقتَ خفوقِ النجمِ .

والمدد : يطلب فيها الكميةُ ولابدَ أن يعمها الفعلُ أما على سبيلِ الاتصالِ كقولك :

---

(١) انظر : أمالي ابن الشجري ٢٤٧/٢ .

(٢) راجع فصل (في تحديد العوامل) .

(٣) اسرار العربية /١٧٨ .

(٤) انظر : المقتضب ٣٣٣/٤ .

(٥) انظر : الهمع ١٩٦/١ .

صمتُ يوماً من شعبانٍ : وإما على سبيلِ[1] التكريرِ كقوله تعالى ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾[2] ولذلك استغني فيها كثيراً عن التعريف .

ومما يعرفُ من هذا الصنفِ قولهم : لا افعلُ ذلك الدهرَ والابدَ والنهارَ والليلَ . هذا على أن التركَ قد عمَّ الدهر كلّه توسعاً فيكونُ الظرفُ داخلاً على النفي إلاّ النفي داخلاً عليه كما في قولك : لا اقولُ اليومَ بل غداً . وعلى هذا قولهُ تعالى ﴿مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾[3] .

وهذه الظروفُ يُسألُ عنها ((بكم)) يقالُ : بِكم سرتَ . فتقولُ : يومين . وعلى هذا : سرت يومَ الجمعةِ إلى السبتِ . إذ هو معادلٌ لقولك : سرتُ الاسبوعَ . قال ابن أبي ربيعة :

اشـــــهدُ الــــرحمنَ لا يجمعنــــا ... سَـقفُ بيـتٍ رجبـا حتـى رجـبِ[4]

كأنه قال سَنةً كاملةً . لأنه لما نفي الاجتماع في رجبٍ جعلَ ذلك الانتفاء ثابتاً مستمراً إلى رجبٍ في القابلِ .

وقد يكون من الازمنة ما يدل على الكمية فإذا قرنَ به اللامُ صلحَ في جوابِ ((متى))[5] كما صلحَ في جوابِ كم تقولُ : متى حججتَ . فيقالُ الصيفَ .

وأيضاً : كم اقمتَ . فيقال الصيف . وكذلك صفرُ ورجبُ وما شاكل ذلك .

وليس ((اياماً)) من قوله تعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ * أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾[6] ظرفاً كقوله تعالى ﴿كُتِبَ﴾ كيف ؛ وليسَ المعنى إنّ الكتابة

(١) الهمع ١/١٩٦ .

(٢) سورة البقرة : الآية ٢٣٣ .

(٣) سورة القلم : الآية ٢ .

(٤) انظر : ديوان عمر بن أبي ربيعة /٥٦ .

(٥) انظر : الهمع ١/١٩٧ .

(٦) سورة البقرة : الآية ١٨٣ – ١٨٤ .

إنما وقعت في ايامٍ وقد قال عزَّ من قائل ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ كَلَمْحٍۭ بِٱلْبَصَرِ﴾[1] ولا كقوله ((الصيامُ)) لما قد عرفت في بابِ الفعلِ[2] والفاعلِ من ان المصدرَ لا يفصلُ[3] بينهُ وبين ما يعملُ فيه بالاجنبي ، والوجهُ أن يكون اياماً على تقديرِ الفعلِ كأنَّ قائلاً قال بعدَ الانتهاءِ إلى قوله ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ كم يصومون ؟ فأجيب اياماً معدوداتٍ فهذا على الانفصال .

وقد يحتملُ أنَ تكون ما غيرَ مصدرية بل بمعنى الذي مراداً به الصوم[4] . ولعلكم كالعلة[5] للكتب هذا الثاني ويكونُ على سبيلِ التانيسِ بالصوم كما قال تعالى ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا﴾[6] وكقوله عزَّ وجل ﴿إِنَّ هَٰذَا لَفِى ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ * صُحُفِ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ﴾[7] فكأنّه في التصويرِ : كُتِبَ عليكم الصيامُ كالصيامِ الذي كتب على الذين من قبلكُم لتتقوا . فعلى هذا يجوزُ ان يكونَ اياماً حالاً[8] من الصيام متصلةً على أن يجعلَ الصيامُ الأيامَ باعتبار العدةِ كقولهِ تعالى ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ﴾[9] أو المدة كقولهِ عز وجل ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾[10] .

فعلى هذا الوجه يكونُ كقولِ القائل : جاءني زيدٌ كعمرو راكباً .

وقد يحتملُ أن يجعل[11] اياماً ظرفاً لقوله تعالى ﴿تَتَّقُونَ﴾[12] فإن قيلَ : فهل يجوزُ ان

---

(1) سورة القمر : الآية ٥٠ .

(2) مشروح باسهاب في فصل (الفعل والفاعل) المذكور سابقاً .

(3) انظر : البيان في غريب اعراب القرآن ١٤٢/١ ، واملاء ما من به الرحمن ٥٣/١ .

(4) انظر : املاء ما من به الرحمن ٥٣/١ .

(5) حاشية (ب) ، (ش) ((يعني المدلول عليه بكتب الأولى)) .

(6) سورة الفتح : الآية ٢٣ .

(7) سورة الأعلى : الآية ١٨ – ١٩ .

(8) انظر : املاء ما من به الرحمن ٥٣/١ ، وقد يجعل صفة للصيام لأن الصيام هنا ليس معنياً وكأنه نكرة .

(9) سورة البقرة : الآية ٢٢٩ .

(10) سورة البقرة : الآية ١٩٧ .

(11) انظر : تفسير القرطبي ٢٧٤/٢ .

(12) سورة البقرة : الآية ١٨٧ .

نؤمر بالتقوى في ايام يسيرةٍ ؟

فالجوابُ : أول ما في ذلك ان التعلقَ بالمسكوتِ[1] باطلٌ عند اصحابنا رحمةُ الله عليهم . ثم إنَّ التقوى هذه المذكورة هنا لا يبعد ان تجعل تقوى خاصةً مصاحبةً للصوم ولا شك أن شهر رمضان قد يوجدُ فيه من اكثرِ الناسِ زيادةَ تعبُّدٍ وتحرجٍ ، قلما توجدَ في غيره من الشهور ، والله اعلمُ بما أراد .

وقد يتسعُ في الظرفِ فينزلَ[2] منزلة المفعولِ الصريحِ فينصبُ نصبة على ما علمتَ . فإن اضمرتَ فقلت : يومَ الاثنين قمته . لم يكن إلاّ ذاك ، لأن الضميرَ ليس مصوغاً للظرفية ولا مغلباً عليه هي . فلا يفضي الفعلُ إليه ذلك الافضاءَ إلاّ بتوسط جارٍ من الحروفِ . وكذلك إذا اضفت نحو قوله تعالى ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[3] ، لأن الإضافة تزيلُ معنى الظرفية فلا تثبتُ معها ، كما لا تثبتُ مع المفعولِ له إذ لا يقالُ على حدّ قولك : اعطيتُ[4] زيداً اكراماً له . معطي[5] الاكرام ، ولا مع الحالِ فيقالُ في : جاءني بكرٌ فارساً . جاءني فارسٌ . ثم سائرُ الاعمالِ والعواملِ كما ذكرناه في بابِ الفعلِ والفاعلِ .

إلاّ إنّ الجارَ والمجرور قد يعملُ في الظرفِ مقدماً عليه في نحو قولهم : كلّ يومٍ لك درهمٌ وعلى هذا فقس .

وأما الأمكنةُ فأكثرها ما يعدمُ الشرائطِ التي ذكرناها في الازمنة على أنّها لوازمُ لها مصححةٌ للظرفية فيها فلذلك ما احتجنا إلى ان تشترط في افضاءِ الفعلِ إليها فلا توسط بحرف كونها مبهمةً غير متحددّة ولا متشخصة .

ثم إنّها تنقسمُ قسمين : منها لا يعمهُ الفعلُ أو ينوبُ عنهُ ، بلْ يكونُ واقعاً في بعضهِ كالجهاتِ الست تقولُ : طارَ العصفورُ فوقكَ وتحتكَ وقدامك وخلفك ويمينك وشمالك كالسماواتِ وما يجرى[6] مجراها نحو قوله تعالى ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ

(١) في (ب) ((بالسكوت)) .

(٢) انظر : المقتضب ٣٣٠/٤ .

(٣) سورة الفاتحة : الآية ٤ .

(٤) في (ج) ((اعطيته)) .

(٥) نسخة (ب) ((لا معطي الاكرام)) .

(٦) انظر : الكتاب ٢٠١/١ .

الْحَرَامِ﴾[1] .

وكقول الهذلي :

ألا يا أختَ زنباعٍ أقيمي صدورَ الخيلِ شطرَ بني تميم[2]

ونحو قول القائل : تلقاءك وحذاءك ومن هذا القبيل هو صددك وصقبك[3] إذ ليس لواحدٍ منهما حدودٌ حاضرة يشبهُ بها الاسماءَ التي لم توضع على الظرفية .

فأما مكانك من قولِ القائل : زيد مكانكَ . فليس المرادُ به الموضعَ المخصوص الذي أنت فيه بل المعنى انه قد ناب منابكَ وعلى هذا قوله :

فكونوا انتم وبني ابيكُم مكانَ الكليتينِ من الطحالِ[4]

وقربت من هذا قولهم : جاءني القومُ سواكَ .

فهذا القسمُ هو الذي يقعُ في جوابِ ((اين)) ويلزمهُ التعريفُ[5] وإلاّ فلا فائدة فيه إذ ليسَ لاستيعاب المكانِ فاما : جلستُ قريباً منك . فلتخصصه بالوصفِ ان حملتَه على الظرف .

فأما ((فوقُ وتحتُ)) بالضم فلتخصصهما بالمضافِ إليه المقدر كما في قبلُ وبعدُ فحكمهما حكمُ المعرفِ من الاسماء .

وما يندرجُ في هذا القسمِ قولهم : هو مني معقدَ الأزارِ . ويكون موقوفاً على السماع وأيضاً : هو مني مزجر الكلبِ : وعلى قول الهذلي :

---

(١) سورة البقرة : الآيات ١٤٤ ، ١٤٩ ، ١٥٠ .

(٢) لأبي جندب الهذلي ونسب لأبي ذؤيب . انظر : ديوان الهذليين ٣٦٣/١ ويروى بـ((صدور العيسى)) .

(٣) انظر : الهمع ٢٠١/١ .

(٤) لمجهول . انظر : الكتاب ١٥٠/١ ، ومجالس ثعلب /١٢٥ ، وسر الصناعة ١٤٢/١ ، وشرح المفصل ٤٨/٢ ، ٥٠ ، الهمع ٢٢٠/١ ، والاشموني ١٣٩/٢ ، والمخصص ٤٧/١٤ .

(٥) حاشية الأصل و ((ويجوز ان يكون محمولاً على الحال)) .

فَـوردْنَ والعيـوقُ مقعـد رأيء الضـر ضُــرباءِ فــوق الــنجمِ لا يتتلَــعُ[1]

ولا يكفيكَ الاشتقاقُ حتى تقولَ : قامَ زيدٌ مجلسكَ وقعد عمروٌ مضربك ، ولانْ يكون هذه الالفاظُ ملحقةً بهذا القسمِ من الظروفِ اقرب من أن تحمل على نحو قولهِ :

لــذْنٌ بهـــزِّ الكــفِّ يعســـلُ متنـــهُ فيـهِ كمـا عسـلَ الطريـقَ الثعلــبُ[2]

ألا ترى أنّ قول القائل : زيدٌ السوقَ . على الاستقرارِ اقبحُ من قولهِ : جلسَ زيدٌ السوقَ على الالغاء .

وهذه الظروفَ قد وردت مستقرةً كما ترى فاما قوله :

فلأبغيــــنَّكُم قنـــاً وعوارضـــاً ولأقــبلنَّ الخيـــال لابــةَ ضَــرغدِ[3]

فمحمولٌ عندنا على نحو قولك : ابغني ثوباً . والاصلُ ابغِ لي ثوباً وحذفَ الجارُ وصارَ المجرورُ بحذفه مفعولاً لا ظرفاً .

وإنما توعدهم هذا الشاعر بموافاة هذين الموضعين وكذلك الامرُ في ((لأقبلنّ)) لأن أقبل في الأصل لازمٌ ((كأدبر)) فمن حقهُ أن يعدى بالحرفِ من حروفِ الجرّ نحو : أقبلْ بها . ألا أنهم قد يقولونَ : اقبلها شعثاً . وكثر ذلك فتوسعَ الشاعرُ توسعاً ثانياً فقالَ : لابه ضرغدِ . ولم يأتِ بالجارِ[4] فهذا حسنٌ بارعٌ لا كقوله : عسلَ الطريقَ لأن ما يكونُ مثله من الاسماءِ التي لم تبنَ على الظرفيةِ يقبحُ أن يحذفَ منها الجوارُ وهي ظروف .

ثم إنّ هذا القبيل من الظروفِ المكانية منه ما لا يلي العواملَ أصلاً فلا يكونُ إلاّ ظرفاً . ومنه قد يليها كخلفَ وأما في قول لبيد :

---

(١) لأبي ذؤيب الهذلي . ديوان الهذليين ١٩/١ .

(٢) البيت لساعدة بن جؤبة تجده في ديوان الهذليين ١٩٠/١ .

(٣) البيت لعامر بن طفيل . ديوان عامر /١٤٤ .

(٤) انظر : الكتاب ٨٢/١ .

فغـدت كـلا افـرجينِ تحسـبُ أنـه ... مـولى المخافـةِ خلفُهـا وامامُهـا[1]

ومن تلك الظروفِ ما لا يفضل عن الفعلِ شيئاً بل يكونُ كلُه مشغولاً ومفرغاً إليه ، فيجوزُ أن يجيءِ غير معرفٍ كالمددِ في الزمانية من الظروفِ تقولُ : سارَ عمرو فرسخين . وعدا الفرسُ شوطين ، وهذا القسمُ يصلحُ في جوابِ ((كمْ)) كالقسمِ الثاني من الزمانية .

فاما قولُهم : داري خلف داركَ فرسخانِ ، وفرسخين . فعلى نحو قولِك : دارى خلفَ دارك بعيدةً . على الخبرِ وبعيدة على الحالِ . وكأنَ الدار لما كانت على رأس فرسخين . من الأخرى كانت هي الفرسخين .

ومما يجب ان نذكره هنا حديثُ الالغاءِ والاستقرارِ (وانه – أي هذه الظروفُ – يصلحُ لواحدِ واحدِ منهما .

اعلم ان الالغاء اعمُ وجوداً من الاستقرار)[2] فكلَ ما ذكرناه من الظروفِ الزمانية والمكانية يصلحُ للالغاءُ ، بأن يكون العاملُ فيه مصرحاً به ولا يقعُ موقع المفردِ على ما أوردناه في أكثر الامثلة السالفة .

وأما الاستقرارُ فلا يمكن إلاَ في ((متى وأين)) من نحوِ قولِ القائل : متى المجيء ؟ وأين زيدٌ ؟ أو حيث يصلحُ أن تجيء ((الظروفُ جواباً لمتى وأين – اعني في الموقتة التي قدمنا القولَ عليها في كلَ واحدِ من الظرفين – المكاني والزماني – تقولُ : الرحيلُ غداً ، ومررت برجلٍ عندهُ اخوهُ . لا يكونُ العاملُ في الظرفِ نفسهِ إلاَ مدمجاً فيهِ :

قال جريرٌ :

هبَـت جنوبـاً فـذكرى مـا ذكـرتُكم ... عنـدَ الصـفاةِ الـتي شـرقيَ حورانـا[3]

(١) البيت للبيد انظر : ديوانه /٢٢٦ ط النهضة – بغداد .

(٢) ما بين المعقوفتين في متن (ج) ، (ش) وفي حاشية (ب) .

(٣) البيت لجرير . انظر : ديوانه /٥٩٦ .

وحكمُ الجارِ والمجرورِ حكمُ الظرفِ في جميعِ ذلك إذا قلت : جاءني بكرٌ على الفرس . كان العاملُ في الجارِ والمجرورِ ما يقدرُ فيه من معنى الفعل الذي يصور به كونه حالاً ، وإن كان العاملُ في الحالِ : جاءني على تقديرِ جاءني بكرٌ كائناً على الفرسِ فأما الظرفُ التي تقعُ في جواب ((كم)) فقلما يقعُ شيءٌ منها مستقراً لا تكادُ تقولُ على هذا الحدّ الاقامة يومين والمسير فرسخين .

فأما قولهم : عهدي بكَ قديماً أو حديثاً ، فقد يجوزُ أن يكون الحالُ سدّ مسدَ خبر المبتدأ لا الظرفِ ويجوزُ أن يكونَ قديماً في حكمِ المؤقتةِ من الأزمنة كما إذا قلتَ : زيدٌ قريباً مني . فيكونُ الأولُ صالحاً لجوابِ متى كما كان الثاني صالحاً لجوابِ اين .

واعلم ان الظروف التي تجيءُ في جوابِ ((كم)) قد تحذفُ من الكلامِ وتقامُ صفاتُها مقامها ، إما من الزمانية فنحو : اقمتُ طويلاً ، وأما من المكانية فنحو : سرتُ بعيداً ينتصبُ كلّ واحدِ منهما على أنّه ظرفٌ ، ولا يجوزُ ذلك فيما[1] سوى هذه الظروف لأن التوقيتَ لا يمكنُ أن يدل عليهِ بالصفةِ فافهم .

وقد يحذفُ الظرفُ إذا جاء مضافاً إلى المصدرِ سواءً استعمل ظرفاً ، كما في قولِ حُميد :

ومـــا هــــي إلاّ في ازارٍ وعلقـــةٍ   مغار ابن همام على حيٍّ خثعما[2]

أو استعمل اسماً كما في قوله تعالى ﴿النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾[3] والذي حملهم على هذا التقدير هو أنهم لم يجوزوا اعمال ((مفعل)) وما معه إذا كان اسماً للزمانِ أو المكانِ[4] في شيءٍ من الاسماءِ ولا بتوسط الحروفِ . وقد رابني من هذا انني

---

(١) تقديم وتأخير في (ش) مع إشارة (خ ، م) .

(٢) لحميد بن ثور ليس في ديوانه . انظر : الكتاب ١٢٠/١ ، والمقتضب ١٢١/٢ ، والخصائص ٢٠٨/٢ ، واللسان ١٤١/١٢ علق .

(٣) سورة الأنعام : الآية ١٢٨ . انظر : البيان في غريب اعراب القرآن ٣٣٩/١ .

(٤) املاء ما من به الرحمن ١٧٠/١ ، فيها وجهان : احدهما المنوى على انه مصدر بمعنى الثواء والتقدير : النار ذات ثوائكم . والثاني : العامل فيه معنى الإضافة ومثواكم مكان والمكان لا يعمل . انظر : كذلك في تفسير القرطبي ٨٤/٧ .

لا اراهمْ يستعملون اغارةَ ها هنا مكانَ[1] مغار ولا ما هو نحو : ثواؤُكُم مكان قوله تعالى ﴿مَثْوَاكُمْ﴾ فلا يبعدُ أن يكونَ الاسمُ المشتقُ للزمانِ والمكانِ معملاً .

كما ان اسماء الفاعلين والمفعولينِ والصفاتِ المشبهة بها معملةً . لأن مفعلاً هذا قد يوصفُ به كما قد وصفَ بتلك قال :

غَـدت مـن عليـة بعـدما تمَّ ظمؤُهـا تصِـلُ وعـن قـيضٍ ببيـداءَ مجهَـلِ[2]

وأيضاً قد يؤنث هذا على وجهٍ كما تؤنثُ تلكَ يقالُ : منجي ومنجاةٌ ومجرَ ومجرةٌ . وأيضاً يكون هذا على وزنِ المضارعِ ، كما إنّ اسم الفاعلَ كذلك .

ومما يكنُ أن يستشهدَ به لهذا قولُه :

كـأنَّ مَجـرَّ الرامسـاتِ ذيولَهـا عليـهِ قضـيمٌ نمّقَتـهُ الصَّـوانعُ[3]

فأن اخترت هذا فالحق اسماء الازمنةِ والامكنةِ المشتقةِ من الفعلِ على هذا الحدِّ باسماءِ الفاعلينِ والمفعولينِ والصفاتِ المشبهة بها وقد فرغنا من ذكرها من بابِ الفاعلِ .

---

(1) المصنف ٤٥/٣ . ويجوز ان يكون مصدر غار بغور ويجوز ان يكون ظرفاً له . انظر : الآراء المتباينة في هامش المقتضب ١٢١/٢ وكذلك في الكتاب ١٢٠/١ .

(2) لمزاحم بن الحارث العقيلي . انظر : الكتاب ٣١٠/٢ ، والمقتضب ٥٣/٣ ، والمخصص ٦٥/١٦ ، وشرح المفصل ٣٩/٨ ، والنوادر /١٦٣ ، والخزانة ٢٥٣/٤ ، واللسان ٤٠٦/١٣ (صلل) . رويت خمساً بدلاً من ظمؤها وبزيزاء في شرح أدب الكاتب للجواليقي /٣٤٩ ، والمعرب /٣٤٩ ، والاقتضاب /٤٢٨ .

(3) للنابغة الذبياني . تجده في ديوانه /٥٠ ، وفي نسخة (ش) وردت ((الراميات)) .

فصلٌ

في الحال

المرادُ من الحالِ هو بيانُ الهيئة التي عليها وقعَ الفعلُ إما من الفاعلِ والحالُ حالُ لهُ ، وأما على المفعولِ – وإن كانَ تناولـه الفعلُ متعدياً – والحالُ حال لـه وإما منه[1] عليه والحالُ حالٌ لهما معاً .

وهو – اعني الحالَ – قد يكونُ مفرداً وقد يكونُ جملةً ، وهو صفةٌ في المعنى . إلاّ أنّه منفصلٌ ، فإن كان مفرداً انتصب على الانفصالِ كما ذكرناه ، ويلزمُ أن يكونَ نكرةً لانتفاءِ السببِ الموجبِ للتعريف ، لأنه ليس موضوعاً بذاته على التعريف ، ولا متصلاً بما هو له اتصالَ اتباع فيلزمُ فيه أن يكون معرفةً إن كان المتبوعُ معرفةً كالشأنِ في الصفةِ بل هو لافرازِ هيئةٍ من هيئةٍ كما أنّ التمييزَ لافرازِ جنسٍ من جنسٍ فكفوا نفوسهم مئونة التعريفَ الذي لا معنى لهُ .

ولكونه دالاً على الهيئةِ ينبغي أن يكونَ مشتقاً أو بمعنى المشتقِ .

فالمشتقُ يقدرُ فيه الضميرُ إن لم يرتفع به المظهرُ من الأسماءِ بشرطِ عودِ الضميرِ إلى ذي الحالِ على ما بيناه في بابِ خبرِ المبتدأ .

مثالُ الاولُ : جاءني زيدٌ راكباً غلامهُ . أو جاءني زيد راكباً غلامي .

والذي ليسَ بمشتقٍ فإمّا أن يكون جنساً – واكثر ما يكونُ ذلك في كلامِ المحدثينَ وعلى سبيلِ الاستعارةِ – قال أبو الطيبُ المتنبي :

بـدتْ قمـراً ومالـت خـوط بـانٍ وفاحـتْ عنـبراً ورنـت غـزالاً[2]

فكل واحدٍ من هذه الاسماءِ يدلّ على معنى تحته إذا نظرت فيه امكنك تناولهُ من قريبٍ .

---

(١) اظن العبارة تحتاج للواو بين منه وعليه ، ولا توجد في النسخ الثلاث .

(٢) للمتنبي . انظر : ديوانه ١٦٢/٢ .

وأما أن يكون غير جنس قال الله عز من قائل ﴿هَٰذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً﴾[1] كان المعنى مُذكِرَةً أو مُنبهةً[2] والله أعلمُ .

وإن كانَ جملةً ففي موضعِ نصبٍ ، والجملةُ قد تكونُ اسميةً كما تقول : خرج بكرٌ غلامهُ معه .

وقد تكون فعلية كما تقول : خرج بكرٌ يقدمهُ اخوه .

وقد تكونُ ظرفيةً كما تقول : خرجَ زيدٌ بسلاحه .

وقد تكون شرطية[3] كما تقول : خرجَ زيدٌ إن تلقه يكرمك . فكل واحدة من هذه تحتاج إلى ضمير يعود منها إلى ذي الحالِ ، وقد يجوزُ أن يستغني عن هذا الضمير بالواوِ التي تربطُ ربطاً ما ، ولكنْ بشرطِ ان يليها المبتدأ في نحو قولك : اقبل بكرٌ وزيدٌ حاضرٌ . أو ((قد)) مع الفعلِ الماضي في نحو : جئتكَ وقد طلعتِ الشمسُ . ولا محلَ لواحدةٍ من هاتينِ الجملتين لتراخيها عن ذي الحالِ ، ووقوعِ الواوِ فاصلةً بينها وبينه .

كما إنَ المظهر من الاسماء قد ينتصبُ عنه الحالُ كذلك المضمرُ قد ينتصبُ عنه هو . فإذا قلتَ : جاءني زيدٌ راكباً . فالحالُ لزيدٍ . فإذا قلتَ : زيدٌ جاءني راكباً . فالحالُ للضمير في جاءني وكذلك الشأنُ في نحو قولكَ : زيدٌ في الدار قائماً . فقائماً ينتصبُ عن الضمير المقدر في الظرفِ ، لأنَ العاملَ وهو معنى الفعلِ لم يلابس زيداً إنما هو ملابسٌ للضمير في الجار والمجرور . فاعرف العاملَ في الحالِ تعرف صاحبها .

واعلم أنَ العاملَ إذا كان فعلاً متصرفاً جازَ تقديم[4] الحال عليه وعلى ذي الحالِ تقولُ : راكباً جاءني زيدٌ . وجاءني راكباً زيدٌ .

---

(١) سورة الأعراف : الآية ٧٣ ، هود : الآية ٦٤ .

(٢) حمل النحويون آية محملين الأول منصوبة على الحال ((أي هذه ناقة الله لكم آية بينة ظاهرة . والثاني منصوباً على التمييز ((أي هذه ناقة الله لكم من جملة الآيات)) انظر : البيان في غريب اعراب القرآن ١٩/٢ .

(٣) عند ابن يعيش الجملة الحالية اسمية وفعلية وهو يدرج جملة الظرف والشرط ضمن الجمل الاسمية . انظر : شرح المفصل ٦٧/٢ والفرخاني فصل وقال جمل الحال فعلية واسمية وشرطية وظرفية .

(٤) انظر : الانصاف ٢٥٠/١ مسألة ٣١ .

وكذلك إذا كان اسمُ الفاعلِ أو اسمُ المفعولِ ، فإن كان شيئاً غير ذلك مما قدْ عددناه لك في بابِ الفعلِ والفاعلِ جازَ تقديمُ الحالِ على ذي الحالِ إن لم يمنع عنه مانعٌ ولم يجز تقديمُه على العاملِ تقولُ : فيها قائماً زيدٌ . ولا تقولُ قائماً فيها زيدٌ[1] .

وقد يعملُ في الحال من معاني الفعلِ ما لم نعدهُ لكَ ثُمَّ إذ لم يكن يعملُ في فاعلٍ ولا مفعولٍ من ذلك قوله تعالى ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[2] فشيخاً ينتصبُ على الحالِ وجعلوا العاملَ فيه ما يدلُّ عليه ((ذا)) من معنى[3] الإشارة وليسَ مثلُ ذلك بعاملٍ في الفاعلِ أو المفعولِ وعلى هذا قولهُ تعالى ﴿النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا﴾[4] وقوله عزَّ من قائل ﴿أَنَّ دَابِرَ هَٰؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾[5] جعلوا الإضافة في الاثنين عاملةً .

فأما قولهم : هذا بُسراً اطيبُ منه تمراً . فأما العاملُ في الاولِ من الحالنيِ هو الاشارةُ على ما بيناهُ وفي الثاني ما يلابسُ الجارَ والمجرورَ من معنى الفعلِ . وتمراً حالٌ عن المفعولِ ، إذ لا فرقَ في هذا الباب بين أن يفضي الفعلُ إلى المفعولِ بذاتهِ وبين ان يفضي إليه بتوسطِ جارٍ من الحروفِ[6] . فكلُّ واحدٍ من هذه المعاني ملابسٌ لما له الحالَ .

فأما قوله تعالى ﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[7] فمصدقاً هو الحالُ والعاملُ فيه معنى التحققِ[8] ، وهو ملابسٌ لذي الحالِ معنىً وإن كان لم يلابسهُ لفظاً كأنه وهو الذي تحقق أو وهو الذي تحقق مصدقاً .

---

(١) منع الفراء تقديم الحال سواء كان فعلاً أو معنى فعل انظر : اسرار العربية /١٩٢ .

(٢) سورة هود : الآية ٧٢ ، انظر : البيان في غريب اعراب القرآن ٢٢/٢ .

(٣) شرح المفصل ٥٨/٢ ، ان الحال ينتصب أما بهاء التنبيه والتقدير . انظر : إليه راكباً . أو انتبه إليه منطلقاً وأما باسم الإشارة تقديره : اشير إليه منطلقاً .

(٤) سورة الأنعام : الآية ١٢٨ .

(٥) سورة الحجر : الآية ٦٦ .

(٦) لا يجوز سيبويه وابن السراج تقديم الحال على الفعل والفاعل إذا توسط حرف الجر . شرح المفصل ٥٩/٢ ، ويجوز غيرهم ذلك والفرخاني منهم .

(٧) سورة البقرة : الآية ٩١ ، فاطر : الآية ٣١ .

(٨) انظر : البيان في غريب اعراب القرآن ١٠٩/١ .

فهذه الامثلةُ التي ذكرناها للحالِ منها ما يثبتُ منها ما يثبتُ فلا يزولُ كهذا الذي نحنُ فيه . ومنها ما لا يكونُ كذلك بل يكونُ زمانهُ اقصرَ من زمانِ ما هو لهُ ، وذلك القصورُ إمّا في المعنى كقوله تعالى ﴿هَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[1] ، لأنه لا يخرجُ عن الشيخوخة ما دام حياً وإن ان لم يكن له قبلُ .

وإما في الاستقبالِ كقولك : جاءني زيدٌ صبياً أو ما يشاكل ذلك ، لأن الصبي مما يزولُ في الغابرِ ، وأما فيهما معاً كما تقولُ : جاءني اخوكَ راكباً .

وأيضاً من الحالِ ما تكونُ مطابقةً في الوجود لما يعملُ فيها من الفعلِ أو ما يقومُ مقامهُ كالامثلة المذكورة ، ومنها ما تكونُ متصلةً به وإن كانت غيرَ مطابقة له كقولِه تعالى ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾[2] وكقولِ الشاعرِ – وهو امرئ القيس – :

فصِرنا إلى الحسنى ورقَّ كلامنا ... ورُضتُ فذلَّتْ صعبةً أيَّ اذلالِ[3]

هذا إن لم تحمل الكلامَ على التقديم والتأخير في ورُضتُ صعبةً فذلت .

وأيضاً من الحالِ ما يكونُ حالاً عن المعرفة كما عرفتَ .

ومنها ما يكونُ حالاً عن النكرةِ إما لتقدمهِ عليها لأنه لا يمكنُ أن يجعلَ صفةً لها ، وإما لأن النكرة قد اغنتْ غناءَ المعرفة .

وإما لنفيٍ[4] طرأ على الكلامِ مع استثناء وإما لاستفهامٍ[5] أو ما يجري مجراه مثالُ الأول قولهُ :

لعزةَ موحشاً طللُ[6] .

---

(١) سورة هود : الآية ٧٢ .

(٢) سورة النمل : الآية ١٩ .

(٣) ديوان امرئ القيس /٣٣ .

(٤) في (ش) ((للنفي طرأ)) .

(٥) في (ش) ((وأما الاستفهام)) .

(٦) لكثير عزة انظر : ديوانه /٥٠٦ تمامه :

.... يلوح كأنه خلل

ومثال الثاني قوله :

لا يـــركَنَنْ احــــدٌ إلى الاحجــــامِ يـــومَ الـــوغى متخوفـــاً لحمـــامِ[1]

ومثال الثالث : ما جاءني أتاكَ فقيرٌ سائلاً .
ومثال الرابع : هل أتاكَ فقيرٌ سائلاً .
وبالجملة كلما كان الانفصالُ ابلغَ كان النصبُ اصلحَ فذقْ تعرفْ .
وكلّ واحدٍ من الأمثلة التي ذكرناها للحال فإما عن الفاعلِ أو ما يجري مجراه ، وإما عن المفعولِ أو ما يجري مجراه وقد حملوا قوله عزّ من قائل ﴿فَأَتَتْ بِهِ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُ﴾[2] على أنّ تجعله حالاً عن الفاعلِ والمفعولِ معاً . وتقولُ : ضربي زيداً قائماً شديدٌ . ينتصبُ قائماً لأنه حالٌ إما عن الفاعلِ في المعنى وإما عن المفعولِ .
ومما يسألُ عنه في هذا البـاب قولـه تعـالى ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾[3] فجميعاً ينتصبُ على الحالِ وهي[4] للأرضِ والعاملُ فيه ما في الكلامِ من معنى الأخبار ، كأنه : الارضُ يحكمُ عليها جميعاً . أو يخبر عنها جميعاً بأنها قبضتُهُ . ولا شك أن الحال إذا كانت مؤكدةً لا مخصصةً كـان العمـلُ فيهـا اسهلَ . لأنهـا لا تستدعي الفعلَ استدعاء المخصصةِ[5] له فبالحري أن يقوى على العملِ فيها من المعاني الموهومةِ المقدرةِ ما لا يقوى على العملِ في تلك المخصصةِ إذ قد يكفى في نصب ثاني الاسمين مجردَ انفصاله عن الأولِ إن لم يعتبر التجددُ الذي يدلّ عليه بالفعلِ أو ما يقومُ مقامَ الفعلِ وذلك نحو :

---

(١) البيت لقطري بن الفجاءة الخارجي تجده في حماسة المرزوقي /١٣٦ والهمع ٢٤٠/١ ، والاشموني ١٧٥/٢ ونسب للطرماح . انظر : شعر الخوارج /٤٥ .
(٢) سورة مريم : الآية ٢٧ .
(٣) سورة الزمر : الآية ٦٧ .
(٤) انظر : المحتسب ٢٣٣/١ .
(٥) حاشية في النسختين (ب) ، (ش) تقول ((لأن راكباً من قوله : جاءني زيد راكباً ، إنما يقارن المجيء في حصوله وليس يقارن زيداً نفسه أو ليس متساوقاً له في الوجود وليس كذلك جميعاً لأنه إنما يقارن الأرض نفسها ولا يقتضي أمراً يتجدد على الأرض يكون هو العامل فيه والالفاظ كما قد عملت بحسب المعاني)) .

فوقهم عشرونَ ثوباً . وثلاثونَ درهماً على ما ستراه في موضعه إن شاء الله تعالى .

ومن النحويين[1] من[2] (قال : فأما قوله تعالى ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾[3] فالأرضُ مبتدأ وقبضتهُ مبتدأ ثانٍ وجميعاً في تقدير : إذ تكون جميعاً سد مسد خبرِ قبضتُهُ ، والجملةُ خبرُ الأرض)[4] .

فهذا شيءٌ لا أكاد اتفهمهُ وغايةُ ما يمكنُ أن يقال فيه : إنَ المعنى على تقديرِ قولِ القائل : الارضُ قبضةُ الله إذا اجتمعت . على أن يكونَ الظرفُ المقدرُ خبراً عن المصدر ثم المصدرُ والظرفُ خبراً عن الأرض تراه ظنَ أن الأرضَ كانت غير مجتمعة ، وانَ ذلك القبضُ كان موقوفاً على اجتماعها – تعالى الله عن ذلك – فهذا التأويلُ منه مستحيلٌ كما ترى ولو لم يستحلْ لكانَ ضعيفاً من حيثُ أنَ المقبوضَ لم يكنْ عيَن فيه لفظاً .

وأيضاً من جهةِ تخلل خبرِ المبتدأ الثاني بينه وبين الأول ، واعجبُ من هذا أنه قال : بعد : ويجوزُ أن يكون والارضُ جميعاً ذات قبضته فليت شعري ما الحاجةُ إلى ذكرِ ذات[5] ها هنا ، واطلاقُ لفظةِ القبضة على المقبوضِ[6] ليس بأقلِ من اطلاقه على ما سواه فتحقق هذه الجملة مستعيناً بالله .

---

(١) حاشية في النسختين (ب) ، (ش) ((هو الشيخ الامام السعيد نور الدين أبو الحسن علي البارع الاصفهاني : مقاتل الطالبيين النحوي رحمة الله عليه)) المقصود به أبو الحسن علي منتجب الدين انظر : ترجمته في تنقيح المقال ٢٩٧/٢ ، وروضات الجنان ٣١٦/٤ .

(٢) في نسخة (ج) زيادة تقول ((من حمل الآية على نحو قولهم : البر ارخص بقفيزين أي إذا بيع بقفيزين وهذا لا أكاد اتفهمه)) .

(٣) سورة الزمر : الآية ٦٧ ، وانظر : معاني القرآن ٤٢٥/٢ ، وانظر : اعراب القرآن المنسوب للزجاج ٧٢٩/٢ .

(٤) ما بين المعقوفتين محذوف من نسخة (ج) .

(٥) أبو علي الفارسي يقدر ذات قبضته ، واعترض عليه بأن المضاف إليه لا يعمل بما قبله إذا حذف المضاف . والعكبري في الاملاء يسر المسألة بأن جعل الأرض مبتدأ وقبضته خبراً وجميعاً حالاً أي : إذا كانت مجتمعة . انظر : املاء ما من بن الرحمن ١٣١/٢ .

(٦) ونسب للفارسي في اعراب القرآن ٧٢٩/٢ قوله ((في التذكرة لا يجوز أن يكون جميعاً منصوباً على تقدير : إذا كانت جميعاً ، لأن إذا تبقى غير متعلقة بشيء لأن القبضة مصدر فلا تعمل فيما قبلها ولكنه على ان تجعل المصدر يعني المفعول أي : المقبوض ، والمفعول ينصب ما قبله وإن لم يعمل المصدر فيما قبله .

ولو عاملنا هذا الشيخ[1] رحمهُ الله معاملتهُ من كان قبله من الشيوخ لطم الخطبُ ولكنا رأينا له الفضلُ علينا كما لهم الفضلُ عليه واللهُ المستعانِ ولا حولَ ولا قوةَ إلاّ به .

ومما ينتصب على الحالِ ما هو مثلُ قولِ جرير :

أعبــداً حــلَّ في شــعبي غريبــاً ألؤمــا لا ابالــكَ واغترابــا[2]

كأنه اتفتخر[3] عبداً لكنه حذفَ مع العاملِ في الحالِ ما هو له الحالُ فهذا جائزٌ حسنٌ فقسْ عليه ما شئت لكن بشرطِ أن تكونَ قد ابقيت في الكلامِ ما يستدلّ به على المحذوف . وعلى هذا : بُعهُ بدرهمٍ فصاعداً . إلاّ أنّ المحذوفَ هنا لا يجوز اظهارُهُ ، كأن صاعداً نفسه قد صارَ عوضاً عنه .

وقد تقعُ المصادرُ موقعَ الحالِ :

فمنها النكراتُ يقالُ لقيته كفاحاً ، ورأيته عياناً وجئتُهُ ركضاً أو مشياً . وأتيتُه مفاجأةً وفجأةً . وكلمته شفاهاً . فكلُ واحدِ من هذه المصادر هو واقعٌ موقعَ الحالِ . فأما انتصابهُ فعلى احدِ وجهين : إما على أنّه هو الحالُ نفسهُ كما يقالُ : إنما أنت[4] سير . على التوسع فيكون داخلاً في القسمِ الذي ليس بمشتقٍ من قسمي الحالِ المفردةِ ، وإما على انه مصدرٌ ينتصبُ عن الحالِ والتقديرُ جئته اركضَ ركضاً . ولقيتهُ مكافحاً كفاحاً . وعلى هذا القياسُ فيكونُ قد حذف ما هو الحالُ على الحقيقةِ وبقي المصدرُ دالاً عليه كما قالوا في الخبرِ : أنتَ مذ اليومِ[5] سيراً سيراً .

---

(١) المقصود هنا بالشيخ منتجب الدين علي بن عبيد الله القمي ٥٨٥هـ مرّ ذكر مصادره قبل قليل .

(٢) البيت لجرير ديوانه /٦٥ .

(٣) هذا قول البصريين وقال بعضهم هي مصادر حذف مضافها أي : اتيان الركض ، وسير عدو ، ولقاء فجأة وقيل هي أحوال حذف المضاف منها أي : ذا سعي ، وذا فجأة . والكوفيون يقولون عنها انها افعال مطلقة وقال بعضهم انها افعال مطلقة لافعال مقدرة . انظر : الهمع ٢٣٨/١ .

(٤) الكتاب ١٦٨/١ ((إنما أنت سير فإنما جعلته خبراً لانت ولم تضمر فعلاً)) انظر : كذلك الانصاف ٨٢٧/٢ .

(٥) انظر : الكتاب ١٦٨/١ .

وقدْ يجوزُ أنْ يكونَ من هذا القسم ((قاطبةً وطراً)) في قولهم : لقيتُ الناسَ قاطبةً ، واتاني القومُ طراً فيكون كلّ واحدٍ منهما مصدراً لا يستعملُ إلاّ هكذا كما قالوا سبحان الله . فإن لم يجعل من هذا القسم لزم أن يكون من الحالِ ما لا يستعمل صفةً ولا بأس .

ومنها المعارف[1] : إمّا مضافةً كما تقول : جاءني زيدٌ وحده[2] واتاني القومُ قضَضُهم بقضيضهم . على تقدير منفرداً انفراداً ، ومنقضين انقضاضهم ، وقد يجعلُ قضَضُهم تابعاً لما قبله في الاعراب .

وكذلك قالوا : مررتُ بهم ثلاثتهم[3] وثلاثتهم وأما بالألفِ واللام نحو قولُ لبيد يصفُ عيراً آتنا :

فارسلها العراكَ ولمْ يذدها ولم يشفق على نغصِ الدّخالِ[4]

على تقدير تعترك العراكَ المتصور كان منها .

فأما قولهم : جاءني الجماء الغفير . فالاشبه ان يكون على هذا الوجه فتكون الجماء الحالة المجيء .

وقد يؤنث[5] كثير من المصادر : كالعافية ونحوها وزعم الخليل[6] : انهم تكلموا بهذه الكلمة على نية ما لم تدخله الألف واللام فكأنه قدرها نفسها الحال ويقوي هذا انهم يقولون : جاءني الجماء الغفير . يريدون الجمع الكثير من الناس . وهذه المصادر لا يقاس عليها غيرها ولا النكرات المذكورة منها ما لم يكن العامل في الحال المحذوفة مناسباً لها . لو قلت : اتاني ضربا . لم يجز لأن اتاني لا يدل على ((ضارباً)) دلالته على فاجئا .

وقد يوجد منها ما لا يشتق الحال من لفظة فيكون على المعنى نحو قول زهير :

---

(١) جوز البغداديون ويونس مجيء الحال معرفة . انظر : الهمع ٢٣٩/١ .

(٢) انظر : الآراء المتباينة في وحده هل هي للفاعل أم للمفعول . انظر : شرح المفصل ٦٣/٢ .

(٣) بنو تميم يجرونه على الاسم الأول ان كان نصباً فنصباً وإن كان جراً فجراً وإن كان رفعاً فرفعاً . انظر : الكتاب ١٨٦/١ .

(٤) انظر : ديوان لبيد /١٠٢ ط النهضة بغداد . وروي في الديوان ((فأوردها)) .

(٥) عنوان في حاشية (ش) تأنيث المصدر .

(٦) انظر : الكتاب ١٨٨/١ .

فلأيـا بـلأي مـا حملنـا غلامنـا على ظهـر محبـوك ظمـاء مفاصـله[1]

كأنه مجهداً بجهد وإن لم ينطق به لأن الحمل المذكور قد يدل على الاجتهاد كما ان الطلب قد يدل عليه في نحو قولهم : طلبته جهدك في المضاف .

واعلم ان من الاسماء التي ليست بمشتقة ما قد يقع موقع الحال وإن كان ليس بانفراده بل مع غيره تقول : بعت المتاع يداً بيد ، وكلمت فلاناً فاه إلى في . وفي الدعاء على الرجل فأها لفيك يعنون الداهية قال الشاعر :

فقلـت لـه فاهـا لفيـك فإنهـا قلوص امرئ قاربك ما أنت حاذرهُ[2]

وانتصاب كل واحد منهما قد يجوز أن يكون على انه مفعول وقع موقع الحال كأن التقدير[3] : بعته لامساً يداً بيد . وكلمته محولا فاه إلى في . وأيضاً مدينة فاها لفيك .

ويد يجوز أن يكون على انه واقع موقع المصدر الواقع موقع الحال فكأنك إذا قلت : بعته يداً بيد . قلت : بعته بيعاً حاضراً وإذا قلت : كلمته فاه إلى في . قلت : كلمته[4] مشافهة . وإذا قلت في الدعاء على الرجل فاها لفيك . مقاربة من الشر .

ونظير ذلك نصبهم : تراباً له وجندلاً . على حدٍّ نصبهم سعياً لك ورعياً والحال الحقيقية هي التي تصلح لجواب كيف .

---

(١) ديوان : زهير /١٣٣ .

(٢) لابن سدرة الهجمي أو الاسدي نوادر أبي زيد /١٨٩ ، وانظر : سيبويه ١٥٩/١ ، وشرح ابن السيرافي ١٨٧/١ ، وفرحة الأديب /١٨ ، والخزانة ٧٩/١ .

(٣) الرأي منسوب للكوفيين انظر : شرح المفصل ٦١/٢ .

(٤) انظر : شرح المفصل ٦١/٢ وينسب هذا الرأي للبصريين .

فصلٌ

في المفعول له

اعلم ان الواحد منا لا يكون فاعلاً باعتبار ذاته فقط ما لم ينضم إليه أمر زائد على ذاته متجدد . فإذا اتفق أن يكون ذلك المتجدد حدثاً في النفس وصرح به سمي مفعولاً له ، وينتصب عن الفعل جعل الفاعل فاعلاً له للعلة الجامعة المذكورة ، فقد ظهر انه لا يكون إلاّ حدثاً صادراً عن الفاعل ولكونه سبباً في ظهور الفعل عنه ينبغي أن يكون مغايراً للفعل إذ الشيء لا يكون سبباً لنفسه ، ولأنه قد يكون بحيث يعرفه المخاطب ، جاز أن يُعرَّف وان كان الغالب عليه التنكير[1] جاز أن يكون سبباً غائباً يلحظ به ما هو الغاية له قال حاتم :

واغفِرُ عوراءَ الكريم ادخارهُ   واعرضُ عن شتمِ اللئيم تكرُّما[2]

وأن يكون سبباً باعثاً ليس غاية يقصد قصدها ، قال :

يركبُ كلَّ عاقرٍ جمهورِ   مخافةً وزَعَلَ المحبورِ[3]

والهولَ من تهورِ الهُبورِ

وعلى هذا فقس ما سواه من المصادر .

---

(١) ادخاره ، وزعل للمحبور والهول . مفاعيل له معرفة حيث ان الفرخاني من الذين يرون مجيء المفعول له معرفة ونكرة . أما الجرمي والرياشي فهما يعدان المضاف إليه في نية لانفصال كمثلك وغيرك .
انظر : اسرار العربية /١٨٨ ، شرح المفصل ٥٤/٢ .

(٢) ديوان حاتم /١٠٨ .

(٣) هذا الرجز للعجاج . انظر : ديوانه /٢٨ .

فصلٌ

في المفعول معه

المفعول معه لا يكون إلاّ من الاسماء الصريحة ويكون مقارناً ، أما للفاعل وأما للمفعول حالة وقوع الفعل . والعامل فيه ، قد يكون فعلاً ، وقد يكون معنى فعل لكن بتوسط الواو ، وإنما انتصب لأنهم حادوا به عن سنن العطف ، وليس شيئاً يتوجه القصد إليه بالاخبار عنه أو به ، ويكون ذلك في مواضع من الكلام مخصوصة ولزيادة فائدة لا يفيدها الاتباع ، يقولون : جئت وبكراً وما فعلت وأخاك فأول ما في هذا ان الواو هنا تفيد مع الاشتراك في الحال القرآن ، ولو عطفت بها لم تفد إلاّ الاشتراك فقط .

فإن قيل وهذه ((الواو)) قد تفيد القرآن في نحو قوله :

يا زبرقانُ اخابني خلفٍ ... ما أنت ويْبَ أبيكَ والفخرُ[1]

وفي قولك : ما شأن الأمير والمال يبذله . ومع ذلك لا ينصب بها .

قلنا : لم ندع ان النصب في : جئت وبكراً للواو وإنما جعلنا النصب للفعل ولكن مع الواو المفيدة للقرآن ولو أوجدت أو قدرت الفعل في مسألتك أيضاً للزم النصب . ومن الأسباب ما هو مهيء للفعل ومعين عليه ، فإذا انضم إليه الفاعل حصل الفعل والثاني : ان الضمير المتصل في مثل قولك : ما صنعت وأخاك . لا يحسن العطف عليه إلاّ إذا أكد . فلو قلت : ما صنعت واخوك كان قبيحاً . وعلى هذا ما زلت وعبد الله حتى أجاب . ولدلالة الواو على القرآن ما استغنى ما زلت عن الخبر كما في نحو قولك : كل شاة وسلختها .

وأيضاً على قولهم : انك ما وخيراً[2] . ولا تظنن ان الواو وما بعدها الخبر ، لأن الواو ليست ظرفاً ولا حرف فيستكن فيها أو معها الضمير عائد إلى المخبر عنه وإذا لم يكن

---

(١) للمخبل وهو ربيع بن ربيعة ديوانه /١٢٥ صنعة د. حاتم الضامن في مجلة المورد المجلد الثاني العدد الأول .

(٢) مجمع الأمثال ٥١/١ ((ما زائدة ونصب خيراً على تقدير : أنك وخيراً مجموعان أو مفترقان . يضرب في موضع البشارة بالخير وقرب نيل المطلوب .

ذلك فكيف تكون الواو مع الاسم بعدها نفس الخبر بل هو قائم مقامه لكونه مغنياً عنه .

فهذه الواو إذا لم يسبقها الفعل كانت عاطفة ، فإن سبقها الفعل على الوجه المذكور سواء كان لازماً أو متعدياً عاقها عن العطف فانتصب الاسم بعدها على انه مفعول معه ذلك الفعل ، وعلى ذلك قولك : ما زال يسير والنيل وقول الشاعر :

كـأن وإياهـا كحـران لم يُفِـقْ　　　عـن المـاءِ إذ لاقـاهُ حتـى تقـدَّدا[1]

وكذلك قولهم : استوى الماء والخشبة . المعنى به مر الماء بالخشبة مراً سوياً فالواو[2] مع كونها مفيدة للقرآن قد اغنت عن الباء كما ترى وأيضاً قوله تعالى ﴿فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾[3] لا يسهل فيه الاشتراك في العامل مع الفاعل لما قد أريناك ولا مع المفعول إذ لا تقول اجمعت[4] اليوم .

فأما قولهم : لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها . فالنصب مع كونه مفيداً للقرآن يدل على انها متروكة له مفرعة إليه وكذلك : جاء البرد والطيالسة[5] . يؤذن بأن مجيء الثاني من الاسمين مرتب على مجيء الأول منهما ، وعلى هذا فقس ما صح لك به السماع . فإن اردت ان تخترع شيئاً من ذلك فبعد دربة بها يمكنك تطلب الفائدة المشروطة في الباب .

فإن قيل : فما يقولون في قول العرب : ما شأنك وبكراً . وفي قولهم : ما انا وخالداً وكيف أنت وزيداً وأيضاً في قول الراعي .

---

(١) البيت لكعيب بن جعيل . انظر : الكتاب ١٥٠/١ ، وجمل الزجاجي /٣٠٧ والاصول لابن السراج ٢٥٥/١ .

(٢) في (ج) ((قالوا)) .

(٣) سورة يونس : الآية ٧١ .

(٤) انظر : البيان في غريب اعراب القرآن ٤١٧/١ ، واملاء ما من به الرحمن ١٩/٢ .

(٥) انظر : الأصول ٢٥٦/١ ، والطيالسة نوع من البسة الشتاء . انظر : اللسان ٤٣٠/٧ (مادة طلس) .

ازمــانَ قــومي والجماعــةَ كالــذي ... منــعَ الرحالــةَ ان تميــلَ ممــيلا[1]

قلنا : ان هذه الاسماء إنما تنتصب على تقدير الفعل وقد عرفناك قبلُ ان الفعل كما يعمل ثابتاً في اللفظ كذلك قد يعمل مقدراً في المعنى .

وأما الفائدة فلأنك لا يحسن لك عطف المظهر على المضمر في قولك : ما شأنك وبكر على ما ستعرفه بعد ان شاء الله تعالى ، ولو جاء لجاز كما في المظهر إذا قلت ما شأن اللص والمتاع يسرقه[2] . وليس الشأن مقابلاً لبكر فيجوز عطفه عليه . فإذا قلت : ما شأنك وبكراً كان التقدير : ما شأنك وملابستك[3] بكراً .

وأما : ما انا . وكيف أنت . فلما قد عرفت من ان الاستفهام يغلب عليه الفعل فكأنك إذا قلت : ما انا وخالداً ؟ قلت : ما كنت انا وخالداً . وإذا قلت كيف أنت وزيداً . قلت : كيف تكون أنت وزيداً ، وعلى هذا : ازمان قومي والجماعة واشعارا بأن ذلك قد كان تقضى ولا يفيد الابتداء هذا المعنى المطلوب .

فإن قلت : ما شأنك وشأن بكر . لم يكن إلاّ الرفع ، وكذلك ما أنت وخالد .

ومما يدخل في هذا الباب قولهم : مالك ودياً . لم يحسن العطف فتعين النصب كما في قولك : ما شأنك وبكراً . على ما ذكرناه .

ومن ذلك قولهم : حسبك وسعيداً . حملوه على الفعل لأن معناه كفاك وسعيداً .

---

(١) مجموعة أشعار النميري /١٤٦ جمع د. ناصر الحاني ط دمشق ١٩٦٤ ، انظر : جمهرة اشعار العرب /٩٣٠ ، والكتاب ١٥٤/١ ، والمقرب ١٦٠/١ ، والخزانة ٥٠٢/١ ، والهمع ١٢٢/١ ، والاشموني ١٣٨/٢ ، ويروى بـ ((أيام قومي)) .

(٢) يقاربه مثال سيبويه في الكتاب ١٥٦/١ ((ما شأن قيس والبر تسرقه)) .

(٣) انظر : شرح المفصل ٥٠/٢ .

فصلٌ
في المصدر وكيفية انتصابه

الذي يخصه ان الفعل قد يتناول المصدر من حيث هو مصدر وهو كالفضلة في الكلام فينتصب عنه ، يستوى في ذاك اللازم من الافعال والمتعدي منها . تقول : قمت قياماً وأكرمت زيداً اكراماً . وظننت ظناً . كفى الابهام[١] حيث اردت تأكيد الفعل فقط .

فإن كنت تبتغي وراء ذلك فائدة أخرى فلابد من التخصيص[٢] ، أما بالوصف أو ما يجري مجراه . كما تقول : قمت قياماً طويلاً . ونهضت نهضتين . كأنه نهوضاً مكرراً ، وأما بالتعريف باللام كقولك : ظننت الظن : يعني الذي عرفه المخاطب . وأما بهما معاً كقولك : اكرمته الاكرام العجيب . وخطوت الخطوات الثلاث .

وأما بالاضافة كقولك : ضربته ضرب موتور[٣] ، وصمت صوم المقيم .

فإن اضفت إلى غير ماله الفعل أو عليه كان على تقدير : حذف المصدر وصفته المضافة بشرط إقامة المضاف إليه مقامه كقوله تعالى ﴿فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهِيمِ﴾[٤] أي شراباً كشرب الهيم والله اعلم .

أو كقول الحجاج[٥] ((والله لاحزمنكم حزم السلمة ولاضربنكم ضرب غرائب الابل)) أي حزماً مثل حزم السلمة وضرباً مثل ضرب غرائب الابل .

وقد يجوز ان يتوسع في هذه المصادر كلها فتنزل منزلة المفعول فتنصب نصبة .

---

(١) الهمع ١٨٦/١ ((المبهم هو ما يساوي معنى عامله من غير زيادة : قمت قياماً ، وجلست جلوساً ، وهو لمجرد التأكيد ولا يثنى ولا يجمع لأنه بمنزلة التكرير)) .

(٢) سماه ابن يعيش بالموقت فهو يدل على المقدار والكمية : ضربت ضربتين ، وضربت ضرباً شديداً . انظر شرح المفصل ١١١/١ .

(٣) في (ج) ((موقور)) .

(٤) سورة الواقعة : الآية ٥٥ .

(٥) من خطبة الحجاج ذائعة الصيت عند توليه الكوفة . انظر : اللسان ١٣٩/٢ مادة غرب .

فإذا توسعت جاز لك الاضمار تقول : اعجبني الضرب الذي ضربته . وسرني قيام قمته . فإن لم تتوسع فيه لم يجز الاضمار ، لأن الضمير لا يكون لفظه مناسباً للفظ الفعل فلا يتناوله المصدر .

فإن قلت : قمت هذا القيام جاز أن يكون على مصدريته فإن جوزت حذف القيام مكتفياً بهذا لم يكن هو إلاّ مفعولاً . وكلما كان اخص كان اشبه بالمفعول .

وقد يقع الاسم الذي هو اعم من المصدر موقع المصدر فيتنصب انتصابه قال :

فعاديــت شــيئاً والــدريسُ كأنّمــا يقلبــه وردٌ مــن المــومِ مــردم[1]

نصب شيئاً لوقوعه موقع عداء .

وقد يحذف المصدر وتقام صفته مقامه فتنصب نصبه تقول : قمت طويلاً . وضربت شديداً .

فإن قلت : اقمت الطويل . وضربت الشديد . لم يحسن[2] لما قد عرفت ، ولأن الحاجة إلى اثبات المتخصص امس منها إلى اثبات المبهم .

فإن كان الموصوف مأخوذاً في حده صلح انتصابه على المصدر نحو : قعدت القرفصاء[3] ومشت المرأة الخيزلى . ومشى البعير العرضنة . وذلك لأنك إذا قلت : مشت الخيزلى . كنت كأنك قلت : مشيت المشية التي هيئتها كذا . فإن قدرت الموصوف قبلها كنت كأنك قلت : مشت المشية التي من شأنها كذا وكذا . وكذلك ما أشبه هذا .

وقد ينتصب المصدر من غير ماله[4] من الفعل إذا كان دالاً عليه ومؤذناً به قال :

---

(١) لم أعثر عليه .

(٢) حاشية في الأصل ((فإن قلت : أكرمته احسن اكرام . أو احسن الكرام . فضلت احسن على المصدر لاضافته إلى المصدر . جاز في نفس المصدر التعريف والتنكير .

(٣) قعد يتعدى إلى جنس القعود وسيبويه يرى نصب القرفصاء بقعد . انظر : الكتاب ١٥/١ . وابن السراج في أصوله ١٩١/١ يرى قرفصاء صفة للمصدر المحذوف والفرخاني يرى هذا أيضاً .
والقرفصاء : شد اليدين تحت الرجلين عند الجلوس . اللسان / مادة قرص ٢٣٣٩/٨ .

(٤) انظر : الخصائص ٣٠٩/٢ .

مــــا أنْ يمــــسَ الأرضَ ألا جانــــبٌ   منهُ وحـرفُ الساقِ طـيُّ المِحـلِ[1]

ومن المصادر ما ينتصب على اضمار الفعل المتروك اظهاره أما مفرداً وأما مضافاً .

فالمفرد على ضربين منه ما هو دعاء تقول : سقيا لك ورعيا[2] . وأيضاً : بعداً له وسحقاً وأيضاً : تعساً وتباً وأيضاً بؤساً له . وأيضاً جدعاً وعقراً . وقال ابن أبي ربيعة :

ثُــــمَّ قــالوا تُحبّهــا قلــتُ بهــراً   عـدَدَ القطـرِ والحصـا[3] والـترابِ[4]

كل ذلك قد اختزل الفعل فيه استغناء عنه لأنك كأنك قدرت الفعل واقعاً متصلاً في حال حديثك فأنت في تثبيته وتزجيته ، وقد يقال : خيبة له غيبا له . على هذا وقد سمع خيبة له على الابتداء قال أبو زيد :

أقــامَ وأقــوى ذاتَ يــومٍ وخيبــةٌ   لأولِ مــن يلقــى وشــرٌ مُيسّــرُ[5]

فهذا على سبيل الابتداء بني عليه الكلام[6] وكذلك قوله :

أهــاجيتمُ حســانَ عنــد ذكائــهِ   فغــيٌ لاولادِ الحمــاسِ طويــلُ[7]

جعل ((غي)) كالشيء الذي قد فرغ من وجوده والمعنى كما في الأول ، لأن هذا دعاء أيضاً . كما قالوا : رحمة الله عليه . استعمل هذه الألفاظ اكثرها كاستعمال

---

(١) لأبي كبير الهذلي . انظر : ديوان الهذليين ٨٨/٢ ويروى ((ألا منكب)) بدلاً من ((ألا جانب)) .

(٢) ((لك)) لتبيين الدعاء الكتاب ١٥٧/١ .

(٣) كتبت في النسخ الثلاث بالألف المدودة كذلك الحال في بعض كتب اللغة والنحو وكتبت في كتب أخرى بالمقصورة .

(٤) انظر : ديوان عمر /٤٢٣ .

(٥) انظر : ديوان أبي زيد الطائي /٦١ .

(٦) انظر : الكتاب ١٥٧/١ .

(٧) البيت لحسان . انظر : ديوانه /٣٥٨ .

العرب اياها .

لو قلت : سقي لك . لم يجز وكذلك لو قلت : تب له . لم يجز كما لو قلت : ويحا له . بالنصب ، وقد يجوز ان ينتصب قولهم : مرحباً وأهلاً[1] على المصدر كأنه رحبا واستهلا .

فإن حملته على نحو قوله :

إذا جئـتُ بوّابـاً لـه قـال : مرحبـاً ألا مرحـبٌ واديـكَ غـيرُ مضـيقِ[2]

كان مفعولاً قد اقطع عنه الفعل .

ومما يلحق بهذا القسم من المصادر قولهم : تربا له وجندلا . كأن التقدير فيه : ترب وجندل[3] . وإن كان لا يجوز استعمال شيء من ذاك . وقد يجوز ان يحمل على هذا قولك هنيئاً مريئاً كأنه : هناك هناء هنيئاً . حذف الموصوف واقيم مقامه الصفة ، فإن لم توسط هناء كان حالاً ولا يجوز هنيء بالرفع . وقد يجوز تراب له وجندل جوازاً حسناً ، ومما ينتصب على المصدر دعاء : لا شللا ولا عمي .

ويقولون : ويلا له[4] . ويلا كيلا . والاكثر فيه الرفع .

ومنه ما ليس بدعاء . يقولون حمداً وشكراً . وأيضاً : عجباً منك . ولا افعل هذا الأمر ولا كودا ، وأيضاً تقول : افعل ذلك ومسرة وكرامة . وفي الأخبار : ما هو إلاّ اعطاء وإنما انا سيراً سيراً .

فإن قلت : أنت سير . بالرفع فعلى تقدير حذف كأنه ذو سير ، أو على ان تطلق لفظة سير على السائر إذ سمع ذلك كقوله تعالى ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا﴾[5] أو على ان تجعل سائر هو السير نفسه مجازاً .

---

(١) انظر : المقتضب ٣/٢١٧ .

(٢) لأبي الاسود الدؤلي . انظر : ديوانه /٦٥ .

(٣) بدلاً من تربت يداك . انظر : الكتاب ١/١٥٨ .

(٤) انظر : الكتاب ١/١٦٧ .

(٥) سورة الملك : الآية ٣٠ .

ومما ينتصب أيضاً في الاستفهام : اقعوداً[1] وقد قام القوم . تنصب حيث تقصد تصوير الحال التي اتصل فيه الفعل ، وأتت لاثباته .

ومما ينتصب على هذا النحو قول جرير :

ألم تعلــم مُســرحِي القــوافي فــلا عيّــاً بهــنّ ولا اجتِلابــاً[2]

كأنه ادعي عليه انه عيي بها أو اجتلبها فقيل : عياً واجتلاباً . فنفي ذلك ، لا عيا بهن ولا اجتلابا[3] .

وأما المضاف من هذه المصادر ولنذكر منه ما ليس بمتصرف فعلى ضربين : موحد ومثنى . فالموحد نحو قولنا سبحن الله . أي نسبح الله . وفيه معنى التنزيه قال تعالى ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾[4] وقال أمية بن أبي الصلت :

سُــبحانهُ ثــم سُــبحانا يعــودُ لــه وقبلنــا ســبحَ الجــودى والجمــدُ[5]

وقوله سبحانا إنما سهل انفصاله عن المضاف إليه لتكرره وانه قد تقدم استعماله على الوجه الذي ينبغي . وأيضاً نحو قولك : معاذ الله . خزل الفعل استخفافاً ومن هذا قول أمية :

ســلامك ربّنــا في كــلّ فجــرِ بريئــاً مــا تغنثــك الــذّمومُ[6]

قال سيبويه[7] ((براءتك ربنا من كل سوء)) .

---

(١) انظر : الكتاب ١٦٩/١ - ١٧١ .

(٢) انظر : ديوان جرير /٦٢ .

(٣) يوافق المصنف تقسيم الاعلم الشنتمري في حاشية الكتاب ١١٩/١ .

(٤) سورة الصافات : الآية ١٨٠ .

(٥) ديوان أمية بن أبي الصلت /٣٠ .

(٦) انظر : ديوان أمية بن الصلت /٥٤ ، ورويت ((تغنتك وتعنتك)) .

(٧) الكتاب ١٦٣/١ ، زعم أبو الخطاب ان سبحان الله كقولك : براءة الله من اسوء كأنه يقول : ((ابرئ براءة الله من السوء)) .

فإن قيل : فعلام ينتصب ريحانه في قولهم : سبحان الله وريحانه . قلنا على المصدر لأن الريحان يستعمل رزقاً قال النمر :

ســـــلامُ الالـــــهِ وريحانُـــــهُ ورحتـــــه وسمـــــاء دِرر[1]

فكأنه قال تسبيحه واسترزاقه فانتصاب[2] ريحانه هنا كانتصاب ((تربا وجندلا)) في المفرد . وقد يجوز أن يكون من هذا القبيل عمرك[3] الله على نحو قوله :

عمرتُـــك الله إلاّ مـــا ذكـــرتِ لنـــا[4]

وإن كان لا يجتمع معه الفعل إذ قال صار كالعوض عنه وكأنه صار تعميرك الله فحذف منه الزوائد .

ومما لا يستعمل إلاّ مضافاً قولهم : اجدك . على الاستفهام .

وأما المثنى من هذه المصادر فكما تقول في الاستعطاف : حنانيك . كأنه حنانا بعد حنان . أي : كلما مر حنان جاء حنان فثنوه : كحواليك[5] . وعلى هذا : لبيك وسعديك[6] . يقال : الب على كذا إذا اقام عليه لا يتحول عنه ، وسعديك أيضاً على تقدير : اسعادا بعد اسعاد . حذفت الزوائد منهما معاً وانتصبا على المصدر وقال :

ضـــرباً هـــذا ذيـــك وطعنـــاً وخضـــا[7]

كأنه هذّا بهذٍ من ضارب واحد أو هذّا بهذٍ من متضاربين . وانتصابه على المصدر

---

(١) للنمر بن التولب ديوانه /٥٥ .

(٢) في (ب) ((وانتصابه)) .

(٣) انظر : أمالي ابن الشجري ٣٤٩/١ .

(٤) ذُكر سابقاً .

(٥) حاشية في النسختين ((التثنية في هذه الاسماء تفيد الكثرة)) .

(٦) انظر : المقتضب ٢٢٣/٢ .

(٧) للعجاج . انظر : ديوانه /٣٥ .

وإن كان قد وصف به[1] قالوا : ائت سيراً بالنصب وعلى هذا قوله :

إذا شُقَّ بُردٌ شُقَّ بالبرد مثلُه   دواليكَ حتى ليسَ للبردِ لابسُ[2]

قد يجوز أن يكون واقعاً موقع الأمر ، وقد يجوز أن يكون حالاً فيما ذهب إليه صاحب الكتاب[3] .

ومما ينتصب مصدراً قولهم : لا افعل ذلك البتة قطعت الهمزة اشعاراً بأن الكلام كأنه قد تم عند قولك ذلك ثم استأنفت قولك البتة على القطع من الأول لفظاً وإن كان متصلاً به معنى وليس هذا شيئاً يقاس عليه .

ومن ذلك قولك : هذا سعيد الحق . وقد يجوز ان ينكر فيقال : أنت الكريم[4] حقاً . بخلاف البتة .

ومن ذلك قولك : له جودٌ جودَ البحر ، لأن جود الأول قد أغنى غناء الفعل فانتصب عنه الثاني انشد :

فيها ازدهافٌ أيّما ازدهافِ[5]

بالنصب ومن ذلك قول الشاعر :

إني لامنحكِ الصدودَ وإنّني   قسماً إليكِ مع الصدودِ لاميلُ[6]

انتصب قسماً على أن يكون مصدراً لفعل لا يجوز إظهاره[7] هنا . وقد حمل على

---

(١) حاشية في (ب) ، (ش) ((كأنه يقدر : ضربا بهذا كما يقدر بـ : أنت تسير سيرا)) .

(٢) لسحيم . انظر : ديوانه /١٦ . ونسب البيت إلى عبد بني الحسحاس .

(٣) انظر : الكتاب ١٧٥/١ – ١٧٦ .

(٤) حاشية في النسختين ((الأكثر في حقاً التنكير وفي البتة التعريف وإن كان قد يقال أيضاً : لا أفعل ذلك البتة)) .

(٥) لرؤبة كما في ديوانه /١٠٠ .

(٦) نسب للأحوص ديوانه /١٦٦ .

(٧) في (ش) ((اظهار)) وفي (ب) ، (ج) ((اظهاره)) .

هذا قوله تعالى ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾[1] دل قوله (احسن كلّ شيءٍ) على انه قد خلق كل شيء . فانتصب عنه المصدر كما لو صرح بالمدلول عليه .

ومن هذا قولهِ :

إذا رأتــــني ســـــقطتْ أبصـــــارُها   دأبَ بكـــــارِ شـــــايحت بِكارُهــــا[2]

وعلى هذا فقس والله المعين .

---

(١) سورة السجدة : الآية ٧ .

(٢) لغيلان بن حريث . انظر : الكتاب ١٧٩/١ والمقتضب ٢٠٤/٣ انظر : اعراب القرآن /٨٨٣ .

فصلٌ
في الاستثناء

لنا نعني بالاستثناء هنا اخراجك الشيء من الحكم الذي كنت حكمت به على الجملة التي هو بعض منها ، فاعلم ان الاستثناء له أدوات بها يحصل هي : ألا وغير وسوى وسواء وليس ولا يكون وعداً وحاشا وخلا .

أما ((إلاّ))[1] فحرف يستعمل في الكلام على أربعة[2] أوجه :

احدها : أن يكون ((ان)) الشرطية و ((لا)) من جانب الفعل يلتقيان فتدغم النون في اللام والحكم باق على ما كان عليه قبل . قال الله جل من قائل ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾[3] وعلى هذا إلاّ حظيةُ فلا اليه[4] إلاّ ان الفعل قد حذف منه .

والثاني : ان يكون ناقصاً لمعنى النفي فيتخطاه العامل سواء كان بعده فاعلاً نحو قولك : ما قام إلاّ زيد . أو مفعولاً كقولك : ما أعطيت إلاّ بكراً أو الثياب[5] . أو مجروراً بحرف نحو : ما مررت إلاّ بخالد . أو ظرفاً كقولك : ما ركبت إلاّ اليوم . وعلى هذا : لا افعل ذلك إلاّ ان يقوم زيد . أي إلاّ وقت ان يقوم زيد . حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه . أو حالاً كقولك : ما جاءني عمرو إلاّ ماشياً . وعلى قول حارثة ابن بدر الغداني :

يا كعبُ ما طلعت شمسٌ ولا غربتْ   إلاّ تقرّب اجالاً لميعادِ[6]

فتقرب في موقع نصب على الحال ، وكذلك إذا قلت : ما جائتني إلاّ وقد طلعت

---

(١) في (ج) ((أما الأول)) .

(٢) انظر : المغني ٦٦/١ .

(٣) سورة التوبة : الآية ٤٠ .

(٤) المثل مذكور سابقاً .

(٥) في (ب) ((بكراً والثياب)) .

(٦) لحارث بن بدر الغداني . انظر : شعراء امويون /٣٤٢ .

الشمس . كان لقولك : جئته وقد طلعت الشمس ، وكذلك إذا قلت : ما لقيت بكراً إلاّ زيد بجنبه . أو مفعولاً له كقولك : ما ضربت زيداً إلاّ تأديباً له . أو مصدراً ينتصب عن الفعل نحو : ما قمت إلاّ قياماً كلا ولا . أي ، خفيفاً . أو صفة تتبع الموصوف في اعرابه . أو بدلاً تقول : ما جاءني أحد إلاّ بكر . جاز فيه الوجهان .

أما البدل فمن حيث أنه يستقيم ان تقول : ما جاءني إلاّ بكر . على ما ستعرفه بعد ان شاء الله تعالى .

وأما الصفة فمن حيث ان إلاّ قد دخلت على غير في الوصف . كما ان غيراً قد دخلت على إلاّ في الاستثناء على ما نستقبل القول إن شاء الله تعالى .

وكذلك ما مررت بأحد إلاّ زيد . وعلى هذا : ما جاءني القول إلاّ بكر . وما مررت بالقوم إلاّ زيد . وأيضاً تقول : قل كريم يفعل ذلك إلاّ ابوك . لأن المعنى معنى النفي .

وأيضاً : هل فيها أحد إلاّ أخوك . لأن الكلام لم يدخل بعد في حيز الاثبات فأما قوله :

وكـــلُّ أخٍ مفارقُـــهُ اخـــوهُ   لعمـــرو أبيـــكَ إلاّ الفرقـــدانِ[1]

فمحمول على المعنى ، لأن ((مفارقه)) بمعنى لا يلازمه .

وقد يحمل التابع في الاعراب على موضع المتبوع إذا لم يكن الحمل على لفظه تقول : ما أتاني من أحد إلاّ زيد . ولا رجل عندك إلاّ بكر ، لأن ((من ولا)) هاتين لا تدخلان المعرفة فالحمل لا يمكن إلاّ على الموضع[2] وعلى هذا قوله :

يـــا ابـــني لُبـــيني لســـتما بيـــدِ   إلاّ يـــداً ليســـت لهـــا[3] عضـــدُ[4]

لأنك لو قلت : ليست إلاّ بيد . لم يستقم[5] .

(١) لعمرو بن معدى كرب ديوانه ١٨١/ ، ونسبه بعضهم إلى حضرمي بن عامر في حماسة البحتري ١٥١/ ، والحماسة البصرية ٤١٨/٢ .

(٢) انظر : الكتاب ٣٦٢/١ .

(٣) في (ب) ، (ش) ((على)) وفي (ج) كالمروي في كتب اللغة والنحو .

(٤) لاوس بن حجر كما في ديوانه ٢١/ ، ونسب لطرفة .

(٥) شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ٢٤٠/ ((حجة انه نصب (يدا) لأنه حملها على موضع (بيد) لأن (بد) في موضع نصب وإن كانت الباء قد عملت)) .

وقد يجوز أن تكون ((إلاّ)) هذه مع الاسم الذي بعدها على الاسم الذي قبلها ، وان كان معرفة إذا كان منفياً قال :

عشيّةَ لا تغني الرماحُ مكانها ولا النَّبلُ إلاّ المشرفِي المصمّمُ[1]

ولأن يحمل على البدل أولى إذ هو في تقدير تكرير العامل ، فكأنه عشية لا تغني الرماح ولا النبل ولا يغني إلاّ المشرفي المصمم .

ومما لا يكون إلاّ على البدل قولك : ما مررت إلاّ بزيد إلاّ بأبي بشر . إذا كان أبو بشر هو زيداً . وذلك لأن إلاّ قد كررت كما ترى قال :

مالكَ من شيخِكَ إلاّ عَمَلُهُ إلاّ رسيمهُ وإلاّ رمَلُه[2]

وعلى هذا فقس ما سواه .

وقد عرفت ان إلاّ[3] على هذا الوجه إنما تجيء قبل تمام الكلام وإلاّ فلا يمكن ان يتخطاه العامل لا متبعاً ولا مبتدعاً .

والوجه الثالث من وجوه إلاّ : ان يكون للاستثناء ومعه الفعل أو معنى الفعل وذلك إذا جاء وقد تم الكلام ، ويكون على ضربين : احدهما ان يجيء بعد الاثبات تقول : جاءني القوم إلاّ زيداً . ولقيت القوم إلاّ زيداً . ومررت بالقوم إلاّ زيداً . افردت زيداً من القوم وهو منهم من حيث انه لم يشاركهم في الحكم الذي حكمت به عليهم ، ولاشك ان ها هنا مستثنى منه وهو يعم جملة من الأشخاص يكون حظه من الاعراب ما يقتضيه موضعه من الكلام ، ومستثنى يكون في الأكثر منصوباً على انه فضلة تأتي بعد تمام الكلام ومنفصلة عما قبلها بحيث يستدعيها من جهة النظم . وعاملاً في المستثنى يكون ملابساً للمستثنى منه ، أما لفظاً كما قد سبق في الأمثلة المذكورة ، وأما معنى كقوله تعالى

---

(١) لضرار بن زور ... انظر : الكتاب ٣٦٦/١ ، والخزانة ٥/٢ ، والاشموني ١٤٧/٢ ، والعيني ١٤٧/٢ ، والمفضليات /٦٥ ، والخزانة ٧/٢ ونسب إلى الحصين بن الحمام المرى ويروى ((المصمما)) .

(٢) لمجهول .. انظر : الكتاب ٣٧٤/١ ، والهمع ٢٢٧/١ ، والاشموني ١٥١/٢ ، والتصريح ٣٥٦/١ .

(٣) في (ج) ((لا)) .

﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾[1] فالعامل في الاستثناء هو معنى الفعل الذي دل عليه الفاسقون كأنه فسقوا هم إلاّ الذين تابوا[2] . وعلى هذا : القوم اعداؤك إلاّ بكراً . كأنه : القوم عادوك إلاّ بكراً ، وقد يرفع بطريق الاتباع تنزيلاً ((لا)) مع ما بعد منزلة غير على ما سنذكره في هذا الباب ان شاء الله تعالى قال سبحانه ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾[3] .

والآخر ان يجيء بعد النفي أو ما يجري مجرى النفي تقول : ما جاءك القوم إلاّ بكراً . و : هل مررت بأحد إلاّ زيداً ، لأن احداً في النفي يعم الاشخاص المنكورة .

فإن قيل : أليس الاسم بعد إلاّ في مثل هذا المثال متمماً لما قبله من الكلام ؟

قلنا : بلى ولكن بشرط أن يكون صفة له وإلاّ ناقضه لمعنى النفي أو بدلاً ، إذ قد علمت ان المتبوع من الاسماء لا يتم دون التابع له في الاعراب ، ومن لم يجعل هذا الاسم بدلاً لما قبله ولا صفة كان قد تم الكلام دونه وإلاّ فيه للاستثناء فهذا باعتبارين كما ترى .

فإن قيل ان إلاّ مع الاسم الذي يتصل بها قد تقدم على المستثنى منه نحو : ما جاءني إلاّ بكسر ، أحد . فمن أي القبليين هو ؟ ان جعلته استثناء لزمك ان يكون الاستثناء قبل تمام الكلام ، وإن جعلته صفة . أو بدلاً لزمك تقدم التابع من الاسماء على المتبوع منها ؟

قلنا : تنصبه على الاستثناء ولا يلزمنا شيء مما ذهبت إليه كما تنصب زيداً في نحو : اكرم زيداً اخوه . على انه مفعول ، وقد علمت ان المفعول أيضاً ، إنما يأتي بعد تمام الكلام ، والوجه في هذا ان كل واحد من المنصوبين هو ، وإن كان مقدماً في اللفظ فهو مؤخر في النية ، والمستثنى وإن كان لا يجوز تقدمه على العامل ، إلاّ انه إنما يعمل فيه بتوسط ، إلاّ فقد يجوز تقدمه على[4] المستثنى منه فافهم .

وعلى هذا قوله – وهو كعب بن مالك .

---

(١) سورة النور : الآية ٤ – ٥ .

(٢) انظر : البيان في غريب اعراب القرآن ١٩١/٢ .

(٣) سورة البقرة : الآية ٢٤٩ .

(٤) انظر : الانصاف ٢٧٥/١ مسألة ٣٦ .

النـــاسُ أَلْـــبٌ علينـــا فيـــكَ لـيـسَ لنـــا إلاّ الســـيوفَ واطـــرافَ القنـــا وزرُ[1]

وأيضاً قد يجوز لنا ان نرفعه كما تقول : لي مثله رجل . فيجعل ((رجل))[2] بدلاً من مثله . فالابكر على هذا الوجه يكون فاعلاً لجاءني واحد بدلاً منه والأول هو الاقيس ومما قد يجوز[3] فيه النصب والرفع قولهم : لا اظن أحداً يجلس معك إلاّ زيداً .

فالنصب فيه من وجهين :

احدهما : أن يكون استثناء ، والآخر أن يكون بدلاً من أحد المصرح به وتكون إلاّ ناقضة للنفي .

وأما الرفع فعلى انه يجعل بدلاً من أحد في يجلس لأن النفي قد تناول يجلس كما تناول احداً قال عدي بن زيد :

في ليلـــةٍ لا نـــرى بهـــا أحـــداً يحكـــى علينـــا إلاّ كواكِبُهـــا[4]

فإن قلت : لا اكرم احداً يجلس معك إلاّ زيداً . لم يجز إلاّ النصب ، لأن النفي هنا لم يتناول يجلس كما تناوله ثم إذ قد عرفت الاستثناء وشرطه وقد وضح لك انه لا يعمل في مستثنى واحد أكثر من عامل واحد ولا يستثنى من جملة واحدة أكثر من مستثنى واحد .

فأما قولهم : ما جاءني إلاّ زيد إلاّ عمراً . أو : ما جاءني إلاّ زيداً إلاّ عمرو ، فإن أحد الاسمين هو الفاعل وإلاّ فيه ناقضة للنفي على ما عرفت ، والآخر ما هو المستثنى سواء كان مقدماً عليه أو مؤخراً عنه - كما لا يجوز ان ينصبا معاً على الاستثناء ، كذلك لا يجوز ان يرفعا معاً لا على أن يكونا فاعلين ، لأن الفعل الواحد لا يرتفع عنه فاعلان اثنان على هذا الحد ، ولا على أن يكون الثاني بدلاً من الأول ، لأن الأول ليس هو الثاني كما في قوله الشاعر :

(١) لكعب بن مالك ديوانه /٢٠٩ ونسب لحسان كما في ديوانه /١٦٥ .

(٢) في (ج) ((رجلاً)) .

(٣) انظر : الكتاب ٣٦١/١ .

(٤) انظر : ديوان عدي /١٩٤ ، ونسبه بعضهم لاحيحة بن الحلاج .

مالـــك مـــن شـــيخك .... البيــــــت

ولا اعم منه فيندرج هو تحته كما في نحو قولك : ما جاءني أحد إلاّ زيد . لأن المبدل منه ابداً يكون في حكم الساقط على ما سيتضح لك ان شاء الله تعالى .

ولا فرق بين ان تقول : ما جاءني أحد إلاّ زيد . وبين ان تقول : ما جاءني إلاّ زيد . وكذلك لا فرق من قوله :

مالـــكَ مـــن شـــيخِكَ إلاّ عملُــه   إلاّ رســـــيمُهُ وإلاّ رملُـــــه[1]

وبين قولك : ما جاءني إلاّ زيد إلاّ عمرو . لو جاز وبين قولك : ما جاءني إلاّ عمرو ، لأن زيداً جاء في الأول . ولم يجيء في الثاني ، ولا على ان يكون صفة له ، لأن إلاّ قد تكررت واللفظ واحد .

فإن قلنا : ما جاءني غير زيد إلاّ عمرو . فاختلف اللفظانِ جاز كقوله :

يا كعبُ صبراً على ما كان من مضضٍ   يـا عمـرو لم يبـقَ منـا غـيرُ اجـلادِ[2]

إلاّ بقيـــات انفـــاسٍ نحشـــرجُها   كراحـــلٍ رائـــح أو بـــاكرٍ غـــادِ

فإن حملت على قريب من هذا قول الفرزدق :

مـــا بالمدينـــة دارٌ غـــيرُ واحـــدةٍ   دارُ الخليفـــةِ إلاّ دارُ مروانـــــا[3]

---

(١) البيت مذكور سابقاً .

(٢) البيت للحارثة بن بدر الغداني . انظر : الكتاب ٣٧٣/١ وشعراء امويون /٣٤٢ مع اختلاف في الرواية :

يـــا كعـــب صـــبراً ولا تجـــزع علـــى احـــدِ   ....

والبيت الثاني :

بينـــا نقلـــبُ أرواحـــاً نحشـــرجها   كـــرائح راحـــل أو بـــاكرٍ غـــادي

(٣) نسب للفرزدق .... ليس في ديوانه / تجده في الكتاب ٣٧٣/١ ، والمقتضب ٤٢٥/٤ ، ومعاني القرآن ٩٠/١ ، وشرح السيرافي ٣٠٦/٣ والأبيات المشكلة للفارقي /٢٧١ ، والأصول لابن السراج ٣٧١/١ .

اعني أن يكون ((إلاّ دار)) صفة بعد صفة وإن كان لا لغير وإلاّ فلابد لك من نصب أحد الاسمين فقط على الاستثناء اعني : غير واحدة . أو إلاّ دار .

فأما قول الكميت :

فما لـــي إلاّ اللهُ لا ربَّ غــيرهُ ومـــالي إلاّ الله غــيركَ ناصــرُ[1]

فإن غيرك ينتصب فيه على حال لناصر مقدمة عليه .

والرابع من وجوه ألا ان يكون دالاً على الفعل[2] دلالة النائب على المنوب عنه ، فيكون هو بنفسه ناصباً من غير ان يحتاج إلى تصريح بالفعل الذي يكون هو العامل لكن بشرط ان نهيء الالةَ - الاسم الذي يعمل هو فيه على ما ذكرناه قبل - وهذا الصنف قسم قسمين :

احدهما : نحو قولك : له علي مائة إلاّ ثمانين إلاّ عشرين إلاّ سبعة . فالحاصل ثلاثة وثلاثون . فإن زدت بعد إلاّ سبعة . فقلت مثلاً : إلاّ خمسة . كان الحاصل ثمانية وثلاثين ، والوجه في ذلك ان تعمد إلى آخر ما تجده من الاعداد وهو في مثالنا الأخير : خمسة فتنقصه مما يليه وليكن سبعة يبقى اثنان تنقصهما من العشرين يبقى ثمانية عشر تنقصها من الثمانية يبقى اثنان وستون تنقصها من المائة التي هي أول الاعداد الموضوعة في مثالنا هذا . يبقى ثمانية وثلاثون وهو الحاصل عندك وإن شئت جمعت مسميات الافراد من هذه الاعداد ولتكن مائة وعشرين في مثالنا الأول ومائة وخمسة وعشرين في مثالنا الثاني - إذ هي الأول والثالث والخامس ونقصت منها مجموع مسميات الازواج - اعني الثاني والرابع - ومجموعهما المثالين سبعة وثمانون . يبقى في الأول ثلاثة وثلاثون وفي الثاني ثمانية وثلاثون . وعلى هذا القياس إلى حيث شئت .

ومن هذا القسم قول الحاسب في المسائل الست الجبرية شيء إلاّ واحداً يعادل كذا . أو مال إلاّ عشرين يعادل كذا . أو مائة إلاّ خمسة جذور تعادل كذا .

---

(١) انظر : ديوان الكميت ١٦٧/١ ، جمع والتحقيق د. داود سلوم ط النعمان - النجف .

(٢) بمنزلة غير ، انظر : المغني ٦٧/١ .

فالا هذه تنصب الاسم بعدها نصباً على ما ذهب إليه المبرد[1] في باب الاستثناء كله حيث جعل ((إلاّ)) مكان استثني وإن كان في سعة من ذاك ثم فكأنك إذا قلت : عشرون إلاّ خمسة . قلت عشرون تنقص خمسة . فهذا القسم كما ترى يخص الاعداد .

والقسم الثاني : نحو قولك : ما أتاني القوم إلاّ حماراً . فحمارا ينتصب بعد إلاّ بالا كأنك قلت : دع حماراً أو تدع حماراً وما يجرى هذا المجرى .

والمتقدمون من أصحاب هذه[2] الصناعة : ذهبوا إلى ان إلاّ هذه بمعنى لكن . وقلما يصرحون ان الخبر مقدر فيها محذوف . فإن كان بمعنى لكن فلابد[3] من تقدير الخبر والاشبه ما ذهبنا إليه .

وعلى الوجهين يكون الكلام جملتين في حكم واحدة . وإنما قدرنا ها هنا معنى الفعل أو لكن لأن المنصوب بعد إلاّ لم يكن بعضاً من الجملة التي وقع عليها الحكم .

فإن سميت هذا – القسم الثاني – استثناء فباشتراك الاسم أو على ان يرسم الاستثناء بأعم من رسمنا المذكور في صدر هذا الباب بأن لا نشترط فيه كون المستثنى بعضاً من الجملةِ التي تحكمُ عليها فحينئذٍ يمكنكُ أن تجعلَ دخولَ هذا فيها وخروج ذلك منها فصلين تفصلُ بهما نوعي الاستثناءِ : احدهُما عن الآخرِ فتقولُ : متصلٌ ومنقطعٌ .

فمن المنقطع أيضاً قوله تعالى ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾[4] ولكن التأويلات[5] .

---

(١) انظر : المقتضب ٣٩٠/٤ ، والانصاف ٢٦١/١ .

(٢) يعني البصريين ((كل استثناء منقطع يقدر بلكن)) شرح اللمحة البدرية /٤٩٤ .

(٣) انظر : هذا الخلاف بين البصريين والكوفيين في الانصاف ٢٦٦/١ مسألة ٣٥ .

(٤) سورة هود : الآية ٤٣ .

(٥) حاشية دخلت في متن (ش) وعليها علامة ويحتمل أن تكون عاصم . بمعنى : ذي عصمة كما قالوا : لابن معنى ذي لبن . فيكون على اتصال . وأيضاً يمكن ان يحمل على تقدير حذف المضاف كأنه لا معصوم يعصم من أمر الله إلاّ المرحوم . على الأول من الوجهين .

أولاً عاصم يعصم من أمر الله إلاّ إيمان من رحم على الثاني . هذا اريد بأمر الله للطوفان فإن اريد به حكم الله على العموم كان التقدير في الثاني من الوجهين . لا عاصم يوجد من أمر الله ، لأن الإيمان لا يوضح ممانعاً لحكم الله جملة ، فهذا كله من طريق الاحتمال اللفظي والله اعلم بما أراد .

منه قوله عزّ من قائل ﴿أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾[1] وأكثر ما يوردُ من المنقطعِ يمكنُ أن يجعل[2] متصلاً على وجهٍ من الوجوه ، إما حقيقةً كقولهم : ما زادَ إلاّ ما نقصَ على تقدير حذف المضافِ كأنه ما زاد إلاّ قدرَ ما نقص بالنصبِ إن جعلت زاد متعديةً ، وبالرفع إن جعلتها لازمةً وكقوله تعالى ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾[3] لأن القرية هذه نكرةٌ تعم قومَ يونس وغيرهم وعلى هذا قولهُ تعالى ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ﴾[4] وأما مجازاً كقولك في صفة الليل : لم يسامرني فيه أحد إلاّ الكواكب . لأنها قد تنزل منزلة العقلاء في ذلك وكقوله :

يــا دارَ ميّــة بالعليـــاءِ فالســـندِ	اقــوت وطــال عليهــا ســالفُ الابـدِ[5]
وقفــتُ فيهـــا أصــيلالاً أســـائلها	أعيـت جواباً ومـا بـالربعِ مـن أحـدِ
إلاّ اواريُ لأيـــا مـــا أبيّنهـــا	النــؤي كــالحوضِ بالمظلومـةِ الجلـدِ

يمكنك ان تقول انه جعل من أحد شاملاً الاوارى والنؤى شموله اولي العقول من أهل تلك الديار . ويقوي لك هذا رواية الرفع في الاوارى والنؤى .

وأمـا غـير : فالاصـل فيـه ان يكـون للوصـف[6] كمـا ان الأصـل في إلاّ أن تكـون للاستثناء وقد يدخل كل واحد منهما على الآخر فيوصف بالأعلى ما ذكرنا ويستثنى بغير يقولون : جاءني القوم غير زيد . وما اتاني أحد غير بكر . كما يقولون : إلاّ زيداً

---

(١) سورة الحج : الآية ٤٠ . انظر : البيان في غريب اعراب القرآن ١٧٧/٢ .

(٢) يحصر سيبويه مثل هذا القطع بلكن تحت عنوان : هذا باب ما لا يكون إلاّ على معنى ولكن . انظر : الكتاب ٣٦٦/١ .

(٣) سورة يونس : الآية ٩٨ .

(٤) سورة هود : الآية ١١٦ .

(٥) للنابغة الذبياني ، انظر : ديوانه /١٦ .

(٦) انظر : المغني ١٥٨/١ .

وإلاّ بكراً . فاعرابه اعراب الاسم الواقع بعد إلاّ هذه .

وقد يتسع في غير فيجرى مجرى الاسم الواقع بعد إلاّ التي تستعمل على الوجه الرابع من الوجوه المذكورة ، يقولون في العدد : له عندي عشرة غير سبعة ، وفي الاستثناء الذي يسمونه المنقطع :

فتـــىً كملـــتْ خيراتـــهُ غـــير أنّـــه ‏ ‏ ‏ جـــوادٌ فمـــا يبقـــي مـــن المـــالِ باقيـــا[١]

وأما ((سوى وسواء)) فكل واحد منهما ينتصب على الظرف مفيداً لمعنى الاستثناء يقولون : جاءني القوم سوى زيد . وما اتاني أحد سواك . ولا يقولون على هذا الحد جاءني زيد سوى عمرو .

وقد تجري مجرى غير فيكون بحيث يلي العوامل تقول : ما جاءني سوى زيد ومررت بسوى زيد[٢] وما بعده ينجر بالاضافة إليه .

وأما ((ليس)) فيحتلم ان يكون حرفاً للاستثناء كالا ومما يعضد هذا انه استوى فيه المذكر والمؤنث تقولون : اتيتني ليس فلانة . ويحتمل أن يكون هو الذي قد ذكرناه في باب كان وأخواتها على ما ذكرناه ثم اضمر فيه الاسم لدلالة الكلام عليه ، فكان التقدير في قولهم : اتوني لا يكون زيداً . اتوني لا يكون بعضهم زيداً . فقد أفاد كل واحد منهما معنى الاستثناء . وليس الاسم بعده ينتصب على الاستثناء على الوجه المذكور قبل .

فأما ((عدا وحاشى وخلا)) فحكمها حكم لا يكون وليس على الوجه الثاني يقولون : أتونا عدا زيداً . جاءوني حاشى بكراً . وافوني[٣] خلا عمراً . وإن قرنت بعدا ، وخلا ((ما)) فقلت : اتوني ما عدا زيداً . ووافوني ما خلا عمراً . فالأشبه أن تكون ما بمعنى

---

(١) البيت للنابغة الجعدي كما في ديوانه /١٧٣ ، روته أكثر المصادر ((فلا)) والمصنف والقالي في أماليه ٢/٢ ((فما)) .

(٢) ينسب هذا الرأي للكوفيين كما ورد في شرح المفصل ٨٤/٢ أي خروج سوى إذا استثنى بها من معنى الظرفية إلى معنى الاسمية أي تصبح بمعنى غير وقد تدخل عليها حروف الجر .

(٣) وفي (ج) ((ووافوني)) .

الذي كأنك قلت : اتاني الذي جاوز زيداً وإن لم يتكلم بهذا .

وقد يجر الاسم بعد حاشى[1] وكذلك بعد خلا إذا خلت من ما قال :

حاشى أبي ثوبانَ إنَّ بهِ ضنًا على الملحاةِ والشتم[2]

فيجوز أن تكون حاشا اسماً مضافاً على وزن : خاتم وطابع وأصله من الحشا وهو الناحية[3] .

ويجوز أن يكون حرفاً من الحروف الجارة .

وكذلك خلا يجوز أن يكون اسماً مضافاً ، ويجوز أن يكون حرفاً جاراً فأما قوله تعالى ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ﴾[4] و (حاشى لله)[5] فحاشى لله يجوز ان يكون اسماً : كطوبى لزيد . وحذف التنوين من حيث ان الكلام كان بني على الإضافة ، ثم اقحمت اللام كقوله :

يا بُوسَ للجهلِ ضراراً لاقوامِ[6]

---

(١) حاشية في النسختين ((وقد سمع : جاءني القوم عدا زيد . فيكون - عدا - اسماً مضافاً ينتصب إما حالاً وإما ظرفاً . والحال اقيس . وكذا الشأن في حاشى وخلا إذا جعلا اسمين)) .

(٢) لسبرة بن عمرو الاسدي .. تجده في المحتسب ٣٤١/١ ، والانصاف ٢٨٠/١ ، والمغني ١٢٢/١ ، وشرح المفصل ٨٤/٢ ، ٤٧/٨ ، الهمع ٢٣٢/١ ، ونسب للجميح الاسدي في المفضليات /٣٦٧ ، والعيني ١٢٩/٣ ، والاصمعيات /٢١٨ .

(٣) انظر : اللسان ١٩٤/١٨ مادة حشا .

(٤) سورة يوسف : الآيتان ٣١ ، ٥١ .

(٥) التيسير في القراءات السبع /١٢٨ ((أبو عمرو وحاش لله في الحرفين بالف في الوصل فإذا وقف حذفها اتباعاً للخط . روى ذلك عن اليزيدي منصوباً والباقون بغير ألف في الحالين)) انظر : السبعة في القراءات /٣٤٨ ، المغني ١٢٢/١ .

(٦) للنابغة الذبياني كما في ديوانه /٧١ وصدره :

قالت بنو عامر خالوا بني أسد ....

ويجوز أن يكون فعلاً[1] واللام للتبيين كما قالوا : سقيا لك . وأما حاش لله فقد حذفت الألف منه حذف الياء من قوله تعالى ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾[2] يجتزأ بالفتحة عن الألف كما يجتزأ بالكسرة عن الياء .

(١) المغني ١٢١/١ ((وهي – أي حاشى – عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل قالوا : لتصرفهم فيها بالحذف ولادخالهم اياها على الحرف وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ، ولا يثبتان الفعلية)) .

(٢) سورة الفجر : الآية ٤ .

فصلٌ
في التمييز

التميز – كما عرفت – صنفان : صنف منه يلابسه الفعل تقول : طبت نفساً . وضاق غيرك ذرعاً . فطبت يعمل في ((نفسا)) كما ان جاء يعمل في ((ماشيا)) قلت : جاءني اخوك ماشياً . فهذا الصنف ينتصب على انفصاله من الكلام الذي قبله ويكون مفرغاً لبيان الجنس الذي به وقع الفعل ، فلا يليق به التعريف[1] ، كما ان الحال لما كانت لمجرد بيان الهيئة التي عليها وقع الفعل لم يعرف . لأن الفعل قد يخلو من ان يكون له جنس به يقع ، ولا يخلو من أن يكون للذي هو منه أو عليه هيئة فيها وقع . كان عمله في التمييز اضعف من عمله في الحال فلم يقولوا : شحماً تفقأ[2] بشر . كما قالوا : راكباً اتاني زيد . على التقديم ومن هذا القبيل قولك : مررت برجل حسن وجهاً وعلى هذا قوله تعالى ﴿أَحۡسَنُ أَثَٰثٗا وَرِءۡيٗا﴾[3] لأن العامل هنا ليس هو الفعل الصريح . وكذلك إذا قلت : أنت اكرم منه أهلاً . فإن اردت ان تصرح بالفعل قلت : حسنت وجهاً . وكرمت أهلاً . وعلى هذا قوله تعالى ﴿قُلۡ هَلۡ نُنَبِّئُكُم بِٱلۡأَخۡسَرِينَ أَعۡمَٰلًا﴾[4] والجمع فيه لاختلاف اجناس[5] العمل ، فهذا الصنف داخل في القسم الأول من قسمي المنصوبات المذكورة في باب تعديد العوامل[6] .

والصنف الثاني : هو القسم الثاني من قسمي المنصوبات : ليس يلابسه الفعل فلا يمكن أن يكون منصوباً عن تمام الكلام بل ينتصب عن تمام الاسم وحده . وأكثر ما يكون

---

(١) انظر : المقتضب ٣٢/٣ .

(٢) سيبويه لا يجوز تقديم المميز على العامل الكتاب ١٠٥/١ .

(٣) سورة مريم : الآية ٧٤ .

(٤) سورة الكهف : الآية ١٠٣ .

(٥) التيسير في القراءات السبع ١٤٩/١ ((قالون وابن ذكوان)) اتانا وريا بتشديد الياء من غير همز ، والباقون بالهمز ووقف حمزة مذكور في بابه . انظر : كذلك تفسير القرطبي ١٤٣/١١ .

(٦) انظر : فصل في تعديد العوامل وتعريف العلل في أعمالها .

ذلك في الكميات[1] إذا فقدت فيها الإضافة أما لامتناعها كما في : أحد عشر من الاعداد إلى : تسعة عشرة[2] ثم من : عشرين إلى تسعين . تقول : هذه ثلاثة عشر درهماً . واربعون ديناراً . لم يستجيزوا الإضافة .

أما في : أحد عشر : فلأن الاسم الثاني لما طال به اللفظ صار بحيث يحجب عن الإضافة .

وأما في : عشرين . فلأن النون هي وإن كانت شبيهة بالنون في[3] معاشرين فقد بنيت عليها اللفظة بحيث لا تحذف منها على ما عرفت يدلك على هذا قوله :

ومــــاذا يــــدّري الشـــعراءُ مــــني ... وقـــد جــــاوزتُ رأس الاربعـــينِ[4]

وكذلك لم يقولوا : تسعة عشر دراهم . ولا تسعو[5] ثياب فانتصب الاسم بعدها مفسراً على التمييز ، وكذلك ما اضطروا في التعريف إلى الحاق اللام بهذه الاعداد نحو : الاحد عشر ثوباً ، والثلاثون ديناراً . لا الشأن في الاعداد المضافة وهي من الثلاثة إلى العشرة تضاف إلى جموع القلة أيها وجد ، وهي افعل وافعال وافعله وأيضاً فعله .

فأما ثلاثة شسوع . فلفقد اشسع . وما يجرى مجراه .

ثم من المائة إلى الألف تضاف إلى المفرد يقولون : مائة درهم . ومائتا درهم ، وألف ثوب ، وكذلك آلاف ثوب كأنهم كانوا على التكثير في اداني الاعداد احرص فلما استمرت الكثرة وطغت ثابتة في الأوهام[6] اكتفوا بالواحد عن المكثر فإن عرفت شيئاً من ذلك الحقت اللام بالمعدود إذ ليس هو تمييزاً يلزمه[7] التنكير فقلت : مائة الدرهم وألف

---

(١) سماه ابن يعيش المقادير التي تشمل اربعة اضرب : مكيف وموزون وممسوح ومعدود . انظر : شرح المفصل ٧٢/٢ .

(٢) انظر : المقتضب ١٦٤/٢ .

(٣) انظر : المقتضب ٣٢/٣ .

(٤) البيت لسحيم بن وثيل الرباحي ... انظر : المقتضب ٣٣٢/٣ ، ٣٧/٤ ونسب لجرير ديوانه /٥٧٧ .

(٥) في (ش) ((ولا تسعو اثياب)) .

(٦) في (ج) ((الأنعام)) .

(٧) انظر : الانصاف ٣١٥/١ . التمييز عند البصريين لا يكون إلاّ نكرة .

الثوب . وأيضاً خمسة الاثواب ، ولأن المعدود هنا كان طبقاً للعدد (من حيث الجمعية . وجاز أن يجعل تابعاً للعدد)[1] فيقال : هذه الخمسة الاثواب برفع الاسمين ، ولم يجز ذلك في غيره لفقد العلة المجوزة له .

فإن قيل : فكيف الحال في سائر المعدود كما ان الواحد له الافراد ؟ تقول : درهم ودرهمان ، وثوب وثوبان وأما ما سوى ذلك من الاعداد فمركب من مرتبتين أو مراتب . والوجه فيه ان يقرن المعدود بآخر المراتب[2] ذكراً . تقول : خمسة وعشرون ديناراً . ومائة وأحد عشر ثوباً . وثلاثة آلاف وثلاثة وثمانون رجلاً وعلى هذا القياس فإن بنيت الكلام على المعدود لم يكن لك بد من التثنية أو الجمع فجاء العدد بعده صفة له .

تقول : عندي رجلان اثنان . ومررت بدراهم سبعة ، وبنعاج ثلاثين ، وعلى هذا قوله صلّى الله عليه وآله : (الناس كابل مائة لا تكاد تجد فيها راحلة)[3] .

ومما يلحق بأحد عشر وعشرين وما معهما كم التي للاستفهام تقول : كم رجلاً جاءك وكم ثوباً لك – لأن الإضافة قد ذهبت بها كم الخبرية . نحو : كم رجل لقيته – نصبوا الاسم الذي بعد كم المستفهم بها على التمييز وأما لانتفائها في الحال وإن كانت غير ممتنعة – اعني الإضافة – سواء كانت غير مغيرة للمعنى . فجازت لفظاً وذلك نحو قولهم : عندي منوان دهنا . وثلاثة اجربة برا . وراقود خلا . وما في السماء قدر راحة سحابا . تنتصب هذه الاسماء بعد الكميات المذكورة مفسرة على التمييز .

فإن اضفت فقلت : لي منوا سمن وجريب[4] بر . و : راقود خل وما في السماء راحة سحاب . جاز أو كانت مغيرة له فلم يجر مع استبقاء المعنى بحالة نحو قولك : لي مثله رجلاً[5] .

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ج) .

(٢) في (ب) ((المركب)) وفي (ج) ((المراتب)) وهي الصحيحة وفي (ش) ((المراكب)) .

(٣) صحيح مسلم : فضائل الصحابة /٢٣٢ ، صحيح الترمذي : أدب /٨٢ ، سنن ابن ماجة : فتن /١٦ ، مسند أحمد بن حنبل : ٧/٢ ، ٤٤ ، ٧٠ .

(٤) الجريب مقدار معلوم . انظر : اللسان ٢٦٣/١ .

(٥) حاشية في (ب) . (ش) رجلا مفسر للضمير في مثله وإذا اضيف لمثل في لفظ رجل وجب الحاق الألف به . والمستحسن لي مثل ذلك الرجل أو مثل هذا الرجل . فإن التقيت بالرجل فقلت : لي مثل الرجل تعني ذلك الرجل الواحد بعينه كان له مساغ فإن اضفت إلى الضمير (مع) الرجل وجئت بالرجل مفسراً بعده كفت الجنسية في رجلاً فلم يحتج إلى الحاق لام التعريف به ولا يلحق) .

ولو قلت : لي مثل رجل[1] : لا نجر رجل لكن إضافة المثل إلى الضمير حجبت بينه وبين رجل فانفصل عنه بعد تمامه بالضمير فانتصب على التمييز .

ومما ينتصب على هذا النحو قوله :

لنـــا مرفـــدٌ ســبعُونَ ألــفَ مُــدجِّجٍ فهــل في معــدٌ فــوقَ ذلــك مرفــدا[2]

فمرفدا ينتصب على التمييز بعد فوق وهو يدل به هنا على الكمية والاضافة ، وان كانت ممكنة فهي مغيرة للمعنى ، فلم تجز ولو جازت ولم توجد انتصب الاسم بفقدها أيضاً على ما عرفت .

فإن قيل : فهل يجوز نصب رجلاً ومرفداً على الحال من غير ان يتغير المعنى ؟

قلنا : لا وذلك لأن التمييز هنا وإن كان يناسب الحال فبينهما فرق .

أما من جهة المعنى : فمن حيث ان التمييز وإن كان أقل وجوداً من الحال . فإذا احتيج إليه كانت الحاجة إليه أمس ، لأن التمييز هو في المعنى الاسم الذي كان يمكن في الأصل ان ينبى عليه الكلام . إلاّ انه حرف عن موضعه بعض التحريف فصار كالفضة ينتصب على الانفصال عما قبله .

ألا ترى انك إذا قلت : تصبب زيد عرقاً . وامتلأ الكوز ماء . وعندي كذا ديناراً . ولي مثله رجلاً .

وهــل في معــد فــوق ذلــك مرفــدا

امكنك ان تقول :

تصبب عرق زيد . وملأ الماء الكوز . وعندي الدنانير . ولي رجل مثله . وهل في معد مرفد فوق ذلك . فإذا عدلت به عن الأصل بقي المعنى قريباً مما كان عليه أول وليس كذلك الحال ، لأنه بحيث قد يستغني عنه في كثير من الكلام وإنما يجيء مخصصاً أو مؤكداً لا كالتمييز مبيناً ومفسراً فإن قدرت الكلام كأنه قد تم مثلاً عند قوله : لي مثله . ثم جاء

---

(١) انظر : الكتاب ٢٩٨/١ .

(٢) لكعب بن جعيل .. انظر : الكتاب ٢٩٩/١ ، ٣٥٣ ، واعراب القرآن ٧٩٤ ، وشرح المفصل ١١٤/٢ .

برجل زيادة عليه أي في حال رجوليته أو ما شاكل ذلك كان حالاً وعلى هذا فقس .

وأما من جهة العامل : فانا قد بينا ان الحال لا تستغني عن الفعل أو معنى الفعل عاملاً فيه ، وأيضاً قد اريناك إلاّ هذا النحو من التمييز لا يحتاج إلى فعل ينتصب هو عنه بل يكون العامل فيه الاسم الذي ينقطع هو عنه كقولنا : عشرون لديناراً . وكمثله لرجلاً . وعلى هذا قوله :

يا جارتا ما أنتِ جاره[1]

ان قدرت المعنى يا جارة أي جارة أنت . وان جارة انتصب لامتناع إضافة ما إليه كان تمييزاً .

فإن حملت الكلام على انه قد تم عند أنت ، وجاء جارة بمعنى في حال مجاورتك كان حالاً ، والعامل فيه معنى الفعل المقدر كأنه شرفت جارة أو حسنت جارة .

فإن قيل : فكيف تصنع بمثل هذا الاسم إذا لحقته من فانجر بها نحو : ما أنت من جارة أو نحو قوله :

يا سيّداً ما أنتَ من سيدٍ مُوطَّأ الأكنافِ رحب الذراعْ[2]

وكما يقال : اكرم به من رجل . ما ترى العامل في الجار والمجرور ؟ وهل هو واقع موقع التمييز . فمنتصب انتصابه أم لا ؟

فالجواب : ان ((من)) هذه لا تخلو أما ان تكون زائدة فيكون قولك : ما أنت من جارة كقولنا ما أنت جارة . على التمييز المذكور قبل .

كما انك إذا قلت : ما جاءني من أحد . كان بمنزلة قولك : ما جاءني أحد . وليس واحد منهما لموجب حقيقي يكون الجار مع المجرور واقعاً موقع التمييز ومنتصباً انتصابه ولا عامل في الجار .

(١) البيت للأعشى . انظر : ديوانه /١١١ .

(٢) للسفاح بن بكير البربوعي ، انظر : المقرب ١٦٥/١ ، والهمع ١٧٣/١ ، ٣٥١ ، ٩٠/٢ ، والخزانة ١٤٠/١ ، ٥٣٧ ، والدرر ١٤٩/١ ، ١١٩/٢ ، وشرح المفضليات /٦٣٣ . والايضاح /٢١٣ .

وأما أن تكون غير زائدة بل مبينة والنكرة بعدها تفيد معنى الجمع كأنك قلت : ما أنت من الجارات . واكرم به من الرجال . فيجوز ان يكون الجار مع المجرور في موقع الحال على أن يكون معنى الفعل عاملاً في الحال المقدرة والحال نفسها عاملة في الجار المجرور ويجوز أن يكون الجار مع المجرور ظرفاً لمعنى الفعل المتصور ثم فيكون ملغى كما تقول اكرم بزيد يوم الفخار . وما أنت[1] الساعة .

فعلى هذا يكون اللفظ معطياً لمعنى التمييز ، وإن كان لم يقع موقعه كما انك إذا قلت اعطيت زيداً لكرامه . فقد ذكرت العلة في اعطائه وهي قولك لاكرامه . ومع ذلك لم يقع لاكرامه موقع المفعول له . فتحقق هذا ففيه مقنع .

ومما يلحق بالقسم الأول من قسمي المنصوبات المذكورة في باب تعديد العوامل النداء .

---

(١) الواو من نسخة (ب) ، (ج) وساقطة من (ش) .

فصلٌ
في النداء

لا يخلو الاسم المنادى من ان يكون مفرداً منقطعاً عما سواه ، ومع ذلك متعيناً بتوجيه النداء نحوه : فمتعرفاً به نحو : يا سعد . ويا رجل . ويا كريم . ويأيها الماشي فقسط آخره من الحركات[1] الضم من غير تنوين أو يكون أما مضافاً كقولك : يا اخا تميم . وأما شبيهاً بالمضاف كقولك : يا احسن[2] من زيد . ويا مكرما عمرا .

وأما منكوراً موصوفاً كقولك : يا رجلاً صالحاً ايتني . أو غير موصوف كقول : الاعمى من لا يضبطه بصيراً خذ بيدي . فجميع ذلك ينتصب على اصله انتصاباً تاماً على معنى الفعل المتروك اظهاره يقدرون : ادعو اخا تميم . وادعو رجلاً[3] ، وإن كان في هذا التقدير تحريف للنداء عن أصله ، لأن النداء ليس اخباراً جزماً[4] ، فلذلك ما جعلناه دخيلاً في القسم الأول المذكور ولم نجعله من الضميم[5] فيه .

وأما المضموم آخره فلا خفاء بأنه هو أولى الاسماء بالنداء لكونه أما موضوعاً للنداء علماً نحو : يا زيد . ويا حارث .

وأما في حكم ما هو موضوع للنداء بتوجيه الدعاء إليه نحو : يا رجل ويأيها الرجل . إذا اردت واحداً بعينه وأيضاً هو : اخفها محملاً ، لأنه ليس بمضاف ولا ملابساً لشيء بعده .

---

(١) دار خلاف حول المفرد والنكرة المقصودة في حالة النداء هل هما مبنيان أم هما معربان ؟ الكوفيون يرون اعرابهما ، والبصريون يرون بناءهما . وبعضهم يرى انهما بين المعرب والمبني . انظر : الانصاف ٣٢٣/١ مسألة ٤٥ وانظر : شرح المفصل ١٢٩/١ ، والهمع ١٧٢/١ .

(٢) سماه ابن الخشاب في المرتجل /١٩٣ المضارع للمضاف لطوله .

(٣) هناك اقوال في ناصب المنادى منها الرأي الذي يأخذ به المصنف بتقدير فعل لازم الحذف ادعو أو انادي . وغيره يرى ان الناصب هو حرف النداء لأنه ناب عن الفعل . ويرى غيرهم ان الناصب معنوي وهو القصد . انظر : اسرار العربية /٢٢٧ ، والهمع ١٧١/١ .

(٤) انظر : المرتجل /١٩٢ .

(٥) تطرقنا إليه في فصلٍ سابق .

وقد عرفت ان النداء هو المبدوء به في الخطاب ومع ذلك فالافادة مضمونة بعده إذ ليس هو بنفسه يفيد الافادة التامة قد اجتمعت أسباب تحري الخفة فيه كما ترى فبني[1] مع حرف النداء فحذف منه التنوين .

وحروف النداء هي ((يا وايا وهيا وأي))[2] تقول : يا بشر . وأي بكر .

وقد تستعمل الهمزة المفتوحة وحدها إذا[3] لم يحتج إلى مد الصوت بالنداء كالشأن في الاصم والنائم والمولي .

وقد يجوز في الإعلام خاصة ان يحذف حرف النداء المبني معه الاسم وهو في نية الثبات .

قال الله عز من قائل ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾[4] أي يا يوسف والله اعلم .

وأيضاً قد يجوز ان تحذف من أي فيقال : أيها الناس[5] . لأن ايا هنا له خصوصية بالنداء ولأنه قد طال به الكلام إذ هو مستدع للاسم بعده صفة له ، فاما افتد مخنوق[6] و : اصبح ليلُ[7] . فليس مما يقاس عليه .

فإن قيل : فكيف بني الاسم المعرب إذا وقع بعد ((يا)) متحدة به ؟ وما العلة في ذلك ولم اختير (له) الضم ؟

قلنا : أما البناء فعارض هنا لعروض سببه ، وهو اتحاد الاسم بالحرف الذي يمنعه ان

---

(١) الرأي منسوب للبصريين . انظر : الانصاف ٣٢٣/١ .

(٢) عد السيوطي ثمانية احرف . انظر : الهمع ٧٢/١ وقد اهمل الفرخاني البقية وهي : أي ، وا و وا وهي مختلف عليها .

(٣) انظر : الكتاب ٣٢٥/١ .

(٤) سورة يوسف : الآية ٢٩ ، انظر : اعراب القرآن ٦٤٨/٢ .

(٥) في (ج) ((يايها الناس)) .

(٦) مجمع الأمثال ٧٨/٢ (أي يا مخنوق بضرب لكل مشفوق عليه مضطر . ويرى افتدى مخنوق) .

(٧) مجمع الأمثال ٤٠٣/١ القول لامرأة من طي تزوجها امرؤ القيس وكانت تكرهه وضمنه الاعشى بيت من شعره :

وحتـــى يبيــت القـــوم كالضـــيف ليلـــة ... يقولـــون اصـــبح ليـــلُ والليـــلُ عـــاتمُ

يكون معه بحيث تعتوره الاعراض الذهنية الموجبة للاعراب ، والاعراب إنما يخص الألفاظ المفردة التي قد وصفناها لك ، وليس للمركب من حيث هو مركب اعراب ، وكلما كان التركيب أكثر وأكد كان الاعراب اغرب وأبعد ، ألا ترى إلى خمسة عشر . وحضرموت .

وأما الجمل فلا اعراب لها يخصها من حيث هي جمل على ما عرفت قبل ، فإن اتفق الواحدة منها شيء من ذاك ، فلوقوعها موقع المفرد .

فإن قيل : أليس قد تتحد لام التعريف بالاسم المنكور فلا تمنعه الاعراب ؟ قلنا : ان اللام ليست أحد جزءي التأليف ، وليست مغيرة للمعنى تغييراً يؤبه[1] له .

ألا ترى انك لا تقتصر متكلماً على قولك : الرجل ، وتقتصر على : يا رجل . ولهذا ما جوزوا الأمالة في : يا هذه لأنها قد اغنت غناء الفعل ، ولذلك انتصب عنها ما سوى المتحد بها من الاسماء المناداة ، يدلك على ذلك ان يا هذه تخرج الاسم عن ان تلحقه معها للعوارض النفسية الموجبة للاعراب . فلا تقول : مررت يا رجل ورأيت يا رجل . كما تقول : مررت بالرجل ، ورأيت الرجل .

ومما هو كالشرط في بناء هذا المفرد بعد ((يا)) أن يكون المراد منه الإشارة المقربة إلى النداء المهيئة له وإلى هذا المعنى أراد أن يذهب من زعم ان هذا القبيل من الاسماء المناداة إنما بني لوقوعه موقع ضمائر الخطاب ، ولذلك صار هذا النحو من النداء معرفاً كقول القائل : يا عاقد اذكر حلا[2] . ومن ثم لم يقولوا يا الحارث ويا العباس لئلا يجتمع تعريفان كل واحد منهما[3] بعلامة .

فاما قولك : ازيد فقد ذهب بعضهم إلى انه قد انتزع منه التعريف الذي كان افادته العلمية فاكتسى من النداء المعرف تعريفه الذي له كما قالوا في التثنية : زيدان ، والزيدان على ما علمت وذهب آخرون[4] على ان ذلك إنما سوغه فقد العلامة للتعريف الأول .

---

(١) انظر : اسرار العربية /٢٢٩ .

(٢) انظر : مجمع الامثال ٤١١/٢ .

(٣) وهذا رأي البصريين انظر : الانصاف ٣٣٧/١ مسألة ٤٦ .

(٤) وإلا قوم ((وذهب آخرون إلى ان ذلك)) .

فلم يثقل ثقل : يا الحارث . فاحتمل ، ولأن هذا السبب عارض كما ترى اعني الاتحاد الموصوف بشرائطه فالبناء الذي يقتضيه هو ايما عارض اللهم إلاّ إذا كان الاسم بحيث لا يستعمل إلاّ في هذا النحو من النداء كما قالوا : يا رومان[1] . تثبت السبب فيثبت به البناء .

وأما اختيار الضم . فلأنه اقوى الحركات واسبقها رتبة ، وإذ قد حرم هذا الاسم الاعراب فليأخذ من البناء بالحركة التي يحاذى بها أولى مراتب الاعراب على ما عرفت كالشأن في قبل وبعد وأيضاً في ليس غير ، ولأن الاعراب في الاسماء المناداة قد فاز بالفتح في نحو : يا صاحبنا . ويا راكبا . وبالكسر في نحو قولك : يا غلام . إذا اردت الإضافة إلى نفسك .

أرادوا ان يفرقوا بين المعرب من تلك الاسماء والمبني منها فجعلوا للبناء الضم حيث كان للاعراب الفتح والكسر ، وقد يمكن ان يجعل هذا المعنى بعينه سبباً أيضاً لبناء قبل على الضم[2] فاعرفه .

وأما سقوط التنوين من الاسم المبني مع ((يا)) أو سائر اخواتها فلأن المبني من الاسماء لا يليق به هذا التنوين إذ هو علامة للتمكن بل ، لأن الغاية المطلوبة في بناء هذا الاسم ، ورفع الاعراب عنه هي سقوط التنوين الذي به تحصل الخفة .

ومما يظهر هذا ويؤكده انهم قد يحذفون أيضاً الحرف الاصلي من آخر المنادى المبني مع حرف النداء إذا كان على أكثر من ثلاثة احرف سواء كان علماً كقولك : يا مال . في مالك ، أو منزلاً منزلة العلم ، كقولك : يا صاح . في يا صاحب . ويسمون هذا الحذف ترخيماً على ما سنصفه لك إن شاء الله تعالى .

فإن وصفت العلم من هذا النحو من المنادى بمفرد جاز لك في وجهان : الرفع حملا[3] على اللفظ ، والنصب حملا على الموضع[4] كما شرحناه في باب ((لا)) تقول : يا بكرُ الشريفُ . ويا بكرُ الشريفَ .

---

(١) في المقتضب ٢٣٧/٤ يا نومان ويا فسق ويا لكاع . وانظر : الهمع ١٧٧/١ .

(٢) انظر : شرح المفصل ١٣٠/١ .

(٣) انظر : المقتضب ٢٠٨/٤ .

(٤) في (ش) ((الوضع)) وفي (ب) ، (ج) ((الموضع)) .

فإن كانت الصفة غير مفردة لم يتجه الحمل على اللفظ إذ ليست الصفة مشابهة للموصوف في الصيغة فلم يبق إلاّ النصب تقول : يا زيد اخا عمرو .

وكذلك التأكيد والتبيين تقول : يا قيس أجمعون ، واجمعين ، ويا زيد زيدا ، فإن بينت أو أكدت بمضاف لم يكن فيه إلاّ النصب نحو : يا زيد أبا عبد الله ويا تميم كلكم . فاما البدل فاجعله على الحالة التي يستحقها لو كان هو نفسه المنادى نحو : يا زيد زيد . كأنك قلت : يا زيد يا زيد . فلا يلحقه التنوين .

فإن كان مضافاً كان أيضاً على تقدير الانفصال تقول : يا زيد أبا عمرو . كأنك قلت : يا زيد يا أبا عمرو . فالكلام جملتان .

فإن عطفت على العلم المنادى هذا المضموم آخره مفرداً فيه الألف واللام جاز لك فيه الوجهان : يا زيد والعباس . ويا زيد والعباس . فإن كان المعطوف علماً مفرداً ليس فيه الألف واللام امكنك ان تحاذي به المعطوف عليه فكذلك لم يكن فيه إلاّ الضم ، ولا يلحقه التنوين . تقول[1] : يا زيد وبكر . ولا يجوز يا زيد ورجل . لأن رجل إذا تعرف فبالنداء ليس بالعطف ثم ان التعريف هذا ليس على نحو تعريف ذاك . فإن كان العلم المعطوف مضافاً لم يكن فيه إلاّ النصب كالصفة : تقول : يا زيد وعبد الله .

فأما أي فلا يوصف إلاّ بالمفرد المرفوع تقول : يايها الرجل . ويايها الناس ، لأن الصفة هذه هي المخصوصة بالنداء وما يجرى بعدها تابعاً فعليها .

فإن قلت : يأيها القوم بني سعد . فعلى تقدير : اعني أو ما يجرى مجراه .

فأما النكرة المتعرفة بالنداء فليست مما يوصف هنا وقد حكى يونس[2] : يا فاسق الخبيث . وليس مما[3] يقاس عليه غيره وإنما امتنع فيها الوصف لأنها ما دامت موصوفة فطويلة لا تكاد تتحد بحرف النداء .

---

(١) أي البناء كما ورد في شرح المفصل ٣/٢ ((لم يكن فيه إلاّ البناء لأن العلة الموجبة لبناء الاسم الأول موجودة في الثاني ، ولأن حرف العطف اشرك الثاني في حكم الأول)) .

(٢) انظر : الكتاب ٣١١/١ .

(٣) المقتضب ٢٣٧/٤ ((وزعم سيبويه انه لا يجيز نعت شيء منها لا تقول : يا لكاع الخبيثة اقبلي لأنها علامات بمنزلة الاصوات)) .

فأما قول الطرماح :

يـــا دارُ اقـــوتْ بعـــدَ اصـــرامِها عامـــاً ومـــا يعنيـــكَ مـــن عامِهـــا[1]

فليس اقوت صفة لدار وإنما هو على القطع والاستئناف[2] على ما ذهب إليه سيبويه[3] . فإن عارضت بقولنا : يا زيد الظريف . فإنما ذلك ، لأن زيداً ليس مفيداً من الألفاظ بل هو لقب لا معنى له إلاّ الإشارة فلا يستطيله الذهن ، فكأنك إذا انتهيت إلى الظريف من قولك : يا زيد الظريف قلت : يا ظريف . فلهذا ما احتمل ذلك فيه .

فأما العطف عليها فجائز كثير قال الله عز من قائل ﴿يَاجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾[4] وأما المنادى المنصوب فلا يكون في شيء من توابعه إلاّ النصب ، لأنه باق على ما يستحقه من الاعراب ليس له لفظ يغاير موضعه من الاعراب تقول : يا اخانا الكريم و : يا أخانا زيداً .

وعلى هذا إلاّ البدل لأنه كما سمعت في حكم تكرير الحرف تقول : يا أخانا زيداً إذا جعلته بدلاً كما لو قلت : يا أخانا يا زيد .

ومن المضاف غير الموصوف قولهم : يا سعدَ بن سعيد . بفتح الدال من سعد إذا كان المضاف والمضاف إليه علمين كأنه : يا ولد سعيد امتزج المضاف بابن قبل دخول حرف النداء يقولون : جاءني زيد بن عمرو . وأعطيت زيد ابن عمرو . واستهنت بزيد بن عمرو . وعلامته في الخط سقوط ألف ابن .

وعلى هذا : هند بنت خالد . وهند بنت خالد[5] . ولهند بنت خالد[6] . فيمن صرف ، وعلامته أيضاً حذف الألف من الكتابة . فكل واحد من نون ((ابن)) وتاء ((بنت))

---

(١) انظر : ديوان الطرماح /٤٣٩ .

(٢) حاشية في النسختين (ب) ، (ش) تقول ((خبر بعد خبر)) .

(٣) انظر : الكتاب ٣١٢/١ .

(٤) سورة سبأ : الآية ١٠ . انظر : معاني القرآن ٣٥٥/٢ ، واملاء ما من به الرحمن ١١٩/٢ ((والطير بالنصب وفيه اربعة اوجه ... ويقرأ بالرفع وفيه وجهان اورد محقق المقتضب ٢١٢/٤ القراءة بالرفع والنصب ناسبا ذلك لابن الجمزردي كما جاء في النشر ٣٤٩/٢ .

(٥) في (ج) ((بنة)) .

(٦) في (ج) ((ابنة)) .

جعل كأنه حرف اعراب للعلم الأول ونزل الحرف الأخير منه منزلة النون من ((ابنم))(١) والراء من ((امرئ)) يقولون : هذا ابنم وامرؤ . ورأيت ابنما وامرأ وبابنم وامرئ . فيتبعونهما(٢) الميم والهمزة وهما حرفا الاعراب ، والحركة التابعة للبناء والمتبوعة للاعراب في كل ذلك .

فإن قلت : يا سعد بن سعيد . بضم الدال من سعد كان فرداً موصوفاً كما في الاسماء غير الإعلام ، وعلى هذا : جاءني زيد ابن عمرو(٣) . بالتنوين في اللفظ والألف في الخط . والأول الوجه(٤) .

ومن المضاف ما تضيفه إلى نفسك تقول : يا صديقي ويا غلامي ، فإن كثرت الإضافة . فالأحسن حذف الياء لأن النداء على ما عرفت مظنة استخفاف تقول : يا رب . ويا قوم . وعلى هذا : يا أبت . جعلت التاء من الأصل . كتاء ربعة وذلك في النداء خاصة .

فإن قلت : يا ابه . فعلى الوقف وكذلك : يا أمه . فأما قوله :

فرجتَ الظلامَ بأماتِكا(٥)

فعلى : أم ، وأمات كما تقول هند ، وهندات .

وقد يجوز في قولك : يا صديقي ويا غلامي ، في النداء ان تبدل مكان الياء الفا ، ومكان الكسرة فتحة فتقول : يا صديقاً ويا غلاماً . فإن وقفت كان لك ان تلحق الهاء اظهاراً للألف فقلت : يا صديقاه ويا غلاماه . وعلى هذا قوله :

---

(١) في (ج) ((ابن)) .

(٢) انظر : الكتاب ٣١٤/١ .

(٣) في (ب) ، (ش) ((جاءني زيد ابن عمرو)) وفي (ج) ((بن)) .

(٤) شرح المفصل ٦/٢ ((إذا لم يصفوا به – جعلوه خبراً لم يحذف التنوين واثبتت همزة الوصل خطأ فنقول : زيد ابن عمرو فيكون زيد مبتدأ وابن عمرو الخبر)) .

(٥) لمروان بن الحكم .. في شرح المفصل ٣/١٠ ، والهمع ٢٣/١ ، والتصريح ٣٦٢/٢ ، واللسان ٢٩٥/١٤ (مادة أمم) وشرح شواهد الشافية /٣٠٨ وصدره :

إذا الامهات قبحن الوجوه ....

يـا بنـت عمّـا لا تلـومي واهجعـي[1]

وقد يجوز ان يكون : يا ابن أم . ويا ابن عم على تقدير حذف الألف كما ان : يا ابت . على تقدير حذف الياء إلاّ ان هذه الفاظ تستعمل كما تسمع ولكل وجه من القياس تركن إليه بعد ان تستظهر بالسماع إن شاء الله تعالى .

فإن قيل : قد صرحتم بأن المنادى المضموم لا يلحقه التنوين ولا الألف والأم بل يكون مبنياً مع حرف النداء ولا خفاء بأنهم يقولون في الدعاء : يا الله وقد قال الشاعر :

سـلامُ الله يـا مطـرٌ عليهـا ... ولـيسَ عليـكَ يـا مطـرُ السـلامُ[2]

قلنا أما لفظة الله فإنما ساغ ذلك فيها من حيث ان الألف واللام فيها ليست للتعريف وإن كانت قاصرة للقصد عليه تعالى وأنهم ذهبوا إلى ان الأصل فيها الاه[3] .

قالوا : دخلت اللام فحذفت الهمزة منسلة من بين اللامين مدغمة احداهما في الأخرى فأقيمت اللام الأولى كالعوض عن المحذوف ومتحصنة بالادغام فلو حذفوها بعد ذلك لبقي الاسم نهكه الاعلال فلم يفعلوا على انهم لو قالوا : يا إله . لم يكن في اللفظ ما يدل على التوحيد إذ كانوا قد يطلقون لفظة الاه[4] على كل ما يتخذ معبوداً ﴿وتعالى عما يقولون[5] علواً كبيراً﴾[6] وعلى هذا قوله تعالى ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله﴾[7] وأيضاً

---

(1) البيت لأبي النجم ... انظر : نوادر أبي زيد /١٩ وشرح المفصل ١٢/٢ ، ١٣ ، والهمع ٥٤/٢ ، والاشموني ١٥٧/٣ ، والتصريح ١٧٩/٢ وروي (يا ابنة عمّا) .

(2) للاحوص كما في ديوانه /١٨٩ .

(3) هذا أحد آراء سيبويه ومنها ((إله)) انظر : الكتاب ٣٠٩/١ .

(4) في (ب) ((إله)) .

(5) في النسخ الثلاث جاءت فيها كلمة ((الظالمون)) زائدة .

(6) سورة الإسراء : الآية ٤٠ اورد المصنف الآية خطأ حيث كتبها تعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً . ولم اجد مثل هذه الآية في القرآن .

(7) سورة الأنبياء : الآية ٢٢ .

قوله جل وعز ﴿أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ﴾[1] .

ولم يجز ان يقولوا : يا أيها الله لأن الإلهية التي تدل عليه لفظة الله ليس معنى يجوز ان يشترك فيه ولا في التوهم فيصح ان يوصف به ومع هذا فانهم لم يقولوا : يا الله إلاّ بعد ان نزلوا الألف واللام فيه منزلة الاصيلة من الحروف ، يدلك على ذلك قطعهم الهمزة ألا ترى انهم لا يقولون[2] : يا الله . فتحقق هذا فإنه من خواص هذا الاسم .

وقد غلط من قال[3] :

مِن أجلِكِ يا التي تيمتِ قلبي فانتِ بخيلةٌ بالودّ عنّي[4]

حمل التي على من الموصولة[5] ولو أمكنه ان ينزع اللام من المنادى لنزع في ارتجالهم صيغة ((اللهم)) دليل على انهم قد دفعوا إلى المضايق التي ذكرناها عند النداء في لفظة الله فرغبوا عن استعمال هذه اللفظة في النداء واستغنوا عليها بلفظة اللهم فالميم عوض عن حرف النداء لأنه قد أغنى[6] غناءه – يا اللهم – .

فإن قلت : اللهم ربنا . كان المنصوب بعده على الابدال كأنه : يا ربنا .

فاما قوله : يا مطر فقبيح غير مجوز وهم فيه قائله حيث انه اسم فهو في الأصل[7] معرف لم يقتطع[8] عنه التنوين شبهه بباب ما لا ينصرف ، فإن أكثر ما فيه قد ينون عند

---

(١) سورة الفرقان : الآية ٤٣ .

(٢) انظر : الانصاف ٣٤٠/١ .

(٣) يرد المصنف على الكوفيين في تجويزهم نداء ما فيه الألف واللام . انظر : الانصاف ٣٣٥/١ مسألة ٤٦ .

(٤) البيت مجهول النسبة ... انظر : الكتاب ٣١٠/١ ، والانصاف ٣٣٦/١ ، وشرح المفصل ٨/٢ ، والهمع ١٧٤/١ . ويروى (بالود) وأسرار العربية /٢٣٠ .

(٥) أي التي لم تعرف بالألف واللام وإنما الاسماء الموصولة تعرف بصلاتها .

(٦) هذا الرأي منسوب للبصريين انظر : الانصاف ٣٤١/١ ، مسألة ٤٧ .

(٧) أبو عمرو وعيسى بن عمر والجرمي والمبرد يرونه راجعاً إلى أصله الذي هو الاعراب . انظر : الهمع ١٧٣/١ ، والفرخاني يروى هذا الرأي وسيبويه يراه باقياً على حالة البناء .

(٨) في (ش) ((يقتطع)) وفي (ب) ، (ج) ((يقطع)) .

الضرورة في الشعر[١] ، وبعضهم يرويه[٢] ((يا مطرا)) بالنصب وهو مقيس حسن .

واعلم انه قد يحذف حرف النداء من المنادى المضاف كثيراً يقولون : أبا عبد الله افعل كذا . واسمع اخا تميم أي يا أبا عبد الله[٣] . ويا اخا تميم . كلما كان الكلام اطول كان الحذف اجوز .

وأيضاً قد يحذف المنادى ويبقى الحرف الذي للنداء دالاً عليه إذ لم يقصد قصده قال الله تعالى ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾[٤] .

ومن هذا : يا للعجب . ويا للخطب . فيمن كسر اللام كأنه يدعو إلى الخطب[٥] مستعيناً عليه .

وقد تخلل اللام بين حرف النداء وبين المنادى إذا دعي استغاثة به أو تعجباً منه فتكون مفتوحة للفرق واشعاراً بأنه واقع موقع ضمير المخاطب ، وعلى هذا يا للعجب كما تقول : يا عجباً تدعو العجب ويا للخير . كما تقول : يا خير . تدعوه حرصاً عليه كما تقول : يا اسفي . تدعو الاسف تأذياً به ، فإن عطفت على هذا كسرت اللام في المعطوف إعادة لها إلى أصلها ولأنهم قد آمنوا اللبس بالأولى[٦] وعلى هذا قوله :

يـــا للكهــولِ وللشــبانِ للعجـــبِ[٧]

دعا الكهول والشبان إلى العجب ففتح التي في الأولى من المدعوين وكسر التي في الثاني منها التي في المدعو إليه فإن قيل : فكيف ينادون : خمسة عشر . وخمسة وخمسين .

---

(١) انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني /٦٠ .

(٢) الكتاب ٣١٣/١ ((وكان عيسى بن عمر يقول : يا مطرا يشبهه بقوله : يا رجلاً)) .

(٣) في (ج) ((يا عبد الله)) .

(٤) سورة النمل : الآية ٢٥ . وانظر : ص١٤٥ .

(٥) انظر : المقتضب ٢٥٤/٤ .

(٦) انظر : المقتضب ٢٥٥/٤ .

(٧) البيت لمجهول .. انظر : المقتضب ٢٥٦/٤ ، والمقرب ١٨٤/١ ، والخزانة ٢٩٦/١ ، والهمع ١٨٠/١ ، والاشموني ١٥٦/٣ وصدره :

يبكيـــك نـــاء بعيـــد الـــدار مقـــترب

قلنا : يا خمسة عشر . كما تقول : يا من احسن . وأيضاً يا قاضي . لا تضم حيث يمتنع الضم . ويا ثلاثة[1] وثلاثين كما تقول : يا خيراً من زيد .

ويجوز في هذا يا ثلاثة والثلاثون . والثلاثين على التفصيل فإن سميت بأحد هذين العددين قلت : يا خمسة ويا ثلاثة وثلاثين . ولا يجوز يا ثلاثة والثلاثون والثلاثين لأن العلم لا يفرق بين جزئيه .

---

(١) انظر : الكتاب ٣٢٤/١ .

فصلٌ
في الترخيم

الترخيم : ان يُسقط من آخر المنادى إذا كان علماً غير مضاف ، وعلى أكثر من ثلاثة أحرف[1] ، ومبنياً مع حرف النداء ، أو في حكم المبني معه حرف أو أكثر استخفافاً وقد انبأناك بالعلة فيه .

وأكثر ما يكون الترخيم في الاسماء الغالبة التي يكثر استعمالها ، والاصل أن يحذف من آخر المرخم حرف واحد سواء كان ذلك الحرف أصلاً كما تقول في ترخيم مالكٍ وحارثٍ ولميسٍ : يا مالِ . ويا جارِ . ويا لمي . وفي ترخيم سميدعٍ وجحمرِشٍ – إذا سميت بهما – يا سَميدَ . يا جحمر .

أو شبيهاً بالأصل كما تقول في ترخيم معزى إذا سميت به : يا معز ، لأن الحرف الذي يجتلب للالحاق هو في حكم الاصلي .

وفي ترخيم ناجٍ : يا ناجِ ، لأن البدل ناجي أيضاً في حكم الاصلي .

أو كان زائداً كما تقول في ترخيم سلمى وطلحة وسِعلاةٍ : يا سلمَ ، يا طلحَ ، ويا سعلا لأن الألف ليست مرافقة لهاء التأنيث ، وإنما هي للالحاق وقبل طرو هاء التأنيث على الكلمة ، ولو كانت لحذفت بحذفها ، واجدر ما يكون هنا من الحروف بالحذف هاء التأنيث ، لأنها كما عرفت في حكم[2] الانفصال لا ينى عليها الاسم بناءً وثيقاً .

يقولون في ترخيم خُبعِثنة وعاتكة وسلمة وعلوةَ : يا خبعثن . ويا عاتك . ويا سلم ويا علو وحتى في : قلة وشاة . ليست واحدة منهما على أكثر من ثلاثة احرف : يا فلُ تعال[3] . ويا شأ أقبل . توهموا[4] اللام ثابتة ليتوصلوا إلى الترخيم حرصاً على حذف

---

(١) هذه الشروط التي وضعها البصريون لترخيم الاسم . انظر : الانصاف ٣٤٩/١ مسألة ٤٨ .

(٢) شُرح سابقاً .

(٣) من شروط الترخيم ان يكون مختصاً بالنداء وأن لا يكون مندوباً وأن لا يكون مستغاثاً . انظر : شرح الاشموني ١٧٦/٣ .

(٤) على لغة من ينتظر . انظر : شرح المفصل ٢٠/٢ .

الهاء . ولأنهم جعلوها وهي من الكلمة بمنزلة ما ليس منها فكأن الترخيم لم يكن ينقصها شيئاً .

فإن وقفت فقلت : يا قلة . ويا شاة . كانت الهاء الزم من التي تلحق : يا طلح إذا وقفت عليه فقلت : يا طلحة كما ان التي عسه : الزم من التي في اقضه ، لأن الانقص احوج ، ولذلك يجوز لك أن تقول في ترخيم جندلةِ إذا وقفت عليه : يا جندلْ والاحسن[1] ان تلحق هاء الوقف فتقول : يا جندلة .

وقد تبدل هذه الهاء الفاً في القوافي قال :

كادتْ فِزارةُ تشقى بنا فأولى فزارةُ أولى فزارا[2]

وقد يجوز أن يكون هذا محمولاً[3] على الوقف على ان الشاعر جعل الصلة منتهى القول إذ يلزمه الأخذ بها ولا يسعه ان يقف عنها[4] .

وقد تعاد هذه التاء - اعني التي للتأنيث - بعد الترخيم فتفتح كأنَ الاسم مرخَمٌ بعدُ قال النابغة :

كِليني لِهمٍ يا أميمةَ ناصِبِ[5]

وعلى هذا يا طلحة اقبل . لم يعتبر بالتاء كما لم يعتبر الآخر - وهو جرير - في قوله :

يا تيمَ تيمَ عديٍّ لا أبالكُمُ لا يُلقيَنكُمُ في سوءة عُمرُ[6]

---

(١) هذه الهاء اسمها هاء السكت ، وقيل انها هي التاء المحذوفة اعيدت لبيان الحركة . وقد تعوض بالألف كما في يا ضباعاً في ضرورة الشعر . انظر : الاشموني ١٧٣/٣ .

(٢) لعوف بن عطية بن الخزع .. في المفضليات /٤١٦ والصاحبي /١٩٤ ، والكتاب ٣٣١/١ ، والخزانة ٨٢/٣ والأصول ٢٨٧/١ ، وشرح السيرافي ٦٧/٣ .

(٣) انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة /١٠٨ .

(٤) انظر : الكتاب ٣٣١/١ .

(٥) للنابغة الذبياني في ديوانه /٢ .

(٦) ديوان جرير /٢٨٥ .

بالاسم الثاني إذا بقي الأول على النصب[1] وفي تقدير الإضافة .

ومما يدلك على ان الترخيم اليق ما يكون بالاسماء التي في أواخرها هاء التأنيث . انا سمعناهم يرخمونها في غير النداء[2] توسعاً . قال رؤبة .

أمـــا تـــريني اليـــومَ أمّ حمـــزِ   قاربـــتُ بعـــد عنقـــي وجمـــزي[3]

قال جرير :

ألا أضـــحتْ حبـــالكُم رمامـــا   وأضـحتْ منـاك شاسِـعةً أمامَـا[4]

كما قال امرؤ القيس :

لِـنعم الفتــى تعشُــو إلى ضَــوءِ نــارهِ   طريـفُ بـنُ مـالِ ليلـةَ الجـوعِ والخَصرْ[5]

حيث رأى لفظة مالك قد غلب عليها الترخيم في النداء فأوقعه عليه في غير النداء أيضاً ، وليس هذا شيئاً يجوز القياس عليه .

فأما ما انشده سيبويه[6] من قول العجاج :

أنــك يــا معاويــا يــابن الافضــلِ[7]

فإنه ان حمل على معاوية كأن : انك معاوى ابن الافضل والياء من المرخم .

---

(١) اختلف في فتحة تاء : يا اميمة هل هي فتحة بناء كما هو الحال عند بعض النحاة حيث ينون المنادى المفرد على الفتح وهي عندهم تشابه فتحة لا رجل . وقال قوم انها فتحة اعراب على أصل المنادى والمصنف منهم ، وقال آخرون اصلها يا اميم واقحمت التاء غير معتد بها . انظر : الاشموني ١٧٤/٣ .

(٢) انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة /١١٠ ، والكتاب ٣٣٣/١ .

(٣) لرؤبة في ديوانه /٦٤ .

(٤) انظر : ديوان جرير /٥٠٢ .

(٥) انظر : ديوان امرئ القيس /١٤٢ .

(٦) انظر : سيبويه في ٣٣٤/١ .

(٧) ديوان العجاج /٤٨ .

فإن قيل فإن كان الحرف الأخير من الاسم الذي تريد ان ترخمه أحد حرفي الادغام فكيف تصنع به ؟ قلت : يحذف ، فأما الساكن قبله فلا يخلو أما ان يكون بعد حرف جلد يكون متحركاً فحقه ان يبقى على سكونه تقول في ترخيم : مفر[1] : يا مفر على وزن مدر ، وفي ترخيم مصفر يا مصفر على وزن مضمر .

وأما أن يكون بعد مدة فبالضرورة ينبغي أن يحرك لئلا يلتقي في درج كلام العرب ساكنان ليس الأخير منهما - ساكناً للادغام - وحينئذ لا يخلو : أما أن تكون له في الأصل حركة سكن عنها فليرد إلى أصله تقول في ترخيم مضار : يا مضاد بالكسر إذا عنيت الفاعل ويا مضاد . بالفتح إذا عنيت الذي للمفعول .

وأما ان لا يكون له ذاك فليتبع المدة التي قبله ان كانت الفاً ، فبالفتح وإن كانت واواً فبالضم وإن كانت باء فبالكسر تقول : في ترخيم : اشهاب إذا سميت به : يا اشهاب ، وفي ترخيم : يفعول من الحمرة لو استعمل : يا يحمور[2] فإن حذف منه - اعني من المرخم - أكثر من حرف واحد فلعله تدعو إلى ذلك ، أما لأن المرخم في آخره زائدتان زيدتا معاً سواء كانتا لمعنى واحد بعينه كالفي التأنيث في آخر : اسماء ، وزائدتي : فعلان في آخر : عثمان تقول : في ترخيمها ، يا اسم ويا عثم .

أو لمعنيين ولكن مترافقين لا ينفك احدهما عن الآخر كالنون مع أحد الحروف الثلاثة اللينة التي يثني بها ويجمع - اعني الجمع الذي على حد التثنية - تقول في ترخيم مسلمان إذا سميت به يا مسلم وكذلك في مسلمين وفي ترخيم مسلمون ومسلمين : يا مسلم وفي ترخيم مسلمتان : يا مسلمة . يحذف الحرفان ، اللهم إلاّ إذا كان الاسم على أقل من ثلاثة احرف ، فانهم حينئذٍ يستبقون الحرف الذي قبل النون ، كما تقول في ترخيم بنون وقلون : يا بنو . ويا قلو .

فأما قولك في ترخيم : قاضين : يا قاضي . فقد حذفت فيه الحرفان معاً إلاّ انك تسترد الياء التي كانت في المفرد فسقطت حيث لم يمكن ان تماس الجمع . وعلى هذا تقول في ترخيم : ملعون : يا معلي . وكالتاء والالف في نحو صالحات تقول في ترخيمه : يا صالح اقبل .

---

(١) انظر : الكتاب ٣٤٠/١ .

(٢) في (ب) ((بالحمور)) في (ج) ، (ش) ((يا محمور)) .

وأما لأن المرخم آخره حرف اصلي قبله مدة زائدة اجتلبت لاقامة وزن ، وقبلها ثلاثة احرف أو أكثر فانك إذا حذفت الآخر الاصلي بقيت المدة لا طائل لها إذ قد اختل الوزن . ولم يحتج إليها لتكملة الحروف الباقية فتقول في ترخيم : مسعود وعباس وعنتريس : يا مسمعُ ويا عبُ . ويا عنتر .

ولا تنس ان الترخيم إنما يجوز بعد ان يغلب الاسم ويشيع في النداء فلهذه العلة حذف الحرفان هنا .

وظاهر كلام اكثرهم يقتضي ان الأصل هنا اسقط تبعاً للزائدة فلا تبالِ به ، ألا ترى ان واو ثمودلما مست الحاجة إليها لتكملة الباقي من الاسم بعد الترخيم ابقيت فلم تحذف .

وأما لأن المرخم مركب من اِسمين نحو : ثلاثة عشر ، ومعدى كرب ، وإذا اريد ترخيم هذا النحو من الاسماء فلا أقل من ان تقتصر فيه على الأول من الاسمين فتقول : يا ثلاثةَ اقبل .

فإن وقفت على هذا جعلت التاء هاء . وأيضاً : معدى اسرع .

فهذه البقايا التي بقيت بعد الترخيم كل واحد منها هو جزء الاسم كما ترى . فأكثر العرب تبقيه بحالة غير معرب ، ومنهم من يتكلف الاعراب في كل ما يمكن ان يجعل اسماً برأسه . ويتمحل[1] له حرف اعراب فيقول في حارث : يا حارُ بضم الراء . وفي معزى وناج : يا معزُ ويا ناجُ .

فأما بنون وثمودُ فلا يقول فيهما إلاّ على البدل نحو : يا بني ، ويا ثمي . كما تقول : يا عمي ، لأنه يجعله اسماً تاماً وليس في الاسماء اسم متصرف آخره حرف علة قبله ضمة يقول في ترخيم مفر : يا مِفرُ بضم الراء . وفي مضاد : يا مضاد . بالضم فاعلاً كان أو مفعولاً .

---

(١) لغة أكثر العرب ان تبقي حركة الحرف من الاسم المرخم على حالة قبل الترخيم وتسمى هذه اللغة : لغ من ينتظر مثل :

يـــا جعـــفَ ويـــا خـــالَ ويـــا هـــرقَ

وغيرهم يجرى على الاسم المرخم أحكام النداء ، وتسمى لغة من لا ينتظر . انظر : شرح المفصل ٢١/٢ . والفرخاني يتبع لغة من ينتظر .. انظر هذه المسألة في اللمحة البدرية /٤٠٤ .

فاما : سعلى ومعلى في ترخيم سعلاة ومعلين . فإن الألف فيهما تكون حرف اعراب عنده ، وفي تقدير الحركة - اعني الضمة - كما لو ناديت عصا ومصلى من غير ترخيم ويقول في ترخيم : ثلاثة عشر : يا ثلاثة بالضم أيضاً .

وأيضاً يلزمه ان يقول في ترخيم علاوةٍ وسقايةٍ إذا سمي بهما : يا علا اقبل . ويا سقاءَ احسنْ ، لأن الواو والياء وقعتا طرفين وقبلهما الألف[1] .

وأن يقول في ترخيم رحوان : يا رحى . إذ ليس في كلامهم رحو[2] .

ولا يتأتي له ان يرخم الفرزدق فيقول : يا فرزدَ ، لأنه ليس في كلامهم فعلٌ وعلى هذا فقس ما سواه بعون الله .

---

(١) في مسألة حذف الحرفين إذا كان قبل آخر الاسم أحد حروف العلة ومسبوقاً بحركة مجانسة عند هذا يحذف الحرف الأخير وحرف العلة مثل : منصور وسلمان ومسكين . أما إذا كانت الحركة غير مجانسة فلا يحذف إلاّ الحرف الأخير مثل : فرعون وغرنيق - نوع من الطيور - أما إذا كان حرف العلة أصلياً فلا يحذف مثل : مختار ومنقار وإذا لم يسبق حرف العلة بأكثر من حرفين فهو باق مثل سعيد وعماد : يا سعي ، عما . انظر : شرح اللمحة البدرية /٤٠٣ .

(٢) انظر : ليس في كلام العرب /١٠ .

فصلٌ
في الندبة

ان يتفجع على المنادى المعروف غير المبهم[1] سواء كان مفرد الاسم أو مضافهُ ، وعلامته في اللفظ ألف تلحق آخر الاسم ، ومع الألف هاء ان كان الموضع موضع وقف ، وربما بقي على أصل النداء فلم تلحق آخره الألف ، ولابد في أوله من (وا) أو (يا) أما المبقى على الأصل فقد فرغنا عنه في باب النداء . وأما ما يلحق آخره الألف فلا يخلو من ان يكون مفرداً أو مضافاً .

فإن كان مفرداً فاما أن يكون منتهاه حرفاً صحيحاً ينفتح للحاق الألف به تقول : وابكراهُ . يا عمراهُ ولا جوزون : انساناه ويا رجلاه ، لأن معنى الإنسان ومعنى الرجل ليس معنى مبكيا .

فاما الاسماء المعروفة فإنما جاز فيها ذلك لأن المسمى بها قد يكون بحيث اشتهر بالخير ، فإذا سمع بذكره السامع تفجع لفقده .

فان قيل : أليس قد حكمتم بأن النداء موضع استخفاف فكيف يليق بالمندوب ان تلحق آخره الفا زائدة قلنا : إنما اختص هذا النحو من المنادى بالزيادة المذكورة لأنه ليس ينادى لأن يخبر أو يستخبر فيطول في مخاطبته الكلام بما بعد النداء ، إذ هو إنما يدعي شجوا عليه وامتعاضاً للمصيبة فيه ، فجاز ان يلحق الألف حيث امنوا بعده الأخبار والاستخبار ، ولأن الاسم كلما كان ازيد كان اطول مكثاً في سمع السامع فأجلب للشجو .

والألفاظ إنما يتصرف فيها بحسب الفوائد المطلوبة منها ألا ترى انا لم نجوز نداء النائم المستثقل والمولي الذاهب بالهمزة إذ لا يمكن ان يمد بها الصوت وعلى هذا : واحسرتاه . لأنه نادى الحسرة مفجعاً بها السامع كما قال الله تعالى ﴿يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِ﴾[2] .

---

(١) قبح الخليل ويونس ندبة الاسم المبهم . انظر : الكتاب ٣٢٣/١ .

(٢) سورة يس : الآية ٣٠ .

كما قالوا : يا اسفي . فإن وقفت على الألف من اسفي لم يكن إلاّ مضافاً والألف بدل من الياء[1] كما عرفت فيكون المندوب مبقى على أصل النداء .

وأما أن يكون منتهاه ياء قبلها كسرة فحكمها حكم الصحيح نحو : يا قاضياه و : واغازياه .

وأما أن يكون منتهاه الفا فتلتقي هي والف الندبة فيستغنون بالثانية عن الأولى تقول : وامعلاه .

فإن قلت : يا معلا . بلا هاء وتصل الكلام بالكلام احتمل أن يكون على أصل باب النداء والألف أصلاً من الياء عن الواو .

فإن وصفت المندوب فبعد لحاق الألف التي للندبة ، ولا يمكن لحاق الهاء لأنك لا تقف على الموصوف قبل الفراغ عن الصفة وذلك نحو قولك : وا خالدا الكريم . أو الكريم .

وقد جوز بعضهم[2] : يا زيد الكريماه[3] .

وإن كان المندوب مضافاً : فاما أن يكون الاسم الأخير منه مظهراً فحكمه حكم المفرد تقول : واغلام زيداه . ويا أميرَ المؤمنيناه[4] . و وا أخا عمراه . ويا صاحبَ الجيشاهُ . ويا أبا نصراه في ندبة أبي نصر .

وأما أن يكون الاسم الأخير منه مضمراً . ولا يخلو من ان يكون حرفاً . أو على أكثر من حرف .

فإن كان حرفاً فاما ساكن وهو ياء المخبر عن نفسه فيمن لم يحركها في نحو قولك : هذا غلامي . فعليه ان يأخذ بلغة المحرك لها فيقول : واغلامِياه .

وأما متحرك – وهو أما الياء – فيلحقها الألف كما سمعت ولا تختلف حركتها .

---

(١) سبق ان شرحناه .

(٢) بعضهم يقصد المصنف فيهم يونس والكوفيين انظر : الانصاف ٣٦٣/١ مسألة ٥٢ .

(٣) الكتاب ٣٢٣/١ ((وزعم الخليل رحمه الله انه منعه من ان يقول : الظريفا)) ان الظريف ليس بمنادى ولو جاز ذا لقلت : وازيد أنت الفارس البطلا ((لأن هذا غير منادى)) .

(٤) انظر : الكتاب ٣٢١/١ .

وعلى هذا وامعلاياه . ويا أبا نصرياهُ . سواء اضفت نصراً والمضاف إلى نصر بوساطة نصر وأما الكاف في الخطاب وقد تكون مفتوحة للمذكر فتلحقها الألف نحو : يا غلامكاهُ ومكسورة للمؤنث ولو لحقها الألف لاشتبهت بما للمذكر ولكان ذلك تصرفاً في غير موضعه ، إذ التصرف لا يلحق كل اسم كما عرفت فاضطروا إلى الحاق المدة المناسبة للكسرة فقالوا : واغلامكِيه .

وإن كان على أكثر من حرف واحد فلا يخلو آخره من أن يكون متحركاً وهو النون في نحو : يا عزيزُ هناه .

أو ساكنا : فإن كان مدة واصلته مدة مثله فيحذف : أما الأولى استغناء عنها بالثانية كما ذكرنا في : وامعلاه.. من المفرد .

وأما الثانية ثقة بأن الأولى الاصلية هنا قد قامت مقام المجتلبة للندبة في نحو : واغلامكاه . و واغلامكيه . إذ قد انبسط بهما الصوت انبساطاً واحداً في السمع وذلك نحو قولك في الألف : واغلامُهاه . واغلامُهماه . واغلامُناهُ . وفي الواو واغلامُهوه . ويا غلامُهموه . فيمن قال في النداءا المجرد : يا غلامهموه .

وفي الياء نحو : وانقطاع ظهرهيه . والعلة في ترك الألف هنا هي الفرار من الاشتباه ، وأيضاً الاحجام عن التصرف في المبني المضمر وهو مما لا يتصرف فيه بوجه .

فإن لم يكنها كان الميم في نحو قولك : هذا غلامهم ، فإن ندبته قلت : اغلامهوه . فالحقت المدة المقدرة ثم أو شبهتها على الوجهين .

ومما هو داخل في قسم المفرد هنا وإن كان شبيهاً بالمضاف قولهم : يا من حفر بئر زمزماه . لحقت الألف منتهى الاسم لأن الصلة مع الموصول في حكم جزءٍ واحدٍ من أجزاء التأليف .

وأيضاً : الثلاثة وثلاثيناة[1] . لأن المعطوف والمعطوف عليه هنا في حكم شيء واحد .

وأيضاً : واتأبط شراه ، على الحكاية ، فإن سميت على هذا : بضربوا . أو ضرباً . ثم ندبت قلت : يا ضربوه . و : وأضرباه وعلى هذا النمط فقس ما سواه مستعيناً بالله . ونحن الآن نذكر الجر وما يقتضيه إن شاء الله تعالى .

---

(١) انظر : الكتاب ٣٢٣/١ .

فصلٌ

في حروف الجرّ

الجرّ[1] إنما توردُ لتسلطِ[2] الفعلِ على الاسم ، فبها يستطيعُ الفعلُ أن يتناولَ ما بعدها من الاسماءِ ، لأنك لو قلتَ : خرجتُ . وأردتَ أن به تناولَ للبلدةِ مثلاً لم يمكنك ذلك من غير توسيط ((من)) .

فإن اوردتها كان لك أن تقولَ : خرجتُ من البلدة وكذلك إذا قلتَ : جلستُ . لم تصل إلى السرير مثلاً . فإذا جئت بـ ((على)) أفضى بها الفعلُ إليه وعلى هذا ما سواه .

فإن وضعت فعلاً يعمّ معناه المعنيين معاً - اعني معنى الجارِ ومعنى الفعلِ الذي قبله - لم يكن بعده إلاّ النصبُ تقول : فارقت البلدة . وعلوت السرير . فأما ها هنا فلم يجز النصبُ لتقسيم المعنى الناصبِ في اللفظِ كما ترى .

وهذه الحروفُ تدلّ على معانٍ اضافيةٍ ، كلّ واحدٍ منها قد يمكنُ ان يجعلَ جزءَ فعلٍ كما دلت ((من)) على الابتداء ((وإلى)) على الانتهاءِ و ((على)) على الفوقية إلى غيرِ ذلك مما سنفصلهُ لك إن شاء الله تعالى .

ولأن هذ المعاني لم تكن كاملةً ولا مستقلةً بانفسها لزمَ أن تكونَ الالفاظُ الدالةُ عليها حروفاً ، ولكونها مشتركةً في ايصال الفعلِ إلى الاسم على النحوِ المذكور وجب أن تشترك في كونها جارة للاسم .

فإن قيل : ولم لزم أن يكونَ هذا النحوُ من الايصالِ المذكور مقتضياً للجرّ ؟

قلنا : لأن النصبَ قد امتنع في هذه الاسماء على ما عرفت فرقاً بينها وبين ما يصلُ إليه الفعلُ بذاته من الاسماءِ ، ولا مطمعَ في الرفع لأنها وهي مع تلك الحروفِ لا يبنى عليها الكلامُ على ما اعدناه عليك مراراً ، فلا يبقى إلاّ الجرّ .

---

(١) زيادة في نسخة (ب) ، (ج) .

(٢) تسلط معنى الفعل على الاسم قاله البصريون وابن الحاجب والرضي ، أما الكوفيون فيرون إضافة الفعل إلى الاسم بواسطتها لذا سموها حروف الإضافة انظر : الهمع ١٩/٢ .

وأيضاً لأن الاضافات المعقولة من هذه الحروف هي على تنوعها متصورةٌ في الاسماء بعدها فلاصقة بها ، وذلك أشدُّ ما يكون من اندماج أحد المعنيين في الآخر وامتزاجه به وجب أن ينجر بها الاسماءُ بعدها ، كما أنّ المضافَ من الاسماء ما كان بينه وبين المضاف إليه من الامتزاج ما ليس بينه وبين غيره من أصنافِ الاسم لزم ان ينجر الاسمُ بعد باضافته إليه .

ومما يؤنسكُ بهذا أنك لا تفصلُ بين هذه الحروفِ وبين ما ينجر بها من الاسماء . فصلك بين غيرها من الحروفِ وبين ما يلابسه من الاسماء ، ألا ترى أنّك تقولُ : قام زيدٌ ويومَ الجمعةِ[1] عمرو . فيجوزُ هذا قال :

يومـاً تراهـا كشبـهِ ارديـه العصـ ـبِ ويومـاً اديمُهـا نِغـلا[2]

وأيضاً تقولُ : إنّ في الدارِ زيداً قائمٌ . وإن لكَ درهماً . على الوجهينِ . ولو قلتَ : قدمتُ على يومَ الجمعةِ زيدٍ . على الفعلِ لم يجزّ .

فإن قيل : أليس قد ذكرتُم أنّ لا قد تتحدُ بالنكرةِ بعدها وكذلك ((يا)) قد تتحد بالمنادى على الشرائطِ المذكورةِ في باب النداء ومع ذلك لا ينجرُ الاسم بعدهما ؟

فالجوابُ : أنا لم نجعل مجرد الاتحادِ هنا عاملاً للجرّ بل السببُ المقتضي للجرّ[3] في كلّ واحدٍ من هذه الحروفِ هو كونه معنى اضافياً يتوسطُ بين الفعلِ والاسمِ يعرضُ له أن يكونَ متحداً بالاسمِ بعده على الوجه المذكورِ فهذا السؤالُ ساقطٌ . والحروفُ الجارة[4] هي : من وإلى وعلى وفي وعن وحتى ومذْ ومنذُ . ومنِ المفردة : الباءُ واللامُ

---

(١) في (ج) ((قام زيد يوم الجمعة عمرو)) .

(٢) للأعشى انظر : ديوانه /١٥٥ .

(٣) انظر : سر صناعة الاعراب ١٤١/١ .

(٤) اكتفى المصنف بذكر اربعة عشر حرفاً وغيره عدها عشرين حرفاً . نلاحظ ان المصنف ابتعد عن ذكر بعض الحروف الجارة في لغة وغير جارة في لغة أخرى أو هي نادرة الاستعمال فلم يذكر مثلاً ((متى)) الجارة في لغة هذيل : متى كمة و ((لعل)) في لغة عقيل ، و ((كي)) الداخلة على ((ما)) الاستفهامية والمصدرية و ((ان)) المصدرية انظر : المقرب ١٩٣/١ والتوضيح ٣/٢ .

والكافُ . وقد يعدُ معها رُبَ . وحاشى وخلا أمّا مِنْ[1] فلابتداء السلوكِ والتوجه تقولُ : جئت من الكوفةِ . فمن يتعلقُ بجئتُ المصرحِ به ، فهو ملغى ولو كان متعلقاً بما يقدرُ من الفعلِ فيه كان مستقراً كقوله :

وإنّ حديثاً منك لو تعلمينه ... جَنى النحلِ في البانِ عوذِ مطافلِ[2]

وقد يمكنُ أن يحمل على هذا قوله تعالى ﴿وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي * يَفْقَهُوا قَوْلِي﴾[3] كأنه عقدةً ظاهرةً من لساني ، والعقدةُ على الحقيقةِ في الكلام من اللسان .

فإن جعلت العاملَ في الجارِ أحللُ على الالغاءِ كان لقائلٍ أن يقولَ : ما الفائدةُ هنا في التنكير ؟

والجوابُ : أنه يجوزُ ان يقدرَ ثمّ أكثر من عقدةٍ واحدة[4] وإن كان ذلك لا يبلغُ أن يكونَ منفراً إلاّ أنه إذا خفت عنه الرتةُ خفةَ ما كان بحيثُ يمكن أن يفقه قوله بسهولة . وأيضاً يجوزُ أن يكون حذف الصفة واستبقي[5] الموصوفَ .

وإنما ساغَ ذلك لدلالةِ الجزاءِ وهو ما لا يسعهم حذفهُ على الصفةِ المحذوفةِ فكان التقديرُ على هذا الوجهِ ، واحلل عقدةً يفقهون بحلها قولي ﴿يَفْقَهُوا قَوْلِي﴾[6] .

ومما يشاكلُ ذلك أنهم يقولون : في الأمرِ مرهُ يعطني مائة درهم يوم الجمعةِ اعطاء سهلاً . وهو في تقدير مرهُ بأن يعطيني مائة درهم يوم الجمعةِ اعطاءً سهلاً يعطني أي على الوجهِ المذكورِ لكنّهم استغنوا بجوابِ الامرِ عن ذكرِ المأمورِ به كراهة الاعادةَ .

وأيضاً يجوزُ أن تكون النكرةُ هنا مغنيةً غناء المعرفةِ لدلالةِ الحال على الاية المستفادة من

---

(١) احصى ابن هشام في المغني ٣١٨/١ ، وجوه من بخمسة عشر وجهاً .

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي . انظر : ديوان الهذليين ١٤٠/١ .

(٣) سورة طه : الآية ٢٧ - ٢٨ .

(٤) تفسير القرطبي ١٩٢/١١ ((ولأنه لم يقل احلل كل لساني ، فدل على انه بقي في لسانه شيء من الاستمساك وقيل زالت الكلية بدليل قوله ﴿أُوتِيتَ سُؤْلَكَ﴾ سورة طه : الآية ٣٦)) .

(٥) املاء ما من به الرحمن ٧٤/٢ ، ((من لساني : يجوز ان يتعلق باحلل وان يكون وصفاً لعقدة)) .

(٦) سورة طه : الآية ٢٨ .

التعريف الذي يدلُ عليه بالألفِ واللامِ وفي المثلِ : أشبه امرأ بعضَ بزه[1] إذ لا يخفى انه أي الرجال هو والله اعلمُ بما ارادَ تعالى وجلَ .

فإن قيلَ : فما يقولون في قولِ القائلِ : هذا خاتمٌ من فضةِ . ومررت برجلٍ من تميم و ((من)) في كلّ واحدٍ من القولين على الاستقرار إلاّ أنّهم يسمون التي في الأولِ للتبيين ، والتي في الثاني للتبعيض فهل يمكن ان يتوصر هنا ابتداءِ السلوك ؟

فالجوابُ : أنّ ((مِن)) إذا كانت مستقراً انقسمتْ اقساماً ، كلُ واحدِ منها يمكنُ ان يتصور فيه معنى الابتداءِ .

منها أن تكون للتبيين في نحو : خاتم من فضةِ فذلك من حيث أنّ الخاتم مركب من صورةِ صناعيةِ هي على هيئةِ مخصوصةِ ، ومن مادةِ هي إما ذهبٌ وإما فضة وإما حديدٌ ، وإما غير ذلك والذي من الفضةِ لا يصيرُ خاتماً إلاّ بعدَ أن يخرج من أن يكون فضةً مطلقةً فمعنى السلوكِ متصورٌ هنا كما ترى .

ومنها أن تكون للتبعيضِ كما في نحو : رجلٌ من تميمٍ ، فلأنّ الكلّ جعل كالاصلِ القار الذي منه وإليه الجزءُ .

ومما يجوزُ أن يحمل على هذا قوله تعالى ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ﴾[2] فكأنّه شيءٌ من برد[3] فحذف الموصوفَ واقيمتِ الصفةُ مقامه ، أو شيئاً[4] من بردٍ على أن يكون مفعولاً ، فإن جعلته صفةً لجبال بعد صفة كان ((من)) فيه للتبيين على ما عرفتَ .

ومنها أن يكون للبدل[5] كما في قوله تعالى ﴿أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾[6] فمن حيثُ أن المعوض عنه هو كالسببِ في حصول العوضِ فكأنه منه أتى[7] .

---

(١) مثل يضرب للمتشابهين اخلاقاً ويروى ((اشبه امرؤ بعض بزه)) انظر : أمالي المرتضى ٢٤٧/١ .

(٢) سورة النور : الآية ٤٣ .

(٣) انظر : معاني القرآن للفراء ٢٥٦/٢ .

(٤) هكذا رسمت في المخطوطات .

(٥) انظر : المغني ٣٢٠/١ .

(٦) سورة التوبة : الآية ٣٨ .

(٧) املاء ما من به الرحمن ٩/٢ . التقدير : ارضيتم بنعيم الدنيا بدلاً من نعيم الآخرة . تفسير القرطبي /١٤١ .

ومنها أن تكون للتجريد[1] كما تقول : لقيت من زيد اسداً ، والشأنُ فيها كالشأن في التي للبدل ، وإنما سمي هذا تجريداً لأنك إذا قلت : جاءني من زيد اسدٌ كان الجائي هو زيداً . فكأنك قلت : جاءني زيدٌ . فجردتَ ((زيد)) من ((من)) وكذلك إذا قلت : لقيتُ من زيدِ اسداً . كان كأنك قلت لقيتُ زيداً وهو شجاع . فإن قيلَ : فما الحيلةُ من التي تجعل زائدةً في نحو : ما جاءني من رجلٍ ؟ قلنا : قد يمكنُ أن تكون هذه في الأصلِ هي التي للتبعيض من جهة أنَ النكرة هنا تقومُ مقامَ الجمع[2] فكأنك قلت : ما جاءني واحدٌ من الرجالِ . وقد يمكنُ أن يحملَ على هذا قوله :

ألا يا سنا برقٍ على قُللِ الحِمى ... لهنَّك من برقٍ عليَّ كريمُ[3]

كأنك لهنَك من البروقِ كريمٌ عليَّ ، لكنه كثر ذلك فيه فصارَ كالعلمِ للنفي من حيثُ انه يدلَ على ما هو أكثر من الواحدِ كما يدلَ على الواحد .

والنكرةُ المفردةُ المجردةُ من ((من)) قد تستعملُ ولا يرادُ بها إلاّ الواحد فقط تقولُ : ما جاءني رجلٌ بل رجلانِ . وقد يمكنُ ان تكون هذه إنما زيدت لتنتظم النكرةُ معها الواحد وفوق الواحدِ فلا تحتاجُ إلى ما يعملُ فيها خاصةً .

فأمّا على الوجهِ الأولِ فالعاملُ فيها هو ما فيها من معنى الفعلِ على أصلِ الاستقرارِ .

وأما إلى : فللانتهاءِ في التوجه ، وتكونُ على الالغاءِ كقولكَ : خرجتُ إلى السوقِ . وعلى الاستقرار كقولكَ : قلبي إليك . ولانّ من تدلَ على الابتداءِ وإلى على الانتهاء . جاز ان يحدَ بهما فربما عدَ الحدّانِ بعدهما أو احدُهما في المحدود . وربما لم يعد ذلك فيه وفي هذا خلاف للفقهاء .

---

(١) التجريد من الاصطلاحات المنطقية الفت فيها كتب كثيرة منها التجريد لابن نصر الطوسي . ودخل هذا الاصطلاح البلاغة ((وهو ان تنتزع من أمر موصوف بصفة امراً آخر مثله في تلك الصفة للمبالغة في كمال تلك الصفة في ذلك الآخر المنتزع عنه)) انظر : التعريفات للجرجاني /٢٩ .

(٢) المغني ٣٢٢/١ ، تفيد التنصيص على العموم .

(٣) ورد البيت سابقاً .

إذا عرفت الاصلَ الذي هو القانون في التحديد سهل عليك الامرِ فيه ، وذلك أن تعلمَ : إنّ التحديد لا يعرضُ إلاّ للكم سواءً كان منفصلاً - اعني العدد - تحيط به إن كان بين عددين الانفصالتان اللتان تكتنفانه من الطرفين - أو متصلاً وينقسمُ إلى ذي الوضع وهو المقدارُ وأطرافهُ ليس من جنسه ، لأنه إنما يطيفُ[1] به إن كان جسماً ، سطحٌ أو سطوحٌ ، وان كان سطحاً : خطٌ أو خطوطٌ ، وإن كان خطاً مستقيماً ، فتقطتان من طرفيه .

وإلى غير ذي الوضع وهو : الزمانُ . ويتحددُ بانفصالاتٍ له يسميها الرياضيون آناتٍ وهي نقطٌ زمانيةٌ .

فهذه الحدودُ كلّها فصولٌ مشتركةٌ بين المحدود (آنات) وبين ما يلاصقه[2] لكنها لا تتعينُ بذاتها ، فواصلُ بل إما باعتبارِ لصوقها بالمحدودِ فيكونُ المذكورُ في التحديدِ داخلاً في المحدودِ كما يقولُ الحسابُ : من الجمعةِ إلى الجمعة ثمانيةُ ايامٍ . ومن ذلك قوله تعالى ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾[3] عند من جعلَ المرافقَ داخلةً في الغسلِ ، فعلى هذا إن قلتَ : لفلانٍ عليّ من الواحدِ إلى الخمسةِ واردت الدراهم لزمكَ خمسةَ دراهمٍ .

وإما باعتبار انضمامها إلى الملاصق للمحدود فيكونُ المذكورُ في التحديدِ خارجاً من المحدود كما قال تعالى ﴿أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾[4] .

وكما اخرج بعض الفقهاءِ المرافقَ من الغسلِ .

فعلى هذا إن قال رجلٌ لامرأته : انتِ طالقٌ من واحدة إلى ثلاثٍ . وقعت طلقتانِ[5] ،

---

(١) هكذا رسمت في المخطوطات .

(٢) في (ش) ((ما لا يلاصقه)) وفي (ب) ، (ج) ((ما يلاصقه)) .

(٣) سورة المائدة : الآية ٦ ، انظر : تفسير القرطبي ٨٦/٦ .

(٤) سورة البقرة : الآية ١٨٧ .

(٥) حاشية في (ب) ، (ش) ((إلى هذا ذهب أبو حنيفة رحمة الله عليه فاخرج الطرف الثاني لانفصاله بخلاف ما في المنفصل من نحو قوله تعالى ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ حيث جعلها داخلة في الغسل . وأما أبو يوسف ومحمد فانهما ذهبا إلى وقوع ثلاث طلقات لادخالهما للطرفين معاً في المحدود . والقول بوقوع طلقة واحدة غير شافع من أبي يوسف)) .

يبدو ان المراد بمحمد هنا هو محمد بن الحسن الشيباني ٨٩هـ صاحب أبي حنيفة ١٥٠هـ .

إن أخرج الحدَّ الأخير . فإن أخرجهما جميعاً وقعت[1] واحدةً فإن جددتَ المسموح بالباء ، ومع التصريح بلفظةِ حدٍ لم تذكر بعدها إلاّ الخارجَ كما يكتب الشروطيُ الدور التي هي : تحد دارِ فلانٍ وتحد دارِ فلانٍ .

وأما ((على)) فانهم ذهبوا إلى انها تستعملُ تارةً اسماً وتارةً[2] حرفاً :

فكونها اسماً إذا دخل عليها من لأنه بعضُ حروفِ الجرِّ نحو قوله :

غَـدَتْ مِـن عليـهِ بعـدَ مـا تمّ ظمؤهـا تصِـلُ وعـن قـيظٍ ببيـداءَ مجهـلِ[3]

وكونها حرفاً إذا جاءت ولم يدخلها من .

والذي اراه أنا أنَّ الاشبه بعلى أن يكون في جميع الاحوالِ اسماً مشتقاً[4] ، انتصابهُ من حيث انه بني على الظرفية كما تجعل اسفلَ ظرفاً في بعضِ الاوقات قال الله تعالى ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾[5] فإذا دخل عليه من انجرَّ كما تقولُ : فوقَ الأرضِ . بالنصبِ ، فإذا دخلت من جررتَ فوقَ فقلتَ : من فوقِ الأرضِ . يدلُّك على هذا انهم يقولون : من علا . فيحذفون المضاف إليه كما يقالُ : من فوقُ . بالضمِّ . فلولا الألفُ لظهرت الضمةُ عارضةً للبناءِ .

---

(١) انظر : تفسير القرطبي ١٢٣/٣ – ١٣٣ ، تجد الاقوال الوافية في هذه المسألة ، وانظر الاشباه والنظائر ٢٤١/٤ .

(٢) تكون اسماً وحرفاً وفعلاً انظر : اسرار العربية /٢٥٦ .

(٣) ورد البيت سابقاً .

(٤) من النحويين من يرى اسميتها ويراها معربة ، ومنهم من يرى انها تنتقل إلى الاسمية بدخول من عليها وعندهم انها معربة وقيل انها مبنية انظر : المقتضب ٥٣/٣ وحاشية المحقق . وصاحب المغني ١٤٢/١ يقول : ((فزعموا انها لا تكون إلاّ اسماً ولنا امران احدهما قوله :

.... واخفـي الـذي لـولا الاسـى لقضـاني

أي لقضي علي وجعل مجرورها مفعولاً . وقد حمل الاخفش على ذلك (ولكن تواعدوهن سراً) أي على سر . والثاني : انهم يقولون : نزلت على الذي نزلت . أي عليه كما جاء (ويشرب مما تشربون) أي منه)) .

(٥) سورة الانفال : الآية ٤٢ .

قال : وهي تنوشُ الحوضَ نوشاً من علا[1] .
نوشا بهِ تقطعُ اجوازَ الفلا .

فإن قيل : إن علا لو كانَ مشتقاً كان من ((ع ل و)) وإذ لم تسمعهُم يقولون : على يعلي[2] ، وإن كان كذلك فكيف تصيرُ الواو ياءً في نحو عليهِ إذا اضفته إلى المضمرِ ؟

فالجواب : إنَّ الواو هنا صارت الفاً كالتي في العصا ثم عرض لها في الإضافة إلى المضمرِ ما عرض لالفِ ((كلا)) وهو اسمٌ ولالفِ ((إلى)) وهو حرفٌ فكما انهم قالوا كليهما في موضعِ النصبِ كذلك قالوا عليهِ في موضعِ النصبِ وان اختلف الوجهانِ في النصبِ ، لأن على لا ينتصبُ إلاَّ على الظرفِ كعندَ ، وكلا قد ينتصبُ لا على الظرفِ .

وإن أردتَ أن تنصبهُ على الظرفِ فبعد ان تضيفه إلى الازمنة انفسها لتكتسى منها الظرفية قال :

كِـلا يـومي طوالـةَ وصـلُ أروى ظنُـونٌ آن مُطَّـرحِ الظُنـونِ[3]

وأما ((في))[4] فلانحصارِ المظروفِ واشتمالِ الظرفِ عليه ، وهي اكثرُ الحروفِ الجارة دلالةً على الاستقرار قال تعالى ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي ظِلَالٍ وَعُيُونٍ﴾[5] وتقولُ : جاءني الذي في الدارِ اخوهُ ، لأن قولكَ : في الدارِ هنا واقعٌ موقعَ المفردِ - اعني خبر المبتدأ - كما تقول : جاءني الذي قائمٌ اخوهُ . بحذف المبتدأ - اعني الضمير العائد إلى الموصولِ لطول الكلام .

---

(١) غيلان بن عريث .. انظر : الكتاب ١٢٣/٢ والمنصف ١٢٤/١ ، وشرح المفصل ٨٣/٤ ، ٨٩ والقصائد التسع /١٦٦ ، والخزانة ١٢٥/٤ ، ٢٦١ ، ونسب في اللسان ٣١٦/١٩ علا لأبي النجم العجلي .

(٢) في النسخ الثلاث ((علي يعلي)) وفي كتب النحو كتبت ((على يعلو)) انظر : اسرار العربية /٢٥٧ .

(٣) للشماخ : انظر : ديوانه /٩٠ .

(٤) لها عشرة معان كما اوردها ابن هشام في المغني ١٦٨/١ .

(٥) سورة المرسلات : الآية ٤١ .

فأما الالغاءُ فيها فأكثرُ من ان يحصى منه قوله تعالى ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾[1] فأما قوله تعالى ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[2] فذاك ، لأن الداخل في الشيء من شأنه أن يكون هو المتحركَ فيتفقُ أن يجعل المتحركَ المحتوي على الشيء داخلاً فيه على التوسع[3] فيطلقُ عليه لفظةُ ((في)) وان كان ليس داخلاً على الحقيقة كما تقولُ : ادخلتُ الخاتمَ في اصبعي . وادخلتُ خفي في رجلي . ونظيرُ هذا إنَّ الاستفهامَ يعرضُ له أن يكونَ مسوياً بين الشيئين يسألُ عنهما . فإذا أرادوا التسوية بين النفي والاثبات اتوا بالهمزةِ في نحو قولهم : لا أدري أحسنَ أم اساءَ . وإن كان ليسَ ثمَّ معنى استفهامٍ .

وأيضاً يكونُ النداءُ مخصصاً للمنادى كما عرفت فربما اظهروا المخصص في صورةِ المنادى ، وإن كان ليسَ بمنادى على الحقيقةِ يقولون : اللهُمَّ ارحمنا ، ايتها الجماعةُ .

ويجوزُ أن يرادَ بذلك اشتمالُ الجذوع عامتها على الجثث تلكَ ، والفائدةُ في استعمالِ لفظةِ في كأنها الاشعارُ بسهولةِ صلبهم ، لأن على يدلُ على نتق[4] يحتاج فيه إلى تحريك إلى فوق قسري[5] ، وفي يغني عن تحيل الكلفةِ في الحركةِ المتوهمة ثمَّ والعلمُ عند الله .

فأما عن فيدل على الجهة ويكونُ ابداً لمساعدي[6] الشيء منصرفاً عنه والأغلبُ عليهِ ان يكونَ حرفاً تقولُ : رويتُ عن فلانٍ . ورميتُ عن القوسِ .

فإن دخله من لم يكنْ إلاّ اسماً قال :

مِـن عـن يمـينِ الخـطِّ أو سمـاهيج[7]

---

(١) سورة القدر : الآية ١ .

(٢) سورة طه : الآية ٧١ .

(٣) انظر : معاني القرآن ١٨٦/٢ .

(٤) انظر : املاء ما من به الرحمن ٧٦/٢ ، وتفسير القرطبي ٢٢٤/١١ .

(٥) انظر : معاني القرآن ١٨٦/٢ .

(٦) في (ب) ، (ج) ((عدى)) وفي (ش) ((عد)) .

(٧) للشاعر من بني ساعدة ، المخصص ٨٦/٩ ، وأمالي ابن الشجري ٢٥٤/٢ ، وأسرار العربية /٢٥٥ ، والهمع ٤٥/١ ، اللسان ١٢٥/٣ ، (مادة سمهج) والايضاح /٢٥٧ .

وقد يقعُ عن ((مستقراً كما يقالُ)) سادوا القوم كابراً عن كابرٍ . وكقولك : هذا الحديثُ عن فلانٍ . أي مروٌ عنهُ ، ولأنَّ عن يدل[1] عن مجاوزةِ الشيء فسروها ببعدَ في نحو قوله تعالى ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾[2] فقالوا حالاً بعد حالٍ وأما ((حتى)) فحرفُ يدخلُ الاسم والفعل وتستعمل مع الاسم على وجوهٍ يدلّ في كلّ واحدٍ منها على الغايةِ منها : أن تكونَ من حروفِ الابتداءِ على ما ذكرناه في بابِ الابتداءِ .

ومنها أن تكون عاطفةً على ما سنصفه لك إن شاء الله تعالى .

ومنها أن تكون جارةً بمعنى ((إلى))[3] تقولُ : خرقت الصفوف حتى أواخرها . أي إلى أواخرها . ولا افعل ذلك حتى الحشرِ كما يقال : إلى الحشرِ وقال تعالى ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[4] ولا تكون مستقراً .

فأما استعمالُها مع الفعلِ فعلى ما نذكرهُ بعد إن شاء الله تعالى .

وأما منذُ ومُذ : فحرفانِ كلّ واحدٍ منهما قد يبتدأُ بعده الاسمُ وقد يجرُ به على ما عرفته في باب الابتداء .

وأما الباءُ : فللالصاقِ وتستعملُ على وجوهٍ .

منها أن تكون مكملةً للفعلِ[5] تقول : مررتُ بزيدٍ . وحلفتُ باللهِ . كما تقولُ : اخذتُ من عمروٍ . و : توكلتُ على الله . ورويتُ عن الثقةِ . فلا يكونُ الجارُ هنا مستقراً مع ظهورِ الفعلِ الذي يكملُ بهِ .

فإن قلت : مروري بزيدٍ . وحلفي باللهِ . وروايتي عن خالدٍ . على الاستقرار – اعني أن يكونَ خبراً للمبتدأ – كانَ العاملُ مقدراً فيه والجارُ مع المجرور في موضع المفرد على ما سمعت مراراً .

---

(١) انظر : المغني ١٤٧/١ .

(٢) سورة الانشقاق : الآية ١٩ ، انظر : معاني القرآن ٢٥١/٣ .

(٣) انظر : المغني ١٢٢/١ .

(٤) سورة القدر : الآية ٥ .

(٥) مثل بهذا ابن جني في إضافة الفعل إلى الاسم ((اضفت مرورك بزيد)) انظر : سر صناعة الاعراب ١٣٩/١ .

فأما قولك : باللهِ لافعلنَّ . فليس بمستقرٍ إذ لم يقع هو موقعَ المفردِ ، فإن قيلَ : إنَّهم قد يحلفون بالواوِ فيجرون بها الاسم بعدها .

وكذلك التاءُ في نحوِ ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾[1] ولم يذكروهما في حروفِ الجرِّ هنا ؟

فالجوابُ : إنَّ كلَّ واحدٍ منهما إنما يقسمُ به تبعاً للباء[2] على ما عرفتَ ، والاصلحُ في الواوِ أن تكون عاطفةً ، والجارُ بعدها مقدراً لكنها كأنها عوضٌ عنه ، ومما يقوي لك هذا أنَّ الواو هنا لا تتصل بالمضمر إذ ليس لهم الضميرُ المجرورُ منفصلاً ، فلا يقولون : وه فعلت ذلك . على حدِّ له . كما قالوا به وقد انبأناك قبلُ بحالِ الواوِ هذه والتاءُ التي كأنَّها فرعٌ عليها يخصُ لفظة الله .

ومنها أن تكون – اعني الباءَ – معديةً فلا تكونُ أيضاً مستقراً لولا ذلك للزم في قولِ قيس بن الخطيم :

ديارُ التي كادت ونحنُ على منىً   تحلُّ بنا لولا نجاءُ الركائبِ[3]

أن تكون هي كادت تحلَّ ومعها غيرها وليس المعنى على ذلك ، إنما هو كادت تحلنا .

ومنها أن تكون للبدل أو التجريد[4] تقولُ : اعتضتُ بهذا الثوبِ خيراً منهُ . ولقيت بزيدٍ بحراً . على الالغاء .

فإن قلت : هذا بذاكَ . كان مستقراً . منها أن تكونَ للحالِ كقولهم : خرجَ فلانٌ بسيفهِ . أي ومعه سيفهُ فلا يكونُ إلاّ مستقراً .

فأما الباءُ في نحو قوله تعالى ﴿كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾[5] فقد بينا في صدر هذا

---

(١) سورة الأنبياء : الآية ٥٧ .

(٢) شرح المفصل ٣٢/٨ ((أصل حروف القسم الباء والواو ومبدلة منها .. لأنها حرف الجر الذي يضاف به فعل الحلف إلى المحلوف)) .

(٣) ورد هذا البيت سابقاً .

(٤) سبق ذكره .

(٥) سورة الإسراء : الآية ١٤ .

الكتاب أنّها ليست لغواً[1] فيجوز أن يكون الفاعلُ كافٍ يقدر بعد كفى يكون بنفسك صلةً له قائمةً مقامه على ما ذكرناه .

ويجوزُ أن يكون الفاعلُ مضمراً يفسرهُ المنصوبُ بعدهُ – اعني حسيباً أو ما يجري مجراه – كما تقولُ : نعم رجلاً زيدٌ وربّه رجلاً . في المجرورِ . ولو كانت الباءُ زيادةً هنا لكان القياس أن تلحق الفعلَ قبلها علامةُ التأنيثِ لأنه للنفسِ وهي مما يغلبُ عليه التأنيث .

فإن جعلتها مزيدةً لفائدةٍ لم تحتج إلى معنى للفعلِ تتعلقُ به على ما قد ذكرناه لك في ((منَ)) .

وأما اللامُ فللتعليق[2] والاضافة تكونُ ملغاةً كما تقولُ : شكرتُ لزيدٍ وأنا شاكرٌ له . إذا جعلت العاملَ في له لفظةَ شاكر . وكذلك إذا قلتَ مكرمٌ لعمروٍ وضاربٌ لخالدِ . وإن كنت لا تقولُ : اكرمتُ له وضربتُ له . على أن تكونَ اللامُ مكملةً للفعلِ وللاستقرار كما تقولُ : المالُ لزيدِ . وحضرني غلامٌ لسعيدِ .

وهذه اللامُ تستعملُ على وجوهٍ .

منها : أن تكون للتملك كما ذكرناه آنفاً .

ومنها : أن تكون للقصدِ كما تقولُ : حضرتُ الأمير لانتفاع .

ومنها : أن تكون للعاقبةِ كما تقول : لزم فلانٌ الشرَّ لشقوته[3] . وهاتان قد تلحقان الفعل المضارعَ كثيراً بشريطةِ أن يقدر بين كلّ واحدةٍ منها وبين الفعلِ أن الناصبةَ فتنصبانه قال الله تعالى ﴿أنزلنا عليك القرآن لتشقى﴾[4] وقال عز من قائل ﴿إنا فتحنا لك فتحا مبينا[5] * ليغفر لك

---

(١) سيبويه وهو يتحدث عن زيادة الحروف يقول ((نبئت زيداً يقول ذاك أي عن زيد ، وليست عن وعلى ههنا بمنزلة الباء في قوله تعالى ﴿كفى بالله شهيدا﴾ سورة النساء : الآيتان ٧٩ ، ١٦٦ واليس بزيد ، لأن عن وعلى لا يفعل بها ذاك ولا بمن في الواجب)) .

(٢) انظر : تهذيب اللغة للأزهري ٤٠٧/١٥ .

(٣) انظر : المغني ٤١٣/١ .

(٤) سورة طه : الآية ٢ .

(٥) قال السجستاني – اللام لام اليمين فحذفت النون وكسرت اللام وكانت مفتوحة فاشبهت لام كي . وغلّطهُ ابن الانباري وقال انها لام قسم وسأل السراج المبرد عن هذه اللام فقال عنها انها لام كي .. انظر : تهذيب اللغة ٤٠٩/١٥ .

اللهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾[1] .

ومنها : أن تكون للعلة بحركة تقول : فررتُ للخوف[2] .

ومنها : أن تكون للصحبة والجوار تقولُ : بنيتَ دهليزاً للدار .

ومنها : أن تلحقَ المدعو إليه كالتي في المسلمين إذا قلت : ياالله للمسلمينَ .

وهذه اللاماتُ كلُها إذا لحقت المضمر فتحت اللهمَّ إلاّ إذا كان الضمير ياءَ المخبر عن نفسه ، إذ لا يمكنُ ان يقال : لي : فيجبُ القلبُ ولا : لي . فتخرج الياء عن اصلِها إذ الأصلُ فيها أن تكون مدةً لينة غير حيةٍ نحو : بي وغلامي .

وقد تلحقُ اللامُ الجارةُ المنادى على ما عرفتَ فلا تكونُ إلاّ مفتوحةً . وقد ذكرنا العلةَ في ذلك .

وأما الكاف[3] : فللمشابهة وقد تدخلُها الحروفُ الجارةُ فيحكمُ باسميتها تقول : مررتُ بك الصحيح وقال :

وصـــالياتٍ كَكَمـــا يُـــؤثفينْ[4]

ولا أعلمُها ملغاةً[5] فهذا مما يرجح الاسمية فيها على الحرفية ، وإن كانت نزارتُها في

---

(1) سورة الفتح : الآية ١ – ٢ .

(2) انظر : تهذيب اللغة ٤١٣/١٥ ، والمغني ٢٠٩/١ .

(3) انظر : سر صناعة الاعراب ٢٨٢/١ .

(4) البيت لخطام المجاشعي . انظر : الكتاب ١٣/١ ، ٢٠٣ ، ٣٣١/٢ ، والمقتضب ٩٧/٢ ، ١٤٠/٤ ، ٣٥٠ ، والخصائص ٣٦٨/٢ ، والمصنف ١٩٢/١ ، ١٨٤/٢ ، ٧٢/٣ ، والمحتسب ١٨٦/١ ، وشرح المفصل ٤٢/٨ ، الموجز لابن السراج /٥٨ ، والاصول ٥٣٤/١ .

(5) المغني ١٧٨/١ ((والرابع : ان ما كافة وانت مبتدأ حذف خبره أي عليه أو كائن . وقد قيل في (كما لهم الهه) ان ما كافة . وزعم صاحب المستوفى ان الكاف لا تكلف بما ورد عليه بقوله :

واعلـــم انـــني وابـــا حميـــد كمـــا النشـــوان والرجـــل الحلـــيم

وقوله :

أخ ماجـــد لم يخزنـــي يـــوم مشـــهد كمـــا سـيف عمـــرو لم تخنـه مضـــاربه

إنما يصح الاستدلال بهما إذا لم يثبت ان المصدرية توصل بالجملة الاسمية)) .

اللفظِ تشهدُ لكونها حرفاً وتستعملُ على وجوهٍ منها :

أن تكون لمجردِ التشبيه[1] تقولُ : زيدٌ كعمروٍ وقمتُ كقيامِ عباسٍ . أي قياماً ما كقيامه .

ومنها أن تكون للقرانِ في الوقوع تقول : كما حضر زيدٌ قام خالدٌ . أي كان قيامُ هذا مع حضورِ ذاكَ .

ومنها أن تكون لتأكدِ الوجود قال الله تعالى ﴿وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾[2]

أي كما أنّ تربيتهما لي قد وجدت كذلك اوجد رحمتك اياهما يا ربّ والعلمُ عند الله تعالى .

وأما رُبَّ فبمعنى كم إلاّ أنّ كم ادلُ على الكثرةِ منها وقد تكلمنا عليها في باب الابتداء . ودللنا على أنها اسمٌ وانّ[3] مجراها في الكلامِ مجرى كم الخبرية .

ومن جعله حرفَ جرٍّ فإنما جعل ما بعدَ النكرة صفةً لها لازمةً كما مثل بقوله : ربَّ رجلٍ يفهمُ[4] . ثم جعل الجار والمجرور ابداً في موضعِ نصبٍ بفعلٍ يذكرُ أو يقدرُ بعد الصفةِ المذكورةِ نحو : ادركتُ أو لقيتُ . فليتَ شعري كيف تصنع إذا قلت : ربَّ رجلٍ لقيتهُ يفهمُ ؟ وإذا جعل يتمنى صفةً لمن في قولِ العدواني .

رُبَّ مَـنْ أنضَـجتُ غيظـاً صـدرهُ ... يتمنـى لـي موتـاً لم يطـع[5]

فينبغي أن تكون الفائدةُ في ادركت أو لقيتَ المقدرِ بعدَ لم يطعْ .

وكذلك إذا جعل مربي من قول ابن أبي ربيعة .

وغضـيضِ الطّـرفِ مكسـالِ الضّـحى ... أحـورِ المقلـةِ كـالرِّيم الأغـنْ

---

(١) انظر : المغني ١٧٦/١ .

(٢) سورة الإسراء : الآية ٢٤ .

(٣) يتفق المصنف مع الكوفيين والاخفش في اسمية رب ، انظر : الانصاف ٨٣٢/٢ مسألة ١٢١ والهمع ٢٥/٢ .

(٤) مثل به البصريون في ردهم على الكوفيين في مسألة خلافهم حول اسميتها وحرفيتها ، انظر : الانصاف ٨٣٢/٢ .

(٥) البيت لسويد بن أبي كاهلة اليشكري ديوانه ٣٠/ وروي (قد تمنى) .

مَربْـــــــي في نَفـــــرِ يحففنـــــهُ   مِثـل مـا حـفَّ النصـارى بـالوثنْ

صفةٌ لغضيضِ الطرف فأخبر ثقلة ، وكيفَ يمكنُ أن يقدرَ بعد قوله ((مر بي)) أدركتُ أو لقيتُ ؟ اللهم إلاَّ أن يريد أن يثبت انه ذو بصرٍ على أنَّ ذلك إن سلمَ لها - تجاوز الله عنهم - ينفعهم شيئاً إذ ليس يتناول[1] ربَّ وما بعدها تناولَ ما يعملُ في الجارِ للجارِ كذا على ما عرفت قبلُ .

واعجبُ من هذا أن سيبويه قال : وإذا قلتَ : اخذتهُ من عبد الله ، فقد اضفتُ الأخذَ إلى عبد الله بمن ، ثم قال : وإذا قلت : ربَّ رجلٍ يقولُ ذاكَ . فقد اضفت القولَ إلى الرجلِ بربَّ[2] . فهذا يوهمُ أن العاملَ في ربَّ هنا . يقول كما أنَّ العاملَ في من اخذت وكما إنَّ العاملَ في ((في)) من قوله : أنت في الدار كونك في الدار .

ويدلك على صحةِ ما ذهبنا إليه قوله تعالى ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾[3] ألا ترى أن ربما قد وقع[4] موقع الظرف كأنه كثيراً ما يودُ الذين كفروا لو اسلموا[5] ، أدغمت[6] ربَّ بما حيثُ وليها الفعلُ كما يقالُ : بعدما . أو أيما . إذا قلتَ : أيما اعجبُ إليكَ .

وحكمُ أكثر المتقدمين بأنها هي الكافةُ[7] لربَّ عن عملها ولا نعلمُ حرفاً من حروفِ

---

(١) حاشية في (ب) ، (ش) ((يعني ان المقدر لا يتناول رب وما بعدها)) .

(٢) انظر : الكتاب ٢٠٩/١ .

(٣) سورة الحجر : الآية ٢ ، التيسير في القراءات /١٣٥ ((قرأ نافع وعاصم وربما بالتخفيف والباقون بتشديدها)) .

(٤) انظر : معاني القرآن ٨٢/٢ .

(٥) تفسير القرطبي ١/١٠ ((وأصلها ان تستعمل في القليل وقد تستعمل في الكثير أي يود الكفار في اوقات كثيرة لو كانوا مسلمين ، قاله الكوفيون)) .

(٦) في (ب) ، (ج) ((ادغمت)) .

(٧) المغني ١٣٧/١ ((إذا زيدت ما بعدها فالغالب ان تكفها عن العمل وان تهيئها للدخول عن الجمل الفعلية وان يكون الفعل ماضياً لفظاً ومعنى قوله :

ربمـــــا اوفيـــــت في علـــــم   ....

الجرّ كفَ عن عمله ، ومما ينبهك على هذا قولهم : كم اقمتَ .

فإن جعلتَ ما مصدرية كانت رُبَّ مع ما تضافِ إليه مبتدأ . والخبرُ محذوفاً ، كأنه كثيرُ من ودادِ الذين كفروا ، وعلى هذا قوله :

ربَّمـــا اوفيـــتَ في عَلَـــمٍ   تَـــرفعنْ ثـــوبي شمـــالاتُ[1]

فإن قيلَ : إنّ رُبَّ تخصُ النكرةَ فما الوجهُ في قولهم[2] ربّه رجلاً ؟

قلنا : لأن المضمر هنا ليس واحداً يقصدُ بعينهِ بل هو شائعٌ فحكمهُ حكمَ النكراتِ . وإنما جازت دلالتهُ على الشيوعِ لمكانِ دلالةِ المفسرِ[3] عليه .

فإن قيلَ : أليست الواوُ قد أعملت عمل ربّ في نحوِ :

وقـــــائم الاعمـــــاقِ[4]   ....

وكذلك الفاء[5] في نحو :

فمثلك حبلى .

وهذا على اضمارِ ربّ بعد كلّ واحدِ منها فكيفَ يصحُ حذفُ المضافُ مع بقاءِ المضافِ إليه مجروراً بحاله ؟

قلنا : كما يصحَ حذفُ الجارِ مع بقاءِ مجروره بعده بحاله .

فإن قيل تمسك بما روى عن رؤبة انه قال كيف أصبحت فقال : خيرٍ عافاك[6] الله . وبقولِهم في القسم : اللهِ لافعلنّ كذا . بالجرِ . قلنا : وما الذي يوشك من أن يكون المحذوفُ هنا الاسمُ المضاف لا الحرفُ الجارُ كما تقول : هذا رجلُ تيمي تيم اللاتِ بجر

---

(١) لجذيمة الابرش .. انظر الكتاب ١٥٣/٢ ، والمقتضب ١٥/٣ ، والمقرب ٧٤/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٢٤٣/٢ ، والمغني ١٣٥/١ ، وشرح المفصل ٤٠/٩ ، والمؤتلف /٣٤ .

(٢) انظر : الهمع ٢٧/٢ .

(٣) انظر : شرح المفصل ٢٨/٨ .

(٤) لرؤبة انظر : ديوانه /١٠٤ .

(٥) لامرؤ القيس ديوانه /١١ .

(٦) القول منسوب لرؤبة في المغني ٢٠٦/١ .

تيم على تقدير حذف المضاف مع ابقاء المضاف إليه بحالة مجروراً كأنه تيمي صاحبُ تيم اللاتِ . وقد يمكنك ان تقدر مكانَ بخيرٍ حليفَ خيرٍ ، ومكان بالله : يمينُ الله ، على أنَّ الواوَ هنا وإن كانت للعطفِ فهي كالعوضِ عن رُبَّ كما أنَّ الهمزة وإن كانت للاستفهام في نحو قولك : الله فقد صارت كالعوضِ عن الباء ، وليس شيءٌ من هذين الحذفين مطرداً فيقاس عليه غيره وسبيلُ مثلِ ذلك أن يوقف فيه حيثُ ينتهي السماعُ .

فأما حاشى وخلا إذا جرّ بهما فاسمانِ عند البحثِ الحقيقي ، وقد اومأنا إلى ذلك في باب الاستثناء والكلامُ عليهما كالكلامِ على ((على)) فتأمله مستعيناً باللهِ .

فصلٌ

في الاسم المضاف إليه

إذا اضفت الاسمَ إلى الاسمِ كان الثاني مجروراً بإضافةِ الأولِ إليه ، والاولُ باقياً بحالةِ من الاعرابِ ولا يليقُ به التنوينُ والالفُ واللامُ .

أما التنوين : فلأن الأول قد ادمج في الثاني كالشيء الواحدِ ، وقد علمت ان التنوين لا يلحقُ الاسم إلاّ في آخره ، فإذا كان منتهى الاسم الأولِ من الاسمين المذكورين اوسطَ المجموعِ الذي قد صارَ في حكمِ اسمِ واحدٍ لم يحسن أن يلحقهُ التنوينُ .

وأما الألفُ واللامُ : فلأنَّ الاسمَ لا يمكنُ أن يميلَ به الذهنُ إلى المضافِ إليه ألا وهو منكرٌ سواءٌ كان نكرةً قبل الاضافةِ كما تقولُ في غلامٍ إذا اضفته : غلامُ سعيدٍ . أو نكرة عند الاضافةِ .

أما بنزعِ الالفِ واللامِ عنه إن كان متعرفاً بالالفِ واللامِ كما في نحو : الغلامُ . إذا اضفت فقلت غلامي أو غلامُكَ .

وإما باحداثِ الشركةِ فيه إن كان لقباً بغيرِ الفِ ولامٍ كما في نحو : زيد . إذا اضفت فقلت مثلاً : منكرا زيدي وزيدك . قال :

عــلا زيــدُنا يــوم النقــا رأس زيــدِكم   بــابيضَ ماضــي الشــفرتينِ يمــانِ[1]

وأما بالنزعِ والاشراكِ معاً كما في عباسي وحارثك على : العباسُ والحارثُ . فأما الضمائر وما معها من اسماءِ الاشارةِ والموصولاتِ فلا يمكن ان تضاف[2] لأنها بنيت على العرفانِ فلا يمكن أن تسلبَ التعرفَ المنافي للاضافةِ .

---

(١) لسلمة بن عياش .. انظر : الاغاني ٨٤/٢١ ، ومعاهد التنصيص /١٦٦ والاشباه والنظائر ٨٤/٢ ، والخزانة ١٦٧/٣ .

(٢) الاشباه والنظائر في اللغة للسيوطي ٨٢/٢ .

وإنما نافت الاضافةُ التعرف لأنها بالضرورة تفيدُ تخصيصاً سواء بلغ ذلك التخصيصُ أن يكون تعريفاً إذا كان المضافُ إليه معرفةً ، ولم يكن المضاف فاعلاً في الحال أو الاستقبال ولا صفة تضاف إلى ما يكون من سبب الموصوف كما عرفت في باب الفعلِ والفاعلِ . وذلك كما تقول : دارُ زيدٍ . أو لم يبلغ إذا كان المضافُ إليه نكرةً كما تقول : دارُ رجلٍ .

إذ قد عرفت انها ليست بدارِ امرأةٍ . ولا دارِ صبي . أو كان المضافُ فاعلاً أو صفةً على الوجهِ المذكورِ كما تقول : جاءني رجلُ ضاربُ عمروٍ . ومررت برجلٍ نظيفِ الثوبِ .

وأيضاً جاءني رجلُ مثل زيدٍ . ومررت بانسانٍ[1] غيرِ بكرٍ . لأن مثلاً وغير بمعنى مماثلٌ ومغايرٌ .

والمعرفةُ لا يمكنُ ان تخصص مرةً أخرى ، ولذلك ذهبوا إلى أن نحو : زيدُ في قول القائل : يا زيدُ ينبغي ان يسلب التعريفَ أولاً حتى[2] يصحَ أن يلحقهُ النداءُ المخصص له ثانياً على ما شرحناه لك بعونِ الله عزَ وجلَ .

فإن قيل : وما العلةُ في لزومِ المضافِ إليه الجرَ .

قلنا : لأنه يكون ضميمة للاسم قبله ليس شيئاً منفصلاً عنه ، ولا أصلاً مبنياً عليه الكلامُ بذاته وإنما افضى إليه المضافُ افضاءَ كافضاءِ الاسم إلى آخره . فخرجت حصتهُ من الاعرابِ الجرُ على ما ذكرناه في بابِ تعديدِ العواملِ .

ولشدةِ اتصالِ المضافِ بالمضاف إليه . ما تكيف بكثيرٍ من الكيفيات التي له كالشرط في نحو قولك : غلامَ من تكرمُ فله ثوبٌ . تنصبُ غلامَ كنصب ((ايا)) من قوله تعالى ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾[3] على ما عرفت .

وكالاستفهام قولك : أيّاً من لقيتَ . حيث لزم تقديمُ المفعولِ على الفعلِ . وكالتعميم في نحو قولك : نِعم صديقُ الرجلِ بكرٌ .

---

(١) انظر : الكتاب ٢١٢/١ .

(٢) انظر : المقتضب ١٤٣/٤ .

(٣) سورة الإسراء : الآية ١١٠ .

وكالتأنيث[1] في نحو قولهم : سقطت بعض أصابعه إذا لم يكن المضافُ مبايناً للمضاف إليه .

فإن قلت : جاءني مالكُ الدارِ . لم يجز أن يؤنث وقد قرئ ﴿مِنْ فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ﴾[2] و ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[3] بفتح الميم واللام[4] وأنشدوا :

لم يمنعِ الشربَ منها غيرَ أن نطقت حمامةٌ في غصونٍ ذاتِ اوقالِ[5]

بفتح الراء من غير[6] . فهذا على اكتساء المضاف البناء من المضاف إليه وهذا شيءٌ لا يقاسُ عليه غيرهُ وإنما جازَ في ((مثلُ وغيرُ)) للابهام الذي فيهما وفي يوم لغلبة الظرفية[7] عليه ، ثم إن الإضافة تكونُ على ضروبٍ منها :

ان تدل على الجنسية كما تقول : حلقة ذهب . وعمامة خز . وهذا النوع من الاضافةُ قد تغني غناءه ((من)) إذا توسطتْ بين المضافَ والمضافِ إليه فاصلةُ ، كما يقال : حلقة من ذهبٍ ، وعمامةٌ من خزٍّ .

ومنها : أن يدل على التملكِ كما تقول : دارُ زيدٍ وغلامُ رجلٍ .

---

(١) يكتسى الاسم من الإضافة عشر مسائل انظر : الاشباه ٨٦/٢ والمصنف ذكر التعريف والتخصيص والتأنيث فقط .

(٢) سورة النمل : الآية ٨٩ ، التيسير /١٧٠ ((الكوفيون (من فزع) بالتنوين والباقون بغير تنوين ، والكوفيون ونافع (يومئذ) بفتح الميم والباقون بكسرها)) وانظر : تفسير القرطبي ٢٤٥/١٣ .

(٣) سورة الذاريات : الآية ٢٣ .

(٤) التيسير /٢٠٣ ، قرأ أبو بكر الكسائي (مثل ما انكم) برفع اللام والباقون بنصبها ، انظر : السبعة /٦٠٧ ، وتفسير القرطبي ٤٣/١٧ .

(٥) للكناني .. انظر : الكتاب ٣٦٩/١ ، وأمالي ابن الشجري ٤٦/١ ، ٦٤/٢ ، شرح المفصل ٨٠/٣ ، ١٣٥/٨ ، والهمع ٢١٩/١ ، والتصريح ١٥/١ ، ونسب بعضهم هذا البيت لأبي قيس بن الاسلت الانصاري .

(٦) اتفق البصريون والكوفيون على بناء غير إذا اضيف لغير متمكن والخلاف بينهم هو ان الكوفيين يرون بناء (غير) مطلقاً ، أما البصريون فيرون اعرابها إذا اضيفت لغير المبني . انظر : الانصاف ٢٨٧/١ مسألة ٣٨ .

(٧) انظر : الكتاب ٢١٢/١ .

ومنها : أن تكون للقرانِ ، كما تقول : حليفُ خالد .
ومنها : ان تكونُ للنسبةِ ، كما تقول : اخو سعدٍ وأبو عمروٍ .
ومنها : أن تكونُ للتقابلِ : كما تقول : عدو زيدٍ وضدهُ .
ومنها : أن تكون للجوارِ كما تقول : محلتُكَ .
ومنها : أن تكون للاستعمال ، كما تقولُ للقدومِ – إله النحتِ .
ومنها : اضافةُ الكل إلى ما هو كلّ له تقول : كلّ القومِ ذاهبونَ . وكلّ متحركٍ جسمٌ .
ومنها : اضافةُ الفاعلِ إلى المفعولِ كما تقول : لابسُ ثوبٍ .
ومنها : اضافةُ المفعولِ إلى الفاعل ، كما تقول : ملبوسُ زيدٍ .
ومنها : اضافةُ الصفة إلى ما يخصص بها ، كما تقول : حسنُ الوجه .
ومنها : اضافةُ افعل المبالغة إلى ما هو بعض منه ، كما تقول : اكرمُ الناسِ . واكرم انسان .

وهذه كلّها إذا فصلت بين المضافِ فيها والمضاف إليه فباللامِ إلاّ الاضافةُ التي للكلّ فإن الانفصال يوهمُ المغايرةَ ، والكلّ هو نفس[1] ما هو كلّ له .

والاضافةُ التي للصفةِ المخصصة فإنها في الحقيقة لما جرت عليه وفيها مع الإضافةِ الضميرُ عائدُ على الموصوفِ ، وقد يرتفعُ بها المظهرُ بعدها إذا قلت : مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ اخوهُ . فلا متسعُ فيها للحرفِ يفصلُ بين المضافِ والمضافِ إليه . والاضافةُ التي لافعل المبالغة فإنها مقومة لمعناه فلا يستعملُ على هذا الحد إلاّ معها . فاما صلاة[2] الأولى ، ومسجدُ الجامعِ . فعلى تقديرِ : صلاةُ الساعةِ الأولى . التي بعد انتصافِ النهارِ ، وهو مبتدأٌ لليومِ معتبرٌ ، وعلى تقديرِ : مسجدُ الوقتِ الجامعِ[3] .

وعلى هذا القياسُ ما شاكلَ ذلكَ .

---

(١) الكوفيون يجوزون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحروف في ضرورة الشعر ، والبصريون لا يجوزون إلاّ بحرف جر والظرف فقط ... انظر : الانصاف ٤٢٧/٢ مسألة ٦٠ .

(٢) انظر : اسرار العربية /٢٨١ ، الاشموني ٢٤٩/٢ .

(٣) ذهب الكوفيون إلى إضافة الاسم إلى الاسم الذي يوافقه في المعنى نحو : هو : حق اليقين ، والبصريون لا يجوزون ذلك ويقدرون محذوفاً . انظر : الانصاف ٤٣٦/٢ مسألة ٦١ .

واعلم انه قد تضافُ الظروفُ الزمانية إلى الجملِ إذا كانت مؤقتةً فكان حكمها حكم المفردِ تقولُ : جئتك إذ زيدٌ عندك . وقمتُ حين قامَ عمروٌ لم يجوز سيبويه[1] قول القائل : اتذكر إذ من يأتنا نأته . وذلك لأنّ هذا شيءٌ ليس بواقعٍ فيتحدد به الزمانُ .

وكذلك لم يجزْ : اتذكرُ إذا يقومُ[2] زيدُ . فإن قلت : اتذكرُ إذ كلُّ صاحبِ لي معه سيفٌ . جازَ لأنّ تلك حالةَ قد حصلت فتخصص بها الزمانُ الذي في وقوعها .

تمّ الجزءُ الأولُ من كتابِ المستوفى في النحوِ ويتلوه في الجزء الثاني فصل في الصفةِ .

(والحمدُ لله أولاً وآخراً والصلاةُ على نبيهِ محمدِ المصطفى وعلى آله الطاهرين الطيبين)[3] .

---

(١) انظر : الكتاب ٤٤٠/١ .

(٢) انظر : الكتاب ٥٤/١ .

(٣) ما بين المعقوفتين غير موجود في نسخة (ج) .

بسم الله الرحمن الرحيم

ربِّ سهل ويسر ولا تعسر ، الحمدُ للهِ ربِّ العالمينِ وصلواته على نبيهِ محمدٍ وآلهِ الطاهرينَ .

(قال الشيخ الامامُ جمالُ الدين أبو سعدٍ رحمةُ الله عليه)[1] .

فصلٌ
في الصفة

قد عرفت من اعراب الاسم ما هو على سبيل الابتداع الذي يلي المعمولُ فيه العامل ، وبقي ان نذكر من اعرابه ما هو على سبيل ((الاتباع)) الذي يكون هو فيه تابعاً لمتبوعٍ لهُ .

ولا يعملُ فيه العاملُ إلاّ بعد أن يعملَ في ذلك المتبوعِ وبوساطته وقد عرفت أيضاً في بابِ تعديدِ العوامِل انقسامَ هذا التابعِ : إلى الصفةِ ، وعطفِ البيانِ ، والتأكيد ، والبدلِ ، والعطفِ المطلقِ .

وعرفت أنَّ الصفة منه ما يجري على المتبوعِ فلا توسطِ حرفٍ ، وبشرطِ أن يكون مفيداً ، وفي الأكثرِ مخصصاً[2] ، والمتبوع به ملحوظاً .

فها نحنُ نبتدئ بها فنقولُ : إنَّ الصفة ينبغي ان تكون مشاكلةً للموصوف في التعريفِ والتنكيرِ وأيضاً في التذكير والتأنيثِ ، وأيضاً في الافرادِ والتثنية والجمعِ .

تقولُ : مررت بزيدِ الشريفِ ، وبهذه الشريفة ، وبالرجلين الشريفين وأيضاً برجلٍ ظريفٍ ، وبامرأة عاقلةٍ ، وبقومٍ كرامٍ .

---

(١) ما بين المعقوفتين غير موجود في (ج) .

(٢) الصفة تفيد تخصيصاً وتفصيلاً انظر : اسرار العربية /٢٩٣ .

ذهب سيبويه[1] إلى العامل في الصفة وغيرها من التوابع[2] المذكورة هو العاملُ في الموصوفِ أو غير الموصوفِ من المتبوعاتِ ، وجعل أبو الحسنِ[3] العاملَ في الصفةِ كونها تابعة للموصوف وكذلك العاملُ في التأكيد كونه تابعاً للمؤكد وعلى هذه الوتيرة .

والصحيح : إنّ وقوع كلّ واحدِ من هذه التوابع تبعاً للاسم قبله هو سببٌ لما يستحقه من الاعراب لكن من حيث انه يهيءُ الاسمَ لقبوله لا من حيثُ أنه فاعلٌ له فيه ، وأيضاً العاملُ في المتبوعِ هو سببُ لما يستحقهُ التابعُ من الاعراب ، لكن من جهة كونهِ فاعلاً وبعد عمله[4] في الأول وبشرط أن يكون هذا الثاني جارياً عليه . فقد عرفت أن كل واحدِ من السببين المذكورين هو علةٌ لهذا النحو من الاعراب ، اعني الذي على سبيل الاتباع ، لكن احدهما علةٌ فاعلةٌ ، والآخرَ علةٌ مهيئةٌ وإذ قد اختلفت الجهتان فكلّ واحدٍ منهما له حظّ في العمل . فقد وضح أنّ كلّ واحد من الشيخين[5] قد اصابَ في قوله أو كادَ .

ولنعدد اصناف الصفاتِ لصنفِ صنفٍ من الموصوفات .

أما المعارفُ فلا يوصفُ من المفردةِ منها إلاّ الاعلامُ ، توصفُ بما فيه الالفُ واللامُ . تقول : بزيدِ العاقلِ ، وعلى هذا : يا زيدُ الظريفُ ، والظريفُ على ما عرفتَ .

فإن قلت : يا أيها الساحرُ . لم يجز إلاّ الرفعُ ، لأن العمدة في النداءِ هنا الصفةُ دون الموصوفِ ، ولذلك جاز أن يوصف بالاسم الصريحِ كما تقول ؛ يا أيها الرجلُ – ويا أيها الناسُ ، وقد مر ذكرُ هذا . وباسماءِ الإشارةِ فتقول :

---

(١) انظر : الكتاب ٢١٠/١ ، ٢٤٧ .

(٢) يعترض المبرد على رأي سيبويه في المقتضب ٣١٥/٤ ((وكان سيبويه يجيز : جاء عبد الله وذهب زيد العاقلان على النعت لأنهما ارتفعا بالفعل ... وليس القول عندي – أي عند المبرد – كما قال لأن النعت إنما يرتفع بما يرتفع به المنعوت .. لم يجز ان يرتفع بفعلين فإن رفعتهما بجاء وحدها فهو محال لأن عبد الله يرتفع بذهب ، وكذلك لو رفعتهما يذهب لم يكن لزيد فيها نصيب)) .

(٣) المقصود هنا بأبي الحسن الاخفش سعيد بن مسعدة . انظر : رأيه في اسرار العربية /٢٩٥ .

(٤) في (ب) ، (ش) ((علمه)) وفي (ج) ((عمله)) .

(٥) المقصود هنا بالشيخين سيبويه وأبو الحسن الاخفش .

استعنت ببكرٍ هذا . واعرضتُ عن خالدِ ذلك ، وبالمضاف إلى العلم وإلى ما فيه الألف واللامُ ، أو إلى شيءٍ من المضمرات ، واسماء الإشارة إذا لم يكن المضافُ علماً ولا الاضافةُ غير حقيقيةٍ تقول : مررتُ بزيدٍ أخي عمرو ، وببكرٍ أبي المحمودِ . وبيمنِ غلامك ، وبسعد صاحب هذا .

فإن كان المضافُ علماً لم يوصف به غيرهُ ، كما لا يوصفُ به إذا كان غيرَ مضافٍ ، وذلك لأن الإعلام إنما وضعت لتوصفَ هي لا ليوصفَ بها غيرُها فلا تجرى على المتبوع صفةً له .

فاما قولنا : مررتِ بأخيك زيدٍ . فعلى ما نصفه لك إن شاء الله تعالى من كونه مبيّناً للمتبوع ، وإن كانت الاضافةُ غير حقيقيةٍ كان حكمُها حكم الانفصال ، فلا يتعرفُ بها المضافُ ، فلا تكونُ بحيثُ توصفُ به المعارفُ وقوله تعالى ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾(1) من جعل غير المغضوبِ عليه ، والضالَ هو المنعمُ عليه ، والغيريةَ واقعةَ مخصصةَ ، كان غيرُ المغضوبِ معرفةَ عنده كأنه ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ المغايرين للمغضوبِ عليهم والضالين . ومن جعلَ غير بمعنى(2) مغايرِ على حالٍ ولم يعتبر أن كلَّ من خرج من هذا القسم دخل في ذاك ، كان غيرُ المغضوبِ نكرةَ عنده كأنه صراطُ الذين انعمت عليهم مغايرى المغضوبِ عليهم ، والضالين على تقدير : مغايرين لهم(3) .

---

(1) سورة الفاتحة : الآية ٧ .

(2) في (ب) ((بمعنى)) .

(3) يرى سيبويه ٣٧٠/١ وغيره من النحاة ان (غير المغضوب) صفة للذين وحصل اعتراض من بعض النحاة ومنهم الفرخاني من ان الذين اسم موصول لا يوصف وصلته هي المفسرة له وهي بمثابة الصفة . والمعروف ان الذين قريب من النكرة لأنه لم يقصد قصد قوم بأعينهم وغير المغضوب نكرة مخصوصة لذا جاز أن تكون صفة صفة للذين ... وحمل بعض النحاة غير المغضوب بدلاً من الذين أو بدلاً من هم ومنهم العكبري في املاء ما من به الرحمن ٥/١ . جوز ان تعرب حالاً أو استثناء من الذين أو هم أو يجوز نصبها بتقدير اعني .

والمبرد في المقتضب ٤٢٣/٤ يرى ان (غير المغضوب) نعت وقد تكون حالاً وقد تكون بدلاً ويرى ابن خالويه في اعراب ثلاثين سورة /٣٢ انها نعت للذين .

وأنا أرى أنَ غير هنا على الوجهين : تكونُ بدلاً للذين لا صفةً ، لأن الموصولات لا توصفُ ، وكذلك ما شاكلها من الاسماء[1] الشرطية وذلك لأن الصلة والشرط فيها قد قاما مقام الصفة فيما سواها ، بل هما أشدُ تأكداً واقربُ نسباً . إذ لا يجوزُ حذفُهما أصلاً ، وكغير المغضوبِ عليهم قولنا : ضاربُ زيدٍ . قد يمكن أن يجعل معرفةً وقد يمكنُ أن يجعل نكرةً بالاعتبارين[2] .

فأما حسنُ[3] الوجهِ ، فلا يمكنُ ان يتعرف بالاضافة إلى وجهٍ ، لأنه لا يمكنُ ان نجعل الإضافة فيه حقيقيةً كيف والحسنُ في المعنى هو للوجه وان كان قد عدل به إلى ما هو من سببه ، فإذا وصف به المعرفة فلابد فيه من الالفِ واللام . تقولُ : مررت بزيدٍ الحسنِ الوجهِ وبخالدِ الكريم الابِ .

واعلم ان ((الذي)) وما يفرع عليه كالتي واللذين حكمهُ في جوازِ الوصفِ به حكمُ ما فيه الالفِ واللامِ التي للتعريف من الاسماء المشتقة تقول : مررت بزيدٍ الذي عندك ، كما تقول بزيدٍ العمي ، وفي الاضافةِ : مررتُ ببشرٍ صاحب الذي كان يأتينا . كما تقولُ : ببشرٍ صاحب ألقمن . وهذا شيءٌ خصَ به الذي من بين الموصولات لأن مبناه على أن يكونَ صفةً للمعرفة ، إذ هو اللفظ الذي يتوصلُ به إلى الوصفِ المعارف بالجملِ ، ولذلك لحقته اللامُ كاللام التي للتعريفِ . فأما ((من وما)) فلا يوصفُ بهما إذ لم يوضعا لذاك .

وما فيه الالفُ واللامُ يوصفُ بما وصف به العلمُ سواءً تقولُ : مررتُ بالرجلِ الفاضلِ . والعاقلُ الثري احسنُ تصرفاً من العاقلِ المحوجِ ، وأيضاً : مررتُ بالظريفِ هذا ، وأيضاً باللبيبِ أخي عمروٍ ، وبالشريفِ أبي المحمودِ ، وبالقادمِ غلامك وبالغلام صاحب هذا ، وأيضاً : بالقائم الذي عندكَ ، وبالقاعدَ الذي كان يأتينا .

وأسماءُ الإشارةِ توصفُ بالاجناسِ وما يجري مجراها من المشتقة تقولُ : مررت بهذا

---

(١) انظر : البيان في غريب اعراب القرآن ٤٠/١ .

(٢) ابن خالويه في اعراب ثلاثين سورة /٣٣ يذكر ان غيراً لا تكون عند المبرد إلاّ نكرة وغير المبرد يقول تكون معرفة في حال ونكرة في حال أخرى . انظر : المقتضب ٤٢٣/٤ .

(٣) يقصد المضاف إلى المعرفة انظر : الكتاب ٢٢٠/١ .

الرجلِ ، وأيضاً بهذا الطاعن ، لأن الألفَ واللامَ فيه ليست للعهد بل للجنسية على ما ذكرناه لك في باب الابتداء حيثُ تكلمنا على الاسماءِ المعروفةِ ، ولا يجوزُ أن توصف بغير ذلك ، لأنها اعرفُ من أن توصف بالمضاف ، وإن كان المعرفة وأما الأجناسُ فتعد بها اتحادها بأيٍ في مثل قولنا : يا أيها الناسُ أيها الرجلُ ، ولا توصفُ[1] المضمراتُ لأنها قد استغنت عن الوصف لأن الشيء لا يكادُ يكنى عنه ألا وهو في غاية العرفانِ .

ومن النحويين[2] من جوزَ ذلك في نحو قوله : مررت به المسكين .

فأما المضافُ فلابد أن يكون مضافاً إلى معرفةٍ فحكمهُ حكمُ ما يضافُ هو إليه إلاّ في ثلاثةِ مواضعَ :

أحدها : إذا كان كلُ واحدِ من الصفةِ والموصوفِ مضافاً فإن الوجه في الاتباع حينئذ البدلُ تقول : مررتُ بغلامك صاحبِ بكر . حيث لم يكن احدُهما بأن يكون موصوفاً أولى من الآخر اللهم إلاّ إذا كان الاولُ كنيةً كما تقول : بأبي زيدٍ أخيك . فحكمهُ حكمُ الاعلامِ .

والثاني : إذا كان الموصوفُ مضافاً إلى شيء من اسماء الاشارةِ فإن احتياج المضاف إليه – إلى الصفة – يمنعُ عن وصفِ المضافِ مع أنّ المضافَ يتصفُ بصفةِ المضافِ إليه تقولُ : بغلامِ هذا القاعد .

والثالث : أن يكون الموصوفُ مضافاً إلى شيء من المضمراتِ فإنه يوصفُ كثيراً تقول : بأبيك المسكين . لا كما في قول القائل به المسكين فافهم .

أما النكرةُ فصفتها أيضاً نكرةٌ ، وتنقسمُ سبعة اقسامٍ : مفردين وخمسُ جملٍ . أما المفردان .

فأحدهما المشتقُ سواءً كان مضافاً كما تقولُ : مررتُ برجلٍ ضارب رجلٍ . وأيضاً برجلٍ ضارب زيدٍ إذا نويت فيه الانفصال ، وبرجلٍ حسنِ الوجه .

أو غير مضافٍ كما تقول : مررتَ برجلٍ ضاربٍ . وبقادمٍ شريفٍ .

---

(١) انظر : الكتاب ١/٢٢٣ .

(٢) ومنهم الخليل الكتاب ١/٢٥٥ ((وزعم الخليل انه يقول : مررت به المسكين على البدل وفيه معنى الترحيم وبدله كبدل : مررت به أخيك)) .

وغيرُ المضافِ إذا كان هكذا من غير من فإنه قد يقدرُ فيه الضميرُ على ما عرفت في خبر المبتدأ .

وقد يرتفعُ به المظهرُ إذا رجعَ بعده الضميرُ عائداً إلى[1] الموصوفِ كما تقول : مررت برجلٍ ضاربٍ اخوهُ . وبقادمٍ شريفٍ ابوهُ .

وقد يجوزُ أن يرفع المظهر إذا شئت بعد المضافِ أيضاً في نحوِ قولِ القائل : مررتُ برجلٍ ضاربِ زيدٍ اخوهُ .

وأما غيرُ المضافِ الموافق لمن فلا يجوزُ ان يرتفع به الاسمُ بعده على ما عرفت قبلُ اللهم إلاّ في نحو قولِ القائل : ما رأيتُ امرأةً أحبَ إليها الطيبُ منه إلى هندٍ وأيضاً : ما رأيت امرأةً احبُ إليها الطيبُ من هندٍ ، والعلةُ في جوا هذا هي ارتفاعُ السببِ المانع للرفع وذلك إنّا قد بينا في باب الفعل والفاعل إنّ الصفة المشبهة باسم الفاعلِ إنما اعملت لمشابهتها الفعل . وانّ ((أفعلَ)) هذا لم يعمل لبعدهِ عن مشابهةِ الفعلِ بانضمام من إليه ملاصقةً له ومانعةً فيه عن التثنية والجمع .

فلما تراخت من هنا عن أفعل فاصلاً بينها وبينه الظرفُ المصاحبُ لضمير الاسم الجاري عليه ((أفعل)) وانضاف إلى ذلك أن أفعل هنا جاءَ على غير أصله الذي وضع عليه ، أما في الاولِ فلأنّ شيئاً واحداً وقع فيه التفاوتُ وإن كان باعتبار حالين له مختلفين .

وأما في الثانية فلأنّ المفاوت في الحقيقة هو الاسمُ الاثني والظاهرُ يرى انه هو الأولُ ، لأن الثاني ليس بازائه ما يقابله عاد إلى مشابهِ الفعلِ فارتفعَ به الاسمُ بعده ، كأنّك قلتَ : ما رأيتُ امرأةً حبب إليها الطيبُ ازيدَ مما حببَ إلى هند[2] .

فإن قيلَ وهل يجوزُ أن يرفعَ أحبَ كما في نحوِ قولك : بتُ بليلٍ سحرٌ كلُه . سحرٌ يرفع ؟

قلنا : لو جازَ هذا لما تعينت الوصفية هنا ، وكيف يمكنُ أن يجعل الطيب مبتدأ بفصلِ بين احبَ وبين منه ، وهو من صلته ، وعلى هذا الوجه الأول : ما من أيام احبَ إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة . وعلى الثاني : ما من أيام احبَ إلى الله فيها الصومُ

(١) انظر : شرح المفصل ٥٢/٣ .

(٢) انظر : المقتضب ٢٤٨/٣ ، وانظر الاقوال في ((ما رأيت رجلاً احسن في عينيه الكحل منه في عين زيد))
وانظر : الكتاب ٣٣٢/١ ، وانظر : الاشباه ٢٠٧/٤ .

من عشر ذي الحجة(1) وكذلك قولُ سحيم بنُ وثيل :

مــررتُ علــى وادي الســباعِ ولا أرى كــوادي الســباع حــين يظلــمُ واديــا

أقــــلَّ بــــه ركــــبٌ اتــــوه تئيــــةً واخــوفَ إلاّ مــا وقــى الله ســاريا(2)

قد يمكنُ ان يجعل التقديرُ فيه : ولا أرى كوادي السباعِ وادياً اقلّ به الركبُ تئيةً منهم به والهاء في به الثاني لوادي السباع وأن يجعل ولا أرى كوادي السباع وادياً أقل به الركبُ تيئةً منهم ، يعني من وادي السباع .

والاخرُ غيرُ المشتقِ وينقسمُ إلى المضافِ كما تقولُ : مررت بشيخٍ أبي جاريةٍ . وبرجل ايما رجلٍ ، وإلى غير المضاف كما تقولُ : مررت بابلٍ مائة(3) وكقول الاعشى :

لــئن كنــتُ في بئــرٍ ثمــانين قامــةً ورقّيــت أســباب الســماءِ بســلم(4)

وقد ينزل غير المشتق منزلة المشتق فيرفع به الاسمُ بعده كما يرفعُ بعد المشتق ، وبالشرائط المذكورة فيه ، وذلك إذا توهم فيه معنى الفعلِ ، مثالهُ من المضافِ : مررتُ برجلٍ(5) أبي عشرةٍ أبوه : كأنك قلت : مررتُ برجلٍ ولد العشرة أبوه . ومن غير المضافِ : مررتُ بقاعٍ عرفجٍ(6) كلُّه . وبكتا شمعٍ خاتمهُ . وعلى تقدير الخشونة من العرفجِ ، واللين من الشمع أو ما شاكلَ ذلك وعلى هذا القياسُ والوجهُ في ذلك الرفعُ على أنّه خبرٌ

---

(1) انظر : المقتضب ٢٥٠/٣ وهناك حديث شريف ورد بهذا المعنى ولكن ليس على الصورة التي اوردها المصنف في سنن ابن ماجة ٥٥٠/١ ((ما من أيام العمل الصالح فيها احب إلى الله من هذه الأيام)) .
وفي جامع الترمذي ٥٨/٢ ((ما من أيام احب إلى الله ان يتعبد فيها من عشرة ذي الحجة)) انظر : الاشباه والنظائر ٢٠٨/٤ ، وشواهد سيبويه لأحمد النفاخ /٥٨ .

(2) لسحيم ... انظر : الكتاب ٢٣٣/١ ، وشرح الكافية ٢١٩/٢ ، والخزانة ٥٢١/٣ ، اللسان ١٢/١٠ ، مادة سبع والعيني ٤٨/٤ .

(3) كما في (ج) ، ورسمت في (ب) ، (ش) ((مئية)) .

(4) ديوان الاعشى /٩٤ .

(5) انظر : الكتاب ٢٣٤/١ .

(6) انظر : الكتاب ٢٢٩/١ .

للمبتدأ بعده .

وأما الجملُ الخمسُ فهي التي ذكرنا في باب خبر المبتدأ وعلى الشرائط المذكورة ثم تقولُ : مررتُ برجلٍ اتاك ، وبغلامٍ عندك ، وسررت بقدومِ يومِ الجمعةِ . ولقيت شيخاً إن تكرمه يكرمك . واستعنت بأمير اخوه أبوك . أو بكريم لا مالَ له .

فإن قيل قد حكمتُم بأن الصفة تكونُ ابداً مشابهةً للموصوفِ في التعريفِ والتنكير فما الوجهُ في قولِ القائل : هو الرجلُ يفعلُ كذا . وهو الرجلُ مثلك وقد وصف فيه المعرفة بالنكرةِ ، إذ قد ذكرتم أنَّ إضافة مثل هذه ليست بمفيدةٍ للتعريفِ ، وفي قوله : مررت برجلٍ حسبك من رجلٍ وبامرأة حسبك من امرأةٍ . وأيضاً برجل هدك من رجل وبامرأةٍ هدك من امرأةٍ . وأيضاً برجلٍ عذيرك من فلان . وقد وصف فيه النكرة بالمعرفة .

فالجوابُ إن الرجل في مثل قولك : هو الرجلُ يفعل كذا . وإن كان معرفاً باللام فمن حيثُ أنه لا يرادُ به واحدٌ بعينه نزلَ منزلة النكرة فجاز أن يوصف[1] بالنكرة ، كما إن احداً وإن كان نكرةً لما اغني غناء المعرفةِ جاز ان ينتصب عنه الحالُ في نحو قوله :

لا يـركنن احـدٌ إلى الاحجـام   يـومَ الـوغى[2] مُتخوِّفـاً لحِمـامِ[3]

ولك في قولك : هو الرجلُ مثلُك . وجهان احدهما : ان تقدر القاءَ الالفِ واللامِ من الموصوفِ على النحو الذي ذكرناه ، والاخرُ : أن تقدر اثباتهما في الصفة .

قال سيبويه ((وزعم الخليلُ : أنه إنما يجيء هذا على نية الألف واللامِ ولكنه موضعٌ لا يدخلهُ الالفُ واللامُ كما كان ((الجماء الغفير)) منصوباً على نية القاء الالفِ واللامِ نحو : طراً وقاطبةً . والمصادرُ التي تشبهها . وزعمَ أنَّه لا يجوزُ ما يحسنُ بالرجلِ شبيهِ بك : الجرَّ لأنك تقدرُ على الالفِ واللام))[4] انقضت حكاية سيبويه عن الخليلِ .

فأما حسبُك الموصوفُ به النكرة فمعناه محسبك كما يقال كافيك فالاضافةُ فيه اضافةُ

(١) انظر : شرح المفصل ٥٠/٣ .

(٢) في (ش) ((يوماً)) وفي (ج) ((الوغا)) .

(٣) ذكر البيت سابقاً .

(٤) ما بين القوسين موجود نصاً في الكتاب ٢٢٤/١ .

الفاعل إلى المفعولِ ، وكذلك هدّك بمعنى : هادك . كأن الناظرُ إليه . ينهد منه اعجاباً به واعظاماً له ويؤكد لك هذا انهم يقولون : برجلٍ[1] هدّك من رجلٍ ، وبامرأة هدّتك من امرأةٍ فيكونُ فعلاً .

فاما العذير هنا فقد يكونُ : بمعنى الكفيلُ يقال : هو عذيرك من فلانٍ كأنّه في الاصلِ الذي يعذرك منه وإن كان قد اتسع فاستعمل كثيراً حيثُ لا يتصورُ الاغترارُ[2] أنشد الاصمعي :

انــــتَ لخــــيرِ أمّـــــةٍ مُجيرُهـــــا   وأنــــت ممـــا ســـاءها غريرُهـــا[3]

وقد يكونُ اعني الغرير هذا بمعنى المحذر ، فكأنّك إذا قلت : غريرك من فلانٍ قلت : كل ما ابلغك من صفته فأنا كالمغررِ لك به من حيث أنه يزيدُ عليه .

وقد يمكنُ أن يكونَ هو مشتقاً من الزقِ أو الملئ باعتبار إنّ المحذر يلقنه المحذرَ ويلقي عليه ما ينفرهُ به عن المحذرِ منه ، وعلى هذا قد غرّ فلانٌ من العلمِ ما لم يغرُ فلانٌ وقول عمر رضي الله عنه : تغره أن يقتلا[4] . فقد حُملِ على أنّه يعني حذارِ ان يقتلا فاضافة الغرير على الوجوهِ المذكورة كلّها إلى الكافِ إضافة الفاعلِ إلى المفعولِ فليست بمعرفةٍ البتة .

ومما يدلُك على أن الصفة لا تكونُ إلاّ مشاكلةً للموصوفِ أنّهم يقولون : هو رجلٌ كلُّ رجلٍ . وهذا أديب حقُ أديبٍ[5] . فإذا وصفوا المعرفة عرّفوا نحو : هو الرجلُ كلَّ الرجلِ ، وهذا الاديبُ حقَّ الاديبِ .

فإن اردت أن تصف ما فوقَ الواحدِ جاز لك فيه اربعةُ أوجهٍ :

---

(١) الكتاب ٢١٠/١ (وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقولون : مررت برجل هدك من رجل ومررت بامرأة هدتك من امرأة . فجعله فعلاً مفتوحاً كأنه قال فعل وفعلت بمنزلة كفاك وكفتك)) .

(٢) في (ج) ((الاغرار)) .

(٣) لمجهول .. انظر : اللسان ٣١٦/٦ مادة غرر .

(٤) انظر : النهاية لابن الأثير ٣٥٦/٣ واللسان ٣١٦/٦ مادة غرر .

(٥) انظر : شرح المفصل ٤٨/٣ .

الجمعُ في الصفةِ والموصوفِ معاً كما تقولُ : مررت بقومٍ كرام . والتفريقُ فيهما معاً كما تقول : برجلٍ قائم ورجلٍ قاعدٍ . والجمعُ في الصفةِ مع التفريق في الموصوف كما تقولُ : مررتُ بزيدٍ وعمروِ المنطلقين ، والتفريقُ في الصفة مع الجمع في الموصوف كما تقولُ : مررتُ بثلاثة نفرٍ قائمين وقاعد[1] ، وقد يجوز في هذا الوجهِ الأخير الرفعُ في الاسم الذي هو نعتٌ في المعنى إذا كان المنعوتُ متخصصاً أما التعريفِ كقولك : مررت باخوتك الطويل والقصير والربعة .

وإما بصفةٍ أخرى سابقةٍ نحو مررت برجالٍ ظرفاء قائم وقاعدٍ ومضطجعٌ .

وإما من جهةِ كونه دالاً على العدةِ كقولك : مررتُ برجلينِ مسلمٌ وكافرٌ . فهذا على تقديرِ محذوفٍ كأنك قلت : هما مسلمٌ وكافرٌ وأيضاً تقول : مررت بثلاثةٍ زيدٍ وبكرٍ وخالدٍ .

وإن كانت الاسماءُ الثواني لا تصلحُ صفاتٍ للأول فإن اتبعت ، فعلى الابدالِ على ما نصفه بعد إن شاء الله تعالى .

فإن قلت : مررت برجالٍ قائمون وقاعدٌ . لم يجز لأن غير المخصص امسُ حاجةً إلى الصفة من المتخصص فلا يستغنى عنها استغناءهُ .

فإن جمعت الصفة اعني في الوجهينِ الاولِ والثالث لم يجز إلاّ الاتباعُ لانتفاء التعديد الذي لأجلهِ قدر المحذوفَ المذكور ولو قلتَ : مررتُ بقومٍ كرامٍ . على تقديرهم كرامٌ لم يسغْ .

واعلم أنّك إذا قلت : مررتُ برجلٍ راكبٍ أو راجلٍ . فالصفة هي راكبٌ وراجلٌ عطف عليها وإنما يجعل في حكم الصفةِ من حيث أنَ المعنى لا يتمُ إلاّ به وعلى هذا : مررت برجلٍ جالسٍ ثم محدثٍ . وأيضاً : مررتُ برجلٍ لا معطٍ ولا مانعٍ وعلى أن يكون لا معطٍ صفة والواو عاطفة للا مانعٍ عليها ، فإن قلت : برجلٍ معطٍ لا مانعٍ . كانت لا هي العاطفةَ على ما ستعرفهُ إن شاء الله تعالى .

فأما قولُ القائلِ : تعللتُ بحلوٍ حامضٍ . فقد يجوزُ أن يكون حامضٌ صفةَ لحلوٍ نفسه ، فحامضُ فيه ضميرُ يرجع إلى حلوٍ ولا ضمير في حلوٍ . ويجوزُ ان يكون كلّ واحدٍ منهما

---

(١) انظر : الكتاب ٢١٥/١ – ٢١٨ .

صفةً للموصوفِ المحذوفِ على ما عرفت في نحوِ : مالئ عينيه[1] . فيكون قولنا : حلوٌ حامضٌ فيه ضميران وعلى الوجهينِ يعتبر في الموصوفِ الطرفان من الحلاوةِ والحموضةِ كأنما اجتمعا فيه .

ويجوزُ أن يكون قولنا : حلوٌ حامضٌ في حكم كلمةٍ واحدة يوصفُ بها ما ليس هذا ولا ذاك : إذ قد خرج هو من الطرفين إلى الوسط فلا يمكنُ ان يتصور فيه إذا جرى على موصوفه إلاّ ضميرٌ واحدٌ به تتقرر الوحدةُ الذوقيةُ المتوسطةُ بين الطرفين . فكأنك إذا قلت : هذا حلوٌ حامضٌ . قلت : هذا مز .

وكما انك إذا قلت : مررتُ برجلٍ راكبٍ فذاهبٍ . كان ذاهبُ تابعاً للصفة لاصفةً . كذلك إذا قلت : مررتِ برجلٍ شريفٍ ظريفٍ . إذا قد جعلت ((شريف)) صفة لرجلٍ إلاّ إن الاتباع تم على سبيل العطفِ . وها هنا على الابدال على ما تحققه إن شاء الله تعالى وعلى هذا (بسم الله الرحمن الرحيم) .

فإن قيلَ قد ذكرتُم إنّ الصفة ينبغي أن تكون مخصصةً فكيف يتصورُ التخصيصُ هنا ؟ قلنا أن أكثر الصفاتِ يتخصصُ به الموصوفُ ، وقد يكونُ منها ما يوجدُ إلاّ مخصصاً[2] كقوله تعالى (الرحمن الرحيم) وكقوله تعالى ﴿وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ﴾[3] .

فهذا النحو من الصفات يكونُ مؤكداً للموصوفِ وموضحاً للحالِ التي له ، ولا يكونُ مخصصاً وانت إذا تأملت سابق كلامنا علمت أنّ هذا السؤال ساقطٌ إذا لم نعمم الحكمُ .

ومما يجبُ ان نذكره هنا أن اسم الفاعل إذا وصف لم يعمل عمل الفعل فلا يجوز مررتُ برجلٍ ضاربٍ شديدٍ عمراً . وذلك لخروجه بالصفةِ عن شبه الفعلِ[4] .

---

(١) ذُكر سابقاً .

(٢) انظر : املاء ما من به الرحمن ٣/١ .

(٣) سورة النجم : الآية ٢٠ ، السبعة في القراءات ٦١٥/ ((قرأت ابن كثير (منؤاة الثالثة) مهموزة ممدودة وقرأ الباقون (منواة الثالثة) بغير همز)) رسمت المخطوط بدون همز وكذلك الحال في معاني القرآن ٩٨/٣ .

(٤) انظر : الكتاب ٨٤/١ .

وكذلك المصدرُ لا يعملُ موصوفاً .

واعلم أنك تقولُ : مررتُ بمحمدٍ أخيك الكريم . فتأتي بالصفتين معاً فإن لم تذكر محمداً جاز لك ان تجعل الكريم صفةً لأخيك ولم يجز أن تجعل أخيك صفةً للكريم لأن الاسماء الجارية على الفعلِ اقعدُ في الوصفية من غيرها ، فلا يجوز أن تكون موصوفةً بما الأولى به أن تكون هي صفةً له .

ثم إنَّ الاسم الذي ليس بصفةٍ قد يعرضُ له أن يصير بحيثُ يوصفَ به وذلك بأن تلحقه ياء النسبُ تقول : مررت رجلٌ كوفي . وبالرجل الكوفي . وأيضاً قد يعرضُ الاسمُ الفاقدُ توثيبٌ . كنت كأنك قلت : ثوبٌ صغيرٌ وكذلك قولك : دريهُم[1] . معادل لقولك : درهمٌ صغيرٌ فقد صح أنَّ النسبة والتصغير كلَّ واحدٍ منهما مناسبٌ للوصفِ . ولنؤخر الكلامَ عليهما إلى حين الفراغ من ذكرِ وجوهِ الاعرابِ المذكورة في باب تعديد العواملِ والله المستعانُ إن شاء الله تعالى .

---

(١) اسرار ا حربية /٣٦٢ ((قام التصغير مقام الصفة)) .

فصلٌ

في عطف البيان

الفرقُ بين عطف البيان وبين الصفةِ ، أنّ عطف البيان ابداً يكونُ من الالقاب والاعلام نحو : مررتُ بأخيكَ بشرٍ . وقال أبو عثمان الجاحظُ والصفة لا تكون كذلك[1] .

فإن قلت : وما المانعُ من أن تجعل لفظةَ الجاحظِ وهي جاريةٌ على الفعلِ صفةً ؟

قلنا : لو كان المرادُ به الدلالة على الهيئة المخصوصةِ للعينِ كان كذلك ، لكنه قد صار لقباً له قد يستغنى به عن غيره فليس مفيداً .

فلا يجوزُ أن يجعل صفته على هذا الوجهِ . وإذ قد عرفت هذا فقد وضح لك ان عطف البيانِ لا يجوزُ أن يكون نكرةً[2] ولا أن يكون مضمراً .

وقد يحتمل ان تجعل اللفظة الواحدة عطف بيانٍ تارة وبدلاً أخرى باعتبارين وذلك أنك إذا قلت : جاءني زيدٌ أبو نصر . فنويت تكرار العامل وجعلت المتبوعَ كالساقطِ المنسي كان قولك أبو نصر بدلاً . فإن لم تفعل ذلك كان عطف بيانٍ .

---

(١) اربعة فروق بين الصفة وعطف البيان كما جاء في شرح المفصل ٧٢/٣ والفرخاني يذكر منها اثنين وتجاهل كون الصفة اعم من المنعوت ولا يلزم هذا في العطف والنعت يجوز فيه القطع أما عطف البيان فلا يجوز فيه هذا . انظر : كذلك المغني ٥٧١/٢ .

(٢) الهمع ١٢١/٢ ((ومنع البصريون جريانه على النكرة وقالوا لا يجري إلاّ في المعارف كذا نقله عنهم الشلوبين . قال ابن مالك ولم اجد هذا النقل عنهم إلاّ من جهته وذهب الكوفيون والفارسي والزمخشري إلى جواز تنكيره)) .

فصلٌ

في التاكيد

الاتباع إذا كان على سبيلِ التكريرِ سمي تأكيداً على ما عرفت في بابِ تعديدِ العوامل ، ويخصُ المعارف[1] ، لأن الاسمَ لا يليق به التأكيدُ ما دام لم يعرف ويلزمه أن يكون بلا توسطِ حرفٍ عاطف .

والمتبوعُ غيرُ متوهم سقوطه .

وينقسمُ بانقسام التكرير وذلك أنَّ التكرير إما أن يكون في اللفظ والمعنى[2] معاً كما في قول القائل : مررتُ ببشرٍ بشرٍ . واخذتُ من خالدٍ خالدٍ .

وأما أن يكون في المعنى دون اللفظ وذلك على ضربين :

احدهما : الاسوارُ المحيطةُ وتخص الجمل والمقادير تقولُ : مررت بالقومِ كلِّهم . واخذتُ المال اجمع .

والثاني : من الاسمين للأول في اعرابه وربما كان للتابع تابعٌ كما في قولِ القائل : جاءوني اجمعون اكتعون ابصعون . فابصعُ تالس لاكتع ، كما ان اكتع تال لاجمع ، وللمؤنث جمعاء وجمعٌ وكتعاء وكتعٌ وبصعاءُ وبصعُ . ولا يستعملُ جمعُ باسكان الميم إشعاراً بأن ذلك ليس صفةً زائدةً .

ألا ترى أنك إذا قلت : جاءني القومُ اجمعون . ومررت بالهندات جمع لم تفد بقولك اجمعون وجمعُ صفة زائدة كما إذا قلت : القومُ الحمرُ . والنسوةُ الحمرُ[3] .

---

(١) البصريون يرون تأكيد المعرفة فقط ، أما الكوفيون فيرون تأكيد المعرفة والنكرة .. انظر : اسرار العربية /٢٨٩ .

(٢) التأكيد لفظي ومعنوي وهذا ما جرت عليه معظم كتب النحو منها مثلاً شرح المفصل ٤٠/٣ ، وتوجيه اللمع لابن الخباز /٢١٤ وغيرها أما الفرخاني فقد قسمه تقسيماً مغايراً بعض الشيء فعنده توكيد لفظي معنوي معاً مثل : مررت ببشر بشر ، وتوكيد معنوي مثل : مررت بالقوم كلهم .

(٣) حاشية في (ب) ، (ش) ((بخلاف احمر وحمر فانهم لا يقولون : احمرون في احمر والآخر في آخر)) .

فلهذا ما عدلوا عن جمع في المؤنثِ إلى جمع ونظير ذلك آخرون وآخر في صفاتِ المنكورةِ من الاسماءِ .

فإن وصفت بهما المعارف الحقت الألف واللامَ ولم تلحقهما اجمعين وجمعَ ، لأن التأكيد لا مدخل له في النكرات[1] على ما عرفتَ .

والفرقُ بين كل واجمع : ان كلا قد يكونُ بحيثُ يلي العوامل ، واجمع لا يجيء إلاّ تبعاً ولذلك قال تعالى ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[2] .

ولو قال قائلٌ : جاءني القوم اجمعون كلّهم لم يجزْ .

وليس للتثنية إلاّ ((كلا وكلتا)) وحكمهما في أنّ كلّ واحدٍ منهما قد يقع تابعاً وغير تابعِ حكم كلّ . وقد عرفت في أوائلِ هذا الكتاب أنّ كلّ واحدٍ منهما مفردُ اللفظ وإن كان مثنى[3] المعنى وإنّ الألف في آخره تقلبُ ياءً في النصب والجرّ إذا اضيف[4] إلى المضمر .

وبقي ان تعرف أنّ كلتا وزنها فعلى ، الالفُ فيها للتأنيث والتاءُ بدلٌ من الواوِ كما في بنتٍ واختٍ .

والثاني : من ضربي التأكيد – اعني المعنوي – ينقسم قسمين :

احدُهما : يخصُ الضمائر وذلك أن يؤكد المتصل منها بالمنفصل سواءً كان التأكيدُ متعيناً كما في قوله تعالى ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[5] أو غير متعينٍ كما في قول القائل : ركبتَ أنت يا فتى .

---

(١) النكرة تؤكد بغير لفظها هذا اعتقاد الكوفيين . اسرار العربية /٢٨٥ . أما اعتقاد البصريين فهو جواز توكيدها بلفظها . انظر : الانصاف ٤٥١/٢ . وأما الفرخاني فقد عمم منع التوكيد للنكرة مطلقاً وهو من القائلين بأن التوكيد يفيد تخصيصاً وتعييناً والنكرة تدل على الشياع والعموم .

(٢) سورة الحجر : الآية ٣٠ ، و ص ٧٣/٣٨ .

(٣) يرى بعض النحاة ان اجتماع كل واجمعون يفيد المبالغة في التأكيد . انظر : شرح المفصل ٤١/٣ . وبعضهم يرى – ومنهم الزجاج – ان الفائدة في جمع ليست في كل وعندهم إذا قالوا : جاء القوم كلهم جاز ان يجيئوا متفرقين أو مجتمعين . فإذا قالوا : جاء القوم اجمعون أي بجميعهم بزمن واحد .

(٤) انظر : الانصاف ٤٣٩/٢ مسألة ٦٢ .

(٥) سورة البقرة : الآية ٣٥ ، سورة الأعراف : الآية ١٩ .

وقد يتوسع في هذا النحو من التأكيد فيجعل التابعُ غير مجانسٍ للمتبوع ، إما مع الضرورة كما في قولك : لي أنا . ولك أنت . إذ المجرورُ من الضمائرِ لا يوجدُ منفصلاً وإما مع الاختيار كما في قولِ القائل : أنك انتَ .

والآخرُ من القسمين يعمُ قبيلي المظهر والمضمر ويكونُ أبداً يدلُ على ذاتِ الشيء تقولُ : جاءني زيدٌ نفسه . وعمرو مررت به عينهُ .

فإن اكدت المتصل من الضمائر المرفوعة هذا التأكيد فالأحسنُ أن يكون بعد تأكيدِ بالمنفصلِ كما في نحو قولك : جئتُ أنت نفسك اللهم إلاَ إذا طال الكلامُ في قولِ القائل : جاءوني اليوم انفسهم كالشأن في العطف .

وليس في الفعلِ من الاتباع[1] ما يكونُ تأكيداً .

---

(١) يرى بعض النحويون أن يمكن تأكيد الفعل والحرف وتأكيد الفعل مثل : قام قام زيد . وكتوكيد الحرف : ان ان زيداً قائم .. ومنهم يرى ان التأكيد مقصور على الاسماء فقط والفرخاني واحد منهم . انظر : شرح المفصل ٤١/٣ . وأمالي ابن الشجري ٢٤٣/١ ، وتوجيه اللمع /٢١٤ .

فصلٌ

في البدل

الابدالُ من وجوهِ الاتباعِ التي لا تُوسّطُ فيها الحروفُ ، ما ينزلُ المتبوعُ فيه منزلةَ المنسي ، ولابدّ أن يكون التابعُ إما عين المتبوعِ كما (في) قولِ القائل : جاءني أبو عبدِ الله زيدٌ . ومررتُ بالأميرِ عليّ . وليسم بدل المطابقةِ .

وأما مناسباً له مناسبة البعض للكلّ كما في قولِك : لمستُ خالداً كفه . وليسم بدلُ التبعيضِ . أو مناسبةُ الملابسِ للملابسِ كقول تعالى ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ﴾[1] زكقوله عزّ من قائل ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ * النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾[2] وهذه ملابسةُ الحاوي لما يحويه وكقولك : اعجبني زيدٌ ضربهُ وقول الشاعر :

فمـا كـان قـيسُ هلكُـهُ هلـكَ واحـدٍ[3]

فيمن روى الفتح في كاف هلك واحدٍ ، وهذه ملابسةُ الفاعل لفعلهِ وليسم بدل الملابسِ ، فإن كان هذا التابعُ مبايناً للمتبوعِ كان البدل الغلطِ ، وليس إلى النحوي[4] النظر فيه إذ ليس يوجدُ في المستقيم من الكلامِ .

واعلم أنّ الاسمَ المبدل منه المنزل منزلةَ المنسي منه ما يكونُ مستغنى عنه فيكونُ

---

(١) سورة البقرة : الآية ٢١٧ .

(٢) سورة البروج : الآية ٤ – ٥ .

(٣) نسب لعبده بن الطبيب انظر : ديوانه /٨٨ . مع اختلاف في صدر البيت ((فلم يك قيس)) ، ونسبه صاحب الاغاني ٤٩٦٤/١٤ لمرداس بن عبده بن منبه ، وعجزه ((ولكنه بنيان قوم تهدما)) .

(٤) توسع بعض النحاة في مثل هذا البدل وقالوا : انه يتقسم إلى ثلاثة أقسام بدل الغلط وبدل النسيان وبدل الاضراب انظر : الاشموني ١٢٦/٣ . أما الفرخاني فهو واحد من الذين اهملوا هذا النوع من البدل وحجتهم انه ليس موجوداً في كلام العرب نظماً ولا نثراً ولم يرد في القرآن الكريم واختلفوا في قوله الشاعر :

⇦

العاملُ إما معاداً كما في نحو قوله تعالى ﴿لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾[1] وإما في حكم المعاد[2] كما في نحو قوله جلَّ وعز ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[3] ولذلك لم يتصلِ البدلُ بالمبدلِ منه اتصالَ الصفةِ بالموصوفِ فجاز أن يفصلَ بين البدلِ والمبدلِ منه وأن تبدلَ المعرفةُ من النكرةِ كقولك : برجلٍ زيدٍ ، والنكرة من المعرفة كقولك : بعمروٍ افضلَ منك .

وأيضاً المظهرُ من المضمرِ ان كان للغيبة كقولك : مررتُ به اخيكَ . لانَّ المظهر ادلُّ من المضمرِ .

فأما ابدالُ المضمرِ من المظهر فغيرُ سائغٍ لفقدِ الفائدةِ فيه ولذلك ما امتنعَ الابدالُ من ضميري المتخاطبين ومن معهما إلاَّ على وجه التبعيضِ كقولك : البستُك رأسك[4] . وبطريق الملابسةِ كقولك :

وما ألفيتني حلمي مضاعاً[5]

ومن ثم جازَ أن تبدلَ الجملة من النكرةِ في نحو قولِ القائلِ ان اباك كريمٌ يهب الألف .

⇦

لميـاء في شـفتيها حـوة لعـس

بيت ذي الرمة حيث انكر أصحاب هذا الرأي ان تكون لعس بدل غلط من حوه وحملوه على الوصف . انظر : المقرب ٢٤٤/١ . أما سيبويه فقد قال عنه محال ومرة أخرى قال عنه حسن . انظر : الكتاب ٢١٨/١ .

(١) سورة الاعراب : الآية ٧٥ .

(٢) العامل في البدل غير العامل في المبدل وإنما يؤكد انه معاد أو في حكم المعاد هذا الرأي منسوب للفارس والرماني والاخفش . وهناك رأي آخر في المبدل هو العامل في البدل وهذا الرأي لسيبويه ٧٥/١ وللسيرافي كما يرويه ابن يعيش في شرح المفصل ٦٧/٣ . انظر : اسرار العربية /٣٠٠ .

(٣) سورة آل عمران : الآية ٩٧ .

(٤) في (ج) ((ملبسك)) وفي (ب) ((بأسك)) .

(٥) البيت لرجل من بجيلة أو من خثعم ونسب لعدي بن زيد كما في ديوانه /٣٥ ، تجده في الكتاب ٧٨/١ ، وشرح المفصل ٦٥/٣ ، ٧٠ ، والخزانة ٣٦٨/٢ ، والهمع ١٢٧/٢ ، والعيني ١٩٢/٤ وأوله ذريني ان امرك لن يطاعا .

لأن (أن) يجوز أن تعمل في يهب الألف على أنه خبرٌ لها . ولم يجز ان تبدلها منها إذا قلتُ : مررتُ بكريمٍ يهبُ الالفَ . لأن الباء لا يمكنُ ان تقدر عاملةً في الجملة .

ومنه ما لا يكونُ مستغنى عنه على الإطلاق وإن كان يجري مجرى المستغني عنه فلا يكون العاملُ فيه معاداً ، ولا في حكم المعادِ مثالهُ من بدلِ المطابقةِ قوله تعالى ﴿اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾(1) ألا ترى أنك لو قدرت : اللهُ لا إله إلاّ الحيّ ، لبقي الكلامُ عارياً من الضميرِ العائد(2) إلى المبتدأ .

ومن بدل التبعيضِ قولُ الشاعر :

وكأنَــــه لهِـــقٌ الســـراةِ كأنَـــه ... مـــا حاجبيـــهِ مُعـــيَّنٌ بســـوادِ(3)

ولو قلت كأنَّ حاجبيه معينٌ بسوادِ لم يستقم .

وأعلـم أن الفعـلَ المضـارعَ قد يعربُ على وجهِ الابدالِ حالتي النصبِ والجزمِ ، والشرائطُ المعتبرةُ فيه هي الشرائطُ المذكورةُ في الاسم مثالُ النصبِ قولُ القائل : اريدُ أن يتعلمَ زيدٌ يتفقه . فالتفقهُ هو بعضُ التعلم .

ومثال الجزم قوله تعالى ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾(4) فتضعيف العذابَ إن لم يكن نفسُ لقيانِ الاثام . فلا شك أنه .

فأما الرفعُ فيه فلا يجوزُ أن يكون على سبيلِ الاتباعِ لما سنصفه لك إن شاء الله تعالى .

---

(1) سورة البقرة : الآية 25 ، وآل عمران : الآية 2 .

(2) انظر : اعراب القرآن المنسوب للزجاج 180/1 .

(3) للاعشى كما في ديوانه /97 .

(4) سورة الفرقان : الآية 68 - 69 ، التيسير /164 ابن عامر وأبو بكر (يضعف له) و (يخلد) برفع الفاء والدال والباقون بجزمهما وابن كثير وابن عامر على أصلهما يحذفان الألف ويشددان العين ((ونسب ابن مجاهد في السبعة /467 الرفع لعاصم أيضاً وقال قرأ حفص عن عاصم (يضاعف .. ويخلد) جزماً فيهما)) والمهم ان الفرخاني يرفض الرفع في يضاعف على وجه الاتباع وهذا الرأي قال الفراء في معاني القرآن 273/2 ((قرأ الفرّاء)) بجزم يضاعف ورفعه عاصم .. والوجه الجزم وذلك ان كل مجزوم فسرته لم يكن فعلاً - أي يكون مطلوباً - لما قبله بالمعنى فالوجه فيه الجزم وما كان فعلاً لما قبله رفعته ... كقولك ان تأتنا تطلب الخير تجده ألا ترى ان تطلب فعلاً للاتيان - متى تأته تعشو فرفع تعشو لأنه أراد متى تاته عاشياً . ورفع عاصم يضاعف له لأنه أراد الاستئناف)) .

فصلٌ
في العطف

العطف هو الاتباعُ الذي بوساطة الحروفِ وهو على ضربين :

احدُهما : عطفُ الاسمِ ، سواءٌ كان العاملُ يعملُ في معمولٍ واحدٍ ، فلزم أن يكون المعطوفُ واحداً بحسبه كقولك : جاءني زيدٌ وعمروٌ . أو كان عاملاً في أكثر من معمولٍ واحدٍ ، فلزم أن يكون المعطوفُ أكثر من الواحدِ إذا كان العطفُ تاماً كقولك : اعطى زيد عمراً درهماً وبكرٌ خالداً ثوباً . وكقولك : إنّ محمداً ذاهبٌ وعبد الله مقيمٌ . وقد يتفقُ أن يكون العامل واحداً لمعمولات عدّة يعطف على بعضها دون بعض ، فيكونُ المعطوفُ عليه منها مشاركاً في الحكم وسائرُها مختصاً بما له من الحالِ تقول : اعطى زيدٌ عمراً درهماً وخالداً ثوباً ، وأيضاً اعطى زيدٌ عمراً درهماً وثوباً . وأيضاً اعطى زيدٌ واخوه عمراً درهماً . وكذلك : إن محمداً وعبد الله لفى الدار . وأيضاً : إن محمداً في الدارِ اليوم وفي السوقِ غداً .

والآخر[1] عطفُ الفعلِ على الفعلِ ولا يتمشى إلاّ في المنصوبِ والمجزوم من المضارع مثالُ النصبِ : قوله تعالى ﴿لِيَسْتَيْقِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَيَزْدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا﴾[2] .

ومثالُ الجزم قوله عزّ من قائل ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى﴾[3] ولا يمكن التشافع في الافعال ، وإن كان امكن ذلك في الاسماء في نحو قولك : اعطى زيدٌ وبكرٌ درهمين . وذلك لأن الأول من الفعلين لابد له من فاعلٍ يعقبهُ فبالضرورة يتخللُ بينه وبين الثاني .

فإن قال قائلٌ : كيف حكمتم بأن العطف لا يتصورُ فيما سوى المضارع من الافعال ، ونحن نسمعهم يقولون : قامَ زيدٌ وقعدَ بكرٌ . وعلى هذا قوله تعالى ﴿إِذْ أَوَى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ

---

(١) من كلمة ((والآخر حتى الدعاء)) منقول في البرهان للزركشي ١٠٨/٤ .

(٢) سورة المدثرة : الآية ٣١ .

(٣) سورة نوح : الآية ٤ .

فَقَالُوا رَبَّنَا آتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ﴾[1] فيه عطفُ الماضي على الماضي ، وعطفُ الدعاءِ على الدعاءِ ؟ وأيضاً يقولون : زيدٌ ينطلق ، وقد انطلق معه اخوهُ ثم انّ العطف إن صحَّ انه لا يتمشى من الافعالِ إلاّ في المضارعِ فلم امتنع المرفوعُ منه وجازَ في المنصوبِ والمجزومِ ؟

قلنا : أما الجوابُ عن المسألة الأولى فهو[2] : أنَّ المراد بالعطف هنا أن يكون لفظتانِ تتبعُ الثانيةُ منهما الأولى في اعرابها[3] ، لذلك ما جعلَ قسيمُ الصفةِ والبدلِ وما معهما من التوابع ، وإذا كانت اللفظةُ غير معربة فكيف يصحُ أن يقال إنّها تابعةٌ في اعرابها شيئاً تترتبُ هي عليه وتجري معه وقعد وانطلقَ . وقالوا وهي لا اعراب لها فتتبع فيه غيرها فقد ظهر أنَّ امثال هذه الالفاظِ لا يصحَّ أن يقال إنها معطوفةٌ ، هذا العطفُ الذي نؤمهُ الآن وإن كان يصحَّ أن يقال هي معطوفة على ما قبلها ، العطف الذي لا يكونُ الاتباعُ بل يكونُ عطفَ الجملةِ على الجملةِ من حيثُ هما جملتان فلا يمكن الحرف للاشتراكِ في العاملِ كيف والجملةُ من حيثُ هي جملةٌ لا مدخلَ لها في الاعراب فإن قدر فيها شيءٌ من وجوهِ الاعرابِ فمن جهةِ وقوعها موقع الاسم المفرد على ما عرفت قبلُ . وليس هذا التقديرُ شيئاً يظهرُ إلى اللفظ إلاّ لو ظهر كان على هذا النحو ، ألا ترى أنَك تقولُ : مررتُ برجلٍ يقومُ ويقعدُ . فيقومُ في موضعِ جرّ لكن من جهة وقوعها موقع قائم ، فكذلك يقعدُ تكون مجرورة الموقعِ ولكن الجرَ ليس مما يلحقُ الفعلَ فقد وضحَ أنَ وقوعَ لفظةِ العطفِ على هذا وذاك إنما هو بمعنيين مختلفين .

ومما هو عطفُ الجملةِ على الجملة قولك : إنَّ زيداً قائمٌ وإنّ عمراً جالسٌ .

فإن قلت : بلغني أنَّ زيداً قائمٌ وأنّ عمراً جالسٌ . فقد عرفت أنَّ أنَّ تصيرُ الجملة في حكم المفرد من الاسماء ، فلو ظهر في الثانية الاعرابُ لكان رفعاً تابعاً لرفعِ المعطوفِ عليه وذلك على أنه فاعلٌ .

---

(١) سورة الكهف : الآية ١٠ .

(٢) النص موجود في البرهان للزركشي ١٠٨/٤ .

(٣) انظر : المقدمة المحسنة لابن بابشاذ /٤٩ .

وكذلك إذا قلت : يعجبني أن يقومَ زيدٌ وأن يجلس عمروٌ كان ذلك في حكم عطفِ الاسم على الاسم لا عطفَ الفعلِ على الفعلِ كما لو قلت : يعجبني أن يقومَ زيدٌ ويجلس عمروٌ .

وأما عن الثانية فإنَّ الرفع في المضارع لا يكونُ على سبيلِ الاتباع البتة ، لأنك إذا قلت : يقومُ زيدٌ ويجلسُ عمروٌ . وكان عاملُ الرفع في يجلس هو تعريهُ من العواملِ الناصبة والجازمة كما كان عامل الرفع في يقوم هو التعري من تلك العوامل على ما نحققه إن شاء الله تعالى .

وإذا كان ذلك كذلك فليس الثاني من الفعلين تابعاً للأول في اعرابه ، كما ان قولنا : زيدٌ جالسٌ وعمروٌ قائمٌ ، لما كان العاملُ الذي يعملُ الرفعَ في عمرو مثل العامل الذي يعملُ الرفع في زيدِ لم يجز أن يجعل ((عمرو)) تابعاً لزيدِ في اعرابه .

ومما يوضح لك هذا أنك تقولُ : اريدُ أن يقومَ زيدٌ وأن يجلس عمروٌ . ومع هذا لا يمكنك أن تجعل الثاني من الفعلين تابعاً للأول في اعرابه ، لأن العاملَ في هو مثلُ العامل في الأول فقد صحَ أن قولك يقولُ زيدٌ ويجلسُ عمرو . لا اتباع فيه . فبقي ان يكون العطفُ فيه عطفُ الجملةِ على الجملة[1] ، وإنما ذلك ليتصلَ الكلامُ بعضه ببعضٍ وليرتبط التالي من جزءيه بالأول ارتباطاً ما .

وأيضاً قد تبين أن عطف المفردِ إنما هو باعتبار مراعاة العاملِ الذي يكونُ الحرفُ نائباً عنه ومشتركاً فيه ولذلك ما منع العطفُ على عاملين مختلفين على ما عرفت في باب كان وأخواتها .

ما يجبُ ان نذكره لك الآن حفظ المشاكلة بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه تقول في عطفِ الاسم على الاسم : جاءني زيدٌ وعمروٌ . فالاسمانِ يتخصصان بالتعريفِ . ولو قلت : جاءني زيدٌ ورجلٌ يا فتى . لم يستقم ، لأن المعطوفَ نكرةٌ غيرُ متخصصةِ . فإن خصصت بالوصفِ فقلت مثلاً : رجل آخر : جاز لك ذلك هذا شأن المظهرات من الاسماءِ .

---

(١) لا يزال صاحب البرهان ١٠٢/٤ مستفيداً من هذا الفصل .

فأما المضمرات فلا يعطفُ منها في سعة الكلام إلاّ المنفصلة الموضوعة للنصبِ على المتصلة الموضوعة للنصب كقولِ القائل : اكرمتهُ واياك . وفي الدعاء : اللهم ارحمه وايانا .

فإن لم يكن المعطوفُ عليه مضمراً لم يحسن العطفُ لفقدِ التشاكلِ[1] ولا منفصل في الضمائر المجرورة فيصحُّ أن يعطف على غيره .

وأيضاً يقلُ العطفُ في الضمائر المبنية على الرفع نحو : كانوا هم ونحن في السوق . اللهم إلاّ في النفي مع ((لا)) فتضاف إلى الضمير فتكمله فيكادُ يشبهُ المظهر ، وذلك نحو قوله تعالى ﴿لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ﴾[2] ولا شك أن الضمائر لا تتسلطُ عليها العواملُ انفسها تسلطها على المظهرات فما الظنُ بالحروفِ التي تقومُ مقامها ، وإذا انعمت فيها النظر عرفت أنها وإن وضعت مبنيةً على الرفعِ والنصبِ والجرّ إذا وليت العوامل فهي حقيقةٌ بالا تجرى تابعةً في الاعراب على غيرها ، كيف وهي ليست معربة أصلاً فأما العطفُ عليها فجائزٌ لأنها حينئذٍ تكون متبوعةً لا تابعةً يقال : زيد جاءني هو وبكرٌ . وعمرو اكرمتهُ خالد وسعيدٌ مررت به وسعدٍ .

ومنهم من منع العطف على المجرور خاصةً فقال : مررت به فيكرر بسعد العاملُ لفظاً فلم يكن اتباعاً بل كان عطفاً للاسم مع الحرفِ على الاسم مع الحرفِ .

وتقول في عطفِ المنصوبِ والمجزوم من الفعلِ المضارع : اريدُ أن تركبَ فتذهبَ ولو قلت : ان تركبَ فذهبتُ . لم يجز .

وأيضاً : إن تأتني اكرمك أثبك . ولو قلت : اكرمك أثبيك لم يجز .

وتقولُ في عطف الجملة[3] على الجملة : قام زيدٌ وعمراً اكرمتهُ . فتنصب عمراً مع شغلكَ الفعلَ بالضمير المنصوبِ بعدهُ .

وأيضاً : زيدُ قدم وعمروٌ اكرمتُ . فترفع عمراً مع خلو الفعلِ من الاتصالِ بالضمير المنصوب . كل هذا ليحصل التشاكلُ بين الجملتين فتعطف الفعلية على الفعلية والاسمية

(١) لا يجوز ان يقال : مررت بزيدوك . الانصاف ٤٦٧/٢ .

(٢) سورة طه : الآية ٥٨ .

(٣) جوز الفرخاني العطف على الضمير المجرور وهذا مذهب الكوفيين أما البصريون فيمنعون العطف على الضمير المجرور إلاّ بتكرير العامل . انظر : الانصاف ٤٦٣/٢ مسألة ٦٥ . وانظر : شرح المفصل ٧٧/٣ .

على الاسمية[1] .

ولنتكلم الآن على الحروف التي يعطفُ بها وهي تسعةٌ[2] :

الواوُ ، والفاءُ ، وثمُ ، وأو ، وأمْ ، وبلْ ، ولكنْ ، ولا ، وحتى[3] .

أما ((الواوُ)) فتدل على الجمعية من غير دلالةِ على التقدم والتأخر ، سواء كان ثم تقدمَ وتأخر[4] أو لم يكونا ، يعطفُ بها الاسمُ المفردُ ، قال تعالى ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ﴾[5] والفعلُ المضارعُ قال عزَّ من قائل ﴿لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[6] وقال سبحانه ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾[7] .

وأيضاً يعطفُ بها الجملة قال تعالى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[8] . وقال عز وجل ﴿وَأَنَّهُ تَعَالَىٰ جَدُّ رَبِّنَا مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا * وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا﴾[9] .

ومن خواص هذا الحرف انه أم الباب ، وأنّه لا يتوسعُ في غيره من حروف العطف ما يتوسعُ فيه . ألا ترى أنه قد يعطفُ به الثاني من الوصفين على الاولِ منهما ، وهما لموصوفٍ واحد ، فيجوزُ فيهما من وجوه الاعراب ما لا يجوزُ مع غير الواو ، وذلك لأن لك الاتباع في كلِّ واحد من هذين الوصفين قال الشاعر :

---

(١) انظر : تفصيل هذا الموضوع في الاشباه ٤/٤ .

(٢) ينقل ابن مالك في تسهيل الفوائد /١٧٤ ((ولا)) ، أما وفاقاً له – أي ليونس ولابن كيسان وأبي علي ولا إلاّ خلافاً للأخفش والفراء ولا ليس خلافاً للكوفيين ولا أي خلافاً لصاحب المستوفى .

والملاحظ في هذا الفصل لم يستعمل الفرخاني أي عاطفة وأبو حيان نفى هذا القول عن الفرخاني كما جاء الهمع ١٢٨/٢ . وعند ابن الخباز ان حروف العطف عشرة كما جاء في توجيه اللمع /٢٣١ .

(٣) حتى ليس حرف عطف عند الكوفيين . انظر : الاشموني ٩٠/٣ ، وانظر : شرح التصريح على التوضيح ١٣٤/٢ .

(٤) هي للجمع بلا قيد في المغني ٣٥٤/٢ ، والكوفيون يرون الترتيب فيها كما ورد في شرح اللمحة /٦٠٧ .

(٥) سورة الملك : الآية ٢ .

(٦) سورة الكهف : الآية ٢ .

(٧) سورة آل عمران : الآية ٣١ .

(٨) سورة الفاتحة : الآية ٥ .

(٩) سورة الجن : الآية ٣ – ٤ .

لا يبعــدنْ قــومي الــذين هُــم ســمُ العــداةِ وآفــةُ الجــزرِ[1]
النــازلونَ بكــلِّ معــتركٍ والطيبــون معاقــدَ الازرِ

وأيضاً الاتباعُ في الاولِ والنصبُ أو الرفعُ في الثاني على المدح . فيكون عطفُ الجملة على الجملة كأنّه وامدح[2] الطيبين ، أو هم الطيبون .

وأيضاً النصبُ فيهما معاً على المدح النازلين والطيبين[3] ، الاولُ بطريقِ الاصالة والثاني بطريقِ العطفِ عليه .

وأيضاً الرفعُ فيهما معاً على المدح النازلون والطيبون .

وأيضاً نصبُ الاولِ ورفعُ الثاني على المدح وبالعكس قال تعالى ﴿وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ﴾[4] فهذه سبعةُ اوجهٍ كما ترى .

ومنها أنّه يجيءُ قبل تمام القولِ مثاله في الاسماء : المالُ بين بكرٍ وخالدٍ . لو قلت : بين بكرٍ وسكتَ لم يتم ، ولذلك جازَ أن يقال : زيدٌ وعمروٌ قائمان . فتعطف به على المبتدأ قبل استيفاءِ الخبرِ ، لأن حكم العطفِ هنا حكُم التثنية من حيثُ المعيةِ في الأخبار عنهما فكأنّك قلت : الزيدانِ أو العمرانِ قائمانِ . وفي الافعال : اصطلح زيدٌ وعمروٌ . واشترك[5] سعدُ وسعيدٌ .

ومنها انه قد يجتمعُ مع ((لكن وحتى)) إذا عطفت بهما الجملة في نحو قولهِ :

ولكــن اخــو الحــزمِ الــذي لــيس نــازلاً بــهِ الخطــبُ ألا وهــو للأمــر مبصــرُ[6]

---

(١) للخرنق بنت هفان انظر ديوانها /٣٩ .

(٢) المصادر المارة اختلفت في رواية . النازلون والطيبون مرة بالرفع والنصب وبالعكس .

(٣) انظر : أمالي ابن الشجري ٣٤٥/١ .

(٤) سورة البقرة : الآية ١٧٧ .

(٥) انظر : المغني ٣٥٦/٢ .

(٦) لم اعثر عليه .

وقوله :

وحتى الجيادُ ما يُقدنَ بارسانِ[1]

ومن جعل الواو في قوله تعالى ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾[2] وقوله ﴿ثَيِّبَٰتٖ وَأَبۡكَارٗا﴾[3] وقوله ﴿وَيَقُولُونَ سَبۡعَةٞ وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡۚ﴾[4] هي الواو التي يسمونها ((الواو الثمانية)) فلابد له من أن يجعلها من قبيل العاطفةِ في قولهِ عز وجل ﴿ثَيِّبَٰتٖ وَأَبۡكَارٗا﴾[5] وقد يحيدُ هو عن هذا الحكم في الآيتين الأخريين على انا لا نسلمُ زيادةَ الواوِ أصلاً . فإن قال تدلُ على اسمين[6] فقط فتكون غير ملغاةٍ ولا عاطفةً[7] فهذا قول فيه بعدٌ ، وعلى بعده محتملٌ[8] .

وأما الفاء فتدلُ على ترتبٍ[9] مع تتالٍ ، يعطفُ بها الاسمُ تقولُ : قامَ زيدٌ فعمروٌ وقال عبيدٌ :

أقفرَ من أهلهِ ملحوبُ فالقُطَبِيّاتُ فالذُنوبُ[10]

---

(١) لامرئ القيس انظر : ديوانه /٩٣ . صدره : سريت بهم حتى تكل مطيهم .

(٢) سورة الزمر : الآية ٧٣ .

(٣) سورة التحريم : الآية ٥ .

(٤) سورة الكهف : الآية ٢٢ .

(٥) اكملنا الآية لنعرف الصفات المعطوفة ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبۡدِلَهُۥٓ أَزۡوَٰجًا خَيۡرٗا مِّنكُنَّ مُسۡلِمَٰتٖ مُّؤۡمِنَٰتٖ قَٰنِتَٰتٖ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٖ سَٰٓئِحَٰتٖ ثَيِّبَٰتٖ وَأَبۡكَارٗا﴾ .

(٦) انظر : البيان في غريب اعراب القرآن ١٠٤/٢ ، وابن النحاس في اعراب القرآن ١٢٧ بـ تحقيق د. زهير زاهد ((وفي المجيء بالواو في ثامنهم خاصة دون ما تقدم قولان احدهما . ان دخولها وخروجها واحد . والآخر : ان دخولها يدل على تمام القصة وانقطاع الكلام . ذكر هذا القول إبراهيم السري)) . والبصريون يرونها غير زائدة أما الكوفيون فيرون مجيئها زائدة . انظر : الانصاف ٤٥٦/٢ .

(٧) انظر : امالي المرتضى ٤٤٠/١ .

(٨) وهنا يتقبل الفرخاني رأي الكوفيين في مسألة زيادتها . انظر : الانصاف ٤٥٦/٢ .

(٩) انظر : المغني ١٦١/١ .

(١٠) لعبيد الابرص . انظر : ديوانه /٥ اخراج المستشرق تشارلس ليال عام ١٩١٣ .

عدد هذه الامكان على النسق[1] وعلى هذا :

بـــين الـــدخولِ فحومـــلِ[2]

لأن بين الدخولِ معناه وسط الدخولِ ، ومن ثَمّ لزم أن يكون الاسمُ الذي بعد بين هذا مكاناً يكونُ ما بينه داخلاً فيه .

ولو قلتَ بين الثورِ فالفرسِ . لم يجزْ فإن كان الشيء بين المكانين لا داخلاً[3] في احدهما لم يجز إلاّ الواوُ نحو : نزلتُ بين اصفهان قاسان . فهذه من خواصِ الواو التي ذكرناها . ويعطفُ بها الفعلُ المضارعُ نحو : اريدُ أن يقوم فتذهب ترتب الذهابَ على القيامِ مع تلوهِ له ونحو : لم تقمْ فتذهبَ . إذا نفيت الذهاب لنفيك القيام . وأيضاً قد يعطف بها الجملةُ قال عزّ وجل ﴿قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُم بِرِزْقٍ مِّنْهُ﴾[4] فلما انقطع انظامُ الترتيبِ قال تعالى ﴿وَلْيَتَلَطَّفْ﴾ بالواو إذا لم يكن التلطفُ مرتباً على الاتيان بالطعام ، كما كان الاتيانُ به مرتباً على النظر إليه ، والنظرُ إليه مترتباً على التوجهِ في طلبه ، والتوجهُ في طلبه مترتباً على قطع الجدالِ في المساءلة عن مدة اللبثِ بتسليم العلم به لله سبحانه وتعالى .

ولكونِ الفاء دالةً على المتقدم والمتأخر ما توسط بين الجملتين إذا كانت الأولى منها تدلُّ على السبب والثانية على المسبب قال عز من قائل ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أُنذِرَ آبَاؤُهُمْ فَهُمْ غَافِلُونَ﴾[5] إذ ليس يستبعد أن يكون عدمُ الانذار أحد أسباب امتداد الغفلة وعلى هذا قولُ القائل : طلعتِ الشمسُ فأضاءت بها الأرضُ .

ومن خواص هذا الحرف انه يكونُ هو الرابطُ للجزاءِ بالشرط إذا لم يكن مرتبطاً

---

(١) انظر : الكتاب ٣٠٤/٢ .

(٢) انظر : مطلع قصيدة معلقة امرئ القيس المشهورة .

(٣) انظر : شرح القصائد التسع ٩٨/١ - ٩٩ .

(٤) سورة الكهف : الآية ١٩ .

(٥) سورة يس : الآية ٦ .

بذاته تقولُ : أن تأتني فأنت محبو[1] . وإن كنت لا تقولُ : إن تاتني فاكرمك إلاَ على تقدير الضمير المرفوع المبتدأ به بعد الفاء . ولولا ان قصدتني فاعطيتك . لأن الفعل ها هنا يرتبط بذاته على ما ستعرفهُ بعدُ إن شاء الله تعالى .

ومنها أنّه قد يكررُ في نحو قولهِ :

لا تجزعي ان مُنفساً أهلكتُهُ وإذا هلكتُ فعندَ ذلكَ فاجزعي[2]

فيظنُ أنّه لغو[3] ، وليس كذلك لكنه استقبل إذا بالفاء في فعند ثم لما افضى إلى فاجزعى ، وهو متن الجواب لاذا وإن كان عند من صلته كرره ، لأنه طال عليه الامد ، ولو كان قال : وإذا هلكتُ فاجزعي عند ذلك لم يجزْ أن يقول فاجزعي فعندَ ذلك ، فتأمل هذا فليست الفاءُ فيه لغواً[4] ولا في قوله تعالى ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ﴾[5] وذلك لأنه قال تعالى ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوا وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾[6] وطال الكلامُ قبلَ الافضاءِ إلى المفعولِ الثاني لتحسبنْ كرر العاملُ مع لحاقِ الفاء .

أما تكريرُ العاملِ فالظاهرُ أنه لطولِ الكلام ، وأما لحاق الفاءِ فيحتملُ أن يكونَ اشعاراً بأن افعالهم المذكورة هي علةٌ في منع الحسبانِ ، كأنَ التقدير : هم فعلوا كذا فلا تحسبنهم بمفازة . والله اعلمُ بما أرادَ تعالى وجلّ .

ومن الخواصِ التي يشاركه فيها الواوُ جوازُ البناء مع ضمير الغيبة إذا جاءَ مفرداً بعد واحد منهما تقولُ : وهو . و : فهو و : وهي . وفهي . كما يقالُ : عضِدٌ وعَضْدٌ وفَخِذ

---

(١) في (ش) ((محيو)) وفي (ب) ((محبوب)) وفي (ج) ((محبور)) .

(٢) البيت منسوب للنمر بن تولب انظر : ديوانه /٧٢ .

(٣) ينسب هذا الرأي للفارسي كما أورده البغدادي في الخزانة ١٥٢/١ .

(٤) المغني ١٦٥/١ نقل عن الاخفش زيادتها مطلقاً وعن الفراء والاعلم زيادتها إذا كان الخبر امراً ونهياً ونقل قول ابن برهان ((تزاد الفناء عند أصحابنا جميعاً)) والعيني في حاشية الاشموني ٧٥/٢ قال ((الفاء)) الأولى للعطف والثانية زائدة والثالثة جواب إذ ((وتفضل السيد محقق المقتضب فأورد بعض الآراء في زيادتها بحاشيته ((٣)) في المقتضب ٩٧/٢ .

(٥) سورة آل عمران : الآية ١٨٨ .

(٦) سورة آل عمران : الآية ١٨٨ .

وفَخذٌ استثقالاً لتتالي الحركات في الكلمة الواحدة .
ونظيرُ هذا قوله :

فقلـتُ أهـيَ سَـرتْ أم عـادَني حلُـمُ(١)

وإن كانت الهمزةُ ليست من حروفِ العطفِ وساغَ ذلك فيها لخفتها . وإن قلتَ ثُمَّ هو فليس له حسنٌ وهو وفهو لأنه على أكثر من حرفٍ واحدٍ من حروفِ التهجي فاجدرُ ألا يلتصقَ بغيره التصاقَ المبني معهُ .

فاعلم أنّه قد يجوزُ في الحكاية عن المتخاطبين إذا طالت : قال زيدٌ قال عمروٌ . من غير أن تأتي بالواوِ ، والفاءِ ، وعلى هذا قوله تعالى ﴿إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ﴾(٢) الآية فإنما حسنَ ذلك الاستغناء عن حرفِ العطفِ ، من حيثُ أن المتقدم من القولين يستدعي المتأخر منهم فلهذا كان الكلامُ مبيناً على الانفصالِ فكان كلّ واحدٍ من هذه الاقوال مستأنفاً ظاهراً وإن كان الذهنُ يلائمُ بينها وعلى هذا فقس ما سواه .

وأمّا ثُمّ فللتراخي في الترتيب ، يعطفُ الاسمُ على الاسمِ نحو قولِ القائل : جاءني زيدٌ ثم خالدٌ . إذا كان بين المجيئين فترةٌ ، والفعلُ على الفعل - اعني المضارع - نحو قوله تعالى ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا﴾(٣) الآية . وأيضاً يعطفُ بها الجملةَ على الجملةِ نحو قوله عز من قائل ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ * ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُوا الْجَحِيمِ * ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾(٤) .

---

(١) البيت منسوب لزياد بن حمل ولابن منقذ ولمرار الاسدي ، انظر : الخصائص ٣٠٥/١ وشرح المفصل ١٣٩/٧ ، الهمع ٦١/١ ، ١٣٢/٢ ، والاشموني ١٠١/٣ ، وانظر : حماسة المرزوقي /١٤٠٢ ، ١٣٩٦ ، والسمط /٧٠ والخزانة ٣٩١/٢ ، وصدره :

فقمــت للطيــف مرتاعــا وارقــني

(٢) سورة البقرة : الآية ٢٥٨ .

(٣) سورة النساء : الآية ١١٢ .

(٤) سورة المطففون : الآية ١٥ - ١٧ .

ولهذا الحرف خاصةٌ هي الأكثر وهي : انه وإن كان دالاً على ترتيب يتراخى فيه المسبوقُ على السابق . وفي الأكثر إذا عطفَ به الجملة على الجملةِ كان مرتباً للثانية منهما على الأولى من جهة الزمانين[1] اللذين لهما .

فقد يجيءُ في بعض الاقاويل مرتباً للثانية على الأولى - لا من تلك الجهة ولكن من جهةِ الاخبارِ بهما[2] - بأن يكون المخبرُ ارادَ ان يخبرَ أولاً بالأولى وثانياً بالثانية ، وعلى هذا قوله تعالى ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾[3] عند من جعلَ خلق السماءِ[4] قبل خلق الأرضِ متمسكاً بقوله سبحانه ﴿أَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا * رَفَعَ سَمْكَهَا فَسَوَّاهَا * وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا * وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَاهَا﴾[5] .

ومن جعل المتأخر عن خلق السماء هو دحو الأرضِ لا خلقها لم يحتج إلى هذا التأويل .

ومن الخواص التي يشركه فيها الواوُ والفاءُ اتصالُ همزة الاستفهام بكلِ[6] واحدٍ منها ، وذلك إذا ورد الاستفهام موردَ الانكار قال تعالى ﴿أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾[7] وقال سبحانه ﴿أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾[8] وقال عزّ اسمه ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنتُم بِهِ آلْآنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ﴾[9] وإنما ساغ ذلك في هذه الاحرف ولم يسغْ في غيرها من حروفِ العطفِ لأن هذه ليست بناقضةٍ للمعنى الذي يفيدهُ العاملُ فإذا قلتَ : قامَ زيدٌ وعمروٌ .

---

(١) انظر : البرهان ٢٦٨/٤ .

(٢) انظر : البرهان ٢٦٦/٤ .

(٣) سورة فصلت : الآية ١١ .

(٤) انظر : تفسير القرطبي ٢٤٩/١ - ٢٦٠ .

(٥) سورة النازعات : الآية ٢٧ - ٣٠ .

(٦) انظر : المقتضب ٣٠٧/٣ - ٣٠٨ ولم يذكر دخولها على ثم وكذلك فعل سيبويه في الكتاب ٤٩١/١ .

(٧) سورة البقرة : الآية ١٧٠ .

(٨) سورة الأنبياء : الآية ٣٤ ، انظر : معاني القرآن للفراء ٢٠٢/٢ .

(٩) سورة يونس : الآية ٥١ ، انظر : تفسير القرطبي ٣٥١/٨ ، والمغني ١١٩/١ والاتقان في علوم القرآن للسيوطي ١٨٩/٢ .

فكأنك قلتَ : قامَ عمروٌ . إلاّ أنّ الكلامَ يكونُ مرتباً على ما قبله غير مستأنفٍ برأسهِ ، وكذلك فعمرو إلاّ أنه يدلُ مع ذلك على ترتيب في القيام بلا مهلة .

وكذلك ثم عمرو إلاّ أنه يدل على ترتيب مع مهلةٍ[1] وليس شيءُ من ذلك بناقضٍ لمعنى القيام كما لو قلت : قامَ زيدٌ أو عمروٌ إذ هذا الكلامُ ليس يدلّ على قيام عمروٍ بعينه ، وإن كان الحرفُ مشتركاً[2] في العاملِ من حيثُ العمل لا من حيثُ المعنى ، وكذلك شأن أم ، وبلْ ، ولكنْ وحتى .

بل الامرُ فيها اظهرُ وإذا انتقض المعنى نفسُه لم يجز أن يوصل به الهمزةُ فيستفهم عنه فيقالُ مثلاً : ألكن زيدٌ قائمٌ ؟

فإن قيل : وما الفائدةُ في استبقاءِ الواو والفاءِ وثمّ بين الهمزة وبين ما يستفهمُ عنهُ ؟

قلنا : ملاحظةُ المعاني المقررةِ فيما تقدم من الكلام والاشعار بأن هذا الاستفهام إنما اضطر إليه السابقُ من القولِ ، وأنّه آخر ما بقي في المحاجة . لو حذفت هذه الحروفَ لظنّ بالمتكلم أنّه يستفهم ابتداءً . فقد ظهر أنّ ذلك ابلغُ في التبكيت[3] ثم كان الحرفُ المتخللُ بين الهمزةِ وبين ما وقعَ عليه الاستفهامُ الواوَ . دلّ على توهم جمعٍ بين الجملتين ، ذهني مجردٌ من الترتيب . وان كان الفاء فعلى ترتيبٍ بلا مهلٍ وإن كان ثم فعلى ترتيبٍ مع مهلٍ فتأمل هذا يبين لك ان صناعة النحو هي من اشرفِ الصناعاتِ النظرية وأدقها وألطفها .

أما ((أو)) فلأحد[4] شيئين ، أو اشياءَ فدلالتُها على وحدةٍ تنتشرُ في كثرةٍ ، ولا يجبُ فيها أن تكونَ محاذيةً لهمزةِ[5] الاستفهام ولا أن تكون متضمنةً لمعناها كالشأن في أم ، وتستعملُ في ثلاثةِ مواضعَ : الشكُ والتخييرُ والاباحةُ .

أما الشك فنحو قولك : قدم زيدٌ أو عمروٌ . إذا علمتَ أن احدَهما قدم . ولم تعلم أيهما هو .

---

(١) انظر : معاني الحروف للرماني /١٠٥ ، والاتقان في علوم القرآن ١٨٩/٢ .

(٢) في (ش) ((شركا)) .

(٣) التبكيت : ان يستقبل الرجل بما يكره . انظر : التهذيب ١٥٣/١٠ .

(٤) أي الشك واليقين . انظر : المقتضب ٣٠١/٣ .

(٥) انظر : معاني الحروف للرماني /٨٠ .

وأما التخييرُ : فنحو قولك : اركبْ الاشهبَ[1] أو الأدهم فظاهرٌ أنّ الوحدةَ فيهما راتبةٌ[2] كما ترى .

وأما الاباحةُ : فمن شرطِها جوازُ الجمعِ والافرادِ فمن ثمَّ جاز أن يستعملَ فيها الواوُ[3] التي دلالتها على الجمعِ كقولِ القائلِ : خالط الفقهاء والادباء . ولك ان تفردَ . وأو التي دلالتُها على الافرادِ كقولِ القائلِ : خالط الفقهاء أو الادباء . ولك أن تجمعَ .

واعلم أنّ أو قد يعطفُ بها الاسمُ كما في الامثلة التي أوردناها عليكَ ويعطفُ بها الفعلُ المضارعُ[4] كقولنا : من افطر يوماً من شهرِ رمضان متعمداً من غيرِ عذرٍ فعليه أن يعتق رقبةً أو يطعم ستينَ مسكيناً أو يصومَ شهرين متتابعين[5] .

وكقولنا : إن تبخلْ أو تجبنْ لا تحمدُ .

وأيضاً قد يعطف بها الجملةُ قال تعالى ﴿لَعَلِّي آتِيكُم مِّنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى﴾[6]

وعلى هذا قوله تعالى ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[7] .

فإن قيل : قد قررتُم قبلُ أنّ الجملةَ لا تعطفُ إلاّ على الجملةِ فما المعطوفُ عليه في هذه الآية ؟

قلنا : الكلامُ محمولٌ على المعنى كأنّ التقدير : ارسلناه[8] إلى جمعٍ هُم مائةُ ألفٍ

---

(١) تأتي بعد الطلب . انظر : المغني ٦٢/١ .

(٢) في (ب) ((رابية)) .

(٣) المغني ٦٣/١ ((زعم ابن مالك أيضاً ان أو التي للاباحة حالة محل الواو وهذا أيضاً مردود لأنه لو قيل : جالس الحسن وابن سيرين . كان المأمور به مجالستهما معاً ، ولم يخرج المأمور عن العهدة بمجالسة أحدهما ولكن ذكر الزمخشري ان الواو تأتي للاباحة .

(٤) انظر : المقتضب ٣٠٥/٣ .

(٥) هذا القول مقتبس من حديث شريف تجده في سنن ابن ماجة ٥٣٤/١ .

(٦) سورة طه : الآية ١٠ .

(٧) سورة الصافات : الآية ١٤٧ .

(٨) الفراء يرى أو هنا بمعنى بل كما في معاني القرآن ٣٩٣/٢ . كذلك في التفسير مع صحته في العربية ، وابن جني في الخصائص لا يراها كذلك ولا يراها بمعنى الواو كما ذهب الاخفش والكوفيون البيان في غريب اعراب القرآن ٣٠٨/٢ .

يرد المبرد في المقتضب ٣٠٥/٣ من جعلها بمعنى بل لأن بل لا تأتي في الواجب إلاّ للاضراب بعد غلط ونسيان . انظر : كذلك لمعاني الحروف للرماني /٨٧ .

أو يزيدون[1] .

فإن قيل : ظاهرُ هذا الكلامِ أنّ ((أو)) فيه للشك[2] فكيفَ يصحُ ذلك من الله تعالى ؟ قلنا : اولُ ما في ذلك أنّ هؤلاء قد يجوزُ ان يكونوا مائة الف باعتبار مثلاً بأن لا يعدُ منهم إلاّ الاقوياء ذوو[3] العقولِ واكثر باعتبار مثلاً بأن يعدّ فيهم الزمن والاطفالُ .

فإن لم يحمل على هذا كان كقوله تعالى ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾[4] و ﴿لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾[5] والوجهُ في ذلك أنه تعالى إنما يكلمُ العبادَ على قدرِ فهمهم ومبلغ علمهم وتلخيصهُ أن الناظر[6] كان إذا نظر إليهم جديراً بأن يقول هم مائةُ الفِ أو يزيدون .

فإن قيل : قد ذكرتُم أنّ أو إنّما تدل على أحد الشيئين فما وجهُ التثنية في قوله تعالى ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾[7] وفي قول الشاعر :

وكـــان ســـيّانِ ألاّ يســـرحوا نعمـــا ... أو يســـرحُوهُ بهـــا واغـــبرّتِ الســـوحُ[8]

---

(١) الخصائص ٤٦١/٢ ((وتأويله عند أهل النظر : وارسلناه إلى جمع لو رأيتموهم لقلتم انتم فيهم : هؤلاء مائة ألف ويزيدون عندكم)) تكاد تجد التشابه حتى في ترتيب المصنفين .

(٢) أو للشك عند ابن جني انظر : الخصائص ٤٦١/٢ .

(٣) لم اجد هذا التوجيه فيما وقع تحت يدي من كتب التفسير والنحو واعراب القرآن واظن ان الفرخاني انفرد بهذا التوجيه .

(٤) سورة المائدة : الآية ٥٢ .

(٥) سورة الطلاق : الآية ١ .

(٦) البيان في غريب اعراب القرآن ٣٠٨/٢ أو فيها اربعة اوجه : الأول أن تكون للتخيير والمعنى انهم إذا رآهم الرائي تحير في ان يعدهم مائة ألف أو يزيدون . الثاني ان تكون للشك . فالشك يرجع إلى الرائي لا إلى الله . الثالث ان تكون بمعنى بل والرابع أن تكون بمعنى الواو)) .

(٧) سورة النساء : الآية ١٣٥ .

(٨) لأبي ذؤيب الهذلي انظر : ديوان الهذليين ١٩٧/١ ، وشرح المفصل ٨٦/٢ ، ٩١/٨ . والمغنى ٦٣/١ . واصل البيت في الديوان وقال :

ماشـــيهُم ســـيان ســـيركم ... أو ان تقيمـــوا واغـــبرت الســـوحُ

قلنا : أما الضمير في الآية[1] فهو إنما يعود إلى الغني والفقير - اعني الصنفين من الناس - لا إلى الحالتين لهذا الضمير في يكن ، وإذا كان الله تعالى أولى بالغني والفقير فهو أولى به من الحالين والله يعلم ما اراد ، ولا يجوز أن تكون أو بمعنى الواو إذ لا يستقيم أن تقول إن يكن غنياً وفقيراً[2] .

وأما سيان : فالوجه فيه أن لا يسرحوا نعما وان يسرحوه لكنه بنى الكلام على صيغة في اللفظ عدل عنها إلى غيرها قبل استكمال المعنى ثقة بأن السامع يحافظ على تصور المعنى المطلوب والذي سوغ له هذا هو أنه لما اعتبر حالتي السوح وتركه ، وعلم انهما تجتمعان معاً تخايل له جواز استعمال أو التي يدل بها على احدى الحالتين فقط وصار معنى البيت كأنه أن الحال واحدة ، سواء سرح النعم أو لم يسرح وقريب من هذا أنهم يقولون : سواء علي اقمت أم قعدت . وعلى هذا قوله تعالى ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[3] .

ألا ترى أنك إذا قلت : اهذا أم ذاك . كان معناه ايهما واي لا يتناول إلاّ الواحد ومثل هذا لا يعرض في مثل قول القائل : سيان زيد وعمرو . إذ هما قد يجمعان معاً في الوجود . فهذا مجاز هذا القول .

ومن خواص هذا الحرف أنه يرفع الحكم الذي على سبيل التعيين أولاً ، ويوجبه بطريق الشك ثانياً ، فإن المالك إذا قال لمملوكه : أنت حرٌ . فقد عتق هو بالتعيين . فإن قال له ومعه غيره من مماليكه : أنت أو هذا حرّ . فانّ ((أو)) قد رفعت الحرية المقطوع بها عنه أولاً ، وجعلته إما له وإما لصاحبه ثانياً .

فإن قال : أنتَ حرٌ أو هذا فمنهم من يجريه مجرى الأول كأنه قال : احكما حر ومنهم من يقول للساعي في تصحيح عتق المخاطب من عبديه ان يلزمه حكم السابق من كلامه ، لأنه لم يقل : أو هذا . إلاّ وقد استتم كلامه[4] الأول ، وكذلك الخلاف في قوله : أنت

(١) الإتقان في علوم القرآن ١٧٨/٢ .

(٢) يرد على الكوفيين والاخفش الذين يرون أو بمعنى الواو انظر : البيان في غريب اعراب القرآن ٢٦٩/١ .

(٣) سورة البقرة : الآية ٦ ، سورة يس : الآية ١٠ .

(٤) في نسخة (ب) ((استمر)) وفي (ش) بعد كلمة كلامه ((لأنه لم)) مشطوبة و (ش) ((اشتمم)) وفي (ج) ((استتم)) .

حُرٌّ أو غير حرٌ . منهم من يجريه مجرى قوله : أنتَ إما حر وإما غيرُ حرَ . ومنهم من يلازمه حكمُ ما قد سبقَ من كلامِه ولا يسلمُ له رفعُ الحكم يأمر وبعد تمام الكلامِ لأنه يظن به البداء[1] بآخره .

ومن خواصه انه في النفي يفيدُ التعميم[2] وعليه يبنى في نحو قوله تعالى ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[3] لأنه يعيدُ إلى الكلام معنى احدهما وهو للتعميم على ما عرفت وأما ((أم)) فمناسبةُ للاستفهام[4] وتدلّ على ازدواجٍ في الكلام ، وجزآه : إمّا متقابلان ، وينبغي أن يكونا اسمين أو جملتين يشغلُ الاولُ منهما بالهمزةِ – همزة الاستفهام – والثاني ، بأم ويكون الكلامُ جملةً واحدة من الاستفهام والمطلوب به الانية . وأم هذه هي التي تسمى المتصلة[5] تقولُ في عطفِ الاسم : ازيدٌ عندك أم بكرٌ . وفي عطفِ الجملة : اقام اخوك أم قعد . وعلى هذا قوله تعالى ﴿أَأَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾[6] في عطفِ الاسم على الاسم كأنه أي المعبودين خيرٌ وقوله ﴿أَأَنْتُمْ أَنْشَأْتُمْ شَجَرَتَهَا أَمْ نَحْنُ الْمُنْشِئُونَ﴾[7] في عطفِ الجملةِ على الجملةِ كأنه الحالُ هذه أم هذه والله اعلم .

وأيضاً : ايقوم أم يقعدُ لا يعطفُ بها المضارعُ المنصوبُ ولا المجزومُ لفقدِ الشرائطِ المشترطة فيه .

وأما غير متقابلين ولابد أن يكونا جملتين ، والأولى منهما قد تكونُ استفهاماً سواءً

---

(١) في (ب) ((النداء)) .

(٢) المغني ٦٤/١ ((الاضراب كبل فعن سيبويه ذلك بشرطين :
تقدم نفي أو نهي واعادة العامل ... وقال الكوفيون وأبو علي وأبو الفتح وابن برهان : تأتي للاضراب مطلقاً)) وانظر : املاء ما من به الرحمن ١٨٠/٢ .

(٣) سورة الإنسان : الآية ٢٤ .

(٤) انظر : الكتاب ٤٨٢/١ أما أم فلا يكون الكلام بها إلاّ استفهاماً ويقع الكلام بها في الاستفهام على الوجهين : على معنى ايهم على ان يكون الاستفهام الآخر منقطعاً من الأول)) .

(٥) انظر : المقرب ٢٣٠/١ .

(٦) سورة يوسف : الآية ٣٩ .

(٧) سورة الواقعة : الآية ٧٢ .

كان بالهمزة كقوله تعالى ﴿قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثَيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنثَيَيْنِ﴾[1] أو بغير الهمزة كقوله :

هل ما علمتَ وما استودعت مكتومُ[2]

وقد تكونُ غير استفهامٍ كقوله تعالى ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾[3] إلى قوله ﴿وَاللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[4] .

والثانية : لابد ان تدل على اضرابٍ عن المعنى الأول واستثباتٍ للثاني ، فأم فيها تكونُ بمعنى بل أو لتسمَ المنفصلة كقوله تعالى ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاءَ﴾[5] أو كقول الشاعر :

.... أم حبلـها إذ تأتـك اليـومَ مصـرومُ

وكقوله سبحانه ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾[6] فهذا الكلامُ يبقي جملتين كما ترى ومن المنفصلة قوله تعالى ﴿أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾[7] كأنه بل اتخذ ، فاما قوله :

أم هل كبير بكى[8] .

فلأنَ أم وإن كانت متضمنة[9] لمعنى الهمزة فليست هي الهمزةُ نفسها فيمتنعُ اجتماعها

---

(١) سورة الأنعام : الآية ١٤٣ .

(٢) البيت لعلقمة بن عبده ، انظر : ديوانه /١٢٩ .

(٣) سورة البقرة : الآية ٢١٣ .

(٤) سورة البقرة : الآية ٢١٣ .

(٥) سورة الأنعام : الآية ١٤٤ .

(٦) سورة البقرة : الآية ٢١٤ ، سورة آل عمران : الآية ١٤٢ .

(٧) سورة الزخرف : الآية ١٦ .

(٨) وهو البيت الذي يلي البيت السابق المذكور أعلاه ومصادرهما واحدة وتمامه :

أم هـل كـبير بكـى لم يقـض عبرتـه   أثـر الاحبـة يـوم الـبين مشـكوم

(٩) هذا الرأي منسوب للبصريين أما الكوفيون فيعدونها بمعنى بل ولكنها مجرد من الاستفهام . انظر : امالي ابن الشجري ٣٣٥/٢ .

مع هل .

وأما بل فلترك ما قبله واثبات[1] ما بعده ، يعطفُ بها الاسمُ على[2] الاسم تقولُ : جاءني ، زيدٌ بل عمروٌ . ومررت بأخيكَ بل صاحبكَ ، والفعلُ على الفعلِ في نحو قولك : لا أبرح حتى تركبَ بل تذهب . وقولك إن تأتني اكرمك بل اكرمْ بكَ غيرك .

وأيضاً تعطفُ بها الجملةُ على الجملة قال تعالى ﴿بَلِ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ﴾[3] .

والخاصةُ التي لـ ((بل)) أنّ المعطوفَ عليه قبلها لا يجبُ أن يكون مثبتاً ولا يجبُ أن يكونَ منفياً بل قد يمكنُ أن يكون مثبتاً[4] : فيكونُ معنى قولِ القائل : زيدٌ فاضلٌ بل مفضلٌ . قريباً من معنى قوله : زيد فاضلٌ ومفضلٌ .

والفرق بينهما أنك مع بل تتركُ الأول كالمعرضِ عن ذكره . وإن كنتَ لا مبطلاً للأخبار به وتستأنفُ الثاني بالمبتدئ به[5] ، ومع الواو تتبع الثاني الأول في المعنى كما تتبعه اياه في اللفظ ، فيكونُ ملتفتاً بالثاني إلى الاول[6] وثانياً عليه فعلى هذا إن قال قائلٌ : لفلان عليّ مائتانِ بل ثلاثمائة لزمهُ خمسُ مائة .

وقد يمكن أن يكون منفياً فيكونُ معنى قولِ القائل : لقيتُ زيداً بل عمراً . قريباً من معنى قوله : ما لقيتُ زيداً لكن لقيتُ عمراً . والفرقُ بينهما أنك في الأول تبني الكلامَ على الاثباتِ اولاً وإن كنت تبطلهُ ثانياً ، وفي الثاني تبني الكلام على النفي ثم الاستدراك فعلى هذا إن قال قائلٌ : نذرتُ حُجّةً بل حجتين . لزمه اثنتانِ فقط .

---

(١) المقتضب ٢٨٩/٣ ((إلاّ ان ما يقع بعد بل يقين وما يقع بعد أم مظنون مشكوك فيه)) .

(٢) انظر : المقرب ٢٣٢/١ .

(٣) سورة النمل : الآية ٦٦ .

(٤) يرى البصريون ان بل تقع في النفي والايجاب .

أما الكوفيون فلا يجوزون ان تقع بعد الايجاب وعندهم انها تقع بعد النفي أو ما يجري مجراه . انظر : معاني الحروف للرماني ٩٤ والمغني ١١٢/١ .

(٥) انظر : المغني ١١٢/١ .

(٦) انظر : معاني الحروف للرماني /٩٤ .

وأمَا ((لكنْ)) فللاستدراك بعد النفي[1] وقد ذكرنا أنَ الاشبه بحالها أن تكون مخففةً من لكنَ . تعطفُ بها الجملة على الجملةِ وحققنا القولُ فيها . فإن أبيت في نحوِ قولك : جاءني زيدٌ لكن عمروٌ . إلاّ أن تكون عاطفةً للاسم[2] على الاسم ، كان ذلك وجهاً فتكون خاصتُها تعقب النفي فاعلم .

ولا يجوزُ أن تعطفَ بها الفعل فتقولُ : يعجبني ألا يقومَ زيدٌ لكن يقعدُ . أو تقول : إن تعطهِ لا يهنك لكنْ يكرمك وبالجزم .

وأما ((لا)) فبها ينفي الحكم عن المعطوفِ فيخلصُ للمعطوفِ[3] عليه يعطفُ بها الاسمُ على الاسم تقولُ : جاءني زيدٌ لا خالدٌ ولا تستعمل إلاّ بعد الاثبات .

والحقُ يقضي بما لا ينبغي ان يستحي منه مراقبةً للجمهور[4] : وهو[5] انها قليلاً ما تعطفُ الجملةَ على الجملةِ ، ولا المنصوبَ والمجزومَ من المضارعِ على المنصوبِ والمجزومِ منه لا تقول : زيدٌ قامَ لا عمروٌ قعدَ . ولا أيضاً : يعجبني أن تقومَ لا تقعدَ . ولا : إن تأتني اكرمك لا اهنكَ . على العطف .

فإن جعلته بدلاً من الاولِ كأنك قلت : ان تأتني لا اهنك . كان له مساغٌ فاما قولهُ عز من قائل ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ﴾[6] فإن لا من قوله تعالى ﴿وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ﴾ لا تكون عاطفةً هذا العطفَ الحقيقي وإن كنت لم تقف على ﴿لَّا ذَلُولٌ﴾ وإنما هي المكررةُ للنفي في نحو قولِ القائل : زيد لا قائمٌ ولا قاعدٌ بل مضطجعٌ . فكما أنها مع اولِ الاسمين لا تكون عاطفة . كذلك إذا جاءت مع الثاني منهما .

---

(١) انظر : الانصاف ٤٨٤/٢ مسألة ٦٨ .

(٢) معاني الحروف للرماني /١٣٣ . وانظر : المغني ٢٩٢/١ .

(٣) انظر : المغني ٢٤١/١ .

(٤) انظر : المغني ٢٤١/١ .

(٥) حاشية في النسختين (ج) ، (ش) المشهور أن ((لا)) لمطلق العطف في النفي ، والحق انها إنما يعطف بها الاسم على الاسم بشرط أن يكون الحكم في الأول الاثبات وفي الثاني النفي .

(٦) سورة البقرة : الآية ٧١ .

فإن قيل : الشرطُ فيما بعد لا الثانية أن يكون من جنسِ ما بعد لا الأولى فكيف يكـونُ الفعلُ مع الثانيةِ لفقاً للاسمِ مع الأولى .

قلنا : الكـلامُ قد يحمـلُ على المعنى في نظمهِ ورصفهِ وكأنّ التقـدير في الآيـة لا مثيرةٌ للأرض ولا ساقيةٌ للحرثِ أو لا تثيرُ ولا تسقي .

فأما وقفُ سهل[1] على لا ذلول فاستئناف ﴿تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي ٱلْحَرْثَ﴾[2] كقول القائل : زيدٌ يقومُ ولا يقعدُ . فاحتجاجُ من ردّ عليه بأن هذه القراءة توجب سقوط الـواوِ من ولا تسقي لتكون لا هي العاطفة ساقطةٌ من وجهين :

احدهما : أن سقوط الواو ليس بلازمٍ له كما فهمت .

والثاني : انها لو سقطت لم تكن لا هي العاطفة هنا ، ألا ترى أنك قـد تقـول : هـي لا تسقي الحرثَ . ولا مدخلَ للعطفِ هنا . ثم إن احتجت إلى العطفِ جئت بـالواوِ عاطفـةً في نحو قولك : ولا الماشيةُ ، فلا حينئذٍ لا تكونُ إلاّ لمجردِ النفي والعلـم عند الله ولا حول ولا قوة إلاّ به .

والخاصةُ التي لـ ((لا)) أن المعطوفَ بها ابداً يكـونُ مبايناً للمعطوفِ عليه في المعنى ، وإن كان جارياً عليه في اللفظِ هذا إذا لم تعد لكن من حروفِ العطف[3] ، فإن عـددتها منها كانت هـذه الخاصـةُ مشتركةً لهمـا اللهـم إلاّ إذا اعتبرت التقـديمَ والتأخير بينهمـا في كيفية الحملِ - اعني النفي بعدَ الاثباتِ والاثباتُ بعد النفي - فتكونَ الأولى خاصـةً لـ ((لا)) على الانفراد والثانيةُ خاصةً لكن على الانفراد .

---

(١) المقصود هنا بسهل هو ابن محمد المكنى بأبي حاتم السجستاني والقراءة بالوقف مذكورة لـه في كتاب اعراب القرآن المنسوب للزجاج ١٧٣/١ ومن ذلم قوله تعالى في قول أبي حـاتم ﴿لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ﴾ ألا ترى انه يقف على ذلول ثم يبتدئ فيقرأ (تثير الأرض) على فهي تثير الأرض .

ومن القراء من سمي بسهل اثنان الأول هو سهل بن شعيب النهمي هو كوفي تأثر بعاصم وبأبي بكر ابن العياش والثاني سهل ابن يوسف من رواة القراءة عن عيسى بن عمر الثقفي .. انظر : طبقات القراء لابن الجزري ٣١٩/١ .

(٢) سورة البقرة : الآية ٧١ ، انظر : تفسير القرطبي ٤٥٣/١ .

(٣) ذُكرت سابقاً انها من حروف العطف .

وأما ((حتى)) فقد تجيء[1] عاطفةً وقد ذكرنا انها تدلّ على الغاية[2] كيف وقعت . والمعطوفُ بها لا يخلو من أن يكون اسماً مفرداً يكونُ هو الغايةُ أما في الشرف كما تقول : جاء القومُ حتى رئيسُهم واستقبلني الناس حتى العلماءُ .

وأما في الضعة[3] كقولهم في المثل : استننت الفصالُ حتى القرعى[4] .

أو يكونُ جملةً من القولِ تدل على حالٍ هو آخرُ الأحوالِ المفروضةِ أو المتوهمةِ بحسبِ ذاك الشأن .

أما في الشدة كقوله تعالى ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾[5] إذا اريد حكاية الحالِ لولا ذاك لم تعطف الجملةَ الحالية على الجملةِ الماضية فإن اريد الاستقبال لزمَ النصبُ على ما تحققه بعدُ إن شاء الله تعالى .

أو كقول الشاعر :

القى الصحيفة كي يخففَ رحله   والزادَ حتى نعلُهُ القاها[6]

فنعلُهُ القاها مبتدأ وخبرٌ[7] . ويروى نعلَه القاها على تقدير حتى ألقى نعلَهُ . فكلّ واحدةِ من الجملتين يعطفُ بها على قولِه القى الصحيفة . وإنما صلح ذلك لأن القاء النعلِ هو آخرُ ما يمكن أن يخففَ به الراكبُ رحله إذا ارادَ أن ينجو بنفسه .

وأما في الرجاء كقولك : شربتِ الابلُ حتى يجيءُ البعيرُ يجرّ بطنهُ . على الحكاية أو

---

(١) تأتي على ثلاثة اوجه . انظر : اسرار العربية /٢٦٥ .

(٢) أي تأتي محمولة على الواو . لأن حتى إذا جاءت غاية دخل ما بعدها في حكم ما قبلها . انظر : العربية /٢٦٦ .

(٣) انظر : معاني الحروف للرماني /١١٩ .

(٤) مجمع الأمثال ٣٣٣/١ .

(٥) سورة البقرة : الآية ٢١٤ ، التيسير /٨٠ ((نافع (حتى يقول) برفع اللام والباقون بالنصب)) انظر : كذلك السبعة في القراءات /١٨١ .

(٦) البيت لمروان بن سعيد النحوي ... الكتاب ٥٠/١ ، وأسرار العربية /٢٦٩ ، والمغني ١٢٤/١ ، ١٢٧ ، ١٣٠ ، وشرح المفصل ١٩/٨ ، والهمع ٢٤/٢ ، ١٣٦ ، والاشموني ٩٧/٣ .

(٧) أي حتى هنا ابتدائية . انظر : أسرار العربية /٢٦٩ .

كقولك : نزلَ القطرُ حتى التلاعِ معشبة . فإن نزولَ القطرِ يدلّ على احوالِ من الريفِ تكونُ كثرةَ العشبِ في التلعاتِ هي الغايةُ فيها .

وخاصة هذا الحرف أن يكون ما يعطفُ به جزءً من المعطوف عليه ان كانا مفردين . فإن كان جملتين فمدلولُ الأخيرة جزءً مما تدلّ عليه الأولى لأن الزلزلة المذكورة قد يتوهم فيها أهوال منها ان يقول الرسولُ صلّى الله عليه وآله كذا .

ومما يعد في هذه الحروفِ ((ليس))[1] في نحو قول لبيد :

وإذا جوزيـــــتَ فرضــــاً فـــــاجزِهِ   إنمـــا يجـــزى الفتـــى لـــيس الجمـــلُ[2]

وقد تكلمنا عليها في باب كان واخواتِها فإن جعلت عاطفةً فحكمُها حكـم لا التي يُعطف بها وهي مرادفةٌ لها في المعنى .

وأيضاً قد يعد منها ((إما)) وليس ذلك الرأي بصائبٍ[3] لأن إما لا تجيء إلاّ مشعبة للكلام في نحو قولك : اعطِ إما زيداً وإما بكراً . فلو كانت عاطفةً باعتبار الشعبة الأخيرة كانت غير عاطفةٍ باعتبار الشعبة الأولى ، وعلى هذا : أما ان تكون الشمس طالعة بكون الليلُ موجوداً . فاذن ليست هي بعاطفةٍ .

ومن خواص ((إمّا)) هذه استثناء غير المقدم بها يخرج نفيض الثاني والفرقُ بين إما هذه وبين أو ، ان إنما نبنى الكلام بها على الشكِ إذ جزءاه لا يتميزان بالذاتِ و ((أو)) لا تطرأ إلاّ على المحققِ من الكلام فتعيدهُ مشكوكاً[4] فيه بآخرِهِ .

---

(١) ((ليس)) حرف عطف على ما جاء عن الكوفيين والبغداديين . انظر : تسهيل الفوائد /١٧٤ ، والمغني ٢٩٦/١ .

(٢) ديوان لبيد /١٤٥ ط النهضة – بغداد ، وروي ((وإذا اوليت)) و ((إذا اقرضت)) وغير بدلاً من ليس .

(٣) يرى معظم النحاة ان ((أما)) عاطفة ويونس والفارسي وابن كيسان لا يرون انها عاطفة ولا واحد منها ان كررت وحجتهم ملازمتها الواو العاطفة انظر : المغني ٥٩/١ .

(٤) هذا الكلام منسوب في المقتضب ٢٨/٣ للخليل ((وزعم الخليل ان الفصل بين ما واو انك إذا قلت ضربت زيداً أو عمراً فقد مضى صدر كلامك وأنت متيقن عند السامع ثم حدث الشك بأو . فإذا قلت : ضربت زيداً . فقد بنيت كلامك على الشك .

فصلٌ

في الفعل المضارع وما يعمل فيه الرفع

قد فرغنا من اعرابِ الاسم المتمكنِ وما يعرضُ من وجوه الاختلافِ له أولاً : وفي اللفظ أو في التقدير اللفظي كما في : جاء زيدٌ ولقيتُ زيداً ، واعرضت عن زيدٍ . أو في : جاء الفتى . ولقيت الفتى . واعرضت عن الفتى ولما يقع موقعه .

ثانياً : وفي المحل المتصور إما للمفرد المبني كما تقول : كم عندك . وكم اعطيت . وبكم مررت وإما للجملة إذا وقعت موقع المفرد كما تقولُ : هذا رجلٌ يكرمُك ولقيت رجلاً يكرمك . ونزلتُ على رجل يكرمُك . وذكرنا العواملَ الموجبة لوجوهِ الاختلاف المذكورة التي تكونُ فيه - اعني في الاسمِ المتمكنِ - مقدرةً وفيما يقوم مقامه متوهمةً ، والحقنا بذلك من التعريفات وأحكامها ما فيه مقنع .

((فحان لنا ان نشرعَ في اعرابِ الفعلِ[1] المضارع ، وقد بينا في صدرِ هذا الكتاب كيفية استحقاقه لوجوهِ الاعراب وكمية ما يستحقُ منها - اعني الرفعَ والنصب والجزم - ثم ذكرنا أحكام كلِّ واحدٍ منها في الصحيح منه والمعتلِ وأيضاً في المصوغِ للواحد وفي المصوغ لما فوق الواحدِ ، ثم لما عددنا لك العواملَ اوجدناك سبيلاً إلى العلةِ في كلِّ واحدٍ))[2] . من وجوه الاعراب للفعلِ المضارعِ بأوضح بيانٍ ولخصنا لك القول على العواملِ التي للرفع والنصبِ والجزم فيه ، وقسمنا ما ينبغي أن يقسم منها وبقي لنا أن نتكلم في واحدٍ واحدٍ منها ، ولأن الرفع كما اعدناهُ عليك مراراً قبل النصبِ والجزم وجب أن نبتدئ به فنقول :

إن عامل الرفع في الفعل المضارع[3] : هو تعريةُ من العوامل اللفظية التي بها تنصب أو تجزم . وانت تذكرُ ما شرحناه لك من الاصولِ السالفةِ في بابِ المبتدأ حيث جعلنا

---

(١) في حاشية (ش) عنوان ((اعراب الفعل المضارع)) .

(٢) ما بين القوسين حاشية في (ب) ، وفي متن (ج) ، (ش) .

(٣) عنوان في الأصل ((عامل الرفع فيه)) .

عاملَ الرفع فيه براءته من العواملِ الظاهرة[1] . واعطيناك من القوانين الجامعة للبابين ما إذا استعنت به نفعك الآن فاعتبر .

فإن قيل : انهم قد جعلوا العامل للرفعِ في المضارع[2] وقوعه موقع الاسم فلِمَ عدلتُم عن هذا المذهب واستبدلتُم به غيره ؟

قلنا : أول ما في ذلك أنّ الفعل المضارع قد يرتفعُ حيثُ لا يكونُ هو واقعاً موقع الاسم نحو : يقومُ الزيدانِ . فإن يقومُ ليس واقعاً موقع المبتدأ عند الحذاق[3] من أهل الصناعة إذ لا يقولون : قائمُ الزيدانِ . وليس واقعاً موقع الخبرِ وإلاّ لكان يقومانِ ونحو : جاءني الذين ينطلقُ . فانك لو جعلت مكان ينطلقُ منطقٌ لم يحسن ويؤكدُ لك هذا أنك لا يمكنك ان تحكم على يقومَ وينطلقُ في المثالين بأنّ لهما محلاً من الاعراب إذ ليس واحدٌ منهما واقعاً موقع المفردِ من الاسماء ، واظهرُ من هذا انهم يقولون : جعل يفعلُ كذا . وكادَ يذهبُ ولو قلت جعلَ فاعلاً وكاد ذاهباً لم يستقم .

ثم إنّ المضارع لو كان يعملُ فيه وقوعه موقع الاسمِ لكان ينبغي أن يوجب وقوعهُ في موقعِ الرفع رفعاً وفي موقع النصبِ نصباً وفي موقعِ الجرّ جراً لو أمكن[4] .

فإن قيل : إنما كان ذلك كذلك لأن الرفع في الرتبة قبل النصب وما معه إذ هو اولُ ما يستحقهُ الفعلُ المضارعُ من وجوه الاعرابِ .

قلنا : وإذا كان كذلك فالأولى أن تجعل عاملَ الرفعِ فيه خلوه من العوامل[5] الناصبة والجازمة كالشان في الاسم المبتدأ ، إذ لا يحتاجُ لرفعهِ إلاّ انتفاء العواملِ اللفظية ولمعترضٍ أن يعترض فيقول : انكم قد جعلتم عامل الرفعِ في الفعلِ المضارع العامل الذي يعمل

---

(١) هذا رأي جماعة من الكوفيين انظر : الانصاف ٥٥٠/٢ مسألة ٧٤ .

(٢) يرى سيبويه ان الافعال المضارعة مرتفعة لأنها تقع موقع الاسم انظر : الكتاب ٤٠٩/١ .

(٣) يقصد هنا بالحذاق الرافضين رفع المضارع لوقوعه موقع الاسم ويقصد بهم البصريين انظر : الانصاف ٥٥٠/٢ .

(٤) انظر : شرح المفصل ١٢/٧ .

(٥) لخص الاختلاف في هذه المسألة ابن هشام في شرح اللمحة البدرية /٦٤١ بقوله ((الرافع للمضارع نفس التجريد وفاقاً للفراء ولا وقوعه موقع الاسم خلافاً للبصريين ولا حروف المضارعة خلافاً للكسائي ولا مضارعته للاسم خلافاً لثعلب .

الرفع في الاسم المبتدأ فبحسب ذلك ينبغي أن يكون الناصبُ له هو الناصبُ له وإن لم ينجز عن الجارِ ولا ينجزم عن الجازمِ ؟

فالجوابُ : إنّ هذه الدعوى من المعترضِ مغالطةٌ لأن التعري من العواملِ التي بها ينصب الفعل المضارع أو يجزم لا يكون هو التعري من العوامل اللفظية التي تعاقب على الاسم فتوجب فيه رفعاً أو نصباً أو جراً .

فإن قلت : إنما هما عدمٌ وعدمٌ ، فإنّ المعاني العدمية قد تتميزُ بمقابلاتها الوجودية ، ألا ترى ان العمي وهو عدم حاسة ما يفارقُ الصممَ وهو عدمُ حاسةٍ . ما من حيث إن حاسة البصر مفارقةٌ لحاسةِ السمع ، فكذلك هذا التعريف يفارق ذلك من حيث أنّ المتعري منه هنا – اعني العوامل الفعلية الناصبة والجازمة – مفارق للمتعري منه ثم – اعني العوامل الاسمية اللفظية رافعةً كانت أو ناصبةً أو جارةً – فتحقق هذا فإنه مما يروح سرّك إن كنت ممن يعملُ فكره في اكتناء[1] غوامضِ النحوِ .

وإذ قد بطلتْ هذه الدعوى فلا شك أنّ الالزام الذي كان ينى عليها ساقط بسقوطِها .

فإن قال قائلٌ : إنّ التعري من العواملِ المذكورة إن جعلته عاملاً للرفعِ في هذا القبيل من الافعالِ لزمك الرفعُ في نحو : هُنّ يضربِنَ . وأيضاً في نحو : ليتَ شعري هل يقومنّ زيدٌ . أو تقومنّ إذا اتصلت احدى النونين بالمضارع ؟ فالجوابُ : إنّ العامل لا يحصلُ عاملاً بالفعل إلاّ والمعمولُ قابلٌ للعملِ[2] الذي يقتضيهِ هو . ألا ترى أنّك تقولُ : من عندك . ومن لقيت . فلا يكونُ من في الحقيقةِ مرفوعاً ولا منصوباً ، كيفَ وليس هو بمعربٍ أصلاً فكذلك ((يضربنَ)) من حيثُ أنّه مبني فلا مدخل للرفع فيه هنا مع تعريةٍ من الناصب والجازم ، كما لا مدخل للنصب ولا للجزم فيه مع دخول كلّ واحدٍ من العاملين عليه في نحو قولك : إن يضربنّ . ولم يضربنّ . وقد كنا ارخصنا لك في اخراجِ هذه الصيغة من قبيلِ المضارع .

---

(١) في نسخة (ب) ((اكتناه)) .

(٢) تعبير عند ابن الانباري في الانصاف ٥٥٢/٢ مقارب لقول المصنف ((هذا بمنزلة السيف فإنه يقطع في محل لا يقبل القطع ولا يقطع في محل لا يقبل القطع فعدم القطع في محل لا يقبل القطع لا يدل على انه ليس بقاطع)) .

فاما غيرُها من ابنية الفعل التي في اوائلها الزوائدُ الاربعُ ، وقد لحقتهُ النونُ في آخرهِ ، فإنه وإن كان مضارعاً للاسم معرباً قبلَ اتصالِ احدى النونين ، فالنونُ تخرجهُ من أن يكون معرباً فلا مطمع[1] فيه للرفع كما لا مطمع فيه للجزم في نحوِ قولهِ تعالى ﴿فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾[2] في قراءة[3] من شدّد النونَ .

ولنذكر الآن لحاق النونين للفعل ، أما الثقيلة[4] فإنها[5] تلحقُ المضارعَ في اماكنَ تحتاجُ فيها إلى المبالغةِ فتفيد المبالغة[6] ويبنى معها الفعل المضارعُ على الفتح إن كان لم تتصل به الياءُ ولا الواوُ – علامةً للاضمارِ نحو : ليقومَنّ ولتقومَنّ وليقومانّ ولا تقومان .

وعلى الكسرِ إن كان اتصلت به الياءُ المديةُ نحو : والله لتقومنّ ولترمِنّ . إذا خاطبت المؤنث كان الأصل : تقومينَ وترمين . والياء علامةُ الاضمارِ والنونُ للرفعِ كما عرفت فلما اريدَ الحاقُ النون الثقيلة سقطت النونُ التي للرفع ، لما انبأناك به من بناءِ الفعلِ – والتقى ساكنانِ ، الياءُ والنون الأولى من الثقيلة فحذفوا الياء اجتزءوا عنها بالكسرة دالةً عليها .

فإن كانت الياءُ قبلها فتحة في نحو : تَرينَ وتخشينَ . واتصلت بها النونُ الثقيلةُ لم تحذف لإمكانِ التحرك فيها ولفقدِ ما يدلّ عليها بعد الحذف نائباً عنها – اعني الحركةَ المناسبةَ لها – فتحركُ بالحركة المناسبة لها نحو ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾[7] ولتصطفينّ .

وعلى الضمّ إن كان اتصلت به الواو المدية نحو : لتسمعُنّ ولتعلُنّ في تسمعونَ وتعلونَ[8] .
فإن لم تكن الواوُ مديّةً كان شأنها في الضم شأن الياء في الكسر تقول : لِترَوُنّ ولتبلَوُنّ .

---

(١) انظر : املاء ما من به الرحمن ٢/٢٠ .

(٢) سورة يونس : الآية ٨٩ .

(٣) التيسير /١٢٣ ((ابن ذكوان (ولا تتبعان)) بتخفيف النون والباقون بتشديدها ولا خلاف في تشديد التاء)) وانظر : السبعة في القراءات /٣٢٩ .

(٤) عنوان صغير في حاشية (ش) ((النون الثقيلة)) .

(٥) انظر : الكتاب ٢/١٥٥ .

(٦) انظر : المقتضب ٣/١٢ .

(٧) سورة مريم : الآية ٢٦ .

(٨) انظر : الكتاب ٢/١٥٤ .

في ترون وتبلونَ .

وثباتُ الالفِ مع هذه النون في نحو : ليقومانّ . لئلا يشتبه بما للواحد وانكسار النونِ لانّ الكسر اقربُ الحركاتِ من السكونِ ، ولئلا يتوالى ثلاثة[1] أمثالٍ أو اكثرُ في نحو ليقومانّ وليدعيانّ[2] .

فإن قيل : فهلا اكتفوا في الفرقِ بين الواحدِ والاثنين بفتح النون وكسرها ؟

قلنا : لأن الكسرة في النونِ هذه عارضةٌ والسببُ لعروضها حصولُ الالفِ قبلها فكيف يجوز ان يستغنى بها عن الالفِ ، وقد تلحقُ الفعل المصوغَ لجماعةِ المؤنثِ بالياء أو التاء في اوله نحو : لا تضربانّ ، فالألفُ مزيدٌ لتفصل بين النونين كراهة اجتماعِ[3] الامثالِ - اعني النون التي هي علامةُ الاضمارِ والنونَ الثقيلة التي هي نونانِ اثنتانِ - والكسرةُ في الأخيرة منهما كالكسرة في التي تلحقُ فعلَ الاثنين ، والفرقُ بين الموضعين أنّ القسمَ الاولَ من الافعالِ يكون قبلَ لحاقِ النونِ معرباً والنونُ هي المبقيةُ - كذا - له وهذا القسمُ يكونُ قبلَ لحاقِ النونِ مبنياً كما عرفت .

وأكثرُ ما تلحق هذه النون في القسم نحو قوله تعالى ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ﴾[4] وفي النهي نحو قوله عزّ من قائل ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾[5] وفي الاستفهام إذا كان معناه التمني نحو قولك : ليتَ شعري هل احظينَّ بخير .

وقد تلحقُ الامرَ ولا شك[6] أنه يكونُ قبل لحاقها مبنياً تقولُ : اضرب فإن الحقت النون الثقيلة قلت : اضربنّ وكذلك : اضربنّ واضربانّ واضربُنّ واضربانّ على ما عرفت في الافعال . التي في أوائلها الزوائد الاربع وأما الخفيفة من النونين[7] فحكمها

---

(١) حاشية في (ب) ، (ش) ((يعني الفتحتين والألف)) .

(٢) انظر : الكتاب ١٥٥/٢ .

(٣) انظر : الكتاب ١٤٩/٢ .

(٤) سورة ص : الآية ٨٨ .

(٥) سورة إبراهيم : الآية ٤٢ .

(٦) انظر : المقتضب ١٥٠/٢ .

(٧) عنوان في حاشية (ش) ((النون الخفيفة)) .

حكمُ الثقيلة إلاّ أنها لا تلحقُ الفعلَ[1] المصوغ للاثنين ولا ما لجماعةِ المؤنثِ لمكان الالفين – اعني التي للاضمار والمزيدة – وذلك لأنها ساكنة لا متحرك بعدها من الكلمة فلا تلاقي الالفَ التي لا تمسها الحركةُ أصلاً .

وحكي عن يونس[2] : أنّه كان يجوز ان يقال : اضربان واضربنان . فإن لقي الخفيفة هذه ساكنٌ بعدها حذفت نحو : لا تضرب العباس يا رجل . بفتح الباء . وأيضاً لا تضربا العباس يا رجلان . على مذهب يونس فيعودُ الحالُ كأن لم تكن ، فإن وقفت على الخفيفة جعلتها الفاً كما تقول في الوقف : رأيت زيداً . على ما تعرفه بعد إن شاء الله تعالى وعلى هذا قوله :

فــلا تعبــد الشــيطان والله فاعبــدا[3]

---

(١) هذا رأي البصريين حيث لا يجوزون ادخال النون الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النساء . أما الكوفيون فيذهبون إلى ذلك . انظر : الانصاف ٢/٦٥٠ مسألة ٩٤ .

(٢) الكتاب ٢/١٥٧ ((وأما يونس وناس من النحويين فيقولون : اضربان اضربنان زيداً فهذا لم تقله العرب ، وليس له نظير في كلامهم . لا يقع بعد الألف ساكن إلاّ ان يدغم)) .

(٣) البيت للأعشى . انظر : ديوانه /١٠٣ .

فصلٌ

في الحروف التي تنصب الفعل المضارع

الحروفُ التي ينصبُ معها الفعلُ المضارع تسعة : وهي : إن ، ولنَ واذن ، وحتى ، وكي ، واللامُ ، والفاءُ ، والواوُ ، وأو .

وقد عرفت في باب تعديد العوامل أنَ الفعل المضارع لا ينتصبُ إلاَ إذا وقع مع الحروفِ الناصبِ له موقع المصدر . واطلعت على العلة في ذلك وبقي علينا ان نذكر لك أحكام هذه الحروفِ ، والاماكن التي تستعملُ فيها ، وأن نبين كيفية وقوع كلَ واحدِ منها مع الفعلِ بعده موقع الحدث ، وأنه هل يجيء غير ناصب للفعلِ المضارعِ أم لا ؟

فإن جاء فمتى وبأيَ شرطٍ ينصبُ ؟ ولنعدها لكَ واحداً واحداً .

أما أن : فهي أمُ البابِ ، تقع مع المضارع بعدها تارةً في موقع الفاعل ، وتارةً في موقع المفعولِ ، وتارة في موقع المضار إليه قال الله تعالى ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ﴾(١) وقال سبحانه ﴿فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ﴾(٢) وقال عزَ من قائل : ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا﴾(٣) .

ولا يجوز أن يجيء الفعلُ بعدها صلةً أو صفةً فلابد من أن تكون مع الفعلِ بمنزلة المصدر(٤) . فإن قيلَ : ولم لمْ تنصب في نحو قولهِ تعالى ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى﴾(٥) ولاشك أنَ المعنى أكان للناسِ عجباً وحْيُنا(٦) ؟

قلنا : لأن الفعل بعدها لم يكن مستحقاً للاعرابِ ولا مستعداً لأن يعمل فيه العواملُ . وقد

---

(١) سورة التوبة : الآية ١٢٠ .

(٢) سورة الأنعام : الآية ٣٥ .

(٣) سورة الأنعام : الآية ٦٥ .

(٤) انظر : المقتضب ٦/٢ .

(٥) سورة يونس : الآية ٢ .

(٦) في (ب) ((فوحينا)) .

مر لك[1] هذا وأنْ هذه إذا دخلت الفعل المضارع ، فلابد أن تكونَ ناصبةً لـه . وما سواها من الحروفِ التي تنصبهُ محمول عليها ومصروف إليها على ما يساقَ إليك ان شاء الله تعالى .

وقد يعرضُ لأنْ هذه أن يحذفَ منها حرفُ الجرِّ في نحو قوله ﴿الم * أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾[2] وقوله عزّ اسمه ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾[3] وكأن التقدير بأن يقولوا ، و : في أن لا نتقاتل[4] والله اعلم بما أرادَ .

فذهب سيبويه[5] : إلى أنَ ((أنْ)) هنا في موضعِ نصبٍ وبقّاها الخليلُ على اصلِ الجرّ ، ولم ينتصر له ان يستعين بقولِ الشاعرِ :

ومــا زُرتُ ســلمى أنْ تكــون حبيبــةً   الــيّ ولا ديــنٍ بهــا أنــا طالبــهُ[6]

وإلاّ قيسُ قولُ سيبويه[7] : ألا ترى أنّ لا يجوزُ الجرُّ في نحو قوله تعالى ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾[8] ولا في نحو قول الشاعر :

أمَرتُـك الخـيرَ فافعـلْ مـا أمـرتَ بـهِ[9]

---

(1) أي بني عند اتصاله بالضمير ((كان التحريف بلزوم الاقتران)) .

(2) سورة العنكبوت : الآية ١ – ٢ ، انظر : معاني القرآن ٣١٥/٢ ، والبيان في غريب اعراب القرآن ٢٤١/٢ .

(3) سورة البقرة : الآية ٢٤٦ .

(4) تفسير القرطبي ٢٤٤/٣ ((قال الاخفش ان زائدة وقال الفراء هو محمول على المعنى أي وما منعنا كما تقول مالك لا تصلي ؟ أي ما منعك . وقيل المعنى وأي شيء لنا في ألا نتقاتل في سبيل الله . قال النحاس وهذا اجودها .

(5) انظر : الكتاب ٤١٨/١ .

(6) البيت للفرزدق ديوانه /١٠٣ .

(7) انظر : الكتاب ٤١٨/١ ((لما حذفوا حرف الجر عمل الفعل)) .

(8) سورة الأعراف : الآية ١٥٥ ، الكتاب ١٦/١ .

(9) البيت لعمرو بن معد يكرب في ديوانه /٣٥ وعجزه :

فقـــد تركتـــكَ ذا مـــالِ وذا نشـــبِ

وحكمُ أن في هذا الحذف في نحو قوله عزَ وجلَ ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا﴾[1] حكم أن هذه ، إذ التقديرُ : بأنَ لهم والله أعلمُ .

وأما لن : فللنفي في الاستقبالِ ، ولا تجيءُ إلاَ مع الفعلِ المستقبلِ[2] وتنصبه البتةُ قال تعالى ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾[3] .

وذهب الخليلُ[4] إلى هنا اصله ((لا أن)) فحذفت الهمزةُ تخفيفا وبقيت الالفُ ساكنةً مع النونِ بعدها فخُزِلتْ فصار لن .

وكان من حقِّها ألا تقدم عليها معمولُ الفعلِ بعدها[5] وأن لا يوصفَ بها ولا يوصلُ كالشأن في أن لكنَهم اتسعوا فيها فاجروها مجرى لا فقالوا : زيداً لنْ اضربَ[6] .

وإن قلّ[7] ذلك . وقال تعالى ﴿وَإِنَّ لَكَ مَوْعِدًا لَّن تُخْلَفَهُ﴾[8] وهذا كثيرٌ شائعٌ . ولا يبعدُ أن يكون الشيء يعرضُ له بالتركيب ما لم يكن له قبلُ من الاحكامِ وقد نبهناكَ على هذا في أوائل الكتاب .

وأما[9] إذاً : فمنهم[10] من جعله حرفاً مفرداً ناصباً للفعلِ المضارعِ بذاته ولو كان

---

(١) سورة الكهف : الآية ٢ ، القرطبي ٢٣٩/١ ((والمعنى وبشر الذين آمنوا بأن لهم اولان لهم ، فلما سقط الخافض عمل الفعل . وقال الكسائي وجماعة من البصريين ان في موضع خفض باضمار الباء في (ش) وردت الآية (ويبشر الذين آنوا وعملوا ...) وفي (ب) ، (ج) وردت كما في المتن .

(٢) انظر : المقتضب ٨/٢ ، ومعاني الحروف للرماني /١٠٠ .

(٣) سورة مريم : الآية ٢٦ .

(٤) الكتاب ٤٠٧/١ ((فاما الخليل فزعم انها (لا ان) ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم كما قالوا : ويلمه يريدون وي لامه وكما قالوا يومئذ وجعلت بمنزلة حرف واحد .

(٥) قال المبرد في المقتضب ٨/٢ وهو يرد على الخليل ((وليس القول عندي كما قال وذلك انك تقول : زيداً لن اضرب كما تقول : زيداً سأضرب فلو كان هذا كما قال الخليل لفسد هذا الكلام لأن زيداً كان ينتصب بما في أصله ان)) .

(٦) انظر : الكتاب ٤٠٧/١ .

(٧) حاشية في النسختين ((وصف بلن مع ما بعدها وان كان لا يوصف بأن مع بعدها)) .

(٨) سورة طه : الآية ٩٧ .

(٩) اختار البصريون كتابتها بالألف والكوفيون يختارون كتابتها بالنون . انظر : معاني الحروف للرماني /١١٧ .

(١٠) انظر : المغني ٢٠/١ .

كذلك ما جازَ أن ينفصل مستقلاً بنفسه في نحوِ قوله :

إذن لقــامَ بنصــرى مععشــر خُشُــنُ[1]

وقوله :

إذن فـلا رفعـت سـوطي الـيّ يـدي[2]

ولا أن يرفعَ الفعلُ المستقبلُ بعده والمعنى باقٍ بحالهِ في نحو قولك : أنا إذاً اعطيكَ فإن قيل : اليسَ قد يرفعُ الفعلُ وينصبُ بعد الفاءِ[3] في نحو قوله تعالى ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ[4] إِلَى إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾[5] .

قلنا : إنما كان ذلك لأن الفاء ليست هي الناصبةُ للفعلِ بذاتِها ، بل قد تضمر بعدها ((أنّ)) فتنصب[6] .

وتجيءُ ولا اضمارَ لأن بعدها فلا تنصبُ على ما ستعرفه بعد إن شاء الله عزّ وجل . ومنهم[7] من جعله في الأصل ((إذ أنْ)) وهذا غيرُ مستقيم لا من جهة المعنى ، لأن ((إذ)) لما مضى من الزمانِ واذن لابدّ أن يكون لما ينتظرُ من الأحوالِ إذ هو متضمن لمعنى الجزاء ، وإذ لا يجازى به ، فقد ظهر أن إذاً لا يجوزُ أن تكونَ ((إذ أنْ)) ولا إذا أنْ ،

---

(١) لقريط بن انيف . انظر : المفصل /١٤ ، والمغني ٢١/١ ، والخصائص ٢٧/٢ ، واماليي ابن الشجري ٢٨٨/٢ ، والاشموني ٤٣/٤ ، ومجالس ثعلب /٤٧٣ ، وحماسة المرزوقي /٢٣ .

(٢) للنابغة الذبياني . انظر : ديوانه /٢٠ ، انظر : مجالس ثعلب /٣٦٦ ، والمغني ٢٥/١ ، والخزانة ٥٧١/٣ ، الازهية /٤١ .

(٣) انظر : معاني الحروف للرماني /١١٦ .

(٤) التيسير /١٩١ ((وقد ذكر حفص (فاطلع) بنصب العين والباقون برفعها)) البيان في غريب اعراب القرآن ٣٣١/٢ (فاطلع) يقرأ بالنصب والرفع فالنصب على انه جواب لعلي بالفاء بتقدير ان والرفع على انه عطفه لفظة ابلغ)) .

(٥) سورة غافر : الآية ٣٦ – ٣٧ .

(٦) انظر : البيان في غريب اعراب القرآن ٣٣١/٢ .

(٧) وهذا الرأي للخليل انظر : الكتاب ٤١٢/١ .

لأنه لو كان كذلك للزمَ أن لا يرفعَ الفعلُ المستقبلُ بعدها في نحو قوله :

لـئن عـاد لـي عبـدُ العزيـزِ بمثلـها   وامكـنني منهـا إذاً لا أقبلـهـا[1]

كما لا يجوزُ أن يرفعَ بعد لنْ .

والحقُ إنّ ((إذاً)) أصلهُ إذا وهو اسمٌ لما يستقبلُ من الزمانِ لحقه النون عوضاً عن المضافِ إليه كما في حينئذ . ولدلالته على الاستقبال جازَ أن يجازى به ، وانتصابَ الفعلِ بعدهَ على اضمارِ[2] أن ، ولا يجوزُ إظهارها أصلاً كما لا تظهر مع الفاء في نحو قوله : إلاّ تنزل فاقريك . ولا مع حتى في نحو قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾[3] قلت : فإن اقريك . وحتى أن يعطوا[4] . لم يجزْ .

وقد يتركُ الشيءُ إلى الشيء تركاً لازماً فلا يؤخذُ به هذا مع أنّ لزومَ الحذفِ هنا له فائدةٌ جسيمةٌ وهي الاشعارُ بأنّ الثاني تبعٌ للأولِ وحاصلٌ بحصولِه ، فصارَ لزومُ الحذفِ كأنه علامةِ للجمعية في الموضعين – اعني في إذ وفي الفاءِ واخواتها التي سنذكرُها لك إن شاء الله تعالى .

ولنذكر الآن شرائط ((إذاً)) التي بها تنصب – اعني التي معها يجوزُ أن تضمر أن – وهي ثلاث :

الأولى : أن يكون الفعلُ الذي تلابسهُ مستقبلاً فإنه إذا كان للحال لم يجز أن ينتصب بوجه من الوجوه تقولُ : في جوابِ من يحدثك بحديث مستدع . إذن كاذباً . فترفعُ اذان إذا اردت الحال ، لأن أن لا تعملُ في الحال .

الثانية : أن يكون – اعني الفعل – متفرغاً لها غير مشتغلٍ بشيءٍ دونها لو قلتُ : انا إذاً اكرمُك . لم يكن لك إلاّ الرفعُ ، وكذلك إذا قلت : إن تأتني إذاً آتك تعين الجزمُ ، لأنه لا يستقيمُ لك : أنا إذاً اكرامي . ولا : إن تاتبن إذاً اتياني . فلا يصلحُ تقديرُ أن فلا

---

(١) كثير عزة في ديوانه /٣٠٥ تحقيق د. احسان عباس ط الثقافة – بيروت .

(٢) نظر : الكتاب ٤١٢/١ ، وشرح المفصل ١٥/٧ .

(٣) سورة التوبة : الآية ٢٩ .

(٤) لم يجوّز البصريون اظهار ان بعد كي وحتى والكوفيون يجوزون ذلك . انظر : الانصاف ٥٨٢/٢ .

وجه للنصب .

وأيضاً تقولُ : إذاً عبدُ الله يقومُ . فترفعُ لانّه لا يجوز أن تقدر اذاً (أن) عبد الله قيامه .

الثالثة : أن تكون إذاً مبتدأة يبنى عليها الفعل غيرُ متأخرٍ عنها ، فإن كانت مسبوقةً بالفعل الذي يتعلق به لم يجز النصبُ وذلك نحو قولك : اعطيك إذاً يا فتى فإن سبقت بالفاء أو الواوِ العاطفةِ فالأحسنُ الرفعُ وذلك لأن العاملَ كلما كان اسبق كان اغلبَ وأقوى[١] .

ألا ترى أنّ ظننت واخواتِها إذا وردت قبل الاسمين لزمَ النصبُ ، فإن لم ترد[٢] لم يلزم قال تعالى ﴿فَإِذًا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾[٣] وقال عزّ اسمهُ ﴿وَإِذًا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[٤] .

قال سيبويه[٥] وبلغنا أنّ هذا الحرف في بعض المصاحف ﴿وَإِذًا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ﴾ وسمعنا بعضُ الاعراب قرأها ((وإذاً لا يلبثوا)) فإن تأخر الفعلُ عنها بفاصلةٍ تفصلُ بينهما لم يجزْ النصبُ تقولُ : إذاً في الدار اكرمُك . فترفع لأن الفعل كلما كان اقرب[٦] كان اقدر ، وإلى هذا نظر سيبويه حيثُ اعمل اقرب[٧] العاملين .

فإن قيلَ : فما الوجهُ في نحو قول القائل[٨] : إذاً والله اعطيكَ بالنصبِ[٩] ، فذاكَ لشدةِ اتصالِ القسمِ بالكلامِ ، فيه دليلٌ على اضمار أنْ ، لأنك يمكنك أن تضمرها بعد القسم ،

---

(١) المقتضب ١١/٢ صلح الاعمال والالغاء وتعليل النحاة ان عوامل الافعال وما قاربها تكون ضعيفة فلا تعمل إلاّ إذا اعتمد الكلام عليها .

(٢) انظر : المقتضب ١٠/٢ لضعفها .

(٣) سورة النساء : الآية ٥٣ .

(٤) سورة الإسراء : الآية ٧٦ .

(٥) انظر : الكتاب ٤١١/١ ، انظر : مختصر شواذ القرآن /٢٧ .

(٦) انظر : المقتضب ١٠/٢ .

(٧) الكتاب ٣٧/١ ((وإنما كان الذي يليه أولى القرب جواره وانه لا ينقض معنى وإن كان المخاطب قد عرف ان الأول قد وقع بزيد)) مثال ضربني وضرب وضربت زيداً .

(٨) حاشية دخلت في متن (ب) ، (ش) وعليها إشارة في النسختين انها حاشية ((ولو قلت والله إذاً اعطيك لم يجز إلاّ الرفع لأن الكلام حينئذٍ يكون مبنياً على القسم لا على إذاً)) .

(٩) انظر : المقتضب ١١/٢ .

فإن جعلتَ أن العاملة جزءَ إذاً لم يستقم لأن ((أنْ)) هذه لا يفصلُ بينها وبين ما تعمل[1] فيه بوجه .

فإذا استجمعت ((إذاً)) هذه الشرائط بتمامها نصبت يقول القائل : أنا آتيك فتقول في جوابه إذاً اكرمك بالنصبِ وتقولُ : لا تدنُ من الاسدِ إذاً يأكلك بالنصب أيضاً وعلى هذا قوله :

أرْدُدْ حمـــاركَ لا يرتـــعْ بروضـــتِنا إذاً يُـــردُّ وقيـــدُ العـــير مكـــروبُ[2]

بالنصب[3] فكان التقدير : إذاً اكرامي لك - أي يثبتُ اكرامي - أو اكرامي واقعٌ . وإن كان لا يجوزُ أن يظهر هذا إلى اللفظِ كما لا يظهرُ في نحو قولك : أنا مقيمٌ عند أو يقدمَ اخوكَ . فلا يقولُ : أو أن يقدم ولا : أو قدومُهُ .

فإن قيل : إنّكم قد حملتُم إذاً على أنها إذاً مع النونِ التي تعتبر عوضاً عن الجملةِ بعدَها فهل يجوزُ أن تكون إذاً نفس الخبرِ عن الحدث الذي يدلُّ على الفعلِ مع أنَّ المقدرة .

قلنا : لا ، لأنَّ إذاً هذه لا تكونُ إلاّ ملغاةً لأن إذاً كانت خبراً عن الحدثِ لم يجزْ أن يحذف ما بعدها من الجملةِ المضافةِ هي إليها لفقدِ الفائدة التي هي الغايةُ المطلوبةُ في الخبرِ . وإذا لم يجزْ حذفُ الجملةِ لم يجز لحاقُ التنوينِ عوضاً عنها . على أنَّ إذاً إذا كانت خبراً لم يجزْ تقديمُها على الحدثِ الذي بها يخبرُ عنه لأنها إذا وقعت صدر الكلام غلبت عليها المجازاةُ[4] .

ولا يجازى بالاسم المفردِ أصلاً ولهذا لم يجز أن تقولَ : إذاً يقومُ زيدٌ قيامي ، وإن جازَ : قيامي إذاً يقومُ زيدٌ .

فهذا شأن إذاً الناصبة في العمل ، وإنما عددناها في جملةِ الحروفِ لأمرين : أحدُهما :

---

(1) جوز ابن عصفور في المقرب ٢٦٢/١ الفصل بين إذاً ومعمولها بالقسم والظرف والجار والمجرور .

(2) لابن عنمة الضبي ... انظر : حماسة المرزوقي /٥٨٦ ، والكتاب ٤١١/١ ، شرح المفصل ١٦/٧ ، المفضليات /٣٨٣ ، اللسان ٢٠٧/٢ مادة كرب . ويروى برواية أخرى ((لا تنزع سويته)) .

(3) انظر : شرح المفصل ١٦/٧ .

(4) الشلوبين يرى معناها الجواب والجزاء في كل موضع والفارسي يقول في الأكثر المغني ٢٠/١ .

إنّا لم نكن بينا بعد كيفية الحال[1] فيها ، وكن الاقدمون من أصحاب هذه الصناعة جعلوها حرفاً فساعدناهم على ذلك ما دام للمساعدة وجهٌ .

والثاني : انها وإن كانت هي العاملةُ في الظاهرِ فالعملُ في الحقيقةِ لأن وهي حرفُ فإن قيلَ : إنّها لو كانت مما تضمرُ بعدهُ أن لوجب أن تكونَ بمنزلةِ حتى واللامِ في استمرارِ النصب بها وحتى في قولك : عبدُ الله إذاً يأتيك ؟

قلنا : ولم يجزْ أن تكونَ بمنزلةِ الفاء والواوِ وأوْ التي ينصبُ بها الفعلُ بعدها إذا اضمرت أن ولا ينتصب إذا لم تضمر ، وهذا إن لم تكن حجةٌ لنا من حيثُ أنّ إذاً لو كانت هي نفسها الناصبةُ لوجب أن تكونَ ناصبةً في كل موضعٍ كان ، فليس حجةٌ علينا[2] فاعد فيه النظرُ .

وأما ((حتى)) فقد ذكرنا فيما تقدمَ انها تكونُ ابداً للغاية وأنها تجيءُ على وجوهٍ عدةٍ ، وبينا لك كيفية كونها جارةً للاسم ، وعاطفةً ، إمّا الاسم على الاسم ، وأما الجملةُ على الجملةِ ، سواء كانت اسميةً أو فعليةً . وانّ الفعلية ما هو نحو قولنا في الحالِ راهنةً أو محكيةً : شربت الابلُ حتى يجيءُ البعيرُ[3] يجرُ بطنهُ .

وبقي أن نذكر لك كيفية كونها ناصبةً للفعلِ المستقبلِ وأن يفرق بينها وبين العاطفة .

إذا ارتفع الفعلُ بعدها مصوغاً للحالِ دون الاستقبالِ نقول : إنّ الفعل المضارع إذا وقع بعد حتى فلا يخلو إما أن يكونَ مستقبلاً فينتصبُ بحتى ، وحتى هذه قد تكونُ بمعنى ((إلى))[4] وتضمرُ بعدها أن فيلزمُ أن يكون ما بعدها متصلاً بما قبلها نحو : صليتُ حتى يطلع الفجرِ . فطلوعُ الفجرِ متصلٌ بالصلاةِ غيرُ متراخٍ عنها ، وحتى يشبه أن تكون هي الجارةُ للاسم فإن جعلت صنفاً على حياله ، فمن حيث أنّ أنْ المقدرة[5] معها حذفت حذفاً لازماً .

---

(1) انظر : الأصول ١٥٣/٢ .

(2) ينكر ابن هشام أن يكون ان هنا مضمرة . انظر : المغني ٢٠/١ .

(3) الكتاب ٤١٣/١ .

(4) انظر : المغني ١٢٥/١ ، يرى البصريون ان حتى تنصب الفعل المضارع المستقبل بأن مقدره ، والكوفيون يرونها ناصبة للفعل بنفسها . انظر : الانصاف ٥٩٧/٢ مسألة ٨٣ .

(5) انظر : الخصائص ٢٦٠/١ .

وقد تكونُ بمعنى ((اللام))[1] التي تفيدُ الغرض وتضمر أيضاً بعدها أن فلا يلزمُ ان يكون ما بعدها متصلاً بما قبلها بل يكونُ الثاني له ولأجلهِ الأول نحو : خدمتك امسِ حتى تكرمني اليومَ . كما يقول : لتكرمني . فالاكرامُ ليس متصلاً بالخدمةِ بل هو الشيء الذي لأجلهِ الخدمةُ . فحتى لا تكونُ هي التي تدخلُ الاسمَ فتجره لأنك لا تقولُ : خدمتك حتى الاكرام . بمعنى خدمتك للاكرام .

ولك أن تجعل ((حتى)) هذه في الموضعين جميعاً بحيث لا تحتاجُ إلى تقدير أن بعدها وذلك بأن تجعلها بمعنى ((أمد)) وبمعنى ((لأنْ)) فتكون هي مع الفعلِ المستقبل بعدها بمنزلة إلى مع المصدر أو بمنزلة اللامِ مع المصدرِ ، وأما أن يكون – اعني الفعل المستقبل – بعد حتى حالاً[2] فلا ينتصبُ أصلاً بل يكونُ مرفوعاً لتعريه من العوامل التي بها ينصبُ الفعلُ المضارعُ أو يجزمُ .

وحتى لا تكون بمعنى ((إلى ان)) ولا بمعنى ((لأنْ)) كيف وأن لا تدخلَ الحالَ بل تكونُ عاطفةً للجملة ، إلاّ أنّ الفعل بعدها قد يكونُ متصلاً بما قبلها كقولك : سرتُ حتى ادخلها . كما تقولُ : سرتُ فادخُلها . إذا كان اولُ الدخولِ متصلاً بآخرِ المسير ، وقد يكون منفصلاً عنه كقولك : لقد حدثت فلاناً أول من امس بحديثٍ حتى لا استطيعُ أن اخالفهُ الساعة فيه . وأيضاً : لقد سرتُ حتى ادخلُها الآن[3] – لا امنعُ – حال إذا اردت التراخي ، ولابد من أن يكون الثاني هنا مما يؤديه الاولُ سواءً كان متصلاً أو منفصلاً . وقد نبهناك على هذا في باب العطفِ حيث ذكرنا أنّ مفهوم الجملةِ الثانية لابدّ أن يكون بعض ما تدلُ عليه الجملةُ الأولى وفي اقصى المراتب منه ، وأراكَ تفطنت له ، فإن لم يكن الثاني مما الشمس ليس مما يقتضيه الدخول ، وكذلك : هل سرت أنت حتى تدخل لا يجوزُ الرفعُ في شيءٍ من هذا ، لأن السير لم يتيقن بعدُ فيعطفُ عليه الدخولُ . فإن قلت : متى سرتَ حتى تدخلُها . جاز الرفع والنصبُ[4] على الوجهين .

---

(١) يرى ابن هشام في المغني ١٢٥/١ انها تكون بمعنى إلى وبمعنى كي في الاستثناء ولم يذكر انها بمعنى اللام .
انظر : معاني الحروف للرماني /١١٩ يرى انها تقدر بمع وبالى .

(٢) انظر : الكتاب ٤١٣/١ .

(٣) في (ش) و (ب) هكذا وفي نسخة (ج) ((إلاّ ان لا امنع حال)) .

(٤) انظر : الكتاب ٤١٤/١ .

وأما ((كي)) فلا بأنه الغرض وينتصبُ بعدها الفعلُ المستقبلُ على وجهين[1] :

احدُهما : ان تكون هي نفسُها الناصبة[2] فتكون مع المستقبل في تقديرِ المصدر تقول : اشتريتُ السلعةَ كي اربحَ بها . ويجوزُ أن يلحقها اللامُ كما يلحق أن ، قال تعالى ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾[3] .

والآخرُ : أن يقدر بعدها ((أن))[4] ناصبةً للمستقبلِ وتكونُ هي بمعنى اللام فلا تلحقها اللامُ ، وتكونُ من حروفِ الجرِّ يخصُ[5] الفعلَ المستقبل إذا اعتبرته مع أن التي معها يصيرُ الفعلُ بمنزلةِ المصدرِ على أنه قد سمعَ : كي مه[6] كما تقول لِمه .

وأما ((اللام)) فلاشك أنها هي الجارةُ فانتصابُ الفعلِ المستقبلِ بها على تقديرِ أن بعدها .

وتستعملُ على وجوهٍ منها : أن تكون للقصدِ وما يجري مجرى القصدِ[7] وتجيء في الاثبات كقوله تعالى ﴿وَلِتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾[8] وفي النفي كقولهِ عزّ اسمه ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾[9] فهذا على تقدير حذفِ المضافِ كأنّه ليعلم ملائكتُنا أو ليعلمَ أولياؤنا ، ويجوزُ أن يكون تعالى خاطبَ الخليقة بما يشاكل طريقتُهم في معرفةِ البواطن[10] بالظواهر ، وليكون الخطابُ على قدرِ فهم المخاطبين .

---

(١) انظر : الانصاف ٥٧٣/٢ .

(٢) انظر : معاني الحروف للرماني /٩٩ .

(٣) سورة الاحزاب : الآية ٣٧ .

(٤) انظر : المغني ١٨٣/١ .

(٥) ذهب الكوفيون إلى ان ((كي)) لا تكون حرف جر وإنما هي حرف عطف فقط .
والبصريون يرونها احياناً حرف جر ودليلهم انها تدخل على ما الاستفهامية ولدخول لام الجر عليها كيمه ، ولمه ، وعم . انظر : الانصاف ٥٧٠/٢ مسألة ٧٨ .

(٦) رسمت في كتب النحو ((كيمه)) ورسمت في النسخ الثلاثة كما في المتن .

(٧) زيادة ضرورية من نسخة (ب) .

(٨) سورة الأنعام : الآية ٩٢ .

(٩) سورة البقرة : الآية ١٤٣ .

(١٠) انظر : تفسير القرطبي ١٥٦/٢ .

وقد تقعُ هذه اللامُ موقع ((أنْ)) وأن كانت غيرَ معادلةِ لها[1] في المعنى ، وذلك إذا كان الكلامُ متضمناً لمعنى القصد والارادة وقال تعالى ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[2] وقال سبحانه ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا﴾[3] .

ونظير ذلك أنّ ((لو)) قد تقع موقعها – يعني موقع أن – إذا كان معنى الكلام التمني قال عزّ من قائل ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[4] .

ومنها : أن تكون للغاية[5] ، وتستعملُ في الاثباتِ والنفي قال تعالى ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[6] ولك أن تقول : ولم يلتقطهُ غيرُهم ليكون له عدواً وحزناً .

وقد تقعُ في القسم موقع المفتوحة في نحو قوله :

تـــالي ابـــن أوس حلفـــة ليردنـــي[7]

وذلك لأن الحالف لابد ان يجعل الأمر الذي يحلفُ عليه غرا له في الحالِ يؤمه ، ومنها أن تكون مؤكدةً لنفي الكونِ الناقصِ نحو قوله عز من قائل ﴿كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾[8] .

فإن أردت أن تجعل هذه اللام زائدةً من حيثُ أنّ الكلامَ ليس يختلّ بسقوطِها لم يجز[9] لك ذلك لانّ المعنى يتغيرُ بلحاقِها[10] .

---

(١) حاشية في النسختين ((الأصل في هذا اللام ان يكون معناها ازيد من معنى ان فلا تكون معادلة لها ، فاستعمال اللام هنا بطريق اعتبار جزء من واحد من جزئي مفهومها وهو معنى ان)) .

(٢) سورة الأنعام : الآية ٧١ ، واللام بمعنى الباء وقيل زائدة . انظر : املاء ما من به الرحمن ١٦٢/١ .

(٣) سورة التوبة : الآية ٥٥ .

(٤) سورة البقرة : الآية ٩٦ .

(٥) اسماها الرماني في معاني الحروف /٥١ ((العاقبة)) وسماها الاخفش لام الصيرورة .

(٦) سورة القصص : الآية ٨ .

(٧) لم اعثر عليه هناك معروف البيت .

(٨) سورة الانفال : الآية ٣٣ .

(٩) انظر : الكتاب /٤٠٨ .

(١٠) البرهان ٨٧/٣ ((اللام لتأكيد النفي كالباء الداخلة في خبر ليس انك إذا قلت ما كنت اضربك بغير اللام جاز ان يكون الضرب مما يجوز كونه ، فإذا قلت ما كنت لاضربك ، فاللام جعلته بمنزلة ما لا يكون أصلاً)) .

فإن قيل : فكيف تقدرُ بعدها ((أنْ)) وعلى أي وجهٍ ؟

قلنا : على نحو قولك : فلانٌ لهذا الامرِ . إذا كان وكدة الاعتناء به والتوفر عليه فكأنّك إذا قلت : ما كنتُ لاخرجَ . قلت ما كنت للخروج . إلاّ أنّه لا يجوزُ لك اظهارُ أن هنا[1] وإن كان قد جوزَ اظهارهُ إذا اريدَ باللام[2] القصدَ أو العاقبةَ تخص بالايجاب .

وأما الفاءُ : فلا تكونُ إلاّ عاطفةً[3] ونصبها الفعلِ المستقبلِ إنما هو على تقدير ((أنْ))[4] بعدها ويكون إلاّ في جوابِ ما سوى الواجب من الكلامِ ، وينقسم إلى خمسة أقسامٍ :

النفي : كيف كان ، والاستفهامُ إذا كان الطلب فيه الهليةّ[5] والتمني ، والأمر والنهي أو ما يجري مجراها من الدعاء .

أما النفيُ فمنه قولك : ما تزورني فاكرمك . لك ان تنفي بهذا الكلامِ الزيارة ، وتثبت الاكرامَ كأنّك قلت : فانا اكرمُك . فبالضرورة يلزمُ الرفعُ .

ولك ان تنفي الزيارة والاكرامَ نفياً على حدّ واحدٍ . كأنّك قلت : ما تزورني ولا اكرمُك . فلابد من الرفع كما ترى .

ولك ان تنفي الزيارة مشعراً بأنها لو وقعت لوقع لوقوعها الاكرامُ ، وإلاّ إذا انتفت فلابد ان ينتفى بانتفائها الاكرامَ ، فالاكرامُ نفسهُ يكونُ تابعاً للزيارة على هذا الوجهِ ، لا أن الجملةَ الثانية تابعةً للأولى في العطفِ كما في الوجه الثاني .

وأرادوا ان يدلوا على هذا المعنى فصرفوا الفعل المستقبلَ بعد الفاءِ من الرفعِ إلى النصبِ على تقدير ان المنزلة له منزلة الحدثِ .

---

(١) انظر : الكتاب ٤٠٨/١ .

(٢) انظر : المقتضب ٧/٢ .

(٣) يرى ابن جني في سر صناعة الاعراب ٢٥٢/١ ان للفاء معان أخرى .

(٤) المقتضب ١٤/٢ ، وهذا الرأي للبصريين ، أما الكوفيون فيرون اختلاف جوابها في النفي والاستفهام والتمني والأمر والنهي والتحضيض وهو الناصب للفعل . والجرمي وبعض الكوفيين يرون الفاء هي الناصبة . انظر : الانصاف ٥٥٧/٢ ، مسألة ٧٦ .

(٥) الهلية معناها الاستفهام بهل .

ولا يجوز اظهارُ[1] أن ها هنا ، لأن المعطوف عليه إنما هو فعلٌ ليس باسم ، ولو كان اسماً لم نحتج فيه إلى الصرف ولجازَ لك اظهارُ ((إن)) إذ يجوزُ لك أن تقولَ : يعجبني أن يقومَ زيدٌ ، فإن يقعدَ عمروٌ .

ولك أن تنفي الزيارةُ لا على الاطلاقِ ، ولكن بشرطِ كونها جالبةً للاكرام وموجبةً له . فكأنك إذا قلت على هذا الوجه : ما تزورني فاكرمك قلت : ما تزورني الزيارة التي تستتبعُ الاكرامَ . وأن كنت مثبتاً لزيارةٍ غير تلك قال الشاعر :

لم الــقَ بعــدَهُم حيــاً فــأخبرَهُم ... إلاّ يزيــدُهُم حبــاً الــي هـــمُ[2]

وقال الآخر :

ومـــا رأينـــا معاشـــراً فيتنخـــوا[3]

وعلى هذا الوجه أيضاً يتعينُ النصبُ لأنَّ المعنى لا تجتمعُ الزيارةُ والاكرامُ معاً فلمكان الجمعية[4] احتيج إلى تقدير ((أنْ)) التي بها يدلُّ عليها على ما عرفتَ الآن .

فانْ قيل : فهل يجوزُ أن تكون الجملةَ المنفيةَ الأولى غير مشاكلة للثانيةِ في الصيغة ؟

قلنا : أما على الوجه[5] الأول فظاهرٌ أنه يجوزُ لك أن تقول : ما زرتني فاعطيك . أي فأنا اعطيكَ . وعلى هذا قوله :

غـــير انّـــا لم تأتِنـــا بـــيقينٍ ... فنرجّـــي ونُكثُـــر التـــأميلا[6]

---

(١) انظر : الكتاب ٤١٨/١ .

(٢) لزيادة بن حمل التميمي ... انظر : حماية المرزوقي /١٣٩٢ والمغني ١٤٦/١ ، وشرح المفصل ٢٦/٧ ، والخزانة ٣٩٣/٢ ، والاشموني ١١٥/١ مع اختلاف في رواية صدره :

ومـــا اصـــاحب مـــن قـــوم فـــاذكرهم ....

(٣) لم أعثر عليه .

(٤) انظر : الكتاب ٤١٩/١ .

(٥) المقصود بالوجه الأول هنا ان تنفي الزيارة وتثبت الاكرام .

(٦) لبعض الحارثيين ... انظر : الكتاب ٤١٩/١ والمغني ٤٨٠/١ ، وشرح المصل ٣٦/٧ ، والخزانة ٦٠٦/٣ ، والمقرب ٢٦٥/١ ، والتصريح ٢٠٤/٢ ونسبه بعضهم للعنبري وتجده أيضاً في الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي /١٤٧ ، والمفصل /١٣٢ .

وأما على الوجه الثاني[1] فالصوابُ تحرى للمشاكلةِ بينهما ليحصل التطابقُ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه ، وليسهلَ تقديرُ حرفِ النفي على سبيلِ التكرير كما في قوله تعالى ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾[2] .

وأما على الوجه الثالث : فيكفي فيه مجردُ النفي[3] في الأولى وإن كانتا غير مشابهتي الحذفِ قال تعالى ﴿وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ﴾[4] .

وأما على الوجه الرابع[5] : فالشرط أن تكونا فعليتين فاعتبرهُ .

وأما الاستفهامُ فالمعتبرُ منه في هذا البا ما يكونُ المفهومِ منهُ مشكوكاً في وجودهِ سواءٌ كان هو الفعلُ الذي يبنى عليه النصبُ نحو قوله تعالى ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾[6] كأن التقديرُ : وهل يوجد لنا شفعاءُ فيشفعوا لنا والله اعلمُ بما أراد وعلى الوجه الأول قوله عزّ من قائل ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ﴾[7] فيمن قرأ بالنصب[8] ، فالنصبُ في هذا النحو من الاستفهام هو على الصرفِ وللدلالة على الجمعيةِ كما في النفي .

وقد يجوزُ فيه الرفعُ على الوجهين – اعني على الأخبار والاستخبار – كما عرفت في النفي .

فإن قلت : اين نزلت فاخدُمك . ومتى قدمت فأزورك . لم يحسن النصبُ ، لأن النزولَ والقدومَ ليسَ وجودهما مشكوكاً فيه .

---

(١) المقصود بالوجه الثاني ان تنفي الزيارة والاكرام على حد سواء .

(٢) سورة المرسلات : الآية ٣٦ ، انظر : البيان في غريب اعراب القرآن ٤٨٨/٢ ، واملاء ما من به الرحمن ١٨٣/٢ ، وتفسير القرطبي ١٦٦/١٩ .

(٣) أي ان تنفي الزيارة مشعراً بوقوع الاكرام .

(٤) سورة الأنعام : الآية ٥٢ ، انظر : البيان في غريب اعراب القرآن ٣٢١/١ ، واملاء ما من به الرحمن ١٥٩/١ .

(٥) أي تنفي الزيارة لا على الإطلاق لكونها جالبة للاكرام .

(٦) سورة الأعراف : الآية ٥٣ .

(٧) سورة الحديد : الآية ١١ .

(٨) كتاب السبعة /٦٢٥ ((وقرأ عاصم (فيضاعفه) فالألف وفتح الفاء وقرأ ابن عامر ونافع وحمزة الكسائي فيضاعفه بالألف ورفع الفاء . انظر : معاني القرآن للفراء ١٣٢/٢ .

فإن قلت : أين تنزلُ فاخدمك . ومتى تقدم فأزورك حسن النصبُ . وكذلك ان قلت : افقير فيوصلَ أم غني فيسأل جاز فيه النصبُ لأن الفقرَ والغنى لم يتبين واحد منهما بعدُ وكان المعنى هل هو محوجٌ فيوصل أو هل هو مثر فيسأل .

وقد ينشأ العرضُ[1] بين النفي والاستفهام ، وذلك نحو : أن تقول : ألا تنزل فاقريك . على الصرف .

وقد يجوزُ أن يرتفعَ على النفي ، وأيضاً على الاثبات كما ذكرناه قبلُ .

فهذا العرضُ داخلٌ في باب النفي كما ترى وبازائه : ألا ماءَ فأشربَ[2] . وليس بعرضٍ .

وأما التمني : فيجوزُ أيضاً بعده الوجوهُ الاربعةُ المذكورةُ في النفي تقولُ : ليتك تأتيني فاحدثك . على الصرفِ على أحد وجهي النصبِ .

ويجوزُ فيه الرفعُ على العطفِ . وعلى هذا قوله تعالى ﴿لَعَلَّهُ يَزَّكَّى * أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَى﴾[3] بالنصب في فتنفعه والرفع[4] .

ويجوز في قولك : ليتكَ تأتيني فاحدثك ، الرفع على الاستئناف . اعني في الاثبات فإن استعملت أن قبل الفاءِ وعطفت على معمولِها بالفاءِ لم يجز إلاّ النصبُ نحو قوله :

تمنّى رجالٌ ما أرادوا وإنّما تمنيتُ أن اشكوا إليها فتسمَعا[5]

وليس هذا مما نحنُ بصدده في شيء ، وإنما نوردُ أمثال هذه المسائل لتفيد الدربةَ والارتياضَ لمن ينظرُ فيها . ولئلا يخلو الشادي إذا نظر في هذا الكتاب من فوائد تخصه وتليقُ به ومن الله المعونة .

---

(١) انظر : معاني الحروف للرماني /٤٤ ، والانصاف ٥٥٧/٢ .

(٢) انظر : الكتاب ٤٢٠/١ ، ألا ماء فأشربه .

(٣) سورة عبس : الآية ٣ - ٤ .

(٤) التيسير في القراءات السبع /٢٢٠ ((قرأ عاصم (فتنفعه) بنصب العين والباقون برفعها)) . السبعة في القراءات /٦٧٢ ((قرأ بن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي واحسب ابن عامر (فتنفعه الذكرى) رفعاً ، وقرأ عاصم (فتنفعه الذكرى) نصباً)) .

(٥) لم أعثر عليه .

وأما الأمر : فالجائزُ فيما بعد الفاء فيه من الوجوهِ النصبُ على الصرفِ ، ويحتمل الرفعُ على الاستئنافِ ، ويمتنعُ فيه أن يحملَ على الاولِ حملاً على حده ، لأن الثاني ليس بأمرٍ كما امكن ذلك في النفي والاستفهام والتمني .

مثال الصرف : زرني فازوركَ . بالنصب ومثال الاستئناف : زرني فأزورك[1] أي أنا ازورك إن زرتني . وعلى الصرف قوله :

يـــا نـــاقُ ســـيري عنقـــاً فســـيحاً إلى ســـــليمانَ فتســـــتريحا[2]

وأما النهي فشأنه في انتصاب الفعلِ المستقبلِ بعد الفاءِ العاطفة له عليهِ وارتفاعهُ شأنُ الامرِ سواءُ . ومثالُ الصرفِ فيه قوله تعالى ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾[3] .

وحكمُ الدعاءِ حكمُ الأمر والنهي . انقضى القولُ على الفاء .

وأما الواو : فناصبةٌ أيضاً للفعلِ المستقبلِ بعدها في جوابِ غير الواجبِ من القولِ على تقديرِ[4] أن كالفاء ، وقد يجوزُ أن يرفعَ هذا الفعلُ المستقبلُ بعدها .

فالنصبُ على الصرف[5] ويدلُّ به على المعية أبداً .

فإذا قلت : لا اخدُمك وتجفوني . كان النفيُ اجتماع الأمرين . لذلك إذا قلت : هل تعينني واكرمك ؟ كان المسؤول عنه اجتماعُ الاعانة والاكرام على الوجهِ المعلومِ ، وعلى هذا قولهُ سبحانه ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ﴾[6] فيمن قرأ بالنصبِ للتمني فيه الردّ لا مطلقاً بل مع ترك التكذيب منهم .

---

(١) انظر : الكتاب ٤٢١/١ .

(٢) لأبي النجم كما في الكتاب ٤٢١/١ ، والمقتضب ١٤/٢ وسر صناعة الاعراب ٢٧٢/١ ، ورصف المباني وفي شرح المفصل ٢٦/٧ .

(٣) سورة الأنعام : الآية ١٠٨ .

(٤) وهذا رأي البصريين انظر : الانصاف ٥٥٥/٢ .

(٥) وهذا قول الكوفيين ، الانصاف ٥٥٦/٢ ((إنما قلنا انه منصوب على الصرف وذلك لأن الثاني مخالف للأول)) .

(٦) سورة الأنعام : الآية ٢٧ ، سيبويه ٤٢٦/١ ، يرفع تكذب وينسب النصب إلى عبد الله بن إسحاق . أما التيسير /١٠٢ فيقول ((حمزة وحفص (ولا نكذب ونكون) بنصب الباء والنون فيهما والباقون بالرفع فيهما)) . انظر : السبعة في القراءات /٢٥٥ .

وأيضاً قوله :

لا تنه عن خلقٍ وتأتي مثلهُ ... عارٌ عليك - إذا فعلتَ عظيمُ[1]

المنهي عنه هنا النهيُ عن الشيء من طلابِ مثله فكأنه : لا تنه نهياً يستتبعُ الاتيان على ما عرفت في الوجهِ الرابع من الوجوهِ المذكورة في جوابِ النفي بالفاء لا يكون النصب[2] بالواوِ غيرُ هذا .

والرفع إنما يكونُ على الاستئناف ، ولا يكونُ المعطوفُ فيه داخلاً في حكم ما قبله ، فإن جوزَ لا على وجهِ الاستئناف وبأن يكون المعطوف فيه داخلاً في حكم ما قبله ومحمولاً عليه فذلك بشرط أن يكون مناسباً له في اللفظ ولا يتصورُ هذا في الامرِ والنهي ولو قلت : زرني وازرك . لم يجز . ولو جاز لكان غيرَ مرفوعٍ ، وعلى هذا قوله جل جلاله ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾[3] فيمن يحمله على الجزم .

ومما يحملُ على الصرفِ[4] بعد الواوِ قولها :

للبس عباءةٍ وتقرَّ عيني ... أحبُّ اليَّ من لبسِ الشفوفِ[5]

فإن قيل : إنَّ قولها وتقرَّ عيني ليس مرتباً على غير الواجب !

قلنا : إنما جاز ذلك وحسنَ ، لأن المعطوفَ عليه ها هنا اسم ولولا المعيةُ التي تدلّ عليها فحوى الكلامُ لم نجعله مصروفاً[6] كما لا يحملُ على الصرف قوله تعالى ﴿إِلَّا وَحْيًا

(١) للأخطل كما في ملحقات ديوانه /١٣٠ .

(٢) انظر : الكتاب ٤٢٤/١ .

(٣) سورة البقرة : الآية ٤٢ .

(٤) انظر : الكتاب ٤٢٦/١ ، البيان في غريب اعراب القرآن ٧٨/١ والعكبري ٢٣/١ .

(٥) البيت لميسون بنت بجدل ... انظر : الكتاب ٤٢٦/١ ، والمقتضب ٢٧/٢ ، وشرح المفصل ٢٥/٧ ، وأمالي ابن الشجري ٢٨٠/١ ، والخزانة ٥٩٢/٣ ، ٦٩١ ، والهمع ١٧/٢ ، وشرح شواهد المغني /٢٢٤ ، ٢٦٤ ، والعيني ٣٩٧/٤ .

(٦) انظر : الكتاب ٤٢٦/١ .

أَوْ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً﴾[1] إذا اردتَ أو ارسال[2] رسول فإن قيل : قد ذكرتم إن الصرف في الفاءِ والواوِ لا يكونُ إلاّ في جوابِ غير الواجب ، فما الوجه في قوله :

ســـأتركُ منزلـــي لـــبني تمـــيم والحـــقُ بالحجـــازِ فاســـتريحا[3]

قلنا : هذا محمولُ أن يتمحل له على الشذوذ[4] ليس مما يقاسُ من حيث تكونُ عاطفةً ، وذلك على تقدير ((أنْ)) كالشانِ في الفاءِ والواوِ[5] ، إلاّ أنها قد يصرُ بعدها الفعلُ سواء كان مرتباً على الواجب كقوله :

نحـــاولُ ملكـــاً أو نمـــوتَ فتعـــذرا[6]

أو على غير الواجب كقوله تعالى ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ﴾[7] والرفعُ غير جائز في مثل هذا .

وأما ما أنشد لزيادِ الاعجم :

---

(١) سورة الشورى : الآية ٥١ .

(٢) نافع وابن عامر (أو يرسل) برفع اللام . وابن ذكوان وابن كثير وابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي بالنصب . انظر : السبعة /٥٨٢ .

(٣) البيت للمغيرة بن حنباء .. انظر : الكتاب ٤٢٣/١ والمقتضب ٢٤/٢ ، والخزانة ٦٠٠/٣ ، والهمع ٧٧/١ ، ١٠/٢ ، ١٦ .

(٤) الكتاب ٤٠٣/١ نصبه عند سيبويه في الواجب على الضرورة الشعرية وأكد هذا القيرواني في كتابه ما يجوز للشاعر /١٦٠ .

(٥) انظر : الكتاب ٤٢٧/١ .

(٦) لامرئ القيس . انظر : ديوانه /٩١ وصدره :

لا تبـــك عينـــك إنّمـــا

(٧) سورة آل عمران : الآية ١٢٨ ، انظر : البيان في غريب اعراب القرآن ٢٢١/١ ، واملاء ما من به الرحمن ١٩٨/١ .

وكنتُ إذا غمزتُ قناةَ قومٍ كسرتُ كُعُوبها أو تستقيمُ[1]

فلا على هذا الحد ألا ترى أن الاستقامة ليست أبداً ينتهي إليه الكسرُ ولا قاطعاً ينتفي بحصوله الكسرُ .

قد عرفت أنّ ((أو)) إنما تدلّ على احدِ شيئين أو أشياء ، فإذا نصبت بها الفعل المستقبل بعدها فعلى توهم أن تكون عاطفةً للاسم وإن كان لا على الاسم بل على الفعلِ من حيثُ أنّه قد ينوبُ عن المصدر ولدلالته عليه في نحو قولهم : من كذبَ كان شراً له فكأن التقديرُ : محاولةُ ملك أو موتٌ مع عذرٍ .

وإنما قلنا : على قولهم أن تكون عاطفةً ولم نجعلها عاطفة للاسم ، لأنه لا محل لأن المقدرة مع الفعل من الاعراب ، ولو كان كذلك لم يكن صرفاً كما أن قول الشاعر :

فلولا رجالٌ من رزامٍ اعزةٌ وآلُ سُبيعٍ أو أسوءك علقما[2]

ليس بصرف[3] ، وإذا رفعت فعلى أن تكون عاطفةً للجملةِ على الجملةِ .

فإن قيل : إنّ ((أو)) هذه بمعنى ((إلى)) وحدها أو بمعنى ((إلاّ)) ويقدر بعدها أن ، فلذلك على سبيل التصوير للمتعلم ليسَ على الحقيقةِ ، فإن احتججتَ بحتى ، قلنا : إنما جاز ذلك في حتى لأنّا قد عهدناك جارةً في نحو قوله تعالى ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾[4] ولم تعهد أو تجرُ شيئاً من الاسماءِ والله المستعانُ .

---

(١) لزياد بن سلمى الاعجم تجد البيت في الكتاب ٤٢٨/١ ، والمقتضب ٢٩/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٣١٩/٢ ، شرح المفصل ١٥/٥ ، واللسان ٢٥٦/٦ ((غمر)) ذكره سيبويه بنصب تستقيم باضمار ان وورود في أكثر المصادر بالرفع وانظر المحكم ١٦/١ ، والانتصار ١٧١/ .

(٢) للحصين بن حمام المرى .. انظر : المفضليات ٦٦/ ، والكتاب ٤٢٩/١ والهمع ١٠/٢ ، ١٧ ، والاشموني ٢٩٦/٢ ، والتصريح ٢٤٤/٢ ، واللسان ١٣٢/١٥ (رزم) .

(٣) الكتاب ٤٢٩/١ ((يضمر ان وذاك لأنه امتنع ان تجعل الفعل على لولا فاضمر ان كانه قال : لولا ذاك أو لولا ان سؤك)) .

(٤) سورة القدر : الآية ٥ .

فصلٌ

في المجازاةِ والعواملِ الجازمة للفعلِ المضارعِ فيها

قد ظهرَ لك في آخرِ الباب الذي احصينا لك في العواملَ إنّ انجزامَ المضارعِ من الافعالِ لا يكونُ إلاّ في ثلاثةِ مواضعَ[1] .

احدهم : المجازاةُ[2] ، وإنّ التحريف[3] الموجب للجزمِ فيها إنما هو من جهةِ لزوم الاقترانِ ، وبقي أن نعدَ لك شرائطَ المجازاةِ ، وأقسامَها ، والعواملَ الجازمةَ لكل واحدِ من شطريها ، وان نطلعك على ما عسى[4] تنتفعَ به من أحكامها المعتبرة في بذلة القولِ ، دونَ ما يخصُ جدواها العلومَ النظريةَ .

تقولُ : إنّ المجازاة إنما تنعقد بين جملتين من القولين لابد ان تكون الأولى منهما فعليةً لتلائم الشرطَ كما يقولُ القائل : يعملُ من الصالحات وأيضاً يريد الله ان يهديهُ . وأيضاً : كنت جئت بآيةِ وأيضاً : استقر مكانهُ . وأيضاً : نريك[5] بعض الذي نعدهم وأيضاً يأتينكم مني هدى .

فأما الثانيةُ فقد تكونُ اسميةً جازمةً ، وقد تكون فعليةً جازمةً ، وغيرَ جازمةِ ، وقد تكونُ ظرفيةً ، وقد تكون شرطيةً أيضاً . كما يقال أولئك يدخلون الجنةَ وأيضاً يشرح الله صدره للإسلام ، وأيضاً أئتِ بالآيةِ وأيضاً سوف تراني ، وأيضاً إلينا مرجعهم وأيضاً من تبع هداي .

---

(١) المواضع الثلاثة وهي المجازاة ، وأدوات الجزم هي : لم ولما ولام الأمر ولا الناهية . والاسماء الموضوعة موضع فعل الأمر حيث تجزم الجواب عند تضمنها معنى الشرط مثل : نزال اكرمك ، وحسبك يتم الناس . انظر : المقرب ٢٧٣/١ .

(٢) انظر : الكتاب ٤٣٢/١ ، الأصول ١٦٢/٢ .

(٣) سبق ان مر هذا الاصطلاح التحريف كثيراً وسيعرفه المنصب في ص٤٦٠ وهو تغير اللفظ دون المعنى . انظر : التعريفات للجرجاني /٤٩ .

(٤) في نسخة (ج) ((عساك)) .

(٥) في (ش) ((نريك)) .

فإذا جمع بينهما معنى الشرط سواءٌ كان حصلَ بالحرفِ أو بالاسم اتحدتا جملةً واحدةً نحو قوله تعالى ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ﴾(1) وقوله سبحانه ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾(2) وقوله عزّ وجل ﴿إِن كُنتَ جِئْتَ بِآيَةٍ فَأْتِ بِهَا﴾(3) الآية وكقوله ﴿فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي﴾(4) وكقوله ﴿وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ﴾(5) وكقوله عزّ من قائل ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾(6) فالأول من جزءي المجازاة يسمى : شرطاً والثاني يسمى جزاءً ، وأيضاً قد يسمى الأول منهما مقدماً والثاني تالياً ، فإذا انحل الرباطُ الواصلُ بين طرفي المجازاةِ عادَ الكلامُ جملتين كما كان .

فإن قيلَ : فمن أي قبائلِ الكلامِ تكونُ هذه الجملةُ الشرطيةُ المنتظمةُ من الجملتين المذكورتين ؟

قلنا : العبرةُ في هذا بالتالي : إن كان التالي قبلَ الانتظام جازماً كانت هذه الشرطية جازمةً - اعني خبراً محضاً - ولذلك جاز أن يوصل بها الموصلاتُ كما في التنزيل ﴿الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ﴾(7) فإن لم يكن جازماً لم تكن جازمةً ، بل إن كان التالي أمراً فهي في عدادِ الامرِ كقولهِ تعالى ﴿إِن كُنتَ جِئْتَ بِآيَةٍ فَأْتِ بِهَا إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾(8) .

---

(1) سورة النساء : الآية ١٢٤ .

(2) سورة الأنعام : الآية ١٢٥ .

(3) سورة الأعراف : الآية ١٠٦ .

(4) سورة الأعراف : الآية ١٤٣ .

(5) سورة يونس : الآية ٤٦ .

(6) سورة طه : الآية ١٢٣ .

(7) سورة الحج : الآية ٤١ .

(8) سورة الأعراف : الآية ١٠٦ .

وإن كان رجاءً فهي في عدادِ الرجالِ كقوله تعالى ﴿فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى﴾[1] فهذا التسويفُ بالاضافةِ إلى المخاطب . فإن جعلتَ سوفَ بمعنى : أمكنَ ، إن كان الكلامُ[2] خبراً صرفاً .

فأما الفاء[3] : التي تلحقُ التالي معقبةً فللاحتياجِ إليها حيثُ لا يمكنُ أن يرتبطَ التالي بذاتِه ارتباطاً ، وذلك إذا كان مفتتحاً بغير الفعلِ نحو قوله :

فـإن يـبرأ فلـم انفـث عليـه   وإن يهلـك فـذلك كـان قـدري[4]

ونحو قوله تعالى ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾[5] وقوله سبحانه ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[6] لأن الاسم لا يدلّ على الزمان فيجازى به ، وكذلك الحرفُ .

أو كانَ مفتتحاً بالأمرِ نحو قوله تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟﴾[7] لأن الأمر لا يناسب معناه الشرطَ .

فإن كان مفتتحاً بفعلِ ماضٍ أو مستقبلٍ ارتبطَ بذاته نحو قولك : إن جئتني أكرمك ، ونحو قوله سبحانه ﴿إِن تَنصُرُوا۟ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ﴾[8] وعلى هذا ﴿وَإِن تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لَّا يُؤْخَذْ مِنْهَآ﴾[9] لأن لا هذه[10] كالجزء من الفعل ويتخطاها العاملُ ليست كلَنْ في نحو قوله عزّ اسمه ﴿وَإِن تَدْعُهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ فَلَن يَهْتَدُوٓا۟ إِذًا أَبَدًا﴾[11] .

---

(١) سورة الأعراف : الآية ١٤٣ .

(٢) انظر : المرتجل /٢١٧ .

(٣) انظر : المغني ١٦٣/١ .

(٤) البيت ليزيد بن سنان ... تجده في المفضليات /٧١ وأمالي ابن الشجري ٣٥٠/١ ، والمخصص ٩٢/٩ .

(٥) سورة البقرة : الآية ١١٥ .

(٦) سورة الأنعام : الآية ١٦٠ .

(٧) سورة الحجرات : الآية ٦ .

(٨) سورة محمد : الآية ٧ .

(٩) سورة الأنعام : الآية ٧٠ .

(١٠) ((لا)) غير موجودة في (ج) .

(١١) سورة الكهف : الآية ٥٧ .

فإن قيل : فما الوجهُ في قوله تعالى ﴿إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[1] ، وقوله سبحانه ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾[2] قلنا : الاظهر أن يكون كلَّ واحد منهما محمولاً على الاسم كأن التقدير فانتما[3] قد صغت قلوبكما[4] ، و : فهو ينتقمُ الله منه يدلك على هذا إنَّ صغت[5] لو جعلَ نفسهُ الجزاء للزم أنَ يكون يكتسى من الشرط معنى الاستقبال ، وهذا غير مسوغ هنا ، ولو جازَ لجازَ ان تقولَ ، انتما تتوبا إلى الله صغتْ أو فصغتْ قلوبكُما ، لكنْ المعنى : ان تتوبا فبعد صغوٍ من قلوبكما ليتصور فيه معنى الاستقبال مع بقاء دلالة الفعل[6] على المضي .

وأن تتم لو جعل[7] وحدَهُ جزاءً لم يدلَ على تكررِ الفعلِ الآن والله اعلمُ بما أرادَ .

ثم إنَّ المجازاةَ تنقسمُ قسمينِ : تامةٍ تستجمعُ المقدمُ والتالي واللفظَ الذي هو دال على معنى الشرط .

وناقصةٍ : هي وإنْ لم تكنْ عادمةً لمعنى الشرطِ فلا يوجدُ منها إلاَ المقدمُ وحدهُ مبنياً على شيءٍ قبلَه يسدَ مسداً الثاني نحو : انا أكرمُك إن تأتني وعلى هذا قوله :

يا اقرعُ بنُ حابسٍ يا أقرعُ   إنَّك إنْ تصرع اخوكَ يصرعُ[8]

---

(١) سورة التحريم : الآية ٤ .

(٢) سورة المائدة : الآية ٩٥ .

(٣) في (ج) ((فاينما)) .

(٤) املاء ما من به الرحمن ١٧٠/٢ جواب الشرط محذوف تقديره : فذلك واجب عليكما واثبت الله عليكما ودل على المحذوف .

(٥) في (ش) ((أصغت)) وفي (ب) ، (ج) ((صغت)) .

(٦) الفراء وغيرها أجازوا أن يكون فعل الشرط مضارعاً والجواب ماضياً . والجمهور خصه بالضرورة . انظر : الهمع ٥٨/٢ .

(٧) انظر : المغني ١٥٦/١ .

(٨) لجرير بن عبد الله البجلي .. تجده في الكتاب ٤٣٦/١ ، وأمالي ابن الشجري ٨٤/١ ، والانصاف ٦٢٣/٢ ، شرح المفصل ١٥٨/٨ ، والمغني ٥٣٣/٢ ، والاشموني ١٨/ ، والهمع ٧٢/١ ، ٦١/٢ . وانظر : الضرورة للقزاز ١٢٠/ ، والسيرة لابن هشام ٩٨/١ .

إذا التقدير : انك تصرعْ إن يصرعْ اخوكَ .

والتالي وحدهُ مبنياً على احدِ المعاني الخمسةِ التي هي : الامرُ والنهي والاستفهامُ ، والعرضُ ، والتمني[١] . وهي الأنواع التي ذكرناها قبلُ إلاّ النفي فإنه لا يجزمُ المضارعَ جواباً له . وهذا التالي لابد أن تقومَ له الجملةُ التي يبنى عليها مقامَ المقدمِ مؤذنةَ به أو متضمنةً لمعناهُ نحو قوله تعالى ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ﴾[٢] فكأنه في التصورِ : ادعوني إنكم إنْ تدعوني استجب لكم والله اعلمُ .

وعلى هذا قراءةُ الحسنِ[٣] ﴿تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرْ﴾[٤] بالجزمِ[٥] كأن المعنى : إنك إن لم تمنن استكثرت من النعمة ، والعلمُ عند الله .

ولا اختلافَ معنى بين أن تجزم الفعلُ المستقبلُ في جوابِ هذه الانواع الخمسة من الكلام وبين ان تنصبه[٦] بعد الفاءِ على الوجه الأولِ من وجهي الصرفِ المذكورين يدلك على هذا قولهُ تعالى في التمني ﴿فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ﴾[٧] لو اختلف المعنيانِ لم يجز أن يعطفَ أبعدهما على الآخر وليس بمستقيم ان تقولَ : ما اتيتني احدثك . لأن الكلام خبرٌ جازمٌ . لا فرقَ بينه وبين الاثباتِ من حقه احتمال الصدقِ والكذبِ فلم يجز أن يقوم لهذا التالي مقامُ المقدم فلم يصلحَ الجزمُ ، ولأنك لو قدرت ؛ ما أتيتني وإن تأتني احدثك . فيكون المقدرُ مبايناً للملفوظ به .

فإن قلت : وهل يجوزُ أن يقال : ما أتيتني اجتنبك . على تقديرِ فارقتني وان تفارقني

---

(١) انظر : شرح المفصل ٤١/٧ .

(٢) سورة غافر : الآية٦٠ .

(٣) المحتسب ٣٣٧/٢ ومن ذلك قراءة الحسن (ولا تمنن تستكثر) جزماً وقرأ الأعمش (تستكثر) نصباً . والفراء في معاني القرآن ٢٠١/٢ ولو جزمه جازم على هذا المعنى كان صواباً .

(٤) سورة المدثر : الآية ٦ .

(٥) معاني القرآن ٢٠١/٢ ولو جزمه جازم على هذا المعنى كان صواباً وانظر : املاء ما من بن الرحمن ١٧٧/٢ .

(٦) انظر : الكتاب ٤٥٢/١ .

(٧) سورة المنافقون : الآية ١٠ ، التيسير /٢١١ أبو عمر (وأكون) بالواو ونصب النون والباقون بغير واو وجزم النون . انظر : السبعة في القراءات /٦٣٧ .

اجانبك ؟

قلنا : لا لأن الكلام حينئذٍ يكونُ في حكم المثبتِ فلا محملَ فيه للاشتراطِ كما في الانواع الخمسةِ على أنَّ النفي[1] داخلٌ مع الاثبات في هذا الحكم فافهم .

واعلم أنَّ الفعلَ المضارعَ إذ وقعَ شرطاً أو جزاءً فلابد ان يجزم بالحرف أو الاسم المفيد لمعنى الشرطِ اللهم إلاّ إذا كان الشرطُ صيغته للمضي فإنه إن جوزي (به) حينئذٍ بالمضارع كان لك فيه - اعني في المضارع - الجزمُ على أصلِ الباب ، والرفعُ من حيثُ أنَّ العامل لما لم يعملْ في الشرطِ ضعفَ عن العملِ في الجزاءِ[2] تقولُ : إن اتيتني اعطك ، وإن شئت اعطيكَ قالَ .

وإن بعدوا لا يأمنون اقترابه تشوف أهل الغائبِ المتنظرِ[3]

فهذا يدلك على ان الجازم هو على الشرط اقدر منه على الجزاء ، لأن المضارع لا يقعُ شرطاً إلاّ وينجزمُ وعلى هذا : إن تأتني اكرمتُك . وإن كان ذلك قليلاً في الاستعمالِ ، فظاهر أنه لا يجوزُ أن يكونَ العاملُ في الجزاءِ ما سوى الحرف أو الاسم المفيد لمعنى الشرطِ . فظاهرُ أن الجازمَ في هذا الباب هو عاملٌ واحدٌ لفظي يعملُ فيهما معاً ، إلاّ انه يعملُ في الشرط : أولاً ولا بوساطةِ الجزاء وفي الجزاءِ ثانياً بوساطةِ الشرط[4] ، يدلك على هذا انه لا يجوزُ لك تقديمُ الجزاء على الشرطِ . لو قلت : اعطك إن تأتني . لم يستقم[5] .

واعلم ان المجازاة لا يجبُ فيها ان يكونَ الجزاءُ موقوفاً على الشرطِ أبداً ، ولا ان السبب إلى المسبب ، بل الواجبُ فيها أن الشرط بحيثُ إذا فرضَ حاصلاً لزمَ مع حصوله

---

(١) انظر : شرح المفصل ٤٨/٧ .

(٢) انظر : المقرب ٢٧٥/١ .

(٣) لم أعثر عليه .

(٤) الكوفيون يرون ان جواب الشرط مجزوم على الجوار ، وقسم من البصريين يرون انه مجزوم بحرف أو باسم الشرط ، وقسم منهم يرى انه مجزوم بهما بواسطة فعل الشرط .

والفرخاني وجماعة من البصريين يرون ان حرف الشرط يعمل بفعل الشرط ، وفعل الشريط يعمل في الجواب . والمازني يرى فعل الجواب مبنياً على الوقف . انظر : الانصاف ٦٠٢/٢ .

(٥) انظر : المقتضب ٦٨/٢ .

حصولُ الجزاءِ ، سواءُ كان الجزاءُ قد وقع لا من جهةِ وقوعِ الشرطِ : كقولِ الطبيب : من استحم بالماء الباردِ احتقنت الحرارةُ في باطنِ جسدهِ ، لأن احتقانَ الحرارةِ قد يكون لا عن ذاك أو لم يكن كذلك نحو قولك : إذا كانتِ الشمسُ طالعةً كان النهارُ موجوداً .

وسواءٌ كان الشرطُ ممكناً في نفسه كالأمثلة السابقة أو مستحيلاً كما في قوله تعالى ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾(١) وسواء كان الشرطُ سبباً في الجزاءِ ووصلةً إليه نحو قوله تعالى ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ﴾(٢) أو كان الامرُ بالعكسِ نحو قوله تعالى ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾(٣) أو كان لا هذا ولا ذاك فلا يبقى إلاّ مجردُ الدلالةِ على اقترانَ احدهما بالآخر ، نحو قوله تعالى ﴿إِن تَدْعُهُمْ إِلَى الْهُدَىٰ فَلَن يَهْتَدُوا إِذًا أَبَدًا﴾(٤) إذ لا يجوز أن تكونَ الدعوةُ سبباً للضلالِ مفضيةً إليه ، ولا أن يكونَ الضلالُ مفضياً إلى الدعوة . وقد يمكن ان يحمل على هذا قوله عزّ من قائل ﴿إِن يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً﴾(٥) وعلى هذا ما يكونُ من باب قوله سبحانه ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ﴾(٦) كان التأويل : إن يمسسكم قرحٌ فمعَ اعتبار قرحٍ قد مسهم قبل . والله اعلم بما أراد .

فاما العواملُ في هذا الباب : فمنها إنْ ، وهي حرف وهي أم البابِ ، وتستعمل مفردةً ومع ما الزائدة المؤكدة وما سواه من الجوازم الشرطية فاسماء تتضمن معناها .

منها اسماءُ ليست بظروف وهي : من وما وأي ومهما(٧) .

ومنها اسماء هي ظروف وتنقسم ثلاثةَ أقسام :

قسم يستعمل مع ((ما)) ومجرداً عنها وهو : أينَ أينا ومتى ومتى ما(٨) .

---

(١) سورة الزخرف : الآية ٨١ ، وانظر : تفسير القرطبي ١١٩/١٦ .

(٢) سورة محمد : الآية ٣٦ .

(٣) سورة النساء : الآية ٧٩ .

(٤) سورة الكهف : الآية ٥٧ .

(٥) سورة الممتحنة : الآية ٢ .

(٦) سورة آل عمران : الآية ١٤٠ .

(٧) انظر : شرح المفصل ٤٢/٧ .

(٨) في (ب) ، (ج) ((ومتى)) وفي (ش) ناقصة .

وقسمٌ لا يستعمل مع ((ما)) وهو : أنى .

وقسم لا يستعمل إلاّ مع ((ما)) وهو : حيث ما ، واذما[1] .

وقد يستعمل أيضاً في الظروفِ ((مهما)) فيكون داخلاً في هذا القسم .

و ((إذا وكلما)) قد يجازى بهما كما يجازى بمتى وميتما إلاّ انه لا ينجزم بهما المضارعُ انجزامهُ بسائر ما عددناه لك من اخواتهما .

ولنبين الآن الحكم في كلّ واحد منها .

أما ((إنْ)) فدلالتها عل الشرطِ ابسطُ وأقوى وأعمُ ، فلذلك ما جعلناها أم الباب .

يدلك على البساطة انك إذا اعتبرت معنى ما سوى ((إن)) من الجوازم الشرطية وجدته مُركباً من معنى إن وزيادةٍ معه . فمن معناه : كلُ ذي علم ، إن وما معناه كل شيء إنْ .

وكذلك ((مهما)) التي ليست ظرفاً وكذلك أي وتخصُ المذكرَ في الاكثرِ وللمؤنثِ آيةِ ، وكذلك ((أينما وحيثما)) يدلان على المكان وعلى معنى إنْ ، فلذلك ما جزما الفعل المضارع .

وعلى هذا ((متى واذما)) يدلانِ على الشرطِ والزمانِ .

ويدلك على القوة إنّك تعملها مقدرةً في جوابِ ما سوى الجازمِ من الكلامِ ولا تعمل ما سواها مقدراً بوجهِ من الوجوه .

وأيضاً يفصل بينها وبين الشرط[2] الظاهر بالاسم في نحو قوله تعالى ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾[3] ولا يجوز ذلك في غيرها من الجوازمِ الشرطية إلاّ عند الضرورة[4] .

ويدلك على العمومِ انها قد يشترطُ بها بعدها المتعذر من الافعال كما يشترط المتيسرُ

---

(١) سيبويه يراها حرفاً - الكتاب ٤٣٢/١ والمبرد في المقتضب ١٦/٢ كذلك وغيرهما يراها اسم ظرف زمان انظر : الهمع ٥٨/٢ ، والمصنف يراها كذلك .

(٢) انظر : المقتضب ٧٥/٢ .

(٣) سورة الحجرات : الآية ٩ .

(٤) انظر : ما يجوز للشاعر /١١٣ .

منها على ما عرفت قبلُ .

ولا يجوزُ ذلك في ((متى)) ولا ((إذا)) لو قلتَ : وإذا رأوا كسفاً من السماء ساقطاً[1] قالوا : كذا . لم يصلح ، لأن الله سبحانه وتعالى لم يجر العادة بسقوطه إلى اليوم . كيف وهو يمسكها أن تقع على الأرض إلى يوم يطويها . اللهم إلاّ أنّ هذه الخاصة قد توجد أيضاً لمن في نحو قوله تعالى ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَانُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ * لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ * يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ * وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَٰهٌ مِنْ دُونِهِ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَٰلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾[2] .

كان التقديرُ كل واحدٍ منهم[3] إن يقل ذلك نجزه .

فإن قلت : والذين يقولون ذلك منهم لم يستقم نعوذ بالله من التحريف في كلامه .

هذه حالُ إنْ ، فإن لحقتها ((ما)) صارت ((إما))[4] وقد يجزم بها في نحو قوله :

زَعَمَــتْ تُماضِــرُ انــني إمّــا أمُــتْ ... يســدد ابينوهــا الاصــاغر خلــتي[5]

كما تقول : إنْ أمت ، فاما هذه ابلغ في الشرطِ من ((إن)) يدلك على هذا انها في الأكثر تتلقى بالنون المبني عليها المضارع في نحو ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ﴾[6] الآية . وفي قوله تعالى ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾[7] .

---

(١) هذا القول مأخوذ من قوله تعالى ﴿وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَرْكُومٌ﴾ سورة الطور : الآية ٤٤ . انظر : تفسير القرطبي ٧٧/١٧ .

(٢) سورة الأنبياء : الآية ٢٦ – ٢٩ .

(٣) انظر : تفسير القرطبي ٢٨١/١١ .

(٤) انظر : معاني الحروف للرماني /١٣١ .

(٥) البيت لسلمى بن ربيعة ... انظر : امالي ابن الشجري ٤٣/١ ، ٦٩/٢ ، شرح المفصل ٥/٩ ، ٤١ ، والخزانة ٤٠٠/٣ ، والهمع ٦٣/٢ .

(٦) سورة الانفاقل : الآية ٥٨ ، انظر : اعراب القرآن ٦٠٧/٢ .

(٧) سورة الإسراء : الآية ٢٣ .

و ((إمّا)) ها هنا لا تكونُ جازمةً في الحقيقة[1] ، لأن المحل ليس بقابلٍ ، كما أنّ ((إنْ)) لا تكونُ جازمةً في نحو قوله سبحانه ﴿فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ﴾[2] ووقوعُ هذا النحو من الافعال شرطاً يجوز لك حمل قوله تعالى ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾[3] على انه جواب الأمر المتضمن[4] لمعنى ((إنْ)) هذا بعد أن كان وردَ عليك من اقاويلِ المفسرين[5] ما تركنُ إليه فكأن التقديرَ : واتقوا فتنةً[6] لا تصب الذي ظلموا منكم خاصةً والعلمُ عند الله تعالى .

والتنكيرُ لنوعٍ من البراعةِ[7] بالغٌ وعلى هذا ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾[8] .

وأما ((من وما وأي)) فقد اعطيناك في بيان النسبة بينها وبين ((إنْ)) ما اطلعت به على مدلول كل واحدةٍ منها ، وعلى بعضٍ ما يتبعه من الاحكام ، وبقي أن نذكر لك حالها في الاعراب وحالَ ما يلابسها من الافعالِ المضارعِ إذا وقعت معها في أحد شقي المجازاة ، وقد عرفتَ أنّ إنْ تجزم الشرطَ والجزاءَ جميعاً إلاّ أن جزمها للشرطِ قبلَ جزمها للجزاءِ ، وكذلك هذه الاسماء الشرطية جازمةٌ للجزاء بعد جزمها الشرطَ[9] في نحو قوله تعالى ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾[10] وفي نحو قوله سبحانه ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا

---

(١) يرى الرماني في معاني الحروف /١٣١ ، ان الجزم بأن وما زائدة .

(٢) سورة الأعراف : الآية ١٤٣ .

(٣) سورة الانفال : الآية ٢٥ .

(٤) البيان في غريب اعراب القرآن ٣٨٥/١ وقال الفراء لا تصيبنّ في موضع الجزم لأنه جواب الأمر ، أي اتقوا فتنة لم تصب الذين ظلموا منكم خاصة بل عمت الناس .

(٥) انظر : الكشاف للزمخشري١٥٢/٢ .

(٦) في (ج) ((تصيب)) .

(٧) انظر : البرهان ٩١/٤ .

(٨) سورة محمد : الآية ٢٤ ، الكشاف ٥٣٦/٣ ، فإن قلت : لم نكرت القلوب واضيفت الاقفال إليها . قلت : أما التنكير ففيه وجهان ان يراد قلوب قاسية مبهم امرها في ذلك أو يراد على بعض القلوب وهي قلوب المنافقين .

(٩) في (ج) ((للشرط)) وفي (ب) ، (ش) ((الشرط)) .

(١٠) سورة النساء : الآية ١٢٥ .

لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ﴾[1] وفي نحو قولهم : أيهم يأتكَ أته .

فإنْ قيلَ : كيفَ تكونُ هذه الاسماءُ عاملةً في الافعالِ هنا نحن قد نجد منها ما تعملُ فيه هذه الافعال كما في قوله تعالى ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم﴾ و ((فما)) في موضع نصب بوقوع تقدموا عليه ، وحكمهُ حكمُ المبتدأ في اقتضائه[2] للضميرِ الذي يعودُ إليه من الجزاءِ على ما عرفت في بابِ خبر المبتدأ ؟

فالجوابُ : إنّ كلّ واحدٍ من الاسم الشرطي والفعلِ المنجزمِ به فاعل في هذا المثال ومنفعلٌ لكنْ من جهتين مختلفتين ، فالجهةُ التي بها الاسمُ فاعلٌ - اعني جهةُ المجازاةِ - هي التي بها الفعلُ منفعلُ ، والجهةُ التي بها الاسم منفعلٌ - اعني جهةَ وقوعِ الفعلِ عليهِ - هي التي بها الفعل فاعلٌ وإذا اختلفت فيهما جهتا الفعلِ[3] والانفعالِ لم يلزم التمانع بينهما فتبينْ .

فإنْ قيلَ : فهو يجوزُ أن ينتصب الاسمَ في نحوِ قولِ القائلِ : أيهم تكرمْ اكرمُ . بالجزاءِ .

قلنا : لو كانَ الاسمُ ينتصبُ هنا بالجزاءِ لوجَب ان لا ينتصب أصلاً في نحوِ قوله تعالى ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾[4] لأن الجزاء هنا ليس يقتضي المفعول[5] البتةَ فكذلك إذا اقتضاه إذ المعنى لا يتغيرُ من جهةِ الشرطِ ، فكأنك قد عرفتَ مما امليناهُ عليك في باب خبر المبتدأ أنّ هذا الكلامَ هو حكم قولِ القائلِ : إنْ تكرمْ واحداً منهم اكرمْ . ولا يخفى ان الناصبَ للاسمِ في هذا الكلام هو الشرط[6] دون الجزاءِ فكذلك فيما يعادله .

فإن قيل : وإذا كان الناصبُ للاسمِ في مثل هذا المثال هو الشرطُ دونَ الجزاء فلم لا يجوزُ إذا ابتدئَ الاسمُ في نحوِ قولِ القائلِ : من يكرمْ فلَه كذا . أن يكون الشرطُ وحدهُ خبراً عنه ؟

---

(١) سورة البقرة : الآية ١١٠ ، سورة المزمل : الآية ٢٠ .

(٢) انظر : المقرب ٢٧٨/١ .

(٣) تأثر المصنف بقول الكوفيين الذي يرون ان المبتدأ والخبر مترافعان . انظر : الانصاف ٤٤/١ .

(٤) سورة الإسراء : الآية ١١٠ .

(٥) انظر : شرح المفصل ٤٥/٧ .

(٦) انظر : البيان في غريب اعراب القرآن ٩٨/٢ .

قلنا : لأنك إذا قلتَ : كلّ إنْ يكرمْ لم يجز أن يكون أن يكرم وحدَه خبراً عن المبتدأ ، وإن كان الناصبُ للمفعولِ في نحو قول القائل : إن تكرمْ واحداً اكرم . هو تكرم وحده والعبرةُ في هذا الحكم بالشرطية التي تستعملُ فيها إنْ .

فإن قيلَ وقد ذكرتُم قبلُ مراراً إنّ خبر المبتدأ هو ما يتضمن الفائدة في الأخبار ، ولا شك أنّ الفائدة في نحوِ قولِ القائل : من يعطني اشكرهُ . مظنتها التالي دون المقدم ، فهل يجوز أنْ يكونَ المقدمُ مكملاً للاسم الشرطي والتالي وحدهُ خبراً عنه كما في قولِ القائلِ : الذي يعطيني اشكره ؟

قلنا : الفرقُ بين الشرطي من الاسماء والموصول منها : أنّ الموصولَ يحتاجُ إلى الصلةِ لتكملةٍ فإذا استوفى الصلة كان الأخبارُ عنه في نحوِ هذا المثال مطلقاً غير مشروطٍ ، والشرطي لا يحتاجُ إلى شيء يكمله لكنّ الحكمَ عليه يكونُ مشروطاً غير مطلق . وهذه الاسماء الثلاثةُ التي هي ((من وما وأي)) قد تستعملُ أيضاً موصولاتٍ[1] ولا فرق بين الحالين فيها إلاّ من الجهة المذكورة فقول الشاعر :

فقُلْتُ لَهُ احملُ فوقَ طوقِكَ انها ... مطبعةٌ من يأتِها لا يضيرُها[2]

محمولٌ على الحذف كأنه : من يأتها فهو لا يضيرها وحذف الضمير مع الفاء[3] ليسَ بالسهلِ أو : من يأتِها هو لا يضيرها[4] على نحو قوله :

من يفعلِ الحسناتِ الله يشكرُها ... والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلانِ[5]

وهذا اسهل من جهة الحذف إلاّ أن تقديرِ الجملةِ الاسمية هنا في جوابِ الشرطِ من

---

(١) انظر : الكتاب ٤٣٨/١ .

(٢) لأبي ذؤيب الهذلي ... انظر : ديوان الهذليين ١٥٤/١ .

(٣) انظر : الكتاب ٤٣٨/١ .

(٤) هذا رأي المبرد . انظر : المقتضب ٧٢/٢ .

(٥) لحسان بن ثابت لم يوجد في ديوانه . انظر : نوادر أبي زيد ‎/٣١ ، والكتاب ٤٣٥/١ ، والخصائص ٢٨١/٢ . والمصنف ١١٨/٣ ، وشرح المفصل ١٥٨/٨ ، والخزانة ٦٤٤/٣ ، والهمع ٦٠/٢ .

غير أن تلحقها الفاء رابطةً فيه بعدُ ، وكلا[1] الوجهين يعزّ وجودهُ إلاّ في الشعرِ[2] .

ولا الاسم الشرطي هو من جهةِ معناه كالشيء الهافي لمْ يجزْ أن يعتمد عليه بالاضافة إليه في نحو قولك لو قلتَ : اتذكرُ إذ من يأتنا ناتِه . على ما عرفت قبل ، ولا أن تدخل عليه إن المؤكدةُ وأخواتُها .

ولكــنَّ مــن لا يلــقَ أمــراً ينوبــهُ بُعدَّتــهِ ينــزلْ بــه وهــو اعــزلُ[3]

فمحمولُ على الحذف ، والتقديرُ : لكنه[4] .

ولأن هذه الاسماء دالةٌ على الشرطِ وجبَ ان يفرغَ لها صدرُ الكلام . فلا يجوز ان يقع شيءٌ منها فاعلاً ، وقد يجوز فيها الجرُّ[5] ، أما بالاضافة فنحو قولك : اخو من يأتكَ ناتِه . واخا من أضرب اضربهُ[6] . فنكيَّفَ المضاف بكيفية المضافِ إليه ، فجاز فيه ما جازَ فيه .

وأما بالحرفِ الجارِ ، فنحو قولك : بمن[7] تمرر امرر به[8] . كأنك قلت : إن تمرر بواحدِ امرر بهِ . وعلى هذا : على أي دابةٍ تحمل اركبهُ .

وإنما جاز ذلك من حيث إن حرفَ الجرِّ يتحدُ بالاسم كما في الاستفهام . إذا قلت : بمن مررتَ ، وعلى أيِّ دابةٍ حملتَ . فإن قدمت الجارَ مع الضمير المجرور على الثاني من الفعلين عادَ الاسمُ موصولاً وذلك نحو قولك : بمن تمرر به أمرُ . وعلى أيِّ دابة تحمل عليها اسيرُ . وذلك لأن العامل فيه هو الفعلُ الثاني . وقد بينا قبلُ أن التالي لا يجوزُ أن يكونَ عاملاً في الاسمِ الشرطي .

---

(١) في (ب) ، (ج) ، (ش) كتبت ((كلى)) ويبدو انها ظاهرة خطية .

(٢) انظر : الكتاب ٤٣٥/١ ، وانظر : ما يجوز للشاعر ١٢٠/ .

(٣) لامية بن أبي الصلت انظر : ديوانه ٤٦/ .

(٤) الكتاب ٤٣٩/١ فزعم الخليل انه إنما جازى حيث اضمر لها وأراد انه ولكنه .

(٥) انظر : الكتاب ٤٤٢/١ .

(٦) في (ب) ، (ج) ((تكيف)) وفي (ش) ((نكيف)) .

(٧) في (ب) ((بمن تمر امرور به)) .

(٨) الكتاب ٤٤٣/١ .

وقد يحذف هذا الضميرُ المجرورُ مع حرف الجرّ فإن قدرته قبل الفعلِ الثاني في هذا الموضع كان الاسمُ موصولاً تقولُ : بمن تمر أمر . والتقديرُ : بمن تمر به أمر . والعاملُ في بمنِ ، أمر وإنْ قدرته بعد الفعل الثاني كان الاسمُ شرطياً تقولُ : بمن تمررْ امررْ ، والتقدير : بمن تمررْ امرر به[1] والعامل في بمن : تمرر . فا قيل : ان ايا قد تقع ظرفاً في نحوِ قولِ القائلِ : أيّ وقتٍ تخرجْ اخرجْ ، فهذا أيضاً من حيث أنه قد اكتسى الظرفية من المضاف إليه وإن كان لم يوضع لها مقصوراً عليها .

وقد يقالُ : كيفَ تصنعْ اصنعْ . على المجازاة وليس[2] بالفصيح ، والوجهُ لا يجزمُ بها وأما مهما : فالاصل فيه[3] : ماما جعلت الالفُ في الأولى هاءً كما قالوا : هرقتُ في : أرقتُ . ولزم ذلك فيها كراهة للتكرير في اللفظِ وتستعملُ على وجهين : احدهما ، ان يكون اسماً[4] غير ظرفٍ فيكونُ حُكمه حكم ما ، وأي وقال تعالى ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾[5] فمهما مبتدأ . وتقول مهما تصنعْ اصنعْ . كما تقول : ما تصنعْ اصنعْ فمهما مفعولٌ .

والآخر أن يكونَ ظرفاً فيكونَ حكمهُ حكم متى ومتاما تقولُ : مهما تزرْ ازرْ . وعلى هذا : مهما تصبْ افقاً من بارق تشم[6] .

وقد تستعمل ((ما)) وحدها دالة على الظرفية في نحو : قوله عزّ من قائل ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾[7] وكأن التقديرُ : فأيّ مدة استقاموا لكم فاستقيموا لهم . وإنما كان

---

(١) نقص في (ش) فقط .

(٢) الكتاب ٤٣٣/١ وسألت الخليل عن قوله : كيف تصنع اصنع فقال : هي مستكرهة وليست من حروف الجزاء ومخرجها على الجزاء ، لأن معناها على أي حال تكن اكن وانظر الانصاف ٦٤٣/٢ مسألة ٩١ .

(٣) انظر : الكتاب ٤٣٣/١ ، وهذا الرأي منسوب للخليل .

(٤) ومنهم من يرى حرفيتها وذكل ذلك ابن هشام في المغني ٣٣٥/١ ان السهيلي وابن يسعون يريان حرفيتها ولم اجد ذلك في أمالي السهيلي .

(٥) سورة الأعراف : الآية ١٣٢ .

(٦) لساعدة بن جؤية .. انظر : ديوان الهذليين ١٨٩/١ ، وصدره قد اوبيت كل ماء فهي ضاوية .

(٧) سورة التوبة : الآية ٧ .

ذلك من حيث أنَّ ((ما)) هذه قد تدلُ على الزمانِ من حيثُ انها تدل على الشيء والوجه فيه ان يتسع أولاً في الظرفِ فينزلَ منزلةَ المفعولِ الصريحِ في الذهنِ ثم يدلَ عليه بما فكذلك إذا انضمت إليها ما المزيدة[١] .

وأما ((أين واينما ومتى وميتما)) فجوازم المضارع ولابد من أن ينتصب كلُ واحدٍ منها على الظرفِ قال تعالى ﴿أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا﴾[٢] كأن المعنى أن تكونوا في مكان أيِّ مكانٍ يأتِ بكم الله . وإن كانَ مثلُ هذا قلما يلفظ به . وقال :

متـى مـا تلقـني فـردينِ ترجـفْ　　　روانـفُ اليتيـكِ وتُسـتَطارا[٣]

كأن التقديرُ : ان تلقني وقتاً ما معك ترجفُ روانفُ اليتيك وعلى هذا قوله :

متـى تأتـهِ تعشـوا إلى ضـوء نـارهِ　　　تجـدْ خيرَ نـارِ عنـدَها خيرُ موقـدِ[٤]

وانشد في اين قوله :

أيْـنَ تصـرف بنـا العـداةَ تجـدْنا　　　نُصـرِفُ العيسَ نَحوهـا للتلاقِـي[٥]

وأما أنى[٦] : فقد يجزمُ بها على الشرط في نحو قول الشاعر :

فاصـبحت أنـى تأتِهـا تَلْتَـبسْ بهـا　　　كـلا مركَبيهـا تحتَ رجلِـك شـاجرُ[٧]

---

(١) ما من به الرحمن ٧/٢ في ما وجهان احدهما : وهي زمانية – وهي المصدرية على التحقيق – والتقدير فاستقيموا لهم مدة واستقامتهم لكم . والثاني هي شريطة كقوله : ما يفتح الله والمعنى ان استقاموا لكم فاستقيموا .

(٢) سورة البقرة : الآية ١٤٨ .

(٣) البيت لعنترة كما في ديوانه /١٠٨ .

(٤) للحطيئة كما في ديوانه /٢٥ .

(٥) لابن همام السلولي ... انظر : الكتاب ٤٣٢/١ ، والمقتضب ٤٨/٢ ، وشرح المفصل ١٠٥/٤ ، ٤٥/٧ ، والاشموني ١٠/٤ .

(٦) انظر : المقتضب ٤٨/٢ .

(٧) للبيد كما في ديوانه /٥٨ ط النهضة بغداد ، وبعض الروايات تقول "رجليك" .

ولا تلحقها ما البتة ، وهي في موضعِ النصبِ على الظرف .

وأما حيثما وإذما[1] : فلا تجزم بهما إلاّ مع ((ما)) كيفَ وكلّ واحدةٍ منهما إذا لم تدعم بما احتاجت إلى الجملة بعدها لتضافَ إليها . ولا يصلحُ الجزمُ في الجملةِ المضافِ إليها وإنْ كانت فعليةً مضارعية ، لأن المضاف والمضافَ إليه في حكم اسم واحدةٍ ليسا كالمبتدأ والخبر ولا كالمفعول مع الفعلِ الواقع عليه ولا كالظرفِ مع الفعلِ الواقع فيه ، ثم إنّ ما هذه[2] تهيئهما للجزم فتجزمان في نحو قول الشاعر :

حيثمـــا تسْـــتقِمْ يُقَـــدِّر لَـــك الله　　نَجاحـــاً في غـــابرِ الأزمـــانِ[3]

وفي نحو قولهِ الآخر :

إذ مـا تـريني اليـومَ مُزجَـى ظعيـنتي　　أصـــعّدُ ســـيراً في الـــبلادِ وأفـــزع[4]

فـــإني مـــن قـــومٍ ســـواكم وإنمـــا　　رجـــالي فهـــمّ بالحجـــازِ وأشـــجَعُ

والتقدير على نحوِ ما قدرنا لك قبل والعاملُ كالعامل .

فأما ((إذا وكلما)) : فاعلم أنّ كلّ واحدٍ منهما إنما يجازى به من حيث أنّه يدلّ على الظرفيةِ العامةِ غير المتخصصةِ تقولُ : إذا جئتني اكرمتُك . كما تقولُ : إنْ جئتني اكرمتُك . إلاّ انّ إذا أدل عن المجيء[5] وحصوله ، ولذلك حسنَ : إذا زالتِ الشمسُ جئتكَ . ولم يحسنْ[6] : إن زالت الشمسُ جئتكَ .

---

(١) إذ اسم وإذا اضيفت له ما صار حرفاً شرطياً انظر : الكتاب ٤٣٢/١ .

(٢) انظر : الأصول ١٦٥/٢ .

(٣) مجهول النسبة . انظر : المغني ١٣٣/١ وانظر : الاشموني ١١/٤ .

(٤) البيتان لعبد الله بن همام السلولي .. انظر : الكتاب ٤٣٢/١ وأمالي ابن الشجري ٢٤٥/٢ ، وشرح المفصل ٤٧/٧ ، ٦/٩ ، ٧ ، والخزانة ٦٣٨/٣ ، والازهية ٩٨/ .

(٥) انظر : المغني ٥٦/٢ .

(٦) الكوفيون يرون ان "ان" ترد بمعنى إذ وإذا مثل ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ سورة البقرة : الآية ٢٧٨ . انظر : الهمع ٥٨/٢ .

فإذا هذا يكونُ مضافاً إلى الفعلِ ولا يكونُ متضمناً لمعنى ((إنْ)) فلا يجزمُ به بَلْ يكونُ ظرفاً غيرَ شرطي ، والعاملُ فيه الفعلُ بَعدهُ أو معنى الفعلِ إنْ كنت سلكتَ به مسلك المجازاةِ[1] كما في مثالنا هذا وكما في قوله سبحانه ﴿فَإِذَا انسَلَخَ الأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾[2] فإن لم يكنْ ذلك فالعاملُ فيه مقدمٌ عليه كما في قوله :

أماوي ما يغني الثراءُ عن الفتى إذا حشرجتْ يوماً وضاقَ بها الصدرُ[3]

فإن قيلَ : فما الوجهَ في قوله تعالى ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[4] فإنَ ((إذا)) هذه التي للمفاجأة[5] ومن شأنها أن تكونَ مستغنيةً عن الجملةِ المضافِ إليها ، لأنها لا تجيء إلاّ بعدَ تصوير الحالِ التي لا يلجأ إلى تلك الجملةِ إلاّ للدلالة عليها ومن ثم قد ربطت ها هنا كربطِ الفاء فقولهُ تعالى ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[6] جوابٌ للشرطِ[7] كما لو قلتَ : فهُم ينقطون))[8] .

وتقول : كلما جئتني اكرمتُك فيكون قريب المعنى من قولك : إن جئتني اكرمتُك واعمُ دلالةً منهُ . وفي التنزيل ﴿كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ﴾[9] فكلما ينتصبُ على انه[10] ظرفٌ زمانيٌ من حيث أنه مضافٌ إلى المصدر مقدراً معه الوقتُ قبلَه ، فكأنك إذا قلتَ : كلما جئتني اكرمتُكَ : قلت : كل وقتِ مجيءٌ لك اكرمُك وحذفُ الوقتُ ها هنا

---

(١) المقتضب ٥٥/٢ وإنما منع إذاً من ان يجازى بها لأنها مؤقتة وحروف الجزاء مبهمة .

(٢) سورة التوبة : الآية ٥ .

(٣) البيت لحاتم الطائي انظر : ديوانه /١١٨ .

(٤) سورة الروم : الآية ٣٦ .

(٥) انظر : كتاب المقتضب ٥٨/٢ .

(٦) سورة الروم : الآية ٣٦ .

(٧) انظر : الكتاب ٤٣٥/١ .

(٨) ما بين القوسين في حاشية (ب) وفي متن (ج) ، (ش) .

(٩) سورة المائدة : الآية ٦٤ .

(١٠) انظر : تفسير القرطبي ٢٤٠/٦ .

حذفاً لازماً استغناءً عنه ، لأن الازمنة كثيراً ما تتحددُ بالاحداث .

وفي مثل هذا يقالُ : اتيتهُ رقدةَ الحي . والعاملُ في كلما كالعامل في إذا . واعلم أنَّ القسمَ يغير المجازاةِ إذا بني عليه الكلامُ في نحوِ : والله إن اتيتني لا افعلُ بالرفع ، لأن القسمَ لا يليقُ به إذا بني عليه غيرهُ إلاّ القطعُ في الأخبار فإن كان مبنياً على غيره حسنَ إنْ تغلب عليه المجازاةُ في نحو قولك أما والله إن تأتني[1] لا افعل . بالجزم وعلى الأول : والله لئن جئتني لا أخرجُ ، بالرفع لأن اللامَ للقسم .

ولو قلت : لئن تجئن لا اخرجُ . بالجزمِ لَمْ يجز . وإن كانَ جازَ : انا والله إنْ تجئني لا أخرج . بالجزم في تجئني والرفع في لا أخرج .

فإن عَطفتَ على الجزاءِ في نحو قولك : إنْ تأتني اعطكَ جازَ لكَ ، أما في الفاءِ والواو وأو فالجزمُ على الاتباع المحضِ ، والرفعُ على الاستئناف ، أو النصبُ[2] على الصرف نحو : إن تأتني اعطكَ فاحدثَكَ ، ((وإن شئت فاحدثك ، أو شئت فأحدثك))[3] .

وأما في ((ثم)) فالجزمُ[4] على الاتباع ، والرفعُ على الاستئناف إذ قد انقضى الكلام الاولُ ، وذلك نحو : ثم احدثك . وثم احدثُك . قال تعالى ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ﴾[5] وقال سبحانه ﴿وَإِن يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾[6] ولا يجوزُ فيها النصبُ على الصرفِ لأنها تدلُ على التراخي وهو مباين للمعية[7] التي هي شرطٌ في الصرفِ ، على أنَّ الصرفَ هنا هو اضعفُ الوجوه .

---

(١) اعتمد الشرط والجزاء على إنما وصار القسم حشوا انظر : شرح المفصل ٥٨/٧ .

(٢) انظر : المغني ١٩٩/١ .

(٣) ما بين القوسين نقص في (ش) .

(٤) انظر : المغني ١١٩/١ .

(٥) سورة محمد : الآية ٣٨ .

(٦) سورة آل عمران : الآية ١١١ . الكشاف ٤٥٥/١ هلا جزم المعطوف في قوله ثم لا ينصرفون ؟ قلت : عدل به عن حكم الجزاء إلى حكم الأخبار ابتداءً كأنه قيل : ثم أخبركم انهم لا ينصرون (ثم لا ينصرون) مستأنف عند القرطبي ١٧٤/٤ .

(٧) انظر : الكشاف ٤٥٥/١ .

فإن عطفتَ على الشرطِ في نحو قولك : إن تأتني فتحدثني اعطك . فالوجه الجزمُ في كل واحدِ من الحروفِ الاربعةِ قال :

إنْ يبخلوا أو يجنوا … أو يغدروا لا يحفلوا[1]

يغدوا عليكَ مرجلين … كأنهم لم يفعلوا

ويجوزُ لك في الفاءِ والواوِ خاصةَ الصرفُ كأنّه : إنْ يكنْ منكَ اتيانٌ فحديثٌ اعطكَ ولا يجوزُ لكَ الصرفُ في ((أو)) ولا الاستئنافُ في شيء من هذه الحروف لأن الكلام لم يكنْ ثمَّ قَبلها ، ولا يكونُ الاستئنافُ إلاّ بعد تمامِ القولِ ، ولا الصرف بأو على ما عرفتَ فأما قوله :

ان تذنبوا ثم تأتيني بقيتكُمْ … فما علي بذنبٍ عندكُم فَوتُ[2]

ففيه وجهان عليهما تحمل قراءة حمزة[3] ﴿لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾[4] احدهما أن يكون اشباعَ الحركةِ[5] في قوله :

مِن حيثُ ما سَلكوا أدنو فأنظورُ[6]

---

(١) هذان البيتان لبعض بني أسد ... انظر : ذيل أمالي الغالي /٨٣ . والكتاب ٤٤٦/١ . وعيون الأخبار ٢٩/٢ ، وشرح المفصل ٣٦/١ والخزانة ٦٦٠/٣ .

(٢) لمجهول ... انظر : المحتسب ١٩٦/١ ، واللسان ٨٧/١٨ (مادة بقي) ومع اختلاف بسيط في روايته "منكم" بدلاً من (عندكم) .

(٣) التيسير في القراءات السبع /١٥٢ حمزة (لا تخف دركاً) بجزم الفاء . والباقون برفعها وألف قبلها . انظر : كذلك السبعة في القراءات /٤٢٠ .

(٤) سورة طه : الآية ٧٧ .

(٥) انظر : ما يجوز للشاعر /٩٦ ، والخزانة ١٢٠/١ تحقيق هارون .

(٦) لابن هرمة ملحق ديوانه /٢٣٩ وصدره :

وانني حيثما يثني الهوى بصري … ....

والآخرُ : ان ينزلَ العليلُ من الحروف[1] منزلةَ الصحيحِ فلا يحذف كأنهم كانوا قدروا فيه الحركةَ قبل الجزمِ ، وحينَ الجزم ارتفعَ عنه ذلك التقديرُ وعلى هذا قوله :

ألم يأتيـــكَ والأَ بنـــاءُ تنمـــي بمـــا لاقـــتْ لبـــونُ بـــني زيـــادِ[2]

وليس الصرف[3] في قوله :

ومَـــنْ لا يُقَـــدِّمْ رِجلـــهُ مُطمئِنَـــةً فَيُثْبِتَهـــا في مســـتوى الارضِ يَزْلَـــقِ[4]

على الشرطِ بل هو على[5] النفي كانَ قبل الشرطِ لا يقدمُ رجلهُ فيثبتها . أي لا يقدمُ رجلهُ مثبتاً لها ، أو لا يقدمُ رجلَه أصلاً . ولو قدَمها لامكنهُ أنْ يثبت ، فعلى هذا دخل الشرطُ فافهَم .

(١) انظر : الانصاف ٢٣/١ .
(٢) لقيس بن زهير العبسي ديوانه /٢٩ .
(٣) انظر : الكتاب ٤٤٧/١ .
(٤) نسب لكعب بن زهير وليس في ديوانه . تجده في ديوان زهير /٢٥٠ .
(٥) انظر : المقتضب ٢٣/٢ .

فصلٌ

في النهي والامرِ الذي باللامِ وما يعملُ فيهما الجزمَ

هذا الموضع هو أحدُ المواضعِ الثلاثة التي يحرفُ فيها الفعلُ عن أصله ، والتحريفُ فيه إنما هو باقتضاب المعنى على ما عرفت في باب تعديد العواملِ . أما النهي فلا يكونُ إلاّ من المضارعِ فلذلك لا ينقسمُ من جهةِ الصيغةِ ، ويلزمُ أن يكونَ معرباً إنْ كان لغير جماعةِ النساءِ ، سواء كان للغائب كقوله تعالى ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ﴾[1] أو للحاضر المخاطب كقوله تعالى ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾[2] .

أو للمتكلم سواءٌ كانَ مفرداً أو معهَ غيرهُ ، وذلك إذا كان الفعلُ لَمْ يسم فاعلهُ نحو : لا اظلم ولا تظلم فإن لم يكن كذلك لم يجزْ .

فعاملُ الجزمِ في هذا النحو من المضارعِ هو ((لا)) .

فإنْ قيلَ : فلم علقتم الجزمَ بالتحريف ؟

قلنا : التحريف : هو العلةُ الجامعةُ لأنحاءِ الجزمِ ، وليسَ هو بعاملٍ للجزمِ بَل كلُّ عاملِ الجزم يجب أن يكون الفعلُ المضارعُ معه محرفاً حتى يصبح أن يعمل فيه .

وأما الأمر : فيقسمُ قسمين : قسمٌ باللام ، ولا يكونُ إلاّ مضارعاً ويلزمُ أن يكونَ معرباً إنْ لم يكن لجماعة النسوةِ ، وحكمهُ حكمُ النهي فيشملُ الغائبَ كما في قوله تعالى ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾[3] وغير الغائب كما في قوله سبحانه ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾[4] فيمن قرأ بالتاء[5] وعلى هذا قولُ القائلِ : ولنفِ الآن بما وعدنا بهِ قبلُ .

---

(١) سورة الحجرات : الآية ١١ .

(٢) سورة الإسراء : الآية ٢٩ .

(٣) سورة الحج : الآية ٢٩ .

(٤) سورة يونس : الآية ٥٨ .

(٥) رويت القراءة بالتاء عن الرسول الكريم . انظر : المقتضب ١٣١/٢ ، والمحتسب ٥١/٢ ، والانصاف ٥٢٤/٢ .

فإن قالَ : لم يجزْ لانَ الواحدَ منا لا يصحُ أن يكونَ أمراً ومأموراً من جهةٍ واحدةٍ باعتبارٍ واحدٍ ، فالعاملُ في هذا القسم من الامرِ هو اللامُ ، وعلمهُ الجزمُ كما كانَ ((لا)) عاملاً للجزم في النهي .

والاصلُ في هذه اللام الكسرُ ، فإن اتفقَ أن يتصلَ بها قبلها الفاءُ أو الواو فلابد أن يكونَ بعدها احدُ حروفِ المضارعةِ سكنت تحرياً للخفةِ ، ليصير ما هو على زنةِ فعِلَ[1] كما قالوا في : وَهُوَ وَهْوَ .

وقسمٌ لا يستعملُ معه اللامُ فلا يكونُ مضارعاً[2] البتةَ فلا يكونُ معرباً بل هو احدُ أصنافِ[3] المبني نحو : خُذْ واجلسْ . فلا مدخلَ للجزمِ فيه فليسَ مما نحنُ بصدده في شيء وبأزاءِ كلِّ واحدٍ من النهي المذكور والأمرين نوعٌ من الدعاء[4] يقابلهُ . قال تعالى ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾[5] وقال سبحانه ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[6] وقال عزَّ من قائل ﴿رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾[7] .

---

(١) المقتضب ١٣٣/٢ جاز ذلك ، لأن الواو والفاء لا ينفصلان ، لأنه لا يتكلم بحرف واحد فصارتا بمنزلة ما هو في الكلمة فاسكنت اللام هرباً من الكسرة كقولك في علِمَ : علْمَ ، وفي فخِذ : فخْذ .

(٢) أي خال من حروف المضارعة . انظر : المقتضب ١٣١/٢ .

(٣) رأي البصريين ان فعل الأمر للمواجه مبني . والكوفيون يرونه مجزوماً بحذف لام الأمر . انظر : الانصاف ٥٢٤/١ مسألة ٧٢ .

(٤) انظر : الكتاب ٤٠٨/١ .

(٥) سورة البقرة : الآية ٢٨٦ .

(٦) سورة الزخرف : الآية ٧٧ .

(٧) سورة البقرة : الآية ٢٥٠ .

فصلٌ

في النفي الذي ينجزمُ فيه المضارعُ من الافعالِ

هذا النحوُ من النفي هو الذي اومأنا إليه قبلُ وذكرنا انه احدُ مواقعِ التحريفِ ، وإنْ التحريفَ فيه إنما هو باستبدال[1] الدلالةِ الزمانية ، ولا شك أنّ العاملَ للجزم في هذا الباب ينبغي أن يكونَ أحد حروفَ النفي ، وإذا اعتبرت الشرائطَ المذكورةَ لَمْ تجدها تجتمع إلاّ للمْ استعملتْ مفردةً نحو قوله تعالى ﴿وَإِن كَانَ طَآئِفَةٌ مِّنكُمْ آمَنُوا بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ وَطَآئِفَةٌ لَّمْ يْؤْمِنُوا فَاصْبِرُوا حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَنَا وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ﴾[2] . أو مع ((ما)) الزائدة نحو قوله :

أفِـدَ الترحُـل غـيرَ أنَّ ركابنـا لَمَّـا تـزلْ برحالنـا وكـأنْ قـدِ[3]

فَلَمْ مع يؤمنوا[4] نفي آمنوا كما ترى .

ولَمّا يدلّ به في الأكثر على مقاربةِ للفعلِ مع انتفائه في الحال[5] ، فكأنك إذا قلتَ : لما تزلْ . قلتُ : لَم تزلْ بعد يؤنسك بهذا الحكم قوله : وكأن قد . ولذلك ما قالوا : إنْ لم افعل نفي فعلتُ ولما افعل نفيُ قد فعلتُ[6] .

فالجازمُ للفعلِ المضارعِ في هذا البابِ هو لَمْ ولَمّا . وقد يقالُ : خرجتُ ولما . بحذفِ الفعلِ بعدهُ مع الفاعلِ كما يحذفُ الاسمانِ بعد إنْ وانّما في نحو قوله حُميد :

وليسـتْ مـن اللائـي يكـونُ حـديثها أمـامَ بيـوتِ الحـيّ إنّ وإنمـا[7]

---

(١) في (ش) ((باستدلال)) وفي (ب) ، (ج) ((باستبدال)) .

(٢) سورة الأعراف : الآية ٨٧ .

(٣) للنابغة الذبياني . انظر : ديوانه /٢٧ .

(٤) انظر : الإتقان في علوم القرآن ٢٣٤/٢ .

(٥) انظر : البرهان ٣٨٢/٤ .

(٦) انظر : الكتاب ٤٦٠/١ ، والمغني ٢٨٠/١ .

(٧) البيت في ديوان حميد بن ثور الهلالي /١٨ .

وقد يستعملُ لَمّا بمعنى إلاّ في نحو قوله القائل : نشدتك الله[1] فما فعلتَ كذا .

وأيضاً[2] في نحو قوله عز وجل ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[3] فأما لما في نحو قوله ﴿فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ﴾[4] فليسَ من هذا في شيء بل هو ظرفٌ[5] يتعلقُ بالفعلِ الذي يقتضيه كقال في مثالنا هذا ، ويسمى جواباً للمّا ، فلمّا على هذا الوجه يجوزُ أن تكون اسماً غير مشتقٍ كإذا ، ويجوز أن يكون مشتقاً من اللم وهو الجمع[6] فكأنك إذا قلت لَمّا قام زيدٌ[7] قصد بكرٌ قلت : عند اتساقِ قيامِ زيدٍ وفي المجتمع منه[8] قَعد بكرٌ والالفُ فيه كالالفُ في بينا إذا وقعت أيضاً ظرفَ زمانٍ في نحو قوله :

بينــــا نحـــــنُ نرقبــــهُ اتانـــــا ... مُعَلَّـــــقَ وفضَـــــةٍ وزنـــــادَ راعٍ[9]

ألا ترى أن البَيْنَ والمجتمع معنياها يتقاربان . فعسى أن تكونَ الالفُ في كلتا اللفظتين لقصرهما على الظرفية الزمانية وعلى هذا قوله :

---

(١) الجني الداني للمرادي /٥٩٣ موضعان احدهما بعد القسم نحو : ناشدتك بالله ما فعلت .. وثانيهما بعد النفي (وإنْ كلُّ ذلك لما متاع الحياة) ٤٣/٣٥ .

(٢) انظر : معاني الحروف للرماني /١٣٣ .

(٣) سورة الطارق : الآية ٤ .

(٤) سورة الأنعام : الآية ٧٦ .

(٥) نسبت ظرفية ((لما)) إلى ابن السراج والفارسي وابن جني ويراها ابن مالك بمعنى إذ انظر : المغني ٢٨٠/١ .

(٦) تسهيل الفوائد /٢٤١ إذا ولي لما فعل ماض لفظاً ومعنى فهي ظرف بمعنى إذ فيه معنى الشرط أو حرف يقتضي فيما مضى وجوباً لوجوب وانظر : الجني الداني /٥٩٤ .

(٧) ذكر ابن هشام في المغني ٢٨٢/١ ان الأصل لما بالتنوين بمعنى جمعاً ، ثم حذف التنوين إجراء للوصل مجرى الوقف لأن استعمال لما في هذا المعنى بعيد ، وحذف التنوين في المنصرف في الوصل ابعد ووصف هذا الرأي بالضعف .

(٨) في (ج) ((الجمع)) .

(٩) البيت لنصيب كما في ديوانه /١٠٤ .

ولَمّا تبدتْ للرحيلِ جمالُنا وسيرَ بنا سيرٌ وفاضتْ مدامعٌ[1]
اشارتْ باطرافِ البنانِ فودعتْ أومت بعينها متى أنتَ راجعُ
فقلتُ لها والقلبُ فيه حزازةٌ فديتُكِ ما علمي بما الله صانعُ

انقضى الكلامُ في الاعرابِ بعونِ الله وحسنِ توفيقهِ .

(١) لكميت بن معروف ... انظر : المؤتلف والمختلف /٢٥٧ ولقيس بن الحدادية في أمالي اليزيدي /١٥٣ .
وانظر : الهمع ١٢٤/١ ، والدرر ٩٦/١ . مع اختلاف في رواية البيت :
فقلت له تالله يدري مسافر إذا اضمرته الأرض ما اللهُ صانعُ

فصلٌ

في استئناف القول على أبواب بقيت في أصول هذه الصناعة

قد كنا ذكرنا في صدرِ هذا الكتاب أنَّ النحوي إنما ينظرُ في الالفاظِ من حيثُ هي مؤلفةً فقط ، وقد بيت ابوابٌ لمعترض أن يعترض بها فيقولُ : ليست هي من التأليف في شيء فلم دخلت في صناعةِ النحو ، وهي : النسبة والتصغيرُ والجمعُ جمعَ التكسير والامالةُ والاشمامُ ، وروم الحركةِ واختلاسُها ، والمدُّ وتخفيفُ الهمزةِ ، والادغامُ والتقاء الساكنين ، والحكايةُ عند الاستفهامِ ، والوقفُ ؟

فالجواُ : أن هذه الابواب وإن كان النظرُ فيها ليس نظراً في الالفاظِ من جهة ما يتألف فهي مفرعةٌ على التأليف ، ومناسبةٌ له ومتعلقةٌ به[1] .

أما النسبةُ والتصغيرُ : فعلى ما عرفت في آخر بابِ الصفة .

جمعُ التكسير : فمن حيثُ أن المكسرَ من الجموعِ هو وإن كان في اللفظِ مفرداً فمعادلٌ في المعنى لبعضِ ما يؤلفُ من القول ، فانك إذا قلت : رجالٌ[2] كنت كأنك . قلت : رجلٌ ورجٌ ورجلٌ . فهذا النحو من الجمعِ تنظرُ فيه ثلاثُ صناعاتٍ : اللغةُ والنحوُ والتصريفُ .

أما اللغة : فمن جهةِ الاستعمال لأنه ليس كلُّ ما جوز في وزنِ الواحد من وجوه التكسير الجمعي يصحُ استعماله فيه ، فلا يجوز لك أن تقولَ في جمع : قلمَ قَلام . قياساً على : جبل وجبال ، ولا ، ذاهب وذواهب كما قالوا : فارس وفوارس ، وعلى هذا .

وأما النحو : فمن جهةِ استقرار الاوزانِ الجمعية التي منها ما يطردُ فيستمرُ في كلِّ موضعٍ كمِفعِل ومفاعل ، ولا يحتاج فيه إلى مورد سماع ، ومنها ما لا يستمر فبالضرورة يكونُ موقوفاً على السمعِ كأفعالٍ في جمع : فِعْل إذ لم يقولوا : شسعٌ واشساع كما قالوا نسع وانساع ، ثم إن تعرفَ هذا الصنفَ من أوزانِ الجمع المكسرِ لا يخلو أيضاً من فوائدَ جمة .

---

(١) انظر : المصنف ٢/١ - ٣ .

(٢) ((كنت)) غير موجودة في (ج) .

وأما التصريفُ ، فمن جهةِ ما يعرضُ فيه من التصحيحِ والاعلالِ[1] الذي[2] يكونُ أكثر النظر فيه إلى صاحب التصريفِ .

وقد يحتاجُ النحوي إلى معرفةِ جمع التكسير خواص وأحكامه في مواضعَ : منها ، الاعدادُ التي من الثلاثة إلى العشرة إذ لا تضافُ إلاّ إلى اوزانِ القلةِ اللهم إلاّ إذا اعوزهُ الامرُ في ذلك ، كما يقالُ ، ثلاثةُ شسوعٍ .

ومنها الاضمارُ ك فإن له ان يضمر عن افعالٍ كما يضمرُ عن المفردِ من حيثُ أن جمعٌ يدلُّ على القلةِ كقوله تعالى ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا﴾[3] .

على أن السببَ في دخول هذه الابواب الثلاثة التي هي : النسبةُ والتصغيرُ والتكسيرُ في النحوِ وخروجها من التصريفِ هو أنّها من التعابير[4] التي تخصُ الاسمَ . والتصريفُ : إنما يتكلم فيه على التغييرات التي تلحق أولاً وبالذاتِ – الفعلَ ، وثانياً بالعرضِ الاسمَ – اعني الاسمَ[5] الذي يكونُ مناسباً للفعلِ سواءٌ كان مصدراً : كالقيام ، أو اسمَ الفاعلِ : كالقائم ، أو اسمَ المفعول : كالمقولِ ، والمبيعِ ، أو ظرفاً : كالمقام ، كلّ واحدٍ من هذه الاسماء إنما يعلُ لاعلالِ الفعلِ على ما قد بين في صناعةِ التصريف[6] .

فأمّا الامالةُ والاشمامُ ورومُ الحركةِ واختلاسُها والمدُّ وتخفيفُ الهمزةُ ، فمن حيثُ المتوخى بها التناسبُ اللفظي ، فالخفة التي لا تليقُ بالمفرداتِ من الالفاظِ بل بالمركبات منها .

وقد يكونُ بعضُ ذلك بحسبِ احوالِ تاليفية كاملة : انصارُ من قوله تعالى ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ * رَبَّنَا﴾[7] فيمن أمالَ الالفَ منها في الوصل ولَمْ يملْ في الوقفِ . وكالاشمامِ في :

(١) حاشية في (ب) ، (ش) مثال التصحيح العواور والمعائش ومثال الاعلال الأوائل والخطايا على ما ستعرفه ان شاء الله تعالى .

(٢) الذي سقطت من (ب) ، (ج) .

(٣) سورة المؤمنون : الآية ٢١ ، انظر : المحتسب ٩٠/٢ .

(٤) في (ج) ((التغاير)) .

(٥) زيادة في (ب) ، (ج) ((اعني الاسم)) .

(٦) المنصف ٤/١ إلاّ ان التصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبانه والاشتقاق اقعد في اللغة من التصريف ، كما ان التصريف اقرب إلى النحو من الاشتقاق .

(٧) سورة آل عمران : الآية ١٩٢ – ١٩٣ .

نستعينُ من قوله سبحانه ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[1] .

وكتخفيف الهمزة في نحو قوله عز من قائل ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ﴾[2] ومثل هذه التصرفات لا يفطنُ لها إلاّ المستجمعُ لأساليبِ النظم ومن هو عارفٌ بالتراكيبِ[3] وما يتفرعُ عليها من الأحكام .

وأيضاً مثلُ هذه التحاسينُ لا ينتفعُ بها إلاّ في المؤلف من القولِ .

وأما الادغام والتقاءُ الساكنين فالموردُ منهما بالقصدِ الأولِ في هذه الصناعة ما يعرضُ للكلمة مع غيرها كالادغام في نحوِ قوله تعالى ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾[4] وكالتقاء الساكنين في مثل قوله سبحانه ﴿فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِن فُطُورٍ﴾[5] وأيضاً في مثل قوله عزّ من قائل ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾[6] والذي يعرضُ للكلم في نفسها كالادغام في ردّ وارد[7] والتقاء الساكنين في : قُل وقائل . فحقهُ أن يذكرَ في كتبِ التصريف . وأمّا الحكايةُ في الاستفهام : فظاهرٌ انها وإن كانت بالأسماء المفردة فعلى مقدمات من القولِ مؤلفةٌ بحسب على ما تحققهُ بعدُ إن شاء الله تعالى .

وأما الوقفُ : فمن حيثُ أنّ كلّ مؤلفٍ مُتناه ، ونهايةُ القولِ لابدّ ان تكون موقوفاً عليها غير متصلة بشيء بعدها ، وبالجملة جلّ[8] هذه الاعراض أو كلّها إنما يلحق الكلمةَ بَعْدَ استتمامها واكثرُ ما ينظرُ التصريفُ في الكلمةِ قبلَ أن تكملَ كلمةً بذاتها وتصحَ فلهذا ما دخلتْ هذه الابواب في صناعة النحوِ فافهمْ .

---

(1) سورة الفاتحة : الآية ٥ .

(2) سورة البقرة : الآية ١٤ ، وانظر : التيسير ٣٦/ .

(3) المنصف ٤/١ لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي ان يكون أصلاً لمعرفة حالة المتنقلة لا ان هذا الضرب من العلم كما كان عويصاً صعباً بُدئ به قبله بمعرفة النحو ... ليكون الارتياض من النحو موطئاً للدخول فيه . ومعيناً على معرفة اغراضه ومعانيه وعلى تصرف الحال .

(4) سورة يس : الآية ٤٥ ، الصافات : الآية ٣٥ ، الذاريات : الآية ٤٣ ، المنافقون : الآية ٥ ، المرسلات : الآية ٤٨ .

(5) سورة الملك : الآية ٣ .

(6) سورة يس : الآية ٣ .

(7) في (ب) رسمت ((ردواد)) .

(8) في (ب) ((جمل)) وفي (ج) ، (ش) ((جل)) .

فصلٌ

في النسبة[1]

إذا نسبتَ إلى الاسم الحقتَ في آخره ياءً مشددةً[2] وكسرتَ قبلَها الحرفَ الذي تليه هي . تقولُ ، في النسبة إلى مكةَ والطائفِ ، مكّيٌ وطائفيٌ ، وأيضاً إلى تميم : تميميٌ وإلى النحو نحويٌ[3] .

فحكم هذه الصيغ الموضوعة للنسبة حكمُ الاسماء المشتقة من الفعلِ في أنها يوصفُ بها ، سواءٌ كانَ المنسوبُ اليهِ مشتقاً من الفعلِ وجارياً عليه كقولكَ للدينار : قادريٌ وللثوب : صاحبيٌ ، أو لم يكن كذلك كقولكَ للسيف : هنديٌ . وللرمح : خطيٌ . ولذلك ترتفعُ بها الضمائرُ أو ما يضافُ إليها من الاسماء المظهرة ، ارتفاعُها بالاسماءِ الجارية على الفعلِ في نحو قولكَ : هذا رجلٌ قادريٌ دينارُهُ . و : جاءني بكر صاحبياً ثوبُه . وزيد هنديٌ سيف أبيه و : أخطي ؟ أو : ما اخطي[4] رمحُ صاحبِهِ .

وتلحقها الهاءُ - هاء التأنيثِ - في المواضع التي تلحقُ فيها الاسماءَ المشتقةَ الجاريةَ على الفعلِ كقولكَ : مررتُ برجلٍ تركيةٍ جاريتُهُ . وبغلام روميةٍ أمهُ .

وقد تلحقُ الياءُ المشدّدةُ آخر الاسم لا للنسب كما قالوا : كرسيٌ . ومن الصفات دواريٌ[5] .

فأما النسبُ فينقسمُ قسمين : منه ما يكونُ غيرَ مقيسٍ . فليس له إلاّ السمعُ وذلك نحو ما يقال : في طيء : طائيٌ وفي الحيرةِ : حاريٌ . وفي العالية : عُلويٌ . وفي الباديةِ : بَدَويٌ

---

(١) انظر : الكتاب ٦٩/٢ ، والمقتضب ١٣٣/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٦ - ١٣ ، والمقرب لابن عصفور ٥٤/٢ ، وتسهيل الفوائد /٢٦١ .

(٢) اسرار العربية /٣٦٩ شددت باء النسب تشبيهاً بياء الإضافة وكسر الحرف الذي قبلها توطئة .

(٣) الكتاب ٧٤/٢ .

(٤) غير موجودة بالنسخة (ب) فقط .

(٥) دواري : أي دائر به على إضافة الشيء إلى نفسه وابن سيده يراه قولاً للغويين وعند الفارسي انه نسب ويرد ابن سيده على ذلك ، انظر : اللسان ٣٨٢/٥ مادة دور . وانظر : شرح الرضي على الكافية ١٦٣/٢ .

وفي الحرم . وفي هُذَيل : هُذَلي . وفي ثقيف : ثَقَفي . وفي بني عُبيدة : عبدي . وفي جُذيمة : جُذَمي[(1)] وفي اليمن : يمانٍ : وفي الشام[(2)] شآم ، وفي امس ، امسيُ . وفي أمية : أموي . وفي وبار : أباري . وقالوا : انافيّ وعضادي . للعظيم الألف والعضد إلى غير ذلك مما يطول تعداده .

ومنه ما يكون مقيساً : وينقسمُ المنسوبِ اليه بحسبه احدَ عشر قسماً ، يتسلطُ التغييرُ على عشرةٍ منها ويصحُ واحدٌ - لا يغير عن أصله - لبراءته من الاسبابِ الموجبة للتغيير ولنذكر لك الاقسامَ العشرةَ للمنسوبَ إليه وأحكامها :

الأول : أن يكونَ على ((فَعِلَ)) وحكمه أنْ تحولَ الكسرة التي قبلَ الحرف الأخير منهُ فتحةَ لئلا تتوالى كسرتان ياءان يقولون في النسبةِ إلى نمر[(3)] : نمريّ . فإن كان الحرفُ قبل الآخرِ منهُ مكسوراً أو كان - هو اعني المنسوبَ إليه - على أكثر من ثلاثة احرفٍ لم تحولْ[(4)] الكسرة التي قبلَ الطرفِ فيه فتحةً ، يقولون في النسبة إلى منبج : منبجيُ بكسرِ الباءِ ، وذلك لأنه اثقلُ من أن يخففَ بهذا القدرِ من التغيير ، يئسوا فيه من الخفةِ فابقوه على اصله .

والثاني : أن يكونَ مقصوراً ، والالفُ فيه لا يخلو من أن تقع ثالثةً فحكمُها أن تبدلَ منها الواوَ سواءً كانت منقبلةً عن الواو أو عن الباءِ وذلك لئلا يجتمع اربعةُ امثالٍ - كسرةٌ وثلاثُ ياءات - تقولُ في النسبةِ إلى قلنا : قنوى وإلى حُمى : حُمويَ ولو حذفتَ هذه لكان اجحافاً بالكلمة .

أو رابعةً ، وتكونُ إمّا عن اصلٍ ، فالاشبهُ بها ان تثبتَ تقولُ في النسبةِ إلى مغزى وأعيا : مغزوى ، وأعيويَ .

وإمّا للالحاق فحكمُها حُكم ما عن الاصلِ تقولُ في النسبةِ إلى ارطى فيمن قال للأديم ما ورط : أرطَويَ .

---

(1) الكتاب ٦٢/٢ جُذمي بالضم .

(2) فقط في (ب) ((شام)) .

(3) في (ج) فقط نمير نميري .

(4) انظر : المقتضب ١٧٣/٣ .

وإما للتأنيث زائدةٌ ، فإنْ كان الحرفُ الاوسطُ من الحروف الثلاثةِ التي بقلها ساكناً كان الاليقُ بها الحذفُ تقول في النسبة إلى سكرى ، ودنيا : سَكْرِيَ ودِيني وقدْ يدخلُ كلُ واحدِ من القبيلين المذكورين على الآخر فيقال : دُنيوي[1] . كما يقال موسويَ .

فأما : دُنياويَ وارطاوي . فمن بابِ ما لا يكونُ النسبُ فيه بمقيسٍ[2] ، فإنْ لم يكنْ الاوسطُ من الحروفِ الثلاثة المذكورةِ ساكناً عُدّت الحركةُ فيه بحرفٍ فيكونُ حكمهُ حكمَ الخماسي من المقصور فلا تثبتُ الالفُ في آخره أصلاً . يقولون في النسبة إلى البشكى والجفلى : بشَكيَ وجَلْليَ . أو خامسةً فلابدَ أن تحذفَ لطولِ اللفظِ بها سواءٌ كانت في حكم الأصلِ من الحروف كما في مثنى ومرامى ومعادى أو زائدةً للتأنيثِ كما في حُبارى . يقولون : مُثَنّيُ ومَرامِي[3] معاديٌ وحَباريٌ . فهلْ رأيتَ اعدلَ من هذه قسمةٍ .

الثالثُ : أن يكونَ منقوصاً ، ويكونُ على ثلاثةِ اضرابٍ بازاءِ الضروبِ الثلاثةِ من المقصورِ ، وحكمُها كحكمها .

الاولُ : أن يكون ثلاثياً تثبت ياؤهُ في النسبِ فيدخل في القسم الأول من الأقسام العشرة للمنسوب إليه – اعني ما كان على فعلَ بكسر العين فيحولَ فعلاً فيدخلِ في القسم الثاني – اعني المقصورَ – وقد تقدمَ القولُ عليه يقولون في النسبةِ إلى نَدٍ : نَدَويٍ وإلى عمٍ : عَمَويٍ وإلى ذوي : ذووي .

الثاني : أن يكون رباعياً فيجوزُ في الياء منه الحذفُ والاثباتُ يقولونَ في النسبة إلى معطٍ وقاضٍ : مُعْطيٍ ومُعطَويَ . بفتح الطاء هرباً من تتالي الامثال .

وقاضيَ وقاضَويٍ . إلاّ أن الاحسنَ في الياء هنا الحذفُ لئلا يحتاجُ إلى فتحِ ما قبلَها من الحروفِ . ولَم يوجدْ هذا السبب في مثل : مَرْمي ومَعْطي فيحسن الحذفُ ، وأيضاً لم يشارك التأنيثُ الاصلَ في هذه الياء فيحسنُ أن يتركَ إليه الحذفُ كما في الالفِ من مَرْمى وحُبْلى .

---

(١) في (ب) ، (ج) ((وديني)) .

(٢) المقتضب ٣/١٤٧ .

(٣) الكتاب ٢/٧٨ سألت يونس عن مرامي ، جعلها بمنزلة الزيادة وقال : لو قلت : مراموي لقلت : حباروى كما أجازوا في حبلوى .

الثالث : أن يكون خماسياً فلا يليقُ بالياء فيه الاثباتُ فيتعينُ الحذفُ فتقولُ في النسبة إلى مُعادٍ : معادِيٌ . وإلى مُشترٍ : مُشتَرِيٌ .

والرابع : من أقسام المنسوبِ إليه : أن يكونَ آخرهُ ياءً مشددةً . وهي ياءان ، فإن كان ما قبلها حرفاً واحداً كما في حيٍ وريٍّ لم يستغنَ ولا عن واحدة منهما وكرهوا ان يقروها على اصلها فتجتمع في الكلمةِ خمسةُ أمثالٍ فكانَ الوجهُ فيه فكُّ الادغام ، وبه يدخلُ هذا الضربُ من هذا القسم في القسمِ الثاني من الاقسامِ المذكورة كأنه في التقدير حياً وروى . وما شاكل ذلك .

فإن كانت اللامُ واواً فارجعها واواً مع الحاقِ يائيَ النسب فيصير : حَيَويٌّ وروويَ .

فإن كانَ ما قبلهما حرفين كانت الأولى منهما مزيدةً يستغنى عنها ، لأن الاسم كان بها إمّا على اربعة احرفٍ فتحذفُ فيبقى الاسمُ آخره ياءً قَبلها كسرةً فيدخل في المنقوصِ وحكمهِ . تقولُ في النسبةِ إلى : عدي : عَدَويٌّ . كأنك نسبتَ إلى عَدٍ كما تقول في النسبة إلى عم : عَمَويٌّ .

أو فتحةً فتنقلبُ الفاً فيدخلُ الاسمُ بها في المقصور ، حكمهُ حكمُه . تقولُ في النسبةِ إلى قصي[1] قَصَويٌّ . كما تقول في النسبة إلى عصا عَصَويٌّ .

وأما على خمسةِ أحرف - ولابدَّ أن يكونَ بذاته مقصوراً كمُحَيّا[2] أو منقوصاً كمُحَيٍّ - فلولا الياءُ المشددة في آخرِ كلِّ واحدٍ من الاسمين للزمَ أن تقولَ : محيِيٌّ ومحيِيٌّ . كما تقول في النسبة إلى المثنى والمثني : مُثَنَّيٌّ ومثني . لكن اجتماع الياءات الاربع مع الكسرة اللازمة على الثانية منها مما قد رغبوا عنه فربما جاءوا إلى الاسمين فحذفوا منهما الأولى من الياءات الثلاثة التي اجتمعت فيهما قبل النسبة كما صنعوا بقصي فبقي محيا ومحيي . فحذفوا منها الألف والياء على ما عرفتَ في المقصور والمنقوصِ . فقالوا : محيِيٌّ . فيهما معاً على ما ينساق إليه القياسُ ، وتصحيح الياءُ قَبْلَ يائي النسب لئلا يتعاورَ الاسمَ الاعلالاتُ الكثيرةُ . وقد قالوا : مَحَوِيٌّ . فيهما جميعاً كما قالوا في الرحى : رحَويٌّ . مع : رحيان .

---

(١) نسخة (ب) ((قضي قضوي)) .

(٢) في (ش) ((كمحيى)) وفي (ب) ((كمحيا)) .

فإن كانَ ما قبلهما ثلاثةُ أحرفٍ استغنوا في الاسم عنهما معاً فيحذفونهما حذفاً من غير تعويضٍ يقولونَ في النسبةِ إلى كرسي وبختي كُرسيٍّ وبُخْتيَ . لا غير فأما مرميَ : الذي تكون الثانية فيه اصلية فالوجهُ في النسبةِ إليه أيضاً : مَرْمِيٌّ وقد قالوا : مَرْمَويٌّ لئلا يقصر عن مرمي والقياسُ الحذفُ لأنه قد يستثقلُ في الثقيلِ ما لا يستقل في الخفيفِ فراعِ هذه الاصولَ مستعيناً بالله .

الخامس : في تلك الأقسام ان يكون ما قبل آخر الاسم المنسوب إليه ياء مشددة في نحو كثير وغُلَيِّم وأيضاً في نحو اسيِّد وابيِّض من الاسماء المصغرة التي لم يلجئ[1] التصغير فيها إلى حذف شيء من الحروف تقول في النسبة إلى مثل هذه الاسماء كُتَيْبِيٌّ وغُلَيْميٌّ وأيضاً أُسَيْديَ وأبيضِيٌّ فتحذف المتحركة من الياءين استخفافاً لئلا تتلاقى في الامثال الستة التي هي الساءان والكسرتان – اعني الثانية منهما[2] والتي على الطرف وياء النسب – وإنما جاز حذف الياء المتحركة في مثل هذه الاسماء لأن التصغير يحفظها من اللبس[3] .

(فإن نسبت إلى : أيِّم قلت : أيميَ لأنك لو حذفت الياء المتحركة لم يبق من بناء الكلمة ما يدل عليها[4] وتقول في النسبة إلى مقيِّم تصغير مقوم : مُقَيِّمي بالياء الاشددة قبل الميم لا ياء التصغير قد كان وقع بها قبل النسبة العين المزيدة للتضعيف على ما ستعرفه

---

(١) في نسخة (ب) ((يلقى)) .

(٢) في (ج) زيادة ((التي على الثانية)) .

(٣) حاشية في (ب) و (ش) تقول : (ينسب إليها كتيب وايم ومقيم فتحذف الياء المتحركة التي كانت في كتيب فيقال : كتيبي بالتخفيف ثقة بأن التصغير يشهد بالأصل المنسوب إليه وتبقى الياء المتحركة التي كانت في ايم ومقيم فيقال ايمي ومقيمي بارتكاب الثقل الحاصل بتشديد الياءين .

والسبب في ارتكاب هذا النقل انك لو قلت : ايمي بالتخفيف اشبهت الصيغة ولو قلت مقيمي كان ذلك اجحافاً بالكلمة من حيث انها اعلت بالحذف مرتين على ما ذكر في متن الكتاب .

فأما اسيدي فعليل بالاضافة إلى أصل الباب وفي الأكثر يكون أحد التصغير خفياً على الآخر فإن تساويا في الحمل استدل عليه ببعض ما يقارنه من الكلام) .

(٤) ما بين القوسين منقول عن الفرخاني في شرح المرادي على الألفية ورقة /٢١٦ مخطوط ٢٥ نحو دار الكتب .

بعد ان شاء الله فلو حذفت العين الاصلية مع النسب كان اجحافاً .

السادسُ : من تلك الاقسام أن يكونَ آخرُ المنسوبِ إليه همزةً قبلها ألفُ - الهمزةُ ها هنا إذا كانت عن الواو أو الياء كما في : كساء ورداء - كان لك في النسبة أن تقرها على حالها فتقولُ : كسائيَ وردائيَ . وأنْ تحولها واواً : كساويٌ ورداويٌ . لأنها لو ظهرت ياءً كما في نحو : عباية لانقلبت في النسبة همزةً تقول : عبائي . ولو ظهرت واواً لبقيت في النسبة كما في تقولُ في علاوةِ : عَلاويٌ . فقد وضح أنَ الواو غالبةً في هذا البابِ .

فإن كانت الهمزةُ للتأنيثِ ألفاً لم يكن لك فيها إلاّ الابدالُ تقولُ في النسبةِ إلى صحراء وصفراء : صحراويٌ وصفراويٌ .

فإن كانت للالحاقِ فحكمُها حكمُ التي عن الواوِ والياء في نحو كساءِ ورداءِ . فإن كانت اصليةً تعين فيها التصحيحُ تقولُ : في النسبة إلى قراء : قرائي . بالهمزة ، وقد سمع : قراوي لغلبةِ الواو وعلى هذا فقس .

السابع : من الأقسام : أن يكونَ المنسوبُ إليه في آخرهِ هاءُ التأنيث ، والشرطُ فيه أن يحذفَ من آخرهِ هاءُ التأنيثِ قَبْلَ ان ينسبَ إليه ، ثم باقي الاحكامَ فيه كأمطام ما يكونُ فاقداً للهاءِ في الأصل إلاّ في ثلاثة مواضعَ :

احدهم : أن يكون على فعلية أو مفعولةَ أو فُعيلةَ ، فانك تحذفُ فيها مع الهاءِ الواوَ والياءَ وتفتحُ العينَ في الاولين ، إلاّ إذا كانت العينُ واواً أو ياءً أو كانت مجانسةً اللام تقول في النسبةِ إلى : حنفية ، وإلى شنوءة[1] : شنائيَ[2] وإلى قتيبة : قُتَبيَ وأيضاً في غزيَة : غزَويٌ . وفي عدْوة : عَدَويٌ وفي عُلَيَة : عَلَوي . إلاّ ان غزية وعُلية قد يلزمُ أيضاً فيهما الاعلالُ من وجهِ آخر - اعني من جهة دخولهما في القسم الرابع - بَعْدَ ان حذفت الهاءَ من آخرهما ، وقد قالوا في السليقة سَليقيَ . وفي عميرة : عميري . وكذلك قتيبي وحريبي[3] . كما قالوا في : قريشِ وهذيلِ . ولا هاءَ فيهما : قُرشَي وهُذَليٌ . بل الاثبات

---

(١) في (ب) ((شنواه شناوي)) شنوءه .

(٢) في سيبويه ٧٠/٢ شنؤة : شنئي .

(٣) الكتاب ٧١/٢ وقد تركوا التغيير في مثل حنيفة ، ولكنه شاذ قليل وقد قالوا : في سليمة سليمي وفي عميرة كلب : عميري . وقال يونس : هذا قليل خبيث . وقالوا في خريبة خريبي .

مع الهاء اقيس[1] مع الحذف لا معها .

فإن قيلَ : ولم حذفتِ الياءُ والواوُ من هذه الاسماءِ المرافقةِ للهاءِ فيها ؟

قلنا : لأنّ هذه الابنية لما تطرقَ إليها التغييرُ بحذف هاء من أواخرها ضعفت فانحوا عليها بحذف الحرفِ العليلِ منها . فأما نحو : سَليق وعُمَيْر فتمحض بصيغته فبالحرى أن تتحاماهُ ضروبُ الاعلال فهذا وجهٌ من القياسِ الخطابي كما ترى ، وتقولُ في النسبةِ إلى : حُبيبةِ والقبيبة : حبيبي وقبيبي ، وكذلك في حويزة والطويل : حويزيٌ وطويليٌ تثبت الياءُ لأن حذفها يفضي إلى اجتماع المثلين في نحو : حببي قببي وإلى الاعلالِ في نحو ، حاريَ وطائي وكلّ واحدٍ منهما مهروبُ عنه ليس شيئاً يتجشمُ لأجله الحذفُ .

والثاني : أنْ تكون على : فَعْلَة أو فُعْلَه أو فِعْلَة واللام ياء فإن يونس[2] يرى فيه مع حذف الهاء من آخرهِ الفتحَ في العين والابدال في اللام يقول في النسبة إلى : أليةِ ودُمية وفتيةِ : ألَويّ ودُمَويَ وفتَويّ والخليلُ وسيبويه[3] يجريانها على الاصلِ فيقولان : اليّ ودُميي وفتيي . كما يقال : أريي ودمويي وبُختي بالاجماع .

والثالث : أن يكونَ على فَعْلَة في الاصلِ تكونُ العينُ معتلةً فتنقلب ألفاً واللام ياءً تلحقها الهاءُ كما هي وذلك نحو : غاية وراية وثاية له فيه ثلاث أوجه : غائي وغاوي . كما قالوا : ردائي ورداويّ . على أن تجعلَ الباقي من الاسم بعد حذف الهاء من آخره اسماً برأسه فيكونُ غاءً كرادة وأيضاً : غاي كما قال في النسبة إلى شقاوةَ شقاوي[4] . مَنْ لم يجوزْ فيه شقائي ، وكما قالوا في الزيادة : بحراني . فإنْ سلم الاسمُ المنسوبُ إليه من هذه العوارضِ الثلاثةِ المذكورةِ وكان كاملاً في بنيته نسبتَ إليه بعدَ حذفِ الهاءِ من آخره نسبةً من غير تغيير تقولُ في النسبةِ إلى طلحة : طلحي وإلى : شقرة شقري وإلى القناة : قَنَويٌ وإلى القاضية : قاضَيٌ وقاضَوي ، وإلى الرمية والعارية : رَمَويٌ وعاريٌ . وإلى الحبيبة والمُقَيِّمةَ – تصغير المقومة – حبيبيٌ ومقيميٌ . وإلى العظاءة والكلاءة غطائيٌ أو

---

(١) وهذا الرأي لسيبويه ٦٩/٢ ، أما المبرد فيرى حذفها جائزاً . انظر : المقتضب ١٣٣/٣ .

(٢) الكتاب ٧٤/٢ وأما يونس فكان يقول في ظبية : ظبوي ، وفي دمية : دموي وفي فتية فتوى .

(٣) انظر : الكتاب ٧٥/٢ .

(٤) انظر : الكتاب ٧٥/٢ .

عطاويٌ وكلائي لا غيرُ .

هذا إذا كان المنسوبُ مذكراً ، فإن كان مؤنثاً لحقتْ هذا البناء المسوغَ للنسب بعد الياء المشددةِ هاءٌ للتأنيث نحو أن تقولَ للمرأة : طليحة وشقرية . فإن قيلَ ولم حذفتْ هاءَ التأنيث من الاسمِ الذي يرادُ أن ينسبَ إليه قبلَ ان تلحقهُ ياءُ النسب ؟

قلنا : لأن الهاءَ زيادةٌ في حكم الانفصالِ ، ولئلا يتضاعفُ التأنيثُ في : طليحة لو قلت : للمذكر طلحتي .

ومن قال في كلتا : كلتي وفي بنت واخت : بنتيّ وأختيٌّ . فمن حيث ان هذه التاءات ليست للتأنيث بل هي عوضٌ عن الواواتِ المقدرة فيها .

ومن قال : كلويٌ وبنويٌ وأخويٌ . فمن حيث أنّ هذا التعويضَ لا يوجد إلاّ في حالِ التأنيث .

وإن كان الحرفُ ليس للتأنيث فاجراه مجرى ما هو للتأنيث فلَم يجمعْ بينهُ وبين ياءي النسب فإن كان ناقصاً في آخره الهاءِ ولم تعرفهُ بعدُ كان حكمهُ في النسبة إليه بعدَ حذفِ الهاءِ من آخره حكم الكاملِ إلاّ إذا منع منه مانعَ كما في نحو شية على ما سنصفه إن شاء الله تعالى .

والتذكير والتأنيث فيه على حد التذكير والتأنيث في الكامل سواء .

والثامنُ : من اقسام المنسوبِ إليه : أن يكون ثلاثياً حذف منه احدُ الحروفِ الثلاثة وينقسمُ ثلاثةَ اقسامِ .

الأولى : أن يكونَ محذوفَ الفاءَ ولا يوجدُ إلاّ هنا في آخرهِ الهاءُ ، لأن الفاءَ هي أول حروفِ الكلمةِ فلا تحذفُ منها إلاّ وقد ازمعَ الحاقُ الهاءِ بهاءٍ في نحو : عدةٌ وشيةٌ . فإذا نسبتَ إليه حذفتَ الهاءَ من آخره ، ثم أنْ كانتِ اللامُ صحيحةً كما في : عدة ، الحقتَ بالباقي الياء التي للنسبةِ فتقولُ : عدي . وإن كانت معتلة كما في : شية لم يمكنك أن تلحقَ بالباقي الياءَ وهو بحالة فتقولُ : شي لأنه ليس في كلامهم اسمٌ آخرهُ ياءَ قبلَها كسرةٌ إلاّ وتحذفُ تلك الياءُ مع التنوين حالتي الرفعِ والجرّ ، فعلى هذا يلزمُ أن تقولَ : هذا آش وبش وذلك غايةٌ في الاجحافِ فلذلك وجبَ أن تردَ الفاءَ وهي مكسورةٌ على اصلها .

فأمّا العينُ فمختلف فيها ، ذهب أبو الحسن[1] : إلى تسكينها ، لأن الحركة فيها كانت عارضةً إذ الاصلُ : وشية فقال فيها : وشْيِيّ . كما يقال بُخْتيٌّ على ما عرفت قبل . ولم يردْ سيبويه[2] أن يسكنها فلما ردّ الفاءَ صارت الكلمةُ كأنّها في التقدير وشيةٌ . وقد علمت أنّ النسبةَ إليها : وشَويّ . كما يقال في عمية عَمَويٌّ .

الثاني : أن يكونَ محذوفُ العين نحو : شية وهو أعزّ الثلاثة وجوداً لأن العين متوسطةٌ بين الطرفين فمتحصنة بهما ، وحكمهُ حكمُ محذوفِ الفاء ، ولو استعملَ فيه نحو . شية من شويتَ لكان القياسُ في النسبةِ إليه ردّ العين حتى يصيرَ : شيية[3] ، فإذا حذفتِ الهاءُ بقي شييّ والنسبةُ إليه شوويٌّ كما تقولُ في : ري رووي . وقد عرفت ذلك .

الثالثُ : أن يكونَ محذوفُ اللام وينقسمُ أولُ ما ينقسمُ قسمين منهُ : ما يكونُ صحيح العين ، ومنه ما يكونُ معتلها ، فالصحيحُ العين هو على ثلاثةِ اضربٍ :

احدها : ما يكونُ في أوله همزةُ الوصل : كابن وابنةُ واسم .

الثاني : ما يكونُ قد حذف منه اللامُ حذفاً لازماً وإن لم يكن في أوله همزةُ الوصلِ وذلك نحو : غَدِ ويدِ ودمِ . تقول في الاضافة : يدُهُ ودمُهُ وفي التثنية : يدانِ ودمانِ .

والثالث : ما يكونَ اللامُ منه في حكم الثابتِ وإن كانت محذوفةً في الظاهرِ ، وذلك نحو : أب وأخ ، لأنك تقولُ : اخوه وأخوان ، ومن ذلك ما تردُ اللامُ منه في الجمع بالتاء نحو : صفوات هنوات .

أما الأولُ والثاني فلكَ فيهما أن تحذفَ اللامَ في النسبة كحذفكَ الفاءَ والعينَ في نحو : عدي وثبي فتقول إبنيٌّ وابنتيٌّ واسميٌّ . وأيضاً : غدِيٌّ ويديَ ودميٌّ . وان تثبتها بناء على أنّ الطرف الأخير من الكلمةَ وهو موضعُ تكميلٍ وتذنيب . اعتبر ذلك بتشديد الميمِ في كمية والحاق الهاء في نحو : قناة والالف في نحو : حيلى . وأيضاً في نحو : حَبَرْكى .

وأما الثالث : من الضروبِ المذكورة فليس فيه إلاّ الاثبات للام لأنّا قد بينا ان اللامَ فيه

(١) المقتضب ١٥٦/٣ وكان أبو الحسن الاخفش يقول في النسبة إليها : وشيي ، لأنه يقول إذا رددت ما ذهب من الحروف رددته إلى أصله وثبتت الياء لسكون ما قبلها ، كما تقول في النسب إلى ظبي ظبيي .

(٢) انظر : الكتاب ٨٥/٢ .

(٣) في (ب) ، (ج) ((شيَه)) .

وإن كانت محذوفةً ففي حكم الثابت .

واعلم أنهم قد اختلفوا في اثبات(١) كيفيته(٢) .

فسيبويه(٣) يلحقُ بالاسم بَعْدَ العينِ عن المسترد سواء كان واواً أو ياءً . واواً يبقى العين متحركةً اخذاً منه بجري الحركةِ عليها قبلُ فتقولُ في غد ويد : غدوي ويَدَوِيٌّ . وأبو الحسن(٤) لا يردُ إلى الكلمةِ إلاّ عينُ ما حذف منه من الحروفِ ولا يوجبُ للعينِ الحركةَ إلاّ إذا كانت في الاصلِ متحركةً ، نظراً إلى الحالة الأولى المستحقة قبلُ فيقول : في : غَدٍ غَدَوِيّ . كما يقال : غَزَوِيٌّ وفي : يدٍ يديِيٌ كما يقالُ : ثَدْيِيٌ(٥) . وقد عرفت شيئاً من هذا في محذوفِ الفاء ، فإن كانت العينُ في الاصلِ متحركةً لم يختلفا في شيءٍ من ذلك فيقولان في : ابن وابنة على طريقِ ردِّ اللام : بَنَوِيٌّ وبنوي . لا تثبتُ الهمزةُ مع اللامِ لأنها كالعوضِ عنها . وأيضاً في دم فيمن جعلَ أصله : دَمِيٌ : ودَمَوِيٌّ . وأيضاً في : أب وأخ . أبويٌّ وأخويّ .

فأما المعتل العين فنحو : شاة ، وذو مال وذاتِ سوار تقول في النسبةِ إليهما . شاهِيٌّ وذوويٌّ .

لابد من ردِ اللامِ لئلا يجتمع في المنسوبِ إليه اعلالان .

فأمّا : فوفرسٍ فيستبدلون به الصيغةَ التي قد تستعملُ في غير الاضافةِ – اعني فما فتجرى مجرى أبٍ – فيقولون : فميٌ وفمويّ .

التاسعُ : من أقسام المنسوبِ إليه : أنْ يكونَ مركباً ، إما من المضافِ والمضافِ إليه وفي الأكثر تكونُ الشهرةُ من جهةِ المضافِ إليه فالوجهُ أن تنسبَ إلى المضافِ إليه وحدهُ تقولُ في النسب إلى : ابنِ الزبير : زبيريٌّ . وإلى : عبدِ منافِ منافِيٌّ . وإلى عبدِ شمس : شمسيٌّ .

---

(١) في (ب) ، (ج) ((الاثبات)) .

(٢) في (ب) فقط ، ((كيفية)) .

(٣) الكتاب ٧٩/٢ .

(٤) المقتضب ١٥٢/٢ فأما الاخفش فيقول : يدي ويديي ويقول : أصل يد فعل فإن رددت ما ذهب رجعت بالحرف إلى أصله .

(٥) (ب) ((يدي)) وفي (ج) ((ثديي)) .

وقد ترتجلُ الصيغةُ من الاسمينَ معاً فينسبُ إليها كما قال : عبشمي . ويكونُ موقوفاً على السماع قال :

وَتضــحكُ مــني شَــيْخةٌ عَبْشَــمِيَّةٌ كــأن لم تــري قبلــي أســيراً يمانيــا[1]

فإن لم تكنْ الشهرةُ من جهةِ المضاف إليه كما في : امرئ القيسِ . فالوجهُ أنْ ينسبَ إلى المضافِ وحدهِ فتقولُ : امرئ ومرئي[2] وعلى هذا القياسُ .

وأما من الاسمين في نحو : معدي كرب . وخمسةَ عشر فالوجهُ ان تنسبَ إلى الاولَ فتقول : مَعْديٌّ ومعدويٌّ . وخمسيٌّ على ما عرفت ، وقد قالوا حضرميٌّ كعبشميٌّ ولا يقاسُ عليه ، وقياس قولِ من يقول في : خمسةَ عشرَ : خمسيٌّ . أن يقولَ في اثني عشر : اثنيٍّ أو ثنوي . ولا يبعد أن يقال في بعضِ العلومِ العددية : خمسة عشريٍّ واثنا عَشَرِيٌّ . ليكونَ أدلَ على المراد منه ، وإنْ كان ذلك ليس بمنقاسٍ على بذلة كلامِ العربِ .

وأما من الفعلِ والفاعلِ سواءً كان معهما غيرهما كما في : تأبطَ شراً . أو لم يكن كما في : قمتُ وبرقُ نحرهُ والوجهُ في النسبةِ إلى هذا النحو من الاسماءِ ان تجرد الفعلَ من الفاعلِ ومما سواهُ إنْ وجدَ معهما فتنسب إليه اللهم إلاّ إذا كان الفاعلُ ضميراً بني معهُ الفعلُ كما في نحو : قمتُ وقعدتُ . تقول في النسبة إلى تأبط شراً . تأبطيٌّ . فتحذف الضمير وكذلك في : برق نحره : برقيٌّ .

فأمّا : قمتُ وما شاكلهُ فالنسبةُ إليه على وجهين .

احدهما : أن تجعلَ هذا الضمير مع الفعلِ شيئاً واحداً فتنسبَ إليه نحو : قُمْتيُّ .

---

(١) لعبد يغوث بن وقاس .. أمالي القالي ١٣٢/٣ ، والمحتسب ٦٩/١ ، وشرح المفصل ٩٧/٥ ، ١١١/٩ ، ١٠٤/١٠ ، ١٠٧ ، والمغني ٢٧٨/١ ، والاشموني ١٠٣/١ .

والملاحظ ان المصنف كتبها ترى وأصلها ترأى فهمزة بعدها ألف ثم حذفت الألف للجزم وبقيت الهمزة فأبدلت الفاً ممدودة . انظر : المغني ٢٧٧/١ .

أما القالي فقد رواها في ذيل أمالي ١٣٢/٣ في قوله قال الاخفش رواية أهل الكوفة كأن لم ترن قبلي وهذا عندنا خطأ والصواب ترى بحذف النون علامة للجزم .

(٢) وينسب السيوطي في المزهر ٤٨٥/١ لأبي حيان قوله مرقسي في امرئ القيس ، وعبقسي في عبد قيس .

والثاني : أن تحذفَ الضميرَ فيلزمك بالضرورةِ أن تردَ العينَ مناسبةً لحركةِ الفاء نحو : قوميٌ . وعلى هذا بِعتيٌ . وبيعيٌ . وأما : قعدتُ فبالنسبةُ إليه قَعَديٌ . إذ ليس لهذا من الخفة ما لذلك .

فاما من المعطوف والمعطوفِ عليه يجتمعان في نحو قولِ القائل : أبو حنيفة والشافعي ((رضي الله عنهما))[1] فإنه قد ينسبُ إليهما معاً فيقال : شَفْعَنَفيٌ[2] وعلى هذا حَنَفَزَلِيَ لمن ذهب في الأصولِ مذهبَ المعتزلة وفي الفروع مذهبَ أبي حنيفة .

العاشر من اقسامِ المنسوب إليه : أن يكونَ جمعاً من الجموع – والجمعُ في هذا الباب لا يخلو من أن يكون علماً كمدائن والانبار وكلابٍ . فينسب إليه على وجهه نحو : مدائنيَ وانباريُ وكلابيٌ . أو لا يكونُ كذلكَ كالمساجدِ والاباطح فالوجهُ فيه الافرادُ قبل النسبةِ نحو : مسجدِيَ وابطحيٌ . إلاّ إذا كانت للجمع فائدة ليس للافراد كما في : الاعرابيُ والفرائضيٌ . ألا ترى انك لو قلت : عربيٌ لم يدل على البداوة كما في الاعرابيٌ .

كذلك لو قلت فرضيٌ لم يدل على استكثار حظةِ من الفرائضِ بل قد يحتملُ اللفظ أن يكونَ الموصوفُ لم يعرفْ إلاّ فريضةً واحدةً نسب هو إليها . وقد يقال في الرباب رَبيٌ[3] . من حيث أنه اسمٌ مفيدٌ . وفي : الانصار انصاريٌ . من حيث أن هذه اللفظة

---

(١) حاشية في (ش) رضي الله عنهما .

(٢) في النسخ الثلاث والاختلاف في النسبة الثانية نسخة (ب) كتبتها ((حفزلي)) .

ونسخة (ج) كتبتها ((حنفتلي)) وفي نسخة (ش) جاءت ((حنفزلي)) والسيوطي في المزهر ٤٨٥/١ يقول وفي المستوفى لابن الفرحان : ينسب إلى الشافعي مع أبي حنيفة شفعتني وإلى أبي حنيفة مع المعتزلة : حنفتلي .

ويعلق محققو المزهر بقولهم لم نقف على ضبطها فيما بين ايدينا من كتب اللغة . وقياساً على الثانية نرجح ان تكون الأولى شفعنفي وببساطة شديدة يمكن ان تقول ان الفرخاني يأخذ الثلاثة حروف الأولى من الكلمة الأولى والثلاثة حروف من آخر الكلمة الثانية .

ش ف ع ي	ح ن ف ي	تصبح النسبة	ش ف ع ن ف ي

والحالة الثانية :

ح ن ف ي	م ع ت ز ل ي	تصبح النسبة حنفزلي

(٣) الكتاب ٨٨/٢ وقال يونس : إنما هي ربة ورباب ، كقولك : جفرة وعلبة وعلاب – والربة : الفرقة بين الناس .

جعلتْ لقباً لهم وتقول : في النسبةِ إلى : الزيدينَ ان سميتَ به زيديٌّ . فإن قلتَ : زيدانيٌّ . فعلى نحوَ قملكَ : إعرابيّ . أو على التوهم كأنهم ظنوهُ فعلان فقالوا : زيدانيّ كمروانيٍّ . وعلى هذا بحرانيٌّ في النسبة إلى البحرين .

وحكمُ الجمعِ الذي على حد التثنية في الاسماءِ الصحيحةِ حكمُ التثنيةِ فإن نسبتَ إلى : سنينَ وأيضاً إلى : جمرات بعد التسمية بها .

قلت : سِنيٌّ بكسر السين وجَمَريٌّ . بفتح الميم تحذفُ الزيادة من آخرِ الاسم تترك الباقي بحاله .

فإن لم تسم بهما قلتَ : سنوي وسنهي . بفتحِ السين – وجمري باسكانِ الميم لانّك تردُ الاسمينِ إلى أصلهما قبلَ التسمية ومن قال : سنينٌ فنون النونَ حيث توهمها من الأصل قال في النسبة إليه سنينيٍّ وعلى هذا نصيبون بضم النون . ونُصيبينيّ .

فهذه حال الأقسام العشرةِ التي قد يتطرقُ إليها التغييرُ في كثير من الامرِ على ما عرفتَ .

وأما القسم الحادي[1] عشرَ وهو الباقي من اقسامِ المنسوبِ إليه فلا يغيرُ شيءٌ منه عن اصلهِ عند النسبة إليه وليسَ هو شيئاً ينحصرُ فنذكره لك ها هنا وهو كل ما يخرج من الاقسامِ العشرة المذكورةِ والعلمُ عندَ الله .

---

(١) لعل احترامه للسماع جعله يفرد القسم الحادي عشر لما خرج عن القياس وسمع ، وقد يسمع عن العرب ولم يصل إلى علمه .

فصلٌ
في التصغير[1]

ان التصغير ياءٌ تلحقُ الاسمَ ثالثةً[2] ينفتحُ قبلها ينفتحُ قبلهاَ الثاني من الحروفِ . ويلزمُ أن يكونَ الأولُ مضموماً[3] ، فأما .. ما بعد الياءِ فقد يكونُ حرفاً واحداً يجرى عليه الاعرابُ إذا كانَ الاسمُ الذي تريد أن تصغره على ثلاثةِ أحرفٍ نحو : جَمَلُ وجميلُ . وبرد : وبُريدُ . أو في حكم ما هو على الثلاثةِ احرفٍ نحو : دَمٌ ودمي ، وأخ : وأخي .

وقد يكون حرفين يجري الاعراب على الآخر منهما .

إذا كانَ الاسمَ على اكثرِ من ثلاثةِ احرف ، سواء كانت الحروفُ كلُها اصليةً ويجب ان يكونَ الحرفانِ بعد الياء متلاصقين كما تقول : في سَلْهَب : سُلَيهب . وفي خنْجَر : خُنَيجِر . وأيضاً سَفَرْجَل : سُفَيرج أو سفيرل[4] . أو كان بعضُها ايلاص وبعضها دَخيلاً ، فإن كانت في المكبر اربعةً فالحرفانِ بعد ياءِ التصغير متتاليانِ لا يتخللهما شيءٌ كما تقولُ في . ضارب : ضُويرب . وفي مُكرِم : مُكَيرِم وفي سُحابَ : سُحَيب . وفي عجوز : عُجَيز .

وإنْ كانت اكثرَ فإن كان الرابعُ حرفَ علةٍ مزيداً لزم أن يعوضَ منه الياءُ فتخلل بين الحرفين كما تقول في : شِمْراخ وجذمور وقنديل : شُمَيريخٌ وجذيمير وقُنيديلٌ ، وأيضاً في : كنهور كُنَيهيرٌ .

فإن لم يكنْ ذلك لم يلزم ، تقولُ في عذافر : عذيفِر ، وفي عَنكبوت . عُنيكب . وقد تلحقُ هذه الياءُ من الحرفين المذكورين عوضاً لا عن العليل من الحروف بل عن الصحيح

---

(١) انظر : الكتاب ١٠٦/٢ ، والمقتضب ٢٣٦/٢ ، واسرار العربية /٣٦١ ، وشرح المفصل ١١٣/٥ ، وانظر : شرح الشافية ٧٣/١ .

(٢) في (ب) ((تاليه)) .

(٣) يفسر ابن الانباري في اسرار العربية /٣٦١ بين ضم الحرف الأول من المصغر انه يشبه ما لم يسم فاعله .

(٤) الكتاب ١٠٧/٢ " وقال الخليل " : لو كنت محقراً هذه الاسماء لا احذف منها شيئاً كما قال بعض النحويين لقلت : سفيرجل . كما ترى حتى يصير بزنه دنانينير فهذا اقرب وإن لم يكن من كلام العرب . المقتضب ٢٤٨/٢ .

في نحو مُنْطَلِقٌ ومستخرجُ قد تقول في تصغيرهما : مُطَيليق ومُخيريجٌ ، إلاّ ان ذلك ليس على سبيلِ الوجوبِ بل على سبيلِ الجوازِ ، إذ لك أن تقولَ فيهما : مُطَيْلق ومُخيْرج . وعلى هذا في مضرب مُضيرب ومُضيريب فهذه الاوزانُ الثلاثةُ التي هي : فُعَيل وفيعل وفُعيعِل وفُعَيْعيل . هي الاوزان التي يصغرُ عليها الاسمُ في الامرِ العام ، ولا يخرجُ منها إلاّ سبعةُ اصنافٍ من الاسم ، ستةٌ في أواخرها الزوائد التي من حقها ان تنزعَ قبلَ التصغير ثم ترد بعد .

وتلك الزوائد منها : هاءُ التأنيثِ في نحو : طلحةَ إذا أردتَ ان تصغره جردتهُ من الهاء فيصيرُ طلحاً وتصغر ، طُلَيحا ثم تلحقه الهاء فيصير : طُلَيْحَة . ومنها الألف إما : مقصورةٌ في نحو : حَبلى تنزعها عند التصغير وتصغرُ باقي الاسمِ نحو[1] : حُبيل ثم تردها ثانياً فتقول : حُبيلى .

هذا إذا كان تصغيرُ الباقي من الاسم فعيلاً .

فإن كان فعيعلا لم تلحق الالفُ لطولِه تقولُ في قهقرى قُهَيقر . كما تقول في : حَبَركى - وليس الألف فيه للتأنيث - حُبيرك . وعلى هذا تقولُ في حُبارى : حُبير . فإن حذفت الالفَ الأولى كنت كأنك صغرت حُبرى فاثبت الثانية فقلت : حُبيرى كما تقول : حُبيلى . وقد يقالُ : حُبيرة[2] ، لأن الهاءَ وإن كانت عوضاً عن الفِ التأنيثِ ففي حكم الانفصال .

وأما الممدودة في نحو : صحراء وحمراء وخنفساء تنزعها أولاً وتردها بالضرورة ثانياً فتقول : صُحيراء . على تصغير صحر أولاً والحاق الالفُ منه ثانياً . وكذلك خنفساء كأنك صغرتَ خُنيفسا ثم رددت إليه الالفَ .

فإن صغرت الثلاثاء[3] والبروكاء حذفت من الصدر المدة ثالثة وصغرت الباقي ثم

---

(١) نقل ابن يعيش في شرح المفصل ١١٦/٥ ان المصغر على ثلاثة أمثلة ، وقيل للخليل لم تثبت التصغير على هذه الامثلة الثلاثة فقال : وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار . فصار فليس مثالاً لكل اسم ثلاثة احرف ودرهم مثالاً لكل اسم على اربعة احرف ودينار مثالاً لك اسم على خمسة احرف رابعها حرف علة .

(٢) الكتاب ١١٥/٢ وأما أبو عمرو فكان يقول : جبيرة ، يجعل الهاء بدلاً من الألف التي كانت علامة للتأنيث إذا لم تصل إلى ان تثبت وانظر رأي الخليل في الكتاب ١٣٦/٢ .

(٣) رسمت في جميع النسخ "الثلثاء" .

اعدت إليه الالفين فقلت : الثليثاء والبُريكاء ، وذلك لأن احتمال اربع من الزيادات مما لا يهون على الكلمة الواحدة .

ومنها الالفُ والنونُ في آخر فَعلان[1] إلاّ إذا كان يكسرُ على فَعالين تقول في : عَطْشان ومَرجان : عُطَيشان ومُريجان . وكذلك في : عَقْرَبان وزَعفران : عُقَيربان وزُعَيفران ، كأنك صغرتَ : عطشاً وزعفراً وما معهما ثم ألحقتَ الالفَ والنونَ الزائدتين فإن قيلَ : كيف جازَ أن تقولَ : حُنيفساء وعُقيربان فتلحق الالفين ، والألف مع النون ولم يجز أن تقولَ : قُهَيقرى بالفِ واحدةٍ ؟

قلنا : لأن الزيادة إذا عظمت وطالت صارت في حكمِ الانفصالِ بحيثُ يتوهمُ بها وبالمزيدة فيها التركيبُ . كأنهما شيئان اثنانِ ، ولهذا ما صرفوا عباهلة ولم يصرفوا : عباهِلَ .

وتقولُ في ظَربانِ : ظُرَيبانِ لانّك تكسرهُ على : ظرابي . فإن علمتَ فعلان مكسراً على : فَعالين . صغرتَه على فُعَيلين . فيكونُ على احدِ الاوزانِ الثلاثةِ المذكورةِ لأن الوزنَ هنا إنما هو باعتبارِ الحركاتِ والسكناتِ لا باعتبارِ الاصلِ والزائد وذلك نحو : سِرْحان ، وسُريحين ، وشيطان وشُييطين ، وورَشان ، ووُرَيشين . لأنهم قالوا : سراحينَ وشياطينَ ووراشينَ . يحاذى التصغيرُ ها هنا التكسيرَ من هذا الوجهِ لما بينهما من التناسبِ الذي تستدل عليه بأربعةِ أشياءَ .

أحدهما : أنهم يردونَ المحذوفَ من الكلمةِ في كلِّ واحدٍ منهما يقولون : في تصغير : عِدَةٍ وابنٍ : وعُيَدةَ وبُني ، كما يقولون[2] في تكسير : يد وابنٍ : أيدٍ وأبناء . ويقولون في : رحى وفم : رُحَيَّة وفُويةً كما يقال أرحيةً وافواه . وأيضاً يصححونَ المعلولَ من الحروفِ في التصغير كما يصححونه في التكسير يقولون في : بابٍ ونابٍ : بُويب وأبوابٍ ، وأنياب ، ويقولون في متن ومتسر : مُوَيزن ومُييسر . كما لو كسرت لقلت : موازن ومياسر .

والثاني : إنَّ التصغير لا يأتي على اكثرِ من أربعةِ احرفِ أصليةٍ كما ان التكسير لا يأتي على أكثر منها .

---

(١) حاشية في النسختين (ب) ، (ش) العبرة ها هنا بزيادة الألف والنون لا بالوزن .

(٢) انظر : شرح المفصل ١١٨/٥ .

الثالث : إنَّ فُعيلا في التصغير يوازي فعالا وفعولا في التكسير وكذلك فعيعل يوازي مفاعِل . وفعيعيل يوازي مفاعيل على ما ستعلمه بعد ان شاء الله .

والرابع : ان بناء الواحدِ المكبر لا يسلمُ في هذا كما لا يسلمُ في ذاكَ بل نقص في كلّ واحدِ منهما تقول : رُجَيل . كما تقول : رجال وعلى هذا القياس . ومنها الألف والياء في التثنية سواء كانت مع النون في نحو هذان ثُويبان ، ومررت بغُليمين ، ومفرده في نحو هذان ثُوَيباك . ومررت بغُلَيميك . لاشك إنَّك إنما صغرتَ الثوبَ والغلامَ ثم الحقتَ الالفَ والياءَ كما في المكبر .

ومنها الواوُ في الجمعِ السالم الذي للمذكر في نحو : جاءني الضُويربون ورأيت ضُوَيربيكَ . إذا اردت تصغير الضاربون وضاربيك . كأنك نزعتَ من هذه الاسماءِ الالفَ والواوَ أو احدى الياءين مع النونِ – أو لا مع النونِ – وصغرتَ ثم رجعتها بعد التصغيرِ .

ومنها : الالفُ أو التاء في الجمع السالمِ الذي للمؤنثِ تقول في تصغير : ثمرات ثُمَيرات . على النحو الذي تقدم ذكره .

ومما يلحقُ بهذا الصنفِ قولُهم في تصغير : براثن ومساكن وقواعد ونحوها : بُرَيثنات ومُسيكنات وقُوَيعدات . وإنما جعلناه ملحقاً بهذا الصنف لا منهُ لأنه لم يسلم في مكبره بناءُ الواحدِ كما في : الضاربونَ والثمراتُ .

وواحد وهو الصنفُ السابعُ ليس في آخره زيادةٌ تنزعُ بل هو أُفيعال في تصغير أفعال وهو أحد جموع القلةِ على ما ستعرفهُ بعدُ إن شاء الله تعالى . حافظوا على الالفِ فلم يبدلوا منها الياء كما في : شِمراخ وشُميريخ . لئلا يشتبه في الوزن بما للواحد وان كان حكمهُ حكمَ الواحدِ من حيث إنّه للقلة ، لولا ذلك لم يلحقه التصغيرُ .

واعلم المصغر إنّما يتناولُ جموع القلةِ نحو : أُصَيحاب وأُكيلب . من حيث هو وحداتٌ كثيرةٌ كما في نحو : ضويربون . فإنّ التصغير لحقَ الوحدة في : ضُوَيرب ثم جمع : ضُويربون . والمصغر هو الواحد أو ما هو في حكم الواحدِ ، وكذلك إذا كانَ اللفظُ في الحقيقةِ مفرداً وإن كان موضوعاً للدلالة على الجمعيةِ كالجملةِ والجماعةِ وما شاكلهما ، وعلى هذا قالوا في تصغير قوم ، قُوَيم . وفي تصغير أهل : أُهيل . فالتصغير في نحو :

أصيحاب وأكيلب . بعد الجمع وفي : الشُميرات وما معها قبله كما ترى . فأمّا : رُكَيْبُ ورُجَيْل ، فحكمهُ حكمُ الآحادِ المصغرةِ قالَ :

اخشى رُكَيْباً أو رُجيلا عاديا[1]

ألا ترى أنه وصفه بما يوصفُ به الآحادُ وعلى هذا : أهَيْل ورُهيط . وما معهما وما سوى ذلك من الجموع فلا يصغرُ للتدافعِ المعقولِ بين التحقير والتكبير .

ومن ارادَ أن يصغر من الجموعِ ما هو نحو : كلابٌ فله فيه وجهان :

احدهما : ان يرده إلى أقل الجموعِ كأكلبُ إن كان له ذلك ثم يصغرهُ فيقولُ : أكَيلب .

والآخر : ان يرده إلى الواحدِ فيصغرهُ ثم يجمعَ ذلك المصغرَ جمعَ السلامةِ ولا يكون في هذا المثالِ إلاّ بالالفِ والتاءِ نحو كُلَيبات .

فأما لفظ : السنين فمن قالَ في النسبةِ إليه سُنينيٌ قال في تصغيره سنينن أو سنينين[2] ومن قال : سنوي قال سُنيات .

واعلم أنَ الزيادةَ : لا تحذفُ من الاسم الذي يرادُ تصغيرهُ إلاّ إذا كان يخرجُ بها عن اوزانِ التصغيرِ .

أما الثلاثي فقد تلحقهُ زيادةً واحدةً فيصغرُ على فُعيعل : كما تقول في : أحمَد أحيمد ، وفي كاتب : كُويتب ، وفي : غلام غُليمْ .

وزيادتان فإن وقعت احداهما رابعة حرفُ لين صغر بالضرورة على فَعيعيل : كمِضراب ومضيريب ، على ما عرفتَ وإلاّ فلا ضرورة في لحاقِ الياءِ فيكونُ على فَعيعل . فإن كانت احدى الزيادتين لمعنى يهمُ اثباتهُ كالفاعلية في مُحتكِم ، والمفعولية في مُحتَقَر ، والظرفية في مُضطرب وعليها الميمُ كما ترى حذفت الأخرى ليس لك غيرُ ذلك فتقولُ مُحيكم ومُحيقر ومُضَيرب وإن شئت الحقت الياء على ما ذكرناه قبلُ .

---

(١) نسب لاحيحه بن الجلاح . تجده في المنصف ١٠١/٢ ، شرح المفصل ٧٧/٥ ، والمقرب ١٢٧/٢ ، شرح شواهد المغني /١٥٠ .

(٢) في (ب) فقط ((سنين)) وفي (ج) و (ش) كما في المتن .

وإنْ لم يكنْ ذلكَ حذفتَ أيهما شئت تقولُ في سنبتي[1] وحَبَنطي : سُبيت عن وحُبيط . بحذف النونَ[2] وإن شئت : سُبينت وحُبنيط بحذف الألف ، ولك أن تعوض عن المحذوف الياءَ على الوجهين وعلى هذا قُلَيسية[3] وقُلينسة في تحقير قَلنسوةَ . وأيضاً رُسَيْئل بالهمزة ورُسَيّل بالياء المشددة في تحقير رسائل إذ سميت به . وثلاثُ زياداتٍ في نحو اصفرار وإن كانت ألفُ الوصلِ غيرَ معتدٍ بها ، إذ هي لا تثبت مع الضمةِ وحدها ، تقول في تصغيره صُفيرين . لا غيرُ . وأيضاً في نحو : يستعُور وتصغره على يستعير . لا غيرُ لأنك لما حذفتَ التاءَ وقعتْ الواو رابعةً . وأيضاً في نحو : مُسْتَثبِت[4] فتقول فيه مُثيبت ، ومُثيبيت .

واربعُ في نحو : اشهيباب[5] تحذفُ فيه مع ألفِ الوصلِ[6] الياءُ بَعْدَ الهاءِ فتقولُ : شُهَيْبيبٌ .

وأما الرباعي ، فقد تلحقه زيادةٌ واحدةٌ كما في : حِملاق يصغرِ على : حُميليق فليس لك فيها إلاّ التعويضُ أو كما في : سلحفية يصغر على : سُلَيْحفة . وسُليحيفة لك فيها التعويضُ وتركهُ .

وزيادتان كما في نحو : عَيْطَموس والوجه أن تحذفَ الياءَ وتصغره على : عُطَيْميس . وثلاثٌ كما في نحو : افرنقاع فالوجهُ أنْ تحذفَ مع الألفِ الوصلِ النونَ وتصغرهُ على : فُرَيقيع وعلى هذا فلتقسْ ماسواه .

فقد عرفتَ حالَ الزوائدِ في التصغير المطلقِ وعليه وضعنا الباب .

فأما التصغيرُ الذي يسمى تصغيرُ الترخيم فالشرطُ فيه أن تحذفَ الزوائدَ كلّها من الاسم الذي يرادُ تصغيرَه ، ويصغُر الباقي ثم لا يعادُ إليه شيء منها أصلاً . وذلك نحو أنْ تقولَ : أحْمَد : حُميد . وفي ثابت ثُبيت ، كأنّك صغرتَ حمداً وثبتاً . يدلك على هذا انهم

---

(١) في (ج) فقط ((شبتتي)) .

(٢) الكتاب ١١٥/٢ وكذلك حنبطي ، إن شئت حذفت النون فقلت : حبيط ، وإن شئت حذفت الألف فقلت : حبينط وذلك لأنهما زائدتان الحقتا الثلاثة ببناء الخمسة وكلاهما بمنزلة ما هو من نفس الحرف فليس واحدة الحذف الزم لها منه للأخرى ، فإنما حنبطي واشباهه بمنزلة قلنسوة .

(٣) في (ب) ((قليسنة)) وفي (ج) ((قليسة)) .

(٤) في (ب) ((مسيبيب)) .

(٥) في (ج) ((اشيهاب)) .

(٦) ثعلب لا يحذف ألف الوصل . انظر : الهمع ١٨٧/٢ .

يقولون على هذا الحدّ في : عناق : عُنيقة . بالهاء واعلم أنّ التصغير قد تحدثُ فيه احكامٌ لابد لك من الوقوفِ عليها منها .

الادغامُ في نحو : جرى تصغير جرو . كان اصله جريو والياءُ قد سبقت الواوُ بالسكونِ فقلبت الواوُ ياءً فادغمت الأولى من الياءين في الثانية فصار كما ترى .

ومنها فكُ الادغام في نحو : خصيص وقُدَيْد . تُصغيرُ خص وقَدّ لما توسطت الياء بين المثلين انفك الادغام للعارض الذي احدثه التصغير .

ومنها ابدالُ الكسرةِ من الضمةِ في نحوِ : عَنيب وبييب كأنهم ملوا الضمةَ في أوائلِ الاسماء المصغرةِ فأبدلوا منها الكسرةَ حيثُ وجدوا إلى الابدال سبيلاً ، وذلك لما حصلَ لهم من التجانس بين الياءِ والكسرةِ ، وتركُ الابدالِ هنا اعرفُ .

ومنها ابدالُ الهمزةِ من الواوِ في نحو وُعَيدْ يقولون (فيه) : أُعَيْد لأنّ الضمة لازمةٌ كما في : وقتت .

ومنها تركُ الصرفِ في تصغيرِ ألندد[1] يقولون : أُليد لأنه لما حذفتَ منه النون وصغر وازنَ الفعلَ فلم يصرفْ .

ومنها الحاقُ الهاءُ في نحوِ : قُدَيرة وشمسية وكذلك جميع الاسماء المؤنثة التي تكونُ على ثلاثة احرفٍ ولا هاء فيها نحو : عين وأُذن وسِنّ وكَفّ ويَدَ ورِجْلُ وساقٌ وقَدَم وكَبِدُ وفَخِذٌ ووَرِكٌ وكرِشٌ وعَجزٌ وقَتبٌ في الأعضاء .

وكذلك إذا استعملت على سبيل النقل كما تستعملُ العين للطليعة واليدُ للنغمة والكرشُ للعيال ونحو : أرْض ونارَ وخمر في الاجناس ، ونحو : فِهْر وقلتُ في الاسماء الشبيهة بالأجناس ونحو : دار وبير في الأماكن ونحو : دَلوٌ ونَعلٌ وطَسْتٌ في الآلات .

ونحو : سجلٌ وكأسٌ في الآلات مع ما فيها .

ونحو : ابلٌ وغَنَمٌ وخيلٌ ونَبلٌ ووحشٌ وعَيرٌ في الجماعات .

(١) الكتاب ١١٢/٢ وإذا حقرت الندد ويلندد ومعنى يلندد والندد واحد ، حذفت النون كما حذفتها من عفنجج وتركت الدالين لأنهما من نفس الحرف ويدلك على ذلك ان المعنى الد فإذا حذفت النون قلت : اليد .

ونحو : نَوي في الاحداثِ ونحو : ضبعُ وغول من الأنواع المؤنثةِ في أول الوضع وإن كان التأنيثُ غير حقيقي ونحو : عَنزٌ وحجرٌ من الاسماء الموضوعةِ على مؤنث نوع من أنواع الحيوان وأكثر ما يكون ذلك الوضعُ يكونُ لا مطلقاً بل بحسبِ حال سواءً كانت منتقلةً كالشأنِ في رخل وظئر أو غير منتقلة أما مع البلوع كما في عنز[1] وما معه .

وأما بعده كما في : نابَ ونحو : هند وجَمل . من الاعلامِ الموضوعةِ على المؤنث الحقيقي ونحو أجا من الإعلام الموضوعة على المؤنثِ غير الحقيقي كل ذلك يلحقه الهاءَ في التصغير إلاّ اسماءَ سمعُ فيها التصغيرُ بلا هاءٍ وهي : القوسُ والذودُ والعربُ والحربُ والعرسُ والفرسُ يقال : فُرَيس وعُرَيب وحُرَيب .

فإن كان المؤنث على اكثرِ من ثلاثة احرفٍ ولا هاء فيه لم يلحق مصغرة الهاء لطوله وذلك نحو : يمين وذراع وكراع ونحو : سماء وعروض ونحو : صعود وهبوط وحدور ونحو : قدوم ومنجنيق ونحو : معزى وأروى : فيمن نونَ ونحو : عقاب وعقرب ونحو : عناق واتان ونحو : سَعاد ولميس ونحو : حضار وشعوب يقال في تصغيرها يُمين عنيق . ولا يلحقُ شيئاً من ذلك الهاء في هذا التصغير إلاّ حرفين سمع فيهما الهاء وهما : قَديديمة ، ووُرَيْئة[2] في قدام ووراء ، أخرجا عن أصلهما كما خرج ، حُرَيب وما معه عن أصله .

ومن الاسماء اسماءُ تُذكرُ مرةً وتُؤنثُ أخرى فما كان منها على ثلاثةِ احرفٍ نحو : وقفاً ومتن وصاع وسلم وسوق . الحقته الهاء في التصغير فيمن انث إلاّ حرفاً واحداً هو الدرعُ . وما كان منها على اكثر من ثلاثةِ احرفٍ لم تلحقه الهاء أصلاً نحو : الطريقُ والسبيلُ واللسان والسلطانُ والذنوبُ والمنونُ .

وأعلم انهم يرتجلون لتصغير الذي والتي وذا اتا الإشارة وإلى[3] وأولى والاء صيغا من غير أن يضموا فيها أوائل الاسماءَ فيقولون : اللذيا واللتيا وتيا والياءُ والياءُ والالفُ مع احدى الياءين كأنها عوضٌ عن الضمةِ والياءُ الثالثة في التصغير على حدها .

---

(١) في (ج) ((عير)) .

(٢) المقتضب ٢٧٢/٢ ، فإن قلت : فما لهاتين لحقت كل واحد منهما الهاء ؟ قيل لأن الباب على التذكير فلو لم يلحقوهما الهاء لم يكن على تأنيث واحد منهما دليل .

(٣) في نسخة (ب) ((في الإشارة وأولى واولاء)) وفي (ج) ((وإلى اولاء)) .

وبقي أن تعلمَ أيّ الياءين هي المرافقةُ للألفِ والاشبهُ أن تكونَ هي الأولى لينكسر بها بناء المكبرُ ، ولأنها هي الساكنةُ منهما ، ولأنك لو جعلتها الثانية للزم أن تقولَ في الذي : اللذيا بكسرِ الذالِ لكنكَ لما جعلتها الأولى من الياءين أنفتح لها ما قبلها كانفتاح ما قبلَ الياءِ في الاوزانِ الثلاثة المذكورة .

فإن اردتَ تصغير اللواتي قلت : اللتيات كما تقولُ في : كلاب كُلَيبات وقد قالوا في تصغير : إنسان : أنيسيان[1] . وفي عشية عُشيشية . وفي مغرب الشمس مُغيربان . وفي اصيل : اصيلان وعلى الابدال : اصيلال قال :

وقفتُ اصيلالاً اسائلُها عيتْ جواباً وما بالربعِ من أحدِ[2]

وليس شيءٌ من هذه التصغيرات بمقيسٍ[3] .

وإن أردتَ أن تصغرَ نحو : حضرموتَ وضعت الاسمَ الثاني وصغرت الأولَ ثُمَّ رددتَ إليه الثاني فقلتَ حُضَيرموت .

(١) انظر : الكتاب ١٢٥/٢ . الكوفيون يعتقدون ان وزن إنسان افعان . والبصريون يرون ان وزنه فعلان انظر : الانصاف ٨٠٩/٢ مسألة ١١٧ .

(٢) البيت للنابغة الذبياني انظر : ديوانه /١٦ .

(٣) خلافاً للقياس على رأي البصريين . انظر : الانصاف ٨١٢/٢ .

فصلُ

في بيان جمعِ التكسير[١] واحصاءِ ضروبه

لا يكون الجمعُ جمعَ تصحيحٍ ، أو يعودُ فيه بناءُ الواحدِ لعلمهِ صحيحاً وتلحقه للدلالة على الجمعية .

أما في المذكر وينبغي أن يكونَ من أولي العلم – فالواوُ أو الياءُ[٢] والنونُ ، ان لم يكن مضافاً .

وأما في المؤنثِ – وقد يكونُ من العقلاءِ وغيرهم – فالألفُ والتاءُ .

فإن كانَ بحيثُ يعودُ هو في بناء الواحدِ كما في : هِضَبٌ وهَضْبَةٌ وسحابٌ وسحابةٌ ، ورمانٌ ورمانةٌ . أو يعودُ فيه بناءُ الواحدِ ولكنْ لا مع احدى الزيادتين المذكورتين كما في : قنوان وقنو ، وصنوان . صنو لم يكنْ جمعَ تصحيح ، وكذلك إن شاركَ الجمعُ الواحدَ في اللفظِ سواءٌ كان وافقهَ في المعنى من حيثُ لم يعتبر فيه الوحدةَ والكثرةَ كعَدلٍ وعدل تقول : رجلٌ عدلٌ ، رجلان عدلٌ ، ورجال عدلٌ . أو لم يوافقه من حيثُ لم يعتبر فيه ذلك : كهِجان وهَجان تقولُ : ناقةٌ هِجان[٣] ، وناقتان هجانٌ . ونوق هجانٌ .

فاما غرفةٌ وغرفات[٤] وسِدرَة وسِدْرات[٥] فليسَ أيضاً جمعُ تصحيحٍ على الحقيقة وإن كان شبيهاً به وداخلاً في حكمهِ من حيثُ لحقه الالفُ والتاءُ ولو كان ذلك لوجبَ أن تبقى راءَ غرفةٍ ودال سدرة[٦] ساكنتين وعلى هذا القياسُ[٧] ولكون جمع السلامة أصلاً إذ المذكرُ والمؤنثُ فيه سواءٌ وكذلك فعيل إذا كان بمعنى مفعول فيشترك فيه التذكيرُ

---

(١) انظر : الكتاب ٩٦/٢ ، الأصول ٤٥٢/٢ ، وشرح المفصل ٤٠/٥ .

(٢) في (ج) ((فالياء والواو والنون)) .

(٣) الفيصل في الوان الجموع /٢٧٢ عباس أبو السعود .

(٤) انظر : الكتاب ١٨٢/٢ بتسكين الراء وبعض العرف يفتحها .

(٥) بكسر الدال وفتحا كما في الكتاب ١٨٢/٢ .

(٦) انظر : المذكر والمؤنث للمبرد /١١٧ .

(٧) انظر : الكتاب ١٨٢/٢ .

والتأنيثَ وعلى هذا النمط فلا يجوزُ أن يقال : صبورونَ وصبوران ، وجريحون وجريحاتَ ، لأنك لا تقولُ : صبورُ وصبورةُ ؛ ولا : رجلٌ جريحٌ ، وامرأةٌ جريحةٌ ، فإن كان فعيل بمعنى ((فاعل)) لحقته الهاء[1] في المؤنثِ نحو : ظريفٌ وظريفةٌ فلهذا يجوزُ ان يتصحح فيقال فيه : ظريفونَ وظريفاتٌ[2] ونحوه .

وإذْ قد تقدمَ هذا فاعلم أنَّ جمعَ التكسير له ابنية كثيرةٌ[3] يحضرني منها الآن ((نيفٌ وخمسونَ)) بناءً .

ثلاثةٌ منها وضعتْ للقلةِ وهي : ((أفعُل . وأفعالٌ . وأفعلةُ))[4] ولذلك قد يلحقها التصغيرُ في نحوِ : أُكيلِب وأُصيحاب[5] وأصيبية . والتكسيرُ ثانياً في نحوِ : وطْب[6] وأواطِب وأنعام وأناعيم وأسورةُ وأساوِر ، واليها ينبغي أن يضافَ العددُ - اعني من الثلاثةِ إلى العشرةِ - وسائرُها لم يوضع للقلةِ فلا يصغر ولا يكسرُ ولا يضافُ إليه العددُ إلاّ عندَ الضرورةِ كما يستغنى عن الشيء بالشيء في نحو : ثلاثة قِردةٍ[7] ، وأربعةُ شُسُوع[8] . وهي من الثلاثي .

((فِعال ، وفُعُول وفِعالة وفُعُولة وفُعْلان وفِعْلان وفِعَلَة وأفعال وفَعيل وفُعلاء وفُعْلٌ وفُعُلٌ وفُعْلَة وفَعْلى وفُعَال)) والمؤنث بالهاءِ خاصةً ((فُعَلٌ وفِعَلٌ)) وأيضاً ((فَعَلات وفَعُلات وفُعَلات وفِعَلات وفَعَلات)) إذا انكسر فيها بناءُ الواحد ، وأيضاً ما يلحق بآخره الهاء في الافراد نحو : طلحةُ وطلحٌ وشجرةُ وشجرٌ وحمامةٌ وحمامٌ من الأنواعِ المخلوقةِ وقد يشبهُ بها قليلٌ من المصنوعاتِ نحو : سَفينة وسَفين .

---

(١) في (ب) ((التاء)) .

(٢) زيادة في (ش) فقط ((وظريفة)) .

(٣) في (ب) فقط ((حضرني)) .

(٤) لم يصنف الفرخاني فعله من جموع القلة لأن النحاة استغنوا عنه بافعلة ونسب لابن السراج ان هذا الوزن ليس جمعاً وإنما اسم جمع . انظر : أصول ابن السراج ٤٥٢/٢ وانظر : الهمع ١٧٥/٢ .

(٥) في (ب) ((واصيحبه)) .

(٦) في (ب) ((لا ارطب واراطب)) .

(٧) في (ب) ، (ج) ((فردة)) .

(٨) في (ب) ((شسيوع)) وفي (ج) ((شنسوع)) .

وهذا الضربُ ينقسمُ اقساماً يطول تعدادُها لما يزدادُ فيه منه[1] خاصةً ((فَعَل وأفعِلاء وفَعائِل وفواعِل وفعالى وفَعالى وفعالية وفَعالين وفعال وفَعائِل وفوَاعِل وفعالى وفَعال وفعالية وفعالي ومَفاعِل)) : أو ما يوازنها وللزيادة الملحقة مكانٌ معلومٌ في هذا البناءِ إذ هي بازاءِ الزيادة في الواحدِ بَعْدَ أن تنزعَ منه الألفُ الثالثةُ التي للتكسيرِ نحو : أبطح وأباطحُ ، وضيغَم وضَياغم وقسور وقَساور وعَنْبس وعَنابس .

و ((مَفاعلةِ)) بالهاء أو ما يوازنها : كالمناذرة والأساكفة والطيالسة والجواربة و ((مفاعيل)) وما معها نحو : مطاعيم وأباطيل ويعاسيب[2] وطوامير وعقاريب وفي الصفات خاصةً ((فُعَلٌ وفَعَال وفُعْله وفُعَاله وفُعَلاء وفَعلى وفُعالى وفُعله)) مما لامهُ صحيحةً و ((فُعَلَه)) مما لامه معتلة .

ومن الرباعي ((فعَالل)) لبما يزاد فيه حرف لين رابعاً خاصةً ((فَعاليل وفَعاللة)) ، ولا يكسر الخماسي إلاّ على استكراهِ وبعدَ ان يحول إلى الرباعي ، لأنا لم نسمع عن العربِ من ابنية الجمع المسكر ما يعودُ فيه أكثر من أربعةِ احرفِ صحيحة . فإن اردت ان تعرفَ ذلك فاستقر ما مسليناه عليكَ آنفاً من ابنيةِ التكسير ، ولا يمكنك ان تكسرَ سَفرجلاً على سَفارجل ، لأنه قد خرج عن الاعتدالِ وقد عرفت في المقدمة أن لزومَ الاعتدال افضلُ من الخروج عنهُ ولأن الالفَ المزيدة للتكسير في مثل هذا البناء لا تلحق إلاّ ثالثةً ولا يجوزُ أن يفصلَ بينها وبين الطرف الأخير اكثرُ من حرفِ واحد من الحروف الاصلية فاما نحو : سَراحيب ، وشَماريخ . فلانَ الياءَ اجريت فيه مجرى الاشباع في الكسرة ، ولأنها لينةٌ وبازاء حرفِ زائدِ ليس من الأصل فيتوفر على التوسعةِ له والردُ على الرباعي إنما هو باسقاط حرفِ من الآخر فيقال : سفارج وأيضاً سَفارل . وإن كان ذلك مستكرهاً .

فإن قلت : سفرجلات على التصحيح حسن وجاز .

ولا يزاد على الخماسي اكثرُ من حرف واحدِ لين نحو : عَضْرَفُوط .

فإن أردت أن تكسره حذفتَ منه الواو ثم صنعتَ به صنيعك بسفرجل ، وكذلك ان كسرت قبعثرى .

---

(١) في النسختين يعين من الثلاثي .

(٢) في (ب) فقط ((تقاريب)) .

وجميع أوزان الخماسي غير المزيد فيه وهي اربعة[1] .
((فعلَّلْ)) كما علمت نحو : سَفَرْجَلٌ وشَمَرْدَلٌ .
و ((فُعَلِّلْ)) نحو قُذَعملٌ وخُبعثنٌ و ((فِعْلَلٌ)) نحو قِرْطعبٌ وجِرْدحلٌ .
و ((لَعَلْلِلْ)) نحو صهصَلِقٌ[2] وحجمرش ولا يكون إلاّ صفة[3] .
والمزيد فيه يشتركان في هذا الحكم سواء كان المكسر اسماً أو صفةً ومجرداً من الهاءِ كخبعثن[4] أو مع الهاء كخبعثنة[5] .
وأما الرباعي[6] غيرُ المزيد[7] فيه فعلى خمسةِ اضربِ : ((فَعْلل)) كخنجر وسلهب و ((فُعْلُلٌ)) كبرثُنٌ وجشرعٌ و ((فِعلل)) كزبرج ونقنق . و ((فِعْلَلَ)) كضِفدع وهِجرع[8] و ((فِعَلّ)) كقمطر وحنجر[9] وكلها يكسر على ((فَعالِل)) اسماً كان كضِفدع أو صفة كهجرع وبلا هاء كالأمثلةِ السابقةِ أو مع الهاءِ كحنجرة .
والمزيد فيه على ضربين : منه ما تكون الزيادةُ فيه للالحاق[10] بالخماسي كَغَدَوْكس . ومنه ما لا تكون الزيادةُ فيه لذلك : كمُدحرج وقَمحدوة[11] وقِرطاس مما تكون الزيادة فيه حرفاً واحداً .
وكَعيطموس : مما تكونُ الزيادةُ في أكثر من حرفٍ واحدٍ .

---

(1) انظر : المنصف ٣٠/١ .
(2) انظر : المقتضب ٢٣٠/٢ .
(3) نقل عن الفارسي ان جحمرش يكون اسماً وصفة . انظر : المصنف ٣٠/١ .
(4) انظر : المنصف ٢٥/١ ، والمزهر ٣١/٢ .
(5) في (ب) ((كخبعثنية)) .
(6) في (ش) ((للرباعي)) .
(7) انظر : الكتاب ١٢٨/٢ وابنية الصرف للدكتورة خديجة الحديثية /١٤٠ . وعدها ابن جني ستة اوزان لم يذكر منها الفرخاني وزن فعلل .
(8) يرى الفرخاني ان هجرع رباعي وغيره يراها ثلاثياً مزيداً . انظر : المزهر ١٢/٢ .
(9) في (ش) ((حبجر)) وفي (ب) ، (ش) ((خنجر)) والصحيح حبجر انظر : المصنف ٢٧/١ .
(10) (ب) ((لالحاق الخماسي)) .
(11) في (ج) ((قمحددة)) .

وكل ذلك يكون أيضاً على ((فَعالِل)) إلاّ ما وقعتْ الزيادةُ فيه رابعةً - حرف علة - فإنه يكون في حالِ السعةِ على ((فَعاليل)) كقراطيس وعَطاميس ، ولابد من حذف الياءِ وكزناديق وفرازين ، فإن وردَ السماعُ بلحاق الهاءِ فبعدَ أن تحذف من ((فعاليل)) الياء فيصير على ((فعالله)) كَزَنادقة وفَرازِنة .

ومثال ما سوى ذلك : قَمَاحد وفَداكس ودَحارج وإن كانت الميمُ لا يسهلُ حذفُها لكونها دالةً على الفاعل والوجه في جمعه التصحيحُ وتقول : قَماحد وقراطيس[1] وعَطاميس . وقد يعرض من أن يزادَ الياءُ في نحوِ قَماحيد . وأن يحذف من عطامس قال :

.... البَكَــــراتُ الفُسَّـــجُ العَطامِســــا[2]

والحذف والاثبات للياءِ هنا كالحذف والاثبات لها في باب التصغير فاستعن بكل واحد منهما على الآخر .

ويشترك - من هذا النحو من الرباعي - في هذا الحكم الاسمُ والصفةُ ، وأيضاً المجردُ من الهاء التي للتأنيث كالأمثلة المتقدمة وما فيه الهاءُ ونحو : سُرحوبه[3] كما في المجرد منه .

فأما الثلاثي فينقسم أول ما ينقسم في هذا الباب قسمين معرى من الزيادة ، ومزيد فيه .

ثم ينقسمُ كلّ واحدٍ منهما إلى الاسم والصفة ، ثم قد يعرضُ لبعض كلّ واحدٍ من هذه الأقسام الاربعة أن يلحقه هاءُ التأنيث فتصيرُ الاقسامُ بهذا الاعتبارِ ثمانية وهنا نحن نتكلمُ على واحدٍ واحدٍ منها مستعينينَ بالله ومتوكلينَ عليه .

والثلاثي المعرى من الزيادةِ : إنما ينقسمُ من جهةِ اختلافِ الحركاتِ في أوله إذ لا يمكن ان يكون ساكناً إذ الساكنُ لا يمكن أن يبتدأ ومن جهةِ اختلافِ الحركاتِ في ثانيةِ والسكونِ فيه ، والثالثُ يخلى إلى الاعرابِ والاختلافِ الذي بحسبه .

---

(١) كتبت في النسخ الثلاث قماحد وفي اللسان جمعها ((قماحيد)) اللسان ٣٧٠/٤ (مادة قمحد) .

(٢) البيت لذي الرمة ... تجده في الكتاب ١١٩/٢ والمحتسب ٩٤/١ ، والخصائص ٦٢/٢ ، والهمع ١٥٧/٢ ، واللسان ١٦٩/٣ (مادة فسج) والمخصص ٤٧/٤ ، ٦١/٧ وسابقه .

قــــد قربــــت ســــاداتها الروائســـا ....

(٣) حاشية في النسختين ((بمعنى الرباعي)) .

وإذا ضوعفت الثلاثةُ بالاربعة حصلَ من التركيبِ اثنا عشرَ بناءً هي : فَعْلٌ وفَعَلٌ وفَعِلٌ وفَعُلٌ وفُعْلٌ وفُعُلٌ وفُعَلٌ وفُعِلٌ وفِعْلٌ وفِعَلٌ وفِعِلٌ وفِعُلٌ .

ولأن الخروجَ من الكسرةِ إلى الضمةِ ومن الضمةِ إلى الكسرةِ ثقيلٌ رفضَ ((فِعُلٌ وفُعِلٌ)) واستعمل ما سواهما .

فإن قيلَ : ولم لَمْ يستثقل ((فُعُل)) بالضمتين معاً وفِعِلٌ بالكسرتين معاً ؟ قلنا : لأن بين الضمةِ والضمةِ موافقةً للاتحاد في النوع وأن كان لكلٍّ واحدةٍ منهما الثقلُ في ذاتها ، فاما الضمةُ والكسرةُ فبينهما مع الثقلِ الشاملِ لهما منافرةُ الاختلاف النوعي ، ولأن الضمةَ اثقلُ من الكسرةِ . كان المصيرُ من الكسرةِ إلى الضمةِ اثقلَ مما بالعكس فهجرَ ذلك أصلاً – واستعملَ هذا في نوعٍ واحدٍ من انواعِ الفعل الثلاثي المجردِ اعني إذا كان مرتبعاً للمفعولِ نحو : قُصِدَ وعُرِفَ . وذلك لأنه اقلُ وجوداً من المرتبِ للفاعلِ فخصَّ بالاثقلِ من الأوزانِ الاحدَ عشرَ المحتملة ولينفرد منها ما لا يشاركه فيه غيره من الاسماء والأفعال فعلى هذا الرأي يكون دُئِلُ من قوله :

جاءوا بجيشٍ لو قيسَ مَعْرَسُهُ ما كانَ إلاّ كمعرسِ الدُئِل[1]

محمولاً في الأصل على الفعل كأنه : دُئِل به . أو نحوه فلما حذف الجارُ أرز[2] الضميرُ مرفوعاً إلى الفعلِ أولاً ، وحذفَ منه فتنوسي ثانياً ، فسميت تلك الدويبه بدُئِل ودخله اللامُ للجنسِ .

ومنهم[3] من جعل ((فُعِلا)) على قلته أحد الابنية للاسم الثلاثي المجردِ ، وله ان يحتج بأنَّ الاوزانَ الاسمية المذكورةَ ليست على حدٍّ واحدٍ لا من جهةِ الاستعمالِ ولا باعتبارِ الخفةِ والثقلِ ، وذلك لأن ((فُعُلا)) بالضمتين اثقلُ من ((فَعَل)) بالفتحتين و ((فِعِلا)) بالكسرتين اثقلُ من ((فُعُل)) بالضمتين .

وإذ قد عرفت هذه الجملة :

(١) لكعب بن مالك . انظر : ديوان كعب /١٨٣ .

(٢) في (ش) ((ارن)) (ج) ((أرذ)) .

(٣) انظر : المنصف ٢٠/١ .

((فَفَعْلٌ)) في الاسماء يكسر على ((فِعال)) ككِباش ، وعلى ((فعُول)) كظُهور ، وعلى ((فِعالة)) كفِحالة ، وعلى ((فُعُوله)) كعُموله ، وعلى ((فُعْلان)) كثُغْبان وعلى ((فِعْلان)) كعِبْدان . وعلى ((فُعُل)) وقد يخفف ((فُعْلا)) كسُقف ، وعلى ((فِعلة)) كقحبة ، وعلى ((فَعيل)) ككَليب .

وقد قالوا شيء وأشياء[1] والأصلُ شيئاء ولم يسمع في ((فَعْل فَعلاء)) غير هذه ولقلته ((أفعُل)) كافرُخ ، وقد يدخل عليه ((افعال)) كأفراخ . ويقولون فيما عينه واو : حياض وثيران لتنقلب الواو فيه ياءً فيكون اخف ، ولو قالوا حووض . لاجتمعت الامثال فيه ثقيلة . وقد سمع فيه : فُؤُوج ، وكأنّ ذلك كانَ ركانةً منهم إلى ابدال الهمزة من الواوِ ، وقالوا : عَودَة وثَورة وثيرة أيضاً . وللقليل ((أفعال)) كأنواع ولو قالوا : أنوُع . لثقلت الضمة على الواو . وفيما عينه ياءٌ : ليوث وخُيوط ((ففعول)) وقد عدم فيه السببُ الموجبُ للثقلِ ((كفعال)) فيما عينه واوٌ ، ويقالُ فيه ليوثٌ لئلا تجتمع الامثال من جنس واحد . وللقليل ((أفعال)) كأبيات وقد قالوا : أبيتُ[2] إذ الضمةُ على الياءِ اسهلُ منها على الواو .

وتكسرُ ((فَعْلَة)) على ((فِعال)) كجِمار وعلى ((فُعُول)) كمتون ، وذلك قليلٌ وعلى ((فَعْلٍ)) إذا كان دالاً على النوع كصخرة وصَخر ، وطَلْحة وطَلْح ، وسَرْوَة وسَرْوٌ . وعلى ((فعلات)) قال :

لنـا الجَفَنـاتُ الغـرُّ يلمعـنَ بالضـحى   واسـيافُنا يقطـرنَ مـن نجـدةِ دمَـا[3]

ويستعينونَ للقلةِ فيها ، وفي كثيرٍ مما سواها ((بفعَلات)) قال تعالى ﴿أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ﴾[4] ، وعلى هذا غَزوات وجَديات الرّجْلِ ، ولا يكسرون المضاعفَ والمعتلَ العين هذا التكسير بل يقولونَ : حبّات وجَوزات وبيضات على التصحيح .

---

(1) انظر : الانصاف ٨١٢/٢ مسألة ١١٨ .

(2) في (ش) ((البيت)) وفي (ب) ، (ج) ((ابيت)) .

(3) البيت لحسان كما في ديوانه /٣٧١ .

(4) سورة يوسف : الآية ٤٦ .

فأما بيضاتٌ فليس بمقيس[1] لثقلِ الحركةِ جنسها على الياء .

ثم انهم يقولون فيما عيْنه واو ((فُعل)) وفيما عينه ياء ((فعلٌ)) نحو : نُوب وخيَمٌ طلباً للتناسب .

فأما : بروة برى ، وقرْيةٌ وقُرى ، من المعتلِ اللامِ فمن حيثُ أنهم أرادوا ان يغيروا في الجمعِ صيغةَ الواحد بازائها من المصحح : هضْبة وهضبٌ ، وحلْقة وحلَق[2] وكذلك قالوا في واحدةِ : الفُلْك فُلْكةٌ ، وفي الواحدة : الحِلق حَلَقة وكانَ القياسُ : فلْكة وحلقة . وقد سمع في : حِلَق حَلَقة . بفتح اللام وليس بالافصح .

وفي الصفات يكسر على ((فِعال)) كخِذال وعلى ((فُعول)) كفسول وعلى ((فعْل)) كخيْل وُرْدِ ، وسِهام حشْرٍ .

ويجوز ان يجمع بالواوِ والنونِ إذا كان لذكور العقلاءِ نحو : عَبْلون وجَعْدون . ولا يكسر على ((أفعَل)) لأنه صفة والصفة لا يضاف إليها الاعدادُ القليلة إلاّ إذا توهم فيها الاسمية نحو : أشياخ وأوغاد ، لأن الشيخ إذا اعتبرت معناه كان قريباً من قولنا : رجل كبيرٌ . وقولنا : رجلٌ كبير . فيه مع الصفة الموصوفُ ، ووَغدٌ يشبه أن يكون في الاصلِ الاسمُ وهو احدُ الازلام الثلاثةِ التي لاحظ لها ثم وصفَ به وقيل : شيخان وشيخة ووغدان ووِغدان .

وعلى هذا القياس ويكسرُ ((فَعْلَه)) على ((فِعال)) : كصِعان ويجمع جمع التصحيح كامرأة رَبْعَةٌ ونساء ربْعات لا تحرك العينُ ، لأن الصفةَ ينبغي أن يتوخى فيها من الخفةِ ما لا يتوخى في الاسم ، ألا ترى أن الصفة لا تكون في الأمر العام إلاّ مع الاسم الموصوفِ ، والاسمُ قد يكونُ كثيراً بلا صفةٍ فلهذا جعلوا السكونَ للصفةِ بعد أن راموا بهما الفرق .

ويقال أيضاً : رَجلٌ رَبْعة ورجال ربْعات كما يقولون في الاسماءِ : حَمْزات ، لأن الهاء في الواحدِ منافيةٌ للجمع بالواوِ والنونِ .

و ((فَعَل)) في الاسماء يكسر على ((فِعَال)) كجبال وعلى ((فُعول)) كأسود ، وعلى

---

(١) انظر : الكتاب ١٩٢/٢ .

(٢) الكتاب ١٨٣/٢ وقد قالوا : حلق وفلك ثم قالوا : حلقة وفلكة ، فخففوا الواحد حيث الحقوه الزيادة وغيروا المعنى ، كما فعلوا ذلك في الإضافة وهذا قليل . وزعم يونس عن أبي عمرو انهم يقولون حلقة .

((فعْلان)) كخرْبان و ((فُعْلان)) كحجلان وعلى ((فعالة)) كحجارة وعلى ((فُعْل وفُعُل)) كأسْد وأُسُد وعلى ((فِعْلى)) في حرف واحد نحو : حِجلى[1] في جمع حَجَل قال :

ارحـــم أحيبـــيتي الـــذين كـــأنهم　　　حِجْلـــى تَـــدَرّجُ في الشّــــربّة وُقّـــعُ[2]

ولقلته وقلة ما سوى ((فَعَل)) من ابنيةِ الثلاثي المذكورةِ ((أفْعال)) كأجْمال ، وقد يدخلُ عليه ((أفعُل)) كأزْمُن وقد يستغنى ((بأفعال)) هنا عما سواه من أنحاءِ التكسيرِ نحو : أقدام وأقْتاب ، وقد يقولون في المعتلِ ((فِعْلَة))[3] كإخوَة وقيعة .

ويكثر في المعتل العين ((فِعْلان)) كثيران وسيحان وسوق وسؤوق[4] فيه كأسد وأسود في الصحيح .

وتكسر ((فَعَلَه)) على ((فِعَال)) كرقاب و ((فُعُل)) كخُشُبٌ وعلى ((فَعَلٌ)) ان كان موضوعاً على النوعِ . بحذف الهاءُ : كَشَجَرَةٌ وشَجَر ، وثَمرةٌ وثَمر ، فالأصل الموضوع أولاً ما يدلُ به على النوعِ ولذلك ما يذكرُ فيه الأكثر ويفرعُ عليه ما يكون للوحدة الشخصيةِ فيكونُ شجر ثم شجرة ، كما كان ثم : دار وجمل ثم : دِيار واجمال وقد خولفَ بين صيغتي النوعِ بالوحدة في نحو : نَشفة ونَشف[5] ، وحلْقة وحلَق . وقالوا : كَمأة للنوعِ وكمٌ للواحد فهذا عكس ذاك ، وقد تجمع ((فَعَلَه)) هذه جمع تصحيح كما قالوا : رَحَبة ورَحبات[6] ويقولون في المعتل العين فبها : ناقة ونُوَق ، على ((فُعَلٌ)) وقامه وقيم على ((فِعَل)) .

---

(1) انظر : قصة أبي علي الفارسي وسؤاله للمتنبي عن وزن فعلى قال المتنبي حجلى وضربى فقط وبحث الفارسي في كتب اللغة ولم يجد ثالثاً لهما . انظر : حاشية شرح المفصل ٢١/٥ .

(2) لعبد الله بن الحجاج الثعلبي .. تجده في المحتسب ٢٧١/٢ ، وشرح المفصل ١٤/٥ ، ٢١ ، والاغاني ٢٦/١٢ ، اللسان ١٥١/٣ ، حجل وانظر : المخصص ١٨٧/٨ ، والمقصور والممدود /١٦٨ .

(3) لسقطت من (ش) .

(4) انظر : الكتاب ١٨٧/٢ جمع ساق .

(5) في (ب) ((فسقه وفسق)) .

(6) في (ب) ((رخنة ورخنات)) .

وفي الصفات يكسر على ((فِعال)) كحِسان و ((أفعال)) كأعراب . وقد يغني ((أفعال)) فيه عن ((فعال)) كما ترى .

فأما جذعان وخلقان . فعلى تنزيل الجِذْع والخلق منزلة الحمل[١] ((وفيه الحمْلان))[٢] وقد يجيء منه فالا يسوغ فيه التكسير فلابد فيه من التصحيح نحو صَنعون ورَجْلان .

وتكسير ((فَعْلَه)) على ((فِعال)) كحِسان وتجمع على طريق التصحيح نحو : حسنات ، و ((فَعل)) في الاسماء وهو أقل من ((فَعل)) يكسر على ((فعال)) فيستغنى به عن ((افعال)) كرجال ، وعلى ((أفعال)) فيستغنى به عن ((فعال)) كأعْجاز . وتجمع ((فَعُلَه)) على ((فَعُل)) كسمرة وثمرة وعلى ((فعلات)) كَسُمرات[٣] وثُمَرات .

وفي الصفات يكسر منه ما يكسر على ((أفعال)) وهو أنجاد وايقاظ والأكثر منه ما لا يكسر أصلاً كما تقول : حذر وحذرون ونَدُسٌ ونَدُسون .

و ((فعِلٌ)) في الاسماء يكسر على ((أفعال)) كأكباد وأوْعال . وعلى ((فُعُول)) كنُمُور ووعُول وعلى ((فِعال)) في حرف واحد على ما انتهى إلينا وهو رخل ورخال وتكسر ((فعَل)) كنقَم وعلى ((فعِل)) بحذف الهاءِ : ككلِم . وفي الصفاتِ يجمعُ جمعَ السلامةَ نحو : وجلون وخفرات . وقد قالوا : نَكِد وأنكاد . وقالوا بعير جرِب ، وابل جَرْبى و ((فَعْلى)) لا تكون إلاّ في الامراض أو ما يجري مجراها من الآفات المستكرهة وكذلك ((فَعالى)) وقالوا : بعيرُ حَبِط وابل حَبَاطى وعلى هذا : رجل حَذِرٌ . ورجال حَذارى .

و ((فُعْل)) في الاسماء يكسر على ((فُعُول)) كبُرود ، وبُرُوج ، وعلى ((فعَال)) كقراط . ويكسر ذلك في المضاعف نحو : خِفاف وعِشاش وعلى ((فُعْلة)) كقُرْطَةَ وحُجْرة ولقتلة ((أفعال)) وقد يستغنى به عن غيره : كأجزاء واهداب قالوا : وقد كسر : فُلْك على ذلك قال الله سبحانه ﴿فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾[٤] وقال عز من قائل ﴿ٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي

---

(١) في (ب) ((الجمل)) وفي (ج) ، (ش) ((الحمل)) .

(٢) ما بين القوسين ساقطة من (ش) .

(٣) في (ب) ((لثمرات)) .

(٤) سورة الشعراء : الآية ١١٩ . يس : الآية ٤١ ، انظر : الكتاب ١٨١/٢ .

الْبَحْرِ﴾[1] وذلك لأن ((فُعْلا)) الموحد كأنه نزل منزلة ((فُعُل)) لتعاقبهما كثيراً على الكلمة الواحدة نحو : رُشْد ورُشُدٌ بخل وبخل . فكسر على ((فُعْل)) كما قالوا : أُسَد وأُسْد .

ويقولون في المعتل اللام ((أفعال)) ((كأمْداء)) وفي المعتل العين ((فِعْلان)) كعيدان وحيتان ولم يقولوا : فيه ((فُعُولا ولا فِعالا ولا فِعلَة)) لئلا تمس العين وهي معتلة حركة تثقل بها .

وتكسر ((فُعْلَه)) على ((فُعَل)) كغرف من الصحيح غير المضاعف ، و : دُرَرٌ من المضاعف و : دُوَل عن معتل العين وكلى من معتل اللام .

وعلى ((فُعَل)) بحذف الهاء وهو عند أكثرهم يعد في الآحاد كدرة ودرر وصوفة وصوف وعلى ((فِعال)) كبرام[2] وعلى ((فُعُلات وفُعَلات)) إن كان صحيحاً غير مضاعف : كغُرُفات ورُكبات انشد :

فلمـــا رأونـــا باديـــاً رُكَبَاتُنـــا   علـى موقـفٍ لا نخلـطُ الجـدَّ بـالهزلِ[3]

بفتح الكاف ، فإن كان مضاعفاً صححوا ، لئلا يحتاج فيه إلى الفك نحو : سُرَات كما قالوا : حُبَات وكذلك ان كان معتل العين : كدُوَلات أو معتل اللام واللام ياء نحو كُلْيات . فإن كانت اللامُ واواً جاز التصحيح كخُطُوات والتكسير على الضم كخطوات لمناسبته الـواو في الصفاتِ يجمعُ جمع السلامةِ نحو : جُدون وجُدَات . وقد يكسر قليلاً على ((أفعال)) في المذكر كحُرّ واحرار وعلى ((فَعَائِل)) في المؤنث : كحُرَة وحَرائِر .

و ((فُعَل)) في الاسماء يكسر على ((فِعْلان)) كصردان وخِزّان . وعلى ((أفْعَال)) للقلةِ وقد يستغنى به كأرباع وأرطاب . وتجمع ((فُعَله)) على ((فُعَل وفُعَلات))[4] كعُشرة وعُشَر وعُشَرات ، ورُطَبَة ورُطَبٌ ورُطَبات ، وفي الصفات يجمع بالواو والنون أو الألف والتاء نحو : حُطَمُون وحُطمات .

---

(١) سورة البقرة : الآية ١٦٤ ، انظر : ابنية الصرف /٣٢٣ .

(٢) زيادة من (ب) .

(٣) لمجهول .. انظر : الكتاب ١٨٢/٢ ، والمقتضب ١٨٩/٢ ، المحتسب ، وشرح المفصل ٢٩/٥ .

(٤) في (ب) ((فعلا)) وفي (ج) و (ش) ((فعله)) .

و ((فُعُل)) في الاسماء يكسر على ((أفعَال)) كأطناب وأعناق ، وفي الصفات أيضاً كجُنُب وأجناب ، والوجه أن يقال : جُنُبٌ للواحدِ والجمع قال تعالى ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾[1] ففيه ثلاثةُ أوجه :

احدها : أن يكون من باب : عُدُل وجُنُب كحُلُم .

والثاني : أن يكون من باب : هِجان فكأنه ((فعيل)) و ((فُعُل)) كما كان ذاك ((فعيل وفعال)) .

والثالث : أن يكون صفةً موضوعةً للواحدِ والجمعِ لا يتوسط كونها مصدراً في الأصلِ ، ونظير ذلك في الاسماء الوُلْد قال :

وقيتك السوء بالآباء والوُلْد[2]

ولا يمتنع لك الجمع بالواو والنون والالفِ والتاء فيما يحمل على الواحد ها هنا .

و ((فِعْل)) في الاسماء يكسرُ على ((فعال)) كبئار ورياح وعلى ((فُعُول)) : كقُدُور وتجيء كذا وفُيُول وعلى ((فُعلان)) كصُرمان[3] وقُنوان وصُنوان ، وعلى ((فعلان)) كقنوان وصنوان .

وعلى ((فعلة)) كقرِدة وديَكة وفيَلة ولقتله ((أفعَال)) كأعْراق وأجياد . و ((أفعل)) كأذؤب ، وقد يكون منه ما لا يجاوزونه إلى غيره كأرْجُل . وتكسر ((فِعْلة)) على ((فِعال)) كلِقاح وحِقاق وعلى ((فِعَل)) يكسر على ((فِعْلٌ)) بحذف الهاء كسِدرٌ وسِدْرَةٌ وقد عرفت ما فيه من الكلام وعلى ((فِعْلات))[4] كحدوات وقلما يستعمل ((فِعَل)) في الصفات على أنهم قالوا : قوم عِدَى . أي أعداء . ومكان سوى أي عَدْل بين مكانين وقد قالوا : لحم زِيمٌ . ويشبه أن يكون هذا على حد قولهم : برمة أعْشار .

و ((فِعِل)) لم يجيء منه من الاسماء إلاّ إبِل وإطِل . وللجمع آبال وآطال . وفي

---

(١) سورة المائدة : الآية ٦ .

(٢) لم أعثر عليه .

(٣) حرك في الكتاب بضم الفاء ١٨٠/٢ والصرم مفردة ويعني مجموعة من الناس .

(٤) انظر : ابنية الصرف /٣٠٠ ، وينسب هذا الرأي للفراء انظر : الهمع ١٨٦/٢ .

الصفات : امرأة بِلز . أي مكتنزة اللحم ، فإن أردت الجمعَ فَعلى وجه التصحيح بلِزات .

والمزيدُ فيه من الثلاثي ، أما أن يكون على أربعةِ أحرف ، ولابد أن تكونَ الزيادةَ للالحاق بأحد الأبنية الخمسةِ المذكورةِ التي للرباعي المجردِ ، أو الستة[1] عند من أثبت ((فُعْلَلا)) فيها كجخدب[2] على نحو : جحدب .

أو لغير الالحاقِ ، فإن كانت للالحاقِ كانت إما من نفس الكلمة كالباء في : شربب الراء في حبر . وذلك في التضعيف .

وأما أحد الحروف الثمانيةُ التي هي ((الهمزةُ واللامُ والياءُ والواوُ والميمُ والتاءُ والنونُ والالفُ)) كشمال وعبدل وعشير وعوسج وزرقم وسنبتة وعنسل وارطى . وإذا زدت عليها السينَ والهاءَ حصلَ لك الحروفُ العشرةُ الموسومة بالزيادةِ ويجمعها قولك : اليومُ تَنساهُ .

وتكسير هذا النحو من الثلاثي المزيد فيه إنما هو بالحاق ألف فيه ثالثة ، كما في الرباعي وفتح الاولِ إن لم يكن مفتوحاً وكسر الثالث الذي صار رابعاً بلحاق الألف قبله إن لم يكنْ مكسوراً اللهم إلاّ إذا كان مدغماً كما في حبر وحبار لو كسرته وذلك نحو : شرابب وشمائل وعَبادِل وعواسِج وزَراقِم وسَنابِت وعَناسِل وعشائر تصح الياء فيه لأن الألف لم يكتنفها ياءان ولا واوان ولا واو وياء ولا ياء و واو .

فاما الياءُ في : عبايل فتنقلب همزة لأنها قريبة من الطرفِ وقد سبقت الالفُ قبلها ياءً أخرى ، وكذلك الواو في : أوائل ، وأيضاً ((الياء)) في جمع ((فَوْعِل)) من البيع ، والواو في جمع ((فَيْعِل)) من القولِ ، ولولا انك تقدر في نحو قولك : الغواور ياءً قبلَ الطرفِ محذوفةً يتحصنُ بها ما قبلها كما يتحصن الواوُ والياءُ في نحو : مِقول ، مخيط ، باللف المقدرة بعدهما لقلت : عوائر . لوقوع الواوِ هنا قبلَ الطرفِ قال :

وكَحَّـــل العيـــنين بـــالعواورِ[3]

---

(١) يراها الكوفيون والاخفش اسما انظر : المزهر ٢٨/٢ .

(٢) انظر : الكتاب ١٩٧/٢ ، المنصف ٢٧/١ روى بضم الدال وفتحها وفتحها على رأي الأخفش .

(٣) لجندل بن المثنى . انظر : الكتاب ٣٧٤/٢ ، والمنصف ٤٩/٢ ، ٥٠/٣ ، والمحتسب ١٠٧/١ ، ٢٩٠ ، والخصائص ١٩٥/١ ، ١٦٤/٣ ، وشرح المفصل ٧٠/٥ ، ٩١/١٠ ، ٩٢ ، والأشموني ٢٩٠/٤ .

وهو جمعُ عوار والوجه فيه العواوير قال :

غَيْـــرَ ميـــلٍ ولا عـــواويرَ في الهيجـا ولا عُـزّلٍ ولا أكْفـالِ[1]

وأيضاً الألفُ في : أراط تصير ياءً ، لأن المدة لا تثبت بعد الكسرة الفا ، وقد ورد السماع ، بتوءم وتؤام على ((فُعال)) بضم الفاء وأنشد :

قالـت لنـا ودمعهـا تُـؤام كالـدر إذ اسـلمه النظـامُ[2]

والأشبه في تُوام ان يكون معدولاً من التوأمين كما كان ثناء معدولاً من الاثنين ، ألا ترى انه لو قال : دمعها توائم . لم يغن غناء توام .

وإن كانت الزيادة لا للالحاق فحكمُها فيما سوى ((أفعَل)) من الصفاتِ و ((فَيعِل)) بكسر العين حكمُ ما للالحاق[3] ، إلاّ ذا كانت احدى المداتِ الثلاثِ وذلك نحو : مَوْرد وموارد ومتين ومتاين . وأيضاً نحو : مِطْعَن ومَطاعن ومعظم ومطاعم في الصفات ولا يجوز التصحيح في مفْعل هذا لاشتراك المذكر والمؤنث فيه ولا من ((مُفْعِل)) إذا اختص بالمؤنثِ من غيرها نحو : مُطفل ومَطافل وذلك لأن المؤنث لا يجمع منه بالألفِ والتاءِ إلاّ ما تصورت فيه الهاء[4] مثبته كما في : مسْلمات ، أو مقدرة كما في : الهندات .

فإن قيل : وما المانع من ان تقدر في نحو : مُطفل أيضاً .

قلنا : تقديرها في هِند اسهلُ من تقديرها في مُطفل ، وذلك لأن الاعلامَ لا تغيرُ صيغها عما وضعت عليه فاما نحو : مُطفِل من الصفات ، فلو قدرت فيه الهاء هذا التقدير للحقت ظاهرة إلى اللفظ ، وعلى هذا : مُرْضع وطامِث . وما معهما كأنْ الموصوف به أخذُ اعم من المؤنث الذي لذلك النوع من الحيوان .

---

(١) للأعشى في ديوانه /١١ .

(٢) لمجهول .. انظر : اللسان ٣٢٨/١٤ (مادة تام) .

(٣) في (ش) ((والاّ)) .

(٤) في (ش) ((مثبيتة)) وفي (ب) و (ج) ((مثبتة)) .

وأيضاً : جنْدُب وجَنادب ، بفتح الدال فيمن لم يثبت ((فُعَلَلا)) في أصول الرباعي ، وأيضاً نحو : أفكُل وأفاكِل ، وكذلك : أبطُح وأباطِح وأدْهُم وأداهم وما يجري مجراهما إذا جعلته اسماً . فإن كان صفة كسر على ((فُعْل)) نحو : أحْمر وحُمْرٌ . وأشْقَر وشُقْر وأعمى وعُمي وأسود وسُوْد .

فإن كانت العين ياء أبدلت من الضمة كسرة نحو : أبْيَض وبِيْضٌ ، لأنك لو ابدلت من الياء واو اشتبه بما عينه واو .

وقد يكسرُ ((أفعَل)) على ((فَعْلى)) وذلك إذا كان يدل به على : مرض أو آفة . أما في النفس : كأنْوَك ونَوْكى ، وأما في البدن : كأجْرَب وجَرْبى ، وأما ((فَيْعَل)) فثقيل لمجيء الكسرة بعد الياء فيما قد كثر حروفه وطالَ ، ولم يستعمل إلاّ في المعتل العين نحو : جَيِّد ولَيِّن ، وإنما ذلك لأن الياءين اتحدتا بالادغام فصارتا كأنهما حرفٌ واحدٌ ، فجوز فيه ذلك من حيث ان الكلمة لم تطل في الظاهر طولَ صَيْرِف فيستثقل فيها ما يستثقل فيه وصارت الكسرة فيها كأنها على الثاني لا بعد الثاني .

ومن ثم ما جمعٍ على ((أفعال)) في نحو : مَيْت وأموات وقَيْل وأقوال . ولم يكنْ من الردَّ إلى الاصلِ بدٌ ، لأنَّ التكسيرَ لا تورد فيه الزيادةُ إلاّ بعدَ استيفاء الاصولِ فقد قيل : أقيال ، على التوهم من حيث غلب عليه التخفيف في قولهم : قيل ، فنسبوا فيه الأصل وقد يكسر على ((فِعال)) نحو : جيد وجِياد كما يكسر ((فعيل)) على ((فِعال)) ولا يفترقان هنا إلاّ من جهة اعتبار التقدم والتأخر بين الكسرة والسكون في الياءين .

وأيضـاً يكسـر علـى ((افعـلاء)) كأبينـاء نظـراً إلى اعتلالـه وقـد سمـع : بينـاء علـى ((فَعْلاء)) وقد قالوا : أيِّم وأيَامى على ((فَعَالى)) وميّت وموتى على ((فَعْلى)) .

وقد يجمع ((فَيْعِل)) هذا على ((فَياعِل)) نحو خَيِّر وخياير على ما عرفت من الاعلالِ .

فإن كان ((فَيْعَل)) هذا للعاقل جاز ان يجمع غير مكسر نحو : قَيِّمون وبيِّعات .

واعلم ان الهاء في نحو منزلة وصومعة شرطها في التكسير ان تحذف قبل التكسير ثـم لا ترد بعد ذلك تقول في تكسيرهما : منازل وصَوامع ، كمـا تقـول في : خَرْعَبَة خَراعِب ، وقد تزاد الهاء في أحرف نحو : صَياقلة وصَيارِفَة ، وأكثر ما يكون ذلك في الاسماء المعرفة : كالموازِجة والجواربة يقال : مَوازِج وموازِجة وجوارب وجواربة وأيضاً كَيْلِجَة

وكَيالج[1] . على حد : صَوْمَعَة وصَوامع وكَيالجة ، على حد صيارفة .

فإن كسرت للنسب نحو ك المنذر ومستمع كتصحيحك الاشعر في نحو قولك : الاشعرون . قلت : المناذرةُ والمسامعة ، وقد يقال فيه الاشعرُ أيضاً : أشاعِرة . ولابد ها هنا من لزوم الهاء ، لأنه جعل كالعلامة للنسب فإن حذفتها فلنوع من التوسع .

و ((مفاعلة)) وما معها بناء غير ((مفاعل)) قد أوردناه مفرداً على حياله كما عرفت . وأما المدات الثلاث فهي :

الالفُ ثانيةً ، في ((فاعِل وفاعَل)) وثالثة في ((فَعَال وفُعال وفِعال)) ورابعة في ((فعلَى وفُعْلى وفعْلى)) للتأنيث .

والواو في ((فُعول)) والياء في ((فعيل)) .

((ففاعل)) في الاسماء يكسر على ((فواعل)) كخواتم وحوائط ، وعلى ((فُعْلان)) كفالق من الأرض وفُلقان ، وحاير وحُوْران ، وغالٌ من الأرض وغُلان ، وعلى ((فعلان)) كحيتان وحيطان وعلى ((فَعَل)) كماعز ومَعْز وهو قليل وعلى قلته قد يمكن أن يقال فيه أن معزاً اسم للجنس أولي ليس مرتباً على ماعز .

وفي الصفات يكسر على ((فَعْل)) : كنزل وشَهْد ويوم غيب وحَيْض[2] وعقى وغزى وعلى ((فُعَّال)) كضُرَّاب وزُوَّار غُيَّاب وعلى ((فُعَّل)) كنزل وعوَّط وعلى ((فُعلاء)) كشُعراء وعُلماء وعلى ((فُعْلان)) كشُبَّان ورُعيان وعلى ((فِعال)) كصحاب وجياع ورعاء . وأيضاً على ((فَعْل)) كصَحْب وشَرْب وركْبْ وطير وعلى ((فعَل))[3] كقَعَد وغَيب . وعلى ((فَعيل)) كغريب وغُربى[4] . وعلى ((فَعَالة وفِعَالة)) في حرف واحد يقولون : صحَابة وقد تكسر منها الصادُ وعلى ((فُعْلة)) نحو فُرْهة في : فارِه ، وصُحْبةٌ في صاحِب .

---

(١) في (ب) لنسب نحو : المدد ومستمع في (ج) ((مسمع)) .

(٢) في (ج) ((حنص)) .

(٣) فعل غير موجود في (ب) .

(٤) في (ج) ((غربا)) .

وكل واحد من هذه الابنية الستة قد يقال فيه انه بناء الواحد وضع في أول أحواله على المعنى الجمعي كما قالوا : ذود وخيل ويكسر أيضاً على ((فَعَلَه)) إن كانت اللام صحيحة : كالكتبة[1] والعَمَلة وكالباعة والساقة أو كالحوكة[2] . وعلى ((فُعَلَةُ)) إن كانت اللام معتلة : كالغُزاة والبُناة ، جعل ذلك فرقاً بينهما فارقاً وقالوا : هالك وهَلْكى ، على ((فَعْلى)) إنما يكسر عليها ما يدل على الاصابة في نفس أو بدن . وقالوا : هالك وهَوالك وفارس وفَوارِس وناكس ونَواكِس للاذقان ونحوها ، شبهت هذه الثلاثة بالأسماء الصريحة ولا يقاس عليها غيرها .

تكسر ((فاعِلة)) اسماً كانت أو صفة على ((فَواعِل)) نحو : عَواقِب وضَوارِب ويكسر عليه ((فاعل)) إذا كان للمؤنث نحو : حواسر وحوائض . وكذلك ان كان لمذكر غير عاقل نحو : بَوازِل في جمع بازِل ، وحوادِث في جمع حادث والصحيح شائع في هذا البناء كثير نحو : ثائبون وثائبات ((فَاعَل)) بفتح العين لا يجيء إلاّ اسماً . ويكسر على ((فواعل)) نحو : طابَع وطوابع ، وطابَق وطوابِق .

ولا تكاد تجد في لغة العرب ((فوعل ولا فيعل)) فإن سميت بعَوتَب أو ارتجلت ضَيْرباً على قبحه ، وأردت التكسير كما في كثير من الاسماء الاعجمية نحو : قَوْمَس وكَيْلَج قلت : عَواتِبْ وقَوامِس ، وأيضاً ضَيارِب وكَيالِج ، أعدت الواو والياء بأعيانهما ، لأن هذا الموضع ليس موضع زيادة معروفة في كلامهم ، فالواقع فيه من الحروف ، يكون حكمه حكَم الاصلِ أو ما يجري مجرى الأصل - اعني حروف الالحاق .

و ((فَعَال)) في الاسماء يكسر لادنى العدد على ((أفعِلَة)) إن كان مذكراً كقذل وأقْذِلَة وفَدان وأفدنة .

وعلى ((أفعُل)) ان كان مؤنثاً : كاتانٍ وآاتن[3] وعَناق وأعْنَق . خص المذكر بأوفر

---

(١) في (ب) ((كالكنية)) .

(٢) في (ب) ((كالحركة)) وفي (ج) ((كالحوكة)) وفي (ش) ((كالحولة)) .

((حوكة)) وهو من الشاذ عن القياس المطرد في الاستعمال صحت الواو فيه لأنهم شبهوا حركة العين بالألف التابعة لها بحرف اللين التابع لها فكان فعلاً وفعال . اللسان ٣٠٠/١٢ مادة حوك .

(٣) آ اتن وفي سيبويه ١٩٤/٢ ((آتن)) .

البناءين حروفاً كما قالوا : خمسة وخمس .

وللتكثير من العدد ((فُعُل)) و ((فُعْل)) كقُذُل وفُدُن وقد يخففان و ((فُعُول)) كعُنُوق .

فإن كانت اللام معتلة لم يتجاوز ((أفعِلَة)) في المذكر إلى ((فُعْل)) تحرياً للخفة وذلك نحو : قِباء وأقْبية وعطاء وأعطية . ولو قلت : عطو لقلت عطى كما تقول : في جمع : ثُني ثني .

وأنت بمندوحة عن هذا (إذ) امكنك ان تستغني عنه بغيره ، وقد يستغنى أيضاً ((بفُعُل)) كسُحُب عن ((أفعِلة)) وعلى اسماء واسمية للمطر فيمَنْ ذكَّر ومَنْ انثَ قال : سُمِي على ((فعول)) قال :

تلفــــــه الارواحُ والسُـــــــمِيُّ[1]

وفي الصفاتِ يكسر على ((فُعُل)) إن كانت العين صحيحة و ((فعل)) إن كانت معتلة ، سواء كان للمذكر أو المؤنث ، إذ ليس يلحقه الهاءُ وذلك نحو : رَجُلٌ جواد . ورِجَال جُود . وامرأة صنَاع ونسوة صنع فلهذا لم يجزْ ان يجمع جمع السلامة نحو : جودون وصناعات .

وتكسر ((فَعَالة)) ولا تكون إلاّ اسماً على ((فَعائِل)) كحَمائِم ، وعلى ((فعال)) بنزع هاء الافراد كفطاء وحمام . وقالوا : أضاَءة بالمد . وأضاء على ((فعال)) : وفُعال .

في الاسماء يكسر في القليل على أفعله كاغربة وافئدة وعلى ((أفعُل)) إن كان مؤنثاً كأعقُب وفي الكثير على ((فِعلان)) كغِلمان وذِبان وجيران .

وعلى ((فُعْلان)) كرفان وحُوْران . وقد يكسر على ((فِعلَه)) وذلك : غلام وغِلْمَة وفَعْلَة هذا يستعمل في العدد القليل حيث لا يوجد ((أفعلة)) فإن قيل : فأغَيْلمة تصغير أغلِمة . قلنا : نعم لكنه تصغيرٌ مكبرٌ مرفوضٌ وكذلك : أُصيْبية .

وقد روي : ذباب وذبَ على ((فُعل)) وفي الصفات يكسرُ على ((فُعْلان)) كشُجعان

---

(1) للعجاج كما في ديوانه /٦٩ وتمامه :

في دفء ارطـــــأة لهــــا جـــــني

وعلى ((فِعْلاء)) كشجْعاء . وعلى ((فِعال)) أيضاً كطوال في جمع طُوال .

وتجمع ((فُعَالة)) في الاسماء على ((فَعائل)) كذُوائِب وعلى ((فُعال)) كمُلاء وعلى ((فعلات)) في التصحيح : كعُراضات .

و ((فِعَال)) في الاسماءِ يكسرُ في القليل على ((أفعِلَه)) إن كان مذكراً : كألسِنَة وأحْمِرَة .

وعلى ((أفعُل)) إن كان مؤنثاً : كألسن وأشمل ، وفي الكثير على ((فُعُل)) و ((فُعْل)) كُفُرش[1] وفُرْش .

وقد يستغنى بالقليل عن الكثير في المضاعفِ والمعتلِ اللام فيقالُ : أعنه وأخبية ولا يقال : عنن[2] ولا خُبي وإن كان الاعتلال في موضع العين جازَ فيه ((أفعِلة)) و ((فُعْل)) كرواق وأروقة[3] وعيان وأعينة وعُين[4] .

وقد يجوز فيما عينه ياء ((فُعُل)) كعُينُ بضم الياء . ولا يجوز ذلك في : رُوُق ، لأن الضمةَ على الواو اثقلُ منها على الياء .

وقد يجمع : حِمار على حَمير ، وفيه من القول ما قدْ عرفتَ .

وفي الصفات ويستوي فيه المذكر والمؤنث يكسر على ((فُعُل)) كِنقاب ونُقُب ودلاث ودُلُث ، وقد ينزل منزلة ((فَعيل)) فيكسر على ((فِعال)) : كما يكسرُ على ((فعيل)) وذلك دِرع دِلاص وأدرع دِلاص كما يقال : ظَريف وظِراف ، وتكسر ولا تكون إلاّ في الاسماء على ((فَعائِل)) كرَسائِل فإن صححت فقلت : رِسالات كان لك ذلكَ .

و ((فَعْلى)) في الاسماء قلما تكسرُ : كسلمى والعوى في الإعلام : وشَروى وعَلقى عند من لم يصرف في الاسماءِ المفيدة غير المصادر : ولَوْمى ونَجْوى في المصادر وقد

---

(١) الكتاب ١٩٢/٢ وإن شئت خففت جميع هذا في لغة تميم . وربما عنوا ببناء أكثر العدد أدنى العدد كما فعلوا ذلك بما ذكرنا من بنات الثلاثة وذلك قولهم ((ثلاثة جدرو ثلاثة كتب)) .

(٢) في (ب) ((عني)) وفي (ج) ((عتن)) وفي (ش) ((عين)) .

(٣) انظر : الكتاب ١٩٢/٢ ، وينسب ذلك للبني تميم .

(٤) وافق الفرخاني سيبويه في كون حمير جمع حمار وقياسه أن يكون فعل ، وغير سيبويه لا يرى فعيل من أبنية الجموع وإنما يراه اسم جمع . انظر : الكتاب ١٩٩/٢ ، وأبنية الصرف ٣٣٢/ .

يوصف بها الجماعة كما في قال تعالى ﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَىٰ﴾[1] فإن كسر شيء من ذلك فعلى ((فَعالى)) كالفَتاوى والدَعاوى .

وفي الصفات تكسر على فِعال ((كَغرثى وغِراث وعَطْشى وعِطاش وعَجلى وعِجال))[2] وعلى ((فَعالى)) كحَيرى وحَيارى وسَكْرى وسَكارى وغيري وغَيارى . وبعض ذلك قد يضم أوله فيصر على ((فُعالى)) كسُكارى وعُجالى قال الله عز من قائل ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ﴾[3] .

والمذكر ويكون على ((فعلان)) يشارك المؤنث في كل واحد من هذه الابنية الثلاثة كما شارك ((افعل)) الموضوع للوصفية ((فعلاءة)) في ((فُعْل)) كحُمْر وصُفْر ، وذلك لأن كلَّ واحدِ منهما لما باين مؤنثه في الافراد ، غايةُ المباينة بارتجال الصيغةِ المفردة له وافقه في الجمع ليكونَ هذا جبراً لذاك من ثم لم يجزْ فيهما جمعُ التصحيح على ما أنبأك به قبلُ بعون الله تعالى .

و ((فُعْلى)) في الاسماء لا يشيع تكسيرها[4] : كجُروى في الإعلام وبُهمى وحُمّى في المفيدة التي ليست بمصادرَ : وزُلفى وبشرى ورُجعى في المصادر ، وقد قالوا : رُؤيا رُؤى على ((فُعَل)) وقد يجوزُ فيها التصحيحُ بالألفِ والتاء قالوا : حُميات .

وفي الصفات تنقسمُ قسمين ((فَعْلى أفعَل)) ولا تستعمل إلاّ في الإضافة أو مع الألف واللام وقد مرّ لك هذا ، وتكسر على ((فُعَل)) كالصُغَر والكُبَر والعُلي والطُول وبازائها من المذكر والاصاغر والاكابرِ والاعالي والاطاولِ ، ويجوزُ فيها التصحيح كالصغرياتِ والاولياتِ ، وبازائها الاكبرونَ والاعلون قال تعالى ﴿وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ﴾[5] ولا يستعمل الصُغَر وما معه إلاّ معَ الالفِ واللام أو مضافاً ، و ((فُعْلى)) ليس لها ((أفعل)) تكسر تارة على ((فَعالى)) كحَبالى وأخرى على ((فِعال)) كإناث ، فتحذف منها علامة التأنيث

---

(١) سورة الإسراء : الآية ٤٧ .

(٢) ما بين السوقين ساقط في (ج) .

(٣) سورة الحج : الآية ٢ .

(٤) في (ب) جزوى ، وفي (ج) ((حُزوى)) .

(٥) سورة آل عمران : الآية ١٣٩ ، محمد : الآية ٣٥ .

التي هي الألف من غير عوض ، كما في الصغر وغِراث وقالوا : شاة رُبّى وللجميع رِباب على ((فُعَال)) وليس هذا شيئاً يقاس عليه غيره .

والتصحيحُ جائزٌ فيما ظهرت فيه الوصفية من هذا الصنف ظهوراً بينا كحُبليات و ((فعْلى)) في الاسماء تكسر على ((فَعَالى)) كذفْرى وذَفَارى وقد قالوا ذَفَار على ((فعال وفَعال)) وهو الأصل في التكسير هنا تنقلب فيه الالفُ ياءً لانكسار ما قبلها و ((فُعَالى)) إنما عدل إليه وأخذ به لتسلم فيه الألف التي للتأنيث بحالها كما قالوا : حبيلى وبخاتى . حيث أعادوا الزيادة سالمة كما هي فكثر ذلك وشاع وربما استغنى به عن غيره كما قالوا : حَبالى وسَكارى ومن قال : ذَفار قال : ليست الياء في بخاتى على حدها في بختى بل ((فَعالى)) هنا حكمه حكم ((فعاليل)) ولمن يغلب ((فَعالى)) ان يحتج : بَهراوى ومَطايا ومَهارى فيقول : انهم قد جعلوا أواخر هذه الكلم الألفات تحرياً للخفةِ ، والكسرة لأجلها فتحةً ولا ألف للتأنيث في شيء من احادِها ، فلان يتوخى ذلك مع الامكان فيما[1] واحدة ألفُ التأنيث ليحصلَ التشاكل كما في : قائِمة وقائِمات . أولى ولا تكسر الذكرى ونحوها من المصادر وفي الصفاتِ لم يستعمل منها إلاّ قسمة ضِيزى ومشية حيكى .

ولم يسمع فيهما التكسير على ان اصحابنا رحمهم الله قد حملوها على ((فُعْلى)) بضم الفاء قالوا : فانقلبت الضمة كسرةً لمكانِ الياء ، كما انقلبت الياءُ واواً لمكان الضمة في : الطُوبى والكوسى إذا استعمل استعمال الاسماء فهذه ثلاثة ابنيةُ يشارك الالحاق التأنيث في اثنين منها – اعني في ((فَعْلى وفعلى)) – كأرطى فيمن قال : ما روط وعَلقى فيمن[2] قال : عَلْقاة أو نون ، وتنزى[3] فيمن نون كمعزى وكيْصى وعِزهاة ، ويختص التأنيث بواحد منها هو ((فعلى)) لأنه لم يرد فعلل في الرباعيات ورودا مسلما .

ومن أثبت[4] ذلك فله : بَهماة وبُهمى لو روى فيها التنوين .

---

(١) في نسخة (ب) حاشية ((في تحرز من تكسير نحو : حبارى وقاصعاء)) وفي متن (ش) مؤشراً عليها بأنها حاشية وفي نسخة (ج) لم تذكر .

(٢) في (ش) ((فيما)) .

(٣) في (ب) ((بترى)) .

(٤) ما بين القوسين انتقال انظر : في (ب) .

وقد توجد الألف رابعة في ابنية غير هذه تخص التأنيثَ : كالأربى وشُعبى وهما على ((فُعْلى)) وكالمِرطى ودقرى وهما على ((فعلى)) وذلك لأنهم لم يستعملوا في أصول الرباعي ((فعْلل وفعلل)) وكلما كانت الكلمة أقل استعمالاً كان التكسير عنها أبعد .

و ((فَعُول)) في الاسماء يكسر للقليل على ((أفعِلَة)) كأقعِدَة وأخرِقَة ، وللكثير على ((فُعُل)) كقُدُم و ((فُعل)) كعُمُد و ((فِعلان)) كعِدان و ((أفعال)) كأعْداء وافلاء في المعتل اللام ، ولا يستقيم فيه ((فِعلان ولا فعل)) : فإن اختص بالمؤنث فربما قيل فيه ((فَعائل)) كقَلائِص .

وفي الصفات يكسر على ((فُعُل)) كصُبُر للرجال والنساء .

فإن اختصَ بالمؤنث ففي الأكثر يكسرُ على ((فَعائل)) : كعَجائز .

وقد يجيء فيه ((فعل)) على الأصل يقولون : للواله[1] : عَجُول والجمع عُجُل ، لا غير كما يستغنى عن الشيء بالشيء ، ولا يجمع ((فَعول)) جمع السلامة ، لأن جمع السلامة مبني على افتراق جهتي التذكير والتأنيث .

و ((فَعُول)) هذا يشترك فيه المذكرُ والمؤنثُ فاما قولهم للمرأة : عَدُو وعدوة فمحمول إلى الشذوذ لا عبرة به .

وتكسر ((فَعُولَة)) في الاسماء على ((فَعائل)) كحَلائب ، وقد يجمع على ((فَعُولات)) كحَلُوبات وحَمولات .

و ((فَعيل)) في الاسماء يكسر للقليل على ((أفعِلة)) : كأجْرِبَة وللكثير على ((فُعْلان)) ككتبان وعلى ((فِعْلان)) كظِلمان وقربان ، وعلى ((فُعُل)) كقُضُب وسُرور وعلى ((أفعِلاء)) كأنصباء وأربِعاء وعلى ((فِعْلَة)) يقولون : صبي وصِبْيَة فيستغنى به عن أصْبِية[2] .

وفي الصفات يكسر على ((فُعَلاء)) كظُرَفاء[3] وحُكماء .

---

(١) في (ب) فقط ((الموالة)) .

(٢) الكتاب ١٣٩/٢ وكأنهم حقروا اغلمه واصبية وذلك ان افعلة يجمع به فعال وفعيل .

(٣) انظر : الكتاب ٢٠٧/٢ ويقصد ان الياء المتحركة إذا كان قبلها الفتح تقلب الفاً كما في بيع ونيب . وكذلك الحال مع الواو المتحركة المسبوقة بالفتحة نحو دار ودور .

وعلى ((أفعِلاء)) كأشدّاء ، والباء من المضاعف ، وأصفياء وأتقياء من المعتل اللام .

وقد يوجد في المضاعف أيضاً ((أفعِلَة)) يكون يعرض الادغام : كأشحة ، وعلى ((فُعُل)) كنذير ونُذُر وثَنيّ وثني[1] .

وعلى ((فِعال)) ككِرام وعلى ((أفعال)) كأشراف .

وقد قالوا : ظريف وظروف .

فاما ثنيان وخِصيان فعلى التشبيه بكثبان وظُلمان كما كان : فَصيل وفِصال . على التشبيه بظريف وظِراف أي على توهم الوصفية فيه .

وقد يكون ((فَعيل)) بمعنى ((مَفْعُول)) فيستوي فيه المذكر والمؤنث فلا يجمع جمع التصحيح فيكسر على ((فَعْلى)) وأكثر ما يكون ذلك في الأمراض والآفات نحو : جَريح وجَرْحى وقَتيل وقَتْلى .

وعلى ((فُعَلاء)) كأسراء فإن كانَ بمعنى ((فاعِل)) جاز لك فيه جمع التصحيح نحو : كريمون وحَكيمون . لأن ((فَعيلا)) هذا يلحقه الهاء للمؤنثِ وقد يكسر على ((فَعْلى وفَعَالى)) ما يدل على ((انفعال)) ما ونقص . وإن كان ليس بمعنى مَفْعُول وذلك نحو : مريض ومَرْضَى ويتيم ويَتامى . وقالوا : اسير وأسارى على ((فُعالى)) بضم الفاء ، ويمكن أن يكون : أُسارى ها هنا جمع اسرى كسكرى وسَكارى .

وتكسر ((فَعيلَة)) في الاسماء على ((فَعائِل)) كصَحائف .

فإن كانت اللام ياءً التقت هي ومدة ((فَعَائِل)) الثانية قبل ان تقومَ همزةٌ فتقدم الياءُ مفتوحةً وتؤخر المدةُ فيصير الاسم على ((فَعَالى)) كقَضايا وإذ قد حولوا : مدار مدارى . بأن صيروا الياء الفاً والكسرةَ فتحةً تحرياً للخفة مع صحة ما قبل اللامِ في مدار ، فلأن يلزموا ذلك هنا أولى إذ قد الجأتهم الضرورة إلى ذلك .

فإن كانت اللامُ همزةً كما في : خطيئة وخطااء[2] انقلبت ياء لمكان الكسرة المقدرة قبلها وأنها لو بقيت سالمة لاجتمعت همزتان ، وهم قد قلبوا الهمزة الواحدة في نحو : شائك السلاح . بعد أن اخروها إلى الطرف فقالوا : شاكي السلاح . فهذه اجدر ان

---

(١) كتبت في النسخ ((ثني)) وفي سيبويه ٢٠٨/٢ ((ثنٍ)) .

(٢) في (ب) ((خطاء)) وفي (ج) ((خطائي)) ورسمت كما هي في (ش) .

تقلبَ سيما وهي موشحةً لأن تقلعَ عن موضعها فتنقل قدما . ثم باقي العمل بها كالعمل بقضايا ، وكذلك الشأن في ياء : مطية وبلية . التي اصلها الواو ، وهذا شأن ((فعائل)) سواء كسر عليها ((فعيلة)) كما ذكرنا أو ((فعَالة)) كعظاية حيث قالوا : عظايا أو غير ذلك ، فإن اتفق ان تكون اللامُ واواً ومع ذلك حية[1] كالتي في : هراوة وأداة ، اعدتها في الجمع نقلت : هراوى وأداوى ، وذلك أنك لما قدرت هراء أو فقبل[2] ان قلبت الواو ياء قدمت الواو وفتحتها لتسلمَ المدةُ التي هي بازاءِ مدة ((فعالة)) الفا بعد الواو فقلت : هراوى هذا هو الاعلال بطريق العكس .

وقد يمكن أيضاً على طريق الابدالِ وذلك بأن تجعل المدةَ الثانيةَ في ((فعَائل))[3] همزة يلفظ بها مكسورة وبعدها الياء إما أصلية أو في حكمها كما في : قضائي وبلائي . وإما عن الواو كما في : هرائي ، وأما عن الهمزة كما في : خطائي . وهذه الياء تسقط بلحاقِ التنوينِ حالتي الرفع والجر كما في : قواص ومعان ، ولو سقطت لبقيت الهمزة ضاحية على الطرفِ نحو : قضاء وهراء وخطاء فأول ما في ذلك ان يشتبه ((بفعال)) ثم إن هذه الهمزة لا يليق بها الطرف لأنها عن المدة التي تلحق ثانية بعد العين في ((فِعَال وفَعُول وفعِيل)) .

إنما انقلبت همزةً لمكان ألفِ ((فعائل)) التي لحقت قبلها لتفصل بينها وبين اللام كما حصلت في الواحد بين العينِ وبين اللامِ ، فلو وقعت طرفاً لبطل بها الغرض ومع ذلك حكمها حكم المدة فلابد لها من واقٍ تعتمد عليه وتتحصن به بعدها فابدلوا من الكسرة الفتحةَ ، ومن الياء الفاً كما في : مدارى فصار التقدير : قضااءا وهرااءا[4] وخطااءا . فالهمزة ثقيلةٌ وقد تكنفها الالفانِ ، فأبدلوا منها الواوَ في : هراوى وإداوى . لتدل على ان آخر المفرد كان واوا صحيحة غير معتلة وإن كانت هذه غيرَ واقعةِ موقعها ، والياء في : قضايا وبلايا لتدل على الياءين في قضية وبلية ، وأيضاً في خطايا يكون زوال المستكره

---

(١) في (ج) ((جيه)) .

(٢) في (ب) لما قدرت هذا واواً فعيل وفي (ج) ((هراء أو فعيل)) .

(٣) الانصاف ٨٠٥/٢ مسألة ١١٦ .

(٤) في (ج) رسمت على الشكل الآتي قضاااا وهرااا وخطأا .

الثقيل باخفَ مجانسية ، وليس لك ان تحتج بياء ((فَعيلة)) فإن الياء والواو والألف هنا في حكم شيء واحدٍ فإن جعلت ابدالَ الياءِ أو الواو في الهمزة قبل ابدالِ الفتحةِ من الكسرةِ ، والالفِ من الياءِ الأخيرة كان لكَ ذلكَ . وقد يستمر كل واحد من طَريقي العكسِ والابدالِ في رواية وروايا ، وزاوية وزوايا وإن كان هذا على ((فواعل)) وما بعد الألف فيه أصلاً لا كهمزة ((فَعائل)) أما بالعكس[1] فبان تنزل الواوُ الثانيةُ في : رواوى منزلةَ المدةِ الثانية في ((فَعَائل)) فتقدمَ الياء وتفتحها وتؤخرَ الواو ألفاً .

وأما الابدال : فبان تنزلها مهزلة الهمزة المتحصلة في ((فعائل)) ، ولا شك ان رواوى وزواوى اثقل من رَوَايا لما فيهما من اجتماع الامثال ، فإن كسرة : مرآة ولابد ان يكون ((مفاعل))[2] كان لك فيه وجهان :

أحدهما : مرايا على العكسِ أو الابدال كما في : روايا ، لأن الهمزة هنا ، وإن كانت أصلية كالواوِ الثانية في : رواوى . فإنها مناسبة لحروف اللينِ ومتسلط عليها الاعلالُ كثيراً .

والثاني : مراء كمراع ، على التصحيح ، والنظر في هذه المسائل إنما هو نظر تصريفي ليس بنظرِ نحوي على ما أراك عرفته وكذلك ما أنظرناه إلى الآن .

ولابد في العلوم من ان يستعين بعضها ببعض والشرطُ أن يردَ إلى كل منها ما يليق به ويندرج تحته ومن الله المعونة .

وعلى ((فُعُل)) : كسُفُن وصُحُف ، ولا يكون ذلك إلاّ في الصحيح وفي الصفات على ((فعال)) كظريفة وظِراف سلكوا به مسلكَ المذكرِ .

وعلى ((فَعائِل)) كصحائح ولا يمتنعُ التصحيح في ((فَعِيلة)) اسماً كانت أو صفة : كصَحيفات وغريرات .

ومنه[3] أن يكون – اعني المزيدَ فيه من الثلاثي – على أكثر من أربعةِ أحرفٍ ، فلا يخلو من أن يكون في آخره زيادتان زيدتا معاً ، فهما في حكم شيء واحد كالفي ((فَعْلاء)) والألف والنون في آخر ((فَعْلان)) وياءي النسب في نحو : بختيّ وزليّة . أو لا يكون كذلك .

---

(١) في (ش) فقط ((بالعكس)) .

(٢) سيبويه وزنها على فعائل . الكتاب ٢٠٨/٢ .

(٣) في الأصل ((وأما وعليها ومنه)) وفي النسخ (ب) ، (ش) ((ومنه)) فقط .

أما ما في آخره الفُ التأنيث فقد يكون على ((فَعْلاء)) وتكسيرها ان كانت اسماً على ((فَعَالى)) كصَحارى وعلى ((فِعال)) كصِحار ، وإن كانت صفة فعلى ((فعَالى وفعال)) إن لم يكن لها افعل كعَذارى وعِذار ، فإن كان لها ((افعل)) فعلى فعل ، كحمر وصفر .

فإن استعملت استعمالَ الاسماء فعلى ((فِعال)) كبِراق وبِطاح ، ويجوز لك فيها كلها التصحيحُ إلاّ في نحو : حَمْراء لما اومأنا إليه قبل .

وقد يكون على ((فُعَلاء)) وتكسيرها - ان كانت اسماً - على ((فُعَال)) كفُوات ، وإن كانت صفة فعلى ((فِعال)) كنِفاس وعِشار ، وقد تجمع ((فُعَلاوات)) كنُفَساوات وعُشَراوات .

وقد عرفتْ تقاسمُ الالحاقِ والتأنيثِ هذه الاوزانَ التي في أواخرها الالفان .

وقد تكون على ((فَاعلاء)) ولا تكون إلاّ من اسماً وتكسيرها على ((فَواعل)) بحذف الألفين كما لو كسرت ((فاعلاً)) تقول : قَواصع وسواب .

وقد تكون على ((فُنْعَلاء)) وتكسيرها في الاسماء على ((فَنَاعِل)) كخَنافس ، لابد ان تحذف الالفين لأن الاسم كان قد بقي بعدها على أربعةِ أحرفٍ كما حذفوا الثانية من : صحراء في صَحارى وصَحار ، وكما حذفوا الواحدة التي في انثى من : اناثٍ . على انه لم يبق بعدها إلاّ ثلاثةُ احرف اصلية لا عوض فيها عن الفِ التأنيث كما في : صَحارى ونحوها .

وحكم ما سوى ذلك من أبنية التأنيث التي يوجد قبل الألفين فيها اربعة احرف أو أكثر حكم : قاصِعاء وخُنْفَساء . تقول في تكسير : بَروكا وبراكاء . لو اضطررت إليه برائك تحذفُ الألفين وكذلك القياس في تكسير متيوساء مثاييس كما تكسر لغيزى[1] وليست الياء فيه موردة للتصغير على : لغاغيز ، وعلى هذا المنهاج .

وقد علمت ان الاسم كلما كان اقلّ استعمالاً كان احرى ان لا يشيع فيه التكسير وما لم يحتج إلى استعماله لم ينتفع بارتجاله على أنهم قد قالوا : الثلاثاوات ، فاثبتوا الفاً واحدة وأبدلوا من الأخرى واواً ، ويجوز لك على هذا الحد ان تقول : براكاوات ونحو ذلك ، وهذا داخل في جمعِ التصحيح لأن البدل والمبدل منه هنا في حكم شيءٍ واحدٍ .

---

(١) في (ش) ((الغيزي)) .

وأما ((فُعَالى)) في الواحد : كسُماني ، فقد يجمع على ((فُعاليات)) كسُمانيات وقد يكتفى بها في الدلالة على الآحاد كما يدل بالنوع على ما تحته من الاشخاص .

وأما ما في آخره الألف والنون فمنه ما يكون اسماً سمع فيه التكسير : كحُومان وسُلطان وسرحان يكسر على : حَوامين وسَلاطين وسراحين .

وكإنسان يكسر على : انسانية وهو ((فعَالية)) .

وكظِرَبان يكسر على ظرابي وعلى ظربى وعلى ظرب قال :

قبحتم يا ظربا مجحرة[1] .

وكضبعان يكسر على : ضِباع ، وكَطيْلسان يكسر على : طَيالسة ، وقد يقال طيالس ، وكورْشان يكسر على : وراشين ، وكروان يكسر على : كراوين قالوا وعلى : كرْوان أيضاً قال ذو الرمّة .

مِنْ آل أبي موسى ترى القومَ حولَهُ كأنهم الكِرْوان أبْصَرْنَ بازِيا[2]

ومنه ما يكون اسماً غير مكسر وأكثر ما يكون ذلك في الاجناس : كالسعدانِ والمُرْجان والزعفران .

ومنه ما يكون صفة مؤنثة ((فَعْلى)) ويلزم ان يكون على ((فَعْلان)) ويشارك المؤنث في التكسير فيكسر على ((فعال)) كغَضْبان وغِضاب وضمآن وظماء ، وعلى ((فعَالى)) كغيران وغَيارى وسكران وسَكارى وعلى ((فُعَالى)) بضم الفاء ككسلان وكُسَالى . وسكران وسُكَارى وعلى ((فَعْلى)) سكران وسَكْرى ، وقد يمكن أن يحمل على هذا : شتى على : شتان مقدراً في صفة الواحد ولا يجمع شيء من ذلك جمع السلامة لما قد اطلعت عليه بمشيئة الله تعالى .

ومنه ما يكون صفة تلحقه الهاءُ للمؤنث نحو : نَدْمان ونَدْمانه . يكسر على : نِدام ونَدَامى ، وخُمْصان وخُمْصانة[3] ، تكسره على : خِماص وعُرْيان وعُرْيانه كسر على :

---

(١) أنشد الاصبعي . وبعده : أو الوبار يبتدرن الحجرة – وفي التكملة ونسب للحضين بن كبير أمير بوعى – رجى .

(٢) ديوان ذي الرمّة /٦٤٥ .

(٣) في (ش) ((يكسره)) .

عُراة ويستغنى به عن غيره ، ويجوز في هذا كله التصحيح لارتفاع السبب المانع منه .

وأما ما في آخره ياء النسب فمنه ما يستعمل استعمال الاسماء ، فإن كان على ثلاثة احرف اوسطها ساكن أخذ الياءان معه كشيء واحد ، وكسر على ((فعالى)) كأنه على ((فعاليل)) : وذلك نحو : بُختي وبُخاتي وحَولي وحَوالي وزلية وزلالي ومهري ومهاري وقد قالوا : مهار ومهاري . على حذف احدى الياءين حيث جعلوهما من الأصل توهما وليس هذا شيئاً يقاسُ عليه وإنما شبه : بعَذار وعَذارى ، حيث حذفوا الألف الثانية ، فإن لم يكن أوسطها ساكناً لم يكسر لم يكسر الاسم فلم يبق فيه إلاّ التصحيح وذلك نحو : عَدني وعدنيات للأثواب . والعلة في امتناع التكسير لهذا الصنف من الاسماء[1] . ان نحو ((فُعَلول)) بتحريك العين يقل في الاسماء فقبيح ان يحمل عليه ((فَعَلى)) في التكسير فيقال : عداني .

وإن كان على أكثر من ثلاثة احرف ومع ذلك لبعض العقلاء حذف منه الياءان معاً وكسر الباقي من الاسم وقد مر لك ذكر ما يكون من ذلك على اربعة احرف : كالمسامعَة في تكسير : مَسْمَعي والأشاعرَة في تكسير : أشعَري وكذلك الشأن في تكسير : بَرْبَري على : برابِرة ، ولا يتمشى لك هذا النحو من التكسير ، أو تجعل كل واحد منهم بربراً على الاتساع كما جعلت كل واحد من الأشاعرة أشعَر على الاتساع .

وحكم ما يكون على أكثر من اربعة حكم ما يكون على اربعة احرف لأن التكسير في هذا الصنف من الاسماء لا يمكن إلاّ بحذف ما يزيد على الأربعة على ما علمت أو ستعلمه بعد إن شاء الله تعالى .

فعلى هذا تقول في : المَهلبي مَهالبة .

فإن قيل أليس قد ذكرتم ان الياء والواو والألف إذا وقعت أحداها[2] رابعة فيما يزيد على اربعة احرف عوض عنها في التكسير ؟

قلنا : وقد ذكرنا ان هذا التكسير النسبي لابد فيه من لحاق الهاء ، وذكرنا قبل ان الهاء

---

(١) في متن (ش) فقط عليه إشارة ترمز إلى الحاشية وفي حاشية (ب) فإن لم يستعمل استعمال الاسم لم يكسر أصلاً .

(٢) في (ب) ، (ش) ((احديهما)) وفي (ج) ((احداهما)) .

تكون معاقبة للياء في نحو : فَرازين وزَناديق . فقد حصل لك من هذا ان الياء لا تثبت في نحو : صقَالبة .

فإن لم يكن للعقلاء لم يكسر هذا التكسر من حيث انه جعل كالعلامة لهم يخصهم ، فلا يبقى إلاّ التصحيح ولا يتصور إلاّ بالألف والتاء ، فإن لم يكن في آخره زيادتان زيدتا معاً .

فأما أن يكون لا يكسر أصلاً ((كفعال وفُعال وفُعّال وفعيل)) في الصفات لا يكون فيها إلاّ التصحيح نحو : ضَرّابون وضَرّابات وحَسّانون وحَسّانات وفُسيقون وفُسيقات . وامتناع التكسير فيها لنزارتها في الاستعمال ، ولأن كل واحد منها فرع على أصل له استعمل على وجه المبالغة في المعنى : كضُرّاب على : ضارب وحسّاب على حاسب وحسّان على حسن وكرام على كريم ، فإن استعملت في تكسيرها الأصول كما يقول : اكارواكره وحسان وحسان وكرام وكرماء وفسيق وفسقة جاز لك هذا ولن يبتغى لامتناع التكسير في هذه الابنية الثلاثة علةً ثالثةً أن يقول : ان ((فَعاعيل)) وما يجري معه من أوزان التكسير لا يكثر إلاّ في الاسماء أو فيهما يجري مجرى الاسماءِ من الصفاتِ : كمَطاعِنَ ومَجاهِلَ لذلك جاز في عوار عواوير .

وأما أنْ يكونَ يكسر ففيه زيادتان يتعاقبان في التكسير ((كفَعَنْلى)) يكسر تارة على ((فَعَال)) وأخرى على ((فَعَائِل)) نحو : حَبَنْطي وحَبَاط وحبائط و ((كفَعَنْلُوَة)) تكسر تارة على ((فَعَال)) وأخرى على ((فَعَائِل)) كقَلَنْسُوة وقَلاس وقَلانِس[1] .

وأما أن يكون يكسر وفيه زيادتان لا يتعين في التكسير حذفُ احداهما دون الأخرى ((كمُفتَعل)) يكسر على ((مَفاعل)) نحو : مُحتكم مَحاكم و ((منفعل)) يكسر على ((مَفاعل)) على نحو : منطلق ومَطالق و ((مَفْعَل)) يكسر على ((مَفَاعل)) نحو : مَعْلَم ومَعَالم . لم يمكن ان تثبت الزائدتان معاً عند التكسير ، لأن الاسم كان يخرج باثباتهما عن اوزان التكسير ولم يجز حذفُ الميم مع ابقاءِ ما سواها من الزوائد لأن الميم تدل على الفاعلية في نحو هذه الاسماء وعلى المفعولية والظرفية فيما سواه ، ولأنها قد بدئ بها من بين الحروفِ والمبدؤ به اجدر ان يمسك ، ولا يحذف فلم يبقَ إلاّ ان تحذفَ ما سواها من

---

(١) وهذا الرأي منسوب للخليل انظر : الكتاب ١١٥/٢ .

الحروف . وقد يعوض عن المحذوف الياءُ في نحو : محاكيم ومَطاليق ومَعاليم ، وإن كانت تزاد لا عوضاً في نحو : منكر ومناكير وموسر ومياسير . والأكثر الدقيس في جمع هذا الصنف من الاسماء الوصفية التصحيحُ نحو : مُحتكمون ومحتكماتُ ومنطلقون ومنطلقاتُ ومُعلمون ومعلماتُ ، ومنكرونَ ومنكراتُ .

وأما ان يكونَ يكسر وفيه زيادتان تثبتان معاً ، ولابد ان تكون احداهما الألف والواو والياءُ رابعة في نحو ((مفعال وتفعال وأفعال)) إذا استعمل اسماً لا مصدراً و ((افعال)) إذا اجرى مجرى الافراد و ((فاعال وفاعول)) ((وفعول ويفعول ويفعيل)) : إذا استعمل اسماً و ((نفعول ومفعول)) إذا أورد موارد الاسماء ومفعيل وفعَول وفعيول وفعليت وفعلين وفُعّيل : وغير ذلك من الأوزان المستعملة في لغة العرب .

فإن أردتَ أن تكسرَ هذه الاسماء ونحوها الحقتَ الالفَ الثالثةَ وكسرتَ ما بعدها ثم اعدتَ التركيبَ كما في الواحدِ ، فلابد ان يعودَ رابعُ الواحدِ اللينُ ياءً خامسةً في الجمع نحو : مَطاعين وتنابيل وأباطيل وأناعيم وسوابيط ونواعير وكَلاليب ويَحاميم وتَفاسير ونهابير ومَشائيم ومَساكين وعَجاجيل عذابيط وعَفاريت وغَسالين وحمامين ان عنيت بتكسير : غسلين وحمير ولم تجرهما مجرى سائر الآحاد النوعية وعلى هذا القياس ما سوى ذلك .

وقد يلحق بهذه الاوزان ما يكسر تكسيرها على التوهم نحو : طاغوت شبه ((بفاعول)) فكسر على : طَواغيت ، كمُصران شبه ((بفُعلان)) فكسر على مصارين .

وأما ان يكون يكسر وفيه ثلاث زيادات كمتماثل ومستخرج ويستعور وانجذاب ، أو اربع : كاستخراج وأشهيبات . ولا يستثبت منها إلاّ زيادة واحدة ان كان ما قبل الطرفِ صحيحاً نحو : مماثل ومخارج . لا يثبت إلاّ الميم لما قد عرفت قبل وزيادتان ان كان ما قبل الطرف حرفُ علةٍ نحو : يساعير وتجاذيب أو نحو : تخاريج وشهابيب تحذف التاء من : يَستَعور ، لأن التاء أمكن منها ، والألف من انجذاب لأنها تسقط عند الاستغناء عنها .

وأيضاً تحذف السين من استخراج لأنها لا تجيء إلاّ مع التاء ، وقد تستغنى التاء عنها في نحو : تخرج وتماثل واحتمال ، والياء من اشيهباب لأنها قد تحذف أيضاً قَبلَ التكسير في نحو قولهم : أشهباب فتأمل هذا الأصول فإنها مقنعة باذن الله ثم قس عليها ما سواها مستعيناً بالله .

وقد يوجدُ من الجموع المكسرة ما يكون الواحد فيه مرفوضاً وذلك نحو : اهال وليال واراضٍ[1] ، ولا يستعمل في الافراد إلاّ : أهل وليلة وارضٌ ، ونحو : احاديث وأباطيل وأعاريضَ . ولا يستعمل في آحادها إلاّ ما لا يجوز ان تكون هي مكسرة عليه وذلك : الحديث والباطل والعروض وقالوا : رهط وأراهط ولم يوسطوا بينهما : أرهطا . وأيضاً قد يوجد منها ما يجمع ثانية بالالفِ والتاءِ ، وذلك نحو : بيوتان وطرقات ورجالات شبهت بالآحاد : كالحُمولات والغرفات والعَلاوات من حيث انها على عدتها وزنتها وليس ذلك ما يقاس عليه غيره .

وعلى هذا جمالان ولقاحان . لأن التثنية والجمع من وادٍ واحدٍ إنْ لم تكن هذه داخلة تحت ذلك ، ومن ثم جمعوا المضاف إلى المثنى في نحو : نفوسهما وأبدانهما[2] وايديهما وأرجلها وفي التنزيل ﴿إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[3] .

وأما : ابلان في نحو قوله :

همـا إبـلان فيهمـا مـا علمـتُم ... فعَـنْ أيهـا مـا شـئتم فتَنَكَّبُـوا[4]

فالتثنية فيه اقربُ واسهلُ ، لأن لفظة إبل من الألفاظ الموضوعة في أول أحوالها على الجمعية ، وليس كذلك : لقاحان وهو جمع لقحة وجمالان وهو جمع جمل .

---

(١) الكتاب ١٩٩/٢ ومثل ارهاط : أهل وأهال ، وليلة وليل جمع أهل وليل وقالوا : لبيلية فجاءت على غير الأصل كما جاءت في الجمع كذلك . وزعم أبو الخطاب انهم يقولون : أرض وأراض افعال كما قالوا : أهل وأهال .

(٢) في (ب) ((بيوتيهما)) .

(٣) سورة التحريم : الآية ٤ .

(٤) البيت نسب لشعبة بن قمير ... تجده في شرح المفصل ١٥٤/٤ . ونسب لعوف بن عطية بن الخرع في الاصمعيات ١٦٧/٢ ، ولشعبة في نوادر أبي زيد /١٤٣ ، وتجده في اللسان ٢٦٨/٢ مادة نكب .

فصلٌ

في الامالة والاشمام وروم الحركة واختلاسها

أكثرُ هذه الاعراض إنما يلحق الكلمَ من جهةِ الحركةِ فيها والسكونِ ، وقد يوجد منها ما يكون بحسبِ الاجراسِ المتوخى بها كلّها التناسبُ اللفظي الذي هو كمال سمعي للكلم . وأليقُ ما يكونَ ذلك بالجليلِ[1] من الأقاويل : فلنعرف كلاً منها بالرسم الذي له أو الرسوم إن كانت دلالته بالشركةِ على أكثر من معنى واحد . ولنذكر أسبابَها المقتضيةَ لها وأحكامها العارضة فيها ، مع ذكر طرفٍ من المناسبات التي بينها بعون الله عز وجل .

أما الامالة : فإنها تُستعمل على وجهين[2] :

أحدُهما : وهو الاعرفُ الاكثرُ ما يعرضُ للفتحةِ مع الألفِ بعدها وهو : ان ينحى بالفتحة نحو الكسرة وبالألفِ نحو الياءِ في مثل : عابد وعماد . والآخرُ ، ما يعرض للفتحة لا مع الألفِ ، وهو ان ينحى بها نحو الكسرة سواء كانت بعدَها الهاءُ الوقفيةُ كما في نحو : أتيت خليفة . أو لم تكن كما في نحو قوله تعالى ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾[3] فيمن امال فتحة الكاف . وعلامةُ كلّ واحدةٍ من الامالتين في الخط ، أن تجعلَ الفتة مضجعةً رأسها مما الكسرة يلي[4] الشمالَ ، فتكون على الصورةِ التي تخصُ الكسرة[5] ومقاطرة لسائر الفتحات في الوضع .

وتركُ الامالةِ مع امكانها يسمى النصبُ والفتحُ ، وأنت تعلمُ أنّ النصبَ هذا ليس النصبَ الذي هو قسيم الرفع والجرّ ، وكذلك الشأنُ في الفتحِ وأيضاً يسمى التفخيمُ .

فإن قيلَ ولم لا ينحى بالفتحةِ نحو الضمة وبالالفِ نحو الواو في مثل : آجرٍ وعُباد فيحصلُ من التناسب الصوتي هنا بهذه الامالةِ شبه ما حصل ثم بتلك ؟

---

(١) في متن (ش) وحاشية في (ب) الشريف من الأقاويل وأشرفها كلام الله سبحانه وتعالى .

(٢) انظر : الكتاب ٢/٢٥٩ ، والمقتضب ٣/٤٢ ، وأسرار العربية /٤٠٦ .

(٣) سورة الأنعام : الآية ٣٣ ، وانظر : التيسير /٣٣ ، السبعة /٢٥٧ .

(٤) في حاشية الأصل ((مما يلي الكسرة)) .

(٥) ساقطة من (ش) .

قلنا : إنَّ الفتح حركةٌ علويةٌ بالتسخيرِ كحركةِ الهواء ، كما إنَّ الكسرَ حركةٌ سفلية بالتسخير كحركةِ الأرضِ فهما كما قد بين[1] في علومٍ اخرَ على استقامةٍ واحدةٍ وفي سلك واحدٍ ، فإذا نزلتَ هذه صارت تيكَ ، وإذا صعدت تيكَ حصلت هذه ، لا يختلفان إلاّ باختلاف المبدأ والمنهي ، فاما الضمُ فحركةٌ جريةٌ أو دفعيةٌ وبالجملةِ لا تكون إلاّ على سبيلِ القسرِ ومبانية للأولين وعلى سمتِ كالمقاطع ، لسمتها المشتركِ بينهما وقدامه فلهذا ما اميلَ الالفُ والفتحةُ إلى الياء والكسرةُ ولم يمالا إلى الواوِ والضمةِ قال سيبويهِ ((ولا تتبع الواوَ لأنّها لا تشبهها . ألا ترى انك لو أردت التقريب من الواو انقلبت فلم تكن الفاً)) .

قلت : وقد يمكنَ أن يتكلفَ ذلك في نحو : قامَ وقالَ اشعاراً بأنهما من الواوِ وتنبيهاً على ما ذهب إليه أهلَ التصريفِ من أنَّ الفعلَ قد حولَ من فَعَل إلى فَعُل قبلَ ان اعلتِ العينُ وأيضاً في نحوِ : الصلاة والزكاة[2] .

وعلامة ذلك في اللفظ عندنا ضمةٌ معكوسةٌ ومن حصَّلَ هذا النحو من الاضجاع سماه تفخيماً . فظاهرٌ ان وقوع لفظةِ التفخيم على هذا وعلى الذي قبله وقوع لمعنيين مختلفين ، وليس هذا التفخيم بشائعٍ في اللغة العربية شيوعَ الامالةِ فيها لما أنبأناك به .

فاما اللغاتُ العجميةُ : فلا يمتنعُ فيها ذاك[3] وإذا وقعتِ الالفُ قبلَ الميم أو النونِ ففي اكثرِ الالسنةِ الفارسيةِ يلزم التفخيم : كزمان وغلام لمكان الغنةِ المناسبةِ للواوِ .

وإذ قد عرفت هذه الجملةِ فأعلم أنَّ أمالةَ الفتحةِ مع الالفِ لها اسبابٌ تسوغُها وموانعٌ تصدُ عنها . وأنت لا تحيطُ علماً بها وبأحكامها إلاّ بعد الاحاطةِ بتلك الأسباب والموانع ، وما عسى يعرضُ له ان يصيرَ مرةً معيناً على الامالةِ وأخرى مانعاً منها ان وجد ذلك فيها .

فالأسبابُ أربعةٌ[4] : الكسرةُ والياءُ ، والالفُ الشبيهةُ بالياء[5] أو بما ينقلب عنها من

---

(١) في (ج) ((كما)) قد بين في علوم أخر وفي (ب) ((كائنين)) وفي (ش) ((قدسين)) .

(٢) في (ب) فقط رسمت ((الصلوة والزكوة)) .

(٣) حاشية في (ب) ، (ش) ((يعني شيوع الاضجاع المذكور)) .

(٤) يقصد الأسباب المسوغة .

(٥) انظر : أسرار العربية /٤٠٦ – ٤٠٧ .

الالفات ، والامالةُ السابقةُ تتبعها اللاحقةُ .

وكل واحدة من الكسرة والياء قد تكونُ ظاهرةً إلى اللفظ أو مقدرةً ، والظاهرةُ قد تكونُ قبل الممالِ وبعده ، ولا يمكن أن تكون معه لأن المفتوحَ من الحروفِ لا يكون مكسوراً . وكذلك الالفُ لا تكون ياءً . والمقدرةُ لا تكونُ إلاّ مع الممالِ إن كانت كسرةً . أو الممالُ نفسهُ إن كانت ياء . ولو قدرت واحدةً منهما قبل الممال أو بعده لم تؤثر فيه الامالةُ .

فمثالُ الكسرةِ الظاهرةِ قبلَ الممالِ : كتاب وعماد . وأريد ان تنزعا . وأيضاً صملاخ وسربال واحتمال وافدت علماً في الوقف وأريد ان تنزعها ، لأن الفتحتين صارتا في حكم فتحةٍ واحدةٍ ، من حيثُ أنَ الهاءَ خفية ، فكأنك املت فتحةَ العينِ .

ولو قلت : أنت تنزعها . لم تجز الامالةُ لحجزِ الضمة بينها وبين الكسرةِ ، ولذلك قال : عدَها من قال : عدُ بضم الدالِ ولم يُجوّزْ عدُها بالضم لأنه كأنه قال : عداء وأيضاً درهما وقد قال بعضهم في : مضربها وإن كانت الكسرة للاعرابِ . ولا يمكن ان تباشرَ الكسرةُ هذه[1] الالفَ ، لأنَ الالفَ لا يكونَ ما قبلها إلاّ مفتوحاً . ومثالُ الكسرةِ الظاهرةِ بعد الممالِ عالمٍ ومساجد في البناء : ومن المال[2] يكسلانك وفي الحدادين . في الاعراب وكلما كانت الكسرةُ الزم كانت الامالةُ أجوزَ ولا يجوز ان تتراخى هذه الكسرةُ عن الالفِ لأنها لو تأخرتْ عنها لفصل بينهما الفتحةُ[3] - فكان ما قبلها اجدَر ألا يمال[4] - أو الضمةُ . فإن أوجبت أمالة فمن جنسها وإلى جهتها . وقد قلنا إنَ ذلك غيرُ مسوغ فيها .

ومثال الياءِ الظاهرةِ قبلَ الممالِ : سيّال وبيّاع وأيضاً شيْيان وايمان واريد ان تكيلا وأيضاً منها وأريد ان تكيلها .

فإن قلت : أراك تكيلَها ، امتنعت الامالة لما عرفت .

---

(١) حاشية في (ب) ، (ج) هذه بدل من الكسرة .

(٢) في (ج) ((ومن المال ويكسلانك)) .

(٣) في (ش) ((بينهما)) وفي النسخ الثلاث ((لفصل)) ولابد من ان نؤنث الفعل أو ان تقول الفتح أو الضم .

(٤) في (ج) ((الا)) .

وقد يقال في الوقفِ : رفعت يداه . ولقيت زيداه . بالامالة لمكان الياء .

ومثال الياءُ الظاهرة بعد الممال مبايع وهابيل وحسابي في كل واحدٍ منهما مع الكسرةِ الياء .

ومثالُ الكسرةِ المقدرةِ مع الممال : خاف ونام . وكل ما كان على ((فلت)) بكسر الفاء مما عينه واو فإنه يكونُ أولاً على فَعِلت بكسر العينِ ، فالكسرةُ مقدرةٌ على الواوِ التي أبدلت منها الالفُ الممالةُ .

وأيضاً قد يقدرُ على الحرف المفتوحِ قلبها من حيث انها تظهرُ فيه إذا اتصل بالفعلِ من الضمائر ما سوى المصوغِ للغيبةِ فهي مقدرةٌ كما ترى مع الالفِ باعتبار ومع الفتحةِ قبلها باعتبار آخر ، وعلى هذا : مات فيمن قال : مِتْ بكسر الميم . فأما ما عينه ياء فإنه يقدرُ في مكانها الالفِ منه مع الكسرةِ الياءُ نحو : هاب وزاد فاما قولهم في الوقف : هذا خافْ . وهو على الباب فالأحسن فيهما النصب ، لأن الكسرةَ المقدرةَ إنما يمال لها إذا جاءت مساوقةً للممالِ ، ومن امال فلأن الكسرةَ لا تسقطُ إلاّ في حالِ الوقفِ ، والوقفُ عارضٌ فهي في حكمِ الثابتِ لا المقدرِ فعلى هذا تكون الامالةُ في خاف أوجه منها في : على البابِ لانّ هذه للبناءِ وتلك للاعرابِ ولولا الاستعلاءِ لكانَ لك ان تميلَ يومَ طان وكبش صاف .

ومثال الياءِ المقدرةِ مكانَ الالفِ : سَعى ونوى وفي الاسماء رحى وحمى . وأيضاً يرامي ويعادى ، لأن الواو هنا تصيرُ ياءً قبل أن تصير ألفاً .

ومن الاسماء مزاكى ومعلى . وأيضاً : هاب وزاد كما عرفت .

ومن الاسماء ناب ومناخ . ومثال الألف الشبيهة بالياء أو بما ينقلبَ عنها من الالفات قولهم : دعا وغزا لأنك تقول : دعي وغزى يستتب هذا في الثلاثي من الافعال التي لامها واوٌ .

ولا يجوز ذلك فيما عينه واو نحو : حال[1] ودار ، لأن العين لا يتسلط عليها الاعلالُ تسلطَة على اللام لوقوعها بين الطرفين متحصنة بهما ، ولا في الثلاثي من الاسماء إذا كانت لامه واواً لأنها لا تنقلب ياءً بوجه .

فاما قولهم العشا والمكا : حجرُ الضبِ من المكو فلا يقاس عليهما ، ويفارقهما الكبا

(١) في (ج) ((جال)) .

لأن الامالة فيه مقيسة لمكان الكسرة . أو قولهم معزى وحبلى ، لأن الالفين تنقلبان ياءين في التثنية . فيقال : معزيان وحبليان كما يقال : مرميان ومعزيان .

ومثال الامالة السابقة : رأيت عماداً وثياباً . تمال الألف التي هي عوض عن التنوين لمكان الامالة قبلها . فإن جعلت السببَ في الامالة الثانية الكسرةَ المقتضيةَ للأولى لكن بشرط توسط الأولى وبعد ان تترتب عليها كانت الأسباب ثلاثة :

والموانعُ : هي الحروف المستعملة ، وهي سبعةٌ تنشأ من مخارجها ، صاعدة إلى الحنكِ الأعلى ، أربعة منها فيها مع الاستعلاء الاطباقُ وهو : ان يوازى اللسانُ الحنكَ كالمنطبق عليه وهي : الصادُ والضادُ والطاءُ والظاءُ . وثلاثة لا اطباقَ فيها وهي : الغينُ والخاء والقافُ . وهذه الحروف إذا وليت واحدة منهن الالفُ قبلها مفتوحةً كما في : صالح وضامن وطالب ظالم وغانم وخائف ومقاوم أو بعدها مكسورة كما في : حاصِل وعاضِد وناطِح وناظِم واغل وباجل ومعاقِد . منعتِ الامالةُ في هذه الالفاظِ مع جوازها فيها لو لم تكن هي . وذلك لمشاركتها الالفَ المنصوبةَ في الصعودِ فبالحري ان تغلبَ عليها السببَ (المميل) إذا لم يجاف الممالِ كما في الامثلة هذه السابقة وكما في نحو : رأيت علقاً وفاض فيضاً إذ الكسرةُ والياءُ ليسا مع الممالِ بَلْ قبلَه . فإنْ حافة[1] ((السببِ المميلِ لم تغلبه المستعليةُ لا متقدمةً عليه كما في نحو : صار وطاب وخاف وسقى وصفا ومعطى ومنتقى وضبغطى . ولا متأخرة عنه كما في : فاضَ ولاقَ وفاظ . فجاز فيه الامالة ، لأن الممل قد اتحد بالممال كما ترى :-

فإن وقعتْ قبلَ الالفِ بحرفٍ وكانت مكسورةً لم تغلبْ فلم تمنع وذلك نحو : صِناب وضِباب وطِلاب ، لأنها قد وهنت بالكسرةِ عن مشابهةِ الالفِ فجازتِ الامالةُ . فإن كانت مضمومةً لم تهنْ فمن شأنها المنعُ في نحو : صوائق وقسارية .

فاما : هذا غلامٌ وهذه قلامة[2] . فلا سبب فيهما للامالةِ فيمنع الاستعلاءُ منها . فإن كانت مفتوحةً في نحو : صفائح وقوائم اجتمعَ الفتحُ والاستعلاءُ فازدادت في المنع قوةً إلى قوةٍ .

---

(١) ما بين القوسين في حاشية (ب) وعليها إشارة تدل على انها من المتن ((صح)) وهي في متن (ج) ، (ش) .

(٢) في (ب) ((قلابه)) .

فإن كانت ساكنةً وقبلها الكسرةُ كما في اقبال ومصباح ومطعام ، فلك ان تجري عليها حكمَ المكسور قبلها فتهن ولا تمنع . ولكَ ان تجري عليها حكم المفتوح بعدها فتغلب فتمنع .

فإن وقعت قبلَ الالف بحرفين أولهما ساكنٌ كان حكمها في الفتح والضم والكسرِ كمثل هذا . لذلك يجوز لك ان تقولَ : اخذت[1] قحفاً فتميل ولا يمكن الاسكان إذ لا يلتقي ساكنانِ . فإن تحرك الحرفانِ معاً كما في : رأيتُ قدداً . لم تجد هناك من الأسباب ما يقتضى الامالةَ .

فإن وقعتَ بعد الالفِ بحرفٍ أو حرفين ثانيهما الياءُ منعتَ الامالةَ كيفَ كانت . نحو : ناكص وحامض وناشط . وأيضاً نحو : معاليق ومنافيخ . ومنهم من يجوزُ الامالةَ في معاليق حيث بعد الحرف المستعلى عن الممال ، والاولُ اقيسُ وأوجهُ .

فإن قيل : ولم جازَ : صفاف بالامالة ولم يجز ناكص مع ان البعدَ من الالفِ الممالة بعد واحد ؟

قلنا : لأن التسفلَ بعدَ الاصعادِ اسهلُ من الاصعادِ بعدَ التسفلِ ، اعتبر ذلك بالحركاتِ المتوالية إذا اختلفت بالاصعادِ والانحدار ، ولذلك قالوا : صقت وصويق في سقتِ وسويق . فابدلوا من السين ما يوافقُ القافَ في الاستعلاءِ ، من مقارباتها – اعني الصادَ – ولم يقولوا في قست وقسوت : قصت وقصوت ، والحرف الذي يعرض له ان يكون مرة معيناً على الامالةِ أو مقتضياً لها ومرة مانعاً منها هو الراء ، وذلك لأنّ فيه شبه التكرر فهو بذاته كالشيء المضاعفِ . واظهر ما يكون هذا إذا سكتَ عليه فكأنك إذا نطقتَ به نطقت بحرفين اثنين ، فلا يوجب إلاّ من حيث يمنعُ . فايجابه الامالة على وجهين :

احدهما : من حيثُ أنّ الكسرةَ فيه خاصة تقتضي الامالةَ جوازها ، وإن كانت اعرابية تقول : إلى حمارك وبجوارك ، ومن المدار يقول : هذا من لا يقول : ببابك وذلك لأنك كأنك قلت : إلى حماررك ، وبجواررك ومن المدارر . فصارت الكسرة كسرتين فقويت الامالةَ .

---

(١) لا توجد في العربية قحق ولا قحن ولا ((فحف)) . ورسمت الكلمة في (ب) ((فحنا)) وفي (ج) ((قحفا)) وفي (ش) ((فحفا)) واظن ان المصنف يريد قحفا . انظر : اللسان ١١/١٨٢ .

فإن وقفت على هذه الكسرةِ ضعفت الامالةُ ولذلك قد نصبَ في الوقف بعضُ من امالَ في الوصلِ قوله سبحانه ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾[1] ، ربنا : فاما مررت بكافر ففيه مع الراء كسرة الفاءِ التي هي السبب للامالة فيه إلاّ ان كسرة الراء كالمؤكدة له .

فإن قلت : الكافرين . كانت الامالةُ اجوزُ لمكان الياءِ ، ولانّ الكسرة وقعتْ حشواً والثاني : من حيث انه قد يمانع الحروفَ المستعلية إذا جاء بعدها مكسوراً في نحو : صارِم وضارِب وطارِد وخارِج وقارِب وغارِم[2] ومطارِف فيعيد الامالةِ وذلك لأن الكسرةَ فيه كالكسرتين فليست الحروفُ المستعليةُ بحيث تغلبهُ ، وأيضاً في نحو : قوارع وخوارج وان كان البعدُ بينه وبين المستعلية ازيد وأيضاً في نحو قوله تعالى ﴿قَوَارِيرَ مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا﴾[3] وقد تغلب الراءُ المكسورةُ المستعلى مع المفتوحةِ في نحو من : قرارِك لأنها لما قدرت على الكاف كانت على الراء اقدر .

فاما قولك : مررت بغادر وقاهر ، فالأحسن فيهما النصبُ لتراخي الراءُ المكسورةُ عن الالفِ كما في قوارير ، ولأن الكسرة في : قوارع وقوارير الزم منها في : بغادر ، وقد تروى الامالةُ في نحو قول هدبة :

عسى الله يغني عن بلادِ ابن قادر ... بعنهر جونِ الربابِ سَكُوب[4]

فإن جاءَ[5] قبلَ المستعليةِ في نحو : رقاب وفارغ لم يغلبها فلم يكن لك إلاّ نصبُ الالفين ، لأن المستعلى يطرأ عليه بعدهُ فيبطلُ حكمهُ في التكريرِ ، كما انه لما طرأ على المستعلي في نحو : صارم وقوارع ابطلَ حكمهُ في الاستعلاءِ ، هذا بذاك .

واعلم انك تقول : أمر على جدار غالب فيجوز لك فيه امالة الألف على الوجهِ ،

---

(١) سورة البقرة : الآية ٢٧٠ ، المائدة : الآية ٧٢ ، لم أجد هذه الآية ممالة في كتب القراءات ولا في كتب النحو .

(٢) وقد أمال قوم ترضى عربيتهم كما وصفهم سيبويه . انظر : الكتاب ٢٦٩/٢ .

(٣) سورة الإنسان : الآية ١٦ .

(٤) نسب البيت لهدبة بن الخشرم ومرة لسماعة بن أشول ، تجده في الكتاب ٤٧٨/١ .

(٥) حاشية في (ب) وعليها علامة صح التي تعني انها من المتن .

ونصبها بطريق المنع من المستعلى على إجراء المنفصل مجرى المتصلِ .

فإن قلت : شارف غالب كانت الامالةُ اقوى ، لأن الكسرةَ هنا اثبتُ ، ومع الراءِ الامالةَ من حيث انه إذا كان مفتوحاً في نحو : راحم وراشد .

وأيضاً في نحو : كراب وجراب عد بحرفين مفتوحين فبالحرى ان تغلبَ السببَ المميل فيمنع من الامالةِ ، فعلى هذا الوجه يصيرُ شبيهاً بالحروفِ المستعليةِ في منع الامالةِ ، وكذلك إذا كان مفتوحاً أو مضموماً في نحو : هذا جدار ، ورأيت جداراً .

وأيضاً هذا كافرٌ ورأيت كافراً . كان بمنزلة حرفين فكأنك قلت : جدارر وجداررا[1] وعلى هذا القياسُ فلهذا غلب السبب المميلُ فمنعه من الامالةِ ، وعلى هذا : رأيت غادرا . لا يجوز في الألف إلاّ النصب ، لأن الراء تفتحُ فشابه المستعلي . فلم يكن[2] يمنعه من ان يمنع السببَ المميلَ عن الامالةِ ، وقد قالوا : بالمهارى فلم تمنع الامالة في الألف مع انفتاح الراء . كما لم تمتنع في نحو : ضبغطى . لأنّا قد علمناك ان السببَ المجوز للامالةِ إذا حاق الممالُ نفسهُ لم تمنعه المستعلية من الامالة لشدة رسوخه في العمل .

والسببُ في امالةِ الف : قتلى وضبغطى ومهارى . هو القرابة بينها وبين الراء وليس ذلك شيئاً متقدماً على الالفِ ولا متأخراً عنها ، فلا يعوقه عائق عن العمل وإذا كانَ بحيثُ لا يعوقه المستعلي عن العمل ، فلأنّ لا يعوقهُ الراءُ ، وليس له في المنعِ قوةُ المستعلي أولى . فلما أمالوا الالفَ التي بَعْدَ الراء أمالوا لأجلها التي قبلها والفتحة التي على الهاءِ ، والتي على الميم أيضاً لخفاء الهاءِ كأنهم قالوا : مهاري[3] . فإن اقتصرت على امالةٍ واحدةٍ من آخرِ الاسم أو امالتين كان اوجه وأقربَ .

ومن العربِ من يميل الالفَ في نحو : هذا عمرانِ ورأيت عقرا : حطا للراء عن رتبهِ المستعلية في المنع إذ لم يجوزوا : برقان وعلقاء . والنصبُ هو القياسُ المقبول هنا .

وقد تمال الالفُ في مواضع خارجةٍ عن القياسِ كما في : العجاج والحجاج إذا وقعا علمين ، في موضع النصب والرفع وذلك لكثرة الاستعمال ، وكما في قولك ك جاءني

(١) في (ش) ((جدادرر)) .

(٢) في (ب) ((يمكن)) .

(٣) في (ش) ((ماذي)) وفي النسختين ((ماري)) .

ناسٌ حملوه على الجر أو لتقديرِ الكسرةِ على الالفِ أو بعدها توهماً ، وأيضاً : هذا مال وليس بمقيس وكما في : متى وأنى وإذا شبهوها بالمتمكنة وكما في : باتا . إذا عددت لأنها في الحقيقة اسماءُ لهذه الحروف ، فإن عطفت عليها اعربتها ممدودةً فقلت : باءً وتاءً وكمافي حتى وبلى . وياء في النداء شبهوها بالاسماء .

أما حتى فلوفور صيغتها ، وأما بلى ، فلأنَها قد تستعملُ وحدَها كما تقول في جواب من يقول لك : لم تخرج ؟ بلى .

وكذلك ما : امالوا ((إمّا)) لا ، لأنها أيضاً قد تغني غناء الجملةَ اعتبرنها ما قبلها ، وقد يدلُ ببلى على الفعلِ في نحو قوله تعالى ﴿بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ﴾[1] .

وأما : يا فلأنَها قد تفيد مع الاسم الواحدِ في نحو : يا رجلُ . ويا زيدُ . وقالوا طلبنا . فامالوا على غير قياسٍ[2] ، كأنهم قد ملوا الفتحات - تواليها - فعَدَلوا عنها إلى الامالة تنزيلاً للألفِ فيها منزلتها في نحو : جبلى إذ ولا عرقَ لهما في الياءِ أصلاً ، وإن كانت التي في حُبلى قد شابهت الياء مع جهة غير تلك الجهة - اعني باعتبار ما تنقلبُ إليه في التثنية والجمع الذي على حدها - نحو : حُبْليان وحُبْليات .

فهذه اسبابُ امالة الفتحةِ مع الالفِ وأحكامِها ، وقد علمت أن الفتحة قد تمال ولا الفَ بَعْدَها ، فاعلم أن لامالتها مواضع منها :

أن تكون قبل الفتحةِ الممالة مع الألف فيمال على سبيل الاتباع في نحو : راءاه ونأى بجانبه .

ومنها أن تكون بعدَها الراءُ المكسورةُ فتمال لاجلها كما في نحو قول القائل : في النفر وبالعير والكير[3] ومن المحاذر ، وأيضاً : من عمرو . إذ لم يحجزْ بين الفتحةِ والراءِ إلاّ حاجزٌ غيرُ حصينٍ وهو الميمُ الساكنةُ .

وفي المنفصل : رأيت خبطَ رياح ، وخبط الريّف . غلبت الراءُ بكسرتها المستعلى في

---

(١) سورة القيامة : الآية ٤ ، معاني القرآن ٢٠٨/٣ بلى نقدر ان نسوي بنانه أي ان نجعل اصابعه مصمتة غير مفصلة كخف البعير .

(٢) الكتاب ٢٦٧/٢ ((كالشواذ نقلتها)) .

(٣) في (ب) ، (ج) ((للكبر)) .

امالةِ الفتحةِ المفردةِ كما غلبته في امالةِ الفتحةِ مع الالفِ في نحو : غارب وقارح .

وذلك لما عرفت في الراء من التكرير الذي يؤنسك به التغليظُ فيها مفتوحةً ومضمومةً وبهذا قد أخذ أئمة السبعةُ[1] من القراء في نحو قوله سبحانه ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾[2] وفي نحوِ ﴿عِشْرُونَ صَابِرُونَ﴾[3] وكذلك ما اشبههما إلاّ ان ورشا قد رققَ من ذلك بعضَ ما كانَ قبلَه كسرةٌ لازمةٌ أو ياءٌ ساكنةٌ أو ساكنٌ غيرَ الياءِ قبلَه كسرةٌ إذا لم يكن بعد الراءِ مستعلٍ كما في صراطِ[4] .

فأما الترقيق في المكسورة والممالةِ فلمناسبة الكسرة إذ التفخيمُ مناسبٌ للفتحِ أولاً ولما يقاربه وهو الضمُ ثانياً .

أما الساكنةُ فحقها في لغةِ العربِ التغليظُ إلاّ إذا غلبتْ عليها الكسرةُ قبلَها أو الياءُ بَعدها ، فإنها حينئذٍ ترققُ إن سلمت من الاستعلاء المفتوح بَعْدَها في نحو : فرقة وارصاد . فإن انكسر كما في ﴿كُلُّ فِرْقٍ﴾[5] لم يمنع . وليس التفخيمُ في الراءِ كالتفخيم في اللامِ ، لأن اللامَ لم يجمعوا على تفخيمها إلاّ في لفظةِ اللهِ[6] ، إذ لم يكن قبلها الكسرةُ المبانية للتفخيم .

فاما ما روى ورشُ[7] عن نافعٍ من تفخيمها بَعْدَ . الطاءِ والظاءِ والصادِ[8] إذا لم تكن واحدةٌ منها مكسورةً ولا مضمومةً في نحو ((الطلاق)) ومن ((ظلم ومصلى)) فليس متفقاً عليه والعلة في تخصيص اللامِ بالتفخيم في لفظةِ ((الله)) هي التمييز لها عما سواها على

---

(١) القراء السبعة وهم : نافع ١٦٩هـ ، وابن كثير ١٢٠هـ ، وعاصم ١٢٧هـ ، وأبو عمرو ١٥٤هـ ، وحمزة ١٥٦هـ ، والكسائي ١٨٩هـ ، وابن عامر ١١٨هـ .

(٢) انظر : التيسير /١٧ ، وتفسير القرطبي ١٠٣/١ – ١٠٧ .

(٣) سورة الانفال : الآية ٦٥ .

(٤) انظر : التيسير /١٩ ، ٥٥ .

(٥) سورة الشعراء : الآية ٦٣ .

(٦) التيسير /٥٨ ، وانظر : البيان في غريب اعراب القرآن ٣٤/١ .

(٧) انظر : التيسير /٥٨ ((باب ذكر اللامات)) واسمت كتب القراءات لتفخيم تغليظاً .

(٨) انظر : التيسير /٥٨ .

سبيل التعظيم . وذلك بعد ان استعدت اللامُ نفسَها للتفخيم وبعد ان اعانت الحركةُ المناسبةُ له عليه وقد يكون الشيء مع غيرهِ علةً موجبةً ، ولو انفرد لم يوجب ، وكذلك الشأن فيها مع المستعلي فيها[1] قبلها في قراءة ورش[2] المذكورة . والعلةُ في تفخيمها عنده هي العلةُ في الامالةِ التي توجبها الكسرةُ أو الياءُ الملفوظُ بها ، أو الامالة سابقةً وذلك ليكونَ عملُ اللسانِ عملاً واحداً بالجنس . وهذه بعينها هي علةٌ للنصبِ في نحو : صاحب وطالب ولتركه في نحو : صارم وطارد . فتأملها واعتبرها المداخلات فيها .

ومن تلك المواضع : أن تكونَ الفتحةُ واقعةً قبل هاءِ التأنيثِ في الوقفِ عند الكسائي[3] ، فإنه يميلُها ، إذا لم يكنْ المفتوحُ من حروفِ الاستعلاءِ أو من باقيةِ الحلقيةِ لبعدها في مخرجها عن الياءِ اوراء قبلَها فتحةٌ أو سكونٌ ليس الياء قبلَه فتحةٌ لتوالي الفتحاتِ وذلك نحو : ((نعمه[4] وحسنة وخليفة وراضية)) وغير ذلك ولا تميل : النفد ولا يمنحة ولا غيرة ولا عبرة .

وقد منع قومٌ امالة هذه الفتحةُ ان كانت على الكافِ اجروا عليها حكمَ القافِ لقربها منها في المخرج .

وقد جوزت الامالةُ في الفتحةِ هذه إذا كانت على الهاء أو الهمزةِ أو الراء وقبلها كسرةٌ كما في : فاكهة وبالخاطئة والآخرة . فإن طلبتَ العلةَ في ذلك فهي ان الهاء والهمزة وان بعدا من الياءِ فمخرجاهما مع مخرجِ الياءِ على سمت واحدٍ ، وليس كذلك ((العينَ والحاءُ)) غير المنقوطتين ، لأن مخرجيهما يتحايدان شيئاً عن ذلك السمتِ على ما ستعلمه بعد ان شاء الله تعالى .

فاما الراءَ فقد عرفت قبل انها ليسَ لها في منع الامالة قوة المستعلية .

فإن قيلَ : ولَم اميلت الفتحة هنا قبل الهاء ولم تمل قبل ما سواها من الحروف ؟ قلنا : لأن الهاءَ ضارعت لخفائها الياءَ واميلَ لها كما اميلَ لها . وأيضاً قد ضارعت الألف التي

---

(١) نقص في (ب) ، (ج) .

(٢) انظر : التيسير /٥٨ .

(٣) انظر : التيسير /٥٤ بأن ذكر مذهب الكسائي في الوقف على هاء التأنيث .

(٤) التيسير /٥٤ .

للتأنيث وقد عرفت انها مما توجبُ الامالة في نحو : عَجْلى وحُبلى .

ومن تلك المواضع أن تكون الفتحة واقعةً في الاصلِ قبلَ الالفِ وممالةً معها لكنه عرضَ لها أن حذفت الالفُ بَعْدَها لالتقاء الساكنين فبقيتْ هي وحدُها ممالة كما في قوله تعالى ﴿رَأَى الشَّمْسَ﴾(1) فيما روى العباسُ بن الفضلِ(2) عن أبي عمرو(3) ، والعلةُ في امالة هذه الفتحةِ هي العلةُ الاصليةُ ، وسقوطُ الالفِ بعدها عارضٌ ليس بلازمٍ فتحققَ هذه الجملةَ ، فقد أوضحنا لك بها أكثر الأصول المستعملة في باب الامالة .

ومن التفريعات فيها ما يسميه القراءُ بين اللفظين وهو ان يسلكَ بالالفِ مسلكَ(4) بين الالفين المنصوبةَ والممالةَ كما سلك بالامالة بين المنصوبة وبين الياءِ .

وكذلك الشأن في الفتحةِ تجعلُ بين الخالصةِ وبين الممالةِ ، وذلك مثل ما روى عن ورش(5) في قوله تعالى ﴿يَابُشْرَى﴾(6) وقوله ﴿وَلَوْ أَرَاكَهُمْ﴾(7) .

وعلامته في الخط ان تجمع بين علامتي النصبِ والامالة معاً .

واعلم ان الامالة ليس شيء منها على سبيل الاصالةِ في الكلمةِ بَلْ من التفريعات التأليفية وفي لغة دونَ لغة . وليس كلَّ من جوزَ الامالةَ في موضعٍ من المواضعِ التي ذكرناها لك جوزَها في سائر المواضعِ بَلْ الامالةُ كلها عن العرب كلِّهم ، وليس كلٌ واحد من انحائها عن كل واحدةٍ من فرقه .

---

(1) انظر : التيسير /104 " رءا الشمس " والسبعة /145 ، سورة الأنعام : الآية 78 .

(2) في (ج) ((العباس الفضل)) وفي (ب) ((العباس بن الفضل)) وفي (ش) ((العياش بن الفصل))
وهو العباس بن الفضل أحد القراء الذين رووا لبعض القراءات عن أبي عمرو بن العلاء . انظر : كتاب المختصر في شواذ القراءات 49 ، 52 ، 57 ، 12 .

(3) انظر : التيسير /104 ، والسبعة /145 .

(4) في (ش) ((مسنلك)) .

(5) التيسير /128 ، والكوفيون (يبشرى) على وزن فعلى وامالة فتحة الراء حمزة ، والكسائي ، والباقون بألف بعد الراء وفتح الباء . وقرأ ورش الراء بين اللفظين والباقون باخلاص فتحها انظر : السبعة /347 وانظر : البيان في اعراب القرآن 36/2 .

(6) سورة يوسف : الآية 19 .

(7) سورة الانفال : الآية 43 ، انظر : البيان في اعراب القرآن 36/2 .

وأما الاشمامَ : فلفظةٌ تطلق باتفاقِ الاسم على خمسةِ معانٍ ، اثنان منها الرَومُ والاختلاسُ ، وهي تشترك في انها كلُها يتوخى بها المنزلةَ بين المنزلتين في الصوت ، سواءٌ كان ذلك بين الحرفِ والحرف ، أو بين الحركةِ والحركة ، أو بين الحركةِ والسكونِ أما ذاهباً من السكون إلى الحركةِ ذهاباً بيناً ، أو غير بينٍ ، وأما ذاهباً من الحركةِ إلى السكونِ .

وأيضاً تشتركُ في أنها تكون أبداً في حكم ما تخرجُ عنه لا إليه ، لأن هذ الخروج لا يبلغ أن يكونَ متوسطاً بين الطرفين ، وأيضاً تشترك في أنَ المطلوبَ بها كلُها هو التناسبُ اللفظي كما في الامالة .

وأيضاً تشترك في ان الطرفين ينبغي ان يكونَ بينهما اتفاقٌ ما ، فإن تنافرا لم يمكن ان ينحى بأحدها نحو الآخر ، ثم لكل منها سبب يخصهُ أو اسبابٌ وشرائطُ بها يوجدُ ، ومنها ما هو على الإطلاق ومنها ما هو مقيد :

فالأولُ من انحاءِ الاشمام : هو ان تشم الحرفُ الحرفَ ، ولا يكون إلاَ بين المتقاربين في المخرج نحو ان تشم الصادُ[1] زاياً في نحو قوله تعالى ﴿وَمَنۡ أَصۡدَقُ﴾[2] وقوله ﴿يَصۡدِفُونَ﴾[3] وقوله ﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ﴾[4] ونحو قول العرب : لم يحرك من قصدَ له . باسكانِ الصادِ ، والسببُ فيه أنَ الصادَ كانت مهموسةً ، وقد ولت الدالَ وهي مجهورة ، فقربوها من الزاي الموافقة لها في المخرج والدال في الجهر .

واحسن ما يكون هذا إذا كانت الصادُ ساكنةً لئلا تقع الحركة فاصلةً بينهما ، فإن حجزت الحركة بينهما كما في ((صدق)) فالأولى ترك الاشمام وعلى هذا قراءة حمزة فيما روى عنه خلف[5] ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾[6] لأن الطاء أيضاً مجهورةٌ وإن كانت

---

(١) انظر : التيسير /١٨ .

(٢) سورة النساء : الآية ١٢٢ .

(٣) سورة الأنعام : الآية ٤٦ .

(٤) سورة الحجر : الآية ٩٤ .

(٥) المقصود هنا بخلف هو خلف الاحمر وقد يقصد المصنف هنا خلف بن هشام البزاز المتوفى ٢٢٩هـ ، وقراءته في التيسير /١٨ ، والسبعة /١٠٥ – ١٠٧ .

(٦) سورة الفاتحة : الآية ٦ ، انظر : التيسير /١٨ ، والسبعة ١٠٥ – ١٠٧ .

مخالفةً في الاطباق للزاي لا للصاد .

ونحو ان تشمَ الهمزةُ الالفَ أو الواوَ أو الياءَ في نحو : سأل لؤم وسئم إذا جعلتها بين الهمزة وبين واحد من هذه الاحرفِ الثلاثة على ما سنذكره لك إن شاء الله عزّ وجل .

والسببُ فيه إنَّ الهمزة لم تكن ساكنةً فيتسلطُ عليها الاذابةُ ولا قبلها ساكن فتلقى عليه حركتُها ، ولا مانع من جعلها بينَ بينَ ، فأخذ به إذ هو أولى واقربُ من ان يجعلها واواً صرفاً أو ياءً أو ألفاً .

ونحو ان تشم الظاءُ ثاءً ، والطاءُ دالاً في نحو : إحفظ ثوبكَ واضبط دابتك . إذا اردت ان تستبقي مع الادغامِ الاطباق ، لأنك لو جعلتَ الظاءَ ثاءً ، والطاءَ دالاً لم يبق فيهما شيءٌ مع الاطباق على ما سيبينُ لك إن شاءَ الله تعالى . فهذا النحوِ من الاشمامِ لا يتأتى إلاّ بشريطة التقاربِ بين مخرجي الطرفين .

وعلامتهُ في الخط ان تجعلَ صورةَ ما إليه الخروج فوقَ ما عنه على ما ترى ، وليس هو الاشمامُ المطلقُ بل لابد فيه من ذكر الطرفين معاً .

والثاني منها : ان تشمَ الحركةُ الحركةَ ، ولا يكون إلاّ بين الضمةِ والكسرةِ ، لأن الفتحة مباينة لهما في المخرج ، ومخالفةٌ أيضاً في الكيفية المنقسمة إلى الثقل والخفة على ما أراك عرفتهُ ومما نذكرك اياه ان الالفَ لا يشاركُ الواوَ ولا الياءَ في الردف[1] . وان الواوَ والياءَ لا يجوز ان تؤسس عليهما القوافي كما على الالفِ ، وان الخروجَ من الفتحةِ إلى الضمةِ والكسرةِ أو منهما إليها لا يستثقل استثقالَ الخروجِ من واحدةِ منهما إلى الأخرى ، لأن احتمالَ ثقلين اشقُ وأصعبُ من احتمالِ ثقلٍ واحدٍ .

اعتبر ذلك بابنية الثلاثي المتحرك الاوسط حيث قالوا : عَضد ونَبق . وأيضاً صَرِدَ وعِنبَ ولم يقولوا : فِعُلُ ولا فُعِل .

وأيضاً ضموا همزةَ الوصلِ في نحو : اقعد . والنون من : ان . في نحو قوله سبحانه ﴿أَنِ اقْتُلُوا﴾[2] لئلا يلزم الخروج من الكسر إلى الضم ويقولون :

---

(١) انظر : كتاب القوافي للأخفش /٢٢ ، وكتاب الكافي في العروض والقوافي /١٥٣ .

(٢) سورة النساء : الآية ٦٦ ، السبعة /٢٣٤ " وقرأ ابن عامر وابن كثير ونافع والكسائي (ان اقتلوا أو اخرجوا) بضمنها . وقرأ عاصم وحمزة (ان اقتلوا أو اخرجوا) بكسر النون والواو " .

اذهب وان اذهبْ . بالكسرتين لمكان خفةِ الفتحة ، ولا اجتماع المتشابهين اثقل كثيراً من اجتماع المتباينين واجتماع المثلين .

اعتبر ذلك بقول من تركَ الادغامَ في نحو : امدح عمكَ ، واحفظ ذيلك . مع قول القائل : امدح صديقكَ ، وامدح حبيبكَ وكل ذلك فإنما نحاول به ثبوت الاتفاق بين الضمة والكسرةِ ومباينة الفتحة لهما ، فإن صحَ لك هذا فاعلم انهم قد يشمون الضم الكسرَ في نحو : ردَ وحلَ إذا كان مبنياً للمفعولِ . وعلى هذا أنشد سيبويه[1] للفرزدق :

وما حَلَ من جهلٍ حبا حلمائنا ... ولا قائلُ المعروفِ فينا يُعَنَّفُ[2]

والسبب في ذلك الدلالةُ على الكسرِ الذي كان اختزلَ من العينِ .

ومنهم من يقول : شربت من المُنقر . فيشم ضمةَ القاف شيئاً من الكسر ، وكذلك مررت بالسمرِ والسببِ فيه لفظي ، لأنه الكسرةَ التي على الراء أشم لها الضم كما أميل لها الفتح في نحو بالضرر وفي : النقر .

وأظهر ما يكون هذا الاشمام إذا كان بعد الضمة الواو في نحو : بمذعور . وهذا ابن بورٍ[3] . لأنه قد حصل فيه مع اشمام الحركةِ اشمامُ الحرفِ إذ قد اشربت الواوُ صوت الياء . فإن اقتصر على واحدِ منهما كما لو قلت : بمذعورٍ أو بمذعير كانَ غايةً في التعسفِ ، وعلى هذا قد تشمَ الضمةُ الكسرةَ في نحو : إرموا تنبيهاً على أنَ الكسرةَ في آخره كانت خلفاً[4] عن الياءِ . وفي هذا الباب من المنفصل قراءة أبي عمرو ﴿وَقَالُوا يَا صَالِحُ ائْتِنَا﴾[5] لما اشم الضمُ الكسرَ صارت الهمزةُ الساكنةَ ياءً كما في : ذيب أو قريباً من الياء .

---

(١) انظر : الكتاب ٢٦٠/٢ ، والمنصف ٢٥٠/١ .

(٢) ديوان الفرزدق /٥٦١ .

(٣) في بعض نسخ الكتاب ٢٧٠/٢ " قالوا أبو الحسن : أقول مذعور وابن نور . اميل ما قبل الواو . فأما الواو فلا يميلها وسيبويه أروم الكسر في الواو " .

(٤) حاشية في (ش) فقط ((يعني آخر ارم)) .

(٥) سورة الأعراف : الآية ٧٧ ، الكتاب ٣٥٨/٢ " وزعموا ان أبا عمرو قرأ (يا صالحيتنا) جعل الهمزة ياء ثم يقلبها واواً . وانظر : الخصائص ٣٥٠/٢ ، وانظر : الحجة ٣٢٨/١ .

وأيضاً قد يشمونَ الكسرَ الضمَ في نحو : رعتَ وسمتَ إذا كان مصوغاً للمفعول اشعاراً بأنه من فُعَل بضم الفاءِ ، ومع الياء : قيل وسيق[1] . وكذلك بيع واختيرَ وأيضاً : اغزى وتغزينَ للمؤنث .

فإن قيل : فلم لا يجوز ان تشم الضمةُ أو الكسرةُ الفتحةَ ، والخروج من الاثقل إلى الاخف مما لا ينكر الأخذ به ؟

فالجواب : ان الاشمام ليسَ يراعى به الاستخفافُ نفسهُ ، بل المطلوبُ به هو التوسطُ بين طرفين تثبت بينهما المواخاة في اللفظ على ما قدمناه قبلُ وإذ قد ظهر لكَ أن الالفَ امة وحدها ليس بواجب ان تشارك الواوُ والياءَ في جميع الأحكام للمباينة التي بينهما وبين الألف .

فهذا السؤال ساقط ولو لزمنا ذلك للزمكَ الوقفُ على المرفوعِ المنونِ ، والمجرورِ المنون بالواو والياء ، أو الوقف على المنصوبِ بالمنون لا بالالفِ ، على ان الضمةَ والواوَ لو اشممتهما الفتحةَ والالفَ كنت رجعت بهما الصوتَ من الشفةِ والخيشومِ إلى اقصى الحلقِ ، وذلك اعسرُ ما يمكن من التكلفِ ، فلا يجب ان يؤخذَ به بل يجب ان لا يؤخذَ به[2] .

وكذلك الشأنُ في الكسرةِ والياء إذا أردت ان تشمهما الفتحةُ والالفُ ، لأن الارتداد إلى خلفٍ مع طي المسافة البعيدة مما يشق على المتحرك . وظاهر ان البعدَ بين مخرجِ الياءِ ومخرج الالفِ ازيدُ مما بين مخرجِ الواوِ ومخرجِ الياءِ . ومخرجُ الالفِ ازيدُ مما بينَ مخرج الواوِ ومخرج الياءِ . ومخرجُ الالفِ ازيدُ مما بين مخرجَ الواوِ ومخرج الياءِ ، وستقف على ذلك في الغابر من القول ان شاء الله تعالى .

وبحسب ذلك ما كان اشمامُ الكسرِ الضمَ اسهلَ مما بالعكس[3] .

فإن قيل : وان امتنع اشمامُ الضمةِ أو الكسرةِ الفتحَ لما ذكرتم ، فلم لا يجوز ان تضم الفتحةُ الضمَ أو الكسر ؟

---

(١) انظر : المنصف ٢٤٩/١ .

(٢) انظر : الانصاف ٧٣٠/٢ مسألة ١٠٦ .

(٣) في (ب) فقط ((ما)) .

قلنا : أما السلوك من الفتحة والالف أو الكسرةِ والياء فليس بممتنع إلاّ انه ليس يسمى الاشمام بل يسمى الامالةَ على ما عرفت .

وأما الذي إلى الضمةِ والواوِ فهو التفخيمَ في نحو : الصلاة وقام . وليس بشائعٍ شيوعَ الامالةِ لأن الواوَ اثقلُ من الياءِ وابعدُ مخرجاً عن مخرجِ الالف ، والبعد المفرطُ والثقلُ المستكرهُ إذا اجتمعا فلا يعظمُ أن يرفضَ لهما التوجه نحو مالا[1] تمس الحاجةُ إليه كثيراً .

وعلامة هذا الاشمام في الخطِ ان تكتبَ تحتَ الضمةِ كسرةً[2] وتحت الكسرة ضمةً على ما ترى .

وهذا أيضاً ليس الاشمام المطلقُ ، لأنك تحتاجُ فيه إلى ذكر الطرفين معاً .

والثالث : منها ان تشم السكونُ اشماماً يظهر إلى اللفظِ ، وهذا هو الاشمام المطلق عند الكوفيين .

وأصحابنا يسمونهُ في الأكثر الرَوم ، رَوْمُ الحركةِ وعلامتهِ في الكتابة خط بين يدي الحرفِ المرومِ حركتهُ ، ويكونُ في حكم السكونِ وعلى زنته ، ولا يستعملُ إلاّ في السكون العارضِ .

والسبب فيه التنبيهُ ، على أن اصلَه الحركةُ ، وليعلم انها غير منسية بالكليةِ والسكونُ قد يعرضُ في الوقفِ فحذفُ كلّ واحدةِ من الحركاتِ الثلاثِ إذا لم يكن معها التنوين ، كما في قولِ القائلِ : هذا العَدلْ . ومررتَ بالعَدلْ . واكرمت العَدلْ ، وقوله رأيت هؤلاء . فيمن حقق الهمزةَ وكما في قوله تعالى ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾[3] وبحذف الضمة . والكسرةُ خاصةً إنْ كانَ معهما التنوينُ كما في قوله تعالى ﴿إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾[4] وقوله ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَانِ مِنْ تَفَاوُتٍ﴾[5] فأما الفتحة مع التنوين فالوقفُ عليها إنما هو ابدالُ الالفِ من التنوين على

---

(١) في (ج) ((نحو ما لم)) .

(٢) شرح المفصل ٦٧/٩ " فعلامة السكون الخاء فوق الحروف وعلامة الاشمام نقطة بعد الحروف ، وعلامة الروم خط بين يدي الحرف . وعلامة التضعيف شين فوق الحرف " .

(٣) سورة الاخلاص : الآية ٢ ، قراءة أبي عمرو (الله الصمد) انظر : السبعة /٧٠ .

(٤) سورة يوسف : الآية ٥٥ .

(٥) سورة الملك : الآية ٣ ، انظر : السبعة /٦٤٤ .

ما ستعرفه بعد ان شاء الله تعالى .

وقد يعرضُ الادغامُ إذا كانَ الاولُ من حرفيهِ متحركاً في الاصلِ ، ومن كلمة غير التي منها الثاني ، لأن التمايزَ فيه اظهرُ ، فالسكونُ ليسَ بمستحكم ليسَ بمستحكم فيه استحكامهُ في الادغام الذي في الكلمةِ الواحدةِ ، وذلك نحو ﴿يَشْفَعُ عِندَهُ﴾[1] و ﴿حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ﴾[2] و ﴿حَيْثُ شِئْتُمْ﴾[3] و ﴿هُدَى اللَّهِ هُوَ﴾[4] و ﴿وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ﴾[5] في قراءة أبي عمرو وكلَّ ذلك تشم السكونُ فيه الحركةَ المستحقةَ في الاصلِ ، إلاّ إذا كانت الحركةُ فتحةً في الاولِ من حرفي الادغام . فانّا لم نسمعهم اشموها ، أو كان المدغمُ ياءً أو ميماً أو فاءً في نحو ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾[6] و ﴿يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ﴾[7] و ﴿تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ﴾[8] و ﴿وَالصَّيْفِ * فَلْيَعْبُدُوا﴾[9] .

فإن سألت عن العلتين ؟

فالتي منعت من اشمام الفتحة المتوهمةِ في نحو : قال لَهُم . هي ان الفتحة الخالصةَ لم تختزلْ في لغتهم اختزالَ الضمةِ والكسرةِ فلم يتلافوها بما يلافوا به الضمةَ والكسرةَ . إلاّ تراهم يقولون في عضدُ عَضْد وفي فَخذ فَخْذ ولا يقولون في جَبَل جَبْل .

وأما الوقف[10] : فأكثرهم ما يَشمُّ فيه الضَم والكسرَ ، وان كان قد جوزَ فيه ذلك في الفتح أيضاً من حيث أنه الوقفَ يختصُ بأحكامٍ قلما يؤخذ بها في الوصل على ما سنبين

---

(١) سورة البقرة : الآية ٢٥٥ .

(٢) سورة البقرة : الآية ١٩١ ، والنساء : الآية ٩١ . انظر : اعراب القرآن /٢٢٢ .

(٣) سورة البقرة : الآية ٥٨ ، الأعراف : الآية ١٦١ .

(٤) سورة البقرة : الآية ١٢٠ ، والانعام : الآية ٧١ .

(٥) سورة النساء : الآية ٦١ ، ٨٣ ، المائدة : الآية ٨٣ ، ١٠٤ . انظر : التيسير /٢٠ ، وانظر : السبعة /١١٦ – ١٢٢ .

(٦) سورة البقرة : الآية ٨٤ ، آل عمران : الآية ١٢٩ ، المائدة : الآية ١٨ ، ٤٠ .

(٧) سورة المائدة : الآية ٩٩ .

(٨) سورة المطففين : الآية ٢٤ .

(٩) سورة قريش : الآية ٢ – ٣ .

(١٠) انظر : البرهان ٣٤٢/١ .

لك بعد إنْ شاء الله تعالى .

ولك ان تحتج للنزارة والامتناع في اشمام الفتح ، وإن كانَ اشمامه اسهلُ من اشمام الضمِّ والكسر فالاشارةُ إليه اصعبُ من الاشارةِ إلى كل واحد منهما ، لأن آلات النطق القريبة هي مناسبةٌ لهما - لا له - ولا يصورُ لك هذا إلاّ الشفاه منا أو التجربةُ منك فتأمله بعون الله .

والتي منعتَ الاشمامَ في ﴿وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾[1] هي ان الباءَ والميم والفاءَ شفويةٌ ، فتشتغل بها الشفتان فلا يمكنهما الإشارة بسرعةٍ إلى الضم فيها والكسر إلاّ بعد فك الادغام لا كما في سائر الحروف فافهم .

ومما يفخم أمر الاشمام اجماعُ القراءِ العشرةِ[2] غير أبي جعفرِ[3] على اشمام النونِ الساكنةِ من قوله تعالى ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا﴾[4] الضمَ . ومما يقوي شأن هذا النحو من الاشمام الامالةُ في نحو ﴿الأَبْرَارِ * رَبَّنَا﴾[5] لأن الألف لا تمال إلاّ للكسرة المشمةَ بعدها .

ولا يجوز أن يقالَ : إنَّ الاشمام هذا هو الذي لا يظهرُ إلى اللفظ على ما سنذكره الآن إن شاء الله تعالى ، لأنه لا يكون إلاّ للضم خاصةً على انه لو عَمَّ أيضاً لم يؤثر في اللفظِ كيفَ وهو لا يسمع فيه !!

فإن قيل : أليسَ قد أمالوا في الوقفِ : مررتُ بالمال . فيمن اسكن الاسكان التام ؟ قلنا : إنما ذلك لأن الوقفَ لا يمكن فيه التحريكُ ، فالمنوي من الحركةِ فيه يجوز أن يكونَ في

---

(١) سورة البقرة : الآية ٢٨٤ .

(٢) القراء العشرة هم السبعة المار ذكرهم مضافاً إليها : يعقوب بن إسحاق الحضرمي ٢٠٥هـ ، ويزيد بن القعقاع ١٣٠هـ وخلف بن هشام البزاز ٢٩٩هـ .

(٣) اميل إلى ان المصنف يقصد بأبي جعفر يزيد بن القعقاع القارئ ١٣٠هـ وهو من رجال نافع ، انظر : التيسير /٨ ، والسبعة /٥٦ ، والايضاح لمتن الدرة للجزري /١٧ .

(٤) سورة يوسف : الآية ١١ ، وفي التيسير " هذا القول عامة ايمتنا وهو الصواب " وفي السبعة /٣٤٥ " وكلهم قرأ تأمنا بفتح الميم وادغام النون الأولى في الثانية والإشارة إلى اعراب النون المدغمة في الضم اتفاق .

(٥) سورة آل عمران : الآية ١٩٣ - ١٩٤ ، انظر : اعراب القرآن ٢٢١/١ .

حكمَ الظاهرِ وليس كذلك الوصلُ . فمن ثم افترقا . فإنّ عورضَ بالامالة في نحو قول القائل : هذا جاد . فليس ذلك مما يؤبه لَه . على انه قد يمكن ان يكونَ على اجراءِ الوصلِ مجرى للوقف .

والرابع منها : ان يشم السكونُ الحركةَ اشماماً لا يظهرُ إلى اللفظ ، بل يكون اشارةً شفويةً يدركُها البصيرُ دون الأعمى . فهو للعين لا للاذنِ بالاضافة إلى الخارجِ ، وذلك لخفائه إذ هو بحيثُ يغمضُ عن الادراكِ السمعي فهو اضعف من الذي قبلهَ واقربُ إلى السكونِ ، ولا يتأتى إلاّ إلى الضّم لمطاوعة البتة[1] ومعاشرة آلات الكسرِ والفتحِ قالَ سيبويه[2] فانت قد تقدرُ على أن تضعَ لسانكَ موضعَ الحرفِ قبلَ تزجية الصوت ثم تضمُ شفتك ولا تقدر على ذلك . ثم تحرك موضعَ الالفِ والياء . فالنصبُ والجرُ لا يرافقان الرفعَ في الاشمام وهو قول العرب ويونس والخليل[3] انقضى كلامُ سيبويه .

وعلامة هذا النحو من الاشمام في الخط نقطةُ[4] وهو الاشمامُ المطلقُ عندنا لأن الطرفين يتعينانِ تعيناً بذاتيهما غير منقسم على ما عرفتَ ، ثم إنّه اقربُ مسافةٍ مما سواهُ واشبهُ بالسكونِ للصرفِ الذي يبتدئ منه .

ولا شك إن القبوةَ الشفويةَ المذكورةَ تؤثر في اللفظِ اثراً ما ، وان قل إلاّ انها بحيثُ لا يدركها السامعُ باذنه إلاّ على عسر[5] .

والكوفيون سموهَ رَوْمَ الحركةِ نظراً إلى إنّ الشيءَ قد يُرامُ ولا يدركُ فهو عندهم اضعفُ من الاشمامِ الذي قد يتخطى فيه ولو برائحة من المشموم .

وحيثما صَح اشمامُ السكونِ للضمِ بالمعنى الثالث كان هذا الرابعُ اصحُ واجوزُ . بل الحقُ إنهم يستغنونَ في الضم بهذا عن ذاكَ ، ويجوزونه حيث لا يجوزُ الظهورُ إلى

---

(١) حاشية في (ب) وفي متن (ش) عليه إشارة انه حاشية " الأول منها السكون والثاني الضم " وغير موجود في (ج) .

(٢) انظر : الكتاب ٢٨٣/٢ .

(٣) ما تحته خط نص كلام سيبويه .

(٤) انظر : شرح المفصل ٦٨/٩ .

(٥) في (ب) ((غير)) .

اللفظ كما في قراءة أبي فارس[1] ﴿لَدُنْهُ﴾[2] فإن أبا علي[3] انكرَ أنْ يكونَ هذا ونحوه مما يظهرُ إلى اللفظِ ، رحمَ الله أبا عليٍّ كما في قوله تعالى ﴿مَالَكَ لَا تَأْمَنَّا﴾[4] فيمن ذهب إلى أنه لا يظهرُ إلى اللفظ ، فإنه قد صرحَ بأنَّ هذا ليس شيئاً يسمعُ مع اعترافه بأن الاشمامَ الكسري[5] لابد أن يكونَ مسموعاً إذ لم يمكن في الكسرِ ما هو أقلُ منه ، ولذلك ما ذكرَ بعضُهم أنَّ اشمامَ الكسرةِ رَوْمٌ ، وإن كانَ لم يفرعْ لحقيقةِ التمييزِ بينهما . فقد حصل لك من هذا إنَّ الساكنَ إذا اشمَ الضمةَ في حالِ الوصلِ كان اشمامهُ في الامرِ العام ، هذا الذي هو مبصر غير مسموعٍ .

فاما الوقفُ فقَدْ يتعاقبان فيه على كلمةٍ واحدةٍ - اعني الاشمامَ الذي بالمعنى الثالثِ والذي بالمعنى الرابعِ - وسبب هذا الاشمام هو بعينه السببُ الذي للثالثِ - اعني طلبَ الدلالةِ على الحركةِ الاصليةِ - ومنهم من لا يشمُ هذا الاشمامَ ولا الذي قبله - إلاَّ للحركةِ الاعرابية فَقَط[6] - والخامسُ من وجوه الاشمام : هو الذي يؤخذُ فيه من الحركةِ إلى السكونِ ، ويكونُ في حكمِ الحركةِ وعلى زنتِها إذ الميلُ عنها ليسَ ميلاً ممعناً .

إذ لو امعنَ لاعتبرناه من الطرفِ الآخرِ ولكانَ إمّا الرابعُ وإمّا الثالثُ . واعلمْ أنَّ هذا النحو من الاشمام اكثرُ ما يعرضُ للمضموم من الحروفِ ، أو المكسورِ منها . إذ الفتحُ ليسَ بمستثقل فيستبدل به . وانت تذكر أنَّ من خفف عضد أو فَخِذاً لم يخفف جَبَلاً ، إلاَّ

---

(١) لم اجد أحدا من القراء كني بأبي فارس لكني وجدت قارئاً اسمه فارس بن أحمد من اسانيد أبي بكرو عاصم . انظر : التيسير /١٤ .

(٢) سورة النساء : الآية ٤٠ ، والكهف : الآية ٢ ، اعراب القرآن /٢٥٠ .

(٣) اعراب القرآن /٢١٩ " قال أبو علي : وجه الاشمام ان الحرف المدغم بمنزلة الحرف الموقوف عليه من حيث جمعهما السكون . فمن حيث اشموا الحرف الموقوف عليه إذا كان مرفوعاً في الادراج اشموا النون المدغمة في تأمنا "

(٤) سورة يوسف : الآية ١١ ، انظر : الايضاح لمتن الدرة /١٧ .

(٥) انظر : اعراب القرآن /٢١٩ والمقصود هنا القراء .

(٦) الكتاب ٢٨٢/٢ أما الذين راموا الحركة فانهم دعاهم إلى ذلك الحرص على ان يخرجوها من حال ما لزمه اسكان على كل حال . وان يعلموا ان حالها عندهم ليس كحال ما سكن على كل حال .. وإلاَّ ان هؤلاء اشد توكيداً .

أنهم اختلسوا الفتحَ العارضَ في مواضعَ اشعاراً بأنه ليسَ بأصلٍ ودلالة على نقصه .

ولتجعل علامةَ هذا الاشمام في الخطِ سيناً أو قاءاً إذ هو يسمى الاختلاسُ والاخفاءُ فمنهم من يجعلهما مترادفين على معنى واحدٍ غيرَ منقسم ، ومنهم من قسم الخروجَ من الحركةِ إلى السكونِ قسمين سماها : الاختلاس والاخفاء كما جعل الخروج من السكون إلى الحركةِ قسمين وسمهما : بالاشمام المطلقِ والرومِ . فبحسبِ هذه القضية إذا قلت : عَضُد بضم الضادِ ثم اسكنت فقلت : عَضْد . حَصَلَ لك بين الحركةِ والسكونِ اربعُ منازلَ من التخفيف على النسق الذي اريناك .

وكلّ واحدةٍ من هذه الاحوالِ الستِ المذكورةِ معمولٌ عليها مقروء بها في كتابِ الله عز وجل .

هذا لتعلمَ أنّ صناعةَ النحو هي من أجلِ الصناعاتِ وأعظمها وأدقها والطفها وقد بقي أن نذكر لكَ الامثلة في الاختلاسِ والاخفاءِ اللذين يقابلهما الاشباعُ[1] فمن المضمون الذي اختلست ضمتهُ الراءُ من ﴿يَنصُرْكُمْ﴾[2] و ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾[3] و ﴿يُصَوِّرُكُمْ﴾[4] و ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾[5] .

روي عن أبي عمرو[6] فيها الاختلاسُ ، والعلةُ فيه الفرارُ من تتابعِ الحركاتِ الثلاثِ الثقيلةِ التي منها حركةُ الراء[7] وهي على ما عرفتَ تعدُ حركتين .

---

(١) حاشية في النسختين (ب) ، (ش) " وهذا الاشباع هو غير الاشباع الذي يستعمله القراء في نحو : مررت بهي جالساً . فإن ذلك عبارة عن الحاق المدة بعد الحركة .

(٢) سورة آل عمران : الآية ١٦٠ ، التوبة : الآية ١٤ ، محمد : الآية ٧ ، الملك : الآية ٢٠ .

(٣) سورة البقرة : الآية ٦٧ ، ٩٣ ، ١٦٩ ، ٢٦٨ ، آل عمران : الآية ٨٠ .

(٤) سورة آل عمران : الآية ٦ .

(٥) سورة الأنعام : الآية ١٠٩ .

(٦) سورة البقرة : الآية ٦٧ ، ٩٣ ، آل عمران : الآية ٨٠ ، قال الداني عاصم وحمزة وابن عام ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ﴾ بنصب الراء والباقون برفعها وأبو عمرو على أصله في الاختلاس والاسكان ، التيسير /٨٩ .

(٧) سورة الأنعام : الآية ١٠٩ ، السبعة /٢٦٥ . فقرأ ابن كثير ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا﴾ مكسورة الألف وكذلك قرأ أبو عمرو بالكسر غير ان أبا عمرو كان حركة الراء من يشعركم .

ومن المكسور الذي اختلسَ الكسرُ فيه الراءَ في ﴿وَأَرِنَا﴾[1] و ﴿أَرِنِي﴾[2] والعلةُ فيه إنَّ الراءَ إذا اشبعتْ حركتهُ فالحركةُ فيه موازية لحركتين فبالحري ان يكونَ بحيثُ إذا اختلست[3] حركتهُ لم تقصر كثيراً عن زنة حركةٍ واحدةٍ في الحروف الضعيفة .

ومنه العينُ[4] في ﴿نِعِمَّا هِيَ﴾[5] رُوي فيها الاختلاسُ عن أبي عمرو[6] وغيره وكان الاصلُ في نِعم ، نَعِمَ ، فكسرت النُون لمكان العينِ إذ هي حلقيةٌ كما قالوا في : شَهِدَ شِهِدَ .

ثم منهم[7] من اسكنَ العينَ استخفافاً فلما اتصلَ بالفعلِ ما بعده أُريد الادغامُ لزم اسكانُ الميم من نعم وقبله ساكنٌ ، ولم يكونوا ليردوه إلى ما فروا منه من الكسرة المشبعة . ففزعوا إلى المختلسةِ فأخذوا بها ، وكلما كانت الكلمةُ اطولَ والزياداتُ فيها اكثرَ كانَ التخفيفُ فيها اجوز وأحسنَ .

ومنه الهمزة في ﴿إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾[8] اختلسَ[9] الكسرُ فيها لجسوها[10] واجتماعهما مع الراءِ المكسورة ، واتصالِ الكلمةِ بالضميرِ المتحد بها وقد انضافتِ الضمةُ في أولهِ إلى الكسرتين في آخرها .

ومن المفتوح المختلسِ فيه الفتحُ الهاءُ في ﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّي﴾[11] والأصل يهتدي ، والعينُ في

---

(١) سورة البقرة : الآية ١٢٨ ، النساء : الآية ١٥٣ ، فصلت : الآية ٤٩ .

(٢) سورة البقرة : الآية ٢٦٠ ، الأعراف : الآية ١٤٣ .

(٣) التيسير /٧٦ ابن كثير وأبو شعيب (وارنا) و (ارني) باسكان الراء حيث وقعا وأبو عمرو عن اليزيدي باختلاس كسرتها والباقون باشباعها .

(٤) إشارة في الأصل فقط .

(٥) سورة البقرة : الآية ٢٧١ .

(٦) التيسير /٨٤ ، وانظر : الايضاح لمتن الدرة /٤٧ .

(٧) يقصد نافع وابا عمرو وعاصم بكسر النون واسكان العين . انظر : السبعة /١٩١ .

(٨) سورة البقرة : الآية ٥٤ .

(٩) انظر : الكتاب ٢٩٧/٢ ، والسبعة /١٥٤ .

(١٠) في (ب) "يحسوها" وفي (ج) "لجسوعها" .

(١١) سورة يونس : الآية ٣٥ . انظر : التيسير /١٢٢ ، والسبعة /٣٢٦ .

﴿لَا تَعْدُوا﴾(١) والأصل تعتدوا ، والخاءُ في ﴿يَخِصِّمُونَ﴾(٢) والأصلُ يختصمون .

وأما أرادوا ادغامَ التاءِ فيما بعدها لم يكنْ بدّ من تسكينها مع القلبِ ، وقبلها ساكنٌ ، فمنهم من القى عليه حركةَ التاءِ فبدا لاهلِ الاختلاس اختلاسُ تلك الحركةِ – اعني الفتحةَ قبلَ المدغم – دلالةً على أنّ هذا الفتح عارضٌ ، وإنّ الاصلَ في الهاءِ والعينِ والخاءِ وغيرِها من نظائرها هو السكونُ .

ومما دعاهم إلى الاختلاسِ في نحو هذه الكلمُ إنّها قد طالتْ بالزيادات اللاحقة بها فثقلت بعضَ الثقلِ ، فحسنُ فيها الاختلاسُ لذلك وقد روى الاخفاءُ في جميع ذلك وكذلك في (نعمّا) وما يجري مجراه .

وقد ورد اشباعُ الكسرةِ على الهاءِ والخاءِ من (لا يهدي) و (يخصمون) في قولِ الله سبحانُه ، ولم يبلغنا فيها الاختلاسُ والاخفاءُ عمّن بلغنا عنه الاشباعُ ولعل العلةَ في ذلك أنّ الكسرَ فيها إنما اختير على اصلِ التقاءِ الساكنين ، فحكمه من جهةِ الاستثقالِ والاستخفافِ حكمُ السكونِ كما في قولِ القائل : من ابنك(٣) وبقائم اليومَ . وعلى هذا الحَمر ، لأن اللامَ في نيةِ السكونِ فاستوفِ هذه الجملةَ بعون الله وحسنِ توفيقه .

ومما يجب ان نذكرَه لك الآن إنّ الاختلاس والاخفاءَ احسنُ ما يكونان في البناء كما إنّ الرَوْمَ والاشمامَ احسنُ ما يكونانِ في الاعرابِ ، وذلك لأن الاعرابَ اكثرُ مما يدلُ عليه بالحركاتِ ، والبناء عمدتهُ السكونُ ، والرَوْمَ والاشمامُ كلُ واحدٍ منهما ذهابُ إلى الحركةِ فهما بحالِ الاعرابِ اليقُ ، والاخفاءُ والاختلاسُ كلّ واحد منهما ذهابُ عن الحركةِ فهما بالبناء اشبهُ فانعمْ النظرَ فيه .

واعلم أنّ أكثرَ القراءِ قد توسعوا في أمرِ هذا الاختلاس الذي لا يلحق إلاّ المتحركَ من الحروفِ ، فجعلوه الرَوْمَ الذي لا يلحقُ إلاّ الساكن منها ، فجعلوا الحركة المختلسةَ من

---

(١) سورة النساء : الآية ١٥٤ ، انظر : التيسير /٩٨ .

(٢) سورة يس : الآية ٤٩ ، انظر : السبعة /٥٤١ .

(٣) الكتاب ٢٧٥/٢ " ولم يكسروا في الألف لأنها مع الألف اللام أكثر لأن الألف واللام كثيرة في الكلام تدخل في كل اسم ففتحوا وذلك قولك : من ابنك . ومن امرئ . وقد فتح فصحاء فقالوا : من ابنك فاجروها من المسلمين " انظر : كذلك ذلك المفصل ١٢٣/٩ .

نحو قوله تعالى ﴿ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ﴾[1] وقوله سبحانه ﴿مِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾[2] وقوله جل من قائل ﴿زَادَتْهُ هَذِهِ﴾[3] وقوله عز اسمه ﴿مِن فَضْلِ رَبِّي﴾[4] في قراءة أبي عمرو[5] سكوناً مشماً في الادغام فخرج على أصلهم التقاء ساكنين في الدرج ليس أولهما حرف مد ولين - وهذا الاختلاس قريبٌ من الاشمام والرَوْم الذي قد يبقى مَعَهُ الادغامُ إلاَ أنه ليس هو هو ، ومن ثم ما رووا في الهاء من (لا يهدي) والعينَ من (لا تعدوا) والخاءَ من (يخصمون) وأيضاً في العين من (نعمّا) السكون الحقيقي وكذلك فيما شاكلها من الحروفِ الجاريةِ مجراها والتدقيقُ فيها ما انبأناك به والله اعلم .

(١) سورة مريم : الآية ٢ ، انظر : السبعة /٤٠٦ ، واملاء ما من به الرحمن /٦٧ .

(٢) سورة هود : الآية ٦٦ ، انظر : السبعة /٣٣٦ ، واملاء ما من به الرحمن /٢٥ .

(٣) سورة التوبة : الآية ١٢٤ ، انظر : اعراب القرآن /٢٢٥ ، ٢٣٢ .

(٤) سورة النمل : الآية ٤٠ ، التيسير /٨٥ ، ٢٨ "نعما" .

(٥) راجع فصل (في حروف الجرّ) .

فصلٌ
في المدِّ

لفظةُ المدّ قد تقالُ على معنى هو كالجنسِ للألف والواو الذائية – وهي التي نسبتُها إلى الضمةِ نسبةُ الالفِ إلى الفتحةِ – ولليـاءِ الذائية أيضاً – وهي التي نسبتُها إلى الكسرةِ تلك النسبة بعينها – وإليه تنسبُ هـذه الاحرفُ الثلاثةُ فتسمى حروفَ المدّ وذلك نحو : عارِ وَعُورَ[1] عِيّرِ[2] .

ومن البين أنّ الواوَ والياءَ إذا تحركتا كما في عَوِرَ وَعُيُرَ – جمع عيار[3] – خرجتا عن مشابهةِ الالفِ في سيلاتها ، ولحقتا الجلدةِ في تقومها كذلك إذا سكنت الواوُ سكوناً غيرَ مسبوقٍ بالضمة أو الياءِ ، سكوناً غيرَ مسبوقٍ بالكسرةِ – كما في عَوْرِ[4] وعَيْرِ أو عُوْرِ[5] وعُير بالضم .

لو استعملا والشأن فيما سوى ذلك مما يمكن ان يصوتَ به ، وان كان غير مأخوذ به في الاستعمالِ وهو أن يكونَ قبلَ الواو ضمةٌ ، وقبلَ الياءِ كسرةٌ وهما ساكنتان إلاّ ان سكونهما ليس هو السكونُ المصوتُ[6] الذي سميتِ الحروفُ الثلاثةُ مصوتةً[7] بل هو السكونُ الساكتُ الذي به سمي ما سواها من الحروفِ ساكنةً .

ومثال ذلك ان تبنى من الواوِ والعين والراءِ فعلاً بضم الاول واسكانِ الثاني ، ومن الياءِ والعينِ والراءِ فعلاً بكسر الاولِ واسكانِ الثاني وهما : وَعِرَ وَيَعِرُ ، ثم تجعل فاءِ الفعل في كلّ واحدٍ من اللفظين مكانَ العينِ وعينَ الفعلِ مكانَ الفاء مع ابقائك الحركاتِ

---

(١) مكررة في نسخة (ش) .

(٢) انظر : اللسان ٢٩١/٦ مادة عور .

(٣) ناقصة في (ش) .

(٤) حاشية في (ب) ، (ش) مصدر عار يعور أي صيره اعور في المثل عير عاره أهله .

(٥) انظر : المنصف ٣٣٧/١ .

(٦) في (ج) ((المنصوب)) .

(٧) في (ج) ((منصوبة)) .

والسكنات بحالها ، الأول على رتبها[1] الأولى ، فلا شك أنَ يحصل عَوْر وعَير غَير عُور وعِير ، الأولين في اللفظ لانَ الاوسط في كل واحد من الأولين هو مدةٌ وفي هذين ليس كذلك .

وقد ظهر لك أنَ لكلِّ واحدةٍ من الواوِ والياء ثلاثةُ أحوال :

الأول منها : أن تكونَ متحركةً فتكون مشابهةً للحروفِ الصحيحة[2] في الكمية والكيفية ولذلك جازَ أن يجمعَ في القوافي[3] بين عَوَر وعَكَر .

والثاني : أن تكون ساكنة سكوناً مصوتاً فتكونُ مشاكلةً للألفِ في الامتداد واطولَ والين[4] من كل واحدٍ من الحروفِ الصحيحةِ بكثير كالألفِ ، ولذلك جازَ أن يقع بعد كلِّ واحدةٍ منها في الدرجِ ساكنٌ يستعانُ على سكونه بما فيها من الطولِ الجاري مجرى الحركةِ .

الثالثُ : أن تكونَ ساكنةَ سكوناً ساكناً ، وينقسم هذا القسمُ من أحوالِها ثلاثة اقسامَ يستعملُ واحدةٌ منها ويستبدلُ باثنين .

أما المستعملُ : فإن يكونَ قبلَ الواوِ والياءِ فتحةٌ ، تشبهانِ بها الالفَ من حيث أنَ ما قبلها لا يكونُ إلاَ مفتوحاً ، وإن كانت كلَّ واحدةٍ منهما اقصر منها وأصلب ، وحينئذ تسميان حرفي اللين ، لأن كلَّ واحدةٍ منهما الينُ من سائر الحروفِ الصحيحةِ يدلك على هذا انهم لا يكادون يجمعونَ في القوافي بين عَيْر وعَصْر .

فإن قيلَ وإذا كانت الواوُ والياءُ في حال تمددهما الينُ منهما في هذه الحالة فلم سميتا الآن حرفي لين ولم تسميا قبل ؟

قلنا : لأنهما الآن قد عدمتا المدَ ((ولم يبقَ لهما إلاَ اللينُ فاليه وجبَ ان تنسبا وكان قد غلب عليها المدُ في الحالةِ الأخرى المذكورة فنسبتا إليه وحده . ومن الناس من ينسبهُما في تلك الحالة))[5] والالفَ إلى المدَ واللينِ معاً لاجتماعهما فيها ولا مشاحة في التسمية .

---

(١) في (ج) ((وعلى زنتها الأولى)) .

(٢) انظر : سر صناعة الاعراب ٢١/١ – ٢٢ .

(٣) انظر : ما يجوز للشاعر /٥٨ .

(٤) في (ش) فقط ((والبين)) .

(٥) ما بين القوسين في متن (ب) ، (ج) وفي حاشية (ش) .

وأما الباقيان : فاحدهما : أن يكونَ قبل الواوِ ضمةٌ وقبلَ الياءِ كسرةٌ . وذلك غايةٌ في الاستثقالِ وبحيثُ يتعذرُ اللفظُ به فالوجهُ فيه ان ينقلبا مدتين نحو : موقِد وايسار . اللهم إلاّ إذا تحصنتا بالادغام نحو : حُوّ وعيّ . فإن هذا موضع تنتقل فيه الواوُ والياءُ من كونهما حرفي مدّ إلى كونهما حرفي لينٍ كما في عدُوٍ ووَليّ .

والآخر : أن تكون قبلَ الواوِ وقبل الياء ضمةٌ ، والوجهُ فيه ان يتبع الحرفُ الحركة ثم ينصع به ما صنع بالأول ، وذلك نحو : ميعاد . وأصلهُ موعاد وموقين واصلهُ مُيقن . إلاّ أنهم قد اتبعوا[1] الحركةَ الحرفَ في نحو : بيض وقد عرفته وعرفت العلة فيه .

ونظير من المنفصل قراءة أبي عمرو في قوله تعالى ﴿يَاصَالِحُ ائْتِنَا﴾[2] حيث اشم الحاءُ الكسر لمكان الياء المتوهمة في ايت على القطع .

وقد خرجَ لكَ من هذا أنَّ الالفَ لا يكونُ لها إلاّ حالةٌ واحدةٌ هي الامتدادُ واللينُ بحسبها وتسمى حرفُ مدّ ، وانّ الواوَ والياءَ كلُّ واحدٍ منهما له من جهة الاستعمال ثلاثُ حالاتٍ يستحقُ بها ثلاثةَ اسماءٍ :

الأولى : هي الحركةُ ويسمى فيها حرفُ صحة .

والثانية : هي الامتدادُ مع اللين يسمى فيها حرفُ مدّ .

والثالثة : هي اللينُ من غيرِ امتدادٍ ظاهر يسمى فيه حرفُ لينٍ .

وقد تقال : لفظةُ المدّ على معنى هو كالعرضِ العام غيرِ اللازمِ لحروفِ المدّ الثلاثة ، وقد يعرضُ أيضاً في بعضِ الأحوالِ لحرفي اللين من جهة مشابهتهما لحرفِ المدّ ، وذلك زيادةُ صوتٍ تضاف إلى كلِّ واحدٍ من الحروفِ الخمسةِ في مواضعَ مخصوصةٍ لعللٍ توجبُ ذلك .

وعلامتهُ في الكتبة خطٌ على رأس الحرفِ تسمى مداً وهو مشهور .

أما حروف[3] المدّ فقد تلحقها تلك الزيادةُ المسماةُ مداً في أربعةِ مواضعَ : احدها : أن

---

(١) انظر : سر صناعة الاعراب ٢١/ .

(٢) سورة الأعراف : الآية ٧٧ .

(٣) في النسخ الثلاث ((حرف)) ولو كانت احرف كانت الجملة أكثر صواباً .

يكونَ بعدَ واحدٍ منها الهمزةُ ، وهي[1] حرفُ جاسٍ[2] كاغلظِ ما يكونَ من الحروفِ ولذلك ترى فيها شبهةَ التهوع .

وحروفُ المدّ لا شك انها الينُ الحروفِ وارقُها فاريدَ التشاكلُ بينهما فزيدَ في مقدارِ حرفِ المدّ ليتداركَ بطولهِ ما فاته من الغلظِ المشاكلِ لغلظِ الهمزةِ . وهذه الملاقاة تنقسم قسمين :

احدهما : أن تكونَ في كلمةٍ واحدةٍ نحو ((جاءَ)) أو صائم وينوءُ ومروءة ويضي[3] ونبيء[4] فهذا القسمُ إذا حققَ فيه الهمزُ[5] اكملتْ مدة معه بالاجماع كل ينشئها على ما يليقُ بقراءته في حدرهِ وترتيلهِ ، واطولُ المدِّ لحمزةَ ، واقصرهُ لابنِ كثير[6] ، ويكون بقدرِ الفين . فإن سهلَ فيه الهمزُ بعدَ الالفِ خاصةً يجعله بينَ بينَ .

اختلف في المدةِ ، فمنهمُ من يأخذُ بها نظراً : إلى ان التسهيل عارضٌ ، وان الاصلَ أولى أن يبنى عليه ، ودلالةً على ان التحقيق لم يترك بالكليةِ ، بلْ هو منوي في الكلمةِ .

فإن كانت الهمزةُ مفتوحةً كانت المدةُ احسنَ ، لأن اقصى ما يمكنُ فيها ان تصيرَ إلى الالفِ وهي ساكنة والساكنُ قد تُمد له حروف المدّ قبلهُ على ما ستعرفه الساعة إن شاء الله تعالى .

ومنهم من يزيلها لزوالِ ما كانَ سبباً لها إذ الموافقةُ بين الهمزةِ وبينَ حرفِ اللينِ قد حصلتْ بتليين الهمزةِ فلم يحتج فيها إلى تطويل حرفِ المدّ . والثاني : من القسمين : ان تكونَ الملاقاةُ من كلمتين نحو ﴿فَقَالُوا إِنَّا﴾[7] فهذا القسم يختلف في المدّ فيه اختلافاً عظيماً .

---

(١) في (ش) ((وهو)) .

(٢) في (ب) ((حاس)) وفي (ش) ((جاس)) وفي (ج) ((خاص)) .

(٣) انظر : التيسير /٣٠ .

(٤) الحجر /٤٦ . انظر : التيسير /٣٨ .

(٥) في (ب) ((الهمزة)) .

(٦) انظر : التيسير /٣٠ ، ٣٨ .

(٧) في (ج) وردت في القرآن (فقالوا انا) سورة البقرة : الآية ١٣٥ ، المائدة : الآية ٨٢ ، الأعراف : الآيات ٥ ، ٧٥ ، ١٣٥ .

فروى عن حمزةَ[١] التكميلُ فيه . وروى أنَّ عاصماً[٢] كان ينقصهُ شيئاً اشعاراً بأن هذه الملاقاة ليست بلازمة ، إذ قد يجوزُ أن يوقفَ على الأولى من الكلمتين ويبتدأ بالثانية . وروي أن الكسائي وابنُ عامر كانا ينشئانه اصغر[٣] مما ينشئه عاصم .

فاما ابنُ كثير ونافعُ وأبو عمرو[٤] فانهم لا يزيدون في حرفِ المدّ فيه شيئاً . وللقراة هنا اصلاح يقولون ((هؤلاء))[٥] لا يمدون حرفاً لحرفٍ[٦] .

وإنما فعلوا ذلك اجراءً للثانية من الكلمتين مجرى المباين لا الملاقي . وليس ذلك ببعيد في القياسِ .

والثاني من تلك المواضع الاربعة : ان يكونَ بَعْدَ واحدٍ من حرف المدّ حرفٌ ساكنٌ مشددٌ نحو : دابّة وتمود الثوب والمصير[٧] ربنا . فهذا الموضع مجمع فيه على المدّ ، إذ لا يمكنُ ان يلفظَ به إلاّ مع المدّ ، لأن الساكن لا يمكن ان ينطق به إلاّ بَعْدَ ما يمكن ان يعتمد عليه أولاً ثم ينتقل منه إلى الساكن ثانياً .

ولا يمكنُ أن يعتمد إلاّ على المتحركِ أو ما يجرى مجرى المتحرك من السواكن وهو الذي يطول فيه السكونُ زيادةً تطويل بها يحاكي الحركةَ ، وامطلُ يكون السكونُ في حروفِ المدّ على ما وضح لك قبلُ . ولولا ذلك ما امكن ان يتلقى بها الساكن بعدها مشدداً ولا غير مشدد . كما لا يتمشى ذلك فيما سوى هذه الخمسة من الحروف . ولو أمكن ان يمتنع في الدرج ساكنانِ ، ليس اولُهما حرفاً يمكن ان يستنام إليه استنامة ما ، لجاز ان يبتدأ بالساكن ، لأن الابتداء بالساكنِ إنما امتنعَ لفقدِ ذلك ، وهذه المدةُ اطولُ ما يكون من المداتِ ، يدلك على هذا ان من ادغم النونَ من هجاءِ سين من ﴿طسم﴾[٨] في

---

(١) انظر : السبعة /١٨٨ .

(٢) انظر : السبعة /١٣٢ .

(٣) في (ج) ((ما)) .

(٤) انظر : التيسير /٣٠ ، ٣٣ .

(٥) انظر : التيسير /٣٠ ، ٣٣ .

(٦) في (ج) هؤلاء حرفاً لحرف .

(٧) انظر : التيسير ٤٢/٢٣ .

(٨) سورة الشعراء : الاية١ ، انظر : التيسير /١٦٥ ، والسبعة /٤٧٠ .

ميم ميم فقرأه[1] طاسين ميم على الانفصالِ . وأما المدةُ الزائدةُ التي يتلقى بها الهمزة ، فقد يجوزُ تركُها في بذلةِ الكلامِ وذلك نحو أن يجعل الالفَ التي في صائم موازنة للألفِ التي في صاحب ، إلاّ أنّ هذا لا يسوغُ الاخذُ به في القرآن ، لأن الروايات وردت فيه باشباعِ المدةِ التي تلاصقها الهمزةُ بَعْدَها .

ومما يمد فيه الألف لمكانِ الساكنِ المشددِ بَعده قوله تعالى ﴿آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾[2] وقوله سبحانه ﴿آلذَّكَرَيْنِ﴾[3] وذلك ، لأن ألف الوصلِ استوثقت مع همزةِ الاستفهام ، لئلا يشتبه بالخبرِ ، وكان بعد الالفِ في كلّ واحدٍ من الموضعين حرفٌ مشددٌ فلم يكن بدّ من مدها .

والثالثُ من تلك المواضع : أن يكونَ بَعْدَ حرفِ المدّ ساكنٌ غير مشددٍ . فلابد أن يمدَ لأجلهِ ، لأنه لو لم يمد حرفُ المدّ لم يمكن النطق بالساكن بعده لما عرفتَ في المدغم ، وذلك نحو ﴿مَحْيَايْ﴾[4] و ﴿اللاَّئِي﴾ فيمن قرأ[5] باسكانِ الياءِ في الادراجِ ونحو ﴿ن﴾[6] و ﴿ق﴾[7] و ﴿كهيعص﴾[8] وصورها في اللفظ : نونْ وقافْ وكافْ ها يا عين صاد . وكذلك ما اشبهها من الحروفِ المفردةِ في فواتحِ السورِ وعلى هذا قوله تعالى ﴿آلآنَ﴾[9] والالفِ التي قبل اللامِ كالالفِ التي قبلَ الذالِ في ﴿آلذَّكَرَيْنِ﴾[10] إلاّ أن الذالَ - اعني الأولى - التي هي بدلٌ من اللامِ مدغمة ، وليست اللامُ في الآن . كذلك فإن وقفت على

---

(١) في (ج) ((فقرا)) .

(٢) سورة يونس : الآية ٥٩ ، انظر : التيسير /١٢٢ .

(٣) سورة الأنعام : الآية ١٤٣ ، ١٤٤ ، انظر : التيسير /١٢٢ .

(٤) سورة الأنعام : الآية ١٦٢ .

(٥) انظر : التيسير /٢٢ ، ٤٩ ، ٦٨ ، والذي قرأ باسكان الياء نافع . انظر كذلك : السبعة /٢٧٥ .

(٦) سورة القلم : الآية ١ .

(٧) سورة ق : الآية ١ .

(٨) سورة مريم : الآية ١ ، انظر : السبعة /٤٠٦ .

(٩) سورة يونس : الآيتان ٥١ ، ٩١ ، انظر : التيسير /١٢٢ ، والسبعة /٣٢٧ .

(١٠) سورة الأنعام : الآية ١٤٣ .

نحو ((حكيم)) و ((قدير))[١] بالاسكان أو بالاشمام جئت بمدة غير مشبعة ، فإن وقفتَ بالرَوْم لم تزدْ على حرفِ المدّ إلاّ زيادةً قليلةً ، لأن الرَوْمَ اقربُ إلى الحركة منها .

والرابعُ من تلك المواضعِ : ان تكون ما قبل حرفِ المدّ قبل حرف المدّ همزةٌ من غير أنْ يكونَ قبلَها ساكنٌ من نفسِ الكلمة جلدٌ كما في لفظة ((قرآن))[٢] وذلك[٣] في رواية عن ورشٍ خاصةً عن نافعٍ نحو ((اأدم وأوحى وايتاءُ))[٤] فإنه يمدُ حرفَ المد بعد الهمزةِ كما يمدُ قبلَ الهمزةِ ، والعلةُ فيه قد يمكنُ أن تكونَ هي المحافظةُ على حرف المدّ ، فإنه إذا لم يشبع المدَ فيه كانَ بالحري ان يخفى مع الهمزةِ .

وقد يمكنُ أن تكونَ هي التي ذكرناها قبلُ ، إلاّ ان الاظهر من أمر هاتين العلتين ان توجبا الحكمَ عند تأخر الهمزةِ كما في الموضعِ الاولِ لكن ورشا حملَ هذا على ذاك ، والحقهُ به من حيثُ ، انه اعتبرَ[٥] الملاقاة نفسَها من غير أن ينظرَ إلى الترتيب فيها ، ولا يشبعُ المدَّ في الوقفِ على ((ملجأ[٦] أو جفاءا[٧])) المنصوبين لأن الوقفَ عارضٌ والالفَ ليست اللازمة .

فإن قيل : ولم لم يمدْ في نحو : قرآن[٨] ؟ قلنا : لأن الهمزةَ إذا وقعت ثالثةً فلو مدتِ الالفُ بعدها أو الواوُ أو الياءُ كان ذلك غايةً في التطويل وبحيث لا محملَ لَهُ .

فانْ قيلَ : ولم مد حرفُ المدّ مع سقوطِها في نحو ﴿مَنْ آمَنَ﴾[٩] .

قلنا : لأن النونَ خارجةٌ عن الكلمةِ التي فيها الهمزة ، وحرفُ المدّ ، فليست بحيثُ يركنُ إليها في حذف الهمزةِ بها ، فلهذا ما افترقَ الوجهانِ .

---

(١) انظر : التيسير /٥٦ .

(٢) في (ب) ، (ج) ((قرآن)) وفي (ش) ((قرءان)) .

(٣) تفردت (ب) في زيادة هذه العبارة في متنها هذا مثال لما لا يمد .

(٤) انظر : التيسير /٣١ .

(٥) ناقصة في (ش) .

(٦) التيسير /٤١ .

(٧) كتبت في (ب) ، (ج) ((ملجا أو جفاء)) .

(٨) التيسير /٤٠ .

(٩) وردت كلمة صح قبل امن وبعدها في نسخة (ش) . سورة البقرة : الآية ٢٥٣ ، آل عمران : الآية ٩٩ .

فاما حرفا اللين : فقد يلحقهما المدُ في نحو : عَيْب بَكْر وثَوْب بَكر . ومن المتصل : اليدُ ودُوَيبة ، والعلةُ فيه ما ذكرناه في الموضع الثاني من المواضع الاربعة ، وقد يلحقها في نحو ((شيء وسوءة)) عند ورش خاصةً وبشرط انتفاءِ الموانع التي تمنعُ منه كتضاعف المدتين في نحو : قوله سبحانه ﴿سَوْآتِهِمَا﴾[1] فإن الجمع بينهما كان مما يثقل على اللسان ، وكانت الثانية عنده أولى بأن يؤخذَ بها لأنها على حرفِ مدٍّ ، وهذه على حرفِ لينٍ . كما ان ورشاً[2] يستجمُ اللسانَ بالمدَ على الياءِ قبلَ ان يصيرَ إلى الهمزةِ في نحو شيء . كذلك حمزةُ يستجم بالوقفة التي يقفها على الياء هنا قبل ان يفضي إلى الهمزةِ ، والعلةُ في ذلك ما ذكرناه في الموضع الاول من المواضع المذكورة بعده .

وأما الموضوعان الثالثُ والرابعُ فلا يمكنُ ان يلحقَ حرفَ اللينِ فيهما المدُ ، لأن حرفَ اللينِ لا يلاصقه في الادراجِ من السواكنِ بعده إلاّ المشددَ على عسرٍ ، لأن السكونَ صامتٌ على ما شرحناه لكَ نَعَم ، ولم يبلغ من ضعفهِ وسيلانه ان يمدهُ ورشٌ في بعض الروايات للهمزةِ قبلَه .

---

(١) سورة الأعراف : الآيات ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٧ ، طه : الآية ١٢١ .

(٢) قراءة حمزة في التيسير /٧٢ .

فصلٌ

في تخفيف الهمزةِ

وليستبدل هنا بالتخفيفِ التسهيلُ ، لئلا يصحفُ بالتحقيق .

أقول إنّ الهمزةَ لثقلها يحرصُ اصحابُ التخفيفِ من اهلِ الحجازِ[1] وغيرهم على تسهيلها . وهي لا تخلو من أن تكون ساكنةً أو متحركةً .

فإن كانت ساكنةً فلابد أن تكونَ قبلَها حركةٌ ، تكون هي المدبرةُ للهمزةِ في التسهيل ، بأن تجرها إلى نفسها ان كانت فتحةً قلبَتها الفاً ، وإن كانت ضمةً قلبتها واواً ، وإن كانت كسرةً قلبتها ياءً . مثال هذا التسهيل في المتصل : رأس وكأس ويومن[2] وبير وبيس .

ومثاله في المفصل قوله تعالى ﴿إِلَى الْهُدَى ائْتِنَا﴾[3] وقوله سبحانه ﴿يَا صَالِحُ ائْتِنَا﴾ وقوله عز اسمه ﴿فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ﴾[4] وتسهيلها في اللفظِ داتنا وحوتنا[5] وذيمتن . وعلامةُ هذا النحو وعلامةُ ما شاركه من سائر الانحاء في القلبِ ياءٌ . يدلُ بها على القلبِ[6] .

وإن كانت متحركةً ، فإما أن تكونَ مسبوقةً بالحركةِ ، وإما أن تكونَ مسبوقة بالسكونِ وإما أن يكونَ مبتدأً بها .

فإن سبقت بالحركة جعلتها بين الهمزةِ الساكنة وبين حرفِ المدّ المناسب لحركة الهمزة إلاّ إذا كانتِ الهمزةُ مفتوحةً ، وقبلَها ضمةٌ أو كسرةٌ فإن الألف لا تلي الضمةَ[7] ولا الكسرة فكذلك ما كان بينها وبين الهمزة .

---

(١) انظر : الكتاب ٢٨٦/٢ .

(٢) زيادة في (ش) ((لوم)) .

(٣) سورة الأنعام : الآية ٧١ .

(٤) سورة البقرة : الآية ٢٨٣ ، انظر : التيسير /٣١ ، ٣٤ ، ٣٩ ، وانظر : السبعة /١٩٥ .

(٥) في (ش) ((داتنا وحونتا وذيمتن)) وفي (ج) ((داينا وحوننا وذيمتن)) .

(٦) انظر : شرح المفصل ١٠٨/٩ ، وشرح الشافية /١٥١ .

(٧) في (ج) ((ولولا)) .

فمثال ما يجوزُ ان تجعل الهمزةَ فيه بينَ بينَ : سأل[1] ولَوُم[2] ويَطُؤ سيره . ويستهزئ[3] به وسيَم وسيَل وللقارئ ثوب .

وعلامة هذا الضرب من التسهيل وعلامة ما شاركه من سائر الانحاءِ في جعلِ الهمزةِ بين بين صورة بين الخط .

ومثال ما لا يجوز ان تجعل الهمزةَ فيه بينَ بين رُؤب ومئر فقد ظهر ان الازدواجات التسعة إنما يستثنى منها عند سيبويه ازدواجان اثنان في نحو : رؤب ومئر عند أبي الحسن يستثني من أصل الباب الذي يجعل فيه الهمزة بين الهمزة وبين المدة المناسبة لحركة الهمزة اربعة ازدواجات وافق بهما سيبويه بجعل الهمزة فيهما واواً صريحة وياء صريحة واثنان يجعل الهمزة فيهما هو وحدة بين الهمزة وبين المدة المناسبة لحركة ما قبل الهمزة لا لحركة الهمزة ومئر لا يكون التسهيلُ فيه إلاّ بأن تقلب الهمزة فيه بعد الضمة واواً . وبعد الكسرة ياء لما اعلمناك من العلة وذلك نحو : روب ومير هذا عند سيبويه[4] فاما أبو الحسن[5] فإنه يجعل الهمزة المكسورة بعد الضمة في نحو : سئل بين الواو والهمزة والمضمومة بعد الكسرة في نحو يستهزئ[6] به . بين الياء والهمزة نظراً إلى ان الضمة والكسرة تقلبان الواو والياء إلى مجانستهما في نحو : موقن وميعاد على ما ذكرناه قبل . فكذلك ينبغي ان تقلبا ما قرب من الياء والواو . ولم تقلب الفتحة الواو والياء في نحو : قول[7] وبيع فيلزمه ان يعمل الهمزتين في : لؤم وسئم إلى الألف . والعلةُ في امتناع جعلِها بينَ بينَ في نحو : رُؤب ومِئر انك لو صنعتَ بها ذلك توسطت بين الهمزةِ وبينَ الالفِ ،

---

(١) في (ج) ((سئال ولؤم)) .

(٢) وهي الهمزة المخففة أي هي بين الهمزة والحرف الذي من حركتها ممثلاً بين الهمزة والألف إذا كانت مفتوحة وبين الهمزة والياء إذا كانت مكسورة وبين الهمزة والواو إذا كانت مضمومة . انظر : سر صناعة الاعراب /٥٣ .

(٣) في (ج) ((ويستهزى وسئم وسئل وللقارئ ثوب)) .

(٤) انظر : الكتاب ١٦٤/٢ .

(٥) انظر : شرح المفصل ١٠٨/٩ .

(٦) انظر : شرح الشافية /١٥٥ .

(٧) انظر : سر صناعة الاعراب ٥٩/١ ، ١٠٤ .

ولا يمكـن أنْ يقـعَ الالـفُ بَعْـدَ الضـمةِ أو الكسـرةِ فكـذلك مـا قـرب منهـا ، كـل هـذه المقاييس[1] صحيحة عقلية .

وان سبقتْ بالسكونِ .

فاما ، أن يكونَ ذلك السكونُ في حرفِ جَلدٍ يمكنُ أن يحتمل الحركةَ ، فالتسهيل بحذفِ الهمزةِ ونقلُ حركتها إلى الساكن ، قبلَها ، ويجتزأ بها عنها نحو : هذا الخب وكرهت البطِ وبالعبطِ .

علاقة هذا الصنف من التسهيل في الخطِ طاءً ، يدل بها على سقوطِ الهمزة في التسهيل .

وأما أن يكونَ حرفاً من حروف المدّ ، فإن كان الفاً فالتسهيلُ بأن تجعلَ الهمزةَ بين بيَن - اعني بين[2] الهمزةِ وبينَ الحرفِ المناسبِ لحركةِ الهمزةِ من حروف المد - نحو عبا آه[3] الهمزة وغطاؤه بين الهمزة وبين الألف والواو[4] وذلك لأن الألف اطولُ هذه الحروف الثلاثة .

وبلقائه بين الهمزة وبين القاء ، فضاهت بطولها الحركةَ فساغ ان يجيءَ بَعْدَها شبه السكونِ ، ولأنها لا يمكنُ ان تدغَم في غيرِها ، كما لا يمكنُ أن يدغمَ فيها غيرها . وانْ كانَ واواً أو ياءً .

فإن كانا زائدين كما في نحو مكلوء وخطيئة ، قلبت إليهما وينتزعُ منهما ، المد فيحصلُ الادغام نحو[5] : مكلو وخطية وذلك لفقد السبب الموجب .

لجعلِ الهمزةِ بينَ بين في الالفِ ولوجودِ السبب المانع منه[6] أيضاً .

---

(١) انظر : سر صناعة الاعراب /١٠٦ .

(٢) في (ج) ((بين بين)) .

(٣) انظر : الكتاب ٣٨٣/٢ .

(٤) في (ج) ((عباه وغطاؤه وبلقائه وذلك لأن الألف)) وفي (ب) ((نحو عباة بين الهمزة وغطاؤه بين الهمزة . بين بين الهمزة والياء)) وفي (ش) ((عباة الهمزة وغطاؤه بين الهمزة والواو وذلك ...)) وجمعنا منهم ما في المتن .

(٥) من السبب الذي أوجب جعل الهمزتين بعد الألف هو انك لو لم تجعلها بين بين الطلبة صورة الألف لا يمكن ان يرفع عنها المد كما يمكن ذلك في الواو والياء حالة الادغام .

(٦) السبب الذي يمنع من جعل الهمزة بين بين هو كون ما قبلها ساكناً ليس بالامطل كما في الألف .

وإن كانا أصلين كما في نحو : سَواءً وسيئت كنت بالخيارِ في تسهيلهما ان شئت اسقطت الهمزة ثم تنقل حركتها على ما قبلها ، لأنه ساكنٌ اصليٌ كما في بط وعبا فقلت : سو سيت . وإن شئت قلبتها وادغمت فيها ما قبلها لأنه مشابهٌ في اللفظ كما في : مكلو وخطية[1] تقلت : سوء وسيت[2] .

وأما أن يكون على أحد حرفي اللين نحو : جئل والحوْب[3] . فيجوز في تسهيل الهمزةِ هنا الحذف مع نقلِ الحركةِ إلى ما قبله ، نظراً إلى ان هذين الحرفين امتن واحصف من حروف المد .

وقد جاز ذلك في نحو : سَوء وسيئت . فهو هنا اجوزُ . فإن اعتبرتَ كون حرفي المد ثَمَّ اصلين .

فإن الحرفَ إذا جاءَ للالحاقِ كانَ حكمهُ حكمَ الاصلِ ، ألا ترى أن موئلاً حالة في هذا الحكِ حال جيئل وكذلك الحوْب .

ويجوز أيضاً القلبُ إلى كلّ واحد من حرفي اللين وقد عدما المد . والادغامُ اقربُ مما في : سو وسيت من هذا الوجه وإن كان ابعدُ منه[4] .

من حيث أن فعلى[5] الأول[6] جيل ومول والحوب .

وعلى الثاني : جيل ومول والحوب ، وعلى الوجهين شيءً وشيء .

---

(١) انظر : الكتاب ١٦٦/٢ ، وشرح الشافية /١٥٢ .

(٢) انظر : الكتاب ١٧١/٢ .

(٣) انظر : الشافية /١٥٣ ، وهو اسم ماء .

(٤) الادغام في هذا الوجه في سيئت اقيس منه في جيال من حيث ان الضرورة الداعية إلى الادغام في سيئت ليست موجودة في جيال . ألا ترى ان الساكن قبل الهمزة في جيال لا تحتاج في تحميله حملة الهمزة إلى ان تعبر ان اصله ويجوز - اعني من كونه حرف مد إلى كونه حرف لين - كما في سيئت فانك إذا تركت الادغام في سيت لم يكن لك بد من هذا التحويل فالادغام في الموضع الذي تحتاج فيه عند ترك الادغام إلى مونة التحويل اسهل منه في الوضع الذي لا تحتاج فيه إلى تلك المونة ، والأسهل اقيس مما ليس بالاسهل فافهم .

(٥) زيادة في (ج) تقول ((ان حرفي اللين قد يحتملان الحركة ما بنفسهما كاحتمال الصحيح من الحروف فلا يضطر إليه فعلى)) .

(٦) الانصاف ١٦١/٢ .

وإن كانت مبتدأ بها لم يمكن فيها التسهيلُ لامتناع الشرائطُ المصححةُ لهُ ، ولأنَ الثقلُ الداعي إلى التسهيل قلما يحصلُ في بدء الكلام ، ألا ترى ان حمزةَ[1] إنما كان يسهلُ الهمزةَ ، إذا وقعت في الكلمة التي يقفُ عليها لأن القوةَ من القارئ تكونُ حينئذٍ قد اشفت باستنفاد النفسِ ، فيكون احوج ما يكون إلى الخفة وقد وافقه هشام[2] على ذلك إلاّ أن حمزة كان يسهلُ الهمزةَ ها هنا متوسطةً ومتطرفةً ، وهشام لم يكن يسهلها إلاّ متطرفةً يراعي التطرف في الحروف والكلماتِ معاً كما راعاه حمزة في الكلماتِ وحدها .

وللمتطرفة هذه في الوقفِ أحكامٌ عند التسهيل تخصها وهي : لا تخلو من ان تكونَ ساكنةً قبل الوقف أو غير ساكنة ، فإن كانت ساكنة فلا تصرفُ للوقفِ فيها من حيث هي ساكنة[3] على ما ستعلمه في باب الوقف ان شاء الله تعالى .

ولابد أن تكونَ قبلَها الحركةُ والتسهيلُ فيها على طريقِ الابدالِ نحو : اقرآه . ولم يطو وجهي . على ما عرفت قبل .

إلاّ ان منهم من لا يجوزُ التسهيلَ فيها إذا كانَ الاسكانُ علماً للجزم ، لئلا يتوالى على الكلمةِ تغييران في موضعٍ واحدٍ ، وبه قد أخذ أبو عمرو[4] عند الادراج في القراءة ، وعند القراءة في : الصلوة . ثم انه اجرى الوقفَ مجرى الجزمِ في نحو : نبي فلم يسهلْ على انه كان يسهل منهما كلٌ هذه ساكنة .

وإن كانت متحركةً ، فإن كانت مفتوحةً لم يكنْ الوقفُ عليها إلاّ بالاسكانِ ، لأنا لم يلغنا عن أئمةِ القراءِ فيها الرَوْمَ ، وإن كانَ سيبويهِ[5] قد جوزهَ . وهذه المفتوحة إذا اسكنتها للوقفِ وقبلَها متحركٌ كانَ حُكمها في التسهيل الابدالَ على ما بيناه قبل نحو : سمعت البنآ . واريد ان يطو . وزيد قد وطيْ .

---

(١) التيسير /٣٦ – ٣٨ .

(٢) المقصود هنا هشام بن عمار بن نصير السلمي القاضي الدمشقي المتوفى ٢٤٥هـ روى القراءة عن ابن عامر باسناد التيسير /١١ .

(٣) إذ الساكن لا يمكن ان يسكن مرة أخرى . في متن (ش) وعليها علامة وهي حاشية في (ش) وغير موجودة في (ج) .

(٤) انظر : الكتاب ١٦٨/٢ .

(٥) انظر : الكتاب ١٧٠/٢ .

فإن كان ما قبلها ساكناً كان لك ان تقدم التسهيلَ على الوقفِ في الحذفِ والابدالِ خاصةً ، فتقول في الوقفِ على الحذفِ في نحو قولك : رأيت الخبْ يا فتى ، ورأيت الخبْ وكذلك في قولك : ازمعت المجيْ إليك . ازمعت المجيْ . وكذلك في : لا ارقب النَو من الاسد . لا ارقب النوْ . وفي الوقف على الابدال في نحو قولك : كرهت النسيْ وازمعت المجيْ . لا ارقب النوْ . ولا يجوز[1] ذلك فيما تجعل الهمزة فيه بينَ بينَ ، لأن جعلها بين بين ليس له من الظهور ما لهذين ، إذ ليس هو أصلاً ، ولا شبيهاً بالاصلِ ، بل هو من التفريعاتِ التي لا يحسن ان تبنى عليها الكلمة .

فإن قدمتَ الوقف على التسهيلِ كان لك ذلك في الاماكن الثلاثة نحو : رأيت الخبء وازمعتُ المجيءْ لا ارقب النوء[2] ، وأيضاً كرهت النسيء[3] وازمعت المجيء ولا ارقب النوء . وأيضاً اخذتُ العطاء[4] . إلاّ أنك يتعذر عليك التسهيل حينئذٍ بعض التعذر لأنك لا يمكنك القاء الحركة من الهمزة في : رايت الخبءْ على ما قبلها كيف ولا حركة عليها .

وأيضاً يعز عليك الادغام في : ازمعت المجيءْ ، لأن المدغم فيه ينبغي ان يكون عند الادغام متحركاً . كما ان المدغم يجب أن يكونَ ساكناً ، وقد بينا لك قبل ان من الهمزاتِ ما لا يتطرقُ إليه التسهيلُ فليس ذلك بمنكر .

فاما الموقوفُ عليها في نحو : اخذت الغطاءا ، فانهم قد يسهلونها بالقلبِ من حيث ان الالفَ قبلها كأنها لم تحجبِ الفتحةَ عنها ، ولا شك انها إذا وليت الفتحةَ وهي ساكنة انقلبت ألفاً ، ثم إذا انقلبت ألفاً اجتمعت[5] ألفان .

فمنهم من يصل الأول بالثانية فتوازن حرفين كما توصلُ بالقاف في نحو قولِ الشاعرِ :

---

(١) في متن (ش) بعلامة وفي حاشية (ب) وغير موجودة في (ج) " يعني تقديم التسهيل على الوقف " .

(٢) في متن (ش) وفي حاشية (ب) وغير موجودة في (ج) (هذا باعتبار صلاحيته للحذف ونظيره من غير المتطرف مول) .

(٣) انظر : الكتاب ١٦٦/٢ .

(٤) في (ب) ((الغطاء)) وفي (ج) ((الغطاء)) .

(٥) انظر : سر صناعة الاعراب ١٠٨/١ - ١٠٩ .

ازمـانَ سـلمى لا يـرى مِثْلَمـى الـرا ءونَ في شـــام ولا في عـــراقْ[١]

وذلك ممكن في الوقف بعض الامكان .

وعلى هذا أنشد أبو العباسِ لخفاف بن ندبه يمدحُ بها أبا بكرِ الصديقَ رضي الله عنه .

لَـيسَ لشـيءَ غـيرَ تقـوى جَـدَاْ أ وكُـلُّ شـيء عُمْـرُهُ للفنِـا أ[٢]

ان أبـا بكـر هـو الغيـثُ إذا لم يشـمل الأرض سَـحابٌ بمـاْ أ

تـاللهِ[٣] لا يـدركُ ايامَـه ذوطُـرَّةٍ حـافٍ ولا ذو حـذاْ أ

مـن يَسْـعَ كَـي يـدركَ ايامَـه يجتهـد الشَّـدَّ بـأرضِ فضـا أ

ومنهم من يحذف الأولى ويبقي الثانية لأنها هي التي يسعى في تسهيلها .

ومنهم من يحذفُ الثانيةَ لوقوعها طرفاً بعرضِ الاعلالِ .

فمنهم من يمد الأولى اشعاراً بأن الثانية هي ثابتةٌ في النيةِ .

ومنهم[٤] من لا يفعل ذلك تغليباً للحال الظاهرةِ على المقدرةِ .

فإن سألتَ عن نحو : طلبت ملجأ أو ابطأت بطؤا ولقيت لقاءا ؟ فذلك ليست الهمزةُ فيه متطرفةً فحكمها ليس إلاّ ما ذكرناه لك قبل .

وأما ما روي عن حمزة[٥] من أنّه كان لا يقفُ على (هُزْوا)[٦] بالواو الخالصة مع سكونِ الزاي ، فلأن الحركة متوهمةٌ عليها فذلك تقول في : رؤب روب ويمكن أن يكون

---

(١) البيت لمجهول .. تجده في العقد الفريد /٤٨٨ ، والكامل ٢٤٧/١ ، وحاشية الدمنهوري على متن الكافي /٥٨ واللسان ١١٩/١٢ (مادة عرق) .

(٢) لخفاف تجدها في ديوانه /٩ تحقيق د. نوري حمودي القيسي .

(٣) أوردها المصنف ((والله)) .

(٤) انظر : شرح المفصل ١١٦/٩ .

(٥) انظر : التيسير /٣٧ .

(٦) سورة البقرة : الآيتان ٦٧ ، ٢٣١ ، المائدة : الآية ٥٧ – ٥٨ ، انظر : التيسير /٧٤ والسبعة /١٥٨ .

قدم تسهيل الهمزةَ على اسكانِ الزاي وانه لو قرأ (هزا) كان قد ألقى حركة على حركة مع مخالفته لخط المصحف .

وإن كانت مضمومةً أو مكسورةً جاز لك في الوقف عليها مع الاسكانُ رَوْم الحركةُ ، فأما الاسكانُ فحكمهُ ما ذكرناه لكَ في المفتوحة وبحسبه نحو : هذا خطا . وجاءني امرؤ والشاطِيْ . وأيضاً هذا الخب وصح المجيء . وأيضاً بطل النسيَ وجاز المجيءْ وطلع النو .

وأما رومُ الحركةِ فليسَ بمعينٍ على تسهيلِ الهمز اعانةَ الاسكانِ عليه ، لأنه ذهابٌ عن السكونِ الجالبِ للخفةِ ، وإن كان ليس ذهاباً بعيداً ، ولحاقه الكلمة التي في آخرِها الهمزة لا يخلو من أن يكونَ بعدَ التسهيلِ ، ومرتباً عليه أو لا يكون الرومُ لذلك ، فما كانَ بَعْدَ التسهيلِ لم يتناول الهمزةَ نفسها ، لأنه لو تناولها لم يكن متأخراً عن التسهيلِ فيها . وذلك نحو الخب وهو يَسو ، وانت مكلو وهو مسى أو مسبى ، وقد بدا الضو أو الضو وكذلك جميع الصيغ التي يسهلُ الاسكانُ الهمزةَ في آخرِها تسهيلاً لا يعوض غير مدغم كما في : جاء امروْ وهو يشاا . بالاسكانِ .

فإن هذا العوضَ ، انا استحقَ من جهةِ الاسكانِ في الهمزةِ مكانَ الاسكانِ صورةً له تستحفظُ في الوجودِ ، فلا يمكن ان يرفَع عنه بالرَومِ ، ولا يمكن اجتماعهما معاً ، وما كانَ مع التسهيلِ ، فإن كان له اثرٌ في التسهيلِ فمن جهةِ مناسبةِ الحركةِ وبهذا يفارقُ حكمهُ حكمَ الاسكان – الصرف – .

فأقول : كل ما يتمشى من التسهيلِ في الهمزةِ المتحركةِ يتمشى مثله في المروم – حركتها – وعلى حده ومن جهةِ التشبيه به إلاّ انه اضعفُ منه .

فإذا سُئلت عن التسهيلِ الذي يحسب الرَومِ فاعتبرها تقتضيه الحركةُ التامةُ على انفراده ، وما يقتضيه السكونُ التامُ على انفرادهِ ، ثم حصل التوسطُ بينهما . مثال هذا ، انك تسهلُ الهمزة في قولِ القائلِ : مررت بلؤلؤ . بطريقِ الاسكانِ واواً ساكنة ، وأيضاً تسهيلها بطريقِ الحركةِ بين الهمزةِ وبينَ الياءِ الساكنة . فتعلمُ بهذا ان التسهيلَ الذي بحسب الرَومِ هو التوسطُ بينَ الواوِ الساكنةِ وبينَ ما يكون بين الهمزة وبين الياءِ الساكنةِ هذا على مَذهَبِ سيبويهِ[1] .

---

(١) انظر : الكتاب ١٦٦/٢ .

وقد عرفت أنَ الاخفش[1] يسهلها بطريقِ الحركةِ بينَ الهمزةِ وبينَ الواوِ ، فيتقارب الطرفانِ فلا يحتاجُ إلى كثيرِ تجشمٍ في التوسطِ بينما . وأيضاً تسهلها في قولِ القائلِ : هو يطئ . بطريق الاسكان ياءً ساكنة ، وبطريق الحركة بين الهمزة وبين الواو عند سيبويه[2] وبين الهمزة وبين الياءِ عند الاخفش[3] وأيضاً يسهلها في نحو يشاءْ الفا بطريق الاسكان وبينَ الهمزةِ وبينَ الواوِ[4] بطريق الحركةِ ، والتسهيل الذي بحسبِ الاسكان اقيسُ واقربُ من الذي بحسب الرَوم ، لأن الذي يقتضيه الاسكانُ متعين بذاته لا يحتاج فيه إلى غيرهِ ، ولأنَ الاسكانَ هو الأصل في الوقف إلاّ ان المروي من التسهيل في هذا الباب .

قد يؤخذ به في مواضعَ يرادُ بها موافقة خط المصحفِ نحو : ﴿تَفْتَؤُا﴾[5] و ﴿مِن نَّبَإِي۟ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[6]

وقد يترتبُ التسهيلُ على الرومِ ، وإن كان لا يترتب على الاسكانِ في نحو : هذا الخبْ . على أن تلقي الرَومِ من الهمزةِ على الباء كما القيتَ الحركةَ في غيرِ هذا من المواضع .

وهذا التسهيلُ الذي بحسبِ الرَومِ هو أيضاً متوسطٌ بينَ : هذا الخبخ وبينَ : هذا الخبخ يا فتى . وإلاّ تبال بقول من يجعل التسهيل الذي بحسب الروم كالتسهيل الذي بحسب الحركة ، لأن ذلك يكون اجحافاً ولأن الرَومِ ليس حركة حقيقية فلا يكون القاؤه كالقائها .

فهذه هي الأصول الكلية في تسهيل الهمزةِ المفردةِ ليس شيء منها على سبيل الوجوب بل الأصل فيها التحقيقُ كما في سائر الحروفِ والتسهيل إنما جوزه الاستخفافُ . ثم لكل واحد من أئمةِ القراءة اصلٌ يخصه في التحقيق والتسهيل يؤخذ به في حرفه . ثم إنَه قد يدخلُ في ذلك الاصلُ ما ليس منه ، ويخرج منه ما هو داخلٌ فيه ، كل ذلك لعلة قائمة ولا يسعُ كتابنا هذا ذكرَ تلكَ الاصولِ الجزئية وعللها . وإلاّ لو وسع لكان علينا ان نذكرَها لأنا لم نلتزم من هذه الابواب إلاّ القوانينَ الكلية التي هي الأصول .

---

(١) التيسير /٤٠ .

(٢) انظر : الكتاب ١٦٦/٢ .

(٣) انظر : رصف المباني وشرح حروف المعاني /١٠ .

(٤) انظر : التيسير /٤١ .

(٥) سورة يوسف : الآية ٨٥ .

(٦) سورة الأنعام : الآية ٣٤ .

فإن التقى همزتان ، فإن كانا من كلمة واحدة[١] ولابد ان تكونَ احداهما زيادة[٢] كما في (آدم)[٣] و (آمن) أو بدلها كما في جاء وخبايا . وجب تسهيل الثانية على ما يؤدى إليه القياسُ إلاّ إذا كانَ الوجهُ المفضى إليه القياسُ هو جعل الهمزةَ بينَ بين كما في جائي . فإن بينَ بينَ قد عرفت انه لا يجعل أصلاً في اللغة ، بل هو من التحاسينِ التي تستعملُ في الكلام زيادةً على الأصول فيه ، فحينئذ إن أمكنَ فيهما أو في واحدةٍ منهما تصرفٌ يفضي بها إلى الابدال وجبَ ذلك التصرفُ والابدالُ ، كما في تثنية جائي ، وخطائي[٤] . فإنها تسكن أولاً ثم تبدل منها الياء ثانياً . كما في الأولى من خطائي فإنها تفتح أولاً ثم تبدل منها الياء ثانياً لوقوعها مفتوحة بين الفين على هذا ما أنشد :

إذا مـــا المـــرءُ صُـــمّ فَلَـــمْ يُكَلّـــمْ وَأَوْدَى سمعُـــــه إلاّ نِـــــدَايا[٥]

مع ان الفتحة هنا ليست بلازمةٍ ، فإن لم يمكن وجبَ استبقاؤهما على الأصل في صناعةِ التصريف ، كما في نحو : أئمة . فإذا صرت إلى التأليف كان لك في الثانية وجهان : التسهيل والتحقيق[٦] .

أما التسهيلُ فيجعلها بينَ بينَ ، وأما التحقيقُ فلأنَ الثانيةَ متحصنةٌ بعض التحصن بالتوسطِ أولاً ، وبالحركةِ ثانياً فهي مفارقة لهمزةِ[٧] أأزر[٨] الساكنة[٩] .

---

(١) انظر : الكتاب ١٦٧/٢ .

(٢) حاشية في (ب) ودخل سهواً في متن (ش) وغير موجود في (ج) ((لامتناع التضعيف في الهمزة لثقلها)) .

(٣) انظر : التيسير /٣٦ . وشرح المفصل ١١٦/٩ ، وفي نسخة (ش) ((آدم وآمن)) .

(٤) انظر : المنصب ٥٥/٢ .

(٥) البيت لاعصر بن سعد بن قيس بن عيلان . انظر : حماسة البحتري /٣٢٤ ، وطبقات ابن سلام /٣٠ ، الخصائص ٢٩٢/١ ، والمنصف ١٥٦/٢ .

(٦) انظر : شرح المفصل ١١٦/٩ .

(٧) انظر : التيسير /٣١ ، وشرح المفصل ١١٧/٩ .

(٨) في (ب) ((ازر)) وفي (ج) ((اءازر)) .

(٩) انظر : التيسير /٣١ .

وأيضاً لهمزةِ جاءَ الأخيرةِ .

وإن كانا لا من كلمةٍ واحدةٍ كانَ لكَ فيهما وجهٌ أو اكثرُ من الستة[1] الاوجه[2] . التي هي : التحقيقُ فيهما معاً نحو : ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[3] و ﴿شُهَدَآءَ إِذْ﴾[4] وبه قرأ أهلُ الكوفةِ وهو الأصل في اللغة .

واحسنُ ما يكونُ ذلك إذا كانا من كلمتين ، كما في الثاني من المثالثِ فإن احتمالَ الثقلينِ في لفظينِ اهونُ من احتمالهما في لفظ واحدٍ .

والتحقيقُ للأولى مع تسهيل الثانيةِ من غير زيادةِ مدّ ، وإليه ذهبَ ابنُ كثير[5] وهو اشفُ الوجوهِ واقيسُها ، لأن الثقلَ إنما تضاعف بالثانية فكذلك ينبغي ان يكونَ التسهيلُ بحسبه وعلى هذا .

وتحقيقُ الأولى مع تسهيلِ الثانية بعد أنْ تُدخلَ بين الهمزتينِ الفاً ، وذلك إذا كانتَ الأولى منهما للاستفهام مفتوحة كما في نحو ﴿أَؤُنَبِّئُكُمْ﴾[6] و ﴿أَئِنَّا﴾[7] وعلى هذا ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ وهو مذهب أبي عمرو ونافعٍ[8] . فكأنهم لم يرضوا في الثانيةِ بالتسهيلِ ، لأنها تكونَ بين بينَ على زنةِ المتحركِ أو قريبٌ منه فجاؤوا بالألفِ حائلةً بينهما ، إذ الأولى من الهمزتين ليست من كلمةٍ ، فيطولُ النظمُ بادخالِ الالفِ بينها وبينَ الكلمةِ الثانية بلْ هي حرفٌ على ما علمتَ يتحدُ بما ينضاف إليه من الالفاظ .

والتحقيق فيهما مع التسهيل بادخالِ الالفِ بينما ، وذلك بشرطِ أن تكون الأولى[9] ،

---

(١) انظر : البيان في غريب اعراب القرآن ٥٠/١ .

(٢) في متن (ش) وعليه علامة حاشية ((اثنان منها على الإطلاق واربعة بشرائط الاوجه التي)) وهذا العبارة في حاشية (ب) وخلو منها نسخة (ج) .

(٣) سورة البقرة : الآية ٦ ، يس : الآية ١٠ ، انظر : التيسير /٣١ والبيان ٥٠/١ .

(٤) سورة البقرة : الآية ١٣٣ ، انظر : السبعة ١٣٤ – ١٣٥ ، والتيسير /٣٤ .

(٥) انظر : السبعة /١٣٤ ، والبيان في غريب اعراب القرآن ٥٠/١ .

(٦) سورة آل عمران : الآية ١٥ .

(٧) سورة الرعد : الآية ٥ .

(٨) انظر : السبعة /٣٥٧ .

(٩) في (ش) ((الأول)) وفي (ب) ، (ج) ((الأولى)) .

هي التي للاستفهام مفتوحةً ، والثانيةُ مخالفةٌ لها في الحركة : أما مضمومةً وأما مكسورةً وبه أخذ هشام عن ابن عامر في نحو قوله تعالى ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم﴾[١] وقوله (أائذا) بهمزتين وألف بينهما . واختلاف الهمزتين هنا في الحركة هو الذي حمله على استحسان دخول الألف بينهما . والتسهيلُ في الأولى مع التحقيقِ في الثانية وذلك بشرط[٢] أن تكونَ الأولى مسبوقةً بغيرها من الحروفِ لا كما في ((أئذا)) لا ناقد بينا قبل : أنَّ التسهيلَ لا سبيلَ له إلى الهمزة إذا ابتدئ بها . ومثاله من المتفقِ ﴿جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ﴾[٣] و ﴿هَؤُلَاءِ إِن كُنتُمْ﴾[٤] ومن المختلف ﴿السُّفَهَاءُ أَلَا﴾[٥] ويشاء انك ولم يختارُ هذا الوجه ان يقولَ : إنَّ الثانية من هاتين الهمزتين هي صدرُ كلمة ، فاحرى ان يحافظَ عليها باستحفاظِ صورتها الاصلية ، وله أيضاً ان يحتجَ بأن ازالةَ الثقل قد تحصل بتسهيل الثانية ، كما تحصلَ بتسهيلِ الأولى ، إلاّ ان التسهيل في الأولى اجزمُ منه في الثانية ، لانّك اخذت فيه أولاً بما لا محيدَ عنه ثانياً . وإذا سهلتَ الأولى من الهمزتين لم تنته إلى الثانية ، وفي الكلام ثُقل . وإذا سهلت الثانية فبعد تضاعف الثقلِ المرغوبِ عنه .

وفي تسهيل ورش[٦] الهمزةِ إذا وقعت فاءً ، وتحقيقها إذا وقعت عيناً أو لا ما ، ما يؤنسك بتسهيل الأولى من الهمزتين إذا التقتا ، وهذا القولُ عزاه سيبويه إلى أبي عمرو وليسَ الذي بلغتَ عنه الرواةُ خلافه وقد أورد سيبويه[٧] ذلك في كتابه حيث ذكرَ .

((واعلمْ أن الهمزتين إذا التقتا وكانت كلُّ واحدةٍ منهما من كلمةٍ ، فإن أهلَ التحقيقِ يخففونَ احداهما ويستثقلونَ تحقيقهما لما ذكرتُ لك . كما استثقل اهلُ الحجازِ تحقيقَ الواحدةِ فليسَ من كلامِ العربِ ان يلتقي همزتانِ فتحققا في الأصل يمكنُ أن لا يكونَ

---

(١) سورة آل عمران : الآية ٥ ، والتيسير /٣٢ .

(٢) في (ش) ((شرط)) ، وفي (ب) ، (ج) ((بشرط)) .

(٣) سورة غافر : الآية ٧٨ ، الحديد : الآية ١٤ .

(٤) سورة البقرة : الآية ٣١ .

(٥) سورة البقرة : الآية ١٣ ، انظر : التيسير /٣٣ .

(٦) انظر : التيسير /٣٣ .

(٧) انظر : الكتاب ١٦٧/٢ .

متحققات ومن كلام العربِ تخفيف الأولى وتخفيف الآخرة ، وهو قول أبي عمرو وذلك قوله ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾[1] و ﴿يَا زَكَرِيَّا إِنَّا﴾[2] ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الآخرة سمعنا ذلك من العرب .

وحدثني هارون القارئُ انه سمع العربَ يقولونَ : وهو قولك ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ و ﴿يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ﴾)) انقضى كلامُ سيبويه[3] .

واحتج الخليل[4] لتسهيل الثانية بأن أبا عمرو حققَ الأولى وسهلَ الثانية في قوله تعالى ﴿أَأَلِدُ﴾[5] وعلى ان هذا لا يمكن فيه الإدراكُ .

واحسن ما يكونُ التسهيلُ في الأولى إذا كان قبلَها ساكنٌ . فإنه تعين على تسهيلها أما بطريقِ الحذفِ والابدالِ مع الادغامِ كما في السوءان انا .

وإما يجعلها بين في بينَ كما في ﴿جَزَاءُ أَعْدَاءِ اللَّهِ﴾[6] وإذا سبقتْ هي بالتسهيل بقي للثانيةِ التحقيقُ وتسهيلُ احدى الهمزتين بالحذفِ .

أما إذا اتفق الهمزتان في حركةٍ واحدةٍ . فمنهم[7] من يسهلُ الأولى منهما خاصةً بالحذفِ . ومنهم من يسهلُ به الثانيةَ[8] نحو ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾[9] و ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾[10] و ﴿أَوْلِيَاءُ أُولَئِكَ﴾[11] يجتزء كل واحد من الفريقين باحداهما عن الأخرى . ولمن

---

(1) سورة محمد : الآية ١٨ .

(2) سورة مريم : الآية ٧ .

(3) ما بين القوسين نص كلام سيبويه ١٦٧/٢ .

(4) انظر : الكتاب ١٦٧/٢ .

(5) سورة هود : الآية ٧٢ .

(6) سورة فصلت : الآية ٢٨ .

(7) انظر : التيسير /٣٣ .

(8) يقصد الحرمين وأبا عمرو . انظر : التيسير /٣٤ .

(9) سورة هود : الآيات ، ٤٠ ، ٥٨ ، ٦٦ ، ٨٢ ، ٩٤ ، المؤمنون : الآية ٢٧ .

(10) سورة البقرة : الآية ٣١ .

(11) سورة الاحقاف : الآية ٣٢ .

يحذف الأولى من هاتين الهمزتين ان يستبقي المدّ إذا كانَ قبلها نحو : ﴿أَوْلِيَاءُ أُوْلَٰئِكَ﴾ لأن المحذوفة في حكم الثابتة . ولأن الثانية قد قامت مقام الأولى .

فإن حذفت الثانية فلا خلافَ في ان المدّ باقٍ إذ الحذفُ متأخرٌ عنه ، وعن الهمزة الأولى بَعْدَه نحو (اولياءلئك)[1] .

فاما إذا اختلفا في الحركةِ فالحذفُ يتناول الثانيةَ دون الأولى ، قرا أبو عمرو وابنُ كثير ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم﴾[2] بهمزةٍ غير مطولةٍ ، كذلك قرا ورش وقالون[3] (أئذا) بهمزة غير مطولة ، واظنُ ان ذلك ليس حذفاً مطلقاً بل هو اخفاء الثانية بالقصر .

فهذه أحكام الهمزتين إذا التقتا ، ولا يستعملُ منها في التنزيل إلاّ ما وردت الرواية عن أئمة القراءة والله المستعان .

---

(١) في (ج) ((اولياًاولئك)) .

(٢) سورة آل عمران : الآية ١٥ ، انظر : التيسير /٣٢ .

(٣) يروى عن نافع وهو عيسى بن مينا أبو موسى المدني وقالون لقب له توفي في المدينة حوالي ٢٢٠هـ ، انظر : التيسير /٤ .

فصلٌ

في الادغام[1]

قَبْلَ ان نشرعِ في تعريفِ الادغام ، وأسبابهِ ، وأحكامه نحتاجُ إلى أن نذكرَ الحروفَ المفردةَ ، ومخارجَها ، وما يلحقها من الاعراضِ التي تنقسمُ بحسبِها انقساماتٍ ، اكثرُها ما يعتبر في الادغامِ ويستعان به عليه .

يقول : إنّ الحرفَ لا شكَ انه صوتٌ وليسَ كلّ صوتٍ حرفاً ، فهو صوت بحالٍ ، والصوتُ إنما يحدثُ عن تموجِ من الهواءِ دفعةً وبعنفٍ ، يتأدى إلى الهواء المنحصر في صماخِ السامع ، فيتشكلُ هو بشكلهِ ، فتحسُ[2] به العصبةُ الدقيقةُ المفروشةُ هناك ، وذلك بقوتين سمائيتين : احداهما ، هي التي تفيضُ على الهواءِ ، بها تتمُ هذه التأديةُ العجيبةُ .

والأخرى : هي التي تفيضُ على العصبةِ الحاسةِ لها ، يتسنى هذا الإدراك اللطيفُ .

ثم ان سببَ التموجِ ، قد يكونُ قرعاً لجسمٍ كثيفٍ بجسمٍ كثيفٍ ، كما في صوت المطارقِ يضربُ بها الحديدُ ، وقد يكونُ قلعا لجسمٍ من جسم رطب ، تكون فيه كثافةُ مع لزوجةٍ ، كما في قلع الرجل من الطين ، وقد يكون قرعاً للهواء نفسهِ بجسم يمخره ، كما تسمعُ من دوي[3] السوطِ[4] ، إذا حفرت به الهواءَ حفراً بقوةٍ ، وعلى هذا تزح الأوتارُ فترعد فتصوت .

وقد يكونُ تسريباً للهواءِ الكثيرِ المجتمع في مسلكٍ ضيقٍ يتخلص منه متموجاً دفعة فيصوتُ كما في المزامير .

والاصواتُ فصولٌ وعوارضٌ : بها تنقسمُ فيتميزُ بعضها من بعضٍ ، كالحدةِ والثقلِ

---

(١) انظر : الكتاب ٤٠٤/٢ ، انظر : المفصل ١٢٠/١٠ ، وسر صناعة الاعراب ٥٠/ .

(٢) في (ج) ((فتحسن)) .

(٣) في (ب) ((ذوى السوط)) وفي (ب) ((من دوي الصوت)) .

(٤) في (ج) ((الصوت)) .

والجهر والمخافتة .

والدخولُ في جملة الحروف النطقية والخروج عنها ، وأسبابُها هي الهيئات ، التي تكونُ لتلك التموجات مستفادة ، أما من القارع والقالع[1] أو المسرب من جهة قوته وضعفه . وأما من الهواء من جهة كثرته وقلته ، وأما من الآلات من جهة صلابتها ولينها وملاستها وخشونتها ورطوبتها ويبوستها وطولها وقصرها وقرانها وافرادها ، وأيضاً من جهة غلظها ودقتها خاصةً إن كانت مصمتة .. ، ومن جهة سعتها وضيقها وانطباقها وانفراجها وحبسها واطلاقها خاصة ان كانت مجوفةً .

والاصوات الحيوانية – والانساني منها خاصةً – اشبهُ شيء بالأصوات الرمزية ، لشبه الحلوق بالمزامير . فالحلقُ كأنه مزمار مخلوق ، والمزمارُ كأنه حلق مصنوعٌ ، والناطق بالحرف إذا نطق بتسريب الهواء المحتقن في رئته وما حواليها من التجاويف فنفذه جملةً إلى خارج ، كانَ كالزامر إذا زمر بتسريب الهواء الداخل في المنفخ الخارج من الثقب ((المقال له على استقامة أو من سائر الثقبُ))[2] التي جعلت منه على معاطفَ . واختلافُ مخارج الحروف يشبهُ بوجه ما اختلافَ الثُقَب . والتعدد في آلات النطقِ وهي الحنكُ ، واللسانُ ، اجزاؤهُ ، والاسنانُ ، والشفتانِ ، والخيشومُ ، واللهاةُ ، والحنجرةَ ، وهي تشتمل على ثلاثةَ غضاريف .

أحدها : المقعرُ الذي يحسُ به من خارج عند المسِّ وفيه صلابةُ تقيه .

والثاني : الملاصقُ له من خلفِ – وخُلِق الين منه – وهو متوسط بين المسلكين – اعني مسلكَ التنفس هذا ومسلكَ الطعامِ والشرابِ – ليمكنه الانقباض عند الابتلاع وأيضاً عند تحديد الصوت ، والانبساط عند التنفسِ وأيضاً عند تثقيلِ الصوت .

والثالث : هو المكبوبُ[3] عليهما من فوق كالسكرجة وهو متصلٌ بالذي من خلف ينطبقُ على الذي من قدام ، فينسدُ النفسُ وينفتحُ عنه ، فيجري النفسُ باجزاء التعددِ في آلات الزمر ، على ان ها هنا من الاسبابِ المعينة ما ليسَ ، ثم من ذلك البلةُ التي لا غنى

---

(١) في (ج) ((أو القاطع)) .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ج) .

(٣) في (ش) ((المكتوب)) .

عنها في احداثِ كثير من الحروفِ .

ومنه اختلاف الاجرام التي ينشأ منها وبها الحروفُ ، ومنها اختلافُ الاوضاعِ التي لبعضِ هذه الاجرام مع بعضٍ ، ومنها التشكيلاتُ التي يمكننا ان نحدثها لآلاتِ النطقِ ، والاعضاءُ المجاورةُ للصدر من الاضلاعِ ، والخواصرِ وغيرها ، إذا استعنا بها على النطق مما لا يمكن مثله في الآلات الخارجة .

وإذ قد عرفت هذه الجملة ، فاعلم أنّ الفصولَ المقسمةَ للصوتِ حروفاً هي احوال للصوت تفعلها الهيئات التي استفادها التموجُ الهوائي من آلاتِ النطق المذكورةِ وعندها فالحروفُ هي الاصواتُ النطقية المقطعةُ تقاطيعَ بها يتميزُ بعضها من بعض تميزاً لا بحسب الحدةِ والثقلِ . ولا بحسب الفخامةِ والضئولة ، ولا بحسب الصفاءِ والكدورةِ ، ولا بحسب[1] الجهارةِ والخفوتِ ، بل بحسب المخارج وأحوالها التي يختص كل واحدة منها بواحد منها .

والحروفُ العربيةُ المشهورةُ : تسعةٌ وعشرونَ حرفاً[2] : الهمزةُ والهاءُ والعينُ والحاءُ والخاءُ والغين والقافُ والكافُ والضادُ والجيمُ والشينُ والياءُ واللامُ والراءُ والنونُ والطاءُ والدالُ والتاء والصادُ والزايُ والسينُ والظاءُ والذالُ والثاءُ والفاءُ والباءُ والميمُ والواوُ والالفُ .

وجرسُ كلِّ واحدِ منها هو الموجود[3] في اولِ اسمه إلاّ الالفُ والهمزةُ .

أما الالفُ ، فلأنها لابدَّ ان تكونَ مصوتةً فلم يمكنْ النطقُ بها أولاً ، وكانت إذا مستها الحركةُ استحالتْ همزةً كما في دأبة والضألين فاستأثرت بما للهمزة[4] . وأما الهمزة ، فلأن الألف قد ذهبت بما كانَ الواجبُ أن يكونَ لها فارتجالها هذا الاسم متوهماً[5] فيه

---

(١) شرح المفصل ١٠/١٢٨ .

(٢) الكتاب ٢/٤٠٤ ، انظر : تقسيمات النحويين للحروف في الاشباه والنظائر ٢/١٠ . وبعضهم عدها ثمانية وعشرين حرفاً . انظر : شرح المفصل ١٠/١٢٦ .

(٣) يخالف الفرخاني ترتيب سيبويه الكتاب ٢/٤٠٤ ويخالف الترتيب المنسوب للخليل في لسان العرب ١/٧ . وهو يقارب لحد ما ترتيب ابن جني في سر صناعة الاعراب /٥٠ .

(٤) في (ج) ((بها للهمزة)) .

(٥) الخليل لا يصنف الألف اللينة والواو والياء لمخرج وعنده انها هوائية ويضيف لها الهمزة . انظر : العين ١/٦٤ – ٦٥ ، والمحدثون يرون ان الهمزة لها وضع خاص من الحنجرة . انظر : علم اللغة الاصوات كمال بشر /١١٢ .

الوصفية ، لأن الصوت كان ينخلعُ بها فينكسرُ . والهمز ضربٌ من الكسر .

وللعرب ستةُ احرف[1] غير هذه كالفروع[2] عليها : منها على سبيل توسيط بين متشابهين ، وذلك ان يشرب الحرفُ صوتَ الحرفِ فيحصلَ بينهما ثالث على ما بيناه لك في الكلامِ على الاشمام .

وهي : الهمزةُ التي بينَ بينَ ، والحرفِ الذي بينَ الالفِ وبين الياءِ في الامالة ، والذي بينَ الالفِ وبينَ الواوِ في التفخيم في نحو : قام الزكوة ، والذي بين الصاد وبين الزاي[3] في نحو : آصدقَ ، والذي بين الشين وبين الزاي في نحو : اشدق[4] .

وواحد على سبيلِ افرادِ المخرجِ وهو النونُ الخفيةُ ونتكلمُ عليها حيثُ نتكلمُ عن النون غير الخفيةِ إن شاء الله عزّ وجل .

وما سوى ذلك من الحروفِ فمن الزوائد بالقياس إلى لغةِ العرب وقلما تستعمل فيها ، وان كانت قد يجعل بعضها أصلاً في اللغاتِ العجمية[5] فلا يليق بكتابنا هذا ، ان نذكرها فيه إذ ليس هو للبسط[6] التامِ .

فهذه خمسةٌ وثلاثونَ حرفاً بالقولِ المجملِ . لها في انفسِها انقسام ذاتي إلى التسريبية ، وهي التي يمكنك أن تجري مع كلِّ واحدٍ منها وهو باق على وحدته نحو : بيت .

وإلى التي بين حبسٍ واطلاقٍ ، وهي التي لا يمكنكَ أن تجري الصوتَ مع واحدِ منها إلاّ إذا وصلته بحرفٍ آخر بعده نحو : قا . وكانَ ذلك على سبيل تكريرٍ منه ظاهرٍ ، فلا يكون واحداً بالعددِ ونحو : ططططط بلْ يكون كثرة تتخللها الحركاتُ ، وهي ابعاضُ لحروفِ المدّ ، ان لم تكنْ حروفاً .

---

(١) انظر : شرح المفصل ١٢٦/١٠ .

(٢) انظر : سر صناعة الاعراب ٥١/١ .

(٣) انظر : الكتاب ٤٠٤/٢ ، وسر صناعة الاعراب /٥١ .

(٤) اصطلح المحدثون الصور الصوتية المقيدة ، انظر : قضايا في علم اللغة /١٠٦ .

(٥) انظر : أسباب حدوث الحروف /١٦ لابن سينا – كالسين الزائية والزاي السينية والزاي الظائية والفاء الشبيهة بالباء .

(٦) في (ج) ((للبسيط التام)) .

فالتسريبية وهي : الالفُ والثاءُ ذات الثلاث ، والحاءُ والخاءُ والذالُ[1] المنقوطةُ والعينُ والغينُ والفاءُ والهاءُ والواوُ والياء والنونُ الخفيةُ وما معها من الحروف الخمسة[2] المتوسطة ، إنما تحدث بتسرب[3] الهواء السالك في التجاويف المعدة لها .

والسلوكُ لابد له من زمان[4] يقعُ فيه . فظاهرُ أنّ هذه الحروفُ زمانية والتجاويف لابد لها من منافذَ فيها يدخل الهواء ، ومنها يخرجُ . فلهذا قد يمكن الناطقُ بهذه الحروف ان يستجذبَ معها الهواءَ من خارج ، وانْ كانَ ذلك متكلفاً ، إلاّ إذا اضطرَ إليه لأمر غير التلفظ ، كما يعرضُ للحاسي إذا حسا في الفاءِ ، وللنائم إذا غط في الخاء .

والتي بين حبسٍ[5] واطلاقٍ وهي : الهمزةُ والباءُ والتاءُ والجيمُ والدالُ والطاءُ والقافُ والكافُ واللامُ والميمُ والنونُ غير الخفية ، لا توجد إلاّ بعد حبس في مخارجها كما في مخرج الباءِ وقبل اطلاقٍ يطرأ عليه ، ولا يجتمعان معاً ولا يتراخى الثاني عن الأول ، إذ لا يرتفع إلاّ به فحدوثها في آن واحد .

وإن كان ليسَ يدركها السمعُ فيه ، لأن الموجَ الهوائي لا ينادي إلى الإذن في آن واحدٍ ، ولا يمكنُ الناطقُ بها ان يستجذبَ معها الهواءَ من الخارجِ لفقدِ المنافذِ المذكورةِ في مخارجها . فإن تكلفَ شيء من هذا فبعد حدوثها . فإن قيل : أليس قد جعلتم زمانَ الحركةِ في كلّ حرفٍ اطولُ من زمانِ السكونِ فما تقولون في حدوث هذه الحروف متحركة ؟

قلنا : ان الحركةَ في الحرفِ هي ذهابهُ في جهةٍ ما ، ونحن إنما نعتبر الآن حالَ حدوثه لا حال ذهابهِ ، كذا وكذا على ان اكثرَ اهلَ العلومِ[6] قد ذهبوا إلى الحركةَ ليستْ هيئةً

---

(١) زيادة في (ش) ((والمنقوطة الرا والزا والسين والشين والصاد والضاد والطاء)) .

(٢) الخمسة الحروف التي على سبيل التوسط بين المتشابهين وهي همزة بين بين والالف الذي بين الألف والباء والالف بين الألف والواو . والصاد الذي بين الصاد والزاي والشين الذي بين الشين والزاي .

(٣) في (ب) ((يتشرب)) .

(٤) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي /١٦٨ ، ١٧٢ ، د. محمود السعران .

(٥) سميت الحروف بين الرخوة والشديدة . انظر : شرح المفصل ١٢٩/١ .

(٦) انظر : الايضاح للزجاجي /٦٩ – ٧٥ ، سر صناعة الاعراب /١٩ .

القدماء يرون الحركة ابعاض حروف المد واللين . والمحدثون يرونها اصواتاً صائتة . انظر : علم اللغة العام الاصوات /١٤٦ – ١٥٠ .

للحرف عارضة له ، إنما هي حرف بعدها أو بعض حرف ، يدلك على هذا انك إذا مطلتها بعض المطل حصل لك بعد الحرف المتحرك حرف من حروف المد الثلاثة ، لا يشك فيه أنه غيره .

فإن قيل : فكيف يلفظ بالحرف وحده من غير ان يعقبه الحركة ؟

قلنا : يبتدأ قبله بمتحرك يفضي منه إليه نحو : هب . ولو لزمنا ان نجعل الحركة في الباء المتحركة من نحو : ب مع الباء شيئاً واحداً من حيث ان الباء لا يمكن أن يبتدأ بها ، إلا ومعها حركة للزمه ان يجعل الحرف الذي قبل الباء من نحو : هب مع الباء شيئاً واحداً ، من حيث أن الباء لا يمكن ان يوقف عليها إلا ومعها حرف .

وهذه الخاصة التي ذكرناها لهذه الحروف الاحد عشر ، إنما هي من جهة الصورة ومع فرض أن يكون الاطلاق دفعة واحدة ، فإن اعتبرت المسموع أو جعلت الاطلاق ممتداً باعتبار انقسام اجزاء الالة التي بها يقع الاطلاق ، كان وقوعها أيضاً في زمان له قدر .

ومن بعد ما تقدم هذا ، فقد حان لنا ان نعد لك الحروف العربية ، بهيئاتها ومخارجها وكيفية حدوثها على النسق الذي نسقناه .

أما الهمزة والهاء : فيحدثان من اندفاع هواء كثير[1] في الحنجرة بدفعه الحجاب وما يقرب منه من عضلات الصدر إلى فوق دفعاً بقوة ، ويقاومه الغضروف الفوقاني من الغضاريف الثلاثة المذكورة – وقد ذكرنا أنه مكبوب[2] على الآخرين – ويفترقان من حيث ان المقاومة في الهمزة تكون مقاومة حبس والاطلاق ، يحصلان بانطباق له في الاول وانقلاع منه في الثاني . وفي الثاني تكون مقاومة تضييق للمسالك عند الفوهة حتى تماس الهواء الخارج حافا بها متسرباً فيها على نحو الذي عرفته .

وأما العين والحاء[3] فينشئهما اندفاع الهواء ((المذكور مع انفتاح من الغضروف

---

(١) في (ب) و (ش) ((كثيرة)) .

(٢) في (ش) ((مكتوب)) و ((تصيق)) .

(٣) انظر : سر صناعة الاعراب /٥٢ ، شرح المفصل ١٢٤/١٠ .

الفوقاني تام[١] به يفضي الهواء[٢] إلى ما هنالك[٣] من الرطوبات التي دون اللهاة ، فيتكيفُ بها فيكون امدى[٤] للصوتِ ويفترقانِ من حيثُ أنَّ الغضروف الذي من خلفِ ينبسطُ في العينِ فيوسعُ على الهواءِ مجراه ، فيخرج مستوياً وانعَم . وفي الحاءِ يقبضُ إلى الداخلِ بعضَ الانقباضِ فيحفزِ الهواءَ إلى قدامَ حفزاً يحدث كالقشرِ في بعض تلك الرطوبات .

وأما الخاءُ والغينُ[٥] فمخرجهما ما بين اللهاةِ إلى الحنكِ ، ويفعلهما ضغط الهواءُ إليه ضغطاً عنيفاً وهناك قدرُ صالح من الرطوبة ، فإذا انحى عليها الهواءُ في مرورهِ بالحكِ التام كانت خاءً . وإذا غاص فيها برفقٍ فاحدثَ شبه الغليانِ كانت غيناً .

وأما القافُ والكافُ فمتقاربتا[٦] المخرجين ، ومخرجاهما بالقربِ من مخرجِ الخاءِ والغينِ ، إلاَّ ان هذين يعرض لهما الحبسة بملاصقة اصلِ اللسانِ لهما .

والقافُ : ادخلُ ومخرجها اضيقُ ، فيكون اجمعُ للهواءِ الفاعلِ للصوتِ ، وفي هذا الموضعِ من البلةِ ما ليس قدامه فلذلك كانت القافُ اقوى من الكافِ وارطب ، والاستعلاءُ فيها من حيث أن أصل اللسانِ يصعدها[٧] وانت تعلمُ ان الحروفَ التي من حبسٍ واطلاقٍ لا يحتاجُ فيها من حفز الهواء وتنفيذه إلى ما يحتاجُ[٨] إليه في التسريبية ، لأن هذه راكدةٌ ، وتلك تسبح .

وأما الضادُ : فإنها تخرجُ من بين اول حافة[٩] اللسانِ وما يليه من الاضراسِ ، ويتعثر الهواءُ الفاعلُ لها في مجازهِ ببعض ما هنالك من الرطوباتِ فيفقعها فتنفلقُ . فهي وإن

---

(١) في (ب) ((نام به)) واحتمل انه يقصد تام به وفي (ش) ((قام به)) .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ج) .

(٣) في (ش) ((إلى ها هناك)) .

(٤) في (ب) ((ابدى)) وفي (ج) ((انذى)) وفي (ش) ((امدى)) .

(٥) انظر : شرح المفصل ١٢٤/١٠ .

(٦) انظر : شرح المفصل ١٢٤/١٠ .

(٧) في (ج) ((يصعد بها)) .

(٨) في (ج) ((إلاّ ما يحتاج)) .

(٩) انظر : شرح المفصل ١٢٥/١٠ .

كانت مسربة فقد يعرضُ لها شبه الحبسِ ، لذلك ولاستدارةِ الصوتِ بها كالمتدجرح بين تلك المنافذ المختلفة .

وأما الجيمُ والشينُ فتحدثان بادناء[1] مقدم اللسان – من وسط الحنكِ – واعداد رطوبة بينهما تمنعُ من الصفير التام إن كان المسلكُ متضايقاً .

وقد يكونُ ما بينهما ما يتفقع فيتفقأ ، إذا غاص فيها الهواء شيئاً .

والفرق بينهما ، ان الجيمَ حبسية . والحبسُ فيها[2] بطرفِ اللسانِ ، فإذا اطلق تخلصَ الهواءُ من بين تلك المضايقِ بمرةٍ ، والشين يسربُ فيها الهواءُ فيتشذبُ لما هنالك من السعة تشذباً يسمى التفشي .

والياءُ الساكنةُ مخرجها أيضاً هذا المخرج ، وضغطُ الهواءِ فيها اقلُ واضعفُ مما فيهما . فلذلك عدمت الصفة التي لهما وامتنعَ فيها الصفيرُ امتناعاً بالكليةِ .

وأما اللامُ والراء والنونُ غير الخفية – فمتقاربة في مخارجها ، متوسطةٌ في الحروفِ ، فلذلك كثر استعمالها ، واللامُ من بينها تحدثُ بحبسٍ لطرفِ اللسانِ ناعم ثم اطلاق يشبهُ أن يكونَ على سبيلِ قلعٍ .

وأنت قد عرفت أن الصوتَ كما يكون من قرعٍ أو دفعٍ أو ضغطٍ . كذلك قد يكون من قلعٍ . على ان هذا لا يستغني عن قرع ما ودفع ، ألا ترى ان التموج الهوائي يقلقُ بعضَ ما يجده ثم من الرطوبةِ إلى قدام ، ويفلقها إذا خلي عنه بالاطلاقِ ، ومخرجها بين طرفَ اللسانِ ، وما يقاربه من حافتيه ، وبين ما يليه من الحنكِ الأعلى مما فويقَ الاسنانِ . وقد يظنُ باللامِ انها لما يجري معها الصوتَ ، وليس كذلك ، لأن الصوتَ ليس يخرجُ من موضعها ، بل من ناحيتي مستدقِ اللسانِ والجزءِ الذي هو اصلُ مخرجِ اللامِ بعد في الحبس[3] .

وأيضاً وجود هذا الصوتِ قبل تمام وقوعِ اللامِ لا معه .

والراءُ : حبسُها ايبس وأهونُ ، وإن كان يرى كأنها تتوالى عليها حبساتُ ، وذلك

(١) في (ب) ((باديا)) وفي (ج) ((بادنا)) .

(٢) انظر : شرح المفصل ١٢٥/١٠ .

(٣) انظر : الهمع ٢٣٠/٢ .

للتكرير الذي يخصُها في جوهرها ، ومخرجها بين طرف اللسانِ وما يقاربه على ظهره وبينَ ما فويقَ الثنايا .

والنونُ غير الخفيةِ لا تكونُ إلاّ بحبسٍ واطلاقٍ ، ومخرجُها بين طرفِ اللسانِ وبين ما فويقَ الثنايا .

فأما النونُ الخفيةُ فمخالفةٌ لغيرِ الخفيةِ في المخرجِ لأن هذه يشعبُ بها الصوتَ شعبتين ، اكثرهما إلى ناحية الخيشوم[1] ، والأخرى إلى الفم[2] وهذه تسريبية وتلك حبسية .

ولكل واحدةٍ منهما احكامُ تخصُها ، ولواحقُ والأولى : قد تكونُ متحركةً وساكنةً ، والثانيةُ لا تكون إلاّ ساكنةً ، وقد تعدان معداً واحداً ، فيكون الفرق من جهةِ البيان والاخفاءِ .

قال أبو عثمان[3] : وبيانها مع حروفِ الفم لحسن ، وهي مع حروفِ الحلقِ تبين ، فعلى هذا ليسا بمتباينين في الاشتقاق ، وإن كانا متغايرين في المخرج ، وأما الطاءُ والدالُ والتاءُ فمن بين طرفِ اللسانِ واصولِ الثنايا ، وهي قلعية تحدثُ بحبسٍ سطحِ اللسانِ مع سطح الحنكِ حبساً ، تطيف به وتتخله رطوبات ، ثم بالاطلاقِ يطرأ عليه ، فيتبرأ به السطحان احدهُما من الآخر تبرؤا يضطر الهواءُ إلى ان يملأ الفجوةَ الحادثةَ فيه ملاء بسرعةٍ ، فيسمع له صوت فإن كانَ الحبسُ بالاكثر من سطحِ اللسانِ ويلزمه الاطباقُ وبقوةٍ تامةٍ . كان الحادثُ مع الاطلاقِ طاءً ، ثم إنْ اتي من جهة الكم كانَ تاءً . وإن اتي من جهتي الكمِّ والكيفِ معاً كان دالاً . ولا يعدمانِ الانفتاحَ الذي يقابل به الاطباق على ما أراك تفطنت له .

وأما الصادُ والزايُ والسينُ فيخرجن بين طرفِ اللسانِ وبين ما فويق الثنايا السفلى صافرةً كلّها ، وهن يسبح فيها الهواءُ سبحاً بتسريب حتى يخرجَ من خللِ الاسنان ، إذ اللسانُ قد طرق له في اطمئنان طرفَهُ وانضافَ إلى ذلك ضيق المخرج ويبسه[4] . فلذلك حدث فيها الصفيرُ ، ثم إنْ كانَ المفروشُ من اللسان تحتَ الحنكِ في هذه التهيئة عامته ،

---

(١) الكتاب ٢/٤٠٥ .

(٢) سر صناعة الاعراب ٤٨/١ تكتبان شكلاً واحداً ومخرج الساكنة من الخياشيم ومخرج المتحركة من الفم .

(٣) انظر : سر صناعة الاعراب /٣٧ ، ٥٣ .

(٤) في (ش) ((ينسه)) .

ويلزمهُ الاطباقُ في تلك الحالة كان الصوت الحادثُ صاداً ، وإن كان المفروشُ اقلَ من ذاك ، والنقصانُ مما يلي الطرف - اعني طرفَ اللسانِ - ويلزمه بعضُ التجافي من الجانبين ، وان يهتز الطرف الفارغُ اهتزازاً يهتزُ به الصوتُ كان ذلك الحادثُ زاياً وإن كان النقصان في الفرش مما يلي وسطُ اللسانِ ، ويلزمه شغلُ الطرفِ كان الصوتُ الحادثُ سيناً . وهذان ليسا من الاطباقِ في شيء كما قد لاحَ لك .

وأما الظاءُ والذالُ والثاء فمخرجها ما بينَ طرفِ اللسانِ واطرافِ الثنايا العليا متسربة بينها والحسباتُ التي يعرضُ فيها لطرفِ اللسان مع الثنايا العليا فعلى سبيلِ تهيئةِ المخرج وتشكيله واكثرُ اوضاعِ المخارجِ ارادية ، بالاضافةِ إلينا من حيثُ هي مخارجَ لهذه الحروفِ ، وإن كانت ليست بارادية من حيث هي اعضاءُ - اعني انها ليستَ تكونُ بحسبِ مقصودنا ودواعينا من حيث هي هي - بل بمشيئة الله تعالى ومن فعله الذي لا مدخل[1] فيه لقدرنا .

فأما الفتحُ فيها والاطباقُ والحبسُ والاطلاقُ والتوسيعُ والتضييقُ والتطويلُ وسائر ما يعرض لها من جهة ما هي مخارج فمختلفٌ باختلافِ ارادتنا ، وإن كانت القوةُ أو القدرةُ عليه أيضاً من الله تعالى عزَ وجل .

يدلك على انها ليست من الحروفِ التي تكون من حبسٍ واطلاقٍ ، إنَ الحبس فيها ليس يرتفع عنها بالاطلاق أصلاً ، ثم هو ليس حبساً تاماً بل الهواءُ يتسربُ فيه وأيضاً يتشذبُ عن جنبتيه .

فإذا بسطتَ اللسانَ بسطاً تاماً ودانيت به مقعرَ الحنكِ بعد ان كنت زاحمتَ بطرفه الثنايا مزاحمة لا ينال غربها ، وحقرت[2] الهواءَ حقراً يتصعدُ عند الثنايا كان الحادث الظاء ، وإذا كان البسط في اللسان أقل والفضاء بينه وبين الحنك اوسع والمزاحمة المذكورة بحيث ينالُ بها غربَ الثنايا كان الحادث ذالا[3] ((فإن جاوزتَ بهذه المزاحمة الحد المذكور من اطراف الثنايا حتى يكاد اللسانُ يخرج من بين الثنايا كانَ الحادثُ تاء))[4] .

---

(١) في (ج) ((مدخل)) وفي (ب) و (ش) ((لا تدخل)) .

(٢) (ج) ((حفزت الهواء حفزاً)) وفي (ب) ((حقرت الهواء حقراً)) .

(٣) في (ج) ((الدال)) .

(٤) ما بين القوسين نقص في (ش) فقط يقتضيه السياق .

فقد لوحنا لك بأن هذه الاحرف الثلاثة لها عند البحث الحقيقي لا المشهور[1] ثلاثة مخارج .

وأما الفاءُ : فإنها تخرج من باطنِ الشفةِ السفلى واطرافِ الثنايا العليا . ولا يحتاج في احداثها إلاّ إلى تسريب هواء ساذج في المخرج الذي لها .

وأما الباء والميم والواو – اعني الصامتة – فمن بين الشفتين إلاّ ان الباء والميم لابد فيهما من حبس واطلاق والواو مسربة .

والفرق بين الميم والباء ، ان الميمَ ذاتُ شعبتين يتقسمُ الهواءُ الفاعلُ لها قسمين عند اللهاة قسم : يسلك في الفم فيحصلُ له وبه الحبسُ والاطلاقُ عند الشفتين ، وقسم : يسلك في الخيشومُ فتحصلُ منه الغنة فيه . وبالغنةِ تتم الميم ميماً ، ولو سلَكَ كله الانفَ كانَ يسمى : زماً . فإن اعتبرت الغنة وامتدادها ضارعت الميمُ حروفَ التسريبِ ، وكذلك النونُ الخفية ، ومن ثم اشبهت – النون الخفية – وهي الغنة مع قليل صوت من الفم – حروف المد واللين وليست الياءُ كذلك بل هي حبسة واحدة شفهية مع اطلاقٍ يتعقبها على الشريطة المذكورة .

وأما الواوُ الصامتةُ فمخرجُها قدام مخرجي الباءِ والميم . ولا يتمُ إلاّ بقوبة شفوية تنزعجُ بها الشفتانِ ، وما يلاصقها من الاعضاءِ بعضَ الانزعاج إلى قدام ، وهي بحيثُ تراها[2] الاعينُ ، ولذلك جعلَ قليلُها الذي لا يدرك بالسمعِ دليلاً على الرفعةِ في الساكنِ ، من نحو قوله تعالى ﴿نَسْتَعِينُ﴾[3] على ما بسطنا القول فيه بمشيئةِ الله .

فأما المصوتاتُ[4] التي هي حروفُ المدّ الثلاثةِ المذكورةِ . فمخارجُها جهاتُها التي تذهبُ فيها نحو : آا للفوقية من الجهاتِ و : آو . للتي من قدام و : آي[5] للتي من تحتِ . فهذه هي الطرفانِ ، والوسطُ بحسبِ العلوِ والانحدارِ .

---

(١) انظر : الكتاب ٤٠٥/٢ ، وسر صناعة /٥٢ .

(٢) في (ش) ((ترها)) وفي (ب) ، (ج) ((تراها)) .

(٣) سورة الفاتحة : الآية ٥ .

(٤) انظر : علم اللغة العام – الاصوات /٨٧ .

(٥) سماها علماء الاصوات المحدثون الحركات المزدوجة أي الحركتان المتوليتان ، انظر : اصوات اللغة /١٧٢ .

وأما اختصاصُ هذه الحروف بالجهاتِ المذكورة فكأنه لا يخفى عليك[1] ، حيث ترى الألف يعالى بها الصوتُ ، والياءُ يستعين بها الماتحُ ، إذا أرادَ ان يسمعَ[2] المائح[3] وهو في[4] قعر بئر وعلى هذا .

وأما حدوثُها ، فإنَّ الالفَ تحدثُ تطلقُ باطلاقِ الهواءِ سلساً إلى فوقٍ مع فتحِ جميعِ التجويفِ الواصلِ بين الرئةِ وبين الهواءِ الخارجِ قدام الشفتين . فإن امتد النفسُ وطال حتى يميلَ الغضروفُ الثالثُ من الغضاريفِ الثلاثةِ الحنجريةِ إلى مداناه[5] الأولِ منها ميلاً بالفطرةِ من جهةِ الكلالِ الذي يعتريه حالةَ الانفتاح حدث بها شبهُ الهمزةِ وان كان ذلك الميلُ غيرَ تام وتأبيا على سبيل تضييق المخرج ، ومن ها هنا يعرضُ للألفِ ان تشابه الهمزةَ والهاءَ . فانعمْ النظرَ فيه فإنه من اسرارِ هذا العلم وقلما يهتدي لمثلهِ غير الحاذقِ ولا قوةَ إلاّ بالله .

والواوُ : تحدثُ باطلاقِ الهواءِ وحفزه إلى قدام حفزاً بأدنى تضييقٍ للمخرجِ المذكور وكذلك الياءُ تحدثُ باطلاقِ الهواءِ مع ميل به إلى اسفلٍ . ولا يوجد فيهما من السلاسة ما في الألفِ .

ثم ان هذه الحروفَ التسعةَ والعشرينَ ، تنقسمُ انقساماتٍ أخر .

فمن مشهور ذلك انقسامها إلى المجهور[6] والمهموس .

فالمجهورةُ تسعةَ عشرَ حرفاً : الهمزةُ والالفُ والباءُ والجيمُ والدالُ والذالُ والراءُ والزايُ والضادُ والطاءُ والظاءُ والعينُ والقافُ واللامُ والميمُ والنون والواوُ والياءُ .

وهي الحروفُ التي[7] يرتفعُ بها الصوتُ ارتفاعةً ما لقوةِ[8] الاعتمادِ في مواضعِها .

---

(١) في (ش) ((عليكم)) وفي (ج) ((عليك)) .

(٢) حاشية في الأصل ((يصبح به أي)) .

(٣) في (ج) ((المالح)) وفي (ش) ((المائح)) .

(٤) ((في)) زائدة من (ج) .

(٥) في (ش) ((مداراه)) وفي (ج) ((مداناة)) .

(٦) انظر : الكتاب ٤٠٥/٢ ، وسر صناعة الاعراب ٦٨/١ .

(٧) انظر : سر صناعة الاعراب /٦٩ .

(٨) انظر : الكتاب ٤٠٥/٢ .

والمهموسةُ عشرةُ احرف : التاءُ والياءُ والحاءُ والخاءُ والسينُ والشينُ والصادُ والفاءُ والكافُ والهاءُ وهي الحروفُ التي قد يمكنُ النطقُ بها من غير ان يرتفع معها الصوت ارتفاعاً بيناً ، وذلك لضعف الاعتمادِ في مواضعها[1] .

ومنه انقسامُها إلى المطبقِ والمفتوحِ . وقد لوحنا لك في عرضِ الكلام على الحروفِ ومخارجها ، بكيفيةِ الاطباقِ وانت إذا تذكرت ذلكَ على قربِ العهد به علمتَ أنّ المطبقةَ من الحروف هي اربعةٌ : الضادُ والصادُ والطاءُ والظاءُ ، وأنّ المفتوحَ ما سواها[2] .

ومنه انقسامُها إلى المستعلي وغير المستعلي ، وقد عرفناكَ حروفَ[3] الاستعلاءِ في بابِ الامالة وما معها .

ومنه انقسامها إلى الصافرة ، وهي كل ما سواها ، وقد عرفتَ أنّ الميمَ والنون فيهما ((الغنةُ ، وان الشينُ فيها تفش وتشاركها الفاءُ في ذلك والضادُ . اترى فيها من الاستطالة ما ليس في غيرها .

والحروف المتسربة لا شك أنّ فيها رخاوةً بإزائها . الاكتنازُ الذي في حروف الحبسِ والاطلاقِ والتفخيمِ الذي عرفناه في اللامِ والراءِ كأنّه باقٍ في ذهنك لم ينسه طول العهد به .

وكذلك التكريرُ في الراءِ خاصة وإذ قد وقفتَ على ذلك .

فاعلم أنّ الادغامَ حقيقتَه ان تنطقَ بالمثلين من الحروف نطقاً من غير وقفة تخللهما ، ولا فاصل يفصل بينهما ، فيلزمُ في الاولِ أن يكونَ ساكناً وإلاّ فقد وقع الفصلُ بالحركةِ وفي الثاني أن يكونَ متحركاً لأنّ الساكنين لا يلتقيان مثلين في الادراجِ .

والسببُ الداعي إليه هو الاستخفافُ لأن عود اللسانِ إلى الموضع الذي يخرج منه من غير توقف ولا فصلٍ مما يثقل عليه اعتبر ذلك بردد ورتت ، فإذا ادغمت صارَ عملُ اللسانِ عملاً واحداً ، حيث ارتفعَ بالحرفينِ ارتفاعةً واحدةً نحو : عووقو وجرّب في المتصل .

---

(١) جمعها ابن جني في عبارة ((ستشحثك خصفة)) . انظر : سر صناعة الاعراب /٦٨ .

(٢) انظر : الكتاب ٢/٤٠٦ ، وسر صناعة الاعراب ١/٧٠ .

(٣) حروف الاستعلاء هي : الخاء ، والعين ، والقاف ، والضاد ، والطاء ، والصاد ، والظاء . انظر : سر صناعة الاعراب /٧١ ، وعد الفرخاني ان الاستعلاء من موانع الامالة .

ونحو : اضرب بكراً واكرم مالكاً في المنفصل .

ولا يجوزُ فيه أيضاً تركُ الادغام حالةَ الادراجِ ، لابد فيه من وقفةٍ ولو خفيفةٍ[١] ، وإن كان التالي ليس بلازم للمقدم ، اللهم إلاّ أنّ الهمزتين في نحو : اقرئ أخاك[٢] . ولا يجوزُ أن تدغمَ الأولى منهما في الثانية ، لأنهم استقلوا فيها التضعيفَ فرفضوه جملةً ، فلابد للمحققِ من وقفةٍ يقفها بينهما[٣] .

فإن قيلَ : فما تقولون في الادغامِ في نحو : رُد وليس الأول في الاصلِ ساكناً وفي نحو ﴿يَلْهَث ذَّٰلِكَ﴾[٤] وليس الثاني من موضعِ الاولِ فقد خرجَ من تحديدكم[٥] هذا فاعلم عامة ما يعد في هذا الباب ؟

قلنا : كلّ واحدٍ من القبيلين فيه مع الادغام امرٌ اخرُ ، وليس هو نفسُ الادغام ، بل شرطٌ في الادغامِ فيه وقبلهُ في الوجودِ ، أما الذي في الاولِ فالاسكانِ ، وأما الذي في الثاني فالابدالُ ، لأنك كأنّك حولتَ أولاً بناءَ ردد ، إلى ردد ثم ادغمت وفي المنفصل جعل لك ، لابد عند الادغام من اسكان الأولى حتى كأنه جعل لك ، ثم تدغم الاولُ في الثاني ، وكذلك تجعلَ الحرفينِ ، نحو يلهثُ ذلك من موضعِ واحد ليمكنكَ أن تدغمَ الاولَ في الثاني .

وقد تجمعُ الاسكانُ والابدالُ معاً كما في نحو ﴿يُعَذِّب مَّن يَشَاءُ﴾[٦] وفي نحو ﴿وَالسَّابِحَاتِ سَّبْحًا﴾[٧] .

ففي هذه الاحوالِ الثلاثِ التي هي : حالةُ الاسكانِ المفردِ ، وحالة الابدال المفردِ ،

---

(١) في (ش) ((حقيقة)) .

(٢) انظر : الكتاب ٤٠٩/٢ .

(٣) في (ش) ((يقفهما)) وفي (ج) ((يقفها)) .

(٤) سورة الأعراف : الآية ١٧٦ ، انظر : التيسير /٤٤ ، وانظر : القراءات السبع /١٥٧ .

(٥) في (ش) زيادة ((ما)) .

(٦) سورة البقرة : الآية ٢٨٤ ، آل عمران : الآية ١٢٩ ، المائدة : الآية ١٨ ، العنكبوت : الآية ٢١ ، انظر : التيسير /٢٨ ، والكشف ١٥٥/١ .

(٧) سورة النازعات : الآية ٣ .

وحالة الاسكان الذي مع الابدال المفرد . ينبغي ان نبسط القولَ فنذكَر – لكلَ واحدةٍ منها شرائطها وأحكامَها ومواضعَها ولواحقَها ولكل واحد من هذه الانحاءِ الثلاثةِ ، فقد يكونُ في المتصلِ ، وقد[1] يكون في المنفصل .

أما الاسكانُ المفردُ ، وأكثر ما يكون في المتصلِ ، وذلك إذا كانَ فعلاً أو جارياً على الفعلِ ، بشريطة ألا يكونَ للالحاقِ ، فإن كان ما قبلَ الحرفِ الذي وقع عليه الاسكانُ متحركاً لم يحتجْ فيه إلى مزيدِ صنعة نحو : عَدّ وصَبّ وسُرّ وانجرّ في الافعالِ ونحو ، صبٌ ومنجرٌ في الاسماءِ الجاريةِ عليها . وإن كان ما قبلَ الحرفِ الذي وقع عليه الاسكانُ ساكناً فإن كانَ حرف مدّ كما في : غار وعادّ وثمود الحبل . أو حرف لين كما في : اصيّم[2] ودويّبة كان حكمهُ حكمَ المتحركِ ، وإن لم يكنْ واحداً منهما . فبالضرورةِ يحتاجُ فيه إلى تحريكٍ . والوجهُ ان يلقى عليهِ حركةُ ما يرادُ اسكانهُ ليكونَ دالاً عليها نحو : يَعُدّ ويَمُرّ ويَفر . في الافعالِ نحو : مفرّ ومدقّ ومعزّ في الاسماءِ . فهذا النحو من الادغامِ لازمٌ ، لأنَّ الفعلَ مظنةٌ للاعلالِ فاحذر ان يتركَ فيه ما يكونُ مستقلاً .

فأما الاسماءُ التي لم تجرِ على الافعالِ فمتحصنةٌ بصيغها نحو : سرر وقدد وشرر . وكذلك الابنية التي للالحاقِ نحو : جلبب في الافعالِ وقرددَ[3] ، ومجلببٌ في الاسماءِ وذلك لأنّك لو ادغمت شيئاً من هذه كانَ فعلاً كلا فعلٍ .

فإن قيلَ : قد حكمتمُ بأن هذا النحوَ من الادغامِ لازمٌ فما الوجه في مثل : قرر ربب ومُقَرّر ومربب ، هل يجوزُ أن يحركَ الاولَ من الامثالِ الثلاثةِ : قرر ومربب .

قلنا : إنما امتنع هذا في هذا الموضع ، لأنك لو فككتَ ادغاماً لتعقدَ ادغاما لم تكنْ ربحتَ شيئاً .

فإن قيل : فما يقولون في نحو : افتَتَلوا[4] . وقد يجوز ان يترك على أصلهِ ، وان يدغَم باسكانِ التاءِ الأولى مع القاء حركتها على القافِ مثلاً نحو : قتلوا حذفت الهمزةِ المجتلبةِ

---

(١) كررت في النسختين ((فقد يكون في المتصل)) وشطب في نسخة (ب) .

(٢) انظر : الكتاب ٤٠٩/٢ .

(٣) في متن الأصل وحاشية في (ب) ، انظر : الكتاب ٤٠٨/٢ .

(٤) انظر : الكتاب ٤١٠/٢ .

استغناءً عنها ، وأن يدغم باسكان التاء[1] . مع تحريك القاف على اصل التقاء الساكنين نحو : قتلوا وحذف الهمزة أيضاً ؟ قلنا : أما كونُ الادغام على طريق الجواز دون الوجوب ، فلأن التاءَ الأولى فيه لم تكن من الكلمة بَلْ هي داخلةٌ عليها فكأنها من هذه الجهة في حكم الانفصال .

وأما الكسرة في الحرف الذي قبلها ، فلأنها ابداً تكونُ مفتوحةً ، وليكون ادلَّ على كون القاف في تقدير السكون ، وقد يتفقُ أن يسكنَ ما بعد الحرف الذي يرادُ أن يسكن كما في نحو : ارْدِدْ . ولا تعضض . ففيه اسكان المتحرك في المثلين فيحتاج إلى تحريك الساكن على ما عرفت فلذلك جازَ فيه الادغامُ وتركهُ ، لأن الخطبَ فيه أطمّ ، واسكانُ المتحركِ إنما هو بابقاء حركته على ما قبلَه نحو : غُضَّ وردَّ وفرَّ[2] .

وأما تعيينُ حركةِ الساكنِ فَقَدْ يكونُ باعتبارِ الاخفِ ، فعلى هذا ينبغي ان يفتحَ على النحوِ الذي قدمناه وقد يكونُ باعتبارِ التحريكِ على أصلْ التقاءِ الساكنين على ما ستعلمهُ بَعْدُ إن شاءَ اللهُ تعالى .

فعلى هذا ينبغي أن يكسرَ نحو : غُض ورُد وفُر ، وقد يكون على سبيل الاتباع لحركة ما قبلَ الساكنِ نحو : غض ورد وفر . هذا إذا لم يتصل بالفعلِ ساكنٌ بَعْدَه . فإنْ اتصل فلا يخلو من ان يكونَ حرفُ مدّ ، فلابد أن تكونَ الحركةُ قبله مناسبةً له نحو : فرا وعضوا وردى . وعلى هذا ردها ورده .

لا يجوز غيرُ ذلك في سعةِ الكلامِ لأن الهاءَ خفيةٌ فكأنَّ حرفَ المدِ ولي الحرفَ الذي كان اصلُه السكونُ . والساعةُ يتطلبُ له الحركةُ أو يكونَ حرفاً آخر ، فالوجه فيه الكسرُ لمكانِ الساكنِ بَعْدَه نحو : رد آبنك . وغض الطرف .

ألا ترى أنك لو فككتَ الادغامَ وجبَ الكسرُ في نحو : أردد آبنك[3] . واغضض الطرف . وقد يجوزُ مع الادغامِ غيرِ الكسرِ تبقية للكلمةِ على الحالةِ التي لها قبل ان لقيها الساكنُ بَعْدَها .

---

(١) اختلاف في الترتيب نسخة (ب) .

(٢) انظر : الكتاب ٤١٠/٢ .

(٣) انظر : المنصب ٣٠٤/٢ .

وقد يكونُ في المنفصلِ . واحسنُ ما يكونُ ذلك إذا تتابعتِ الحركاتُ كما في قوله تعالى ﴿وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَن تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ﴾(١) ويقولون : يد داود(٢) .

وليس شيء من ذلك بواجب ، إذ الثاني من المثلينِ ليس بلازمِ للأول فيتأكد الاستثقال فيترجحُ التخفيفُ فيدومُ . على ان الكلمةَ الواحدةَ قد تستثقلُ فيها ما لا يستثقل(٣) في الكلمتين ككثير من اجتماعاتِ حروفِ الحلق . يرفض في الكلمةِ الواحدةِ ولا يرفض في الكلمتين وبازاءِ : عاد في المتصل ﴿الْأَبْرَارِ * رَبَّنَا﴾(٤) وقال لهم . وبازاء : أُصَيْمَّ جيبَ بكرٍ . وثوبُ بكرٍ . وعلى هذا ﴿حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ﴾(٥) إلاّ أنهم قالوا : في المتصلِ : علوّ ورميّة فادغموا حرفَ المدِ . ولا يقولون : وجدوا واقدا . واكرمي ياسراً بالادغام ، لأن الداعي ، ثم انطقَ من الداعي هنا وأقوى فجازَ من يطول المدّ بالادغامِ . في المفردِ ما لم يجزْ في المركبِ . فإن كان مكانَ حرفِ المدّ حرفٌ لين وجب الادغامُ حالةَ الادراجِ الصرفِ نحو : اخشو واقداً(٦) ز وأخشي ياسراً .

وقد عرفتَ من الفرقَ بين حرف المدّ وحرف اللينِ ما يمكنك ان تتخذه علة لافتراقِ الحالين ها هنا فتبصر .

وأما الابدالُ المفردُ : فيقل في المتصلِ نحو : وَدّ . كان أصله وتد وتد على ان يكون لغة في وَتَدَ . فابدلوا من التاء دالاً ، ليمكن الادغامُ ولم يستعملوا : وتدا بالاسكانِ ، لأنّ اجتماعِ المتقاربينِ في الكلمةِ الواحدةِ مما يثقل على اللسان ، كما يثقلُ على القدمِ ان تطأ في سيرِها موضعاً واحداً ، وموضعين متقاربين كرتين(٧) على التوالي . والادغامُ في مثل هذا الموضعِ مما يوجب الاشتباهُ في الابنية ، فلذلك قل اجتماعُ المتقاربينِ في أصل الوضع

---

(١) سورة الحج : الآية ٦٥ .

(٢) انظر : الكتاب ٤٠٧/٢ وكتبت عند سيبويه ((يدد اود)) بواو واحدة ونسخ المستوفى كتبتها بواوين .

(٣) نقص في (ش) فقط .

(٤) سورة آل عمران : الآية ١٩٣ – ١٩٤ .

(٥) سورة النساء : الآية ٩١ .

(٦) ((من)) سقطت من (ج) .

(٧) انظر : شرح المفصل ١٢٣/١٠ .

- اعني في الكلمةَ الواحدةَ - ويكثر في المنفصلِ بشرائطَ .

اولاها : أنْ يكون الحرفانِ متقاربينِ في المخرج ، لأنَّ البدلَ ينبغي ان يكون مناسباً للمبدل منه .

الثانية : ان لا يكونَ المدغمُ فيه اضعفُ من المدغم ، لأنَّ الاضعفَ لا يستطيع حملَ الاقوى واسبابُ القوةِ : هي الجهرُ والشدةُ التي تكون في حروفِ الحبسِ والاطلاقِ والاستعلاء والاطباقِ منه خاصة والصفير .

والتفشي والغنةُ والتكريرُ والتفخيمُ والاستطالةُ وإذا تلاحقت هذه في حرف واحدٍ تضاعفتْ له القوةُ بحسبها ، وبالعكسِ وهذه الشروط اكثريةٌ ليس بكليةٍ .

والثالثة : أن يدغمَ ما هو ابعدُ من الفم فيما هو اقربُ منه إنْ لم يكونا من حروف الفم ، لأنَّ الفمَ هو مجتمعُ المخارج وفيه ينشأ اكثرُها ولذلك ما كانَ الادغامُ اكثرهُ في حروف الفم .

واعلمْ أنَّ الساكنَ من المتقاربين كلما كانَ أكثر في الاستعمالِ وسكونه الزمَ كان بالابدالِ المفضي به إلى الادغام احقُ ، ولذلك كانت اللام إذا لحقت الاسمَ للتعريفِ بحيثُ يجبُ أن يبدلَ منها الحرفُ المايلُ للحرفِ الذي بعدها إذا كان ذلك الحرفُ احدَ الحروفِ الثلاثةَ عشرَ التي هي : التاءُ والثاءُ والدالُ والذالُ والراءُ والسينُ والشينُ والصادُ والضادُ والطاءُ والظاءُ والنونُ .

فإن وقعت في نحو : هَل وبَل[1] مما يلزم سكونهُ وإن كانَ ليسَ في كثرةِ الأولِ جازَ أن تبدلها : التاءُ والثاءُ والزايُ والسينُ والضادُ والظاءُ والنون عند جماعة من القراء[2] لم يجزْ عندهم أن تبدلَها .

هذه الحروف في نحو : قُلْ وافعلْ حيث لَمْ يلزمْ السكونُ لزومَه في هَلْ وبَلْ فتأمل هذا وقس عليه ما سواه .

ومن الابدالِ في هذا الباب أن تبدلَ من تاءِ التأنيثِ احدَ الحروفِ الستةِ التي هي :

---

(١) الكتاب /٤١٦ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع /١٥٣ .

(٢) انظر : التيسير /١٩ - ٢٩ .

التاء والجيمُ والزايُ والسينُ[1] والصادُ والظاءُ[2] .

ومنه ان تبدل من ذال ((إذ)) أحد الحروف الستة التي هي : التاء والجيم والدال والزاي والسين والصاد .

ومنه ان تبدلَ من دالِ قَدْ جيماً وذالاً أو زاياً أو سيناً أو شيناً أو صاداً أو ضاداً أو ظاءً .

وحجةُ من ادغمَ الدالَ في الجيم انهما تواخيا في المخرج واشتراكاً في الجهرِ وفي الشدةِ[3] أيضاً والاظهارُ هو الاصلُ .

وحجةُ من أدغمها في الذالِ الموافقةُ في المخرجِ والاشتراكِ في الجهرِ .

ومنهم من لا يدغم الدالَ في الذالِ فلا يبدل الدالَ في قَدْ ذالاً[4] يدغمها في الذال بعدها ، نظراً إلى ان الدالَ اشدُ من الذالِ ، والاضعفُ ينبغي ان يدغمَ في الاقوى على ما عرفت .

وحجة من أدغمها في الزاي انهما اشتركا في المخرج من الفم وفي الجهر أيضاً .

ويزيد الادغامُ حسناً ان الزاي[5] اقوى من الذال فجازَ أن ينتقل الاضعف إلى الأقوى[6] ، والاظهارُ هو الاصلُ ويزيدُ حسناً ان الحرفينِ قد اختلفا في الصفيرِ إذ الدالُ ليستْ بصافرة[7] .

وأيضاً قد اختلفا في الشدةِ والرخاوةِ ، لأن الدالَ شديدةُ ، والذال رخوة على ما قد استبنتَ .

وحجةُ من ادغمها في السين[8] أو الشين تقاربُ المخرجين والاشتراكِ في ان كلَّ واحدِ من المدغم والمدغم فيه يدغمُ فيه لامُ التعريفِ وهو اصلٌ معتبر في هذا الباب ز ثم ان

---

(١) في (ج) ((الشين)) .

(٢) انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع /١٥٠ .

(٣) انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع /١٤٨ .

(٤) في نسخة (ج) فقط وردت ((لا)) .

(٥) انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع /١٤٤ .

(٦) دراسة الصوت اللغوي /٣٣٣ .

(٧) انظر : الكتاب ٢/٤٢١ .

(٨) انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع /١٤٥ .

السينَ هي وان كانت مهموسةً ففيها من الصفير ما يوازي الجهرَ في الدالِ ، وكذلك الشينُ فيها التفشي ، وإن كانت غير مجهورةٍ والاظهارُ على انه هو الاصلُ .

وحجةُ من ادغمها في الصادِ[1] الموخاةُ التي بينهما في المخرج ، وان لامَ التعريف تدغم فيها كليهما .

وإن الدالَ وإن كانت مجهورةً ففي الصادِ قوةُ الصفير والاستعلاءِ والاطباقِ والاظهارِ على الاصلِ ، ولأن الحرفين قد اختلفا في الجهرِ والهمسِ وأيضاً في الشدةِ والرخاوة .

وحجةُ من ادغمها في الضادِ[2] أو الطاء المجاورةِ في المخرج ويشهدُ لها ادغامُ لام التعريفِ في كلِّ واحد من المدغمِ والمدغم فيه ، والاشتراكُ في الجهر يزيده حسناً أنَّ المدغمَ فيه اقوى من المدغم لمكانِ الاطباقِ والاستعلاءِ في كلِّ واحد من الضادِ والطاءِ وللاستطالة التي في الضادِ حاصلة والاظهارُ فيه على الأصل ، وهذا النموذجُ للتعليلاتِ الجزئية في الادغام فقس عليه .

ومن الابدالِ ما يعرضُ للنونِ الساكنة[3] أو التنوين مع الحروفِ التي تدغمُ فيها ، اعلم أنَّ النونَ الساكنةَ لها مع[4] المتحركِ بعدها ثلاثة احوال .

الاظهارُ : وهو ان تخرجَ النونَ من الفمِ من حيث تخرج المتحركةُ وذلك إذا كانَ بعدَها أحد حروفِ الحلقِ ويستوى فيه المتصلُ كالمنجنيق ، والمنفصل : كقوله تعالى ﴿بُكْمٌ عُمْيٌ﴾[5] .

والاخفاءُ : وهو ان تخرجَ بعضها من الفم وبعضها من الخيشومِ على ما عرفت قبل وذلك إذا كان بعدَها التاءُ أو الثاءُ أو الجيمُ أو الدالُ أو الذالُ أو الزايُ أو السينُ أو الشينُ أو الصادُ أو الضادُ أو الطاءُ أو الظاءُ أو الفاءُ أو القافُ أو الكافُ وهذه أيضاً يستوى فيه المنفصلِ كزيد وجبس .

---

(١) انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع /١٤٥ .

(٢) انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع /١٤٦ .

(٣) انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع /١٦١ - ١٦٧ .

(٤) اختلاف في ترتيب (ب) .

(٥) سورة البقرة : الآيتان ١٨ ، ١٧١ .

والمنفصل : كقوله سبحانه ﴿سَلَامٌ قَوْلًا﴾[1] وكلّ واحدٍ من الاظهارِ والاخفاءِ إذا وضعَ موضعَ الآخرِ كان لحناً[2] .

والابدال إما مجرداً من الادغام وذلك إذا كان بَعْدَها الباءُ متصلةً كما في عنبر أو منفصلة كما في ﴿أَنْ بُورِكَ﴾[3] فإن النون في هذا الموضعِ تنقلب[4] ميماً ولا تدغمُ في الباءِ وتكونُ كأنّك تقول : عمير[5] وأم بورك[6] . بهذا اللفظ وهذا البدل أيضاً لازمٌ ، اجمع القراء على الأخذ به[7] .

وأما مع الادغامُ[8] فينقسمُ قسمين : قسمٌ يبقى مع الادغامِ فيه الغنةُ ، وذلك إذا كان بَعْدَها نونٌ أخرى أو ميم أو واوٌ ، أو ياءٌ .

وفرق[9] بين النونِ والميمِ وبين الواو والياءِ ، فإنّ الغنةِ في الاوليين هي التي في النونُ والميمُ . الملفوظُ بهما في نحو : من نار منا توزع . ومن ماء ومِن ملكٍ . وفي الآخرين هي التي كانت في النونِ المبدلِ منها الواوُ أو الياءُ في نحو : من وجد ، ومن يقوم .

وهذا مما يبقى الاطباقُ مع الادغامِ في نحو : احفظْ[10] ذيلك واضبط[11] دابتك ، إلاّ ان ابقاءَ الغنةِ هنا إنما هو عن اكثرِ القراءِ ، وابقاءُ الاطباقِ ثم متفق عليه ، وكلّ واحدٍ من الغنةِ والاطباقِ المذكورين مضعف للادغام ، حتى ان التشديد فيه ليس بتشديدٍ تامٍ ، لانّك كأنك ابقيتَ بعضَ المبدلِ منه ، فلا يكون ذلك ابدالاً تاماً في الحقيقةِ .

---

(١) سورة يس : الآية ٥٨ .

(٢) انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع/١٦٢ .

(٣) سورة النمل : الآية ٨ .

(٤) انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع/١٦٥ .

(٥) في (ش) ((عمبر)) .

(٦) انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع/١٦٥ .

(٧) انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع/١٦٣ .

(٨) في (ب) و (ش) ((وينقسم)) والصحيح ما ثبتناه .

(٩) في (ب) ((والفرق)) .

(١٠) في الحاشية فوق احفظ واضبط توجد كلمة ((اطباق)) .

(١١) في (ج) ((العبارة)) احفظ ذيلك واربط دابتك .

وهذا النحوِ من الابدال – اعني الذي بالميم والواوِ والياءِ – لا يكون في المنفصل كما ترى .

فأما المتصلُ : فلا يكونُ فيه ذلك نحو : زنماء وقنوة وكنية . ولو ابدلت النون فيه لاشتبهت الابنيةُ .

وقسم تزول فيه بالادغام الغنةُ ، وذلك إذا كانَ بعد النونِ الساكنةِ راءً أو لام نحو من ربك ﴿مِن لَّدُنْهُ﴾[1] ولا يكون ذلك إلاَّ في المنفصلِ ، لأنه لو وقع في المتصلِ لالتبس بالمضاعف .

واستبقاءُ الغنةِ مع الراءِ واللامِ قد أخذ به جماعةُ من القراءِ والنحويين[2] .

فإن سألتَ عن العللِ في هذه الاحوال الثلاثِ وتقاسيمها فإنَّ العلةَ في إظهار النونِ الساكنةِ مع حروفِ الحلقِ هي امتناعُ الادغامِ لفقدِ التقاربِ بينَ النونِ وبينَ[3] تلك الحروفِ وامتناعُ الاخفاءِ لبعدِ ما بينها وبين الخيشومِ الذي هو مخرجُ الخفاءِ . والعلةُ في اخفائها مع الحروفِ الخمسةَ عشرَ المذكورةِ هي قربُ المسافةِ بينها وبين الخيشوم . ولم ينصف من جعلَ الغنةَ التي مع الخفاءِ كالغنةِ التي يدعيها مع الاظهارِ ، وذلك ان الاظهارَ لا يوجد فيه غنةً حقيقيةً ، وإن كانَ فيه ما هو شبهُ غنةٍ لمناسبةِ بين المخرجين ، ولأن هذه الحروفَ قد ارتفعت عن الهوى في الحلق صلح ان تتلقى بالنونِ ذات الشعبتين ، وهي التي ينقسم بها الصوت على ما نبأناك به قبلُ .

وكان التوغلُ في اخراجِ الحروفِ الحلقيةِ بعد تشعيبِ الهواءِ المصوتِ بالنونِ الخفيةِ مما يثقل على اللسان فرفضُوهُ .

والعلة في قلب النونِ[4] ميماً قبل الباءِ في نحو : عَنْبر من غير ادغام أنَّ الباءَ ليست من حروفِ الحلقِ فتستحق أن تظهر معها النونُ ، ولم تكن من الحروف المقاربةِ للنونِ في المخرج فيدغم فيها النونُ والاخفاءُ يعودُ ميماً عند ضم الشفتين بالباءِ إذ قد عرفتَ قبلُ أنَّ

---

(١) سورة النساء : الآية ٤٠ ، الكهف : الآية ٢ ، انظر : الكتاب ٢/٣٨٨ .

(٢) انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع /١٦٢ .

(٣) في (ش) ((من)) .

(٤) انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع /١٦٥ .

الميمَ إنما تحدثُ من اجتماعِ أمرين :

احدهما ، الغنةُ من الخيشومِ .

والآخر : ضُم الشفتين .

وأما العلةُ في استبقاءِ الغنةِ مع الواوِ والياءِ في نحو : من وجد . ومن يقومُ وتركها مع الراءِ واللام عند الجمهورِ في نحو : (من ربّ:) و ﴿مِن لَّدُنْهُ﴾[1] فإن الواوَ والياءَ فيهما من اللينِ ما يسارق به الغنةَ كالمتوافقين في حالة واحدة . فقالوا : ليسَ ذلك في الراءِ[2] واللام ، وامتنع فيهما استبقاء الغنةُ معهما ، وكأنّك تولدُ بَعْدَ الميمِ في نحو : مَنْ وجدَ ، على هذا الحدِّ حرفاً بين النونِ الخفيةِ وبين الواوِ .

وكذلك الشأنُ في الياءِ فلذلك قلنا : إنّ الادغامَ تَم ليس بادغامٍ تامٍ وكذلك إذا اطبقت[3] في نحو : احفظ ذيلك ، كنت وكأنّك اشربتَ الذالَ الأولى التي هي بدل من الظاءِ شيئاً من صوتِ الظاءِ ثم ادغمتها في الثانية .

فإن لم تفعل احتجتَ إلى ان يقفَ اللسانُ بالظاءِ فيزحفَ زحفةً يسيرةً من مخرج الظاءِ إلى مخرجِ الذالِ ثم يرتفعُ الارتفاعةَ الفاعلةَ للذالِ المتحركةِ إلاّ ان هذه النقلةَ لما كانت خفية ظنَ به انه ادغامٌ حقيقيٌ . هكذا ينبغي ان تفهم هذه المسائل ومن الله المعونةَ .

ومن الحروفِ حروفُ قد يدغمُ فيها ما يقاربها في المخرج ولا تدغمُ هي في مقاربٍ لها أصلاً .

منها : الشينُ والضادُ والفاءُ ، ومنها الراءُ والميمُ .

وقد تدغم الصادُ والزايُ والسينُ بعضها في بعضٍ ولا يدغم فيها ما سواها ، والعلةُ في ذلك ان هذه الحروفَ قد زيدَ في مقدارها فصارت بحيث لا يسعها غيرها من الحروفِ على ما شرحناه قبل .

فإن قيلَ : فهل يمكنُ الادغامُ في نحو : مستمع ومصطبر[4] . وقد صارت التاءُ فيه

---

(١) سورة النساء : الآية ٤٠ ، والكهف : الآية ٢ .

(٢) انظر : الهمع ٢/٢٣٠ .

(٣) في (ش) ((طبقت)) .

(٤) انظر : الكتاب ٢/٤٢١ .

طاء[1] لتوافق الصادِ في الاطباقِ ومزدجرِ . ثم ادغمَ الثاني في الأول على ما اصلناه لك . ومما يحسنُ لك هذا أنَ الاولَ اصلَ والثاني زائدٌ ، والاصلُ أولى بأن يغيرَ إلى مشابهةِ نفسهِ ومماثلتها[2] ولذلك جاز في مفتعلٍ من الثأر مثتر . وعلى هذا مطلم ومظلم في[3] : مظتلم .

ومن الضرورة الداعية إلى مماثلةِ الثاني للأولِ ما تراه في نحو : امدح علياً وامتد هِشاماً حيث يقال : امد حلياً وامتحشاماً .

بهذا اللفظِ فانَك قد قرأت ان الحروفِ التي ليست من الفم ينبغي ان يدغمُ منها ما هو أبعد من الفم فيما هو أقرب إليه .

والحاءُ وإن كانت من مخرجِ العينِ فإن الصوتَ ينسلُ بها إلى نواحي الفم انسلالاً يكون في العينِ ، وذلك لتضايقِ الحنجرةِ بالحاءِ على ما عرفت قبل هذا من طريق القياسِ النحوي .

ولم يدغم القراءُ من المتقاربين في الحلقية غير ﴿زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ﴾[4] بادغام الحاء والعبرةُ بما ورد عن أئمة القراءِ وعليه المعولُ[5] .

وقد يكون من الابدالِ ضربٌ ثالثٌ من نحو : رفه عبدك . وذلك ان الهاء والعين ليس بينهما من المناسبة ما يوجبُ قلبُ احدهما إلى الآخرِ فتطلبوا الحاءَ واسطة بينهما يحولُ إليها كل واحدِ من الطرفينِ لينعقد الادغامُ فيكونُ في اللفظِ : رفحبدك . لا يفضي إلى اللبسِ في الابنية نحو قوله تعالى ﴿فَادَّارَأْتُمْ﴾[6] فيها والاصل : فتدارأتم . فكأنه اسكنت التاءَ فيه وابدالَ منها الدالَ ثم ادغمت الأولى من الدالين في الثانية .

---

(١) انظر : شرح المفصل ١٠/١٢٧ .

(٢) في (ب) ((ومماثلها)) .

(٣) في (ج) ((مطلم ومضلم في مضطلم)) وفي (ش) ((ومطلم ومظلم في مظعلم)) وفي (ب) ((مطلم ومظلم وسقطت مضطلم)) وفي سيبويه ٢/٤٢١ ((مضطلم)) .

(٤) سورة آل عمران : الآية ١٨٥ ، وانظر : التيسير /٢٣ .

(٥) في (ب) ((وعليه المعول) وفي (ش) ((وعليه المعمول)) .

(٦) سورة البقرة : الآية ٧٢ .

فإن اردتَ الادغامَ في نحو : تداراتم على ان تكونَ التاءُ مبتدأً بما اجتلبت همزة للوصل للاحتياج إليها كما تحذفها للاستغناءِ عنها في نحو : خطف[1] على اختطف وعلى هذا[2] : ازين . واصالحا و (تذكرون)[3] .

ولا يجوز في كيد كدٌ . وفي : محتد محدٌ . لانّه يجعلُ البناءَ بحيثُ يظنُ به انه من المضاعفِ ، ولأن الاعتلال فيه يصيرُ اعلالين يلزمانِ الكلمةَ الواحدةَ . وقد يكون المنفصل نحو ﴿حَيْثُ شِئْتُمْ﴾[4] و ﴿الْغَفَّارِ * لَا﴾[5] لأن الثاني لا يلزمُ الاولَ ، وكلما كان الاتصالُ آكدُ كانَ الاسكانُ مع الابدالِ ابعدَ . ولذلك جازَ : تدارا[6] ما لم يجزْ في محتد ، لأن التاءَ في تدارا ليست بلازمةٍ لزومَها في : محتدِ ولا التي في : ﴿مُرْدِفِينَ﴾[7] كالتي في : يتدُ . فاعتبر هذا .

ومن الابدال الذي مع الاسكان : عبشمي في نحو : عبدِ شمس . اسكنوا الدالَ وجعلوها شيئاً ثم ادغموا ، ولأن الباءَ قبل الدالِ كانت ساكنة احتاجوا إلى تحريكها ، فالقوا عليها حركةَ الدالِ فصار إلى ما ترى ، وليس هذا مما يقاس عليه غيرهُ واحتمل ذلك فيه لكونِه من الاعلامِ .

---

(١) انظر : الكتاب ٤٢٥/٢ – ٤٢٦ .

(٢) في (ب) ((ختلف)) .

(٣) انظن بهذه الكلمة انها مأخوذة من الآية ﴿وَازَّيَّنَتْ﴾ يونس : الآية ٢٤ ، حيث قال سيبويه ٤٢٥/٢ وتصديق ذلك قوله عز وجل ﴿فَادَّارَأْتُمْ﴾ يريد متداراتم و (وازينت) إنما هي يزينت وتقول في المصدر : ازينا وادارا .

(٤) سورة البقرة : الآية ٥٨ ، الأعراف : الآية ١٦١ ، انظر : التيسير /٢٦ .

(٥) سورة غافر : الآية ٤٢ – ٤٣ .

(٦) في (ب) ، (ش) ((تداراء)) .

(٧) سورة الانفال : الآية ٩ ، وفي الكتاب ١٠/٢ وحدثني الخليل وهارون ان اناساً يقولون (مردفين) فمن قال هذا فإنه يريد مرتدفين .

فصلٌ

في التقاء الساكنين

الساكنان إذا التقيا فاما : من كلمة واحدة ، وأما من كلمتين .

فإن كانا من كلمتين : فلا يخلو الاول من أن يكون حرف مدٍّ ، ولا تمسه الحركة أصلاً ، فلا وجه فيه إلاّ الحذفُ ، وتبقى الحركةُ التي قبلهُ دالةً عليه تقول : غزا ابنك[1] . وما اسمك . ويعدو الغلام ، وامشوا الساعة . ومررت بقاضي القوم وصلي الآن يا جاريةُ . أو يكون حرفاً[2] ليس من حروف المدّ فلا تقع فيه الحركةُ فيحرك . والاكثر فيه الكسرُ كما ذكرناه قبلُ ، ولأنَ الافعالَ لا مدخلَ للكسرِ[3] فيها . فإذا انكسرت في نحو : اضرب اليوم . ولم يخرجِ الحارثُ[4] . علم ان ذلك بعارضٍ[5] عرضَ . وكذلك الاسماءُ المتمكنةُ لا يكثرُ الكسرُ فيها كثرةَ الفتح أو الضم . فيمكن ان يكونوا تلافوا ذلك باختيارِ الكسرِ[6] في أواخرها[7] الساكنة إذا[8] الجأ إلى تحريكها السكونُ بعدها كما تقول : مررت برجلٍ مكرمٍ ابنك ، وبغلام منطلق اليومَ . ثم طردوه طرداً في سائر المواضع وعلى هذا من القوم ولديهم المالُ و ﴿قَالَتِ امْرَأَةُ﴾[9] و ﴿لَوِ اسْتَطَعْنَا﴾[10] و ﴿أَوِ انقُصْ﴾[11] .

---

(١) انظر : الكتاب ٢٧٦/٢ .

(٢) في (ج) ((أو يكون ليس من حروف المد)) .

(٣) انظر : شرح المفصل ١٢٧/٩ .

(٤) في (ج) ((الحرث)) .

(٥) في (ج) ((لعارض)) .

(٦) شرح المفصل ١٢٧/٩ إنما وجب في التقاء الساكنين التحريك بالكسر لأمرين احدهما : ان الكسرة لا تكون اعراباً إلاّ ومعها التنوين .. وقد تكون الضمة والفتحة اعرابين ولا تنوين يصحبهما .. الثاني انا رأينا الجزم مختصاً بالافعال فصار الجزم نظير الجر)) .

(٧) في (ج) سقطت كلمة ((في)) .

(٨) في (ب) ((إذ)) .

(٩) سورة يوسف : الآية ٥١ .

(١٠) سورة التوبة : الآية ٤٢ .

(١١) سورة المزمل : الآية ٣ .

وقد تحرك هذا الساكنُ على الضم اتباعاً للحرف الذي بعد الساكنِ الثاني[1] ، إذا كان مضموماً ضمةً لازمةً في نحو عذابُ اركض[2] و ﴿وَقَالَتُ اخْرُجْ﴾[3] واو انقصُ[4] . كما ضمت الهمزة المجتلبةُ في ما بعد اركض) نحو : اركض اخرج انقص .

ومما ضمَ في هذا الباب ضماً لازماً الواوُ الساكنةُ إذا انفتح ما قبلها في نحو : اخشوا الرجلَ ، ومرتضو القومِ . لتكون الحركةَ مناسبةَ للحرفِ واشفاقاً على واحد اغنى غناءَ اثنينِ . ألا ترى أن الواو وقد اغنت عن حرفِ آخرَ حقه ان يكونَ قبلَها – وهو الالفُ – في نحو : يخشى ومرتضى .

فإن كانَ مكان الواو ياء ساكنة يفتح ما قبلها حركت على الكسر ، فوافق الحكمُ فيها الحكمَ الاكثري الذي عليه[5] معظمُ البابِ . وذلك نحو : اخشى الرجلَ وبمرتضى القومِ . وعلى هذا طرفي النهارِ .

ومن الضم اللازم مذُ اليومِ فيمكن ان يقالَ : فيه انه رد إلى أصله ويمكن ان يقال : اتبعِ الحركةَ الحركةَ وكذلك الشأن في نحو : لَهُم الخيرُ .

ومن الفتح اللازمِ في هذا الباب ما تراه في قولهم : من الرجل ونحوه إذا[6] ولي النونَ الساكنةَ من مَن لام التعريف ظاهرةٌ أو مدغمةٌ ، فإن كانَ مكانُ اللامُ حرفَ الجرِ[7] كان فيه الكسرُ على أصل البابِ نحو : من اسمك والعلةُ في اختيارِ الفتحِ مع اللام هي ان من تستعملُ كثيراً في الكلامِ ، وقبلَ النونِ الساكنةِ فيها الكسرُ . فلو كسروا النون مع اللامِ لالتقاءِ الساكنين توالت الكسرتان .

فإن قيل : ولم اختصت اللامُ بهذا دونَ سائر الحروفِ ؟

---

(١) انظر : الكتاب ٢/٢٧٥ .

(٢) شُرح باسهاب في فصل (في المنصرف وغير المنصرف) .

(٣) سورة يوسف : الآية ٣١ .

(٤) في (ج) ((واو نقص)) .

(٥) نقص في (ش) ((الذي)) وهي ضرورية للسياق .

(٦) في (ش) ((إلى)) وفي (ب) ، (ج) ((إذا)) .

(٧) في (ج) آخر .

قلنا : لأنها يكثرُ مجيئها في الكلام وليس كذلك الباءُ في : من ابنك . ولا السين في من استطاعتكَ .

ومنه الفتحُ في قوله تعالى ﴿الم*اللهُ﴾[1] على الاتباع لحركةِ اللام[2] . وإن كانا من كلمةٍ واحدةٍ فاولُ ما في التقائهما إنّ اكثرَ النظرِ فيه إلى صاحب التصريف إلاّ أنا نثبتُ لك ها هنا جملاً تنتفعُ بها أنت وتستوفي بها أقسام كلامنا هذا . فنقول :

ان الساكنين إذا التقيا في كلمةٍ واحدةٍ فلا يخلو الثاني من أن يكونَ سكونه عارضاً للوقف ، أو يلزم أن يكونَ هو آخرُ الكلمةِ ، وذلك نحو : طلع البدر . ويا صاحب أرمْ . وعلى هذا قول القائل المتاع بيعْ . وزيد يقول . فهذا النحو من التقاء الساكنين محتمل ، لأن السكون مناسب للوقف ، فلذلك لا يغير له النظم ، على ان منهم من يقول : طلع البُدرْ . ونظرت إلى البِدْر . فيلتقي على الساكن الأول الحركةَ التي رفعها الوقفُ عن الساكن الثاني .

إلاّ أن ذلك إنما يكونُ باجتماعِ ثلاثِ شرائط :

أولاها : ان تكونَ تلك الحركة رفعةً أو جرة في الاسم الموقوف عليه .

ولو قلت : ابصرت البدر لم يجزْ ، لأن السكون فيه ليس بلازمٍ . ألا ترى انك تقول : ابصرت بدراً . فتقف بالالفِ .

الثانية : ان يكون ما قبلِ الطرفِ – اعني الساكنَ الاولَ – حرفاً صحيحاً ليحتمل الحركةَ . فإذا قلت : هذا ثوبُ . ومررت بعير . لم يجزْ .

الثالثة : أن يكونَ الوزنُ الحادثُ بعد نقل الحركةِ غير خارجٍ من الاوزانِ المستعملة لو قلت : هذا العلمُ . ومررت ببردِ . لم يجزْ وانشد سيبويه[3] .

انــا ابــنُ ماويــةَ إذ جــدَ النَّقُــرْ[4]

---

(١) سورة آل عمران : الآية ١ – ٢ ، وانظر : السبعة /٢٠٠ .

(٢) في (ش) ((على الاتباعِ الحركة)) .

(٣) انظر : الكتاب ٢٨٤/٢ .

(٤) لفدكي بن اعبد بن اسعد بن منقر .. انظر : الكتاب ٢٨٤/٢ والانصاف ٧٣٢/٢ ، والهمع ٢٠٨/٢ ، التصريح ٣٤١/٢ ، ولسان العرب ٨٩/٧ مادة (نقر) ونسبه ابن منظور لعبيد بن ماوية الطائي .

وأيضاً :

شـربُ الخمـورِ اصـطفاقاً بالرجـلِ[1]

وذلك شيء يؤخذُ به أخذاً شائعاً .

فاما الحاقُ الهاءِ في الوقفِ على نحو : أرمِه وهو افضلُ اللغتين فلجبرِ[2] ما لحق الكلمةَ من الاعلالِ .

وكلما كان الاعلالُ اكثرَ كانَ لحاق الهاءِ في الوقفِ اوجبَ . لو قلت : في الوقفِ : ان تف افِ من غير أن تلحقَ الهاءُ لم يجزْ .

أو يكون سكونُه لا للوقفِ . فمن هذا الالتقاءِ ما يحتملُ أيضاً على النحوِ الذي ذكرناه في : دابة واللائي . لمكان المدّ على أنَ منهم مَنْ قالَ : دأبة بالهمزة . ومنهم من خالف في اللاي ومحياي[3] . وقد عرفت ذلك قبلُ .

ومنه ما لا يحتملُ أصلاً فلابد فيه من تغيير الصيغةِ له ، وبه ويختلفُ هذا التغييرُ باختلافِ الساكن الاولِ إن كانَ حرفاً صحيحاً اثبت فلم يحذف . ولا يخلو السكونُ من ان يكونَ طارئاً عليه .

أما للادغام على النحوِ الذي ذكرناه في : ردّ . وأما على مثال قول الآخر :

ألا ربَّ مولـودِ ولـيسَ لـه أبٌ وذي ولَـدِ لم يلـدَهْ ابـوانِ[4]

حيث جعل : يَلِدْ يَلْدَ كما يقال في انطلقْ انطلقَ تنزيلاً ليَلِد وطَلِقَ منزلةَ فخِذ في الاسكانِ على ما ذكرناه لكَ في مواضعَ .

---

(1) لم أعثر عليه .

(2) انظر : الكتاب ٢٧٨/٢ .

(3) انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبعة /٥٩ – ٦٢ .

(4) لرجل من ازد السراة .. انظر : الكتاب ٣٤١/١ ، ٢٥٨/٢ ، والخصائص ٢٣٣/٢ ، وشرح المفصل ٢٨/٤ ، ١٢٣/٩ ، ١٢٦ ، والخزانة ٣٩٧/١ ، والهمع ٥٤/١ ، ٥٦/٢ ، والتصريح ١٨/٢ ، ونسب لعمرو الجبني .

وهذا لو حرك فيه الساكنَ الاولُ مرةً أخرى كان فعلاً[1] كلا فعلٍ . فلم يكن إلاّ تحريكُ الثاني . وكان الغرضَ في هذا التحويلِ إنما هو نقلُ الحركة من الأول إلى الثاني وانْ كان لا نقل العين بل نقل الجنس .

واختيارُ الفتحِ ها هنا لخفته[2] ، أو يكون سكونُ الامر والنهي وقد ردفته احدى النونين نحو : اضربن ولا تضربن ولا يليق بهما إلاّ الحذف ولا التحريكُ . فليس إلاّ تحريك الساكنُ قبلهما .

واختير الفتحُ للخفة ، وإن كان حرفاً من حروفِ المدّ حذفَ ، إن لم يكن تحريكُ الساكنِ بعْده كما في نحو : خفْ وقُم وبع . والاصل فيهما : خاف وقومَ وبيع ، بناء على : يخاف ويقوم ويبيع على ما تقرر في صناعة التصريف[3] .

وكذلك : لم يخف ولم يقمْ ولم يبعْ فإن قلت : بيعاً ولم يخافا . فانّ اللامَ ها هنا ليست بساكنة أصلاً وعلى هذا : اضربْنَ ولا تضربْنَ للمؤنث و : اضربنَ ولا تضربنُ لجماعةِ المذكرِ . فإن أمكن تحريكُ الساكنِ بعدهُ اثبتَ فلم يحذف والحركةَ بعْده الكسر نحو : نزالِ وحذارِ . وإن كان حرف لين كما في : مخووف ومبيوع المقدرين في : مخوف ومبيع ترفع منه الحركةَ فيلتقي ساكنان فيحذفُ احدهما .

والاقيس ان يحذف الثاني ، ثم تحرك الحرف الذي قبلَ الساكنِ الاولِ بالحركةِ المناسبةِ للساكنِ الاولِ فيصيرَ : مخوف ومبيع ، فإن حذفت الاولَ احتجت مع حذفه إلى القاءِ الحركةِ المناسبةِ له على ما قبله لتنقلبَ الواوُ في نحو : مبيع ياء .

وأما ما يدعي في نحو : امسِ وهؤلاءِ وأيضاً في : كيفَ وايْنَ وأيضاً في : حيثُ ، وفي قبلُ . إذا بني آمن التقاء الساكنين فليس شيئاً يظهر إلى اللفظ ولا قريباً منه ، إلاّ ان السكونَ قبلَ الطرفِ منَعَ ان يسكنَ مَعه الطرفُ في أصلِ الوضع .

والتحريك أمّا على الكسر نظراً إلى أنه لو لَمْ يسبقْ بالسكونِ لم يمتنعْ فيه السكونُ .

---

(١) في (ج) ((كان فعل)) .

(٢) انظر : شرح ابيات سيبويه لأبي جعفر النحاس /٢٥٢ .

(٣) انظر : الكتاب ٢٧٥/٢ .

وأما على الفتح اختياراً للاخف[1] .

وأما على الضم تكملةً لاقسام الحركة واشعاراً بأن الاسمَ اشبه بالمتمكنة من الاسماء حيث احتملَ فيه من الحركات لثقلها .

وفي : قبلُ وما معه خاصةً وجهٌ ثالثٌ - قد اطلعناكَ عليه فيما مضى - وهو انهم أرادوا أن يجمعوا إلى الفتح والكسرِ فيه الضمَ .

والفتحُ والكسرُ إنما يكونانِ فيه للاعراب[2] نحو : جئت قبلكَ وبعدكَ ومن قبلِك ومن بعدِك فضموه حالة البناء العارض .

---

(١) انظر : الكتاب ٢٧٥/٢ .

(٢) في (ش) ((الاعراب)) .

فصلٌ

في الحكاية التي تخص[1] الاستفهام

إذا قالَ قائلٌ ضربتُ بكراً ، واستفهمتَ . فلك ان تقولَ : من بكرٌ ؟ على الابتداءِ . وهي لغة تميم من شايعهم . والحجةُ فيه ، انه على الاصلِ المأخوذ به في كلام العرب . ولك ان تقول : من بكراً ؟ على الحكاية وهي لغةُ[2] أهلِ الحجازِ والحجةُ فيه إنّه ادلُ على المعنى المقصودِ ، إذ الاولُ قد يمكنُ ان يكونَ قد اختلفَ فيه جهتا الأخبار والاستخبار ، وكذلك الشانُ في الجرِّ إذا قيلَ : مررت ببكر . إن شئتَ . قلتَ من بكرٍ ؟ وإن شئت قلت : من بكر ؟ وهذه الحكاية لا تصح إلاّ بالاجتماع ثلاثُ شرائطَ .

الأولى : أن يكونَ الاسمُ المحكى به علماً . لو قلت لمن[3] قالَ : ضربتُ رجلاً . مَنْ رجلاً ؟ لم يجز وذلك ، لأن الإعلام قد يجوز[4] فيها ما لا يجوزُ في غيرها سمعتَ ذلك مراراً .

والثانية : أن تكونَ الحكايةُ بـ ((من)) ولا يلحقها الاعرابُ إذ لو قلتَ : ايا بكراً ؟ أو أي بكراً ؟ لم يستقم ونظيرُ هذا انهم يقولون : إنكم اجمعونَ في السوقِ ولو قلت : إن القومَ اجمعون في السوقِ . لم يجز في اجمعين إلاّ النصبُ .

والثالثةُ : أن يكونَ الاستفهامُ مرتباً على الخبرِ من غير أن يتوسطَ بينهما حرف عطف يتراخى به الثاني عن الأولِ ، لو قلت : ومن بكراً ؟ أو : فمَنْ بكرَ ؟ كان لحنا فإن قيل فكيف يكونُ اعرابُ قولكَ من بكراً ؟ قلنا : من في موضعِ ابتداءِ وبكراً خبرهُ . كأنك تقولُ : من هذا الذي نصبتَ اسمهُ ، وكذلك إذا قلت : من بكرٍ ؟ كان معنى الكلام ، من الذي جررت اسمه[5] ، ولك ان تقيس عليهما الرفعَ في نحو : من بكر وإن كان

---

(١) انظر : الكتاب ٤٠١/١ .

(٢) انظر : الكتاب ٤٠٣/١ .

(٣) في (ش) فقط ((لما)) .

(٤) انظر : الكتاب ٤٠٣/١ .

(٥) في (ب) ، (ج) ((حررت)) .

لا ضرورة فيه داعية إلى ذلك .

ومن الحكاية ما يكونُ بمن مع زيادةٍ تلحقهُ ، وذلك نحو : أنْ يقولَ القائلُ : رأيتُ رجلاً ، فتقول : منا ؟ أو يقول : هذا رجلٌ . فتقول : منو ؟ ويقول : استعنت برجلٍ . فيقول : مني ؟ فإن قال : رجلانِ ورجلينِ قلت : منانِ ؟ ومنينِ ؟ وإن قال رجالٌ ورجالاً أو رجالٍ قلت منون ومنين ؟ وعلى هذا : منه ؟ منتان ، ومنات ؟

وهذا النحو من الحكاية له أيضاً شرطان .

الأول : أن يكون ذلك الاسمُ الذي يحاكي في اعرابه نكرةً . لو قال قائل : اكرمت زيداً . لم يجز ان يقال : منا ؟ لأنّ النكرةَ قد ظهر من أموالها في الخفة والاختصار ما لم يظهر من المعرفة .

الثاني : أن يكونَ الاسمُ المحاكى به - اعني من وما معه - موقوفاً عليه غير مدرج . لو قلت : منو هو ؟ أو منين يا فتى ؟ لم يجزْ ، بل الوجهُ فيه ان يقول في هذا كلّه : من يا فتى ؟ وذلك لأن الوقفَ قد يلحقُ فيه من الزيادات ما لا يلحق في الوصل ألا تراهمُ يقولون في الانكارِ إذا قال القائل : اهنت بكراً . ابكرنيه ، أو : ابكراً انيه ؟ ولا يجوز ذلك في الوصل .

فأما ما أنشد من قولِ القائلِ :

أتـوا نـاري فقلـتُ منـونَ انـتمُ فقـالوا الجـنّ قلـت عمـوا ظلامـا[1]

فمحمول على الشذوذ[2] .

وقد تكونُ هذه الحكاية بأي[3] كقول القائلُ : رأيت رجلاً فتقول : اياً ؟ ويقول ؟ رأيت رجلينِ . فتقول : ايين[4] ورجالاً فتقول : ايينَ ؟ وعلى هذا ايةِ ؟ وآيتانِ ؟ وآياتِ ؟ ولا يمتنع ها هنا الادراج لفقدِ الزيادةِ الملحقة . أم ليستْ كذلك ؟ قلنا : لو كانتِ

---

(١) سمير بن الحارث . انظر : النوادر /١٢٣ ، انظر : الكتاب ٤٠٢/١ ، الخصائص ١٢٩/١ ، وشرح المفصل ١٦/٤ ، والهمع ١٥٧/٢ ، ٢٢١ ، والاشموني ٩٠/٤ ، ٢٢٠ ، والتصريح ٢٨٣/٢ ، والخزانة ٣/٢ .

(٢) الكتاب ٤٠٢/١ وإنما يجوز هذا على قول شاعر قاله مرة في شعر ثم لم يسمع بعد ما يجوز للشاعر /١٦٨ منون انتم ؟ فوصل وكان الوجه ان يقول : من أنتم ولكن اضطر للوزن فأجرى الوصل مجرى الوقف .

(٣) انظر : الخصائص ١٣٠/١ .

(٤) انظر : الكتاب ٤٠١/١ .

للاعراب لثبتت في الوصل[1] أيضاً كالتي في أي لكنها ضوهي بها الاعرابُ وأحواله مضاهاة كما في : اللذان واللذين عند من جعلها مبنيتين . وقد عرفت ذلك قبل فلم نحتج إلى إعادته الآن .

(١) انظر : الكتاب ١/٤٠٢ .

فصلٌ

في الوقف[1]

لا يكون الوقفُ إلاّ على الساكن ، كما لا يكون الابتداءُ إلاّ بالمتحرك[2] . ولو وقفت العربُ على افرادِ كلماتها كالعجم في اكثرِ الأحوالِ ، لسكنت أواخر الكلم كلّها كالشأن في اللغةِ الفارسية . وأيضاً في اللغة البغدادية . فإنها وإن كانت الفاظُها المفردةُ عربيةً في الاصلِ فإن التركيبَ فيها مشابه للتركيب الاعجمي .

والكلمةُ التي يوقف عليها في اللغةِ العربية لا يخلو آخرها من أن يكونَ ساكناً أو متحركاً . فإن كان ساكناً فالوقفُ عليه باقرارِه على السكونِ كما هو . إلاّ إذا كان ذلك الساكن زيادة لا تليق بالوقفِ ، كالتنوينُ في آخر الاسم الامكنِ ، وكالياءِ في آخرِ : هذهي ، أو شبيهاً بالزيادةِ ، كالواو[3] والياءَ في نحو : ضربهو وبهي .

تقولُ : في الوقفِ على الساكنِ هذا : لَهُم . وسررت بذا . ومررت بمن . وجاءني القاضي . ويا قاضي . ولقيت المعلي . والمالُ لي . فيمن اسكن هذه الياء . ويا هند ادعي . وأيضاً : هو يغزو . وانت ترمي . وانا اخشى . واسجد واقترب[4] . وانت لم تقل وأيضاً نعم . ولا .

ولنذكر لك المواضع الثلاثةَ المستثناة من السكونِ العام .

أما التنوينُ : فلا يخلو من أن يكونَ مترتباً على حركةِ الاعرابِ وبعدها . فإن كان بعد الفتحة ابدلَ منه الالفُ في الوقفِ لخفتها نحو : لقيتُ زيداً . وصحبتُ رجلاً وأكرمت قاضياً . وصدرت ظبياً . والقيتُ في البئرِ دلواً . وسمعت نبأ . ولبست رداء[5] . وحشيت

---

(١) انظر : الكتاب ٢٧٦/٢ – ٣٠٤ ، وشرح المفصل ٦٨/٩ ، وهذا الفصل ملخص البرهان ٣٥٩/١ .

(٢) انظر : ايضاح الوقف والابتداء لابن الانباري /١٥٧ .

(٣) انظر : الكتاب ٢٧٦/٢ .

(٤) في (ب) ((واقرب)) .

(٥) في (ب) ، (ش) ((رداه اءا)) .

منك بطؤا . يطرد لك هذا الحكمُ مع جميع الحروف إلاّ التاء - التي يؤنث بها الاسمُ - فإنها تبدلُ في الوقف هاء ، سواء كانت مفتوحة أو مضمومةً أو مكسورةً .

فإذا كانت الهاءُ هذه تخصُ الوقفَ فلا يحسنُ أن تبدلَ من التنوين معها الألف المشاركة لها في الخفاء حالةُ النصب في الاسم ، فيسقطُ التنوينُ ها هنا بلا بدلٍ تقولُ : ضربتُ ضربةً . وجنيت ثمرةً . ورأيت امرأةً . وكسوت كسوةً . وقضيتُ قضيةً .

وإن كان بعدَ الضمة أو الكسرةِ حذفَ ، حذفاً من غير عوضٍ لاستثقال الضمةِ والكسرةِ ، ولأنَ الوقفَ مظنة اختيار واستخفافٍ ، فغير غريب أن يجتمع فيه مع احدى الحركتين الثقيلتين ما يكونُ عوضاً عن زائدٍ . قد يستغني عنه في الوصل كثيراً .

وذلك عند الإضافة ومع الفِ واللام على ما عرفت قبلُ . وإذا اسقط التنوينُ من الاسم المرفوعِ أو المجرورِ فلا شك أن الاسمَ يبقى آخرهُ متحركاً ، فيكونُ الوقفُ عليه وقفاً على متحركٍ ، فيدخل في القسم الذي نذكرهُ لك في المؤتنفِ إن شاءَ الله تعالى . أو يكون قد لحقَ ولا حركةَ الاعراب قبلَه ، بل سقط يلحاقه حرفَ الاعرابِ . وذلك الحرفُ : أما الالفُ في نحو : رحى ومعلى على الاحوالِ الثلاث .

وأما الياءُ في نحو : قاضٍ وغازٍ ، حالتي الرفعِ والجرّ ما انبأناك به في اوائل هذا الكتاب . فإذا وقفت على نحو : رحى ومعلى ، فلابد لك من حذف التنوين ، أما في حالة النصب فبالالفِ الذي يخلفه ، فلا تعود الالفُ الاصليةُ ، كما لا تعودُ مع التنوين تقولُ : ملكتُ رحى ، ورأيت معلى .

وأما في الرفعِ والجرّ فمن غير أن يخلفه شيءٌ في مكانهِ . فيعود الالفُ التي كان السبب في انتفائها ثباتُ التنوين تقول : هذه رحى . ومررت برحى . وجاءني معلى . وبمعلى وإذا وقفت على نحو : قاضٍ وغازٍ . فلابد لك أيضاً من حذف التنوينِ فيبقى الآخرُ متحركاً فتقفُ عليه كما تقفُ على : البابِ والدارِ ، إذا انكسر اخرهما فتقولُ : هذا قاضٍ وغازٍ . ومنهم من يعيدُ الياءَ التي سقطت من قاضٍ وغازٍ بلحاق التنوين[1] كما أعادَ الالفَ في هذا معلى ومعلى فتقول : وهذا قاضي وذاك غازي .

---

(١) انظر : الكتاب ٢/٢٨٨ .

وحكـمُ النـونِ السـاكنةِ في آخـرِ الفعـلِ حكـمُ التنـوينِ في آخـرِ الاسـمِ ، تقـول في ﴿لَنَسْفَعًا﴾[1] لنفسعا وفي اضربَنْ اضربا[2] .

وأما الياءُ في آخرِ : هذهي . فاعلم انهم يقولون : هذه صاحبتُك . كما يقولـون : هـذا صاحبك . فالهاءُ الساكنةُ والياءُ كلُّ واحدةٍ منهما بازاءِ الالفِ في : هذا لكن بعضُهم كسرَ الهاءَ والحقَ بَعدَها الياءُ اشباعاً للكسرةِ فقال : هذهي امة الله[3] .

وقد عرفت أنّ الوقفَ لا يليقُ بـه اثباتُ الزيـاداتِ الـتي تلحقُ أواخرَ الكلـمِ ، فوجب لذلك ان تقف على هذه الكلمةِ بحذف الياءِ نحو : مررت بهـذه . ويدلك علـى أنّ اليـاءَ هذه التي بعد الهاءِ للاشباعِ والتطويلِ ، انها لا تجيء إلاّ مع هاء التنبيه ، ولا تقـولُ : ذهي ، كما تقـول : ذا وذه أو ذي . ومـن خـص بالوصـلِ وذه بـالوقفِ . فـلانّ اليـاءَ خفيـةٌ . وإذا سكت عليها كانت اخفى فابدل منها الهاءُ للمناسبةِ بينهما .

وأما الواوُ والياءُ في نحو : ضربو وبهي وما شاكلهما – فهما وإن كانتا اصلينِ عندَ اكثرِ الاصحابِ – فلا شك أنّهما قد يستحسنُ فيهما الحذفُ في نحوِ : اتاهُ زيدٌ وشروه بثمنٍ . وفيه خبرٌ ، وأيضاً في نحو : منه اخذتُ واكرمهُ غداً . وضربتهُ هنـدٌ . وإذا كـان كـلّ واحـدٍ منهما قد تحذفُ في الوصلِ فاجدرُ أن لا تثبت في الوقفِ . وهـو موضـعُ حـذفٍ واختصـارٍ في أواخرِ الكلمِ ، فعلى هذا تقول في الوقف : ضربهُ ، ولم يخشهْ ولـه ، ولم يخفهْ ، ومـن عندهْ وبه .

وإن كان متحركاً – اعني آخر الكلمة التي يوقف عليها – فـالوقف عليه بالاسكانِ لـه إلاّ إذا كان الموقوفُ عليه اسماً أو فعلاً : اضربهْ ، الحذف في الاعلال اضراراً بيناً أو كـان انا أو التياء المفتوحةَ التي تجيء ضمير المخبرِ عن نفسه ، أو كـان آخره التـاءِ الـتي لتأنيـثِ الاسم .

مثال الاسكانُ هذا الرجلُ ورأيتُ الرجلخ . ومررت بالرجلِخ . وعلـى هـذا جاءني رجلخ . ومررت برجلخ ، وأيضاً هذا الفجرخ ، وسبقت الفجرخ ، وإلى الفجرخ .

---

(١) سورة العلق : الآية ١٥ ، انظر : الكتاب ١٤٩/٢ ، والمقتضب ١٧/٣ وايضاح الوقف والابتداء ٣٦٠/١ .

(٢) في (ش) ((اضرباه)) .

(٣) انظر : شرح المفصل ٨٦/٩ .

إذ قد علمت ان هذا النحو من التقاء الساكنين محتمل وأيضاً : هذا الظبيخ . والقيت ((الدلوخ))[1] وعلى ((البطيط)) وأيضاً هذا ((الرداءخ)) والقيت ((الرداء)) و ((بالرداء)) وعلى هذا لك ((رداءاً))[2] و ((برداخ)) .

وأيضاً : جئتني أنتخ ، والمال لكخ . ولقيت اخاخ . والأمر بيديخ . وانا قمتخ . وهن يخرجنخ . وأيضاً اين اينخ ، واكرمني هؤلاءخ وأيضاً هذا القارخ ورأيت القارخ وبالقارخ لأن الساكن الاخير سكونه للوقف خاصة ، فهو في حكم المتحرك وفي المنصوب خاصة . لقيت القاضيخ . وصحبت الغازيخ ، ومن الافعال : زيد جلسخ . وعمرو يقعدخ . ويا سعيد راعخ . وأيضاً اعدخ . واريد ان تعد . وفي المنصوب خاصة اريد ان تغزوخ واكره ان تمضيخ .

ومن الحروف : جيرخ . وسوف اتيكخ[3] ، وكما يقفُ لانقطاع النفسِ على منذْ ، وكما يجوز لك الوقفُ على هذا الكلم بالاسكانِ التام . كذلك يجوز لك الوقف عليها بروم الحركة الوصلية واشمامها على النحو الذي وقف عليه في باب الرَوم والاشمام ، إلاّ ان القراءَ لم يشع[4] فيما بينهم رَومُ الفتحةِ وقد علمت ان الاشمام لا يكون إلاّ في الضم .

وقد جوز أيضاً التضعيفُ في الوقفِ على ما يكونُ (ما) قبل الطرفِ منه متحركاً من هذه الكلم ، إذا لم يكنْ الطرفُ همزةً وذلك نحو هذا غالبُ . ومررت بفرخٍ . وهو يفعل وعلى هذا ﴿طَالَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَمَدُ﴾[5] فيما روى عن ابن كثير ((قراة شاذ)) .

---

(١) في نسخة (ب) ، (ش) بدون علامة (خ) وحاشية في (ب) و (ش) ((علامة الخاء المنقوطة إنما هي في مقابلة التشديد في نحو : فرج لأن كل واحد منهما هو وقف على المتحرك إلاّ ان هذا التخفيف وذاك تشديد وهذه العلامة لا تليق بنحو هذا القاضي لأن هذا القاضي لم يلحقه تخفيف للوقف بل هو باق على أصل في الادراج وأيضاً لا يليق بنحو : ضربه لأنه حذف ليس مجرد تخفيف باسكان متحرك وأيضاً يستدل بهذه العلامة على الوقف إنما هو بالاسكان المطلق الذي هو غاية في الخفة فإن وقف بروم أو اشمام جعلت مكان هذه العلامة علامة الروم أو الاشمام اشعارا بأنه ليس بتخفيف تام .

(٢) في (ب) ((الرداا)) و ((القيت الرداا)) و ((بالردااء)) أما في (ج) ((الرداا)) و ((القيت الرداا)) .

(٣) كررت في (ج) .

(٤) في (ب) ((يسمع)) .

(٥) سورة الحديد : الآية ١٦ .

ولا يكون هذا التضعيفُ في نحو : جاءني بكر . ومررت بعمرو . لأنه لا يمكنُ ان يلتقي ها هنا ثلاثُ سواكن ولا في نحو ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ﴾[1] لأن الهمزة لا تضعفَ في اصلِ اللغةِ[2] .

فلا يليق بها التضعيفُ في مثل هذا الموضع . فإن سألتَ عن العلةِ في الروم والاشمام وفي التضعيف ، فعلة الروم الحرص على ابانةِ ضروبِ الحركاتِ . وكذلك الاشمامُ . وعلة التضعيفُ الدلالةُ على الحركةِ جنسها ، ليفرقَ بين ما يكونُ سكونُ آخره للوقفِ ، وبين ما يكونُ سكونُ آخرِه لا للوقفِ .

فإن قيل : لو كانَ ذلك لذلك لما احتيج إليه في نحو قوله : في عامنا ذا بَعدَما اخصبّا[3] فإن الألف دلت على الحركةِ .

قلنا : أولُ ما عرضَ لهذه الكلمةِ التشديدُ على الباءِ في آخرها ، تهيئةً للوقفِ ، ثم لما لحقها الألفُ اجري[4] الوصلُ فيها مجرى الوقف وكذلك قوله :

ببـــــازلٍ وجنـــــاءَ أو عيهَـــــلّ[5]

والآن ينبغي ان نذكر لك المواضعَ الثلاثةَ المستثناةَ من الحركةِ الكليةِ .

أما ما اضرّ به الحذفُ ظاهراً فنحو ((مَ)) من قول القائل : قصدم قصدت في الاسماءِ ونحو ((ف)) من قول القائل : يا زيد فِ لي . في الافعالِ .

وإذا اردت الوقف عليها لم يمكنك الاسكانُ ، لأن كلّ واحدٍ منهما حرفٌ منقطع عما سواه ، وإلاّ لو امكنَ ذلك كانَ عدلاً أن يعلَ مثلُ هذا ثانياً بالاسكانِ ، فوجب لذلك ان يوصلَ كلّ واحدٍ منهما في الوقف بحرفٍ بَعْدَهُ ساكنٍ يوقف عليه . واختاروا الهاءَ لخفائها ، ولانّ لها خصوصيةً في الوقفِ ، وتجنبوا حروفَ المدّ واللين لأنّ هذا الاعلالَ المجحف

---

(١) سورة ص : الآية ٢١ .

(٢) انظر : رصف المباني للمالقي /٥٢ .

(٣) لرؤبة كما في ملحقات ديوانه /١٦٩ وسابقه : لقد خشيت ان أرى جدبا .

(٤) انظر : الكتاب ٢٨٢/٢ . يفسر السيرافي تضعيف الباء واللام عند سيبويه للضرورة الشعرية وان الألف في اخصبا بدل من التنوين . انظر : شرح ابيات سيبويه للسيرافي ٣٢٥/٢ .

(٥) لمنظور بن مرثد الفقعسي الاسدي .. مجالس ثعلب /٦٠٣ ، والكتاب ٢٨٢/٢ ، والخصائص ٣٥٩/٢ ، والمحتسب ١٠٢/١ ونوادر أبي زيد /٥٣ .

لا يلحقَ الكلمةَ إلاّ من جهةِ تلكَ الحروفِ ، فلم يعودوا إلى منه فروا فقالوا في الوقف عليهما : قصدتُ قصدمه ويازيدُفه وله ان اعه ، لا يجوز غيرُ ذلك ، فإن ازدادت العدةُ في الفعلِ . أو اتصل الاسم بجارٍ قبله جازَ في الاسكانُ على ضعفٍ فيه نحو : ارمْ ولا تخشْ . ولَمْ[1] وعلامْ . والاحسن الحاقُ الهاءِ نحو : اغزه[2] . ولم يقضه[3] فيمه . وعلامه ونظير ان تَع اع لكَ . لم يكُ زيدٌ منطلقاً لا يكون الوقف عليه إلاّ بردِ النونِ ، إذ هي ساكنة ليست بحروفِ علة تقول : لم يكنْ . ولو كان لاع[4] أصل في الوصلِ يمكن ان يرد إليه في الوقفِ لرد . ونظير : لا تخشَ إذا يسر لك ان تقف عليه بالاسكانِ نحو : إذا يسر . كما تقول . لا تخش ، ولك ان تقف بردِ الياءِ نحو : يسرى . كما تقول لا تخشه بالحاق الهاء .

وأما أنا التي هي علامة المضمر عن نفسه فامتناعُ الاسكانِ فيها ، لأن ان على حرفين : احدهما ثقيل بعرضِ الحرف[5] كما في نحو : ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾[6] والآخر فيه لين وخفاء فلو سكنَ لحصلَ فيه من الضؤولة ما يقعدُ به عن بلوغ رتبةِ الضمائر المنفصلةِ ، فلم يكنْ بدَّ من ان يلحقَ به في الوقفِ حرفٌ ساكنٌ يوقف عليه . واختاروا الالفَ لمكانِ الفتحتين[7] فيه ، ولأنه متبرئ من حروف العلة التي الفرار من الاستكثار منها مظهرةً أو مقدرةً يلجئ إلى الهاء ، فقالوا في الوقف عليه قمت اناه أو انه .

أما الياء المتحركة : فقد يصلحُ فيه الاسكانُ كما قد صلَح في نحو : هذا لك . وأخذت منكَ .

تقول في الوقفِ على اجرى من قوله تعالى ﴿إِنْ أَجْرِيَ﴾[8] فيمن فتح ان ((اجرى))

---

(1) انظر : الكتاب ٢٨٠/٢ .

(2) في (ب) ((غزو)) .

(3) في (ج) ((ولم تعصه)) .

(4) في (ب) ((داع)) .

(5) في (ج) ((الحذف)) وفي (ب) ، (ج) ((الحرف)) .

(6) سورة الكهف : الآية ٣٨ ، التيسير /١٤٣ (لكنا هو الله) باثبات الألف في الوصل والباقون يحذفها فيه واثباتها في الوقف إجماع وانظر : ايضاح الوقف والابتداء /٤٠٨ - ٤٠٩ .

(7) انظر : ايضاح الوقف والابتداء /٤٠٩ .

(8) سورة يونس : الآية ٧٢ ، وهود : الآية ٢٩ ، وما سواها . انظر : التيسير /٦٥ .

بالاسكانِ . وقد يلحق بها الهاءُ نحو داريةْ وكتابيةْ ، وذلك لأن الياءَ حرفُ علةٍ ، فالاسكان يجلبُ فيها من الضعفِ ما لا يجلبه في الصحيحِ من الحروفِ ، ولأن التحريكَ فيها لغةُ لقومٍ : منهم من لا يريد ان يتركه في الوقفِ فيشتبه بلغةِ الآخرين[1] ، وهم الذين يسكنونها في الوصلِ والوقفِ ، ولأنها حرفُ علةٍ تطلبوا لها الهاء ، وهو غير مبانية لها في الخفاءِ ، ولا مشاركة اياها في الاعتلال فالحقوها في الوقف . فاما قوله تعالى ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ * إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَهْ﴾[2] فهو مبني على الوقفِ ، يقرأ بالهاءِ وصلاً ووقفاً[3] حيثُ اثبت الهاءَ في الخَطِ وما سوى ذلك . فالوقفُ فيه بالاسكانِ[4] على ما ذكرناه في (ان جرى) .

وأما ما كان آخرهُ تاء التأنيثِ ، فإن الاسكانَ فيه لا يكون إلاّ بعدَ ان يبدلَ من التاءِ الهاءَ ، ليفرقَ بينها وبين التاءِ الاصليةِ في نحو : عنت[5] ومسامت ، ولأنها زيادةٌ تلحق آخرَ الكلمةِ في الوصلِ ، فحكمُها حكمُ التنوين .

فإن قيلَ ولم اختاروا في البدلِ عنها الهاءِ ؟ قلت : لأنَّ الهاءَ حرفُ مهتوتٍ يصلح للوقف ، ولمشاركتها حرفَ العلةِ في الخفاءِ .

فإن قيل : فلم لَمْ يبدلْ منها احدُ حروفِ العلةِ ، قلنا : لانَّ الواوَ والياءَ لا يصلح واحدٍ منهما للبدلِ في آخرِ الاسم ولو صلح لذلك لم يمتنع أن تقولَ : هذا بكرو . ومررت بكري . وذلك للثقلِ في الواوِ وللاشتباهِ في الياءِ . وقد جعلت الالفُ عوضاً عن التنوينِ في النصبِ . ولكون هذه الهاءِ زيادةً في الوقفِ خاصةً ، لم يقدروا عليها الحركةَ ، فلم يجزْ الوقفُ عليها بالرومِ والاشمامِ ، كما لم يجز ذلك في هاء : ارمه . ولا في هاء ﴿كِتَابِيَهْ﴾[6] حيث لا أصل لها في الحركةِ وإذ قد امتنع فيها تقديرُ الحركةِ فتقديرُ التنوينِ

---

(١) انظر : الايضاح لمتن الدرة /٤٩ .

(٢) سورة الحاقة : الآية ١٩ – ٢٠ .

(٣) أوجب الوقف بالهاء ومن أصل أتى به على نية الوقف وهنا ليس وصلاً محضاً انظر : البرهان ٣٤٤/١ .

(٤) انظر : البرهان ٣٤٤/١ .

(٥) انظر : الايضاح الوقف والابتداء /٢٨١ – ٢٩٦ .

(٦) انظر : المنصف ١٤٣/٣ ، وانظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع /١٢٩ .

المعوضِ عنه في حالِ النصبِ ابعد ، فلذلك لم يجز : رأيت تمرها . في رأيتُ تمرة . فلذلك تقول في الوقفِ : جاءني طلحة . إذا عنيتَ الرجلَ ورأيت طلحة . ومررت بطلحةَ . وعلى هذا هذه طلحةُ .

إذا عنيت الشجرةَ ورأيت طلحةَ .

ومررت بطلحةَ .

فاما قول من يقول في الوقف : هذا طلحتْ[1] وعليه قولُ الشاعرِ :

بَــلْ جوْزِتيهــاء كَظَهْــلِ الجحفــت[2]

فليس مما يؤخذ[3] به في سعةِ الكلامِ ، فعلى هذا ينبغي أن يوقف على هيهاتْ فيمن كسر[4] التاء بالتاءِ فيقول : هيهاتِ كما تقول : الهندات . وفيمن فتح التاء بالهاء فيقول : هيهاه[5] . كما تقول فيفاه .

فإن قيل : وقد خرج من الأصلِ الذي اصلتموه للوقفِ على السكون قولُ القائلِ في الوقف على أفعاء : هذه أفعي[6] . بالياء و : هذا افعَو[7] . بالواوِ . في الوقف على القاضي : هذا القاضِ وفي الوقفِ على قاضٍ في النداء : يا قاضْ . وفي الوقف على المعلى .

وَرَهْــــطُ ابــــنِ المُعَــــلْ[8]

---

(١) نقله أبو الخطاب عن اناس من العرب . انظر : الكتاب ٢٨١/٢ .

(٢) لسؤر الذئب .. انظر : الخصائص ٣٠٤/١ ، والمحتسب ٩٢/٢ ، والانصاف ٣٧٩/١ ، وشرح المفصل ١١٨/٢ ، ٦٧/٤ ، قال : ابن منظور ومن العرب إذا سكت على هاء جعلها تاء فقال : هذا طلحت : اللسان ٣٨٣/١٠ مادة حجف .

(٣) المحتسب ٩٢/٢ .

(٤) انظر : شرح المفصل ٨١/٩ .

(٥) انظر : المحتسب ٩٢/٢ – ٩٤ .

(٦) وهي لغة طيء . انظر : الكتاب ٢٨٧/٢ .

(٧) انظر : الكتاب ٢٨٧/٢ ، والمحتسب ٢٢/٢ .

(٨) للبيد ... انظر : ديوانه /١٩٩ .

وفي الوقف على غلاماه وغلامهوه وضياع غلامهي في النداء والندبة ، يا غلاماه . وواغلاماه وواغلامهوه و[1] : واضياع غلامهي . وأيضاً قد خرجَ من الأصول التي للوقف على الحركةِ عندكم قولُ القائلِ في الوقفِ : على النقر حالتي الرفع والجر : هذا النقر . وبالنقر وبالوقفِ على الوثء هذا الوثُؤ . ورأيت الوثأ وبالوثيء . وبالوقفِ على الرشاء . هذا الرَشْوَ . ورأيت الرشا وبالرشي .

وفي الوقفِ على هلمَّ واعلمنَّ وهنَّ وضاربان هَلُمّه . واعلمنَهْ . وهُنّهْ . وضاربانه . وفي الوقفِ على هو هُوه . وعلى يحكمكَ بحكمهِ وعلى اضربهُ اضربهْ وعلى ضربتهُ ضربتهَ . وفي الوقف على اكرمن اكرمني .

فالجواب : إن هذه المسائل تنقاسُ كلّها على الاصلين اللذين وضعناهما لكَ ، إلاّ إنّ كلّ واحدةٍ منها قد يجوزُ فيها مع الوجهِ الذي يقتضيه له احدُ الاصلينِ وجهٌ غيرهُ لعلةٍ قامت لجوازهِ نطلعكَ عليها إنْ شاءَ اللهُ تعالى .

أما الوقف على افعاهْ ، فاعلم أنّ من العرب من يقفُ[2] على افعا وعلى كلّ اسم في آخرهِ الفٌ مثلها بالياءِ بعد الفتحةِ ، فلأنها حينئذٍ تكونُ ابينَ من الالفِ إذ لا تكونُ حرفَ مدّ ، فيقولُ : هذه حبلى ، وهذا مثني[3] . ومنهم من يجعل مكانَ الياءِ واواً لأنها اظهرُ . فيقولُ هذه افعو ولا لقيتُ افعو . ولا شقيت بافعو[4] وليس ذلك مما يجوز الاخذُ به ، والوجهُ فيه ما يقتضيه القانونُ الذي عندكَ . أما الوقفُ على القاضي فمن العربِ مَنْ يقولُ : هذا القاضْ وكأنه على تقدير تقديمِ الوقف على لحاق الالفِ واللامِ ، والاحسنُ ما اثبتناه لك ومن الله التوفيق .

ولا يقولون بازائِه : هذا المُرْ . في المُريء . لأنه قد نالَ منه الاعلالِ ما لم ينله من القاضِ[5] .

---

(١) من هنا يبدأ انتقال نظر في نسخة (ج) وحتى وسط ص .

(٢) لغة فزاره وناس من قيس انظر : الكتاب ٢٨٧/٢ .

(٣) الخليل ينسبها إلى لغة فزاره وناس من قيس الكتاب ٢٨٧/٢ .

(٤) في (ش) فقط ((ولا سقيت افعو)) .

(٥) مراسم فاعل أصله مرئي على وزن مفعل حذفت عينه التي هي الهمزة بعد نقل حركتها وعند الوقف عليه لزم رد الياء فيكون مرى انظر : الاشموني ٢٠٨/٤ .

وأما الوقف على يا قاضْ[1] . فعلى نحو : يا حار ولا يقولون : يأمر لنقصانه .

وأما الوقفُ على المعلي بالُمعَلْ . فعلى تشبيه الالف بالياء حيثُ قالوا : القاض . وهو ضعيفٌ ليس مما يستعمل في الكلام ولم يقل على هذا : ضربت بالعصْ ، لأن العدةَ هنا انقصُ . وأما قولهم في النداء وفي الندبة : يا غلاماهْ . وواغلاماهْ . ويا علامهوه وواضياع غلامهيهْ . فما بني في اول أحواله على الوقف على ما ذكرناه في باب الندبة فيكون الوصلُ فيه عارضاً وعلى الاقلِ فليس الوقف[2] ... فيه فيما نحن بصدده والهاءُ الساكنة في جميع ذلك لبيانِ الصوتِ فلذلك تسقطُ في الوصلِ وقد ثبتت في الدرجِ كثيراً قال امرؤ القيس :

وَقَــد رابــني قولـهـــا يـــا هنـــا ه ويحــك الحقــتَ شــراً بشــر[3]

وهذا الموضع من التقارب يجوزُ فيه التقاءُ الساكنين على ما ظهر في صناعة[4] العروضِ وأما الوقف على النقرْ حالتي الرفع والجر . فقد جوز فيه هذا النقْر . وبالنقر على ما عرفت في بابِ التقاءِ الساكنين[5] . والوجه الذي يؤديكَ إليه القانونُ الذي أعطينا له في الوقفِ على المتحركِ هو الأصل المأخوذ به في الاستعمالِ وفي القياسِ أيضاً . وأما الوقفُ على الوثا وما معه فحكمهُ حكمُ الوقفِ على النقر وما معه ، إلاّ أنهم يقولون : رأيت الوثاء . وإن لم يقولوا : رأيت البدرْ ويقولون خشيتُ البطاء . وإن لم يقولوا : طويتُ البردْ . ويقولون : حملت العباءْ . وإن لم يقولوا : رفعت العكَمْ . وذلك لأن الهمزةَ مناسبة لحروفِ العلةِ من وجوه ، فيجوزُ أن يتسلطَ عليها من التصرفِ ما لا يتسلطُ على الصحيح من الحروفِ . ثم قد يمكنُ من التسهيلِ هنا ما لا يمكنُ ، ثم نحو : هذا الوثوء . ورأيت الوثاءْ . وبالوثى وأيضاً : هذا البطوء . ورأيت منه البطأ . وأيضاً

---

(١) منسوب ليونس انظر : الكتاب ٢٨٩/٤ والخليل يختار اثبات الياء .

(٢) مكرر في (ج) ((فيه على حد الوقف)) .

(٣) ديوان امرئ القيس /٧٨ .

(٤) انظر : كتاب القوافي للأخفش /٩٩ .

(٥) انظر : الكتاب ٢٨٤/٢ .

احتملت العباءْ واستقللت بالعبيْ .

وهذا التسهيل ليس مما يخص الوقف لأن السببَ المفضي - إليه إنما عرض في الوقف ولا يجوز مع تحريكِ ما قبل الطرف في هذا النحو من الاسماء - الرَوْمُ والاشمامُ لأن الحركةَ إذا انتقلت إلى ما قبلَ الطرف لا تكون متوهمة على الطرفِ فلا يساغُ[1] فيه حينئذٍ للرَوم ولا للاشمامِ ، وكذلك الشأن فيما شاكلهُ .

وأما الوقفُ على الرشاءْ ، فقد حكي فيه هذا الرشو . ورأيت الرشاَ . وبالرشي . جعل لكلِّ حركةٍ من الحركاتِ الثلاثِ ما يناسبهُ من حروفِ العلةِ ، وما قبله مفتوح ليدلَ على الاصلِ .

وهذا النحوُ من الاسماءِ الموقوفِ عليها لا رَوْمَ فيه أيضاً ولا اشمامَ للعلةِ المذكورةِ . ومن قالَ هذا الرشأ . ورأيت الرشأ . وبالرشأ . فعلى أصل التسهيل في الهمزةِ التي اسكنت للوقف . ولو كانَ مكانَ الفتحةِ قبلها الضمةُ أو الكسرةُ لانقلبت واواً أو ياء في نحو : هذا الاكموْ[2] . ورأيت الاكمُوْ . وبالاكمُوْ . وهو يُطِيْ . واريدُ أن يبطِيْ .

ولا رَوْمَ للحركةِ في هذه الحروفِ الثلاثة ولا اشمامَ لانَّها أعواض لم تمسها الحركةُ في الاصلِ . كما لا رَوْمَ في هاءِ التأنيثِ ولا اشمامَ .

والاحسنُ في الوقفِ على الرشاءِ هذا الرشاءْ ورأيت الرشاء . وبالرشاء . والروم والاشمام جائزان فيه كما جازَ في هذا الوثءْ . ورأيت الوثءْ وبالوثاء . وأما نحو : هلم واعلمن وهن وضاربان فقد يجوزُ الوقفِ عليها بالاسكانِ على أصل الباب .

وقد يجوزُ أن تلحقَ في الوقفِ هاءِ يستريحَ إليها المتكلم ومن غير أن يلتقي في كلامه ساكنانِ ، ونظيرُ هذا في ازالةِ التقاءِ الساكنينِ : هذا النَّقر . وبالنَّقر .

وأما الوقفُ على ((هو)) فقد يجوزُ أن يكونَ باسكانِ الواوِ على الاصلِ . وقد يجوزُ أن يكون بالحاق الهاء نحو هوه[3] . لئلا ينقص الضمير المنفصل عن حرفين هما وإن كانا متحركينِ فاحدهما خافٍ والآخرُ عليلٌ .

---

(١) في (ج) ((فلا مساغ)) .

(٢) انظر : الكتاب ٢٨٦/٢ .

(٣) انظر : الكتاب ٢٧٩/٢ .

وأما الوقفُ على بحكمك[1] فقد يكون باسكان الكاف على اصلِ الوقفِ على المتحركِ . وقد يكون بالحاق الهاء لئلا ينقصُ الاسمُ عن حرفٍ واحدٍ متحركٍ .

فإن قيل : ولم احتمل ذلك في الهاءِ في نحو : منهْ . ولم يحتمل في الكافِ من بحكمك ؟ قلنا : لأن الهاءَ اصلحُ ان يوقفَ عليها ، ولأنها لا يمكنُ أن تلحقَ بعدها هاءُ أخرى . وأما الوقفُ على اضربهْ أو ضربتهْ فكالوقف على العكَم[2] والنَقرْ .

فقد يجوزُ أن يكونَ بالاسكانِ للطرفِ مع ابقاءِ ما قبلَ الطرفِ بحاله ، وهو الوجهُ الشايعِ الحسنُ نحو : اضربُهْ . وضربتهْ . كما تقول : هذا العكَمْ[3] وهذا النَقْرْ . وقد جوز فيه نقلُ الحركةِ من الطرفِ إلى ما قبلَ الطرفِ بأن يقالَ اضربُهْ على اصلِ التقاءِ الساكنين .

وأما الوقفُ على : اكرمن فقد يكون بالاسكانِ كما في قراءة أبي عمرو نحو ﴿أَكۡرَمَنِ﴾[4] وقد يكون برد الياءِ نحو اكرمني وذلك مثل ما ذكرناه في الوقفِ على (يسرِ)[5] ولا ازر[6] نحوهما .

فهذه احكامُ الوقفِ العام وشرائطُه ولواحقهُ . وقد يكونُ من الوقفِ ما يخصُ القوافي . اعلم أنَ الشعرَ مقسمٌ تقاسيمَ كثيرةً بعضُها داخلٌ في بعضٍ . واعظم ما ينقسم إليه الابيات ثم المصاريعُ – يعني[7] الاعاريضَ والضروبَ – ثم الادوارُ العائدة فيها من الافاعيل ، وربما انقسمتْ هذه إلى المفرداتِ ، إن كانتْ مركبةً وذلك نحو انقسام[8] : فَعُولُنْ مَفاعيلُنْ في الطويلِ ، إلى فَعُولُنْ وإلى مفاعيلن . ثم الاوتادُ والاسبابُ ثم المتحركات من الحروفِ ، والسواكنُ منها ، والابياتُ من بين هذه الاقسام التي يجبُ أن تتمايز بحسبِ الوقوفِ الفاصلةِ بينها وعليها بنيت القوافي . فقد ظهرَ أن الشعرَ يتعينُ فيه مكانُ الوقفِ تعيناً

---

(١) في (ج) ((يحلمك)) .

(٢) في (ش) ، (ج) ((العلم)) وفي (ب) ((العكم)) .

(٣) في (ج) ((هذا العلم)) .

(٤) سورة الفجر : الآية ١٥ ، انظر : السبعة /٦٨٤ .

(٥) سورة الفجر : الآية ٩ .

(٦) في (ج) ((ولا ادر)) .

(٧) في (ج) ((اعني)) .

(٨) (ج) ((أقسام)) .

بالوضعِ فلزمَ لذلك أن يكونَ آخرُ ما ينتهي إليه البيتُ من الحروفِ ساكناً ، ولابد أن يكونَ هذا السكونُ داخلاً في جملةِ ما ينقسمُ إليه البيتُ من الحركاتِ والسكنات لولا ذلك لانكسرَ الوزنُ . فإن اتفقَ أن يكونَ آخرُ القولِ الذي ينتظمُ منه البيتُ حرفاً من حروفِ المدّ ترك في القريض على حالة . إذ هو معدّ للوقفِ عليه كما هو . فلا يحتاجُ فيه إلى اسكانٍ ولا الحاقٍ ، مثال ذلك قولُ الشاعر :

أمّــــا إذا اســــتقبلتَهُ فكأنَـــــهُ	بــازٌ يكفكــفُ أنْ يطــيرَ وقــد رأى[1]

أمّــــا إذا اســــتدبرتُه فتســـوقُهُ	ســاقٌ قمــوسُ الوقــعِ عاريــةُ النّســا

أمّـــا إذا استعرضـــتُه متمطـــراً	فتقــولُ هــذا مثــل ســرحان الفَضَــا

وقولُ الآخرُ – وهو النمر :

صَــرَمَتْكَ جمــرة واســتبد بــدارِها	وعــدتْ عــوادي الحــربِ دون مزارهــا[2]

زَيَّنَتْــكَ اركــانُ العــدوّ فاصــبحتْ	أجــأو جبــة مــن قــرارِ ديارِهــا

ومن المفردات قولُ عنترة :

يـــا دارَ عبلـــةَ بـــالجواءِ تكلمـــي	وعمــي صــباحاً دار عبلــة واســلمى[3]

فإن كانَ حرفاً غيرَ هذه ، فالوقفُ عليهِ . أما بأجرائه على مقتضى القوانينِ الكليةِ للوقف العام كقول رؤبة :

وقــائم الاعمــاقِ خــاوي المخــترق[4]

---

(١) لم اعثر عليهم .

(٢) المقصود بالنمر هو النمر بن تولب والابيات في الديوان /٥٩ .

(٣) من معلقة عنترة المشهورة انظر : شرح القصائد التسع المشهورات ٢/٤٥٦ .

(٤) لرؤبة انظر : ديوانه /١٠٤ .

مشتبه الإعلام لماع الخفقْ

وقول لبيد :

ان تقوى رَبّنا خيرُ عملْ[1]

وكقوله :

يلمسُ الاحلاسَ في منزلِه[2]

بيديه كاليهودي المصلْ

وهذا من المقيد ويقول حُمَيد :

عَجِبْتَ لها أنى يكونُ غناؤها مصيحاً ولَمْ تَفغر بمنطقِها فَما[3]

وهو من المطلقِ . وأمّا بالحاقِ حرفٍ من حروفِ المدّ يزيدُ على ما اقتضتهُ القوانينُ الوقفيةُ المذكورةُ وذلك في موضعين :

احدهما أن يكونَ آخرُ ما يوجد من القولِ في الوصلِ حركةً ، فالمد فيه أن كانت فتحةً فالفٌ لسحبها نحو :

فاسأل[4] بمصقلةَ البكري ما فعلا[5]

---

(١) ديوان لبيد /١٧٤ وروي بـ إن تقوى ربنا خير نَفَلْ .

(٢) لم أعثر عليه .

(٣) ديوان حميد /٢٧ .

(٤) انظر : كتاب القوافي /١٠٩ .

(٥) البيت للأخطل في ديوانه /١٤٣ ، وصدر البيت :

دع المغمر لا تسأل بمصرعه ....

وان كانت ضمةً فواوٌ نحو قول نُصَيب :

بزينـبَ المـمْ قبـلَ أن يرحـلَ الركبُـو[1]

وإن كانت كسرةً فياءٌ نحو :

تلـوحُ كبـاقي الوشـمِ في ظـاهرِ اليـدي[2]

والآخر : أن يكونَ آخرُ ما يوجد من القولِ سكوناً فلا يخلو أما[3] أن يكون ذلك الساكن هو التنوينُ فيحذفُ ويجعلُ مكانهُ المد بحسب ما يقتضيه الحركةُ التي لحقها التنوين[4] كالياء في :

قفـا نبـكِ مـن ذكـرى حبيـب ومنزلـي[5]

وأما أن يكون ذلك الساكنُ غيرَ التنوين ، بَلْ يكونُ أصلاً يقدرُ بَعْده المدُ فيتعينُ فيه الكسرُ[6] على أصل التقاءِ الساكنين ، فيتعينُ بتعينه الياءُ بعده وذلك نحو قول زهير :

كـأنّ فتَـاتَ العِهـنِ في كـلّ منـزلٍ نـزَلْنَ بـه حَـبُّ الفَنَـا لم يُحَطَّـم[7]

والصنفانِ من المطلقِ كما ترى .

---

(1) البيت لنصيب كما في ديوانه /٦٠ تحقيق الدكتور داود سلوم ، ط الارشاد – بغداد وروايته :

بزينـب المـم قبـل ان يرحـل الركـب وقـل ان تملينـا فمـا ملـك القلـب

(2) لطرفة من معلقته المشهورة . انظر : شرح القصائد التسع المشهورات ٢٠٧/١ وجمهرة أشعار العرب /٣٧٥ . والمعلقات للتبريزي /٥٥ .

(3) في (ب) و (ش) ((مما)) وفي (ج) ((من)) .

(4) انظر : الكتاب القوافي للأخفش /١٠٤ ، ١١٠ .

(5) مطلع معلقة امرئ القيس المشهورة .

(6) نقص في (ش) فقط .

(7) من معلقة زهير بن أبي سلمى انظر : ديوانه /١٣ .

هذا هو الوقف الذي تبنى عليه القوافي من جهة صناعة القريض .

فأمّا الذي من جهة الانشاد فينقسمُ قسمين : وقفُ المفرد : وهو لا يكونُ إلاّ محاذياً للوقفِ الصناعي المذكورِ - والحقُ أن هذا الوقفَ غايةٌ في الوجودِ - كذلك الأول ووقفُ غيرِ المفردِ ويكونَ على أربعةِ أوجه :

الأول : أن تقف على الابياتِ من حيثُ هي شعرٌ فقط - وهذا الوقفُ تتركُ فيه القوافي على اصولِها - إلاّ أنّه لا يترنمُ بها فيه ، ولو ترنم بها كانَ وقفَ المفردِ .

والثاني : ان تقف على الأبياتِ من حيثُ هي شعرٍ يراد ان يتقاصرَ به الصوتُ بعض التقاصر . وهذا الوقفُ يبدل من المداتِ في القوافي النونَ[1] كيف كانت نحو :

هاجــتْ ومثلــي نولــه ان يــربعنْ حمامــة هاجــت حمامــاً ســجعنْ[2]

ونحو :

ودع هريــرةَ إنّ الركــبَ مــرتحلن وهــل تطيــقُ وداعــاً أيهــا الــرجلنْ[3]

ونحو :

هيهــاتَ منْزِلنــا بنعــفِ ســويقةٍ كانــت مباركــةً مــن الايــامنْ[4]

وليسَ شيءٍ من هذا ينكسرُ به الوزنُ الشعري .

والثالثُ : أن تقفَ على الابياتِ من حيثُ هي كلامٌ فحسبْ ، وهذا الوقفُ لا يكونُ إلاّ على نحو ما يقتضيه النهجُ الذي نهجناهُ في الوقفِ الكلي . فربما انكسرَ به الوزنُ ، وذلك إذا كان الاوقفُ الصناعي الذي عليه عملُ البيتِ احدِ حروفِ المدّ . ولابد أنْ تحذفَ ها هنا مثاله :

(١) هذه اللغة تنسب لبني تميم . انظر : الكتاب ٢٩٩/٢ .

(٢) لم أعثر عليه .

(٣) مطلع معلقة الأعشى المشهورة انظر : ص٢٤٠ .

(٤) لجرير . انظر : الكتاب ٢٩٩/٢ ، والخصائص ٤٣/٣ ، واللسان ٣٧/١٢ (سوق) ورويت ((ايهات)) .

يـا حبـذا جبـلُ الريـانِ مـن جبـلٍ   وحبـذا سـاكنُ الريـانِ مَـنْ كـانْ[1]

وأيضاً :

عرفـت باعشـاشٍ ومـا كـدتَ تعـزفُ   وانكـرتَ مـن حَـذْراءَ مـا كنـتَ تعـرِفْ[2]

وأيضاً :

لخولـــةَ اطـــلالٌ ببرقـــةَ ثهمـــدْ[3]

وربما لم ينكسر الوزنُ وذلك إذا لم تلحق الزيادةُ المذكورةُ مثالهُ :

امـــرخ خيـــامَهم أم عُشـــرْ   أم القلـــبُ في أثـــرهم منحـــدرْ[4]

وأيضاً :

دانيـــتُ أروى والـــديونُ تقضـــى   فمطلـــت بعضـــاً وادتْ بعضـــا[5]

وأيضاً :

يـا عجبـا للـدهرِ شـتى طرائقـهْ[6]

وأيضاً :

---

(١) لجرير كما في ديوانه /٥٩٦ .

(٢) البيت للفرزدق كما في ديوانه ٢٣/٢ ، والمحتسب ١٢٩/٢ .

(٣) مطلع معلقة طرفة المشهورة . انظر : القصائد التسع المشهورات ٢٠٥/١ .

(٤) لم أعثر عليه .

(٥) لرؤبة كما في ديوانه /٧٩ .

(٦) لمجهول .. انظر : الكتاب ٣٠١/٢ .

وبَعـ ضُ القـوم يخلـقُ ثـم لا يفـري[1]

وأيضاً :

وَقـد كُنـتُ مـن ليلـى[2] سـنينَ ثمانيـا على صِيَرِ امرٍ مـا يمرُّ ومـا يحلـو[3]

الرابع : ان تقفَ على الابياتِ من حيثُ هي كلامٌ يريد الناطق ان يبعد به عن شبه الشعر . وهذا الوقفُ لا يثبتُ فيه من حروفِ المدّ إلاّ الالفُ التي توجبُ المقاييس الوقفية الكلية اثباتَها ، فظاهرُ أنَه ينكسرُ فيه من الابياتِ ما لا ينكسرُ في الثالثِ نَحو :

وبعـض القـوم يخلـق لا يفـر[4]

فقد حذفتْ منه الياءُ الاصليةُ كما ترى ، وعلى التشبيهِ بها تحذفُ هنا الياء التي هي ضمير المخاطبةِ في مثل قوله :

يـا دارَ عبلـةَ بـالجواءِ تكلـم[5]

ونحو :

مـا يُمـرْ ومـا يحـلْ

وعلى التشبيه بهذه الواوِ تحذفُ الواوُ التي هي ضميرُ الفاعلِ في مثله قوله :

---

(1) لزهير كما في ديوانه /٩٤ .. وتمامه :

واراك تفـرى مـا خلقـت وبَعـ ضُ القوم ....

(2) الرواية ((من سلمى)) .

(3) لزهير في ديوانه /٩٦ .

(4) ورد في الصفحة السابقة .

(5) البيت لعنترة من معلقته المشهورة انظر : ديوانه /١٤٣ .

لا يَبعِــــدُ اللهُ اصـــــحاباً تـــــركتهُمْ　　لم ادرِ بَعْـدَ غـداةِ الحـيِّ مـا صَـنَعْ[1]

لـــو ســـاوَفتنا بســـوفِ مـــن تحيتِهـــا　　سَـوْفَ العيـوف لـراث الركـبُ قـد قَنِـعْ

طافَـــتْ باعلاقـــهِ خـــوذٌ يمانيـــةٌ　　تـدعو العـرانينَ مـن بكـرِ ومـا جَمَـعْ

هذا مع ان الحاجةَ إليها وإلى الياءِ في نحو : تكلمي امس منها إلى الواوِ والياءِ اللذين هما اللامانِ ، ولا تحذفُ على هذا الحدّ الالفَ من نحو :

داينـــتُ اروى والـــديونُ تُقضـــى[2]

فلا يجوز ان تحملَ عليها الالفُ نحو :

خليلـــيَّ طـــيراً بـــالتفرقِ أوقَعَـــا[3]

فاستوف[4] هذه الاصولَ واعمل عليها في القريض ومن الانشاد مستعيناً بالله .

وينبغي أن نعودَ فنبينَ لكَ ، الآن مواضعَ الوقفِ في الكلام بياناً بالكليةِ . واعلم[5] أنّ الوقفَ في الكلامِ على ضربينِ : اضطراري واختياري[6] .

فالاضطراري : هو الذي يدعو إليه انقطاعُ النفسِ فقط . وذلك لا يخصُ موضعاً دونَ موضعٍ . حتى أن حمزةَ كان يقفُ في حرفهِ على كلّ كلمةٍ تقعُ فيها الهمزةُ متوسطةً أو

---

(١) في (ب) ((ما يحل)) جزء من قول الشاعر : ((ما يمر وما يحلو)) في الصفحة السابقة .

(٢) لتميم بن مقبل .. انظر : ايضاح الوقف والابتداء ٢٧٤/١ والكتاب ٣٠١/٢ وشرح شواهد الشافية /٢٣٦ ، والخصائص ٣٤/٢ واللسان ٥٦/١١ (مادة سوف) .

(٣) لمجهول .. انظر : الكتاب ٣٠٢/٢ .

(٤) انظر : شرح تحفة الخليل /٣٦٤ .

(٥) لخص الزركشي في البرهان ٣٥٩/١ فصلاً في تقسيمات الوقف من كتاب المستوفى فصل جامع لخصته من كلام صاحب المستوفى في العربية .

(٦) هذا التقسيم منسوب لابن الجزري انظر : الإتقان ٢٣٦/١ وانظر : النشر ٢٢٥/١ .

متطرفة[1] ، إذا اراد تسهيلها . وحتى انه يروى عنه الوقف على المضاف دون المضاف إليه في نحو قوله تعالى ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ﴾[2] قالوا وقف هنا بالتاء على نحو : جاءني طلحت . اشعاراً بأن الكلام لم يتم عند ذاك .

وعلى هذا . يجوز لك ان تقف في المنظوم من القول حيث شئت ، وهذا هو احسن الوقفين .

والاختياري – وهو افضلهما – هو الذي لا يكون باعتبار انفصال ما بين جزى القول ، وينقسم بانقسام الانفصال فمنه :

تام : وهو الذي يكون بحيث يستغني كل[3] واحد من جزى القول اللذين يكتنفانه عن الآخر ، كالوقف على نستعين من قوله تعالى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[4] لأن كل واحد من القولين اللذين احدهما ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[5] والآخر ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾[6] مستغن[7] عن الآخر من حيث الافادة النحوية والتعلق اللفظي[8] .

ومنه ناقص : وهو الذي يكون ما بقله من القول مستغنياً عما بعده ، ولا يكون ما بعده مستغنياً عما قبله كالوقف على (المستقيم) لأن لك أن تسكت على ﴿اهْدِنَا[9] الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾[10] وليس لك ان تقول مبتدئاً[11] ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾[12] .

---

(١) انظر : التيسير /٣٧ – ٤١ .
(٢) سورة البقرة : الآية ٢٠٧ ، انظر : السبعة /١٨٠ .
(٣) انظر : التيسير /٦٠ ، وايضاح الوقف والابتداء ٢٨٨/١ .
(٤) انظر : ايضاح الوقف والابتداء /٤٧٦ .
(٥) سورة الفاتحة : الآية ٥ .
(٦) سورة الفاتحة : الآية ٦ .
(٧) انظر : ايضاح الوقف والابتداء /١٣٣ ، ١٥٣ .
(٨) انظر : البرهان ٣٥٠/١ .
(٩) انظر : ايضاح الوقف والابتداء ٤٧٦/١ .
(١٠) سورة الفاتحة : الآية ٦ .
(١١) ايضاح الوقف والابتداء ١٣٣/١ .
(١٢) سورة الفاتحة : الآية ٧ .

فإن قيلَ ولم لا يجوزُ ان يقدر ها هنا[1] الفعلَ الذي ينتصبُ عنه صراط ؟ قلنا : أولُ ما في ذاكَ انك إذا قدرتَ الفعلَ قبلَ : صراط . لم تكن مبتدئاً به حتى من حيث المعنى . ثم ان فعلت ذلكَ كانَ الوقفُ تاماً ، لأن كلّ واحد من طرفيه يستغني حينئذ عن الاخرِ .

والنحويونَ[2] يكرهونَ الوقفَ الناقصَ في التنزيل مع[3] امكانِ التام ، فإن طالَ الكلامُ ولم يوجدْ فيه وقفٌ تامٌ ، حسنَ الأخذِ بالناقس نحو قوله تعالى ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ﴾[4] إلى قوله ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾[5] إن كسرتَ بعدَهُ ان ، فإن فتحتَها فالى قوله تعالى ﴿كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾[6] لأن لا وجه في ان في كل ذلك أن تكون محمولةَ على الوحي ، هذا اقربُ من قولِ من جعلَ الوقف التام ﴿حَطَبًا﴾[7] وحمل : ﴿وَأَن لَّوِ اسْتَقَامُوا﴾ على القسم فاضطر ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾[8] إلى أن جعلَ التقديرُ ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾[9] لأن المساجد لله .

فإن قيل : هذا هو الوجه في فتح ان[10] في الجمل التي بَعْدَ قوله تعالى ﴿فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا * يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ وَلَن نُّشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا﴾[11] فلم لا يلزم من جعلَ الوقفَ التامَ (حطبا) أن لا يقف قبلَه على هذه الجمل مع كسر إنّ في أول[12] كل واحدة منها ؟

---

(١) انظر : املاء ما من به الرحمن /٥ ، والبرهان ٣٥٣/١ .

(٢) هذا النص منقول حرفياً في الاتقان ٢٤٠/١ .

(٣) في نسخة (ب) ، (ش) زياد بل زيادة وهي غير موجودة في (ج) وغير موجودة في النص الذي نقله السيوطي في الإتقان ٢٤٠/١ .

(٤) سورة الجن : الآية ١ .

(٥) سورة الجن : الآية ١٨ .

(٦) سورة الجن : الآية ١٩ .

(٧) سورة الجن : الآية ١٥ .

(٨) سورة الجن : الآية ١٨ .

(٩) سورة الجن : الآية ١٨ .

(١٠) انظر : السبعة /٦٥٦ .

(١١) سورة الجن : الآية ١ – ٢ .

(١٢) في (ب) ((الأول)) .

قلنا : لأن هذه الجمل داخلةٌ في القول ، وما يكون داخلاً في القولِ لا يتم الوقفُ دونَه ، كما أنّ المعطوفَ إذا تبع المعطوفَ عليه[1] في اعرابه الظاهر أو المقدر لا يتقدمه الوقفُ تاماً .

فإن قيل : فهل يجوزُ الفصلُ بالمكسوراتِ بينَ ﴿أَنَّهُ اسْتَمَعَ﴾[2] وبين ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ﴾[3] فيمن فتحها وقد عطف بالثانية على الأولى ؟

قلنا : إما عندنا فليس ذلك[4] بفصلٍ ، لأن ما بَعْدَ ﴿إِنَّا سَمِعْنَا﴾[5] من المكسوراتِ معطوف عليها ، وهي داخلة في القولِ : والقولُ – اعني فقالوا – معطوف على استمع[6] ، واستمع من صلةِ أن الأولى المفتوحة .

فالمكسوراتُ كلّها تكون في حيز المفتوحة الأولى فتعطفُ عليها الثانيةُ بلا فصلٍ بينهما .

والثانية عندنا هي المخففة[7] في قوله سبحانه ﴿وَأَن لَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾[8] ثم الثالثة : هي التي في قوله تعالى ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾[9] ثم ان فتحت التي في قوله تعالى ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ﴾[10] كانت رابعة .

فإن فتحت التي بعد ﴿إِنَّا سَمِعْنَا﴾[11] كانت هي واللواتي بعدها إلى قوله ﴿حَطَبًا﴾ داخلة في القول حملاً على المعنى .

وقد يجوزُ ان تكونَ هي الثانيةُ ثم يعد بَعْدَها على النسقِ ونحو قوله عزّ من قائل ﴿إِذَا الشَّمْسُ

---

(١) انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٣٣٩ – ٣٤٣ .

(٢) سورة الجن : الآية ١ ، انظر : التيسير /١٢٥ .

(٣) سورة الجن : الآية ١٩ .

(٤) في (ش) ((كذلك)) .

(٥) سورة الجن : الآية ١ .

(٦) انظر : املاء ما من به الرحمن ٢/١٧٦ .

(٧) انظر : كشف عن وجوه القراءات السبع /٣٤٠ .

(٨) سورة الجن : الآية ١٦ .

(٩) سورة الجن : الآية ١٨ .

(١٠) سورة الجن : الآية ١٩ .

(١١) سورة الجن : الآية ١ .

كُوِّرَتْ﴾[1] إلى قوله ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا أَحْضَرَتْ﴾[2] وعلى هذا القياس .

((ومما يحسنُ[3] الوقفُ الناقصِ أنْ يكونَ لضربٍ من البيانِ كما في قوله تعالى ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجَا﴾[4] إذ تبين به أنَّ ﴿قَيِّمًا﴾[5] منفصل عن عوجا وانه حال[6] في نية التقديم وكما في قوله ﴿وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ﴾[7] ليفصل به بين التحريمين النسبي[8] والسببي[9])) . وأن يكونَ على رءوس الآي نحو قوله تعالى ﴿مَّاكِثِينَ فِيهِ أَبَدًا * وَيُنذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾[10] ونحو ﴿لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ * أَن تَقُولُوا﴾[11] وأن تكونَ صورتهُ في اللفظِ صورةَ الوصل بعينها نحو قوله سبحانه ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَظَىٰ * نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ * تَدْعُوا مَنْ أَدْبَرَ وَتَوَلَّىٰ * وَجَمَعَ﴾[12] .

---

(1) سورة التكوير : الآية ١ .

(2) سورة التكوير : الآية ١٤ .

(3) من هنا عاود السيوطي النقل في الإتقان ٢٤٠/١ .

(4) سورة الكهف : الآية ١ .

(5) سورة الكهف : الآية ١ .

(6) البيان في غريب اعراب القرآن ٩٩/٢ . انظر : املاء ما من به الرحمن /٦٠ وانظر : البرهان ٣٤٤/١ .

(7) سورة النساء : الآية ٢٣ وتكملة الآية يهم السياق ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾ .

(8) حرم الله تعالى نكاح سبع من المحرمات في النسب وهن : الامهات والبنات والأخوات والعمات والخالات وبنات الأخت وبنات الأخ .

وحرم سبحانه سبع من المحرمات بالصهر والرضاع وهن : الامهات من الرضاعة والأخوات من الرضاعة وحلائل الابناء والجمع بين اختين والنساء والربائب – أي بنت الزوجة من أب ثانٍ ، وما نكح الآباء وامهات النساء . انظر : تفسير القرطبي ١٠٦/٥ .

(9) إلى هنا نقل في الإتقان ٢٤٠/١ .

(10) سورة الكهف : الآية ٣ – ٤ .

(11) سورة الأنعام : الآية ١٥٥ – ١٥٦ .

(12) سورة المعارج : الآية ١٥ – ١٨ . انظر : ايضاح الوقف ٤٢٧/١ .

وقد يكون[1] الكلامُ مبنياً على الوقف ، فلا يجوزُ فيه إلاّ الوقفُ صيغته مثاله من التام قوله تعالى ﴿وَمَا أَدْرَاكَ[2] مَا هِيَهْ * نَارٌ حَامِيَةٌ﴾[3] .

ومن الناقص قوله تعالى ﴿يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَهْ * وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ﴾[4] ومن[5] الانقصِ – واللهُ اعلمُ – قراءة من قرأ[6] ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[7] وقراءة من قرأ ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ﴾ .

والفرقُ بينهما ، إنَّ التامَ قد يجوز أنْ يقعَ فيه بين القولين مهلةٌ وتراخٍ في اللفظِ .

والناقصُ : لا يجوزُ أن يقعَ فيه بينَ جزءي القولِ إلاّ قليلُ لبثٍ ، والذي دونهما لا لبثَ فيه ولا مهلة أصلاً .

ثم إنَّ كلَّ واحدٍ من التام والناقصِ ينقسمُ في ذاته انقساماً ، فالتامُ اتمّهُ ما لا يتعلق – اللحواق[8] فيه من القولين بالسابق معنى كما لا يتعلق به لفظاً – وذلك نحو قوله تعالى ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ﴾[9] ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[10] وسائره ما يتعلق فيه احدُ القولين بالآخر معنى . وإن كانَ لا يتعلقُ به لفظاً وذلك نحو قوله تعالى ﴿يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾[11] . وتعلقُ الثاني فيه بالأول – تعلقُ الحالِ بذي الحال – معنى ونحو قوله تعالى ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ﴾[12]

---

(١) عاود السيوطي النقل في الإتقان ٢٤٠/١ .

(٢) انظر : ايضاح الوقف والابتداء ٣٠٤/١ – ٣٠٥ .

(٣) سورة القارعة : الآية ١٠ – ١١ .

(٤) سورة الحاقة ٢٥ – ٢٦ .

(٥) انتهى نقل السيوطي في الإتقان ٢٤٠/١ .

(٦) انظر : المحتسب ٣٢٨/١ .

(٧) سورة هود : الآية ١١١ .

(٨) في (ب) ، (ش) ((اللواحق من القولين)) وفي (ج) ((اللاحق)) .

(٩) سورة الشورى : الآية ٤٨ .

(١٠) سورة النور: الآية ٤٢ ، والشورى : الآية ٤٩ .

(١١) سورة يس : الآية ٣٠ .

(١٢) سورة الأنبياء : الآية ٥٢ .

إلى قوله ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾[1] إلى قوله ﴿فَجَعَلَهُمْ جُذَاذًا﴾[2] فهذه الجملُ قد عطف بعضُها على بعضٍ في المعنى .

وظاهر كلّ واحدٍ منها الاستئناف في اللفظِ نحو : قوله تعالى ﴿فَهُمْ بِهِ مُسْتَمْسِكُونَ * بَلْ قَالُوا﴾[3] وانت تعلم انّ بَلْ لا يبتدأ بها ونحو قوله تعالى ﴿وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾[4] فإن ما بعدَه منقطعٌ عنه لفظاً . إذ لا تعلقَ له به من جهة اللفظ لكنه متعلقٌ به معنى . وتعلقه قريبٌ من تعلقِ الصفةِ بالموصوفِ إلى قوله ﴿وَتَصْلِيَةُ جَحِيمٍ﴾[5] ونحو قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ﴾[6] فإن الوقف عليه وقف تامّ لكنه ليس بالاتم لأن ما بعده وهو قوله تعالى ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾[7] كالعلةِ ما قبله . فهو متعلقٌ به معنى . وان كان لا تعلق له به من جهةِ اللفظ . فقس على هذا ما سواه فإنه اكثرُ أنواع الوقوفِ استعمالاً وليس إذا حاولت بيان قصة وجبَ عليك ان لا تقف إلاّ في آخرها ، ليكونَ الوقف . الوقف الاتم ومن ثم اتي به من جعَلَ الوقفَ على عليكم من قوله تعالى ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[8] غيرَ تام .

ومن خواص هذا الصنف من هذا القسم من الوقفِ المراقبة : وهي أن يكونَ الكلامُ له مقطعان على البدل ، كلّ واحدٍ منهما إذا فرضَ فيه الوقفُ وجبَ الوصلُ في الآخر ، وإذا فرضَ فيه الوصلُ وجبَ الوقفُ في الآخر كالحال بين ((حيوة)) وبين ((اشركوا)) من قوله تعالى ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[9]

---

(١) سورة الأنبياء : الآية ٦٣ .

(٢) سورة الأنبياء : الآية ٥٨ .

(٣) سورة الزخرف : الآية ٢١ – ٢٢ .

(٤) سورة الواقعة : الآية ٧ .

(٥) سورة الواقعة : الآية ٩٤ .

(٦) سورة النساء : الآية ١ .

(٧) سورة الحج : الآية ١ .

(٨) سورة النساء : الآية ٢٤ .

(٩) سورة البقرة : الآية ٩٦ .

فانك ان جعلت المقطعَ على حيوة ، وجبَ أن تبتدى فتقول ﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ﴾ على الوصلِ ، لأن يودُّ[1] صفةٌ للفاعلِ وفي موضعه ، فلا يجوز الوقفُ دونه .

وكذلك ان جعلت المقطع اشركوا وَجبَ أن تصلَ على جياة ، على أن يكونَ التقديرُ واحرصُ من الذين اشركوا[2] ، والله اعلمُ بما أراد .

ومن المراقبةِ ما تراه بين (لا ريب) وبين فيه من قوله[3] ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[4] . والناقصُ ينقسمُ بانقسامِ ما معَهُ من التعلقِ اللفظي بين طرفيه . فكلما كان التعلقُ اشدَ واكدَ كان الوقفُ انقصَ . وكلما كانَ التعلقُ اضعفَ وأوهنَ كان الوقفُ اقربَ إلى التمام . والتوسط يوجبُ التوسط ، فمن وكيدِ التعلقِ ما يكون بينَ التوابعِ الاسميةِ أو الفعلية وبين متبوعاتها[5] إذا لم يمكن أن يتمحلَ لها في اعرابها وجهٌ غير الاتباع . ومن ثم ضعفَ الوقفُ على منتصرين من قوله تعالى ﴿وَفِي ثَمُودَ إِذْ قِيلَ لَهُمْ تَمَتَّعُوا حَتَّىٰ حِينٍ * فَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ وَهُمْ يَنظُرُونَ * فَمَا اسْتَطَاعُوا مِن قِيَامٍ وَمَا كَانُوا مُنتَصِرِينَ * وَقَوْمَ نُوحٍ﴾[6] فيمن جر غاية الضعفِ وضعف على ((اثيم)) من قوله تعالى ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ * هَمَّازٍ مَّشَّاءٍ بِنَمِيمٍ * مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ * عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾[7] وضعفَ على به من قوله تعالى ﴿مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِن دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾[8] وضعف على (ابدا) قبل قوله ﴿وَيُنذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾[9] على انَ هذه الطبقة من التعلقِ قد تنقسم انقساماً ، فإنه ليسَ بين البدلِ والمبدلِ منه من التعلق ما بين الصفةِ والموصوفِ على ما ذكرناه لكَ قبلُ . واوهنُ من هذا التعلق

---

(١) انظر : املاء ما من به الرحمن ٣٥/١ .

(٢) انظر : تفسير القرطبي ٣٤/٢ .

(٣) في (ج) ((من قوله تعالى)) .

(٤) سورة السجدة : الآية ٢ ، الجاثية : الآية ٢٦ .

(٥) انظر : ايضاح الوقف والابتداء ١١٦/ .

(٦) سورة الذاريات الآية : ٤٢ – ٤٦ .

(٧) سورة القلم : الآية ١٠ – ١٣ .

(٨) سورة النساء : الآية ١٢٣ ، الاحزاب : الآية ١٧ .

(٩) سورة الكهف : الآية ٤ .

ما يكونُ بين الفعلِ وبينَ ما ينتصبُ عنهُ من الزوائد التي لا يخلُ حذفُها بالكلام كبير اخلالِ ، كالظرفِ والتمييز[1] والاستثناء ، والذي سموه المنقطع ، ولذلك يكونُ الوقفُ على نحو : عجبا[2] من قوله تعالى ﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِنْ آيَاتِنَا عَجَبًا * إِذْ أَوَى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ﴾[3] وعلى نحو احدِ من قولِ النابغةِ .

وَمَـــا بــــالرّبْعِ مــــن احــــدى[4]

إلاّ الاواريُ[5]

اهون من الوقوفِ المذكورةِ قبلُ ، فإن وسطتَ بين التعليقينِ المذكورين – التعلق الذي للمفعولِ أو للحالِ المخصصة أو للاستثناء[6] الذي يتغير بسقوطه المعنى أو للجملةِ المعطوفةِ – على الصلةِ أو للتوابعِ إذا امكنَ فيها من وجوه الاعرابِ غير الاتباع – واتبعت كان لكَ في الوقف على نحو : مسغبة من قوله تعالى ﴿يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا * مُذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا﴾[7] وعلى نحو : نصيراً من قوله عزّ اسمهُ ﴿مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا * إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ﴾[8] وعلى نحو : واحدةٍ وزَوجها من قوله جلّ وعزّ ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا

---

(١) انظر : ايضاح الوقف والابتداء /١١٦ .

(٢) في (ب) ، (ج) ((عجبا)) في (ش) ((عجباه)) .

(٣) سورة الكهف : الآية ٩ – ١٠ .

(٤) البيت الثاني من معلقة النابغة المشهورة . انظر : شرح القصائد التسع المشهورات ٧٣٤/٢ .

(٥) جزء من شطر للبيت الذي يقول فيه النابغة :

إلاّ اواري لايــــاً مــــن مــــا ابينهـــــا   والنـــؤي كــــالحوض بالمظلومــــة الجلــــدِ

(٦) انظر : الإتقان ٢٤٥/١ .

(٧) سورة النساء : الآية ١٤٢ – ١٤٣ .

(٨) سورة النساء : الآية ٩٧ – ٩٨ .

﴿وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾[1] وعلى نحو : نذيراً من قوله تعالى ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا * وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا﴾[2] مرتبةٌ بين المرتبتين المذكورتين .

فهذه ثلاثُ مراتبَ للوقفِ الناقصِ كما ترى بإزاء ثلاث طبقاتٍ من التعلقِ المذكور . فإن قسمتَ طبقةً من الطبقات انقسمتْ بازائها مرتبةٌ من المراتب ، فقد خرج لكَ بحسبِ هذه القسمةِ - وهي القسمةُ الصناعيةُ[3] ستةُ اصنافٍ من الوقفِ في الكلامِ ، خمسةٌ منها بحسبِ الكلامِ نفسه وهي : أتم والتامُ والذي يجنب[4] التامِ ، والناقصُ المطلقُ والانقصُ . وواحد من جهة المتكلم أو القارئ ، وهو الذي بحسب انقطاعِ النفسِ كوقفِ حمزةَ[5] على : إلى من قوله تعالى ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى﴾[6] بالقاء حركةِ الهمزةِ على[7] الساكنِ قبلها بهذه الصورة خَلو لي[8] .

ومن الوقفِ وقفُ نافع على رؤس[9] الاى كوقفه على : بنين من قوله تعالى ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ * نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ بَل لَّا يَشْعُرُونَ﴾[10] .

---

(١) سورة النساء : الآية ١ .

(٢) سورة الاحزاب : الآية ٤٥ - ٤٦ .

(٣) ايضاح الوقف ١٤٩ واعلم ان الوقف على ثلاثة أوجه : وقف تام ووقف حسن ليس بتمام ووقف قبيح ليس بحسب ولا تام .. فالوقف التام هو الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده ، ولا يكون بعده ما يتعلق به .

والوقف الحسن هو الذي يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده .

والوقف القبيح الذي ليس بتام ولا حسن (بسم الله) الوقف على بسم قبيح لأنه لا يعلم إلى أي شيء اضفته .

(٤) حاشية في (ش) ((ينحصر فيه الظرف والتمييز والاستثناء المنقطع)) .

(٥) انظر : الإتقان ٢٤٤/١ .

(٦) سورة البقرة : الآية ١٤ .

(٧) انظر : التيسير /٣٦ .

(٨) انظر : البرهان ٣٥٠/١ ، ٣٦٠ ، وانظر : الإتقان ٢٥٠/١ .

(٩) البرهان ٣٥٠/١ والوقف عند أكثر القراء ينقسم إلى اربعة أقسام : تام مختار ، وكاف جائز ، وحسن مفهوم ، وقبيح متروك ، وقسمه بعضهم إلى ثلاثة واسقط الحسن وقسمه آخرون إلى اثنين واسقط الكافي والحسن ، انظر : ايضاح الوقف /٣١٩ .

(١٠) سورة المؤمنون : الآية ٥٥ - ٥٦ .

فأمّا الاسماءُ التي استقوها للوقوف من الجودةِ والحسنِ والوضوح والكفاية وغير ذلك فهي وإن كانت تدلّ على فروق فليس القسمةُ بها صحيحةً مستوفاة ، فمن استعملها وفيها من قائليها من التشويش ، ما إذا شئتَ وجدتَه في كتبهم المصنفة في الوقوف[١] .

واعلم ان الوقفَ في الكلامِ قد يمكنُ ان يكونَ من غيرِ انقطاع نفسٍ[٢] ، وإن كانَ لا شيءَ من انقطاعِ النفسِ إلاّ ومَعَهُ الوقفُ .

والوقوفُ امرُها على سبيلِ الجوازِ إلاّ الذي بني عليه الكلامُ وما سواه . فعليكَ منه ان تختارَ الافضلَ فالافضلَ بشرط ان تطابقَ به انقطاع نفسك لتجتذبَ[٣] عند السكتِ إلى باطنك من الهواءِ ما تستعين به ثانياً على الكلامِ الذي تنشئه باخراجه على الوجه المذكور .

ومما يدعو إلى الوقفِ في موضعِ الوقف الترتيل[٤] فإنه اعونُ شيء عليه . وقد أمر اللهُ تعالى به في كتابهِ المجيد حيث قال ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾[٥] .

وقد يدعو إليه اجتنابِ تكريرِ اللفظةِ الواحدةِ في القراءة تكراراً من غير فصل ، كما في نحو قوله تعالى ﴿فَلْيَنظُرِ الْإِنسَانُ مِمَّ خُلِقَ * خُلِقَ مِن مَّاءٍ دَافِقٍ﴾[٦] وقوله عزّ من قائل ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ﴾[٧] .

---

(١) من الكتب المصنفة في الوقف ١) القطع والاستئناف للزجاج . ٢) ايضاح الوقف والابتداء لابن الانباري محقق . ٣) كتاب الاكتفا في الوقف والابتداء للداني . ٤) المرشد العماني . ٥) ولابن عباد انظر : البرهان ٣٤٢/١ واضاف السيوطي أبا جعفر النحاس والسجاوندي انظر : الإتقان ٢٣٠/١ .

(٢) نافع يرى محاسن الوقف والابتداء بحسب المعنى ، وابن كثير وحمزة يريانهما بحسب انقطاع النفس ، وعاصم والكسائي حيث تم الكلام ، وأبو عمرو بن العلاء يعتمدها عند رؤوس الاي . انظر : الإتقان ٢٤٣/١ .

(٣) مرة استعمل المصنف الوقف ومرة السكت . والوقف غير السكت وهناك فرق واضح بينهما انظر : الإتقان ٢٤٤/١ .

(٤) الإتقان ٢٣٠/١ وعن علي (عليه السلام) في قوله تعالى ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾ قال : الترتيل تجويد ومعرفة الوقوف .

(٥) سورة المزمل : الآية ٤ .

(٦) سورة الطارق : الآية ٥ – ٦ .

(٧) سورة التوبة : الآية ١٠٨ .

فصلٌ

في خاتمة الكتاب

قال الشيخ الامام جمال الدين أبو سعيد أدام الله علوه : إنّا قد اثبتنا في هذا الكتاب من المسائل – بعون الله – النحوية ما ذا أحاط به المبتدئ كان معينا عما سواه من الكتب المصنفة في أصول الصناعة ، وإذا نظر فيه من فوقه من المحصلين نظراً شافياً منه زيادة استبصار ينال به اقصى مدى البراعة ، وذلك لأن المبتدئ في النحو إذا انتهج بهذا النهج إن شاء الله تعالى أنس في أول أحواله بالترتيب الذي يعجبه فأدرك به من متون المسائل أكثر ما يتطلبه وأضاف به الدقيق من علم النحو إلى الجليل ((وكفى كثيراً من التشويش في طريق التحصيل .

ولأن المحصل إذا تأمل هذا المجموع بعين الرضا ولم يرد إلاّ الحق فيما قضى ايقن ان فيه من التقسيم ما لا نسبق إليه ، ومن التعليل ما لم تخل بالقول عليه ، ومع هذا يعدم فيه فوائد منها :

الارتياض بالوصف الجديد الذي لا يشركه فيه غيره من المصنفات في النحو والتعاليق ومنها الإطلاع دفعة واحدة على مجموع ما كان حصل عنده من التفاريق ومنها اقتناص الحدود أو الرسوم التي يحتاج إليها في الصناعة . وقد اغفلها أكثر من يعتزى إليها حيث لم يتفرغوا لها أو لم يعنوا بها .

ومنها ان ينتقل عنده الفتوى من الجزئية إلى الكلية ، والتعليل من الحسبان والظن إلى الحقيقة . فعلى الناظر في كتابنا هذا ان يستغفر الله لنا وله أولاً ، وأن يديم النظر فيه ثانياً . وإذا اعتاصت عليه مسألة من هذه المسائل فليس له ان يحيد عنها حيد اليائس أو الذاهل ، ولا أن ينسب ذلك في بادئ الرأي إلى التقصير من القائل بل له ان يتدبرها ويعيد النظر فيها وأن يستعين عليها بمعرفة التقاسيم التي في الباب . وبمراعاة التقابل بينها .

وأن يتجرد في كل فصل لفهم آخره فيحفظ أوله ، ولاستيضاح مجملة باستيعاب مفصله . فإنه ان فعل ذلك بعد ان أوتي قوة نفس وجودة حدس لم يعجز عن فهم معانيه ،

وعن فتح أكثر ما فيه .

وعلى المستنسخ منه أن يكون تحريره اياه تحرير الكاتب العالم ، وان يبالغ في ضبط الرقوم التي هي على المقاسم ، وأن يتوفر على استثبات ما في أواخره خاصة من العلامات التي للروم والاشمام والاختلاس والامالة وتسهيل الهمز .

فإنه إن أخل بذلك في فصل من فصوله استحالت صورته وانتقصت بنيته ولم يبق منه في يده إلاّ سوادٌ مُصحَّفٌ ، أو مثالٌ عن الحق محرفٌ . وإن عثر على سهو فيه بعض المشاركين في الصناعة ممن يتأخر زمانه عن زماننا ، فلا يعاملنا بأكثر مما عاملنا به من كان سها قبلنا ، وإلى الله تعالى الرغبة في ان يتولانا بالجميل ويهدينا بفضله سواء السبيل ، واياه نسأل ان يوفقنا لطاعته ، ويخلصنا من الورطة في الدنيا برحمته والسلام .

((تم الجزء الثاني من كتاب المستوفى وبتمامه))

تم الكتاب ولله الحمد والصلاة على نبيه المصطفى محمد وآله الطاهرين وأصحابه الغر الراشدين .

هذه النسخة منقولة من نسخة استنسخت من أصل كان بخط المصنف . وقد فرغ[1] من كتابته في العشر الأواخر من شهر جمادى الآخر سنة خمس وسبعين وستمائة هجرية نبوية مصطفوية .

---

(١) في نسخة (ب) ((فرغ من تحريره فتوح بن معال الطوسي يوم الاثنين من أول شهر شوال بمدينة السلام حماها الله تعالى عن الآفاة في سنة تسع وستين وستمائة)) .

وفي نسخة (ج) ((تم الكتاب والحمد لله وحده وصلّى الله على سيدنا وآله وصحبه وسلم)) .

المصـــادر والمراجـــع

-أ-

- ابن درستويه د. عبد الله الجبوري طبع وزارة الإعلام العراقية .
- أبنية الصرف د. خديجة الحديثي – بغداد ١٩٦٥م .
- الاتباع والمزاوجة لابن فارس نشر كمال مصطفى – القاهرة ١٩٤٧م .
- اتحاف فضلاء البشر للدمياطي المطبعة الميمنية – مصر ١٣١١هـ .
- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي – القاهرة ١٣٦٨هـ .
- اثار البلاد واخبار العباد تصنيف زكريا بن محمد القزويني .
- ارتشاف الضرب لأبي حيان الاندلسي مصور معهد المخطوطات ٧ نحو .
- الازمنة والامكنة للمرزوقي – حيدر آباد ١٣١٨هـ .
- الازهية في الحروف للهروي ، تحقيق عبد المعين الملوحي – دمشق ١٩٧١م .
- اسرار العربية لابن الانباري ، تحقيق محمد بهجت البيطار – دمشق ١٩٥٧م .
- اسرار البلاغة للزمخشري – الاستقامة ١٣٦٩هـ .
- أساس البلاغة للزمخشري – دار الكتب ١٣٤١هـ .
- أسباب حدوث الحروف لابن سينا ، تحقيق اخوليد باني ١٩٦٦م .
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب لأبي عمر بن عبد البر ، تحقيق علي محمد البجاوي ، مطبعة نهضة – مصر القاهرة .
- الاشتقاق لابن دريد ، تحقيق د. عبد السلام هارون ، ط السنة المحمدية ١٣٧٨هـ .
- الاشباه والنظائر للسيوطي ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد نشر مكتبة الكليات الازهرية ١٣٩٥هـ .
- اشتقاق اسماء الله للزجاجي تحقيق دز عبد الحسين المبارك ، مطبعة النعمان – النجف الأشرف ١٣٩٤هـ .
- الاصمعيات للاصمعي ، تحقيق أحمد شاكر المعارف ١٣٧٠هـ .

- ألاصنام لابن السائب الكلبي ، تحقيق أحمد زكي - دار الكتب ١٩٢٤م .
- الاصوات اللغوية (علم اللغة العام) د. كمال بشر دار المعارف - القاهرة ١٩٧٣م .
- أصوات اللغة د. عبد الرحمن ايوب - دار التأليف ١٩٦٣م .
- الاصوات اللغوية د. إبراهيم انيس ، مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة ١٩٧٥ ط٥ .
- الأصول لابن السراج ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي رسالة دكتوراه آداب - القاهرة ١٩٧٠م ومطبعة النعمان في النجف الأشرف ١٩٧٣م .
- إصلاح المنطق لابن السكيت ، تحقيق أحمد شاكر ، المعارف ١٣٧٥هـ .
- اعراب القرآن المنسوب للزجاج ، تحقيق إبراهيم الابياري المؤسسة العامة ١٩٦٣م .
- الإعلام للزركلي - القاهرة ١٩٥٤م .
- الاغاني لأبي فرج الاصفهاني التقدم ١٣٢٣هـ .
- الاغراب في جدول الاعراب ولمع الأدلة لابن الانباري ، تحقيق د. سعيد الافغاني ، مطبعة الجامعة السورية - دمشق ١٣٧٧م .
- الاقتصاب لابن السيد البطليموس ، نشر عبد الله البستاني - بيروت ١٩٠١م .
- الاقتراح للسيوطي ، نشر د. أحمد محمد قاسم السعادة - القاهرة ١٩٧٦م .
- أمالي ابن الشجري لابن الشجري - حيدر آباد ١٣٤٩هـ .
- أمالي القالي لأبي علي القالي ، دار الكتب ١٣٤٤هـ .
- أمالي المرتضى للشريف المرتضى ، تحقيق أبو الفضل إبراهيم ، دار الكاتب العربي - بيروت ١٩٦٧م .
- أمالي اليزيدي - حيدر آباد ١٣٦٧هـ .
- املاء ما من به الرحمن للعكبري مصطفى البابي الحلبي - مصر .
- الانصاف في مسائل الخلاف لابن الانباري ، تحقيق محي الدين عبد الحميد السعادة ١٣٨٠هـ .
- الانتصار لابن ولاد ، الخزانة التيمورية بدار الكتب المصرية برقم ٧٠٥ نحو .
- اوضح المسالك إلى الفية ابن مالك لابن هشام الانصاري محي الدين عبد الحميد - القاهرة .

- الاياضح لمتن الدرة لابن الجزري عيسى البابي الحلبي .
- الايضاح في علل النحو للزجاجي ، تحقيق د. مازن المبارك – القاهرة ١٣٧٨هـ .
- الايضاح العضدي لأبي علي الفارسي ، تحقيق د. حسن فرهود دار التأليف – القاهرة ١٣٨٩هـ .
- ايضاح الوقف والابتداء لأبي بكر ابن الانباري ، تحقيق د. عبد الرحمن رمضان مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق ١٩٧١م .
- إيمان العرب للنجيرمي ، السلفية ١٣٨٢هـ .

-ب-

- البحر المحيط لأبي حيان الاندلسي السعادة ١٣٢٨هـ .
- البداية والنهاية في التاريخ لابن كثير الدمشقي ، مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٨هـ .
- البديع في نقد الشعر لقدامة بن جعفر كمال مصطفى – القاهرة ١٩٦٣م .
- البرهان في علوم القرآن للزركشي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – الطبعة الأولى ١٩٧٦م .
- بغية الوعاة للسيوطي ، تحقيق أبو الفضل إبراهيم ط البابي الحلبي – القاهرة ١٩٦٤م .
- البلدان لليعقوبي الحيدرية – النجف ١٩٥٧م .
- بهجة المجالس لابن عبد البر القرطبي ، تحقيق د. محمد مرسي الخولي دار مصر – القاهرة .
- البيان في غريب اعراب القرآن لابن الانباري ، تحقيق د. طه عبد الحميد دار الكاتب العربي ١٣٨٩هـ .

-ت-

- تاريخ علماء المستنصرية د. ناجي معروف .
- تاج العروس للزبيدي الخيرية ١٣٠٦هـ .

- التبيان في أقسام القرآن لابن قيم الجوزية نشر طه يوسف شاهين دار الطباعة المحمدية في الازهر .
- تبصرة المتبه بتحرير المشتبه لأبي حجر العسقلاني ، تحقيق علي البجاوي – مصر ١٩٦٤م .
- تثقيف اللسان للصقلي ، تحقيق عبد العزيز مطر – القاهرة ١٩٦٦م .
- تسهيل الفوائد لابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات دار الكاتب العربي ١٩٦٧م .
- التعريفات للجرجاني ط محمد اسعد القسطنطينية ١٣٠٠هـ .
- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ، دار الكتب المصرية ، الطبعة الثانية ١٩٥٢م .
- التقنية في اللغة للبندينجي ، تحقيق د. خليل العطية ، رسالة دكتوراه ، آداب عين شمس ١٩٧٣م .
- التكملة لأبي علي الفارسي ، رسالة ماجستير د. كاظم بحر مرجان ١٩٧٢م .
- التمام في تفسير اشعار هذيل لابن جني ، تحقيق د. أحمد مطلوب – بغداد ١٩٦٢م .
- تنقيح المقال للشيخ عبد الله المامقاني ، طبعة حجرية .
- توجيه اللمع لابن الخباز رسالة ماجستير كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر .
- تهذيب اصلاح المنطق لابن السكيت ط السعادة – مصر ١٣٢٥هـ .
- تهذيب التهذيب لابن حجر – حيدر اباد ١٣٢٥هـ .
- تهذيب اللغة للأزهري المؤسسة المصرية للتأليف ١٣٨٤هـ .
- التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني مطبعة الدول – استنبول ١٩٣٠م .

-ج-

- جمهرة اشعار العرب لأبي زيد القرشي – بولاق ١٣٠٨هـ .
- جمهرة اللغة لابن دريد – حيدر آباد ١٣٥١هـ .
- الجمل للزجاجي ، تحقيق ابن أبي شنب ط مكنسكسيك بباريس ١٣٧٦هـ .
- الجنى الداني للمرادي لابن أم قاسم مخطوط دار الكتب المصرية رقم ١٢٦٣ نحو .

-ح-

- حاشية الدمنهوري على متن الكافية مصطفى الحلبي ١٣٤٤هـ .
- الحجة في القراءات السبع لابن خالوية ، تحقيق مكرم عبد العال سالم دار الشروق ١٩٧١م .
- الحجة في علل القراءات لأبي علي الفارسي ، تحقيق الأستاذ علي النجدي ناصف – القاهرة ١٩٦٥م .
- حماسة البحتري ، الرحمانية – بيروت ١٩٦٩م .
- الحماسة البصرية ، تحقيق مختار الدين أحمد حيدر آباد ١٣٨٣هـ .
- الحيوان للجاحظ ، تحقيق د. عبد السلام هارون الحلبي ١٣٦٦/١٣٥٧هـ .
- أبو حيان الاندلسي للدكتوره خديجة الحديثي ، مطبعة التضامن – بغداد ١٣٨٥هـ .

-خ-

- خزانة الأدب للبغدادي – بولاق ١٢٩٩هـ
- الخصائص لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتب ١٣٧٦هـ .

-د-

- دراسة الصوت اللغوي د. أحمد مختار عمر ، طبع الكويت .
- الدرر اللوامع ، نشر أحمد الشنقيطي – كردستان بالجمالية ١٣٢٨هـ .
- دلائل اعجاز القرآن للجرجاني – العربية ١٣٦٩هـ .
- ديوان إبراهيم بن هرمة ، تحقيق محمد جبار المعيبد ، الآداب – النجف ١٣٨٩هـ .
- ديوان الاخطل برواية السكري ، تحقيق انطوان صالحاني ١٨٩١م .
- ديوان امرؤ القيس ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – المعارف ١٩٥٨م .
- ديوان اوس بن حجر جمع محمد يوسف نجم – بيروت ١٣٨٠هـ .

- ديوان أمية بن أبي الصلت - بيروت ١٣٥٣هـ .
- ديوان الاحوص ، تحقيق د. إبراهيم السامرائي . مطبعة النعمان بالنجف ١٣٨٨هـ .
- ديوان أبو الاسود الدؤلي ، تحقيق محمد حسن آل ياسين . المعارف - بغداد ١٣٨٤هـ .
- ديوان الاعشى ، تحقيق رودلف حابر فينا ١٩٢٧م .
- ديوان اياد أبو داود ، تحقيق غوستاف فون غرنباوم ، دار مكتبة الحياة - بيروت ١٩٥٩م .
- ديوان تأبط شراً جمع سليمان داود القرغولي مطبعة الآداب - النجف ١٩٧٣م .
- ديوان تميم بن مقبل ، تحقيق د. عزة حسن - دمشق ١٣٨١هـ .
- ديوان جرير الصاوي ١٣٥٣هـ .
- ديوان جميل بثينة ، تحقيق د. حسين نصار ، دار مصر ١٣٨٢هـ .
- ديوان حسان بن ثابت شرح البرقوقي - الرحمانية ١٣٤٧هـ .
- ديوان حميد بن ثور ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، دار الكتب ١٣٦٩ .
- ديوان الحطيئة بشرح السكري التقدم ١٣٢٣هـ .
- ديوان حاتم الطائي الوهبية ١٢٩٣هـ .
- ديوان الحماسة لأبي تمام السعادة ١٣٢١هـ .
- ديوان الحماسة للبحتري - الرحمانية ١٩٢٩م .
- ديوان خفاف بن ندبة تحقيق د. نوري القيسي .
- ديوان ((ذو الرمة)) تحقيق كارليل هنري هيس كمبرج ١٩١٩م .
- ديوان رؤبة جمع وليم بن الورد ليسك ١٩٠٣م .
- ديوان زهيري بن أبي سلمى دار الكتب ١٣٦٣م .
- ديوان زبيد الطائي تحقيق د. نوري القيسي المعارف - بغداد ١٩٦٧م .
- ديوان سويد بن أبي كاهلة اليشكري ، تحقيق شاكر العاشور - البصرة ١٩٧٢م .
- ديوان سحيم عبد بني الحسحاس ، تحقيق عبد العزيز الميمني دار الكتب ١٢٦٩هـ .
- ديوان الشماخ شرح أحمد الشنفيطي السعادة ١٣٢٧هـ .

- ديوان طفيل الغنوي ، تحقيق ف. كرنكو – لندن ١٩٢٧م .
- ديوان طرفة بن العبد شرح أحمد الشنفيطي – قازان ١٩٠٩م .
- ديوان الطرماح ، تحقيق ف. كرنكو – لندن ١٩٢٧م .
- ديوان عبيد الابرص اخراج المستشرق تشارليس ليال ١٩١٣م .
- ديوان عبد الله بن دمينه أحمد راتب النفاخ – دار العروبة ١٣٧٩هـ .
- ديوان العباس بن مرداس جمع د. يحيى الجبوري دار الجمهورية – بغداد ١٩٦٨م .
- ديوان العجاج وليم بن الورد ليبسك ١٩٠٣م .
- ديوان عروة بن الورد ، تحقيق وشرح كرم البستاني مكتبة صادر – بيروت .
- ديوان عمرو بن احمر الباهلي جمع د. حسين عطوان ط دار الحياة – دمشق .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة شرح محمد العناني ، دار الكاتب ١٩٧١م .
- ديوان عدي بن زيد بن حماد ، تحقيق محمد جبار المعيبد – بغداد ١٩٦٥م .
- ديوان علقمة بن عبدة الوهبية ١٢٩٣هـ .
- ديوان عنترة طبع الرحمانية بالقاهرة .
- ديوان الفرزدق الصاوي ١٣٥٤هـ .
- ديوان قيس بن الخطيم ، تحقيق د. ناصر الدين الاسد المدني ١٩٦٢م .
- ديوان القطامي ، تحقيق ج. بارث – لندن ١٩٠٢ .
- ديوان ابن قيس الرقيات (عبيد الله) ، تحقيق محمد نجم – بيروت ١٣٧٨هـ .
- ديوان كثير عزة ، تحقيق د. احسان عباس طبع الثقافة – بيروت وبعناية بيرس – الجزائر ١٩٢٨م .
- ديوان كعب بن مالك ، تحقيق د. سامي مكي العاني مكتبة النهضة – بغداد .
- ديوان الكميت بن زيد جمع وتحقيق د. داود سلوم ط النعمان – النجف ١٩٦٩م .
- ديوان لبيد ، تحقيق د. احسان عباس – الكويت ١٩٦٢م .
- ديوان المجنون ، تحقيق عبد الستار فراج – دار مصر ١٣٨٢هـ .
- ديوان متمم بن نويرة (مالك ومتمم) جمع الدكتورة ابتسام مرهون الصفار ١٩٦٨م – بغداد .

- ديوان معد يكرب ، تحقيق د. هاشم الطعان طبع الجمهورية – بغداد ١٩٧٠م .
- ديوان أبو محجن الثقفي طبع الازهار في القاهرة .
- ديوان المتنبي بشرح العكبري ١٩٦٢م .
- ديوان المخبل السعدي صنعة د. حاتم الضامن مجلة المورد العدد الأول المجلد الثاني – بغداد ١٩٧٣م .
- ديوان ابن ميادة جمع جميل الحداد ماجستير آداب عين شمس ١٩٧٢م .
- ديوان النابغة الذبياني – الوهبية ١٢٩٣هـ .
- ديوان النابغة الجعدي ، تحقيق عبد العزيز رباح نشر المكتب الإسلامي – دمشق ١٣٨٤هـ .
- ديوان نصيب ، تحقيق د. داود سلوم طبع الارشاد – بغداد .
- ديوان النمر بن تولب صنعة د. نوري القيسي طبع المعارف – بغداد ١٩٦٩م .
- ديوان الهذليين دار الكتب ١٣٦٩هـ مع شرح اشعار الهذليين صنعة السكري مكتبة دار العروبة .

-ذ-

- ذيل الأمالي لأبي علي القالي المكتبة التجارية – بيروت .

-ر-

- الردة على النحاة لأبي مضاء القرطبي تحقيق د. شوقي ضيف .
- رغبة الأمل لسيد علي المرهفي ١ – ٤ الطبعة الثانية – بغداد ١٩٦٩م .
- روضات الجنان لمحمد باقر الموسوي الخونساري ، ط ايران ١٣٩٢هـ .
- روض الآنف للسهيلي الجمالية ١٣٣٢هـ .
- رصف المباني وشرح حروف المعاني للمالقي ، تحقيق أحمد محمد الخراط ١٣٩٥هـ .

-ز-

- الزهرة للاصفهاني ، تحقيق لويس ينكل – بيروت ١٣٥٦هـ .

-س-

- السبعة في القراءات لابن مجاهد ، تحقيق د. شوقي ضيف دار المعارف – القاهرة ١٩٧٢م .
- سر صناعة الاعراب لابن جني ، تحقيق الأستاذ مصطفى السقا الحلبي ١٣٧٥هـ .
- الآلي لأبي عبيدة ، تحقيق عبد العزيز الميمني لجنة التأليف ١٣٥٤هـ .
- سنن الترمذي مطابع الفجر الحديثة – حمص سورية .
- سنن ابن ماجة ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ١٣٧٢هـ .
- سنن النسائي المطبعة المصرية بالأزهر .
- سنن أبي داود طبع مصطفى البابي الحلبي ١٣٧١هـ .
- السيرة لابن هشام ، تحقيق وستنفلد جوتنجن ١٨٥٩م .

-ش-

- شذرات الذهب لابن العماد طبع مكتبة القدسي – القاهرة ١٣٥٠هـ .
- شرح الاشموني على الالفية للاشموني مع حاشية الصبان عيسى الحلبي ١٣٦٦هـ .
- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك لابن عقيل ، تحقيق محي الدين عبد الحميد مطبعة السعادة بمصر ط١٤ .
- شرح أدب الكاتب للجواليقي مكتبة القدسي – القاهرة ١٣٥٠هـ .
- شرح الابيات المشكلة للفارقي ، تحقيق سعيد الافغاني ، مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٨م .
- شرح أبيات سيبويه لابن النحاس تحقيق د. زهير زاهد .

- شرح ابيات الكاتب للشنتمري (بهامش كتاب سيبويه) .
- شرح التصريح على التوضيح للأزهري ، مطبعة عيسى الحلبي .
- شرح الحماسة للمرزوقي لجنة التأليف ١٣٧١هـ .
- شرح ديوان المتنبي للعكبري الشرفية ١٣٠٨هـ .
- شرح سقط الزند لأبي العلاء المعري تحقيق لجنة احياء التراث ١٣٦٨هـ .
- شرح الشافية للرضي ، مطبعة حجازي ١٣٥٦هـ .
- شرح شواهد الشافية للبغدادي ، تحقيق محي الدين عبد الحميد مطبعة حجازي ١٣٥٦هـ .
- شرح شواهد المغني البهية ١٣٢٢هـ .
- شرح شواهد الالفية للعيني (بهامش شرح الاشموني على الالفية) .
- شرح القصائد التسع المشهورات لابن النحاس تحقيق د. أحمد خطاب دار الحرية – بغداد ١٩٧٣م .
- شرح القصائد العشر للتبريزي السلفية ١٣٤٣هـ وطبعة عيسى الحلبي .
- شرح القصائد السبع الطوال لأبي يكسر الانباري تحقيق د. عبد السلامي هارون دار المعارف – القاهرة ١٩٦٣م .
- شرح الكافية للرضي الاسترباذي – الاستانة ١٢٧٥هـ .
- شرح اللمع للواسطي الضرير ، رسالة ماجستير حسن الشرع آداب – القاهرة ١٩٧٣م .
- شرح اللمحة البدرية د. هادي النهر رسالة دكتوراه آداب القاهرة ١٩٧٥م .
- شرح المفصل لابن يعيش محمد منير ١٩٢٨م .
- شرح المفضليات لابن الانباري ، تحقيق المستشرق لابل – بيروت ١٩٢٠م .
- شعر الراعي جمع د. احسان عباس دار الثقافة – بيروت ١٩٦٣م .
- الشعر والشعراء لابن قتيبة تحقيق أحمد شاكر طبعة الحلبي ١٣٧٠هـ .
- شعراء امويون د. نوري القيسي – بغداد ١٩٧٦م .
- شواهد ابن عقيل للجرجاوي المطبعة العامرة ١٣٠٨هـ .
- شواهد الكشاف لمحب الدين افندي البهية ١٣٤٤هـ .

-ص-

- الصاحبي لابن فارس ، تحقيق محب الدين الخطيب المؤيد ١٣٢٨هـ .
- صبح الاعشى القلقشندي دار الكتب ١٣٤٠هـ .
- الصحاح للجوهري بولاق ١٢٨٢هـ .
- صحيح البخاري طبعة بولاق ١٣١٣هـ .
- صحيح مسلم دار الطباعة العامرة ١٣٢٩هـ .
- صحيح الترمذي بشرح ابن العربي المالكي المطبعة المصرية بالازهر ١٣٥٠هـ .

-ض-

- الضوء اللامع للسخاوي منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت .

-ط-

- طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه مخطوط رقم ١١٢٥ معهد المخطوطات .

-ع-

- العربية معناها ومبناها د. تمام حسان الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣م .
- العقد الفريد ابن عبد ربه ، العقد الفريد ، لجنة التأليف ١٣٧٠هـ .
- علل التثنية المجلة التونسية عدد ٤ .
- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي د. محمد السعران .
- علم اللغة العام د. كمال نشر دار المعارف ١٩٧٣م .
- العين للخليل تحقيق د. عبد الله درويش مطبعة العاني – بغداد ١٩٦٧م .
- عيون الأخبار لابن قتيبة دار الكتب ١٣٤٣هـ .

-ف-

- الفائق في غريب الحديث عيسى البابي الحلبي ١٣٦٤هـ .
- فرحة الأديب للأسد الغندجاني مخطوط ٧٨ مجاميع دار الكتب المصرية .
- فهرس شواهد سيبويه أحمد راتب النفاخ ، دار الارشاد – بيروت ١٩٧٠م .
- في أصول اللغة ضمن مجلة اللغة العربية بالقاهرة ١٣٨٨هـ .

-ق-

- قضايا في علم اللغة د. محمود فهمي حجازي طبعة الكويت والهيئة العامة للكتاب .
- القوافي للأخفش للمبرد تحقيق د. رمضان عبد التواب مطبعة جامعة عين شمس ١٩٧٢م .

-ك-

- الكافي في العروض للتبريزي نشر ضمن مجلة معهد المخطوطات في القاهرة .
- الكامل للمبرد تحقيق أبو الفضل إبراهيم طبع نهضة مصر .
- الكتاب سيبويه – بولاق ١٣١٨هـ .
- الكشاف للزمخشري – القاهرة الطبعة الثانية ١٩٥٣م .
- كشف المشكل للحيدرة رسالة ماجستير للدكتور هادي عطية مطر .
- كشف الظنون حاجي خليفة استانبول ١٩٤٣م .
- الكشف عن وجوه القراءات لمكي بن أبي طالب تحقيق د. محي الدين رمضان طبع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٤م .

-ل-

- اللباب في الانساب لابن الأثير – القاهرة ١٩٦٩/١٣٥٦ .

- لحن العوام للزبيدي تحقيق د. رمضان عبد التواب الكمالية – القاهرة ١٩٦٤م .
- اللسان لابن منظور طبعة مصورة عن طبعة بولاق .
- اللباب في تهذيب الانساب لابن الأثير – القاهرة ١٣٥٦هـ .
- ليس في كلام العرب لابن خالويه تصحيح أحمد الشنقيطي – القاهرة .
- لسان الميزان لابن حجر – حيدر آباد ١٣٣٠هـ .

-م-

- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ، تحقيق هدى قراعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة ١٩٧١م .
- ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز الدار التونسية للنشر ، ط الرسمية – تونس ١٩٧١م .
- المثلث للبطليوسي ، تحقيق د. صلاح الفرطوسي رسالة دكتوراه آداب – بغداد ١٩٧٨م .
- مجاز القرآن لأبي عبيد ، تحقيق فؤاد سزكين نشر محمد سامي الخانجي ١٣٧٤هـ .
- مجالس ثعلب ، تحقيق د. عبد السلام هارون – المعارف ١٣٦٩هـ .
- مجموعة اشعار النميري جمع د. ناصر الحاني ، طبع دمشق ١٩٦٤م .
- مجمع الأمثال للميداني الخيرية ١٣١٠هـ والبهية ١٣٤٢هـ .
- مجلة المورد العدد الأول المجلد الثاني – بغداد ١٩٧٣م .
- المحتسب لابن جني تحقيق د. علي النجدي – القاهرة ١٩٦٩م .
- مختارات ابن الشجري لابن الشجري – بولاق ١٣٠٦هـ .
- مختصر شواذ القراءات لابن خالويه نشر برجستراسر المطبعة الرحمانية ١٩٣٤م .
- المخصص لابن سيدة ، تحقيق أحمد الشنقيطي – بولاق ١٣١٨هـ .
- مدخل إلى علم اللغة د. محمود فهمي حجازي دار الثقافة – القاهرة ١٩٧٨م .
- المذكر والمؤنث (البلغة) لابن الانباري ، تحقيق رمضان عبد التواب ، دار الكتب المصرية ١٩٧٠م .

- المذكر والمؤنث للمبرد تحقيق د. رمضان عبد التواب دار الكتب المصرية ١٩٧٠م .
- مراصد الإطلاع على اسماء الامكنة والبقاع لصفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي تحقيق محمد البجاوي طبع عيسى الحلبي وشركاه .
- المرتجل لابن الخشاب ، تحقيق علي حيدر - دمشق ١٣٩٢هـ .
- المرصع في اباء والامهات لابن الأثير ، تحقيق د. إبراهيم السامرائي ، ط الارشاد ١٩٧١م .
- المزهر للسيوطي محمد أبو الفضل إبراهيم عيسى الحلبي - القاهرة .
- مسند ابن حنبل المطبعة الميمنية وط عيسى الحلبي ١٣١٣هـ .
- المشتبه في الرجال لأبي عبد الله محمد الذهبي ، تحقيق علي محمد البجاوي ط عيسى البابي الحلبي .
- مشكل اعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ، تحقيق ياسين محمد السواس - دمشق ١٣٩٤هـ .
- معاهد التنصيص للعباسي ، البهية ١٣١٦هـ .
- معاني الحروف للرماني ، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي دار نهضة مصر - القاهرة .
- المعاني الكبير لابن قتيبة ، تحقيق عبد الرحمن الميمني حيدر آباد ١٣٦٨هـ .
- معجم الانساب والاسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي للمستشرق زمبارز طبع جامعة فؤاد ١٩٥١م .
- معجم المؤلفين رضا كحالة - دمشق ١٣٨٠هـ .
- معجم مقاييس اللغة ، تحقيق د. عبد السلام هارون عيسى البابي الحلبي ١٣٦٦هـ .
- معجم البلدان الياقوت السعادة ١٣٢٣هـ .
- معجم الادباء لياقوت د. س مرجليوت ط الهندية بمصر ١٩٢٤م .
- معجم ما استعجم للبكري ، تحقيق مصطفى السقا لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة ١٩٤٥م .
- معجم الشعراء للمرزباني نشر ف. كرنكر القدسي ١٣٥٤هـ .

- المعجم المفهرس لالفاظ القرآن الكريم صنعة محمد فؤاد عبد الباقي القاهرة دار الكتب ١٣٦٤هـ .
- المعجم المفهرس لالفاظ الحديث النبوي رتبه لفيف من المستشرقين مكتبة بريل ليدن الكتب ١٩٣٦م .
- المعرب للجواليقي ، تحقيق أحمد محمد شاكر الطبعة الثانية دار الكتب ١٩٦٩م .
- مغني اللبيب لابن هشام نشر محمد محي الدين عبد الحميد مطبعة المدني ١٣٨٧هـ .
- مفتاح العلوم للسكاكي – القاهرة ١٣٥٦هـ .
- المفضليات للمفضل الضبي ، تحقيق أحمد شاكر المعارف ١٣٧١هـ .
- المفضل للزمخشري طبع محمد منير .
- المقرب لابن عصفور تحقيق د. أحمد عبد الستار الجواري مطبعة العاني ١٩٧١م .
- المقصور والممدود لابن ولاد – القاهرة ١٩٠٨م .
- المقصور والممدود لأبي علي القالي د. أحمد عبد المجيد هريدي رسالة ماجستير آداب القاهرة ١٩٧٣م .
- المقتضب للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمه المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٣٨٨هـ .
- المقاصد النحوية محمود المعيني على هامش خزانة الأدب طبعة بولاق .
- منازل الحروف للرماني ضمن مجموعة رسائل ، تحقيق د. مصطفى جواد – بغداد ١٣٨٨هـ .
- المنصف لابن جني ، تحقيق إبراهيم مصطفى طبعة عيسى الحلبي ١٣٧٩هـ .
- منهج السالك في الكلام على الفية ابن مالك أبو حيان الاندلسي ، تحقيق جيلزر المتحدة ١٩٤٧م .
- المنتظم لابن الجوزي طبعة الدكن ١٣٥٧هـ .
- منتهى الطالب مخطوط .
- المؤتلف والمختلف للآمدي ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج دار احياء الكتب العربية – القاهرة ١٩٦١م .

- موطأ مالك صححه محمد فؤاد عبد الباقي دار احياء الكتب العربية - القاهرة ١٩٥١م .
- الموشح للمرزباني ، تحقيق محب الدين الخطيب السلفية ١٣٤٣هـ .
- الميسر والقداح لابن قتيبة ، تحقيق محب الدين الخطيب السلفية ١٣٤٣هـ .
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري نشر المكتبة التجارية - القاهرة .
- النجوم الزاهر لابن تغرى بردى طبع دار الكتب بالقاهرة .
- نقائض جرير والفرزدق لأبي عبيدة ليدن مطبعة بريل ١٩١٨م .
- نوادر أبي زيد ، تحقيق سعيد الخوري - بيروت ١٨٩٤هـ .
- النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ، تحقيق طاهر أحمد الزاوي دار احياء الكتب العربية ١٩٦٣م .
- نهاية الارب للنويري ، دار الكتب ١٣٤٢هـ .

-و-

- الوحشيات لأبي تمام ، تحقيق عبد العزيز الميمني المعارف ١٩٦٣م .
- الوفيات لابن قنفذ ، تحقيق عادل نويهض منشورات المكتب التجاري - بيروت ١٩٧١م .

-هـ-

- همع الهوامع للسيوطي بتصحيح بدر الدين النعساني ، السعادة ١٣٢٧هـ .

-ي-

- ينابيع المودة للشيخ سلمان القندوزي ، ط دار السلطنة العلية العثمانية ١٣٠٢هـ .

الفهرست

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة
فصل : في بيان جمع التكسير واحصاء حروفه	٤٧٥
فصل : في الامالة والاشمام وروم الحركة واختلاسها	٥٠٦
فصل : في المد	٥٣١
فصل : في تخفيف الهمزة	٥٣٩
فصل : في الادغام	٥٥٣
فصل : في التقاء الساكنين	٥٧٨
فصل : في الحكاية التي تخص الاستفهام	٥٨٤
فصل : في الوقف	٥٨٧
فصل : في خاتمة الكتاب	٦١٧
المصادر والمراجع	٦١٩
الفهرست	٦٣٥